

# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

سنة ١٩٤٦ - وعقد عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن النكبانى  
مدير إدارة مكتبة المتحف

الدكتور فعيم طيعة  
مدير إدارة مكتبة المتحف

المجلد الثانى والعشرون

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

مكتبة دار الكتب المصرية - مكتبة المتحف

٧٩١٣٦٦٣٠ - ٧٩١٣٦٦٣٠





# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفخمانى - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار**

**الموسوعات القانونية والأعلامية**

**على مستوى العالم العربى**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى - القاهرة**





# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمـة الإداريـة العليـا  
وفتـاوى الجمعيـة العموميـة  
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى علم ١٩٨٥

مختـف إشرافـت

الأستاذ حسن الفكهاني  
الحامي إمام محكمة النقض

الدكتور نعم الدين  
نائب رئيس مجلس العظم

الجزء الثاني والعشرون

إصدار التدارك العربي للموسوعات  
الطبعة ٣٠ شارع عدلي - حي ٥٤٣ - القاهرة ١١٤٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديد من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .  
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد  
الموسوعة الإدارية الحديثة  
شاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا  
منذ عام ١٩٥٥  
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦  
وذلك حتى عام ١٩٨٥  
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفكر الحافظ



## موضوعات الجزء الثانى والعشرون

---

- مجلس الدولة •
- مجلس بلدى وقروى •
- مجلس شعبى محلى •
- مجلس طبى •
- مجلس دائم لتنمية الانتاج القومى •
- مجلس قيادة الثورة •
- مجلس مديرية •
- مجمع اللغة العربية •
- محاسبة •
- محكمة القيم •
- محل عمومى •
- مخابرات عامة •
- مدة خبرة •
- مدد الخدمة السابقة •
- مديونية •
- مراقبو ومديرو الحسابات ووكلاؤها •
- مرتب •
- مرفق عام •
- مرض •
- مركز قانونى •
- مركز قومى للمبحاث •
- مزاد •
- مزايا عينية للوظيفة •
- مزايا وحصانات دبلوماسية •





## منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت فى هذه الموسوعة المبادئ القانونية التى قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التى ارستها ترتيباً ايجدياً طبقاً للموضوعات . وفى داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء - قدر الامكان - برصد المبادئ التى تضمنت قواعد عامة ثم اعقبتها المبادئ التى تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبعياً ايضاً من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث هلى سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول باقصر السبل الى الالمام بما ادلى فى شأنها من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند راى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلاً من تشتيته بالبحث عما اقترته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قررتة الجمعية العمومية فى ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد لجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعيت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها في الأصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب المكتب الفني بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وأن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضى متعذرا التوصل اليها لتقادم العهد بها ونفاذ طبعاتها كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن في مجلتي سنوية . مما يزيد من القيمة العلمية للموسوعة الإدارية الحديثة . ونحن على التفاني في الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل في إعلام الكافة بها . أرساه مجلس الدولة ممثلا في حكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وأن تبدر الإشارة الى رقم الملف في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفي كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى بين هذين البابين الخاصين فتشير ثارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٣ )

ومعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

### مثال ثان :

( ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ )

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لسمى  
الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

### مثال آخر ثالث :

( فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع  
التي صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩  
من يولية ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيده المأما بالموضوع الذى يبحثه .  
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق  
عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته  
أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق  
فى نهاية الموضوع . وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما متسلسلة  
كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن  
نتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه  
الموسوعة . ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد  
فى ختام الموسوعة بيانا تفصيليا بالأحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى  
والأحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات  
ملائمة إلا أنه وجب أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى  
تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولى التسويق

حسن الفكهانى ، نعيم عطيه



## مجلس الدولة

---

### الفصل الأول : أعضاء مجلس الدولة •

#### الفرع الأول : التعيين •

- أولا : السلطة في التعيين
- ثانيا : شرط اللياقة الصحية
- ثالثا : عدم اشتراط الاعلان
- رابعا : اشتراط مؤهلات خاصة فيمن يعين بوظيفة مندوب
- خامسا : تاريخ التعيين
- سادسا : اعادة التعيين

#### الفرع الثاني : الترقية •

#### الفرع الثالث : الاقدمية •

#### الفرع الرابع : تعيين نواب رئيس المجلس ووكلائه •

#### الفرع الخامس : المندوب المساعد •

- أولا : الوضع الوظيفي للمندوب المساعد
- ثانيا : اقدمية المندوب المساعد
- ثالثا : مرتب المندوب المساعد
- رابعا : استحقاق المندوب المساعد للمعاشرة الدورية

#### الفرع السادس : المرتب •

الفرع السابع : العلاوة •

أولا : العلاوات المستحقة لأعضاء مجلس الدولة نوعان •

ثانيا : العلاوة الدورية •

ثالثا : علاوة الترقية •

الفرع الثامن : ائانة غلاء المعيشة •

الفرع التاسع : البدلات •

أولا : بدل السفر •

ثانيا : بدل الوظيفة الأعلى •

ثالثا : بدل القضاء وبدل التمثيل •

رابعا : بدل عن رئاسة أو عضوية لجنة إدارية •

خامسا : بدل الإقامة •

الفرع العاشر : النذب والاعارة •

أولا : أحكام مشتركة بين النذب والاعارة •

ثانيا : النذب •

ثالثا : الاصاراة •

الفرع الحادى عشر : الاجازات •

أولا : الاجازة الدراسية •

ثانيا : اجازة خاصة لمرافقة الزوجة •

الفرع الثانى عشر : تقارير الكفاية •

الفرع الثالث عشر : التأديب •

أولا : أعمال محظورة على عضو مجلس الدولة •

ثانيا : الوقف عن العمل •

ثالثا : مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة •

#### الفرع الرابع عشر : نهاية الخدمة

اولا : الاختصاص بفصل اعضاء مجلس الدولة الغير قابلين للعزل

ثانيا : اعتزال الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة او مجلس الشعب

ثالثا : استقالة ضمنية بالانقطاع عن العمل

رابعا : بلوغ العضو سن الستين أثناء السنة القضائية

خامسا : المنعاش

الفصل الثاني : القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة

الفرع الاول : حق الفيتا يختص به مجلس الدولة دون غيره

الفرع الثاني : ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة الإفتاء فيه

الفرع الثالث : ماهية الفتوى ، واوضاع عدم ابداء الرأي

كولا : ماهية الفتوى

ثانيا : عدم ملازمة ابداء الرأي

ثالثا : عدم وجوب وجبة ابداء الفتوى

الفرع الرابع : الاختصاص بمراجعة مشروعات القوانين

الفرع الخامس : الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

اولا : الجهات التي تملك ان تطلب من الجمعية العمومية ابداء الرأي

ثانيا : اختصاص الجمعية العمومية بالفصل في المنازعات بين الجهات الادارية برأى ملزم

ثالثا : ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية التصدي له برأى ملزم في منازعة بين جهتين اداريتين

رابعا : مناه وضوابط اختصاص الجمعية العمومية بالفصل في المنازعات بين جهات الادارة برأى ملزم

خامسا : المادة ١١٠ من قانون المرافعات ومدى مريانها على المنازعات التى تفصل فيها الجمعية العمومية برأى ملزم.

#### الفصل الثالث : مسائل عامة ومتنوعة .

الفرع لأول : مجلس الدولة هيئة مستقلة .

الفرع الثانى : وظيفة نائب بمجلس الدولة .

الفرع الثالث : الأعمال النظرية لأعمال مجلس الدولة الفنية .

الفرع الرابع : تعيين شاغلى الوظائف الادارية بمجلس الدولة .

الفرع الخامس : الطعون فى القرارات المتعلقة باعضاء مجلس الدولة.

الفرع السادس : رسوم الدعاوى الادارية امام مجلس الدولة .

الفرع السابع : اقتراح تعديل التشريع الفامضى او الناقص .

الفرع الثامن : نادى مجلس الدولة .

الفرع التاسع : منح اوسمة لاعضاء مجلس الدولة .

الفرع العاشر : التوقيع على مسودة الحكم والنطق به .

الفرع الحادى عشر : طلب اعادة النظر من الجمعية العمومية .



## الفصل الاول

### اعضاء مجلس الدولة

#### الفرع الاول : التعيين

اولا - السلطة فى التعيين :

#### قاعدة رقم ( ١ )

المبدأ :

التعيين فى وظائف مجلس الدولة يستند الى السلطة التقديرية للجهة الادارية ولزوم توافر الشروط القانونية فى المرشح - الرقابة القضائية على تصرفات الادارة فى هذا المجال التقديرى هو فى التحقق من ان القرار الصادر فى هذا الشأن يستند الى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا وانه صدر مستهدفا الصالح العام - اساس ذلك - تطبيق :

توافر الشروط القانونية فى مرشحة للتعيين فى احدى وظائف مجلس الدولة - اعمال الجهة الادارية سلطتها التقديرية فى عدم ملاءمة تعيينها فى منصب القضاء - الرقابة القضائية على العناصر التى بنت عليها الجهة الادارية تقديرها فى هذا الشأن - خلو قانون مجلس الدولة من نص صريح يحظر تعيين المرأة فى وظائفه الفنية او نص بوجود مساواتها بالرجل فى شغل هذه الوظائف - نص المادة ٢ من الدستور على ان مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع - نص المادة ١١ من الدستور على مساواة المرأة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال باحكام الشريعة الاسلامية - مذاهب الفقه الاسلامى فيما يتعلق بولاية القضاء منها مالا يجيز تقليد المرأة القضاء ومنها ما يجيزه ولكل من الرايين حججه واسانيده - يجوز للجهة الادارية وهى بصدد اعمال سلطتها التقديرية فى هذا النطاق ان تترخص بائ من الرايين المذكورين بما تراه اكثر ملاءمة لظروف الحال فى الزمن الذى اصدرت فيه قرارها - لا وجه للقول بجواز تعيينها فى

غير مناصب القضاء من وظائف مجلس الدولة الفنية مثل اقسام الفتوى والتشريع او هيئة مفوضى الدولة - نظم مجلس الدولة طبقا لقوانينه المتعاقبة تقضى بالمساواة بين وظائف اقسامه المختلفة بما لا يجوز معه قصر عمل بعض اعضائه على اقسام بذاتها دون سواها كما ان طبيعة العمل بالمجلس تقتضى تنقل اعضائه بين جميع اقسامه وفروعه بما سترتب عليه لزوما تقلد منصب القضاء فى محاكم مجلس الدولة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الرقابة القضائية على تصرفات الادارة ليست حقيقة على قدر واحد بالنسبة لجميع التصرفات الادارية بحسب المجال الذى تصرف فيه ، ومدى ما تتمتع به من حرية التقدير فى التصرف ، فهذه الرقابة تضيق فى مجال السلطة التقديرية حيث لا يلزم القانون الادارة بنص يحد من سلطتها او يقيد من حريتها فى وسيلة التصرف او التقدير ، الا ان هذا لا يعنى ابدا انها سلطة مطلقة وان الرقابة القضائية عليها تكون فى هذه الحالة منعدمة ، بل ان هذه الرقابة موجودة دائما على جميع التصرفات الادارية لا تختلف فى طبيعتها وان تفاوتت فقط فى مداها ، وهى تتمثل فى هذا المجال التقديرى فى التحقق من ان القرار محل الطعن يستند الى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا . وانه صدر مستهدفا الصالح العام .

ومن حيث انه يبين من اوراق المنازعة ووقائعها وسلاسلها ان العناصر التى بنيت عليها الجهة الادارية تقديرها بعدم ملائمة تعيين الطاعنة فى منصب القضاء ، اذا ما ردت الى اصولها الموجودة فى البيئة المصرية ، فانها تتجسد فى اصلين اساسيين ، اولهما العرف المتمثل فى نظرة المجتمع منذ القدم الى المرأة على انها اذنى مستوى واقل شأنا من الرجل ، سواء بسبب طبيعة تكوينها الخلقى لم بسبب تخلفها عن الرجل فى مدارج العلم والثقافة - وثانيهما الفهم الشائع لاحكام الشريعة الاسلامية على انها لا تجيز تقليد المرأة الولايات العامة على اطلاق ومنها ولاية القضاء .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالعرف فان المحكمة اذ تؤكد ما حكم به القضاء الادارى منذ سنة ١٩٥٣ من رفض التسليم بوجود قاعدة عامة مطلقة

تبقى بعدم صلاحية المرأة المصرية في كل زمان ومكان لتولى منصب القضاء، فإنها في الوقت ذاته تستخلص من تواتر الدساتير والتشريعات الوضعية في مصر منذ نيف وربع قرن على فتح الباب أمام المرأة لتقلد أعلى المناصب والوظائف لذات الولايات العامة في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وشغل غيرها من الوظائف العامة، ومنها الوظائف الفنية في بعض الهيئات القضائية ومن اضطلاع المرأة بالفعل بأعباء هذه المناصب وتلك الوظائف وتحمل مسؤولياتها بعد أن كانت مقصورة من قبل على الرجال أن قواعد العرف في المجتمع المصري قد تطورت في مجال الاعتراف بحق المرأة في تقلد المناصب والوظائف العامة بما لا يسوغ معه بعد ذلك الاستناد إلى العرف والتقاليد وظروف البيئة وإحوال الوظائف لحرمان المرأة من تقلد منصب القضاء، وليس أدل على حصول هذا التطور في نطاق المنازعة المعروضة من أن مجلس الدولة قد رشح الطاعنة للترشيح في وظيفة مندوب في سنة ١٩٧٣ بعد أن كان قد رفض الترشيح قبل ذلك بعامين فقط في سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه ولئن كانت المحكمة تقر الطاعنة على عدم ملامة الاستناد إلى العرف وما يتصل به للأسباب السالف بيانها فصلاً عن تلك التي ساقتها الطاعنة في معرض دفاعها، إلا أنه لما كان الدستور يقضي في المادة ٢ منه بأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي كما يقض في المادة ١١ بأن تكفل الدولة مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون أخلال بأحكام الشريعة الإسلامية - وكان قانون مجلس الدولة وإن لم يتضمن نصاً صريحاً يحظر تعيين المرأة في وظائفه الفنية إلا أنه كذلك لم يورد نصاً بوجوب مساواتها بالرجل في شغل هذه الوظائف، ولما كان ذلك وكان من مذاهب الفقه الإسلامي فيما يتعلق بولاية القضاء على التحديد ما لا يجيز تقليد المرأة القضاء، ومنها ما يجيزه ولكن من الرأين حججه وأسانيد، فإنه يجوز للجهة الإدارية والحال كذلك وهي بمقدور أعمال سلطتها التقديرية - في هذا النطاق - أن تترخص في الأخذ بأي من الرأين المذكورين بما تراه أكثر ملاءمة لظروف الحال في الزمن الذي أصدرت فيه قرارها .

ومن حيث أن الاستفادة من كل ما تقدم أن الجهة الإدارية قد رفضت تعيين الطاعنة استناداً إلى ترخيصها في اتباع الرأي الفقهي الذي لا يجيز

تقليد المرأة منصب القضاء ، فإنه لا وجه لتعقيب على قرارها فى هذا الخصوص ولا سند للنعى عليه بمخالفة القانون أو بإساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أنه لا وجه كذلك لما ذهب اليه الطاعنة من جسواز تعيينها فى غير مناصب القضاء من وظائف مجلس الدولة الفنية الأخرى مثل أقسام الفتوى والتشريع ، أو هيئة مفوضى الدولة ، ولا وجه لهذا القول لأن نظام مجلس الدولة طبقاً لقوانينه المتعاقبة يقضى بالمساواة بين وظائف أقسامه المختلفة بما لا يجوز معه قصر عمل بعض أعضائه على أقسام بذاتها دون سواها ، أن أن طبيعة العمل فى المجلس تقتضى تنقل أعضائه بين جميع أقسامه وفروعه ، ومن ثم فإنه سيترتب لزوماً على تعيين الطاعنة أن تتقدم لمنصب القضاء فى محاكم مجلس الدولة ، لأن القول بغير ذلك ينطوى على مخالفة للقانون .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون القراران المطعون فيهما قد صدرا موافقين لحكم القانون مبرئين من إساءة استعمال السلطة ، بما يتعين معه الحكم بقبول الطعنتين شكلاً ورفضهما موضوعاً ، مع إلزام الطاعنة بمصروفات الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٠ ق وحده ، وإلزام التنظيم النسائى بمصروفات دخله .

( طعننى ٦٣ ، ٣١٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المبدأ :

تحديد الوظيفة التى يتم التعيين فيها فى مجلس الدولة من الأمور التى تدخل فى نطاق السلطة التقديرية المخولة لجهة الإدارة المختصة بالتعيين دون إلزام عليها بأن يتم تعيين المرشح فى ذات الوظيفة التى توافرت له شروط التعيين فيها — ليس هناك ما يمنع قانوناً من تعيين المرشح فى وظيفة أدنى من الوظيفة التى توافرت له شروط التعيين فيها حسبما تقديره السلطة المختصة بالتعيين — اعتبار المشرع توافر هذه الشروط الحد الأدنى اللازم للتعيين فى الوظيفة التى توافرت شروطها للمرشح .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (٧٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه ( مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة يكون التعيين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة . على أنه يجوز أن يعين رؤسا من غير اعضاء المجلس في الوظائف المنصوص عليها في المواد التالية وبالشروط المقررة فيها ٠٠٠ ) ، ثم تضمنت المواد التالية بيان الشروط اللازمة للتعين في كل وظيفة من الوظائف المشار اليها وشوايط هذا التعين ، وجعلت الامر في ذلك جوازيا للسلطة المختصة بالتعيين ، ثم نصت المادة ( ٨٥ ) على ان ( تعيين الاقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وإذا عين الثان أو أكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أو رقا إليها حسبت اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةتهم - وتعتبر اقدمية اعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة - وتحدد اقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية ويجوز أن تحدد اقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في ٠ الدرجات وبشرط الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في المجلس - وتحدد اقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على الا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملاءهم بالمجلس ) ومفاد ذلك ان الشارع خول السلطة المختصة بالتعيين اختصاصا تقديريا في تحديد الوظيفة التي يتم التعيين فيها متى توافرت شروط التعيين المقررة لذلك ، والتي تعتبر الحد الأدنى للالزام للتعين في كل وظيفة من الوظائف التي حددتها المواد ٧٥ وما بعدها من القانون ، وجعل القانون الاصل في الاقدمية انها تعين وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين ، وإجاز للسلطة المختصة بالتعيين ، أن تحدد في بعض الوظائف ، وليس من بينها وظائف المندوبين المساعدين ، تاريخا آخر للاقدمية في الدرجة التي عين فيها العضو ، وجعل استعمال هذه الرخصة متروكا لشئنة هذه السلطة تجريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة ، دون أن يتضمن بالنسبة الى المندوبين المساعدين أية قاعدة تجيز ضم مدة العمل

النظير السابق الى اقدميتهم فى وظيفة مندوب مساعد بما يسمح بالرجوع بهذه الاقدمية الى تاريخ سابق على تاريخ صدور قرار التعيين . ومتى كان ذلك فان استناد المدعى الى نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تجيز التعيين فى وظيفة مندوب مباشرة لمن أمضوا مدة ثلاث سنوات فى عمل يعتبر نظيرا للعمل القضائى ، وكذلك نص المادة ٨١ التى تجيز تعيين أعضاء ادارة قضايا الحكومة فى وظائف اعضاء مجلس الدولة التى تلى مباشرة درجات و وظائفهم فى جهاتهم الاصلية ، للقول بأحقية فى ضم مدة عمله السابق الى اقدميته فى وظيفة مندوب مساعد استنادا فى غير محله ، مما يتعين معه الحكم برفض هذا الطلب الاصلى من طلبات المدعى .

ومن حيث انه وقد سلف القول بأن تحديد الوظيفة التى يتم التعيين فيها فى مجلس الدولة من الامور التى تدخل فى نطاق السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة المختصة بالتعيين دون الزام عليها بأن يتم تعيين المرشح فى ذات الوظيفة التى توفرت له شروط التعيين فيها اعتبارا بأن الشارع اذ جعل الامر جوازا فى هذا الخصوص ، فانه يكون قد اعتبر توافر هذه الشروط الحد الأدنى اللازم للتعيين فى الوظيفة التى توافرت شروطها للمرشح ، ولأنه من ثم ليس هناك ما يمنع قانونا من تعيين المرشح فى وظيفة أدنى من الوظيفة التى توافرت له شروط التعيين فيها حسبما تقدره السلطة المختصة بالتعيين ، اخذا فى ذلك بما تمليه القواعد العامة التى تخول الجهة الادارية سلطة تقديرية فى هذا المجال تبعا لاحتياجات المرفق ومقتضيات الصالح العام . واذا بأن ايضا مما سلفت الاشارة اليه ان تحديد الاقدمية فى الوظيفة التى يتم التعيين فيها ، الاصل فيه انه يكون وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين ، ما لم ترى السلطة المختصة بالتعيين الرجوع بالاقدمية الى تاريخ سابق فى الحالات التى اجاز فيها المشرع ذلك تاركا استعمال هذه الرخصة لمشيئة هذه الجهة وفقا لاعتبارات المصلحة العامة ، فلها ان تعتد باقدمية المعين الخارج فى الوظيفة المماثلة التى كان يشغلها لو لا تعتد بها لو تعتد بجزء منها فى حدود الضوابط التى نص عليها الشارع فى هذا الصدد . لما كان ذلك فان الطلب الاحتياطى الذى يهدف المدعى من ورائه الى الحكم بتعديل اقدميته فى وظيفة مندوب التى اعتبر مرقى اليها اعتبارا من الاول من يناير سنة ١٩٧٧ طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة (٧٥) من قانون مجلس الدولة الى مايو سنة

١٩٧٢ تاريخ حصوله على الدبلوم الثانى من الدراسات العليا او الى الاوا  
من يناير سنة ١٩٧٣ وهو اول يناير التالى لهذا التاريخ ، هذا الطلب لا يجد  
له سندا فى القانون ما دامت لقدمية المدعى فى وظيفة مندوب مساعد  
قد تحددت نهائيا اعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينه فى هذه الوظيفة  
بتاريخ ٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٦ على ما سلف القول وأضحى هذا التاريخ  
هو مبدا العلاقة الوظيفية بين المدعى وبين مجلس الدولة بحيث يتمتع  
ترتيب أى آثار قانونية فيما يتعلق بأقدميته فى الدرجات الأعلى الى تاريخ  
سابق على التاريخ المذكور . وكذلك يكون الطلب المقدم من المدعى على  
سبيل الاحتياط الكلى والذي يهدف به المدعى الى ارجاع اقدميته فى  
وظيفة مندوب مساعد الى تاريخ حصوله على درجة مندوب بإدارة قضايا  
الحكومة فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ثم ارجاع اقدميته فى وظيفة  
مندوب بالمجلس تبعا لذلك على أول يناير سنة ١٩٧٦ وهو اول يناير  
التالى لتوافر شروط الصلاحية لديه فى الترقية الى وظيفة مندوب بالمجلس  
بعد تعيينه فى وظيفة مندوب بإدارة قضايا الحكومة المعادلة لوظيفة  
مندوب مساعد بالمجلس ، قائما بدوره على غير أساس من القانون ،  
مما يتعين معه الحكم برفض هذين الطلبين ايضا .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم أن طلبات المدعى جميعها لا تستند  
الى أساس قانونى سليم ، فمن يتعين الحكم برفض الطعن .

( طعن ٣٩٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٧٨ )

### ثانيا - شرط اللياقة الصحية :

#### قاعدة رقم ( ٣ )

#### المبدأ :

وجوب توافر شرط اللياقة الصحية فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة -  
يعنى من هذا الشرط من يعين من أعضاء المجلس فى إحدى الوظائف التى  
تعادل وظائف الإدارة العليا بالكادر العام - أساس ذلك انه وان كانت  
المادة ٧٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ لم يرد بها شرط اللياقة الصحية فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة

الا أن المادة السابعة من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف أن تثبت لياقته الصحية للوظيفة بمعرفة الهيئة الطبية المختصة فيما عدا العاملين المعينين بقرار من رئيس الجمهورية ومن ثم فإنه من المتعين طبقاً لهذه الاحكام مراعاة شرط اللياقة الصحية فيمن يعين عضواً بمجلس الدولة .

#### ملخص الفتوى :

انه وان كانت المادة ٧٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد عدت الشروط اللازم توافرها فيمن يعين عضواً بمجلس الدولة ولم يرد من بينها شرط اللياقة الصحية ، الا أن الاحكام التى تضمنها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة فيما لم تنص عليه هذه القوانين ومن ثم تنطبق هذه الاحكام على أعضاء مجلس الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

ومن حيث ان المادة السابعة من هذا النظام تنص على انه « يشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف ..... ٦ - أن تثبت لياقته الصحية للوظيفة بمعرفة الهيئة الطبية المختصة وذلك فيما عدا العاملين المعينين بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز الاعفاء منها بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد أخذ رأى الهيئة الطبية » كما تنص المادة ١٢ منه على أن « يكون التعيين فى وظائف الادارة العليا بقرار من رئيس الجمهورية ويكون التعيين فى الوظائف الاخرى بقرار من السلطة المختصة » ومن ثم فإنه من المتعين طبقاً لهذه الاحكام مراعاة شرط اللياقة الصحية فيمن يعين عضواً بمجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك القول بأن احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تعفى من يعين بقرار من رئيس الجمهورية من شرط اللياقة الطبية وأن أعضاء مجلس الدولة اذ يعينون بقرار جمهورى ، فانهم يتمتعون بهذا الاعفاء ذلك ان اعفاء المعينين بقرار من رئيس الجمهورية فى احدى وظائف الكادر العام ، ينصرف الى طائفة معينة من هؤلاء العاملين ، وهى طائفة من يشغل احدى وظائف الادارة العليا . اما بالنسبة الى باقى الوظائف فان شرط اللياقة الطبية مطلب فيها ، بحكم الاصل العام بالنسبة لساير الوظائف العامة ، ومن ثم فإنه



لا يكون هناك ثمة وجه لاعفاء كافة اعضاء مجلس الدولة من شروط اللياقة الصحية اخذا بظاهر عبارة المادة السابعة من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وغاية الامر ان يكون الاعفاء مقصورا على التعيين فى وظائف مجلس الدولة الفنية المعادلة لوظائف الادارة العليا بالكادر العام .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب توافر شرط اللياقة الصحية فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة ، ويعفى من هذا الشرط من يعين فى احدى الوظائف الفنية التى تعادل وظائف الادارة العليا بالكادر العام .

( ملف ٦٤ / ١ / ١٤ - جلسة ١٩٧٤/٥/٨ )

ثالثا - عدم اشتراط الاعلان :

قاعدة رقم ( ٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة نظم احكام التعيين فى الوظائف الفنية بمجلس الدولة - لم يقيد هو ولا اللائحة الداخلية للمجلس سلطة الادارة فى التعيين من خارج المجلس بوجوب الاعلان عن هذه الوظائف - مقتضى ذلك ان التعيين الذى يصدر متجاوزا لشروط الاعلان يكون شأن التعيين غير المسبوق باعلان صحيح .

ملخص الحكم :

انه النعى بمخافة شروط الاعلان عن وظائف المندوبين فانه مردود ، ذلك ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر فى ظله القرار المطعون فيه نظم احكام التعيين فى الوظائف الفنية بمجلس الدولة ولم يقيد هو ولا اللائحة الداخلية للمجلس سلطة الادارة فى التعيين من خارج المجلس بوجوب الاعلان عن هذه الوظائف ، ومن ثم فان التعيين الذى يصدر متجاوزا لشروط الاعلان يكون شأن التعيين غير المسبوق باعلان صحيح ، ( ٢ - ٢ - ج ٢٢ )

## — بيان —

ولا مطعن عليه الا بدعوى الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فى التقدم للتعيين فى الوظائف المعلن عليها وذلك بالنسبة لمن لم يتقدم بطلبه احتراما لشروط الاعلان ، وهو ما ليس متحققا فى الطعن المائل حيث ان الطاعن من اعضاء مجلس الدولة القدامى .

( طعن ٤٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ ) .

رابعا - اشتراط مؤهلات خاصة فيمن يعين بوظيفة مندوب :

### قاعدة رقم ( ٥ )

#### المبدا :

نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة على اشتراط مؤهلات معينة للتعين فى وظيفة مندوب بالمجلس - قيام دبلوم العلوم الادارية مقام دبلوم القانون العام فى حكم هذا النص بحيث يكفى ان يحصل المندوب المساعد على اى دبلوم آخر بالاضافة اليه ولا يلزم ان يكون هو دبلوم القانون العام .

#### ملخص الفتوى :

قدم السيد الاستاذ ( ..... ) المندوب المساعد بالمجلس طلبا ذكر فيه ان الفقرة الخامسة من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تشترط للتعين فى وظيفة مندوب بالمجلس الحصول على دبلوم معهد العلوم الادارية والمالية بكلية الحقوق او دبلومين من دبلومات الدراسات العليا لحددهما فى القانون العام . وقد لغى معهد العلوم الادارية والمالية وكانت مدة الدراسة فيه سنتين وانشء بدلا منه دبلوم العلوم الادارية ومدة الدراسة فيه سنة واحدة بسائر دبلومات الدراسات العليا .

ولما كان سيادته قد حصل فى العام الماضى ١٩٦١/٦٠ على دبلوم العلوم الادارية فقد استفسر فى طلبه عما اذا كان حكم المادة ٥٥ المشار اليه يتحقق اذا حصل على دبلوم آخر من دبلومات الدراسات العليا غير دبلوم القانون العام بالذات باعتبار ان دبلوم العلوم الادارية هو فى

مضمونه دبلوم فى القانون العام اذ ان المواد التى تدرس فى هذا الدبلوم هى بطبيعتها من مواد القانون العام .

ان الفقرة الخامسة من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تشترط أن يكون العضو حاصلا على دبلوم معهد العلوم الادارية والمالية بكلية الحقوق اودبلومين من دبلومات الدراسات العليا لحددهما فى القانون العام اذا كان التعيين فى وظيفة مندوب .

ومن حيث ان الحكمة من هذا النص فى صوء المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى استحدث هذا النص هى البقية فى ان يجمع المندوب المساعد بين الخبرة العملية والمران التطبيقي فى عمله بالمجلس فى الفترة التى يظل فيها فى تلك الوظيفة وبين استزادة من الدراسة القانونية حتى اذا ما اجتاز هذه الفترة بجدارة عين فى وظيفة المندوب .

ولما كانت الدراسة فى دبلوم العلوم الادارية تتناول موضوعات الرقابة القضائية للاعمال الادارية والعقود الادارية والادارة العامة والوظيفة العامة ومادة يختارها الطالب من المواد الآتية : الاجراءات والضبط الادارى والقانون الادارى .

ومن حيث ان تلك الموضوعات تدخل فى فرع القانون العام وذات صلة وثيقة بأعمال مجلس الدولة الامر الذى تتحقق معه الحكمة من اشتراط الحصول على المؤهلات العلمية للتعين فى وظيفة المندوب بالمجلس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار دبلوم العلوم الادارية دبلوما فى القانون العام فى مفهوم المادة ٥٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة ووجوب ان يحصل المندوب المساعد على دبلوم آخر لا يشترط ان يكون فى القانون العام للتعين فى وظيفة مندوب .

## خامسا - تاريخ التعيين :

### قاعدة رقم ( ٦ )

#### المبدأ :

اعضاء مجلس الدولة - تعيين - المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - اعتبار قرار رئيس الجمهورية هو أداة التعيين في جميع وظائف المجلس - اختلاف أثر هذا القرار في حالة التعيين بطريق الترقية عنه في حالة التعيين من غير اعضاء المجلس - انسحاب اثر القرار في الحالة الاولى الى تاريخ موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص وفي الحالة الثانية الى تاريخ صدوره - اثر ذلك - استحقاق الموظف الادارى الذى يعين مندوبا بالمجلس لآخر مرتب تقاضاه في وظيفته الادارية قبل صدور قرار رئيس الجمهورية حتى ولو كان تحسن المرتب نتيجة ترقية او علاوة تالية لترشيح المجلس الخاص .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن « يكون تعيين اعضاء مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس المجلس . ويعين رئيس مجلس الدولة ونوابه والوكلاء بقرار من رئيس الجمهورية بعد اخذ رأى الجمعية العمومية لذلك المجلس . لما من عدا هؤلاء من اعضاء المجلس فيقترح المجلس الخاص للشئون الادارية تعيينهم على الوجه المبين في اللائحة الداخلية ، ويصدق رئيس الجمهورية على هذا التعيين متى وافقت الشروط القانونية فيمن يطلب تعيينهم .

ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص .

ويكون تعيين المندوبين المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وموافقة المجلس الخاص « . ويستفاد من هذا النص ان تعيين اعضاء مجلس الدولة يكون بقرار جمهورى بناء على عرض رئيس المجلس ويقضى هذا التعيين اتخاذ اجراءات تحضيرية

سابقة ، وهذه الاجراءات تختلف بحسب درجات الوظائف التى يعين فيها أعضاء المجلس ، ف رئيس المجلس ونوابه والوكلاء يعينون بقرار جمهورى بعد اخذ رأى الجمعية العمومية . أما ما عداهم فيعينون بذات الاداة بعد اتخاذ اجراء مختلف هو اقتراح المجلس الخاص للشئون الادارية تعيينهم على الوجه المبين فى اللائحة الداخلية .

ويبين مما تقدم ان الاجراءات السابقة على قرار التعيين هى اجراءات ترشيح تمهيدية وليست اجراءات تعيين ، ذلك لانها ليست ملزمة للسلطة المختصة بالتعيين فلها الا تقرر الترشيح ، وعندئذ لا يترتب عليها اى اثر قانونى ، وانما يترتب هذا الاثر متى صدر قرار رئيس الجمهورية بالتعيين فتبدأ به رابطة التوظيف ويتحدد بذلك المركز القانونى للمرشح . ومتى صدر هذا القرار ترتبت عليه آثاره من تاريخ صدوره فقط . أما الاثر الرجعى الوارد بالمادة ٥٨ الخاص بارجاع الترقية الى وقت موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص فقد اريد به الاستثناء - فى حدود معينة - من الأصل المشار اليه . ومن ثم فيجب أن يقف عند الحدود التى رسمها القانون . فهذا الحكم الاستثنائى مقصور على حالات الترقية وحدها دون حالات التعيين المبتدأ . يدل على ذلك مقارنة نص المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة الحالى بنص المادة ٥٥ من قانون مجلس الدولة السابق الصادر بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٤ ، فقد كانت هذه المادة الاخيرة تنص فى فقرتها الاخيرة على انه « ويعتبر تاريخ التعيين من وقت موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص » . ثم عدم هذا النص فى المادة ٥٨ من القانون الجديد على هذا النحو « ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص » . وبذلك يكون قد استبدل الترقية بالتعيين ، فلا يرجع اثر التعيين الى تاريخ موافقة الجمعية العمومية او المجلس الخاص وانما ترجع الترقية فقط الى هذا التاريخ ويعتبر التعيين من تاريخ القرار الصادر به دون اثر رجعى . وحكمة هذا النص ان اعمال الاثر الرجعى فى حالة التعيين المبتدأ فى الوظائف الفنية بالمجلس امر متعذر يتعارض وطبيعة الامور ، ذلك لأن المفروض فى هذه الحالة أن المرشح لا يؤدى عملا بالمجلس قبل تاريخ تعيينه ، وعلى نقيض ذلك حالة الترقية ، حيث يقوم المرشح فعلا بعمله الذى قد لا يختلف كثيرا عن عمله فى الوظيفة التى يرقى اليها .

ويخلص من كل ما تقدم ان من يعين فى احدى وظائف المجلس الفنية تعيينا مبتدا ، لا يعتبر تعيينه قد تم الا من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية باعتباره اداة التعيين ولا يجوز لرجوع بتاريخ التعيين الى وقت سابق على صدور هذا القرار استنادا الى الاثر الرجعى الافتراضى الوارد بالمادة ٥٨ ، لان هذا الاثر كما اسلفنا لا يسرى فى هذه الحالة لاقتصاره على حالات التعيين المتضمن ترقية .

ويطبق القاعدة السابقة على الموظف المعروضة حالته بين انه كان يشغل وظيفة بالكادر الادارى بالمجلس من الدرجة الخامسة ثم رشح فى ١٩٦٢/٤/٣ من المجلس الخاص للتعين فى وظيفة مندوب ، وفى ١٩٦٢/٧/١١ رقى الى الدرجة الرابعة بالكادر الادارى - باعتباره شاغلا احدى وظائفه - براتب مقداره ٣٥ جنيها شهريا ، ثم صدر بعد ذلك القرار الجمهورى رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٦٢ فى ١٩/٧/١٩ بتعيينه فى وظيفة مندوب ، وهو القرار الذى يعتبر اداة التعيين فى هذه الوظيفة ، لذلك لا يعتبر معينا فى وظيفته هذه الا من التاريخ الاخير ، ولا تنقطع صلته بالكادر الادارى الا من هذا التاريخ ايضا ، ومن ثم يكون ما تم من ترقيته فى الكادر الادارى فى تاريخ سابق على هذا التاريخ الى الدرجة الرابعة قد تم صحيحا ورتب له حقا مكتسبا فى مرتب هذه الدرجة وهو ٣٥ جنيها شهريا ويكون مستحقا لهذا الراتب عند تعيينه فى تاريخ تال فى وظيفة مندوب ، ما دام هذا المرتب لم يجاوز نهاية مربوط درجة مندوب .

لهذا انتهى الراى الى ان هذا الموظف لا يعتبر شاغلا لوظيفة مندوب بمجلس الدولة الا من تاريخ صدور القرار الجمهورى بتعيينه فى هذه الوظيفة وهو ١٩٦٢/٧/١٩ . وانه يستحق من هذا التاريخ مرتبا قدره ٣٥ جنيها شهريا باعتباره آخر مرتب استحقه فى الكادر الادارى قبل تعيينه فى وظيفة مندوب .

( فتوى ٣١ فى ١٩٦٣/١/٢٩ )

سادسا - اعادة التعيين :

### قاعدة رقم ( ٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة لم يتضمن نصا يحدد مرتبات من يعاد تعيينهم بمجلس الدولة استرشادا بنص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وتأسيسا على ما نص عليه التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ فإن المعاد تعيينه في إحدى وظائف أعضاء مجلس الدولة يحتفظ بمرتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية ربط الوظيفة المعين فيها بشرط ألا يجاوز نهاية الربط - مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر تعتبر إحدى وحدات القطاع العام الذي يفيد العاملون فيها من القواعد المتقدمة - عدم احتفاظهم بالبدلات الثابتة وغير الثابتة تأسيسا على أن القواعد المتقدمة لم تقرر إضافة أي بدلات إلى المرتبات التي يحتفظ بها من يعاد تعيينه - الاحتفاظ بالبدلات طبقا لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ - مقصور على حالة النقل فلا يتبع في حالة اعادة التعيين .

ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٢ في أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ متضمنا تعيين السادة المذكورين وآخرين في وظائف مندوبين بمجلس الدولة وبمقتضاه أنهيت خدمتهم في وظائفهم السابقة في هذا التاريخ .

ومن حيث أن تعيينهم في وظائف مندوبين بمجلس الدولة يرتد إلى تاريخ سابق على أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، وهو تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على تعيينهم في هذه الوظائف ، فمن ثم فإن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم مجلس الدولة المعمول به اعتبارا من ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ لا يحكم هذا التعيين وتبقى القواعد السابقة على صدوره هي الواجبة الأعمال بالنسبة اليهم ، ذلك أن المادة ٨ من هذا القانون تنص على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره » ، وقد تم نشره في ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن المادة الأولى من التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ معدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ - وهي من القواعد السابقة التي كان معمولا بها قبل قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تنص على أن « العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الكادر أو في الدرجة الأدنى ومن كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ، ويشترط ألا يجاوز نهاية مربوطها » .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين الذين يتم تعيينهم في إحدى الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة ، ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة » . كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام المرافقة بهذا القانون ... ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين ينظم شؤون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة الذي كان ساريا وقت تعيين السادة المذكورين - لم يتضمن نصا يحدد مرتبات من يعاد تعيينهم بمجلس الدولة ، ومن ثم فانه يتعين الاسترشاد بنص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والتي تقضى بأنه « مع عدم الإخلال بنص المادة (٩) يمنح العامل عند التعيين أول مربوط الفئة الوظيفية التي يعين عليها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلمه العمل » واستثناء من حكم الفقرة السابقة إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة أخرى من نفس فئته أو في فئة أعلى احتفظ بأجره السابق الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ، إذا كان يزيد على بداية ربط الفئة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهاية ربطها ، وإن تكون مدة خدمته متصلة ، ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والعاملين بكادرات خاصة الذين يعاد تعيينهم في وحدات الجهاز الإداري للدولة » وتأسيسا على ما نص عليه قرار التفسير التشريعي سالف الذكر ، واسترشادا بنص المادة ١٣ المشار إليها ، فإن المعاد تعيينه في إحدى وظائف أعضاء مجلس الدولة يحتفظ بمرتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية ربط الوظيفة المعين فيها بشرط ألا يجاوز نهاية الربط .



ومن حيث انه - على هدى ما تقدم - فان السادة المندوبين المعينين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٢ والذين كانوا يشغلون وظيفة رائد بهيئة الشرطة ، او محامى بهيئة قناة السويس ، فانهم يحتفظون بالمرتبات الاصلية التى كانوا يتقاضونها فى وظائفهم السابقة ، اما البدلات الثابتة وغير الثابتة فانهم لا يحتفظون بها تاسيسا على ان التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر ونص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم يقررا اضافة اى بدلات الى المرتبات التى يحتفظ بها من يعاد تعيينه ، واذا كانت رغبة المشرع تتجه الى ضم هذه البدلات لنص عليها صراحة فى قرار التفسير التشريعى ونص المادة ١٣ المشار اليهما - ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ من أنه « دون الاخلال بحكم المادة ١٦ من هذا القانون ، لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرط الا بعد موافقته كتابية ، وبعد اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ، ويتم النقل على اساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لمرتبه او درجته » ، ذلك ان الاحتفاظ هنا بالبدلات الثابتة مقصور على حالة النقل ، فلا يتبع فى حالة اعادة التعيين كما هو الحال فى الحالات المعروضة .

ومن حيث انه بالنسبة الى حالة السيد الأستاذ ..... الذى كان يعمل قبل تعيينه مندوبا بمجلس الدولة فى وظيفة محام بمؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ، فانه يحتفظ ايضا بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة ، على اساس انه يفيد من احكام قرار التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر باعتبار ان مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر تعتبر احدى وحدات القطاع العام الذى يفيد العاملون فيها من الحكم القانونى المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتفاظ المادة المندوبين بمجلس الدولة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٢ والمستطلع الرأى فى شأنهم بمرتباتهم الاساسية التى كانوا يتقاضونها فى وظائفهم السابقة على هذا التعيين دون البدلات الثابتة او غير الثابتة ، بشرط الا تتجاوز نهاية ربط وظيفة مندوب .  
( ملف: ٥٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٠/١/١٩٧٣ )

## الفرع الثانى الترقية

### قاعدة رقم ( ٨ )

#### المبدأ :

استناد التخطى فى الترقية الى سبب لم تثبت حجته - بطلان قرار التخطى - الانضمام للتنظيم السرى المسمى القيادة الجماعية لرجال القضاء لا يكفى وحده سببا للتخطى فى الترقية مادام لم يقع من العضو ما يمكن اعتباره مخالفة مسلكية .

#### ملخص الحكم :

ان السبب الذى استند اليه المجلس الاعلى لنتيحات القضائية لتخطى الطاعن فى الترقية الى وظيفة المستشار بمجلس الدولة بالقرار الجمهورى رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ المطعون فيه - حسبما يتضح من محضر الجلسة المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٧٣ هو ما نسب الى الطاعن من انضمامه الى التنظيم السرى المسمى « القيادة الجماعية لرجال القضاء » ومشاركته فى اجتماعات هذا التنظيم وفى اقتراح اجراء عملية تطهير بين رجال القضاء تقتصر على الافراد الذين اتخذوا لهم مظهرا ايجابيا على ان يكون التطهير لفترة مؤقتة وان يصحبها ضمان دائم لخدمة العمل القضائى وعدم انحرافه باجراء تبادل بين افراد الهيئة القضائية .

ومن حيث ان القرار الصادر من مجلس التأديب بمجلس الدولة المنعقد فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٣ فى الدعوى رقم ١ لسنة ١٨ القضائية قد تناول بحث كافة المسائل التى نسبت الى ابطاعن والتى استند اليها المجلس الاعلى للهيئات القضائية فى تخطيه فى الترقية الى وظيفة المستشار وانتهى قرار مجلس التأديب الى انه لم يقع منه اى فعل او قول يتنافى مع كرامة الوظيفة فهو لم يقدم تقارير عن زملائه سواء فى مجلس الدولة او غيرها من الهيئات القضائية كما فعل بعض زملائه فى الجماعة القيادية ولم يجرح احدا منهم خلال المناقشات ولم يتقدم باى اقتراح من شأنه المساس بالهيئات القضائية و باعضائها ومن ثم فلم

يقع من المدعى عليه ما يمكن أن يعتبر بمثابة المخالفة التي تسوغ المخالفة التأديبية وتكون الدعوى التي اقامها نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش الفنى ضد المدعى عليه على غير أساس من القانون ويتعين لذلك التقرير بالأوجه للسير فى إجراءات المحاكمة عن التهمة التي وردت فى عريضة الدعوى التأديبية وهذا القرار الصادر من مجلس التأديب قد حسم كل نزاع حول المشاكل التي سببت الى الطاعن وبرأ ساحته منها مسألمته فيها بحيث يكون تخطيه فى الترقية الى وظيفة المستشار بالقرار الجمهورى رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ غير مستند الى سبب يبرره ويكون النعى على هذا القرار بمخالفته للقانون على أساس من سديد من الواقع والقانون .

( طعن ٧٠٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٩ )

#### المبدأ :

اثارة الطاعن عن وجود خصومة قائمة بينه وبين رؤسائه - اختلاف الرأى بين عضو المجلس ورؤسائه ليس من شأنه أن يمنع أحدا من هؤلاء من القيام على اختصامه فى جانب الطاعن لا سيما أن تقدير درجة كفايته وترشيحه للترقية أمران لا يستقل بهما أحد منهم وإنما يصدران من هيئة التفتيش واللجنة الخماسية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه وان قضت المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة المشار اليه أن بيت فى التظلم من تقرير كفاية أعضاء المجلس المرشحين للترقية قبل إجراء حركة الترقية إلا أن الثابت من أوراق الطعن أن المجلس بعد أن أجرى التفتيش على الطاعن مع سائر المرشحين للترقية تبين أن تقرير التفتيش انتهى الى تقدير كفايته بدرجة متوسط وأشار الى أن فى مسلكه ما يمس الحييدة والاتزان ، فكان أن اقتضى الأمر إفساح الوقت لإعادة بحث مستوى كفاية الطاعن وتقصى ما اثر حول

مسلكه على ضوء الشكاوى التى تقدمت ضده سنة ٢٩٧٣ ، ولا وجه لنا  
تمسك به الطاعن من أن هذه الشكاوى انتهى المجلس الى حفظها ولا يجوز  
العودة اليها وان قدمت شكاوى ١٩٧٦ رددت ما جاء فيها ذلك أن الأمر  
لا يتعلق بمجازاة الطاعن مرة لخرى عما نسب اليه من أمور بعد أن تقرر  
حفظها وانما يتعلق الأمر باستقصاء صلاحيته لوظيفة المستشار وما يلزم  
أن يتصف به المرشح لها من مقومات كبار رجال القضاء على هدى  
ما يثبت من تلك الأمور وأثرها فى توافر تلك المقومات ، ويبين عن  
الأوراق أن المجلس كان وهو بصدد حركتى الترقيات المطعون فيهما ،  
قائما على تقمى حال الطاعن وموازنة كفايته ومسلكه لشغل وظيفة  
المستشار ولم يثبت أن هذا التقصى قد استغرق وقتا جاوز الحد المقبول  
كما لم يثبت أنه لم يكن ما يقتضى هذا البتثبات وان كانت الشكاوى مقدمة  
منذ سنة ١٩٧٣ إزاء ما يقتضيه الأمر من بحث تماثل الشكاوى المقدمة  
سنة ١٩٧٦ مع سابقتها وأثرها مجتمعة فى صلاحية الطاعن للوظيفة  
وقد ذكر الطاعن نفسه أن الشكاوى الأخيرة حوت جديدا من اتهامه  
بأخذ بعض أوراق المجلس الخاصة بعدم نديه مستقبلا وما كان المجلس  
أن يقف ترقية كثير من أعضائه الذين يستحون وظائف المستشارين  
وتحتاجهم مناصب المجلس الشاغرة للقيام على واجباتها انتظارا للتحقيق  
فيما نسب الى الطاعن وأثر عند إجراء هذه الترقية ولا وجه لما يثيره  
الطاعن من خصومة قائمة بينه وبين السيد رئيس التفتيش الفنى ، فضلا  
على أن - ما ساقه الطاعن تدليلا عليها لا يقوم على سند من الأوراق فإن  
اختلاف الراى بين الطاعن ورؤسائه ليس من شأنه أن يمنع أحدا من  
هؤلاء من القيام على اختصاصه فى جانب الطاعن لا سيما وتقديره درجة  
كفاية الطاعن وترشيحه للترقية إمران لا يستقل بهما أحد منهم وانما  
يصدران عن هيئة التفتيش واللجنة الخماسية ، وأذا سفر بحث حال  
الطاعن عن رفع درجة كفايته والالتفات عن أثر الشكاوى ضده وترقيته  
فى دوره بالأقدمية بين أقرانه فلا يكون من أثر لما يدعيه من وجود  
إساءة لحقت به فى هذا الشأن ليستحق تعويضا عنها .

قاعدة رقم ( ١٠ )

المبدأ :

افتترض المشرع أن يكون للترقية أثر يترتب عليه اضافة لأجر العامل - هذا الأثر المسالى لا يخل باستحقاق العلاوة الدورية - حرمان العامل من علاوة الترقية بأى حجة سيؤدى بحكم اللزوم الى إفراغ الترقية من مضمونها المسالى وتناجها المباشر الذى رتبته المشرع - قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نسب الاضافة المترتبة على الترقية الى مرتب الوظيفة التى تتم الترقية اليها دون غيرها من الوظائف الاعلى - هذه النسبة يتغير مضمونها بحيث ترتبط الاضافة بالوظيفة الاعلى عند تطبيقها على أعضاء مجلس الدولة - هذا التغير لازم لكى تتسق علاوة الترقية مع الحد الأقصى للحق المسالى لمن يرقى لاحدى الوظائف وكان قد بلغ نهاية الربط المقرر لها ذلك الحد الذى يتجاوز نهاية ربط الوظيفة ويقف عند نهاية ربط الوظيفة الاعلى - المرقى الذى بلغ نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها يتحقق فى شأنه واقعتين هما شغل الوظيفة وبلوغ نهاية مربوطها - اثر ذلك - استحقاق المستشار الذى يرقى الى وظيفة وكيل وكان قد بلغ نهاية مربوطها لعلاوة ترقية من علاوات نائب الرئيس •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ والذى صدر قرار المجلس الاعلى فى ظله بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٥ تنص على أن « يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ويستحق العامل بداية الأجر المقرر للموظفة المرقى اليها او علاوة من علاواتها ايها اكبر اعتبارا من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية فى موعدها » •

وتنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية على أن « يضاف الى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٢ لبقى الذكر ، فقرة اخيرة نصها الآتى :

يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة لهذه الوظيفة » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة المعمول به من ١٩٧٨/٧/١ على أن « يستبدل بجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ..... الجداول أرقام ١/١ ، ١/١ ب ..... » ولقد جاءت عقب الجدول رقم (ب) الخاص بمجلس الدولة حكما نصه « يستمر العمل بالقواعد الملحق بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، على أن تستحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول ) .

والمستفاد من هذه النصوص أن المشرع عندما نص على حكم علاوة الترقية جعل للعامل حقا فى مقدارين احدهما بداية الراتب المقرر للوظيفة وثانيهما علاوة من علاواتها ، وناط استحقاقه لاحدهما بأيهما اكبر . فالمشرع اذن افترض أن يكون للترقية اثر مالى يترتب عليه اضافة لأجر العامل ، وعنى بالنص صراحة بأن هذا الاثر المالى لا يخل باستحقاق العلاوة الدورية ، ومن ثم فإن حرمان العامل من علاوة الترقية بأى حجة كانت سيؤدى بحكم اللزوم الى ا فراغ الترقية من مضمونها المالى ونتاجها المباشر الذى رتبته المشرع .

واذا كان نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نسب الاضافة المترتبة على الترقية الى مرتب الوظيفة التى تتم الترقية اليها دون غيرها من الوظائف الأعلى الا أن هذه النسبة يتغير مضمونها بحيث ترتبط الاضافة بالوظيفة الأعلى عند تطبيقها على اعضاء مجلس الدولة الذين افسح لهم نص القانون مجال استحقاق العلاوات الدورية حتى نهاية ربط الوظيفة الأعلى ، وذلك التغير لازم لكى تتمتع علاوة الترقية مع الحد الاقصى للحد المالى لمن يرقى لاحدى الوظائف وكان قد بلغ بالفعل

نهاية الربط المقرر لها ذلك الحد الذى يتجاوز نهاية ربط الوظيفة ويقف عند نهاية ربط الوظيفة الأعلى .

ولما كان المرقى الذى بلغ مرتبه نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها تتحقق فى شأنه واقعتين فى وقت واحد هما شغل الوظيفة وبلوغ نهاية مربوطها وكان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ قد قررا لمن يبلغ نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها حقا فى علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى فان التفسير السليم لهذا الحكم يقتضى اعتبار نهاية ربط الوظيفة الأعلى حدا أقصى للحق المالى المقرر للوظيفة التى يشغلها العضو ومن ثم فانه اذا رقى لوظيفة تعلو وظيفته مباشرة وكان قد بلغ نهاية ربط الوظيفة التى رقى اليها فاستحق تبعا لذلك العلاوات الدورية الخاصة بالوظيفة الأعلى ودخل فى نطاق الربط المالى المقرر لها فان علاوة ترقيته تقدر بمقدار علاوة دورية من علاوات الوظيفة الأعلى .

ولما كان المستشارون المعروضة حالتهم قد بلغوا نهاية ربط وظيفه وكيل المرقين الهيا فانهم يستحقون علاوة ترقية مساوية للعلاوة الدورية المستحقة لهم أى مساوية للعلاوة المقررة لوظيفة نائب رئيس كما يستحقون البدلات المقررة لوظيفة نائب رئيس والعلاوات الخاصة بها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المستشار الذى يرقى الى وظيفة وكيل وكان قد بلغ نهاية مربوطها علاوة ترقية من علاوات نائب الرئيس .

( ملف ٨١٨/٤/٨٦ - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ١١ )

المبدأ :

تاريخ بدء الترقية الى وظيفة مستشار هو من تاريخ الموافقة الفعلية للمجلس الأعلى للهيئات القضائية اعمالا لصريح نص القانون - لا سند للمطالبة بأرجاع تقديمية الطاعن فى وظيفة مستشار بمجلس الدولة الى تاريخ سابق على الموافقة الفعلية للمجلس الأعلى للهيئات القضائية كما

لا يجدى التمسك بأنه كان على الجهات المختصة أن تشغل الدرجات المرفوعة وما اعتور المسلك الإداري سواء في التأخير في اتخاذ الاجراءات اللازمة للمسير في اجراءات الترقية أو ما يتم الافصاح عنه من تبرير غير مستساغ للتقاعس عن اتخاذ الاجراءات أو البت في الأمور المعروضة على المجلس الأعلى للهيئات القضائية وما استخلصه الطاعن من كل ذلك ، قيام قرار سلبى بالامتناع عن ترقيته - ليس من شأنه ذلك أن ينهض سند في تعديل تاريخ بدء ترقية الطاعن الى وظيفة مستشار والتي تبدأ ، تاريخ الموافقة الفعلية للمجلس الأعلى للهيئات القضائية - اساس ذلك ، ليس من شأنه ذلك أن ينهض سندا في تعديل تاريخ بدء ترقية الطاعن الى وظيفة مستشار والتي تبدأ من تاريخ الموافقة الفعلية للمجلس الاعلى للهيئات القضائية .

#### ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت ان الطاعن قد رقى الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٩ اعتبارا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٩ وأنه يطلب الحكم بصفة اصلية بالغناء القرار الإداري السلبى بالامتناع عن ترقيته الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة في تاريخ ترقبه زملائه الذين رتوا بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من اثار بجعل اقدميته في هذه الوظيفة كاقدم زملائه وبصفة احتياطية بالغناء هذا القرار فيما تضمنه من عدم ترقية الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة في ١٩٧٨/١٢/٢١ تاريخ آخر جلده للمجلس الأعلى للهيئات القضائية عام ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من اثار .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معذ بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قد نص في المادة ٢ على ان « .. ويشئ المجلس من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشار ومن المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين ... » .

ونصت المادة ٨٣ منه على ان « بعين رئيس مجلس الدولة بقر من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد اخذ رأى المجلس



الأعلى للهيئات القضائية ، ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويعين باقى الأعضاء والمندوبين المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ومن حيث انه بتطبيق تلك الأحكام فى خصوصية الطعن المائل فانه وقد ثبت ان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد وافق على ترشيح الطاعن للتعيين فى وظيفة مستشار بمجلس الدولة فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٩ وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٩ بتعيينه فى وظيفة مستشار بمجلس الدولة اعتبارا من ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٩ عملا لأحكام القانون - لذلك فانه لا يكون ثمة أساس من القانون للمطالبة بإرجاع أقدميته فى وظيفة مستشار اعتبارا من تاريخ ترقية زملائه الذين رفقوا بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٧٨ أو اعتبارا من ٢١ من ديسمبر ١٩٧٨ تاريخ آخر جلسة للمجلس الأعلى للهيئات القضائية عام ١٩٧٨ - ذلك ان التعيين فى وظيفة مستشار بمجلس الدولة وتحديد بدء التعيين فيها رهين بان يتحقق شرطان - الأول - ان يتم أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية وهى الهيئة العليا التى نص دستور مصر الدائم فى المادة ١٧٣ على قيامها على شئون الهيئات القضائية ونصت القوانين المنظمة للسلطة القضائية ومن بينها قانون مجلس الدولة على ان تعتبر وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية هو تاريخ بدء الترقية أو التعيين . ثانيا - ان يصدر قرار من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة بالتعيين أو الترقية .

وليس من ريب هنا فى ان تنظيم اجراءات تقلد المناصب القضائية على النحو المقدم ينطوى على تأكيد استقلال السلطة القضائية وفيه بيان لقدمية تلك المناصب وقيامها على اساس الاختيار والانتقاء للصفوة الذين يتحملون ولاية القضاء وتحقيق سيادة القانون واقامة العدل بين الناس .

( م - ٣ - ج ٢٢ )

وأنه متى تقرر ما تقدم فإنه لا يكون شمة سند للمطالبة بارجاع  
أقدمية الطاعن في وظيفة مستشار بمجلس الدولة الى تاريخ سابق على  
الموافقة الفعلية للمجلس الأعلى للهيئات القضائية والتي تمت في ٢٢ من  
فبراير سنة ١٩٧٩ سواء على النحو الذي ورد في طلبات الطاعن الأصلية  
أو الاحتياطية بحسبان أن المشرع قد حدد التاريخ الفاصل لبداية التعيين  
في تلك المناصب على نحو منضبط. قاطع وبما يتفق مع طبيعة تلك  
المناصب ومكانتها ومن ثم فإنه لا يجدى في هذا المقام ما ذهب اليه  
الطاعن من التمسك بأنه كان على الجهات المختصة أن تشغل الدرجات  
المرفوعة خلال عام ١٩٧٨ وما اعتور المسلك الإداري سواء في التأخير  
في اتخاذ الاجراءات اللازمة للمسير في اجراءات الترقية أو ما تم الافصاح  
عنه من تبرير غير مستساغ للتقاعص عن اتخاذ الاجراءات أو البت في  
الأمور المعروضة على المجلس الأعلى للهيئات القضائية وما استخلصه  
الطاعن من كل ذلك من قيام قرار سلبي بالامتناع عن ترقيته - إذ أن كل  
ذلك ودون حاجة للخوض في مناقشته ليس من شأنه أن ينهض سندا في  
تعديل تاريخ بدء ترقية الطاعن الى وظيفة مستشار والتي تبدأ من تاريخ  
الموافقة الفعلية للمجلس الأعلى للهيئات القضائية إعمالا لصريح نص  
القانون - وتكون طلبات الطاعن سواء الأصلية أو الاحتياطية لا أساس  
لها من القانون جديرة بالرفض .

## الفرع الثالث

### الأقدمية

#### قاعدة رقم ( ١٢ )

المبدأ :

المعينون من خارج المجلس يكون تحديد أقدميتهم على أساس إرادة الجهة التي تصدر قرار التعيين في الاعتداد بأقدمية المعين كلها أو بعضها في حدود الضوابط التي نص عليها المشرع - الجهة التي تصدر قرار التعيين يجب عليها إذا مارست الرخصة التي خولها إياها المشرع أن تلتزم بالضوابط المنصوص عليها في هذا الشأن ومنها أن لا ترجع بالأقدمية إلى تاريخ سابق على استيفاء العضو شروط التعيين في وظيفة مندوب - مقتضى ذلك أنه لا يجوز لها أن ترجع بأقدميته إلى تاريخ سابق على حصوله على الدبلوم الثاني أو تاريخ سابق لانقضاء سنة على ممارسة المحاماة أمام المحاكم الابتدائية بالنسبة لمن يعين من المحامين في الوظيفة المذكورة أو أن ترجع بأقدميته إلى تاريخ سابق على أقدميته في الوظيفة المعادلة للوظيفة التي يعين فيها .

ملخص الحكم :

أنه عن المنازعة في تحديد الأقدميات ، فإنه يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة أنه نظم شروط التعيين في الوظائف الفنية بالمجلس وطريقة التعيين وأقدمية المعينين ، ويتضح من مجموع هذه الأحكام :

أولاً - أن الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا ، وفقاً لحكم الفقرة الخامسة من المادة ٥٥ من القانون المذكور ، شرط لصحة التعيين في وظيفة مندوب بالمجلس شأنه في ذلك شأن شرط الحصول على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق الواجب توافره لتعيين أعضاء مجلس الدولة ، وأن شرط تعيين المحامي مندوباً بالمجلس وفقاً لحكم المادة ١٢٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية التي أحالت إليها المادة ٥٧ من قانون مجلس الدولة سالف

الذكر ، أن يكون من المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .  
ثانيا - أن المشرع جعل أقدمية المعين من خارج المجلس وفقا لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أنف الذكر ، من تاريخ القرار الصادر بالتعيين ، وإجاز للسلطة التي تملك التعيين أن تحدد تاريخا آخر للأقدمية فى الدرجة التى عين فيها العضو ، وجعل استعمال هذه الرخصة متروكا لمشيئتها تجريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة ، فلها أن تعتد بأقدمية المعين من الخارج فى الوظيفة المعادلة التى كان يشغلها أو لا تعتد بها أو أن تعتد بجزء منها - وخول المشرع لسلطة التعيين بالنسبة للمحامى أن تحدد أقدميته بين أغلبية زملائه داخل المجلس أو أن لا ترتب له أقدمية .  
ومن ثم فإن المعينين من خارج المجلس يكون تحديد أقدميتهم على أساس إرادة الجهة التى تصدر قرار التعيين فى الاعتراف بأقدمية المعين كلها أو بعضها وذلك فى حدود الضوابط التى نص عليها المشرع واعتبارات المصلحة العامة . ثالثا - أن الجهة التى تصدر قرار التعيين يجب عليها إذا مارست الرخصة التى خولها إياها المشرع أن تلتزم بالضوابط المنصوص عليها فى هذا الشأن ، ومنها أن لا ترجع بالأقدمية الى تاريخ سابق على استيفاء العضو شروط التعيين فى وظيفة مندوب ، فلا يجوز لها أن ترجع بأقدميته الى تاريخ سابق على حصوله على الدبلوم الثانى ، أو تاريخ سابق لانقضاء سنة على ممارسة المحاماة أمام المحاكم الابتدائية بالنسبة لمن يعين من المحامين فى الوظيفة المذكورة ، ولا يجوز كذلك للسلطة المختصة بالتعيين أن ترجع بأقدميته الى تاريخ سابق على أقدميته فى الوظيفة المعادلة للوظيفة التى يعين فيها ، ولا أن تحدد لمن كان محاميا أقدمية تجاوز أقدمية أغلبية زملائه داخل المجلس .

( طعن ٤٠٨ لسنة ١٩ ق - جملة ١٩٧٦/٦/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ١٣ )

المبدأ :

عضو مجلس الدولة الذى يعين فى وظيفة أعلى بالمجلس يستمد مركزه الذاتى فيما يتعلق بتحديد أقدميته من نص القانون مباشرة ( م ٨٣ من قانون الصادر بالمجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) ومن ثم تتحدد أقدميته بتاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على

تعيينه في الوظيفة الأعلى ، أما من يعين في هذه الوظيفة من خارج المجلس فانه يستمد هذا المركز من قرار رئيس الجمهورية الصادر بتعيينه فاذا حدد هذا القرار تاريخا معينا تبدأ منه تقديمية المعين من الخارج فانه يكتسب حقا في التقديمية التي رتبها له القرار وهي تحدد وفقا لحكم المادة ( ٨٥ ) من قانون مجلس الدولة من تاريخ صدور القرار الا اذا كان يشغل احدى الوظائف المماثلة للوظيفة التي يعين فيها بالمجلس فانه يجوز تحديد تقديميته من تاريخ شغله لوظيفته السابقة - رد التقديمية الى هذا التاريخ امر جوازي ورخصة منحها المشرع لمصدر القرار يستعملها حسبما يراه ملائما ومحققا للمصلحة العامة - اثر ذلك عدم احقية المعين من خارج المجلس في التمسك برده لتقديميته وجوبا الى تاريخ شغله لوظيفته السابقة .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على ان « يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويعين باقى الأعضاء والمندوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

وتنص المادة ( ٨٥ ) على ان « تعين التقديمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين او الترقية واذا عين اثنان او اكثر فى وقت واحد وفى الدرجة عينها او رقوا اليها حسب تقديمتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم وتعتبر تقديمية أعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة .

وتحدد التقديمية من يعينون من خارج المجلس فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويجوز ان تحدد تقديمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وإدارة قضايا الحكومة

وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات ويشترط الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم فى المجلس .

وتحدد اقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها ، على الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم فى المجلس » .

ومن حيث انه طبقا لهاتين المادتين فان اعضاء مجلس الدولة يعينون ويرقون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وأن اقدمية من يرقى من داخل المجلس تتحدد من تاريخ موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية فى حين تتحدد اقدمية من يعين من خارج المجلس فى قرار التعيين ويجوز أن تحدد اقدمية رجال الهيئات القضائية الأخرى عند تعيينهم بوظائف مجلس الدولة المماثلة لوظائفهم السابقة من تاريخ شغلهم لهذه الوظائف .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان من يعين من داخل المجلس فى وظيفة اعلى يستمد مركزه الذاتى فيما يتعلق بتحديد اقدميته من نص القانون مباشرة فيجب أن تحسب اقدميته من تاريخ موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على تعيينه ، أما من يعين من خارج المجلس فانه يستمد هذا المركز من قرار رئيس الجمهورية الصادر بتعيينه فاذا حدد هذا القرار تاريخا معينا تبدا منه اقدمية المعين من الخارج فانه يكتسب حقا فى الاقدمية التى رتبها له القرار واقدمية من يعين من الخارج تتحدد وفقا لنص القانون من تاريخ صدور القرار فان كان شاغلا لوظيفة مماثلة للوظيفة التى عين فيها بالمجلس جاز تحديد اقدميته من تاريخ شغله لوظيفته السابقة بيد ان رد الاقدمية الى هذا التاريخ انما هو امر جوازى ورخصة منحها المشرع لمصدر القرار يترخص فيه حسبما يراه ملائما ومن ثم فان القانون لم يخول للمعين من الخارج حقا وجوبيا لازما برد اقدميته الى تاريخ شغله لوظيفته السابقة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد صدر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ونص فى مادته السابعة على أن

( يعين نائباً من الفئة ( ب ) بمجلس الدولة السيدين / .....  
المحامي المقيد لدى مصالح الاستئناف ، .....  
القاضي من الفئة ( ب ) بمحكمة الجيزة الابتدائية على أن تكون  
أقدميتهما اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار ... ) فإن أقدمية  
السيدين المذكورين تكون قد تحددت في هذا انقرار من هذا التاريخ  
على وجه مطابق للقانون وبالتالي لا يحق للثاني أن يطالب برد أقدميته  
وجوباً الى تاريخ شغله لوظيفته السابقة بعد أن صدر هذا القرار سليماً ،  
أما أقدمية المعينين بهذا القرار من داخل المجلس فإنها ترد وجوباً الى  
تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية نزولاً على القاعدة  
القانونية المقيدة الواردة بالنص الصريح للمادة ٨٣ من قانون مجلس  
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومن ثم فإن قرار رئيس مجلس الدولة  
رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ الصادر في ١٩٧٨/١/٢٥ - الذي قضى برد أقدمية  
المعين من داخل المجلس بالقرار الجمهوري رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٧٥ الى  
تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على تعيينهم يكون قد  
اعمل تلقائياً حكم القاعدة القانونية الملزمة برد الأقدمية الى هذا التاريخ ،  
وعليه فإنه لا يقبل من السيدين المذكورين الطعن في هذا القرار بحجة  
أنه أدى الى سبق المعين من داخل المجلس لهما لأن هذا القرار سليم  
قانوناً ، ، إذ أنه انشأ مركزاً قانونياً برد الأقدمية ، تملئ حتماً القاعدة  
القانونية على الجهة الادارية اصدار القرار به ، كما وان هذا القرار  
لم يمس أقدميتهما التي حددها القرار الجمهوري رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٧٥  
المشار اليه ..

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
الى عدم قبول التظلمين المقدمين من السيدين / .....  
و .....  
( ملف ٤٨١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١٠/٤ )

### قاعدة رقم ( ١٤ )

المبدأ :

الأصل في تحديد الأقدمية أنها تعين وفقاً لتاريخ القرار الصادر  
بالتعيين - يجوز للسلطة المختصة بالتعيين أن تحدد في بعض الوظائف

وليس من بينها وظائف المندوبين المساعدين تاريخا آخر للأقدمية فى الدرجة التى عين فيها العضو - استعمال هذه الرخصة متروك لمشئمة هذه السلطة تجربها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة دون أن يتضمن ذلك بالنسبة للمندوبين المساعدين أية قاعدة تجيز ضم مدد العمل النظرية السابقة الى أقدميتهم فى وظيفة مندوب مساعد بما يسمح بالرجوع بهذه الأقدمية الى تاريخ سابق على تاريخ صدور قرار التعيين .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه ( مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة يكون التعيين فى وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة . على أنه يجوز أن يعين راسا من غير أعضاء المجلس فى الوظائف المنصوص عليها فى المواد التالية وبالشروط المقررة فيها ... ) ثم تضمنت المواد التالية بيان الشروط اللازمة للتعين فى كل وظيفة من الوظائف المشار إليها وضوابط هذا التعيين ؛ وجعلت الأمر فى ذلك جوازا للسلطة المختصة بالتعيين ثم نصت المادة ٨٥ من القانون على أن ( تعين الأقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وإذا عين اثنان أو أكثر فى وقت واحد وفى الدرجة عينها أو رقا إليها حسبت أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترفيتهم - وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم - أول مرة - . وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويجوز أن تحدد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة المائلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات. ويشترط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم فى المجلس - وتحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم بالمجلس ) ومفاد ذلك أن الشارع خول السلطة المختصة بالتعيين اختصاصا تقديريا فى تحديد الوظيفة التى يتم التعيين فيها متى توافرت شروط التعيين المقررة لذلك ، والتى يعتبر الحد الأدنى اللازم للتعين فى كل وظيفة من الوظائف التى حددتها المواد ٧٥ وما بعدها من القانون ، وجعل



القانون الاصل في الاقدمية انها تعين وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين ، و اجاز للسلطة المختصة بالتعيين ان تحدد فى بعض الوظائف وليس من بينها وظائف المتدربين المساعدين ، تاريخا آخر للاقدمية فى الدرجة التى عين فيها العضو وجعل استعمال هذه الرخصة متروكا لمشيئة هذه السلطة تجريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة ، دون أن يتضمن بالنسبة للمتدربين المساعدين أية قاعدة تجيز ضم مدد العمل للتظير السابق الى اقدميتهم فى وظيفة مندوب مساعد بما يسمح بالرجوع بهذه الاقدمية الى تاريخ سابق على تاريخ صدور قرار التعيين ، ومتى كان ذلك فان استناد المدعى الى نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تجيز التعيين فى وظيفة مندوب مباشرة لمن أمضوا مدة ثلاث سنوات فى عمل يعتبر نظيرا للعمل القضائى ، وكذلك نص المادة ٨١ التى تجيز تعيين اعضاء ادارة قضايا الحكومة فى وظائف اعضاء مجلس الدولة التى تلى مباشرة درجات وظائفهم فى جهاتهم الاصلية للقول بأحقية فى ضم مدة عمله السابق الى اقدميته فى وظيفة مندوب مساعد استنادا فى غير محله ، مما يتعين معه الحكم برفض هذا الطلب الاصلى من طلبات المدعى .

ومن حيث أنه وقد ، لف القول بأن تحديد الوظيفة التى يتم التعيين فيها فى مجلس اسولة من الأمور التى تدخل فى نطاق السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة المختصة بالتعيين دون الزام عليها بأن يتم تعيين المرشح فى ذاته الوظيفة التى توافرت له شروط التعيين فيها ، اعتبارا بأن الشارع اذ جعل الأمر جوازا فى هذا الخصوص ، فإنه يكون قد اعتبر توافر هذه الشروط الحد الأدنى اللازم للتعيين فى الوظيفة التى توافرت شروطها للمرشح وانه من ثم ليس هناك ما يمنع قانونا من تعيين المرشح فى وظيفة أدنى من الوظيفة التى توافرت له شروط التعيين فيها حسبما تقدره السلطة ١١: تمسك بالتعيين اخذا فى ذلك بما تمليه القواعد العامة التى تخول الجهة الادارية سلطة تقديرية فى هذا المجال تبعا لاحتياجات المرفق ومقتضيات الصالح العام ، واذ بأن أيضا مما سلفت الإشارة اليه أن تحديد الاقدمية فى الوظيفة التى يتم التعيين فيها الاصل فيه انه يكون وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين ما لم تر السلطة المختصة بالتعيين الرجوع للاقدمية الى تاريخ سابق فى الحالات التى اجاز فيها المشرع ذلك تاركا استعمال هذه الرخصة لمشيئة هذه السلطة المختصة وفقا لاعتبارات المصلحة العامة فلها أن تعدد باقدمية المعين من الخارج فى الوظيفة المعادلة

التي كان يشغلها أو لا تعتد بها أو تعتد بجزء منها في حدود الضوابط التي نص عليها الشارع بالنسبة إلى كل وظيفة من الوظائف المشار إليها ، لما كان ذلك فإن الطلب الاحتياطي الذي يهدف المدعى من ورائه إلى الحكم بتعديل أقدميته في وظيفة مندوب التي اعتبر مرقى إليها اعتباراً من الأول من يناير سنة ١٩٧٧ طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من قانون مجلس الدولة ، إلى أكتوبر سنة ١٩٧٣ تاريخ حصوله على الدبلوم الثاني من دبلوم الدراسات العليا ، أو إلى الأول من يناير سنة ١٩٧٤ أول يناير التالي لهذا التاريخ ، هذا الطلب لا يكون مستنداً بدوره إلى أساس صحيح من القانون ما دامت أقدمية المدعى في وظيفة مندوب مساعد قد تحددت نهائياً اعتباراً من تاريخ صدور قرار تعيينه في هذه الوظيفة بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ على ما سلف القول وأضحى هذا التار ، هو مبدأ العلاقة الوظيفية بين المدعى وبين مجلس الدولة بحيث يمنع ترتيب أي آثار قانونية في مجال تحديد أقدمية المدعى في الدرجات الأعلى إلى تاريخ سابق على التاريخ المذكور . وكذلك يكون الطلب المقدم من المدعى على سبيل الاحتياط الكلي والذي يهدف به المدعى إلى إرجاع أقدميته في وظيفة مندوب مساعد إلى تاريخ حصوله على درجة مندوب بإدارة قضايا الحكومة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ثم إرجاع أقدميته في وظيفة مندوب تبعاً لذلك إلى أول يناير سنة ١٩٧٦ وهو أول يناير التالي لتوافر شروط الصلاحية لديه في الترقية إلى وظيفة مندوب بالمجلس بعد تعيينه في وظيفة مندوب بإدارة قضايا الحكومة المعادلة لوظيفة مندوب مساعد بالمجلس قائماً بدوره أيضاً على غير أساس من القانون مما يتعين معه الحكم برفض هذين الطلبين أيضاً .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن طلبات المدعى جميعاً لا تستند إلى أساس قانوني سليم ، فمن ثم يتعين الحكم برفض الطعن .

( طعن ٣٩٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٧ )

## قاعدة رقم ( ١٥ )

### المبدأ :

سلطة التعيين مقيدة بالأصل العام في تحديد الأقدمية على أساس تاريخ قرار التعيين وبالاستثناءات التي أوردتها المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - في غير الحالات التي حددها القانون على سبيل الحصر لتحديد الأقدمية فإن سلطة التعيين لا تترخص في إرجاع الأقدمية في التعيين إلى تاريخ سابق على صدور قرار التعيين - أساس ذلك - تطبيق : لا تماثل بين درجتى عقيد بالقوات المسلحة ومستشار مساعد ( ب ) بمجلس الدولة - ينتفى حق الجهة الإدارية في جواز إرجاز أقدمية المطعون عليه في وظيفة مستشار مساعد (ب) إلى تاريخ ترقيته إلى وظيفة عقيد - حساب أقدميته على أساس تاريخ القرار الصادر بتعيينه .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الدعوى فقد طلب المدعون الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٠ الغاء جزئياً فيما تضمنه من تحديد أقدمية السيد الأستاذ / . . . . . المستشار المساعد من الفئة (ب) بالمجلس على الوجه المبين فيه تعديل أقدميته في شغل هذه الوظيفة ليكون تالياً لمن شغل هذه الوظيفة في تاريخ سابق على تعيينه وسابقاً على من شغلها بعد ذلك التاريخ مع ما يترتب على ذلك من آثار وبصفة احتياطية الغاء قرار رئيس الجمهورية فيما تضمنه من تحديد أقدمية الزميل المذكور على النحو الوارد في القرار وتعديل أقدميته في وظيفة مستشار مساعد (ب) بأجل بالنظر إلى بلوغ مرتبه ١٠٥ جنهات في وقت التعيين بحيث يكون تالياً لمن يزيد مرتبه عن هذا القدر في ذلك التاريخ وسابقاً على من يقل مرتبه عن هذا القدر وقت التعيين وما يترتب على ذلك من آثار والزام المدعى عليهم بصفاتهم المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة مع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالبين .

وقد شرح المدعون دعوهم بأنه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٠ متضمناً في المادة الرابعة منه تعيين السيد . . . . . العقيد بالإدارة العامة للقضاء العسكري مستشاراً

مساعد من الفئة (ب) بمجلس الدولة على أن يكون تالياً في ترتيب  
الأقدمية للسيد ..... وسابقاً على السيد ..... المستشارين المساعدين  
في الفئة (ب) .

ولما كان في تحديد أقدمية السيد المذكور على هذا النحو مخالفة صريحة  
لاحكام قانون مجلس الدولة فقد تقدموا في ١٩٨١/١/٢١ بتظلم الى السيد  
المستشار رئيس المجلس واذا انتهى الميعاد المقرر لبت التظلم دون رد من  
جهة الادارة فقد بادروا باقامة دعواهم :

واستند الطاعنين في دعواهم الى المادة (٧٨) من قانون مجلس  
الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والى أن وظيفة عقيد بالقوات  
المسلحة التي كان يشغلها المطعون فيه قبل تعيينه بمجلس الدولة طبقاً  
لنقطة الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ  
١٩٧٨/٥/٣١ التي انتهت الى أن أساس التكامل بين وظائف الكادرات  
الخاصة والعامة هو الاخذ بمتوسط مربوط الدرجة وبالتالي فإن وظيفة  
عقيد بالقوات المسلحة يعتبرون مربوطها ١٣٠٨ جنيهاً سنوياً لأن بدايتها  
١٠٥٦ جنيهاً سنوياً أو نهائياً ١٥٦٠ جنيهاً سنوياً بينما متوسط مربوط  
وظيفة مستشار مساعد ١٤٧٠ جنيهاً سنوياً لا تماثل وظيفة مستشار مساعد  
(ب) بمجلس الدولة ولا يجوز طبقاً لذلك ارجاع المدعين في وظيفة  
مستشار مساعد (ب) الى تاريخ ترقية لرتبة عقيد بالقوات المسلحة .

وقد انحصر دفاع الجبهة الادارية المطعون ضدها على ما ورد  
بالمادة (٨٥) من قانون مجلس الدولة من أن أقدمية من يعين من خارج  
المجلس تحدد في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات  
القضائية الامر الذي مؤداه أن تحديد الاقدمية بالنسبة للمطعون عليه  
وقد استوفى الشروط المقررة للتعين في وظيفة مستشار مساعد ( ب ) من  
الاملاءات المتروكة للجهة الادارية .

ومن حيث انه من الاطلاع على الاوراق واستعراض ما تقدم من  
أوجه الطعن والدفاع تبين أن المادة ٧٨ من قانون مجلس الدولة تنص  
على ما يأتي :

» يجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) :

المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى لهيئته القضائية نظرا للعمل القضائي ممن امضوا سبع عشر سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (ب) او يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

ومن حيث ان المطعون عليه حصل على نيسانس الحقوق في دور مايو سنة ١٩٦٢ بتقدير جيد وعين في ١٣/١١/١٩٦٢ ملازما اول بالقوات المسلحة بادارة القضاء العسكري واستمر يشغل الوظائف القانونية والقضائية بالقضاء العسكري منذ تعيينه حتى عين مستشارا مساعد ( ١ ) بمجلس الدولة .

ومن حيث ان عمله بالقوات المسلحة من الاعمال النظرية للعمل القضائي طبقا للمادة (٨٥) من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على ان يعتبر ضباط القضاء العسكري نظراء للقضاة المدنيين كما انه امضى اكثر من سبعة عشر عاما متوالية في هذا العمل القانوني النظري كما ان مرتبه يصل عند تعيينه بمجلس الدولة الى ١٠٥ جنهات شهريا وهو مرتب يدخل في حدود درجة المستشار المساعد والتي تبدأ بمرتب ١٠٤ جنهيا شهريا فمن ثم فان شروط تعيينه مستشارا مساعدا (ب) يكون قد توافرت .

ومن حيث انه عن تحديد اقدميته في هذه الوظيفة فان المادة (٨٥) من قانون مجلس الدولة قد نظمت هذا الامر ونصت على ما يأتي :

« تعتبر الاقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين او الترقية واذا عين اثنان او اكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها او رقا اليها حسب اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم او ترقيتهم .

وتعتبر اقدمية اعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم اول مرة .

وتحدد اقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية ويجوز ان تحدد اقدمية

رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعتبرون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات وبشرط الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم فى المجلس .

وتحدد اقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم بالمجلس .

ومن حيث أنه يستفاد من هذا النص أن الاصل فى تحديد الاقدمية يكون على أساس الاعتداد بتاريخ القرار الصادر بالتعيين فى احدى وظائف المجلس . ويستثنى من ذلك الاصل عدة استثناءات وهى بالنسبة لاهضاء المجلس السابقين الذين يعاد تعيينهم فان اقدميتهم تكون من تاريخ تعيينهم لأول مرة كما أنه بالنسبة للمحامين فان اقدميتهم تكون من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف التى يعينون فيها بشرط الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم فى المجلس وأن الاستثناء الثالث هو تحديد الاقدمية على أساس تاريخ قرار التعيين وهذا بالنسبة لمن يعينون من خارج المجلس فان اقدميتهم تتحدد فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وقد إجاز القانون تحديد اقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلطة القضائية عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة على أساس اقدميتهم فى درجاتهم السابقة على تعيينهم بمجلس الدولة بشرط الا يسبقوا زملاءهم فى المجلس .

ومن حيث أنه وإن كان قد يبدو من ظاهر نص المادة ( ٨٥ ) المشار اليه أن تحديد اقدمية من يعينون من خارج المجلس يكون من اطلاقات المنطة المختصة بالتعيين التى لها أن تحدد هذه الاقدمية كما تشاء بشرط موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية الا أن هذا لا يمكن التسليم به على اطلاقه لأن سلطة التعيين مقيدة بالاصل العام فى تحديد الاقدمية على أساس تاريخ قرار التعيين وبلاستثناءات التى أوردها نص المادة ( ٥٨ ) سالف الإشارة اليه وتاسيسا على ذلك فإنه فى غير الحالات التى حددها القانون على سبيل الحصر لتحديد الاقدمية كما هو الحال بالنسبة لمن يعاد

تعيينهم من اعضاء مجلس الدولة السابقين وكذلك بالنسبة للمحامين فان سلطة التعيين لا تترخص فى ارجاع الاقدمية فى التعيين الى تاريخ سابق على صدور قرار التعيين بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائى فبالنسبة لهؤلاء فانه يجوز للمجه الادارية ارجاع اقدميتهم عند التعيين فى مجلس الدولة الى تاريخ شغلهم لدرجاتهم المماثلة للموظيفة التى عينوا عليها .

وهذا الحق جوازى لسلطة التعيين وليس الراميا بمعنى ان الجهة الادارية لها الحق حتى فى هذه الحالة فى عدم ارجاع اقدميتهم عند التعيين فى مجلس الدولة الى تاريخ شغلهم لدرجاتهم المماثلة وما دام ارجاع الاقدمية فى هذه الحالة يشترط فيه التماثل بين الدرجة المعين فيها والمعين عليها صاحب الشأن فان مؤدى ذلك انه اذا لم يتوافر هذا التماثل التزمت الجهة الادارية بالاصل العام وهو ان تحدد الاقدمية على اساس تاريخ القرار الصادر بالتعيين .

ومن حيث ان التماثل فى الدرجات لا يثور بالنسبة لاعضاء الهيئات القضائية لان درجاتهم تتماثل مع درجات مجلس الدولة الا انه بالنسبة لمن يعينون من خارج الهيئات القضائية فان التماثل يتحقق اذا تحدد كل من بداية ونهاية الدرجتين من الناحية المالية فاذا لم يكن الامر كذلك تعير الالتجاء الى معايير خاصة للوصول الى معرفة ما اذا كان يوجد تماثل بين الدرجتين .

ومن حيث انه طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٧٨ بتحديد مراتب القوات المسلحة فان العقيد بالقوات المسلحة نحدد لها مرتب يتراوح بين ١٠٥٦ ، ١٥٦٠ جنيها متويا أى ٨٨ الى ١٣٠ جنيها شهريا بينما مرتب وظيفة مستشار مساعد (ب) بمجلس الدولة كان مرتبها عند تعيين المطعون عليه طبقا للقوانين رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، لسنة ١٩٨٠ من ١٠٤ الى ١٤٦ جنيها شهريا .

ومن حيث ان مؤدى ذلك ان مرتب العقيد بالقوات المسلحة كان يقل بداية عن مرتب المستشار المساعد كما انه كان يقل فى نهاية المربوط وبالتالى

فلا يوجد تماثل بين الدرجتين بل ان درجة مستشار مساعد (ب) اعلى من درجة العقيد بالقوات المسلحة .

من حيث انه متى كان ذلك كذلك فان لا محل للجوء لمعايير اخرى لمعرفة مدى التماثل بين الدرجتين متوسط الدرجة او المزايا المالية او العلاوة الدورية لان هذه المعايير لا حاجة للجوء اليها الا عند تداخل الدرجتين وليس هذا هو الحال في الحالة المعروضة .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم وقد ألغى التماثل بين درجتى عقيد بالقوات المسلحة ومستشار مساعد (ب) فان ينتفى حق الجهة الادارية فى جواز ارجاع اقدمية المطعون عليه فى وظيفة مستشار مساعد (ب) الى تاريخ ترقيته الى وظيفة عقيد وبالتالي يتعين الرجوع للأصل العام وهو احتساب اقدمية المطعون عليه على أساس تاريخ القرار الصادر بتعيينه ويكون قرار تعيينه وقد ارجع اقدميته الى تاريخ سابق قد خالف القانون فى هذه الخصوصية ويتعين الحكم بإلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تحديد اقدمية المطعون عليه على وجه مخالف لأحكام القانون وما يترتب على ذلك من آثار والتي من بينها احقية المدعين فى ان يفتح لهم باب التظلم على قرار ترقية المطعون عليه مستشار مساعد ( ا ) .

ومن حيث انه عن طلب كل من المدعين والجهة الادارية المطعون ضدها الحكم بالزام الطرف الاخر بالمصروفات فانه طبقا لأحكام المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة فان هذا الطعن معنى من الرسوم .

( طعن ١٢٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٦ )

#### المبدأ :

تنص المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على انه « تتحدد الاقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين او الترقية واذا عين اثنان او اكثر فى وقت واحد وفى الدرجة عينها أو رقوا اليها حسب اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيتهم . وتعتبر اقدمية من يعينون من خارج المجلس فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس



الاعلى للهيئات القضائية ويجوز ان تحدد اقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات بشرط ألا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملائهم فى المجلس » - . ويقصد بالزميل فى مفهوم هذه المادة كل من يشغل ذات الوظيفة القضائية بالمجلس فى تاريخ تعيين المعين من الخارج بها - تنص المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه يكون لكل ذى مصلحة ان يتدخل فى الدعوى منضما لاحد الخصوم او طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى . ويكون التدخل بالاجرامات المعتادة لرفع الدعوى . . . . . عدم قبول طلبات التدخل التى قدمت الى هيئة مفوضى الدولة لعدم ايدائها أمام المحكمة وفقا للاجراءات القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٢٦ المشار اليها .

#### ملخص الحكم :

وحيث ان المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تتعين الاقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين او الترفية واذا عين اثنان او اكثر فى وقت واحد وفى الدرجة عينها او رقا اليها حسبت اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم او ترقيتهم .

وتعتبر اقدمية من يعينون من خارج المجلس فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية ويجوز ان تحدد اقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات بشرط ألا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملائهم فى المجلس » .

ومن حيث ان المقصود بالزميل فى مفهوم المادة ٨٥ من القانون المشار اليه كل من يشغل ذات الوظيفة القضائية بالمجلس فى تاريخ تعيين المعين من الخارج بها .

ومن حيث ان الثابت ان الطاعنين كانوا يشغلون وظيفة مستشار مساعد (ب) منذ ٢٢ من يونيه سنة ١٩٨٠ أى قبل تعيين الطاعنون ضدها فى هذه الوظيفة بين المستشارين المساعدين بمجلس الدولة فى ٢٩ من ( م - ٤ - ج ٢٢ )

أبريل سنة ١٩٨٢ ، ومتى كان ذلك فإنه وفقا لما نصت عليه المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة المشار إليها من أن تاريخ التعيين في وظائف مجلس الدولة هو الذي يعتد به في تحديد مفهوم الزميل وفقا لما سلف بيانه ، فإن المطعون في تعيينهما وقد عينا في هذه الوظيفة في تاريخ لاحق على تاريخ تعيين الطاعنين فيها فإن أقدميتهما في وظيفة مستشار مساعد (ب) ، بين أعضاء مجلس الدولة يجب أن تكون لاحقة على أقدمية الطاعنين ولو كانوا قد عينوا في الوظائف الماثلة بالجهات التي كانوا فيها قبل تعيينهم في مجلس الدولة ، قبل الطاعنين ، مادام أن الطاعنين كانوا يشغلون فعلا هذه الوظائف عند تعيين المطعون في ترقيتهم بالمجلس وذلك حتى يسبقوهم عملا بالمادة ٨٥ سالفة الذكر .

ومن حيث أنه عن طلب التدخل في الطعن فإن المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه :

« يكون لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شهاها في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد أقفال باب المرافعة » .

ومن حيث أن طالبي التدخل قدموا طلباتهم بالتدخل في محاضر الجلسات أمام هيئة مفوضي الدولة بجلستى ٣١ من مارس سنة ١٩٨٣ و ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٣ في حضور كل منهم وفي مواجهة الحاضر عن جهة الادارة ومن ثم لا تقبل طلبات التدخل لعدم ابدائها أمام المحكمة وفقا للإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٢٦ المشار إليها .

( طعن ١٧٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥ / ٢ / ١٠ )

قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ :

أن مؤدى نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، أن تحديد أقدمية من يعينون من خارج المجلس من

المسائل الخاضعة لسلطة مجلس الدولة التقديرية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بلا معقب عليه في هذا الخصوص مادام أن قراره الصادر في هذا الشأن خلا من عيب إساءة استعمال السلطة - ما لم ير المجلس أعمالا للسلطة الجوازية المخولة له تحديد أقدميتهم من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لوظائف مجلس الدولة .

### ملخص الحكم :

من حيث أن مؤدى هذا النص أن تحديد أقدمية من يعينون من خارج المجلس من المسائل الخاضعة لسلطة مجلس الدولة التقديرية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بلا معقب عليه في هذا الخصوص مادام أن قراره الصادر في هذا الشأن خلا من عيب إساءة استعمال السلطة - ما لم ير المجلس أعمالا للسلطة الجوازية المخولة له تحديد أقدميتهم من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لوظائف مجلس الدولة . وهو ما قضى به الحكم الصادر لصالح المدعى في الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٧ القضائية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مجلس الدولة حدد أقدمية المدعى في وظيفة مندوب باعتباره آخر المندوبين المعيّنين في هذه الوظيفة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٠ وذلك أعمالا للسلطة التقديرية المخولة لها في المادة ٨٥ من القانون تنفيذا للحكم الصادر لصالحه في الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٧ القضائية وقد خلت الأوراق مما يفيد أن مجلس الدولة أساء استعمال سلطته عندما حدد أقدمية المدعى على هذا الحكم وتبعاً لذلك يكون طلب المدعى تعديل أقدميته في وظيفة مندوب ليكون سابقاً على زميله السيد / ..... والغاء القرار الجمهوري رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة نائب بترتيب أقدمية سابقة على زميله المذكور وعلى غير سند من أحكام القانون ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضهما موضوعاً .

( الطعنان ١١٣٤ و ١٥٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٧ )

## الفرع الرابع تعيين نواب رئيس مجلس الدولة ووكلائه

### قاعدة رقم ( ١٨ )

المبدأ :

قانون مجلس الدولة - تنظيمه للقواعد التي تكفل حسن الاختيار لشغل وظائف نواب رئيس مجلس الدولة ووكلائه ابتغاء تحقيق المصلحة العامة - أناط القانون الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة ترشيح من ترى أنه أهل لشغل هذه الوظائف وعرض هذا الترشيح على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لإبداء الرأى فيه ثم رفع الأمر بعد ذلك الى سلطة التعيين لتصدر قرارها - اضطلاع الجمعية العمومية لمجلس الدولة بترشيح من ترى ترشيحه وان كان اجراءا جوهريا شأنه فى ذلك شأن العرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية - هذا الترشيح ليس ملزما للمجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من استقراء حكم المادتين ٨٣ ، ٨٤ من قانون مجلس الدولة ، ان المادة ٨٣ حددت اجراءات شغل وظائف مجلس الدولة وأداة التعيين بالنسبة لكل وظيفة ، ونصت على ان تعيين نواب رئيس المجلس ووكلائه يكون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية . ومفاد ذلك ان قانون مجلس الدولة يتطلب ثمة اجراءات يجب توافرها قبل صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيين نواب رئيس مجلس الدولة ووكلائه . وهذه الاجراءات تبدأ بعرض شغل أى من الوظائف المذكورتين على الجمعية العمومية لمجلس الدولة لترشيح من تراه لشغل الوظيفة . ويانتهاء هذه المرحلة تبدأ المرحلة الثانية وهى العرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لإبداء الرأى فيمن رشحه الجمعية العمومية ثم يعرض الأمر على رئيس الجمهورية لأعمال سلطته فى التعيين ، أما المادة ٨٤ فقد حددت الأسس التى يقوم عليها الاختيار لشغل وظائف مجلس الدولة ، فتكون ترقية المندوب الى وظيفة

نائب من الفئة ب على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم . وتكون ترقية النواب والمستشارين المساعدين على أساس الأقدمية مع الأهلية . وقد لجاز القانون ترقية ذوى الكفاية الممتازة منهم - وفق الضوابط المنصوص عليها - الى الوظيفة الأعلى . اما الترقية الى باقى وظائف المجلس - ومنها الترقية الى وظيفة وكيل مجلس الدولة - فانها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوى فى هذه الدرجة تراعى الأقدمية . ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع تقديرا منه لأهمية وظائف نواب رئيس مجلس الدولة ووكلاؤه وإثر شغلها فى قيام المجلس بأبداء رسالته فقد وضع القواعد التى تكفل حسن الاختيار لشغل هذه الوظائف وتضمن فى ذات الوقت حقوق ذوى الشأن من اى عدوان ابتغاء تحقيق المصلحة العامة . فناط بالجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة ترشيح من ترى انه أهل لشغل هذه الوظائف وقضى بأن يعرض هذا الترشيح على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لأبداء الراى فيه ، ثم يرفع الأمر بعد ذلك الى سلطة التعيين لتصدر قرارها ، وبهذه المثابة فان اضطلاع الجمعية العمومية لمجلس الدولة ترشيح من ترى ترشيحه وان كان يعد اجراء جوهرى - شأنه فى ذلك شأن العرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية - الا ان هذا الترشيح ليس ملزما للمجلس الأعلى للهيئات القضائية بل انه يبدى راىه فى الترشيح بما يخالف ما انتهت اليه الجمعية العمومية لمجلس الدولة لما يقوم لديه من أسباب . ومن ثم فان ما ذهب اليه الطاعن من ان موافقة الجمعية العمومية لمجلس الدولة على ترشيحه لشغل وظيفة وكيل مجلس الدولة يكمن فيه الدليل القاطع على بطلان قرار تخطيه ومخالفته للقانون قول لا يتفق وصحيح القانون .

( طعن ١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٩ )

المبدأ :

الأهلية فى شغل الوظيفة - الترقية لوظائف وكلاء مجلس الدولة طبقا لقانون مجلس الدولة تكون على أساس الأهلية - عدم ورود تعريف للأهلية - قيامها على عدة عناصر من بينها ما يتحلى به العضو من مزايا

وصفات حميدة وكفاية فى أداء عمله ، وحسن الدراية بمقتضيات عمله والقدرة على الاضطلاع بمسئوليته والنهوض بأعبائه ومدى استعدادة وقدرته لتولى هذه الوظيفة وغير ذلك من العناصر التى تتصل بأهمية الوظائف الرئيسية - نتيجة ذلك : عدم اعتبار الأقدمية وحدها عنصرا حاسما فى الترقية الى وظيفة وكيل مجلس الدولة •

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المشرع فى قانون مجلس الدولة قد نص على أن الترقية لوظائف وكلاء مجلس الدولة تكون على أساس الأهلية وأنه كن لم يورد تعريفا للأهلية الا انها تقوم على عدة عناصر من بينها ما يتحلى به العضو من مزايا وصفات حميدة وكفاية فى أداء عمله وحسن الدراية بمقتضيات عمله والقدرة على الاضطلاع بمسئوليته والنهوض بأعبائه ومدى استعدادة وقدراته لتولى هذه الوظيفة وغير ذلك من العناصر التى تتصل بأهمية الوظائف الرئيسية ومن ثم فان الأقدمية وحدها ليست عنصرا حاسما فى الترقية الى وظيفة وكيل مجلس الدولة •

ومن حيث انه لما كان ذلك ما تقدم وكان مناط شغل وظيفة وكيل مجلس الدولة هو الأهلية وكان الطاعن فاقدها للأسباب السالف بيانها ولم يقدم أى أوراق تنفى تلك الأسباب أو تنال من جدتها أو أهميتها ، فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر سليما متفقا والقانون ، ويكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القانون مما يتعين الحكم برفضه .

( طعن ١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٠ ) .

#### المبدأ :

تنص المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية - مقتضى ذلك أن تعيين وكلاء مجلس الدولة يصدر به

قرار من رئيس الجمهورية وبناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية - المجلس الأعلى لا يملك اصدار ترشيح الجمعية العمومية أو حجبه عن العرض على رئيس الجمهورية - أساس ذلك - تطبيق : صدور قرار رئيس الجمهورية بمن ارتأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية الموافقة على ترشيحهم لوظيفة وكلاء مجلس الدولة دون الطاعن . متخطيا له فى شغل هذه الوظيفة - عدم عرض قرار الجمعية العمومية بترشيحه على رئيس الجمهورية مشفوعا برأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية - صدور القرار الجمهورى وافغفل هذا الاجراء الجوهري يكون مشوبا بالبطلان حريا بالالغاء .

### ملخص الحكم :

من حيث ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة كفل الدستور استقلاله بصريح نص المادة ١٧٢ منه كضمانه لا غنى عنها للاضطلاع برسالاته وحمل امانات ما وسد له من اختصاصات عظيمة الجلل بينة الشأن وقد رددت المادة الاولى من قانون المجلس الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ النص على هذا الاستقلال التزاما للدستور لحكمه وموجبه . ومقتضى ذلك و لازمة أن يستقل مجلس الدولة باختصاصاته وان يستأثر وحده بشئون اعضائه فلا ينسلخ من هذه الشئون او يسند الى جهة اخرى خارج المجلس الا استثناء - فى حدود ما قد يقضى به القانون او تفرضه نصوصه ، وعلى ان يقدر هذا الاستثناء بقدره فلا يتوسع فى تفسيره على أى وجه بما قد ينال من هذا الاستقلال او يمس من اعتباراته .

ومن حيث ان المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة تنص على ان « يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس وكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية .... » ومقتضى ذلك ان تعيين وكلاء مجلس الدولة يصدر به قرار من رئيس الجمهورية وبناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية . وانه لئن كان ترشيح الجمعية العمومية ليس ملزما للمجلس الأعلى الذى يسعه ابداء الراى

فيه بما يخالفه ، الا ان المجلس الأعلى لا يملك اصدار ترشيح الجمعية العمومية أو حجبها عن العرض على رئيس الجمهورية . فكما وان ترشيح الجمعية العمومية لا يعرض مباشرة على رئيس الجمهورية لأعمال سلطته فى التعيين قبل أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فان رأى المجلس الأعلى لا يعرض وحده على رئيس الجمهورية. مجردا من ترشيح الجمعية العمومية ومغفلا له ، ذلك ان قرار التعيين فى وظيفة وكيل مجلس الدولة - قدرا لأهمية هذه الوظيفة. وعلو قدرها - قرار ذو طبيعة مركبة لا غنى فيه عن اجتياز مراحلها جميعا على ما تعينت قانونا ، والتي تستهل بترشيح الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة والذي لا مندوحة بعده عن أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ثم يعرض الأمر جميعا - ترشيح الجمعية العمومية مقرونا برأى المجلس الأعلى ، على سلطة التعيين لاصدار قرارها فى هذا الشأن .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة وافقت بجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على ترشيح الطاعن وكيلا لمجلس الدولة بيد ان هذا الترشيح حجب عن العرض على رئيس الجمهورية استنادا الى قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بارجاء البت فيه ، فكان ان صدر القرار الجمهورى رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ المطعون فيه بمن ارتأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية الموافقة على ترشيحهم من دون الطاعن متخطيا له فى شغل هذه الوظيفة ، حال انه كان متعيئا استكمالاً لمراحل القرار وعناصر صحته ان يعرض على رئيس الجمهورية قرار الجمعية العمومية بترشيح الطاعن مشفوعا برأى المجلس الأعلى بارجاء البت فى هذا الترشيح كى ما يستكمل القرار مراحلها واجراءاته الجوهرية التى لا معدى عن التزامها جميعا ، ومن ثم فان هذا القرار اذ اغفل هذا الاجراء الجوهرى صدر مشوباً بالبطلان حريا بالالغاء فيما تضمنه من تخطى الطاعن فى التعيين وكيلا لمجلس الدولة ولا يصحح من هذا البطلان ان يقلل منه ما ارتآه المجلس الأعلى بعدئذ بجلسة ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٨ لدى نظر التظلم المقدم من الطاعن من ان تخطيه فى التعيين فى وظيفة وكيل كان له ما يسانهه وانه يرى الاكتفاء بتركه للتعين فى هذه الوظيفة من قبل الموافقة على تظلمه شكلا وترقيته الى وظيفة الوكيل ، ذلك ان هذه الترقية والتي صدر بها قرار جمهورى لا ترتد الى تاريخ صدور القرار الطعين ولا تنطوى على



مسحب له أو تصحيح لآثاره قانونا بما لا مندوحة معه من القضاء بالغائه فيما تضمنه من تخطى الطاعن في التعيين في هذه الوظيفة وبما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن إلغاء القرار المطعون فيه والصادر بتخطى الطاعن في الترقية بما يترتب عليه من الآثار من شأنه تعويض الطاعن تعويضا عينيا كاملا عن هذا التخطى وجبر كافة الأضرار التي حاقّت به من جرائه بما لا وجه معه لأن ينشد تعويضا آخر خاصة وأن العيب الذي شاب القرار الطعن ، في جوهره عيب شكلي مما لا يستقيم في ذاته دائما وفي جميع الأحوال مصدرا للمساءلة بالتعويض ، مضاعفا إلى أن القرار المطعون فيه وأن شابه الخطأ في تطبيق القانون وإنزال حكمه إلا أنه يبرأ من نطاق الانحراف بالسلطة أو إساءة استعمالها إذ الثابت من الأوراق أن المجلس الأعلى للمهيات القضائية ومن قبله اللجنة الخامسة ولجنة نواب الرئيس بمجلس الدولة - هذه الجهات جميعا - استهلكت عقيدتها فيما ارتأت من تخطى الطاعن في الترقية ، وإيا كان الزايق فيما ارتأته - من أسباب لها أصلها من عيون الأوراق ومن تقارير متعددة زخر بها ملف الطاعن ورات على صحيفته بما لا وجه معه لأن يوصم مسكها بالانحراف أو ينشد التعويض عنه .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعا أن الطاعن محق في دعواه إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطيه في التعيين في وظيفة وكيل مجلس الدولة بما يترتب على ذلك من آثار ، وهو ما يتعين القضاء له به ، دون ما عدا ذلك من طلبات لا تستقيم على صحيح حكم القانون وتعين القضاء برفضها .

( طعن ٣٣٨ ، ٦٩٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢١ )

المادة :

تنص المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية

من بين نواب رئيس المجلس بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ..... ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية - المعنى المستفاد من هذا النص ان التعيين فى وظائف وكلاء مجلس الدولة لا تكتمل مقوماته واركانه الا باتباع الاجراءات ومراعاة الاوضاع المنصوص عليها فيه - اعتبار المرشح معنا فى وظيفة وكيل مجلس الدولة من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على تعيينه - رقابة المحكمة الادارية العليا على مشروعية هذا القرار . وهو من طبيعة مركبة تتناول حتما رقابتها على كل مرحلة من مراحل الاجراءات التى يستلزمها صدوره وسواء كان ذلك فى مجال طعون الالغاء او طلبات التعويض اساس ذلك - تطبيق : لا اساس لارجاع تاريخ تعيين الطاعن فى وظيفة وكيل مجلس الدولة ما دام لم يثبت ان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد أبدى رأيا فى الترشيح لهذه الوظيفة فى هذا التاريخ - التراخى مدة طويلة فى مرحلة عرض تعيين احد المرشحين لوظيفة وكيل مجلس الدولة على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لأخذ رأيه فى هذا التعيين طبقا لما ينص عليه القانون وجلس الأوراق عنه لدى امانته دون مسوغ او منبرر مقبول - خطأ - ضرر مادى ولدى من تعليق امر المرشح على هذا النحو تطرق أركان المسؤولية الموجبة لتعويض الطاعن عن الاضرار التى لحقت به جراء هذا المسلك .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طلب الطاعن ارجاع تاريخ تعيينه فى وظيفة وكيل مجلس الدولة اعتبارا من ٢٨ من مارس ١٩٧٧ مع ما يترتب على ذلك من اثار فان المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ تنص على ان « يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد اخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ... ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، والمعنى المستفاد من هذا النص ان التعيين فى

وظائف وكلاء مجلس الدولة لا تكتمل مقوماته وأركانها إلا باتباع الإجراءات ومراعاة الأوضاع المنصوص عليها فيه ، فلا يكون التعيين فى هذه الوظائف صحيحا إلا بناء على ترشيح من الجمعية العمومية لمجلس الدولة يتبعه العرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لأخذ رايه فى هذا الترشيح ثم يعرض الأمر جميعا متمثلا فى ترشيح الجمعية العمومية لمجلس الدولة مقرونا برأى المجلس الأعلى على رئيس الجمهورية بوصفه سلطة التعيين لإصدار قراره فى هذا الشأن والذى يكون من مقتضى صدوره ان يعتبر المرشح معينا فى وظيفة وكيل مجلس الدولة من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على تعيينه - وليس من شك فى ان رقابة المحكمة الادارية العليا على مشروعية هذا القرار - وهو من طبيعة مركبة - تتناول حتما رقابتها على كل مرحلة من مراحل الاجراءات التى يستلزمها صدوره وسواء كان ذلك فى مجال طعون الالقاء أو طلبات التعويض .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الجمعية العمومية لمجلس الدولة وافقت فى جلستها المنعقدة فى ١٤ من مارس ١٩٧٧ على ترشيح الطاعن لشغل وظيفة وكيل مجلس الدولة وان اللجنة الخماسية المشكلة بهذا المجلس قد اقرت هذا الترشيح فى ذات التاريخ وأرسل مجلس الدولة الأوراق الخاصة بذلك الى أمانة المجلس الأعلى بالكتاب رقم ٦٤ ( سرى ) المؤرخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧ للعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لأخذ رايه ، بيد ان الأمانة العامة للمجلس الأعلى لم تعرض هذا الموضوع ضمن الموضوعات المدرجة بجدول أعمال المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى جلسته المنعقدة فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧ على ما جاء فى مذكرة المكتب الفنى بأمانة المجلس الأعلى المؤرخة ١٣/٥/١٩٧٧ ، وظلت أوراق ترشيح الطاعن سائلة بأمانة المجلس الأعلى حتى تاريخ الجلسة المنعقدة فى ٢٨ من يناير ١٩٧٨ حيث عرض فيها لأول مرة على ما جاء بهذه المذكرة ترشيح الطاعن والتظلمان المقدمان من السيدين ..... و ..... المستشارين بمجلس الدولة فى شأن عدم ترشيحهما لوظيفة وكيل مجلس الدولة كما عرض التظلم المقدم من السيد / ..... المستشار بالمجلس فى شأن عدم ترقية الى وظيفة وكيل مجلس الدولة - وقد قرر المجلس الأعلى فى هذه الجلسة اجراء النظر فى التظلمات الثلاثة المشار اليها الى جلسة

قائمة كما قرّر أرجاء النظر في ترشيح الطاعن وزميليّه المستشارين ..... و ..... للتعين في وظائف وكلاء مجلس الدولة لحيث البت في التظلمات الثلاثة السالفة . كذلك فقد ثبت انه منذ ارسال أوراق ترشيح الطاعن الى أمانة المجلس الأعلى في ١٨ من مارس ١٩٧٧ وحتى تاريخ جلسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية التي عرض فيها هذا الترشيح لأول مرة في ٢٨ من يناير ١٩٧٨ - عقد المجلس الأعلى سبع عشرة جلسة من بينها جلسة ١٩٧٧/٨/١ التي كان معروضا فيها ترشيحات لبعض وكلاء مجلس الدولة من غير الطاعن وتقرر أرجاؤها وذلك على ما جاء بكتاب أمانة المجلس الأعلى المؤرخ ١٩٨١/١/٨ ولم يصدر عن المجلس الأعلى للهيئات القضائية رأى في شأن ترشيح الطاعن الا في جلسته المنعقدة في ٢٥ من يولييه ١٩٧٨ وفيها بت المجلس في التظلمات المقدمة برفض تظلمات السادة المستشارين ..... و ..... و ..... وقيل للتظلمين المتقدمين من السيدين المستشارين ..... و ..... شكلا وترقيتهما الى وظيفة وكيل مجلس الدولة من تاريخ الجلسة كما وافق على تعيين السيدين المستشارين ..... و ..... في وظيفة وكيل مجلس الدولة من أرجاء النظر في امر ترشيح السيد المستشار ..... لحيث خلو درجة مالية وعلى الأثر صدر بتاريخ ٩ من أغسطس ١٩٧٨ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٨ بتعيين السادة المستشارين ..... و ..... و ..... و ..... وكلاء لمجلس الدولة بترتيب اقدمياتهم في وظيفة مستشار بالمجلس .

ومن حيث انه وقد ثبت ما تقدم فانه لا يكون ثمة أساس لارجاع تاريخ تعيين الطاعن في وظيفة وكيل مجلس الدولة الى ٢٨ من مارس ١٩٧٧ ما دام لم يثبت ان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد أبدى رأيا في ترشيحه لهذه الوظيفة في هذا التاريخ وأن موافقة هذا المجلس على هذا الترشيح - كاجراء استوجبه القانون لاصدار قرار التعيين - قد تمت في جلسته المنعقدة في ٢٥ من يولييه ١٩٧٨ ولا يغير من هذه النتيجة استناد الطاعن الى ارسال أوراق ترشيحه الى أمانة المجلس الأعلى في ذات اليوم الذي عقد فيه المجلس الأعلى للهيئات القضائية جلسته في ٢٨ من مارس ١٩٧٧ أو امتناع المجلس الأعلى عن تقديم صور من محاضر جلساته نفاذا للقرار الذي اتخذته في هذا الشأن أثناء سير

الدعوى ذلك انه فى مجال تصديق تاريخ التعيين فى الوظيفة التى رشح لها الطاعن لا يؤخذ بالظن او الافتراض بل بالواقعة القانونية التى نص عليها القانون ورتب عليها هذا الاثر وطالما ان هذه الواقعة قد تيقنت بتحقيق موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على تعيين الطاعن فى وظيفة وكيل مجلس الدولة فى جلسته المنعقدة فى ٢٥ من يوليه ١٩٧٨ وليس قبل ذلك - فانه يتعين الاعتداد بهذا التاريخ دون سواء فى تحديد تاريخ تعيين الطاعن فى هذه الوظيفة .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك فلا وجه لطلب الطاعن ارجاع تاريخ تعيينه فى وظيفة وكيل مجلس الدولة الى ٢٨ من مارس ١٩٧٧ وبالتالي لا اساس لطلبه المترتب على ذلك بالغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من اسبقية المستشارين ..... و ..... فى ترتيب الاقدمية فى هذه الوظيفة مما يتعين معه رفض طلب الالغاء بشقيه المذكورين .

ومن حيث ان الطاعن يطلب الحكم بالزام المدعى عليهما متضامنين بان يؤدىا اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه كتعويض عما لحق به من اضرار مادية وادبية نتيجة عدم عرض امر ترشيحه للتعين فى وظيفة وكيل مجلس الدولة على المجلس الاعلى للهيئات القضائية لبدء رايه طوال عشرة اشهر كاملة منذ ٢٨ من مارس ١٩٧٧ حتى ٢٨ من يناير ١٩٧٨ .

ومن حيث ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة كفل الدستور استقلاله بصريح نص المادة ١٧٦ منه كضمانه لا غنى عنها للاضطلاع برسالاته وحمل امانات ما وسد له من اختصاصات عظيمة الجبل بينه الشأن وقد رددت المادة الاولى من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنص على هذا الاستقلال التزاما للدستور وتاكيدا لحكمه وموجبه . ومقتضى ذلك ولازمه ان يستقل مجلس الدولة باختصاصاته وان يستأثر وحده بشئون اعضائه فلا ينسلخ من هذه الشئون او يسند الى جهة اخرى خارج المجلس الا - استثناء - فى حدود ما يقضى به القانون او تفرضه نصوصه ، وعلى ان يكون هذا الاستثناء بقدره فلا يتوسع فى تفسيره على أى وجه بما قد ينال من هذا الاستقلال او يمس من اعتباراته ، لئلا فى الحسبان انه بمقتضى النص الدستورى سالف الذكر وما ورد فى المادة ١٠ فقرة رابع عشر من القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٢ المشار اليه أصبح مجلس الدولة يماضى القانون العام فيختص بالفصل في سائر المنازعات الادارية إستيفاء لاختصاصه الطبيعي في هذا المجال .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع السابق سردها ان اجراءات تعيين الطاعن في وظيفة وكيل مجلس الدولة تراخى مدة طويلة في مرحلة العرض على المجلس الاعلى للهيئات القضائية لأخذ رايه في هذا التعيين طبقا لما ينص القانون ، فمنذ ان ارسل مجلس الدولة اوراق ترشيح الطاعن للتعين في هذه الوظيفة بكابة الى الامانة العامة للمجلس الاعلى بتاريخ ٢٨ من مارس ١٩٧٧ للعرض على المجلس الاعلى للهيئات القضائية لأخذ رايه في امر هذا الترشيح ، وحتى تاريخ جلسة المجلس الاعلى في ٢٨ من يناير ١٩٧٨ ، لم يتخذ أى اجراء في هذا الشأن وظلت اوراقه بمنأى عن العرض على المجلس محبوسة لدى امانته العامة دون مسوغ مشروع او مبرر مقبول طوال عشرة اشهر هي الفترة الواقعة بين التاريخين المذكورين ، رغم ان المجلس الاعلى عقد خلال هذه الفترة سبع عشرة جلسة دون ان ينظر في أى منها مسألة ترشيح الطاعن ، اذ لم يبدأ المجلس في نظر هذا الترشيح لأول مرة الا بجلسته المنعقدة في ٢٨ من يناير ١٩٧٨ ثم لم يصدر رايه بالموافقة على ترشيح الطاعن للوظيفة المرشح لها الا بجلسته المنعقدة في ٢٥ من يولية ١٩٧٨ أى بعد ما يقرب من ستة اشهر لاحقة لجلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٨ المشار اليها ومن ثم تكون مرحلة العرض على المجلس الاعلى للهيئات القضائية لأخذ رايه في ترشيح الطاعن لوظيفة وكيل مجلس الدولة قد استغرقت مدة ستة عشر شهرا تقريبا منها عشرة اشهر الاولى التي ركزت فيها اوراق الترشيح لدى الامانة العامة للمجلس الاعلى دون مسوغ من الواقع او القانون ، وقد انعكست اثار ذلك على حالة الطاعن الذى لا شك قد اضير ماديا وادبيا من تعليق امره على هذا النحو وبغير مقتضى ، مما تتحقق معه اركان المسؤولية الموجبة لتعويض الطاعن الاضرار التى لحقت به من جراء هذا المسلك وتقدر المحكمة التعويض الذى يستحق للطاعن جبرا لهذا الاضرار المادية والادبية بمبلغ الف جنيه ومن ثم يتعين القضاء بالزام الجهة الادارية باداء هذا المبلغ للطاعن كتعويض له ورفض ما عدا ذلك من طلبات .

## الفرع الخامس المندوب المساعد

أولا - الوضع الوظيفي للمنذوب المساعد :

قاعدة رقم ( ٢٢ ) .

المبدأ :

مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة أن المنذوب المساعد لا يعتبر من الأعضاء الذين يشكل منهم مجلس الدولة وأن وظيفة المنذوب هى أولى وظائف التعيين لأعضاء المجلس وبالتالي لا يمرى بالنسبة لها القيد الذى ورد فى المادة ٥٦ من القانون المذكور والذى أوجب ألا يجاوز عدد المعينين من غير أعضاء المجلس ربع عدد الوظائف الشاغرة - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أكد هذا المعنى عندما نص صراحة فى المادة ٧٤ منه على أنه لا يدخل فى نسبة الربع المشار إليها وظائف المنذوبين .

ملخص الحكم :

أنه عن النعى على القرار الجمهورى رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٢ بأنه صدر بالمخالفة للقانون فيما تضمنه من تعيين عدد من المنذوبين يجاوز ربع عدد وظائف المنذوبين الخالية ، فمردوده بأن المشرع نص فى المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة معدلة بالقانونين ١٣ لسنة ١٩٦٩ و ٨٦ لسنة ١٩٦٩ على أن يشكل مجلس الدولة من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس المستشارين والمستشارين للمساعدة ومن النواب والمنذوبين ، وقضى فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة بأن يلحق بالمجلس مندوبون مساعدون ، كما نص المشرع فى المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر على أنه يشترط فيمن يعين عضواً بمجلس الدولة أن يكون حاصلاً على دبلومات من دبلومات الدراسات العليا إذا كان التعيين فى وظيفة مندوب ، واعتبر المنذوب المساعد الملحق بالمجلس معينا فى وظيفة مندوب من أول يناير التالى لتاريخ توفر هذا الشرط بالنسبة له . ومقتضى ذلك أن المنذوب المساعد لا يعتبر من الأعضاء الذين يشكل منهم مجلس الدولة وأن وظيفة المنذوب

هى اولى وظائف التعيين لأعضاء المجلس ، وبالتالي لا يسرى بالنسبة لها القيد الذى ورد فى المادة ٥٦ من القانون المذكور والذى اوجب الا يجاوز عدد المعينين من غير أعضاء المجلس ربع عدد الوظائف الشاغرة ، وقد أكد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة هذا المعنى عندما نص صراحة فى المادة ٧٤ منه على أن لا يدخل فى نسبة الربع المشار اليها وظائف المندوبين .

( طعن ٤٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ )

ثانيا - قدمية المندوب المساعد :

قاعدة رقم ( ٢٣ )

المبدأ :

البند ٦ من القواعد الملحقه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - احالته الى القانون السابق فيما يختص باحكام التعيين والمرتب والترقية بالنسبة للمندوبين المساعدين المعينين قبل اول سبتمبر ١٩٦١ - نص المادة ٥٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أن يعتبر تاريخ التعيين من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس الخاص - تأخر أحد المرشحين للتعين فى وظيفة مندوب مساعد فى استيفاء شرط اللياقة الطبية وصدر قرار جمهورى خاص بتعيينه - لا يؤثر فى قدميته بين زملائه باعتبار أن قدميته ترجع الى تاريخ موافقة المجلس الخاص .

ملخص الفتوى :

أن البند ( ٦ ) من القواعد الملحقه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، يقضى بأن تظل أحكام التعيين والمرتب والترقية الى الوظيفة التالية المعمول بها قبل صدور هذا القانون سارية بالنسبة الى المندوبين المساعدين الحاليين والذين يعينون منهم فى الاقليم المصرى قبل اول سبتمبر سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - وهو القانون الذى كان معمولا به قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥



المشار اليه - قد تضمنت الشروط الواجب توافرها فيمن يعين عضوا بمجلس الدولة . كما قضت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المذكور بأن يكون تعيين أعضاء مجلس الدولة بقرار من مجلس الوزراء ( رئيس الجمهورية حاليا ) ، وبأن يعتبر تاريخ التعيين من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس الخاص . ونصت المادة ٦٧ من القانون الأخير على أن يلحق بمجلس الدولة مندوبين مساعدين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في البنود ١ ، ٢ ، ٣ من المادة ٥٢ ، ويكون تعيينهم بقرار من رئيس مجلس الوزراء ( رئيس الجمهورية ) بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة ، وموافقة المجلس الخاص ، وتسرى عليهم الأحكام الخاصة باللندوين .

وإنه ولئن كانت نصوص القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر لم تستلزم أن يحوز المرشح للتعيين في وظيفة مندوب مساعد شرط اللياقة الطبية ، إلا أن هذا الشرط يجب توافره ، باعتباره من الشروط العامة الواجب توافرها في كل مرشح لأي وظيفة حكومية ، سواء كانت بالكادر العام أو بأحد الكادرات الخاصة ، وذلك طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، أعمالا للأصل المسلم من أنه القانون العام الواجب التطبيق فيما لم يرد به نص خاص في القوانين المنظمة للتعيين في الكادرات الخاصة .

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المذكور قد قضت بجواز إعفاء الموظف من كل شروط اللياقة الطبية أو بعضها بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأي القومسيون الطبي العام وموافقة ديوان الموظفين . ومن ثم فإنه إذا لم يجز لأحد المرشحين درجة اللياقة الطبية المطلوبة للموظفة المرشح للتعيين فيها فإنه يجوز إعفاؤه من شرط اللياقة الطبية باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ويقوم الإعفاء من شرط اللياقة الطبية مقام ثبوت هذه اللياقة ، فإذا كان المرشح قد استوفى جميع مسوغات تعيينه فيما عدا شرط ثبوت لياقته طبيا ، فإنه بمجرد صدور قرار الإعفاء من هذا الشرط تعتبر مسوغات التعيين قد اكتملت ، ويكون المرشح صالحا للتعيين .

ومن حيث انه طبقا لنص المادتين ٥٥ ، ٦٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالفى الذكر - يعتبر تاريخ تعيين المندوبين المساعدين من وقت موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة على ترشيحهم للتعيين ، ومن ثم فان اقدمية السيد ( ٠٠٠ ) - فى وظيفة مندوب مساعد - انما تتحدد بتاريخ موافقة المجلس الخاص على ترشيحه للتعيين فى هذه الوظيفة .

ومن حيث ان المجلس الخاص قد وافق على ترشيح السيد المذكور للتعيين فى وظيفة مندوب مساعد بتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، الا انه نظرا لانه لم يكن قد استوفى مسوغات تعيينه فيما يتعلق بشرط اللياقة الطبية ، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية بتعيين زملائه دونه ، وقد قام المجلس بعد ذلك باتخاذ اجراءات اعفائه من شرط اللياقة الطبية ، وانتهت هذه الاجراءات بموافقة المجلس الخاص على ترشيحه للتعيين فى وظيفة مندوب مساعد مع اعفائه من الكشف الطبى وذلك بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠ ، وعلى اثر ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية بتعيينه .

ومن حيث انه يبين من تقصى المراحل التى مر بها تعيين السيد المذكور ، ومن الاجراءات التى اتخذت فى سبيل اعفائه من شرط ثبوت اللياقة ، ان موافقة المجلس الخاص على اعفائه من هذا الشرط بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠ وما سبق ذلك من اجراءات - انما كانت تستند الى قرار ترشيحه الصادر فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ ومن ثم فان هذه الموافقة لا تعتبر ترشيفا جديدا للسيد المذكور ، وانما تتعلق فحسب باعفائه من شرط اللياقة الطبية حتى يصبح صالحا لان يصدر قرار بتعيينه من رئيس الجمهورية ، وعلى ذلك فان العبرة فى تحديد اقدميته هى بتاريخ موافقة المجلس الخاص على ترشيحه فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، وليست بتاريخ موافقة هذا المجلس على اعفائه من شرط اللياقة الطبية فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠ .

واذا كانت موافقة المجلس الخاص على اعفاء السيد المذكور من شرط اللياقة الطبية قد تضمنت الموافقة على ترشيحه للتعيين فى وظيفة مندوب مساعد ، فانما كان ذلك من قبيل التأكيد للترشيح السابق الذى

كان ما زال قائما وقت صدور قرار الاعفاء ، ولا يسوغ القول باعتبار هذه الموافقة ترشيحا جديدا يجب الترشيح الأول ويهدره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اقدمية المندوب المساعد بالمجلس تتحدد بتاريخ موافقة المجلس الخاص على ترشيحه للتعين فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

( فتوى ٢٨٨ فى ١٩٦٢/٤/٢٣ ) .

ثالثا - مرتب المندوب المساعد :

قاعدة رقم ( ٢٤ )

المبدأ :

مندوب مساعد بمجلس الدولة - زيادة راتبه بعد سنة الى ثلاثمائة جنيه سنويا - رهين بأن يكون راتبه ٢٤٠ جنيها - اذا جاوز المرتب هذا القدر فانه يستحق بعد سنة ما يكمله الى ٣٠٠ جنيه او العلاوة بغلثتها العادية ايهما اكبر - اذا جاوز راتبه ٣٠٠ جنيه سنويا استحق العلاوة بغلثتها العادية .

ملخص الفتوى :

ان جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ قد حدد راتب المندوبين المساعدين على النحو الآتى :

جنيها جنيه

المندوبون المساعدون ٢٤٠ - ٦٠٠ تزداد الى ٣٠٠ ج بعد سنة ، ثم ١٨ جنيها بعد ذلك .

ومقتضى ذلك ان المشرع قد حدد راتب المندوب المساعد بعد سنة بثلاثمائة جنيه سنويا فلا يجوز منحه زيادة فى راتبه تتجاوز هذا الحد ولو اعتبرت هذه الزيادة علاوة بثلة خاصة .

لهذا انتهت رأى الجمعية العمومية الى :

ان استحقاق المندوب المساعد لزيادة راتبه الى مبلغ ٣٠٠ ج بعد سنة رهين بان يكون راتبه ٢٤٠ ج فلو جاوز راتبه هذا القدر فانه يستحق بعد سنة ما يكمله الى مبلغ ٣٠٠ ج أو العلاوة بفئتها العادية ايهما اكبر فاذا جاوز راتبه ٣٠٠ ج سنويا استحق العلاوة بفئتها العادية .  
( فتوى ١٣٩٤ بتاريخ ١٢/٢٦ / ١٩٦٦ )

#### قاعدّة رقم ( ٢٥ )

المبدأ :

جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ - تحديده راتب المندوب المساعد بعد سنة بثلاثمائة جنيه - مؤداه ان تبدأ هذه السنة من تاريخ التعيين وليس من تاريخ منح العلاوة السابقة - اثر ذلك انه لا يسوغ منح هذه الزيادة لمن لم يستكمل سنة فعلية من التعيين او رقى الى وظيفة مندوب قبل استكمالها - لا مجال للقياس على حالة المعيد بالجامعة لوجود نص صريح ينظمها - تطبيق احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ على من لم يستكمل مدة السنة قبل العمل به واستحقاقه بالتالى وظيفة مساعد نهاية التي تعادل وظيفة مندوب مساعد .

ملخص الفتوى :

ان جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة قد حدد راتب المندوبين المساعدين على النحو الآتى :

المندوبون المساعدون ٢٤٠ جنيه - ٦٠٠ جنيه تزداد الى ٣٠٠ ج بعد سنة ثم ١٨ ج سنويا بعد ذلك .

ومقتضى ذلك أن المشرع وقد حدد راتب المندوب المساعد بعد سنة بثلاثمائة جنيهه أن تبدأ السنة من تاريخ التعيين وليس من تاريخ منح العلاوة السابقة لأن هذه الزيادة إنما هي رفع لراتب المندوب المساعد بعد قضاء هذه الفترة في وظيفته وليست علاوة دورية فهي لا تمنح بصفة منتظمة او دورية وإنما تمنح مرة واحدة بعد سنة من بدء التعيين تحقيقاً لحكمة خاصة هي رفع مستوى المندوب المساعد مالياً في بداية عهده بالخدمة فلا يسوغ منحه هذه الزيادة قبل استكمال سنة فعلية من وقت تعيينه في هذه الوظيفة ولا يجوز القياس على وظائف المعيدين بالجامعة إذ أن الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات قد وضع نصاً خاصاً في هذا الشأن في قواعد تطبيقه وذلك قبل استبداله بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ وكان هذا النص يقضى بأنه إذا كان للمعيد خدمة سابقة مدتها سنتان على الأقل في وظيفة فنية من درجة تعادل بدايتها بداية درجة المعيد فتسوى حالته على أساس منحه عشرين جنيهاً من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد . وهذا النص ليس له مقابل في قانون تنظيم مجلس الدولة وقانون السلطة القضائية ولا يجوز القياس في المسائل المالية بغير نص خاص ويترتب على ما تقدم أن المندوب المساعد الذي لا يستكمل مدة السنة في ظل العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ وقبل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية الذي عمل به اعتباراً من ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٥ وكذلك الشأن بالنسبة للمندوب المساعد الذي يرقى إلى وظيفة مندوب قبل مضي سنة من تعيينه في وظيفة مندوب مساعد لا تمنح اليهما الزيادة المشار إليها .

ولما كان الأستاذ ..... قد عينوا في وظائف مندوبين مساعدين في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وعين الأستاذ ..... في وظيفة مندوب مساعد في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ لم يكونوا جميعاً قد استكملوا مدة سنة في وظيفة مندوب مساعد في ظل العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ كما أن الأستاذين ..... عينا في وظيفة مندوب مساعد اعتباراً من ٢٠ من إبريل سنة ١٩٦٤ ورقياً إلى وظيفة مندوب اعتباراً من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ وبذلك لم يستكملوا سنة في وظائف مندوبين مساعدين قبض ترقيتهما فلا وجه لاستحقاقهم جميعاً الزيادة التي نص عليها القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ وإنما يطبق في شأنهم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في

شان السلطة القضائية وبالنسبة لمن لم يرق منهم موطيفة مندوب فان وظيفة مندوب مساعد تعادل وظيفة مساعد نيابة اذ ان راتب مندوب مساعد كان يعادلها في ظل العمل بالقانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ورقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شان السلطة القضائية وكذلك في ظل العمل بالقانونين رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قانون السلطة القضائية و ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بعد ادماج القانون الاول وظيفتي معاون نيابة ومساعد نيابة في ريط واحد ، ولما فصلت الوظيفتان في الريط المسالى بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ حدد الجدول المرافق له راتبا ثابتا لوظيفة معاون نيابة قدره ٢٦٤ وجعل راتب مساعد النيابة ٣٣٠ - ٦٠٠ اى انه رفع بداية الريط دون نهايته وهو ذات الراتب المقرر لوظيفة مندوب مساعد في القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ .

فاذا روعى ذلك وروعى انه لا يعين في وظيفة مندوب مساعد الا من يكون حاصلا على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا فانه ولكن كان هذا الحكم قد ظل معطلا تطبيقه حتى اول اكتوبر سنة ١٩٦٥ فان ذلك لا يمس بتقييم درجة مندوب مساعد ومعادلتها بغيرها من الوظائف لان تعطيل العمل باحكام هذا الشرط هو امر وقته وكان معطلا ايضا بالنسبة لوظيفة مساعد نيابة حتى الغى بصدر قانون السلطة القضائية .

وعلى ذلك فان وظيفة مندوب مساعد تعادل في ظل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وظيفة مساعد نيابة ويمنح المندوبون المساعدون راتبها .

ولا يغير من هذا النظر ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسته ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة لوظيفة مساعد النيابة الادارية في ان المرتب الذى يمنح بتدعيم لمن يعين في وظيفة مساعد نيابة ادارية هو ٢٦٤ جنيه وهو المرتب الثابت المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة ويكون تعيين مساعد النيابة الادارية بهذا المرتب تحت الاختبار لمدة سنة على الاقل وستين على الاكثر حتى اذا انقضت فترة الاختبار بنجاح يزداد مرتبه الى ٣٣٠ ج سنويا وهو المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة وذلك لاختلاف التاهيل اللازم لكل من وظيفة مساعد نيابة ادارية ومندوب مساعد .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

ان زيادة راتب المندوب المساعد الى ٢٥ ج فى ظل العمل  
بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ تتم بعد مضى سنة من تاريخ تعيينه فى  
هذه الوظيفة .

ولا تمنح هذه الزيادة للمندوب المساعد اذا لم يستكمل هذه المدة  
فى وظيفة مندوب مساعد قبل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وأما  
يطبق عليه احكام هذا القانون .

وكذلك لا تمنح له هذه الزيادة اذا رقى الى وظيفة مندوب قبل  
استكمال هذه المدة .

وعلى ذلك فان الاساتذة ... لا يستحقون الزيادة المشار اليها فى  
القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ وإنما يمنح من لم يرق منهم الى وظيفة  
مندوب قبل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الراتب المقرر لوظيفة  
مساعد نيابة فى الجدول الملحق بالقانون الاخير وذلك من تاريخ  
العمل به .

٢ - ان تطبيق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة  
فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦ على الاستاذين ... يقتضى منحهما علاوتهما  
الدورية فى اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

( فتوى ٩٠٤ فى ١٩٦٧/٧/٢٠ )

رابعاً - استحقاق المندوب المساعد للعلوة الدورية :

قاعدة رقم ( ٢٦ )

المبدأ :

استحقاق العلوة الدورية بعد سنتين من تاريخ التعيين بالنسبة للوظيفة ذات المربوط المتغير دون الوظيفة ذات المربوط الثابت - وظيفة مندوب مساعد «ب» كانت على مقتضى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ذات المربوط ثابت - جعلها ذات مربوط متغير أسوة بوظيفة معاون النيابة وفقاً لقانون نظام موظفي الدولة - وظيفة « مندوب مساعد » في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ذات مربوط متغير .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة انه حدد راتب المندوب المساعد (ب) بمبلغ ١٤٤ جنيه في السنة ، وقد رفع هذا المرتب الى ١٨٠ جنيهاً في السنة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٠ ، وقد خلا كلا القانونين من أية إشارة الى منح المندوبين المساعدين علاوات ، مما يدل على انها وظيفة ذات مربوط ثابت ، ومن ثم فلا يبدأ موعد استحقاق العلوة من تاريخ التعيين فيها ، وإنما يبدأ من تاريخ النعيين في وظيفة ذات مربوط متغير ، وهي في هذه الحالة وظيفة مندوب مساعد ( ا ) - وقد كان هذا شأن وظيفة معاون النيابة في ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، اذ حدد مرتب هذه الوظيفة بـ ١٤٤ جنيهاً في السنة زيد الى ١٨٠ جنيهاً بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ .

غير أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - الذي بدأ العمل به اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٢ - استحدث نصاً في المادة ١٣٥ / ٢ يقضى بأنه « استثناء من حكم الفقرة ٤ من المادة ١٣١ يعين معاون النيابة بمرتب ١٥ جنيه ويمنح علوة الدرجة الى أن يعين وكيلاً للنياية من الدرجة الثالثة » ، وقد جاء بتقرير اللجنة المالية بمجلس



الشيوخ عن مشروع القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تعليقا عليه أن « هذا النص حوى تعديلا لجدول الدرجات الملحق بقانون استقلال القضاء بالنسبة لمعاون النيابة ومساعد النيابة ، وهذا التعديل الذى اشارت اليه اللجنة فى تقريرها يتضمن منح معاونى النيابة علاوات دورية ، ذلك أن مرتباتهم كانت قد زيدت فعلا الى ١٥ جنيها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ الذى بدأ العمل به اعتبارا من ٣ يونيه سنة ١٩٥٠ ، فأصبحت منذ اول يولية سنة ١٩٥٢ ( تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) وظيفة ذات مربوط متغير ، ومن ثم يبدأ موعد استحقاق علاواتها من تاريخ التعيين فيها .

ويبين من تقصى مراحل تطور مرتبات أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ لم يحدد رواتب لأعضاء المجلس وموظفيه الفنيين ، بل كان يربط كل وظيفة بالمجلس بوظيفة مماثلة لها فى القضاء ، فلما صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وضع لأعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين جدول مرتبات مستقل عن جدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء ، وبذلك أصبح محتفلا - بعد استقلال جدولى المرتبات أحدهما عن الآخر - أن يتمتع رجال القضاء دون أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين بمزايا خاصة ، وقد حرص الشارع على علاج هذا الاحتمال بالنص فى جدول مرتبات أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين على أن « يمرى فيما يتعلق بنظام المرتبات جميع القواعد المقررة فى شأن رجال القضاء » ، وقد لازم هذا النص جميع تعديلات القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ مما يدل على أن ارادة المشرع قد اتجهت الى التسوية بين الفريقين فى كافة نظم المرتبات وقواعدها ، ومن هذه القواعد ما نصت عليه المادة ١٣٥ / ٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها ، يؤيد هذا النظر ما جاء بالمذكرة التى قدمت بها الحكومة مشروع القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى البرلمان من أنه « رأى تعديل الحكم الخاص بالترقية من معاونى النيابة الى مساعد نيابة وما يماثلها من وظائف مجلس الدولة وغيرها من الهيئات المرتبطة بكسادر القضاء » . والتعديل الذى اشارت اليه هذه المذكرة خاص بمنح معاونى النيابة علاوات دورية فتصبح وظيفة ذات مربوط متغير بعد أن كانت ذات مربوط ثابت .

ويخلص مما تقدم إن الحكم الذى جاءت به المادة ١٣٥ / ٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يرمى فى شأن وظيفة « مندوب مساعد » (ب) أسوة بوظيفة « معاون نيابة » . ومن ثم تعتبر وظيفة « مندوب مساعد » (ب) ذات مربوط متغير منذ أول يولية سنة ١٩٥١ تاريخ نفاذ القانون المشار اليه ، وعلى هذا الاساس يبدأ موعد استحقاق علاواتها من تاريخ التعيين فيها .

ولما كان جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، قد نص على أن مرتب المندوبين المساعدين ١٨٠ جنيها فى السنة تزداد الى ٢٤٠ جنيها فى السنة بعد مضي سنتين ، ثم يمنحون علاوة قدرها ( ٣٠ ) جنيها كل سنتين الى أن يصل المرتب ٣٦٠ جنيها سنويا ، فان هذه العبارة قد تثير شبهة فى أن المشرع باستعماله كلمة « تزداد » بالنسبة الى الزيادة الاولى فى راتب المندوب المساعد ، وعبارة « يمنحون علاوة » بالنسبة الى العلاوات التالية قد قصد الى المغايرة فى الحكم بين الوضعين بما يجعل وظيفة المندوب المساعد ذات مربوطين احدهما ثابت والاخر متغير ، ومن ثم فلا يبدأ موعد استحقاق العلاوة الدورية الا بعد الدخول فى نطاق المربوط المتغير .

الا ان هذه الشبهة مردودة بان الزيادة الاولى فى راتب المندوب المساعد هى فى الحقيقة علاوة من علاوات هذه الوظيفة ، وهى تستحق كبقاى العلاوات الدورية التى تليها بعد مضي سنتين ، إما اختلاف مقدارها عن مقدار هذه العلاوات فقد قصد منه الى تحقيق حكمة خاصة وهى رفع مستوى المندوب المساعد منذ بداية عهده بالخدمة . وغنى عن البيان أن هذا الاختلاف فى فئة العلاوة لا يغير من طبيعتها . والقول بغير ذلك يهدر الغاية التى توخاها التشريع الجديد المنظم لمجلس الدولة من ادراج الدرجات الفرعية فى نطاق الوظيفة الواحدة تحقيقا لاستقرار الموظفين فى وظائفهم ومنعاً لاضطراب العمل وضماناً لتحسينه ، على ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، ويترتب على ذلك أن وظيفة « مندوب مساعد » فى ظل هذا القانون تعتبر وظيفة ذات مربوط متغير تندرج فيها العلاوة وفقا لنظام خاص بينه الجدول الملحق بذلك القانون .

فاذا كان الثابت أن بعض المندوبين بالمجلس عينوا في وظيفة « مندوب مساعد ب » في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، ثم صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة الذي بدأ العمل به اعتباراً من ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، وفي ظل القانون الأخير رعى المادة المندوبون المساعدون المشار اليهم الى وظيفة « مندوب » في ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٥ ، فلما انقضت سنتان من تاريخ تعيينهم طلبوا منحهم العلاوة الاعتيادية - اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فانه يتعين - استنادا الى ما مر - اجابتهم الى ما طلبوا .

( فتوى ٢٨٠ في ١٩٥٧/٥/٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

عاملون مدنيون - مندوب مساعد بمجلس الدولة - علاوة دورية -  
ميعاد استحقاقها بالنسبة الى المندوبين المساعدين الذين عينوا بمجلس الدولة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ نقلا من الكادر العام - هو اول مايو سنة ١٩٦٥ - اساس ذلك من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ وقرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ - لا يغير من ذلك عدم تقيد نظام منح العلاوات لأعضاء مجلس الدولة بمراعاة اول مايو - مناط عدم التقيد بأول مايو هو ان تكون مدة العلاوة قد قضيت بأكملها في الوظائف الفنية بمجلس الدولة .

#### ملخص الفتوى :

ان العلاوة الاعتيادية تستحق بعد مضي سنة من تاريخ التعيين او منح العلاوة الاعتيادية السابقة طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة وتستحق في اول مايو التالي لمضي سنة من تاريخ التعيين في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين . وقد صدر قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بالنسبة للمعاملين بأحكام هذا القانون الأخير ويقضي بأن العاملين الذين حصلوا على علاواتهم الدورية في اول مايو سنة ١٩٦٥ يستحقون علاواتهم الدورية وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في اول مايو سنة ١٩٦٥ باعتباره اول ميعاد لاستحقاق

العلاوة. يأتى فى ظل سريان قانون العاملين الجديد . ومؤدى ذلك ان  
المدوبين المساعدين المعينين فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ نقلا من الكادر  
العام يستحقون اول علاوة فى وظائفهم الفنية فى اول مايو سنة ١٩٦٥  
ولا وجه للقول بانهم عينوا فى وظائف لا يتيقيد نظام منح العلاوات  
الاعتيادية فيها بمراعاة اول مايو لان ذلك محله ان تكون مدة العلاوة قد  
قضيت باكملها فى الوظائف الفنية فى مجلس الدولة ، واحتساب المسدة  
التي قضاها فى الكادر العام يؤدى الى الاعتداد بميعاد علاواتهم فى الكادر  
العام فى اول مايو . وانه ولئن كانت القاعدة التي طبقها مجلس الدولة  
بالنسبة لاعضائه تنفيذا لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ والتي تقضى  
بمنح العلاوة الدورية الاولى اعتبارا من تاريخ العمل به لكل من مضت  
عليه فى هذا التاريخ اكثر من سنة من تاريخ تعيينه او منحه علاوته  
الاعتيادية السابقة تنطبق على الاستاذ . . . . . اذ انه عين فى وظيفته  
الفنية بمجلس الدولة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٤ قبل العمل باحكام القانون  
رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ فى اول يوليو سنة ١٩٦٤ فيمنح علاوته الدورية فى  
هذا التاريخ الاخير لمضى اكثر من سنة على منحه علاوته الاعتيادية  
السابقة والتي منحت له فى اول مايو سنة ١٩٦٣ ، الا ان هذه القاعدة  
يقتصر تطبيقها على من كانوا خاضعين لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة  
١٩٦٤ وقت بدء العمل به فى اول يوليو سنة ١٩٦٤ الذين عدل موعد  
علاواتهم الدورية الى هذا التاريخ ، فلا تنرى على من عين بمجلس الدولة  
فى تاريخ لاحق لنفاذ هذا القانون .

اما الاستاذ . . . . . الذى كان علاوته الدورية فى اول يوليو سنة  
١٩٦٣ قد كان فى القوات المسلحة قبل تعيينه فى وظيفة مذدوب مساعد فانه  
يستحق علاوته الدورية التالية بعد تعيينه فى وظيفته الفنية بمجلس الدولة  
فى اول يوليو سنة ١٩٦٤ تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان ميعاد  
علاوة المدوبين المساعدين المعينين فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤  
وهما الاستاذان . . . . هو اول يوليو سنة ١٩٦٤ تطبيقا لاحكام  
القانون ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ اما ميعاد علاوة المدوبين المساعدين المعينين فى  
٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وهم الاستاذة . . . فهو اول مايو سنة ١٩٦٥ .

( فتوى ١٣٩٤ فى ١٢/٢٦ / ١٩٦٦ )

## الفرع السادس المرتب

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

#### المبدأ :

ان اعتبار كل من الخمسين الاوائل من النواب والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة نوابا ومستشارين مساعدين ( ١ ) طبقا لما استحدثه قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من تقسيم كل من هاتين الوظيفتين هو تحديد بمقتضى القانون لمراكزهم الذاتية ازاء ما استحدثه من تقسيم لوظائفهم القائمة وقت العمل به - عدم اعتبار هذا التحديد تقدما فى مراتب التدرج الوظيفى حتى ولو كانت بعض الوظائف المستحدثة فى التقسيم تتمايز فى مربوطها ويدل القضاء المقرر لها عن الوظائف التى كانت قائمة قبل التقسيم وتفرعت عنها تلك الوظائف - مقتضى ذلك ان عضو المجلس الذى اعتبر نائبا من الفئة (١) لا يستحق سوى اول مربوط وظيفة نائب ( ١ ) تطبيقا للقاعدة ( اولا ) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

#### ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص المواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان المشرع قسم كل من وظيفتى نائب ومستشار مساعد الى فئتين ١ ، ب وتولى بحكم انتقالى تحديد مراكز النواب والمستشارين المساعدين الموجودين وقت العمل بالقانون ازاء هذا التقسيم المستحدث فنص فى المادة (٥) من مواد الاصدار على ان « للنواب والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة المخرجة اسمائهم بالجدول (الكادر) عند العمل بهذا القانون يقسمون الى فئتين (١) ، (ب) على ان يعتبر من الفئة (١) الخمسون الاوائل من النواب والخمسون الاوائل من المستشارين المساعدين والباقيون من الفئة (ب) ، كما نصت المادة ١٢٢ من ذات القانون على ان تحدد مرتبات اعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ..... وتشرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الاخرى ... جميع الاحكام التى

تقرر في شأن الوظائف انماثلة في قانون السلطة القضائية » ونصت القاعدة ( اولا ) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة على ان « يسرى هذا الجدول على اعضاء مجلس الدولة الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اتخاذ اى اجراء آخر ، وتنص القاعدة ( ثامنا ) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ على ان كل من عين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات بداية ونهاية يمنح اول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على ان يمنح العلاوة المقررة بحسب القانون ويعامل نفس المعاملة القضاء واعضاء النيابة الذين يعينون في وظائف ارقى من وظائفهم ، اما اذا كان مرتب الرئيس بالمحكمة الابتدائية او رئيس النيابة او القاضى او عضو النيابة يعادل اول مربوط الدرجة الجديدة او يزيد عليه فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها » .

ومفاد ما تقدم بان اعتبار كل من الخمسين الاولل من النواب والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة نواب ومستشارين مساعدين ( ا ) طبقا لما استحدثه المشرع من تقسيم كل من هاتين الوظيفتين هو تحديد بمقتضى القانون لراكزهم الذاتية ازاء ما استحدثه من تقسيم لوظائفهم القائمة وقت العمل به مما ينتفى معه اعتبار هذا التحديد تقدما في مراتب التدرج الوظيفى حتى ولو كانت بعض الوظائف المستحدثه في التقسيم تتمايز في مربوطها ويحل القضاء المقرر لها عن الوظائف التى كانت قائمة قبل التقسيم وتفرعت عنها تلك الوظائف اذ الامر لا يعدو في كل ما تقدم ان يكون تنظيما للاوضاع الناشئة عن احلال كادر جديد محل كادر قديم .

وبناء على ما تقدم فان ما انطوت عيه فتوى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٥٧/٥/٨ من مبادئ منصبه على الاثار المالية لترقيات اعضاء مجلس الدولة لا تسرى على من اعتبر نائبا او مستشارا مساعدا من الفئة ( ا ) بقوة القانون تنفيذا للمادة (٥) من مواد اصدار قانون مجلس الدولة المشار اليه ومن ثم فان السيد الأستاذ ..... لا يستحق سوى اول مربوط وظيفة نائب ( ا ) تطبيقا للقاعدة اولا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على ان « يسرى هذا الجدول على اعضاء مجلس

الدولة الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اتخاذ  
اى اجراء آخر « باعتبار أن مؤدى هذه القاعدة هو منح أول مربوط  
الوظيفة لمن لم يبلغ مرتبه هذا القدر .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد  
الاستاذ ..... أول مربوط. وظيفة النائب فئة ( ا ) التى اعتبر فيها  
تنفيذا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .  
( ملف ٣٥٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٩ )

##### المبدأ :

نص المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ على اعتبار الخمسين الاوائل من النواب فى وظيفة نائب ( ا ) هو  
من قبيل التعيين الذى يأخذ حكم الترقية ويجرى مجراها وتنسحب اليه  
آثاره المالية - احقيتهم فى أن يمنحوا بداية ربط هذه الوظيفة أو علاوة  
من علاواتها ايهاا لكبر .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
مجلس الدولة تنص على أن « النواب والمستشارون المساعدون بمجلس  
الدولة المدرجة أسماؤهم بالجدول ( الكادر ) عند العمل بهذا القانون  
يقيمون الى فئتين ( ا ) و ( ب ) على أن يعتبر من الفئة ( ا )  
الخمسون الاوائل من النواب والخمسون الاوائل من المستشارين الساعدين  
والباقيون من الفئة (ب) - بينما تقضى المادة ١٢٢ من قانون مجلس  
الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه بأن « تحدد مرتبات  
اعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ..  
وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الاخرى وكذلك  
بالمعاشات وبنظامها جميع الاحكام التى تقرر فى شان الوظائف المتماثلة  
بقانون السلطة القضائية » ، وقد تضمن جدول الوظائف والمرتبات  
والبدلات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ضمن مدارجه

وظائف النواب فئة ( ١ ) بمرتب سنوى قدره ٩٦٠ - ١٤٤٠ ج ببذل قضاء ٢٨٨ ج وعلاوة دورية سنوية ٦٠ ج ، تليها وظائف النواب فئة ( ب ) بمرتب سنوى ٧٢٠ - ١٢٠٠ ج وبذل قضاء ٢١٦ ج وعلاوة دورية سنوية ٦٠ ج ونص البند « أولا » من قواعد تطبيق هذا الجدول على سريانه على جميع اعضاء مجلس الدولة الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اتخاذ أى اجراء آخر ، فى حين ينص البند « ثانيا » من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - والذي يسرى فى شان اعضاء مجلس الدولة عملا بالمادة ١٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ آتفة البيان على ان « كل من عين فى وظيفة من الوظائف المرتبة فى درجات ذات مبداء ونهاية يمنح اول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على ان يمنح العلاوة المقررة بحسب القانون ويعامل نفس المعاملة القضاة واهضاء النيابة الذين يعينون فى وظائف ارقى من وظائفهم . أما اذا كان مرتب الرئيس بالمحكمة الابتدائية او رئيس النيابة او القاضى او عضو النيابة يعادل اول مربوط الدرجة الجديدة او يزيد عليه فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها » .

ومن حيث ان وظيفة نائب قبل قسمتها الى فئتين كان ربطها السنوى ٧٢٠ - ١٢٠٠ ج بعلاوة ٦٠ ج سنويا وذلك وفق ما يقضى به قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الى ان صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتلك القسمة مستهدفا ان يسحق من همه رجل القضاء ويشيع فى نفسه الامل المتجدد والتطلع الدائم الى ترقية قريبة تجزى من حسن ادائه لواجبه - وفى ذلك فان الثابت ان وظيفة النائب قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تتفق تماما فى المرتب مع وظيفة النائب من الفئة ( ب ) وتتماثل معها كل للتماثل ، على خلاف الحال بالنسبة الى وظيفة النائب من الفئة ( ا ) التى تعلو من حيث المرتب قييدا ربطها السنوى من ٩٦٠ ج وينطلق الى ١٤٤٠ ج ، ومن هنا أجازت المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ان يعين فى وظيفة نائب من الفئة ( ب ) أى من النواب السابقين فى حين لم تجز المادة ٧٧ من هذا القانون ان يعين من النواب السابقين فى وظيفة نائب من الفئة ( ا ) الا من شغل منهم درجة نائب مدة خمس سنوات على الاقل كذلك فقد منح النواب الخمسون الاوائل الذين جرى تعيينهم



فى الفئة ( ١ ) بقوة القانون من تاريخ العمل به والذين بلغ مرتبهم أول ربطها المقرر أو جاوز علاوة من علاواتها — إعمالاً لنص البند « ثامناً » من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه — الأمر الذى لا يستقيم مسنده ألا أن يكون هذا التعيين الذى صدر القانون به مما يأخذ حكم الترقية ويجرى مجراها ، إذ الأصل ألا تمنح هذه العلاوة إلا عند الترقية من الفئة (ب) الى الفئة ( ١ ) والتي عادة ما تترتب بقرار قائم بذاته لاحق على العمل بالقانون الذى استحدثت الفئتين ، فإذا ما قضى هذا القانون ذاته بتعيين الخمسين الأوائل من النواب واعتبارهم من الفئة ( ١ ) بقوة القانون ومن حين نفاذه فلا مناص من أن ينسحب حكم الترقية ويعمل مقتضاه فى شأن هؤلاء النواب الأسبق فى ترتيب الأقدمية ، إذ ما كان يتأتى أن يمتاز التالى فى الأقدمية عن نظيره الأسبق من حيث المعاملة المالية حال التعيين فى وظيفة نائب ( ١ ) وما كان يسوغ المفارقة فى المعاملة بين من عين فى تلك الدرجة بقوة القانون ومن تقرر له هذا التعيين بقرار ترقية لاحق ، بدعوى أن ، الأسبق لم يصدر فى شأنه قرار ترقية منفصل والحال أن هذا القرار إنما يغنى عنه ويقوم مقامه تعيين هؤلاء الخمسين الأوائل بنص القانون وصريح حكمه فى الفئة ( ١ ) ومن ثم يأخذ هذا التعيين من حيث المعاملة المالية حكم الترقية ويرتبط بآثارها المقررة ، فلا يضار الأقدم من جراء أقدمية سبقت به بقوة القانون الى شغل وظيفة نائب ( ١ ) بكل ما يستتبعه ذلك من آثار حتمية .

ومن حيث أن الثابت أن البند « ثامناً » من جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، والذى يرسى فى شأن أعضاء مجلس الدولة بمقتضى الاحالة الواردة بالمادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أنفة البيان — قد عالج حالة بلوغ الراتب أدنى مربوط الدرجة الجديدة أو تجاوزه هذا مربوط . ففضى بأن تمنح علاوة من علاوات الدرجة الجديدة ، بيد أنه لم يعرض لتنظيم حالة من لم يبلغ راتبه أول مربوط الدرجة بأقل من علاوة من علاواتها ، وهو ما يقتضى الرجوع فى شأنه الى القواعد العامة المضمنة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة التزاماً لنص مادته الأولى والتى تقضى بأن يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام المرافقة لهذا القانون . وتبرى أحكامه ( م - ٦ - ج ٢٢ )

على العاملين بالجهاز الإداري ، للدولة ٠٠٠٠ ولا يمسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين . وإذا كانت المادة ١٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة تقضى بأن يمنح العامل بداية الفئة الوظيفية المرقى إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر فانه يقتضى أعمال هذه القاعدة فى شأن القضاة ورجال النيابة وأعضاء مجلس الدولة الذين لم تبلغ مرتباتهم أول مربوط الدرجة التى يرقون إليها .

ومن حيث أن البادى فيما سبق أن ما يقضى به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من اعتبار الخمسين الأوائل فى وظيفة نائب ( ١ ) هو من قبيل التعيين الذى يأخذ حكم الترقية ويجرى مجراها وتنسحب اليه آثارها المالية - وأذ كان من المقرر أن الترقية تقضى بصاحبها الى بداية الفئة الوظيفية المرقى عليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، فإن من مقتضى ذلك أن الطاعن يجب له الحق قانونا وقد اعتبر من نواب الفئة ( ١ ) بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فى أن يمنح بداية الفئة الوظيفية ( ١ ) أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر وهو ما يقتضى الحكم له به .

( طعن ٦٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠ )

المبدأ :

الزيادات التى تطرأ على أجر العامل تعتبر جزءا من هذا الأجر فتندمج فيه ويمسرى عليها ما يمسرى على الأجر من أحكام إما كان سبب هذه الزيادة - العلاوة الإضافية التى منحها القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ لا تعدو أن تكون زيادة فى الأجر الأساسى للعامل تندمج فيه وتأخذ حكمه من كافة الوجوه - النص على أن منح هذه العلاوة لا يخل بموعد استحقاق العلاوة الدورية وليس من شأنه اهدار شوابط استحقاق العلاوة الدورية المقبلة ومنها عدم تجاوز نهاية مربوط الدرجة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بمنح علاوة اضافية للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العاملة والقطاع العام والكادرات الخاصة تنص على ان « تمنح اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٧ علاوة اضافية للعاملين بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والعاملين بالمعاملين بكادرات خاصة وذلك بالفئة المقررة لهم كل حسب حالته او الفئة او الدرجة التى يشغلها ولو تجاوز بها نهاية رطب المستوى او الدرجة او الفئة المالية التى يشغلها ، ولا يغير منح هذه العلاوة من موعد منح العلاوة الدورية المقررة ، ولا تخضع هذه العلاوة للاضافية لموانع 'للعلاوات الدورية الواردة بالقوانين المختلفة المعاملين بها .

ولا يخصم من العلاوة الاضافية اى قدر من اعانة غلاء المعيشة المستحق للعامل فى اول يناير سنة ١٩٧٧ .

وتنص المادة (١١) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية على ان يضاف الى قواعد جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة و ..... فقرة اخيرة نصها الآتى :

يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الاعلى ، وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة ..

ومن حيث ان مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ هو استحقاق العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والكادرات الخاصة لعلاوة اضافية بالفئة المقررة لهم كل حسب حالته او الفئة او الدرجة التى يشغلها اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٧ .

واستثناء من القاعدة المقررة فى قوانين العاملين وهى عدم جواز تجاوز نهاية مربوط الدرجة او الفئة المالية التى يشغلها العامل ، نص

المشرع على استحقاق العاملين للعلوة الاضافية حتى ولو تجاوزوا بها نهاية ربط المستوى الوظيفى أو الدرجة أو الفئة المالية التى يشغلها كل منهم ، ومنعاً لئلا يفسر المشرع أن منح العلوة الاضافية لا يغير من موعد منح العلوة الدورية المقررة .

ومن حيث ان الزيادات التى تطرأ على اجر العامل تعتبر جزءاً من هذا الاجر فتندمج فيه ويمرر عليها ما يمرر على الاجر من أحكام سواء كان سبب استحقاق هذه الزيادة هو رفع بداية مربوط الدرجة أو منح علاوات لمن تجاوز بداية المربوط أو اعادة تسوية حالة العامل اعمالا لحكم القانون أو ترقية الى درجة أعلى أو منحه علاوات دورية أو تشجيعية أو اضافية ، اذ تجب التفرقة بين مصدر الزيادة أو سندها القانونى من جهة وبين المسأل الذى تنتهى اليه من جهة اخرى ومما لا شك فيه ان الزيادات التى تطرأ على الاجر الاساسى المقررة للوظيفة لا يمكن سلبها أو فصلها عنه لجردها انها منحت تحت مسميات مختلفة ما دام ان مآلها فى النهاية هو اعتبارها جزءاً منه .

ومن حيث ان العلوة الاضافية التى منحها القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ لا تعدو أن تكون زيادة فى الاجر الاساسى للعامل تندمج فيه وتأخذ حكمه من كافة الوجوه ومنها بطبيعة الحال مراعاة حظر تجاوز نهاية المربوط عند حلول موعد استحقاق العلوة الدورية ولا مجال للمحاجة فى هذا الخصوص بان المشرع نص صراحة فى منح هذه العلوة حتى ولو ادى ذلك الى تجاوز نهاية مربوط الدرجة التى يشغلها العامل وانى ان منح هذه العلوة لا يغير من موعد منح العلوة الدورية المقررة لا مجال لذلك لأن تجاوز نهاية المربوط قاصر على العلوة الاضافية ولا يتعداه الى العلاوات الدورية ، وقاصر كذلك على نهاية مربوط الدرجة التى يشغلها العامل ولا يمتد اثره الى تجاوز نهاية مربوط الدرجة الاعلى ، كما ان النص على أن منح العلوة الاضافية لا يخل بموعد استحقاق العلوة الدورية ، ليس من شأنه اهدار ضوابط استحقاق العلاوات الدورية المقبلة ومنها عدم تجاوز نهاية مربوط الدرجة .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع ان السادة الاساتذة مستشارى المجلس المطروحة حالتهم للبحث تجاوزوا نهاية مربوط وظيفة مستشار

قبل منحهم العلاوة الاضافية وكانوا يتقاضون العلاوة الدورية المقررة للموظيفة الاعلى وهى وظيفة وكيل مجلس الدولة ، فمن ثم فان من بلغ مرتبه منهم بعد منح العلاوة الاضافية نهاية مربوط. وظيفة وكيل او تجاوزها لا يستحق العلاوة الدورية فى ١٩٧٨/١/١ ، اما من لم يكن قد جاوز مرتبه فى ١٩٧٧/١٢/٣١ نهاية مربوط. وظيفة وكيل فانه يستحق علاوة او جزاء منها فى ١٩٧٨/١/١ بما لا يجاوز نهاية مربوط. وظيفة وكيل .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السادة الاساتذة مستشارى المجلس الذين بلغت او جاوزت مرتباتهم فى ١٩٧٧/١٢/٣١ نتيجة منح العلاوة الاضافية فى ١٩٧٧/١/١ نهاية مربوط. وظيفة وكيل مجلس الدولة للعلاوة الدورية فى ١٩٧٨/١/١ ، اما من لم يكن قد بلغ او جاوز مرتبه فى ١٩٧٧/١٢/٣١ نهاية مربوط. وظيفة وكيل مجلس الدولة فانه يستحق علاوة دورية او جزء منها فى ١٩٧٨/١/١ بما لا يجاوز نهاية مربوط. وظيفة الوكيل ..

( ملف ٤٧٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٨ )

### قائمة رقم ( ٣١ )

#### المبدأ :

الاعمال التى يؤدىها المستشار بصفته رئيسا لحدى ادارات الفتوى او عضوا بمجلس ادارة الهيئة العامة - لا يجوز تقرير مكافاة عنها - عدم استحقاقه سوى مكافاة عضوية مجلس الادارة وحدها .

#### ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة البريد ونصت المادة ٣٢ منه على انه يجوز لمدير الهيئة منح الموظفين مكافآت مالية مقابل ما يؤدونه من خدمات ممتازة فى حدود ٥٠ جنيها فى السنة وفيما زاد على ذلك ويحد اقصى قدره ٢٠٠ ج فى السنة يكون بموافقة وزير المواصلاات .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بهيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ففُض في المسادة الأولى منه بأن تعتبر كل من هيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية هيئة عامة في تطبيق احكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ونصت المسادة الثانية من هذا القرار على أنه مع عدم الاخلال بسلطة مجلس ادارة كل هيئة في وضع اللوائح والقرارات المتعلقة بشئون العاملين طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، تسرى احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ واحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها على العاملين بهذه الهيئات الخاصين لقرارات رئيس الجمهورية ارقام ٢١٩٠ ، ٢١٩١ ، ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وقضت المادة ١١ بالعمل بهذا القرار اعتبارا من اول يونيه سنة ١٩٦٦ وبالفاء كل ما يخالفه من احكام .

ومن حيث ان المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه يجوز للوزير المختص او من يمارس سلطاته منح العامل مكافأة تشجيعية مقابل خدمات ممتازة اداها وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وقد صدر في شان تنظيم هذه المكافاة - في ظل العمل بناسون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ فقضى بأن يكون صرفها وفقا للقواعد الآتية ( ١ ) . . . ( ب ) . . . ( ج ) يكون الحد الأقصى للمكافاة مائة جنيه للموظف في السنة .

وهذا القرار يظل سارى التطبيق في ظل العمل بقانون نظام العاملين المدنيين اعمالا لنص المادة الثانية من قانون اصداره التي قضت بأنه « الى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه » .

ومن حيث ان المرحوم المستشار . . . . . كان يعمل رئيسا لادارة الفتوى والتشريع لوزارة المواصلات وكان عضوا بمجلس ادارة هيئة البريد فمن ثم فان الأعمال التي اداها سيادته باحدى هاتين الصفتين لا يجوز تقرير مكافاة عنها لانها ان دخلت في نطاق اختصاصه كرئيس لادارة الفتوى والتشريع فانها تؤدي في حقيقة الامر لحساب مجلس الدولة وان افادت منها الهيئة بطريق أو بآخر . اما اذا اداها باعتباره عضوا بمجلس الادارة فانه لا يستحق عنها سوى مكافاة العضوية وحدها ولا يجوز منحه مكافاة أخرى والا كان في ذلك رفع لمكافاة عضوية مجلس الادارة بغير الاداة القانونية ، وهي قرار من رئيس الجمهورية .

وغى عن البيان ان هذا الرأي لا يؤدي الى تعطيل صرف مكافآت للعاملين بالهيئة عن الخدمات الممتازة التي يؤدونها ، ولا ينطوي على تعطيل لاحكام المقررة في هذا الشأن . ذلك ان حكم المادة ٣٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ التي عمل بها حتى تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ ، واحكام المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ والتي طبقت على العاملين بالهيئة منذ اول يوليو سنة ١٩٦٦ وفقا لما قضى به القرار الجمهوري رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ ، هذه الاحكام التي تتعرض لمنح المكافاة التشجيعية للعاملين مع بيان حدها الاقصى تظل جميعها واجبة التطبيق كل منها في مجاله الزمني ، فيجوز صرف مكافآت للعاملين بالهيئة عن الخدمات الممتازة التي يؤدونها اثناء مباشرتهم لأعمال وظائفهم .

من اجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى تأييد الفتوى الصادرة من ادارة الفتوى للجهاز المركزي للتنظيم والادارة .

( ملف ٧٩/٢٧١ - جلسة ١٩٧٠/١/٧ )

## الفرع السابع العلوة

أولا - العلوات المستحقة لأعضاء مجلس الدولة نوعان :

قاعدة رقم ( ٣٢ )

المبدأ :

مجلس الدولة - العلوات المستحقة لأعضائه نوعان - علوات دورية أو اعتيادية تمنح للمضبوكل سنتين ، وعلوات ترقية تمنح للمضبو الذي يرقى الى درجة أعلى ويكون مرتبه معادلا لبداية مربوط هذه الدرجة أو يزيد عليه بشرط ألا يجاوز مرتب المضبو بها نهاية مربوط الدرجة - مواعيد العلوات الدورية - لا تتأثر اطلاقا بمواعيد علوات الترقية اخذا بالقاعدة المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لخلو نظام الموظفين الاساسي بالاقليم السوري من حكم يعالج هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

عين الأستاذ ٠٠٠ مندوبا بمجلس الدولة براتب شهري مقداره ٥٧٢٥ ليرة سورية ثم رقى الى درجة نائب بالقرار الجمهوري رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ ، ونظرا لأن راتبه عند ترقيته كان يزيد على بداية مربوط الدرجة المرقى اليها فقد اصدر السيد / نائب رئيس مجلس الدولة في الاقليم الشمالي قرارا بمنحه علوة الترقية اعتبارا من تاريخ ترقيته في اول نوفمبر سنة ١٩٥٩ وحدد تاريخ استحقاقه لعلواته الدورية المقبلة بعد انقضاء سنتين على منحه علوة الترقية استنادا الى ان قانون التوظيف المعمول به في الاقليم السوري لا يسمح بمنح الموظف علوة دورية الا بعد انقضاء سنتين على منحه العلوة السابقة باستثناء ما نص عليه صراحة في صلب القانون بالاحتفاظ بالقدم في المرتب السابق علوة على ان القاعدة الواردة في جدول الوظائف الملحق بقانون مجلس الدولة والتي تقضي بانه اذا رقى أحد اعضاء مجلس الدولة الى درجة أعلى وكان مرتبه معادلا لبداية مربوطها أو يزيد عليها منح علوة الدرجة المرقى اليها - هذه القاعدة - لم ينص فيها على احتفاظ المرقى باقدميته في مرتبه السابق - وقد تظلم



السيد / ..... من هذا القرار مطالبا بمنحه العلاوة الدورية في حينها أي بعد مرور سنتين على منحه العلاوة الدورية السابقة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها ان المسألة مثار النزاع في هذا الموضوع تنحصر في تحديد موعد استحقاق العلاوة الدورية بالنسبة لأعضاء مجلس الدولة المعيّنين بالأقليم الشمالي الذين يرقون الى درجة اعلى ويمنحون علاوة من علاوات الدرجة التي راقوا اليها لأن مرتباتهم تعادل أو تجاوز بداية مربوط الدرجة التي راقوا اليها ، هل يبقى تاريخ استحقاقهم لعلاواتهم الدورية ثابتا دون تغيير فيمنحون العلاوة الدورية بعد انقضاء سنتين من تاريخ منح العلاوة الدورية السابقة ، ثم يحل موعد استحقاق هذه العلاوة بعد انقضاء عامين من تاريخ منح علاوة الترقية .

وبين من الاطلاع على جدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ان العلاوة الدورية تمنح لذوى الربط المتغير من أعضاء مجلس الدولة كل سنتين وفقا لفئات المحددة بهذا الجدول ، وتقضى القاعدة العامة الواردة بهذا الجدول بأنه اذا رقى أحد أعضاء مجلس الدولة الى درجة اعلى وكان مرتبه معادلا لبداية مربوطها او يزيد عليه منح علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها على الا يجاوز مرتبه في أية حال نهاية مربوط الدرجة ، ومفاد ما تقدم ان هناك نوعين من العلاوات لكل منهما قواعد وشروطه .

اولا : علاوة دورية او اعتيادية تمنح للعضو كل سنتين طبقا للنظام المقرر بالجدول المشار اليه تبعا من تاريخ التعيين او من تاريخ منح العلاوة السابقة وبحيث لا يجاوز المرتب بها نهاية مربوط الدرجة .

ثانيا : علاوة ترقية ، وتمنح للعضو الذي يرقى الى درجة اعلى ويكون مرتبه معادلا لبداية مربوط هذه الدرجة او يزيد عليه وبشرط الا يجاوز العضو مرتبه بها في أية حال نهاية مربوط الدرجة .

ولما كانت القواعد السالفة الذكر لم تعرض لبيان اثر الترقية على موعد استحقاق العلاوة الدورية فانه يتعين الرجوع في هذا الشأن الى

القواعد العامة الواردة في قانون الموظفين الأساسى المعمول به في الاقليم  
السورى وقانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١. كل فى نطاقه  
الاقليمى وذلك باعتبارهما مكملين للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فيما لم  
يزد بشأنه نص خاص فيه .

كما يبين من الاطلاع على قانون الموظفين الأساسى المعمول به فى  
الاقليم السورى انه لا يأخذ بنظام العلاوات الدورية وانما يأخذ بنظام  
آخر هو الترقية من درجة الى درجة فى المرتبة الواحدة وعن الدرجة  
الاولى فى المرتبة الأدنى الى الدرجة الأخيرة فى المرتبة الأعلى بشروط  
معينة منها وجود الموظف مدة لا تقل عن سنتين فى مرتبته ودرجته  
اعتبارا من تاريخ تعيينه أو ترقيته السابقة (م ١٧) ومن ثم فان الرجوع  
الى هذا القانون لمعرفة اثر الترقية على موعد العلاوة الدورية غير مجد  
فى هذا الصدد . اما القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى  
الدولة فقد عرض لتنظيم العلاوات الدورية وتحديد اثر الترقية على  
هذه العلاوات فنص فى المادة ٤٣ منه على ان « لا تغير الترقية موعد  
العلاوة الاعتيادية » ومن ثم يظل نظام منح العلاوات الدورية مقررا دون  
تأثير من الترقية عليه ومقتضى ذلك ان تحسب الفقرة المقررة لاستحقاق  
العلاوة الدورية فى الدرجة الجديدة من تاريخ منح العلاوة السابقة  
فى الدرجة الأدنى .

ولما كان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة  
الدولة بالجمهورية العربية المتحدة قد أهمل تنظيم هذا الموضوع فلم  
يتضمن نصوصا تحدد اثر الترقية على العلاوات الدورية فانه يتعين الرجوع  
فى هذا الصدد الى القاعدة العامة الواردة بالمادة ٤٣ من قانون  
نظام موظفى الدولة .

ولما كان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة  
ولما كان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس  
فى الجمهورية العربية المتحدة يسرى على اعضاء المجلس كافة سواء من  
دان منهم فى الاقليم الشمالى او فى الاقليم الجنوبى كما ان الوحدة بين  
الاقليمين تقتضى معاملة اعضاء مجلس الدولة فى كلا الاقليمين على قدم  
المساواة دون تفرقة بين من كان منهم فى الاقليم الشمالى ومن كان فى  
الاقليم الجنوبى - لهذا فان القاعدة الواردة فى المادة ٤٣ من قانون نظام

موظفى الدولة المتقدم ذكرها تسرى فى شأن اعضاء مجلس الدولة بالاقليم الشمالى كما تسرى على زملائهم فى الاقليم الجنوبى على السواء .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون ترقية السيد الأستاذ . . . مندوب مجلس الدولة غير ذات اثر على موعد استحقاق العلاوة الدورية بحيث يستحق هذه العلاوة بعد انقضاء عامين من تاريخ منح العلاوة السابقة فى وظيفة مندوب .

( فتوى ٣٥ فى ١٢/١/١٩٦١ )

## ثانيا - العلاوة الدورية :

### قاعدة رقم ( ٣٣ )

#### المبدأ :

القاعدة الأساسية التى تحكم استحقاق العلاوات الدورية لاعضاء مجلس الدولة هى سنوية العلاوة وتحديد موعد موجد لصرف هذه العلاوة لجميع هؤلاء الاعضاء وهو موعد يناير من كل عام - لا يحول دون اعمال هذه القاعدة ما نص عليه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية من العمل باحكامه باثر رجعى اعتبارا من ١١/٢٦/١٩٧٥ - اساس ذلك - مقتضى ذلك استحقاق عضو مجلس الدولة الذى بلغ نهاية المربوط المالى المقرر لوظيفته قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ لعلاوة الوظيفة الاعلى مباشرة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٦ .

#### ملخص الفتوى :

ان البحث يثير مسالتين :

الاولى : وتتعلق بمدى استحقاق عضو مجلس الدولة الذى بلغ مرتبة قبل ١/١/١٩٧٥ نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها فى ٢٦/١١/١٩٧٥ ، للعلاوات الدورية التى حال دون صرفها بلوغ المرتبة نهاية المربوط .

الثانية : وتتصل بوقت استحقاق العضو الذى يبلغ مرتبته نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها للبدلات المقررة للوظيفة الاعلى طبقا لنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

٠ وبالنسبة إلى المسألة الأولى ، فقد استظهرت الجمعية العمومية نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية ، فاستبان لها أن القاعدة ( سادسا ) من قواعد تطبيق جداول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه تنص على أن « تستحق العلاوة الدورية السنوية فى أول يناير التالى لتاريخ مرور عام على التعيين فى إحدى الوظائف الواردة فى الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة ٠٠ » كما يتضمن جدول المرتبات المشار إليه النص صراحة على سنوية العلاوة الدورية المستحقة لجميع أعضاء مجلس الدولة الشاغلين لوظائف ذات رطب مالى غير ثابت ، وقد تضمن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ النص فى المادة الثانية عشرة منه على أن « يستمر العمل بقواعد تطبيق جداول المرتبات المشار إليها فى المادة السابقة ( وهى الجداول الملحقه بقوانين الهيئات القضائية ) فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » .

وقد استخلصت الجمعية العمومية من هذه النصوص أن القاعدة الأساسية التى تحكم استحقاق العلاوات الدورية لأعضاء مجلس الدولة هى سنوية العلاوة وتحديد موعد موحد لصرف هذه العلاوات لجميع هؤلاء الأعضاء وهو موعد يناير من كل عام وذلك طبقا للقاعدة السادسة من قواعد تطبيق الجدول الملحق بقانون مجلس الدولة ، وهى القاعدة التى مازالت سارية بعد صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ أعمالا لصريح نص المادة الثانية عشرة منه ، كذلك فقد استبان للجمعية العمومية أيضا أنه ولئن كان هذا القانون قد نص على العمل بأحكامه بأثر رجعى اعتبارا من ١٩٧٥/١١/٢٦ ، إلا أن هذا الحكم العام يصطدم بالقاعدة متقدمة الذكر والخاصة باستحقاق العلاوات الدورية فى يناير من كل عام ، الأمر الذى يهتم التسليم بعدم وجود مجال لأعمال مؤدى الأثر الرجعى المشار إليه بالنسبة إلى تحديد موعد استحقاق العلاوات الدورية بالذات ، نزولا على مقتضى احترام القاعدة الواردة فى نهاية جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة ، وتطبيق ذلك على الحالة المطالة للبحث ، فإن العلاوة الدورية المستحقة فى ١٩٧٥/١/١ - وحال دون صرفها بلوغ المرتب نهاية المربوط المقرر للموظفة آنذاك - لا يتصور بالنسبة إليها أن تخضع لحكم القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، بحيث تمنح بالفئة المقررة

للوظيفية الأعلى مباشرة ، وذلك لأن هذا القانون لم يكن قائما وقتذاك ، وبالتالي فإن العمل به - بهذه الصورة - يؤدي إلى تطبيقه بأثر رجعي يتجاوز الأثر الرجعي الذي قضى به ذلك القانون في المادة الأخيرة منه ، وهو ما لا يجوز بغير نص صريح يسمح بانعطاف اثر الحكم القانون إلى فترة زمنية سابقة على صدوره وفي حدود هذه الفترة وحدها ، ومن ناحية أخرى فإنه لا وجه للقول باستحقاق علاوة ١٧/١ - ١٩٧٥ - أو أي جزء منها - في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - أي في ١٩٧٥/١١/٢٦ - والا كان في ذلك إخلال بقاعدة سوية العلاوة وتوحيد مواعيد صرفها في يناير من كل عام بالنسبة لجميع أعضاء مجلس الدولة ، وهي القاعدة التي مازالت سارية رغم صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك استنادا إلى صريح نص المادة الثانية عشرة منه ، وتأسيسا على ما تقدم فإنه يتعين القول باستحقاق عضو مجلس الدولة الذي بلغ نهاية المربوط المالي المقرر لوظيفته قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ لعلاوة الوظيفة الأعلى مباشرة اعتبارا من أول يناير ١٩٧٦ ، باعتبار ذلك التاريخ هو أول موعد قانوني لصرف العلاوة الدورية إلى الحكم الجديد الذي استحدثه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقاضي بإزالة المساع الذي كان يحول دون صرف العلاوة لبلوغ المرتب نهاية المربوط ، وصرفها - في هذه الحالة - بصفة الوظيفة الأعلى .

( فتوى ٦٧٤ في ١٩٧٦/١١/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤ )

المبدأ :

موعد استحقاق العلاوة الدورية لمن يعين في وظيفة مندوب بمجلس الدولة : ( أ ) أن المعينين في وظائف مندوبين بمجلس الدولة وكانوا يشغلون وظائف محامين بإدارة قضايا الحكومة يستصحبون موعد علاوتهم السابقة ويفتحون أول علاوة دورية في وظيفة مندوب بعد مرور عام على تاريخ منحهم علاوتهم الدورية في وظائفهم السابقة - ( ب ) أن المعينين في وظائف مندوبين بمجلس الدولة وكانوا يشغلون وظيفة مندوب بإدارة قضايا الحكومة أو مساعد نيابة يستحقون أول علاوة دورية لهم في وظيفة مندوب بمجلس الدولة بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محندا لاستحقاقهم علاوتهم الدورية في وظائفهم السابقة . ( ج ) أن المعينين في

وظائف مندوبين بمجلس الدولة وكانوا يشغلون وظائف ادارية بمجلس الدولة او محاميا بشركة قطاع عام لا يستصحبون موعد علاواتهم الدورية السابقة وانما يبدأ بالنسبة اليهم موعد جديد فيمنحون اول علاوة دورية فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة بعد انقضاء عامين من تاريخ تعيينهم فى هذه الوظيفة .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية تنص على انه « استثناء من احكام جميع النظم والكادرات الخاصة ، تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات اول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة ، او بعد الحصول على اية ترقية ، وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ للذى كان محددًا لاستحقاقها طبقًا لاحكام تلك النظم والكادرات » .

ومن حيث انه سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان تجددت بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧١ لتفسير عبارة ( بعد الالتحاق بالخدمة ) الواردة بنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليها فذهبت الى ان المقصود بهذه العبارة هو الالتحاق بخدمة الجهة ذات النظام او الكادر الخاص ، سواء اكانت مسبقة بخدمة اخرى بالكادر العام او لم تكن كذلك ، وسواء ايضا ان يكون الالتحاق قد تم فى احدى الدرجات ام فى غيرها ، بمعنى ان كل التحاق بخدمة الجهة ذات النظام او الكادر الخاص من شأنه فى خصوصية العلاوات الدورية ، تاجيل موعد استحقاق اول علاوة دورية تستحق بعده .

وقد طبقت الجمعية العمومية هذا التفسير على من يعين فى احدى وظائف هيئة التدريس بالجامعات ، فذهبت الى ان تعيين احدى العاملين بالكادر العام فى احدى وظائف هيئة التدريس يعد تعيينا جديدا منبت الصلة بوظيفته السابقة ، اساسه شروط وصلاحيات خاصة ، ويتم الالتحاق بتلك الوظائف بناء على اعلان ، وينظر فيه الى التعادل بين درجة الوظيفة التى كان يشغلها العامل او الدرجة المقابلة للوظيفة التى عين بها . وتأسيسا على ذلك فان الامر لا يكون فى التكييف القانونى السليم نقلا

من كادر إلى آخر أو إعادة تعيين طالما أن العامل قد نشأ له بهذا التعيين مركز قانوني جديد غير المركز الذي كان ينظمه في الجهة التي كان يعمل بها والذي انتهى بانتهاه خدمته بها ، ولا يتسنى اعتبار هذا المركز الجديد امتداد للمركز السابق خاصة مع اختلاف الشخص المعنوي الذي التحق به عن ذلك الذي كان تابعاً له من قبل . لذلك فإن العامل لا يستصحب عند تعيينه في إحدى وظائف هيئة التدريس موعد علاوانه السابقة بالكادر العام وإنما يبدأ في حقه موعد جديد للعلاوات . ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بما قضت به المادة الأولى من التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ معدلاً للقراقرز رقم ١ لسنة ١٩٦٩ من أن « العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط ألا يجاوز مربوطها ، ويمرر هذا الحكم على العاملين الذي يتم تعيينهم في إحدى الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة ، لا يسوغ الاحتجاج بذلك في هذا المقام ، لأن حكم هذه المادة لا ينصرف إلا إلى المرتب وحده ، ولا محل للقول ونحن بصدد نص من النصوص المالية لا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره - بأن هذا الحكم يمتد إلى العلاوة الدورية بحيث يستصحب العامل علاوته الدورية بالكادر العام » .

ومن حيث أنه يبين من الوقائع المشار إليها أنفساً إن السادة / ..... ، ..... ، كانوا يشغلون وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة ، فهي وظيفة في كادر تماثل تماماً وظيفة مندوب بمجلس الدولة ، لذلك فإنه لا خلاف في أن الثلاثة المذكورين يستصحبون موعد علاوتهم الدورية دون أن يسرى في شأنهم حكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

أما بالنسبة إلى السيدات / ..... و ..... فالثابت أن الأول كان يشغل وظيفة مسند نيابة إدارية والثاني كان يشغل وظيفة مستندوب بإدارة قضايا الحكومة ، وهاتان للوظيفتين وإن كانتا بمنزلة وظائف الكادر الخاص المماثل للكادر المعامل به أعضاء مجلس الدولة ، إلا أنهما لا تعادلان

وظيفة مندوب بمجلس الدولة وانما كلتاها تعادلان وظيفة مندوب مساعد بالمجلس طبقا لاحكام قانون تنظيم « ادارة قضايا الحكومة وقانون اعادة تنظيم النيابة الادارية » .

وترتبيا على ذلك فان السجين المذكورين يعتبران ملتحقان بالخدمة فى مجلس الدولة فى مفهوم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه وذلك بتعيين كل منهما فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة التى يتعين لشغلها توافر شروط وصلاحيات خاصة طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة ، وهى شروط تغاير تماما الشروط المقررة لكل من الوظيفتين المشار اليهما فضلا عن اختلاف الراتب المالى لكل منهما ، لذلك فان الحكم الذى تضمنته المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر يسرى على السجينين المذكورين بالتفسير الذى ذهبت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على ما سلف ايضاحها .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية اولا - ان السادة المعينين فى وظائف مندوبين بمجلس الدولة وكانوا يشغلون وظائف محامين بادارة قضايا الحكومة يستصحبون موعد علاوتهم السابقة ويمنحون اول علاوة دورية فى وظيفة مندوب بعد مرور عام على تاريخ منحهم علاوتهم السابقة .

ثانيا - ان السادة الذين كانوا يشغلون وظيفة مندوب بادارة قضايا الحكومة او مساعد نيابة يستحقون اول علاوة دورية لهم فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محددًا لاستحقاقهم علاوتهم الدورية فى وظائفهم السابقة .

ثالثا - ان السادة الذين كانوا يشغلون وظائف ادارية بمجلس الدولة او محاميا بشركة الشرق للتأمين لا يستصحبون موعد علاوتهم الدورية السابقة وانما يبدأ بالنسبة اليهم موعد جديد فيمنحون اول علاوة دورية فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة بعد انقضاء عامين من تاريخ تعيينهم فى هذه الوظيفة .



### ثالثا - علاوة الترقية :

#### قاعدة رقم ( ٣٥ )

##### المبدأ :

قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ - سريانه على أعضاء مجلس الدولة فيما يتعلق بنظام المرتبات - سكوتة عن تنظيم حالة من يرقى ولم يبلغ مرتبه أول مربوط الدرجة الجديدة بأقل من علاوة من علاواتها - وجوب الرجوع الى قانون نظام موظفى الدولة - حق المرقى فى علاوة من علاوات الدرجة الجديدة .

##### ملخص الفتوى :

ان جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ينص على ان تسرى فيما يتعلق بنظام المرتبات جميع القواعد المقررة فى شأن رجال القضاء . كما نص الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء على انه « اذا كانت ماهية القاضى او عضو النيابة تعادل احدى مربوط الدرجة الجديدة او تزيد عليه يمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها » . ويؤخذ من ذلك ان الشارع فى هذا النص الاخير الذى اُحال اليه قانون مجلس الدولة قد عالج بلوغ الراتب احدى مربوط الدرجة الجديدة او تجاوزه هذا مربوط، فنص على ان يمنح فى هذه الحالة علاوة من علاوات الدرجة الجديدة ، ولكنه لم يعرض لتنظيم حالة من لم يبلغ راتبه أول مربوط الدرجة بأقل من علاوة من علاواتها ، ومن ثم يتعين الرجوع فى هذه الحالة الى القواعد العامة التى تضمنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تطبيقا للمادة ١٣١ من هذا القانون معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، والتى تنص على ان احكام هذا القانون لا تسرى على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ولما كانت المادة ٣٧ من قانون نظام موظفى الدولة تنص على ان « كل ترقية تعطى الحق فى علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها الموظف

أو بدايتها أو مربوطها الثابت أيهما أكبر » - فانه يتعين أعمال هذا النص بالنسبة الى رجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم كأعضاء مجلس الدولة الذين لم تبلغ رواتبهم أول مربوط الدرجة التي يرقون اليها .  
( فتوى ٢٩٥ في ١٩٥٧/٥/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٣٦ )

#### المبدأ :

نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - باعتباره القانون العام للتوظيف الذي يجب الرجوع اليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص بقانون مجلس الدولة يقضى باستحقاق العامل بداية الاجر المقرر للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر - مفاد ذلك - انه اذا ما بلغ اجر العامل نهاية مربوط الوظيفة المرقى اليها الايضاف الى راتبه شيء - الاضافة المترتبة على الترقية انما تنسب الى مرتب الوظيفة التي تمت الترقية اليها وليس الى الوظيفة الاعلى منها - تطبيق - عدم لحقية المستشار المرقى لوظيفة وكيل مجلس الدولة وبلغ اجره نهاية مربوط هذه الوظيفة لعلاوة الترقية - نص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة يقضى باستحقاق العضو للعلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها - نص استثنائي - لايجوز التوسع في تفسيره اقتصارا على العلاوات الدورية والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى اثر ذلك - لحقية المرقى لوظيفة وكيل مجلس الدولة الذي وصل مرتبه الى نهاية مربوط هذه الوظيفة للعلاوة الدورية والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى ، دون علاوة الترقية .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ قد نص على ان يستمر العمل بالقواعد الملحقه بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون ، على ان تستحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول واستبان لهكذا انه بالاطلاع على جدول الوظائف والمرتبات والبدلات

الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ انه فيما عدا الوظائف ذات الربط الثابت يستحق أعضاء المجلس علاوات دورية سنوية حتى تبلغ مرتباتها نهاية المربوط المقرر لكل وظيفة ، كما استبان لها ان المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على استحقاق العامل بداية الاجر المقرر للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما اكبر وتنص المادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية على ان يضاف الى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة ٠٠ فقرة أخيرة مصها الاتي :

« يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرقى اليها بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الاعلى وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة » .

ومن حيث ان مفاد نص المادة ٣٨- من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ٠٠ باعتباره القانون العام للتوظيف الذى يجب الرجوع اليه فيما لم يرد بشأنه نص بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ انه يقضى باستحقاق العامل بداية الاجر المقرر للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما اكبر ، ومن ثم فانه اذا ما بلغ لجر العامل نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها لا يضاف الى راتبه شئ من ذلك لأن الاضافة المترتبة على الترقية انما تنسب الى مرتب الوظيفة التى تمت الترقية منها وليس الى الوظيفة الاعلى منها .

وحيث انه بالاضافة الى ما تقدم فان نص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ على استحقاق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العضو قاصر فقط على استحقاق العلاوة الدورية التى تستحق فى اول يناير من كل عام وعليه فان العضو الذى يرقى ويصل راتبه الى نهاية مربوط الوظيفة المرقى اليها لا يستحق علاوة ترقية وليس له الحق الا فى علاوة دورية فى اول يناير تقدر بمقدار علاوة من علاوات الوظيفة الاعلى وذلك حتى لا يقف راتب العضو عند حد معين دون زيادة أو اضافة لحين ترقيته الى وظيفة اعلى وهو الامر الذى

حاول المشرع أن يعالجه ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن قواعد التفسير الصحيح تقضى بعدم التوسع فى تفسير هذا النص باعتباره ورد استثناء من القاعدة العامة وهى عدم تجاوز العامل لنهاية مربوط وظيفته ، وإذا كان الامر كذلك بالنسبة لعلو الترقية فإنه لا جدال فى إحقاق المستشار الذى يرقى الى وظيفة وكيل مجلس الدولة وكان راتبه قد وصل الى نهاية مربوط هذه الوظيفة فى البدلات المقررة لوظيفة نائب رئيس المجلس وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد المستشار الذى يرقى الى وظيفة وكيل لمجلس لدولة وكان راتبه قد بلغ نهاية مربوط هذه الوظيفة لعلو ترقية واستحقاقه البدلات المقررة لوظيفة نائب رئيس .

( ملف ٤١٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤ )

## الفرع الثامن اعانة غلاء المعيشة

### قاعدة رقم ( ٣٧ )

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - اعضاء مجلس الدولة - تثبيت الاعانة بالنسبة للمنقولين اليه من الكادر العام - يكون على اساس راتب وظيفة المندوب المساعد لمن عين في احدى وظائف المجلس ، وعلى الراتب المستحق في ١٩٥٠/١١/٣٠ لمن عين في وظيفة اعلى منها .

ملخص الفتوى :

ان الاساس الذى تثبت عليه اعانة غلاء المعيشة لاهضاء مجلس الدولة المنقولين اليه من الكادر العام - على مقتضى ما تقدم - يختلف تبعا لما اذا كان هذا النقل قد تم الى احدى الوظائف الفنية بالمجلس وهى وظيفة مندوب مساعد ، أم ان النقل كان الى وظيفة اعلى من هذه الوظيفة ، ففي الحالة الاولى تثبت اعانة غلاء المعيشة على اساس الراتب الجديد وهو الراتب المقرر لوظيفة المندوب المساعد ، وذلك استنادا الى ان تعيينه فى احدى الوظائف الفنية بمجلس الدولة يعتبر تعيينا مبتدئا اى بمثابة التعيين لأول مرة ، وفي الحالة الثانية حيث يتم النقل الى وظيفة اعلى من وظيفة المندوب المساعد ، فان هذا النقل وان اعتبر تعيينا جديدا الا انه لا يعتبر تعيينا مبتدئا فلا يقتضى تغيير الاساس الذى ربطت عليه اعانة غلاء المعيشة للموظف ، ومن ثم تظل هذه الاعانة محسوبة له على اساس راتبه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

( فتوى ٣٠٨ فى ١٦/٤/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٨ )

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - اعضاء مجلس الدولة - تثبيت الاعانة بالنسبة لمن يحصل من المندوبين المساعدين او غيرهم من الموظفين العموميين على المؤهلات اللازمة للتعيين فى وظيفة مندوب ويعين فى هذه الدرجة وفقا

لقانون تنظيم مجلس الدولة - يكون على أساس المرتبات الجديدة - نضاق  
ذلك الحكم وأساسه \*

#### ملخص الفتوى :

انه لتحديد الاساس الذى تثبت عليه اعانة الغلاء لمن يحصل من  
المندوبين الماعدين او غيرهم من الموظفين العموميين على المؤهلات اللازمة  
للتعيين فى وظيفة ( مندوب ) ويعين فى هذه الدرجة وفقا للمادتين  
٥٢ ، ٧١ معدلة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة  
او المادتين ٥٥ ، ٧٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - بشأن تنظيم مجلس  
الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة التى يشترط للتعيين فى وظيفة  
( المنسوب ) الحصول على دبلوم معهد العلوم الادارية والمالية بكلية  
الحقوق او دبلوم من دبلومات الدراسة العليا احدهما فى القانون العام .  
فانه يلاحظ ان هؤلاء المنسوبين الماعدين والموظفين العموميين قد حصلوا  
الثناء الخدمة على مؤهلات دراسية اعلى من المؤهلات التى التحقوا  
بالخدمة على اساسها وذلك بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعينوا بالدرجات  
والرواتب المقررة لهذه المؤهلات ( درجة منسوب التى يبدأ مريبوطها بمبلغ  
٣٠ جنيها ) وبذلك توافرت فى شأنهم شروط اعمال الاستثناء الوارد  
بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وحكمته تشجيع  
الموظفين وترغيبهم فى الاستزادة من العلم والتحصيل فيرتفع بذلك مستوى  
انتاجهم ويعود بالنفع على اداة الحكم فى الدولة ، ومن ثم تثبت اعانة  
الغلاء المستحقة لهم على اساس مرتباتهم الجديدة فى وظيفة منسوب ومن  
تاريخ الحصول على هذه المرتبات . ونرى عن البيان ان هذا الاستثناء  
لا يبرى على من عين فى وظيفة منسوب قبل تاريخ العمل بالقانون رقم  
١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة او خلال فترة الاربعة الشهور  
التالية لهذا التاريخ والمشار اليها بالفقرة الثانية من المادة ٧٧ من هذا  
القانون اعمالا للرخصة المقررة بالفقرة الثالثة من هذه المادة التى تجيز  
خلال الفترة المذكورة شغل الوظائف الخالية او المنشأة بمجلس الدولة دون  
التقيد بالشروط المنصوص عليها فى البند ( ٥ ) من المادة ٥٢ والمادتين  
٥٣ و ٥٤ وانما يبرى فى شأنهم الاصل العام المقرر فى شأن تثبيت اعانة  
غلاء المعيشة فيثبت بالنمىة اليهم على اساس مرتباتهم التى كانوا  
يحصلون عليها فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

( فتوى ٣٠٨ فى ١٦/٤/١٩٦٠ )

## قاعدة رقم ( ٣٩ )

### المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية - الغاؤهما وضمهما الى المرتب اعتبارا من اول يونية سنة ١٩٦٤ بالتطبيق للمادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - الغاؤهما وضمهما الى رواتب العاملين بالشرطة بمقتضى المادة ١٤٠ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ - الغاؤهما بالنسبة الى وظائف القوات المسلحة بالنص على ذلك فى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ - الغاؤهما كذلك بالنسبة الى رجال السلكين الدبلوماسى والقنصلى طبقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ - عدم ورود الاعتمادات الخاصة بهاتين الاعانتين فى ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/٦٥ بالنسبة الى العاملين كافة بما فيهم العاملون بكادرات خاصة - اثر ذلك : ضم اعانة غلاء المعيشة الى رواتب اعضاء مجلس الدولة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٥ بناء على التفسير التشريعى رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ .

### ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقضى بان يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضمن الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون ، وقد استثنى من الخضوع لاحكامه بمقتضى المادة الاولى من قانون اصداره وظائف القوات المسلحة والشرطة والوظائف التى تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

وقد الغيت هاتان الاعانتان وضمتا الى رواتب العاملين فى الشرطة بمقتضى المادة ١٤٠ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وكذلك الغيتا بالنسبة لوظائف القوات المسلحة بالنص على ذلك فى جدول فئات الرواتب الملحق بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل احكام القانون

رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القسوان المسلحة كما الغيتا بالنسبة لرجال السلكن الدبلوماسى والقنصلى بما نص عليه فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكن الدبلوماسى والقنصلى .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٦٥ بربط ميزانية الدولة للخدمات للسنة المالية ٦٥ / ١٩٦٦ ولم يورد الاعتمادات الخاصة بهاتين الاعانتين بالنسبة للعاملين كافة بما فيهم العاملون بكادرات خاصة ، وبذلك لم يعد تمت مصرف مالى لهاتين الاعانتين اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٥ وتضم اعانة غلاء المعيشة الى رواتب اعضاء مجلس الدولة من هذا التاريخ بناء على التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ،

( فتوى ١٣٩٤ فى ١٢/٢٦ / ١٩٦٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠ )

المبدا :

عاملون مدنيون - اعانة غلاء المعيشة - مرتب - نقل من الكادر العام الى الكادر الخاص - مندوب مساعد بمجلس الدولة - مناط منح اعانة غلاء المعيشة - الا تكون مرتبات العاملين شاملة لها - قيام منح هذه الاعانة على مبدلين اسميين : هما عدم الازدواج والا يمتاز جديد على قديم - الرواتب التى تحددت وفق الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، وكذلك الرواتب المقررة لكل درجة من درجات الجدول المرافق للقانون المشار اليه - هى رواتب شاملة لاعانة غلاء المعيشة - مؤدى ما تقدم : العاملون المعينون فى كادر خاص نقلا من الكادر العام برواتبهم الشاملة لاعانة غلاء المعيشة ، لا يستحقون اعانة غلاء معيشة جديد - تطبيق ذلك على المندوبين المساعدين الذين عينوا بمجلس الدولة نقلا من الكادر العام فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ .



### ملخص الفتوى :

استبان للجمعية العمومية من استقراء الاحكام المنظمة لقواعد اعانة غلاء المعيشة أن مناط منحها هو الا تكون اجرة العاملين شاملة لهذه الاعانة كما تقوم على مبدئين اساسيين هما عدم ازدواج منحها والا يمتاز الموظف الجديد على الموظف القديم في استحقاقه لها .

ولما كانت رواتب العاملين العاملين بالكادر العام التي تحدد على وفق الفقرة الاولى من المادة ٩٤ سالفة الذكر والمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوزاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية التي تقضى بان يمنح العامل مرتباً يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ من مرتب واعانة غلاء معيشة واعانة اجتماعية مضافاً اليه علاوة من علاوات الدرجة المنقول اليها بعد ادنى قدره ١٢ جنيهاً متوالياً ، ان هذه الرواتب التي تحددت وفقاً لما تقدم كذلك الرواتب المقررة بكل درجة من درجات الجدول المرفق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي رواتب شاملة لاعانة غلاء المعيشة .

وان العامل المعين في كادر خاص نقلاً من الكادر العام براتبه في الكادر العام الشامل لاعانة غلاء المعيشة اذ اعيد منحه هذه الاعانة في الكادر الخاص فإن من شأن ذلك ازدواج المنح وامتيازه على اقرانه القدامى في الكادر الخاص الذين لم يستحقوا الا اعانة غلاء معيشة واحدة ، فان مقتضى ذلك ان المندوبين المساعدين في وظائفهم هذه في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، لا يستحقون اعانة غلاء معيشة جديدة بعد تعيينهم في وظائفهم الجديدة ، طالما احتفظوا برواتبهم التي كانت لهم في الكادر العام مضافاً اليها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، على انه اذا قلت هذه الرواتب عن بداية درجة مندوب مساعد التي عينوا فيها مضافاً اليها اعانة غلاء المعيشة فيمنحون البداية المذكورة والاعانة :

( فتوى ١٣٩٤ في ١٢/١٢/١٩٦٦ )

## قاعدة رقم ( ٤١ )

### المقدمة :

اعانة غلاء المعيشة - مناط منحها الا يكون لجر العامل شاملا لانه -  
- عدم جواز ازدواج منحها او امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم  
في استحقاقه لها - تعيين أحد العاملين في كادر خاص نقلا من الكادر العام  
براتبه في الكادر الاخير الشامل لاعانة الغلاء - يمتنع معه استحقاق اعانة  
الغلاء التي استمر بها في هذا الكادر الخاص حتى أول يولية ١٩٦٥ -  
استحقاقه مع ذلك بداية ربط الوظيفة المنقول اليها في الكادر الخاص  
مع اعانة الغلاء المقرر لها متى كان مجموعها يزيد عن مرتبه المنقول به .

### ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٤ من ديسمبر ١٩٦٦  
انتهت إلى ان مناط منح اعانة غلاء المعيشة هو الا تكون اجور العاملين  
شاملة لاعانة غلاء المعيشة ، كما تقوم على مبدئين اساسيين هما عدم  
ازدواج منحها والا يمتاز الموظف الجديد على الموظف القديم في  
استحقاقه لها .

ولما كانت رواتب العاملين العاملين بالكادر العام التي تحددت  
على وفق الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤  
لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات  
المعادلة لدرجاتهم الحالية والرواتب المقررة لكل درجة من درجات الجدول  
المرفاق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي رواتب شاملة لاعانة غلاء المعيشة  
فان العامل المعين في كادر خاص نقلا من الكادر العام براتبه في الكادر  
العام الشامل لاعانة غلاء المعيشة لا يستحق عانة غلاء المعيشة التي  
استمر العمل بها بالنسبة لبعض الوظائف الخاصة حتى اول يوليو سنة  
١٩٦٥ ، على انه اذا قل راتبه بالكادر العام عن بداية ربط درجة مندوب  
مساعد واعانة غلاء المعيشة المقرر له في هذه الوظيفة فيمنح البداية  
المذكورة والاعانة .

ومن حيث ان ادارة شؤون العاملين بالمجلس اوضحت ان مرتب كل من الاساتذة ٠٠٠٠ بالكادر العام مضافا اليه اعانة المعيشة يقل عن بداية ربط وظيفة مندوب مساعد واعانة غلاء المعيشة المقررة له فى هذه الوظيفة حتى اول يوليو سنة ١٩٦٥ وعلى ذلك فانه طبقا للفتوى المشار اليها يستحق السادة المذكورون بداية ربط درجة مندوب مساعد واعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم فى وظائف مندوبين مساعدين حتى اول يوليو سنة ١٩٦٥ .

اما الاساذ ٠٠٠ فان مرتبه بالكادر العام الذى احتفظ به عند تعيينه فى وظيفة مندوب مساعد يزيد عن بداية ربط درجة مندوب مساعد واعانة غلاء المعيشة المقررة لمن هو فى مثل حالته الاجتماعية فانه يحتفظ بالمرتب الاكبر وهو مرتبه فى الكادر العام ولا يستحق اعانة غلاء معيشة اخرى فى وظيفته الفنية بمجلس الدولة اذ سبق ان ضم الى راتبه اعانة غلاء المعيشة وقت ان كان بالكادر العام فى اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

ولا يغير من هذا النظر ترقيته بعد ضم اعانة غلاء المعيشة الى راتبه الى الدرجة السادسة بالكادر العام وقبل تعيينه فى وظيفة مندوب مساعد اذ ان الترقية المذكورة قد تمت بعد اول يوليو سنة ١٩٦٤ الى درجة روعى فى تحديد راتبها للغاء اعانة غلاء المعيشة المقررة للعاملين بالكادر العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

ان مؤدى الفتوى المشار اليها هو منح الاساتذة ٠٠٠ بداية راتب وظيفة المندوب المساعد واعانة غلاء المعيشة حتى اول يوليو سنة ١٩٦٥ مادام ان مجموعهما يزيد على راتب كل منهم فى الكادر العام المضموم اليه اعانة غلاء المعيشة .

وبالنسبة للاستاذ ٠٠٠ فانه يستحق راتبه الذى وصل اليه فى الكادر العام بعد اول يوليو سنة ١٩٦٤ ولا يستحق اعانة غلاء معيشة جديدة بعد تعيينه فى وظيفة مندوب مساعد .

( فتوى ٩٠٤ فى ١٩٦٧/٧/٢٠ )

## قاعدة رقم ( ٤٢ )

### المبدأ :

تحديد تاريخ إلغاء إعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى الكادرات الخاصة - نص المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - سريان هذا الحكم على العاملين الشاغلين للوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة - التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ سريانه من التاريخ الذي جدد القانون وهو أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

### ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه عين بمجلس الدولة في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ في وظيفة من الدرجة السادسة الادارية بمرتبة قدره خمسة عشر جنيها شهريا ومنح بعد ذلك علاوات من علاوات هذه الدرجة ، ويصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين سويت حالته بنقله الى الدرجة السابعة الادارية المعادلة لدرجته . وتطبيقا لحكم المادة ٩٤ من القانون ضمت الى مرتبة اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وعلاوة دورية قبلت بمرتبة ٥ مليم و ٢٨ جنيها وارجعت اقدميته في هذه الدرجة الى تاريخ تعيينه . وفي ٢٩ من سبتمبر ١٩٦٤ رقي الى الدرجة السادسة الادارية بمرتبة شهرى قدره ثلاثون جنيها ، وفي ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٨٦٦ بالحاقه بوظيفة مندوب مساعد مجلس الدولة واحتفظ له براتبه الذي كان يتقاضاه بالكادر العام وقدره ثلاثون جنيها ومنح اعانة غلاء معيشة قدرها ٥٦٣٠ مليم و ٩٠ جنيها محسوبة على المرتبة الجديد اعتبارا من ثولي يولية ١٩٦٥ ، الا ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية للتقاسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ١٢ من يولية ١٩٦٧ فرأت ان لا حق للمدعى في اعانة الغلاء المشار اليها واشازات باعادة تسوية مرتبه على اساس استقطاعها من مرتبه اعتبارا من تاريخ تعيينه مندوبا مساعدا في ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤ ، وتم بالفعل تنفيذ هذه الفتوى واقامت الجمعية رأيها على ان قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ استثنى من الخضوع لاحكامه - بمقتضى المادة الاولى من قانون اصداره - الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه

القوانين ، ومن بين هذه الأحكام ما نصت عليه المادة ٩٤ من ضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتب اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ والغاء جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما من هذا التاريخ وقد تم الغاء هاتين الاعانتين بالنسبة الى هيئة الشرطة بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٤ وبالنسبة لوظائف القوات المسلحة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ وبالنسبة لرجال السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ . وفيما عدا هؤلاء فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٦٥ يربط ميزانية الدولة للخدمات للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ ولم ترد بها الاعتمادات الخاصة بهاتين الاعانتين بالنسبة الى العاملين كافة بما فيهم العاملون بكادرات خاصة ، وبذلك لم يعد ثمة مصرف مالي لهاتين الاعانتين اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٥ وبات متعينا ضم اعانة غلاء المعيشة الى رواتب أعضاء مجلس الدولة من هذا التاريخ بناء على التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ، واستطردت الجمعية العمومية الى القول بان الاستفادة من استقراء الاحكام المنظمة بقواعد اعانة غلاء المعيشة ان مناط منحها هو ان لا تكون اجرة العامل شاملة لهذه الاعانة ، وان العامل المعين في كادر خاص نقلا من الكادر العام براتبه في الكادر العام الشامل لاعانة غلاء المعيشة اذا أعيد منحه هذه الاعانة في الكادر الخاص فان من شأن ذلك ازدواج المنح وامتياز على أقرانه البقدا في الكادر الخاص الذين لم يستحقوا سوي اعانة غلاء واحدة .

ومن حيث ان الحكومة تتعن على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون اذ قضى باعادة حساب اعانة غلاء المعيشة للمدعى عند تعيينه في درجة مندوب مساعد على اساس راتب قدره عشرة جنيها في حين ان اعانة الغلاء كانت قد ضمت الى مرتبات العاملين جميعا بما فيهم شاغلي الوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة اعتبارا من اول يولية ١٩٦٤ . وليس اعتبارا من اول يولية ١٩٦٥ وذلك عملا بحكم المادة ١/٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . في حين يذهب المدعى الى طعنه ودعواه الى ان احكام اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة ظلت قائمة ومعمولا بها حتى اول يولية سنة ١٩٦٥ وان هذا هو ما سلم به الحكم المطعون فيه واشارات اليه الجمعية العمومية للقيام الاستشاري في فتاها بالسالف الذكر . وفيما ذهب اليه المدعي بشأن

قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ أن القرار المذكور لم يحدد تاريخاً محدداً لتنفاذه وإنما ورد هذا التحديد بكتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الذي قضى بتنفيذه اعتباراً من أول يولية ١٩٦٥ .

ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - والذي عمل به اعتباراً من أول يولية ١٩٦٤ - تنص بأن يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم اعانة الغلاء والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الأصلية اعتباراً من أول يولية ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بواقع نصف العلوأة حتى يتم الاستهلاك أو يرقى العامل الى وظيفة أعلى .

ومن حيث أنه لئن تفرقت أوجه الرأي بشأن مدى مريان المدعى الوارد بالفقرة الأولى من المادة ٩٤ المشار إليها على العاملين الشاغلين للوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة ، وما اذا كان الحكم المذكور يمسرى على هؤلاء اعتباراً من أول يولية ١٩٦٤ أم في أول يولية ١٩٦٥ حسم هذا الخلاف فيما أورده في المادة الخامسة منه التي تنص على أن " تسرى الأحكام المتعلقة بالغلاء اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضمهما الى المرتب على العاملين بالوظائف التي تنظمها قوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن الغاء هاتين الاعانتين وضمهما الى المرتب فتسرى على هؤلاء العاملين الأحكام العامة الآتية :

١ - المادة ٩٤ ( فقرة أولى ) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة .

٢ - المادة ١ بند ( أولا ) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ الخاص بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه أزاء خلق قانون مجلس الدولة وتعديلاته من النص على تنظيم خاص بشأن اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضمهما الى المرتب ، فإنه لا معنى من تطبيق الحكم الوارد بالمادة ١٧٩٤ من

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أعضاء مجلس الدولة والمتعلق بضم الاعانتين الى المرتب اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ والغاء العمل بجميع القواعد والقرارات المتعلقة بهاتين الاعانتين من هذا التاريخ وذلك اعمالا لنص المادة الخامسة من قرار التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ واذا كان ثابتا ان المدعى عين مندوبا مبعادا بالمجلس فى تاريخ لاحق ، فانه لا يعود ثمة وجه لمعاودة النظر فى استحقاق المدعى اعانة غلاء المعيشة من جديد بعد ان انتهى العمل بالقرارات والقواعد المتعلقة بها ، وبعد ان ضمت اعانة غلاء المعيشة الى مرتبه اثناء خضوعه للكادر العام وان استهلكت هذه الاعانة فيما بعد نتيجة ترقية الى درجة اعلى .

ومن حيث انه قيما يتعلق بما اثاره المدعى حول تاريخ سريان قرار التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ فان من المسلم به ان قرارات التفسير التشريعى الملزم انما تستمد قوتها الملزمة من القانون الذى تصدر بالاستناد عليه فتأخذ حكمه من حيث طبيعة القانون ومميزاته وحصاناته وتعد مكملة له وجزءا لا يتجزأ منه طالما التزمت هذه القرارات حدود التفسير ولم تخرج على احكام القانون ومن هنا فانه لا حاجة للنص فى هذه القرارات على تحديد ميعاد معين لنفاذها ، اذ هى تسرى بحكم اللزوم اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون ولا يكون صحيحا ان يحدد لسريان احكامها اى ميعاد آخر .

ومن حيث ان التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ انما صدر استنادا على المادة ٩٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ القائل نصها بان تشكل لجنة عليا برئاسة وزير العدل وعضوية كل من رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ووكيل وزارة الخزانة ويكون لها تفسير احكام هذا القانون تفسيرا تشريعا ملزما ينشر فى الجريدة الرسمية .

ومن حيث ان قرار التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ لم يزد على ان حدد نطاق تطبيق احكام الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من نظام العاملين المدنيين بالنسبة الى العاملين ذوى الكادرات الخاصة ، وذلك فى ضوء احكام المادة الاولى من قانون الاصدار قيما نصت عليه من

العمل بالأحكام المرافقة للقانون في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة باستثناء الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة. فيما نصت عليه هذه القوانين ، وأذ خلا قانون مجلس الدولة من نص مغاير لنص الفقرة الأولى من المادة ٩٤ فإن الحكم الوارد بهذه المادة يكون متعين التطبيق على أعضاء مجلس الدولة .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فإن دعوى المدعى تكون متعينة الرفض لانقارها. الى أساس قانوني سليم ، وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون مخالفا للقانون حقيقا بالانقضاء مع إلزام المدعى المصروفات .

( طعني ٧١٤ ، ٥١٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٣ )



## الفرع التاسع

### البدلات

#### أولاً - بدل السفر :

#### قاعدة رقم ( ٤٣ )

#### البدا :

عدم استحقاق مفوضى الدولة وأعضاء المحاكم الادارية والتاديبية  
بالمحافظات لبدل السفر ولرتب النقل .

#### ماخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة السفر  
ومصروفات الانتقال ينص فى مادته الاولى على ان « بدل السفر هو  
الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب  
تغيبه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى فى الاحوال الآتية :

١ - القيام بالأعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة . . . » وينص  
فى المادة (١٩) على ان « مصروفات الانتقال هى ما يصرف للموظف  
فى نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب اداء الوظيفة من اجور سفر  
وانتقال ونقل امتعة وحملها » وينص فى المادة (٢٠) على ان « تستحق  
مصروفات الانتقال فى حالة تغيير محل الاقامة فى الاحوال الآتية وذلك  
فيما عدا الحالات التى نظمتهما قوانين خاصة .

١ - الندب لغير الجهة التى بها محل العمل الاصلى . . . . .  
٤ - النقل من وظيفة الى أخرى . وينص فى المادة (٣١) على  
ان « الموظفون الذين يستولون على بدل انتقال ثابت لا يسوغ لهم ان  
يطالبوا باسترداد مصاريف الانتقال ما عدا اثمان تذاكر السفر فى  
القطارات والطائرات والبواخر واجور حمل الامتعة وذلك عند الانتقالات  
فى المنطقة أو فى الدائرة المقررة لهم بدل انتقال عنها » وينص كذلك

في المادة (٦٦) على أن « يصرف مرتب النقل للموظف أو المستخدم الذي ينقل عائلته ومناحه في الأحوال الآتية : . . . .  
٣ - النقل من جهة إلى أخرى . »

والمستفاد من تلك النصوص أن المشرع أوجب على الإدارة تحمل الأعباء غير العادية التي تلقى على عاتق العامل بسبب تكليفه بمهام يقتضي القيام بها انتقاله من مقر عمله الرسمي إلى مكان آخر ، محول مثل هذا العامل الحق في أن يتقاضى ثلاثة أنواع من المصروفات تواجه كل منها واحدة من تلك الأعباء :

أولها - بدل السفر الذي يواجه النفقات التي ينفقها العامل على معيشته خلال الأيام التي يؤدي فيها المهمة الموكولة إليه ، وثانيهما : نفقات الانتقال داخل المدن بوسائل المواصلات التي يستخدمها أثناء أداء المهمة ، وثالثها : مرتب النقل الذي يستحق بسبب تغيير مقر العمل الرسمي وما يصاحبه من استصحاب العامل لأسرته ومناحه إلى مقر عمله الجديد ، ومن ثم فإن كل من تلك الأنواع يرتبط بمناط استحقاق خاص به لا ينفك عنه ، فيتعين لاستحقاق بدل السفر أن يقيم العامل في بلد ليس به محل إقامته المعتادة إذ في هذه الحالة لن يتكبد نفقات إضافية غير عادية ، وبالمثل فإنه يجب لاستحقاق نفقات الانتقال داخل المدن ألا يكون العامل مستحقا لبديل ثابت وذلك شرط نص عليه المشرع صراحة في المادة (٣٦) سالفه البيان ، وكذلك الحال بالنسبة لمرتب النقل فلا يسوغ للموظف أن يطالب بمقابل لنقل مناحه إلا إذا كانت المهمة المكلف بها تقتضي نقل هذا المتاع بحيث لا يمكنه مباشرة أعمال وظيفته إلا إذا أقام إقامة دائمة بالمدينة المنقول إليها وبذلك يتحقق قصد المشرع من تقرير تلك المصروفات على اختلاف أنواعها فلا تكون مصدر لا إثم العامل على حساب الدولة .

ولما كان أعضاء مجلس الدولة المبشرون اليهم عند نقلهم أو نديهم للعمل بالمحافظات لا يقيمون بتلك المحافظات إقامة دائمة معتادة ، وإنما يظل كل منهم محتفظا بمقر إقامته المعتاد بلا تغيير ، فإنه إذا ما نذب للعمل بالمدينة التي بها هذا المقر لا يستحق بسبب هذا النذب بدل سفر ولا مصروفات انتقال داخلها لتقاضيه بدل انتقال ثابت ، ومن باب أولى لا يستحق مرتب نقل للمتاع أو الأثاث إذ أن ذلك لا يكون إلا إذا تغير محل إقامته المعتاد .

( ملف ٦٥٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ ) . . . . .

قاعدۃ رقم ( ٤٤ )

المبدأ :

استحقاق عضو مجلس الدولة للمقابل النقدي لاستثمارات السفر  
عن أفراد أسرته إبان عمله كمفوض للدولة بأحدى المحافظات النائية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع قصد تشجيع العاملين على العمل بالمناطق  
النائية وذلك بالمساهمة فى نفقات سفرهم واسرهم من وإلى مقر عملهم ،  
وفى سبيل ذلك منحهم ميزة السفر باستثمارات سفر مرتين مجاناً والثالثة  
بريع لجرة ، كما زاد فى رعايتهم بأن خيرهم بين استعمال تلك الاستثمارات  
او الحصول على مقابل نقدي لها وفق الشروط والقواعد التى تضمنتها  
المادة ٧٨ مكرر من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ولم يشترط لصرف استثمارات السفر  
المقررة لأفراد أسرة العامل او البديل النقدي عنها اقامتهم معه فى مقر  
عمله ، وانما اكتفى بأن يكونوا من أفراد أسرته ، وتلك الصفة تتحقق  
بأعالة العامل لهم ايا كان محل اقامتهم سواء كانوا مقيمين معه فى مقر  
عمله او غير مقيمين .

ولما كان السيد المعروضة حالته قد اختار صرف المقابل النقدي  
لاستثمارات السفر فانه يستحق هذا المقابل عن نفسه وعن العدد المقرر  
بالمادة ٧٨ مكرر المشار اليها لأفراد أسرته خلال فترة عمله كمفوض للدولة  
بمحافظة أسوان حتى ولو لم يكن قد صاحبهم للإقامة معه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى استحقاق عضو مجلس الدولة  
فى الحالة المعروضة - المقابل النقدي لاستثمارات السفر عن أفراد أسرته .  
( ملف ٨١٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ )

تعليق :

سبق أن أفتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته  
١٩٦٧/١٠/٤ بأن استحقاق استثمارات السفر لعائلة الموظف مشروط  
بالأعالة سواء كانوا مقيمين معه فى مقر عمله أم غير مقيمين .

### قاصدة رقم ( ٤٥ )

#### المبدأ :

عدم أحقية العامل الذى رقى أو أرجعت أقدميته فى الفئات الأعلى فى تعديل بدل ودرجة السفر أو فئة البدل النقدى إلا من تاريخ شغله فعلا لهذه الفئة الأعلى .

#### ملخص الفتوى :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، ان المشرع ربط بين مرتب العامل المستحق له وقت السفر المقرر عن ادائه لهام رسمية وربط من جهة اخرى بين الدرجة المسالية التى يشغلها العامل ودرجة السفر او مقابلها النقدى برياط وثيق ، ومن ثم فان العبرة فى تحديد أيا من المستحقات سالفة الذكر انما يكون بحالة العامل الوظيفية وقت الايفاد أو صرف المقابل النقدى أى بوضعه الفعلى وليس بوضعه القانونى الذى تكشف عنه التسويات التى تجرى له بعد صرف هذه المستحقات ويترتب عليها تعديل فى مركزه الوظيفى بترقيته الى فئة أعلى بأثر رجعى ، فمثل هذه التسوية لا تؤثر فيما استحق فعلا من بدل أو تذاكر أو مقابل نقدى لها .

ومن حيث ان من شأن التسوية ان تكشف عن حقيقة المركز القانونى للعامل ، فى وقت سابق على اجرائها ، وكان من مقتضى ذلك تحديد تاريخ معين لصرف الفروق المترتبة عليها وفقا للقواعد التنظيمية التى رتب الحق فى تلك التسوية ، غير ان ذلك لا يسنلزم اعمال هذا التاريخ لتحديد مستحقات العامل المستمدة من قوانين أخرى لها نطاق ومناط اعمال خاص بها كما هو الشأن فى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العاملين الذين رقوا أو أرجعت أقدمياتهم فى الفئات الأعلى فى تعديل بدل ودرجة السفر أو فئة البدل النقدى إلا من تاريخ شغلهم فعلا لهذه الفئات الأولى .

## ثانيا - بدلات الوظيفة الاعلى :

### قاعدة رقم ( ٤٦ )

#### المبدأ :

نص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية - مفهومه انه يترتب على بلوغ مرتب عضو مجلس الدولة نهاية المربوط المالى المقرر لوظيفته اثران غير متلازمين : اولهما - نشوء حقه فى ان يمنح علاوات الوظيفة الاعلى مباشرة بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوطها المالى ، والثانى - استحقاقه البدلات المقررة لهذه الوظيفة الاعلى - مقتضى ذلك عدم الربط بين استحقاق البدل المقرر للوظيفة الاعلى وبين الحصول على علاوة من علاوات تلك الوظيفة الاعلى - مؤدى ذلك وجوب صرف البدل المقرر للوظيفة الاعلى بمجرد بلوغ المرتب نهاية المربوط المالى المقرر للوظيفة التى يشغلها العضو .

#### ملخص الفتوى :

اما بالنسبة الى المسألة الثانية المتصلة بتمديد وقت استحقاق العضو الذى بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها للبدل المقرر للوظيفة الاعلى مباشرة ، فقد استعرضت الجمعية العمومية نص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فاستبان لها ان عبارة النص صريحة فى انه يترتب على بلوغ مرتب العضو نهاية المربوط المالى المقرر لوظيفته اثران غير متلازمين اولهما - نشوء حقه فى ان يمنح علاوات الوظيفة الاعلى مباشرة بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوطها المالى ، والثانى - استحقاقه للبدلات المقررة لهذه الوظيفة الاعلى ، ومن ثم فانه يتعين عدم الربط بين استحقاق البدل المقرر للوظيفة الاعلى وبين الحصول على علاوة من علاوات الوظيفة الاعلى ، فمؤدى التطبيق السليم للقانون فى هذا الخصوص هو حق العضو الذى بلغ راتبه نهاية المربوط المقرر لوظيفته فى ان يدرج مرتبه بفئات العلاوة المقررة للوظيفة الاعلى كلما حل الميعاد الذى نص عليه القانون لمنح العلاوة الدورية ، فمثل هذا الحق مرهون بتوافر الشرط المقرر للعلاوة وهو حلول الموعد المقرر لاستحقاق العلاوة طبقا للبند ( سادسا ) من قواعد تطبيق جدول

المرتبات الواردة فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، اما بالنسبة الى استحقاق البديل المقرر للوظيفة الاعلى فليس ثمة سند لارجاء تقاضى هذا البديل - بعكس الحال بالنسبة للعلاوة - وانما يتعين صرف البديل المقرر للوظيفة الاعلى بمجرد بلوغ المرتب نهاية المربوط المسالى المقرر للوظيفة التى يشغلها العضو ، وبالتالي يتحسن القول باستحقاق هذا البديل باثر فوري بالنسبة للأعضاء الذين بلغوا نهاية الربط المسالى المقرر لوظائفهم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، اعتبارا من هذا التاريخ اى فى ١٩٧٥/١١/٢٦ كآثر مباشر للعمل باحكام ذلك القانون اعتبارا من هذا التاريخ .

وقد لاحظت الجمعية العمومية ان هذا التفسير هو ما ينبغى الاخذ به على ضوء التطور الذى مر به نص المادة الحادية عشرة من ذلك القانون ، حيث ورد المشروع المقدم من الحكومة خلوا من الاشارة الى استحقاق بدلات الوظيفة الاعلى ، حيث كانت المادة التاسعة من المشروع تنص على ان « يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الاعلى عبارة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة الاعلى » الا ان لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الشعب عدلت هذا النص فاصبح نص المادة الحادية عشرة من المشروع كالاتى « يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الاعلى وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة » وقد جاء بتقرير لجنة الشؤون التشريعية تعليقا على هذا النص ان اللجنة قد رأت « ... ان يحصل أعضاء الهيئات القضائية الذين تبلغ مرتباتهم نهاية ربط الوظيفة التى يشغلونها على البدلات المقررة للوظيفة الاعلى حتى لا يتساوى قديمهم وجديتهم .. » والنص بصيغته التى اضافتها لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الشعب وبالتزقيم والترتيب الذى ورد بمشروعها ، هو بعينه النص الذى وافق عليه مجلس الشعب وصدر به القانون . الامر الذى يقطع ان ما ورد بتقرير اللجنة المشار اليها متصلا بهذا الموضوع ، هو التعبير الحقيقى عن مقصود المشرع .

وجدير بالذكر ان الاخذ بالرأى القائل بأن الحصول على علاوة من

علاوات الوظيفة الأعلى هو شرط لاستحقاق البدل المقرر لتلك الوظيفة ،  
يؤدى الى نتائج عملية شاذة لا يتصور عقلا ان يكون المشرع قد قصد  
اليها فضلا عن خلوها من اية حكمة منطقية ، وبيان ذلك ان هذا الرأى  
يؤدى الى عدم امكان انطباق النص على الحالات التى لا يتصور فيها  
حصول العضو على علاوة من علاوات الوظيفة الأعلى ، على الرغم من  
توافر شرط بلوغ نهاية المربوط المالى المقرر للوظيفة التى يشغلها العضو  
فعلا ، ومن ابرز هذه النتائج حرمان النواب والمستشارين المساعدين  
فئة (أ) ونواب الرئيس من استحقاق بدلات الوظيفة الأعلى وذلك لان  
نهاية المربوط المقرر لوظيفة « نائب » هى بذاتها نهاية المربوط المقرر  
لوظيفة «مستشار مساعد (ب)» وهى ١٤٤٠ جنيهه وبالتالى يستحيل بالنسبة  
لشاغلى وظيفة نائب الحصول على علاوة من علاوات الوظيفة الأعلى  
وبالمثل فان نهاية الربط المالى المقرر لوظيفة «مستشار مساعد فئة (أ)» هى  
بذاتها نهاية الربط المالى المقرر لوظيفة «مستشار» وهو ١٨٠٠ جنيهه ،  
وبالتالى يستحيل هنا ايضا الحصول على علاوة من علاوات الوظيفة  
الأعلى ، ومن ناحية اخرى فانه اذا كانت الوظيفة الأعلى ذات مربوط  
ثابت كوظيفة رئيس المجلس ، فان شاغلى الوظيفة المسابقة عنها  
مباشرة - وهى وظيفة نائب رئيس المجلس - يستحيل عليهم الحصول  
على علاوة من علاوات الوظيفة الأعلى ٠٠٠ وفى جميع هذه الحالات  
يكون نص المادة الحادية عشرة معطلا ، وهو ما لا يمكن القول بان  
المشرع يهدف اليه حال كونه قد استصدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦  
مستهدفا تحسين حال رجال الهيئات القضائية والنهوض بهم دون تفرقة  
او تمييز بين وظيفة واخرى فى الحكم الواحد رغم وحدة المركز القانونى  
بالنسبة للجميع واذا كان فى هذا العناء لاستبعاد هذا الرأى بما يستتبعه  
من شذوذ تنزيها للمشرع عن نسبة امر اليه هو عكس ما تغياه وقصد اليه «  
وحتى يسلم النص من كل شذوذ فى التطبيق ، وكل هذا من المسلمت  
فى مجال التفسير والتطبيق ، الا ان ما انتهت اليه الجمعية كان سذبه  
صريح النص الذى ورد مطلقا غير مشروط او مقيد ومعلوم انه لا تقيد  
بغير مقيد من النص ، وعماده علته وروحه احترامنا لما كشف عنه المشرع  
فى وضوح لا يشوبه اذتن غموض فى تقرير اللجنة التشريعية الذى صاحب  
النص الذى اقترحته ووافق عليه المجلس ، كما قدمته اليه مما يمتنع بعده  
اي اجتهاد فقد مبرره او تدوايه بعد اذ كشف المشرع عن ارادته وأوضح

مراميه ومقاصده اذا انه من المسلمات كذلك انه لا اجتهاد ولا تاويل فى مورد البيان والوضوح .

وتأسيسا على جميع ما تقدم فان التفسير السليم والفهم الصحيح للقانون يودى الى استحقاق اعضاء الهيئات القضائية - بمجرد بلوغهم نهاية المربوط المالى للموظيفة التى يشغلونها مباشرة لبدل التمثيل المقرر للموظيفة الاعلى ، دون توقف ذلك على استحقاقهم لعلاوة من علاوات تلك الوظيفة الاعلى ، او على اى شرط آخر .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق اعضاء الهيئات القضائية بمجرد بلوغهم نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلونها لبدل التمثيل المقرر للموظيفة الاعلى مباشرة ، دون توقف ذلك على استحقاقهم لعلاوة من علاوات الوظيفة الاعلى او على اى شرط آخر .

( ملف ٧٣١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/١١/١٧ )

قاعسدة رقم ( ٤٧ )

المبدأ :

مدى جواز تطبيق حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات خاصة - اثر ذلك على البدلات وفئة العلاوة المقررة للموظيفة الاعلى .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قرر اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ زيادة مرتبات العاملين بالجههاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام المشار اليهم بالمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وكذلك زيادة مرتبات جميع العاملين



الخاضعين لأي نظام من النظم الوظيفية الخاصة بغير تفرقة بينتها بمقدار علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ - أو بمقدار ستة جنيهاً ليهما أكبر ولو أدى ذلك إلى تجاوز نهاية مربوط. الدرجات المالية التي يشغلونها بشرط ألا تزيد مرتباتهم عن الربط الثابت المقرر لأعلى درجة في الكادرات العاملين بها . ولتنظيم صرف تلك الزيادة وضع المشرع حكماً خاصاً بمقتضاه يتم الصرف على دفعتين متساويتين الأولى في ١٩٨٠/٧/١ والثانية في ١٩٨١/٧/١ ، ومن ثم فإن أصل الحق في زيادة المرتب بالقيمة سالفة البيان سواء بالنسبة للخاضعين لنظامي العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أو بالنسبة للخاضعين لكادرات خاصة ينشأ ابتداءً من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون وعليه يتعين اعتبار تلك الزيادة جزءاً من المرتب في هذا التاريخ مع ما يترتب على ذلك من آثار ولا يؤثر في هذا الحكم أرجاء صرف نصف الزيادة إلى تاريخ لاحق إذ أن هذا الأرجاء ليس من شأنه المساس بأصل الحق ، ومما يؤكد ذلك أن المشرع أوجب في المادة الثامنة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مراعاة تلك الزيادة كاملة عند تسوية معاشات ممن تنتهي خدمتهم اعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ وقبل حلول موعد صرف الدفعة الثانية من الزيادة في ١٩٨١/٧/١ .

وترتيباً على ما تقدم فإن أعضاء مجلس الدولة باعتبارهم من العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم كادرات خاصة يفيدون أعمالاً لعموم نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وإطلاقه من الحكم الذي تضمنته تلك المادة فيتعين زيادة مرتباتهم بمقدار علاوتين من علاوات الدرجة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ وذلك اعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ ولا وجه لقصر هذا الحكم على العاملين بالمعاملين بجدول مرتبات خاص مع خضوعهم في ذات الوقت لنظامي العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام لأن في ذلك تخصيص للحكم العام الوارد في المادة الخامسة بغير نص صريح يوجبه .

ولما كانت القاعدة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة المعدل بالقانون

رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ تقضى باستحقاق العلاوات والبدلات المقررة للتوظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة ولو لم تتم الترقية اليها ، وكان التفسير السليم لهذا الحكم يقتضى اعتبار علاوات الوظيفة الاعلى هي العلاوات المقررة للوظيفة التى يشغلها العضو عند بلوغ مرتبه نهاية مربوطها وكذلك اعتبار نهاية ربط الوظيفة الاعلى حدا اقصى للحق المالى المقرر للوظيفة التى يشغلها ، فان العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الوظيفة الاعلى نتيجة زيادته بقيمة العلاوتين المنصوص عليهما بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى ١٩٨٠/٧/١ لا يستحق علاوة دورية فى ١٩٨١/١/١ ، كما وأن العضو الذى يبلغ مرتبه بهاتين العلاوتين نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها يستحق نتيجة لاعتبار تلك الزيادة جزءا من المرتب فى ١٩٨١/٧/١ العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى وكذلك فان العضو الذى يتقاضى فى ١٩٧٨/٧/١ علاوات وبدلات الوظيفة الاعلى لبلوغ مرتبة نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها يستحق العلاوتين المشار اليهما بالفئة المقررة للوظيفة الاعلى باعتبارها الفئة المقررة لوظيفته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الجيرمايائى :

اولا - مريان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على المعاملين بالكادرات الخاصة ومن بينهم أعضاء مجلس الدولة والهيئات القضائية .

ثانيا - انه اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ يستحق العضو زيادة فى مرتبه بمقدار علاوتين على أن يؤجل صرف احدهما إلى ١٩٨١/٧/١ .

ثالثا - عدم استحقاق العضو علاوة دورية فى ١٩٨١/١/١ - اذا بلغ مرتبه بالعلاوتين نهاية مربوط الوظيفة الاعلى .

رابعا - استحقاق العضو الذى يبلغ مرتبه بالعلاوتين نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها للعلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى .

خامسا - ان قيمة الزيادة تتحدد بمقدار العلاوة المستحقة فى ١٩٧٨/٧/١ ولو كانت علاوة الوظيفة الاعلى .

( ملف ٥٤٧/٣٦٣ - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ )

ثالثاً - بدل القضاء وبدل التمثيل :

قاعدة رقم ( ٤٨ )

المبدأ :

يجوز لأعضاء مجلس الدولة الذين يعارون ان يندبوا طول الوقت لشغل وظائف مقرر لها بدل تمثيل ان يجمعوا بينه وبين راتب طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٦٢ وذلك كله بمراعاة القيود والضوابط المقررة قانوناً - لا يحق لهم بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ان يجمعوا بين بدل القضاء المقرر بموجب هذا القانون وبين بدل التمثيل .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٧٢ صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٢ بتفويض السيد مستشار رئيس الجمهورية لشئون الامن القومى سلطة منح مرتبات التمثيل بالفئات التى يقررها للعاملين برئاسة الجمهورية ( أصليين ومنتدبين ) وبإزاء على هذا التفويض أصدر السيد مستشار رئيس الجمهورية لشئون الامن القومى قراره رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بمنح بعض أعضاء مجلس الدولة المنتدبين طول الوقت للعمل بأمانة الشئون التشريعية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء بدلات التمثيل الموضحة فى هذا القرار .

وحيث انه عن مدى جواز الجمع بين هذا البديل وبين راتب طبيعة العمل الذى كان بمنح لرجال القضاء طبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ فانه يبين من استقراء نصوص هذا القرار انه ينص فى مادته الاولى على ان « بمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة العامة . . . » كما تنص المادة الثانية من القرار الجمهورى سالف الذكر على انه « لا يجوز الجمع بين هذا الراتب وراتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية » ، ولقد صدر بعد ذلك قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤

ونص في المادة ٣٩ منه على أنه « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحاكمات طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من رئيس الجمهورية » وأعمالاً لهذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت ، ونصت المادة السادسة منه على أنه « إذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقرر لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أي نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار ، فإذا كان البديل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البديل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى ٥٠٠ جنيه » وطبقاً لهذا النص فإنه يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبين البدلات والاجور والمكافآت الأخرى بحد أقصى ٥٠٠ جنيه .

ولقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وهو يسرى على أعضاء مجلس الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون تنظيم مجلس الدولة - ونص المادة ٢١ من هذا القانون على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقاً للقواعد المبينة قرين كل منها » .

١ - بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على ألا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البديل .

٢ - بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التي تتطلبها سائر الوظائف وعلى ألا تزيد قيمة البديل عن ٣٠٪ من بداية الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل .

٣ - بدلات اقامة للعاملين بمناطق تتطلب ظروف الحياة فيها منح هذا البديل أثناء اقامتهم بهذه المناطق .

٤ - بدلات مهنية للحاصلين على مؤهلات معينة أو بسبب أداء مهنة معينة .

ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم عن ١٠٠٪ من الاجر الاساسى » .

كما نصت المادة الرابعة من مواد اصدار هذا القانون على ان « يلغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون العاملين المدنيين فى الدولة والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن المكافآت والاجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والاجور والمكافآت كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام القانون » .

والواضح من النصوص المستحدثة فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان المشرع اقام نظاما لمنح البدلات يختلف عما كان مقررا من قبل ، فاباح لرئيس الجمهورية منح بدلات معينة وقرر القواعد التى يعمل رئيس الجمهورية سلطته فى نطاقها ، ويمكن ان تستظهر فى هذا النظام المستحدث الاحكام الآتية:

اولا - ان لرئيس الجمهورية ان يمنح العاملين فى الدولة البدلات سالفة الذكر ، ويكون منح البديل فى حدود النسبة التى حددها المشرع بالقياس الى اجر العامل ، او فى حدود ما يقرره رئيس الجمهورية حيث لا يحدد المشرع نسبة معينة .

ثانيا - انه حيث يتقرر للعامل اكثر من بدل ، فانه يستحق جميع البدلات المقررة طالما توافر فى شأنه مناط استحقاق كل منها ، لا يحده فى ذلك سوى القيد المنصوص عليه فى الفقرة الاخيرة من المادة ٢١ سالفة الذكر ، وهو الا يزيد ما يصرف للعامل من البدلات على ١٠٠٪ من الاجر الاساسى :

فالمشرع فى هذا النظام المستحدث يجعل الجمع بين البدلات المستحقة حكما واجبا ، او بحق مستمدا من القانون وآية ما تقدم انه اذ يحظر على العامل تقاضى بدلات مختلفة تزيد على ١٠٠٪ من الاجر الاساسى ، فان معنى ذلك انه فيما خلا هذا القيد يستحق العامل جميع البدلات التى تقرر له طالما قامت فى شأنه شروط استحقاقها ، وتلك قاعدة من القواعد التى يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات على اساسها .

.. ولاية اخرى لهذا الحكم ان المشرع قرر الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ الذى يتضمن القاعدة الخاصة بعدم جواز الجمع بين بدل التمثيل الذى يبلغ او يجاوز خمسمائة جنيه وبين اى نوع من البدلات التى يمرى عليها هذا القرار .

ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم انه اذا كان منح البدلات المختلفة امر جوازى لرئيس الجمهورية يترخص فيه حسيما يراه - غير انه اذا تقرر منح بدل ما تعين اتباع القواعد التى اوجبها المشرع ، ومن بينها حق العامل فى ان يجمع بين ما يستحق له من بدلات فى حدود ١٠٠٪ من اجره .

ومن حيث انه اذا كان القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء راتب طبيعة عمل قد نص فى مادته الثانية على عدم جواز الجمع بين هذا الراتب وراتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية ، فلا ريب حظر الجمع على هذا الوجه كان مشروعا . ومن تقريره حيث كان قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - وهو الذى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ فى ظل العمل به - يقضى فى المادة ٤٥ منه بان « لرئيس الجمهورية سلطة تقرير رواتب اضافية للموظفين وتحديد شروط منحها » ، ولما صدر قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بقى هذا الحظر على مشروعيته طبقا لنص المادة ٣٩ من القانون المشار اليه ، حيث لم تكن ثمة قاعدة امره تعطى للعامل حقا فى ان يجمع بين اكثر من بدل ، فكان مردد الحكم الى ما يحدده رئيس الجمهورية من شروط ولواضع بالنسبة الى كل بدل يقرره .

غير انه بعد صدور قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وما استحدثت فيه من احكام اصبح للعامل الحق فى الجمع بين كافة البدلات التى تقرر له على الا يجاوز ما يصرف اليه منها . مقدار اجره الاساسى ، ولم يعد هذا الحكم من قبيل سلطة التقدير المخولة لرئيس الجمهورية .

ومؤدى ما سبق ان يصبح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ مخالفا لاجكام نظام العاملين بالدولة ، ومن ثم

يسقط حكم هذا النص من التطبيق اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وهذه النتيجة يحتملها ما قضت به المادة الثالثة من مواد اصدار القانون المشار اليه من ان يصدر رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية لهذا القانون والى ان تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه . ولقد ثبت ان حظر الجمع بين راتب طبيعة العمل وبديل التمثيل حظرا مطلقا أصبح يتعارض مع احكام هذا القانون الذى يقرر الجمع بين البدلات المختلفة فى حدود ١٠٠ ٪ من الاجر الاساسى .

وفضلا عما تقدم وطالما ان المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على ان يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون ، فان مؤدى ذلك الغاء حكم المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر .

ولا ريب ان هذه النصوص الصريحة هى مجرد ترديد وتأكيد لمقاعدة مستقرة وهى ان تدخل المشرع باعادة تنظيم موضوع معين يؤدى الى نسخ التنظيم السابق فيما يخالف الاحكام الجديدة ، ولقد اورد المشرع تلك النصوص فى وضوح يغنى عن الالتجاء الى القواعد العامة او الاجتهاد فى التفسير .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم جميعه انه يجوز موافقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ( الملغى ) او القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الجمع بين راتب طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ وبديل التمثيل الذى يستحق لاعضاء مجلس الدولة الذين يعارون او يندبون طول الوقت لشغل وظائف مقرر لها هذا البديل ، وذلك كله بمراعاة القيود والضوابط المنصوص عليها فى هذين القانونين وفى القرارات المنفذة لهما لاياحة هذا الجمع وهى الا يجاوز مجموع البدلات ٥٠٠ جنيه طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، والا يزيد هذا المجموع عن ١٠٠ ٪ من المرتب فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، كما انه أصبح من الجائز اعتباراً من تاريخ العمل بقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الجمع بين بديل التمثيل

المقرر لبعض الوظائف القضائية وبين راتب طبيعة العمل المستحق بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ طالما أن مجموعهما لا يبلغ الاجر الاساسى لمن تقرر له هذا البديل .

ولذلك فإن رجال الهيئات القضائية الذين يمنحون فى ظل القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بديل طبيعة عمل ويتقاضون بديل تمثيل وفقاً لقرارات جمهورية قررت لهم هذا البديل كما هو الحال بالنسبة للمستطلع بشأنهم الرأى أو لمن عداهم من رجال الهيئات القضائية كرئيس مجلس الدولة الذى صدر له قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٦ لسنة ١٩٦٧ بمنحه بديل التمثيل المقرر للوزراء . فانهم يستحقون جميعاً أن يجمعوا بين بديل طبيعة العمل وبديل التمثيل طالما أنه لا يتجاوز ١٠٠٪ من الاجر الاساسى .

ومن حيث أنه فيما يختص بالجمع بين بديل التمثيل وبين بديل القضاء المستحق بالتطبيق لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فإن البند ثالثاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون المشار اليه تنص على أنه « تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة فى جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه فى إحدى الوظائف الواردة بالجدول ، ولا يجوز الجمع بين بديل التمثيل وبديل القضاء » .

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص هو حظر الجمع بين بديل القضاء المقرر لأعضاء مجلس الدولة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبين أى بديل تمثيل يمكن أن يتقاضاه أحد أعضاء المجلس ممن يعارون أو يندبون لوظيفة مقرر لها مثل هذا البديل بحكم أن عضو مجلس الدولة يعتبر تبعاً لندبه أو اعارته قائماً بواجبات الوظيفة المنتدب أو المعار اليها ومتحملاً مسؤولياتها ، ومن ثم يستحق بديل التمثيل المقرر لها حيث استقر الرأى على صرف هذا البديل لشاغل الوظيفة وسواء كان شغله لها بطريق التعيين أو الاعارة أو النذب ، ولا وجه للقول بأن الحظر الوارد فى البند ثالثاً المشار اليه مقصور على بديل التمثيل المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وحده دون غيره من بدلات التمثيل ، ذلك أنه طالما أن هذا الحظر ورد عاماً ومطلقاً وبالنسبة لبديل التمثيل فينبغى أخذه بعمومه ، إذ القاعدة أن المطلق يجرى على إطلاقه طالما لم يرد ما يقيدده أو يخصمه ، ولو أراد المشرع ألا يكون هذا الحكم عاماً وإن يقتصر حظر



الجمع على بدل التمثيل المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ او بدلات تمثيل معينة دون سواها لنص على ذلك صراحة على نحو ما فعل عند تقرير راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وفقا لحكم القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ ، ويضاف الى ما تقدم انه يبين من الاطلاع على جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ انه حدد وظائف اعضاء المجلس وهى تبدأ بوظيفة رئيس مجلس الدولة وتنتهى بوظيفة مندوب مساعد ، وبين المخصصات السنوية المقررة لكل وظيفة من مرتب وبدل قضاء وبدل تمثيل ، ولقد حدد هذا الجدول قرين وظائف مجلس الدولة كلها ( فيما عدا وظيفة رئيس مجلس الدولة ) بدل القضاء المقرر لكل وظيفة دون ان يقرر لاي منها بسدل تمثيل ، فى حين انه حدد قرين وظيفة رئيس مجلس الدولة بدل تمثيل دون ان يقرر لهذه الوظيفة وحدها بدل قضاء ، ومؤدى ذلك ان الجمع بين بدل القضاء وبدل التمثيل المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ غير مقصور اصلا من مجرد الاطلاع على جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بهذا القانون ، ولذلك فلا يقبل القول بان يكون حكم البند ثالثا من قواعد تطبيق جدول المرتبات قد قصد مجرد حظر الجمع بين بدل القضاء وبدل التمثيل المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لان ذلك وضع غير قائم اصلا ، ومن ثم فلا يبقى بعد ذلك الا ان يكون الحكم الوارد فى البند ثالثا المشار اليه متعلقا بقاعدة اخرى عامة ومطلقة هى حظر الجمع بين بدل القضاء وبين اى بدل تمثيل قد يستحقه احد اعضاء مجلس الدولة ممن يندبون او يعارون لشغل وظائف خارج المجلس مقرر لها بهذا البند .

ومن حيث انه طبقا لما تقدم فلا يجوز لاعضاء مجلس الدولة المنتخبين طول الوقت للعمل بامانة الشئون التشريعية لمجلس الوزراء ان يجمعوا بين بدل القضاء المستحق طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبين بدل التمثيل المقرر لهم فى الوظائف المنتخبين لها .

من اجل ذلك انتى رأى الجمعية العمومية الى انه يحق لاعضاء مجلس الدولة المنتخبين طول الوقت للعمل بامانة الشئون التشريعية بالامانة العامة لمجلس الوزراء ان يجمعوا بين راتب طبيعة العمل المستحق طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ وبين بدل التمثيل المقرر

لهم بموجب قرار السيد مستشار رئيس الجمهورية لشئون الامن القومى رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ غير انه لا يحق لهم بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن يجمعوا بين بدل القضاء المقرر بموجب هذا القانون وبين بدل التمثيل المشار اليه .

( ملف ٢١/٢/ ١١١ - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٤٩ )

#### المبدأ :

رسم الدمغة المقرر بمقتضى المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة لا يعدو أن يكون فى التكييف القانونى الصحيح ضريبة غير مباشرة - اعفاء بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الدولة من الضرائب بمقتضى احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واعفاء بدل القضاء المقرر لاعضاء مجلس الدولة بمقتضى احكام القانون الاخير يشمل الاعفاء من رسم الدمغة بوصفها نوعا من الضرائب .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ( ١ ) من الفصل الخامس من الجدول رقم ( ٢ ) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنص على أن « يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الاتابة على النحو الآتى : ..... واورد القانون بيانا بمقدار الرسم الذى يتدرج يتدرج مقدار المبلغ المصروف ، وتنص المادة ( ٢١ ) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على انه : « ..... ولا يخضع هذا البديل ( بدل التمثيل ) للضرائب » - وينص البند الرابع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على انه « لا يخضع بدل القضاء وبدل التمثيل فى جدول المرتبات للضرائب » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص انه ولئن كانت القاعدة ان كل مبلغ تصرفه الحكومة يخضع لرسم الدمغة التدريجى على الصريفات ، الا ان بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الدولة معفى من الضرائب بمقتضى حكم المادة ( ٢١ ) من قانون العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه ، ثم

اعيد النص على اعفائه فى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه . كما ان بدل القضاء المقرر لمئات اعضاء مجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه معفى ايضا من الضرائب ، ويثور التساؤل فى مدى شمول هذا الاعفاء لرسوم الدمغة .

ومن حيث انه من المسلم أن رسوم الدمغة المقررة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وان وصفها المشرع بأنها رسوم ، الا انها لا تعدو أن تكون فى التكييف القانونى الصحيح ضريبة مباشرة ، ذلك انه وان اتفق الرسم مع الضريبة فى أن كلا منهما قريضة مالية تجبىها الدولة ، الا أن الرسم يتميز بأنه يؤدي مقابل خدمة يفيد منها دافع الرسم بطريق مباشر ، فى حين أن الضريبة لا تؤدي مقابل خدمة يفيد منها الممول بطريق مباشر ، وانما تستعين بها الدولة على اداء الخدمات العامة الملقة على عاتقها ومن ثم ولما كان الواضح من احكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه أن رسوم الدمغة المقررة به لا تؤدي مقابل خدمة خاصة يفيد منها الملتزم بطريق مباشر فانها تعد ضريبة لا رسما ، ولا يغير من هذا النظر أن المشرع وصف هذه الضريبة بأنها رسم ، ذلك أن المشرع لم يلتزم فى كل الاحوال الوصف المطابق للتكييف القانونى الصحيح للقرية المالية ، فقد أطلق على بعض الفرائض المالية المقطوع بأنها ضرائب وصف الرسوم ، ومن ذلك رسم الايلولة على التراكات ، والرسوم الجمركية ورسوم الانتاج ولم تحل هذه التسمية دون الوقوف على التكييف القانونى الصحيح لهذه الفرائض المالية ومن ثم ينعد اجماع الفقه والقضاء على أن ما أطلق عليه المشرع وصف الرسوم ، ومنها رسوم الدمغة ، لا تعدو فى الحقيقة أن تكون ضرائب غير مباشرة .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، وكان اعفاء بدل التمثيل وبدل القضاء المشار اليهما عاما شاملا لجميع الضرائب بغير تخصيص لنوع دون آخر ، فانه يشمل الاعفاء من رسوم الدمغة بوصفها نوعا من الضرائب .

من اجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن بدل التمثيل وبدل القضاء المشار اليهما لا يخضعان لرسوم الدمغة .

### قاعدة رقم ( ٥٠ )

#### المبدأ :

اعضاء مجلس الدولة المنتدبين كل الوقت يجوز لهم أن يختاروا بين بدل القضاء المقرر لهم بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبين بدل التمثيل المقرر للوظائف المنتدبين لها - يحق لهم ان يجمعوا بين بدل القضاء وبين التعويض عن جهودهم غير العادية المقرر صرفه للعاملين بالجهة المنتدبين لها - مجلس القضاء الاعلى وحده هو الذى يتولى تحديد المكافأة التى يستحقها العضو المنتدب أو المعار .

#### ملخص الفتوى :

ان الحظر الذى تضمنته القواعد الملحقة بجدول مرتبات أعضاء مجلس الدولة انما يرد فقط على الجمع بين بدل القضاء وبدل التمثيل ، ومقتضى ذلك أنه يجوز لأى من أعضاء مجلس الدولة اذا شغل بطريق النسب أو الاعارة وظيفة مقرر لها بدل تمثيل - ان يتخلى عن بدل القضاء المستحق له طبقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حتى يمكنه تقاضى بدل التمثيل المقرر للوظيفة التى يشغلها ويقوم بأعبائها . فعضو مجلس الدولة فى هذه الحالة - يستمد حقه فى كل من بدل القضاء وبدل التمثيل من احكام القانون ، وليس ثمة ما يحول دون ان يختاروا افضلهما له خاصة وأنه يشغل الوظيفة المقرر لها بدل التمثيل وإن هذا البديل انما تقرر بسبب ما تتطلبه الوظيفة من تكبد نفقات اضافية شرع البديل لمواجهتها ، والقول بغير ذلك ( أى يحظر التخلي عن بدل القضاء ) لا يتفق مع عبارة البند الثالث الملحق بجدول مرتبات أعضاء مجلس الدولة التى تحول دون الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء دون ان تجظر التخلي عن بدل القضاء .

وحيث انه فيما يتعلق بالاستفسار الثانى الخاص بمدى احقية أعضاء مجلس الدولة المنتدبين للعمل بالأمانة العامة لمجلس الوزراء فى الجمع بين بدل القضاء وبين الأجر الاضافى المقرر لهم ، فليس فى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٧ أو قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى يصر على أعضاء المجلس فيما لم يزد بشأنه نص

خاص في القانون الصادر بتنظيم ثئونهم ، ما يحول دون الجمع بين بدل القضاء والاجر الاضافي وذلك لاختلاف حكمة صرف كل منهما ، فبدل القضاء مقرر بسبب ما يتميز به عمل اعضاء مجلس الدولة من طبيعة خاصة ، اما الاجر الاضافي فانه يصرف لاعضاء المجلس في الجهات التي يندوبون لها تعويضا لهم عن الجهد غير العادى الذى يبذلونه فى سبيل انجاز ما يكلفون به فى هذه الجهات من اعمال قانونية وقضائية .

ومن حيث ان الثابت ان جميع العاملين بالامانة العامة لمجلس الوزراء ( اصليين ومنتدبين ) يمنحون تعويضا عن جهودهم غير العادية ، ولقد تقرر هذا التعويض بموجب قرار السيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٣ ، وتحدد قيمته بنسبة معينة من الاجر الاصلى لهؤلاء العاملين . فمن ثم يحق لاعضاء مجلس الدولة المنتدبين كل الوقت للعمل بالامانة العامة لمجلس الوزراء ان يجمعوا بين بدل القضاء المستحق لهم بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبين التعويض عن جهودهم غير العادية الذى تقرر منحه لهم اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٣ . بموجب القرار الوزارى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٣ ، على انه يجدر التنبيه الى انه ينبغى مراعاة ما تقضى به المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة من انه يتولى مجلس القضاء الاعلى وحده تحديد المكافاة التى يستحقها العضو المنتدب او المعاز .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز لاعضاء مجلس الدولة المنتدبين كل الوقت للعمل بالامانة العامة لمجلس الوزراء ان يختاروا بين بدل القضاء المقرر لهم بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبين بدل التمثيل المقرر للوظائف المنتدبين لها ، كما يحق لهؤلاء الاعضاء ان يجمعوا بين بدل القضاء وبين التعويض عن جهودهم غير العادية المقرر صرفه للعاملين بالامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب القرار الوزارى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٣ .

رابعاً - بدل عن رئاسة أو عضوية لجنة إدارية :

قاعدة رقم ( ٥١ )

المبدأ :

لعضو مجلس الدولة الذى يندب لرئاسة أو لعضوية لجنة بأحدى الجهات الإدارية ان يتقاضى مقابل على ما آداه من اعمال فى تلك اللجنة - دون ان يؤثر ذلك على حياته واستقلاله الأصليين .

ملخص الفتوى :

ان الندب لعضوية اللجان أو الهيئات التى يوجب القانون ان يرأسها أو يشترك فى عضويتها أحد أعضاء مجلس الدولة لا يعتبر جزءاً من العمل الأصلي لعضو مجلس الدولة ، وذلك لأن هذا العمل يخرج عن أعمال وظيفته الأصلية ، ويباشره تحت مسئولية الشخصية ، ولا يخضع فيه للفتيش الفنى بمجلس الدولة ، فاذا ما قدرت الجهة الإدارية مقابلاً مالياً لحضور لجنة من لجانها بمراعاة ما يبذله العضو فيها طبقاً للقواعد المالية المعمول بها لديها ، وجرى هذا التقدير على أسس من القواعد العامة التى تجرى على كل من توافرت شروطها فيه ، فإنه لا محل والحالة هذه ، ان ينفرد عضو مجلس الدولة من الحرمان من المقابل المادى المذكور . ولا اعتداد فى هذا المقام بالقول بان استقلال العضو وحيدته يتأثر بتقاضى هذا المقابل ، فإن استقلال العضو وحيدته لا ينال منها صرف مكافأة عن جهد معين آداه فى خدمة الجهة التى انعقدت اللجنة بخصوص نشاطها وأعمالها .

( ملف ١٩٨٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠ )

## خامسا - بدل الإقامة :

### قاعدة رقم ( ٥٢ )

#### المبدأ :

استحقاق بدل طبيعة العمل وبدل الإقامة المقررين للعاملين بمحافظة سيناء بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ وقرار مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ منوط بأداء العمل بتلك المحافظة على وجه الاستقرار والاستمرار - متى كان القرار الصادر بندب عضو مجلس الدولة مفوضا للدولة لعدة محافظات قد حدد المحافظة التى تعد مقر عمله الاصلى فانها تكون المحافظة التى يباشر عمله فيها على وجه الاستقرار والاستمرار - قيامه بالعمل فى أى من المحافظات الأخرى بما فيها محافظة سيناء لا يعدو وإن يكون أداءه لمهام مصلحية مؤقتة يستحق عنها بدل سفر عن الأيام التى قضيت خارج مقر عمله - عدم استحقاق بدل طبيعة العمل وبدل الإقامة المقررين للعاملين بمحافظة سيناء فى هذه الحالة .

#### ملخص الفتوى :

ونفيد بان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٨٢ واستعرضت المادة (٥٩) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أنه « يجوز أن يندب برئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وبالوزارات والمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين أو رؤساء تلك الهيئات مستشارون مساعدون أو نواب للعمل كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم فى دراسة الشئون القانونية والتظيمات الادارية ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح .

ويعتبر المفوض ملحقا بإدارة الفتوى المختصة بشئون الجهة التى يعمل بها . كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه حيث تنص المادة الأولى منه على أن « يمنح العاملون

المدنيون بالسكوتة والقطاع العام بالمناطق المحررة أو التي تحرر من سيناء بدل طبيعية عمل بنسبة ٧٥٪ من بدل ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل شهريا طوال مدة الطوارئ في محافظة سيناء على الا يزيد مجموع ما يصرف للعاملين المشار اليهم من هذا البديل وغيره من البدلات على ١٠٠٪ من الأجر الأساسي » . وايضا قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٠ المشار اليه والصادر بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٠ حيث تنص المادة الأولى منه على ان « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية والبحر الأحمر وامسوان وقنا وسوهاج والوادي الجديد ومطروح ومنطقتي الواحات البحرية ووادي النطرون بدل اقامة بنسبة ٣٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة وذلك للعاملين الذين لا يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة أو المنطقة ونسبة ٢٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة بالنسبة لمن يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة أو المنطقة » . كما تنص المادة الثانية منه على ان « يراعى في منح بدل الإقامة بالفئات السابقة القواعد الآتية :

( أ ) ان يمنح بدل الإقامة للعامل الذي يندب لشغل وظيفة بأحدى المحافظات أو المناطق المشار إليها في المادة السابقة ، ولا يجوز منح بدل سفر في هذه الحالة .

( ب ) يستمر منح بدل الإقامة للعامل الذي يكلف بمهمة رسمية خارج المحافظات والمناطق المقرر لها » .

ومن حيث ان المشرع قد قصد بتقرير بدل طبيعية العمل المقرر بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧١ المشار اليه - وطبقا لما جاء بالأعمال التحضيرية لهذا القانون تحقق غايتين أولاهما : تحقيق المساواة بين العاملين المدنيين في المناطق المحررة من سيناء من ناحية وأفراد القوات المسلحة والعاملين بها ممن يؤدون أعمالهم في تلك المناطق من ناحية أخرى . اما العاية الثانية التي هدف اليها المشرع بالقانون سالف الذكر فهي تشجيع العاملين بالمناطق المنوء عنها على حسن الأداء ومضاعفة الجهد ومن أجل اعادة تحضير تلك المناطق واعادة الحياة اليها من جديد .

ومن حيث انه عن بدل الإقامة المقرر بقرار رئيس مجلس الوزراء



المشار اليه فان فتاوى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع قد استقر فى تفسيرها للأحكام المنظمة لبذل الإقامة الذى يمنح للعاملين بالمناطق والجهات النائية - ومن بينها القرار سالف الذكر على ان الحكمة من تقرير هذا البذل هى تشجيع العاملين على الاقبال على العمل بالجهات النائية والاستمرار فيه بروح عالية وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وموظف العيش وقسوة الطبيعة فى هذه المناطق القاصية عن العمران المجردة من وسائل الراحة والمواصلات حيث يكافحون فى ظروف عسيرة لم يالغوها من قبل فى بلادهم الأصلية .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان مناط استحقاق كل من بدل طبيعة العمل وبذل الإقامة المقررين للعاملين بمحافظة سيناء ، هو أداء العمل بتلك المحافظة على وجه الاستقرار والاستمرار وبغض النظر عن أداة اسناد هذا العمل وما اذا كانت هى التعيين أو النقل أو الندب .

ومن حيث ان الثابت ان القرار الصادر بالندب سالف الاشار اليه قد حدد المحافظة التى تعد مقر العمل الأصلى وهى محافظة بور سعيد فانها تكون هى المحافظة التى يلتزم السيد الأستاذ المفوض بمباشرة عمله فيها على وجه الاستقرار والاستمرار ، أما قيامه بالعمل فى أى من المحافظتين الأخرتين ( دمياط وسيناء ) فلا يعدو أن يكون أداء لمهام مصلحية مؤقتة يستحق عنها بدل سفر عن الايام التى قضيت خارج بور سعيد وفقاً للقواعد المقررة فى هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق السيد الأستاذ ..... بدل طبيعة العمل وبذل الإقامة المشار اليهما مع احقيته فى صرف بذل سفر عن الايام التى قضيت خارج بور سعيد وفقاً للقواعد المقررة فى هذا الشأن .

( ملف ٩٣١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١٢/١ )

## الفرع العاشر

### الندب والاعارة

اولا - لحكام مشتركة بين الندب والاعارة :

قاعدة رقم ( ٥٣ )

المبدأ :

اعارة وندب احد مستشارى مجلس الدولة للعمل بأحد البنوك -  
سريان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التى  
يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم والقرار الجمهورى  
رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم الاجور والمكافآت والبدلات عليه -  
فباس ذلك - اعارة او ندب عضو السلطة القضائية للعمل فى احدى  
الجهات الخاضعة لاحكام القرار المذكور من شأنه تطبيق تلك الاحكام  
على كافة المبالغ التى يتقاضاها منها .

ملخص الفتوى :

ان السيد المستشار / ... اعير وندب للعمل ببنك بور سعيد  
خلال المدة من ١/١/١٩٦٠ الى ١٢/٣١/١٩٦٧ فمن ثم تسمى عليه  
احكام التشريعين المشار اليهما دون ان يحتج فى هذا الصدد بان احكام  
القرار الجمهورى سالف الذكر لا تسمى على اعضاء الهيئات القضائية  
لانه فضلا عن ان احكام هذا القرار طبقا لنص المادة السابعة منه ،  
تسمى على جميع العاملين سواء الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ او الخاضعين لقوانين ولوائح خاصة ، كما ان الاصل هو  
تطبيق احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة واللوائح والقرارات  
المكملة له على اعضاء الهيئات القضائية فيما لم يرد به نص فى القوانين  
الخاصة بهم ، فضلا عن ذلك فان اعارة او ندب عضو السلطة القضائية  
للعمل فى احدى الجهات الخاضعة لاحكام القرار المذكور من شأنه تطبيق  
تلك الاحكام على كافة المبالغ التى يتقاضاها منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا - تايد فتواها بجلسة اول مايو سنة ١٩٦٨ التى خلصت فيها

الى انه لا تعارض بين القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وان احكام كل منهما تكمل احكام الآخر .

ثانيا - سريان احكام هذين التشريعين على المبالغ التي تقاضاها السيد المستشار / ٠٠٠ علاوة على مرتبه الاصلى ابان نديه واعارته لبك بور سعيد .

( ملف ٤٦٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١١/٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٤ )

#### المبدأ :

الواضح من صياغة نص المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان رئيس مجلس الدولة وحده هو المختص باصدار قرارات ندب اعضاء المجلس او اعارتهم - المشرع لم يلزمه باتباع شكليات معينة عند مباشرته لهذا الاختصاص الا فى حالة الموافقة على الندب او الاعارة حيث تطلب موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على الندب او الاعارة قبل افصاح رئيس المجلس عن موافقته - اشتراط موافقة المجلس الاعلى ورد على سبيل الاستثناء - الاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه - اثر ذلك - رئيس مجلس الدولة هو المختص وحده برفض الموافقة على الندب او الاعارة ابتداءا والغاء قرار الندب او الاعارة القائم بغير ان يلتزم فى اى من الحالتين بعرض الامر على المجلس الاعلى للهيئات القضائية .

#### ملخص الفتوى :

المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه « يجوز ندب اعضاء مجلس الدولة كل الوقت او فى غير اوقات العمل الرسمية او اعارتهم للقيام باعمال قضائية او قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها او الهيئات العامة او المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على ان يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافاة التى يستحقها العضو المنتخب او المعار عن هذه الاعمال .... »

ولا يجوز ان يترتب على الندب او الاعارة الاخلال بحسن سير العمل » .

ومن حيث ان الواضح من صياغة النص المتقدم ان الاختصاص باصدار قرارات نذب اعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير اوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة و ..... منعقد لرئيس مجلس الدولة وحده .

وان المشرع لم يلزم رئيس المجلس باتباع شكليات معينة عند مباشرته لهذا الاختصاص الا في حالة الموافقة على النذب أو الاعارة حيث تطلب القانون موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على النذب أو الاعارة قبل افصحاح رئيس المجلس عن موافقته .  
العمل فهي ثمرة عارضة .

ومن حيث ان الأصل ان مصدر القرار لا يتقيد بشكل معين عند اعلانه عن الارادة الا اذا ألزمته القاعدة القانونية صراحة باتباع شكليات معينة .

واذا كان القانون قد تطلب موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية عند مباشرة رئيس مجلس الدولة لاختصاصه بالنذب فانه اورد هذا التقييد حتى لا يكون النذب أو الاعارة وسيلة لنزع عضو المجلس من عمله الأصلي وابعاده عنه .

ومن حيث ان النذب والاعارة مقرران على سبيل الاستثناء لاكتساب الاعضاء خبرة بالعمل الإداري تساعد على اداء الرأي أو اصدار الحكم ولم يقرر لمصلحة العضو ، واذا كان يحصل على ثمرة من هذا العمل فهي ثمرة عارضة .

وبالبناء على ما تقدم ومن منطلق ان رئيس مجلس الدولة هو المسؤول عن حسن سير العمل بالمجلس ، فمن ثم فهو وحده المختص برفض الموافقة على النذب أو الاعارة ابتداءً . كما يختص وحده بالفاء قرار النذب أو الاعارة القائم اذا أدى ذلك الى الاخلال بحسن سير العمل بغير ان يلزم في أي من الحالتين بعرض الأمر على المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، لان موافقة المجلس الأعلى وردت استثناء في حالة النذب كشكل لاصدار القرار ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوعم في تفسيره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان رئيس مجلس الدولة يختص منفرداً بانهاء النذب القائم لأحد اعضاء مجلس الدولة .

## قاعدة رقم ( ٥٥ )

### المبدأ :

لحقبة عضو مجلس الدولة المنتدب أو المعار في المكافأة الإضافية عن الأعمال التي يؤديها بالجهة المنتدب أو المعار إليها .

### ملخص الفتوى :

إن المادة ( ٨٨ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « يجوز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المنتدب أو المعار عن هذه الأعمال » .

ومفاد هذا النص أن المشرع إجاز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة لأداء أعمال قضائية أو قانونية على أن يتولى المجلس الأعلى للهيئات القضائية تحديد المكافأة التي يستحقها العضو عن هذه الأعمال ، واذا اضطرد العمل على أن يترك المجلس الأعلى لكل جهة من الجهات التي ينتدب إليها الأعضاء تحديد المكافآت التي يستحقونها عن تلك الأعمال التي يندبون أو يعارون للقيام بها ، فإن تحديد جهة من تلك الجهات لما يستحق للأعضاء مقابل ما يؤدونه من عمل لديها أمر لا يخالف قاعدة من القواعد التي جرى المجلس الأعلى للهيئات القضائية على تطبيقها في شأن نذب الأعضاء كل أو بعض الوقت أو اعاراتهم وتحديد مكافاتهم .

ولما كانت المكافأة الإضافية التي قررها المشرع للعاملين تستحق لأسباب تتعلق بما يؤدونه من أعمال وما يبذلونه من جهد في انجازها ، وكان العضو المنتدب أو المعار يؤدي عملاً بالجهة المنتدب أو المعار إليها فإن مناط استحقاق تلك المكافآت الإضافية يتوافر في حقها .

ومن ثم يستحق السيد / الأستاذ المستشار ..... المنتخب  
فى غير أوقات العمل الرسمية للعمل بوزارة النقل المكافأة التى قرر  
وزير النقل بتاريخ ١٩٨١/١/٧ صرفها للعاملين بديوان عام الوزارة  
بواقع مرتب شهر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
استحقاق السيد / ..... المكافأة المشار اليها .  
( ملف ٨٨٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ )

ثانيا - النخب :

#### قاعدة رقم ( ٥٦ )

المبدأ :

اعضاء مجلس الدولة - ندبهم للأعمال الاضافية - العمل الاضافى  
قد يكون امتدادا للعمل الاصلى فى ذات الوظيفة ولو فى غير أوقات العمل  
الرسمية وقد يكون بطريق النذب فى وظيفة أخرى غير الوظيفة الاصلية -  
اختلاف الأحكام التى يخضع لها كل من العاملين - العمل الاضافى  
المشار اليه فى المادة الأولى من القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والمادة الأولى  
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، لا يشترط ان يكون  
أداءه فى غير أوقات العمل الرسمية - انسحاب هذا الوصف على العمل  
الاضافى الذى يسند الى المنتخب طوال الوقت الى جوار العمل الاصلى  
المنتخب أساسا للقيام به - استحقاقه مكافأة عن هذا العمل ولو كان  
القيام به فى غير أوقات العمل الرسمية - تحديد المصروف المالى لهذه  
المكافأة لا يؤثر اشكالا قانونيا بالنسبة للجهة الاصلية التابع لها المنتخب  
وانما هو امر يتعلق باوضاع الميزانية فى الجهات التى تقوم بالمصرف -  
استمرار المستشار المساعد فى أداء عمله كمفوض الدولة بعد ترقبته الى  
وظيفة مستشار لا ينطوى على مخالفة للقانون .

ملخص الفتوى :

يبين من الأوراق الخاصة بهذا الموضوع ان السيد المستشار / ...  
كان منتدبا فى غير أوقات العمل الرسمية مستشارا قانونيا للسيد / ...

وقت أن كان سيادته وزيرا للدولة وحددت اختصاصاته على الوجه الآتى :

( أ ) مراجعة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية .

( ب ) اعداد مثل هذه المشروعات التى يقتضى صالح العمل اصدارها

( ج ) ابداء الراى فيما يعرض على السيد الوزير من موضوعات ذات طبيعة قانونية .

( د ) انجاز الأبحاث القانونية التى يرى لزومها فى مباشرة الاختصاصات الموكولة للسيد الوزير .

( هـ ) عرض ما أجرته النيابة الادارية من تحقيقات فيما ينسب الى موظفى الوزارة من الدرجة الثانية فما فوقها من مخالفات مالية وادارية .

ثم ندب سسيادته طول الوقت فى مكتب السيد وزير العمل واسندت اليه بعد ذلك الى جانب الأعمال السالف ذكرها أعمال التفويض الخاصة بالتظلمات التى تقدم من موظفى الوزارة .

ومن حيث أن الأعمال الاضافية التى يمكن أن يكلف بها الموظف ويجوز أن يمنح عنها مكافأة نوعان :

#### النوع الأول :

وهو العمل الاضافى الذى يعتبر امتدادا للعمل الاصلى أى ذلك الذى يؤديه الموظف فى ذات الوظيفة التى يشغلها وفى ذات الوزارة التى يتبعها وفى غير اوقات العمل الرسمية لما قد تتطلبه مصلحة العمل الاصلى من مزيد من الوقت والجهد لانجازه ، وهذا النوع من الأعمال الاضافية هو ما كانت تتناوله المادتان ٤٥ ، ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة والذى صدر بشأنه قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ فى شأن قواعد منح المكافآت عن الأعمال الاضافية والخدمات الممتازة والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور ايضا ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ .

أما النوع الثانى من الاعمال الإضافية فهو العمل الإضافى الذى يؤديه الموظف عن طريق الندب - طبقا لنص المادتين ٤٨ ، ٥٠ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - فى وظيفة أخرى غير الوظيفة الأصلية التى يشغلها فى ذات الوزارة أو فى وزارة أو مصلحة أخرى غير الوزارة أو المصلحة التى يتبعها . وهذا النوع من العمل الإضافى لا تسرى فى شأنه احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ أو القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الإضافية المشار اليهما وإنما تنظمه احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت .

وتقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بأنه فيما عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو الشركات أو فى الهيئات العامة أو المجالس أو اللجان أو فى المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه فى السنة كما تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على أنه « تسرى احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية : ١ - البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بمهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل . ب - البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين ذي خطورة أو صعوبة معينة . ج - البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح للعامل بسبب أدائه الوظيفية فى مكان جغرافى معين . د - المكافآت والاجور الإضافية . هـ - المكافآت التشجيعية والخاصة . و - مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف انواعها . ز - المبالغ التى يتقاضاها العاملين المنتدبون أو المعارون فى الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية » . ونصت المادة الثانية على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها فى البندين ١ . ب من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيه فى السنة » وقضت المادة الثالثة بأنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه فى السنة .



ومن حيث ان العمل الاضافى الذى اشار اليه نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ والذى لا يجوز ان يزيد ما يتقاضاه العامل نظير قيامه به على ٢٣٠ من المرتب يحد أقصى ٥٠٠ جنيه فى السنة - هذا العيّل الاضافى لم يشترط المشرع ان يكون ادائه فى غير اوقات العمل الرسمية ، وعلى خلاف النوع الاول الذى يتم فى نطاق الوظيفة الاصلية للموظف ، وبذلك يمكن ان تنسحب هذه الصفة على العمل الذى يكلف به الموظف الى جوار عمله الاصلى ولو اداه فى اوقات العمل الرسمية فندب العامل الى جهة غير المعين فيها اصلا وازافة اعمال اخرى اليه فى اوقات العمل الرسمية يجوز للوزير المختص حسب سلطته التقديرية منحة مكافأة عن العمل الاضافى فى الحدود التى نهى عليها القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وبشرط وجود الاعتماد المالى الذى يسمح بالصرف .

وتأسيسا على ما تقدم فانه اذا ما اسندت الى السيد المستشار / ..... ابان ندبه طول الوقت فى مكتب وزير العمل املا اضافية الى جوار عمله الاصلى المنتدب أساسا للقيام به فانه يستحق عنه مكافأة طبقا لما يقدره الوزير المختص حتى ولو كان يقوم بهذا العمل الاضافى فى غير اوقات العمل الرسمية .

اما بالنسبة الى تحديد المصرف المالى كهذه المكافأة وهل ينبغي صرفها خصما من ميزانية وزارة العمل او ميزانية احدى الهيئات العامة التابعة لها كهيئة التأمينات الاجتماعية فان هذا الامر لا يثير أى شكال قانونى بالنسبة الى مجلس الدولة وانما يتعلق باوضاع الميزانية فى الجهات التى تقوم بالصرف فلا يكون ثمة محل لبحثه .

اما بالنسبة الى مدى صحة استمرار السيد المستشار / ..... فى العمل كمفوض للدولة لوزارة العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية بعد ترقيته الى وظيفة مستشار فان المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ( مغلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بدلا من المادة ٤٢ من قانون المجلس ) تنص على ان « يجوز ان ينتدب برئاسة الجمهورية ، وبنسبة الوزراء والوزارات والمصالح والهيئات العامة بناء على طلب رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء او برؤسياه تلك المصالح والهيئات مستشارون

مساعدون أو نواب كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم فى دراسة الشئون القانونية والتظلمات الادارية ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والوزارات والمصالح والهيئات لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين وللوائح » .

ومن حيث أن السيد المستشار / . . . كان قد ندب للعمل مفوضا للدولة لوزارة العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية وقت أن كان سيادته يشغل وظيفة مستشار مساعد بالمجلس ، واستمر مندوبا لهذا العمل الى ما بعد ترقيته الى مستشار دون أن يقوم المجلس بالغاء هذا الندب أو ندب زميل آخر للقيام بهذا العمل فمن ثم فإنه لم يخالف حكم القانون باستمراره فى اداء عمله المشار اليه وذلك لسببين :

#### الاول :

ان المادة ٤١ المشار اليها ( ومن قبلها نص المادة ٤٢ ) وإن جددت الوظيفة التى يجوز ندب مفوض الدولة للوزارات والمصالح من بين شاغليها بالمستشارين المباعدين والنواب بمجلس الدولة ، إلا أن هذا لا يعنى عدم جواز ندب من يشغل وظيفة مستشار للقيام بها . ذلك أن هذا التحديد لا يمنع من يشغل وظيفة أعلا من ندبه لها وإنما يمنع من يشغل وظيفة أقل ، فلا يجوز ندب المندوبين أو المندوبين المساعدين لها . لأن الحكمة من هذا التحديد تتمثل فى رغبة المشرع فى أن يكون مفوض الدولة للوزارة على قدر معين من الخبرة لا تقل عن خبرة النائب بالمجلس ، وهذه الحكمة متحققة فى المستشار من باب أولى ، حقيقة أن النص لم يستعمل عبارة « على الأقل » حتى يمكن القطع بصحة هذا التفسير . إلا أن عدم استعمال هذا التعبير لا يمنع من الالتجاء الى روح النص ما يقصده المشرع من تقريره ، وبالالتجاء الى ذلك يتحقق سلامة هذا التفسير .

#### ثانيا :

أن السيد المستشار / . . . ما كان له أن يمتنع عن تأدية عمله كمفوض لوزارة العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية عقب ترقيته الى وظيفة مستشار طالما أن مجلس الدولة لم يبلغ ندبه صراحة أو يندب زميل آخر للقيام بهذا العمل ، ذلك أن امتناعه عن تأدية هذا العمل كان سيثبكل مخالفة لاحكام القانون . باعتبار أن الندب يتم دون ما حاجة الى موافقة العامل

ولأنه مقرر في الأصل لصالح العمل فإذا رفض العامل تنفيذ قرار النذب بأن امتنع عن القيام بالعمل المندوب من أجله كليا أو جزئيا كان عرضه للمسائلة التأديبية .

وتأسيسا على ما تقدم ، فإنه لا حرج على السيد المستشار / ..... أن هو استمر في القيام بعمله كمفوض لوزارة العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية عقب ترقيقته الى وظيفة مستشار في المجلس ، ولو أن المجلس كان يرى في استمرار سيادته في تأديه هذا العمل مخالفة لحكم القانون فإنه كان يتعين عليه - بما له من اختصاص في هذا الشأن - أن يندب زميلا آخر للقيام بهذا العمل عقب الترقية ، الامر الذي لم يتم ومن ثم فإن استمرار سيادته في هذا العمل لا غبار عليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

أولا : احقية السيد المستشار / ..... لما يتقاضاه من مكافأة عن الاعمال الاضافية التى اسندت اليه بالاضافة الى عمله بمكتب وزير العمل .

ثانيا : أن كون هذه المكافآت تصرف من ميزانية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدلا من البند المخصص لذلك بميزانية وزارة العمل لا تثير اى اشكال قانونى .

ثالثا : صحة استمرار السيد المستشار / ..... في العمل كمفوض للدولة لوزارة العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية بعد ترقيقته الى وظيفة مستشار .

( ملف ٨٦ / ٤ / ٥٤٩ - جملة ١٩٧٢/٥/٣١ ) .

قاعدة رقم ( ٥٧ )

المبدأ :

المكافآت التى تمنح عن الاعمال الاضافية لا تدخل ضمن المبالغ الثانية للوظيفة المقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية . والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين معدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ - . أساس ذلك ما ورد بالمذكرة الايضاحية

للقانون المذكور - المكافآت التي تمنح لعضو مجلس الدولة مقابل ندبه في غير أوقات العمل الرسمية لا تخضع للخفض المقرر لأنها تعد نوعاً من الأجر الإضافي .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين كان ينص في المادة الأولى على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وإعانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على المرتب الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين بالحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والتي تساهم فيها الدولة وفقاً للنسب الآتية :

٥٠ % بالنسبة لبدلات التمثيل والاستقبال وما في حكمها .

٢٥ % بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها .

ويعتد في حساب مقدار الخفض ومقدار ما يستحق من البديل بخفضه على النحو المشار إليه بالقيمة التي كانت مفررة للبديل في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ - أو في أي تاريخ لاحق يكون قد تقرر البديل فيه .

ويسرى خفض على البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات المنتهجة عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .» .

ولقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ وأصبحت تنص على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وإعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ % جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على المرتب الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ % على الأقل .» .

ويعتد في محاسب نسبة الخفض وما يستحق من البدل بعد خفضه بقيمة التي كانت مقررة في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه البدل ما لم يتضمن في قرار منح البدل على مراعاة نسبة الخفض المقررة » .

ومن حيث ان المشرع لم يدخل المكافآت التي تمنح عن الاعمال الاضافية ضمن المبالغ المنصوص عليها في هذا القانون سواء قبل تعديله أو بعده بل إن المذكرة الايضاحية للقانون قررت انه ( ويطبيعة الحال يخرج عن دائرة الخفض المرتبات والاجور الاصلية وما في حكمها وما يصرف للعامل علاوة على مرتبه الاصلى بسبب جهد خاص يبذله شخصيا يميزه عن غيره من العاملين في نفس مركزه القانوني كالمكافآت التشجيعية والاجر الاضافى وما في حكمها كما يخرج عن دائرة الخفض ايضا ما يصرف من مبالغ لغير العاملين ولو كان ذلك نظير خدمات تؤدي لذات الجهات المشار اليها في المشروع ) لما كان الامر كذلك فان قصد المشرع واضحا في عدم اخضاع المكافآت التي تمنح عن العمل الاضافى للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان المكافآت التي كانت تمنح للسيد الاستاذ / ..... مقابل ندبه في غير اوقات العمل الرسمية للعمل مستشارا قانونيا للهيئة تعد نوعا من الاجز الاضافى فانها لا تخضع للخفض المقرر بهذا القانون .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المكافاة التي كانت تصرف للسيد الاستاذ المستشار المساعد / ..... لقاء ندبه مستشارا قانونيا للهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .  
( ملف ٢٢٦/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٣/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٨ )

#### المبدأ :

عدم جواز ندب عضو مجلس الدولة مستشارا قانونيا لأحد الأحزاب السياسية - نص المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على

قصر نذب أعضاء مجلس الدولة على وزارات الحكومة ومصالحها وهيئاتها ومؤسساتها - خروج الأحزاب السياسية من عداد الجهات التي أجازت المادة سالفة الذكر نذب أعضاء المجلس للعمل بها .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية ينص فى مادته الثانية على أن ( يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة فى مسؤوليات الحكم ) .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « ..... وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا » .

وتنص المادة السادسة من القانون المذكور على أن ( يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ..... ) .

وينص القانون فى مادته الحادية عشر على أن « تتكون موارد الحزب من اشتراكات وتبرعات أعضائه وحصوله عائد استثمار أمواله فى الأوجه غير التجارية التى يحددها نظامه الداخلى » .

وبين من هذه النصوص أن المشرع حدد طبيعة الأحزاب السياسية وتكييفها القانونى بعبارات صريحة قاطعة فعرّفها بأنها منظمات تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتهدف الى المشاركة فى مسؤوليات الحكم وتمثل أعضائها تمثيلا سياسيا وتمول نشاطها من اشتراكات أعضائها وتبرعاتهم ومن عائد استثمارها لأموالها ، ومن ثم فهى تنشأ بإرادة جماعات المواطنين التى تنظمها وتختار أهدافها وتبعا لذلك فإنها لا تعد سلطة من سلطات الدولة أو فرعا أو هيئة أو مؤسسة من فروع الدولة وهيئاتها ومؤسساتها وإنما هى منظمات سياسية منفصلة عن أجهزة الدولة ومستقلة بشخصيتها المعنوية عنها .

ولما كانت المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يجوز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية أو إعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ..... » وكانت عبارات هذا النص صريحة في قصر نذب أعضاء مجلس الدولة على وزارات الحكومة ومصالحها وهيئاتها ومؤسساتها فإنه لا يجوز نذب عضو مجلس الدولة للعمل مستشاراً قانونياً لأحد الأحزاب السياسية لخروج تلك الأحزاب من عداد الجهات التي أجازت المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نذب أعضاء المجلس للعمل بها .

لذلم انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز نذب عضو مجلس الدولة للعمل مستشاراً قانونياً لأحد الأحزاب السياسية . . .

( ملف ٢٤٥/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٩ )

المبدأ :

إذا نذب عضو مجلس الدولة بلجنة من لجان البت في المناقصات أو المزايدات أو الممارسات فإنه يستحق المقابل المادى الذى تقرره جهة الادارة مقابل حضور جلسات اللجنة . ولا يكون فى ذلك اى تأثير على استقلال العضو وكرامته لأن ما يقوم به من عمل يكون منبت الصلة بعمله فى المجلس .

ملخص الفتوى :

ان حضور عضو مجلس الدولة لجنة من لجان المناقصات او المزايدات او الممارسات هو نذب بطبيعته يخرج به العضو من اعمال وظيفته الاصلية ويندمج مع مجموعة من الموظفين فى عمل مشترك آخر لحساب جهة اخرى غير مجلس الدولة . وهذه الاعمال لا تدخل فى العمل الاصلى للعضو الذى يعمل بإدارة الفتوى . واساس ذلك ان عمله

بلجان البت مستقل عن عمله الأصلي ، ولا يخضعه لمراجعة من رؤسائه أو التفتيش الفني ويتم لحساب جهة أخرى مع مجموعة من الموظفين يأخذ حكمهم. في نطاق اللجنة ، ويترتب على ذلك أنه إذا قدرت الجهة الادارية مقابلا ماليا لحضور هذه اللجان أو ما يبذله العضو فيها طبقا للقواعد المالية المعمول بها ، وجرى هذا التقدير على أسس من القواعد العامة التي تجرى على كل من توافرت شروطها فيه من اعضاء اللجنة ، فإنه لا محل لحرمان عضو مجلس الدولة من ميزة المقابل المئادى ويكون قرار الجهة الادارية بمنح هذا البذل قرارا سليما. يتفق وحكم القانون .

( ملف ٢/٤/٨٦ - جلسة ١٥/٢/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٠ )

#### المبدأ :

يجوز أن يتقاضى العضو المنتدب بعض الوقت لدى إحدى الجهات الادارية مكافأة تشجيعية بالإضافة الى مكافأة الندب .

#### ملخص الفتوى :

حددت لائحة العاملين بالهيئة العامة للتنشيط السياحي الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨١ المقابل الذى يتقاضاه المنتدب للعمل بها بعض الوقت بما لا يتجاوز ١٠٪ من راتبه الأصلي . ويعتبر هذا المقابل من قبيل الأجر المقابل للعمل ، ولا يتضمن حرمان المنتدب بعض الوقت من الحصول على أية ميزة أخرى تقررها الهيئة للعاملين بها . وينسحب تعبير العاملين الى المنتدبين بعض الوقت . ومن ثم فإنه يترتب على ذلك جواز منح عضو مجلس الدولة المنتدب بتلك الهيئة بعض الوقت المكافأة التشجيعية التى قررتها للعاملين بها بالإضافة الى مكافآت الندب الأصلية .

( ملف ٣/٣/٨٦ - ٩٨١ - جلسة ١٨/٤/١٩٨٤ )



### ثالثاً - الاعارة :

#### قاعدة رقم ( ٦١ )

##### المبدأ :

اعارة عضو مجلس الدولة للعمل بالجمهورية العربية اليمنية مع احتفاظه بالمرتب الاصلى الذى يصرف اليه فى الداخل - المقصود بالمرتب الاصلى - هو المرتب الاساسى والعلاوات التى يصل اليها الموظف فى حدود الربط المالى المقرر للوظيفة دون البدلات .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٣ الصادر - بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٧ تنص على « اعارة السيد / ..... المستشار المساعد بمجلس الدولة للعمل بالمكتب القانونى بالجمهورية العربية اليمنية لمدة سنة تبدأ من تاريخ مغادرته اراضى جمهورية مدمر العربية على ان تتحمل الجهة المعار اليها بالالتزامات المالية المترتبة على هذه الاعارة » وتقضى المادة الثانية بان يكون صرف المرتب الاصلى للسيد المعار طوال الاعارة من اعتمادات العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية «

ومن حيث ان عبارة المرتب الاصلى الواردة فى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٣ مرادفة لعبارة « المرتب الاساسى » التى تعنى المرتب الاساسى والعلاوات التى يصل اليها الموظف فى حدود الربط المالى المقرر للوظيفة .

ومن حيث ان التفسير السابق لعبارة المرتب الاصلى يجد سنده فى ان البدلات التى يتقاضاها سنيادته تعتبر ميزة خاصة بالوظيفة التى يشغلها قبل اعارته ، بحيث انه اذا مارس وظيفة اخرى يفقد هذه الميزة فاذا كان بدلا القضاء والتمثيل عزتطين بممارسة وظيفته فى مجلس الدولة فانه باعارته لليمن وشغله لوظيفة اخرى ، يفقد هذين البدلين ، ويقتصر ما يتقاضاه على مرتبته الاصلى او الاساسى

والمتمثل في المرتب والعلاوات التي يصل إليها في حدود الربط انساني المقرر للوظيفة .

ومن حيث انه اذا كانت نية المشرع قد اتجهت الى عكس ما سبق لصاغ القرار الجمهوري رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٣ على نحو ما صاغ به القرار رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٧٧ ، والذي قضى « بأعارة السيد / ..... وكيل مجلس الدولة للعمل خبيرا قانونيا بالمكتب القانوني بمجلس القيادة ومجلس الوزراء بالجمهورية العربية اليمنية لمدة سنة تبدأ من تاريخ مغادرته أراضي جمهورية مصر العربية على ان يتحمل ديوان عام وزارة العدل بمرتبه وبدلاته في الداخل » . تهذه المغايرة بين القرار رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٣ والقرار رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٧٧ تعنى ان المشرع لم يقصد منح السيد المستشار / ..... البدلات التي كان يتقاضاها قبل اعارته ، والا لنص على ذلك صراحة كما فعل في القرار رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للسيد المستشار / ..... .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد استاذ المستشار / ..... فيما يطالب به من بدل القضاء في الفترة من ١٦/٤/١٩٧٥ ، ويدل التمثيل في الفترة من ١/١/١٩٧٦ حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

( ملف ٨٦/٤/٨١٠ - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٣ )

#### المبدأ :

رأى طبيعة العمل المقرر لرجال القضاة - شرطا استحقاقه :  
ان يكون الموظف شاغلا لوظيفة فنية من الوظائف المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ وان يكون قائما بعمل هذه الوظيفة فعلا - اعارة لحد اعضاء مجلس الدولة تمنح من استحقاق هذا الراتب طوال فترة الاعارة .

### ملخص الفتوى :

فيما يتعلق بمدى استحقاق أعضاء مجلس الدولة الفنيين المعاريين في الداخل لراتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ من مناه استحقاق هذا البديل يكون بتوافر شرطين : أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة فنية من الوظائف المنصوص عليها في هذا القرار وأن يكون قائما بعمل هذه الوظيفة فعلا ، ولما كان الموظف المعار لا يقوم بأعباء وظيفته الأصلية أثناء إعارته فإنه لا يستحق راتب طبيعة العمل أثناء إعارته وهو الرأي الذي سبق أن انتهت الجمعية العمومية الى الأخذ به بجلستها المنعقدة في ٢٦ من سبتمبر و ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ و ٢ من يوليو سنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى :

تأييد الفتاوى السابقة للجمعية العمومية فيما يتعلق بعدم استحقاق ..... النائب بمجلس الدولة والمعار لمؤسسة ..... لراتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء أثناء إعارته الى المؤسسة .

( فتوى ١٠٤٣ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٦ )

قاعدة رقم ( ٦٣ )

### المبدأ :

إعارة أعضاء مجلس الدولة للخارج - تكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية - لرئيس الجمهورية سلطة مد الإعارة التي تزيد على أربع سنوات اذا دعت ذلك مصلحة قومية - هذه السلطة لا تتوزع الا بشأن تجديد الإعارة قائمة فعلا - طلب عرض إعارة جديدة على رئيس الجمهورية مباشرة - عدم جواز ذلك قانونا - قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية برفض هذا الطلب صحيح .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع وضع أصلا عاما وإجازا بمقتضاه اعادة أعضاء مجلس الدولة للخارج بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بشرط موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويحدد للاعادة مدة لا تتجاوز أربع سنوات متصلة ومنع اعادة العضو للخارج بعدها الا بعد انقضاء خمس سنوات على اعارته السابقة واستثناء من هذا الأصل :العام إجاز المشرع زيادة مدة الاعارة على أربع سنوات بشرط أن تقتضى ذلك مصلحة قومية وخول رئيس الجمهورية سلطة تقدير تلك المصلحة القومية ومن ثم فإن أعمال هذا الاستثناء يكون منوطا بتوافر شرطين أولهما أن يكمل أحد الأعضاء فى اعادة قائمة مدة أربع سنوات متصلة والثانى أن تقتضى المصلحة القومية غرض الأمر على رئيس الجمهورية للنظر فى تقدير المصلحة وفى تجديد ذات الاعارة لمدة تزيد على هذا القدر ، وعليه لا يجد هذا الاستثناء مجالا لتطبيقه الا بالنسبة للاعادة القائمة بالفعل والتي تستمر لذات الجهة المستعيرة وبعد العرض على المجلس الأعلى فليس لرئيس الجمهورية أن يتصدى لتقدير المصلحة القومية فى اعادة قائمة من تلقاء نفسه بل لابد أن يتم العرض عليه عن طريق المجلس الأعلى للهيئات القضائية والا ترتب على ذلك سلب اختصاص المجلس الأعلى بنظر اعارات أعضاء مجلس الدولة ولا يجوز مد نطاق هذا الاستثناء الى الاعارات الجديدة التي تطلبها جهة أخرى غير تلك التي كان العضو معارا اليها خلال مدة الأربع سنوات عن طريق القياس إذ ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره كما لا يجوز عرض الاعارة فى مثل تلك الحالة مباشرة على رئيس الجمهورية لتقدير المصلحة القومية فيها فليس من المقبول أن يختص المجلس الأعلى بنظر الاعارة التي تتم لأول مرة أو التي تتم بعد انقضاء خمس سنوات على اعادة سابقة والنظر فى تجديدها وتجاوز مدتها ثم يقال بعدم اختصاصه بذلك عند الخروج على القواعد التي سنّها المشرع لاعارة أعضاء مجلس الدولة فضلا عن ذلك فإن المشرع اشترط للاعادة الجديدة مرور خمس سنوات على الاعارة السابقة ولم يقصر تلك المدة بسبب المصلحة القومية او لى سبب آخر وعليه فإنه يكون للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يبت فى الاعارة الجديدة التي لم يفصل بينها وبين الاعارة المنقضية مدة خمس سنوات فيتعين عليه رفضها .

وبناء على ما تقدم فانه لا يجوز عرض طلب السيد الأستاذ  
المستشار ..... اعارته للعمل مستشارا قانونيا لوزارة الحج  
بالمملكة العربية السعودية على رئيس الجمهورية لعدم مرور خمس  
سنوات على اعارته السابقة بهيئة الرقابة والتحقيق بالمملكة وتبعاً لذلك  
فان قرار المجلس الأعلى برفض هذا الطلب يكون قد صادف صحيح  
حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان  
السلطة الاستثنائية المخولة لرئيس الجمهورية في تقدير المصلحة القومية  
لا تقوم الا بشأن تجديد لاعارة قائمة جاوزت المدة المحددة في القانون  
وذلك بعد ان يبدى المجلس الأعلى للهيئات القضائية رايه .

( ملف ٢٦٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٦٤ )

المبدأ :

المستفاد من نصوص قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون  
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع جعل التأمين الزاميا في مواجهة المخاطبين  
بأحكامه بغیر تفرقة بين صاحب العمل والعامل - عدم ترك العامل خرا  
في اختيار المدد المحسوبة في المعاش - العامل لا يملك حق الخيار في  
حساب ما يراه من مدد الا اذا خوله القانون ذلك بنص صريح - الزام  
العامل بإداء اشتراك التأمين شاملا لحصته وحصه صاحب العمل عن مدة  
الاعارة الخارجية - المشرع لم يترك لأمتناع عن أداء الاشتراك يرتب اثره  
الطبيعي في عدم حساب المدد وانما قرر له جزاء مالى مقتضاه الزام  
العامل المتأخر في الدفع بإداء زيادة تقابل ما ضاع على الهيئة المختصة  
من ربح الاستثمار بسبب تأخره في الدفع - أساس ذلك - تطبيق - التزام  
اعضاء مجلس الدولة بإداء الاشتراكات المستحقة عن مدد اعارتهم للخارج

### ملخص الفتوى :

ان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ينص فى المادة الرابعة على أن يكون التأمين وفقا لأحكام هذا القانون فى الهيئة المختصة الزاميا ولا يجوز تحميل المؤمن عليهم أى نصيب فى نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص .

وتنص المادة ١٧ من هذا القانون على ان ( يمول تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مما يأتى :

١ - الحصة التى يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٥٪ من اجور المؤمن عليه لديه شهريا .

٢ - الحصة التى يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ١٠٪ من أجره شهريا ( .. ) .

وتنص المادة ١٢٦ من ذات القانون على ان ( تستحق الاشتراكات عن المدد الآتية وذلك وفقا للقواعد والأحكام المبينة قرين كل منها :

١ - مدد الاعمارات الخارجية بدون أجر ومدد الاجازات الخاصة للعمل بالخارج : يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل فى الاشتراك وتؤدى باحدى العملات الأجنبية .

ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الاقتصاد قرارا بتحديد نوع العملات الأجنبية وسعر التحويل وكيفية ومواعيد أداء الاشتراكات والمبالغ الإضافية وبيع الاستثمار الذى يستحق فى حالة التأخير فى السداد وذلك بما لا يجاوز النسب المقررة فى المادتين ١٢٩ و ١٣٠ ) .

٢ - مدد الاجازات الخاصة بدون اجر :

يكون للمؤمن عليه أداء حصته وحصة صاحب العمل فى الاشتراكات خلال مدة الاجازة أو دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء مدة الاجازة ويجوز له ادائها بالتقسيت وفقا للجدول رقم (٦) أو وفقا للجدول رقم (٧) المرفقين .

وفى حالة عدم الاداء لا تحسب مدة الاجازة ضمن مدة الاشتراك  
فى التأمين .

٣ - مدة الاجازة الدراسية بدون اجر فى الداخل :

يلتزم صاحب العمل بحصته فى الاشتراكات وتؤدى فى المواعيد  
الدورية ويلتزم المؤمن عليه بحصته ويؤديها على النحو المشار اليه  
فى البند (٢) .

٤ - مدة البعثات العلمية بدون اجر :

تلتزم الجهة الموفدة بحصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه فى  
الاشتراكات وتؤدى فى المواعيد الدورية .

٥ - مدد الاعارة الخارجية :

تلتزم الجهة المعار اليها بحصة صاحب العمل فى الاشتراكات ويلتزم  
المؤمن عليه بحصته وتؤدى للجهة المعار منها فى المواعيد المحددة لسدادها  
للهيئة المختصة فى المواعيد الدورية « .

المستفاد من تلك النصوص ان المشرع جعل التأمين وفقا لاحكام  
قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الزاميا فى مواجهة المخاطبين  
بأحكامه بغير تفرقة بين صاحب العمل المؤمن لديه والعامل المؤمن عليه  
وحظر تحميل العامل باى نصيب فى نفقات التأمين الا بنص خاص وقسم  
اشترك التأمين الى حصتين ألزم رب العمل بأداء احداها والزم العامل  
بأداء الأخرى طالما بقيت العلاقة بينهما فى سيرها الطبيعى بأداء العامل  
عمله وتخصيصه وقته وجهده لصاحب العمل فى مقابل الأجر الذى يتقاضاه  
منه ، وبالنسبة للمدد التى تعترض السير الطبيعى للحياة الوظيفية للعامل  
والتي تظل علاقته برب العمل قائمة خلالها ، وان لم يؤد لصاحبه عملا  
او يتقاضى منه اجرا فان المشرع وضع لكل منها حكما خاصا يتفق مع  
الطبيعة التى تصطبغ بها فالزم العامل بأداء النحنتين حصته وحصة  
صاحب العمل خلال مدة الاعارة الى الخارج ومدة الاجازة الخاصة  
للعمل بالخارج باعتبار ان العامل يتقاضى من الجهة التى يعمل لديها  
خلال تلك المدد اجرا ويعتبار ان رب العمل الاصلى لا يفيد منه شيئا ،

فإن تأخر العامل في أداء الاشتراك عن الميعاد الذى يحدده وزير التأمينات واجه جزاء يتمثل فى دفع مبالغ اضافية وما يقابل ريع الاستثمار الذى يضيع على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو هيئة التأمينات الاجتماعية حسب الأحوال بسبب تأخره ، وفيما يتعلق بمدد الاجازة الخاصة بدون أجر التى لا يتكسب فيها العامل ولا يؤدى عملاً خير المشرع العامل بين أداء حصته وحصة صاحب العمل فتحسب مدتها ضمن مدة الاشتراك فى التأمين لو عدم ادائها فلا تحسب ، وبينما ألزم المشرع كل من العامل ورب العمل بحصته خلال مدة الاجازة الدراسية بدون أجر مراعيًا فى ذلك القاعدة التى تعود عليهما باكتساب العامل خبرة خاصة ينعكس أثرها على عمله فإنه الرم الجهة الموفدة وحدها بإداء الحصتين خلال مدد البعثات بالنظر الى الالتزام الذى يلقيه قانون البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على الموفد بخدمة الجهة الموفدة لعدد معين من الأسنين ، أما مدد الاعارات الداخلية فقد ألزم المشرع الجهة المعار اليها العامل بإداء حصة صاحب العمل والزم العامل بإداء حصته لتقاضى العامل اجراء خلالها ولتخصيصه جهده لجهة داخلية تدخل فى عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتخضع لأحكامه .

وإذا كان التأمين الاجتماعى مقرراً بالدرجة الاولى لمصلحة العامل مقابل أداء رب العمل أو العامل إذا ألزمه النص لاشتراك معين فإن ذلك لا يقتضى ترك العامل حراً فى اختيار المدد المحضوية فى المعاش لأن احكام التأمين الاجتماعى تقوم على التكافل بين المؤمن عليهم لذلك فإنها تتعلق بالنظام العام ومن ثم فهي تملئ قواعد أمره ملزمة لا يجوز مخالفتها وبالتالي فإن العامل لا يملك حق الخيار فى حساب ما يراه من مدد إلا اذا خوله القانون بنص صريح هذا الحق كما هو الحال فى مدد الاجازات النفاضة بدون مرتب والا انهائز نظام التأمين الاجتماعى من اساسه

وبناء على ما تقدم فإنه يتعين اعمال الحكم الخاص بكل مدة من المدد التى تضمنتها المادة ١٢٦. سالفة الذكر بما فيها مدة الاعارة الخارجية فيلتزم المؤمن عليه بإداء حصته وحصة صاحب العمل بالعمل بالعملة الأجنبية او العملات المحلية المقابلة لها بحسب سعر التحويل وفى المواعيد التى يحددها وزير التأمينات طالباً ان المشرع لم يخير العامل فى حسابها ضمن مدة الاشتراك فى التأمين سواء فى قانون التأمين الاجتماعى.



رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ او فى قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذى نص صراحة فى الفقرة الاخير من المادة ٥٨ على حساب مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل فى نظام التأمين الاجتماعى .

واذا كان المشرع قد ألزم العامل بأداء اشتراك التأمين شاملا لحصته وحصة صاحب العمل عن مدد الاعارة الخارجية فان ذلك لا يستتبع بذاته تقرير حق العامل فى اختيار حسابها ان ادى الاشتراك او عدم حسابها ان لم يؤده ذلك لان المشرع لم يترك الامتناع عن اداء الاشتراك يرتب اثره الطبيعى فى عدم حساب المدة ، وانما قرر له جزاء من مقتضاه الزام العامل المتأخر فى الدفع بأداء زيادة تقابل ما ضاع على الهيئة المختصة من ربح الاستثمار بسبب تأخره فى الدفع وعليه فان الاشتراك عن مدة الاعارة يعد من المبالغ المستحقة على العامل لهيئة التأمين والمعاشات ومن ثم تسرى فى شأنه أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ فيجوز استئذائه بالخصم من مرتبه فى حدود الربع اذا لم يقم بالوفاء به طواعية من تلقاء نفسه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الاشتراك فى التأمين الاجتماعى عن مدد الاعارة الخارجية الزامى ومن ثم يلتزم اعضاء مجلس الدولة بأداء الاشتراكات المستحقة عن مدد اعارتهم للخارج وفقا لنص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

( ملف ٨٦/٤/٨٦ - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥ )

##### المبدأ :

المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - سريانها على اعارة اعضاء مجلس الدولة لخلو قوانين تنظيم مجلس الدولة من نص ينظم هذا الموضوع - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من يناير ١٩٥٦ بتفويض وزير التربية والتعليم ( التعليم العالى حاليا ) فى منح مكافأة خاصة لمن يعار مستقبلا لجامعة ليبيا - مؤداه ان المكافأة منوطة بالسلطة التقديرية للوزير لضلا ومقدارا .

( م - ١١ - ج ٢٢ )

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - الذى وقعت الاعارة فى ظله - كانت تقضى بأن يكون مرتب الموظف المعار بأكمله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة وليس على الحكومة المصرية أن تصرف للموظف المعار أى مرتب فى مدة الاعارة .

ويجوز منح الموظف المعار مرتباً من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التى يقررها مجلس الوزراء .

وان هذا النص كان يبرى على اعارة اعضاء مجلس الدولة طبقاً لمفهوم المخالفة للمادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه التى كانت تقضى بعدم سريان أحكام هذا القانون على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين لخلو قوانين تنظيم مجلس الدولة المتعاقبة من نص ينظم هذا الموضوع .

وقد صدر تنفيذاً لنص المادة ٥١ سائلة الذكر قرار مجلس الوزراء فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الاعارة واجراماتها ويتضمن هذا القرار المعاملة التالية للموظفين المعارين وقد حدها بالنسبة لحكومة المملكة الليبية المتحدة على الوجه الآتى : « تمنح الحكومة المصرية للموظف المعار من الدرجة الثالثة فما فوق ، مرتبه الاصلى فى مصر ( دون اضافات اخرى ) وللموظف المعار من الدرجة الرابعة فأقل ٤٠% من مرتبه الاصلى فى مصر بعد ادنى قدره خمسة جنيهاً ويحد أقصى قدره عشرة جنيهاً شهرياً .

وجاء به ان الحكومة الليبية تدفع مرتبات المدرسين حسب الفئات الآتية :

٤٠ جنيهاً شهرياً لمن كان فى الدرجة الخامسة فأقل .

٥٥ جنيهاً شهرياً لمن كان فى الدرجة الخامسة .

٧٠ جنيهاً شهرياً لمن كان فى درجة اعلى من الدرجة الخامسة .

وذلك باضافة الى تهية المسكن المؤقت ونفقات السفر ذليلاً وإيصالاً

وبمناسبة اعارة بعض اساتذة الجامعات المصرية للعمل بالجامعة الليبية رفع السيد وزير التربية والتعليم - الذى كانت تتبعه الجامعات وقتئذ - مذكرة الى مجلس الوزراء جاء بها « ولما كانت الجامعات المصرية ستتحمل مرتباتهم الأصلية فى مصر ولن تتحمل الحكومة الليبية سوى نفقات سفرهم وعائلاتهم ذهابا وإيابا مع تهيئة المكن المناسب .

وحيث أن هذه المرتبات لا يمكن أن توفر لهم الحياة الكريمة اللائقة بهم لثدة وطاة الغلاء فى ليبيا ، مما قد يدعوهم وزملاءهم الى العزوف عن قبول هذه المهمة فى الوقت الذى تحرص فيه على الأخذ بيد هذه الجامعة الناشئة وتدعيم العلاقات الثقافية مع المملكة الليبية المتحدة .

ورغبة فى مساواتهم بنظرائهم من الاجانب المعارين للمملكة الليبية المتحدة وعلى الخصوص فى جامعة ليبيا نفسها فاننا نرى صرف ضعف مرتباتهم بالاضافة الى مرتباتهم الأصلية على أن تطبق هذه القاعدة على من يعار مستقبلا وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بعد تعديل هذه الفقرة على النحو التالى :

« فانى ارجو الموافقة على تفويض يمنحهم مكافأة خاصة على ان تطبق هذه القاعدة على من يعار مستقبلا لجامعة ليبيا » .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

وكذلك القرار الصادر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ انما صدر تنفيذ لنص المادة ٥١ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فمجال اعمال القواعد التى تضمنها هذان القراران هو نفس مجال اعمال قواعد هذا القانون أى تتناول موظفى الدولة كافة ايا كانت جهة عملهم الأصلية .

ومن حيث أن القرار مالف الذكر انما فوض وزير التربية والتعليم فى تقدير منح مكافآت خاصة لمن يعار الى جامعة ليبيا ، بما له من سلطة تقديرية فى منحها أصلا ومقدارا فى كل حالة على جده وقد أصبحت هذه السلطة من اختصاص وزير التعليم العالى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى ان مؤدى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ هو تفويض وزير التربية والتعليم ( التعليم العالى الآن ) فى منح مكافأة خاصة لمن يعار فى تاريخ لاحق لصدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه الى جامعة ليبيا سواء اكان المعار من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات او من غيرهم وذلك فى حدود سلطته التقديرية فى منح هذه المكافأة أصلا ومقدارا .

( فتوى ١٠٨٩ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٦٦ )

#### المبدأ :

اعارة اعضاء مجلس الدولة للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها - شرط عدم جواز زيادة عدد المعارين من احدى الوظائف على خمس عددها - سريانه على الاعارات داخل الدولة دون الاعارات خارجها .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة على انه « يجوز اعارة اعضاء مجلس الدولة للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وذلك بقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الخاص ، وذلك بالشروط الآتية : ..... ولا يجوز أن يزيد عدد المعارين من احدى الوظائف على خمس عددها ، ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجة واحدة ، ويكون شأنه خلال مدة الاعارة شأن المعارين للحكومات الأجنبية ويتقاضى مرتبه من جهة المعار اليها . ويكون تعيين المعار بالاداة اللازمة للتعيين فى الوظيفة المعار اليها ..... » .

وقاهر من هذا النص انه ينظم الاعارة « للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة » ويجعل « شأن المعار خلال مدة الاعارة شأن المعارين للحكومات الأجنبية » ، كما ان تعيين المعار يتم بالاداة اللازمة للتعيين فى الوظيفة المعار اليها .

ويستفاد من ذلك أن الشروط والقيود الوارد في تلك المادة لا تسمى إلا على الاعارات المنصوص عليها في الفقرة الأولى منها ، وهي الاعارات داخل الدولة دون الاعارات الخارجية التي تنطبق في شأنها القواعد العامة المنصوص عليها في قانون موظفي الدولة ، وقد خلت هذه القواعد من أى قيد عددي للاعارات ، ومن ثم يكون قيد النسبة الوارد في المادة ٥٩ سالف الذكر قيذا استثنائيا لا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره .

( فتوى ٢٠١ في ١٩٥٨/٥/٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٧ )

#### المبدأ :

اعضاء مجلس الدولة - اعارتهم الى الحكومات الاجنبية ومعاملتهم المالية خلال فترة الاعارة - خضوعها للقواعد العامة في نظام العاملين المدنيين بالدولة - منح المعار مرتبه في الداخل ليس حقا مستمدا من القواعد التنظيمية الصادرة في هذا الشأن وانما هو امر تقديري لجهة الادارة تقرر بما يتفق والصالح العام - العبرة في الاحقية في المرتب الداخلي بوضوح نية جهة الادارة في صرف هذا المرتب ومن ظروف الحال .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ باعادة تنظيم مجلس الدولة لم يتضمن تنظيما لاعارة اعضاء مجلس الدولة الى الحكومات الاجنبية يوضح بصفة خاصة المعاملة المالية للمعارين ومن ثم وجب الرجوع في هذا الشأن الى احكام القواعد العامة في نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي صدر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - وهو القانون الذي يحكم الواقعة محل البحث - بصبانه القانون الواجب التطبيق على اعضاء مجلس الدولة فيما لم يرد به نص خاص في قانون مجلس الدولة .

وقد نص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه في المادة (٤٥) على أن « يكون مرتب العامل المعار بأكمله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة . ويجوز منح العامل المعار مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية » . ولما كان قرار رئيس الجمهورية بتحديد شروط وأوضاع منح العامل المعار مرتبه

فى الداخل لم يصدر بغد فقد استمر العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بتنظيم المعاملة المسالية للمعارين الذى كان معمولاً به فى ظل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة الملغى وذلك عملاً بالمادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر والمضى تقضى بأنه « ٠٠ والى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه » .

وفى ضوء هذه الأحكام لم يكن منح المعار مرتبه فى الداخل حقاً مستمداً من القواعد التنظيمية الصادرة فى هذا الشأن وانما كان أمراً تقديرياً لجهة الادارة ان تقرره او لا تقرره وفقاً لما تراه متحققاً للصالح العام . وعلى هذا الأساس متى كانت نية جهة الادارة واضحة فى صرف المرتبات فى الداخل الى المعارين من العاملين بها تعين القول باحقيتهم فيها أما اذا انتفت هذه النية واستبان من ظروف الحال ان ارادة الجهة الادارية قد اتجهت على العكس الى عدم صرف هذه المرتبات لهم فأنه لا يكون ثمة وجه للقول باستحقاقهم اياها .

ومن حيث انه فى حالة السيد الأستاذ المستشار . . . تبين انه لم يكن مقصوداً عند تجديد اعارته بالقرار الجمهورى رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٨ منح مرتبه فى الداخل وهذا المقصد ظاهر الوضوح من الظروف التى تتم فيها التجديد فقد اخطر مجلس الدولة بكتاب وزارة الخارجية المؤرخ فى ١٦/٥/١٩٦٨ وتضمن هذا الكتاب ان لجنة الشئون الخارجية والامن القومى بمجلس الوزراء وافقت على قرار اللجنة التنفيذية للعلاقات الثقافية والتعاون الفنى بجلستها المنعقدة فى ١١/٨/١٩٦٧ والمتضمن الغاء صرف مرتبات المعارين الى ليبيا وقد التزم مجلس الدولة بما اخطر به محدداً بذلك موقفه من صرف المرتبات فى الداخل للمعارين من اعضائه ففسد قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤١ لسنة ١٩٦٨ فى ١٩/٦/١٩٦٨ بتجديد اعارة السيد الأستاذ 'المستشار . . . لمدة سنة وجاء هذا القرار خلواً من الاشارة الى المعاملة المالية وخلوا كذلك من الاشارة الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وتلا ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٨ فى ٢٥/٧/١٩٦٨ بتجديد اعارة السيد المستشار . . . . ولم يتضمن هذا القرار منح سيادته مرتبه فى الداخل ويدهى ان مجلس

الدولة وقد اخطر بقرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى بالغاء صرف مرتبات المعارين الى ليبيا والتزم بهذا القرار عند النظر فى الموافقة على اعارة السيد الاستاذ المستشار ٠٠٠ لا يكون فى موقف يتصور معه أن يجهز منح السيد الاستاذ المستشار ٠٠٠٠ مرتبه فى الداخل مع تقارب الزمن وتمائل الظروف فى الحالين . وبهذه المثابة لا يستفاد من مجرد صرف مرتب السيد الاستاذ المستشار المذكور خلال المدة من ١٩٦٩/١/٢٣ حتى ١٩٦٩/١٠/٣١ قرار ضمنى ينسب الى رئاسة المجلس بمنح سيادته مرتبه فى الداخل بعد أن وضح مسلك مجلس الدولة ازاء الاعارات التى تمت بعد ابلغه بقرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى بمجلس الوزراء سالف الذكر .

ومن حيث أن فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٦٧ التى يستند اليها الاستاذ المستشار ٠٠٠ لتأييد حقه فى مرتبه فى الداخل خلال المدة المشار اليها - انما كانت بصدد حالة مختلفة تماما عن حالته ومن ثم لا يسعف الاستدلال بها لتأييد مطالبته - ذلك ان الامر فى الفتوى سالفة الذكر كان يتعلق بفتوتين من قرارات الاعارة الصادرة لبعض السادة رجال القضاء والنيابة وكانت الفئة الاولى من هذه القرارات تتضمن نصا صريحا بمنح المعار مرتبه فى الداخل اما الفئة الثانية من قرارات الاعارة فقد صدرت خلوا من النص على هذا الحكم ومع ذلك فقد استمرت وزارة العدل فى صرف مرتبات المعارين بمقتضى هذه الفئة الاخيرة من القرارات وكان طبيعيا أن يستفاد من صرف مرتبات هؤلاء المعارين ان تمت قرارات ضمنية بمنحهم مرتباتهم اتساقا مع باقى قرارات الاعارة التى صرحت بمنح المعارين مرتباتهم فى الداخل واعمالا لقاعدة المساواة فى مجال تماثلت فيه الظروف وتطابقت وكل ذلك فى الوقت الذى لم تكن الوزارة فيه قد اخطرت بعد بقرار لجنة لشؤون الخارجية والامن القومى بالغاء صرف مرتبات المعارين فى الداخل ، ولا ريب أن الامر قد جرى على خلاف ذلك فى مجلس الدولة الذى اخطر بقرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى بمجلس الوزراء سالف الذكر فى ١٩٦٨/٥/١٦ ومن ثم صدرت جميع قرارات الاعارة التالية لاططار المجلس على نسق واحد دون تمييز بين اعارة و اخرى من ناحية المعاملة المالية وانما كانت جميعها تجاوبا مع الاتجاه العام الذى اخذ به مجلس الدولة وهو عدم منح المعار مرتبه فى الداخل .

وعلى هذا الاساس لا يستفاد من مجرد صرف مرتب السيد الاستاذ المستشار المذكور خلال المدة من ١٩٦٩/١/٢٣ حتى ١٩٦٩/١٠/٣١ قرار ضمنى بمنح مرتبة فى الداخل فذلك يتعارض مع مملك مجلس الدولة الصريح الذى التزمه بشأن قرارات الاعارة التالية لتاريخ اخطاره بقرار لجنة الشئون الخارجية والامن القومى ولا يعدو الامر فى هذه الحالة ان يكون خطأ فى الصرف الذى تم على غير اساس من القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد الاستاذ المستشار ... لصرف مرتبه فى الداخل خلال مدة تجديد اعارته الواقعة بين تاريخى ١٩٦٩/١/٢٣ ، ١٩٧١/١/٢٢ .

( ملف ٢٨١/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٦/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨ )

##### المبدأ :

موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على اعارة أحد اعضاء مجلس الدولة للعمل بجهة معينة - هذه الموافقة ينبغى ان تحد بحدودها فلا تنصرف الا للاعارة بمفهومها المادى وهى قيام العضو بالعمل لدى الجهة المعار اليها - عدم شمولها الترخيص أو الاذن للعضو فى القيام بالعمل لدى جهة اخرى غير تلك التى نص عليها وتضمنها قرار الاعارة - برغم اعارة اعضاء مجلس الدولة يظل ندبهم الى جهة اخرى خلال فترة الاعارة منعقدا للمجلس الاعلى للهيئات القضائية .

##### ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على اللجنة الاولى للفتوى فقررت بجلستها المنعقدة فى ٥٤ اكتوبر سنة ١٩٧١ احالته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، اعير السيد المستشار المساعد ... للهيئة العامة لميناء الاسكندرية واثناء فترة اعارته انتدب للعمل بالشركة المصرية لمصايد اعالى البحار بناء على طلب رئيس مجلس ادارة الشركة وبموافقة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية فى ١٩٦٨/٨/٢٥ وظل ندبه يتجدد على هذا النحو حتى شهر يوليو سنة ١٩٧٠ حيث اعتذر عن عدم قبول الذنب ، وقد اثر البحث حول مدى شرعية ندب سيادته للعمل بالشركة لذكورة بمجرد قرار من



الجهة المعار اليها ومدى احيقته فى تقاضى بدل الانتداب بواقع ٣٠٪ من مرتبه .

ومن حيث ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على انه « يجوز اعارة اعضاء مجلس الدولة للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وذلك بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وذلك بالشروط الاتية : ١ - ان يكون المرشح للاعارة قد امضى فى وظيفته بمجلس الدولة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ٢٠ - الا تقل وظيفته عند الاعارة عن وظيفة نائب ٣٠ - الا تقل الدرجة المالية للوظيفة المعار اليها عن درجة الوظيفة التى يشغلها ٤٠ - ان يكون نوع العمل فى الوظيفة المعار اليها مما يكسب المعار خبرة فى عمله بمجلس الدولة .

ولا يبروز ان يزيد عدد المعارين من احدى 'وظائف عن ريع عددها ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجتها ويكون شأنه خلال مدة الاعارة شأن المعارين للحكومات الاجنبية ويتقاضى مرتبه من الجهة المعار اليها ،

ويكون تعيين المعار بالاداة اللازمة للتعيين فى الوظيفة المعار اليها ولدة محدودة ، فاذا عاد المعار الى عمله بمجلس الدولة قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته او يشغل درجته الاصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته فى اول وظيفة تخلو من درجته .

ومن حيث ان قواعد النذب والاعارة قد وردت استثناء بالنسبة الى موظفى الدولة على خلاف الاصل المقرر الذى يقضى بقيام الموظف بعمله الاضلى فى جهته التى عين فيها دون غيره من الاعمال فى اية جهة اخرى .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك فانه اذا ما وافق المجلس الاعلى للهيئات القضائية على اعارة احد اعضاء مجلس الدولة للعمل بجهة معينة بعد تأكده من توفر الشروط المقررة للاعارة فى قانون مجلس الدولة ، فان هذه الموافقة ينبغى ان تحد بحدودها فلا تنصرف الا للاعارة بمفهومها العادى وهى قيام العضو بالعمل لدى الجهة المعار اليها ، وبذلك فهى لا تشمل الترخيص او الاذن للعضو فى القيام بالعمل لدى جهة اخرى غير

تلك التى تتخّصّ عليها وتضمّنها قرار الاعارة لما يترتب على ذلك من تجاوز لحدود الموافقة التى انصرفت الى الاعارة وحدها ، ومن اهدار للقواعد الاساسية التى تحكم النظام الوظيفى لاجزاء مجلس الدولة .

ولا يغير من هذا النظر القول بأن الاعارة يترتب عليها خضوع الموظف المعار للنظام الوظيفى للجهة المعار اليها ، فهذا القول ليس معناه انقطاع صلة الموظف كلية بوظيفته الاصلية ، وانما تظل هذه الصلة قائمة رغم الاعارة . وبالنسبة الى اعضاء مجلس الدولة بالذات فانه يتعين القول باستمرار خضوعهم للحكام الرئيسية التى تتخّص بالنظام الوظيفى الخاص بهم ، وعلى الاخص تلك الاحكام المتصلة باستقلالهم وضماناتهم وحصاناتهم فليس يستلزم القول بأن اعارة اعضاء مجلس الدولة يترتب عليها خضوعهم للنظام التأديبى للجهة المعارين اليها والا كان معنى ذلك اهدار الحصانات التى خصهم المشرع بها كغفلة حيثتهم واستقلالهم . وكذلك الشأن فانه اذا ما نص قانون مجلس الدولة على ان يختص المجلس الاعلى للهيئات القضائية بالموافقة على تعيين اعضاء مجلس الدولة وتحديد اقدمياتهم والحاقهم بالاتسام المختلفة وندهبهم خارج المجلس واعارتهم فانه يتعين القول بأن الاختصاص بكل هذه الامور منعقد للمجلس الاعلى للهيئات القضائية وحده ، فتلك ضمانة لاستقلال اعضاء مجلس الدولة بجعل ولاية النظر فى شئونهم الوظيفية منعقدة على تشكيل قضائى ولا ينبغى اهدار هذه الضمانة باعارة عضو مجلس الدولة والقول باختصاص الجهة المعار اليها بالموافقة على ندهب او اعارته الى جهة ثالثة ، وانما يتعين القول بأنه برغم اعارة اعضاء مجلس الدولة فان ندهبهم الى جهة اخرى خلال فترة الاعارة يظل منعقدا للمجلس الاعلى للهيئات القضائية ولا يجوز ان يترك للجهة الادارية المعار اليها العضو لما فى ذلك من مساس بالقواعد المقررة لضمان استقلال اعضاء المجلس وعدم خضوعهم او تبعيتهم لجهات الادارة .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان الهيئة العامة لميناء الاسكندرية تكون غير مختصة بالموافقة على ندهب السيد المستشار المساعد ..... للعمل بالشركة المصرية لمصايد اعالى البحار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاص الهيئة العامة لميناء الاسكندرية بالموافقة على ندهب السيد المستشار المساعد ...

للعمل بالتركة المصرية لمصايد اعالي البحار ، وان ما تقاضاه سيادته من هذه الشركة بصفة بدل انتداب يعتبر اجر مقابل عمل فلا يلتزم برده .  
( فتوى ٢٣٠ فى ١٦/٣/١٩٧٢ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩ )

##### المبدا :

اعارة مجلس الدولة لاجرائه سلطة جوازية له .

##### ملخص الحكم :

اعارة اعضاء مجلس الدولة سلطة جوازية لرئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وللمجلس الدولة سلطته الاولى فى الموافقة على هذه الاعارة ابتداء بوصف انه المنوط به وحده تقدير ان الاعارة لا تخل بحسن سير العمل به ، وتنظيم العمل بالمجلس واحتياجاته هو من صميم اختصاص المجلس وحده دون منازع بمؤسساته المنصوص عليها فى القانون .

( طعن ٣٢٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٠ )

##### المبدا :

الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - مفادها ان المشرع حدد مدة الاعارة بأربع سنوات واجاز زيادتها اذا كانت ثمة مصلحة قومية تستدعى ذلك - صدور القرار الجمهورى بالتجديد بعد المدة الاصليه - ينتج التجديد اثره ما دام المشرع لم يضع حد اقصى لتلك الزيادة - العضو المعار لا تنقطع صلته خلال مدة الاعارة بجهة عمله الاصليه ( المادة ٩٠ من قانون مجلس الدولة ) وبناء على ذلك فان مدة الاعارة تحسب ضمن مدة الخدمة والمدة المحسوبة فى المعاش - الاعارة لا تؤدى الى عدم ترشيح المعار للترقية اذا ما حل عليه الدور - كما لا يترتب على الاعارة ان تهبط درجة الكفاية او فقد الصلاحية او الاخلية للترقية .

##### ملخص الحكم :

المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص فى فقرتها الثالثة على انه " ..... كما تجوز اعارة اعضاء مجلس الدولة

للقيام بأعمال قضائية أو قانونية للحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ٠٠ « كما تنص المادة ٨٩ على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة اعارة عضو مجلس الدولة الى الخارج على أربع سنوات متصلة ٠٠٠٠ ومع ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القدر إذا اقتضت مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية ٠ ومفاد ذلك أن المشرع حدد مدة اعارة عضو مجلس الدولة الى الخارج وحصرها - كاصل عام - فى مدة أربع سنوات ، غير أنه لم يقف عند هذا الأصل بل أجاز فى ذات الوقت زيادة تلك المدة عن أربع سنوات إذا اقتضت مصلحة قومية ذلك ويكُون أمرها متروكا لتقدير رئيس الجمهورية ( أو من يفوضه ) فى ضوء الاعتبارات التى تعرضها الجهة المستعيرة ، فإذا ما صدر القرار بتجديد الاعارة بعد المدة الأصلية انتج التجديد سواء لمرة واحدة أو لأكثر أثره وأصبح امتدادا للمدة الأصلية يسرى فى شأنه ما يسرى على المدة الأولى من آثار ما دام أن المشرع لم يضع حدا أقصى لتلك الزيادة حيث ورد النص بشأنها مطلقا دون تحديد وبالتالي يؤخذ على إطلاقه ٠

ومن ناحية أخرى فإنه من المقرر أن المعار لا تنقطع صلته البتة خلال مدة اعارته بجهة عمله الأصلية إذ تبقى ظلال من الوظيفة عاكسة آثارها عليه ، فإذا عاد فإنه يشغل وظيفته إن كانت شاغرة بقوة القانون ودون حاجة الى اتخاذ أى إجراء ، فإن لم تكن خالية فإنه يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفته تخلو من درجته ( مادة ٩٠ من قانون مجلس الدولة ) وينبنى على ذلك أن مدة الاعارة تحسب ضمن مدة الخدمة غير منفصلة عنها كما تحسب ضمن المدة المحسوبة فى المعاش وتدفع عنها أقساط المعاش عند عودة المعار من الاعارة ، فضلا عن حسابها فى تدرج مرتبه بالعلوات عند حلول مواعيد استحقاقها ، فالاعارة إذن وقد أضفى عليها المشرع تلك السمات لا يجوز أن تؤدي - فى حد ذاتها - الى غمط حق المعار فى الترشيح للترقية إذا ما حل عليه الدور إذ فى هذه الحالة يكون قد استعمل رخصة خولها إياه القانون ما دامت الاعارة قد تمت بالاداة القانونية الصحيحة من الجهة المختصة التى تملك سلطة إصدارها والتى لا معقب عليها فى هذا السبيل ٠

## الفرع الحادى عشر الاجازات

اولا - الاجازات الدراسية :

قاعدة رقم ( ٧١ )

المبدأ :

تشكيل لجنة الاجازات الدراسية - نص المادة ١٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح على ان تنشأ لجنة للاجازات بكل وزارة وجامعة تشكل بقرار من الوزير المختص او مدير الجامعة - عبارة كل وزارة وجامعة وردت لبيان الجهات التى يحق لها تشكيل لجان الاجازات الدراسية على سبيل المثال لا الحصر - اثر ذلك - : الاختصاص لشئون البعثات والاجازات الدراسية ليس مقصورا على الوزارات والجامعات فقط وانما هو موكل الى كل جهة لها كيان مستقل ومتميز عن غيرها - تطبيق : تشكيل لجنة للاجازات الدراسية بوزارة العدل وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا تنصرف الى اعضاء مجلس الدولة - مجلس الدولة مستقل وحده بتشكيل لجنة للاجازات الدراسية خاصة باعضائه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح تنص على انه « مع عدم الاخلال بما تنص عليه المادتان ( ٣٩ ) من هذا القانون و ( ٦٤ ) من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات لا يجوز لى وزارة او مصلحة او جامعة او هيئة او مؤسسة عامة ايفاد بعثاتها الا بموافقة اللجنة التنفيذية للبعثات .... » .

وتنص المادة ٨ من هذا القانون على انه « على الوزارات والمصالح والادارات العامة والجامعات والهيئات والمؤسسات العامة ان تقدم الى ادارة البعثات ..... » .

وتنص المادة ١٤ على انه « لا يجوز لى فرد او وزارة او مصلحة او هيئة او مؤسسة عامة قبول قبول منح للدراسة او للتخصص ..... إلا بعد

موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ، وتخطر ادارة البعثات لاتخاذ اجراءات البت نى قبول المنحة او رفضها وعلى الوزارة او المصلحة او الهيئة او المؤسسة العامة ان تشفع اخطارها اقتراحاتها فى هذا الشأن .

وتنص المادة ١٦ على أن « ينشأ فى كل وزارة وكذلك فى كل جامعة لجنة للاجازات تشكل بقرار من الوزير المختص أو من مدير الجامعة ويكون من اختصاصها النظر فى الطلبات التى يتقدم بها الموظفون للحصول على اجازات دراسية بمرتب ويدون مرتب وفقا للقواعد المقررة » .

ومن حيث انه يتضح من جماع هذه النصوص ان الاختصاص بشئون البعثات والاجازات الدراسية ليس مقصورا على الوزارات والجامعات فقط وانما هو موكل الى كل جهة لها كيان مستقل ومتميز عن غيرها وهو ما يظهر بجلاء من نصوص المواد ٧ ، ٨ ، ١٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم يجب التسليم للهيئات والمؤسسات العامة وما شابهها من الجهات المستقلة بالحق فى تشكيل لجنة خاصة بها للاجازات الدراسية والا كان اتصالها بالادارة العامة للبعثات بعد حصولها على منح اجراء لا جدوى منه الامر الذى يجعل من النص عليه لغوا غير جائز وصم التشريع به .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فان الجمع بين نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ يوجب القول بان عبارة كل وزارة وكذلك كل جامعة « قد وردت لقبيلان الجهات التى يحق لها تشكيل لجان الاجازات الدراسية على سبيل المثال لا الحصر ، وهو ما يؤكد ان عبارة النص لا يمكن حملها من الناحية اللغوية على الحصر القاطع اذ ان لفظ ( كذلك ) يحمل على الاستطراد غير المتوقف ولا يتضمن جمعا غير متكرر .

ومن حيث انه بالاضافة الى ذلك فان الدولة الحديثة تتألف من عدد كبير من الوزارات والهيئات العامة المستقلة التى لا تتبع وزارة بالمعنى العضوى فاذا قيل بان لجنة الاجازات الدراسية لا تنشأ الا فى وزارة فان ذلك يعنى انه سيتعذر على هذه الهيئات تشكيل لجان للاجازات الدراسية تخص العاملين بها وهذا يخالف نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ذاته كما يخالف الواقع القائم من قيام الجهات المستقلة بانشاء لجان خاصة بها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان احكام قرار وزير العدل رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٧٧ بتشكيل لجنة للاجازات الدراسية بوزارة العدل وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا تنصرف الى اعضاء مجلس الدولة ، وان مجلس الدولة يمثل وحده بتشكيل لجنة للاجازات الدراسية خاصة باعضائه .

( ملف ٢٢٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٢ )

#### المبدأ :

من المقرر وفقا لقضاء المحكمة الادارية العليا ان جهة الادارة تترخص بسلطتها التقديرية في منح الموظف اجازة دراسية حسبما تراه محققا للمصلحة العامة - هذه السلطة التقديرية لا تلقى عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه بل تشمل أيضا كون الاجازة بمرتب او بغيره - لادله القول بأنه اذا ما تمت الموافقة وتوافرت في الموظف الشروط التي اوردها القانون في طالب الاجازة بمرتب استحق مرتبه وجوبا خلال فترة الاجازة - اساس ذلك ان الشروط التي اوردها القانون لطلب الاجازة الدراسية بمرتب لا تعدو ان تكون قيودا على جهة الادارة تلتزمها في منح الاجازة بمرتب ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف مرتبه اذا توافرت فيه هذه الشروط .

#### ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ ، يقضى في مادته الاولى بسريان احكامه على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين او قرارات خاصة ، فيما لم تنص عليه هذه القوانين والقرارات ، وتنص المادة ( ٦٠ ) منه على انه « يجوز ايفاد العاملين في بعثات او منح او اجازات دراسية بأجر وبدون أجر بالشروط والاوراق المنصوص عليها في القانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح والقوانين المعدلة والمكملة له ..... » .

كما ان القانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، وتعديلاته ، تنص المادة الاولى منه على :

ان « الغرض من البعثة سواء اكانت داخل جمهورية مصر العربية او خارجها هو القيام بدراسات علمية او فنية او عملية او للحصول على مؤهل علمى او كسب مران عملى وذلك لسد نقص او حاجة تقتضيها مضلحة عامة » . وتقضى المادة ١٥ منه بان « يكون منح الاجازات الدراسية لتحقيق الاغراض المبينة فى المادة الاولى » . وتنص المادة ١٦ على ان « ينشأ فى كل وزارة وكذلك فى كل جامعة لجنة للاجازات . . . ويكون من اختصاصها النظر فى الطلبات التى يتقدم بها الموظفون للحصول على اجازات دراسية بمرتب او بدون مرتب وفقا للقواعد المقررة » . وتقضى المادة (١٧) من القانون المشار اليه بان تحدد مدة الاجازة الدراسية سواء بمرتب ام بغير مرتب ولا يجوز مدها الا بعد اخذ رأى مكتب البعثات المشرف على العضو ورأى الاستاذ المشرف والجهة المانحة للاجازة وموافقة اللجنة التنفيذية كما تنص المادة ١٨ من ذات قانون على ان « يراعى فى الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية : ( ا ) ان يكون قد امضى فى الخدمة سنتين على الاقل . . . . .

(ب) الا يزيد سن الموظف عن ٤٠ سنة ميلادية وقت الايفاد . ويجوز للوزير المختص بعد اخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن السن لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة . .

(ج) ان يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الاقل وان يكون كفايته فى عمله فى العاملين الاخيرين بدرجة جيد على الاقل اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب ، اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كفايته فى العاملين الاخيرين عن ممتاز . ويجوز للوزير المختص بعد اخذ رأى اللجنة التنفيذية للبعثات التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج . . . . . » .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ . جاء خلوا من تنظيم شئون الاجازات الدراسية لاعضاء مجلس الدولة ، ومن ثم فلا مناص من الرجوع الى احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، والذى اجاز ايفاد العاملين فى بعثات او منح او اجازات دراسية بأجر او بدون اجر ، واحال فى بيان شروط وابطاع ذلك ، الى احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ مسالف الفكر . . . . .



ومن حيث انه من المقرر وفقا لقضاء المحكمة الادارية العليا ان الجهة الادارية تترخص فى منح الموظف اجازة دراسية بسلطتها التقديرية .  
حسبما تراه محققا للمصلحة العامة ، وهذه السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة فى هذا الشأن لا تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية بل تشمل ايضا ان تكون الاجازة بمرتب أو بغيره وهى تستقل بذلك دون معقب عليها ، اذا ما خلا تصرفها من الانحراف ولم تقترب بأى وجه من وجوه اساءة استعمال السلطة ، ولا وجه للقول بأنه اذا ما تمت الموافقة وتوافرت فى الموظف الشروط التى اوردها القانون فى طالب الاجازة بمرتب استحق مرتبه وجوبيا خلال فترة الاجازة ، ولا يكون لجهة الادارة ان تمنعه عنه ، لا وجه لذلك لأن الشروط التى اوردها القانون لطلب الاجازة الدراسية بمرتب لا تعدو ان تكون قيودا على جهة الادارة تلزمها فى منح الاجازة بمرتب ، ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف مرتبه طالما توافرت فيه هذه الشروط .

ولما كان الثابت من الاوراق ، ان السيد المعروض حالته ، تقدم بطلب لمنحه اجازة دراسية لمدة سنة لدراسة اللغة الفرنسية بالمعهد الدولى للدراسات الفرنسية التابعة لجامعة العلوم الانسانية استراسبورج بفرنسا ، توطئه لدراسة الدكتوراه ، وأوضح انه يطلب منحه هذه الاجازة بمرتب ، ثم قدم تعهدا ، من شقيقه الباحث بمعهد علوم البيئة النباتية بجامعة لويس باستيز باستراسبورج بفرنسا . يفيد التزامه بالانفاق عليه طوال مدة دراسته للدكتوراه بفرنسا ، وبناء على ذلك وافقت لجنة البعثات والاجازات الدراسية بمجلس الدولة ، بمالها من سلطة تقديرية على منحه اجازة دراسية بدون مرتب ، واعتمدت هذه الاجازة من اللجنة التنفيذية للبعثات بوزارة التعليم ، ومن ثم فان قرار منحه الاجازة الدراسية بدون مرتب قد وقع صحيحا مطابقا لاحكام القانون وفى اطار السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة وبالتالي لا يكون لميادته اصل حق فى المطالبة بمرتب عن مدة الاجازة المذكورة .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد المعروض حالته ، فى مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية المشار اليه .

( ملف ٩٤٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )

( م - ١٢ - ج ٢٢ )

## ثانيا - اجازة خاصة لمرافقة الزوجة

قاعدة رقم ( ٧٣ )

المبدأ :

المادة ٦٩ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تقضى بالزام الجهة الادارية بمنح الزوج اجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجته اذا ما رخصت لها الجهة التي تتبعها في السفر الى الخارج - خلو قانون مجلس الدولة من نص ينظم الاحازاب الخاصة باعضائه لا يجيز اعمال نص المادة ٦٩ المشار اليها في شأنهم ومن ثم فانه لا يجوز منح عضو المجلس اجازة خاصة لمرافقة زوجته المصرح لها بالسفر الى الخارج .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن تكون حالات الترخيص باجازة بدون مرتب على الوجه الاتي :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة أشهر على الاقل اجازة بدون مرتب ، ولا يجوز أن تتجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن تتصل هذه الاجازة باعارة الى الخارج .

ويتعين على الجهة الادارية ان تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الاحوال ..... » .

ومفاد هذا النص أن المشرع ألزم الجهة الادارية بمنح العامل اجازة بدون مرتب لمرافقة زوجته اذا ما رخصت لها الجهة التي تتبعها بالسفر الى الخارج لمدة ستة أشهر على الاقل ومن ثم فان ارادة الجهة التي تتبعها الزوجة تقيد في هذا الصدد ارادة الجهة التي يتبعها العامل اذ يتعين عليها أن تمنحه اجازة لمرافقة زوجته بمجرد أن ترخص لها جهتها بالسفر الى الخارج .

ولما كان الدستور الصادر في ١١/٩/١٩٧١ قد كفل في المادة ١٦ استقلال السلطة القضائية وضمن في المادة ١٦ استقلال القضاء وحدد في المادة ١٧٢ - طبيعة مجلس الدولة بأنه هيئة قضائية مستقلة ، وكان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أعاد النص في مادته الأولى على استقلال المجلس وأكد تمتع أعضائه بضمانات القضاء في المادة ٩١ فان طبيعة العمل في مجلس الدولة والنظام الذي يخضع له أعضائه ونصوص الدستور وقانون مجلس الدولة تنكر جميعها منح هؤلاء الأعضاء إجازات خاصة لمرافقة زوجاتهم المصريح لهن بالسفر الى الخارج اذا يسوغ إلزام مجلس الدولة بمنح أحد أعضائه إجازة ايا كان نوعها لمجرد صدور قرار من جهة اخرى يتضمن التصريح لزوجه بالسفر لأن ذلك من شأنه الاخلال باستقلال المجلس واستقلال أعضائه والمساس بحسن سير العمل بمرفق القضاء بوجه عام ، وإذا كانت تلك الاعتبارات تؤدي بذاتها الى نزع الالتزام عن تلك الإجازة فانها تخلع عنها أيضا صفة الرخصة اذا لا يجوز النظر في مدى ملائمة منحها لأنها تتعارض مع طبيعة وظيفة القضاء ومع كرامة القضاة .

ولا وجه للقول بوجوب تطبيق الحكم الوارد في المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالزام الجهة التي يتبعها العامل بمنحه إجازة لمرافقة زوجته اذا ما صرح لها بالسفر الى الخارج - لمجرد أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد خلا من نص مماثل او من نصوص الاجازات الخاصة ذلك لأنه مع التسليم بان قانون العاملين يعد الشريعة العامة الواجبة التطبيق عند خلو النظم الخاصة من النص الا ان ذلك لا يدعو الى تطبيق النص الوارد في قانون العاملين تلقائيا داخل نطاق النظم الخاصة بل لابد ان يكون التطبيق متفقا مع نصوص تلك النظم والوظائف التي تحكمها ، ومن ثم فان خلو قانون المجلس من نص ينظم الاجازات الخاصة ليس من شأنه أن يؤدي الى تطبيق نص المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أعضاء المجلس .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح عضو مجلس الدولة إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجته المصريح لها بالسفر الى الخارج .

## الفرع الثاني عشر

### تقارير الكفاية

قاعدة رقم ( ٧٤ )

المبدأ :

اختصاص اللجنة الخماسية بمجلس الدولة المقرر لها قانونا بنظر التظلم من تقدير الكفاية معقود أن قدرت كفايتهم من أعضاء مجلس الدولة بدرجة أدنى من فوق المتوسط وهم وحدهم الذين أوجب مجلس الدولة في المادة ١٠٠ منه أخطارهم بتقدير الكفاية وإجاز لهم التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الأخطار . نتيجة ذلك : أن من قدرت كفايته بتقدير فوق المتوسط لا يخطر بتقدير كفايته وبالتالي لا يكون له ثمة حق في التظلم منه أمام اللجنة الخماسية - لا سند في القول بأن اللجنة الخماسية تسلبت اختصاصها حين حجبت نفسها عن النظر في التظلم المقدم من عضو مجلس الدولة يطلب رفع تقدير كفايته من فوق المتوسط إلى كفاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٨٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ٧٢ التي صدر في ظلها القرار المطعون فيه رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على أن تكون الترقية إلى وظيفة مستشار مساعد وما يعطوها بالاختياز على أساس درجة الكفاية وعند التساوي في درجة الكفاية يعتد بالأقدمية ، أما الترقية إلى وظيفة نائب فتكون بالأقدمية متى حصل العضو على درجة لا تقل عن فوق المتوسط في تقرير التفتيش الفني .

وتنص المادة ٩٩ من هذا القانون بأن تشكل بمجلس الدولة إدارة للتفتيش الفني على أعمال المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين والمندوبين المساعدين برئاسة أحد نواب رئيس المجلس وعضوية عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين . ويكون تقدير الكفاية

بإحدى الدرجات التالية : كفاء - فوق المتوسط - متوسط - أقل من المتوسط - وأوجبت هذه المادة إجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين - وإيداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء التفتيش وإن يحاط أعضاء مجلس الدولة علما بكل ما يودع بملفات جدمتهم من تقارير أو ملاحظات أو أوراق ونصت على أن تنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بإدارة التفتيش وإجراءاته وتبين الضمانات الواجب توافرها لأعضاء المجلس الخاضعين للتفتيش . وأوجبت الفقرة الأولى من المادة ١٠٠ من هذا القانون على رئيس مجلس الدولة أن يخطر من يقدر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفني من تقدير كفايته وإجازت لمن أخطر الحق في التظلم في التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار .

ونصت المادة ١٠٢ من القانون المذكور على أن تفصل اللجنة الخماسية في التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم وتصدر قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الأوراق إليها وقبل إجراء حركة الترقيات . وبأن تقوم اللجنة أيضا عند نظر مشروع حركة الترقيات بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء وبأنه لا يجوز للجنة النزول بهذا التقدير إلى درجة أدنى إلا بعد اخطار صاحب الشأن بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله ويعد أن تبتدى إدارة التفتيش الفني رايها مسببا في اقتراح النزول بالتقدير ، ويكون قرار اللجنة في شأن تقدير الكفاية والتظلم منه نهائيا .

ومن حيث أنه يبين من استقراء النصوص السابقة ان الترقية إلى وظيفة مستشار مساعد وما بعدها كانت تتم في ظل العمل بأحكام المادة ٨٤ من قانون مجلس الدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بالاختيار على أساس درجة الكفاية وعند التساوى في درجة الكفاية يعتد بالأقدمية ، ونظرا لما لتقدير الكفاية من اثر بالغ في ترقيات أعضاء مجلس الدولة ومستقبلهم الوظيفي فقد وضع له المشرع من النظم والضوابط ما يكفل قيامه على أسس سليمة - وعادلة ، وناط امر هذا التقدير بإدارة التفتيش الفني مشكلة تشكيلا على المستوى برئاسة أحد نواب رئيس المجلس وعضوية عهده كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين ،

وضمائنا لحسن التقدير أوجبت المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الدولة الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بأن يعرض رأى المفتش فى كفاية العضو على هيئة التفتيش مجمعة لتضع التقرير عن درجة كفايته : وإجاز القانون لمن قدرت كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط أن يتظلم خلال المواعيد المقررة الى اللجنة الخماسية بالمجلس بعريضة تقدم الى ادارة التفتيش الفنى للفصل فيه قبل اجراء حركة الترقيات ، وخول القانون هذه اللجنة - عند نظر مشروع حركة الترقيات - فحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة المتوسط أو كفاء وأوجب عليها عدم النزول بهذا التقدير الى درجة ادى الا بعد اخطار صاحب الشأن بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لسماع اقواله ويعد أن تبدى ادارة التفتيش الفنى رأياها مسبا فى اقتراح النزول بالتقدير - ويكون قرار اللجنة فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ، وعلى ذلك فان اللجنة الخماسية تملك النزول بتقدير الكفاية الى درجة ادى بالشروط المسابقة ولكنها لا تملك رفع تقدير كفاية العضو الى درجة اعلى من تلك التى قررتها ادارة التفتيش الفنى .

ومن حيث ان الثابت فى الأوراق ان ادارة التفتيش الفنى قد اجرت تفتيشا على اعمال السيد / ..... البائى ( ١ ) بادارة الفتوى لوزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى خلال شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٧٢ وانتهى السيد المفتش الى أن الطاعن انجز هدرا كبيرا من موضوعات الفتاوى التى أحيلت اليه خلال فترة التفتيش وان اعماله تنطق بما يبذله من جهد يستحق الشكر ورأى أن يقدر عمله بمرتبة « فوق المتوسط » وفى ١٢ من مارس سنة ١٩٧٣ .اجتمعت هيئة التفتيش الفنى للنظر فى تقدير كفاية الطاعن وقررت بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة تقدير كفايته بدرجة « فوق المتوسط » ووقع على ذلك جميع أعضاء ادارة التفتيش ، وبذلك تكون كفاية الطاعن قد قدرت من الهيئة المختصة فى حدود سلطتها التقديرية وفقا لأحكام القانون دون ثمة انحراف يعيبه ، ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه الطاعن من أن السب المفتش كان قد انتهى فى تقديره الى تقدير كفايته بدرجة « كفاء » ثم غير هذا التقدير الى درجة « فوق المتوسط » بناء على توجيه من ادارة التفتيش الفنى ، ذلك لانه فضلا عن أن هذه الواقعة لا دليل عليها فى

الأوراق فإنه يفرض صحة ما يدعيه الطاعن بشأنها فإن تقدير المفتش لا يعتبر نهائيا وهو لا يعدو أن يكون اقتراحا يعرض على هيئة التفتيش مجمعة باعتبارها صاحبة القول الفصل في أمر التقدير بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة ومن ثم فإن التقدير النهائي لإدارة التفتيش هو الذي يعتد به دون رأى المفتش . ولا حجة كذلك في القول بأن ديباجة محضر اجتماع هيئة التفتيش الفني كتبت قبل اجتماع الهيئة ، طالما أن الثابت أن هيئة التفتيش الفني قد اجتمعت في يوم ١٢ من مارس سنة ١٩٧٣ على ما جاء بمحضرها المحرر في هذا التاريخ والموقع عليه من أعضاء هذه الهيئة وقدرت كفاية الطاعن بدرجة « فوق المتوسط » .

ومن حيث أن ما يثيره الطاعن من مفارقة بين عبارات التقرير التي وردت بتقرير التفتيش عنه وبين ما ورد في تقارير زملائه المرقين في القرار المطعون فيه فلا أثر له ، ذلك أن التقارير التي يعدها المفتشون الفنيون يختلف أسلوبها وتتفاوت عباراتها من مفتش لآخر ، ومع ذلك فقد تنتهي هذه التقارير إلى نتيجة واحدة رغمًا عن تفاوت العبارات والأسلوب ، هذا وقد رأى المشرع إزاء التباين في التقدير بين شخص وآخر أن يكون ميزان تقدير الكفاية بالنسبة لكافة الأعضاء في يد واحدة توحيدا للمعاملة والتزاما بمبدأ تكافؤ الفرص ولهذا فقد عهد المشرع إلى هيئة التفتيش مجمعة أمر تقدير كفاية الأعضاء بعد الاطلاع على أصالهم والمداولة في شأنها .

ومن حيث أن ما أثاره الطاعن من أن اللجنة الخماسية تسلبت من اختصاصها حين حجبت نفسها عن النظر في التظلم المقدم منه بطلب رفع تقدير كفايته من فوق المتوسط إلى كفاء فلا سند له ذلك لأن الاختصاص المقرر قانونا لهذه اللجنة بنظر التظلم من تقدير الكفاية معقود لمن قدرت كفايتهم بدرجة أدنى من فوق المتوسط وهم وحدهم الذين أوجب قانون مجلس الدولة في المادة ١٠٠ منه إخطارهم بتقدير الكفاية وإجازة التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار ، وبهذا المطلب فإن من قدرت كفايته بتقدير فوق المتوسط - شأن الطاعن - لا يخطر المطالبة بأن من قدرت كفايته بتقدير فوق المتوسط - شأن الطاعن - لا يخطر بتقدير كفايته ، وبالتالي لا يكون له ثمة حق في التظلم منه أمام اللجنة الخماسية هذا وإذا كان المشرع قد خول في المادة ١٠٢ من قانون مجلس الدولة للجنة الخماسية عند نظر مشروع حركة الترقيات فحص تقارير

كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط وكفاء ، فإن هذا الفحص يجد مدهاء في التأكد من استحقاق المرشح للتقدير الذى منح له . وليس لتقدير أدنى ، ويفصح عن ذلك أن الفقرة الثالثة من هذه المادة رسمت طريق النزول بهذا التقدير الى درجة أدنى ، ولو أراد المشرع غير ما تقدم لما أغفل رسم طريق الصعود بهذا التقدير الى درجة أعلى ولنصر عراحة على وجوب اخطار كل من قدرت ادارة التفتيش الفنى كفايته بهذا التقدير ، وناط باللجنة الخماسية أن تعقب على هذه التقديرات صعودا أو هبوطا ، وهو ما لم يره المشرع على اطلاقه إلا فى الحدود سالفة الذكر ، وهى البت فى تظلمات من قدرت ادارة التفتيش الفنى كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط - والبت عند النظر فى الترشيح للترقيات فى أمر النزول بتقدير من قدر التفتيش كفايته بدرجة فوق المتوسط أو كفاء الى درجة أدنى ، دون مساس بتقدير التفتيش فى غير هذه الحالات .

ومن حيث انه لما كان الأمر كما تقدم وكانت كفاية الطاعن قد قدرت بدرجة فوق المتوسط وفقا لأحكام قانون مجلس الدولة دون ثمة عيب أو انحراف ، فإن طلبه ترقيته بالاختيار على أساس انه كفاء يكون قائما على غير سند سليم من القانون وبالتالي تكون القرارات المطعون عليها صحيحة بما لا مطعن عليها ، ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعنين .

( طعن ١١٢٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٥ )

المادة :

المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قضت باختصاص اللجنة الخماسية بالنظر فى تظلم عضو المجلس الذى قدرت كفايته بدرجة أدنى من فوق المتوسط ، كما عهدت المادة ١٠٢ من ذات القانون الى اللجنة المشار إليها عند نظر مشروع حركة الترقيات فحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجتى فوق المتوسط وكفاء - ليس من سلطة هذه اللجنة رفع مرتبة الكفاية من فوق المتوسط الى كفاء .



### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطاعن يعنى على الحكم انه اعتبر تقارير التفتيش الفنى غير خاضعة لتعقيب القضاء وهو مبدأ خطير يجافى كل المبادئ التى استقر عليها القضاء الادارى ومحكمة النقض واستند الحكم الى ان هذه التقارير تصدر عن هيئة مشكلة تشكيلا على المستوى برئاسة أحد نواب رئيس المجلس ولا وجه لأن يكون تشكيل الهيئة مانعا من الطعن فى تقريرها ومع ذلك فقد انحرف الحكم فى تطبيق ذلك المبدأ لأن هيئة التفتيش التى قدرت كفاية الطاعن لم تكن برئاسة أحد نواب المجلس بل الثابت أن الذى رأسها هو السيد الأستاذ / ..... وكان حينئذ مستشارا لم يرق بعد الى نائب رئيس ولو أن مقاييس الهيئة التى قدرت بها كفاية الاعضاء الذين رقاوا اتخذت أساسا للتقدير درجة كفاية الطاعن لا يستحق مرتبة كفاء بلا جدال وتكفى مقارنة تقريره بتقريرى الأستاذين ..... و ..... وقد تضمننا ملاحظات عن ضعف الانتاج - والتأخر فيه وقدرت لها مرتبة فوق المتوسط ولم يرد بتقرير الطاعن ما يؤخذ عليه بل أشاد بجهده وذلك حجة الطاعن تثبت انحراف الهيئة فى تقديرها وتنفى ما أثبتته الحكم وأن اختصاص الهيئة وحدها بالتقرير بوجه المعاملة ويلتزم مبدأ تكافؤ الفرص وقد تبين من الاطلاع على ملف الطعن ان انه قد تأثر بأحالتهم الى السيد المستشار ..... وقد كان أحد اعضاء هيئة التفتيش التى قدرت كفاية الطاعن وأنه مكتوب على محضر الجلسة توجيه لأمين سرها باستبعاد اسم سيادته من ديباجة الحكم عند نسخه وهذا الاستبعاد لا ينفى مشاركته فى المداولة ولا يغير من الأمر شيئا ان يكون الكاتب للحكم مستشارا آخر ولا يوقع السيد المستشار ..... مسودة الحكم ذلك ان العبرة هى بالواقع الذى يخلص من القرائن كما أن فى مسودة الحكم محو لصفحات ثم اضافة لصفحات ولهذا دلالة الهامة فقد كان السيد المستشار ..... رئيس الدائرة الاولى التى تتظر الطعنين وهو قد ورد اسمه فى محضر هيئة التفتيش وكذلك ظهر ان الذى اعد تقريرى هيئة المفوضين فى الطعنين هو السيد الأستاذ ..... وهو من المطعون فى ترقية تم وقد انتهى الى طلب رفض الطعنين كما ظهر من مراجعة محضر جلسة ١٩٧٨/١/١٤ التى تقرر فيها حجز الطعنين للحكم ان المفوض الذى اكمل تشكيل المحكمة فى الجلسة وفى الحكم هو السيد الأستاذ .....

وهو من المطعون في ترقيةهم وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن هيئة المفوضين تعتبر أمينة على المنازعة الادارية وعاملا أساسيا في تحضيرها وإبداء الراى القانونى المحايد فيها وإذا قام بالمفوض سبب من اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية كان غير صالح وممنوعا من مباشرة مهمته فى الدعوى ويعتبر الطاعن الحكم لكل ذلك باطلا ويقتضى الأمر الغاء وإعادة النظر فى الطعنين أمام دائرة أخرى غير التى أصدرت الحكم عملا بالمادتين ١٤٦ و ١٤٧ من قانون المرافعات ويكون لهذه الدائرة الثانية أن تقضى بالغاء قرارات الترقية المطعون فيها فيما تضمنته من تخطى الطاعن بعد اذ ثبت بطلان تقدير هيئة التفتيش لكفايته ووجوب العمل بتقدير السيد المفتش الصحيح وهو بدرجة كفاء ولا يكون ما يقتضى الاكتفاء بالالغاء المجرد وله نتائجه الخطيرة من الغاء جميع التعيينات التالية لتلك القرارات فى وظائف المستشارين المساعدين والمستشارين منذ سنة ١٩٧٣ .

(طعن ٥٩٣ لسنة ٢٤ ق - جملة ١٧/٦/١٩٧٩ )

## الفرع الثالث عشر التأديب

اولا - اعمال محظورة على عضو مجلس الدولة :

قاعدة رقم ( ٧٦ )

المبدأ :

طلب عضو مجلس الدولة الترخيص بسيارة نصف نقل يتضمن فى ذاته ترخيصا بتسيير السيارة فى اعمال النقل وهى بطبيعتها من الاعمال التجارية التى تتنافى مع مقتضيات الوظيفة القضائية وكرامتها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القانون التجارى على ان « يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هو ات : كل شراء غلال او غيره من انواع الماكولات او البضائع لاجل بيعها بعينها او بعد تهيتها بهيئة اخرى ، او لاجل تجييرها للاستعمال ، وكل مقالة او عمل متعلق بالمصنوعات او التجارة بالعمولة او النقل برا او بحرا . ونصت المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ او النقل برا او بحرا . ونصت المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على انه « لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام باى عمل تجارى كما . لا يجوز له القيام باى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته » .

ومن حيث ان الترخيص بسيارة نصف نقل يتضمن فى ذاته ترخيصا بتسيير السيارة فى اعمال النقل وهى بطبيعتها من الاعمال التجارية التى يحظر على اى موظف القيام بها ، واذا كان السيد المستشار المساعد يستهدف الخروج من هذا الحظر بدعوى انه لم يشتري السيارة بقصد البيع بل بقصد نقل حاجياته وانه لا يقصد الربح اذ قام بايجار السيارة لمشتري معين مقابل مبلغ شهرى يخصم من ثمن البيع وتوكيل المستاجر فى ادارة السيارة واستغلالها لحين تمام البيع فان ذلك مردود بان مجرد الترخيص يخضع للحظر الوارد بقانون مجلس الدولة من حيث تنافيه مع مقتضيات الوظيفة القضائية وكرامتها والتى يجب ان ينأى بها دائما عن اية مظنة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
عدم جواز الموافقة على الترخيص للسيد الأستاذ ..... المستشار  
المساعد بمجلس الدولة بتسيير سيارة نصف نقل باسمه .

( ملف ١٢/٢/٤٣ - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٣ )

ثانيا - الوقف عن العمل :

قاعدة رقم ( ٧٧ )

المبدأ :

مقتضى أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والقواعد  
الملحقة بقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ان القاعدة بالنسبة  
الى القضاة واعضاء مجلس الدولة أنه لا يترتب على الوقف عن العمل  
نتيجة الحبس أو الاعتقال حرمان القاضى أو عضو مجلس الدولة من  
مرتبه مدة وقفه عن العمل ولا يستثنى من هذه القاعدة الا الحالة التى  
يقرر فيها مجلس التأديب حرمان العضو من المرتب كله أو بعضه .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة رقم (١) من القواعد الملحقة بقانون مجلس الدولة  
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ كانت تنص على ان « تسرى فيما يتعلق بتحديد  
الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظامها جميع الاحكام  
والقواعد المقررة او التى تقرر فى شأن رجال القضاء » وان المادة (١٠٧)  
من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ تنص على أنه « يترتب  
حتما على حبس القاضى بناء على امر او حكم وقفه عن مباشرة اعمال  
وظيفته مدة اعتقاله . ويجوز لمجلس التأديب ان يأمر بوقف القاضى عن  
مباشرة اعمال وظيفته فى اثناء اجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة  
وقعت منه وذلك سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وزير العدل  
أو النائب العام أو رئيس المحكمة أو بناء على قرار الجمعية العمومية .  
ولا يترتب على الوقف حرمان القاضى من مرتبه مدة الوقف ما لم يقر  
مجلس التأديب حرمانه منه كله أو بعضه وللمجلس فى كل وقت ان يعيد  
النظر فى امر الوقف والمرتب ..... » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان القاعدة بالنسبة الى القضاء واعضاء مجلس الدولة انه لا يترتب على الوقف عن العمل نتيجة الحبس او الاعتقال حرمان القاضي او عضو مجلس الدولة من مرتبه مدة وقفه عن العمل ، ولا يستثنى من هذه القاعدة 'لا الحالة التي يقرر فيها مجلس التأديب حرمان العضو من المرتب كله او بعضه .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك على الحالة موضع النظر ، فانه ولئن كان اعتقال الأستاذ ..... يترتب عليه حتما وقفه عن العمل ، الا انه لا يترتب على هذا الوقف حرمانه من المرتب كله او بعضه مادام لم يصدر قرار من السلطة التأديبية المختصة يقرر هذا الحرمان ، ومن ثم فانه يستحق مرتبه كاملا حتى تاريخ انتهاء خدمته ، ولا وجه للقول بتقادم الحق في المرتب ، اذ الثابت بالأوراق ان القيم على الأستاذ ..... قد تقدم بطلب لصرف المرتب في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ أى قبل مضي خمس سنوات من تاريخ استحقاقه ، كما لم تمض هذه المدة من تاريخ تقديم هذا الطلب حتى الآن .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الأستاذ ..... فى صرف ما لم يصرف له من مرتبه حتى تاريخ رفع اسمه لاستقالته .

( ملف ٥٩٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧ )

**ثالثا - مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة :**

**قاعدة رقم ( ٧٨ )**

**المبدأ :**

الفصل السابع من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اصباح الطبيعة القضائية على عمل مجلس التأديب واضفاء صفة الاحكام القضائية على ما يصدر منه - الاثر المترتب على ذلك : لا يعتبر ما يصدر عنه من القرارات الادارية مما عنته المادة ١٠٤ المتعلقة بالمنازعات الوظيفية لشئون أعضاء مجلس الدولة والتي تختص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن فيها - احكام مجلس تأديب أعضاء مجلس

الدولة نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن - أساس ذلك : المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة - قضاء المحكمة الدستورية العليا بدستورية نص المادة ١١٩ - أساس ذلك : مجلس تاديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد اليه المشرع باختصاص قضائي محدد وما يصدر عنه في هذا الشأن يعتبر لحكاما قضائية وليس بقرارات ادارية - النص على عدم جواز الطعن في بعض الأحكام القضائية وقصر التقاضي بالنسبة لما فصلت فيه على درجدة واحدة هو من الملاءمات التي يستقل المشرع بتقديرها - مبدأ المساواة لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية - المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة للمراكز القانونية التي يتساوى فيها الأفراد أمام القانون - توفير العمومية والتجريد فيما نصت عليه المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس التاديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية - الأمر المترتب على ذلك : النص على المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة بأنها خالفت المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور بأن تضمنت حظرا للتقاضي وحصنت قرارا اداريا من رقابة القضاء واهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق غير صحيح - اختصاص المحكمة الادارية العليا بالمنازعات الادارية المتعلقة بتقاضي أعضاء مجلس الدولة الوظيفية المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ لا يتناول ما يتعلق منها بالطعن في أحكام مجلس التاديب المختص بمحاكمة أعضائه وتوقيع عقوبة مما يجوز توقيعها على عضو منهم - أساس ذلك : لا تعتبر قرارات ادارية بل هي أحكام تصدر من هيئة قضائية ولم يجز الشارع الطعن فيها بأي وجه من الوجوه - يجوز استثناء طلب إلغاء أحكام مجلس التاديب إذا ما قام بأحد الأعضاء الذين أصدرها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات الطعن في هذه الحالة يكون أمام الهيئة التي أصدرت الحكم .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، معدلا وفق ما اقتضاه حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٦ من مايو سنة ١٩٨٢ في القضية رقم ١٠ لسنة ١ ق دستورية القاضي بعدم دستورية ما تضمنه من استثناء قرارات النقل والتدب من عداد القرارات المنصوص عليها فيها - تنص على أن » تختص إحدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في

الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية المتعلقة بأى شان من شئونهم متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل او مخالفة القوانين واللوائح او خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » . وهذا النص على عمومته فيما يتعلق بموضوع القرارات الادارية التى جعل للمحكمة الادارية العليا الاختصاص بالفصل فى طلبات الغائها اذ ينعقد لها ذلك لىا كان الشان الذى صدرت فيه من شئونهم الوظيفية ، الا أنه لا يتناول طلب الغاء العقوبات التأديبية التى توقع على أعضاء مجلس الدولة ، من مجلس التأديب المختص بذلك ، اذ يكون بأحكام تصدر منه بالتشكيل الذى نصت عليه المادة ١١٢ ، فى الدعوى التأديبية التى تقام ضد العضو من نائب رئيس مجلس الدولة لادارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى أو ادارى يتولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة الى المستشارين أو ممسشار بالنسبة الى باقى الأعضاء ، يندب للتحقيق بقرار من رئيس المجلس ، وتشمل عريضتها على التهمة والأدلة المؤيدة ، تودع سكرتارية المجلس ليصدر قرار بإعلان العضو بها وللحضور امامه ، وله أن يجرى ما يراه لازما من التحقيقات يقوم بها طبفا للمادة ١١٤ من يندبه لهذا الغرض فاذا رأى المجلس وجها للمسير فى اجراءات المحاكمة كلف على ما تنص عليه المادة (١١٥) العضو بالحضور امامه بتكليف يشتمل على بيان موضوع الدعوى وإدلة الاتهام ويجوز لمجلس التأديب عند تقرير السير فى اجراءات المحاكمة ، وقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته أو منحه اجازة حتمية ( م ١١٦ ) ، وتنقضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو أو إحالته الى المعاش ( م ١١٧ ) ، وتكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية ويحكم المجلس فى الدعوى بعد اتباع ما أوجبه المادة ١١٨ ، ثم يصدر الحكم فى الدعوى الذى يجب على ما تنص عليه المادة مشتملا على الاسباب التى بنى عليها تتلى عند النطق به ، فى جلسة سرية ( م ١١٩ ) اذ مفاد تلك الأحكام الواردة فى الفصل السابع من القانون الخاص بتأديب أعضاء مجلس الدولة ، اسباغ الطبيعة القائمة على عمل مجلس التأديب وهيئته على الوجه المبين بها واضفاء صفة الأحكام القضائية تبعاً على ما يصدر منه فى هذا الشان ، وهى صفة اضافها الشارع عليها على ما ورد فى غير موضع من النصوص سالفة البيان ، ومن ثم فهى لا تعتبر قرارات ادارية مما عنته المادة ١٠٤ ، اذ هى على عمومها من حيث موضوع

المنازعات الوظيفية المتعلقة بشئون أعضاء مجلس الدولة التى عقدت الاختصاص بالفصل فيها بخصوصه بصريح النص بتعلقها بقرار ادارى صادر فيها ، فلا تتعدى ذلك الى أحكام مجلس التأديب مراعاة لوصف الشارع لها ، ولما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ١١٩ من أن يكون الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية نهائيا غير قابل للطعن فيه باى طريق من طرق الطعن . وقد انتهت المحكمة الدستورية العليا فى حكمها بجلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٢ فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ١ قى دستورية ، الى رفض الطعن بعدم دستورتها ، لما أوردته فى اسبابه من أن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد اليها المشرع باختصاص قضائى محدد ، فيكون ما يصدر عنه فى هذا الشأن أحكاما قضائية وليست ادارية ، ومن المقرر ان النص على عدم جواز الطعن فى بعض الأحكام القضائية وقصر التقاضى بالنسبة لما فصلت فيه على درجة واحدة هو من الملامعات التى يستقل بتقديرها المشرع الذى ارتأى فى تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من أقدم أعضائه ما يدعو الى عدم أجازة الطعن فى أحكامه واعتبار التقاضى امامه من درجة واحدة ، ومبدأ المساواة فى الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروفهم القانونية ، ذلك ان المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة للمراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد امام القانون واذ توفر شرطا العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ١١٩/١١٢ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية فان النعى على المادة ١١٩ المشار اليها بانها خالفت المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور بمقولة انها تضمنت خطرا للتقاضى وحصنت قرارا اداريا من رقابة القضاء وأهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق يكون من جميع وجوهه على غير أساس .

ومن حيث ائنه وان كان ما تقدم - فان اختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء مجلس الدولة الوظيفية المنصوص عليه فى المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة ، لا يتناول ما يتعلق منها بالطعن فى أحكام مجلس التأديب المختص



بمحاكمة أعضائه بتوقيع عقوبة تأديبية مما يجوز توقيعها على عضو منهم إذ لا تعتبر قرارات إدارية ، بل أحكاما تصدر من هيئة قضائية عهد لها الشارع بالاختصاص بمسائل تأديبهم ، وما يصدر منها بتوقيع العقوبة من أحكام ، لم يجز الشارع الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، إلا أن ذلك لا يجعل ما يصدر من مجلس التأديب من أحكام يمتنع من إلغائها إذا ما قام بأحد الأعضاء الذين أضدورها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات ، إذ يجيز ذلك استثناء طلب الغائه ، على أن يقدم إلى المجلس المذكور ، وسبيل الطالب إلى ذلك أن كان له وجه اللجوء إلى الهيئة التي أصدرت الحكم .

ومن حيث أنه لما سبق ، يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

( طعن ٩٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧ )

## الفرع الرابع عشر

### نهاية الخدمة

اولا - الاختصاص بفصل أعضاء مجلس الدولة الغير قابلين للعزل :

قاعدة رقم ( ٧٩ )

المبدأ :

الاختصاص بفصل أعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل يتم بصدر قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة التأديب والتظلمات ويعد سماع اقوال العضو - القانون لم يخول رئيس الوزراء ادنى اختصاص في شأن فصل أعضاء مجلس الدولة - القرار الصادر منه في هذا الشأن يظل على غيب للسلطة .

ملخص الحكم :

ان فصل أعضاء مجلس الدولة من الخدمة وفقا لأحكام قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر في ظله القرار المطعون فيه ، اما ان يكون وفقا لحكم المادة ٦٤ من القانون المذكور بالا حالة الى المعاش اذا فقد العضو الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة ، والاختصاص بذلك منوط بالنسبة للأعضاء غير القابلين للعزل - ومنهم الطاعن - بصدر قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة التأديب والتظلمات ويعد سماع اقوال العضو ، ولما ان يكون بالعزل تأديبيا ، وتوقيع هذه العقوبة منوط بلجنة التأديب والتظلمات وفقا لحكم المادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون آنف الذكر بعد سماع اقوال العضو والاطلاع على ما يبيده من ملاحظات . واذا حدد القانون السلطات المختصة بعزل أعضاء مجلس الدولة تأديبيا وباحالة غير القابلين للعزل منهم الى المعاش ولم يخول السيد رئيس الوزراء ادنى اختصاص في هذا الشأن فان قراره وقد تمخض على ما سلف بيانه عن فصل عادي لم تراعى فيه الاجرامات والضمانات القانونية المقررة لأعضاء مجلس الدولة ، يكون قد انطوى على عدوان جسيم على اختصاص كل من لجنة التأديب والتظلمات ورئيس الجمهورية ينزل بالقرار المطعون

فيه الى حد غصب السلطة ، وينحدر به الى مجرد الفعل المادى المعلوم  
الذى لا يترتب عليه اى اثر قانونى ، ومن ثم فلا تلحقه اية حضانة  
ولا يتقيد الطعن فيه بميعاد .

( طعن ٤٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٩ )

ثانيا - اعتزال الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة أو لمجلس الشعب :

#### قاعدة رقم ( ٨٠ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ قضى بأن يصرف للمستشار  
الذى يعتزل الخدمة لترشيح نفسه لعضوية مجلس الأمة الفرق بين المرتب  
والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن المدة الباقية لبلوغه سن التقاعد  
اذا ما اُخفق فى الانتخابات - انصرف نصوص القرار المشار اليه الى  
اعانة الغلاء المستحقة على مرتب من يعتزل الخدمة خلال المدة التى  
نص القرار على اداء المرتب خلالها ولا تنصرف فى شئ الى اعانة غلاء  
تستحق على المعاش ومن ثم فانه لا يوجد ما يعدل من احكام اعانة الغلاء  
بالنسبة لمن يفيدون من احكام هذا القرار ومنها عدم استحقاق هذه  
الاعانة لمن يتجاوز معاشه التسعين جنيها شهريا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان نصوص قرارات مجلس الوزراء الصادرة بصرف اعانة  
غلاء المعيشة بذاته بمنحها للموظف الذى له ولد ولا تزيد ماهيته على  
ثلاثين جنيها ، ولرب المعاش الذى لا يزيد على عشرة جنيها فى الشهر  
وفقا لما بينه القرار الصادر فى ٤١/١٢/٢١ ، وجاء قرار ١٩٤٢/١١/١٧  
بصرف الاعانة للموظفين كافة وجعل الطبقة الأخيرة منهم ممن تكون  
ماهيته اربعين جنيها فما فوق ، وبسط الاعانة كذلك لارباب المعاشات  
ولكنه ابقى الطبقة الأخيرة منهم مقيدة فى حدهما الاقصى فملك فيها  
من يكون معاشه ثلاثين جنيها ولا يزيد على ستين جنيها فى الشهر ،  
وزاد القرار الصادر فى ١٩٤٤/١١/٢٣ فئات اعانة الغلاء وجعلها بنسبة  
١:٤ للطبقة الأخيرة من الموظفين وبنسبة ٧٪ للطبقة الأخيرة من ارباب

المعاشات ، وكبر هذه الطبقة بغير أن يفتح حدها الأقصى خالفا للموظفين فجعلها لمن يكون معاشه ثلاثين جنيها ولا يزيد عن تسعين جنيها .  
وصدر قرار ١٩٥٠/٢/١٩ بزيادة أخرى لفئات الاعانة وإضاف طبقتين جديديتين لموظفين أولاهما ممن تكون ماهيته أربعين جنيها الى مائة جنيها والثانية لمن تكون ماهيته أكثر من مائة جنيه ، بينما قصر الافادة من الزيادة الجديدة بين أرباب المعاشات على من لا يجاوز معاشه أربعين جنيها . ثم صدر قرار ١٩٥٣/٦/٣٠ ينقص اعانة الغلاء بغد اذ اقتضت الحالة المالية خفض اعتمادها ، وحددت نسبة الخفض متصاعدة على الطبقات ، فبدلت ١٠٪ من الاعانة التي يتقاضاها بالفعل من لا تزيد ماهيته أو لجره أو معاشه على عشرة جنيها وانتهت بنسبة ٥٠٪ من اعانة من يتقاضون ماهية أو معاشات أكثر من سبعين جنيها . وبين من كل تلك النصوص أنها كانت تبسط اعانة الغلاء للموظفين كما لم تبسطه لأرباب المعاشات سواء في مقدار الاعانة وفيمن تصرف اليه . وقد بدأ صرف الاعانة لصغار الموظفين وأرباب المعاشات ، ثم صار لكل موظف مهما كبر مرتبه يصيب منها ، أما أرباب المعاشات فلم يدخل في نطاقها من كبارهم الا من لا يربو معاشه على تسعين جنيها في الشهر .  
ولا تستحق اعانة الغلاء لمن يتقاضى من المعاش أكثر من ذلك .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فيما تضمن من قواعد تسوية حالات اعضاء مجلس الدولة الذين يعتزلون الخدمة لقرشيع أنفسهم لعضوية مجلس الأمة قد نص على أن : « أولا : المستشار .. ثم من علت درجته .. يصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش ، بما في ذلك اعانة الغلاء عن المدة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا اخفق في الانتخابات .. ثانيا : ومن دون اولئك من .. اعضاء مجلس الدولة .. يصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالي مضافا اليه اعانة الغلاء - المستحقة شهرا قشهر .. ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة في حالة عدم نجاحه في الانتخابات » وهذه النصوص تصرف اعانة الغلاء المستحقة على مرتب من يعتزل الخدمة في المدة التي قضى ذلك القرار الجمهوري بإداء المرتب خلالها ، ولا تنصرف النصوص في شيء الى اعانة غلاء تستحق على المعاش ، مما لا يتعلق بما تمنحه من الفرق الزائد في المرتب مضافة اليه الاعانة على مقدار المعاش المستحق قانونا بالتقاعد ، ولا يكون ثم ما يعدل

من احكام اعانة الغلاء بالنسبة الى معاشات من يفيدون من احكام القرار الجمهورى المشار اليه .

ومن حيث ان المدعى يزيد معاشه القانونى على تسعين جنيها فى الشهر فانه لا يدخل فى طبقات ارباب المعاشات التى تصرف اليها اعانة غلاء المعيشة ، ولا يستحق شيئا من تلك الاعانة باى وجه على ما يتقاضاه من المعاش الاستثنائى فوق معاشه القانونى الذى لا يستحق اعانة الغلاء ، وتكون الدعوى ولا سند لها من القانون حقيقة بالرفض .

( طعن ٤٣١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٨١ )

#### المبدأ :

أعضاء مجلس الدولة - معاشاتهم فى حالة الاستقالة للترشيح لانتخابات مجلس الشعب - قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ تضمن القواعد التى يجب اتباعها فى تسوية حالات رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يرغبون اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعسوية مجلس الأمة - هذه القواعد تنسجم بالعموم والشمول بما يجعلها قابلة للتطبيق على كل شخص من هؤلاء يوجد فى الظروف المبينة بها - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ليس له ثمة اثر على قيام القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

#### ملخص الفتوى :

ان المذكرة التى اعدها وزارة العدل ١٩٥٧/٥/٢٣ للعرض على السيد رئيس الجمهورية قد نصت على انه « ترى الوزارة انه تيسرا على رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يرغبون فى اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة أن تسوى حالة من يقرر السيد الوزير أو الرئيس المختص قبول استقالته على الوجه الآتى :

أولا - المستشار ومن فى درجته ثم من علت درجته تضم الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش المدة الباقية له على بلوغه من الستين مضافا

اليها ما يقابلها من مدة المخاماة - اذا لم يكن قد استكمل أحدها الاقصى بعد وقدره عشر سنوات التى يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ وذلك بشرط الا تجاوز مجموع المدتين ثلاث سنوات وفى جميع الأحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل طبقا لهذه القاعدة عن المعاش الذى يسوى على اساس المرتب الفعلى لاي ممن هم فى الوظيفة التالية لوظيفته على الوجه المبين فى البند ثانيا وذلك بشرط الا تقل مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لأولهما عن مدة خدمة الثانى ويجرى هذا الحكم ولو لم يترك احد من التالين له الخدمة بسبب التمرىخ .

ويصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا لحق فى الانتخابات ولا يضرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافاة .

وثانيا - ومن دون اولئك من رجال القضاء والنيابة واعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على اساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمجاماة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة فاذا كانت امدية دون ذلك فتسوى مكافاته القانونية على اساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف اليه .

ويصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالي مضافا اليه اعانة الغلاء المستحقة شهرا فشهر حتى تاريخ اعلان نتيجة الانتخابات ويستمر الصرف اليه لمدة مكملة لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة وذلك فى حالة عدم نجاحه فى الانتخابات .

وقد قرر السيد رئيس الجمهورية فى ٢٣ مايو ١٩٥٧ الموافقة على ما جاء فى هذه الذكرة . وضد بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية تنص على ان « يجوز منح معاشات استثنائية او زيادات فى المعاشات او منح مكافآت استثنائية للموظفين

والمستخدمين المدنيين والعسكريين المخالين إلى المعاش أو الذين يتركون خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في الخدمة أو بعد إحالتهم إلى المعاش كما يجوز أيضا منحها لغير الموظفين ممن يؤدون خدمات جليلة للجمهورية .

وتنص المادة الثانية على أن « تؤلف لجنة بقرار من رئيس الجمهورية للنظر في المعاشات الاستثنائية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .

كما نص المادة الثالثة على أن « تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم وذلك مع عدم الإخلال بما قد تقررده اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة - بحسب الأحوال - من أحكام خاصة إما المعاشات التي تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية وتنتهى بوفاةهم » .

ومن حيث إن المادة الخامسة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية تنص على أن « يلغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه » .

ومن حيث أنه يبين من المذكرة المؤرخة ١٩٥٧/٥/٢٣ التي صدر بها القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في ذات التاريخ أنها قد تضمنت القواعد التي يجب اتباعها في تسوية حالات رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يرغبون اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة وذلك بقصد التيسير عليهم .

ويبين من صياغة تلك القواعد أن عبارتها تهتم بالعموم والشمول بما يجعلها قابلة للتطبيق على كل شخص من هؤلاء يوجد في الظروف المبينة بها ليكون غير صحيح القول بأن هذا القرار قد صدر لمواجهة حالة محددة بذاتها أو لصالح أشخاص معينين بالذات فزال اثره بزوالها .

وحيث أن الأصل أن النصوص التشريعية تسرى على جميع المسائل التي تتناولها في تفصيلها أو في فحواها وأن التشريع لا يجوز الغاؤه إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا .

إذا كان ذلك وكانت الأحكام الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ إنما يقتصر تطبيقها على فئة معينة هم رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يستقيلون لترشيح أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة فإن صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ الذى أعاد تنظيم منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية أو زيادات فى المعاشات للموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين والعسكريين الذين انتهت خدمتهم فى الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو لأمير من يتوفى منهم وكذلك لأمير من يتوفى فى حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة والذى جعل الاختصاص بالنظر فى المعاشات والمكافآت الاستثنائية للجنة المنصوص عليها فيه ألا يكون له ثمة أثر على قيام القرار الجمهورى سالف الذكر ذلك أن التشريع العام لا يمتنع التشريع الخاص هذا إلا أن القرار الجمهورى المشار إليه قد صدر فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ الذى حل محله القانون ٧١ لسنة ١٩٦٤ وكان للأحكام الواردة بكل منها قوتها القانونية الملزمة فى المجال المحدد لها ومن ثم فإن النص فى القانون الجديد على إلغاء القانون القديم دون القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يعتبر دليلاً على أن ذلك القرار كان واستمر ولا زال قائماً نافذاً بالنسبة لجميع الحالات التى تتسع لها نصوصه وأحكامه لعدم الغائه صراحة أو ضمناً ويكون الوجه فى الأخذ بهذا النظر أن المشرع قصد بإصدار هذا القرار التنظيمى حث رجال القضاء على الاستقالة من مناصبهم للترشيح لمجلس الأمة والمشاركة فى الحياة السياسية للبلاد تقرر لهم التيسيرات الواردة به وجعلها حقاً لهم يستمدونه من القانون مباشرة دون توقف على مشيئة أحد ذلك حرصاً على كرامتهم ومنعاً للتفرقة بينهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى افادة السيد / ... النائب السابق بمجلس الدولة من الأحكام الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .



ثالثا - استقالة ضمنية بالانقطاع عن العمل :

قاعدة رقم ( ٨٢ )

المبدأ :

انتهاء خدمة عضو المجلس لانقطاعه عن العمل في المدة المحددة قانونا - اختصاص رئيس المجلس به - أساس ذلك : قرار رئيس المجلس مجرد اجراء تنفيذي لحكم لقانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تجرى كالاتي : « كما تجوز اعادة أعضاء مجلس الدولة للقيام باعمال قضائية أو قانونية للحكومات الاجنبية أو للهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية . وجاءت الفقرة الاخيرة من المادة المشار اليها وقضت بأنه لا يجوز أن يرنب على الندب أو الاعارة الاخلال بحسن سير العمل : »

وجاءت المادة ٩٧ من ذات القانون ونصت على انه « لا يجوز لعضو مجلس الدولة أن ينقطع عن عمله دون أن يرخص له في ذلك كتابة الا اذا كان انقطاعه لسبب مفاجيء ، فاذا زادت مدة « الانقطاع عن سبعة أيام في السنة حسبت المدة الزائدة من اجازته السنوية » . ثم تلتها المادة ٩٨ من القانون بالنص على أن « يعتبر عضو مجلس الدولة مستقيلا اذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون اذن ولو كان ذلك بعد انتهاء اجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله ، ومع ذلك بعد انتهاء اجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله ، ومع ذلك اذا عاد العضو وقدم اسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الاعلى للهيئات القضائية فان تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة أو اجازة اعتيادية بحسب الاحوال .

ومفاد هذه النصوص جميعها ان اعادة أعضاء مجلس الدولة هي نطقة جوازية لرئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وللمجلس الدولة سلطته الاولى في الموافقة على هذه الاعارة ابتداء بوصف انه المنوط به وحده تقدير ان الاعارة لا تخل بحسن سير العمل ، وتنظيم العمل بالمجلس واحتياجاته هو من ضميم اختصاص المجلس وحده دون

منسازع بمؤسساته المنصوص عليها فى القانون كما انه لا يجوز بأي حال انقطاع عضو المجلس عن عمله دون اذن كتابى اللهم الا ان يكون الانقطاع لسبب مفاجئ ولدة سبعة ايام فى السنة ، فاذا زادت المدة بحيث لا تتجاوز ثلثين يوما احتسبت المدة الزائدة من الاجازة السنوية . اما اذا كان الانقطاع عن العمل لمدة ثلاثين يوما متصلة بدون اذن اعتبر عضو المجلس مستقila بحكم القانون . فاذا عاد العضو وقدم اسبابا مبرره لهذا الانقطاع عرضها رئيس المجلس على المجلس الاعلى للهيئات القضائية فان كانت جادة اعتبر غير مستقيل وتحسب مدة الغياب عندئذ من نوع الاجازة السابقة او اجازة اعتيادية بحسب الاحوال . . . . . ومن حيث انه بتطبيق ذلك كله على الوقائع الواردة بالاوراق فان المدعى اعير الى المملكة العربية السعودية للعمل مستشارا بمصلحة الخدمات والكهرباء بوزارة الصناعة ، واستطالت مدة اعارته بالتجديد الى ثمانى سنوات متصلة ، وبمناسبة عرض طلب تجديد الاعارة لسنة تاسعة قرر المجلس الاعلى للهيئات القضائية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٨ عدم ملامة التجديد لسنة اخرى ، وابلغ المدعى بقرار نائب رئيس الوزراء المفوض فى اختصاص رئيس الجمهورية بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ وكذلك بقرار مجلس الدولة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٤/٨ وببرقية بلغت له فى ١٩٨١/٥/١٤ بضرورة عودته لتسلم عمله بالمجلس حيث ان الجهات المختصة رأت عد تجديد الاعارة ، واذ لم يعد فى الموعد المقرر صدر قرار رئيس مجلس الدولة المؤرخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٨١ بانهاء خدمته اعتبارا من ١٩٨١/٤/٧ اليوم التالى لانتهاء مدة اعارته ولعدم عودته وتسلمه العمل بالمجلس .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المدعى انقطع عن العمل عقب انتهاء مدة اعارته فى ١٩٨١/٤/٦ بدون اذن لمدة تزيد على ثلاثين يوما متصلة وتم اخطاره بعدم موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على هذا التجديد وكذلك عدم موافقة نائب رئيس الوزراء المفوض باختصاصات رئيس الجمهورية فى هذا الشأن ، ومن ثم يكرن قرار انهاء الخدمة قد تم وفقا للاوضاع القانونية السليمة وصادف بذلك صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه لا حجة فى القول بان اختصاص رئيس المجلس ينحصر عن انهاء خدمة عضو المجلس المنقطع عن العمل فى المدة المحددة قانونا ، ذلك ان انتهاء الخدمة تم فى هذه الحالة بقوة القانون بل ان قرار رئيس

المجلس مجرد اجراء تنفيذي لمقتضى اعمال النص الوجوبى الذى اشتملت عليه احكام المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة المشار اليه ، والاجراءات التنفيذية هى من اختصاص رئيس مجلس الدولة بحكم وظيفته . باعتباره المسئول عن حسن سير العمل وانتظامه بالهيئة القضائية القائم على شئونها .

ومن حيث انه لذلك يكون الاجراء الذى اتخذ نحو انتهاء خدمة السيد الاستاذ المستشار . . . . . بعدم عودته واستلامه العمل بعد انتهاء مدة اعارته وعدم موافقة جهات الاختصاص على تجديدها وعلى الرغم من اخطاره بالعودة وفوات المدد المحددة بالقانون ، يكون الاجراء صحيحا متفقا وحكم القانون والباعث عليه مصلحة عامة يظل تقديرها دائما لمجدر الدولة باعتبار انه الجهة المنوط بها وحدها تقدير حسن سير العمل وانتظامه به تطبيقا لما امرت به المادة ٨٨ من قانون المجلس المشار اليها حين قضت بضرورة الا يترتب على النذب او الاعارة الاخلال بحسن سير العمل .

ومن حيث ان الدعوى على هذه الحالة تكون قد قامت على غير سبب صحيح ، حقيقة بالرفض .

( طعن ٣٢٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٨٣ )

#### المبدأ :

المادة ٩٨ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تقضى بانتهاء خدمة العضو لانقطاعه عن العمل مدة ثلاثين يوما بعد انتهاء اعارته - قرار صحيح لا يغير منه عدم العرض على المجلس الاعلى للبيئات القضائية لتقدير جدية الاسباب التى قام عليها - مناط ذلك تقديم الاسباب بعد العودة الى العمل .

#### ملخص الحكم :

من حيث ان الجهة المعار اليها طلبت تجديد اعادة السيد الاستاذ . . . . . لمدة سنة اخرى وعرض الطلب على رئيس مجلس الوزراء ، فرفض الموافقة على التجديد ، واخطر الطاعن بذلك بكتاب مجلس الدولة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٨١ .

ومن حيث ان الطاعن قدم طلبا بتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٨١ ( أى بعد تاريخ انتهاء اعارته ) الى رئيس مجلس الدولة ، لمخه بمهلة

لتصفية اوضاعه والعودة لاستلام عمله ، قامهه رئيس المجلس شهرا يبدأ من اول اكتوبر ١٩٨١ .

ومن حيث ان الطاعن لم يعد لاستلام عمله ، وانما قدم طلبا لمنحه اجازة لمدة ثلاثة اشهر تبدأ من اول نوفمبر سنة ١٩٨١ ، فرفض هذا الطلب نظرا لأنه لم يتسلم عمله ، وانتهت خدمته بالقرار المطعون فيه . ومن حيث ان اعارة الطاعن قد انتهت في ١٦/٨/١٩٨١ فكان عليه ان يتسلم عمله بمجلس الدولة خلال شهر من هذا التاريخ الا انه لم يقم بذلك وقدم طلبا في ٢٩/٩/١٩٨١ لمنحه مدة شهر لعودته واستلامه العمل بعد تصفية اوضاعه وفي ١/١١/١٩٨١ قدم طلبا لمنحه اجازة لمدة ثلاثة اشهر فرفض طلبه حيث لم يتسلم عمله وصدر القرار المطعون فيه في ٢/١١/١٩٨١ بانهاء خدمته لانقطاعه عن العمل مدة ثلاثين يوما بعد انتهاء اعارته ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر صحيحا ومتفقاً مع احكام القانون ولا وجه للقول بان الأمر كان يقتضى عرض الموضوع على المجلس الأعلى للهيئات القضائية لتقرير جدية الأسباب التى ساقها مبررا لانقطاعه عن العمل حيث ان اعمال هذا الحكم منوط بتقديمه هذه الأسباب بعد العودة الى العمل فعلا وهو ما لم يتحقق بالنسبة للطاعن كما انه لا وجه للقول بان للمدعى الحق فى الاستمرار فى اعارته لمدة ستة اشهر بعد انتهائها وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٥/١٩٧٥ الذى يجيز للوزير المختص منح العامل المهلة لمدة ستة اشهر بعد انتهائيا لانتهاء متعلقاته هو واسرته - لا وجه لذلك حيث انه فضلا عن ان منح هذه المهلة هو أمر جوازى للسلطة المختصة ، فان الثابت ان الطاعن قد اخطر فى ١٦/٤/١٩٨١ بعدم موافقة رئيس مجلس الوزراء على تجديد اعارته وكان امامه فسخة منذ هذا التاريخ حتى صدور قرار خدمته فى ٢/١١/١٩٨١ تزيد على ستة اشهر لانتهاء متعلقاته وتسوية اوضاع أسرته .

( طعن ٩٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٥ )

رابعا - بلوغ العضو سن الستين انهاء السنة القضائية :

قاعدة رقم ( ٨٤ )

المبدأ :

مجلس الدولة - اعضاء المجلس - احالتهم الى المعاش بالتطبيق لحكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ٨٦

لسنة ١٩٦٩ - المرتب المستحق لعضو المجلس من أول أكتوبر وحتى بلوغه سن الستين هو المرتب الذى يتقاضاه قبل هذا التاريخ مضافا اليه بدل طبيعة العمل دون بدل التمثيل - إذا كان المعاش المستحق للعضو اكبر من المرتب الذى يصرف اليه فى أول أكتوبر فإن المرتب هو الذى يصرف فقط دون ما نظر الى قيمة المعاش - استحقاق العضو للعلاوة الدورية اذا حل موعدها فى الفترة من أول أكتوبر وحتى تاريخ بلوغه سن التقاعد ودخولها فى حساب المعاش - مريان الاستقطاعات الخاصة بالضرائب وحصة المعاش على المرتب الذى يتقاضاه العضو فى الفترة المذكورة - وقف خصم اقساط الادخار خلال تلك الفترة وصرف مبلغ الادخار المستحق للعضو فى أول أكتوبر .

#### ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٦٩ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على أن « يحال أعضاء مجلس الدولة الى المعاش بحكم القانون عند بلوغهم ستين سنة شمسية ولا يجوز اطالة مدة خدمتهم بعد ذلك ، ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو سن التقاعد فى الفترة من أول يناير الى أول يوليو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة فى المعاش أو المكافأة . اما اذا كان بلوغ العضو سن التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر الى آخر ديسمبر فانه يحال الى المعاش فى أول أكتوبر على أن تحسب له باقى المدة فى المعاش أو المكافأة ويتقاضى مرتبه عنها » .

ومن حيث انه بالنسبة الى بدل طبيعة العمل المقرر لأعضاء مجلس الدولة فانه يصرف للعضو المحال الى المعاش فى أول أكتوبر وحتى تاريخ بلوغه سن الستين ، ذلك ان هذا البديل مقرر للعضو وليس مقررًا للموظيفة ومن ثم فان الاحالة المبكرة الى المعاش قبل السن المقررة للتقاعد لا يجوز ان تكون سببا فى الاضرار بالعضو بحرمانه من هذا البديل ذلك ان المشرع حاول أن يدفع الاضرار التى تلحق العضو نتيجة لانتقاص من حق طبيعى له هو حقه فى البقاء فى الخدمة حتى سن الستين ، فقرر اولًا حساب هذه المدة فى المعاش أو المكافأة وقرر من ناحية أخرى أن يتقاضى العضو راتبه عن هذه الفترة ويكشف ذلك عن اتجاه المشرع الى النظر الى مدة خدمة العضو فى هذه الفترة على انها مدة خدمة مستمرة يتقاضى عنها مرتبة وتحسب فى المعاش وان كان لا يمارس فيها اعباء الوظيفة .

اما بالنسبة الى بدل التمثيل ، فان هذا البديل مقرر لمقتضيات الوظيفة ذاتها ولذلك فانه لا يستحق الا لمن يقوم باعباء الوظيفة وقد نصت المادة ٢١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على صرف هذا البديل لشاغل الوظيفة المقررة لها وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم باعمالها طبقا للأوضاع المقررة ، ومن ثم فان عضو مجلس الدولة الذى يحال الى المعاش - فى اول اكتوبر - وفيل بلوغ سن الستين - لا يستحق بدل التمثيل المقرر للوظيفة .

ومن حيث انه بالنسبة الى الاستفسار الثانى فان تاريخ تسوية المعاش هو تاريخ بلوغ العضو سن الستين وهذا التاريخ وعده هو الذى يبد منه حساب المعاش فلا تجوز تسوية المعاش قبل هذا التاريخ لأن ذلك فى الواقع يعتبر تعجيلا يتعارض مع اعتداد المشرع بالمدة التالية على شهر اكتوبر حتى تاريخ بلوغ سن الستين وحسابها فى المعاش . وتبعاً لذلك فان استحقاق العضو للمعاش وصرفه اليه لا يكون الا بعد بلوغ سن الستين ، وان ما يصرف له بعد أول اكتوبر وحتى بلوغ سن التقاعد هو ما اشار اليه نص المادة ٦٩ صراحة وهو المرتب فقط .

ومن حيث انه بالنسبة الى الاستفسار الثالث الخاص بمدى جواز صرف المعاش بدلا من صافى المرتب اذا كان الاخير اقل وذلك عن الفترة التالية على شهر اكتوبر وحتى تاريخ بلوغ العضو سن الستين فانه يلاحظ - طبقا لما استقر عليه فى الاستفسار السابق - ان ما يستحقه العضو خلال هذه الفترة هو المرتب فقط دون المعاش ، باعتبار ان لا يسوى ولا يستحق الا بعد بلوغ العضو سن الستين فلا يكون ثمة محل للمقارنة بينه وبين المرتب .

ومن حيث انه بالنسبة الى الاستفسار الرابع بمدى استحقاق العلاوة الدورية خلال المدة من أول اكتوبر وحتى بلوغ العضو سن الستين ، فالواضح ان الحكم الذى اوردته المادة ٦٩ من قانون تنظيم مجلس الدولة انما هو استثناء من قاعدة عامة منصوص عليها فى قوانين التوظيف وقوانين المعاشات مؤداها انتهاء خدمة العامل عند بلوغه سن الستين ، وان ايراد هذا الحكم على النحو سالف الذكر انما اقتضته اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة رآها المشرع وتتعلق اناسا بحسن تنظيم سير العمل بالمحاكم ، وانه فى ضوء هذه الاعتبارات فقد قرر المشرع صرف مرتب العضو عن المدة التالية لاكتوبر وحتى تاريخ بلوغ

من المستين ، وطالما قرر المشرع صرف المرتب عن هذه الفترة فإنه يعامله فى الحقيقة وكأنه موجود بالخدمة اذ لو أراد غير ذلك لنص صراحة على ان يصرف له الفرق بين مرتبه الذى كان يتقاضاه قبل انتهاء الخدمة يستتبع ذلك وجوب القول بالحقية عضو مجلس الدولة فى تقاضى راتبه وكل ما يرتبط بهذا المرتب ارتباط الفرع بالأصل وإبرز ما يرتبط بالمرتب العلاوة الدورية بحسبانها جزءا منه فتدخل فى المرتب وتستحق فى موعدها اذا حل فى الفترة ما بين أول أكتوبر وتاريخ بلوغ سن التقاعد ، وتحسب فى المعاش أيضا .

ومن حيث ان المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بغرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تنص على ان « تسرى ضريبة المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات على :

١ - كل المرتبات وما فى حكمها والمهائيات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والمحلية الى أى شخص سواء اكان مقيما فى مصر أم فى الخارج مع مراعاة ما قضت به الاتفاقات من استثناء لهذا الحكم » . كما تقضى المادة ٦٢ بأن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات ومهائيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا » .

ومن حيث أن ما يصرف لعضو مجلس الدولة فى الفترة من أول أكتوبر حتى تاريخ بلوغه سن التقاعد هو مرتبه الذى كان يتقاضاه قبل هذا التاريخ ، فان مؤدى ذلك أن تجرى عليه خصومات الضرائب المقررة قانونا ولا يغير من ذلك عدم مباشرة العمل لأن استحقاق الضريبة غير مرتبط بالمباشرة الفعلية للعمل كما ان خصم حصة المعاش مرتبط بحساب هذه المدة فى المعاش وقد نصت المادة ٦٩ المشار اليها على ذلك صراحة .

.. ومن حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء نظام ادخار للعاملين تنص على أن « ينشأ نظام ادخار للعاملين الخاصين لقانون التأمينات الاجتماعية ... وتتولى تطبيق هذا النظام الجهات والهيئات الملتزمة بمعاشات او مكافآت المنتفعين به طبقا لأحكام قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية المشار اليها وتعتبر أموال النظام من

أموالها وذلك كله في حدود اختصاصها كما تقضى المادة الثالثة بأن « تقدر المبالغ المدخرة وفوائدها في الحالتين الآتيتين :

( ١ ) عند انتهاء خدمة المنتفع بصفة نهائية . . وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن « تقدر المبالغ المدخرة وفوائدها المستحقة طبقا لحكم المادة ( ٣ ) وفقا للجدول رقم ( ١ ) المرافق وعلى الأسس الآتية : ١ - المتوسط الشهري للمرتبات أو الأجور المستحقة خلال السنتين الأخيرتين ويراعى في حساب الأجر الأخير بالنسبة للخاضعين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه لحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٦ منه ٢٠ - مدة الخدمة المحسوبة في المعاش اعتبارا من تاريخ بدء الاشتراك في نظام الادخار المنصوص عليه في هذا القانون وذلك مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة ( ٢ ) . ولا تدخل ضمن هذه المدة مدد الخدمة الاعتبارية أو الإضافية أو الافتراضية أو مدد الضمانم » . .

ومن حيث أن المادة ٦٩ من قانون مجلس الدولة قد قضت بإحالة العضو الى المعاش في أول أكتوبر فمن ثم فإنه يتعين وقف خصم أقساط الادخار وصرف المبلغ المدخر في هذا التاريخ وإذا كان الأمر بالنسبة الى المعاش إلا أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ المنظم للادخار تخرج من مدة الخدمة المحسوبة في تقدير المبالغ المدخرة مدد الخدمة الاعتبارية أو الإضافية أو الافتراضية أو مدد الضمانم ، والثابت أن المدة التالية لأكتوبر لا تعتبر من مدد الخدمة الحقيقية . .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا : أن المرتب المستحق لعضو مجلس الدولة في أول أكتوبر وحتى تاريخ بلوغه سن الستين هو المرتب الذى كان يتقاضاه قبل هذا التاريخ مضافا اليه بدل طبيعة العمل دون بدل التمثيل . .

ثانيا : أن ما يصرف للعضو في أول أكتوبر هو المرتب المستحق له دون المعاش . .

ثالثا : في حالة ما إذا كان المعاش المستحق للعضو اكبر من المرتب الذى يصرف اليه في أول أكتوبر ، فإن المرتب هو الذى يصرف فقط دون ما نظر الى قيمة المعاش . .

رابعا : يستحق العضو العلاوة الدورية اذا حل موعدها في الفترة من أول أكتوبر وحتى تاريخ بلوغه سن التقاعد وتدخل في حساب المعاش . .



خامسا : تمرى على المرتب الذى يتقاضاه العضو فى الفترة المذكورة الاستقطاعات الخاصة بالضرائب وحصته فى المعاش .

سادسا : وقف خصم اقساط الادخار خلال الفترة من اول اكتوبر وحتى تاريخ بلوغ العضو سن التقاعد ، وصرف مبلغ الادخار المستحق للعضو فى اول اكتوبر .

( ملف ١٢/١٦٤ - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥ )

٢٢٢

### قاعدة رقم ( ٨٥ )

المادة :

المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ : تجيز الجمع بين المرتب والمعاش بدون حد اقصى فى حالة اعادة تعيين العامل بعد بلوغه سن التقاعد - هذا الحكم لا يجد مجالا للتطبيق بالنسبة لعضو مجلس الدولة عن الفترة التى يستبقى فيها بعد بلوغه سن التقاعد وحتى انتهاء السنة القضائية - استحقاق العضو معاشه كاملا مضافا اليه مكافأة يساوى صافيها الفرق بين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وبين المعاش المستحق له .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ تنص على انه : « استثناء من احكام قوانين المعاشات لا يجوز ان يبقى او يعين عضوا بمجلس الدولة من تجاوز عمره ستين سنة ميلادية ، ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو سن التقاعد فى الفترة من اول اكتوبر الى اول يونيو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون ان تحسب هذه المدة فى تقدير المعاش او المكافأة » وان المادة (١٣) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية تنص فى الفقرة الثانية منها على ان : « تطبق احكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار اليهما على الباقيين فى الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على اساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين » .

( م - ١٤ - ج ٢٢ )

وبين مما تقدم أن بلوغ سن الستين هو الحد الذي تنتهى عنده خدمة عضو مجلس الدولة ، وإن إحالة العضو الى التقاعد ببلوغ تلك السن هي طبقا لصريح عبارة نص المادة (١٢٣) سائلة الذكر قاعدة لا استثناء عليها ، فلم تتضمن الفقرة الثانية من هذه المادة استثناء أو تعديلا لحكم الفقرة الأولى منها ، وإنما تناولت بالتنظيم حالة بلوغ العضو سن الستين أثناء العام القضائي وقررت حلا لا ينال من تلك القاعدة مراعاة لحسن سير العمل وانتظامه ، فسمحت باستمرار العضو في أداء عمله حتى نهاية العام القضائي دون أن يخل ذلك بكون مركزه التقاعدي قد تحدد ببلوغ تلك السن ، ومن ثم يتعين أن يقدر هذا الحكم بقدره في ضوء الحكمة التي تفيهاها المشرع منه فلا يجوز أن يكون سببا في أن يصبح العضو الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائي في وضع مالي أفضل من زميله الذي لم يبلغها ، وبالتالي فإن هذه السن تكون هي الأساس في حساب مستحقات العضو في المعاش باعتباره محالا فيها الى التقاعد بالرغم من استمراره في ممارسة أعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائي ، فذلك وضع لا يعتبر استمرارا لمدة الخدمة بعد سن الستين ، إذ يزيل العضو درجته المسالية التي كان يشغلها في هذا التاريخ فلا يرقى أو يمنح علاوات وتصبح الدرجة شافرة يجوز الترقية إليها .

وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة (١٢٣) المشار إليها قد نصت على أن مدة الخدمة بعد سن الستين لا تحسب في تقدير المعاش أو المكافأة ، فإن ذلك يعكس التكيف الصحيح للفترة التي يستمر فيها العضو في العمل بعد بلوغه هذه السن ، فهو لا يعتبر خلالها شاغلا لوظيفة تنتج له مدة خدمة تقاعدية ، وإنما هي فترة استبقاء في العمل بحكم القانون بعد إحالته الى المعاش لأسباب قدرها المشرع ، كذلك فإن المعاملة المالية للعضو أثناء تلك الفترة إنما تتحدد في ضوء نية المشرع التي أفصح عنها في المادة (١٣) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها بمنح عضو مجلس الدولة الذي يبلغ سن التقاعد ويبقى في العمل حتى نهاية العام القضائي ما يوازي مرتب وبدلات زميله الذي لم يبلغ هذه السن ، حيث طبق عليه جدول المرتبات المرفق بقانون مجلس الدولة ، وبذلك يكون المشرع قد وضع في هذه المادة حدا أقصى لما يمكن أن يتقاضاه عضو المجلس الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام

القضائي يتمثل في مرتب وبدلات الدرجة التي يشغلها عند بلوغه تلك السن مثله في ذلك مثل زميله الذي لم يبلغها ، وعليه فلا يجوز الخروج من هذا الحد بالقول بإجازة جمعه بين مرتبه وبدلاته والمعاش استنادا الى افتراض يخالف الواقع حاصله ان خدمته قد مدت في الوظيفة التي يشغلها بينما هو يعتبر محالا الى التقاعد بمجرد بلوغه سن الستين مع ما يترتب على ذلك من استحقاقه المعاش اعتبارا من هذا التاريخ ، اذ لا محل للقول بان الفترة التي يستبقى فيها في الخدمة بعده وحتى نهاية العام القضائي تعتبر استمرارا لشغل الوظيفة ، حيث يقتصر الامر على ممارسته اعمالها التي اسندت اليه بقوة القانون ، ولما كان مناط استحقاق المرتب والبدلات هو شغل الوظيفة وليس مجرد مباشرة اعمالها فان المقابل الذي يستحقه عن هذا العمل يتحدد بمكافأة حددتها المادة (١٣) من القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ على اساس معاملته معاملة مالية مماثلة لزميله الذي لم يبلغ تلك السن ، وطالما أن المشرع وضع حدا أقصى لما يتقاضاه العضو المستبقى لا يمكن تجاوزه ، فمن ثم تتحدد قيمة هذه المكافأة بالفرق بين مرتب وبدلات الوظيفة التي كان يشغلها وبين المعاش المستحق له .

واذا كانت المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تجيز الجمع بين المرتب والمعاش في حالة اعادة التعيين بعد بلوغ من التقاعد بغير حد أقصى ، فان هذا الحكم العام لا يجد مجالا لتطبيقه في مواجهة الاحكام الخاصة التي يتعين اعمالها في الحالة الماثلة والتي تناولت بالتنظيم بصفة مباشرة مستحقات العضو خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين ونهاية العام القضائي ، وقد كان في وسع المشرع ان يسكت عن تطبيق الجدول الملحق بقانون مجلس الدولة على عضو المجلس خلال تلك الفترة فينطبق عليه الحكم الوارد في المادة (٤٠) آنفة الذكر ، بيد انه وقد اوجب تطبيق هذا الجدول عليه فانه يتعين النزول على هذا الحكم الصريح اذ لا يسوغ اهدار الحكم الخاص واعمال الحكم العام اذا ما تناولوا بالتنظيم ذات المسألة .

ولما كان قصد المشرع قد انصرف الى الابقاء على المركز المالي لعضو المجلس خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام

القضائي ، فان مكافآته التي تضاف الى المعاش يتعين أن يساوى صافيا الفرق بين معاشه المعفى من الضرائب طبقا لنص المادة (١٣٦) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وبين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب بعد استقطاع الضرائب ، مضافا اليه البدلات المعفاة من الضرائب طبقا للقاعدة الرابعة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بحيث لا يقل ما يتقاضاه عما كان يحصل عليه قبل بلوغه سن الستين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن عضو مجلس الدولة يستحق خلال الفترة التالية لبلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائى معاشه كاملا مضافا اليه مكافأة يساوى صافيا الفرق بين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وبين المعاش المستحق له .

( ملف ٨٤٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٦ )

#### المبدأ :

عضو مجلس الدولة الذى بلغ سن الستين خلال السنة القضائية يحال الى المعاش من تاريخ بلوغه السن القانونية ولكنه يستبقى فى مباشرة عمله مع خلودرجته وعدم استحقاقه لآى ترقية أو علاوة - ويحدد ما يتقاضاه فى هذه الفترة بالفرق بين مرتب وبدلات الوظيفة التي كان يشغلها وبين المعاش المستحق له .

#### ملخص الحكم :

عن المرتب أو المعاش الذى يستحقه عضو مجلس الدولة الذى بلغ من الاحالة الى المعاش خلال السنة القضائية فانه يبين من المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ انها تنص على أنه « استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عضوا بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين

سنة ميلادية ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو من التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة فى تقرير المعاش أو المكافأة كما تنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أن تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار اليه على الباقيين فى الخدمة ممن بلغوا من التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع قرر نصلا ثانيا بالنسبة الى السن التى تنتهى عندها مدة خدمة عضو مجلس الدولة فحدد ستون عاما تنتهى عندها مدة الخدمة ولم يقرن المشرع بهذا الأصل بأى استثناء يرد عليه من شأنه ان يمد الخدمة أو يجيز إعادة التعيين فيها ولكنه فى ذات الوقت يتناول بالتنظيم حالة بلوغ العضو من الستين أثناء العام القضائى فوضع قاعدة راعى فيها حسن سير العمل فى مرفق القضاء وانتظامه لا تتال بأية حال من هذا الأصل أو تحد منه أو تفيد مقتضاه . وفحوى هذه القاعدة بقاء العضو مستمرا فى مباشرة عمله حتى نهاية العام القضائى الا أنها مع ذلك لا تؤثر أو تخل بالمركز التقاعدى للعضو والذى تحدد بصفة نهائية ببلوغه تلك السن . وفى ضوء هذه النظرة القانونية يتعين أن تقدر تلك القاعدة بقدرها وفى حدودها دون ما خروج عليها لاي سبب وتحت أية صورة تمثيا مع الحكمة التى تفيهاها المشرع منها على ما سلف وبالتالى تكون هذه السن هى الأساس فى حساب مستحقات العضو فى المعاش باعتباره محالا فيها الى التقاعد بالرغم من استمراره فى ممارسة أعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائى وليس من ريب فى أن هذا الاستمرار فى العمل لا يعد مدا لمدة الخدمة بعد من الستين أو من قبيل إعادة التعيين فى الوظيفة إذ فى هذا التاريخ يزایل العضو درجته المسالية التى كان يشغلها فلا يرقى أو يمنح علاوة وتصبح الدرجة شاغرة تجوز الترقية اليها . ويؤيد هذا النظر ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٣ سالفة الذكر عندما قضت بأن مدة الخدمة بعد من الستين لا تحسب فى تقدير المعاش أو المكافأة فهذا الحكم يعكس التكليف القانونى للصحيح للفترة التى يستمر فيها العضو

مباشرا اعمال وظيفته بعد بلوغه سن الستين فلا يعتبر خلال تلك الفترة شاغلا لوظيفته تفتح له مدة خدمة تقاعدية بل هي فترة استبقاء فى العمل بحكم القانون بعد الاحالة الى المعاش لاسباب ارتهاا المشرع وقدر اهميتها ، وتاميسا على ذلك فان المعاملة المالية للعضو اثناء تلك الفترة انما تحدد فى ضوء نية المشرع التى افصح عنها فى المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وذلك بمنحه ما يوازى مرتب وبدلات زميله الذى لم يبلغ السن حيث طبق عليه جدول المرتبات المرفق بقانون مجلس الدولة وبذلك يكون قد وضع فى تلك المادة حد اقصى لما يمكن ان يتقاضاه عضو المجلس الذى يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائى ويستمر فى الخدمة حتى نهاية هذا الحد يتمثل فى مرتب وبدلات الدرجة التى يشغلها عند بلوغه السن مظه فى ذلك زميله الذى لم يبلغها وترتيبيا على ذلك فلا يجوز الخروج على هذا الحد بالقول باجازه جمع العضو بين مرتبه وبدلاته والمعاش استنادا الى افتراض يخالف الواقع حاصله ان خدمته قد استمرت فى الوظيفة التى يشغلها بينما هو محال الى التقاعد بمجرد بلوغه سن الستين مع ما يترتب كل ذلك من استحقاقه المعاش اعتبارا من هذا التاريخ .

ولما كان الاصل ان مناط استحقاق المرتب والبدلات هو شغل الوظيفة اى الدرجة والصفة المالية المقررة لها وليس مجرد مباشرة اعمالها ومن ثم فان المقابل الذى يستحق عن الاعمال التى يباشرها العضو خلال الفترة المذكورة يتحدد بمكافاة اوضحت معالمها وبينت ضوابطها المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وتتمثل فى معاملة مالية مماثلة لزميله الذى لم يبلغ تلك السن وطالما ان المشرع وضع حد اقصى لما يتقاضاه العضو المستبقى من غير الجائز تجاوزه فمن ثم تحدد قيمة هذه المكافاة بالفرق بين مرتب وبدلات الوظيفة التى كان يشغلها وبين المعاش المستحق له .

## قاعدة رقم ( ٨٧ )

### المبدأ :

مفاد نص المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ أن المشرع قرر أصلا عاما بالنسبة إلى السن التي تنتهي عندها مدة خدمة عضو مجلس الدولة فحددها بستين عاما ولم يقرن المشرع هذا الأصل بأي استثناء يرد عليه من شأنه أن يعد مدة الخدمة أو يجيز إعادة التعيين فيها - تناول المشرع بالتنظيم حالة بلوغ العضو سن الستين أثناء العام القضائي بوضع قاعدة مقتضاها بقاء العضو مستمرا في مباشرة عمله حتى نهاية العام القضائي - هذه القاعدة لا تنال بأية حال من الأحوال سالف الذكر أو تحد منه أو تعيد مقتضاه - هذا الاستمرار في العمل لا يعد مدا لمدة الخدمة بعد سن الستين أو من قبيل إعادة التعيين في الوظيفة - نتيجة ذلك : لا يجوز إجازة جمع العضو بين مرتبه وبدلاته والمعاش خلال الفترة ما بين بلوغه سن التقاعد حتى نهاية العام القضائي .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الطلب الأول الخاص بالجمع بين كامل المرتب والبدلات والمعاش فإنه يبين من المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ أنها تنص على أنه « استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عضوا بمجلس الدولة من تجاوز عمره ستين سنة ميلادية ومع ذلك إذا كان بلوغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر إلى أول يوليو فإنه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة كما تنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أنه تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار إليها على الباقيين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين » . ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلا عاما بالنسبة إلى السن التي تنتهي عندها مدة خدمة عضو مجلس الدولة فحدد ستين عاما تنتهي عندها مدة الخدمة

ولم يقرن المشرع هذا الأصل بأى استثناء يرد عليه من شأنه ان يحدد مدة الخدمة او يجيز اعادة التعيين فيها ولكنه فى ذات الوقت تناول بالتنظيم حالة بلوغ العضو سن الستين لثناء العام القضائى فوضع قاعدة راعى فيها حسن سير العمل فى مرفق القضاء وانتظامه لا تنال باية حال من هذا الأصل او تحد منه او تقيد مقتضاه وفحوى هذه القاعدة بقاء العضو مستمرا فى مباشرة عمله حتى نهاية العام القضائى الا انها مع ذلك لا تؤثر او تخل بالمركز التقاعدى للعضو والذى تحدد بصفة نهائية ببلوغه تلك السن ٠٠ وفى ضوء هذه النظرة القانونية يتعين ان تقدر تلك القاعدة بقدرها وفى حدودها دون ما خروج عليها لاي سبب وتحت اية صورة تمشيا مع الحكومة التى تفيها المشرع منها على ما سلف وبالنسبة تكون هذه السن هى الأساس فى حساب مستحقات العضو فى المعاش باعتباره محالا فيها الى التقاعد بالرغم من استمراره فى ممارسة اعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائى وليس من ريب فى ان هذا الاستمرار فى العمل لا يعد مدا لخدمة بعد سن الستين او من قبيل اعادة التعيين فى الوظيفة اذ فى هذا التاريخ يزایل العضو درجته المالية التى كان يشغلها فلا يرقى او يمنح علاوات وتصبح الدرجة شاغرة تجوز الترقية اليها ٠٠ ويؤيد هذا النظر ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ سالفه الذكر عندما قضت بان مدة الخدمة بعد سن الستين لا تحسب فى تقدير المعاش او المكافاة فهذا الحكم يعكس التكيف القانونى الصحيح للفترة التى يستمر فيها العضو مباشرة اعمال وظيفته بعد بلوغه سن الستين فلا يعتبر خلال تلك الفترة شاغلا لوظيفة تنتج له مدة خدمة تقاعدية بل هى فترة استبقاء فى العمل بحكم القانون بعد الاحالة الى المعاش لأسباب ارتأها المشرع وقدر أهميتها ٠٠ وتأسيسا على ذلك فان المعاملة المالية للعضو أثناء تلك الفترة انما تتحدد فى ضوء نية المشرع التى افصح عنها فى المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وذلك بمقتضى ما يوازى مرتب وبدلات زميله الذى لم يبلغ هذه السن حيث طبق عليه جدول المرتبات المرفق بقانون مجلس الدولة وبذلك يكون المشرع قد وضع فى تلك المادة حدا أقصى لما يمكن أن يتقاضاه عضو المجلس الذى يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائى ويستمر فى الخدمة حتى نهاية هذا الحد يمثل فى مرتب وبدلات الدرجة التى يشغلها عند بلوغه تلك السن مظه فى ذلك مثل



زميله الذى لم يبلغها وترتيباً على ذلك فلا يجوز الخروج على هذا الحد بالقول بأجازه جمع العضو بين مرتبه وبدلاته والمعاش استناداً الى افتراض يخالف الواقع حاصلة ان خدمته قد استمرت فى الوظيفة التى يشغلها بينما هو محال الى التقاعد بمجرد بلوغه سن الستين مع ما يترتب على ذلك من استحقاقه المعاش اعتباراً من هذا التاريخ .

ومن حيث انه لما كان الاصل ان مناط استحقاق المرتب والبدلات هو شغل الوظيفة أى الدرجة والفئة المالية المقررة لها وليس مجرد مباشرة أعمالها ومن ثم فان المقابل الذى يستحق عن الاعمال التى يباشرها العضو خلال الفترة المذكورة يتحدد بمكافأة اوضحت معاملها وبينت ضوابطها المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وتتمثل فى معاملة مالية مماثلة لزميله الذى لم يبلغ تلك السن وطالما ان المشرع وضع حد اقصى لما يتقاضاه العضو المستبقى من غير الجائز تجاوزه فمن ثم تحدد قيمة هذه المكافأة بالفرق بين مرتب وبدلات الوظيفة التى كان يشغلها وبين المعاش المستحق له .

ومن حيث انه لا يقدح فى هذا النظر ما يقرره الطاعن من ان المشرع حدد صراحة المقابل المالى للعضو المستبقى خلال فترة استبقائه حيث نصت المادة ٢/١٣ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦ على تطبيق احكام الجدول المرافق لقانون مجلس الدولة على الباقين فى الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتباراً من الاول من اكتوبر سنة ١٩٧٥ ذلك ان مقتضى اعمال احكام هذا الجدول هو خضوع ما عسى ان يتقاضاه العضو من مرتب وبدل لاحكام القوانين ومن بينها جريان حكم الاستقطاع نظير اقساط المعاش او المكافأة وفى هذا تناقض وتعارض بين وصريح مع حكم المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ التى تنص على انه ٠٠٠٠ دون ان تجسب هذه المدة ( أى مدة الاستبقاء ) فى تقدير المعاش او المكافأة يفدو المقصود من عبارة تطبيق احكام الجدول المرفق بقانون مجلس الدولة هو ان يكون المرتب المدرج بهذا الجدول يمثل الحد الاقصى لما يتقاضاه عضو المجلس فى هذه المدة .

ومن حيث انه لا وجه كذلك فى الحجاج بالمادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٧٧ التي تجيز الجمع بين المرتب والمعاش في حالة اعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد بغير حد اقصى ذلك ان هذا الحكم يمثل قاعدة عامة لا تجد مجالا لتطبيقها في مواجهة الحكم الخاص الذي اورده قانون مجلس الدولة حيث تناول بالتنظيم بصفة مباشرة المستحقات المالية للعضو خلال الفترة ما بين بلوغه سن التقاعد ونهاية العام القضائي وقد كان في مكنة المشرع ان يسكت عن النص على تطبيق الجدول المرفق بقانون مجلس الدولة خلال تلك الفترة وعندئذ يطبق عليه الحكم العام الوارد في المادة ٤٠ سالف الذكر بيد انه وقد اوجب تطبيق هذا الجدول عليه فانه يتعين النزول على هذا الحكم الصريح اذ من الاصول القانونية المقررة انه لا يسوغ اهدار الحكم الخاص واعمال الحكم العام اذا ما تناول كل منها بالتنظيم ذات المسألة بل يجب في هذه الحالة تغليب الحكم الخاص وتطبيقه .

ومن حيث انه وقد بان ان قصد المشرع قد انصرف الى الابقاء على المركز المالي لعضو الدولة خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائي فان مكافآته التي تضاف الى المعاش بتعين ان يساوى صافيها الفرق بين معاشه المعفى من الضرائب طبقا لنص المادة ١٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وبين صافي ما كان يتقاضاه من مرتب بعد استقطاع الضرائب مضافا اليه البدلات المعفاة من الضرائب طبقا للقاعدة الرابعة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بحيث لا يقل ما يتقاضاه عما كان يحصل عليه قبل بلوغه سن الستين .

ومن حيث انه بالترتيب على ما تقدم يكون طلب الطاعن باحقية في الجمع بين كامل المرتب والبدلات والمعاش المستحق له خلال الفترة ما بين بلوغه سن التقاعد حتى نهاية العام القضائي غير قائم على سند صحيح من القانون خليفًا بالرفض .

#### خامسا - المعاش :

قاعدة رقم ( ٨٨ )

#### المبدأ :

المنازعة فى اخضاع قيمة قسط احتياطى المعاش مقابل مدة خدمة العضو السابقة للضريبة - هذه المنازعة ضريبية اناط المشرع امر الفصل فيها للمحاكم العادية - لا وجه للاحتجاج بان اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات لأعضاء مجلس الدولة او لورثتهم اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع عنها - اختصاص المحاكم العادية دون سواها بالانصل فى امر الخضوع للضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا تملكه محاكم مجلس الدولة - نتيجة ذلك : عدم اختصاص المحكمة بنظر هذه المنازعة وأحالتها للمحاكم العادية للاختصاص .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يتعلق بالطلب الثانى الخاص بعدم جواز اخضاع قيمة قسط احتياطى المعاش مقابل مدة خدمة سابقة له للضريبة فمن المبادئ القانونية المقررة ان التكييف القانونى للدعوى أمر تملكه المحكمة حتى تنزل على واقعة النزاع صحيح حكم القانون - وليس من ريب فى ان المنازعة الماثلة هى منازعة ضريبة اناط المشرع امر الفصل فيها بالمحاكم العادية . ولا وجه للاحتجاج بان اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات لأعضاء مجلس الدولة او لورثتهم اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع عنها طبقا للمادة ١٠٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذلك لأن مثار المنازعة - حسبما يتضح هو فى أساسه وجوهره منازعة فى أصل استحقاق الضريبة على قيمة قسط احتياطى المعاش عن مدة خدمة سابقة وبهذا الوصف لا تعتبر منازعة ادارية مما تختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة ومن ثم فإنها تخرج عن اختصاص هذه المحاكم وينعقد الاختصاص بالفصل فيها التزاما بحكم القانون للمحاكم العادية التى تملك دون سواها بالفصل فى امر الخضوع للضريبة او عدم الخضوع لها وهو ما لا ولاية لمحاكم مجلس الدولة فى القضاء فيه بما يتعين معه الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب وأحالتها الى محكمة الجيزة الابتدائية للاختصاص .

( طعن ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٢ )

## الفصل الثانى

### القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة

#### الفرع الاول

حق الفتيا يختص به مجلس الدولة دون غيره

قاعدة رقم ( ٨٩ )

المبدأ :

اختصاص القسم الاستشارى للفتوى والتشريع دون غيره بابداء  
الرأى فى المسائل المتعلقة بشئون العاملين المدنيين بالجهاز الادارى  
للدولة او بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين  
المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن « يختص مجلس  
الدولة دون غيره بابداء الرأى مسببا فيما تطلبه الوزارات والمحافظة  
فيما يتعلق بتطبيق لحكام هذا القانون وذلك عن طريق ادارة الفتوى  
والتشريع التى تخصص لهذا الغرض » .

وقد رددت ذات الحكم الفقرة الثانية من المادة ٩١ من نظام  
العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩  
لسنة ١٩٦٦ .

ومفاد ذلك أن المشرع قد عهد الى مجلس الدولة بوصفه الجهاز  
المتخصص فى الافتاء ابداء الرأى فى المسائل المتعلقة بشئون العاملين  
المدنيين بالجهاز الادارى للدولة او بالمؤسسات العامة او بالوحدات  
الاقتصادية التابعة لها وقد حرص المشرع على أن يبرز أن اختصاص  
مجلس الدولة فى هذا الشأن اختصاص مقصور عليه لا تشاركه فيه

جهة أخرى ، وهذا المعنى وإن كان مستفادا أصلا من نصوص قانون تنظيم مجلس الدولة وطبيعة اختصاصه في الافتاء ومن كونه الجهاز الوحيد من أجهزة الدولة المتخصص في شئون الافتاء في المسائل القانونية الا أن المشرع حرص على أن يؤكد هذا المعنى قطعاً لدابر كل شك يثار في هذا الشأن ومنعا لكافة الأجهزة في الدولة من الافتئات على هذا الاختصاص .

( فتوى ٦١٤ في ١٦/٦/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٠ )

#### المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ولجانته وإداراته ينظمه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة واللائحة الداخلية للمجلس - طلب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة موافاته بالمسائل المتعلقة بشئون العاملين المعروضة على الجمعية العمومية لبدء الرأي فيها قبل نظرها - هذا الطلب لا سند له من نصوص التنظيم المشار اليه - لا يغير من هذا النظر ما عهد به القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ( في شأن انشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ) وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ ( في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الإدارات المركزية ) الى الجهاز من اختصاصات في شئون العاملين .

#### ملخص الفتوى :

ان اختصاص القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بإبداء الرأي في المسائل التي تعرض عليه سواء كان الاختصاص منعقدا للجمعية العمومية للقسم أو لجانته أو إداراته إنما ينظمه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة واللائحة الداخلية للمجلس .

فإن ما يطلبه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة من موافاته بالمسائل المتعلقة بشئون العاملين المعروضة على الجمعية العمومية لبدء رأيه فيها قبل نظرها لا سند له من نصوص هذا التنظيم .

ولا يغير من هذا النظر ما عهد به القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء الجهاز وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤

فى نس تنظيم وتحديد اختصاصات الادارات المركزية به الى الجهاز من اختصاصات فى شئون العاملين ، مواءم باقتراح القوانين واللوائح الخاصة بهم أو تدريبهم أو وضع برامج التفتيش والمتابعة ورسم سياسة الاصلاح الادارى لأن ذلك كله لا يقرر اختصاصا له فى الفتيا فى شئون العاملين .

( فتوى ٦١٤ فى ١٦/٦/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٩١ )

المبدأ :

حق الفتيا يختص به مجلس الدولة دون غيره من الجهات الأخرى - قرار مجلس الوزراء بجلسة ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ بعدم التزام الجهات الادارية بأية فتوى تمس شئون العاملين الا بعد عرضها عليه وقرار اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسة ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ بأحالة الفتاوى التى ترد الى سكرتارية الحكومة الى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لدراستها وتقدير ملامة تنفيذها - لا يخولان الجهاز المركزى للتنظيم والادارة حق الفتيا كما لا يخولان الجهة الادارية مخالفة حكم القانون - ما قرره اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بقرارها سالف الذكر لا يمس سلامة الفتوى باعتبارها التفسير السليم لحكم القانون - القول بعد ملامة تنفيذ إحدى الفتاوى يعنى عدم ملامة تطبيق التشريع القائم الذى تناولته الفتوى بالتاويل والتفسير من الناحية الموضوعية وظهور الحاجة الى تعديله .

ملخص الفتوى :

ان ما قرره مجلس الوزراء بجلسة ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ من عدم التزام الجهات الادارية بأية فتوى تمس شئون العاملين الا بعد عرضها عليه ومن قيام الجهات بتلقى الفتاوى المحالة الى سكرتارية الحكومة لدراستها وتقدير اهمية الآثار المترتبة عليها وما قرره اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسة ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ من احالة الفتاوى التى ترد الى سكرتارية الحكومة الى الجهاز لدراستها وتقدير ملامة تنفيذها ، باعتبارها التفسير السليم لحكم القانون لا يخول الجهاز المركزى للتنظيم والادارة حق الفتيا الذى اختص به مجلس الدولة دون غيره من الجهات الأخرى كما لا يخول لجهة الادارة ان تخالف حكم القانون

الذى ينبغى أن يسود كل تصرفاتها حتى تتمم بالشرعية تحقيقا لمبدأ سيادة القانون والا ما كانت جهة الادارة فى حاجة لاستطلاع الراى القانونى فى المسألة ان كانت هى مصرّة على تنفيذ راي معين سواء وافق هذا الراى حكم القانون او خالفه وان جهة الادارة حين تستطلع الراى القانونى فى المسألة من الجهة التى ناط بها القانون دون غيرها ابداء الراى القانونى انما تريد أن تتعرف على حكم القانون لتنفذه لا لتخالفه ، وان كان لجهة الادارة راي آخر فى تفسير القانون غير ذلك الذى تبديه ادارة الفتوى المختصة فقد نظم القانون كيفية عرض المسألة على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بأن يطلب الوزير المختص عرض الموضوع عليها للتعرف على حكم القانون الصحيح وفقا للتشريعات القائمة .

وعلى ذلك فان مؤدى قرار اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة سالف الذكر باحالة الفتاوى التى تمس شئون العاملين الى الجهاز المركزى لتقدير ملاءمة تنفيذها هو دراسة مدى ملاءمة التشريع القائم الذى تناولته الفتوى بالتفسير والتاويل ودراسة مدى حاجته الى التعديل بما يتفق مع وجهة النظر التى يرى انها اوفى بتحقيق المصلحة العامة من التشريع القائم وبذلك تتمم تصرفات جهات الادارة بالشرعية ولا تظهر بمظهر المخالف لحكم القانون الأمر الذى تتنزه عنه الجهات الادارية اذ ان الدولة وهى القوامة على تنفيذ القانون يجب أن تكون اول من يحرص على تنفيذه لا على مخالفته .

( فتوى ٦١٤ فى ١٦/٦/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٢ )

المبدأ :

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - فتاوها هى الواجبة التطبيق بوصفها التفسير السليم لحكم القانون - لا يؤثر فى تنفيذ فتاوها صدور كتاب دورى .

ملخص الفتوى :

أن موضوع مدى الالتزام بتنفيذ فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق أن أثبتت بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء فى

١٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ بعدم التزام الجهات الادارية باية فتوى تمن شئون العاملين الا بعد عرضها عليه ... وقد تصدت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٨ لهذا القرار فرأت انه « لا يخول لجهة الادارة ان نخالف حكم القانون الذى ينبغى ان يسود كل تصرفاتها حتى تتسم بالشرعية تحقيقا لمبدأ سيادة القانون والا ما كانت جهة الادارة فى حاجة لاستطلاع الرأى القانونى فى المسألة ان كانت مصرّة على تنفيذ رأى معين سواء وافق هذا الرأى حكم القانون او خالفه وان جهة الادارة حين تستطلع الرأى القانونى فى المسألة من ، لجهة التى ناط بها القانون دون غيرها ابداء الرأى القانونى انما تريد ان تتعرف على حكم القانون لتنفيذه لا لتخالفه ، وان كان لجهة الادارة رأى آخر فى تفسير القانون غير ذلك الذى تبديه ادارة الفتوى المختصة فقد نظم القانون كيفية عرض المسألة على الجمعية العمومية بأن يطلب الوزير المختص عرض الموضوع عليها للتعرف على حكم القانون الصحيح وفقا للتشريعات القائمة ... » .

وعلى اثر صدور هذه الفتوى استجابت الحكومة الى الاتجاه الذى اتجهت اليه الجمعية العمومية فقد اصدرت اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة بجلستها المنعقدة فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ توصية فى شأن تنفيذ فتاوى مجلس الدولة جاء بها ما يلى :

« تعتبر فتوى الجمعية العمومية لقسمى لفتوى والتشريع بمجلس الدولة معبرة عن التفسير السليم للقانون ومن ثم فهى واجبة التطبيق وترسل صورة منها الى الجهة طالبة الفتوى والى كل من وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة لاذاعتها على الجهات المختلفة للعمل بمقتضاها . واذا رؤى ملائمة اعادة النظر فى التشريع اتخدت الاجراءات اللازمة لذلك » وقد اذيعت هذه التوصية بالكتاب الدورى رقم ١ لسنة ١٩٧٠ .

ومن حيث انه يبين مما تقدم انه وفقا لما انتهت اليه توصية اللجنة الوزارية للشئون التشريعية وهى من الجهات الرئاسية بالنسبة للوزارات والمصالح باعتبارها لجنة منبثقة من مجلس الوزراء تملك اصدار التعليمات الملزمة لجهات الادارة ، تعتبر فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى



والتشريع واجبة التطبيق بوصفها التفسير السليم لحكم القانون ومن ثم فلا تملك جهة من الجهات وقف تنفيذها أو حث الوزارات على عدم الالتزام بمقتضاها والا كان معنى ذلك أن هذه الجهة تحت الوزارات على عدم التقيد بحكم القانون ، أما إذا كانت هذه الجهة ترمى الى تعديل التشريع فقد رسم القانون الطريق الى ذلك وأشارت اليه التوصية ذاتها ، وحتى يصدر هذا التعديل يتعين الالتزام بحكم التشريع القائم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن فتواها الصادرة بجلستها المتعقبة فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ فى خصوص مدى خضوع بدل الانتقال الثابت للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ هى الواجبة التطبيق بوصفها التفسير السليم لحكم القانون ، ولا يؤثر فى تنفيذها صدور الكتاب الدورى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .  
( ملف ٥٦٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٩٣ )

##### المبدأ :

مجلس الدولة يختص بإبداء الرأى فى المسائل المتعلقة بتطبيق نظام العاملين بالقطاع العام التى تطلب الرأى فيها شركات القطاع العام - أساس ذلك أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أورد حكما خاصا بإبداء الرأى فى تطبيق أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام مقصورة على مجلس الدولة وحده - وجوب ألا يتعدى هذا الاستثناء حدوده فلا يحق لشركات القطاع العام أن تستفتى مجلس الدولة فى غير ذلك من المسائل القانونية .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة (٥٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة تنص على أن « يتكون قسم الفتوى من إدارات مختصة لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ..... وتختص الإدارات المذكورة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب الرأى فيها »  
( م - ١٥ - ج ٢٢ )

من الجهات المبينة فى الفقرة الاولى ويفحص التظلمات الادارية ، ولا يجوز لاية وزارة او هيئة عامة او مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم او تقبل او تجيز عقد او صلح او تحكيم او تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الادارة المختصة « - كما تنص المادة (٨٣) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على ان « يختص مجلس الدولة دون غيره بابداء الراى مسببا فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا النظام عن طريق ادارة الفتوى المختصة » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ، انه ولئن كانت القاعدة وفقا لحكم المادة ( ٥٨ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، ان اختصاص مجلس الدولة بالاستفتاء ، مقصور على ابداء الراى فى المسائل القانونية بناء على طلب الوزارات والهيئات العامة والمصالح العامة ، وليس من بينها بطبيعة الحال شركات القطاع العام ، الا انه وقد اورد المشرع حكما خاصا بابداء الراى فى تطبيق احكام قانون العاملين بالقطاع العام ، فقصره على مجلس الدولة وحده ، ضمنا لتوحيد المبادئ القانونية التى يجرى عليها تفسير هذا القانون ، فان هذا الحكم الخاص يقيد الحكم العام الوارد فى قانون مجلس الدولة ، فيكون من حق الجهات القائمة على تطبيق قانون العاملين بالقطاع العام ، ومنها شركات القطاع العام ، استفتاء مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، على الا يتعدى هذا الاستثناء حدوده ، فلا يحق لهذه الشركات ان تستفتى مجلس الدولة فى غير ذلك من المسائل القانونية

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية الى ان مجلس الدولة يختص بابداء الراى فى المسائل المتعلقة بتطبيق قانون العاملين بالقطاع العام التى تطلب الراى فيها شركات القطاع العام .

## قاعدة رقم ( ٩ )

### المبدأ :

اختصاص ادارات الفتوى بمجلس الدولة بإبداء الرأى فى مسائل شئون العاملين ولو طلب فيها الرأى عن غير طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة - اساس ذلك - ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وردا خلا من أى حكم يجب اختصاص ادارات الفتوى عن ابداء الرأى اذا طلب منها عن غير طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع ألزم قسم الفتوى بمجلس الدولة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب الرأى فيها من أجهزة الدولة ، وتدرج المشرع فى توزيع الاختصاص بين جهات قسم الفتوى فوضع على عائق ادارات الفتوى ابداء الرأى فى المسائل التى تحال اليها من تلك الأجهزة ، وخص اللجان بالمسائل التى تحال اليها من ادارات الفتوى لأهميتها ، وخولها اختصاصا وجوبيا ببعض المسائل من بينها تلك التى يرى فيها أحد المستشارين رأيا مخالفا لفتوى صادرة من إحدى الادارات أو من إحدى اللجان ووضع المشرع الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على قمة قسم الفتوى وخصها بإبداء الرأى فى المسائل التى تحال اليها لأهميتها من رئيس الدولة أو من رئيس مجلس الدولة ، وكذلك فى عدد من المسائل من بينها تلك التى تتعارض فى شأنها فتاوى اللجان فيما بينها أو مع فتاوى الجمعية أو التى ترى إحدى اللجان إحالتها اليها لأهميتها ، ومن ثم يكون المشرع قد عهد الى مجلس الدولة بوصفه جهازا متخصصا بالافتاء من خلال تنظيم متكامل يكفل توحيد تفسير القانون وتطبيقه .

وبناء على ذلك فإنه اذا كانت المادة ٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأى مسببا فيما تطلبه الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون متعلقا بتطبيق أحكامه ولوائحه التنفيذية عن طريق

ادارة الفتوى المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ طلب الفتوى عن طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة » ، وكانت المادة ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام تتضمن حكما مماثلا ، فانهما تؤكدان بذلك اختصاص المجلس فى الافتاء واذا لم تتضمن اى منهما حكما يقضى بانشاء ادارة فتوى خاصة لشئون العاملين بالحكومة والقطاع العام ، فان الاختصاص بايداء الراى يكون موزعا بين ادارات الفتوى بحسب التقسيم الذى تضمنته المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة كما انه وقد خلت هاتان المادتان من حكم يحجب هذا الاختصاص اذا طلب الراى من غير طريق الجهاز ، فان ادارات الفتوى تلتزم بايداء الراى اذا طلب منها مباشرة ، ولا يكون لديها مكنة رفض ايداء الراى نزولا على احكام قانون مجلس الدولة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص ادارات الفتوى بمجلس الدولة بايداء الراى فى مسائل شئون العاملين ولو طلب الراى فيها عن غير طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

## الفرع الثاني

ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة الافتاء فيه

### قاعدة رقم ( ٩٥ )

المبدأ :

ليس المعنى المقصود بكلمة الدولة والمصالح العامة الواردة في المادة ٢/٣٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، هو الشخص الاعتباري العام ، المستقل عن شخصية ( المدن والقرى ) ، بل أن المقصود بتلك الكلمة في حكم هذه المادة هو الوزارات والمصالح الواردة بالمادتين ٣١ و ٣٢ من هذا القانون ، ومن المتفق عليه في القانون الاداري ، أن عبارة مصلحة ، كما تطلق على المصالح التابعة للحكومة المركزية ، تطلق أيضا على المصالح العمومية ذات الشخصية الاعتبارية ، ومنها الوحدات الإقليمية ( المدن والقرى ) .

ملخص الفتوى :

أعاد قسم الرأي مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ النظر في فتواه السابق صدورها بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ والتي انتهت فيها الى عدم اختصاصه بإبداء الرأي في العقود الخاصة بالمجالس البلدية والقروية والتي تزيد قيمتها عن خمسين ألف جنيه .

وقد تبين أن القسم استند في فتواه السابقة الى أن المادة ٣٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ نصت على العقود التي ترتب حقوقا او التزامات الدولة او عليها وإلى أن الدولة شخص اعتباري عام يختلف عن المدن والقرى المتبعة اشخاصا اعتبارية عامة مستقلة عن شخصية الدولة .

وبالرجوع الى نصوص قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ للوقوف على المعنى الذي قصده الشارع في هذا الشأن تبين أن المادة ٣١ منه تنص على أن :

« يتكون قسم الرأي من إدارات يرأس كلا منها مستشار وتوزع

يبينها المسائل التي يطلب الرأي فيها من رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح المختلفة » .

وتنص المادة ٣٢ على أنه :

« لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء » .

ثم نصت المادة ٣٣ على اختصاص قسم الرأي مجتمعاً بإبداء الرأي في :

« صفقات التوريد أو الأشغال العامة وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقاً أو التزامات للدولة أو عليها إذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه » .

ومن الواضح أن القانون يقصد بعبارة « المصالح المختلفة » الواردة في المادة ٣١ وعبارة « مصلحة من مصالح الدولة » الواردة في المادة ٣٢ معنى واحداً .

ومن المتفق عليه في القانون الإداري أن عبارة مصلحة عمومية تطلق على المصالح التابعة للحكومة المركزية كما تطلق على المصالح العمومية ذات الشخصية الاعتبارية .

ومنها الوحدات الإقليمية ( المدن والقرى ) والمنشآت العامة .

والحكم الوارد في المادتين ٣١ و ٣٢ السابق الإشارة اليهما لم يفرق بين المصالح العمومية من النوع الأول وبين المصالح العمومية من النوع الثاني إذ لم يشترط أن تكون المصالح التي يصرى عليها غير مشخصة .

أما الحكم الوارد في المادة ٣٣ فإنه ليس إلا خطوة تالية للحكم الوارد في المادة ٣٢ إذ أن المشرع إنما قصد إلزام الوزارات والمصالح العمومية - بالمعنى السابق بيانه - باستفتاء إدارة الرأي المختصة إذ زادت قيمة العقد على خمسة آلاف جنيه وباستفتاء قسم الرأي مجتمعاً إذ زادت قيمته على خمسين ألف . وليس هناك ما يحل على أن كلمة « الدولة » الواردة

فى المادة ٣٣ يقصد بها معنى آخر غير الوزارات والمصالح الواردة  
فى المادتين ٣١ و ٣٢

يضاف الى ذلك أن المادة ٣٢ مأخوذة من المادة ٢ من القانون  
رقم ١ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم أعمال ضحايا الحكومة التى كانت  
تنص على أنه :

« لا يجوز لادارة أية مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل  
أو تجيز أو تأذن بأى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى  
أمر تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه مصرى بغير استفتاء ادارة قضايا  
الحكومة عن حكم القانون فيه » .

وقد وضع هذا النص فى وقت كانت المجالس البلدية والقروية  
معتبرة جزءاً من الدولة غير معترف لها بالاستقلال عنها ومن ثم كان  
النص يشعلها بلا جدال وليس هناك ما يدل على أن المشرع عند وضعه  
قانون مجلس الدولة فى سنة ١٩٤٦ وعند تعديله فى سنة ١٩٤٩ قد قصد  
المغايرة فى المعنى والفرقة بين المصالح العمومية ذات الشخصية الاعتبارية  
وغيرها من المصالح خصوصاً وليست هناك أية حكمة لهذه التفرقة .

لذلك انتهى الرأى الى اختصاصه بإبداء الرأى فى العقود الخاصة  
بالمجالس البلدية والقروية والمنشآت العامة إذا زادت قيمتها على  
خمسين ألف جنيه .

( فتوى ٩٤ فى ١٣/٢/١٩٥٢ )

قاعدة رقم ( ٩٦ )

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بإبداء الرأى فى المسائل التى تتطلب إبداء  
الرأى فيها من رئاسة الجمهورية والوزارات والمصالح العامة طبقاً لحكم  
المادة ٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - شمول هذا الاختصاص  
للمصالح العامة التابعة للسلطات المركزية والمؤسسات العامة باعتبارها  
مصالح عامة منحت شخصية معنوية مستقلة - تطبيق هذا الحكم كذلك  
بالنسبة لاختصاص ادارة قضايا الحكومة وديوان المحاسبات - مثال :  
مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن : « تختص الادارات بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب ابداء الرأى فيها من رئاسة الجمهورية والوزارات والمصالح العامة وفحص التظلمات الادارية .

ولا يجوز لاية وزارة او مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم او تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه الا بعد استفتاء الادارة المختصة » وأن المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنص على أن : « تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا » . وأن المادة الرابعة من قانون ديوان المحاسبات الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن : « يختص ديوان المحاسبات بمراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها وتشمل رقابة الديوان حسابات الوزارات والمصالح المختلفة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة وحسابات المجالس الممثلة للوحدات الادارية » وأن المادة الأولى من القانون رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه : « تعتبر مؤسسة التامينات الاجتماعية مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة » .

وبما ان عبارة المصالح العامة الوارد ذكرها فى المادتين ٤٤ من قانون مجلس الدولة والثانية من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة وكذلك عبارة مصلحة من مصالح الدولة الوارد ذكرها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة وايضا عبارة « المصالح المختلفة » الوارد ذكرها فى المادة الرابعة من قانون ديوان المحاسبات كل هذه الاصطلاحات جاء التعبير بها عاما يؤدى مدلولها عاما ليتسع فيشمل المصالح العامة التابعة للسلطات المركزية ، وكذلك المصالح العامة التى منحت الشخصية المعنوية وهى المؤسسات العامة التى استقلت نتيجة لهذه الشخصية المعنوية استقلالاً يكفل لها ، داخل نطاق رقابة الدولة ، حسن سير العمل ، ومن ثم فان مؤسسة التامينات الاجتماعية وهى



مؤسسة عامة تعتبر من عداد المصالح العامة ومصلحة من مصالح الدولة  
فى تطبيق أحكام المادتين ٤٤ من قانون مجلس الدولة و ٢ من قانون  
تنظيم ادارة قضايا الحكومة ، وينبغى على ذلك ان تختص ادارة الفتوى  
والتشريع المختصة بمجلس الدولة بابداء الراى فى المسائل التى تطلب  
هذه المؤسسة ابداء الراى فيها .

ولا يجوز لها ان تبرم او تقبل او تجيز اى عقد او صلح او تحكيم  
او تنفيذ قرار محكمين فيما تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه الا بعد  
استفتاء هذه الادارة كما تنوب ادارة قضايا الحكومة المؤسسة المذكورة  
فيما يرفع منها او عليها من قضايا .

وبما ان مؤسسة التأمينات الاجتماعية وهى مؤسسة عامة تعتبر  
من الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ومن ثم يختص ديوان المحاسبات  
برقابة حساباتها بصريح نص المادة الرابعة من قانون ديوان المحاسبات .

لذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه :

اولا : تعتبر مؤسسة التأمينات الاجتماعية مصلحة فى تطبيق  
المادتين ٤٤ من قانون مجلس الدولة و ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٩  
بانشاء ادارة قضايا الحكومة .

ثانيا : تعتبر المؤسسة المذكورة هيئة ذات ميزانية مستقلة فى  
تطبيق المادة الرابعة من قانون ديوان المحاسبات الصادر بالقانون  
رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ .

( فتوى ٧٧ فى ٢٤/١٠/١٩٦٢ )

قاعدة رقم ( ٩٧ )

البهءا :

تجريم مشرع الاصلاح الزراعى لبعض الافعال - التاكيد من قيام  
شبهة الجريمة او انتفاؤها مسألة قانونية - ليس ثمة ما يمنع ادارة الفتوى  
من بحثها وابداء الراى فى شأنها بناء على طلب الهيئة - ليس فى ذلك  
ما يتعارض مع اختصاص النيابة العامة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى تنص على ان « يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل احكام المادة الاولى فضلا عن مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها . ويعاقب ايضا بالحبس كل من يعتمد من مالكي الاراضى التى يتناولها حكم القانون ان يحط من معدنها ،و يضعف تربتها او يفسد ملحقاتها بقصد تفويت تمام الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها وكذلك يعاقب بالحبس كل من يتصرف تصرفا يخالف المادة الرابعة مع علمه بذلك . وكذلك يعاقب بالحبس كل من يخالف احكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الرابعة مكررا . وكذلك يعاقب بالحبس مالك الأرض المسئولى عليها او وكيله الرسمى اذا قدم الى لجنة الاستيلاء المختصة ببيانات غير صحيحة عن لسماء المستأجرين وأنضى اليد على الأرض المسئولى عليها فى تاريخ الاستيلاء » .

وقد اصدرت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى قرار التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٥٣ فنص فى المادة ٤ منه على ان « تسرى احكام المادة ١٧ فى حالة الامتناع عن تقديم الاقرار او بعض البيانات اللازمة الى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى فى الميعاد القانونى اذا كان ذلك يقصد تعطيل احكام المادة الاولى من ذلك القانون » .

وبين من ذلك أن مشرع الاصلاح الزراعى جرم بعض الأفعال ووضع لها عقوبة الحبس فى بعض الأحوال أو الحبس مع مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها فى البعض الآخر .

ومن حيث ان المادة ٤٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ على ان « يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والوزارات والمصالح العامة . . وتختص الادارات - المذكورة بابداء الراى فى المسائل التى يطلب الراى فيها من الجهات المبينة فى الفقرة الاولى . . » .

ومن حيث ان التاكيد من قيام شبهة الجريمة او انتفاؤها مسألة قانونية وليس ثمة ما يمنع ادارة الفتوى من بحثها وايداء الراى فى شأنها

بناء على طلب الهيئة . وليس فى تصدى ادارة الفتوى لبحث هذه المسألة ما يتعارض مع اختصاص النيابة العامة باعتبارها الجهة القائمة على امر الدعوى العمومية لأن الرأى الذى تبديه تلك الادارة لا يخل بحق النيابة فى تقدير ما تراه بالنسبة للحالات التى معرض عليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ليس ثمة ما يحول دون قيام ادارة الفتوى ، بناء على طلب الهيئة ، ببحث مدى قيام أو انتفاء شبهة مخالفة قانون الاصلاح الزراعى .

( ملف ١١/١/١٠٠ - جلسة ١٩٧١/٢/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٩٨ )

##### المبدأ :

قسم الفتوى بمجلس الدولة يختص بإبداء الرأى فى المسائل المتعلقة بشركات القطاع العام التى تطلب اليه المؤسسات العامة ابداء الرأى فيها - أساس ذلك أنه وإن كان مقتضى نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن اختصاص مجلس الدولة بالافتاء لشركات القطاع العام إنما ينعقد بالنسبة لما يتعلق بتطبيق احكام نظام العاملين الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الا أن ذلك لا يحول دون اختصاصه أيضا بالافتاء فى غير هذه المسائل متى تقدم طلب الرأى عنها من جانب المؤسسة بوصفها سلطة اشرافية وإن تعلق موضوعها بأحدى شركات القطاع العام .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة تنص على ان « يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ، ويرأس كل ادارة منها مستشار أو مستشار مساعد ويعين عدد الادارات وتحدد دوائر اختصاصها بقرار الجمعية العمومية للمجلس » وتختص الادارات المذكورة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب فيها من الجهات ائبينة فى الفقرة الاولى ويفحص التظلمات الادارية . . » وتنص المادة ٨٣ من نظام

العاملين بقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أن « يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأى مسببا فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام عن طريق إدارة الفتوى المختصة » وبين من هذين النصين أن قسم الفتوى بمجلس الدولة يختص بإبداء الرأى فى المسائل القانونية بناء على طلب الوزارات والهيئات العامة والمصالح العامة ، كما يختص بإبداء الرأى بناء على طلب الشركات العامة فى المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام .

وحيث أنه ولئن كان مقتضى ما تقدم أن اختصاص مجلس الدولة بالافتاء لشركات القطاع العام إنما ينعقد بالنسبة لما يتعلق بتطبيق أحكام نظام العاملين الصادر به القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ إلا أن ذلك لا يحول دون اختصاصه أيضا بالافتاء فى غير هذه المسائل متى تقدم طلب الرأى عنها من جانب المؤسسة بوصفها سلطة إشرافية وإن تعلق موضوعها بإحدى شركات القطاع العام .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قسم الفتوى بمجلس الدولة يختص بإبداء الرأى فى المسائل المتعلقة بشركات القطاع العام التى تطلب اليه المؤسسات العامة إبداء الرأى فيها بمقتضى إشرافها على هذه الشركات .

( ملف ٢٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/٩/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٩٩ )

#### المبدأ :

اختصاص إدارات الفتوى فى مجلس الدولة بإبداء الرأى فى مسائل شئون العاملين ولو طلب الرأى فيها عن غير طريق الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

#### ملخص الفتوى :

الزم المشرع قسم الفتوى بمجلس الدولة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب الرأى فيها من أجهزة الدولة ، وندرج المشرع فى توزيع

الاختصاص بين جهات قسم الفتوى فوضع على عاتق ادارات الفتوى مهمة ابداء الراى فى المسائل التى تحال اليها من تلك الاجهزة وخاصة اللجان بالمسائل التى تحال اليها من ادارات الفتوى لاهميتها وخولها اختصاصا وجوبيا ببعض المسائل التى من بينها تلك التى يرى فيها احد المستشارين رايا مخالفا لفتوى صادرة من احد الادارات او من احد اللجان ووضع المشرع الجمعية العمومية لقسمى 'لفتوى والتشريع على قمة قسم الفتوى وخصها بابداء الراى فى المسائل التى تحال اليها لاهميتها من رئيس الدولة او من رئيس الهيئة التشريعية او من مجلس الوزراء او من الوزراء او من رئيس مجلس الدولة وكذلك فى عدد من المسائل من بينها تلك التى تتعارض فى شأنها فتاوى اللجان فيما بينها او مع فتاوى الجمعية او التى ترى احدى اللجان احالتها اليها لاهميتها ومن ثم يكون المشرع قد عهد الى مجلس الدولة بوصفه جهازا متخصصا بالافتاء من خلال تنظيم متكامل يكفل توحيد تفسير القانون وتطبيقه .

ولما كانت المادة ٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على ان « يختص مجلس الدولة دون غيره بابداء الراى ممببا فيما تطلبه الوحدات الخاضعة لاحكام هذا القانون متعلقة بتطبيق احكام اللوائح التنفيذية عن طريق ادارة الفتوى المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ طلب الفتوى عن طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة » .

وكانت المادة ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تتضمن حكما مماثلا ، فانهما تؤكدان بذلك اختصاص مجلس الدولة فى الافتاء ، واذ لم تتضمن اى منهما حكما يقضى بانشاء ادارة فتوى خاصة نشئون العاملين بالحكومة والقطاع العام فان الاختصاص بابداء الراى يكون موزعا بين ادارة الفتوى بحسب التقسيم الذى تضمنته المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة ، كما انه وقد خلت هاتان المادتان من حكم يحجب هذا الاختصاص اذا طلب الراى من غير طريق الجهاز فان ادارة الفتوى تلتزم بابداء الراى اذا طلب منها مباشرة ولا يكون لديها مكنة رفض ابداء الراى نزولا على احكام قانون مجلس الدولة .

( ملف ٥٦٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١١/١٨ )

( ملف ٣١٨/١/٨٦ ) ويزاد المعنى ويزاد الجلسة ( )

## قاعدة رقم ( ١٠٠ )

### المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بالافتاء فى المسائل المتعلقة بتطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والقوانين المتفرعة عنه .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع قد اسند بمقتضى المادة السادسة من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الى مجلس الدولة الافتاء فى المسائل المتعلقة بتطبيق احكام هذا القانون ، وامناد هذا الاختصاص لمجلس الدولة جديد لم يكن مقررا من قبل ، وقد اسنهدف المشرع به توحيد جهة الفتوى بشئون العاملين فى جهة قضائية عليا متخصصة . ونتيجة لذلك فان التشريعات المتفرعة عن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ كالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المهجرين وغيرها من التشريعات التى صدرت تنفيذا لاحكام هذا القانون انما هى تشريعات فرعية ، وبحكم ان الفرع يتبع الاصل تخضع فى الاختصاص لما يتبع له الاصل اى لاختصاص مجلس الدولة .

( ملف ٩٧٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٥/٢ )

### الفرع الثالث

#### ماهية الفتوى ، وأوضاع عدم ابداء الرأى

##### أولا - ماهية الفتوى :

قاعدة رقم ( ١٠١ )

##### المبدأ :

التكييف القانونى للفتوى - هى كاشفة لحكم القانون ولا تنشئ  
هذا الحكم - أثر ذلك فى تاريخ نفاذها - تعتبر الفتوى نافذة من تاريخ  
نفاذ القانون نفسه .

##### ملخص الفتوى :

ان الفتوى تكشف عن حكم القانون ولا تنشئه وذلك بتفسير نصوصه  
وتبيين قصد المشرع منها ومرد الأمر فى تحديد تاريخ نفاذها انما هو الى  
القانون نفسه الذى تكشف عن حكمه ، فمضى حدد تاريخا معيناً لنفاذه  
تعين احترام هذا التاريخ دون تاريخ صدور الفتوى التى تقف عند حد  
تفسير نصوصه النافذة من التاريخ المحدد لها فى التشريع ذاته فتسرى  
من هذا التاريخ .

( فتوى ٥٠٤ فى ١٣/٧/١٩٦١ )

##### ثانيا - عدم ملازمة ابداء الفتوى :

قاعدة رقم ( ١٠٢ )

##### المبدأ :

القسم الاستشارى للفتوى والتشريع - طلب الجهة الادارية ابداء  
الرأى فى موضوع مطروح على القضاء - عدم ملازمة ابداء الرأى فى  
هذا الموضوع .

### ملخص الفتوى :

من حيث انه بالنسبة لطلب ابداء الراى فى الاثر القانونى لقرار مجلس مدينة رأس البر من ترك الباب مفتوحا لمن يشاء من اصحاب المنشآت للنزهة أو النقل لتسيير وحداتهم بشرط استيفائها شروط الصلاحية وأن يكون مؤمنا عليها وعلى مسئولية أصحابها شخصيا ومدى مخالفة هذا القرار للمادة ١٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ وما قد يترتب عليه من اضرار مالية لالغاء الخط وذلك بالنسبة للمستحقين قبل المرخص له السابق السيد / ..... هذا مرتبط ارتباطا وثيقا بالدعوى رقم ١٢٥٦ لسنة ١٤ ق المرفوعة من المذكور امام محكمة القضاء الادارى بطلب انتهاء التعاقد بالنسبة لخط دمياط رأس البر والتي طعن فى الحكم الصادر فيها امام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٦٢ لسنة ١١ ق ولم يفصل فيه بعث ، وليس من الملائم ابداء الراى فى موضوع مطروح على القضاء .

( فتوى ٦٧٧ فى ١٩٦٨/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٠٣ )

#### المبسدة :

طلب الجهة الادارية ابداء الراى فى موضوع مطروح على القضاء -  
عدم ملائمة ابداء الراى فى هذا الموضوع .

### ملخص الفتوى :

انه فيما يختص بسينما لوبرا فقد صدر فى شأن هذا الموضوع حكم محكمة القضاء الادارى بجلسته ١٩٦٦/٣/١ فى القضية رقم ١١٩٩ لسنة ١٨ ويقضى أولا : بالغاء القرار الصادر من السيد رئيس الوزراء رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار رقم ١٦٩٥ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من نزع ملكية المنقولات الميينة بعقد الرهن المشار اليه بأسباب هذا الحكم والمملوكة للخصم الثالث ..... ويوقف تنفيذ هذا الشق من القرار . ثانيا : برفض الدعوى بالنسبة الى طلب الغاء القرار المذكور



فيما تضمنه من نزع ملكية ارض وبناء العقار المسمى بدار سينما اوبرا  
الملوكة للمدعيتين السيدتين .....

ومن حيث ان الحكومة قد طعننت فى الشق الاول من الحكم بالطعن  
رقم ٨٣٢ لسنة ١٢ عليا وطعننت المدعيتان المشار اليهما فى الشق الثانى  
من الحكم بالطعن رقم ٨٥٢ لسنة ١٢ عليا فاصبح الحكم يرمته مطعوننا  
فيه امام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان الطعنين كانا محجوزين للحكم بجلسة ١٩٦٩/٣/١٤  
وتررت المحكمة فتح باب المرافعة فيهما لجلسة ١٩٧٠/٤/٤ .

ومن حيث انه بالنسبة الى سينما ديانا فان ثمة حكما صدر من  
محكمة القضاء الادارى فى شان الدعوى المرفوعة من اصحابها وثمة طعن  
امام المحكمة الادارية العليا فى هذا الحكم قيد برقم ٨٣١ لسنة ١٢ عليا  
ومؤجل لجلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٠ حتى يرد تقرير مكتب الخبراء  
بوزارة العدل .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
الى عدم ملازمة نظر الموضوع لوجود نزاع بشأنه امام القضاء .

( ملف ١٩/١/٧ - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤ )

ثالثا - عدم وجود وجه لابطاء الفتوى :

قاعدة رقم ( ١٠٤ )

المبدأ :

اقامة لحد العاملين دعوى امام محكمة القضاء الادارى لالغاء قرار  
صادر باجراء حركة ترقيات فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية الى  
الدرجة الخامسة - صدور حكم من المحكمة بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها  
بعد الميعاد - تقدم العامل المذكور بطلب لتعديل اقدميته فى الدرجة  
الخامسة التى رقى اليها بعد ذلك الى تاريخ صدور القرار الذى تخطاه  
فى الترقية - لا وجه لابطاء الراى فى الموضوع لصدور حكم محكمة القضاء  
الادارى المشار اليه .

( م - ١٦ - ج ٢٢ )

### ملخص الفتوى :

من حيث أن الثابت أن الموظف المذكور أقام دعوى بطلب إلغاء القرار الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى الدرجة الخامسة وقضى في هذه الدعوى بعدم قبولها شكلاً لرفعها بعد الميعاد ومن ثم فقد أصبح هذا القرار حصيداً أي سحب أو الغاء أو تعديل ، ويتعين تحديد المراكز القانونية لذوي الشأن على أساسه بصرف النظر عما إذا كان قد صدر سليماً لم كان قد خالف القانون ، فهو على الحالين قد استقر نهائياً باستغلاق طرق الطعن فيه ، وأصبح هو المرد لتحديد مراكز ذوي الشأن ، ولا سبيل بعد ذلك إلى المساس بهذه المراكز القانونية على نحو يخالف مقتضى هذا القرار .

ومن حيث أن الموظف المذكور رقى إلى الدرجة الخامسة في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ثم تقدم بطلب تعديل أقدميته في هذه الدرجة إلى تاريخ صدور القرار الذي تخطاه في الترقية في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ ، ولا شك أن هذا الطلب يعتبر طعناً على هذا القرار ومناقشة لمشروعيته ، إذ لا يتمنى تعديل الأقدمية على هذا النحو إلا إذا كان هذا القرار غير مشروع فيما تضمنه من تخطي المذكور في الترقية وذلك لا يجوز بعد أن تحصن القرار نهائياً وحكم بعدم قبول دعوى الغائه لرفعها بعد الميعاد ... وعلى هذا فإنه - بعد صدور الحكم - لا يكون ثمة وجه لنظر الموضوع وإبداء الرأي فيه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه بعد صدور حكم محكمة القضاء الإداري المشار إليه فإنه لا وجه لإبداء الرأي في هذا الموضوع .

( ملف ٤٥٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٧/٧ )

## الفرع الرابع الاختصاص بمراجعة مشروعات القوانين

قاصدة رقم ( ١٠٥ )

### المبدأ :

مجلس الدولة - اختصاص مجلس الدولة بصياغة مشروعات القوانين لا يمتد الى النظر في ملاءمة التقدير الموضوعي للتشريع المعروض - وقوفه عند حد الاشراف على حسن الصياغة ومراقبة عدم تعارضه مع الدستور أو القوانين الأخرى

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة نصت على أن « تتولى الادارات صياغة مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة عدا ما كان منها خاصا بميزانية الدولة أو بفتح اعتمادات اضافية أو غير عادية ، وكذلك صياغة مشروعات اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين وقرارات مجلس الوزراء ذات الصفة التشريعية . وللوزارات والمصالح أن تعهد الى 'ادارات باعداد ما ترى احواله اليها من المشروعات السابقة .

ومعنى ذلك أن اختصاص مجلس الدولة بالنسبة الى مشروعات القوانين تقف عند حد صياغة هذه المشروعات ، على نحو يكفل للتشريع الدقة وحسن الصياغة ومراقبة عدم تعارضه مع 'حكام الدستور والقوانين القائمة ، وبذلك فلا يمتد اختصاص المجلس الى النظر في ملاءمة التقدير الموضوعي للتشريع المعروض .

( فتوى ٣٤٨ في ١٩٥٧/٦/٣ )

## قاعدة رقم ( ١٠٦ )

### المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة المعدلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ - لفظ « القرارات » الواردة في المادة المذكورة يقصد به القرارات التنفيذية وحدها - لئلا ذلك - عدم اختصاص قسم التشريع بمراجعة صياغة مشروعات القرارات الفردية .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ على انه « على كل وزارة او مصلحة قبل استصدار اي قانون او قرار جمهوري ذي صفة تشريعية او تشريع تفسيري او لائحة او قرار تنفيذي للقوانين واللوائح والقرارات ان تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لصياغته . ويجوز لها ان تعهد اليه باعداد هذه التشريعات » .

وواضح من هذا النص ان الاختصاص معقود لقسم التشريع باعداد وصياغة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية ذات الصفة التشريعية والتشريعات التفسيرية واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين واللوائح والقرارات .

ومن حيث ان المقصود بالقرارات التنفيذية او القرارات المنفذة للتشريعات تلك القرارات التي يلزم صدورهما لامكان تطبيق واعمال ما تضمنته من احكام ، فهذه القرارات يصدق عليها وصف التشريع باعتبارها تشتمل على قواعد تنظيمية عامة والقصد منها هو ايراد التفصيلات اللازمة لنفاذ التشريع . وبالتالي فان القرارات الفردية تخرج عن هذا النطاق لانها لا تعد منفذة للتشريع وان صدرت بالتطبيق لاحكامه ..

وتأسيسا على ذلك فان لفظ « القرارات » لوارد في المادة ٤٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة يقصد به القرارات التنفيذية وحدها ويؤكد ذلك ما قضت به الفقرة الثانية من تلك المادة من جواز ان يعهد الى

قسم التشريع « باعداد هذه التشريعات » أى إن القرارات التى يختص القسم بمراجعة صياغتها هى تلك التى تكتسب وصف التشريع ، وهى لا تكون كذلك الا بالنسبة للقرارات التنفيذية حسبما سبق البيان .

ومن حيث انه لا محل للاحتجاج باختلاف صياغة المادة ٤٤ المشار اليها عن صياغة المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . ذلك أن هذه المادة كانت تنص على أن « يتولى قسم التشريع صياغة مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة عدا ما كان منها خاصا بميزانية الدولة أو بفتح اعتمادات اضافية أو غير عادية ويتولى كذلك صياغة المراسيم عدا ما تعلق منها بحالات فردية وصياغة اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم . « فعبارة « المراسيم عدا ما تعلق منها بحالات فردية « الواردة فى المادة ٢٥ تقابل عبارة « قرار جمهورى ذى صفة تشريعية « الواردة فى المادة ٤٤ ، غاية الامر أن المادة الأولى اشارت الى القرارات الفردية بطريق الاستبعاد ، أى استبعادها من اختصاص قسم التشريع . بينما اشارت المادة الثانية الى عدم اختصاص القسم بنظر تلك القرارات عن طريق اصفاء الصفة التشريعية على القرارات التى يختص القسم المذكور بنظرها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاص قسم التشريع بمراجعة صياغة مشروعات القرارات الفردية .

( ملف ٢٠/١/٥٨ - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٥ )

## الفرع الخامس الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

اولا - الجهات التى تملك ان تطلب من الجمعية العمومية ابداء الراى :

قاعدة رقم ( ١٠٧ )

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بابداء الراى فى المسائل التى تحال اليها بسبب أهميتها من حددهم نص الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية والهيئة التشريعية والوزراء ورئيس مجلس الدولة - حق حضور جلسات الجمعية العمومية او نذب مستشارين غير عاديين من اهل الخبرة المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة منوط بمن له حق احالة الموضوعات الى الجمعية العمومية طبقا لما ورد فى صدر المادة المشار اليها - لم يخل النص غير هؤلاء ممن هم فى حكم الوزراء او فى درجتهم احالة الموضوعات الى الجمعية العمومية او حق حضور جلسات او نذب مستشارين غير عاديين - رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ليس ممن نص عليهم فى الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة - ليس له حق حضور جلسات الجمعية العمومية او نذب مستشارين غير عاديين من اهل الخبرة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة المشار اليها - للجمعية العمومية ان تطلب عند الاقتضاء من الجهات الادارية ذات الشأن ما يلزم من اوراق وبيانات وايضاحات ولها ان تطلب حضور مندوبين من العاملين بهذه الجهات للدلاء بما تطلبه من ايضاحات .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة تنص على ان  
« تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بابداء الراى مسببا .

( ١ ) فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل

القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من الهيئة التشريعية أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

ويجوز لمن طلب ابداء الرأي فى المسائل المنصوص عليها فى الفقرة ( ١ ) أن يحضر بنفسه جلسات الجمعية عند النظر فيها كما يجوز له أن يندب من أهل الخبراء كمستشارين غير عاديين عددا لا يجاوز أربعة ويكون لكل منهم صوت محدود فى المداولات » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية والهام من المسائل القانونية لا يتعقد الا اذا احيلت المسألة على الجمعية ممن حددهم نص المادة ٤٧ سالف الذكر على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية والهيئة التشريعية والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول النص غير هؤلاء ممن هم فى حكم الوزراء أو فى درجتهم احوالة هذه المسائل .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة نصوص قانون انشاء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أن السيد رئيس الجهاز وان كان يشغل الدرجة المالية المقررة للوزراء وتمضى عليه كافة الاحكام الخاصة بالوزراء طبقا لنص المادة التاسعة من هذا القانون فان ذلك لا يخول جميع الاختصاصات المخولة للوزراء فى القوانين واللوائح اذ أن ذلك محدد فى المادة الثانية من هذا القانون التى نصت على أن يكون له اختصاص الوزير المنصوص عليه فى القوانين واللوائح المالية للعاملين فى الجهاز ويكون مؤدى المادة التاسعة من هذا القانون هو تقرير للمعاملة المالية للسيد رئيس الجهاز فقط اذ لو كان نص المادة التاسعة يعطيه اختصاصات الوزراء لما عنى المشرع بأن يقرر له اختصاص الوزير بالنسبة للعاملين فى الجهاز . ولو كان لكل من له اختصاص الوزير أو درجته أن يحيل على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى لما كان ثمت محل للنص على اختصاص رئيس مجلس الدولة وكان يكفى أن له اختصاص الوزير ودرجته بذات قانون مجلس الدولة . واذا كان السيد رئيس الجهاز ليس ممن نص عليهم فى الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة فليس له أن يندب مستشارين غير عاديين لحضور الجمعية

العمومية طبقاً للفقرة الأخيرة إنما تقرر هذا الحق لمن طلب ابداء الرأى فى المسائل المشار إليها فى الفقرة الأولى على أن ذلك لا يمنع الجمعية العمومية للقسم الاستشارى من أن تطلب من الجهات الادارية ذات الشأن الأوراق والبيانات والايضاحات اللازمة لبدء الرأى فى المسائل المعروضة عليها أو أن تطلب حضور مندوبين من موظفى هذه الجهات للدلاء بما يطلب اليهم من ايضاحات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن ما يطلبه الجهاز المركزى للتنظيم والادارة من موافاته بالمسائل المتعلقة بشئون العاملين المعروضة على الجمعية العمومية لبدء رأيه فيها قبل نظرها أمام الجمعية لا سند له من القانون .

وأن ما عهدت به اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة للجهاز من دراسة الفتاوى التى ترد الى سكرتيرية الحكومة لتقدير ملائمة تنفيذها وعرض الفتاوى التى يرى عدم ملائمة تنفيذها على اللجنة هو أمر لا يمس سلامة الفتوى باعتبارها التفسير السليم لحكم القانون ، وأن كل ما يترتب على القول بعدم ملائمة تنفيذ إحدى الفتاوى إنما يعنى عدم ملائمة تطبيق التشريع القائم الذى تناولته الفتوى بالتأويل والتفسير من الناحية الموضوعية وظهور الحاجة الى تعديله .

وأن حق حضور جلسات الجمعية العمومية أو ندب مستشارين غير عاديين من أهل الخبرة المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ هـ نوط بمن له حق إحالة الموضوعات عليها طبقاً لما ورد فى صدرها وليس من بينهم الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

والجمعية العمومية أن تطلب عند الاقتضاء من ترى لزوم حضوره للدلاء بما تطلبه من ايضاحات .

( فتوى ٦١٤ فى ١٦/١/١٩٦٨ )



## قاعدة رقم ( ١٠٨ )

### المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع محدد بنظر المسائل الواردة به إذا أحيلت إليها من الأشخاص الذين حددتهم هذا النص على سبيل الحصر ، دون غيرهم ممن هم في حكم الوزراء أو في درجاتهم - لا يغير من هذا النظر ما تضمنه قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ من نصوص تخول المحافظ سلطة الوزير هذه النصوص قاصرة على ما ورد بها فقط ولا يتعدى نطاقها الى غير ذلك مما تتناوله تلك النصوص - أثر ذلك - عدم اختصاص المحافظ بطلب الرأى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بأبداء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

( ١ ) المسائل الدولية والدمتورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة « . ومن ثم فإن اختصاص الجمعية العمومية لا ينعقد بنظر المسائل المشار إليها الا اذا أحيلت إليها من هؤلاء الأشخاص الذين حددتهم هذا النص على سبيل الحصر ، دون غيرهم ممن هم فى حكم الوزراء أو فى درجاتهم .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر ما تضمنه قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ من نصوص تخول المحافظ سلطة الوزير لأن هذه النصوص قاصرة على ما ورد بها فقط ولا يتعدى نطاقها الى غير ذلك مما لم تتناوله تلك النصوص وكذلك فانه لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ١٣٨ من قانون الحكم المحلى سالف الذكر التى تقضى بأن تتم احوالة الموضوعات القانونية التى يطلب الرأى فيها من مجلس الدولة

من رئيس المجلس المحلى للمحافظة او من المحافظ حسب الأحوال للقول باختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر المسائل التى تحال اليها من السادة المحافظين ، ذلك ان هذه المادة لم تنص صراحة على اختصاص المحافظ بالحالة الموضوعات الى الجمعية العمومية ، وانما نصت على اختصاصه بالحالة الموضوعات الى مجلس الدولة بصفة عامة . . ولما كان اختصاص الجمعية العمومية محدد بنص خاص وهو المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة وكان الخاص يقيد العام وفقا للقواعد الاصولية فى التفسير ، فانه يتعين ان تكون احالة المحافظ الى مجلس الدولة بطريق غير الذى ورد به النص فلا يكون له حق الاحالة الى الجمعية العمومية مباشرة - وبالإضافة الى ذلك فان الهدف من وضع حكم المادة ١٣٨ سألقة الذكر ليس اعطاء المحافظ سلطة أوسع تمكنه من احالة الموضوعات الى الجمعية العمومية مباشرة بل قصد بها الحد من المسائل التى تحال الى ادارات الفتوى محليا لتصفية ما يمكن تصفيته منها بحيث لا تحال الا المسائل التى تستحق العرض على مجلس الدولة ولم تشر المذكرة الايضاحية من قريب او بعيد الى ان الاحالة المنصوص عليها فى المادة ١٣٨ المشار اليها تشمل الاحالة الى الجمعية العمومية الأمر الذى يستفاد منه ان نص المادة ١٣٨ لم يعدل نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، التى تظل واجبة الأعمال فى مجال تحديد اختصاص الجمعية العمومية ومن يملك طلب الرأى منها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاص المحافظ بطلب الرأى من الجمعية .

( ملف ٤٦٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ )

قاعدة رقم ( ١٠٩ )

المبدأ :

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت اختصاص الجمعية العمومية وتعيين من يملك طلب الرأى منها - المحافظين ليسوا من الجهات التى يجوز لها طلب الرأى مباشرة من الجمعية العمومية - حكم المادة ١٣٨ من قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ على

تحويل رئيس المجلس المحلى والمحافظ احالة الموضوعات القانونية الى مجلس الدولة لابداء الرأى فيها - لا يجوز الاستناد الى حكم هذه المادة للقول باختصاص الجمعية العمومية بنظر المسائل التى تحال اليها من المحافظين هذا النص جاء عاما ولا يؤثر فى اعمال النص الخاص الوارد بالمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية : - ( ١ ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية او من رئيس الهيئة التشريعية او من رئيس مجلس الوزراء او من أحد الوزراء او من رئيس مجلس الدولة . . . . » ومفاد ذلك ان اختصاص الجمعية بابداء الرأى لا ينعقد الا اذا تمت الاحالة اليها من أحد الأشخاص الذين عددهم النص على سبيل الحصر دون غيرهم ممن هم فى حكم الوزراء او فى درجتهم ومن ثم لا يملك المحافظ طلب رأى الجمعية العمومية مباشرة ولا يغير من ذلك ما تضمنه قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ من نصوص تحويل المحافظ سلطة الوزير لأن هذه النصوص مقصورة على ما ورد بها من اختصاصات تضمنها القانون المشار اليه .

وكذلك فانه لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ١٣٨ من هذا القانون التى تحول رئيس المجلس المحلى والمحافظ احالة الموضوعات القانونية الى مجلس الدولة لابداء الرأى فيها للقول باختصاص الجمعية العمومية بنظر المسائل التى تحول اليها من المحافظين لأن هذه المادة لم تحول المحافظ صراحة سلطة الاحالة الى الجمعية العمومية وانما جاء نصها عاما ، ومن ثم لا يؤثر فى اعمال النص الخاص الوارد بالمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وتبعاً لذلك يكون للمحافظ ان يطلب من ادارات الفتوى المختصة بالمجلس وفقاً للحكم العام الوارد بالمادة ١٣٨ من قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذى لم يعدل نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لذلك فانها تظل واجبة الاعمال فى مجال تحديد اختصاص الجمعية العمومية وتعيين من يملك جلب الرأى منها . . .

ولا يؤثر فيما تقدم اصدار رئيس الجمهورية للقرار رقم ٥٩٦ لسنة ٧٨ والقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ بتفويض المحافظين فى اختصاصات رئيس الجمهورية واصدار وزير الحكم المحلى القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٧٨ بتفويض المحافظين ، ذلك لأن هذه القرارات اقتضت على تفويضهم فى ممارسة اختصاصات رئيس الجمهورية واختصاصات وزير الحكم المحلى المنصوص عليها فى قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ولم تمد نطاق التفويض الى ابعد من ذلك فلم تفوضهم فى طلب رأى الجمعية العمومية وبالتالي لم يكن للمحافظين فى ظل العمل بهذه القرارات حق طلب رأى الجمعية فى المسائل القانونية مباشرة .

( فتوى ٦٤٠ فى ١٩٨٠/٦/٢ )

### قاعدة رقم ( ١١٠ )

#### المبدأ :

الخلاف فى الرأى بين الادارات واللجان لا يمثل سببا للعرض على الجمعية طالما ان الادارة تلتزم فى النهاية برأى اللجنة المختصة - اساس ذلك ان الجمعية تختص بنظر خلاف الرأى بين اللجان .

رئيس مجلس الدولة - اختصاصه - لا يجوز بحالة مسألة على الجمعية من رئيس المجلس الا اذا اتصل علم الرئيس عن طريق الجهة صاحبة الشأن - اتصال علم الرئيس بالمسألة عن طريق غير هذا الطريق يجعل الاحالة غير ذات محل - اساس ذلك انه ليس من المعقول ان تفاجأ تلك الجهة بفتوى تتناول شلوها بغير ان تطلب ودون ان تكون فى حاجة اليها - تطبيق .

#### ملخص الفتوى :

ان المشرع تدرج فى توزيع الاختصاص بين جهات قسم الفتوى ، فانايط بادارات الفتوى ابداء الرأى فى المسائل التى تحال اليها من اجهزة الدولة ، وخص اللجان بالمسائل التى تحال اليها من الادارات لاهميتها ، وجعل اختصاصها وجوبيا ببعض المسائل من بينها تلك التى يرى فيها احد المستشارين رأيا مخالفا لفتوى صادرة من احدى الادارات او اللجان . ووضع المشرع الجمعية العمومية على قمة قسم الفتوى وخصها بابداء

الرأى فى المسائل التى تحال اليها لأهميتها من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة ، وكذلك فى عدد من المسائل من بينها تلك التى تتعارض بشأنها فتاوى اللجان فيما بينها أو مع فتاوى الجمعية العمومية وكذلك المسائل التى ترى احدى اللجان احوالها لأهميتها ، ومن ثم فإن الرأى الصادر من احدى اللجان يكون ملزما لإدارة الفتوى ، فليس لها أن تيدى رأيا يخالفه وإن رأت مخالفته تعين عليها احوالة الموضوع الى اللجنة المختصة فإن أبدت اللجنة رأيا التزمت به الإدارة ، ومن ناحية أخرى فإنه اذا رأت احدى اللجان رأيا يخالف رأى صادر من لجنة أخرى وجب عرض الموضوع على الجمعية العمومية لحسم الخلاف وفى ذات الوقت فإن اللجان تلتزم بفتاوى الجمعية فإن رأت معارضتها تعين عليها احوالة الى الجمعية .

وعليه فإن الخلاف فى الرأى بين الإدارات واللجان لا يمثل مسببا للعرض على الجمعية طالما أن الإدارة تلتزم مى النهاية برأى اللجنة المختصة ، وإنما تختص الجمعية العمومية بنظر خلاف الرأى بين اللجان ، كما وإن اختصاصها فى غير ذلك لا يتعدى بغير طلب من الجهة صاحبة الشأن سواء قدم اليها طلب الرأى مباشرة أو عن طريق رئيس المجلس .

فإن طرح المسألة على الجمعية لحوالها من رئيس المجلس بسبب أهميتها لا يكون منتجا إلا اذا اتصل علم الرئيس بها عن طريق الجهة صاحبة الشأن اذ يطلبها عرض الموضوع على الجمعية إنما تكشف عن عدم قبولها للفتوى الصادرة من احدى الإدارات أو احدى اللجان وسعيها للوصول الى التفسير القانونى السليم والتطبيق الصحيح للقواعد التى دعتها لطلب الرأى أصلا من إدارة الفتوى أما وقد اتصل علم الرئيس فى الحالة المسئلة بالموضوع عن طريق شكوتين أرسلهما المشترى الى وزارة العدل ومجلس الشعب وهما لا شأن لهما بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى ولا يدخل فى اختصاص أى منهما للنظر فى شئون تلك الهيئة أو البت فيها فإن احوالة لأهمية تكون هى الأخرى غير ذات محل . .

ولا يجوز القول باختصاص رئيس مجلس الدولة بالاحالة الى الجمعية العمومية لأهمية ولو لم يطلب ذلك الجهة صاحبة الشأن مباشرة اذ ليس من المعقول أن تغاى تلك الجهة بفتوى تتناول شئونها بغير أن تطلبها ودون أن تكون فى حاجة اليها حتى ولو استند فى ذلك الى اطلاق

حكم الفقرة ( ١ ) من المادة ٦٦ من قانون المجلس باعتبار أن هذا الاطلاق مقيد بحسب طبيعة الامر ، بالنظر الى أن الفتوى ليست مجرد بحث نظري ، وإنما تكون مستندة الى طلب من جهة قادرة على تنفيذها الامر الذي يقتضى أن تكون صاحبة اختصاص بشأنها .

ومن ثم فإن ما هو معروض على الجمعية في الحالة المسألة لا يعدو أن يكون شكوى مقدمة من لحد الافراد مما لا يدخل في اختصاصها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر الموضوع .

( ملف ٨١٤/٢/٣٥ - جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ )

قاصدة رقم ( ١١١ ) :

المبدأ :

ليس من اختصاص رئيس مجلس الدولة الامر بإحالة الموضوع الى الجمعية العمومية للأهمية دون أن تطلب اليها الادارة صاحبة الشأن ذلك .

ملخص الفتوى :

استقر الرأي على أن عرض المسألة على الجمعية العمومية لاحتالتها من رئيس مجلس الدولة بسبب أهميتها لا يكون منتجاً الا اذا اتصل علم الرئيس بها عن طريق الجهة صاحبة الشأن اذ بطلبها عرض الموضوع على الجمعية انما تكشف عن عدم قبولها للفتوى الصادرة من احدى الادارات او احدى اللجان وسعيها للوصول الى التفسير القانوني السليم والتطبيق الصحيح للقواعد التي دعته لطلب الرأي أصلاً من ادارة الفتوى ، ولا يجوز القول باختصاص رئيس مجلس الدولة بالاحالة الى الجمعية العمومية للأهمية ولو لم تطلب ذلك الجهة صاحبة الشأن مباشرة اذ ليس من المعقول أن تفاجأ تلك الجهة بفتوى تتناول مسئوليتها بغير أن تطلبها ودون أن يكون في حاجة اليها وحتى لو استندت الى ذلك الى اطلاق حكم الفقرة ( ١ ) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة باعتبار أن هذا الاطلاق مقيد بحسب طبيعة الامر بالنظر الى أن الفتوى ليست مجرد بحث نظري وإنما تكون مستندة الى طلب من جهة قادرة على تنفيذها الامر الذي يقتضى أن تكون صاحبة اختصاص بشأنها .

( ملف ٦٧/١/١٠٠ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ )

ثانيا - اختصاص الجمعية العمومية بالفصل فى المنازعات بين الجها.  
الادارية برأى ملزم :

قاعدة رقم ( ١١٢ )

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة - نص  
المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة  
على اختصاصها بنظر المنازعات التى تنشأ بين جهات الادارة المختلفة  
والهيئات العامة - اعتبار المؤسسات العامة من جهات الادارة رغم عدم  
ذكرها صراحة فى المادة المذكورة - أساس ذلك - مثال : المنازعة بين  
البنك البلجيكي والدولى ، وهو مؤسسة عامة ، ومصلحة الضرائب -  
اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة بنظرها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم  
مجلس الدولة ، على أن « تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى  
بإبداء الرأى مسببا : ..... ( ج ) فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات  
أو بين المصالح العامة ، أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية  
أو البلدية أو بين هذه الهيئات » .

ومقتضى النص المذكور هو أن الاختصاص معقود للجمعية العمومية  
للقسم الاستشارى ، فيما يتعلق بالمنازعات التى تنشأ بين جهات الادارة  
المختلفة والهيئات العامة . وإذا كان هذا النص لم يذكر صراحة  
المؤسسات العامة بذاتها ، فى حين انه ذكر الوزارات والمصالح العامة  
والهيئات الاقليمية والبلدية ، الا أن المؤسسات العامة هى فى اصلها  
احدى الجهات المشار اليها ، وانما منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ،  
ليمكنها من تسيير ما تقوم عليه من مرفق عام ، بما يقتضيه من مرونة  
وسرعة ، ولا تختلف المرافق العامة التى تقوم عليها المؤسسات العامة  
فى طبيعتها عن المرافق التى تقوم عليها المصالح انعاما والهيئات الاقليمية .

واذ اصبح البنك البلجيكي والدولى مؤسسة عامة ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ ، وانتقلت ملكيته الى الدولة ، وتحولت ائهمه الى سندات مستحقة على الدولة ، ومن ثم فان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى تكون هى المختصة بنظر النزاع القائم بينه وبين مصلحة الضرائب ، طبقا لنص الفقرة ( ج ) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ولا يقدر فى هذا النظر ان النزاع سالف الذكر كان قد نشأ وقت ان كان البنك المذكور منشأة خاصة ، ذلك ان العبرة فى تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع ، هى بوقت طرحه وليس بوقت نشوئه . ولما كان النزاع المشار اليه لم يطرح على لجنة الطعون ولم تحسمه هذه اللجنة الى ان اصبح البنك المذكور مؤسسة عامة ، ومن ثم فقد انعقد الاختصاص بنظر هذا النزاع للجمعية العمومية للقسم الاستشارى .

لهذا انتهى رآى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انها هى الجهة المختصة بنظر النزاع القائم بين مصلحة الضرائب والبنك البلجيكي .

( فتوى ١٣٠ فى ١٩/١٢/١٩٦٢ )

قاعدة رقم ( ١١٣ )

المبدأ :

الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع - اختصاصها بابداء الرأى مسببا فى المنازعات بين الجهات الادارية والهيئات الاقليمية أو بين بعضها البعض وفقا لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة - هو اختصاص مانع لا تشاركها فيه جهة قضائية أو ادارية اخرى - شموله منازعات وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على الاوقاف الخيرية مع الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والهيئات العامة الاخرى - رآى الجمعية فى هذا الشأن استشارى يرجع فى الالتزام به الى المجلس التنفيذى فلا يعتبر حكما قضائيا - لا يغير من ذلك اتصال النزاع بقانون نزع الملكية للمنفعة العامة - مثال : وجوب انتهاء الدعوى القضائية فى شأن مثل هذا النزاع المطروح امام محكمة استئناف القاهرة ليقم انهاؤه طبقا لرأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع .



### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٧ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة على أن « تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بإبداء الراى مسببا : ( ١ ) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية أو البلدية أو بين هذه الهيئات » .

وقد سبق أن انتهى راى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى أول يناير سنة ١٩٦٤ فى شأن الاختصاص المشار اليه فى الفقرة (ج) الانف نصها الى ما يلى :

اولا - تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى طبقا للفقرة المذكورة بنظر منازعات وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على الاوقاف الخيرية « مع الوزارات الأخرى والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة » .

ثانيا - يعتبر هذا الاختصاص للجمعية العمومية اختصاصا مانعا لا تشاركها فيه جهة قضائية أو ادارية أخرى ، ولا يعتبر راى الجمعية العمومية فيما تختص به على هذا الوجه حكما قضائيا وانما هو راى استشارى يرجع فى الالتزام به الى المجلس التنفيذى .

ثالثا - لا يؤثر فى النتائج السابقة أن يكون النزاع متصلا بقانون نزع الملكية للمنفعة العامة . ( ومرفق بهذا الكتاب صورة من راى الجمعية المشار اليه بأسبابه ) .

ومن حيث أن الموضوع المعروض يتمثل فى نزاع بين وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على وقف الجلشنى الخيرى وبين هيئة السكة الحديد بشأن أرض لهذا الوقف تم نزع ملكيتها لصالح الهيئة ، ومن ثم - وعلى مقتضى راى الجمعية العمومية المشار اليه تختص وحدها بنظر هذا النزاع وإبداء الراى مسببا فيه . الأمر الذى يتعين معه على طرفى النزاع وهما الوزارة والهيئة أن ينهيا الدعوى القضائية المرفوعة فى شأنه والمطروحة الآن أمام محكمة استئناف القاهرة - لىتم حسم النزاع طبقا للرأى الذى تنتهى اليه الجمعية العمومية فيه ، ويرجع عند عدم قبول أحد الطرفين راى الجمعية الى المجلس التنفيذى .

( فتوى ٢١٧ فى ١٦/٣/١٩٦٤ )

## قاعدة رقم ( ١١٤ )

### المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للنقسم الاستشارى للفتوى والتشريع  
بنظر المنازعات بين الجهات والأشخاص العامة - سلطات الجمعية عند  
ممارسة هذا الاختصاص - لها أن تستعين بأجهزة الخبرة المختلفة فى  
الدولة مع التصرف فيمن يتحمل مصروفات ذلك من أطراف النزاع -  
وجوب مراعاة الأفراد المواعيد والاجراءات المقررة قانونا - مثال فيما  
يتعلق بقانون نزع الملكية للمنفعة العامة .

### ملخص الفتوى :

وفىما يتعلق بالمواعيد والاجراءات فانها وجوبية بحكم القانون وانما  
وجوبها لا يرتبط بجهة نظر النزاع التى يتعين عليها عند التعرض له أن  
تراعى التزام اطراف النزاع تلك المواعيد والاجراءات وترتب على تفويتها  
حكم القانون فى ذلك وهو ما يمكن ، ويجب على الجمعية العمومية  
مراعاته عند نظرها لنزاع من هذا القبيل . اما بالنسبة الى طابع الخبرة  
فى منازعات قانون نزع الملكية فانه لا يعنى شيئا لاستبعاد اختصاص  
الجمعية العمومية ، لأن الاحتكام الى الخبرة كما تعتبره الجهات التى  
حددها القانون اذا قدرت لزوم ذلك ، يمكن أن ترعاه الجمعية التى تملك -  
اذا اثارَت المسألة التى تنظرها لزوم معرفة رأى خبير - ان تسلك هذا  
المسبل ، فتطلب سماع أهل الخبرة أو تقاريرهم ، هونا لها فى قض  
النزاع - وملتجئة فى ذلك الى جهات الخبرة الرسمية فى وزارة العدل  
أو غيرها مع التصرف فيمن يتحمل بتكاليف ذلك من اطراف النزاع طبقا  
لقانون المرافعات .

( فتوى ٣٠ فى ١٦/١/١٩٦٤ )

## قاعدة رقم ( ١١٥ )

### المبدأ :

طبيعة اختصاص الجمعية العمومية للنقسم الاستشارى فى نظر  
المنازعات بين الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة - هو اختصاص مانع

لا يشاركها فيه أية جهة قضائية أو إدارية أخرى - طبيعة الرأى الذى تصدره الجمعية فى نظر المنازعة - لا تعتبر حكما قضائيا - المرجع فى تنفيذ هذا الرأى للإدارة وهى الآن المجلس التنفيذى .

#### ملخص الفتوى :

بالنسبة الى طبيعة اختصاص الجمعية العمومية بإبداء الرأى فى المنازعات المشار اليها فى الفقرة (ج) من المادة ٤٧ الآنف نصها ، فإنه يبين من تقصى مراحل التطور التشريعى لهذا الاختصاص انه عندما صدر قانون انشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ نص فى مادته الثالثة على أن تفصل محكمة القضاء الإدارى فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات عدا وزارة الأوقاف و بين المصالح المختلفة أو بين هذه الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية - وجاء بالذكرة الإيضاحية لهذا القانون تعليقا على المادة الثالثة المذكورة . لـ، جميع هذه المنازعات انما تقوم فى واقع الأمر بين فروع السلطة التنفيذية وهيئاتها ولم يكن يعرض أمرها من قبل على المحاكم العادية بل كان البت فيها يتم بالطرق والوسائل الإدارية .

وفى سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ٩ وُلغى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، واستبعد القانون الجديد اختصاص محكمة القضاء الإدارى الذى كان وارد بالمادة الثالثة من قانون سنة ١٩٤٦ ، ونص فى المادة ٣٣ على أن « يبدى قسم الرأى مجتمعا رأيه فى المسائل الآتية : ( أولا ) . . . ( سادسا ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات وبين المصالح المختلفة أو بين هذه الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية أو بين هذه الهيئات » - وجاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ « والقانون القائم والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ يجعل من اختصاص محكمة القضاء الإدارى الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات عدا وزارة الأوقاف أو بين المصالح المختلفة . . . . . وإذا كانت هذه المنازعات جميعها انما تقوم فى الواقع بين فروع السلطة التنفيذية وهيئاتها ، وكان لا يعرض أمرها من قبل على المحاكم بل كان يبت فيها بالطرق الإدارية ، فقد رأى أن يوكل النظر فى ذلك الى قسم الرأى مجتمعا اذ كان ملحوظا منذ البداية أن فصل محكمة

القضاء الإداري في شأن تلك المنازعات ليس قطعيا فان قراراتها لا تكون نافذة الا بعد اقرارها من مجلس الوزراء مما يطبع الفصل في هذه المنازعات بطابع خاص هو الى الفتوى اقرب منه الى الحكم ( م ٣٣ ) « .

وفي سنة ١٩٥٥ الغى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وحل محله القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي سار على درب قانون سنة ١٩٤٩ ونقل حكم الفقرة ( سادسا ) من المادة ٣٣ منه الى الفقرة ( ج ) من المادة ٤٤ من القانون الجديد الذي سمي « قسم الراى مجتمعا » من قانون سنة ١٩٥٥ الى الفقرة ( ج ) من المادة ٤٧ من القانون

وفي سنة ١٩٥٩ الغى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وحل محله القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي نقل حكم الفقرة ( ج ) من المادة ٤٤ من قانون سنة ١٩٥٥ الى الفقرة ( ج ) من المادة ٤٧ من القانون الجديد .

وبلخص من العرض السابق ما يلى :

١ - ان نظر النزاعات بين الوزارات واصلح لم يكن اختصاصا لى جهة قضائية فيها قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وانما كان البت فيها يتم اداريا .

٢ - ان تقرير نظر هذه النزاعات ، فى القانون المذكور لمحكمة القضاء الإداري لم يصل الى حد ادخال الاختصاص فى ولاية المحكمة القضائية ، وانما كانت الاحكام الصادرة فى هذه النزاعات تمثل ضريا من القضاء المحجوز يستلزم مصادقة الادارة عليه ليسلك سبيله الى التنفيذ . كما ان هذا الاختصاص كان لمحكمة القضاء الإداري وحدها دون ان يدخل فى ولاية أية جهة قضائية اخرى .

٣ - عمد الشارع بعد الغاء قانون سنة ١٩٤٦ الى نقل هذا الاختصاص لقسم الراى مجتمعا ومن بعده بلجمعية العمومية للقسم الاستشارى محتفظا له بنفس سيادته نحو قصره على قمة تشكيلات قسم الراى بمجلس الدولة دون لى جهة اخرى مع بقاءه اختصاصا فى نطاق الفتوى لا الاحكام القضائية .

ويخلص من ذلك أن اختصاص الجمعية العمومية المشار اليه هو اختصاص لا تشاركه فيه أى جهة قضائية أو إدارية أخرى ويكون المرجح فى تنفيذ رأى الجمعية العمومية فى النزاع للإدارة ، وهى الآن المجلس التنفيذى بحكم قيامه على تنفيذ وتوجيه أعمال الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة ورقابته على أعمالها واختصاصه بالغناء وتعديل قراراتها غير الملزمة ، كل ذلك وفقاً للحكام المواد ١٣ ، ١٦ ، ١٨ من الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا .

ومما يؤكد قصر الاختصاص المذكور على الجمعية العمومية وحدها أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ( ومن قبله قانون نظام القضاء رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ ) حين حدد ولاية المحاكم نص فى المادة ١٣ على أن « تختص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات وجميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص ونص فى المادة ٥ على أن للمحاكم دون أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه أن تفصل (١) فى المنازعات المدنية والتجارية التى تقع بين الأفراد والحكومة بشأن عقار أو منقول عدا الحالات التى ينص فيها القانون على غير ذلك . (٢) فى كل المسائل الأخرى التى يخولها القانون حق النظر فيها » .

ومن هذين النصين يبدو أن المشرع أوضح ولاية المحاكم فى الفصل فى منازعات الحكومة وحددها بتلك التى تثور بينها وبين الأفراد ومن ثم تخرج عنها منازعات الوزارات والمصالح العامة فيما بينها . كما يبدو أنه وإن كان للمحاكم أن تفصل فى مسائل أخرى ليست منازعات بالمعنى الفنى إلا أن شرط ذلك هو وجود قانون يخولها نظرها ، فإذا كان نزاع وزارة أو مصلحة مع أخرى مما يدخل فى مدلول عبارة « مسائل أخرى » فإن المحاكم لا تختص بنظر مثل هذا النزاع لعدم وجود قانون يخولها ذلك . ويبقى النزاع من اختصاص الجمعية العمومية وحدها ولها النظر فيه برأى غير ملزم كما سبق .

أن اختصاص الجمعية العمومية بالتكليف السابق يتسع لنزاعات وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الأوقاف الخيرية مع غيرها من الوزارات والمصالح العامة ، ويدخل فى عموم هذا الاختصاص النزاعات المتعلقة

بنزع ملكية مال موقوف للمنفعة العامة ولا يعطل اختصاص الجمعية بهذه النزاعات ما يصابها من مواعيد واجراءات نص عليها قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ولا طابع الخبرة الذي يفرض الحل فى اهم مشاكل تلك المنازعات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

اولا : تختص الجمعية العمومية طبقا للفقرة (ج) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة بنظر منازعات المؤسسات والهيئات العامة فيما بينها وفيما بينها وبين الوزارات والمصالح العامة الاخرى . بينما لا تختص بمقتضى هذه الفقرة بنظر منازعات الشركات المؤممة مع الجهات العامة المختلفة .

ثانيا : يعتبر اختصاص الجمعية العمومية طبقا للفقرة المشار اليها اختصاصا مانعا لا تشاركها فيه جهة قضائية أو ادارية أخرى ، ولا يعتبر رأى الجمعية فيما تختص به على هذا الوجه حكما قضائيا .

( فتوى ٣٠ فى ١٦/١/١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ١١٦ )

المبدأ :

مجلس الدولة - الجمعية العمومية للقسم الاستشارى - اختصاصها بنظر النزاع بين مؤسسة قباحية المعادى ووزارة الحربية بخصوص تكاليف اصلاح احد اعمدة النور - استبعاد دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع كوسيلة للمطالبة بهذه التكاليف - لا وجه للدفع بالتقادم فى هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

يختص القسم الاستشارى طبقا للفقرة (ج) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - بنظر منازعات المؤسسات والهيئات العامة فيما بينها ، وفيما بينها وبين الوزارات والمصالح العامة الاخرى ، واختصاصها - فى هذا الشأن - يعتبر اختصاصا مانعا لا تشاركها فيه جهة قضائية أو ادارية أخرى ، ومن ثم فان الجمعية

العمومية للقسم الاستشارى تكون هى المختصة بنظر النزاع القائم بين مؤسسة صاحبة المعادى باعتبارها مؤسسة عامة - وبين وزارة الحربية ، بخصوص تكاليف اصلاح عامود النور المشار اليه ، يكون اختصاصها بنظر هذا النزاع اختصاصا مانعا لا تشاركها فيه جهات القضاء ، ومن ثم تستبعد - فى هذه الحالة - دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع كوسيلة للمطالبة بتكاليف الاصلاح المشار اليها ، ولا يكون ثمت وجه للدفع بتقادم هذه الدعوى ، وبالتالي فانه ليس لوزارة الحربية ان تتمسك قبل مؤسسة صاحبة المعادى .

( فتوى ٥٩٧ فى ١٩٦٤/٧/١ )

#### قاعدة رقم ( ١١٧ )

##### المبدا :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بالفصل فى المنازعات المشار اليها فى المادة ٤٧/ج من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - هو اختصاص مانع لا تشاركها فيه جهة قضائية او ادارية اخرى - تعليق نتيجة الفصل فى النزاع على صدور حكم من المحكمة - فى غير محله - يكفى لاجراء تلك التسوية صدور فتوى الجمعية العمومية فى هذا الصدد .

##### ملخص الفتوى :

ان ما ابدته مصلحة الضرائب من تعذر تسوية ما تستحقه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من المبلغ المحصل من بيع المنقولات المشار اليها الا بناء على حكم من المحكمة هو راي غير صحيح ذلك ان الفقرة (ج) من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تقضى بان تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بابداء اراى مسببا « فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية او البلدية او بين هذه الهيئات » ، ولما كانت الهيئات العامة لا تعدو ان تكون مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة ، تندرج بهذة الصفة فى عداد المصالح العامة المشار اليها فى الفقرة ( ج ) من المادة ٤٧ المذكورة ، فان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى تختص بنظر النزاع القائم بين مصلحة الضرائب والهيئة

العامة للتأمينات الاجتماعية فى خصوص هذا الموضوع واختصاصها  
بإبداء الرأى فى هذه المنازعة هو اختصاص مانع لا تشاركها فيه جهة  
قضائية أو إدارية أخرى - وذلك وفقا لما انتهى إليه رأى الجمعية  
العمومية بجلستها المنعقدة فى أول يناير سنة ١٩٦٤ • ومن ثم فلا سند  
من القانون لتعليق تسوية ما تستحقه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية  
من المبلغ المحصل من بيع موجودات منشأة السيد ..... ، على  
صدور حكم من المحكمة ، وإنما يكفى لإجراء تلك التسوية صدور فتوى  
الجمعية العمومية فى هذا الصدد •

لهذا انتهى الرأى الى أن لكل من مصلحة الضرائب والهيئة العامة  
للتأمينات الاجتماعية امتيازاً من ذات المرتبة ، على المبلغ المحصل من  
بيع موجودات منشأة السيد / ..... التجارية المحجوز عليها من كل  
منهما ومن ثم يقسم هذا المبلغ بينهما قسمة غراء ، ويتعين على  
مصلحة الضرائب أن تؤدى الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية  
ما تستحقه منه ، دون تعليق ذلك على صدور حكم من القضاء •

( ملف ١٩/٢/٢٩ - جلسة ١٩٦٦/٤/١٣ )

قاعدة رقم ( ١١٨ )

المبدأ :

المادة ٢٧ فقرة جـ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس  
الدولة - نصها على اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بإبداء  
الرأى فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين  
الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية أو بين هذه الهيئات  
- لا يدخل فى هذا الاختصاص ما ينشأ من نزاع بين مصلحة الضرائب  
وبين المؤسسات أو الهيئات العامة التى تخضع لإرباحها للضريبة على  
الأرباح التجارية والصناعية - أساس ذلك خضوع هذه الجهات لأحكام  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بما يستلزمه من إجراءات يتعين إتباعها  
وبما يحدده من جهات يتعين التظلم والطعن أمامها - لا يؤثر فى هذه  
النتيجة أن القائم بالنشاط الخاضع للضريبة هيئة محلية •



### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بإبداء الرأى مسببا ...

( ج ) فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة ، او بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية أو البلدية او بين هذه الهيئات » .

ويؤخذ من هذا النص ان الاصل ان تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة بنظر المنازعات التى تنشأ بين بلدية القاهرة ( محافظة القاهرة حاليا ) وبين أية وزارة أو مصلحة حكومية او هيئة عامة او بلدية أخرى ، ومن ثم تختص اصلا بنظر نزاع بين محافظة القاهرة وإدارة مرقق مياه القاهرة من جهة وبين أية مصلحة حكومية الا ان الجمعية العمومية سبق أن قررت بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥ أن الهيئات والمؤسسات العامة التى تخضع إرباحها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تلتزم بجميع أحكام هذا القانون من تحديد وعاء الضريبة واجراءات ربطها وحق الممول فى الطعن فى الربط خلال شهر من تاريخ اعلانه به أمام لجنة الطعن التى تختص بالفصل فى جميع أوجه الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب وقد نص القانون المذكور على أن ترفع الدعوى بالطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية بهيئة تجارية ، ومن ثم يخرج ما ينشأ من نزاع بين مصلحة 'ضرائب' وبين المؤسسات العامة المشار إليها فى شأن ربط الضرائب من اختصاص الجمعية العمومية .

ومن حيث أن النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يختلف حكمه سواء قامت عليه مؤسسة عامة أو هيئة محلية لاتحاد هذا النشاط وتمائل طبيعته ووصف القانون الضريبى الذى يحكمه .

واذ استبان أن النزاع القائم فى الخصوصية المعروضة هو نزاع ضريبى يتعين الرجوع فى شأنه الى قانون الضرائب الذى يتميز بذاتيته وأوضاعه الخاصة وكان هذا القانون قد رسم اجراءات معينة وحدد جهات بذاتها لنظر هذا الضرب من المنازعات ، فان تلك الاجراءات تكون هى

الواجبة الاتباع ، كما ان هذه الجهات تكون هي صاحبة الاختصاص بالفصل في الخلاف الذى من هذا القبيل بجميع أوجهه بما فى ذلك  
١. هو مطلوب استطلاع الراى فيه من تحديد الجهة الملتزمة أصلا بسداد فروق الضرائب المستحقة على شركة مياه القاهرة المصفاة .

لذلك انتهى الراى الى عدم اختصاصها بنظر المنازعة الضريبية القائمة بين مجلس محافظة القاهرة وإدارة مرفق مياه القاهرة من جهة وبين مصلحة الضرائب من جهة أخرى .

( ملف ١٥٣/١/٣٧ - جلسة ١٩٦٦/٤/١٣ )

قاعدۀ رقم ( ١١٩ )

#### المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات برأى ملزم طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - إقامة دعوى تعويض من إحدى الهيئات العامة ضد هيئة أخرى والحكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وإحالتها الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للاختصاص يعتبر بمثابة طلب عرض النزاع على الجمعية .

#### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٨ اصطلمت السيارة رقم ٩٠٣ نقل جيزة التابعة للهيئة العامة لبناء المد العالى قيادة السائق ..... ببوابة مشروع الكهرباء بطلخا التابع للهيئة العامة للسكك الحديدية مما ادى الى حدوث تلفيات وقد تحرر عن الحادث المحضر رقم ١٧٨١٧ مخالفات مرور الجيزة لسنة ١٩٦٩ .

وقد قامت الهيئة باصلاح التلفيات التى لحقت بالبوابة المذكورة نتيجة الحادث وكبدت فى سبيل ذلك مبلغ ٧ جنيهاً و ٩٩٨ مليماً اقامت دعوى المطالبة بها امام محكمة عابدين ضد السيد وزير الكهرباء بصفته رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لبناء المد العالى وحكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للاختصاص .

ومن حيث ان الهيئة العامة للسكك الحديدية رأت احقيتها فى اقتضاء التعويض عن الخسارة التى لحقتها وطالبت بقيمته الهيئة العامة لبناء السد العالى التى لم تستجب للمطالبة الأمر الذى شكل منازعة بين الجهتين .

ولما كان الاختصاص بنظر هذه المنازعة انما ينعقد للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة - باعتبارها منازعة بين هيئتين عامتين تختص بإبداء الرأى فيها الجمعية العمومية ويكون رايها فيها ملزماً للجانبين وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - فقد اعتبرت الجمعية العمومية ان اقامة الدعوى بمثابة طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية وتولت ابداء الرأى فى شأنه .

وحيث انه قد صدر حكم قضائى من محكمة مرور الجيزة بادانة سائق السيارة التابعة للهيئة العامة لبناء السد العالى استناداً لخطئه الذى تسبب فى وقوع الضرر المتمثل فيما لصاب مشروع الكهرباء بطلخاً من تلف والمقدر بقيمة ما تحملته الهيئة العامة للسكك الحديدية فى مقابل اصلحه من تكاليف بلغ مقدارها ٧ جنيهات و ٩٩٨ مليماً فإن الهيئة العامة الاولى تكون مسئولة بالتضامن مع السائق التابع لها عن تعويض الهيئة العامة الثانية عما لحقها من ضرر وفقاً لحكم المادة ١٦٢ من القانون المدنى .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى إلزام الهيئة العامة لبناء السد العالى بالتعويض .

( ملف ٤٧٣/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٦/١٠/٧ )

قاعدة رقم ( ١٢٠ )

#### المبدأ :

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - تختص بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الهيئات العامة برأى ملزم لطرفى الخصومة - النزاع الذى يتعلق بتحديد القيمة الايجارية او بالتأخر فى أدائها أو

الامتناع عنه - خروجه عن اختصاص الجمعية بغض النظر عن اطرافه -  
لأساس ذلك - أن هذا النزاع يتم وفقاً للإجراءات والمواعيد وأمام الجهة  
التي حددها القانون المنظم للعلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ١٩٧٧/٤٩  
المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لأن لهذا القانون ذاتيته وأوضاعه  
الخاصة .

#### ملخص الفتوى :

انه ولئن كان الأصل ان الجمعية العمومية تختص بالفصل فى  
المنازعات التى تنشأ بين الهيئات العامة برأى ملزم لطرفى الخصومة  
الا انه اذا كان النزاع يتعلق بتحديد القيمة الايجارية ، او بالتأخر فى  
ادائها ، أو الامتناع عنه ، فان الفصل فيه يخرج عن اختصاص الجمعية  
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بغض النظر عن اطرافه ، اذ يتعين  
ان يتم وفقاً للإجراءات والمواعيد وأمام الجهة التى حددها القانون المنظم  
للعلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦  
لسنة ١٩٨١ ، ذلك ان لهذا القانون ذاتيته وأوضاعه الخاصة ومن ثم فان  
ما نص عليه من اجراءات معينة وما حدده من جهة بذاتها لنظر المنازعات  
التي تنشأ عن تطبيق احكامه يكون هو الواجب الاتباع ، وتكون الجهة  
التي حددها هى المختصة دون غيرها بنظر تلك المنازعات ، وينحصر عن  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تبعاً لذلك الاختصاص بنظرها  
اعمالاً بمبدأ تفيد العام بالخاص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
اختصاصها بنظر المنازعة المعروضة .

ثالثاً - ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية التصدى له برأى ملزم  
فى منازعة بين جهتين إداريتين :

قاعدة رقم ( ١٢١ )

#### المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع  
بنظر المنازعات بين وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الأوقاف الخيرية  
مع الوزارات الأخرى أو المصالح العامة - عدم اختصاصها بنظر تلك  
المنازعات إذا ما نشبت بين هذه الوزارة بصفتها حارسة على ما انتهى  
فيه الوقف .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة رقم ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن  
تنظيم مجلس الدولة على أن : « تختص الجمعية العمومية للقسم  
الاستشارى بإبداء الراى مسبباً :

- ( أ ) فى المسائل الدولية والمستورية والتشريعية وغيرها .
- ( ب ) فى المسائل التى ترى إحدى اللجان رأياً فيها .

( ج ) فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة  
أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية أو بين هذه  
الهيئات .

كما تختص بمراجعة ..... » .

وتدخل وزارة الأوقاف فى عموم لفظ « الوزارات » الوارد بالفقرة  
(ج) من المادة السابقة ، ومن ثم فإن الأصل أن تختص الجمعية العمومية  
بنظر منازعات هذه الوزارة مع باقى الوزارات ومسائر المصالح العامة  
والهيئات الإقليمية ، إلا أنه يتعين فى تحديد مدى هذا الاختصاص ونطاقه  
التفرقة بين نشاط هذه الوزارة المتمثل فى نظرها على الأوقاف الخيرية ،  
ونشاطها القائم على إدارة ما انتهى وقفه من الأوقاف الأهلية .

فبالنسبة الى النشاط الأول يقوم النزاع المتصل بين وزارة الأوقاف  
وإى وزارة أو مصلحة أخرى مع هذه الوزارة 'صالة بحكم نظرها قانوناً  
على الأوقاف الخيرية ، وهى تمارس هذا النظر بصفتها سلطة عامة ،

نألى ما قبل عام ١٩٥٣ كانت وزارة الأوقاف لا تدير إلا الأوقاف المشروط لها النظر عليها والأوقاف التي يحكم القضاء بإقامتها ناظرة لها ، ويبقى عدد كبير من الأوقاف فى نظر الأفراد بشرط كتاب الوقف أو بحكم القضاء ، الى ان صدر القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ عاقدا للوزارة ولاية النظر على جميع الأوقاف الخيرية - فيما عدا استثناءات ضيقة وصدرت عدة تشريعات تالية اخذت بنفس الحكم وقررت ، ولا شك فى ان ولاية النظر العامة انما قررت لوزارة لتعتبر جزءا من وظيفتها كسلطة عامة تشغل مكانا فى الحكومة المركزية أما قبل ذلك فلم يكن النظر وظيفة للوزارة قانونا وانما كانت مهمة يعهد اليها بمقتضى شرط ارادى للوقف أو بموجب حكم قضائى ، والذي أكد صفة السلطة العامة للوزارة فى ولاية نظرها على الأوقاف الخيرية فضلا عن عموم الولاية ان عددا من التشريعات صدر تقريرها معبرا بوضوح عن هذه الصفة ، من ذلك تحويل الوزارة اقتضاء حقوق الأوقاف بطريق الحجز الإدارى عن طريق تعديل لقانونه رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٥ ، وتشريع آخر حظر تملك عقارات الأوقاف بالتقادم وهذه سمة العقارات التي تحت يد السلطة العامة .

ومن حيث أنه مع اعتبار السلطة العامة فى نظر وزارة الأوقاف على الأوقاف الخيرية فإن أى نزاع فى شأن وقف خيرى مع وزارة أو مصلحة عامة يكون طرفه وزارة الأوقاف ناظرة الوقف بحكم القانون ، يكون نزاعا مما تختص الجمعية العمومية بإبداء الراى فيه طبقا لنص الفقرة (ج) من المادة ٤٧ الألف ذكرها .

ومن حيث أنه بالنسبة الى نشاط وزارة الأوقاف فى قيامها على شئون الأموال التي انتهى وقفها الأهلى ، فإن الوزارة تتولى فى ذلك حراسة هذه الأموال لحين تسلمها الى أصحابها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات وأى نزاع يتصل بتلك الأموال يكون أطرافه قانونا المستحقون المالكون للمال القائم حول النزاع ، ويبان ذلك أن عمل الحراسة هو حفظ المال وإدارته لحين تسليمه لصاحبه ، وتنص المادة ٧٣٣ من القانون المدنى على أن يحدد الاتفاق أو الحكم القضائى بالحراسة ما على الحارس من التزامات وما له من الحقوق والا فطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة ، ومقتضى ذلك ان ادارة الوزارة للمال والتعامل فى شأنه انما تكون على سبيل

الوكالة عن صاحبه فلا تملك أكثر مما يملك ، فإذا كان نزاع صاحب المال نى شأنه مع وزارة أو مصلحة لا تختص الجمعية العمومية بنظره فإن قيام النزاع فى ظل حراسة الوزارة لا يكسبه وصفا مغايرا لوصفه والمال فى حيازة صاحبه ليظل النزاع قصيا عن اختصاص الجمعية العمومية طبقا للفقرة (ج) المذكورة على أساس أن النزاع هنا لا يقوم بين وزارتين وإنما فرد عادى تباشر عنه وزارة الأوقاف الادارة على سبيل الحراسة وبين الوزارة الأخرى ، وهذه صورة تختلف عن قيام الوزارة على وقف خيرى نظرا حيث يكون طرف النزاع المتصل بمال الوقف هو وزارة الأوقاف التى تؤدى مهمة النظر بحساباتها سلطة عامة كما سبق اصاله عن نفسها كممثلة للوقف لا وكالة عن غيرها .

وترتبيا على ذلك لا تدخل المنازعات المتعلقة بمال انتهى فيه الوقف وتحرمه وزارة الأوقاف فى اختصاص الجمعية العمومية طبقا للفقرة (ج) المشار اليها ولو كان طرف النزاع الآخر وزارة أو مصلحة عامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى طبقا للفقرة (ج) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة بمنازعات وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الأوقاف الخيرية مع الوزارات الأخرى أو المصالح العامة ، بينما لا تختص بنظر منازعات هذه الوزارة بصفتها حارسة على ما انتهى اليه الوقف .  
( فتوى ٣٠ فى ١٦/١/١٩٦٤ )

### قاصدة رقم ( ١٢٢ )

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بنظر منازعات الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما بينها ، وفيما بينها وبين الوزارات والهيئات الإقليمية والمصالح العامة الأخرى - عدم اختصاصها بنظر منازعات الشركات المؤممة أو التى تساهم فيها الدولة مع الجهات العامة المختلفة إلا اذا عرض النزاع من جهة رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة - أساس ذلك - أن هذه الشركات شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص ولا تعتبر مصالح عامة - لا يغير من عدم

اختصاص الجمعية العمومية فى هذا الشأن قبول هذه الشركات عرض النزاع عليها أو رضاؤها بحلها له أو بحكمها فيه .

#### ملخص الفتوى :

لا تعدو المؤسسات والهيئات العامة ان تكون مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة ومن ثم فانها تندرج بهذا التصوير فى اعداد المصالح العامة المشار اليها فى الفقرة (ج) من المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، وتختص الجمعية العمومية بنظر منازعاتها فيما بينها وفيما بينها وبين الوزارات والهيئات الاقليمية ، وليس ذلك تجاوزا ولا توسعا فى التفسير بقدر ما فيه من صرف لعبارة « المصالح العامة » الى مدلولها فى مفاهيم القانون الادارى الذى يشكل من المصالح العامة مؤسسات وهيئات عامة اذا قررت لها الشخصية المعنوية المستقلة .

وفيما يتعلق بالشركات المؤممة أو التى مساهم فيها الدولة فانها تظل مع تملك الدولة لها أو تملكها لنصيب فيها ، شركات تجارية من اشخاص القانون الخاص ولا يمكن اعتبارها من المصالح العامة فى تطبيق الفقرة (ج) المذكورة ولقد حرصت قوانين التأميم صراحة أو ضمنا على تأكيد بقاء الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانونى واستمرارها فى نشاطها فى اطار هذا الشكل . وفى ضوء ذلك لا تختص الجمعية العمومية بنظر نزاعات هذه الشركات فيما بينها ولا نزاعاتها مع الوزارات أو المصالح العامة أو الهيئات الاقليمية طبقا للفقرة (ج) من المادة ٤٧ المشار اليها وان كان يمكن انعقاد اختصاص الجمعية بإبداء الرأى فى هذه المنازعات وانما طبقا للفقرة ( ١ ) من تلك المادة اذا طلب الى الجمعية العمومية ابداء الرأى من رئيس الجمهورية أو لحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة .

ولا يقيد من ذلك ان تقبل الشركة عرض النزاع على الجمعية العمومية أو ترضى حلها له أو بحكمها منه ، وذلك لان اختصاص الجمعية العمومية يحدده القانون وليس منه أن تباشر تحكما فى أى نزاع كما لا يدخل فيه ما تقبل الشركات أيا كان وضعها عرضه على الجمعية من نزاعاتها .

( فتوى ٣٠ فى ١٦/١/١٩٦٤ )



### قاعدة رقم ( ١٢٣ )

#### المبدأ :

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع - اختصاصها  
بنظر المنازعات بين الجهات الادارية - عدم امتدادها الى النزاع بين وزارة  
الداخلية وشركة النيل العامة للطرق « بكير » المؤممة - اقامة دعوى  
التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ضد هذه الشركة اذا لم تقبل  
اداء التعويض بالطريق الرضائي .

#### ملخص الفتوى :

اذا كان الامر انما يشكل نزاعا بين وزارة الداخلية وبين شركة النيل  
العامة للطرق « بكير » مما لا تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري  
للفتوى والتشريع بنظره ، وذلك طبقا لما انتهى اليه رأى الجمعية  
بجلستها المنعقدة فى أول يناير سنة ١٩٦٤ من انها لا تختص بنظر  
منازعات الشركات المؤممة مع الجهات العامة المختلفة ، لذلك فانه اذا  
لم تقم الشركة المذكورة باداء قيمة تكاليف اصلاح التلفيات التى اصابته  
سيارة الشرطة الى وزارة الداخلية - بالطريق الرضائي - فانه يتعين على  
وزارة الداخلية ( هيئة الشرطة ) ان تلجأ الى القضاء ، باقامة دعوى  
التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، ضد الشركة سالفة الذكر ،  
لمطالبته بالتعويض عما اصابها من ضرر من جراء ما ارتكبه الشركة  
المذكورة من خطأ ، ويتمثل هذا التعويض فى قيمة تكاليف اصلاح  
التلفيات التى اصابته سيارة الشرطة المشار اليها .

( فتوى ٥٩٦ فى ١٩٦٤/٦/١ )

### قاعدة رقم ( ١٢٤ )

#### المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري باداء الرأى فى  
المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بينها وبين  
الهيئات الاقليمية او البلدية او بين هذه الهيئات - عدم شمول هذا  
الاختصاص للمنازعات الضريبية التى تنشأ بين هذه الجهات ومصلحة

( م - ١٨ - ج ٢٢ )

**الضرائب - اختصاص الجهة المحددة فى قانون الضريبة ، ووجوب اتباع الاجراءات التى رسمها - مثال بالنسبة لنزاع ضريبى خاص ببنك بور سعيد باعتبارها مؤسسة عامة .**

#### **ملخص الفتوى :**

تنص المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على انه : « تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بإبداء الراى مسبقا : ... ( ج ) فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة ، او بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الاقليمية او البلدية او بين هذه الهيئات » .

ومن حيث انه وان كانت الجمعية العمومية قد استقر رايها على اختصاصها بنظر المنازعات التى تقوم بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، وتبعاً لذلك فإن الأصل أن تختص الجمعية العمومية بنظر المنازعات التى تنشأ بين بنك بور سعيد بوصفه مؤسس عامة وبين أية وزارة او مصلحة حكومية او هيئة عامة او مؤسسة عامة أخرى ، الا انه فى خصوصية الحالة المعروضة يبين أن بنك بور سعيد ( البنك البلجيكى والدولى سابقا ) بوصفه مؤسسة عامة تجارية تخضع لرياحه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهو بذلك ممول ضريبى ، يلتزم بجميع احكام ذلك القانون من تحديد وعاء وريط واجراءات وقد رسم هذا القانون مراحل تلك الاجراءات منذ أن تبدأ الى أن تنتهى بصدر الورد وهو المسند الضريبى لدين الضريبة ، وتنص المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من القانون المذكور على أن للممول الطعن فى الريط خلال شهر من تاريخ اعلانه به امام لجنة الطعن التى تختص بالفصل فى جميع اوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب وترفع الدعوى بالطعن فى قرار اللجنة امام المحكمة الابتدائية بهيئة تجارية .

ومفاد ما تقدم اننا بصدد نزاع ضريبى ، فيتعين الرجوع فى شأن الى قانون الضريبة ، وهو قانون له ذاتيته ووضاؤه الخاصة ، واذا كان هذا القانون قد رسم اجراءات معينة وحدد جهات بذاتها لنظر هذا النوع من النزاعات فإن هذه الاجراءات تكون واجبة الامتثال ، كما أن هذا

الهيئات تكون هي المختصة بنظر النزاعات الضريبية ، وتخرج الأخيرة -  
تبعا لذلك - من اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى المنصوص  
عليه فى المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم  
مجلس الدولة .

لذلك انتهى الرأى الى عدم اختصاص الجمعية بنظر المنازعة  
الضريبية القائمة بين مصلحة الضرائب وبنك بور سعيد .  
( ملف ١٠٥/٢/٣٧ - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

#### المبدأ :

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها بإبداء  
الرأى مسببا فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات ... أو بين المؤسسات  
... أو بين هذه الجهات وبعضها البعض - النزاع حول خضوع أو عدم  
خضوع إحدى الشركات الأجنبية للضريبة المصرية على القيم المنقولة عما  
حصلت عليه من تنفيذ العقد المبرم بينهما وبين إحدى المؤسسات العامة -  
المؤسسة العامة لا صلة لها فى هذا النزاع حتى فى حالة التزامها بموجب  
العقد بتحمل كافة ما يستحق على الشركة من ضرائب فى مصر - هذا  
الالتزام الاتفاقى لا يغير من صفة الشركة كعمول للضريبة - المؤسسة لا تعدو  
أن تكون محالا إليها بدين الضريبة ويجوز لها أن تؤدى هذا الدين بعد  
ربطه اذا قبلت مصلحة الضرائب - خروج النزاع عن اختصاص الجمعية  
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقا للمادة ٤٧/د من قانون تنظيم  
مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧/د من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم  
مجلس الدولة معدلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « تختص  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببا فى  
المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات  
العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات  
وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية نقسمى الفتوى والتشريع  
فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

ومن حيث أن النزاع المعروض يدور حول خضوع أو عدم خضوع شركة كويزر انترناشيونال للضريبة المصرية على أنقيم المنقولة عما حصلت عليه من تنفيذ العقد المبرم بينها وبين المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية .

ومن حيث أن الشركة المذكورة هي صاحبة الشأن في هذا النزاع لأنها هي الممول الذي ربطت عليه الضريبة وهي التي يحق لها الطعن في هذا الربط ، أما المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية فليس لها صفة في النزاع المشار اليه ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه العقد المبرم بينها وبين الشركة من تحمل المؤسسة كافة ما يستحق على الشركة من ضرائب في مصر لأن هذا الحكم لا يغير من صفة الشركة كمول للضريبة ولا يعفيها من وجوب اداء الضريبة لمصلحة الضرائب ، وليس من شأنه أن يحل المؤسسة محل الشركة ممولا للضريبة أو يجعل المؤسسة وكلاء عن الشركة بخصوص الضريبة ، فالمؤسسة لا تعدو أن تكون محالا اليه بدين الضريبة المستحق على الشركة ، ويجوز لها بهذه الصفة الأخيرة إذا قبلت مصلحة الضرائب أن تؤدي الضريبة عن الشركة بعد صدور الربط عليها نهائيا ، ولا يغير من ذلك أيضا أن لجنة الطعن قد ألزمت المؤسسة بإدانة الضريبة لأن أساس هذا الالتزام هو العقد المبرم مع الشركة المذكورة وليس قانون الضريبة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن النزاع قائم بين شركة لجنبيية وبين مصلحة الضرائب مما لا تختص به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقاً للمادة ٤٧/د من قانون تنظيم مجلس الدولة سالفة الذكر .

لهذا انتهت رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بالنظر في النزاع المعروض .

( ملف ٢٢٦/٢/٣٢ - جلسة ١٠/٢/١٩٧٠ )

#### تعقيب :

اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧١ وانتهت الجمعية الى تأييد هذه الفتوى ( فتوى ١٤٥ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٢ ) .

## قاعدة رقم ( ١٢٦ )

### المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة - تعاقد إدارة الثقافة والاعلام مع المكتب الهندسى السويدى VBB على بعض الأعمال الخاصة بمشروع انقاذ آثار النوبة - النزاع الذى يدور حول خضوع او عدم خضوع المكتب للضريبة المصرية على الارباح التجارية والصناعية عما حصل عليه من تنفيذ هذا العقد - خروجه عن اختصاص الجمعية العمومية - لا يغير من ذلك ما نص عليه فى العقد من تحمل الوزارة كافة ما يستحق على المكتب من ضرائب فى مصر .

### ملخص الفتوى :

طالبت مصلحة الضرائب هيئة الآثار المصرية فى ١٩٦٧/٦/٧ بأن تؤدى اليها الضرائب المستحقة على المكتب الهندسى السويدى VBB المتعاقد مع وزارة الثقافة والاعلام فى ١٩٦٥/٣/١٥ على بعض الأعمال الخاصة بمشروع انقاذ آثار النوبة ، ويتاريخ ١٩٧١/٧/٦ طعنت الهيئة المذكورة فى هذه المطالبة أمام اللجنة الداخلية بمصلحة الضرائب التى انتهت الى رفض الطعن واخطرت الهيئة بذلك فى ١٩٧١/١٢/٢٨ وترى الهيئة المشار اليها عدم لحقية مصلحة الضرائب فيما تطالب به استنادا الى ما ورد فى الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة السويد فى شأن تجنب الازدواج الضريبى حيث ورد فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق انه يشترط لسريان الضرائب المصرية على الارباح التجارية والصناعية لأى مشروع سويدى ان يزاول تجارة او نشاطا فى مصر عن طريق منشأة دائمة كائنه فيها ، وانه ليس للمكتب المذكور مقر دائم فى مصر حتى يخضع للضريبة التى تطالبه بها مصلحة الضرائب ، وانه اذا فرض جدلا خضوع هذا المكتب للضرائب المصرية فان مصلحة الضرائب لا تملك مطالبة الهيئة بها خاصة وان الضرائب مستحقة عن اعمال قام بها المكتب المذكور لصالح الادارة العامة للخزانات التى لا تربطها أية علاقة بالهيئة ، كما ان هذه المطالبة تتعارض مع أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦١ فى شأن الاعفاءات الضريبية الخاصة بمشروع انقاذ آثار النوبة ومع مفهوم البند الرابع من العقد المبرم بين الهيئة والمكتب المذكور .

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام الاتفاق المبرم بين وزارة الثقافة والاعلام وبين المكتب الهندسى VBB فى ١٥ مارس سنة ١٩٦٥ ، تبين ان الوزارة تحملت عن المكتب المشار اليه كافة الضرائب المستحقة عليه فيما عدا رسوم الدمغة وذلك بصريح نص البند الخامس من هذا الاتفاق .

ومن حيث ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة معجلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ تنص فى الفقرة د منها على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

ومن حيث ان النزاع المعروض يدور حول خضوع او عدم خضوع المكتب الهندسى السويدي VBB للضريبة المصرية على الارباح التجارية والصناعية عما حصل عليه من تنفيذ العقد المبرم بينه وبين وزارة الثقافة والاعلام .

ومن حيث ان المكتب المذكور هو صاحب الشأن فى النزاع ثلثة هو الممول الذى ربطت عليه الضريبة وهو الذى يحق له الطعن فى هذا الربط ، اما الوزارة فليس لها صفة فى النزاع المشار اليه ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه العقد المبرم بينها وبين هذا المكتب من تحملها كافة ما يستحق عليه من ضرائب فى مصر ، لأن هذا الحكم لا يغير من صفة هذا المكتب كممول للضريبة ولا يعفيه من وجوب اداء الضريبة لمصلحة الضرائب ، وليس من شأنه ان يحل الوزارة محل المكتب ممولا للضريبة او يجعل الوزارة وكىلا عن المكتب المذكور بخصوص الضريبة فالوزارة لا تعدو ان تكون محالا اليه بدلين الضريبة المستحق على المكتب ، ويجوز لها بهذه الصفة الاخيرة اذا قبلت مصلحة الضرائب ان تؤدى الضريبة عن المكتب بعد صيرورة الربط نهائيا .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع .

قاعدة رقم ( ١٢٧ )

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة طبقاً لنص المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة بنظر المنازعات التى تقوم بين الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة - عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر نزاع قائم بين وزارة الأوقاف ومصلة المساحة يتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين - أساس ذلك أن هذا النزاع ولو أنه قائم بين وزارة ومصلة عامة مما تختص به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلا أنه فى هذه الخصوصية يتعلق بتطبيق قانون نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهو قانون له ذاتيته وأوضاعه الخاصة وقد رسم اجراءات معينة وحدد جهات بذاتها لنظر هذا النوع من النزاعات - وجوب استيفاء هذه الاجراءات واختصاص هذه الجهات بنظر النزاعات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٥ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ فى شأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية : ( ١ ) ... ( ب ) ... ( ج ) ... ( د ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين .

ومن حيث أنه وان كانت الجمعية العمومية تختص بنظر المنازعات التى تقوم بين الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وتبعا لذلك فانها تختص بنظر المنازعات القائمة بين وزارة الأوقاف وغيرها من الوزارات والمصالح العامة ، إلا أنه فى خصوصية الحالة المعروضة ، فان النزاع القائم بين وزارة الأوقاف ومصلة المساحة يتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين ، وتخضع الأرض المنزوع ملكيتها فى هذا الشأن لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من تقديم الاعتراضات فى الملكية والامن خلال الفترة المحددة لذلك وقد بينت المواد

٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من هذا القانون الطريقة التي يتم بها الاعتراض في الثمن وطريقة الفصل في هذا الاعتراض بمعرفة لجنة الفصل في المعارضات وكيفية الطعن في قرار هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الذي يكون حكمها فيه نهائيا . فقد نصت المادة (٧) على انه « لذوى الشأن من الملاك وإصحاب الحقوق ... الاعتراض على البيانات الواردة ... إذا كان الاعتراض منصبا على التعويض وجب أن يرفق به إذن برير يساوى ٢٪ بحيث لا يقل عن ٥٠ قرشا ولا يجاوز عشرة جنيهات ، ويعتبر الاعتراض كأن لم يكن إذا لم يرفق به هذا الرسم كاملا ... » وتنص المادة (١٢) على أن « ترسل المصلحة القائمة بأجراءات نزع الملكية المعارضات المقدمة عن قيمة التعويض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة المسبقة الى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة ايام الى القاضى الذى يندبه لرئاسة لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات برئاسة قاضى يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات وعضوية اثنين من الموظفين الفنيين أحدهما من مصلحة المساحة والثانى من المصلحة طالبة نزع الملكية .... وتفصل اللجنة فى المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها بها » وأخيرا تنص المادة (١٤) على انه « لكل من المصلحة القائمة بأجراءات نزع الملكية وإصحاب الشأن الحق فى الطعن فى قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بالقرار المذكور وتظهر المحكمة فى الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا » .

ويتضح مما تقدم ، أن قانون نزع الملكية للمنفعة العامة او التصمين رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، هو قانون له ذاتيته وأوضاعه الخاصة ، وإذا كان هذا القانون وقد رسم إجراءات معينة وحدد جهات بذاتها لنظر هذا النوع من النزاعات ، فإن هذه الإجراءات تكون واجبة الاستيفاء ، كما أن هذه الجهات تكون هى المختصة بنظر النزاعات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة والتصمين ، ومن ثم تخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع .



## قاصدة رقم ( ١٢٨ )

### المقدمة :

بقاء الاختصاص بنظر منازعات الضرائب والرسوم لولاية المحاكم العادية وفقا للأحكام التي انتظمها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الى أن يصدر القانون الذي ينظم نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة - عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بنظر النزاع الضريبي القائم بين المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ومصلحة الضرائب - أساس ذلك أن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمقتضى البند ( د ) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة هو اختصاص عام بنظر المنازعات بين المصالح والمؤسسات والهيئات العامة المختلفة يقيد اختصاص الخاص المتميز بأحكامه وأجراءاته فى قانون الضرائب والذي حدد جهات بعينها لنظر كافة منازعات الضرائب والرسوم دون تفرقة بين الطعون التى تقام من الأفراد والجهات الخاصة وتلك التى ترفع من الهيئات العامة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : « أولا ..... مادسا : الطعن فى القرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية فى منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذى ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة » .

ومن حيث انه ولئن كان قد تقرر بموجب هذا النص منح القضاء الادارى اختصاص نظر منازعات الضرائب والرسوم ، الا أن مباشرة هذا الاختصاص منوطه بصدر القانون الذى ينظم نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة ، واذ لم يصدر هذا القانون بعد فان مقتضى ذلك أن المشرع اتجه حاليا الى ابقاء هذا الاختصاص لولاية المحاكم العادية وفقا للأحكام التى انتظمها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن فرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل : هذا ولا وجه للقول بأن النزاع الضريبي المطروح والقائم بين مصلحة الضرائب والمؤسسة المصرية العامة للنقل

البحرى انما يمثل نزاعا بين مصلحة عامة ومؤسسة عامة مما تختص الجمعية العمومية بنظره وفقا لنص البند ( د ) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الذى يقضى بأن « تختص الجمعية العمومية بنظر المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض » لا وجه لما تقدم بالنظر الى أن اختصاص الجمعية العمومية المحدد بموجب هذا النص هو اختصاص عام بنظر المنازعات بين المصالح والمؤسسات والهيئات العامة المختلفة يقيد الاختصاص الخاص المتميز بأحكامه وإجراءاته فى قانون الضرائب الذى حدد جهات بعينها لنظر كافة منازعات الضرائب والرسوم دون تفرقة بين التى تقام من الأفراد والجهات الخاصة وتلك التى ترفع من الجهات العامة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الضريبى القائم بين المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ومصلحة الضرائب .

( ملف ٣٨٩/٩/٢٢ - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٢٩ )

المبدأ :

إذا كان النزاع بين الجهات المنصوص عليها فى المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة يتعلق بتحديد القيمة الاجارية لمعار فان الفصل فيه يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بقض النظر عن أطرافه - الفصل فى هذا النزاع يتعين أن يتم وفقا للإجراءات والمواعيد وأمام الجهة التى حددها القانون الخاص بذلك ( القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن اجارات الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ) أساس ذلك أن هذا القانون هو قانون خاص له ذاتيته وأوضاعه الخاصة ومن ثم فإن ما نص عليه أن اجراءات معينة وتحديده جهة بذاتها لنظر هذا النوع من المنازعات هو الواجب الاتباع طبقا لأصل المقرر أن الخاص يقيد العام .

## ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « تختص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بأبداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

( د ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رآى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

وان المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين تنص على أنه « فيما عدا الأراضى الفضاء تسمى أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكن أو غير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو غيره وذلك فى عواصم المحافظات والبلدات المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بأصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له وتنص المادة ٨ منه على أن « تتولى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص ... » كما تناولت المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من هذا القانون الاجراءات والأسس التى تتبعها هذه اللجان عند تقدير القيمة الإيجارية لهذه الأماكن ، ثم نصت المادة ١٣ منه على أن « تكون قرارات لجان تحديد الاجرة نافذة رغم الطعن عليها وتعتبر نهائية اذا لم يطعن عليها فى الميعاد ويكون الطعن فى هذه القرارات امام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بقرار اللجنة ، وعلى قلم كتاب المحكمة أن يخطر جميع المستأجرين لباقى وحدات البنى بالطعن والجلسة المحددة لنظره ويترتب على قبول الطعن اعادة النظر فى تقدير جميع الوحدات التى شملها القرار المطعون فيه ويعتبر الحكم الصادر فى هذا الشأن ملزما لكل من المالك والمستأجرين ، ونصت المادة ٤٠ منه على أن « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق هذا القانون وترفع الدعاوى الى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار » .

ويستفاد من جماع النصوص المتقدمة انه وان كان الفصل ان الجمعية العمومية تختص بالفصل في المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات بعضها البعض يكون رأى الجمعية العمومية فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين الا انه اذا كان النزاع يتعلق بتحديد القيمة الايجارية للعقار فان الفصل فيه يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بغض النظر عن اطرافه اذ يتعين ان يتم وفقاً للاجراءات والمواعيد وامام الجهة التى حددها القانون الخاص بذلك وهى المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها العقار المتنازع على تحديد قيمته الايجارية ، وذلك ان هذا القانون الاخير - قانون ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر - له ذاتيته ووضايعه الخاصة ومن ثم فان ما نص عليه من اجراءات معينة وتحديد جهة بذاتها لنظر هذا النوع من المنازعات هو الواجب الاتباع وتكون الجهة التى حددها هذا القانون هى المختصة دون غيرها بنظر تلك المنازعات ويحصر عن الجمعية العمومية تبعاً لذلك الاختصاص بنظرها ، اذ انه من الاصول المقررة ان الخاص يقيد العام ، ومن ثم فان تحديد الجهة المختصة بنظر الطعون فى قرارات تقدير القيمة الايجارية وفقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهو قانون خاص كما سلف البيان لا يلغيه بالنسبة للجهات الحكومية النص العام الوارد فى الفقرة الرابعة من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، وهذا هو ما جرى به افتاء هذه الجمعية من عدم اختصاصها بنظر منازعات الضرائب التى تنشأ بين مصلحة الضرائب وغيرها من الوزارات والمصالح استناداً الى ان قانون الضرائب وهو قانون خاص يتميز بذاتيته ووضايعه الخاصة قد رسم اجراءات معينة لنظر المنازعات الضريبية وحدد جهات بذاتها تنظر هذا النوع من المنازعات مما يتعين معه النزول على احكام هذا القانون اياً كان اطراف النزاع .

ومن حيث انه لا يغير النظر المتقدم احالة النزاع المشار اليه الى هذه الجمعية بحكم محكمة الزقازيق الابتدائية للقول بالالتزام بنظره تطبيقاً للمادة ١١٠ مرافعات التى تنص على انه « على المحكمة المحال اليها الدعوى اذا قضت بعدم الاختصاص ان تامر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية .. وتلتزم

فى مفهوم هذا النص حسبما قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ١٣ ق عليا بجلسة ١٨/١١/١٩٦٩ لا يكون الا بين محكمتين سواء كانتا تابعتين الى جهة قضائية واحدة او الى جهتين . والجمعية العمومية بالرغم مما ناطه بها المشرع من سلطة ابداء الراى الملزم فى المنازعات بين الأجهزة الادارية لا تعد محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة ١١٠ مرافعات .

( ملف ٣٩٢/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٤/١١/٦ )

### قاعدة رقم ( ١٣٠ )

#### المبدأ :

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها بنظر المنازعات بين الجهات الادارية - ما يخرج عنه - لخطأ المَقول المتعاقد مع الادارة التى تسبب ضررا لجهة ادارية اخرى - المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تخول الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ابداء الراى فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض - يتعين لاعتبار الجمعية العمومية مختصة بنظر النزاع ان يكون اطراف النزاع من الجهات المحددة بالمادة المذكورة - المَقولون الذين تربطهم بالجهة الادارية علاقة تعاقدية مصدرها عقد المَقولة لا تربطهم بهذه الجهة علاقة تبعية تستتبع مساعلتها عن اخطائهم - المطالبة بالتعويض عن الاضرار الناشئة عن هذه الأخطاء توجه لهؤلاء المَقولين .

#### ملخص الفتوى :

ان الضرر الذى اصاب مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد وقع نتيجة لخطأ عمال المَقول ..... وان هذا المَقول لا تربطه بمديرية الاسكان والتعمير علاقة تبعية تستتبع مساعلة المديرية المذكورة عن الضرر الذى سببه عمال المَقول ، وانما تربطه بها علاقة عقدية مصدرها عقد 'مَقولة' الذى ليرمته مديرية الاسكان والتعمير مع المَقول المذكور وهو يقوم بتنفيذ هذا العقد بواسطة عماله الخاضعين لاشرافه والمرتبطين معه بعلاقة تبعية مباشرة ، ولا دخل لمديرية الاسكان فى تلك العلاقة .

ومن حيث ان المقاول غير خاضع او تابع لجهة التى يتعاقد معها وانما يجعل مستقلا عنها ، ومن ثم فانه لا يجوز مساعلة مديرية الاسكان والتعمير عن الاخطاء والاعمال غير المشروعة التى تقع من عمال المقاول ، وبالتالي فان المطالبة بالتعويض يتعين توجيهها الى المقاول نفسه وليس لمديرية الاسكان .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص فى المادة (٦٦) منه على انه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

( أ ) .....

( ب ) .....

( ج ) .....

( د ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ..... » .

ومن حيث ان النزاع المطروح ليس بين جهتين اداريتين من تلك الجهات التى حددتها المادة (٦٦) فقرة ( د ) اذ ان لحد طرفيه مقاول وهو ليس من الجهات التى ذكرها النص ، فمن ثم نأنه يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية .

من أجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مسئولية مديرية الاسكان والتعمير بمحافظة أسوان عن التعويض المطلوب ، واعتبار النزاع قائما بين مصلحة الميكانيكا والكهرباء وبين المقاول مما يخرج الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية .

( ملف ٥٨١/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٨/٤/٥ )

قاعدة رقم ( ١٣١ )

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - المنازعات  
التي تكون احدى الشركات طرفا فيها تخرج عن اختصاص الجمعية -  
اثر ذلك - مطالبة رئاسة الجمهورية لشركة اتوبيس القاهرة بمبالغ تمثل  
قيمة تكاليف اصلاح سيارة - عدم اختصاص .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص  
على ان ( تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى  
سببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

( د ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة  
نو بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او الهيئات المحلية  
او بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه  
المنازعات ملزما للجانبين ) .

ومفاد ذلك ان اختصاص الجمعية بالفصل فى المنازعات برأى ملزم  
مقصود بحسب صريح النص على الجهات العامة ،لتى عددها الفقرة ( د )  
من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على سبيل  
الحصر ومن ثم يخرج عن اختصاص الجمعية المنازعات التى تكون احدى  
الشركات طرفا فيها .

ولما كان النزاع المعروض قائما بين رئاسة الجمهورية وشركة  
اتوبيس القاهرة الكبرى فان الجمعية للعمومية لا تختص بنظره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
اجتصاصها بنظر الموضوع .

( ملف ٨٧٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )

### قاعدة رقم ( ١٣٢ )

المبدأ :

منازعات التنفيذ بين الجهات الادارية لا يختص بالفصل فيها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع برأى ملزم .

ملخص الفتوى :

ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جعل فى المادة ٦٦ منه الاختصاص بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات المنصوص عليها فيها منوطا بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . على أنه قد قصر هذا الاختصاص على المنازعات الموضوعية التى ترد على أصل الحق . اما منازعات التنفيذ فقد نظم المشرع الفصل فيها تنظيما خاصا وجعل ذلك لقاضى التنفيذ دون سواه . ومن ثم فإن هذه المنازعات تدخل فى اختصاص قاضى التنفيذ ، ولا تختص بها الجمعية العمومية ، ولو كانت المنازعة بين جهتين من الجهات المبينة بالمادة ٦٦ سالفة الذكر . وأساس ذلك ان هذه المنازعات تخضع لاجراءات ومواعيد لا يتسنى الأخذ بها أمام الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن بين هذه المنازعات طلب رفع الحجز ، مما يختص به قاضى التنفيذ وحده طبقا لنص المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . وبناء على ذلك تدخل تلك المنازعات فى اختصاص قاضى التنفيذ ، ولو كانت بين جهتين من الجهات المبينة بالمادة ٦٦ المشار اليها حيث لا يتوقف الفصل فيها على الفصل فى موضوع أصل الحق .

( ملف ٩٦٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/٥/٤ ) ويدات المعنى ( ملف ٨٣٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٣٣ )

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع بالمنازعات التى يحكمها قانون خاص له ذاتيته وأوضاعه الخاصة واجراءاته المعينة ،



ومحكمة مختصة بها ولو انها قائمة بين الجهات الواردة بالمادة ٦٦/د  
سابقة الذكر ، لأن الخاص يقيد العام ولا يلغيه النص العام الوارد في  
الفقرة ( د ) من المادة «٦٦» المشار إليها - مثالا لذلك : منازعات  
الايجار التي يحكمها قوانين الايجار الخاصة .

#### ملخص الفتوى :

من حيث انه وان كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى  
الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين  
المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين انؤسسات العامة او بين  
الهيئات المحلية او بين هذه الجهات بعضها البعض ، الا ان المشرع -  
في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين  
المؤجر والمنداجر - خرج عن هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي  
تثور حول اجرة الاماكن ، فحدد طريقا خاصا للفصل فيها ، اذ ناط  
ذلك بالمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار المتنازع على  
تقدير اجرته .

ولما كان الخاص يقيد العام فان اختصاص الفصل في تلك المنازعات  
ينحصر عن الجمعية العمومية ويتعقد للمحكمة الابتدائية الواقع في  
دائرتها العقار ، وذلك ايا كان اطراف النزاع .

( ملف ٦٣٦/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/١/١٠ )

وبهذا المعنى ( ملف ٦٣٨/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/٥/١٦ )

( ملف ٦٣٥/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠ )

قاعدة رقم ( ١٣٤ )

#### المبدأ :

بشان الخلاف بين جامعة المنوفية والوحدة المحلية لمدينة شبين الكوم  
حول تملك ثلاث عمارات سكنية مخصصة لاسكان الطلابي .

( م - ١٩ - ج ٢٢ )

### ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع حينها اتضح من الأوراق - فى ان الوحدة المحلية لمدينة شبين الكوم ، اقامت ثلاث عمارات سكنية على ارض مملوكة للجامعة بكلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم تمستخدم للمساكن الطلابى ، ثم طالبت بقيمة الايجار المستحق على هذه العمارات فى مدة شغلها فأتى رأى الادارة القانونية بالجامعة الى تملك العمارات بدلا من شغلها بطريق الايجار . وقد وافقت الوحدة المحلية من حيث المبدأ على بيع تلك العمارات الى الجامعة بسعر الختامى سنة الانشاء وبشرط سداد جملة الايجار المتأخر على الجامعة ولكن الجامعة ارتأت عدم جواز سداد متأخر الايجار المستحق عليها باعتباره يدخل فى مقابل التملك طبقا للقواعد التى تضمنها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ والملاحق المرفقة له الا ان الوحدة المحلية رأت عدم سريان مبدأ التملك طبقا للمادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والقرار المشار اليه ويمكن شراء تلك العمارات طبقا للقواعد العامة عن طريق تملكها .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تبين انها تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

( ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية او من رئيس الهيئة التشريعية او من رئيس مجلس الوزراء او من احد الوزراء او من رئيس مجلس الدولة .

( ب ) .....

( ج ) .....

( د ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجاليين .

ومفاد الفقرة ( ا ) الا ينعقد اختصاص الجمعية العمومية بإبداء

الراى الا اذا تمت الاحالة اليها من لحد الأشخاص الذى حددهم النص على سبيل الحصر دون غيرهم .

ومفاد الفقرة ( د ) الا ينعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الا عند وجود نزاع على حق مالى بين جهتين من الجهات المشار اليها فيه باعتبار ان هذا الطريق الذى رسمه المشرع لفض المنازعات بين الجهات المذكورة والبديل عن استعمال 'الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات' .

ولما كان الموضوع المطلوب عرضه لا يعدو أن يكون خلاف فى الراى نشأ بين الجامعة والوحدة المحلية حول القانون الذى يطبق فى تحديد قيمة العمارات او حول تفسير نص قانونى وأعمال 'حكامه على وجه معين' ، ولم تكتمل له عناصر المنازعة ومن ثم فإنه يخرج من اختصاص الجمعية العمومية طبقا للمادة ( د ) من النص المذكور وهو لا يعدو ان يكون طلب راى قدم الى الجمعية العمومية من غير الذين حددهم نص الفقرة ( ١ ) المشار اليها ، ومن ثم يكون غير مقبول قانونا .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول الطلب .

( ملف ١١٥٠/٢/٣٢ جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧ )

قاعدة رقم ( ١٢٥ )

المبدأ :

مطالبة وحدة محلية لهيئة عامة باخلاء وحدات تستأجرها هذه الأخيرة من الوحدة المحلية المذكورة لا تختص الجمعية العمومية بالفصل فى النزاع الناشئ عنه براءى ملزم .

ملخص الفتوى :

باستعراض المادة ٦٦/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يبين أنها تنص على أنه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

( د ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين كما استعرضت المادة ٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والتى تنص على أنه « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون .

ولما كان اختصاص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى الملزم فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة .. هو الأصل فى الاختصاص طبقاً للمادة ٦٦/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

الا أنه اذا عقد المشرع الاختصاص بنوع من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص صريح تعين الاعتماد بالنص الخاص وحده ، ولما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عقد الاختصاص فى كافة المنازعات الاجبارية لجهات القضاء العادى بنص خاص صريح وزال الاختصاص عن الجمعية العمومية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع .

( ملف ١١٨٨/٢/١٢ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ )

قاعدة رقم ( ١٣٦ )

المبدأ :

ان هيئة الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف اذا دخلت مع جهة ادارية أخرى بهذه الفئة فى نزاع ، لا يكون من اختصاص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع التصدى بهذا النزاع برأى ملزم للجهتين المتنازعتين .

### ملخص الفتوى :

نصت المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بأبداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

( ١ ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

( ب ) .....

( ج ) .....

( د ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض

ويكون راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

وباستعراض نصوص قانون هيئة الاوقاف رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٠ يبين ان المادة الخامسة منه تنص على ان « نتولى الهيئة نيابة عن وزير الاوقاف بصفته ناظرا على الاوقاف الخيرية ادارة هذه الاوقاف .... على اسس اقتصادية بقصد تنمية اموال الاوقاف باعتبارها اموالا خاصة ... » وتنص المادة السادسة من ذات القانون على ان « ..... وتتقاضى الهيئة نظير ادارة وصيانة الاوقاف الخيرية ١٥ ٪ من اجمالى الايرادات المحصلة » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع وضع أصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ولما كان نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شئون الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف وإى نزاع يتصل بتلك الأموال إنما يباشره ناظر الوقف وهو من اشخاص القانون الخاص ولو كان الذى يباشر نشاطه من اشخاص القانون العام سواء وزير الأوقاف أو من ينوب عنه بنص القانون كهيئة الأوقاف .

ومن ثم يخرج النزاع من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقاً للفقرة ( د ) من المادة ٦٦ حتى ولو قام نزاع بين أشخاص القانون العام كوزارة أو مصلحة أو هيئة عامة أو وحدة محلية ففى جميع هذه الأحوال يكون النزاع قائماً بين ناظر الوقف فلا يتحقق الوصف القانونى الذى تطلبه النص والمشار اليه فى جميع أطراف النزاع .

وبناء على ما تقدم فإن النزاع المعروض بين هيئة الأوقاف بصفتها نائبة عن الوزير ناظر الوقف بين الوحدة المحلية لمدينة ومركز بنها بشأن المطالبة بقيمة استهلاك المياه لبعض عمارات الهيئة يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقاً للفقرة د من المادة ٦٦ سائلة البيان .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع .

( ملف ١٢٤٥/٢/٣٢ - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ١٣٧ )

المبدأ :

القانون لم يعط لجهات الإدارة حق التعقيب على ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من رأى ملزم فى المنازعات التى تنشأ بينها - عدم اختصاص الجمعية العمومية بنظر موضوع نزاع إذا كانت الجهة الإدارية فيه تطلبه كشخص من أشخاص القانون الخاص كناظر وقف مثلاً .

### ملخص الفتوى :

أن المشرع فى المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناط بالجمعية العمومية الاختصاص بإبداء الرأى مسببا فى المنازعات التى تنشأ بين جهات حددها على أن يكون رأيا ملزما للجانبين حصلا لأوجه النزاع وقطعا له ، ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهى اليه الجمعية العمومية فى هذا الشأن . ومن ثم فإن الرأى الصادر عن الجمعية فى مجال المنازعة وهو رأى نهائى حاسم للنزاع تستنفذ ولايتها بإصداره ، ولا يجوز إعادة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية ولما كان موضوع النزاع المعروض سبق أن فصلت فيه الجمعية العمومية برأى ملزم بجلستها المعقودة بتاريخ ٧٨/٦/٢٨ ، فمن ثم تكون قد استنفذت ولايتها بنظر النزاع ولا يجوز لها أن تعيد النظر فيما سبق أن انتهت اليه فى هذا الشأن .

وعلى اية حال فإن الوزارة فى طلبها نظر الموضوع إنما تطلبه كناظر وقف أى كشخص من اشخاص القانون الخاص تختص جهات القضاء العادى دون الجمعية العمومية بنظر المنازعات أى تكون هيها طرفا بهذه الضفة ، فيكون أمام الوزارة أن تلجأ الى القضاء العادى لتعرض عليه منازعتها العادية باعتبارها ناظر وقف من الأوقاف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز إعادة النظر فيما انتهت اليه بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨ بشأن موضوع النزاع المشار اليه .

( ملف ٣٤/١/٧ - جلسة ١٩٨٥/٢/٣٠ )

رابعاً : مناط وضوابط اختصاص الجمعية العمومية بالفصل فى المنازعات بين جهات الادارة برأى ملزم .

قاعدة رقم ( ١٣٨ )

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأيها ملزماً طبقاً للفقرة ( د ) من المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة معدلاً بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ اذا كان هناك حق أو مركز قانونى معين متنازع فيه وليس مجرد اختلاف فى وجهات النظر حول تفسير نص قانونى معين - الاختلاف فى التفسير محله طلب ابداء الرأى طبقاً للطريق الذى رسمه المشرع فى المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان وزارة الداخلية اختلفت فى الرأى مع هيئة قناة السويس حول مدى انطباق احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ فى شأن الحراس الخصوصيين على الحراس الذين تستخدمهم الهيئة المذكورة ، فبينما ترى الوزارة خضوع هؤلاء الحراس لاحكام القانون المشار اليه ، ترى الهيئة ان احكام هذا القانون لا تسمى عليهم ، وقد تمسكت كل من الوزارة والهيئة بوجهة نظرها فى هذا الشأن ، وازاء ذلك فقد طلبت هيئة قناة السويس من ادارة الفتوى لوزارتى الاسكان والمرافق والحكم المحلى عرض هذا النزاع على الجمعية العمومية .

ومن حيث ان الموضوع المعروض هو مجرد اختلاف فى الرأى بين كل من وزارة الداخلية وهيئة قناة السويس حول تفسير احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر ولكل منهما وجهة نظر تختلف عن الأخرى ، فلا يعتبر بمثابة نزاع مما تختص بالفصل فيه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع طبقاً للفقرة ( د ) من المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة معدلاً بالقانون رقم ٨٦



لسنة ١٩٦٩ ، وإنما هو مجرد اختلاف فى وجهات النظر حول تفسير نص قانونى معين دون أن يكون هناك حق أو مركز قانونى معين متنازع فيه ، فيكون محله طلب ابداء الراى طبقا للطريق الذى رسمه المشرع فى المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة المشار اليه حيث نصت على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا : ( أ ) فى المسائل الدولية والدمتورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها لسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من فى درجتهم أو من رئيس مجلس الدولة . ( ب ) فى المسائل التى ترى إحدى لجان قسم الفتوى رأيا فيها يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . ( ج ) فى المسائل التى ترى إحدى لجان قسم الفتوى إحالتها اليها لأهميتها . ( د ) ..... » .

ومن حيث أن هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية عن غير الطريق المحدد بالمادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة المشار اليها .

لهذا انتهى رآى الجمعية الى إحالة هذا الموضوع الى ادارة الفتوى المختصة للتصرف .

( ملف ٣٠٤/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧١/٩/١٥ )

قاعدة رقم ( ١٣٩ )

#### المبدأ ٩:

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - الفصل فى المنازعات برأى ملزم ينصرف الى المنازعة التى تقابل الخصومة القضائية أى التى تقوم بين طرفين متنازعين ويكون محلها حق أو مركز قانونى متنازع عليه بينهما - اختلاف الراى حول تفسير بعض أحكام قوانين المعاشات بقصد تحديد النسبة الواجب خصمها من مرتبات بعض العاملين لا يعتبر منازعة بالمعنى المقصود بحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

### ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تختص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بأبداء الراى مسيبا-فى المسائل الآتية : .....

المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

ومن حيث ان المقصود بالمنازعة التى تختص الجمعية العمومية بالفصل فيها برأى ملزم ، المنازعة التى تقابل الخصومة القضائية ، اى التى تقوم بين طرفين متنازعين ويكون محلها حق أو مركز قانونى متنازع عليه بينهما ، فتحسم الجمعية العمومية هذه المنازعة برأى ملزم للجانبين .

ومن حيث انه تاسيما على ذلك ، واذا يبين من وقائع الحالة المعروضة انه ليس ثمة منازعة بين الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، والهيئة العامة للتأمين والمعاشات حول حق أو مركز قانونى يتمسك به كل منهما قبل الآخر ، وانما لا يعدو الأمر أن يكون خلافا فى الراى حول تفسير بعض احكام قوانين المعاشات بقصد تحديد النسبة الواجب خصمها من مرتبات بعض العاملين ، وهو الموضوع الذى سبق أن ابدى فيه الجمعية العمومية رايها بجلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، وقد قام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بتنفيذ هذا الراى ، اما الهيئة العامة للتأمين والمعاشات - فانها كما يبين من كتابها رقم (٢٢١) المؤرخ فى ١٩ من مارس سنة ١٩٧٣ - لا تزال تدرس مدى امكانية تنفيذ هذا الراى وثره على حقوق العاملين فى الافادة بالمرزايا المقررة بقانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولم تطلب اى من الجهتين اعادة النظر فيه .

من أجل ذلك انتهى رآى الجمعية العمومية الى أن الموضوع المعروض لا يشكل نزاعا مما تختص الجمعية العمومية بالفصل فيه برأى ملزم .

قاعدة رقم ( ١٤٠ )

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع طبقاً لنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر المنازعات مقصور على المنازعات التي تنشأ بين الجهات التي عددها النص على سبيل الحصر وليس من بينها شركات القطاع العام - مقتضى ذلك أن الجمعية العمومية لا تختص بنظر المطالبة الخاصة بفوائد التأخير المستحقة لهيئة الموانئ والمناثر قبل الشركة العامة للصوامع والتخزين .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية :

( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين . . » .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان اختصاص الجمعية بنظر المنازعات مقصور على المنازعات التي تنشأ بين الجهات التي عددها النص على سبيل الحصر وليس من بينها شركات القطاع العام ، ومن ثم فان الجمعية العمومية لا تختص بنظر المطالبة الخاصة بفوائد التأخير المستحقة لهيئة الموانئ والمناثر قبل الشركة العامة للصوامع والتخزين .

## قاعدة رقم ( ١٤١ )

### المبدأ :

مفاد نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات برأى ملزم لا ينعقد الا فى المنازعات القائمة بين الجهات المحددة بالنص على سبيل الحصر وليس من بينها المنازعة القائمة بين شركات القطاع العام او بينها وبين احدى الجهات المحددة فيه - اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك اصبح البنك الاهلى المصرى ولم يزل شركة من شركات القطاع العام - يترتب على ذلك ان المنازعة القائمة بين مجلس مدينة ميت غمر والبنك الاهلى المصرى على ثمن قطعة ارض مملوكة للمجلس لا تعدو ان تكون منازعة بين احدى هيئات الادارة المحلية واحدى شركات القطاع العام مما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

( د ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » ومفاد ذلك ان اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات برأى ملزم لا ينعقد الا فى المنازعات القائمة بين الجهات المحددة بالنص على سبيل الحصر وليس من بينها المنازعات القائمة بين شركات القطاع العام او بينها وبين احدى الجهات المحددة فيه .

ومن حيث انه يبين من تقصى التشريعات المنظمة للبنك الاهلى المصرى انه كان البنك المركزى للدولة طبقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بانشاء

بنك مركزى للدولة ، ثم صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان ناصا فى مادته الأولى على أن « يكون البنك الأهلى المصرى البنك المركزى للدولة .. الخ » . وفى عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٤٠ فى شأن انتقال ملكية البنك المذكور الى الدولة والذى اعتبره بنص المادة الأولى منه مؤسسة عامة ، ونصت مادته السادسة على أن « يظل البنك الأهلى المصرى البنك المركزى للدولة .. الخ » ، وأعقبه صدور القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى المصرى الذى نص فى المادة الأولى منه بأن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى ( البنك المركزى ) تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عنها فى قانون البنوك والائتمان الصادر به القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه » . كما نص على أن يزاوّل البنك الأهلى المصرى دون قيد جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط والحدود ذاتها التى تخضع لها البنوك التجارية ، وعلى ذلك فقد استمر البنك الأهلى محتفظا بشكله القانونى كمؤسسة عامة حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالبنوك ناصا فى أولى مواده على أن « يحول كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بورسعيد الى شركة مساهمة عربية » فأصبح البنك ولم يزل منذ تاريخ العمل بهذا القرار شركة من شركات القطاع العام .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن المنازعة القائمة بين مجلس مدينة ميت غمر والبنك الأهلى المصرى على ثمن قطعة الأرض المملوكة للمجلس والمقام عليها مبنى البنك فى المدينة المذكورة لا تعدو أن تكون منازعة بين احدى هيئات الادارة المحلية واحدى شركات القطاع العام مما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المشار اليه .

قاعدة رقم ( ١٤٢ )

المبدأ :

مؤسسة مصر للطيران أصبحت إحدى شركات القطاع العام - أساس ذلك قرار وزير الطيران المدني رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ والقرارين الجمهوريين رقمي ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات و ١٦٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم وزارة الطيران المدني - النزاع بين الشركة المذكورة وهيئة ميناء القاهرة الجوي يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية للقسمي الفتوى والتشريع .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ينص في مادته الأولى على أنه « ..... مع مراعاة حكم المادتين السابعة والثامنة من هذا القانون يلغى الكتاب الأول الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ » .

كما تنص المادة السابعة على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها في تاريخ العمل بهذا القانون وتستمر هذه المؤسسات في مباشرة هذا النشاط وفي مباشرة اختصاصها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمدة لا تتجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها إلى شركة عامة أو ادماج نشاطها في شركة قائمة ما لم يصدر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة تحل محلها أو بإيلولة اختصاصها إلى جهة أخرى » .

وتنص المادة الثامنة بأن « تلقى المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن المشرع بالغائه الكتاب الأول الخاص بالمؤسسات العامة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١

المشار اليه يكون قد الغى المؤسسات العامة بيد أن المشرع مراعاة منه لواقع هذه المؤسسات لم يشأ إلغاؤها فجاء وانما قرر تقسيمها إلى نوعين الأول يضم المؤسسات التي يصدر قرار من رئيس الوزراء باعتبارها تمارس نشاطا بذاتها وتلك تستمر في مباشرة نشاطها وممارسة اختصاصاتها بالنسبة إلى الوحدات الاقتصادية التابعة لها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر يتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها إلى شركة عامة أو ادماج نشاطها في شركة أخرى قائمة وذلك ما لم يصدر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة تحل محلها أو بإيلولة اختصاصاتها إلى جهة أخرى ، أما النوع الثاني من المؤسسات فهي تلك التي لا تمارس نشاطا بذاتها ، وهذه تلغى تدريجيا خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران ، وقد صدر معاصرا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، إلا أنه لم يتناول وضع هذه المؤسسة بعد إلغاء المؤسسات العامة ، وإنما تناول فقط النص على أن مجلس إدارة مؤسسة مصر للطيران هو السلطة المهيمنة على شئونها وأنه يتولى وضع النظم واللوائح التي تتفق مع طبيعة نشاط النقل الجوي ، وقد صدر بعد ذلك قرار وزير الطيران المدني رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مؤسسة مصر للطيران إلى شركة مساهمة عامة باسم شركة مصر للطيران ، ونص في مادته الأولى « على أن تتحول مؤسسة مصر للطيران إلى شركة مساهمة متمتعة بجنسية جمهورية مصر العربية وتسمى شركة مصر للطيران » . وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات ونص في مادته الثانية على أن تحدد الوحدات الداخلة في نطاق كل قطاع على النحو المبين بالكشف المرفق وطبقا لهذا الكشف تدخل شركة مصر للطيران في قطاع السياحة والنقل الجوي ، كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم وزارة الطيران المدني ونص في مادته الخامسة على أنه « يتبع وزير الطيران المدني الجهات التالية :

ومن حيث أن الاستفادة من كل ما تقدم ان مؤسسة مصر للطيران أصبحت إحدى شركات القطاع العام .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص في المادة (٦٦) على أنه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا فى المسائل الآتية :

( أ ) .....

( ب ) .....

( ج ) .....

( د ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض .

ويكون راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين ..... .

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص أن المنازعات التى يكون أحد أطرافها إحدى شركات القطاع العام تخرج عن نطاق اختصاص الجمعية العمومية ، حتى ولو كان الطرف الآخر من الجهات التى عددها الفقرة ( د ) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ومن حيث أنه وقد تبين أن النزاع المطروح قائم بين هيئة ميناء القاهرة الجوى وشركة مصر للطيران وأن هذه الأخيرة هى إحدى شركات القطاع العام ، ولا تعتبر من الجهات التى عددها الفقرة ( د ) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة فمن ثم فإن النزاع المسائل يخرج عن نطاق اختصاص الجمعية العمومية .

من أجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم اختصاصها بنظر الموضوع .



## قاعدة رقم ( ١٤٣ )

### المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات برأى ملزم لا ينعقد إلا هي المنازعات التي تنشأ من الجهات المحددة بالنص المشار إليه على سبيل الحصر ليس من بينها شركات القطاع العام .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

( أ ) .....

( ب ) .....

( ج ) .....

( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » . ومن ثم فإن هذا الاختصاص مقصور على المنازعات التي تنشأ بين الهيئات المشار إليها والواردة بالنص على سبيل الحصر وليس من بينها شركات القطاع العام .

ومن حيث أن المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة تنص على أن « تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية :

١ - .....

( م - ٢٠ - ج ٢٢ )

٢ - كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة \* .

ولما كانت شركة النصر للملاحات من شركات القطاع العام ، فإن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لا تختص بنظر هذه المنازعات وإنما تختص بذلك هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الى عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع .

( ملف ٦٤٠/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٤ )

##### المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع يتعلق بالمنازعات التي تقوم بين طرفين ممن حددهم نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - عند عدم وجود المنازعة فإن طلب إبداء الرأى لا يكون الا طبقاً للطريق الذى رسمه المشرع بالفقرة ( ١ ) من المادة ٦٦ سالفة الذكر - عدم مراعاة ذلك - ثرء حفظ الموضوع .

##### ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية :

( ١ ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة ...

( ٥ ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة

أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . . .

ومفاد ذلك أن طلب الرأي من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إنما يكون عن طريق الأشخاص الذين حددهم النص سالف الذكر على سبيل الحصر وأن المنازعة التي تختص الجمعية بالفصل فيها هي تلك التي تقوم بين طرفين ممن عددهم النص ، ويكون محلها حق أو مركز قانوني متنازع عليه بينهما .

وإذ يبين من الأوراق أنه ليس ثمة منازعة بين وزارة المالية وكل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والبنك العقاري ، وأن الأمر لا يعدو أن يكون خلافاً في الرأي حول تفسير قواعد استهلاك السندات الحكومية التي كانت مملوكة لكل من الهيئة والبنك ، وبذلك يكون محله طلب إبداء الرأي طبقاً للطريق الذي رسمه المشرع بالفقرة ( أ ) من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر ، وإذ عرض الموضوع المائل من غير هذا الطريق .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع .

( ملف ٧٨٩/٢/٣٢ - جملة ١٩٨٢/١/٦ )

قاعدة رقم ( ١٤٥ )

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي يكون في واقعة محددة بذاتها .

ملخص الفتوى :

لما كان الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة يبدى أن الرأي المطلوب لا يتعلق بحالة معينة بالذات وإنما هو استفسار عام يقوم على حالة

مفترضة وكان المستقر عليه ان الفتوى يجب ان تصدر في واقعة مجددة بذاتها مشفوعة بأوراقها تثير مشكلة معينة بهم فيها. الرأي القانوني وهو الامر غير المتوفر في الحالة المعروضة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملاءمة ابداء الرأي في الموضوع المعروض :

( ملف ٥٩٧/٣/٨٦ - جلسة ١٨/٥/١٩٨٣ )<sup>١</sup>

قاعدة رقم ( ١٤٦ ) .

#### المبدأ :

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأي مسببا في المنازعات التي تنشأ بين الجهات العامة المشار اليها في النص ويكون لرايها صفة الالتزام - هو البديل للاختصاص القضائي المنوط بالمحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها - حكمه ذلك - اذا كانت المنازعة ليست محض منازعة بين جهات عامة وانما كان من بين اطرافها فرد افراد فان نص المادة ٦٦ المشار اليه لا يستبعد في هذه الحالة الاختصاص القضائي المقرر قانونا للمحاكم .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

( أ ) .....

( ب ) .....

( ج ) .....

( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة وبين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات الخيرية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين .

ومؤدى هذا النص ان يكون اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى شأن منازعات الجهات العامة المشار اليها فيما بينها هو البديل للاختصاص القضائى المنوط بالحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها بحيث اقتضت اعتبارات التنظيم الادارى للدولة والمصلحة العامة الناقى بهذه المنازعات من اختصاص القضاء لتضم بالراى الذى تضمره الجمعية العمومية فيها ويكون له صفة الالتزام . فاذا كانت المنازعة ليست محض منازعة بين جهات عامة وانما كان من بين اطرافها احد الافراد فان نص المادة ٦٦ المشار اليه لا يستبعد فى هذه الحالة الاختصاص القضائى المقرر قانونا للمحاكم بتظر تلك المنازعة .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم لما كانت الدعوى مثار الطعن مقامة من هيئة قناة السويس ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمواطن ..... الذى صدر لصالحه القرار المطعون فيه فان هذه المنازعة لا تعدو من قبيل المنازعات المقصودة بنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ويظل للقضاء المختص ولايته فى نظرها والفصل فيها .

ومن حيث ان القرار محل الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه صدر من اللجنة المشكلة بناء على قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تشكيل واجراءات عمل لجان فحص المنازعات استنادا الى احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى الذى نص فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٨ على أن لكل من الهيئة المختصة وصاحب العمل الطعن فى قرار اللجنة امام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره والا صار الحساب نهائيا كما نص فى المادة ١٥٧ على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون ويصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت اعضائها قرار من الوزير المختص وعلى اصحاب الأعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية ومع عدم الاخلال باحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه . ويبين من استقراء نصوص القرار الوزارى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وتعديلاته انه اختص الجهة الادارية تشكيل لجان فحص المنازعات

بجعلها ثلاثية التشكيل برئاسة مدير الشؤون القانونية وعضوية كل من مراقب عام الجهاز الفني المختص أو مدير البحوث ورئيس الجهاز المختص بالموضوع محل المنازعة فإذا كانت المنازعة ناشئة بسبب رفض طلب صرف تعويض البطالة أو وقف صرف هذا التعويض قبل انتهاء فترة الاستحقاق يضم لعضوية اللجنة مندوب عن كل من منطقة العمل المختصة والنقابة العامة التي ينتمى إليها المؤمن عليه صاحب موضوع النزاع ( مادة ١ ) وطبقا للمادة (٧) من هذا القرار تعتمد قرارات هذه اللجان من مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو من يفوضه أو من مدير المنطقة المختص بحسب الأحوال وقد أجازت المادة (٩) الطعن في قرارات اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدور القرار والا أصبح الحساب نهائيا .

ومن حيث إنه وقد صدر القرار المطعون فيه بناء على أحكام هذه النصوص فإنه يندرج في عموم نص البند خامسا من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة التي ناطت بمحاكم مجلس الدولة دون غيرها الفصل في الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية ، ولا يمنع هذه المحاكم من مباشرة اختصاصها بنظر الطعن المقام بإلغاء هذا القرار نص المادة ٦٦ من هذا القانون لما تقدم من أسباب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بما تقدم فإنه يكون قد حاد عن الصواب في تطبيق القانون وتاويله ويتعين من ثم القضاء بإلغائه وباختصاص محكمة القضاء الإداري ( دائرة منازعات الأفراد والهيئات ) بنظر الدعوى وبإعادتها إليها للفصل فيها وإبقاء الفصل في المصروفات .

( طعن ٢٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٧ )

خامسا : المادة ١١٠ من قانون المرافعات ومدى سريانها على المنازعات التي تفصل فيها الجمعية العمومية برأى ملزم :

قاعدة رقم ( ١٤٧ )

المبدأ :

مبدور حكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالة المنازعة الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - تقرير الجمعية العمومية عدم اختصاصه بنظر النزاع - قرار قضائي لا يجوز لها الرجوع فيه - يترتب على ذلك قيام حالة تنازع سلبي حول الاختصاص بنظر النزاع تختص المحكمة العليا بالفصل فيه .

ملخص الفتوى :

تجعل وقائع الموضوع في ان ثمة نزاعا ضريبيا قد ثار بين المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ومصلحة الضرائب رفعت بشأنه الدعوى برقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى الاسكندرية حيث قضت المحكمة بجلسة ١٩٧٢/١١/٢٨ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالة النزاع للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لاختصاصها بنظره ، وبجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٧٤ انتهت رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المذكور استنادا الى ما ورد بكتابها رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٨ المتضمن تلك الفتوى .

وقد طلبت المؤسسة اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية على أساس ان اختصاصها بنظر المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة والمؤسسات العامة هو اختصاص قضائي ومن ثم فان الجمعية العمومية تقتزم بنظر النزاع اذا ما أحيل اليها من محكمة حكمت بعدم اختصاصها ولائيا بنظره حتى ولو كانت غير مختصة ، أعمالا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/٢٢/٢٨ حيث ذهبت الى ان ما انتهت اليه في شأن النزاع المشار

اليه من عدم اختصاصها بنظره هو قرار قضائي لا يجوز لها الرجوع فيه ،  
فاذا ما ترتب عليه قيام حالة تنازع ملبي حول الاختصاص يُنظر النزاع  
بين المؤسسة ومصلحة الضرائب ، أمكن رفع الأمر إلى المحكمة العليا التي  
تختص بالفصل في شأنه على نحو ملزم للجهتين القضائيتين .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية إلى عدم جواز نظر النزاع  
لمسابقة الفصل فيه .

( ملف ٣٨٩/٢/٢٢ بـ جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٤٨ )

#### المبدأ :

مناطق اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل  
في المنازعات المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من المادة ٦٦ من قانون  
مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يكون أطراف  
النزاع من بين الجهات المحددة على سبيل الحصر في النص المشار إليه -  
وإذا كان أحد أطراف النزاع من غير هذه الجهات انحصر اختصاص الجمعية  
العمومية عن نظره - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لا تتلزم  
في هذه الحالة بالأحالة إلى الجهة المختصة بالفصل فيه طبقاً للمادة ١١٠  
من قانون المرافعات ، أساس ذلك أن الجمعية العمومية ليست من الجهات  
التي عناها هذا النص .

#### ملخص الفتوى :

أن الأرض موضوع النزاع نقلت ملكيتها إلى شركة التعمير والساكن  
الشعبية وانحصر النزاع في شأنها بين هذه الشركة ومحافظة الجيزة .

ومن حيث أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى  
الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : ...

( ١ ) ...

( ٢ ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة



أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية  
أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه  
المنازعات ملزماً للجانبين » .

ومفاد ذلك أن مناط اختصاص الجمعية العمومية بالفصل في  
المنازعات المتقدمة برأى ملزم أن يكون أطراف النزاع هم من بين الجهات  
المحددة على سبيل الحصر في النص المشار إليه ، ومن ثم فإذا كان أحد  
أطراف النزاع من غير هذه الجهات انجر اختصاص الجمعية العمومية  
عن نظره .

ومن حيث أنه إذا ما انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم  
اختصاصها بنظر نزاع ما فلا تلتزم بإحالتها إلى الجهة المختصة بالفصل  
فيه طبقاً للمادة ١٦٠ من قانون المرافعات لكونها ليست من الجهات التي  
غناها هذا النص .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم اختصاصها  
بنظر النزاع المعروض .

( ملف ٤٣٧/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٦/٣/٣ )

قاعدة رقم ( ١٤٩ )

المبدأ :

نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة إذا قضت بعدم  
اختصاصها بأن تامر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة - التزم  
المحكمة المحالة إليها الدعوى في هذه الحالة بنظرها والفصل فيها دون  
أن تعاود بحث مسألة الاختصاص - هذا الحكم لا ينطبق إلا إذا كانت  
الاحالة بين محكمتين - عدم سريان هذا الحكم على المنازعات التي  
تفصل فيها الجمعية العمومية برأى ملزم طبقاً لنص المادة ٦/١٦  
- أساس ذلك - أنها ليست محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠  
المشار إليها - منازعات تحديد أجره الأماكن - الاستفادة من نص المادة

٦/٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاها اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - خروج المشرع عن هذا الأصل العام فيما يتعلق بالمنازعات التي تلحظ حول اجرة الأماكن - تحديده طريقا خاصا للفصل فيها - أثر ذلك - انحصار اختصاص الفصل في تلك المنازعات عن الجمعية العمومية وانعقاده للمحكمة الابتدائية الواقع في اثرتها العقار - الاتحاد الاشتراكي العربي - طبيعته ليس سلطة من سلطات الدولة أو فرعاً منها هو سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاث - يترتب على ذلك - أن الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعد من طبيعته من الجهات الادارية التي تختص الجمعية العمومية بنظر المنازعات التي تنشأ بينه وبين الجهات الادارية .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على انه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ... » .

كما تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على انه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ..... ( د ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين ... » .

وتنص المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على انه « فيما عدا الأراضي الفضاء تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلدات المعتمدة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي والقوانين المعدلة له .

وتنص المادة (٥) من هذا القانون على أنه « .. تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون .. » .

والمستفاد من الأحكام المتقدمة أنه طبقاً لنص المادة (١١٠) مرافعات المشار إليها لا تكون الاحالة إلا بين محكمتين سواء كانتا تابعتين إلى جهة قضائية واحدة أو جهتين مختلفتين ، فإذا لم تكن الجهة المحال إليها الدعوى تعد محكمة ، فإنه لا يجوز الاحالة إليها بل يتعين على المحكمة عندئذ أن تحكم فقط بعدم الاختصاص وأن تطلب من أطراف النزاع عرض الموضوع على الجهة المختصة وقد أخذت بهذا الاتجاه المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٦٩/١١/١٨ - طعن رقم ١٤٤١ لسنة ١٣ ق ٠٠

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تختص طبقاً لحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة المشار إليه بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة 'و بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية في هذه المنازعة ملزماً للجانبين ، إلا أنه إذا كان النزاع يتعلق بمنازعة تأجيرية يحكمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه كان الفصل فيه يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وذلك بغض النظر عن أطرافه إذ يتعين أن يتم وفقاً للإجراءات والمواعيد وإمام الجهة التي حددها القانون الخاص بذلك وهي المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر محل النزاع . ذلك أن هذا القانون الأخير ( القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ) له ذاتيته وأوضاعه الخاصة ، ومن ثم فإن ما نص عليه من إجراءات معينة وتحديده - لجهة بذاتها لتتظفر هذا النوع من المنازعات هو الواجب الاتباع وتكون الجهة التي يحددها هذا القانون هي المختصة دون غيرها بنظر تلك المنازعات وينحصر عن الجمعية العمومية تبعاً لذلك الاختصاص بنظرها إذ أنه من المقرر أن الخاص يقيّد العام ، ومن ثم فإن تحديد الجهة المختصة بنظر المنازعات التأجيرية التي يحكمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وهو قانون خاص كما سلف البيان لا يلغيه بالنسبة للجهات الحكومية النص العام الوارد في الفقرة ( د ) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة المشار إليه ..

ومن حيث انه فضلا عما تقدم فإن الاتحاد الاشتراكي العربي وفقاً للنصوص الدستورية لم يكن سلطة من سلطات الدولة أو فرعاً منها وإنما هو سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاث. ومن ثم فإن الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعتبر في طبيعته من الجهات الادارية التي تختص الجمعية العمومية بنظر المنازعات التي تنشب بينه وغيره من الجهات الادارية . ولقد اخذت بذلك المحكمة الادارية العليا عند نظرها للطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٢٠ ق بجلسة ١٩٧٦/٢/٢٨ ( مجموعة ٢١ من ٧٠ ) .

ومن حيث انه ترتيباً على ما تقدم ، فإن النزاع المشار اليه يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، ولا يغير من ذلك احالة النزاع الى هذه الجمعية بقرار من محكمة القاهرة الابتدائية للقول بالالتزام بنظره تطبيقاً لنص المادة ١١٠ مرافعات المشار اليها - ذلك ان هذا النص وحسباً قضت المحكمة الادارية العليا على النحو السالف ذكره لا يقيد الجمعية العمومية لأنها ليست محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ مرافعات . ولأنها أصلاً غير مختصة ولائياً بنظره .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر الموضوع .

( ملف ٦٢٦/٢/٢٢ - جلسة ١٩٧٩/١/١٠ )

قائمة رقم ( ١٥٠ )

المبدأ :

عدم مريان حكم المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات على الجمعية العمومية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة (١١٠) من قانون المرافعات تنص على انه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تامر باحالة الدعوى بحالتها

الى المحكمة المختصة. ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية . . . .  
وتلتزم المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها » . .

ومن حيث ان الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المتبرع من سلطة ابداء الراى الملزم طبقا لنص المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ٧٢ إلا أنها لا تعد محكمة بالمعنى الذى عباه المشرع فى المبادأة (١١٠). سالفه الذكر ، وذلك ان الاحالة لا تكون الا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحد او لجهتين قضائيتين مبعثلتين ، والجمعية العمومية ليست محكمة وانما هى جهة فتوى حدد القانون اختصاصها .  
كما حدد وسائل اتصالها بالنازعات التى تعرض عليها وذلك ممن يمثل الوزارة او الهيئة العامة قانونا ، اى من الوزير او رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة ، ومن ثم فان طلب محامى الحكومة امام المحكمة المرفوع اليها النزاع احالة الموضوع الى الجمعية العمومية لا يجعل الاختصاص معفودا لها .

( ملف ١٢٢/٢/٢٢ - جملة ١٩٧٩/٣/٢١ )

#### قاعدَة رقم ( ١٥١ )

##### المبدأ :

تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى ابداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الواردة فى المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ومع ذلك تختص الجمعية العمومية بالنازعات التى تخرج عن اختصاصها طبقا للمادة (٦٦) المشار اليها وذلك اذا ما قضيت بالمحاكم بدورها بعدم اختصاصها بتلك المنازعات تجنبها لنشوء حالة تنازع سلبى على الاختصاص ، وبالتالي انكار العدالة .

##### ملخص الفتوى :

ومن ذلك ما قرره الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى الحادى والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٨١ من اختصاصها بنظر النزاع بين وزارة الداخلية ومجلس مدينة اسوان حول تقدير القيمة الايجارية الشهرية للمبنى الذى تشغله مديرية أمن اسوان والذى اغلق باب

التقاضى امامه . وتتخلص ملاحظات هذا النزاع فى ان بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٧٦ تقام وزير الداخلية الدعوى رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٦ . كلى ايجارات اسوان ضد رئيس مجلس المدينة باسوان طالبا الغاء قرار لجنة تقدير الايجارات ، وقضى ابتدائيا بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، وعند استئناف الحكم قضت استئناف اسيوط بعدم اختصاص محكمة اول درجة ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فقصدت الجمعية العمومية بنظر النزاع على نحو ما سبق ذكره رغم اختصاصها به اصلا .

( ملف ٦٧٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/٣/٧ )

---

## الفصل الثالث مسائل عامة ومتنوعة

### الفرع الأول مجلس الدولة هيئة مستقلة

قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

مجلس الدولة هيئة مستقلة ملحقة برئيس الجمهورية - عدم تمتعه بالشخصية الاعتبارية - القوانين الخاصة بإنشاء المجلس وتنظيمه تسند إلى رئيسه صفة النيابة عنه في صلاته بالمصالح وبغير ومنهم موظفوه وبما يتفرع على هذه النيابة من صفة التقاضي فيما تعلق بهذه الصلات في حدود ما يختص به المجلس من شئون .

ملخص الحكم :

لئن كان مجلس الدولة ليس شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل هو في تقسيمات الدولة هيئة مستقلة ملحقة برئيس الجمهورية ، مما كان يستتبع في الأصل أن ينوب هو عن الدولة في الشئون المتعلقة بالمجلس ، إلا أن القوانين الخاصة بإنشاء هذا المجلس وتنظيمه اطردت على النص على أن ينوب رئيس المجلس عنه في صلاته بالمصالح أو بغير . وبهذا النص اسند إليه القانون صفة النيابة عن المجلس في صلاته بالمصالح وكذلك بغير ، ومنهم موظفوه ، وبما يتفرع عن هذه النيابة من صفة التقاضي فيما يتعلق بهذه الصلات ، وذلك في حدود ما يختص به المجلس قانونا من شئون .

( طعن ٩٣١ لسنة ٣ ق - جملة ١٩٥٨/١/٤ )

## القصر الثانى . وظيفة نائب بمجلس الدولة

قاعدة رقم ( ١٥٣ )

المبدأ :

وظيفة نائب بمجلس الدولة - معادلة للدرجة الثانية فى الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - انسب معيار للتعاادل بين الدرجتين هو متوسط الربط ، وليس الحد الأعلى لمربوط هذه الوظيفة - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان وظيفة نائب بفئتيها الاولى والثانية كانت تعادل درجتها فى كادر سنة ١٩٣٩ الدرجة الثانية ، كما يتبين من الاطلاع على جدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ معجلا بالرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ ان وظيفة ( نائب ) كانت من فئتين ايضا ، نائب من الدرجة الثانية ( ٨٤٠/٧٨٠ ) بعلاوة مقدارها ٦٠ جنيها كل سنتين ونائب من الدرجة الاولى ( ٩٦٠/٨٤٠ ) بذات العلاوة ، أى انها كانت بفئتيها تعادل فى الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الدرجة الثانية ومربوطها ( ٩٦٠/٧٨٠ ) بعلاوة ٦٠ جنيها كل سنتين واعتبارا من ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ استبدل بأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ أنفذ الذكر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وقد ادمج هذا القانون فئتى الوظيفة المذكورة وجعلها فئة واحدة بدايتها ٧٨٠ جنيها أى ذات البداية السابقة ونهايتها ١٠٨٠ جنيها بعلاوة مقدارها ٢٢ جنيها كل سنتين أى أنه احتفظ لهذه الوظيفة بعد ادمج فئتيها بذات البداية ورفع اننهاية الى ١٠٨٠ جنيها بدلا من ٩٦٠ جنيها وفى ٢١ من فبراير ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، وبالإطلاع على جدول الوظائف والمرتبات الملحق به يتبين أنه قد ادمج وظيفة المندوب الأول والتي كانت تعادل فى بدايتها ونهايتها الدرجة الثالثة ٧٨٠/٥٤٠ فى قانون موظفى الدولة - فى وظيفة النواب وقرر لها الدرجة



١٠٨٠/٥٤٠ بعلاوة ٦٠ جنيها كل سنتين لفترتين ثم بعلاوة ٧٢ جنيها كل سنتين ، وبذلك أصبحت بداية هذه الدرجة هي بداية الدرجة الثالثة في الكادر العام وظلت نهايتها على حالها التي كانت عليها في القانون السابق .

ومن حيث انه يتضح مما تقدم في بيان المراحل التي مرت بها الدرجة المالية لوظيفة النائب أن الدرجة المُعادلة لدرجتها كانت في كادر سنة ١٩٣٩ وفي القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة هي الدرجة الثانية وعندما تغير وضع هذه الوظيفة بحيث أصبحت من فئة واحدة بدلا من فئتين ودمجت فيها وظيفة المندوب الأول اجتمعت هذه المُعادلة ، اذ هيّطت بدايتها الى ٥٤٠ جنيها وهي بداية مربوط الدرجة الثالثة بينما ظلت نهايتها مجاوزة لنهاية مربوط الدرجة الثانية وان كانت لا تزال دون نهاية مربوط الدرجة الاولى ، ولما لم تعد درجة هذه الوظيفة تتطابق تماما مع درجات الكادر العام لا من حيث البداية ولا من حيث النهاية ، اصبح لا مناص - اذ اقتضى الحال معادلتها بالدرجة المقابلة لها في الكادر العام - من التعويل في ذلك على متوسط مربوط الدرجة اذ انه باختلاف البداية والنهاية يكون هذا المعيار هو المعيار السليم لاجراء التعادل المالي اذ انه فضلا عن انه يلائم في التقدير بين جدي الدرجة المالية فانه المعيار الذي تأخذ به التشريعات المالية والميزانيات في تقدير وتسويات مرتبات الموظفين ومعاشاتهم باعتبارهم المعيار المالي الدقيق لتقييم الدرجة وانضباطها واذا كان متوسط مربوط الدرجة المقررة لوظيفة النائب وقت صدور القرار المطعون فيه هو ٨١٠ جنيها وكان متوسط مربوط الدرجات الثالثة والثانية والاولى المتداخلة فيها في الكادر العام هو على التوالي ٦٦٠ جنيها ، ٨٧٠ جنيها ، ١٠٥٠ جنيها ، فقد وضح ان المُعادلة بين درجة نائب في الكادر الخاص وبين الدرجة الثانية في الكادر العام هي مُعادلة سليمة لا شائبة فيها .

( طعن ١١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧ )

### الفرع الثالث الاعمال النظرية لآعمال مجلس الدولة الفنية

قاعدة رقم ( ١٥٤ )

المبدأ :

المرسوم الصادر فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فى شأن الاعمال النظرية لآعمال مجلس الدولة الفنية نص فى البند الخامس من المادة الاولى منه على اعتبار عمل الموظفين الفنيين بآدارات التحقيقات والتشريع والشئون القانونية فى الوزارات والمصالح نظير لآعمال مجلس الدولة الفنية - لما كان من مهام ضباط الشرطة الأساسية مباشرة التحقيقات فى كل ما يعرض عليهم من أمور جنائية ومدنية وادارية ومالية والسهر على تنفيذ القوانين واللوائح بما من مقتضاه اضطلاعهم بدراسة القانون وتفسيره وتاويله وتعليقه فانهم بهذه المثابة يندرجون ضمن الموظفين المنصوص عليهم فى البند الخامس سالف الذكر - اعمال الباحثين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة التى تقوم على اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بهم تعتبر من اعمال ادارات التشريع والشئون القانونية فى حكم الفقرة الخامسة من المادة الاولى سالف الذكر .

ملخص الحكم :

انه عن النعى بأن وظائف ضباط الشرط والباحثين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة والمفتشين بوزارة العمل ليست من الوظائف النظرية للوظائف الفنية بمجلس الدولة فقول داحض ، ذلك ان المرسوم الصادر فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فى شأن الاعمال النظرية لآعمال مجلس الدولة الفنية والذى صدر فى ظله القرار المطعون فيه سالف الذكر يقضى فى البند الخامس من المادة الاولى منه بأن يعتبر عمل الموظفين الفنيين بآدارة التحقيقات والتشريع والشئون القانونية فى الوزارات والمصالح نظيرا لآعمال مجلس الدولة الفنية . ولما كان الامر كذلك وكان من مهام

ضباط الشرطة الأساسية مباشرة التحقيقات في كل ما يعرض عليهم من أمور جنائية ومدنية وإدارية ومالية والسهر في حدود اختصاصهم على تنفيذ القوانين واللوائح ، بما من مقتضاه اضطلاعهم بدراسة القانون وتفسيره وتأويله وتطبيقه ، وهم بهذه المثابة يتدرجون ضمن الموظفين المنصوص عليهم في البند الخامس سالف الذكر ، ولقد سلم بهذا الفهم قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ببيان الأعمال التي تعتبر نظيره للعمل الفني بمجلس الدولة فنص في البند الخامس من المادة الأولى منه على اعتبار أعمال التحقيق وجمع الاستدلالات التي يقوم بها ضباط الشرطة من الأعمال النظرية للعمل القضائي ، وبالنسبة لأعمال الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وبصفة خاصة الباحثين به فإنها تقوم على اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة ، وإبداء الرأي الفني في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بشؤونهم والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين بالدولة ، ومؤدى ذلك أن هذه الأعمال تعتبر من أعمال إدارات التشريع والشؤون القانونية في حكم الفقرة الخامسة من المادة الأولى من المرسوم الصادر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ سالف الذكر ، كما أن أعمال الأستاذ ..... المفتش بوزارة العمل بوصفه باحثاً أول فإنها بدورها تتعلق باقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعمل والعمال والإشراف على تنفيذها ويأخذ بهذه المثابة حكم الباحثين بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ومن ثم تعتبر أعماله نظيرة لأعمال مجلس الدولة الفنية .

( طعن ٤٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ )

## الفرع الرابع

### تعيين شاغلي الوظائف الادارية بمجلس الدولة

قاعدة رقم ( ١٥٥ )

#### المبدأ :

نص المادة ٢٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة جعل التعيين في وظيفة مندوب بمجلس الدولة من شاغلي الوظائف الادارية بهذا المجلس الذين يظهرون كفاية ممتازة ويحصلون على المؤهلات التي تلزم للتعين في هذه الوظيفة امرا جوازيا - تترخص السلطة المختصة بالتعيين في هذا الامر بمحض اختيارها فتستقل بوزن مناسبات قرارها ويتقدير ملائمة او عدم ملائمة اصداره وفقا لما تمليه اعتبارات الصالح العام - اذا كان الثابت ان السلطة المختصة قد شرطت فيمن يعين في وظيفة مندوب بمجلس الدولة من شاغلي الوظائف الادارية بهذا المجلس ان يكون شاغلا لدرجة معادلة لوظيفة مندوب الى جانب توافر الشروط المنصوص عليها في القانون فانه لا تثريب عليها في تقرير هذا الشرط - اساس ذلك - انها قد تقيت به وجه المصلحة العامة كما ان هذا الشرط في ذاته لا يجافي القانون ولا يتنافى في الوقت ذاته مع النظام العام .

#### ملخص الحكم :

ان الطاعن ينعى على القرار الجمهوري رقم ١٨٣٠ لسنة ١٩٧٣ المطعون فيه انه خالف القانون فيما تضمنه من عدم تعيينه في وظيفة مندوب بمجلس الدولة التي يستحقها وفقا لاحكام المادتين ٧٥ ، ١٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وذلك للأسباب التي سلف ببيانها .

ومن حيث انه من الاصول التي تتسامى عن الجدل ان التعيين في الوظائف العامة من الملاءمات التي تستقل جهة الادارة في وزنها ، وتترخص هي تقديرها بما لها من سلطة مطلقة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام ومحققا لما تفياه من كفالة حسن سير العمل في المرقق الذي

تقوم عليه ، ولا معقب عليها في هذا الصدد طالما كان قرارها قد برئ من عيب إنشاء استعمال السلطة ونأى عن دائرة الانحراف ، وذلك ما لم يقيدھا القانون بنص خاص ، ومن ثم فإن من المسلم به أن جهة الإدارة وهي تباشر سلطتها في التعيين أن تضاع من الشروط ، وتستثنى من القواعد التنظيمية ما تراه لازما لشغل الوظائف الشاغرة بها ما دامت تتوخى بذلك تحقيق المصلحة العامة وكانت هذه الشروط وتلك القواعد التنظيمية لا تتعارض مع القانون أو النظام العام .

ومن حيث أن المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذي صدر في ظله القرار الجمهوري رقم ١٨٣٠ المطعون فيه على أنه « يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بأحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات أجنبية معترف بها مع شهادة المعادلة في الوظائف الادارية » ويلحق هؤلاء بالقسم القضائي أو قسم الفتوى والتشريع والمكتب الفني ، ويجوز أن يغيى من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة « ويبين بجلاء من سياق هذا النص انه يجب اعياناً للأصل العام في التعيين أنف الذكر وتقريراً له اذ جعل التعيين في وظيفة مندوب بمجلس الدولة من شاغلي الوظائف الادارية بهذا المجلس الذين يظهرون كفاية ممتازة ويحصلون على المؤهلات التي تلزم للتعيين في هذه الوظيفة أمراً جوازياً ، ومن ثم تترخص فيه السلطة المختصة بمحض اختيارها فتستقل بوزن مناسبات قرارها ويتقدير ملامعة أو عدم ملامعة اصداره وفقاً لتعليه اعتبارات الصالح العام وتقتضيه دواعي المصلحة العامة .

ومن حيث أن الثابت في الأوراق أن السلطة المختصة قد شرطت فيمن يعين في وظيفة مندوب بمجلس الدولة من شاغلي الوظائف الادارية بهذا المجلس أن يكون شاغلاً لدرجة معادلة لوظيفة مندوب الى جانب توافر سائر الشروط المنصوص عليها في القانون ، ولا تثريب عليها في تقرير الشرط المشار اليه ما دامت قد تغيت به وجه المصلحة العامة ويدهى أن هذا الشرط في ذاته لا يجافي القانون ولا يتنافى في الوقت ذاته مع النظام العام .

ومن حيث انه لا حجة فيما تمحى به الطاعن من انه قد توافرت له الشروط التى نصت عليها كل من المادتين ٧٥ ، ١٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ومن ثم كان حقيقيا بالتعيين فى وظيفة مندوب ، ذلك انه فضلا عن ان الشرائط التى رسمتها السلطة المختصة لتعيين الشاغلين لوظائف ادارية الذين يدخل فى عدادهم الطاعن فى تلك الوظيفة لم تتوفر له ، اذ لم يكن عند صدور القرار الجمهورى المطعون فيه شاغلا لوظيفة ادارية من الدرجة الخامسة المعادلة لوظيفة مندوب ، فضلا على ذلك فان مجرد استيفاء الطاعن للشرائط المقررة للتعيين فى تلك الوظيفة لا يلزم جهة الادارة تعيينه فيها ، ولا يقيد حقها المطلق فى مباشرة سلطتها التقديرية فى التعيين بغير معقب عليها الا ان يشوب قرارها عيب اساءة استعمال السلطة او انحراف بها عن الجادة .

ومن حيث انه متى كان الامر ما تقدم وكان الطاعن لم يقدم دليلا مقبولا على ان القرار الجمهورى المطعون فيه حين قضى بتعيينه فى وظيفة مندوب مساعد قد انطوى على عيب اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها عن الجادة ، فمن ثم يكون هذا القرار قد طابق القانون بما لا مطعن عليه ولا وجه للنيل منه ، ويكون الطعن المائل والحال كذلك مفتقرا الى سند من صحيح القانون حريا بالرفض .

( طعن ١٨١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ )

## الفرع الخامس الطعون في القرارات المتعلقة بأعضاء مجلس الدولة

قاعدة رقم ( ١٥٦ )

### المبدأ :

لجنة التأديب والتظلمات المشكلة وفقا لحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا يشترط لاختصاصها بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء المجلس بأن يكون المتظلم وقت تقديمه تظلمه من أعضاء مجلس الدولة العاملين - إختصاصها يقوم متى كان القرار الإداري المطعون فيه متعلقا بشئون أحد أعضاء المجلس ماسا بمركزه القانوني بوصفه هذا حتى ولو زائلت العضو صفته المذكورة عند التقدم بتظلمه سواء كان زوال هذه الصفة بسبب القرار المطعون فيه أم كان بسبب آخر جده بعد صدور القرار المطعون فيه .

### ملخص الحكم :

انه من السلطة المختصة بالفصل في تظلم الطاعن وما اذا كانت هي لجنة التأديب والتظلمات المشكلة وفقا لحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والذي قد التظلم في ظله على ما ذهب اليه الطاعن أم أن هذا الاختصاص منوط بالسيد رئيس مجلس الدولة فقد جرى نص المادة المشار اليها على أن « تشكل لجنة التأديب والتظلمات من أعضاء المجلس الخامس منضمين اليهم ثمانية من وكلاء ومستشاري المجلس بحسب ترتيبهم في الأقدمية وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء المجلس والفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء المجلس » . وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو والاطلاع على ما يبديه من ملاحظات وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة الا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائيا ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة » . والفهم المتبادر من هذا النص على ما

مستفاد من سياقه وصريح عبارته انه لم يشترط ان يكون المتظلم وقت تقديم تظلمه من اعضاء مجلس الدولة العاملين ، وكل ما تطلبه في هذا الشأن هو ان يكون القرار الادارى المطعون فيه متعلقا بشئون احد اعضاء المجلس ماسا بمركزه القانوني بوصفه هذا . وبهذه المثابة فان اختصاص اللجنة المشار اليها يتحقق ولو زاليت العضو صغته المذكورة عند التقدم بتظلمه سواء كان زوال هذه الصفة بسبب القرار المطعون فيه ذاته عندما يكون محله انتهاء خدمة العضو بالعزل او الاحالة الى المعاش ، لم كان ذلك بسبب آخر جد بعد صدور القرار المطعون فيه اذا كان محله على سبيل المثال تخطيا في تعيين او ترقية اما ما ذهبت اليه الامنياب التي بنى عليها قرار السيد رئيس مجلس الدولة برفض التظلم ، من ان لجنة التاديب والتظلمات لا اختصاص لها الا بشئون اعضاء مجلس الدولة دون من انتهت خدمتهم ، استنادا الى دلالة عبارة « بعد سماع اقوال العضو » التي لوردتها الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ المشار اليها ، فانه ليس صحيحا في القانون ذلك ان الدلالة المقول بها لا تتبادر من صيغة العبارة المشار اليها خاصة وانها وردت في مجال بيان الاجراءات التي تلزم بها اللجنة في نظر التظلمات المعروضة عليها وليس في مجال تحديد اختصاصاتها التي تولت الفقرة الثانية من المادة المذكورة بيانها في صيغة واضحة المعنى ، ومع ذلك فانه بغرض التسليم بهذه الدلالة فان القواعد الاصولية اللغوية تقضى بانه اذا ما تعارض معنى مفهوم من عبارة النص رجح هذا المفهوم على المفهوم من دلالة .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكان الطاعن من اعضاء مجلس الدولة وانتهت خدمته بالقرار المطعون فيه الصادر بقبول الاستقالة المقدمة منه ، فان لجنة التاديب والتظلمات المشار اليها تكون وحدها هي صاحبة الاختصاص بالفصل في طلب الغاء القرار المطعون فيه . وكان يتعين والامر كذلك عرض هذا التظلم على اللجنة المشار اليها للفصل فيه مراعاة ان الالتجاء الى هذه اللجنة وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة لا يتطلب التظلم الادارى المسبق كما هو الشأن بالنسبة للعاملين الذينين بالدولة . واذ بت السيد رئيس مجلس الدولة في هذا التظلم فان قراره يكون قد انطوى على عدوان على اختصاص اللجنة المذكورة يحذر به الانعدام ولا ينتج ثمة اثر قانونيا ، ومن ثم يعتبر التظلم قائما باعتبار



انه لم يفصل فيه وفي انتظار تحديد جلسة ننظره امام اللجنة المشار اليها للفصل فيه ، وهو ما تم فعلا حين اشر السيد رئيس مجلس الدولة في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٢ بعرض التظلم على اللجنة المذكورة صاحبة الاختصاص بالفصل فيه . وقد سارت اللجنة في نظره الى ان اصبحت المحكمة الادارية العليا هي صاحبة الولاية بالفصل في المنازعة وفقا لمحكم الفقرة ثانيا من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فاحيلت اليها . وعلى ذلك تكون اللجنة التاديب والتظلمات ومن بعدها المحكمة الادارية العليا هما المخوطة بهما الفصل في المنازعة المثارة دون ثمة اختصاص في هذا الشأن للسيد رئيس مجلس الدولة ، ومن ثم يكون قراره بالبت في تظلم الطاعن لا اثر له قانونا .

( طعن ٤٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٧ )

#### المبدأ :

اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة - لا ينطوي على شبهة مخالفة الدستور .

#### ملخص الحكم :

ان الدستور وان كان قد كفل في المادة ٦٨ منه حق التقاضي ، الا انه لم يتطلب ان يكون التقاضي على اكثر من درجة ، وانما ترك تنظيم التقاضي ودرجاته للقانون ، واذا نصت المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة على ان تختص إحدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة ، فانها تكون بذلك قد صدرت دون ثمة مخالفة لاحكام الدستور .

( طعن ٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦ )

قاعدة رقم ( ١٥٨ )

المبستة :

اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطلبات التي كانت معروضة على لجنة التاديب والتظلمات عند صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لا محل لبحث مدى اختصاص المحكمة بنظر الطلبات مادام منصوبا على احالتها اليها .

ملخص الحكم :

ان طلب الغاء القرار المطعون فيه قدم الى لجنة التاديب والتظلمات في ٥ من يونيو سنة ١٩٧١ قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الفصل في هذا الطلب مما يدخل في اختصاص اللجنة المذكورة وفقا لحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة السابق الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، حيث كان الاختصاص منعقدا لها بالفصل في طلبات الغاء قرارات الترقية المتعلقة بشئون اعضاء مجلس الدولة بكافة مستوياتهم الوظيفية دون ما قيد ينطوى على ثمة تخصيص لحق طلب الغاء قرارات الترقية بطائفة من الاعضاء دون الاخرى . ولما كان الامر كذلك وكان قانون مجلس الدولة الجديد قد ناط بالمحكمة الادارية العليا باختصاص بالفصل في الطلبات التي يقدمها اعضاء مجلس الدولة والى لجنة التاديب والتظلمات المشار اليها ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد وضعت حكما وقتيا مؤداه احوالة الطلبات التي كانت منظورة امام لجنة التاديب والتظلمات الى المحكمة الادارية العليا بحالتها وبغير رسوم ما لم تكن هذه الطلبات قد تهيأت للحكم فيها ، فان مقتضى ذلك ان المحكمة الادارية العليا اصبحت بحكم القانون هي صاحبة الاختصاص فيما كان معروضا على لجنة التاديب والتظلمات من طلبات كانت تدخل في نطاق اختصاصها ذلك ان دلالة النص على استمرار لجنة التاديب والتظلمات في نظر الطلبات التي تهيأت امامها للحكم فيها ، بما فيها تلك التي اصبح الطعن فيها مقيدا بشروط معينة او غير جائز وفقا لما استحدثه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ ، ان دلالة ذلك وبحكم اللزوم المنطقي ان تصبح المحكمة الادارية العليا هي المختصة بالفصل في الطلبات

المحالة اليها وفقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
سابقة الذكر من لجنة التأديب والتظلمات والتي كان الاختصاص منعقدا  
لها بالفصل فيها شأن القرار المطعون فيه .

( طعن ٣٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٦ )

### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

#### المبدأ :

الدفع بعدم دستورية المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة لأنها  
قصرت التقاضي في طلبات الأعضاء على درجة واحدة - ولأن فيها انتقاص  
لضمانات أعضاء مجلس الدولة - عدم جدية الدفع - دستورية التقاضي  
على درجة واحدة - التقاضي أمام المحكمة الإدارية العليا أكثر ضمانا من  
التقاضي أمام لجنة التأديب والتظلمات .

#### ملخص الحكم :

أنه عن الطلب الذي تقدم به الطاعن لاعادة الطعن الى المرافعة ليتمكن  
من الطعن أمام المحكمة العليا بعدم دستورية المادة ١٠٤ من قانون مجلس  
الدولة سابقة الذكر ، فإنه لا جدية فيه ذلك أن الدستور وإن كان قد كفل  
في المادة ٦٨ منه حق التقاضي لكل مواطن إلا أنه لم يتطلب أن يكون  
التقاضي على أكثر من درجة واحدة وإنما ترك للقانون على ما يبين من نص  
المادتين ١٦٥ ، ١٦٧ منه أو تنظيم القضاء واختصاصاته ودرجاته .  
أذ نصت المادة ١٦٥ على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على  
اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون وقضت المادة ١٦٧  
على أن يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها  
- وليس صحيحا ما ذهب اليه الطاعن من أن المادة ١٦٥ المذكورة أوجبت  
أن يكون التقاضي على أكثر من درجة ذلك أن هذه المادة لم ترد في مقام  
تحديد درجات التقاضي ووجوب أن يكون ذلك على درجات وإنما ورت  
بصدده الافصاح عن أن المحاكم بأنواعها ودرجاتها المختلفة هي وحدها التي  
تتولى ممارسة السلطة القضائية أما تحديد أنواع المحاكم ودرجاتها فقد ترك  
للمستور تنظيمه وتحديده للقانون على ما يستفاد من عجز هذه المادة عندما

نصت على ان تصدر المحاكم لاجرامها وفق القانون وما قضت به المادة ١٦٧ من ان يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها بما يدل على ان القانون هو المنوط به تحديد اختصاص المحاكم وتحديد انواعها وبيان عدد درجات كل نوع منها ولو شاء الدستور غير ذلك لتصدى الامر وحده للمشرع عدد درجات المحاكم بانواعها المختلفة ولكنه لم يفعل وترك الحرية كاملة للقانون حسبما يراه متفقا والمصلحة العامة . هذا وليس التقاضى على درجة واحدة خروجاً على مبادئ الدستور ولا بدعة فى القانون ولكنه حقيقة واقعة فى التنظيم القضائى ليس ادل على مشروعيتها من ان احكام المحكمة العليا على سبيل المثال تصدر وفقاً للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا من درجة واحدة وقد سلم الدستور بشرعية هذا التنظيم عندما نص فى المادة ١٩٢ منه على ان تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة فى القانون الصادر بانشائها . وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا الامر الذى يقطع بدستورية التقاضى على درجة واحدة . واذ نصت المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر على اختصاص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة فانها تكون قد صدرت دون ثمة مخالفة لاحكام الدستور بما لا يجوز معه النص بان احكامها لا تقبل الطعن واذ كان الامر كذلك فان الادعاء بان قصر التقاضى بالنسبة لمنازعات رجال مجلس الدولة على درجة واحدة . يتنافى مع مبدأ المساواة الذى قرره الدستور فى المادة ٤٠ منه يصحح ولا اساس له لان الدستور لم يضع ثمة الزاماً بان يكون التقاضى بالنسبة للكافة على اكثر من درجة وانما ترك امر ذلك لتقدير المشرع حسبما يراه متفقا مع المصلحة العامة واذ رأى المشرع ان يكون الفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة واختصاص المحكمة الادارية العليا دون غيرها فانه لا يكون قد خالف ثمة قاعدة دستورية . اما ما اثاره الطاعن من ان قانون مجلس الدولة القائم قد انتقص من الضمانات التى كانت مقررة لرجال مجلس الدولة فيما قض به من ان تختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالفصل فى طلباتهم بينما كان الاختصاص فى ذلك طبقاً للقانون السابق معقوداً للجنة مشكلة من خمسة عشر عضواً ان ما اثاره الطاعن فى هذا الشأن لا يستقيم مع المبادئ التى ارساها الدستور فى المادتين ٦٨ و ٦٥ منه من ان يكون لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى وان تتولى

المحاكم دون سواها السلطة القضائية الأمر الذي اقتضى التدخل لتحويل المحاكم بضمائنها الاختصاص بالفصل في المنازعات ذات الطابع القضائي التي كانت تختص بها اللجان التي كانت لا تلتزم كاصل عام بضوابط التقاضي وضماناته وحليل ذلك ان لجنة التظلمات التي كان متوطا بها الفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون اعضاء مجلس الدولة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها كانت تشكل من خمسة عشر عضوا من بينهم سبعة هم اعضاء المجلس الخاص الذي كان يشارك في صنع القرارات الادارية مثار هذه المنازعة « وفي هذا ولا شك اهدار لاهم الضمانات المقررة للمتخاصمين امام المحاكم والتي تقضي بان يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى منقوعا من سماعها ولو لم يرده احد من الخصوم اذ كان ابدى رأيا فيها » .

وترتبيا على ذلك فان قانون مجلس الدولة القائم اذ خول احدي دوائر المحكمة العليا الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بشئون رجال مجلس الدولة أسوة بما يجرى عليه العمل بالنسبة للمنازعات المتعلقة بشئون رجال القضاء والنيابة العامة من اختصاص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فيها فانه يكون قد استهدف في الواقع من الامر زيادة الضمانات المقررة لذوي الشأن لا انتقاصها على ما يقول به الطاعن .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطلب الذي تقدم به الطاعن لاعادة الطعن الى المرافعة ليمسنى له الدفع بعدم دستورية المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة امام المحكمة العليا لا جدية فيه ومن ثم يتعين رفضه اعمالا لما تقضي به المادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا اصاير بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

( طعن ٣٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٣ )

## قاعدة رقم ( ١٦٠ )

### المبدأ :

نص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على أن تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم - يخرج عن اختصاص المحكمة منازعة ضريبية ناطق المشرع أمر الفصل فيها للمحاكم العادية - تطبيق : عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعة المتعلقة بمدى خضوع المرتبات التي دفعتها الحكومة المصرية لعضو مجلس الدولة إبان إعارته إلى إحدى البلاد العربية للفرائب في مصر - مثار المنازعة في أساسه وجوهره هو المنازعة في أصل استحقاق ضريبة كسب العمل المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وتعديلاته وبهذه المثابة لا تعتبر منازعة إدارية مما يختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن مثار المنازعة هو مدى خضوع المرتبات التي دفعتها الحكومة المصرية للمدعى إبان إعارته إلى جمهورية السودان ، للفرائب في مصر ، والمنازعة بهذه المثابة منازعة ضريبية ناطق المشرع أمر الفصل فيها بالمحاكم العادية وفقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وتعديلاته ، ومن ثم فإنها تخرج عن ولاية محاكم مجلس الدولة . ولا يغير مما تقدم أن الفقرة الثالثة من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم ، ذلك لأن أصل استحقاق مرتب إعاره المدعى أو قدره ليس مثار خلاف بين طرفي الخصومة ، ولم يصدر بشأن هذا المرتب ثمة قرارات أو إجراءات إدارية ، وإنما مثار المنازعة في أساسه وجوهره هو المنازعة في أصل استحقاق ضريبة

كسب العمل المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على المرتبات التى دفعتها الحكومة المصرية للمدعى خلال فترة اعارته الى السودان ، وبهذه المثابة فانها لا تعتبر منازعة ادارية مما يختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة ، وتخرج بالتالى من اختصاص هذه المحكمة ، وينعقد الاختصاص بالفصل فيها - التزاما بحكم القانون - للمحاكم العادية التى تملك دون سواها الفصل فى امر الخضوع لهذه الضريبة او عدم الخضوع لها ، وهو ما لا ولاية لهذه المحكمة فى القضاء به ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها اعمالا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الى المحكمة المختصة وهى وفقا لحكم المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التى يقع فى دائرتها محل اقامة المدعى ، ومن ثم تكون المحكمة المختصة بنظر هذه المنازعة هى محكمة الجيزة الابتدائية .

( طعن ٢٩٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١٦١ )

البيان :

نص المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شان مجلس الدولة معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على انه يعقد اختصاص الفصل فى المنازعات التى يرفعها رجال مجلس الدولة بطلب الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة باى شان من شئونهم عدا النقل والندب وكذلك طلبات التعويض عن تلك القرارات لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا - المقصود بذلك كل نزاع يتعلق باى شان من شئون رجال مجلس الدولة فيما عدا النقل والندب ويستوى فى ذلك ان يكون الطالب لحد رجال مجلس الدولة او من غيرهم طالبا يستهدف الغاء لحد هذه القرارات او التعويض عنها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع الذى اثارته هيئة مفوضى الدولة بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن تاسيسا على ان الطاعن يعمل بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة وليس عضوا من اعضاء مجلس

الدولة الذين تختص بمنازعاتهم احدى دوائر المحكمة الادارية العليا ، فان المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شان مجلس الدولة معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ تنص على ان « تختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة بالغناء القرارات الادارية النهائية المتعلقة باى شان من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفه للقوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة ، كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل فى طلبات التعويض عن تلك القرارات » واذ يعقد هذا النص اختصاص الفصل فى المنازعات التى يرفعها رجال مجلس الدولة بطلب الغناء القرارات الادارية النهائية المتعلقة باى شان من شئونهم عدا النقل والندب وكذلك طلبات التعويض عن تلك القرارات لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا ، فانما يقصد فى الواقع من الامر كل نزاع يتعلق باى شان من شئون رجال مجلس الدولة فيما عدا النقل والندب ، ومن ثم يستوى فى ذلك ان يكون الطالب احد رجال مجلس الدولة او من غيرهم طالما يستهدف الغاء احد هذه القرارات أو التعويض عنها ولما كان الامر كذلك وكان الطاعن يطالب بالغناء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم تعيينه بمجلس الدولة وكان من شان هذا النعى المساس بالمركز القانونى لاجل رجال مجلس الدولة ، فان المحكمة الادارية العليا بنعقد لها الاختصاص بنظر الطعن المذكور ، ويكون الدفع بعدم اختصاصها لا سند له من القانون .

ومن حيث ان الطعن استوفى لوضاحه الشككية ، وذلك بمراعاة ان القرار المطعون فيه صدر فى الاول من اكتوبر سنة ١٩٧٢ وان الطاعن قد تظلم منه فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ ثم قدم فى الاول من مارس سنة ١٩٧٣ طلبا الى لجنة المساعدة القضائية بهذه المحكمة لاعفائه من الرسوم القضائية قيد برقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٢ القضائية تقرر قبوله فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٧٣ فاقام الطعن المسائل بايداع تقرير به قلم كتاب المحكمة فى ١٤ من يونية ١٩٧٣ .

ومن حيث ان الطاعن ينعى على القرار الجمهورى رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٢ المطعون فيه انه خالف القانون فيما تضمنه من عدم تعيينه



فى وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة مع من شملهم ذلك القرار بالتعيين فى هذه الوظيفة وانتهى الى طلب الحكم بالخاء القرار المذكور فيما تضمنه من عدم تعيينه فى تلك الوظيفة وتعيينه فيها .

ومن حيث ان التعيين فى الوظائف العامة كاصل عام من الملامعات التى تستقل جهة الادارة بوزنها وتترخص فى تقديرها بما لها من سلطة مطلقة حسب ما تراه متفقا مع الصالح العام ومحققا لما تنفياه من كفالة حسن سير العمل الذى تقوم عليه ، ولا معقب عليها فى هذا الصدد طالما كان قرارها قد برىء من عيب اساءة استعمال السلطة ونأى عن دائرة الانحراف وذلك ما لم يقيدھا القانون بنص خاص ، ومن ثم فان من المسلم به ان لجهة الادارة وهى تباشر سلطتها فى التعيين ان تضع من الشروط وتستن من القواعد ما تراه لازما لشغل الوظائف الشاغرة بها ما دامت تتوخى بذلك تحقيق المصلحة العامة وكانت هذه الشروط وتلك القواعد لا تتعارض مع القانون او النظام العام .

ومن حيث ان المادة الثانية من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظل العمل بأحكامه يقضى بأن يشكل مجلس الدولة من رئيس ومن عسدد كاف من نواب الرئيس والمستشارين والمستشارين المساعدين والنواب والمندوبين وان يلحق بالمجلس مندوبون مساعدون تسرى عليهم الأحكام الخاصة بالمندوبين عدا الشرط المنصوص عليه فى البند الخامس من المادة ٥٥ من هذا القانون وهو شرط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا . وتنص المادة ٥٨ من القانون المشار اليه على ان يكون تعيين المندوبين المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية وبناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وموافقة المجلس الخاص وتقضى المادة ٥٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة بان يعين المندوبون المساعدين من بين الحاصلين على درجة معتاز فى ليسانس الحقوق ثم من بين الحاصلين على درجة جيد جدا او من بين الحاصلين على درجة جيد ، ويجوز تعيينهم ولو لم يكونوا حاصلين على احدى الدرجات المذكورة عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من رئيس المجلس .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم انه وان كان المندوب المساعد بمجلس الدولة لا يعتبر من الاعضاء الذين يشكل منهم المجلس اذ تعتبر وظيفة ( م - ٢٢ - ج ٢٢ )

المندوب أولى وظائف التعيين لأعضاء المجلس ، إلا أن القانون قد اشترط أن تتوافر فيمن يعين مندوبا مساعدا ذات الشروط التي يجب توافرها فيمن يعين مندوبا بالمجلس وذلك عدا شرط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما في العلوم الادارية او القانون العام الى جانب ان يكون المعين في وظيفة مندوب مساعد من الحاصلين على درجة ممتاز ، أو جيد جدا أو جيد في ليسانس الحقوق . ولم يشترط القانون أو اللائحة الداخلية ان يكون شغل وظائف المندوبين الماعدين عن طريق الاعلان ، وان كان قد لجاز ان يكون شغلها عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من رئيس المجلس ولو لم يكن المتقدمون فيها من الحاصلين على احدى الدرجات المشار اليها . فاذا ما توافرت في المرشح جميع تلك الشروط ترخصت السلطة المختصة بمحض اختيارها في تقدير ملاءمة أو عدم ملاءمة اصدار قرارها بتعيينه أعمالا لسلطتها التقديرية في هذا الشأن على ما سلف بيانه .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فلا حجة فيما ذهب اليه الطاعن من انه قد توافرت له الشروط اللازمة لتعيينه في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة ، ذلك ان مجرد استيفاء الطاعن للشرائط المقررة للتعيين في تلك الوظيفة لا يلزم جهة الادارة تعيينه فيها ، ولا يقيد حقها المطلق في مباشرة سلطتها التقديرية في التعيين بغير معقب عليها الا ان يشوب قرارها عيب اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها .

ومن حيث انه متى كان الأمر ما تقدم وكان الطاعن لم يقدم دليلا على ان القرار المطعون فيه اذ لم يتضمن تعيينه في وظيفة مندوب مساعد قد انطوى على عيب اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها عن الجادة فمن ثم يكون هذا القرار قد طابق القانون بما لا مطعن عليه ولا وجه للنيل منه . ولا حجة فيما تحدى به الطاعن من ان القرار المذكور تضمن تعيين السيد / ..... في وظيفة مندوب مساعد مع انه كان أولى من السيد المذكور في التعيين في تلك الوظيفة ، لا حجة في ذلك لان تقدير الصلاحية للتعيين من اطلاقات الادارة في الحدود السالفة البيان واذا كان أمر الطاعن معروضا على مجلس الدولة شأن السيد / ..... للتعيين في وظيفة مندوب ، ورات السلطة المختصة بالتعيين في نطاق سلطتها التقديرية بعد استظهار اوجه المفاضلة بينهما أن صالح العمل

بالمجلس وحسن سيره يقتضى تعيين الأخير دون الطاعن فى وظيفة مندوب مساعد ، دون ثمة نص مقبول من جانب الطاعن بالانحراف بالسلطة ، فان القرار المطعون فيه يكون والأمر كذلك صحيحا فى القانون بما لا وجه للنعى عليه بعدم المشروعية .

ومن حيث انه ترتبيا على ما تقدم يكون الطعن المائل مفتقرا الى سند صحيح من القانون خليقا بالرفض وبالبناء على ذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، والزام الطاعن بالمصروفات .

( طعن ٧٨٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٢ )

##### المبدأ :

نص المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة على اخراج قرارات النذب من اختصاص هذه المحكمة فيما تفصل فيه من طلبات الغاء القرارات الادارية والتعويض عنها اذا تعلقت بأى شأن من شئون رجال هذا المجلس - عدم جواز نظر طلب التعويض عن قرارات النذب .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا يبقى بعد ذلك الا ما يطلبه الطاعن من تعويض عن الغاء نذبه الى الجهات الثلاث التى كان يعمل بها ، وازاء ما نصت عليه المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه من اخراج قرارات النذب من اختصاص هذه المحكمة فيما تفصل فيه من طلبات الغاء القرارات الادارية والتعويض عنها اذا تعلقت بأى شأن من شئون رجال هذا المجلس فانه لا يجوز النظر فى طلب هذا التعويض .

( طعن ١٩٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ )

### قاعدة رقم ( ١٦٣ )

المبدأ :

أحكام مجلس التأديب المختص بمحاكمة أعضاء مجلس الدولة لا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة أخرى .

ملخص الحكم :

اختصاص المحكمة الادارية العليا بالمنازعات المتعلقة بشئون أعضاء مجلس الدولة الوظيفية المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يتناول ما تعلق منها بالطعن فى أحكام مجلس التأديب المختص بمحاكمة أعضائه وتوقيع عقوبة مما يجوز توقيعها على عضو منهم ولأساس ذلك ان ما يصدر من مجلس التأديب فى هذا المقام لا يعتبر قرارات ادارية بل هى أحكام تصدر من هيئة قضائية ، ولم يجز الشارع الطعن فيها بأى وجه من الوجوه .

( طعن ٩٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧ )

## الفروع السادس

### رسوم الدعاوى الادارية امام مجلس الدولة

قاعدة رقم ( ١٦٤ )

#### المبدأ :

رسوم الدعاوى الادارية امام مجلس الدولة - بيان الاحكام الخاصة بتحديداتها ، والاجراءات المتعلقة بها واتوجه الاعفاء منها وتحصيلها وفقا للتشريعات المطبقة فى هذا الخصوص - النص على اعفاء الحكومة من اداء الرسوم - قاصر على الدعوى التى ترفع منها لا تلك التى ترفع عليها - اثر ذلك - حق سكرتيرية المحكمة فى مطالبة الحكومة برسوم الدعوى التى ترفع عليها ويحكم فيها لصالح المدعى ولو كان قد اعفى من ادائها - عدم جواز المحاجة فى هذا المجال بوحدة الميزانية وعموميتها .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة قضى فى المادة ٢ منه بمريان القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها فى مصر الى ان يصدر القانون الخاص بالرسوم كما قضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم امام مجلس الدولة فى المادة ٢ منه بان يفرض رسم ثابت قدره خمسة عشر جنيها على الدعاوى التى ترفع من دوى الثان امام المحكمة الادارية العليا ، وفى المادة ٣ منه بان تطبيق الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية فى كل من اقليمى الجمهورية بالنسبة لما يرفع من دعاوى او يتخذ من اجراءات فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى لائحة الرسوم الصادر بها مرسوم فى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ او فى ذلك القرار . ولما كانت الرسوم القضائية فى المواد المدنية ينظمها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، فمن ثم يكون المرد فى تعيين الرسوم الخاصة بالدعاوى الادارية والاجراءات المتعلقة بها واتوجه الاعفاء منها الى مرسوم ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩

المشار اليها ، وفيما عدا ذلك الى احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

وبالرجوع الى تلك التشريعات يتضح ان المشرع اخذ في طريقه حساب الرسوم على الدعاوى التى ترفع امام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى بنظرية الرسم النسبى بالنسبة الى الدعاوى معلومة القيمة ، وينظرية الرسم الثابت بالقياس الى الدعاوى مجهولة القيمة والدعاوى التى ترفع امام المحكمة الادارية العليا ، وبهذا قضت المادة ١٠٠ من مرسوم ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ سالف الذكر بقولها ( يفرض فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى قدره ستة قروش عن كل مائة قرش من المائتى جنيه الاولى ، وثلاثة قروش عن كل مائة قرش من المائتى جنيه الثانية وقرشان عن كل مائة قرش فيما زاد على اربعمائة جنيه - ويفرض فى الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره ستمائة قرش ) ، والمادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

وفيما يتعلق بتحصيل الرسم ، فقد قضت المادة ٥ من المرسوم المشار اليه بالا تحصل الرسوم النسبية على اكثر من اربعمائة جنيه ، فاذا حكم فى الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على اساس ما حكم به وقضت المادة ٦ منه بأنه « مع مراعاة احكام المادة السابقة تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الدعوى » ، كما قضت المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر « يلزم المدعى اداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف - ومع ذلك اذا صار الحكم انتهائيا جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه ، ويستفاد من ذلك ان الاصل هو تحصيل المدعى بالرسم المقرر على دعواه ، ويجب اداء هذا الرسم عند تقديم الدعوى بالكامل اذا كان رسما ثابتا ، وفيما لا يزيد على اكثر من اربعمائة جنيه اذا كان رسما نسبيا ، وفى هذه الحالة الاخيرة يتعين على المدعى اداء الباقي من الرسم عقب صدور الحكم ولو استؤنف ، ومع ذلك اجاز المشرع استثناء هذا الباقي من المحكوم عليه اذا صار الحكم نهائيا ، أى انه جعل قلم الكتاب بالخيار بين تحصيل باقى الرسم من المدعى وبين تحصيله من المحكوم عليه .»

هذه هي الأحكام العامة في شأن أداء الرسوم وتحصيلها ، ومع ذلك فإن ثمة حالات أوردتها المشرع أجاز في بعضها إعفاء المدعى من الرسوم ، وقضى في البعض الآخر بعدم استحقاق رسوم على الدعوى ، وبيان ذلك أولا - أن مرسوم ١٤ أغسطس المشار إليه نص في المادة ٩ منه بأن يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب ، كما نص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر في المادة ٢٨ منه على أنه إذا حكم على خصم المعفى وجبت مطالبته بها أولا فإن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعفى إذا زالت حالة عجزه والحكمة من الإعفاء من الرسوم هي أن الإنسان قد يكون ذا مال ولكنه لا يتوافر لديه ما يسمح له بالتقاضي أو يكون محبوسا عنده ، فلم يشأ المشرع أن تحول هذه الحالة بين صاحب الحق وبين المطالبة به لعجزه عن أداء ما يطلب إليه من رسوم التقاضي ما دامت دعواه محتملة الكسب ، وأرجأ تحصيل الرسوم - كلها أو بعضها حسب الحال - إلى حين صدور حكم في الدعوى ، فإذا حكم لصالح المدعى المعفى وجبت مطالبة خصمه المحكوم ضده بالرسوم فإن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع على المعفى إذا زالت حالة عجزه . ثانيا - أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر نص في المادة ٥٠ منه على أنه « لا يستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة - فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة - كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والمخصصات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة » ، ويستفاد من هذا النص أن الحكومة لا تلتزم أداء الرسوم عن الدعاوى التي ترفعها ، على أنه إذا حكم لصالحها التزم خصمها بالرسوم الواجبة ، وإذا خسرت دعواها فلا يكون ثمة وجه لسريان الرسوم .

والواقع من الأمر أن عدم التزام الحكومة أداء الرسوم حالة وحيدة مقصورة على الدعاوى التي ترفعها ، دون الدعاوى التي تقام عليها ، ذلك أن النص على عدم سريان الرسم يتضمن بطبيعة الحال تحديدا لنطاق فرض الرسم ، ومن ثم لا يجوز الحد من نطاق فرض الرسم في غير الحدود التي رسمها المشرع ، وفضلا عن ذلك فإن الأصل بالنسبة إلى الدعوى التي ترفع على الحكومة أن يتجمل المدعى بالرسم المقرر عن دعواه فإذا خسر دعواه امتنع عليه الرجوع بشيء مما أنفق من المصروفات القضائية على الجهة المدعى عليها ، أما إذا حكم لصالحه فالأصل أن يتضمن الحكم

النص على إلزام الجهة بالمصروفات القضائية نفاذا لحكم المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي يوجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة امامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصروفات الدعوى ، وفى هذه الحالة يكون للمدعى المحكوم لصالحه الرجوع بالمصروفات القضائية على الجهة الحكومية عليها ، وهذه الأحكام من العمومية بحيث تنظم الدعاوى التى ترفع على الحكومة سواء اكان المدعى المحكوم لصالحه قد ادى الرسم المطلوب أو أعفى منه ، ذلك أنه وإن كانت ليست ثمة شبهة فى حق المدعى الذى ادى الرسم فى الرجوع على الجهة الحكومية المحكوم عليها بما أنفق من المصروفات القضائية ، فإنه لا وجه للشك فى حالة إعفاء المدعى من الرسم من حق سكرتارية المحكمة المختصة فى الرجوع على الجهة الحكومية المحكوم ضدها بالرسوم المطلوبة ، ذلك أن الرسم وإن كان واجبا أصلا على المدعى فإنه فى الوقت ذاته حق لسكرتارية المحكمة ولا يجوز الاعفاء منه إلا بنص صريح ، وفى عدم الرجوع على الجهة الحكومية المدعى عليها على الرغم من إلزامها بالمصروفات فى حالة الحكم لصالح المدعى ، تعطيل دون مسوغ قانونى لحكم نهائى واجب تنفيذه ، فضلا عن ذلك فإنه لا يجوز الاحتجاج فى هذا المجال بمبدأ وحدة الميزانية لتبرير عدم استثناء الرسوم المحكوم بها على احدى المصالح الحكومية ، فالمقصود بمبدأ وحدة الميزانية هو وضع ميزانية واحدة تشمل جميع نفقات الدولة وإيراداتها ، أى أنه توضع ميزانية واحدة تدرج بها جميع نفقات المصالح الحكومية وجميع إيراداتها ، ويساند هذا المبدأ مبدأ عمومية الميزانية ، ومؤداه أن تكون الميزانية متضمنة جميع النفقات وجميع الإيرادات دون إجراء مقاصة بينها ، وأن تكون الإيرادات الواردة بها غير مخصصة بنفقات معينة بالذات وإنما تستخدم لتغطية النفقات الدولة بصفة عامة ، وعلى مقتضى هذه الأحكام فإن الإيرادات تدرج فى الميزانية العامة - ونعنى هنا ميزانية الخدمات فى جدول واحد مقسم الى اقسام موزعة على أبواب ، ومن بين هذه الإيرادات خدمات العدالة والأمن والتى يدخل فى صمنها الرسوم القضائية أما النفقات فإنها تقسم تقسيما إداريا بحسب الوزارات وهيئات الدولة المختلفة وتقسم الى أبواب فبنود ، وقد جرى العمل على أن يختص الباب الثانى فى كل وحدة منها بالمصروفات العامة ، ومن ضمن بنود هذا الباب باب خاص بالمصروفات ذات الطابع الخاص ومنها مصروفات



تنفيذ الأحكام القضائية وتكاليف خدمات المصالح ، ونرتبها على ذلك فإنه لا يسوغ القول بعدم مطالبة سكرتيرية المحكمة المختصة المصلحة الحكومية المحكوم عليها بالرسوم المستحقة والا كان فى ذلك خروج على مبدأ عمومية الميزانية يتمثل فى إجراء مقاصة بين مبلغ يدخل فى الإيرادات العامة وبين نفقة يجب أن تتحمل بها ميزانية المصلحة المحكوم عليها بالمصروفات مما ينافى المبادئ المكونة للإطار الفنى لتحضير الميزانية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين على سكرتيرية المحكمة المختصة بمجلس الدولة مطالبة المصالح الحكومية المحكوم عليها بالمصروفات القضائية ، بأداء الرسوم المقررة فى الحالات التى صدر فيها قرار بإعفاء المدعى من أداء الرسوم ، وكذلك استثناء باقى الرسوم منها فى الحالات التى يصير فيه الحكم عليها انتهائيا .

( فتوى ١٨٠ فى ١٩٦٤/٣/٣ )

الفرع السابع  
اقتراح تعديل التشريع الغامض او الناقص

قاعدة رقم ( ١٦٥ )

المبدأ :

ان اختصاص مجلس الدولة فى اقتراح تعديل التشريع الغامض  
او الناقص المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩  
يشمل النقص فى الصياغة والنقص الموضوعى .

ملخص الفتوى :

اذا تبين لمجلس الدولة او لقسم من اقسامه فى صدد بحث مسألة  
عرضت عليه ان التشريع القائم غامض او ناقص رفع الى وزير العدل  
تقريراً فى هذا الشأن .

والنص المقابل فى قانون مجلس الدولة الفرنسى هو نص المادة ٣١  
من يوليو سنة ١٩٤٥ الذى يقضى بأنه يجوز لمجلس الدولة من تلقاء نفسه  
أن يلفت نظر السلطات العامة الى التعديلات التشريعية واللائحية والادارية  
التي يرى ان الصالح العام يقتضيها .

وواضح ان الحكم الموضوعى فى التشريعين واحد وهما لا يختلفان  
من حيث ان ما خول لمجلس الدولة فى مصر فى هذا الشأن مشروط بان  
يكون الغموض او النقص المقترح معالجته قد لوحظ اثناء بحث مسألة  
عرضت عليه على خلاف الحال فى فرنسا اذ يجوز لمجلس الدولة لفت  
نظر السلطات العامة الى التعديلات التشريعية من تلقاء نفسه .

وعبارة ناقص فى النص المصرى وردت عامة فتشمل النقص فى  
الصياغة كما تشمل نقص التشريع موضوعيا بقصوره عن مواجهة الحالات  
التي تعرض فى العمل سواء اكانت هذه الحالات موجودة عند صدور  
التشريع او استجدت بعد ذلك .

يؤكد هذا النظر ورود عبارتي « غامض » و « ناقص » في النص  
اذ النقص في الصياغة يؤدي الى غموض المعنى فيدخل في عموم معنى  
الغموض فلا يكون المقصود بذكر النقص بعد ذلك سوى النقص الموضوعي .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن اختصاص مجلس الدولة في اقتراح  
تعديل التشريع الغامض أو الناقص المنصوص عليه في المادة ٣٨ من  
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ يشمل النقص في الصياغة والنقص الموضوعي .  
( فتوى ١٨٩ في ١٩٥٠/٥/٣١ )

## الفرع الثامن نادى مجلس الدولة

### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

#### المبدأ :

طلب استرداد عضو مجلس الدولة قيمة اشتراكه فى نادى مجلس الدولة - الأصل طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له انه لا يجوز فى غير الحالات التى حددها اجراء خصم من مرتب العامل دون موافقة كتابية منه - هذا الحكم لا يجرى على اطلاقه اذ يمكن ان تستشف تلك الموافقة من واقع الحال وظروفه حين يكون صاحب الشأن فى موقف او حال لا يدع مجالا للشك فى علمه بالخصم الذى يجرى على مرتبه وعدم اعتراضه عليه وفى هذه الحالة تكون الموافقة الضمنية قد قامت مقام الموافقة الصريحة فتأخذ حكمها وتنتج اثرها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة الى الطلب الثالث المتعلق باسترداد الطاعن قيمة اشتراكه فى نادى مجلس الدولة خلال المدة من الاول من مايو سنة ١٩٦٤ حتى ١٠ من مايو سنة ١٩٧٩ فانه ولئن كان الأصل طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له انه لا يجوز فى غير الحالات التى حددها اجراء خصم على مرتب العامل دون موافقة كتابية منه الا ان هذا الحكم لا يجرى على اطلاقه اذ يمكن ان تستشف تلك الموافقة من واقع الحال وظروفه حين يكون صاحب الشأن فى موقف او حال لا يدع مجالا للشك فى علمه بالخصم الذى يجرى على مرتبه وعدم اعتراضه عليه اذ فى هذه الحالة تكون الموافقة الضمنية قد قامت مقام الموافقة الصريحة فتأخذ حكمها وتنتج اثرها . . . . . والثابت مما تقدم ان علم الطاعن بالخصم الذى يجرى على مرتبه نظير اشتراكه فى نادى مجلس الدولة قد قامت قرائنه وظهرت دلالاته من توقيعه على كشوف مفردات مرتبه الذى يقبضه كل شهر ومن كشوف مفردات المرتب التى

سلمت اليه طوال فترة نديه بالوزارات والهيئات العامة منذ أغسطس سنة ١٩٥٧ ومن كُشوف مفردات مرتبه التي سلمت اليه سنويا بناء على طلبه لتقديمها لمصلحة الضرائب . هذا بالإضافة الى تمتعه بمزايا العضوية بالنادى حيث اشترك هو وتجله فى رحلة نظمها النادى لأعضائه لمدينة بور سعيد عام ١٩٧٨ كما اشترك فى انتخابات اعضاء مجلس ادارة النادى باعتباره عضوا عاملا والتي اجريت يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٧ حيث وكل زميله الأستاذ ..... عضو مجلس الدولة فى حضور اجتماع الجمعية العمومية والادلاء بصوته فى الانتخابات نيابة عنه فكل هذه الأمور تدل دلالة واضحة وتؤكد علمه اليقيني بالخصم الذى يجرى شهريا على مرتبه نظير اشتراكه فى النادى الذى ساهم فى نشاطه واشترك فى ادارته وتمتع بمزاياه الأمر الذى يسبغ ولا شك المشروعية على ما تم من خصم من مرتبه فى هذا الصدد فى الفترة المسابقة على اعلان رغبته فى ايقاف ذلك

وعلى هذا يكون طلب الطاعن فى تلك الخصوصية مفتقدا مسنده القانونى الصحيح واجب الرفض .

( طعن ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨١ )

الفرع التاسع  
منح أوسمة لأعضاء مجلس الدولة

قاعدة رقم ( ١٦٧ )

المبدأ :

منح عضو مجلس الدولة وسام لغير صفته القضائية لا يعتبر مخالفاً للقانون أو ماساً بنزاهة وحيدة العضو .

ملخص الحكم :

إذا صدر قرار رئيس الجمهورية بمنح وسام من أوسمة الدولة ( وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى ) لأحد أعضاء مجلس الدولة في مناسبة قومية عامة بصفته عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولم يكن منح ذلك الوسام لصفته كعضو بمجلس الدولة ولا علاقة ذلك بوظيفته القضائية بمحاكم مجلس الدولة ، فإن هذا القرار لا تريبه شبهة ، ولا تتورده مخالفة قانونية . ويكون القرار المذكور صحيحاً في شريعة القانون ولا محاجة في الادعاء بعدم مشروعية منح الوسام بنص المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . وذلك أن المعاملة الاستثنائية التي خطرت المادة المذكورة أن يعامل بها أحد الأعضاء وردت في معرض تحديد المرتبات والمعاشات والبدلات وسائر المزايا المالية الأخرى .

( طعن ٦٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٦ )

الفرع العاشر  
التوقيع على مسودة الحكم والنطق به

قاعدة رقم ( ١٦٨ )

المبدأ :

المادتان رقم ١٧٦ و ١٧٠ مرافعات - النظام القضائى المصرى يحظر على غير القضاة الذين سمعوا المرافعة أن يشتركوا فى المداولة - سماع المرافعة شرط للاشتراك فى المداولة - أساس ذلك : القضاة الذين سمعوا المرافعة هم الذين تتوافر لهم بحكم اللزوم ولاية الفصل فى المنازعة على أساس ما سمعوه أثناء المرافعة - المادة ١٧٠ مرافعات أجازت أن يشترك فى الهيئة عند تلاوة الحكم أعضاء آخرون غير الذين سمعوا المرافعة إذا قام لدى هؤلاء مانع من حضور جلسة تلاوة الحكم - شرط ذلك : أن يوقع العضو المتغيب مسودة الحكم دليل اشتراكه فى المداولة - الأثر المترتب على ذلك : توقيع الهيئة التى سمعت المرافعة واشتركت فى المداولة مسودة الحكم يعصمه من البطلان - لا ينال من ذلك أن يشترك فى الهيئة التى نطقت بالحكم أعضاء آخرون غير الذين حضروا المداولة ووقعوا على مسودة الحكم حتى ولو كان الذين حضروا جلسة تلاوة الحكم لا ولاية لهم فى إصداره - أساس ذلك : تلاوة الحكم بعد التوقيع على مسودته من هيئة مختصة لا يعدو أن يكون عملا إجرائيا بحثا يقصد به اعلان الحكم لترتيب آثاره - لا ينال من صحة الحكم أن يكون قد اشترك فى الهيئة التى قامت بتلاوة الحكم اثنان من المستشارين العاملين بمجلس الدولة بدلا من عضوين من الشخصيات العامة اللذين ثبت انهما اشتركا فى المداولة ووقعوا على مسودة الحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه « لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » كما تنص المادة ١٧٠ من ذات القانون على أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم ، فاذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم » ويتضح مما تقدم ان النظام القضائى

المصرى يحظر على غير القضاة الذين سمعوا المرافعة أن يشتركوا فى المداولة أى أن سماع المرافعة شرط للاشتراك فى المداولة ، ذلك أن القضاة الذين سمعوا المرافعة بما احاطوا به من حجج الخصوم وما سيق امامهم من اوجه دفاع ودفع هم الذين تتوافر لهم بحكم اللزوم ولاية الفصل فى المنازعة على أساس ما سمعوه اثناء المرافعة ، على انه وإن كان الأصل طبقا لحكم المادة ١٧٠ من قانون المرافعات أن الهيئة التى قامت بالمداولة هى التى تقوم بتلاوة الحكم ، الا ان تلك المادة أجازت ان يشترك فى تلك الهيئة ، عند تلاوة الحكم أعضاء آخرون غير الذين سمعوا المرافعة اذا قام لدى هؤلاء الآخرين مانع من حضور جلسة تلاوة الحكم ، وكل ما أوجبه تلك المادة أن يوقع العضو المتغيب مسودة الحكم دليلا على اشتراكه فى المداولة ، ويخلص مما تقدم أن توفيع الهيئة التى سمعت المرافعة واشتركت فى المداولة على مسودة الحكم يعصمه من البطلان ، ولا يعيب الحكم بعد ذلك أن يشترك فى الهيئة التى نطقت به أعضاء آخرون غير الذين حضروا المداولة ووقعوا على مسودة الحكم حتى ولو كان الذين حضروا جلسة تلاوة الحكم لا ولاية لهم فى اصداره ذلك ان تلاوة الحكم بعد التوقيع على مسودته من هيئة مختصة لا يعدو أن يكون عملا اجرائيا بحثا يقصد به اعلان الحكم لترتيب الآثار التى نص عليها القانون ، ولا يتصور أن ينال هذا الاعلان فى الحالة السابقة . من جوهر الحكم وتوفره على شروط صحته ، وترتيباً على ما تقدم فانه لما كان الثابت من الأوراق أن الهيئة التى نظرت الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ القضائية المطلوب القضاء ببطلان الحكم الصادر فيه هى هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا وذات ولاية فى نظر الطعن ، وهى التى وقعت على مسودة الحكم ، فان كل ذلك يجعل الحكم المذكور صحيحا ، ولا يؤثر فى صحته . أن يكون قد اشترك فى الهيئة التى قامت بتلاوته اثنان من المستشارين العاملين بمجلس الدولة بدلا من عضوين من الشخصيات العامة اللذين ثبت انهما اشتركا فى المداولة ووقعوا على مسودة الحكم ، لأن تلاوة الحكم ، على ما سلف القول ، لا تعدو أن تكون مجرد اعلان له ومضى بان ذلك فان السبب الثانى من أسباب الطعن يضىء بدوره على غير أساس سليم من القانون ، ويتعين من ثم رفضه .

( طعنى ٢٣٤٠ لسنة ٢٩ ق ، ٦٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٤ )



## الفرع الحادى عشر طلب اعادة النظر من الجمعية العمومية

قاعدة رقم ( ١٦٩ )

المبدأ :

إذا طلب اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للنظر فى العدول عن فتوى سابقة ، كان للجمعية العمومية ان تأيد ما سبق ان انتهت اليه .

ملخص الفتوى :

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - ان بعض الجمعيات التعاونية الزراعية شاركت فى تأسيس بعض الشركات المساهمة وابدى البعض الآخر رغبته فى ذلك . فعرض امر مشروعية ذلك على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فانتهت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٠ - للأسباب الواردة فى فتاوها ملف رقم ٨٤/١/٤٧ - الى عدم جواز اشتراك الجمعيات التعاونية فى تأسيس الشركات المساهمة .

وتذكرون بكتابكم المشار اليه ان الجمعية انتعاضية العامة للاصلاح الزراعى افادت بانه لا يوجد نص صريح فى احكام قانون التعاون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ يحظر اشتراك الجمعيات التعاونية فى تأسيس الشركات المساهمة ، كما ان الجمعيات التعاونية تباشر أنشطة عديدة وفقاً لأغراضها تعد وفقاً لقانون التجارة اعمالاً تجارياً ك شراء مستلزمات الانتاج واعادة بيعها للأعضاء نظير عمولة ، كما تقوم بالاستيراد والتصدير ، ثم ان المادة ٥٧ من القانون المذكور تقضى باعفاء الجمعيات التعاونية الزراعية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، الأمر انذى يفيد خضوع هذه الجمعيات للضريبة المذكورة لما تباشره من أعمال تجارية .

طلب اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . فاستعرضت فتاوها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠ ملف ( م - ٢٣ - ج ٢٢ )

٨٤/١/٤٧ كما استعرضت ما يقضى به نص المادة ٥٣ من التقنين المدنى من تمتع الشخص الاعتبارى بأهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائه او التى يقررها القانون ، وهو ما يعرف بتحديد اهلية وشخصية الشخص الاعتبارى بالغرض من انشائه طبقا للقانون .

ومن حيث انه باستعراض نصوص القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعى يبين انه خول الجمعيات التعاونية الزراعية اهلية القيام بالأعمال الواردة فيه على الوجه التعاونى ولخدمة اغراضها ، ومن ثم فقد خلا من نص خاص صريح يجيز لها القيام بغير ما ورد فيه ، كما خلا من نص يجيز لها الاشتراك فى تأسيس شركات مساهمة او المساهمة فيها خروجاً على حكم المادة ٥٣ مدنى . ومن ثم يكون ما قامت به بعض الجمعيات فى هذا الصدد قد تجاوزت به اهليتها القانونية وبالتالي يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً . ولا عبرة بخلو قانون التعاون من نص صريح مانع لهذا النشاط اذ النص الصريح يطلب حيث يقرر ما يخالف الأصل المقرر قانوناً إما حيث يؤكد فلا يكون مطلباً ، وإذا كان الأصل المقرر فى المادة ٥٣ مدنى هو تحديد اهلية الشخص الاعتبارى بالغرض من انشائه أو بما يحدده القانون الذى أجاز انشائه ، فإن الأمر كان يقتضى نصاً خاصاً فى قانون التعاون يجيز للجمعيات التعاونية انشاء الشركات خلافاً للأصل المقرر المذكور ، أما حيث يمكن القانون الخاص بالتعاون عن إيراد هذا الاستثناء الذى يخرج على الأصل فإنه يكون قد ترك الأمر المذكور والواجب الأعمال دون حاجة الى إيراد نص يردده .

ولما كان قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بالاشتراك فى تأسيس الشركات - كاسلوب وشكل قانونى لممارسة النشاط بخرجها عن الحدود التى عينها نظامها القانونى الوارد فى قانون التعاون باعتبارها وحدات اقتصادية اجتماعية تهدف الى تطوير الزراعة فى محالاتها المختلفة بأسلوب وشكل تعاونى بهدف رفع مستوى أعضائها اقتصادياً واجتماعياً فى إطار الخطة العامة للدولة ، فإنه لا يجوز لها اللجوء الى هذا الشكل القانونى لممارسة النشاط . ولا يعنى ذلك حظر قيام الجمعيات المذكورة بمزاولة الأعمال التجارية فإن الأعمال الداخلة فى غرضها هى بطبيعتها أعمال تجارية لها أن تقوم بها ، ولكن على الوجه الذى حدده المشرع وهو الوجه

التعاونى ، فقد أباح المشرع فى سبيل تحقيق عراضها تملك واستئجار واستصلاح الاراضى وانشاء البنوك والمشروعات الصناعية والزراعية والورش والمخازن والثلاجات وغير ذلك من الأنشطة التى تدخل فى مفهوم العمل التجارى الا أن هذه المشروعات لا تهدف أساسا الى تحقيق الربح بل تحقيق الغرض التعاونى من تكوين الجمعيات فى رفع مستوى أعضائها وهذه المشروعات قد ينتج عنها ربح أو عائد وقد لا ينتج فتحقيق الربح أمر عارض غير مقصود فى ذاته ، وقيام الجمعيات بهذه الأعمال المعتبرة قانونا أعمالا تجارية ليس معناه اجازة قيامها بكل الأعمال التجارية ايا كان نوعها ، بل يحظر عليها ما لم يجزه لقانون المذكور صراحة . كما لا حجة فى القول بأن المشرع أعفى الجمعيات التعاونية فى المادة ٧/٥٧ من الضريبة على الأرباح التجارية الأمر الذى يستفاد منه امكانية قيامها بمباشرة نشاطها عن طريق تأسيس شركات مساهمة وخضوعها بالتالى فى هذه الحالة للضريبة المذكور ، ذلك أن ممارسة الجمعيات لنشاط تجارى أمر لا خلاف عليه كما سلف البيان ، كل ما هناك أن هذا النشاط والذى أعفى المشرع عائده من الضريبة على الأرباح التجارية يجب أن يتم فى الشكل التعاونى وليس فى شكل آخر كتأسيس شركات أو غير ذلك من وسائل ممارسة العمل التجارى ، وإذا كانت بعض الجمعيات التعاونية الزراعية قد خالفت هذا الفهم الصحيح لنصوص القانون وقامت بالاشتراك فى تأسيس شركات مساهمة ، فلا محيص من تقرير عدم مشروعية هذا الاشتراك ويتعين الحال هذه تصحيح أوضاعها بما يتفق مع صحيح حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد ما انتهت اليه فتواها السابقة الصادرة بجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ .

( ملف ٨٤/١/٤٧ - جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ )



### مجلس بلدى وقروى

---

- الفصل الأول : مجلس بلدى الاسكندرية .
- الفصل الثانى : مجلس بلدى القاهرة .
- الفصل الثالث : مجلس بلدى بور سعيد .
- الفصل الرابع : المجالس البلدية فى نطاق محافظة سيناء .
- الفصل الخامس : عدم جواز الجمع بين عضوية المجالس المجالس البلدية والقروية والاشتغال بالوظائف العامة .
- الفصل السادس : موارد المجالس البلدية والقروية وتسييرها للمرافق العامة .
- الفصل السابع : موظفو وعمال المجالس البلدية والقروية .



## الفصل الأول مجلس بلدى الاسكندرية

### قاعدة رقم ( ١٧٠ )

#### المبدأ :

ان المقصود من القرار الصادر من مجلس بلدى مدينة الاسكندرية باستعادة مرفق عام أو استرداده هو اسقاط الالتزام الممنوح للشركة مديرة ذلك المرفق وذلك جزاءا على مخالفتها لأحكام قانون المرافق العامة وعدم قيامها بالالتزامات المفروضة عليها وأن هذا القرار يعتبر قرارا مبدئيا يجوز للمجلس العدول عنه أو تعديله .

#### ملخص الفتوى :

اصدر المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية قرار فى جلسة سرية عقدت فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ نصه :

١ - الموافقة على مبدأ استرداد مرفق المياه .

٢ - تكليف الادارة العامة بحث الاجراءات التى يجب اتخاذها لاسترداد المرفق « مع تفويضها الاستعانة بمجلس الدولة والفنيين من المهندسين والماليين والحسابيين » ومن ترى ضرورة الاستعانة بهم وتقديم تقرير بالنتيجة فى ظرف شهرين من تاريخ المصادقة الوزارية » .

وقد تمت المصادقة على هذا القرار فى ٣ من ابريل سنة ١٩٥٢ .

ولما كانت عبارة « استرداد المرفق » عبارة تحتمل معنيين احدهما إعادة الشراء *rachat* والاخر اسقاط الالتزام أو الغاؤه *déchéance* ونتيجة كل منها عودة المرفق الى البلدية فقد استطلع الرأى فى المقصود بالقرار وفيما اذا كان هذا القرار يعتبر انهاء للالتزام أم انه قرار مبدئى يجوز للمجلس البلدى ان يعدل فيه أو يعدل عنه .

أما بالنسبة الى التكييف القانوني للقرار وحل هو إعادة شراء أم اسقاط للالتزام ( الغاؤه ) فإنه يتعين للوصول اليه الرجوع الى الخطوات السابقة على صدور القرار والمناقشات التي تمت في شأنه حتى يبين القصد الحقيقي منه ، لأن التكييف القانوني المنصرفت انما يرجع فيه الى حقيقة الواقع لا الى ما يطلق عليه من تسميات اذ العبرة دائماً بالمعنى لا بالألفاظ .

وبالرجوع الى ما سبق صدور هذا القرار يتبين للقسم ان الموضوع عرض على المجلس البلدى بمذكرة من الادارة العامة للبلدية بينت فيها « المسائل الرئيسية المعلقة المختلف عليها مع شركة مياه الاسكندرية مع ايضاح موقف الشركة من تنفيذ قانون المرافق العامة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ » .

#### وأهم هذه المسائل :

١ - امتناع الشركة عن انشاء محطة مياه الشرب الجديدة رغم وضوح الحاجة اليها ورغم أن الشركة كانت تتعجل انشاءها ، فلما بدا لها ان تكاليفها ارتفعت من ٢٥٠٠٠ جنيه الى ٤٠٠٠٠ جنيه رفضت تنفيذ المشروع .

٢ - عدم الأخذ بتقدير مجلس المراجعة واصرارها على محاسبة المستهلكين على التقدير الابتدائي رغم تعديله .

٣ - ضعف ضغط المياه وعدم وصولها الى الادوار العليا وعدم قيام الشركة بتلافي هذا العيب .

٤ - اصرار الشركة على عدم الخضوع لقانون المرافق العامة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ وتوزيعها الارباح على المساهمين دون التقيد بالنسبة المحددة في هذا القانون رغم تنبيهها مرارا الى عدم اجراء ذلك .

ثم اشارت المذكرة الى أن الموضوع عرض على ادارة الراى لمصالح الحكومة بالاسكندرية فتناولته تفصيلا بمذكرة مؤرخة ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٥٠ انتهت الى أن الموقف من جانب الشركة يتعارض مع المصلحة العامة ويخالف احكام القانون وانه طبقا للمبادئ العامة فى القانون



الادارى ولعدم النص فى قانون المرافق العامة على جزاء مخالفة احكامه فان للمجلس البلدى الغاء الامتياز بالطريق الادارى والقيام على هذا المرفق بطريق الاستغلال المباشر او منح الامتياز فيه الى ملتزم جديد بالشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

وبناء على هذه المذكرة وجه معالى وزير الشئون البلدية والقروية الاسبق الى الشركة كتابا فى ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٠ ينهاها فيه الى ان موقفها يتعارض مع المصلحة العامة ويخالف احكام القانون ويطلبها بتنفيذ ما جاء فيه والا اضطر الى اتخاذ اجراء حاسم فى هذا الشأن تحقيقا للمصلحة العامة .

وقد دارت المناقشة فى المجلس البلدى على اساس هذه المذكرة ، وعلى اساس ما انتهت اليه ادارة الراى لمصالح الحكومة بالاسكندرية من حق البلدية فى الغاء الامتياز واشار حضرات الاعضاء الى ذلك كثيرا فى مناقشتهم ، وكانت هذه المناقشات تدور حول « الغاء الامتياز » او « سحبه » او « نزع » نتيجة للمخالفات التى ارتكبتها الشركة .

وواضح من ذلك ان المجلس اذ قرر استعادة المرفق او استرداده انما قصد أن يكون عن طريق الغاء الالتزام الممنوح للشركة او اسقاطه *decheance* جزاء لها على مخالفة احكام القانون وعدم قيامها بالالتزامات المفروضة عليها .

أما من جهة صفة القرار وهل هو نهائى ام لا ، فقسم الراى مجتمعا يلاحظ ان القرار صدر بالموافقة على مبدأ الاسقاط وكلف الادارة العامة للبلدية بحث الاجراءات التى يجب اتخاذها لذلك وتقديم تقرير اليه بالنتيجة خلال شهرين من تاريخ المصادقة الوزارية .

وواضح من هذا النص وما سبقه من مناقشات كانت تدور حول انذار الشركة من ناحية وبحث امكان قيام البلدية بادارة المرفق ومقدار المبالغ التى نستحق للشركة من ناحية أخرى - ان المجلس انما وافق على الاسقاط من حيث المبدأ فقط ثم كلف الادارة ببحث الاجراءات وتقديم تقرير اليه ، ومعنى ذلك انه أرجأ اتخاذ قرار نهائى فى الأمر الى حين اتمام البحوث الفنية والمالية والحسابية المطلوبة .

يؤكد ذلك أن المصادقة الوزارية على القرار قد نحت هذا المنحى اذ جاءت « باقرار الاتجاه الذى اتخذه المجلس » واشير فى كتاب المصادقة الى الاتصال بالشركة على أمل الوصول وايهما الى اتفاق ودى يحقق اعراض المجلس ، وقد حصل الاتصال فعلا وعقدت جلسات بين معاليكم وممثلى شركة المياه اشترك فى بعضها بعض حضرات اعضاء المجلس البلدى ، وكان الغرض من ذلك الوصول الى اتفاق مع الشركة مما يقطع بأن قرار المجلس لم يكن قراراً نهائياً بل قراراً مبدئياً .

وما دام الامر كذلك فإن المجلس يملك العدول عن هذا القرار .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان المقصود من القرار الصادر من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ هو اسقاط الالتزام الممنوح لشركة مياه الاسكندرية جزاء على مخالفتها لاحكام قانون المرافق العامة وعدم قيامها بالالتزامات المفروضة عليها وأن هذا القرار قرار مبدئى يجوز للمجلس العدول عنه او تعديله .

( فتوى ٢٨٠ فى ١٩٥٢/٥/٣ )

### قاعدة رقم ( ١٧١ )

المبدأ :

مجلس بلدى مدينة الاسكندرية - تحمله بمكافآت رجال المطافىء الذين يعملون بالمدينة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية على أن « يختص المجلس بالاشراف على تنفيذ قانونه ولائحته الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الاراضى والطرق والمجارى وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة للمدينة ، ويختص كذلك باصدار القرارات فى المسائل الآتية : ( أولا ) ١ - ...

٧ - كل ما يتعلق بالمطافىء وجميع الاجراءات الخاصة بالوقاية من الحريق » .

وقد نصت المادة ٨٤ من لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس على ان الأعمال الخاصة باطفاء الحريق بمدينة الاسكندرية تابعة للمجلس البلدى ، ويدير هذه الأعمال « ضابط رئيس لفرقة المطافىء » تحت امرته ضباط وصف ضباط وعمال الاطفاء . وإدارة هذه الأعمال تابعة للبلدية التى تتحمل نفقات الفرقة ، الا ان الموظفين والمستخدمين والعمال يكونون تابعين لسلطة البوليس من حيث التعيين والنظام ، وللإدارة العامة طلب تغييرهم اذا رأت مقتضى لذلك .

ولما كان القانون واللائحة - مالى الذكر - لم يعرضا لموضوع المكافآت الخاصة برجال فرقة المطافىء ، وبالتالي لم يحددوا الجهة الملزمة بصرفها لهم ، فقد ثار التساؤل عن هذه الجهة ، وهل هى البلدية التى حملها الشارع بنفقات الفرقة أم وزارة الداخلية التى استبقى لها القانون سلطة التعيين والنظام وتغيير رجال هذه الفرقة . وبما أن التفسير السليم لكلمة النفقات يقتضى حملها على المعنى الواسع لهذا اللفظ بحيث تنطوى تحته جميع التكاليف الخاصة بالفرقة من ماهيات ورواتب اضافية مختلفة ، بلا تفرقة بين العاجل منها والجل ، وعلى ذلك تندرج المكافآت تحت ذلك اللفظ باعتبار أنها ليست سوى مرتب آجل .

ومن ناحية أخرى ، فإن التشريعات المختلفة الخاصة بمكافآت ترك الخدمة تقرر الحق فيها مقابل مدد الخدمة التى يفضيها الموظف فى جهات الادارة المختلفة ، وبحيث يتناسب مقدارها مع مقدار هذه المدد ، ولذلك فإنه يحتم الزام الجهة التى قضيت فيها مدد معينة بصرف المكافآت المستحقة عن هذه المدد وفى هذه الحدود فقط يجد حكم القانون - المتعلق بالمسألة المعروضة والمفسر على النحو السالف ذكره - محلا لآعماله .

لذلك فإن مجلس بلدى مدينة الاسكندرية هو الذى يقوم بصرف المكافآت الخاصة برجال فرقة المطافىء ببلدية الاسكندرية عن مدة الخدمة التى قضيت به .

### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

#### المبدأ :

مجلس بلدى مدينة الاسكندرية - تبعية مدير عام هذا المجلس -  
تكون للمجلس البلدى ذاته وليس لوزارة الشؤون البلدية والقروية -  
اثر ذلك - تقرير بدل تمثيل لهذا المدير يكون بقرار من المجلس البلدى  
لا بقرار من رئيس الجمهورية .

#### ملخص الفتوى :

كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس  
البلدى لمدينة الاسكندرية تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٤  
على ان « يكون للمجلس مدير عام يعين بمرسوم بناء على عرض وزير  
الشئون البلدية والقروية ويعاونه وكيل ومديرى :ادارات فنية يتبعون فى  
تعيينهم وترقيتهم وتاديبهم وفصلهم وزارة الشئون البلدية والقروية وتدرج  
مرتبات المدير العام ووكيله ومديرى الادارات الفنية فى ميزانية الوزارة  
المذكورة ، وعلى المجلس ان يؤديها للوزارة المذكورة وان يدرج الاعتمادات  
اللازمة لذلك فى ميزانيته » ، ثم عدلت بالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٤  
على الوجه الآتى : « يكون للمجلس ادارة بلدية تشكل من ادارات واقسام  
يبين اختصاصها وتوزيع العمل بها فى اللائحة الداخلية وتتولى بوجه عام  
تادية الخدمات وتنفيذ المشروعات والأعمال الداخلة فى اختصاص المجلس  
البلدى وتنفيذ القوانين واللوائح وقرارات المجلس .

ويرأس الادارة البلدية مدير عام يعين بقرار يصدر من رئيس  
الجمهورية بناء على عرض وزير الشئون البلدية والقروية ويعاونه وكيل  
ومديرى الادارات المالية والهندسية والصحية وغيرهم من مديرى الادارات  
الفنية التى يصدر بإنشائها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية ،  
وتدرج مرتبات المدير العام ووكيله ومديرى الادارات الفنية فى ميزانية  
الوزارة المذكورة . وعلى المجلس ان يؤديها للوزارة وان يدرج الاعتمادات  
اللازمة لذلك فى ميزانيته

وللمدير العام الاشراف التام على جميع الموظفين والمستخدمين وهو  
الرئيس الفعلى لهم « .

ويبين من مقارنة نص هذه المادة قبل التعديل وبعده انه كان قبل هذا التعديل يتضمن حكمين :

الأول - تبعية مدير عام بلدية الاسكندرية ووكيل ومديرى الادارات الفنية لوزارة الشؤون البلدية والقروية فى شئون تعيينهم وترقيتهم وتاديبهم وفصلهم .

الثانى - ادراج مرتبات هؤلاء الموظفين بميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية ، مع الزام المجلس البلدى بادراج الاعتمادات اللازمة لذلك فى ميزانيته .

فلما عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٤ حذف الحكم الاول دون الثانى وذلك ابرازا لشخصية وتكوين الادارة البلدية واقسامها بوضوح ، على ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه .

ولما كان الأصل فى تحديد الجهة التى ينبعها الموظف ان تكون هى الجهة التى يؤدى فيها اعمال وظيفته ويمارس فيها اختصاصاتها ويتقاضى راتبه من ميزانيتها ، فاذا أريد الحاق الموظف بجهة غير هذه الجهة لأسباب وظروف خاصة استثنائية تعين النص على ذلك صراحة لأن هذا الحكم يكون استثناء وخروجا على الأصل العام .

ويبين من مجموع نصوص القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه وعلى الخصوص من نص المادة ٤٦ منه ان مدير البلدية هو الرئيس الفعلى للادارة التنفيذية فى البلدية واختصاصه وعمله الاصيل مقصوران عليها ، كما انه يتقاضى راتبه فى النهاية من اموالها ، ومن ثم فانه يتبعها دون سواها أما النص على ادراج راتبه فى ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية فانه لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة من وسائل تنظيم اشراف وزير الشؤون البلدية والقروية على المجالس البلدية لكفالة حسن سير العمل بها . وقد وقف المشرع عند حد النص على مجرد ادراج المرتب فى ميزانية الوزارة فلم يلزم الوزارة بعنئه المالى بل أوجب على المجلس أن يؤديه اليها وأن يدرج الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض فى ميزانيته ، وذلك اعمالا للأصل العام الذى يقضى بأن الراتب مقابل العمل ولا يلتزم بادائه سوى الجهة التى يؤدى فيها هذا العمل ويعود نفعه عليها .

وتقضى المادة (٢٠) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه بان « يختص المجلس باصدار القرارات فى المسائل الآتية : ( ثامنا ) مسائل الموظفين والمستخدمين والعمال والمسائل المالية عدا ما يدخل منها فى اختصاص المدير العام للبلدية » . ويستفاد من هذا النص ان المجلس هو المختص أصلا بإصدار قرارات فى مسائل موظفيه كافة على اختلاف درجاتهم وأنواعهم ويستثنى من ذلك ما يختص به المدير العام صراحة من هذه المسائل . ولما كان المدير موظفا بالبلدية فان المجلس يختص بإصدار القرارات فى شئونه الوظيفية كافة وفى المسائل المالية المتعلقة بها ومنها تقرير رواتب اضافية له ، وعلى هذا فان مدير عام بلدية الاسكندرية يتبع المجلس البلدى لبلدية الاسكندرية ولا يعتبر من موظفى وزارة الشئون البلدية والقروية ، وتقرير بدل تمثيل له يكون بقرار من الهيئة الادارية .

( فتوى ٢٥٨ فى ١٩/٤/١٩٥٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٣ )

##### المبدأ :

مجلس بلدى الاسكندرية - اختصاصه دون مصلحة الطب البيطرى بمكافحة مرض الكلب وتنفيذ القوانين الصادرة فى هذا الشأن - ثابت من اختصاصه بتنفيذ القوانين المتعلقة بالصحة العمومية - لا يغير من هذا الاختصاص صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكلاب ومرض الكلب .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية تقضى بان يختص المجلس البلدى بالمسائل الآتية :

(اولا) تنفيذ قانون المجلس ولائحته التنفيذية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الاراضى والطرق والمحال العمومية المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمجارى والانارة وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة . كما تنص المادة ٤٠ من القانون سالف الذكر على ان « تكون إيرادات

المجلس البلدى من (سابعاً) الرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها والدواب والكلاب وما مائل ذلك » .

ويبين مما تقدم ان اختصاص المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية بمكافحة مرض الكلب وتنفيذ القوانين الصادرة فى هذا الشأن انما هو ثابت من احتصاصه بتنفيذ القوانين المتعلقة بالصحة العمومية وذلك باعتبار ان مقاومة هذا المرض ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة العمومية . ولم يترتب على صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكلاب ومرض الكلب تغيير فى هذا الاختصاص اذ انه يبين من احكام ذلك القانون ان الادارات البيطرية المختلفة هى التى تتولى تنفيذ احكامه وليس فى هذه الاحكام ما يجعل هذا الاختصاص مقصوراً على مصلحة الطب البيطرى ، بل ان المشرع كان صريحاً فى النص على ان تتولى الجهة الادارية المختصة تنفيذ احكام القانون ، والمقصود بالجهة الادارية فى هذا الشأن الادارات البيطرية التى تقرر لها هذا الاختصاص بصفة اصلية بموجب قواعد قانونية نافذة المفعول ، ولما كان القسم البيطرى ببليدية الاسكندرية هو الجهة المنوط بها تنفيذ القوانين المتعلقة بداء الكلب طبقاً للائحة الداخلية للقومسيون البلدى الصادرة فى ١٣/٦/١٩٥٥ ، فمن ثم لا يترتب على صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر نزع الاختصاص من هذا القسم .

ويترتب على تقرير الاختصاص للقسم البيطرى التابع لمجلس بلدى مدينة الاسكندرية ان يكون لهذا القسم وحده سلطة قيد الكلاب فى سجل خاص بأرقام مسلسلة وتحصيل الرسم المقرر عن هذا القيد طبقاً لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ ، ولا يخل بذلك ان القانون المذكور قد نص على ان يحتفظ بالسجل المذكور بمصلحة الطب البيطرى وفى كل فروعها بنواحى الجمهورية ، ذلك ان اختصاص المجلس البلدى بتحصيل الرسوم المقررة على الكلاب مستمد من حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ اذ تنص على انه « تتكون ايرادات المجلس البلدى من ٠٠٠ (سابعاً) الرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها والدواب والكلاب وما مائل ذلك » .

والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ فى شأن مجلس بلدى مدينة الاسكندرية هو قانون خاص يقتصر اثره على مدينة الاسكندرية ، كما أن احكامه تعتبر من قبيل الاحكام الخاصة ، ومن ثم فلا يترتب على صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ ، وهو قانون عام ، القول بعدم احقية المجلس البلدى فى تنفيذه وتحصيل الرسوم المقررة على تسجيل الكلاب لحسابه ، لأن حقه فى هذه الرسوم ثابت بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ باعتبارها جزءا من ايرادات البلدية ، ومن المقرر ان التشريع العام لا يلغى النص الخاص ولو كان سابقا عليه ومتعارضا مع احكامه ، بل يظل النص الخاص قائما ونافذ المفعول بحيث يجب اعمال كل منهما فى نطاقه ما لم يكن قد نص صراحة على الفاء هذا النص الخاص .

وبما أن القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ لم يتضمن أى نص يقضى صراحة بانتزاع اختصاص المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية فى تنفيذ احكام القانون باعتباره من القوانين المتعلقة بالصحة العمومية ، كما انه لم يتضمن أى شىء يقضى بحرمان المجلس البلدى من تحصيل الرسوم المقررة على الكلاب واضافتها الى ميزانيته الخاصة ، فمن ثم يظل اختصاص المجلس البلدى قائما بالنسبة لتنفيذ القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بما فى ذلك تحصيل الرسوم ، ويكون النص الصادر من وزير الزراعة بتاريخ ٥ من يونيه سنة ١٩٥٦ على سريان احكام القانون على مدينة الاسكندرية ، قصد به أن تتقيد بلدية الاسكندرية - بصفتها السلطة القائمة على تنفيذ القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - بأحكامه الموضوعية دون ان يكون قد قصد به انتزاع اختصاص البلدية فى تنفيذ احكامه بما فيها تحصيل الرسوم .

لذلك فان مجلس بلدى مدينة الاسكندرية هو المختص بتنفيذ احكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكلاب ومرض الكلب دون مصلحة الطب البيطرى ، كما انه صاحب الحق فى كافة الرسوم المقررة طبقا لأحكام هذا القانون ، على أن ترسل البلدية الى مصلحة الطب البيطرى جميع التبليغات التى تصلها عن حيازة الكلاب حتى تقوم المصلحة المذكورة بقيد هذه التبليغات فى سجلها الخاص .

( فتوى ٢٣ فى ١١/١/١٩٥٩ )



## الفصل الثانى

### مجلس بلدى القاهرة

قاعدة رقم ( ١٧٤ )

#### المبدا :

أصبح مجلس بلدى مدينة القاهرة بمقتضى المادة «٢٠» من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ مختصا باصدار رخص المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، الكائنة بدائرة المدينة ، على اختلاف أنواعها ، دون مصلحة الرخص التابعة لوزارة الصحة العمومية .

#### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ الجهة المختصة بالترخيص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة فى دائرة مدينة القاهرة وتبين أن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد خلا من بيان الجهة التى تتولى اصدار الترخيص بإدارة هذه المحلات . أما اللائحة التنفيذية لهذا القانون فقد قسمتها الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ويختص بمنح الترخيص الخاص به وزارة الداخلية التى حلت محلها فى ذلك وزارة الصحة العمومية .

القسم الثانى : تختص بمنح الترخيص الخاص به المحافظة والمديرية .

القسم الثالث : ويختص بمنح الترخيص الخاص به مأمورو المراكز أو الأقسام .

وقد كانت مصلحة الرخص التابعة لوزارة الصحة العمومية تقوم بالاجراءات الخاصة بهذه الترخيصات . ثم جاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجلس البلدية والقروية وأعطى الاختصاص فى تنفيذ ( م - ٢٤ - ج ٢٢ )

قانون المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وبالنسبة للقسمين الثانى والثالث للمجلس البلدى أو القروى الذى يقع المحل فى دائرته وذلك طبقا للبند ١٠ من المادة ١٢ وأبقى الاختصاص فى الترخيص بالقسم الأول لوزارة الصحة العمومية .

أما القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء المجلس البلدى لمدينة القاهرة فقد نص فى المادة ٢٠ على أن المجلس البلدى يختص بالمسائل المذكورة بالمادة وأولها .

« مراقبة تنفيذ قانون المجلس ولائحته الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة والتنظيم والمباني وتقسيم الأراضى والطرق والمحال العمومية والمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والجاري والالانارة وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة » .

وإنه وإن كان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالمجلس البلدى لمدينة الاسكندرية قد وضع فى مقابل هذا النص عبارة « تنفيذ قانون المجلس ..... » ولم يذكر كلمة « مراقبة » إلا أن هذه المغايرة لا تؤدى الى اختلاف المعنى المقصود فى الحالىين لعدم وجود مبرر للتفرقة من جهة ولأن هذه المادة - من جهة أخرى - تتحدث عن المجلس كهيئة مداولة فاختصته بمراقبة تنفيذ القوانين التى تقوم بتنفيذها اداراته المختلفة .

يدل على ذلك أن من بين القوانين التى اختص المجلس بمراقبة تنفيذها قانون المجلس ذاته ولائحته الداخلية . ولا يمكن بداهة تصور أن جهة أخرى تقوم بتنفيذ هذين غير ادارات هذا المجلس كما أن القول بأن جهة أخرى تابعة للحكومة المركزية كمصلحة الرخص يستمر اختصاصها بتنفيذ هذا القانون وتشرف البلدية عليها إذ أن ذلك يؤدى الى نتائج غير مقبولة ومجاافية للدستور ذاته . لأن الحكومة المركزية هى التى تشرف على البلدية بما لها من سلطة وصائية ولا يمكن التسليم بقلب الأوضاع ومنح البلدية اشرافا على الحكومة .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أنه بمقتضى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ صار الاختصاص بإصدار رخص المحلات المقلقة للراحة

والمضرة بالصحة والخطرة على اختلاف أنواعها الكائنة بمدينة القاهرة  
للمجلس البلدى لهذه المدينة دون مصلحة الرخص التابعة لوزارة  
الصحة العمومية .

( فتوى ٦٦٩ فى ١٢/٩/ ١٩٥١ )

### قاعدة رقم ( ١٧٥ )

#### المبدأ :

أصبح مجلس بلدى مدينة القاهرة بمقتضى حكم المادة ١٣٣ من  
الدستور والسادتين ( ٢٠ و ٤٠ ) من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ مختصا  
بمراقبة تنفيذ عقود التزام المرافق العامة البلدية فى مدينة القاهرة  
وبالتفتيش على حسابات الشركات التى تقوم بهذه المرافق مع عدم الاخلال  
بما يخوله القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وغيره من القوانين من اختصاص  
وزارة التجارة والصناعة فى أمر هذه الشركات .

#### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ٩ من مارس سنة ١٩٥٢  
الخلاف بين وزارة التجارة والصناعة والمجلس البلدى لمدينة القاهرة على  
اختصاص الادارة العامة للشركات بالنسبة الى التزامات المرافق العامة فى  
مدينة القاهرة . وتبين أنه بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١  
من مايو سنة ١٩٢٧ أنشئت ادارة شركات الامتياز بوزارة المالية وخولت  
الاختصاصات الآتية :

١ - حصر الامتيازات التى تمنح بمعرفة الحكومة والتعديلات التى  
تحصل فيها وتسجيلها .

٢ - جمع هذه الامتيازات وترتيبها ثم طبعها من آن لآخر .

٣ - حصر جميع التقارير السنوية التى تنشر بمعرفة الشركات والتى  
يهم الحكومة الاطلاع عليها .

٤ - فحص مشروعات الامتياز وايداء الرأى فيها من الوجهة المالية  
والاقتصادية قبل رفعها لمجلس الوزراء وكذلك كل تعديل يراد ادخاله عليها .

٥ - مراقبة تنفيذ عقود الامتياز مع الاستعانة بموظفى الوزارات  
المختصة بمراقبة الشروط الفنية .

٦ - تقديم تقرير عن حالة الشركات ونموها وتأثيرها من الوجهة  
الاقتصادية فى البلاد .

٧ - التفتيش على حسابات الشركات التى تدفع ائافه للحكومة وتقدير  
هذه الائافه .

وقد الحقت اءارة شركات الامتياز فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٩  
بالاءارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة .

ولما اءشء المجلس البلدى لمءينة القاهرة بالقانون رقم ١٤٥  
لسنة ١٩٤٩ راف انه المءص وءه بشئون المرافق العامة فى مءينة  
القاهرة امءناءا الى هءا القانون .

ويلاحظ باءى الراف ان المرافق العامة اما مرافق عامة قومية او مرافق  
عامة بلدية فالأولى لم يءعرض لها القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ومن ثم  
لم يءغير بالنسبة اليها اءءصاص الاءارة العامة للشركات .

اما المرافق العامة البلدية وهى التى ءقصر اهميتها على اهل المءينة  
فهى محل البءء الآن .

وقء نصء المءاءة ١٣٣ من الدستور على ان ءرءيب المجالس البلدية  
واءءصاصها وعلاقءها بءهات الحكومة ءبينها القوانين ويجب ان ءراعى  
فى هءه القوانين اءءصاص هءه المجالس بكل ما يهم المءينة .

وصءر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ منظماف للعلاقة بين المجلس  
البلدى لمءينة القاهرة وبين الحكومة المركزية . مراعىا ان يءءص المجلس  
بالاشراف على كل ما يءلق بالمرافق العامة ( البءء ٥ ) كما يءءص باءءار  
القرارات فى شأن كل ءزام واءءكار موضوعه اسءءلال مصلءة من  
مصالء الجمهور .

كما نصء المءاءة ٤٠ على ان ءكون من موارء المجالس ءصة الحكومة

فى ايرادات شركات المياه والتزام النقل بالسيارات العمومية وغيرها من شركات المرافق العامة .

ويتضح من ذلك انه بمقتضى احكام الدستور والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ قد اصبح المجلس البلدى لمدينة القاهرة هو المختص وحده بالاشراف على جميع المرافق العامة البلدية فى حدود المدينة وهو الذى يؤول اليه ما يستحق لدى ملتزمى هذه المرافق من اتاوات .

ومقتضى هذا الاشراف ان المجلس يختص بمراقبة قيام الملتزم بالمرفق العام طبقا لعقد الالتزام وبالتفتيش على حسابات الملتزم لضبط مقدار الاتاوة المستحقة له .

وهذا الاختصاص يتعارض مع اختصاص الادارة العامة للشركات بمراقبة تنفيذ العقود والتفتيش على الحسابات تعارضا يتعين معه القول بان احكام المادتين ٥ و ٧ من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ قد نسخت بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ .

اما ما عدا ذلك من اختصاصات الادارة المذكورة فلا تتعارض مع الاختصاص المخول للبلدية اذ لا تعدو ان تكون جمعا لبيانات وابداء آراء تسترشد بها الجهات المختصة فى المسائل المتعلقة بالمرافق العامة :

وكون الالتزام بالمرفق العام يلزم ان يكون بقانون لا يؤثر فى اختصاص المجلس البلدى فى هذا الشأن لان المجلس هو الذى يعتبر مانح الالتزام بصرف النظر عن الادارة التى يصدر بها هذا الالتزام .

ثم ان مراقبة تنفيذ عقود الالتزام والتفتيش على حسابات الملتزم لا تكون الا بعد منح الالتزام فعلا فلا وجه لاشراك ادارة الشركات فيه .

لذلك انتهى راي القسيم الى ان المجلس البلدى لمدينة القاهرة هو المختص وحده بمراقبة تنفيذ عقود التزام المرافق العامة البلدية فى مدينة القاهرة وبالتفتيش على حسابات الشركات التى تقوم بهذه المرافق مع عدم الاخلال بها بما يخوله القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض احكام الشركات المساهمة وغيره من القوانين من اختصاص لوزارة التجارة والصناعة .

### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

#### المبدأ :

مجالس بلدية - نقل موظفيها الى الحكومة يعتبر تعيينا جديدا -  
ايراد استثناء على هذه القاعدة فى القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة  
لموظفى مجلس بلدى القاهرة .

#### ملخص الفتوى :

ان الاعتراف بالشخصية المعنوية للأشخاص الادارية الاقليمية يترتب  
عليه استقلال هذه الأشخاص عن شخصية الدولة ، وهذا يستتبع ان  
يعتبر نقل موظف من احدى هذه الهيئات الى الحكومة أو العكس  
بمثابة تعيين جديد فى الجهة المنقول اليها . لذلك يكون القانون رقم ١٣٤  
لسنة ١٩٥٣ - فيما تضمنته احكامه من اعتبار مدة خدمة الموظفين  
والمستخدمين والعمال المنقولين من مجلس بلدى القاهرة الى الحكومة وحد  
لا تتجزأ وتحصب فى تسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافآت عند  
تركهم الخدمة أو فصلهم منها - هو انشاء لحكم جديد يقتصر تطبيقه على  
المنقولين من الموظفين والمستخدمين والعمال من مجلس بلدى القاهرة  
وحده الى الحكومة .

( فتوى ٧٣ فى ١٩٥٤/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٧٧ )

#### المبدأ :

مجلس بلدى القاهرة - القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشائه  
تحديدته معالم المدينة واشترائطه لتعديلها صدور مرسوم - لا يقضى عنه ؛  
اجراءات اخرى .

#### ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء مجله  
بلدى مدينة القاهرة يبين أن المادة الأولى منه قد حددت معالم مدي  
القاهرة وضواحيها التى يباشر فى حدودها المجلس البلدى سلطا

واختصاصاته وفقاً للرسم المرافق لذلك القانون ، وقد أجاز تعديل هذه الحدود بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الشؤون البلدية والقروية ويعد موافقة المجلس البلدى .

والثابت أن جزءاً من المنطقة التى يشرف عليها مجلس قروى شبرا الخيمة قد ادخل ضمن حدود مدينة القاهرة ، وتخلف جزء آخر استمر هذا المجلس فى الاشراف عليه ، واذ كانت الشخصية الاعتبارية لمجلس قروى شبرا الخيمة لم تنقض بصور القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة الذى انتزع جزءاً من اختصاصه وضمه الى اختصاص بلدية القاهرة ، وانما ظل المجلس الأول يباشر اختصاصه على الجزء الباقى الذى لم يضم الى دائرة المجلس الثانى ، كما أن موافقة الهيئة الادارية لبلدية القاهرة على ضم هذا الجزء المتخلف الى البلدية ، وقرار مجلس الوزراء لادماج ميزانية المجلس القروى فى ميزانية البلدية لا يغنيان عن ضرورة صدور مرسوم بهذا الضم ، ليتسنى التمويل عليه وترتيب آثاره القانونية وفقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ - اذ كان الأمر ما تقدم فانه يبقى لمجلس قروى شبرا الخيمة كيانه القانونى ، وتظل له كافة اختصاصاته التى يباشرها على الجزء المتخلف ، ومن ثم يحق له الاستمرار فى تحصيل الرسوم السابق فرضها على الجزء الخارج عن حدود مدينة القاهرة .

لذلك فانه الى أن يصدر مرسوم بضم الجزء المنوه عنه الى حدود مدينة القاهرة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ فان لمجلس قروى شبرا الخيمة الاستمرار فى تحصيل الرسوم البلدية السابق فرضها بمعرفته فى شأن هذا الجزء ، ولا يحق لبلدية القاهرة تحصيل هذه الرسوم .

( فتوى ٢٥٨ فى ١٩٥٤/٧/٧ )

قاعدة رقم ( ١٧٨ )

المبدأ :

مدينة القاهرة - حدودها - عبارة « دائرة مدينة القاهرة » الواردة فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة - مقصود بها مدينة القاهرة وضواحيها وفقاً للتقسيم البلدى لا التقسيم الادارى .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من انقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة على أن « ينشأ لمدينة القاهرة مجلس بلدى وفقا للنظام المقرر فى هذا القانون - وتكون حدود مدينة القاهرة وضواحيها الداخلة فى اختصاص المجلس البلدى على حسب الرسم المرافق . ويجوز تعديل هذه الحدود بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الشؤون البلدية والقروية وبعد موافقة المجلس البلدى » كما تنص المادة ٤٠ من هذا القانون على أن « يتكون ايراد المجلس عن لمحصل فى دائرة مدينة القاهرة من ٣٠٠٠٠٠ - من الرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها » . ويستفاد من هذين النصين أن اختصاص مجلس بلدى القاهرة يشمل المدينة وضواحيها بحدودها المبينة فى الرسم المرافق للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الصادر بإنشاء هذا المجلس وأن وزير الشؤون البلدية والقروية قد حول ملطة تعديل هذه الحدود بعد موافقة المجلس البلدى .

ولما كانت رسوم السيارات المحصلة فى دائرة مدينة القاهرة وضواحيها تدخل فى ضمن الموارد المالية للمجلس المذكور وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ المتقدم ذكرها فإنه يتعين تحديد مدلول عبارة دائرة مدينة القاهرة وضواحيها فى ضوء نص المادة الأولى من القانون ذاته التى تحدد دائرة اختصاص المجلس البلدى بمدينة القاهرة وضواحيها حسب الرسم المرافق للقانون فليس معقولا ولا مقبولا أن يختلف مدلول العبارتين وقد وردت كلتاهما فى تشريع واحد ، ويؤيد هذا النظر أن المشرع إنما خول المجلس البلدى الحق فى حصيلة رسوم السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها بالنص عليها فى ضمن موارد المالية لمواجهة ما ينفقه فى انشاء الطرق وصيانتها وتحسينها وكافة مرافق النقل والمواصلات الواقعة فى دائرة اختصاصه مما يقتضى أن يكون تحديد مدينة القاهرة وضواحيها حسب التقسيم البلدى ووفقا للتحديد الوارد بالرسم المرافق للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ دون التقسيم الادارى .

( فتوى ٥٠٦ فى ١٣/٦/ ١٩٦٠ )



### الفصل الثالث

#### مجلس بلدى بور سعيد

#### قاعدة رقم ( ١٧٩ )

#### المبدأ :

مجلس بلدى بور سعيد - عمال اليومية - القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ - تقريره عدم خضوعهم للقوانين واللوائح التى تسرى على عمال الحكومة المركزية وفروعها - اثر ذلك - عدم افادتهم من حكم قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بمنح العمال المؤقتين اعانة غلاء المعيشة .

#### ملخص الفتوى :

فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ صدر القانون رقم ١٤٨ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة بور سعيد على غرار كل من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة الاسكندرية . ولقد اظهر التطبيق العملى للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ خلال سنوات ان احكامه جاءت قاصرة عن ان تمكن المجلس من تحقيق الغرض من انشائه فبذلت بعض المحاولات لتعديل تلك الاحكام لمسايرة التطور وتبسيط الاجراءات ، ولكن ما ادخل عليها من تعديل لم يؤد الى النتيجة المرجوة لتمكين ذلك المجلس من القيام برسالته على الوجه الاكمل . من ذلك ما نصت عليه المادة (٤٨) من انه « مع مراعاة احكام هذا القانون تسرى على موظفى المجلس جميع القوانين واللوائح الخاصة بموظفى الحكومة ومستخدميها » . وقد فسر هذا النص بأنه يشمل العمال باعتبارهم من مستخدمي المجلس وترتب على ذلك تطبيق كادر العمال الحكومى عليهم .. ولكن ميزانيات مجلس بلدى بور سعيد وغيره من المجالس البلدية المحدودة الموارد لا تمكنها من مواجهة الأعباء المالية التى تفرضها النظم التى تطبقها الحكومة على عمالها ، لذلك رأى المشرع فى القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٩٥٦/٧/٣١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى

لمدينة بور سعيد أن يدخل تعديلاً صريحاً على هذه المادة القديمة (٤٨) ونص في التعديل على أن يصدر المجلس لائحة ننظم قواعد تعيين العمال وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وتركيم الخدمة وغير ذلك من شئونهم . وجرى تعديل المادة (٤٨) على النحو الصريح الآتي : ( مادة ٤٨ معدلة ) : « مع مراعاة احكام هذا القانون تسرى على موظفي المجلس ومستخدميه جميع القوانين واللوائح التي تطبقها الحكومة . أما العمال فيصدر المجلس لائحة تنظم قواعد تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وتركيم الخدمة وغير ذلك من شئونهم » .

وصريح عبارة هذا النص المعدل هو أن عمال مجلس بلدى بور سعيد منذ صدور هذا القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ فى ١٩٥٦/٧/٣١ ومنذ تاريخ العمل بأحكامه بعد ستين يوماً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية - وقد تم هذا النشر فى ١٩٥٦/٨/٥ بالعدد ٦٢ مكرراً من الوقائع المصرية - أصبحوا لا يخضعون للقوانين واللوائح التى تسرى على عمال الحكومة المركزية وفروعها ، وإنما يخضعون لأحكام اللائحة التى سوف يصدرها المجلس البلدى المذكور منظمة لكافة شئون عماله .

فاذا كان الثابت من الأوراق ، ان المدعى قد عين بمجلس بلدى بور سعيد فى ١٩٥٥/٩/٢١ بوظيفة ( عامل مؤقت ) على الآلة الكاتبة بأجر يومية قدره ٢٠٠ مليم رفع الى ٣٦٠ مليم اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١٢ وظل يقضه الى ان استقال من خدمة المجلس فى منتصف فبراير سنة ١٩٦٠ فان المدعى يكون ، والحالة هذه من طائفة العمال المؤقتين التابعين لمجلس بلدى بور سعيد ، ومن ثم فانه لا يفيد من القواعد التنظيمية التى تسرى فى حق العمال الحكوميين ومن بينها تلك القاعدة التنظيمية التى استحدثها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٠/٢٩ والتى تقضى بمنح أولئك العمال الذين يعينون بصفة مؤقتة اعانة غلاء المعيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم .

( طعن ٩١٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٥٢/١/١٦ )

## الفصل الرابع

### المجلس البلدية فى نطاق محافظة سيناء

قاعدة رقم ( ١٨٠ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية - نص المادة ٤٠ منه على نزول الحكومة للمجلس عن حصيلتها فى دائرة اختصاصه من ايجار اراضى البناء الفضاء الداخلة فى املكها الخاصة ونصف صافى حصيلة بيع الاراضى المذكورة - نظام الادارة المحلية المطبق بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - تقسيمه الجمهورية الى وحدات ادارية هى المحافظات والمدن والقرى لكل منها الشخصية المعنوية وسريانه مكانيا على هذه الجهات - صدور القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبى الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات - شمول هذا التقسيم بعد تعديله بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ جميع المحافظات عدا محافظة سيناء - اثر ذلك خضوع المجالس البلدية فى نطاق محافظة سيناء لاحكام قانون المجالس البلدية مؤقتا الى ان يصدر فى شأنها قرار جمهورى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية تنص على ان « يكون انشاء المجلس البلدى بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية يحدد فيه دائرة اختصاصه ... » وقد تضمن الباب الرابع من هذا القانون بيان الموارد المالية للمجالس البلدية من الضرائب والرسوم والاموال التى تنزل عنها الحكومة للمجالس ومن هذه الموارد ما نصت عليه المادة ٤٠ من القانون المذكور من ان « تنزل الحكومة للمجلس عن حصيلتها فى دائرة اختصاصه من ايجار اراضى البناء الفضاء الداخلة فى املكها الخاصة ونصف صافى المبلغ الذى يحصل من ريع الاراضى المذكورة » - ثم صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ونصت المادة الاولى منه على ان « تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات ادارية

هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية ..... »  
كما نص في مادته الثانية على أن « يمثل المحافظة مجلس المحافظة  
والمدينة مجلس المدينة والقرية أو مجموعة من القرى المتجاورة المجلس  
القروي ..... » وتنفيذا للمادة الأولى من هذا القانون اصدر السيد  
رئيس الجمهورية القرار رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي  
الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات - ثم عدل هذا  
القرار بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ الذي اضاف ثلاث محافظات اخرى  
وبذلك شمل الفراران جميع المحافظات عدا محافظة سيناء .

ولما كان قانون نظام الادارة المحلية يطبق سكانيا على الجهات التي  
صدر قرار جمهوري بتتبعها الى محافظات او مدن فان مؤدى ذلك ان  
الجهات التي لم تدخل بالأداة المذكورة في نطاق تطبيق هذا القانون  
تظل خاضعة للنظام القانوني القائم قبل العمل به الى أن تلحقها احكامه  
وتدخل في دائرة تطبيقه المكانية ومن ثم فان احكام القانون رقم ٦٦  
لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تعد نافذة مؤقتا على المجالس البلدية في نطاق  
محافظة سيناء الى ان يصدر في شأنها قرار من رئيس الجمهورية طبقا  
للمادة الأولى من قانون نظام الادارة المحلية .

( فتوى ٣٤٥ في ١٩٦٦/٣/٢٨ )

### الفصل الخامس

عدم جواز الجمع بين عضوية المجالس البلدية والقروية  
والاشتغال بالوظائف العامة

قاعدة رقم ( ١٨١ )

المبدأ :

لا يجوز الجمع بين الوظائف العامة وعضوية المجالس البلدية وذلك  
تطبيقاً لقرار الحظر الصادر من مجلس الوزراء في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

طلب ابداء الرأي فيما اذا كان يجوز لأحد موظفي الحكومة الجمع  
بين شغل وظيفته وعضوية المجالس البلدية وذلك بمناسبة انتخاب طبيب  
الأسنان بوحدة مدينة دمنهور العلاجية عضواً بمجلس بلدى دمنهور اذ أن  
كلا من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية  
والقروية والمرسوم الصادر في ١٧/٦/١٩٤٥ بشأن انتخاب المجالس  
المذكورة قد خلا من نص في هذا الصدد غير ان وزارة الداخلية رفعت  
الى مجلس الوزراء في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٥ مذكرة لاصدار قرار يحظر  
على الموظفين اطلاقاً الجمع بين الوظيفة والعضوية فوافق مجلس الوزراء  
على الحظر المشار اليه في تلك المذكرة بجلسته المنعقدة في ١٩/١١/١٩٤٥

وقد استعرضت هيئة قسم الرأى هذا الموضوع بجلستها المنعقدة في  
١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ولاحظت من مراجعة الأعمال التحضيرية للقانون  
رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٤ ان الفكرة الاولى التى اتجهت اليها نية المشرع عند  
وضع مشروع قانون للمجالس البلدية هى ان يوضع فيما بعد قانون خاص  
لبيان القواعد التى تحكم انتخاب اعضاء تلك المجالس غير ان الهيئة  
التشريعية عند نظرها لهذا القانون اضافت مادة تقضى بان تجرى وزارة  
الداخلية الانتخابات طبقاً للنظام الذى يوضع تفصيلاً فى لائحة تصدر  
بمرسوم وترتب على ذلك ان احكام الانتخاب لتلك المجالس صيغت فى

مشروع مرسوم عرض على قسم قضايا وزارة الداخلية وقد ورد به النص الآتى « لا يجوز الجمع بين عضوية المجالس البلدية والقروية وتولى الوظائف العامة بأنواعها » والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العمومية ويدخل فى ذلك كل موظف ومستخدمى مجالس المديرىات والمجالس البلدية والقروية وكل موظف ومستخدمى وزارة الاوقاف والمعاهد الدينية - على أنه لما كان المرسوم المزمع استصداره يستند الى قانون معين فقد اوضح قسم قضايا الداخلية أنه يجب الا يخرج عن نطاق احكام هذا القانون المستمدة منه لا أن يشمل نصا بالمقترح وضعه يتضمن حكما موضوعيا يجب أن يتقرر بقانون وبالتالي فإنه نظرا لخلو القانون الاصلى من مثل هذا النص فإنه لا يمكن حرمان الموظفين من ترشيح انفسهم اذا كانت تتوافر فيهم الشروط التى يتطلبها القانون على أنه يجوز للحكومة بما لها من سلطة تنظيمية بالنسبة لشئون موظفيها أن تحظر عليهم قبول عضوية تلك المجالس ويكون جزاء الموظف الذى يخالف مثل هذا الحكم المؤاخذة التأديبية دون أن يترتب على ذلك أى بطلان للعضوية ذاتها وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥ بتقرير هذا الحظر تحقيقا لنية المشرع فى هذا الصدد .

كما اوضحت الهيئة أنه اذا كان المرسوم بقانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ قد نص فى المادة ٦٠ منه على عدم جواز الجمع بين الوظيفة وعضوية احد مجلسى البرلمان ونصت المادة ١١ من القانون رقم ٦٨ الخاص بانتخاب اعضاء مجالس المديرىات على تقرير هذا الحظر بالنسبة لاعضاء مجالس المديرىات فإن الحكمة التى دعت الى تقرير هذا الحظر تعتبر اشد توافرا بالنسبة للمجالس البلدية لما لهذه المجالس الأخيرة من اختصاصات تدعو الى قيامها باعمال قد يبدو تعارضها واضحا مع واجبات الوظيفة .

وقد لاحظت الهيئة أن الطبيب المذكور قد التحق بخدمة الحكومة خاضعا للترتبات التى تسرى على موظفيها عموما رغم أن العمل المنوط به قد يجعله فى مركز قانونى مختلف على أنه لما طالبا كانت العلاقة بينه وبين الحكومة مستمدة من رابطة التوظيف العادية ولم تنظم تلك العلاقة

على صورة أخرى فلا مناص من سريان جميع الأحكام الخاصة  
بالموظفين عليه .

وقد انتهت الهيئة من بحثها الى تقرير عدم جواز الجمع بين شغل  
الوظائف العامة وعضوية المجالس البلدية تطبيقا لقرار مجلس الوزراء  
الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأن الطبيب المذكور يعتبر من الموظفين  
الخاضعين لقرار مجلس الوزراء السالف الذكر .

( فتوى ٧٥/١/٣١ - في ١٨/١٢/١٩٤٦ )

### الفصل السادس

#### موارد المجالس البلدية والقروية وتسييرها للمرافق العامة

قاعدة رقم ( ١٨٢ )

البلديات :

لا تتحمل المجالس البلدية نفقات مرافق المرور .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القوانين الخاصة بمجالس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد البلدية وهى القوانين رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ يتبين انها تسيير على منوال واحد فيما يتعلق بتحديد اختصاص هذه المجالس فى ادارة المرافق العامة . اذ تنص على اختصاص هذه المجالس بادارة مرافق عامة معينة كعمليات المياه والانارة ووسائل المواصلات والاسواق العامة والمطافىء . وتنص ايضا على 'اختصاص هذه المجالس بادارة المرافق العامة على العموم او الاشراف عليها .

ولا شك ان المقصود بالمرافق العامة فى حكم تلك القوانين هى المرافق المحلية اى التى لا تهم سوى اهل المدينة التى يمتثلها المجلس البلدى دون المرافق العامة القومية التى تهم سكان الدولة لجمعين كمرافق العدل والدفاع والبوليس . وبذلك يكون اختصاص المجالس البلدية فيما يتعلق بالمرافق العامة انما هو تطبيق للأصل العام الذى يحكم توزيع الوظيفة الادارية بين السلطات المركزية وبين الهيئات المحلية وهو اختصاص هذه المجالس بالمرافق المحلية اى التى تهم اهل المدينة وحدهم .

على ان الامر يدق احيانا عند التفرقة بين ما يعتبر مرافقا محليا وما يعتبر مرافقا قوميا بالنسبة الى المرافق التى تكون الخدمات فيها محلية ولكنها مع ذلك داخلية فى عموم خدمات اخرى تعتبر مرافق قومية كما هو الشأن فى مرافق المرور بالذات فان الخدمات التى يقوم بها بوليس



المرور تؤدي في المدينة ولكنها متصلة بمرفق ادارى هو مرفق الأمن العام الذي يعتبر بلا جدال المرفق الأول من المرافق القومية فإذا قامت به السلطة المركزية في بلد كالقاهرة لا تعرف نظام البوليس المحلي فأنما تقوم به باعتباره جزء من مرفق الأمن بما يجعله مرفقاً قومياً تلتزم الدولة بنفقاته .

على انه حتى لو اعتبر هذا المرفق مرفقاً محلياً وإدارته الدولة بسلطاتها المركزية نيابة عن المجالس البلدية لأنها أقدر على الاطلاع به من تلك المجالس التي لا تنص قوانينها على قيامها بخدماته فإن الدولة هي التي تتحمل نفقات إدارته .

أما ما نثريه وزارة المالية لتأييد ما تراه من وجوب تحمل تلك المجالس نفقات إدارة مرفق المرور في تلك المدن الثلاثة من أن الرسوم المقررة على السيارات والموتوسيكلات والعربات والدراجات بأنواعها تعتبر جزءاً من إيرادات المجالس البلدية الخاصة بتلك المدن مما يستتبع أن تتحمل هذه المجالس بوجه المقابل نفقات أقلام المرور فيها . فمردود بأن المواد التي تتكون منها ميزانية المجالس البلدية والتي عينت قوانينها مصادرها إنما يكون انفاقها مقصوداً على ما تتولى تلك المجالس إدارته من مرافق ولو كان مصدراً من مصادر هذه الموارد هو رسوم أو ضرائب متعلقة بخدمات أخرى ما دامت تلك الخدمات لا تقوم بها المجالس بل تقوم بها الدولة ممثلة في سلطتها المركزية. كما هو الشأن في خدمات المرور بالذات فلا تلازم بين الأمرين .

لذلك انتهى قسم الرأي مجتمعاً الى أن المجالس البلدية لا تتحمل نفقات مرفق المرور .

( فتوى ١١٥ في ١٩٥٣/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ١٨٣ )

المبدأ :

يكون المجلس البلدى الجهة المختصة بتحصيل موارده وأن كانت من باب الضرائب .

( م - ٢٥ - ج ٢٢ )

### ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة القاهرة يتبين ان الفقرة الاولى من المادة ٢٠ منه تنص على ان هذا المجلس يختص بمراقبة تنفيذ قانون المجلس ولائحته الداخلية والقوانين المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الارض والطرق والمحال العمومية والمحال المقلقة للراحة والمضرة للصحة والخطرة ..... وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة . وتنص الفقرة الرابعة من هذه المادة على ان المجلس يختص بمراقبة ايراداته ايا كان نوعها .

كما انه بالرجوع الى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية يتبين ان الفقرة الاولى من المادة ٢٠ منه تنص على ان هذا المجلس يختص بتنفيذ قانون المجلس ولائحته الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الاراضى والطرق والمحال العمومية ..... وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة - كما تنص الفقرة الرابعة من هذه المادة على ان المجلس يختص بتحصيل ايراداته ايا كان نوعها .

وبمقابلة النصوص الواردة فى هذين القانونين يتضح ان عبارتى « مراقبة تنفيذ القوانين » و « مراقبة تحصيل الابرادات » الواردتين فى قانون بلدية القاهرة تقابلهما عبارتا « تنفيذ القوانين » و « تحصيل الابرادات » الواردتين فى قانون بلدية الاسكندرية الا ان هذه المغايرة بين نصوص كل من هذين القانونين لا تؤدى الى اختلاف المعنى المقصود فى الحالتين لعدم وجود مبرر للفرقة من جهة ولان المفهوم من مجموع احكام المادة ٢٠ من قانون بلدية القاهرة انها تتحدث عن اختصاص المجلس البلدى كهيئة مداولة تختص بمراقبة تنفيذ القوانين التى تقوم بتنفيذها اداراته المختلفة . اما القول بان المقصود بعبارة « مراقبة التنفيذ » هو اختصاص المجلس البلدى بمراقبة تنفيذ القوانين التى تتولى تنفيذها اصلا وزارة او وزارات معينة ، فان مؤداه هو خضوع هذه الوزارة او الوزارات او الحكومة المركزية لرقابة المجلس البلدى فيما يتعلق بتنفيذ تلك القوانين وهذه نتيجة غير مقبولة لا تسمح بها القواعد القانونية لان الحكومة

المركزية هي التي تشرف على البلدية بما لها من سلطة وصائية ولا يمكن التسليم بمنح البلدية اشرافا على الحكومة .

يؤيد هذا النظر ان من بين القوانين التي اختص المجلس بمراقبة تنفيذها قانون المجلس ذاته ولائحته الداخلية ولا يمكن بداهة تصور ان جهة اخرى تقوم بتنفيذ هذين القانونين غير ادارات المجلس حتى يكون للمجلس رقابة عليها في ذلك .

وفضلا عن ذلك فان كلمة « مراقبة » التي تضمنها قانون مجلس بلدى القاهرة قد وردت ايضا في المذكرة الايضاحية لقانون بلدية الاسكندرية التي جاءت نصوصه صريحة في اختصاص المجلس بالتحصيل - كما سبق بيانه - ولا شك في انه لا يجوز الاعتداد بما جاء في المذكرة الايضاحية ازاء صراحة النص . وهذا يؤكد ان استعمال هذه الكلمة سواء في قانون بلدية القاهرة او في المذكرة الايضاحية لقانون بلدية الاسكندرية لا يعدو ان يكون مغايرة في الصياغة لا تؤدي الى اختلاف المعنى .

يضاف الى ما تقدم ان المادة ٨٣ من كل من قانونى البلديتين تنص على ان تتبع في شان اموال المجلس القواعد المتعلقة بادارة اموال الدولة - مما يدل على ان المجلس البلدى هو الجهة المختصة بتحصيل ايراداته اذ لو كان هذا التحصيل متروكا للحكومة المركزية لما كان هناك محل للنص في قانون المجلس على ان تتبع في تحصيل ايراداته القواعد التي تتبعها الدولة في التحصيل .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى انه طبقا لاحكام القانونين رقمى ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة و ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية يكون المجلس البلدى لكل من المدينتين هو الجهة المختصة بتحصيل ايراداته ومنها عوائد الاملاك المبنية وضريبة الملاهي والمراهنات .

قاعدة رقم ( ١٨٤ )

المبدأ :

تتولى إدارة المرافق العامة الصحية المجالس القروية الممثلة للقرى التى تنشأ فيها هذه المرافق كما تتحمل نفقات هذه الإدارة من ميزانيتها - أما القرى التى ليس فيها مجالس فتتولى إدارة المرافق التى تنشأ فيها مجالس المديرىات التابعة لها وهذه المجالس هى التى تتحصل نفقات الإدارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتحسين الصحة القروية نصت على أن تنشأ بكل مديرية إدارة هندسية تقوم على تحضير مشروعات الاصلاح القروى وتنفيذها ويكون لوزارة الصحة العمومية حق مراقبة تنفيذ المشروعات والتفتيش عليها وعلى أعمال الإدارة المذكورة على أن ترسل الوزارة صوراً من تقارير مفتشيها الى مجلس المديرية وتتولى مجالس المديرىات او المجالس القروية حسب الاحوال إدارة هذه المشروعات ما عدا الخدمات الصحية الطبية المنصوص عليها فى الفقرة العاشرة من المادة الاولى فقتولاهها وزارة الصحة العمومية فى ميزانيتها العامة .

كما نصت المادة الثالثة على ان يقوم مجلس المديرية بتحضير مشروعات الاصلاح القروى فى دائرة المديرية بعد اخذ رأى المجالس القروية عند وجودها ثم تعرض هذه المشروعات برسومها والميزانية اللازمة لها وبرامج تنفيذها على وزارة الصحة العمومية لاعتمادها .

ثم نصت المادة الرابعة من القانون على أن ينشئ كل مجلس مديريةية ميزانية خاصة للمشروعات التى تص عليها فى هذا القانون على ان تدبر الاموال اللازمة لهذه المشروعات على الوجه الآتى :

( ١ ) اعانة سنوية من ميزانية الدولة مقدارها ٦٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى على الاقل للأعمال الجديدة .

( ب ) المبالغ المخصصة فى كل مجلس مديريةية للمصرف على الشئون الصحية والطبية طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ بوضع نظام مجالس المديرىات .

( ج ) التبرعات التى ترد لمجلس المديرية لهذا الغرض من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها .

( د ) فائض ميزانية مشروعات هذا القانون فى السنة السابقة والاعانة السنوية التى تؤخذ من ميزانية الدولة توزع بواسطة وزارة الصحة العمومية على مجالس المديریات بنسبة عدد سكان كل مديرية فى آخر تعداد عام .

ويستخلص من احكام هذه النصوص أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحسين الصحة القروية صدر منظما لوضع وتنفيذ مشروعات الاصلاح القروى وناط هذه المهمة بمجالس المديریات اذ نص على أن تنشأ فى كل مجلس ادارة هندية تقوم بالتحضير والتنفيذ أما الاموال اللازمة لانشاء هذه المشروعات فتدبر بالكيفية التى نظمها القانون فى المادة الرابعة سالفة الذكر وظاهر منها بجلاء أن هذه النفقات تتحملها مجالس المديریات دون غيرها .

أما ادارة هذه المشروعات فقد نصت المادة الثانية على أن تتولاها مجالس المديریات او المجالس القروية التى تقع فى دائرتها هذه المشروعات حسب الأحوال ولم يرد نص صريح فى شأن نفقات هذه الادارة وما هى الجهة التى تتحملها ولكن الذى يبين من مجموع احكام القانون أن المقصود هو تحمل الجهة التى تدبر المرفق الصحى نفقات هذه الادارة سواء كانت هذه الجهة هى مجلس المديرية او المجلس القروى والمناط فى ذلك هو ما اذا كانت القرية التى ينشأ فيها المشروع لها مجلس قروى او ليس لها هذا المجلس . فاذا لم يكن للقرية مجلس قروى وقعت ادارة المرفق بالضرورة على عاتق مجلس المديرية وبالتالي ينحمل هو نفقات ذلك . اما اذا كان للقرية مجلس قروى فانه هو الذى يتولى الادارة ويتحمل النفقات ولا يسوغ الاجتجاج بان هذه اعباء مالية لا قبل لميزانيته بها لأن القانون اشترط موافقة مجلس القرية مقدما على المشروعات المزمع انشاؤها فى هذه القرية ثم موافقة وزارة الشئون البلدية ) والمفروض أن يتحقق المجلس من أن موارد المالية تمكنه من مواجهة نفقات ادارة المرفق وذلك قبل أن يوافق على انشاؤه فى القرية وهذا واضح من الفقرة

الأولى من المادة الثالثة التى تنص على أن يقوم مجلس المديرية بتحضير مشروعات الإصلاح القروى فى دائرة المديرية بعد أخذ رأى المجالس القروية عند وجودها ثم تعرض هذه المشروعات برسومها والميزانية اللازمة لها • وبرامج تنفيذها على وزارة الصحة العمومية لاعتمادها •

لذلك فقد انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى :

ان ادارة المرافق الصحية التى تنشأ تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ ومنها المغاسل والحمامات تتولاها المجالس القروية الممثلة للقرى التى تنشأ فيها هذه المرافق كما تتحمل نفقات هذه الادارة من ميزانيتها •

اما القرى التى ليس لها مجالس فتتولى ادارة المرافق التى تنشأ فيها مجالس المديرية التابعة لها وهذه المجالس هى التى تتحمل نفقات الادارة •

( فتوى ٢٥٩ و ٢٦٠ فى ٢٧/٧/١٩٥٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٥ )

المبدأ :

القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية - تخويلها الترخيص بأشغال الطرق العامة - استثناء الجسور لافراد وزارة الأشغال بالإشراف عليها - القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف •

ملخص الفتوى :

ان مرفق الرى والصرف يعتبر مرفقاً قومياً تشرف عليه الحكومة المركزية ، ومن مقتضى ذلك ان تنفرد وزارة الأشغال - بصفتها القائمة على شؤون هذا المرفق - بالترخيص بأشغال الجسور التى هى فى الوقت ذاته طرق عامة وأن تحصل على رسوم ذلك الترخيص • وهذا النظر دعمه المشرع صراحة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف ، اذ نص فى المادة الأولى على أن « الأملاك العامة ذات الصلة بالرى

والصرف هي : ( أ ) مجرى النيل وجسوره وجسور الحياض والحوش العامة وجسورها . ( ب ) جميع الترع والمصارف العامة وجسورها . « وقضى فى المادة الخامسة بأنه « لوزارة الأشغال العمومية الهيمنة التامة ومطلق الاشراف على الأملاك العامة المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القانون . » وترتيباً على ما تقدم يكون ما جاء فى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والفروية فى مادته التاسعة من أن « يختص المجلس البلدى بوجه عام بمراقب الصحة والتنظيم فى دائرته . » وفى المادة الثانية عشرة من أن « يقوم المجلس البلدى فى دائرة اختصاصاته بتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمسائل الآتية :

( ١ ) . . . . .

( ٢ ) . . . . .

( ٣ ) . . . . .

( ٤ ) شغل الطرق وتنظيم الاعلانات ، « يكون هذا متعلقاً فقط بما عدا الجسور من الطرق العامة وتعتبر الجسور - على هذا الوجه - مستثناة من احكام هذين النصين .

( فتوى ٥٢ فى ١٩٥٤/٢/٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٦ )

#### المبدأ :

تحكيم - القانون رقم ٣٩٨ سنة ١٩٥٣ - لا يسرى على مشارطات التحكيم بين المجالس البلدية والغير .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بفرض المنازعات بين الدولة والغير عن طريق التحكيم تنص على أنه مع عدم الاخلال بحكم المادة ٨١٩ من قانون المرافعات يجوز فض المنازعات القائمة بين الدولة والغير عن طريق التحكيم . والواقع ان لفظ « الدولة » الوارد فى هذا النص لا ينسحب على المجالس البلدية ، ومن ثم فان هذا القانون لا يسرى على مشارطات التحكيم التى تكون المجالس البلدية

طريقاً فيها ، ذلك أن أحكام هذا القانون — أخذاً بنص المادة الثانية منه — لا تنظم سوى التحكيم فى المنازعات التى يكون لحد أطرافها جهة إدارية يملك مجلس الوزراء التصرف فى أموالها ، والحال — فيما يتعلق بالمجالس البلدية — أن مجلس الوزراء ليس له أية ولاية بصدد التصرف فى أموالها ، لأن المادة الرابعة عشر (سادساً) من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية قد جعلت التصرف بمقابل فى أموال المجالس البلدية من اختصاص هذه المجالس ، بشرط الحصول مقدماً على موافقة وزير الشؤون البلدية إذا كان هذا التصرف فى عقار أو فى منقول تزيد قيمته على مائة جنيه . ووضح من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ أن التحكيم عمل من أعمال التصرف يلزم للاتفاق عليه أهلية التصرف ، إذ أن تلك المادة تحيل إلى المادة ٨١٩ من قانون المرافعات ، وهذه الأخيرة يقضى حكمها بأنه لا يصح التحكيم إلا ممن له التصرف فى حقوقه .

( فتوى ٥٦ فى ١٠/٢/١٩٥٤ )



## الفصل السابع موظفو وعمال المجالس البلدية والقروية

قاعدة رقم ( ١٨٧ )

المبدأ :

مجالس بلدية وقروية - القواعد المنظمة لشئون موظفيها وعمالها قبل نفاذ قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - هي القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ، والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ، واللوائح التنفيذية به للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ومنها قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٥/٥/١٥ بشروط توظيف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعمالها - النص في هذا القرار على سريان القواعد المقررة لموظفي وعمال الحكومة عليهم - مقصود به الشروط والقواعد الأساسية للتوظيف ، وذلك بالقدر الذي تحتمله ميزانية هذه المجالس - مثال بالنسبة لاعانة غلاء المعيشة الزيدة +

ملخص الحكم :

قبل نفاذ قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ كان مجلس بلدى فاقوس يخضع لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ثم لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ولأحكام اللوائح الصادرة تنفيذاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ التى ظل معمولاً بها وفقاً لأحكام المادة ٨١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ومن بين هذه اللوائح اللائحة الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ بشروط توظيف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعمالها واذ كانت هذه اللائحة نصت في المادة الأولى منها على أن « يتبع بالنسبة لموظفي ومستخدمي وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة والتي ستقرر لموظفي وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات ويدل السفر وذلك دون اخلاص بالأحكام الواردة بهذه اللائحة ، فان هذه المادة قد قصرت تطبيق اللوائح الخاصة بموظفي ومستخدمي وعمال

الحكومة على أمثالهم بالمجالس البلدية والفروية على ما يتعلق فيها بشروط التعيين ومنح العلاوات والنقل والاجازات وبدل السفر - وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المراد بذلك هو الشروط والقواعد الأساسية التي تحكم التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل وما الى ذلك كاصول عامة مشتركة توحد الأسس التي تنظم هذه الأوضاع ولكن بالقدر الذي تستطيع ميزانية هذه المجالس أن تحتمله حتى لا تختل أو تضطرب - وقد نصت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ على أن يعين رئيس المجلس الموظفين والمستخدمين والعمال طبقا للاعتمادات التي وافق عليها المجلس في الميزانية المعتمدة ، كما رددت هذا الحكم المادة ٥٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم كان تطبيق أو عدم تطبيق قواعد اعانة غلاء المعيشة الزيدة المتعلقة بموظفي ومستخدمي وعمال الحكومة على موظفي وعمال المجالس البلدية رهنا بالقدره المالية للمجالس لمذكورة بحسب مواردها وطاقة ميزانيتها طبقا لتقدير هذه المجالس ملامة أو عدم ملامة مواجهة تلك الاعانة بالاعتمادات اللازمة لها .

( طعن ٢٢٩١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٨٨ )

#### المبدأ :

الجهة المختصة باعتماد التقارير المرفقة بصفة نهائية بالنسبة لموظفي المجالس البلدية بالادارة العامة لشئون البلديات - أساس ذلك مستمد من نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ - لجان شئون الموظفين بالمجالس البلدية تعتبر لجانا تحضيرية في هذا الشأن .

#### ملخص الحكم :

أن المجالس البلدية إذ تعد التقارير عن موظفيها بالطريقة التي رسمها القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إنما تفعل ذلك لتدفع بها الى لجنة شئون موظفي المجالس البلدية بالادارة العامة لشئون البلديات لاعتمادها وقد رأت هذه اللجنة بجلسته ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٩ منح المدعى درجة ضعيف وأصرت على وجهة نظرها برئض تظلمه في جلسته ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، أما ما ذهب اليه المدعى من أن الجهة المختصة بوضع

التقرير واعتماده هو مجلس بلدى المنيا ، فانه امر يقوم على حجة داحضة ، ذلك أن المادة ٥٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ تنص فى الفقرة الثانية منها « ٠٠٠ ويعتبر موظفو المجالس ومستخدموها وحدة ادارية من حيث ترقياتهم وتنقلاتهم وتتولى ذلك وزارة الشؤون البلدية والقروية » وأن من مقتضى النص ان لجنة شئون موظفى المجالس البلدية هى اللجنة التى تقوم وحدها على النظر فى الترقيات والتنقلات بالنسبة لجميع موظفى المجالس باعتبارها اللجنة التى خولها القانون هذا الحق دون غيرها من اللجان التى قد تشكل بالمجالس — واذا كان الامر كذلك فلا جدال فى أن النظر فى التقارير السرية واعتمادها امر يدخل فى اختصاصها وحدها لارتباطه ارتباطا بالقرارات التى تتخذها هذه اللجنة بالنسبة لشئون موظفى المجالس وترقياتهم ولتأثيرها على كل هذه الشئون وتعتبر لجان شئون الموظفين بالمجالس ان جاز تشكيلها هى لجان تحضيرية فى هذا الشأن .

( طعن ١٧٨٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٩ )

##### المبدأ :

موظفو المجالس البلدية — ترقيتهم — السلطة المختصة باجرائها — انعقادها لوزارة الشؤون البلدية والقروية — القرار الصادر من رئيس المجلس البلدى بالترقية — اعتباره من قبيل الاجراءات التحضيرية ، ولا يحدث اثرا قانونا — اعتراف الادارة العامة لشئون البلديات على هذا القرار — يجعله غير نهائى ومن قبيل الأعمال المسادية — لا محل للطعن عليه سواء بالالغاء او التضمن ولا يرد عليه السحب .

##### ملخص الحكم :

ان المادة ٥٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية تنص على أن « يحدد كل مجلس عدد درجات الموظفين والمستخدمين والعمال اللازمين له ويعرض قراره فى هذا الشأن على وزارة الشؤون البلدية والقروية لاقراءه او تعديله ويعتبر موظفو المجالس ومستخدموها وحدة ادارية من حيث ترقياتهم وتنقلاتهم وتتولى ذلك وزارة الشؤون

البلدية والقروية « ومن مقتضى هذا النص ان الاختصاص فى ترقية موظفى المجالس البلدية ومستخدميها ينعقد بوزارة الشؤون البلدية والقروية . وانه ولئن كان لرئيس المجلس البلدى سلطة فى ترقية الموظفين او المستخدمين او العمال فانها تقف عند حد الاستشارة والتحضير ولا تنتهى الى احداث اثر قانونى ذى صفة تنفيذية فى الترقية الا عندما لا تعترض عليها وزارة الشؤون البلدية . وما دام الامر واضحا فى ان ثمت قرارا لم يصدر من الوزارة بالنسبة للمدعى بالترقية او بالموافقة على اعتماد ترقيته الى الدرجة الاولى المتأيرة طبقا لما سبق ايضاحه آنفا - بل على العكس من ذلك اعترضت الادارة العامة لشؤون البلديات عندما عرضت عليها وقررت ببطلانها وترقية اقدم المستخدمين الخارجين عن الهيئة - فانه تاسيسا على ما تقدم لا يتعلق حق ما للمدعى فى الدرجة الاولى السائرة التى قضى الحكم المطعون فيه باعتباره مرقى اليها طالما انه ليس هناك اى قرار ادارى نهائى بالمعنى انقانونى الصحيح يرتب للمدعى مركزا قانونيا ذاتيا بالنسبة لهذه الدرجة . وبالتالي فانه لا يكون هناك محل لتصور قيام سحب لدية ترقية خاصة بالمدعى وهى لم تتم بعد ، خاصة وان مثل هذا السحب لا يلحق الا القرار الصادر بها ولا يعدو فى الواقع ان يكون ذلك الذى قامت بتنفيذه بلدية الاسماعيليه خاصا بالمدعى هو من قبيل الاجراءات التحضيرية الصادرة منها فى شأن ترقيته الى الدرجة الاولى السائرة تلك الاجراءات التى لم ترد البلدية الغاؤها بمجرد انقطاعها من الادارة العامة لشؤون البلديات ببطلانها وذلك بسبب تلاعب حدث من موظفيها هو موضع التحقيق السابق الاشارة اليه فى معرض تحصيل الوقائع - وهى بهذه المثابة لا تعدو ان تكون من قبيل الاعمال المسادية التى لا ترتفع بحال الى مرتبة القرار الادارى الذى يرتب مركزا قانونيا او ينشئ حقا فى الطعن عليها سواء بالالغاء او التضمين ومن ثم فان جهة الادارة تستطيع الرجوع عنها فى اى وقت كما حدث فعلا فى الحالة المعروضة بمجرد اكتشاف حدوث التلاعب فى شأنها .

## قاعدة رقم ( ١٩٠ )

### المبدأ :

لا تسرى لائحة صندوق الضمان الخاص بموظفى الحكومة ومستخدميها على موظفى المجالس البلدية والقروية .

### ملخص الفتوى :

ان قانون المصلحة المالية الصادر فى سنة ١٨٩٢ ولائحة المخازن والمشتريات الصادرة فى سنة ١٩١٢ تنص كل منهما على الزام ارباب العهد بتقديم ضمانات عما بأيديهم من الأموال العامة وكانت هذه الأحكام تسرى على موظفى الحكومة ومستخدميها وجميع الهيئات التى تعتبر أموالها أموالا عامة ومن بينها المجالس البلدية والقروية .

وفى ابريل سنة ١٩٣٠ صدر قرار من وزير الداخلية بلائحة بانشاء صندوق لضمان ارباب العهد من موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والقروية وقد اختصتهم هذه اللائحة بأحكام ونظم خاصة مستقلة ومنذ ذلك الحين انحصر نطاق النصوص العامة الواردة فى لائحة المخازن وقانون المصلحة المالية عن هؤلاء الموظفين والمستخدمين بالمجالس البلدية والقروية .

ثم صدرت لائحة المخازن والمشتريات الجديدة مصدقا عليها من مجلس الوزراء فى ٦ يوليه سنة ١٩٤٨ . الا أن النصوص المتعلقة بضمان ارباب العهد ظلت كما هى ولم تلغ هذه النصوص صراحة أو ضمنا أحكام لائحة صندوق ضمان موظفى المجالس البلدية والقروية ، وبذلك أصبح نطاق لائحة المخازن المالية شاملا على موظفى ومستخدمى الهيئات ذات المال العام عدا ضمانات موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والقروية والصيارف والمحصلين والتابعين لمصلحة الأموال المقررة .

وفى فبراير سنة ١٩٥٠ أصدر مجلس الوزراء لائحة صندوق التأمين الحكومى لضمان ارباب العهد التى نصت فى مادتها الاولى بأنه يجب على من يشغل وظيفة صراف أو محصل أو أمين مخزن أو بإحدى الوظائف ذات العهد

النقدية ، ومن أوراق الدمغة أو الأدوات أو المهمات أو غيرها ان يقدم للجهة التابع لها ضمانا فى الحدود وطبقا للأحكام المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

ثم نصت المادة الرابعة على أن ينشأ بمراقبة التأمين بوزارة المالية صندوق تأمين حكومى لضمان أرباب العهد الغرض منه تكوين مال احتياطى يستخدم لضمان موظفى الحكومة ومستخدميها الذين نتطلب منهم اللوائح والتعليمات المالية تقديم ضمان عما بعهدتهم من نقود أو أوراق دمغة أو أدوات أو مهمات .

ولما كانت المجالس البلدية هى اشخاص اعتبارية عامة مستقلة فان قرارات مجلس الوزراء فيما تتضمن من قواعد تنظيمية لا يجوز من الناحية القانونية أن تسرى على تلك المجالس الا فى الحدود التى تخضع فيها قانونا لاشراف مجلس الوزراء .

ولما كانت هذه المجالس لا تخضع لذلك الاشراف فيما تضمنته احكام اللائحة المتقدمة الذكر فان هذه الاحكام لا تسرى على موظفى المجالس البلدية الا اذا أصدر بها قانون .

لكل ما تقدم انتهى قسم الراى مجتمعاً الى أن لائحة صندوق الضمان الخاص بموظفى الحكومة ومستخدميها الصادرة بقرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٢/٨ لا تسرى على موظفى المجالس البلدية والقروية .

( فتوى ٢٩٠ فى ١٩٥٢/٤/٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٩١ )

المبدأ :

موظفو المجالس المحلية - مد مدد خدمة المشتركين منهم فى صندوق التوفير بعد بلوغهم سن الستين - يكون بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وبشرط ألا تزيد مدة المد على سنتين .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ على أن « يعين رئيس المجلس الموظفين والمستخدمين والعمال طبقاً للاعتمادات التى وافق

عليها المجلس فى الميزانية وطبقا للشروط والأوضاع التى يحددها مجلس الوزراء بقرار منه يتضمن علاوة على ذلك التأديب والترقية والنقل وترك الخدمة » ، وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٦/٩ بثلاثة استخدام موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والقروية . وانه وان كان القانون المذكور قد ألغى بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ، الا ان المادة ٨١ من القانون الأخير نصت على استمرار العمل بالقرارات واللوائح الصادرة تنفيذاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ، ومن بينها اللائحة السالف الإشارة إليها ، والتى تنص فى المادة ١٥ منها على ان « تطبق لائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزارى بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ فى جميع المجالس البلدية والقروية ، على أن تتبع بالنسبة للموظفين والمستخدمين الغير مشتركين فى صندوق التوفير احكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الملكية الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ، وفى هذه الحالة يكون مد مدة الخدمة بعد سن الخامسة والستين بقرار من وزير الصحة العمومية » . كما تقضى هذه اللائحة فى المادة الأولى منها بأن ( تتبع بالنسبة لموظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التى ستقرر لموظفى ومستخدمى وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والإجازات وبمثل السفر بغير اخلال بالاحكام الخاصة الواردة فى هذه اللائحة ) . وانه وان كانت لائحة سنة ١٩٤٥ سائلة الذكر لم تتضمن احكاماً تنظم مد مدة خدمة الموظفين المشتركين فى صندوق التوفير ، الا أنها فى الوقت ذاته لم تتضمن نصاً يمنع ذلك . بل على العكس اقرت مبدأ جواز المد ، فأوردت حكماً صريحاً فى شأنه بالنسبة الى الموظفين الغير مشتركين فى الصندوق وبناء على ما تقدم يجوز مد مدة خدمة الموظفين المشتركين فى صندوق التوفير ، على أن يكون ذلك فى الحدود التى نص عليها قانون نظام موظفى الدولة الذى يجرى فى هذا الشأن على هؤلاء الموظفين طبقاً لحكم المادة الأولى من اللائحة المشار إليها ، طالما انها لم تتضمن حكماً مغايراً لما نصت عليه المادة ١٠٨ من هذا القانون من عدم جواز مد مدة الخدمة لأكثر من سنتين .

وبين مما تقدم أن الاختصاص بشئون موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والقروية موزع بين رئيس المجلس البلدى وبين وزير الشؤون البلدية والقروية وفقاً لاحكام القانون الخاص بنظام المجالس البلدية

ولأحقته التنفيذية . وأن مد مدد الخدمة لا يدخل فى اختصاص رئيس المجلس البلدى لعدم ورود نص يعقد له هذا الاختصاص . وانه لم يرد نص صريح يعين المختص بمد مدد خدمة موظفى المجالس البلدية المشتركين فى صندوق التوفير ، الا انه لا شك فى أن ذلك الأمر يدخل فى اختصاص وزير التئون البلدية والقروية - بدليل أن المادة ١٥ من اللائحة قد خولته ذات الاختصاص بالنسبة الى الموظفين الغير مشتركين فى صندوق التوفير .

( فتوى ٦٠٩ فى ١٢/٢٠ ١٩٥٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

المبدأ :

موظفو المجالس البلدية - من الاحالة الى التقاعد - تحديده فى لائحة صندوق التوفير بستان سنة بالنسبة للمشاركين فيه ويخص وستين سنة لغير المشتركين ولو كانوا معينين على وظائف دائمة فى الميزانية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من لائحة استخدام موظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٩ من يونية سنة ١٩٤٥ . تنص على أن ( تتبع بالنسبة لموظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التى ستقرر لموظفى ومستخدمى وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبدل السفر وذلك بغير اخلال بالأحكام الخاصة الواردة فى هذه اللائحة ... ) . وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذه اللائحة أنه « تتبع بالنسبة لموظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة التى ستقرر لموظفى ومستخدمى وعمال الحكومة - ما عدا بعض مسائل مقررة من قبل بالمجالس مثل نظام التثبيت وترك الخدمة للموظفين والمستخدمين الدائمين فان ذلك مقيد بلائحة صندوق التوفير » .

وتنص المادة ١٥ من اللائحة المذكورة على أن ( تطبق لائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٩١٥ فى



جميع المجالس البلدية والقروية ، على أن تتبع بالنسبة للموظفين والمستخدمين الغير مشتركين فى صندوق التوفير احكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الصادر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ وفى هذه الحالة يكون مد مدة الخدمة بعد سن الخامسة والستين بقرار من وزير الصحة العمومية » .

كما تنص المادة ١٧ من اللائحة على أن « يعتبر الموظف دائما اذا كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة فى ميزانية المجلس ذات مرتب شهرى وممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير وذلك بعد تثبيته ، ويستثنى من ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف المحصلين ومعاونى السلخانات فانهم يعتبرون مؤقتين » .

وتنص لائحة صناديق توفير مستخدمى المجالس البلدية فى المادة الثامنة منها على حق المستخدم فى تصفية حصته فى صندوق التوفير اذا ترك الخدمة عند الاحالة الى المعاش فى سن الستين ( فقرة ثالثة ) .

وتنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ فى الفقرة الثالثة منها على أن « يرفق المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ما لم يرخص لهم بالبقاء فى الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم » .

والمستفاد من هذه النصوص أن معيار التفرقة بين موظفى المجالس البلدية الذين يحالون الى التقاعد فى سن الستين ، وبين زملائهم الذين يحالون فى سن الخامسة والستين ، هو الاشتراك فى صندوق التوفير . فمن كان منهم مشتركا فى صندوق التوفير أحيل الى التقاعد فى سن الستين ، ومن كان غير مشترك أحيل الى التقاعد فى سن الخامسة والستين ولو كان معينا على وظيفة دائمة فى الميزانية - وذلك مع مراعاة الحكم الوارد فى المادة ١٧ من اللائحة فى شأن المحصلين ومعاونى السلخانة . ولا محل للاعتراض بأن فى ذلك تفرقة بين موظفى المجالس الغير مشتركين فى صندوق التوفير والمعينين على وظائف دائمة ، وبين أمثالهم من موظفى الحكومة المؤقتين المعينين على وظائف دائمة فى الميزانية والذين استقر الرأى فى شأنهم على أن من التقاعد بالنسبة اليهم تتحدد ببلوغهم سن ( م - ٢٦ - ج ٢٢ )

الستين لا الخامسة والستين ، وهو ما اكده القانون رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ فى شان ابقاء الموظفين المؤقتين المعيّنين على وظائف دائمة فى الخدمة بعد سن الستين - لا محل لهذا الاعتراض لان معيار التفرقة بين موظف الحكومة المؤقت فى حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وبين غيره هو طبيعة الوظيفة المعين عليها ، فاذا كان معيّناً على وظيفة مؤقتة كانت سن التقاعد بالنسبة اليه هى بلوغه الخامسة والستين ، اما اذا كان معيّناً على وظيفة دائمة فى الميزانية كانت سن التقاعد بالنسبة اليه بلوغه الستين - وهذا المعيار لا ينطبق على موظفى المجالس البلدية الذين وضعت لائحة استخدامهم معياراً آخر لتحديد سن التقاعد بالنسبة اليهم هو الاشتراك أو عدم الاشتراك فى صندوق التوفير كما سبق البيان .

( فتوى ٢١١ فى ١٨/٢/١٩٥٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٣ )

المبدأ :

موظفو المجالس البلدية والقروية - مناط التعرف على من يتقاعدون فى سن الستين - هو الاشتراك فى صندوق التوفير - قصره على الشاغلين لوظائف دائمة فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بتنظيم المجالس البلدية والقروية والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم المجالس البلدية - تلازمه حتماً مع دائمية الوظيفة - نص المادة الثانية من القرار الوزارى الصادر فى ٢٨/٨/١٩١٥ بإنشاء صندوق توفير لمستخدمى المجالس المحلية يؤكد هذا النظر .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية قد نصت على أن « يعين رئيس المجلس الموظفين والمستخدمين والعمال طبقاً للاعتمادات التى وافق عليها المجلس فى الميزانية المعتمدة ، وطبقاً للشروط التى يحددها مجلس لوزراء بقرار منه يتضمن علاوة على ذلك التأديب والترقية والنقل وترك الخدمة » واستناداً الى هذا التفويض التشريعى صدر فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٥ قرار مجلس الوزراء بلائحة استخدام موظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية وهو

قرار لم يبلغ بعد - بصريح نص المادة ٨١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية - قاضيا في مادته الأولى بأن « تتبع بالنسبة لموظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التى ستقرر لموظفى ومستخدمى وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبدل السفر وذلك بغير اخلال بالأحكام الخاصة الواردة فى هذه اللائحة » ، وناسا فى مادته الخامسة عشرة على أن « تطبق لائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٨ من اغسطس سنة ١٩١٤ فى جميع المجالس البلدية والقروية » ، على أن تتبع بالنسبة للموظفين والمستخدمين غير المشتركين فى صندوق التوفير أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الصادر فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٠٩ ، وفى هذه الحالة يكون مد مدة الخدمة بعد سن الخامسة والستين بقرار من وزير الصحة العمومية » وقد عرفت مادته السابعة عشرة الموظف الدائم بالمجالس البلدية بأنه يعتبر كذلك « . . اذا كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة فى ميزانية المجلس ذات مرتب شهري وممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير وذلك بعد تثبيته » ، ويستثنى من ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف المحصلين ومعاونى السلخانات فانهم يعتبرون مؤقتين « . ونصت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من قرار ٢٨ من اغسطس سنة ١٩١٥ : « بلائحة صناديق توفير مستخدمى المجالس على حق المستخدم فى « تصفية حصته فى صندوق التوفير اذا ترك الخدمة عند الاحالة الى المعاش فى سن الستين » ، وتصرح الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بأن « يرفق المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ما لم يخصص لهم ناظر المسالية بالبقاء فى الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ومع ذلك فلا يجوز فى أى حال ابقاؤهم فى الخدمة بعد سن السبعين » .

ويستفاد من هذه النصوص المتقدمة ان مناط التعرف على فئة موظفى المجالس البلدية الذين يحالون الى التقاعد فى سن الستين هو اشتراكهم فى صندوق الادخار بعد تثبيتهم ( المادة ١٧ سالفة الذكر ) . وهو اشتراك مقصور على موظفى المجالس البلدية ومستخدميها : شاغلين لوظائف دائمة ، فالاشتراك فى صندوق التوفير بحسب النصوص سالفة الذكر يتلازم حتما مع دائمية الوظيفة التى يشغلها المشترك ، وهذا ما أكدته المادة الثانية

من القرار الوزاري الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم فقد جعلت الاشتراك في الصندوق الزاميا بالنسبة لجميع المستخدمين الذين يدخلون في خدمة المجالس مع استثناء العمال المؤقتين ( أي المستخدمين المؤقتين ) والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة مقيمة صندوق الادخار بالنسبة لموظفي تلك المجالس مقام نظام المعاشات بالنسبة لموظفي الحكومة .

( طعن ٦١٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

#### المبدأ :

موظفو المجالس البلدية من احوالتهم الى المعاش - تعميم الاشتراك في صندوق الادخار على الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة او مؤقتة وذلك بعد العمل بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي المجالس البلدية ومجالس المديریات - عدم تلازم الاشتراك في الصندوق مع دائمية الوظيفة كما كان الحال قبل مريان أحكام هذا القانون - عدم غناء الاشتراك في الصندوق عن اقتضاء شرط دائمية الوظيفة في مقام تحديد سن الستين للاحالة الى المعاش - يؤكد هذا النظر عدم تعرض هذا القانون صراحة للسن التي يحال فيها موظفو المجالس البلدية الى التقاعد - تعيين الرجوع في تحديدها الى القوانين واللوائح السابقة التي نظمت اوضاع وشروط انتهاء الخدمة بالنسبة الى هؤلاء ومن بينها قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ولائحة ١٩١٥/٨/٢٨ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية ، ولائحة استخدام موظفي ومستخدمي وعمال المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٥/٦/٩ .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كان الاكتفاء بالاشتراك في صندوق التوفير لجعل تقاعد موظف المجلس البلدي رهينا ببلوغه سن الستين ، لئن كان الاكتفاء بما ذكر مفهوما في ظل أحكام كانت تقصر هذا الاشتراك على طائفة من موظفي المجالس هم موظفوها الدائمون ، فان هذا الامر قد تبذل حتما بعد

صدر القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار والمعاشات لموظفى المجالس البلدية ومجالس المديريات فقد نصت مادته الأولى على أن « ينشأ فى مصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية بوزارة المالية والاقتصاد صندوق للتأمين للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة فى ميزانيات المجالس ومجالس المديريات ولو كانوا معينين قبل العمل بهذا القانون وآخر للاذخار يخصص لمن لا يتمتع من هؤلاء الموظفين بأنظمة للمعاشات ، ولا تسمى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين تزيد سنهم عند العمل به على السن المعينة لتقاعد موظفى الحكومة » .

ويستفاد من هذا الحكم فى ضوء الحكمة التى قام عليها حسبما أوضحته مذكرته الإيضاحية أنه أريد به « تعميم نظام التأمين على جميع موظفى المجالس المعيّنين على وظائف دائمة أو مؤقتة مدرجة بميزانياتها وقصر الادخار على من لا يتمتع بأنظمة المعاشات لما لوحظ من أن موظفى هذه المجالس لا يعاملون على وتيرة واحدة فهناك فريق مشترك فى صناديق ادخار خاصة تساهم فيها المجالس بنسبة معينة من الراتب الى جانب الاشتراك الذى يقتطع من مرتب المشترك ، وفريق آخر محروم من أى نظام يكفل طمأنينتهم على مستقبلهم ومستقبل ذويهم ، ومفاد هذه العبارة أن ميزة الاشتراك فى صندوق الادخار يجوز أن ينتفع بها بعد العمل بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ موظفو المجالس البلدية المعينون على وظائف مؤقتة باعتبارهم محرومين من نظام المعاش وحيال تعميم نظام الادخار - بموجب القانون آنف الذكر - على من لا يتمتع بأنظمة المعاشات من موظفى المجالس البلدية سواء أكانوا معينين على وظائف دائمة أم مؤقتة ، يصبح الاشتراك فى صندوق الادخار غير متلائم مع دائمية الوظيفة التى يشغلها المشترك فيه أو اذا ساغ القول بأن النصوص القديمة كانت تبغى تحقيق المساواة بين موظفى المجالس او موظفى الحكومة وهو ما تنفيه أيضا القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ حين كانت تخول الاشتراك فى صندوق الادخار لأصحاب الوظائف الدائمة من موظفى المجالس وتجرى على غير المشتركين فى هذا الصندوق أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الصادر فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩ المتعلقة « بالمستخدمين المؤقتين » فإن مجرد الاشتراك فى صندوق الادخار

يصبح الآن غير مغن عن اقتضاء شرط دائمية الوظيفة فى مقام تحديد سن الستين للحالة الى المعاش .

ويؤكد هذا الفهم ان القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ لم يعرض صراحة للسن التى يحال فيها موظفو المجالس البلدية الى التقاعد مما يتعين معه الرجوع الى القوانين واللوائح السابقة على صدورہ التى نظمت اوضاع وشروط انتهاء الخدمة بالنسبة الى هؤلاء الموظفين ، ومن ضمنها قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ولائحة ٢٨ من اغسطس سنة ١٩١٥ بانشاء صناديق توفير لمستخدمى المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم ، ولائحة استخدام موظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٩ من يونية سنة ١٩٤٥ ، وكلها متضافرة على ربط احالة موظف المجلس البلدى الى التقاعد فى سن الستين بكونه معيناً فى وظيفة دائمة بميزانية هذا المجلس ومنفعة بنظام الادخار ، وهو لم يكن يفيد من هذا النظام قبل العمل بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ الا اذا كان على وظيفة دائمة على ما سلف البيان .

( طعن ٦١٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ )

## مجلس شعبی محلی

-----





## قاعدة رقم ( ١٩٥ )

### المبدأ :

القانونان رقما ٥٢ لسنة ١٩٧٥ و ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - لا تختص المجالس الشعبية بإصدار قرارات إدارية في المسائل التنفيذية وإنما ينحصر اختصاصها بصفة عامة في الرقابة والإشراف .

### ملخص الحكم :

أنه لا وجه أيضا لما ذهب إليه الطاعن من أنه أقام دعواه طعنا على قرار المجلس المحلى لحافظة الاسكندرية الصادر بجلسة ١٩٧٨/٥/٣١ بتأييد قرار رئيس حى شرق الاسكندرية المشار إليه ، وإن قرار المجلس فى هذا الصدد يعتبر قرارا إداريا نهائيا فى مفهوم أحكام قانون مجلس الدولة - لا وجه لذلك لأن المجالس المحلية - عامة - طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ( شأن المجالس الشعبية المحلية طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ) لا تختص بإصدار قرارات إدارية فى المسائل التنفيذية ، وإنما ينحصر اختصاصها بصفة عامة - حسبما أوضحته المادة ٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فى الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى فى نطاق المحافظة وكذا الإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية ومتابعتها . ولا حاجة بنص المادة ١/١٣٢ التى تنص على أن قرارات المجالس المحلية نافذة فى حدود الاختصاصات المقررة لها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية - ذلك أن المقصود بهذا النص هو أن قرارات - المجالس المحلية فى حدود اختصاصها العام - وهو الإشراف والرقابة - تصدر نافذة أى بغير حاجة إلى تصديق أو اعتماد سلطة أخرى . دون أن يعين ذلك أن لهذه المجالس إصدار قرارات إدارية فى المسائل التنفيذية المنوطة بالسلطات التنفيذية للحكم المحلى .

ومن حيث أنه لا صحة « أيضا لما ذهب إليه الطاعن من أن قرار رئيس حى شرق برفض تعديل الترخيص الممنوح له ، يعتبر من قبيل القرارات السلبية بالامتناع والتى يجوز الطعن فيها. بالالغاء دون تقيد بميعاد الستين يوما المقررة لرفع الدعوى لا صحة لهذا الزعم بحسبان أن الثابت من الأوراق أن رئيس حى شرق الاسكندرية لم يمتنع عن إصدار

قرار فى شأن طلب الطاعن تعديل الترخيص ، وإنما اصدر قرارا صريحا برفض التعديل وذلك بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣١ وبعد حوالى اربعة عشر يوما من تاريخ الطلب .

ومن حيث انه لا صحة ايضا لما يؤسس عليه الطاعن طعنه من انعدام قرار رئيس حى شرق الاسكندرية توصلا بلفول بجواز الطعن عليه فى اى وقت . ذلك انه ولئن كانت الاسباب التى بنى عليها رئيس الحى قراره برفض تعديل الترخيص - على ما سيأتى تفصيله فى معرض بحث طلب التعويض - بعضها غير صحيح ، والبعض الآخر لا يخلل تقديرها فى اختصاصه الذى حدده القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى التثبيت من مطابقة الأعمال المطلوب الترخيص فيها لأحكام هذا القانون وللأصول الفنية والهندسية والمواصفات العامة فى المجالات المعمارية والانشائية ومراعاة خطوط التنظيم المعتمدة او الجارى تخطيطها فضلا عن مقتضيات الأمن والقواعد الصحية ( السواد من ٤ - ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ) بحيث لا يجوز له أن يتعداها الى تقدير مدى احتياج الحى لإنشاء فندق أو غير ذلك من اعتبارات ، اسدها القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ الى وزارة السياحة ، اذ نصت المادة الثانية من هذا القانون على انه لا يجوز انشاء أو اقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو استغلالها أو ادارتها الا بترخيص من وزارة السياحة وتؤول الى وزارة السياحة اختصاصات المجالس المحلية فى حدود اختصاصها العام - وهو الاشراف والرقابة - تصدر نافذة اى بغير حاجة الى تصديق أو اعتماد سلطة اخرى . دون أن يعين ذلك أن لهذه المجالس اصدار قرارات ادارية فى المسائل التنفيذية المنوطة بالسلطات التنفيذية للحكم المحلى .

( طعن ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

المبدأ :

قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ صدر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - الوحدات المحلية هى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى - لكل وحدة محلية من هذه الوحدات مجلسا شعبيا يراعى تشكيله وفقا للقانون - التباين فى شكل تلك المجالس

على أساس تحديد معينين من الاعضاء عن كل قسم ادارى او مركز لا ينعكس على شروط الترشيح لعضوية هذه المجالس والتي جاءت عامة وموحدة لتطبق فى شأن الترشيح لعضوية هذه المجالس جميعها بغض النظر عن طريقة تشكيلها التى حددها القانون - يشترط فيمن يرشح لعضوية المجلس الشعبى المحلى ان يكون له محل اقامة فى نطاق المحافظة ومقيدا فى جداول الانتخاب باى قسم ادارى او مركز فى دائرتها - اساس ذلك : توافر شرط القيد فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها - وجوب عدم الخلط بين النصوص الخاصة بتشكيل المجالس الشعبية المحلية على اسس مفيدة وبين تلك النصوص المتعلقة بشروط الترشيح لعضويته - تطبيق .

### ملخص الحكم :

انه يبين من نصوص قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ انه نص فى المادة ١ على ان « وحدات الحكم المحلى هى المحافظات والمراكز والمدن والاكهيا والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ٠٠٠ » ، ونص فى المادة ١٠ على ان « يشكل بكل محافظة مجلس شعبى محلى من ستة اعضاء عن كل مركز او قسم ادارى ٠٠٠ ونص فى المادة ٣٩ على ان « تشكل فى كل مركز مجلس شعبى محلى تمثل فيه المدينة عاصمة المركز بعشرة اعضاء ٠٠٠ » ونص فى المادة ٤٧ على ان « يشكل فى كل مدينة مجلس شعبى يمثل فيه كل قسم ادارى بعشرة اعضاء ٠٠ » ونص فى المادة ٥٩ على ان « يشكل فى كل حى مجلس شعبى محلى يمثل فيه كل قسم ادارى بثمانية اعضاء ٠٠٠ » ونص فى المادة ٦٦ على ان « يشكل فى كل قرية مجلس شعبى محلى من ثمانية عشر عضوا ٠٠٠ » ونص فى المادة ٧٥ على ان « يشترط فيمن يرشح عضوا بالمجالس الشعبية المحلية ما ياتى :

١ - ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

٢ - ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

٣ - ان يكون مقيدا فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله محل اقامة فى نطاقها ٠٠٠  
ونص فى المادة ٧٦ على ان « يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية

المجلس الشعبى المحلى كتابة الى المحافظة أو احدى وحدات الحكم المحلى الكائنة بنطاقها ... ويجب ان يرفق بطلب الترشيح المستندات التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه لاثبات توافر الشروط اللازمة للترشيح ... » وبناء على هذا النص الاخير صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٨٣/٩٤٩ بالمستندات المطلوبة مع طلب الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية ونص فى المادة الاولى منه على ان « يقدم طلب الترشيح ... مصحوبا بالمستندات الآتية :

١ - . . . . .

٢ - . . . . .

٣ - شهادة الانتخاب التى تدل على انه مقيد فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله محل اقامة فى نطاقها . .

ومن حيث ان مؤدى هذه النصوص ان الوحدات المحلية بحسب تحديد القانون لها هى المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى ، وان لكل وحدة محلية من هذه الوحدات مجلسا شعبيا محليا يراعى فى تشكيله القواعد المنصوص عليها سالفه البيان ، وان التباين فى تشكيل تلك المجالس على اساس تحديد عدد معين من الاعضاء عن كل قسم ادارى أو مركز لا ينعكس على شروط الترشيح لعضوية هذه المجالس والتى جاءت عامة وموحدة لتطبق فى شأن الترشيح لعضوية هذه المجالس جميعها بغض النظر عن طريقة تشكيلها التى حددها القانون ، وهو ما يستفاد من العبارة الصريحة الواردة فى صدد المادة ٧٥ التى نصت على ان « يشترط فيمن يرشح عضوا بالمجالس الشعبية المحلية ما يأتى ... ومن ذلك الشرط مثار المنازعة الماثلة الوارد فى الفقرة (٣) من هذه المادة ، وهو ان يكون مقيدا فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله محل اقامة فى نطاقها ، وحيث نص قرار وزير الداخلية بتحديد المستندات اللازم ارفاقها بطلب الترشيح لاثبات توافر شروط الترشيح فى المرشح على ارفاق شهادة الانتخاب التى تدل على انه مقيد فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله محل اقامة فى نطاقها .

ومن مقتضى ذلك كله أنه إذا كان الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى للمحافظة كما هو الشأن فى هذه المنازعة - فإن الشرط موضوع البحث يعد متحققا متى كان المرشح لعضوية المجلس له محل إقامة فى نطاق المحافظة ومقيدا فى جداول الانتخاب بأى قسم ادارى او مركز فى دائرتها لأنه بذلك ينطبق فى شأنه شرط القيد فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها طبقا لنص الفقرة ( ٣ ) من المادة ٧٥ المشار اليها .

أما اشتراط قيد المرشح فى جداول الانتخاب بقسم ادارى او مركز معين فى دائرة المحافظة بمقولة أن ذلك هو ما يفترضه تمثيل هذا القسم او المركز فى تشكيل المجلس الشعبى المحلى طبقا للنصوص الخاصة بتشكيل المجلس ، فإنه قول لا يسانده ما يبدو من صريح نص البند (١٣) من المادة (٧٥) سالف الاشارة اليها ، فضلا عما ينطوى عليه هذا القول من خلط بين النصوص الخاصة بتشكيل المجالس الشعبية المحلية على أسس معينة وبين تلك النصوص المتعلقة بشروط الترشيح لعضويتها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن القرار الصادر باستبعاد اسم المدعية من كشوف المرشحين لعضوية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الجيزة - المطعون فيه - يكون على ما سلف قد خالف القانون حين اشترط قيد المدعية فى جداول انتخاب قسم الواحات البحرية دون الاكتفاء بقيدها فى جداول انتخاب أى قسم ادارى او مركز فى دائرة المحافظة المذكورة ووجود محل إقامة لها فى أى منها ، واذا استظهر الحكم المطعون فيه تحقق ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ على هذا الأساس ، وأيضا ركن الاستعجال وهو غير متنازع فيه فإن ذلك الحكم يكون قد اصاب فى قضائه ويتعين من ثم رفض الطعن المقام بشأنه والزام الطاعنين بالمصروفات .

( طعن ١٨٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٧ )

##### المبدأ :

عدم مشروعية توصية المجلس المحلى بالمحافظة باستحداث اوعية لم يتضمنها قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وتجاوز حدود ضعف الفئات المبينة بالجدول .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظاه الحكم المحلى معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ احوال بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية الى احكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية لحين تحديد الرسوم المحلية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . على ان المشرع اباح تجاوز الرسوم بما لا يجاوز ضعف الفئات الواردة بقرار وزير الادارة المحلية . ومن ثمة يتعين ان تلتزم المجالس الشعبية المحلية فى ممارستها لسلطتها الترخيص بها المشرع بالاعوية والفئات الواردة بقرار وزير الادارة المحلية مع جواز تجاوز هذه الفئات بما لا يجاوز ضعف المنصوص عليه فى الجداول . وعلى ذلك فان توصية المجلس الشعبى بالمحافظة باستحداث اوعية لم يتضمنها قرار وزير الادارة المحلية وتجاوز حدود الفئات المبينة بالجدول بما يجاوز ضعفها ، ويكون الاثر المترتب على ذلك عدم مشروعية التوصية .

( ملف ٣٠٤/٢/٣٧ وملف ٣٠٨/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ )

مجلس علمی

-----





قاعدة رقم ( ١٩٨ )

المبدأ :

المجالس الطبية المتخصصة تقاريرها بالحالة الصحية لطالب العلاج بالخارج قرارات ادارية تخضع لرقابة القضاء الادارى - على ان القضاء لا يعقب فى رقابته لركن السبب على ما قطع به المجلس الطبى المختص من حالة المدعى المرضية .

ملخص الحكم :

المجالس الطبية المتخصصة هى الجهة الادارية المختصة بتقرير الحالة الصحية لطالبى العلاج فى الخارج على نفقة الدولة بما تصدره من تقارير تنطوى على قرارات ادارية نهائية يجوز الطعن عليها بالاستقلال . ولا يعقب القضاء الادارى على ما قطعت به المجالس المتخصصة من ان حالة المدعى المرضية لا تقتضى سفره للعلاج فى الخارج . ولا يحول دون ذلك تعارضه مع تقرير الخبير الاجنبى المعالج ، وذلك لان المجالس الطبية بمحكم تشكيلها الفنى المتخصص هى القادرة على تقرير حالة المدعى الصحية .

( طعن ٩٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٤ )



مجلس دائم للتنمية الانتاج القومى

---



## قاعدة رقم ( ١٩٩ )

### المبدأ :

المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى - مؤسسة عامة - المعهد القومى للبحوث اخصى ، بعد ادماجه فى المجلس بالقانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٣ ، فرعاً من فروع - خضوع كل منهما لاحكام المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ فى شان ديوان الموظفين - تبعية مدير المستخدمين لديوان الموظفين .

### ملخص الفتوى :

ان المؤسسات العامة تقوم اساساً على اعتبارين رئيسيين : اولهما ، النهوض بمرق عام . وثانيهما ، التمتع بالشخصية المعنوية ، ولما كان المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ينهض بمرق عام لاشباع حاجات جماعية بصريح النصوص الصادر بها قانون انشائه رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ ، وتنص المادة الثانية منه على ان « ينشأ مجلس دائم لتنمية الانتاج القومى ويكون هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية ، لذلك يكون هذا المجلس قد استكمل المقومات التى تؤدى الى اعتباره مؤسسة عامة . ولما كان المشرع قد نص صراحة فى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٣ على الغاء المرسوم بانشاء مجلس فؤاد الاول الاهلى للبحوث مع ادماجه فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، دون ان يحتفظ له. بالشخصية الاعتبارية التى كان يتمتع بها من قبل ، لذلك فان هذا المرفق باعتباره مؤسسة عامة فى الاصل يكون قد فقد هذه الصفة باندماجه فى مرفق آخر هو مجلس الانتاج القومى ، ويصبح المعهد القومى للبحوث مجرد فرع او قسم من الاقسام المكونة لهذا المجلس .

وتنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ فى شان ديوان الموظفين على ان « يختص الديوان بما يأتى :

اولا - الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين .

ثانياً - النظر فى تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم فى الوزارات والمصالح العامة بقدر ما تقضى به ضرورة العمل .

ثالثاً - وضع نظام الامتحانات اللازمة للتعيين فى وظائف الحكومة ولتمرين الموظفين .

رابعاً - مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمصالح العنامة والاعتمادات الأخرى ...

خامساً - اقتراح التسويات الخاصة بالموظفين ... » . ويظهر من استقراء هذه المادة ان بعض فقراتها ذكرت عبارة الموظفين بصفة عامة مطلقة والبعض الآخر قيدت اختصاص الديوان بالوزارات والمصالح العامة ، وقد جاءت كلمة المصالح العامة ايضاً مطلقة وغير مخصصة ، ومن ثم فهى تشمل المصالح العامة جميعها ما كان منها غير مشخص وما كان مشخصاً . ولذلك فان المادة المذكورة تسرى بجميع فقراتها على المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى باعتباره مؤسسة عامة كما تسرى على المعهد القومى للبحوث باعتباره فرعاً من فروع هذا المجلس او مصلحة من المصالح غير المشخصة التابعة لهذا المجلس .

وبما ان المادة ٣ من قانون نظام موظفى 'لدولة تقضى بأن « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم بالوزارات والمصالح ما عدا ديوان المحاسبة تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . ولما كان المعهد القومى للبحوث يعتبر مصلحة من مصالح المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وهو بهذا الوصف يندرج تحت كلمة المصالح التى وردت مطلقة فى المادة السابقة ، كما ان وظيفة مدير مستخدمى المعهد القومى للبحوث قد وردت ضمن وظائف الديوان بالميزانية ، لذلك فان مدير مستخدمى المعهد القومى للبحوث يكون تابعاً لديوان الموظفين وعليه ممارسة اختصاصه بالمعهد على هذا الاساس .

( فتوى ٧٥ فى ١٢/٥ ١٩٥٥ )

## قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

### المبدأ :

موظفو المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمعهد القومى للبحوث غير الفنيين - خضوعهم لقانون التوظيف - حضور مدير او مراقب او رئيس المستخدمين بالمعهد ليقوم باعمال السكرتارية للجنة شئون الموظفين .

### ملخص الفتوى :

ان المرسوم بقانون الصادر بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى قد نص فى المادة ١٦ منه على ان « يضع المجلس الدائم لائحة داخلية لتنظيم اعماله تتضمن القواعد التى يجرى عليها فى حساباته وفى ادارة امواله ، وقد صدرت هذه اللائحة فى ١٩٥٢/١١/١٧ ونص فيها بالنسبة للموظفين والمستخدمين على ان « تعيين الموظفين والمستخدمين وتحديد مرتباتهم وترقياتهم وندبهم من اختصاص المكتب بناء على ما يعرضه المجلس . ويتبع بالنسبة لموظفى المجلس ومستخدميه فيما يتعلق بالتعيين والعلوات والمكافآت والاجازات القواعد المقررة لموظفى الدولة ما لم يقض المكتب بما يخالف ذلك بقرار يصدر بناء على اقتراح المجلس .

ونص القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٣ على ان « يقوم كل من هذين المعهدين - المعهد القومى ومعهد الصحارى - بوضع اللوائح والقرارات المنظمة لعمله والخاصة بموظفيه ومستخدميه وعماله من ناحية التعيين والفصل والتاديب وتحديد المرتبات والمعاشات والمكافآت . » . وقد صدرت فعلا اللوائح المذكورة ونص فيها على ان « يمنح مجلس ادارة المعهد السلطات الاتية : ١ - تعيين الموظفين وترقيتهم ومنح العلوات والتاديب والندب والاجازات وتحديد المكافآت عن الاعمال الاضافية ، وذلك على نحو ما هو متبع فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » . أى ان هذه اللائحة تحيل الى لائحة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى التى اخذت بدورها قانون نظام موظفى الدولة بالنسبة لموظفى المجلس الدائم .

لذلك فان موظفى كل من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمعهد القومى للبحوث يخضعون لاحكام قانون التوظيف التى اشارت اليها اللائحتان سالفتا الذكر .

ولما كانت المادة ٢٧ من قانون التوظيف قد قضت بان « تنشأ فى كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين ٠٠٠ يتولى اعمال السكرتارية بهذه اللجان مراقب أو مدير أو رئيس المستخدمين بالوزارة أو المصلحة أو من يقوم مقامه » . وكانت هذه المادة تنطبق بذاتها على المعهد القومى باعتباره مصلحة - ليست لها شخصية معنوية - انشئت بها لجنة شئون الموظفين ، وكان حضور مراقب أو مدير مستخدمين بالمعهد المذكور لتولى اعمال السكرتارية بلجنة شئون موظفيه اجراء استلزمه القانون ، لذلك فان انعقاد اللجنة بدون حضور الموظف المذكور يكون قد اغفل اجراء من الاجراءات التى شرطها القانون .

( فتوى ٧٥ فى ١٢/٥ ١٩٥٥ )

---



## مجلس قيادة الثورة



## قاعدة رقم ( ٢٠١ )

### المبدأ :

نص المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ أضفى حصانة دستورية على القرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات المتصلة بها - هذه الحصانة نهائية لا تزول عن هذه القرارات والاجراءات بانتهاء العمل بدستور سنة ١٩٥٦ - لا مسوغ لتكرار النص عليها في الدساتير اللاحقة - اذا كان القرار السلبى محل المنازعة وهو قرار تحقق بعد صدور دستور سنة ١٩٥٦ واستمر قائما الى الآن فانه ينأى عن مجال حكم المادة ١٩١ من الدستور - اساس ذلك : لم يدع احد ان ثمة قرارا أو حكما صدر عن مجلس قيادة الثورة أو إحدى الهيئات المشار اليها فى المادة ١٩١ قبل العمل بدستور سنة ١٩٥٦ - القرار السلبى بالامتناع باعتباره من القرارات المستمرة لا يفتقد الطعن عليه بمواعيد دعوى الالغاء - يجوز الطعن فيه ما ظل الاستمرار قائما .

### ملخص الحكم :

ان المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ كانت تنص على ان « جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة ، وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وصدرت مكمله أو منفذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التى امر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام وجميع الاجراءات والأعمال والتصرفات التى صدرت من هذه الهيئات أو من أية هيئة أخرى من الهيئات التى أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بالغائها أو التعويض عنها بأى وجه من الوجوه أمام أى هيئة كانت » .

ولقد جرى قضاء المحكمة الادارية العليا وكذا المحكمة العليا « دستورية » على ان هذا النص الدستورى قد أضفى حصانة دستورية على القرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها ، وكل ما صدر من الهيئات التى امر المجلس المذكور بتشكيلها من أحكام أو أوامر ، وجميع الاجراءات والأعمال والتصرفات التى صدرت من أية هيئة أنشئت بقصد حماية الثورة ، وأن هذه الحصانة

هى حصانة نهائية لا تزول عن هذه القرارات والاجراءات بانتهاء العمل بذلك الدستور ، ولا مسوغ لتكرار النص عليها فى الدساتير اللاحقة .  
حكم المحكمة العليا فى الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ ق دستورية جلسة ١٩٧٥/٢/١ « .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن الطاعنين كانوا قد تقدموا بشكوى الى المدعى العام الاشتراكى يتضررون فيها من عدم رد اموال وممتلكات مورثهم اليهم ، فأصدر المدعى العام الاشتراكى قراره رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ بنذب لجنة لتصفية المركز المالى للمرحوم ..... شكلت - بناء على ترشيح وزير المالية - من المراقب المالى لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، واثنين من المراقبين العاملين للادارة المركزية لحسابات الحكومة ، وكلفت اللجنة بفحص الأوراق والمستندات لبيان اموال الشاكين التى تم الاستيلاء عليها فى سنة ١٩٥٤ اثر صدور حكم محكمة الثورة ضد المرحوم ..... ، وبيان المبالغ المحكوم بها عليه أو التى كان مدينا بها وتصفية المركز المالى بعد خصم كافة الخصوم من الأصول ، وتقديم تقرير مبين به الاموال السالفة الذكر ، وما آلت اليه فى الوقت الحالى ومستحقات الشاكين فيها ، ورخص للجنة فى الاطلاع على اوراق التحقيق وما به من مستندات والانتقال الى أية جهة ترى الانتقال اليها لاداء المسامريه وسماع اقوال من ترى لزوما لسماعه . ويعد ان ادى اعضاء اللجنة اليمين امام مساعد المدعى العام الاشتراكى بدأوا فى النقيام بمهام المسامورية المندوبين لها ، وخلصوا الى اعداد تقرير مفصل اثبتوا فيه الاجراءات التى قاموا بها والمستندات والملفات التى 'طلعوا عليها والمواقع والبنوك والخزائن التى انتقلوا اليها رزفقاو بالتقرير محاضر جرد الاموال والمنقولات التى لا تزال موجودة بحدائق بالبنوك ثم بينوا بالتفصيل مفردات وعناصر الأصول والخصوم للمركز المالى للمرحوم ..... وما تم التصرف فيه من هذه الاموال والممتلكات بمعرفة الادارة العامة لتصفية الاموال المصادرة وما لم يتم التصرف فيه ولا زال موجودا أو لم يحتر عليه . كما اعدوا قائمة بالمركز المالى بعد ان قاموا بتقييم كافة عناصر الأصول والخصوم تقييما نقديا ، وخلصوا فى نهاية قائمة المركز المالى الى ان القيمة النقدية لمجموع عناصر الأصول تبلغ مليم جنيه مليم جنيه

٣٧٥٢٢٢٤٢٢٣٠٤ وتبلغ قيمة الخصوم ٨٠٠٤٩٥١٢١ ، ومن ثم يكون

صافى قيمة الأصول المتبقية حسب التقييم النقدي الذى أجرته اللجنة هو مبلغ ٢٢٤١٧٤٧,٢٥٤ ( مليونين ومائتين وواحد واربعين ألفا وسبعمائه وسبع واربعين جنيها ومائتين وأربعة وخمسين مليما ) .

ومن حيث أنه بجلسة فحص الطعون المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/١/١٦ قدم الحاضر عن الطاعنين صورة رسمية من تقرير لجنة الخبراء وفائمة المركز المالى الذى أعدته ، وطلب الحاضر عن الحكومة التأجيل للاطلاع على التقرير والرد ، وتداول الطعن لعدة جملات لتقدم الحكومة ردها دون جدوى ثم أحيل الطعن للمحكمة الادارية العليا ونظرت بجلسة ١٩٨٤/١٠/١٣ ، ويعد أن حجزته للحكم لجلسة ١٩٨٤/١٢/١٥ ، اعادته للمرافعة لتعقب الحكومة على تقرير لجنة الخبراء المشار اليه وعلى مذكرة الطاعنين الأخيرة وبجلسة ١٩٨٥/٢/١٦ قرر الحاضر عن الحكومة فى محضر الجلسة أنه طلب من وزارة المالية التعقيب على التقرير ولكن لم يرد أى تعقيب وطلب اجلا آخر ، وإجابته المحكمة الى طلبه واجلت نظر الطعن لجلسة ١٩٨٥/٣/٢٣ لذلك السبب دون جدوى ومن ثم قررت المحكمة حجز الطعن للحكم .

ومن حيث أنه ازاء عدم تعقيب الحكومة على ما جاء بهذا التقرير رغم اعطائها أكثر من مهلة للتعقيب عليه ، ولاطمئنان المحكمة لما ورد فى التقرير بالنظر الى تشكيل اللجنة الذى أعدته كان بناء على ترشيح من وزير المالية وقد تضمن التشكيل نخبة من كبار موظفى الدولة المتخصصين ، وقد ادوا - حسبما يبين من الاطلاع على التقرير - مهمتهم بدقة ملحوظة - ولم يتوانوا عن الانتقال الى كافة المواقع والبنوك ووجدوا المخازن والودائع والاطلاع على المستندات والملفات وتحرى الحقيقة من كافة مصادرها ، لذا فإن المحكمة تطمئن لما ورد بالتقرير وتأخذ به وتعتبره فى حكم التقارير التى يقدمها الخبراء الذين تذهبهم المساكم فى مثل هذه المهام .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على تقرير لجنة الخبراء المشار اليه أن ادارة تصفية الأموال المصادرة المنشأة بالقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ والى اسند اليها القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ الاختصاص بتصفية الاموال المصادرة بمقتضى حكم من محكمة الثورة كانت قد تصرفت فى جزء من

أموال وممتلكات المرحوم ..... لاستيفاء المبلغ المحكوم بمصادرته  
بمقتضى حكم محكمة الثورة الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤ ومقداره  
مليم جنيه

٣٥٨٤٢٨١٨٤ فضلا عن استيفاء ديون وحجوز تنفيذية ومطالبات أخرى  
مستحقة لمصلحة الضرائب وبعض البنوك والمصالح والهيئات ، وطولبت  
إدارة التصفية بخصمها من حصيلة التصرف فى أموال وممتلكات المذكور  
مليم جنيه

وتبلغ قيمتها ٥٤٤٢٠٥٦٩٣٧ ومن ثم فقد بلغ مجموع الالتزامات والديون  
مليم جنيه

المستحقة على المرحوم ..... ٨٠٠٤٩٥١٢١ ( ثمانمائة ألفا وأربعمائة  
 وخمسة وتسعين جنيها ومائة وواحد وعشرين مليما ) أما عن الأصول  
فهى - على ما يبين من تقرير اللجنة - تنقسم الى ثلاث مجموعات :

( أ ) أموال وممتلكات تصرفت فيها إدارة التصفية لاستيفاء الالتزامات  
الديون المذكورة .

وهذه الممتلكات هى مطابع جريدة المصرى بشارع القصر العينى ،  
ومطابع الجريدة بدير النحاس ، ومطابع الجريدة ببهلاق ، وملحقات  
الجريدة ، وأوراق مالية ، ومتنوعات أخرى .

ويبلغ مجموع قيمة هذه الممتلكات - طبقا للتقييم النقدى الرارد  
بكشوف وسجلات إدارة التصفية حسب أسعار سنة ١٩٥٤ مبلغ  
مليم جنيه

١١١٤١٤٩١٣٥٠ ( مليون ومائة وأربعة عشر ألفا ومائة وتسعة وأربعين  
جنيها ومائة وثلاثين مليما ) .

( ب ) أموال وممتلكات باقية لم يتم التصرف فيها بمعرفة إدارة  
التصفية وتشمل :

- جزء من أرض مطابع جريدة المصرى بالقصر العينى بمساحته  
٥٣١٢٢٥ م ٢ .

- جزء من أرض مطابع الجريدة بدير النحاس ومساحته ١٢٣٠٧٩١ م ٢ .

- أرض زراعية بمدينة الشهداء محافظة المنوفية بمساحتها فدائن .

- مجوهرات وتحف وطبوايع بريد مودعة بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥  
بالوديعة رقم ٤٥١ بالبنك المركزى المصرى .

وقد قيمت لجنة الخبراء هذه الأراضى والتحف والمجوهرات حسب  
مليم جنيه  
الأسعار السائدة فى تاريخ اعداد التقرير بمبلغ ١٣٧٨٠٤٣٢٤٠ ( مليون  
وثلاثمائة وثمانية وسبعين ألفا وثلاثة وأربعين جنيها ومائتين وأربعين  
مليما ) .

( ج ) منقولات وتحف وتابلوهات لم تعثر عليها اللجنة ولم تستدل  
على مكان وجودها ، وهى عبارة عن محتويات مسكن المرحوم .....  
الكائن بالشقتين ١٣ ، ١٨ بعمارة فرنسوا تاجر بفصر الدويارة .

وهذه المحتويات وأردة بكشوف الجرد التى كانت ادارة تصفية  
الأموال المصادرة قد أعدتها بعد صدور حكم محكمة الثورة على المذكور ،  
مليم جنيه  
وقدرتها الادارة وقتذاك بمبلغ ٣١٣٦٥٤٠١٤

ونظرا لعدم العثور على تلك المحتويات فان لجنة الخبراء لم تجد بدا  
من تقييم قيمة هذه المحتويات على أساس مضاعفة اثمانها - الواردة  
بكشوف الجرد - الى عشرة أمثالها لتقترب من قيمتها الحالية ، ومن ثم  
قدرت اللجنة لها مبلغ ٥٥٠٠٥٠ (خمسمائة وخمسين ألفا وخمسين جنيها) .

ومن حيث أنه يستفاد مما نقدم أن حصيلة الأموال والممتلكات التى  
تصرفت فيها ادارة تصفية الأموال المصادرة - وفقا لأحكام القانون رقم ٦٣٤  
لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ، جاوزت فى قيمتها مجموع الالتزامات والديون  
المستحقة على المرحوم ..... - بما فيها المبلغ المحكوم بمصادرته  
مليم جنيه

من امواله - بما يبلغ ٣١٣٦٥٤٠١٤ ( ثلاثمائة وثلاثة عشر ألفا وستمائة  
وأربعة وخمسين جنيها وأربعة عشر مليما ) .

علما بأن ما نعاه الطاعنون على هذه التصرفات من أنها كان يتعين  
أن تتم بطريق المزاed العلنى وليس عن طريق التخصيص والتقييم بمعرفة  
ادارة التصفية - مردود بأنه طبقا لحكم المادة الخامسة من القانون

رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ فى شأن ادارة التصفية فإن الادارة لا تنقيد فى اداء مهمتها بالقوانين واللوائح والنظم التى تخضع لها المصالح الحكومية ، وانما تتبع - طبقا لحكم المادة السادسة من هذا القانون - وما تصفه من لوائح داخلية فى شأن المشتريات والمبيعات والحسابات وشئون الموظفين .

ومن حيث ان البادى من الأوراق ان ادارة تصفية الاموال المصادرة كانت قد فرضت من التصرف فى الاموال والممتلكات سلفة الذكر بحلول نهاية عام ١٩٥٦ ، واستوفت من حصيللة التصرف منذ ذلك التاريخ المبلغ المحكوم بمصادرته بحكم محكمة الثورة الصادر فى ١٩٥٤/٥/٤ ثم استوفت منه بعد ذلك كافة الديون والالتزامات العارضة التى استحققت للضرائب والبنوك والهيئات الأخرى . غير انها - بعد ان استوفت كل ذلك - ظلت محتفظة بفائض حصيللة التصرف فى هذه الاموال فضلا عن الممتلكات التى لم يتم التصرف فيها والسابق ذكرها ، وذلك دون سبب مشروع او مبرر سائغ .

ومن حيث انه ولئن كان قد مضى حين من الدهر فى مطلع قيام الثورة ، لم تكن قواعد المشروعية تجد فيه مجالها الطبيعى والمناح الذى تزدهر فيه ، بحسبان ان الثورة كانت فى مطلع سنواتها الاولى تسعى الى تحقيق هدفها الاساسى فى التغيير ، ولو على حساب المشروعية - الا انه وقد استقرت للثورة اوضاعها وتبلور شكل النظام السياسى لها بصدور دستور سنة ١٩٥٦ ، فقد كان يتعين ان تحل قواعد المشروعية وترسخ مبادئها سيما فى مجال الحقوق العامة والضمانات الاساسية للأشخاص والاموال الخاصة والتى تعارف المجتمع الدولى وكافة الشرائع على تعريفها بحقوق الانسان .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بالغاء القرار السلبى بالامتناع عن رد باقى الاموال والممتلكات المستحقة للطاعنين عن مورثهم المرحوم ..... ، وتشمل الفائض النقدى من حصيللة التصرف فى الممتلكات والاموال التى تصرفت فيها ادارة تصفية الاموال المصادرة ومقداره ٣١٣٦٥٤ر١٤ ( ثلاثمائة وثلاثة عشر الفا وستمائة واربعة وخمسين جنيها واربعة عشر مليما ) . وكذا الممتلكات والاموال التى لم يتم التصرف فيها وهى مساحة ٥٣١ر٢٥ م ٢م من ارض مطابع الجريدة بشارع القصر العيني



ومساحة ٣٠٧٩ م<sup>٢</sup> من ارض مطابع الجريدة ،دير النحاس ، ومساحة فدانين من الاراضى الزراعية الكائنة بمدينة الشهداء بمحافظة المنوفية ، والمجوهرات والتحف وطوابع البريد المودعة بالبنك المركزى المصرى بالوديعة رقم ٤٥١ بتاريخ ٧٥/١١/١٩ .

اما عن المنقولات والتحف والاثاثات التى كانت موجودة بمسكن المرحوم ..... والثابتة بكشوف الجرد المعدة بمعرفة ادارة التصفية ، والتى لم تعثر عليها لجنة الخبراء ولم تستدل على مكان وجودها فيرد الى الطاعنين قيمتها التى قدرتها لجنة الخبراء باعتبارها مقابل نقديا عنها وهى مبلغ ٥٥٠٠٥٠ ( خمسمائة وخمسين الفا وخمسين جنيها ) .

ومن حيث انه عن طلب الطاعنين الحكم لهم بتعويض عن الاضرار التى لحقتهم من القرار المطعون فيه وعن ريع هذه الاموال والمنفعة الفائتة منذ سنة ١٩٥٤ حتى الآن - فانه لما كان الاستفادة مما سبق ان اركان المسؤولية المدنية تتوافر فى الحالة المعروضة من خطأ وضرر ورابطة سببية تربط بينهما مما يوجب للطاعنين حقا فى التعويض عن الاضرار التى لحقت بهم بسبب القرار المطعون فيه - الا انه بالنظر الى ان عناصر الضرر ومده غير محددين فى المنازعة الماثلة ، ويستلزم الامر للمحكم بتعويض نهائى مباشرة اجراءات تحقيق وخبرة واستيفاء الاوراق والمستندات اللازمة فى هذا الشأن ، مما تقصر عنه الاوراق والمستندات المطروحة فى المنازعة بحالتها الراهنة ، لذا فان المحكمة وقد ثبت لديها توافر اركان المسؤولية المدنية من حيث المبدأ تحكم بتعويض مقدار قرش صاغ واحد .

( طعن ٩٠٥ و ٩١٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥ )



## مجلس مديرية

---

- الفصل الأول : مجلس المديرية يتمتع بالشخصية المعنوية .
- الفصل الثاني : قواعد التوظيف بمجالس المديريات .
- الفصل الثالث : التعيين .
- الفصل الرابع : مدة الخدمة السابقة بمجالس المديريات .
- الفصل الخامس : خدم مدارس مجالس المديريات .
- الفصل السادس : المعاش .
- الفرع الأول : التثبيت .
- الفرع الثاني : البقاء الى سن الخامسة والستين .
- الفرع الثالث : مدة خدمة تحسب في المعاش .
- الفرع الرابع : المنازعة في مكافأة نهاية الخدمة .
- الفصل السابع : المكتبات العامة .
- الفصل الثامن : الميزانية .



## الفصل الأول مجلس المديرية يتمتع بالشخصية المعنوية

قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

مجلس المديرية - يتمتع بالشخصية المعنوية - رئيس المجلس هو صاحب الصفة في المنازعة الادارية وهو الذي توجه اليه الدعوى حتى تستكمل شكلها الصحيح .

ملخص الحكم :

ان مجلس المديرية شخص ادارى عام له الشخصية المعنوية وله ميزانيته المستقلة بحكم الدستور ويمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الصادر فى ١١ من يونية سنة ١٩٣٤ بوضع نظام لمجالس المديرية ، وله بمقتضى المادة ٦١ من هذا القانون اهلية التقاضى ، ويمثله فى ذلك رئيسه طبقا للمادة الاولى من اللائحة الصادرة من وزير الداخلية . بالتطبيق للمادة ٧٧ من القانون المذكور - فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ بالنظام الداخلى لمجالس المديرية ولطريقة السير فى اعمالها ، وبهذه المثابة يكون هو صاحب الصفة فى المنازعة الادارية ، وهو الذى توجه اليه الدعوى حتى تستكمل شكلها الصحيح .

( طعن ١٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

## الفصل الثانى

### قواعد التوظيف بمجالس المديریات

قاعدة رقم ( ٢٠٣ )

المبدأ :

قواعد التوظيف بمجالس المديریات - عدم خضوعها فى الماضى لنظام خاص - اتباعها القواعد السارية بالحكومة .

ملخص الحكم :

يبين من تسمى قواعد التوظيف بمجالس المديریات ان هذه المجالس لم يكن لها نظام خاص بالتوظيف ، وانما كانت تسير على سنن القواعد المتبعة فى الحكومة ، وقد صدرت فى ٢٦ من مبتمبر سنة ١٩٣٤ لائحة النظام الداخلى لمجالس المديریات ، مقررة فى المادة ٦٢ منها ما جرى عليه العمل قبل صدورهما ، فنصت على انه « تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفى الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفى مجالس المديریات ومستخدميها ، ولا يترتب على هذا لموظفى المجالس ومستخدميها أى حق على الحكومة فى معاش او مكافاة من أى نوع كان » .

( طعن ١٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢ )

قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

المبدأ :

عدم انتظام مستخدمى مجالس المديریات فى درجات على نسق درجات كادر موظفى الدولة فى ظل كادرى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣١ - سرد لبعض التعديلات التى طرأت على هذا الوضع .

### ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى القرارات التنظيمية المتعلقة بنظام درجات مستخدمي مجالس المديرية وما يقابلها من درجات كادر موظفي الحكومة ومستخدميها أن مستخدمي مجالس المديرية في ظل كادري سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣١ لم تكن تنظمهم درجات على نسق درجات كادر موظفي الحكومة ، بل كانوا يوضعون على درجات شتى متداخلة تقوم على مربوط ذي بداية ونهاية لا تماثل بينهما وبين ما هو مقرر للدرجات الحكومية ، ثم ربي علاج هذا التنافر بما يحقق المساواة في الأوضاع والتوحيد في النظم بين مستخدمي مجالس المديرية وموظفي الحكومة ، فتقرر أن تكون درجة المدرسين بالتعليم الأولى بمجالس المديرية التابعين أصلاً لهذه المجالس هي ( ٣ - ٦ ج ) وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٣٩ ، قياساً على الدرجة التاسعة المحدد لها مرتب ( ٣٦ - ٧٢ ج ) في كادر سنة ١٩٣٩ الخاص بموظفي الحكومة ومستخدميها . ثم اعتبر هؤلاء المدرسون مقيدين على وظائف مؤقتة ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٩ . وانتهى الأمر إلى تقرير اعتبار درجة الوظيفة الادارية أو الكتابية أو الفنية بمجالس المديرية التي مربوطها ( ٦-٤ ج ) أو ( ٥-٣ ج ) أو ( ٤-٣ ج ) أو ( ٦-٣ ج ) أو ( ٦-٢ ج ) معادلة للدرجة التاسعة من درجات كادر الحكومة لسنة ١٩٣٩ وإلى نقل المستخدم بمجالس المديرية الى هذه الدرجة الحكومية اعتباراً من تاريخ وضعه في درجة كادر المجالس التي كان يشغلها وقت نقله من هذا الكادر الى كادر الحكومة ، او من تاريخ وضعه في ادنى درجة من درجات كادر المجالس المقابلة اذا كانت الدرجة الحكومية تقابل اكثر من درجة واحدة من درجات هذا الكادر وكان قد تدرج فيه . وقد تأيد هذا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

## الفصل الثالث

### التعيين

قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

المبدأ :

اعتبار الموظف بمجالس المديريات مثبتا اذا قضى فترة الاختبار على ما يرام - كتاب الداخلية الدورى رقم ٩ لسنة ١٩٣١ - مؤداه ان الموظف الذى قضى فترة الاختبار ولم يصدر قرار بشأنه يعد مثبتا حكما - الكتاب الدورى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ مجالس مديريات - اعتبارا الموظف مثبتا منذ التحاقه بالخدمة متى ثبتت لياقته الصحية وكان قد مضى عليه فى الخدمة سنتان قبل ١٩٤٤/٥/٥ .

ملخص الحكم :

استنادا الى نصوص المواد ٨ و ١٣ و ١٥ من لائحة المستخدمين الملكين فى مصالح الحكومة التى كانت تنطبق على موظفى مجالس المديريات ، يعتبر مثبتا بمجالس المديريات من يمضى مدة الاختبار على ما يرام . وانه ولئن كانت المادة ١٥ سالفه الذكر لم تشترط صدور قرار التعيين النهائى بعد قضاء مدة الاختبار ، الا انه جرى العمل فى مجالس المديريات على ان تعرض ادارات المستخدمين على المجالس امر من امضى فترة الاختبار على ما يرام من الموظفين ليصدر قرارا بتثبيته . ولما لاحظت وزارة الداخلية فى سنة ١٩٣١ ان هذا الاجراء لم يتبع - وهو اجراء تقوم به الادارة من تلقاء نفسها دون دخل للموظف فى ذلك - اصدرت فى ٣١ من يناير سنة ١٩٣١ الكتاب الدورى رقم ٩ لسنة ١٩٣١ لمجالس المديريات بشأن تثبيت موظفى ومستخدمى مجالس المديريات الذين مضى عليهم سنتان فاكثر تحت الاختبار ولم يصدر قرار بتثبيتهم لأن ، فجاء بالكتاب الدورى المذكور ما ياتى « لاحظت الوزارة ان بعض المجالس يعين موظفين ومستخدمين لمدة سنة تحت التجربة ، وبعد مضى هذه المدة لا ينظر فى امر تثبيتهم او اطالة مدة اختبارهم لمدة سنة اخرى او فصلهم لعدم تمضية مدة الاختبار على ما يرام ، ويظل الموظف فى الخدمة بهذه الصفة وهو فى الواقع معتبر من المثبتين دون ان يصدر قرار بتثبيته .



وحيث ان هذا انعمل يتنافى مع التعليمات المالية ، فتلافيا له تلتفت الوزارة نظر المجالس الى انه لا يجوز تعيين موظف او مستخدم الا على سبيل التجربة لمدة لا تقل عن سنة بحال من الاحوال ، على انه يجوز امتدادها سنة اخرى فقط على الأكثر . واذا رثى ان الموظف او المستخدم قد امضى مدة التجربة على ما يرام ، فعندئذ يجب اصدار قرار بتثبيته وحفظه بملف خدمته ، والا وجب فصله من الخدمة لعدم تمضيته مدة التجربة بحالة مرضية ، وحيث ان كثيرين من موظفى المجالس معينون تحت الاختبار من زمن طويل ، ولم تصدر المجالس قرارات بتثبيتهم فى وظائفهم لأن ، وحيث ان من قضى اكثر من سنتين فى خدمة المجلس وكان معينا تحت التجربة فقد أصبح مثبتا حكما ، لذلك نرجو التنبيه الى مراعاة هذه التعليمات عند كل تعيين جديد ، مع التنبيه أيضا الى مراجعة ملفات خدمة جميع موظفى ومستخدمى المجالس ، حتى اذا لوحظ ان احدا منهم قد امضى فى التجربة تحت الاختبار سنتين فأكثر ولم يصدر قرار بتثبيته فتصدرون حضرتكم هذا القرار استيفاء لملف الخدمة من جهة ؛ واقارارا لحالة الموظف من جهة اخرى » . وجاء بالكتاب الدورى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ لمجلس المديرية بشأن تنفيذ اللائحتين الصادرتين بصناديق الادخار والمكافأة على مدة الخدمة التى لا تجرى عليها احكام لائحة الادخار بآخر البند الرابع من التعليمات التنفيذية ما يأتى : « وكل من مضى عليه فى وظيفته - مؤقتا كان او دائما - سنتان قبل تاريخ سريان اللائحة الجديدة ( وهو يوم ٥ من يونية سنة ١٩٤٤ ) وكان قد تثبتت لياقته الصحية للخدمة ، يعد مثبتا فى وظيفته منذ التحاقه بالخدمة ، ولو لم يكن قد صدر قرار صريح بتثبيته » .

## الفصل الرابع

### مدد الخدمة السابقة بمجالس المديريات

قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ :

مجالس المديريات - ضم مدة الخدمة السابقة فيها - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٣/٢/٨ قاصر على الموظفين الاداريين والكتابيين دون المدرسين - قراره فى ١٩٤٥/٣/٥ شمل الاداريين والفنيين ولكنه اقتصر على موظفى مدارس المجالس غير الاولى - القراران يعالجان حالة من نقلوا أو ضموا للحكومة من موظفى مجالس المديريات جماعات أو فرادى وخدمتهم متصلة - الوضع بالنسبة لمدة الخدمة فى مجالس المديريات فى قفل قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٧/٥/١١ - قراراه الصادران فى ١٩٥٠/٨/٢٠ و ١٩٥٠/١٠/١٥ لا شأن لهما بمدة خدمة مجلس المديريات .

ملخص الحكم :

يتضح من استظهار احكام قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى مجالس المديريات ان قرار ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ صدر مقصورا تطبيقه على الموظفين الاداريين والكتابيين بهذه المجالس دون الفنيين وهم المدرسون . وان قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ، وان شمل الاداريين والفنيين على السواء ، الا ان مدار البحث فيه اقتصر على موظفى مدارس المجالس غير الاولى ، كما افصح عن ذلك قرار مجلس الوزراء التفسيرى الصادر فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ وكذا كتاب وزارة المالية الدورى الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، على ان كلا من قرارى سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٥ انما يعالجان حالة موظفى مجالس المديريات الذين نقلوا أو ضموا للحكومة جماعات أو فرادى وخدمتهم متصلة ، اما قرار ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فهو الذى تناول من بين ما اورده من احكام حساب مدد الخدمة السابقة المنفصلة للموظفين عامة من فنيين واداريين وكتابيين ، وعدد الهيئات التى تضم المدد التى تقضى فيها ، وذكر من بينها مجالس المديريات باعتبارها هيئات شبيهة

بالحكومة تطبيق نظام الحكومة ، وأجرى على المدد التى تقضى فى خدمة هذه المجالس ذات الحكم الذى قرره بالنسبة الى المدد التى تقضى فى خدمة الحكومة ، مشترطا الا تجاوز مدة ترك العمل بين الخدمة السابقة والحالية خمس سنوات بعد أن كانت سنتين طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . وإذا كان قرارا مجلس الوزراء الصادران فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد قضيا بحساب مدد الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة الى حملة المؤهلات الدراسية ، سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة أو على غير درجة أو باليومية أو فى درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، على أن يسرى هذا على المتطوعين من ذوى المؤهلات الدراسية فى جميع أسلحة الجيش المختلفة عند التحاقهم بوظائف مدنية وعلى حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وكذلك الذين وضعوا أو يوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ ، فإن المقصود بمدد الخدمة السابقة التى نص هذان القراران على ضمها كاملة هو كما جاء صراحة بمذكرتى اللجنة المالية اللتين وافق عليهما مجلس الوزراء فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ « مدد الخدمة الحكومية » أو « التى تقضى فى وزارات الحكومة ومصالحها » ، فيخرج من ذلك مدد الخدمة التى تقضى فى مجالس المديرىات ، إذ أن قرارات ضم مدد الخدمة السابقة جميعا اتفقت باطراد على اعتبار هذه المجالس « هيئات شبيهة بالحكومة » ، وخصتها بالذكر استقلا عن الحكومة باعتبارها لا تدخل فى مدلول هذه الأخيرة . ومن ثم فإن قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ الخاصين بضم مدد الخدمة الحكومية السابقة كاملة لا يصدق حكمهما على حالة موظفى التعليم الأولى بمجالس المديرىات الذين يظلون خاضعين فيما يتعلق بضم مدد خدمتهم السابقة فى هذه المجالس - إذا كانت منقطعة - لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، والذين تسرى فى حقهم فيما عدا ذلك أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بضم معاهد مجالس المديرىات الى وزارة المعارف العمومية .

## الفصل الخامس خدم مدارس مجالس المديريات

قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

المبدأ :

عاملون مدنيون - المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - مناط الافادة منها - شغل العامل لدرجة أو أكثر المدد المقررة بهذه المادة - خدم مدارس مجالس المديريات الذين كانوا معينين بمرتبات شهرية على غير درجة ثم تبعوا لوزارة التربية والتعليم وشغلوا في ١٤٥١/٧/١ الدرجة الرابعة « خدم » ثم نقلوا في ١٩٥٢/٧/١ الى الدرجة الثانية « خدم » التي استبدل بها الدرجة العمالية ٣٢٠/٢٠٠ مليما ، ثم نقلوا بعد ذلك الى الدرجة العاشرة العمالية في ١٩٦٤/٧/١ - عدم افادتهم من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - أساس ذلك - شغلهم لدرجتين متتاليتين ولكن لمدة تقل عن ثلاث وعشرين سنة - عدم سريان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ بتعيين العمال المؤقتين والموسمين على درجات في الميزانية - لا محل لقياس حالة هؤلاء العمال على حالة عمال القنصل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر ، أو (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين ، أو (٢٧) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية ، أو (٣٠) ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية يمنح اول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما اكبر . . » .

وواضح من هذا النص ان مناط الافادة من حكمه ان يكون العامل شاغلا لدرجة أو أكثر ، اذ يمنح من امضى في هذه الدرجة أو الدرجات المدد المقررة اول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها بحسب الاحوال .

ومن حيث ان العمال المعروضة حالتهم كانوا خدما بمدارس مجالس المديریات معينين بمرتبات شهرية على غير درجة وطبقت عليهم قواعد الانصاف وتبعوا لوزارة التربية والتعليم وشغلوا الدرجة الرابعة « خدم » فى ١٩٥١/٧/١ ثم نقلوا الى الدرجة الثانية « خدم » فى ١٩٥٢/٧/١ التى استبدل بها الدرجة العمالية ٣٢٠/٢٠٠ مليما طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بـريـان احكام كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة وتحسين حالتهم ، وهذه الدرجات جميعا تعادل الدرجة الحادية عشرة العمالية الجديدة طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تطبيق حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على العاملين الذين كانوا خاصعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٦ ثم نقلوا بعد ذلك الى الدرجة العاشرة العمالية بناء على الجدول الثانى المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم فانهم يكونون قد شغلوا درجتين متتاليتين الا انهم لم يمضوا فيهما ثلاثا وعشرين سنة ، وبالتالي لا يفيدون من حكم المادة ٢٢ المشار اليها .

ومن حيث ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ بتعيين العمال المؤقتين والموسمين على درجات فى الميزانية ينص فى مادته الاولى على أن « ينقل العمال المؤقتون والموسميون المعينون على اعتمادات فى البابين الثانى والثالث من ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ الى الدرجات المنشأة لهم فى ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ مقابل حذف هذه الاعتمادات وذلك وفقا للقواعد المبينة فى المواد التالية » .

ويقضى هذا القانون فى المادة الثانية بأن « يتم نقل العمال المشار اليهم فى المادة السابقة الى الدرجات المقررة لهرمهم فى كادر العمال فاذا لم يكن للحرفة التى يشغل بها مقابل فى كادر العمال حددت الحرفة التى يتم النقل اليها بقرار من رئيس ديوان الموظفين » .

وينص فى المادة الثالثة على أن « يمنح العامل عند النقل بداية ربط الدرجة او اجره اليومى فى الوظيفة المنقول منها ايهما اكبر .. وتعتبر اقدمية العامل فى الدرجة المنقول اليها من تاريخ شغله لحرفته منذ كان عاملا مؤقتا او موسميا » .

ويقضى فى المادة الرابعة بأن « تعدل اقدمية من سبق تعيينهم من

العمال المؤقتين أو الموسمين على درجات عمال في الميزانية على أساس.  
ردها الى تاريخ شغلهم لحرفهم قبل هذا التعيين » .

ومن حيث ان احكام هذا القانون لا تسرى على العمال المذكورين  
لانهم في تاريخ العمل به ، ١٩٦٣/٧/١ ، كانوا يشغلون درجة مستخدم  
المنشأة بكادر العمال بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، وكانوا قبل ذلك  
يشغلون الدرجة الرابعة « خدم » ثم الدرجة الثانية « خدم » في حين  
ان العمال الذين قصدتهم المادة الرابعة من القانون المذكور ، حسبما يبين  
من الاطلاع على مذكرته الايضاحية ، هم العمال الذين سبق تعيينهم على  
درجات عمالية بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠  
الخاص بعدم جواز فصل اى عامل مؤقت او موسمي من الخدمة  
الا بالطريق التاديبى . فضلا عن ان مناط تطبيق هذه المادة ان يكون  
العامل قبل تعيينه على الدرجة العمالية شاغلا ، باعتباره عاملا مؤقتا  
او موسمي ، ذات الحرفة المقررة لها الدرجة التى عين عليها فترجع  
اقدميته فى هذه الدرجة الى التاريخ الذى شغل اعتبارا منه الحرفة  
الخاصة بتلك الدرجة بوصفه عاملا مؤقتا او موسمي . والعمال المعروضة  
حالتهم لم يكونوا عمالا مؤقتين او موسمين يمارسون حرفة من الحرف  
وانما كانوا بمجالس المديریات وبالتالى لا تسرى عليهم احكام المادة  
الرابعة آنفة الذكر .

ومن حيث انه يجلس مما تقدم ان مدة الخدمة التى امضاها العمال  
المذكورون بمجالس المديریات لا تدخل فى حساب الدرجات العمالية  
المعينين عليها ، وانما تحسب اقدميتهم فى الدرجة الحادية عشرة اعتبارا  
من ١٩٥١/٧/١ . تاريخ تعيينهم بالوزارة فى الدرجة الرابعة « خدم »  
وبالتالى فان حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا ينطبق  
على حالتهم لعدم قضاء ثلاث وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين .  
ومن حيث انه لا محل لقياس حالة هؤلاء العمال على حالة عمال  
القناة لاختلاف القواعد القانونية التى تحكم وضع كل طائفة حيث سويت  
حالة عمال القناة بمقتضى القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العمال المذكورين لا يفيدون  
من حكم المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ويتعين  
لافادتهم من هذا الحكم صدور تشريع بذلك .

( ملف ٢٩٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٣/٣ )

## الفصل السادس

### المعاش

#### الفرع الأول

##### التثبيت

قاصدة رقم ( ٢٠٨ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٣/٧/٨ و ١٩٤٥/٣/٥ - سريانه على رجال التعليم الأولى القديم - حقهم فى التثبيت بالمعاش متى كانوا مثبتين بمجالس المديریات .

ملخص الحكم :

ان مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ على تسوية حالة موظفى مجالس المديریات المنقولين للحكومة فى أول اكتوبر سنة ١٩٣٦ ، واعتبر مثبتا - دون كشف طبى - من كان مثبتا فى المجالس حتى تاريخ نقله ، ومن كان مشتركا فى صندوق الادخار من الموظفين الذين يعادل درجاتهم الدرجة الثامنة الحكومية فما فوقها ، وتسترد منه المكافأة التى استولى عليها ويطالب بدفع فروق الاحتياطى عن مدة الخدمة بالمجالس ، والاحتياطى عن مدة الخدمة بالحكومة . وفى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ وافق مجلس الوزراء على تسوية حالة طوائف اخرى من بينها موظفو مدارس مجالس المديریات الفنيون والاداريون والكتابيون الذين ضموا للحكومة قبل اكتوبر سنة ١٩٣٦ أو بعده ، سواء كان تعيينهم بصفة فردية أو بضم مدارسهم للحكومة ، وقضى بأن تسوى حالة هؤلاء وفقا للأحكام التى قررها المجلس فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ . وقد استفسرت وزارة المعارف العمومية من وزارة المسالية عن كيفية تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥

على رجال التعليم الأولي القديم ، نظرا لوجود ضارب بين تطبيق القرار المذكور وبين ما تضمنه قرار ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ من عدم انطباق القرار على التعليم الأولي اطلاقا ، فنجابت وزارة المالية بكتابتها رقم ٧٨ - ١ - ٢٢ مؤقت المؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ بان «قرار ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ فقرة ثانية خاصة بالتعليم الالزامى ، ولا تسرى عليهم قواعد التسوية الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ . اما رجال التعليم الأولي القديم فهؤلاء لهم حالة خاصة ، حيث وضعوا منذ تعديل درجات سنة ١٩٢١ فى درجات ثامنة وسابعة ، كما اجيز تثبيبتهم فى وظائف بمقتضى قرار اللجنة المالية الصادر فى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٣٩ وبناء عليه ترى وزارة المالية الاستمرار فى معاملة رجال التعليم الأولي القديم بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ، على ان تكون هذه المعاملة قاصرة عليهم دون غيرهم من رجال التعليم الأولي » . واستنادا الى هذا الراى طبقت وزارة المعارف العمومية قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ على رجال التعليم الأولي القديم .



الفرع الثانى  
البقاء الى سن الخامسة والمستين

قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ :

طلب بعض موظفى مجالس المديرىات الدائمين معاملتهم كموظفين مؤقتين حتى ينتفعوا بالبقاء فى الخدمة الى سن الخامسة والمستين - المركز القانونى الجديد ، لا ينشأ الا بصور القرار ممن يملكه قانونا ، أى من وزارة المالية .

ملخص الحكم :

اذ طلب المدعى ( وهو موظف دائم ) معاملته معاملة الموظفين المؤقتين ، حتى يتمتع ببقائه فى الخدمة الى سن الخامسة والمستين ، فان سماح وزارة التربية والتعليم له بعد فصله فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥١ بالعودة الى العمل اعتبارا من ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ الى أن يتت وزارة المالية فى طلبه هو وامثاله من موظفى مجالس المديرىات ليس من شأنه أن ينشئ له مركزا قانونيا جديدا لم يكن له من قبل ، ذلك أن المراكز القانونية لا تنشأ الا بقرار يصدر ممن يملكه قانونا ، ومثل هذا القرار لم يصدر الا فى مارس سنة ١٩٥٢ ، وكان المدعى معتبرا الى ذلك الحين من الموظفين الدائمين ، وكان امر معاملته معاملة الموظفين المؤقتين رهنا بموافقة وزارة المالية ، ولم تكن هذه الموافقة قد صدرت بعد . وموافقة وزارة المالية فى مارس سنة ١٩٥٢ على معاملة المدعى وامثاله معاملة الموظفين المؤقتين انما هو بمثابة انشاء مركز قانونى جديد لهم يختلف عن مركزهم السابق ، من مقتضاه بقاؤهم فى الخدمة الى سن الخامسة والمستين ، ولا ينتج هذا القرار اثره الا من تاريخ صدوره .

( طعن ١٥٦٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠ )

( م - ٢٩ - ج ٢٢ )

## الفرع الثالث مدة خدمة تحسب في المعاش

قاعدة رقم ( ٢١٠ )

المبدأ :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ يولية سنة ١٩٤٢ و ٥ مارس سنة ١٩٣٥ في شأن اعتبار موظفو مجالس المديریات والهيئات التعليمية الأخرى مئتين بعد نقلهم الى الحكومة قد اعتبر مدة خدمتهم السابقة في هذه الهيئات مدة خدمة في الحكومة تحسب في المعاش .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ و ٥ مارس سنة ١٩٤٥ باعتبار موظفو مجالس المديریات والهيئات التعليمية الشبيهة مئتين او قابلين للتثبيت قد انشا لهم هذا الحق واشترط لذلك ان يقوم الموظف بدفع فرق الاحتياطي عن مدة الخدمة بهذه الهيئات ومدة الخدمة بالحكومة وتسترد من المكافأة التي استولى عليها ولكنه لم يحدد ميعدا لهذا الرد الا ان هؤلاء الموظفين بعد دخولهم الخدمة اصبحوا من موظفي الحكومة المئتين او القابلين للتثبيت يعاملون بقانون المعاشات والقوانين المكمل له ومن بين هذه الاحكام حكم المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الذي بين ميعدا رد المكافأة التي استولى عليها الموظف ولا يمكن القول بان هذه المادة انما هي خاصة بموظفي الحكومة السابقين الذين يعودون الى خدمتها ذلك ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ و ٥ مارس سنة ١٩٤٥ قد اعتبر مجد الخدمة السابقة لموظفي مجالس المديریات وبعض الهيئات التعليمية الأخرى الذين نقلوا الى الحكومة بمثابة خدمة في الحكومة وعلى هذا الاعتبار لجاز حسابها لهم في المعاش ومن ثم فانهم يعتبرون ضمن موظفي الحكومة الذين استولوا على مكافآتهم ثم اعيدوا الى الخدمة مرة ثانية .

على انه فيما يتعلق بمن سويت حالاتهم او لم تسو بعد ولكنهم في سبيل وفاء المتأخر لديهم سواء دفعة واحدة او على دفعات وذلك في مواعيد تجاوزت تلك التي حددتها المادة ٥١ فان العدالة تقضى باقرار ما تم وذلك استقرارا للوضع واحتراما للقرارات الادارية التي صدرت في ظل فتوى ادارة الراى لوزارة المالية والتي لم تكن تخضعهم اصلا للمادة ٥١ من قانون المعاشات الملكية .

لذلك فقد انتهى قسم الراى مجتمعا الى ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨ يولية سنة ١٩٤٣ و ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ في شأن اعتبار موظفى مجالس المديرىات والهيئات التعليمية الأخرى مئتبين بعد نقلهم الى الحكومة وقد اعتبر مدة خدمتهم السابقة في هذه الهيئات مدة خدمة في الحكومة تحسب في المعاش طبقا لقانون المعاشات رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٩ على انه بالنسبة لمن سويت معاشاتهم في مواعيد تجاوزت تلك المنصوص عليها في هذا القانون فان العدالة تقضى باقرار هذه التسويات .

( فتوى ٢٣٩ فى ١٩٥٣/٧/٦ )

الفرع الرابع  
المنازعة فى مكافأة نهاية الخدمة

قاعدة رقم ( ٢١١ )

المبدأ :

المادة العاشرة من لائحة المكافآت الخاصة بمجالس المديرية  
الصادرة بقرار وزير الداخلية فى ١٩٤٤/٥/٢٠ فى هذا الشأن - نصها  
على عدم قبول أى منازعة تتعلق بتقدير مكافأة نهاية الخدمة بعد مضى  
أربعة أشهر من تاريخ اعلان صاحبها باعتماد حساب المكافأة من وزارة  
الداخلية - عدم سريانه فى حالة صرف المكافأة أثناء نظر المنازعة  
فيها قضائيا .

ملخص الحكم :

ان ما ذهبت اليه الحكومة من ان المدعية وقد صرفت اليها مكافأة  
نهاية خدمتها بتاريخ ٢١ من ابريل سنة ١٩٥٥ فلا يقبل منها لية منازعة  
تتعلق بتقدير المكافأة بعد مضى أربعة أشهر من تاريخ اعلانها باعتماد  
وزارة الداخلية لحساب المكافأة طبقا لما تقضى به المادة العاشرة من  
لائحة المكافآت الخاصة بمجالس المديرية الصادرة بقرار من وزير  
الداخلية فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٤ - هذا لقول يجانب الصواب ،  
اذ ان المنازعة التى كانت قائمة فعلا منذ تقديم التظلم للجنة القضائية  
فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وهى تطالب منذ ذلك الوقت بأحققتها  
فى المكافأة فأداء الادارة أثناء نظر المنازعة لا .قطع على المدعية السبيل  
فى الاستمرار فى دعواها المرفوعة من قبل هذا الدفع للمنازعة فى الأساس  
الذى سويت عليه هذه المكافأة لأن الدعوى لا تزال قائمة ومن ثم يكون  
هذا الوجه من أوجه دفاع الحكومة غير قائم على أساس سليم .

( طعن ٥٣٨ لسنة ٥ ق - جملة ١٩٦٠/١٢/٢٤ )

## الفصل السابع المكتبات العامة

قاعدة رقم ( ٢١٢ )

### المبدأ :

تعتبر المكتبات العامة تابعة لمجالس المديرية التي انشأتها .

### ملخص الفتوى :

ان انشاء المكتبات العامة فى عواصم المديرية كمرافق ثقافية قد يقصد به ان يعم نفعها جميع سكان المديرية فيقوم مجلس المديرية بانشائها وادارتها فتكون هذه المكتبات على هذا الوضع مرافق اقليمية - وقد يكون المقصود هو خدمة سكان المدينة أو القرية فيقوم المجلس البلدى أو القروى بانشائها وفى هذه الحالة تعتبر مرفقا بلديا أو قرويا تابعا للمجلس البلدى أو القروى . اما ما نصت عليه الفقرة الثالثة عشرة من المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية من انه يجوز للمجلس البلدى فى دائرة اختصاصه ان ينشئ ويدير المتاحف والمكتبات العامة فلا يموغ تفسيره بان انشاء المكاتب يعتبر مرفقا بلديا فى جميع الاحوال يختص المجلس البلدى دون غيره من الهيئات المحلية بانشائه وادارته اذ ان جواز انشاء وادارة هذه المكتبات كمرفق بلدى يهم سكان المدينة دون قيام مجالس المديرية بانشاء المكتبات وادارتها اذا رأت ان ذلك يعود نفعه على سكان المديرية فاختصاص مجلس المديرية بادارة المكتبات كمرافق اقليمية رغم عدم النص على هذا الاختصاص صراحة فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بنظام مجالس المديرية يستند الى الاصل الدستورى العام الذى يقضى باختصاص الهيئات المحلية بكل ما يهم اهل المديرية أو المدينة أو القرية ولذلك فيجوز لمجلس المديرية ان ينشئ ويدير مرافق عامة ولو لم ينص عليها صراحة فى القانون . ولا يغير من هذا النظر ما قد يستفاد من مراجعة احكام قانون مجالس المديرية من ان المرافق العامة التى يختص بها وارادة على سبيل

الحصر وهى المرافق الصحية والتعليمية والزراعية وشئون الرى وأنواعها  
اذ الواقع أن هذه هى أهم المرافق المشتركة التى تهم أهل المديرية جميعا .

أما ما تستند اليه مجالس المديرية فى المطالبة بضم هذه المكتبات  
الى وزارة المعارف تبعا لنقل مرفق التعليم الأولى الى اختصاص هذه  
الوزارة بحجة أن اعتمادات الانفاق على هذه المكتبات كانت مدرجة فى  
قسم التعليم من الميزانية فهو مردود بأن ادراج هذه النفقات فى قسم  
التعليم هو مجرد عمل تنظيمى فى اعداد الميزانية . لا يستتبع الحاق  
المرفق بالجهة التى حول لها الاعتماد الذى كان ينق من على هذا المرفق  
بل يبقى تابعا للجهة التى انشأتها والتى خصص لخدمة اهله . فاذا كانت  
هذه المكتبات قد روى فى انشائها أن تكون مرفقا ثقافيا عاما مستقلا عن  
مرافق التعليم كما يدل عليه ادراج نفقاته فى مبدأ الامر فى قسم المنافع  
العامة من الميزانية - فانه لا محل للاحتجاج بان اعتماداته كانت تدرج  
فى قسم التعليم للقول بأنه جزء من مرفق التعليم يجب أن يلحق به .

ولما كانت المجالس البلدية قد رفضت ادارة هذه المكتبات لأن  
مواردها المالية لا تسمح لها بتحمل اعباء مالية جديدة كما أن وزارة  
المالية رفضت حساب مصروفات هذه المكتبات لأنها لم تنشئها .

لذلك قد انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى أن تظل هذه المكتبات تابعة  
لمجالس المديرية التى انشأتها على أنه اذا كانت هناك صعوبات مالية  
تحول دون قيام هذه المجالس بادارتها فلا مانع أن تتفق هذه المجالس -  
بموافقة وزارة الداخلية - مع المجالس البلدية التى تقع فى دائرتها هذه  
المكتبات على توزيع نفقات الادارة بينها عملاً بالمادة ٦٠ من قانون  
مجالس المديرية باعتبار أن سكان المدينة هم بحكم الواقع آخر سكان  
المديرية انتفاعاً بهذه المكتبات .

( فتوى ٥١ فى ١٩٥٣/١/٢١ )

## الفصل الثامن

### الميزانية

قاعدة رقم ( ٢١٣ )

#### المبدأ :

ان مجرد ادراج مكافاة فى ميزانية مجلس المديرية ، لمدير الادارة الهندسية القروية ، لا يكسبه حقاً فيها ، وعلى ذلك لا يستحق هذه المكافاة مادام أن الجهة الادارية العليا ، المنوط بها اعتماد هذه الميزانية ، وهى وزارة الصحة العمومية ، لم تقر المجلس عليها ، لمخالفة قرار ادراج هذه المكافاة للقانون .

#### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المتعقدة فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ احقية مدير احدى الادارات الهندسية لقروية فى المكافاة التى قررها مجلس المديرية له .

وقد لاحظ القسم ان وزارة المالية حين طلب منها الموافقة على قرار مجلس المديرية الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بمنح حضرته مكافاة اعتباراً من ١٩٤٩/٢/١ اجابت بعدم الموافقة على صرف هذه المكافاة له واعترضت على هذا الطلب فى جميع الكتب المبلغة منها الى وزارة الصحة وقد ابلغتها بدورها الى مجلس المديرية .

وهذا القرار وقع مخالفاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ الذى قضى يقصر صرف المكافاة على الموظفين من الدرجة الخامسة غما فوقها الذين كانوا بالادارات الهندسية وقت صدوره ولم يكن حضرته من بينهم ولا يجوز صدور هذا القرار بما ورد فيه من نص على ان تخصص هذه المكافاة من ميزانية الاعمال الصحية لا من ميزانية الدولة

ذلك ان مجلس الوزراء وضع القاعدة وقد اراد ان تطبق لا ان تلتزم الجهات الادارية المخرج للتحلل منها والقاعدة التي وضعها مجلس الوزراء في هذا الشأن واجبة الاتباع في شأن موظفي مجالس المديريات عملا بالمادة ٦٢ من لائحة النظام الداخلي لمجالس المديريات وطريقة السير في اعمالها وهي تنص على سريان القواعد الخاصة بتعيين موظفي الحكومة ومستخدميها وورقيتهم وقصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفي مجالس المديريات ومستخدميها ماعدا المعاش .

والقرار الصادر من مجلس المديرية في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ لا يكون نهائياً ولا نافذا الا اذا اقرت الجهة الادارية العليا التي لها حق اعتماد ميزانية المجلس وهي وزارة الصحة العمومية الاعتماد اللازم لتنفيذه فاذا لم يعتمد المبلغ اللازم لتنفيذ القرار فانه لا ينتج اثر يجوز للموظف التمسك به .

والثابت من الوقائع ان ميزانية المجلس لم يكن فيها اعتماد لهذه المكافاة وقد رفضت وزارة المالية صرف هذا المبلغ من ميزانية الاعمال الصحية على ما سبق بيانه .

اما ما قرره مجلس المديرية في ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٩ من ادراج هذه المكافاة في ميزانية تحسين الصحة القروية فمخالف لما قرره البرلمان من تحمل ميزانية الدولة المساهيات والمرتبات والمصروفات الادارية الخاصة بالادارات الهندسية والصحية وتخصيص اعانة الدولة كلها للمشروعات الانشائية فقط دون صرف شيء منها في المرتبات والمكافآت التي تتحملها ميزانية الدولة ولقرار مجلس الوزراء المؤرخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والصادر تنفيذا لما قرره البرلمان ومن ثم يكون هذا القرار مخالفا للقانون ايضا .

ولا يجدى التحدى بفوات ميعاد الستين يوما المحدد لسحب القرارات الادارية المخالفة للقانون . ذلك لان مشروع ميزانية المجلس قد ارسل الى الوزارة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ لاعتماده وطبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتحسين الصحة القروية اذا لم ترد الوزارة خلال ستين يوما كان للمجلس حق السير في تنفيذ المشروعات



حسبما وضعها وهذا النص خاص بتنفيذ المشروعات فقط لا فى  
الصرف مطلقا .

على انة اذا اعتبر مضى الستين يوما بمثابة قرار ضمنى باعتماده  
الميزانية فان هذا القرار يجوز سحبه - طبقا للقاعدة العامة خلال  
ستين يوما من تاريخه والقرار الضمنى فى الحالة المعروضة مفروض بدوره  
بعد مضى ستين يوما اى يوم ٢٨ من يولية سنة ١٩٤٩ فيجوز سحبه لمخالفته  
للقانون الى يوم ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ . والذي حدث ان الوزارة  
اعادت الميزانية فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ - اى خلال المدة التى يجوز  
فيها السحب محذوفا فيها المكافاة محل البحث ومن ثم تكون قد سحبت  
القرار الضمنى بالمكافاة .

لذلك انتهى رأى القسم الى عدم استحقاق مدير الادارة الهندسية  
والقروية للمكافاة التى ادرجها مجلس المديرية له فى ميزانيته .

( فتوى ٩٦٨ فى ١٦/١٢/١٩٥١ )



## مجمع اللغة العربية

---



قاعدة رقم ( ٢١٤ )

المبدأ :

عضوية مجمع اللغة العربية - عدم اعتبارها وظيفة في حكم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بحظر التعيين في أكثر من وظيفة واحدة - جواز الجمع بين هذه العضوية وبين الوظائف المنبثقة عنها - خضوع المكافآت التي يحصل عليها العضو لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات الإضافية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكتوبر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » وقد استقر رأى الجمعية على أن المقصود « بالتعيين » فى حكم هذا القانون ليس مجرد اسناد الوظيفة الى الشخص بل هو استمرار الموظف فى الوظيفة على وجه يكشف أن الجهة التى عين بها راعت أن يخلص لها نشاط الموظف بصفة دائمة بدوام المرفق دون أن يتوقف دوام هذا النشاط على ارادة جهة أخرى .

والمستفاد من احكام القرار الجمهورى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مجمع اللغة العربية واللائحة الداخلية للمجمع الصادر بقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ أن عضوية المجمع لا تشغل وقت صاحبها على وجه منتظم ولا تستغرق جهده أو نشاطه الاصلى ومن ثم لا يعتبر عضو المجمع معيناً فى وظيفة بالمعنى المقصود من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

أما بالنسبة الى « الوظائف » المنبثقة عن عضوية المجمع وهى المنصوص عليها فى المادة ٢١ من اللائحة الداخلية ، فإن المستفاد من نصوص المواد ٨ ، ٩ ، ١٥ من القرار الجمهورى رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠

~ ٤٦٢ ~

المشار اليه انها وظائف موقوته بمدة معينة ولذلك لا يسرى فى شأنها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر وينتفى تبعا لذلك المانع من الجمع بينها واستحقاق المكافأة لكل منها .

وغنى عن البيان انه اذا كان عضو المجمع اللغوى موظفا عاما - بالاضافة الى عضويته فى المجمع - فان المكافأة التى يحصل عليها من المجمع وتخضع لحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات الاضافية التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية .

( فتوى ٤٤ فى ١٣/١/١٩٦٣ )

## محاماة

- الفصل الأول : تنظيم مهنة المحاماة والهدف منها •
- الفصل الثاني : حظر الجمع بين المحاماة وبين تولى الوظائف •
- الفصل الثالث : حظر ترافع المحامى ضد المصلحة التى كان يعمل بها •
- الفصل الرابع : الافتاء واعطاء الاستشارات القانونية •
- الفصل الخامس : القيد بجدول المحامين المشتغلين •
- الفصل السادس : نقل اسم المحامى الى جدول غير المشتغلين •
- الفصل السابع : ضم مدة الخدمة السابقة بالمحاماة •
- الفصل الثامن : رسوم قيد واشتراكات المحامين •
- الفصل التاسع : آتعايب المحاماة •
- الفصل العاشر : عضوية الادارات القانونية •
- الفصل الحادى عشر : صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة •
- الفصل الثانى عشر : معاشات المحامين الشرعيين •
- الفصل الثالث عشر : معاش التقاعد للمحامى •
- الفصل الرابع عشر : صندوق معاشات المحامين •





## الفصل الأول

### تنظيم مهنة المحاماة والهدف منها

قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبسدا :

تنظيم مهنة المحاماة والهدف منه - حظر ممارستها على من لم تتوفر فيه شروطها ولم يقيد بجدول المنتسبين اليها - اطلاق هذا الحظر وشموله جميع اعمال المحاماة وعدم قصره على المرافعة امام المحاكم - اساس ذلك هو عدم تفرقة التشريعات المنظمة لهذه المهنة بين المرافعة امام المحاكم وبين اعمال المحاماة الأخرى ، وعدم اخذها بنظام وكلاء الدعاوى المعمول به فى بعض الدول - قيام المحامين فى مصر الى جانب النصح لعملائهم بشأن مختلف روابطهم القانونية ، والمرافعة عنهم لدى القضاء ، بتحرير كافة أوراق المرافعات ابتداء من تاريخ رفع الدعوى الى تمام تنفيذ الحكم الصادر فى الخصومة ، مما هو معتبر من عمل وكلاء الدعاوى فى الدول التى تأخذ بهذا النظام .

ملخص الحكم :

ان المشرع استهدف بتنظيم مهنة المحاماة هدفا جوهريا هو النهوض بها ورفع مستواها كى تؤدي رسالتها على اكمل وجه ، وكان سبيله الى تحقيق هذا الهدف قصر ممارستها على من تتوافر فيهم شروط معينة تكفل الكفاية العلمية والخلفية وقد اعد جدولا يقيد اسماء المنتسبين اليها ممن تتوافر فيهم هذه الشروط بحيث تحظر ممارسة المهنة على من لم تتوافر فيه شروطها ولم يقيد بجدول المنتسبين اليها . ويبين من استقصاء التشريعات المتعاقبة المنظمة لمهنة المحاماة ، ان هذا الحظر مطلق بحيث يشمل جميع اعمال المحاماة ، وليس مقصورا على المرافعة امام المحاكم ، والتشريعات المذكورة فى جميع أطوارها لا تفرق فى تنظيمها لمهنة المحاماة بين المرافعة امام المحاكم وبين اعمال المحاماة

( م - ٣٠ - ج ٢٢ )

الأخرى ، وهى لم تأخذ بنظام وكلاء الدعاوى المعمول به فى بعض الدول ،  
وانما يقوم المحامون فى مصر الى جانب النصح لعملائهم بشأن مختلف  
روابطهم القانونية والمرافعة عنهم لدى القضاء فيما يشتبكون فيه من  
خصومات ، ويقومون الى جانب ذلك بتحرير كافة اوراق المرافعات ابتداء  
من رفع الدعوى الى تمام تنفيذ الحكم الصادر فى الخصومة مما هو معتبر  
من عمل وكلاء الدعاوى فى الدول التى تأخذ بهذا النظام .

( طعن ١٥٥٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٦ )

## الفصل الثانى

### حظر الجمع بين المحاماة وبين تولى الوظائف

قاعدة رقم ( ٢١٦ )

#### المبدأ :

نص المادة (٥٢) بند (٣) من قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ على حظر الجمع بين المحاماة وبين تولى الوظائف العامة أو الخاصة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو مكافأة - استثنى المشرع اساتذة القانون بالجامعات المصرية وقبول قيدهم للمرافعة امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا - ورود نص المادة عاما ومطلقا دون أن يحظر عليهم المرافعة امام أية درجة من درجات التقاضى - نتيجة ذلك : جواز ممارستهم المحاماة دون أن تقتصر هذه الممارسة على محاكم معينة - اساس ذلك : ورود نص القانون واضحا لا مثار للاجتهاد فيه - لا يسوغ الخروج عليه أو تأويله استنادا الى ما ساقته المذكرة الايضاحية أو الأعمال التحضيرية من اقوال تتعارض مع صراحة النص ومدلول عبارته - ليس للأعمال التحضيرية أن تتضمن حكما لم تتضمنه نصوص القانون •

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من استقراء احكام قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته انه نظم فى الباب الثانى منه « شروط القيد بجدول النقابة ومزاولة المهنة » فشرط فى المادة (٥٠) فيمن يزاو المحاماه أن يكون اسمه مقيدا فى جدول المحامين المشتغلين ، ثم نص فى المادة (٥٦) على تقسيم جدول المحامين المشتغلين الى أربعة جداول هى ( ١ ) جدول للمحامين المقبولين امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ( ب ) جدول للمحامين المقبولين امام محكمة الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى ( ج ) جدول للمحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية ( د ) جدول للمحامين تحت التمرين ، وحدد فى المواد من ٦٥ الى ٨١ شروط واحكام القيد بجدول المحامين المشار اليها ، ومفاد ذلك ان القيد فى جداول المحامين شرط لممارسة المحاماه امام المحاكم

حسب درجة القيد ، والأصل ان قيد المحامى بإحد الجداول المشار اليها  
يبيح له ممارسة المحاماة أمام المحاكم المقيد بجدول المقبولين أمامها والمحاكم  
الأدنى ما لم ينص القانون صراحة على حرمانه من تمثيل الخصوم أمام  
المحكمة الأدنى .

ومن حيث ان البند (٣) من المادة (٥٢) من قانون المحاماة المشار  
اليه معدلا بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ ينص على حظر الجمع بين المحاماة  
وبين « الوظائف العامة أو الخاصة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو مكافأة  
عدا اساتذة القانون بالجامعات المصرية ومن يتولى أعمال المحاماة بالهيئات  
العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات  
القطاع العام . ويقبل قيد أساتذة القانون بالجامعات المصرية للمرافعة أمام  
محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا » وفاد هذا النص ان الأصل هو  
حظر الجمع بين ممارسة المحاماة وتولى الوظائف العامة أو الخاصة ،  
واستثنى المشرع من هذا الأصل اساتذة القانون بالجامعات المصرية فأجاز  
لهم ممارسة المحاماة دون ان يقصر هذه الممارسة على محاكم معينة اذ جاء  
النص فى هذا الصدد طليقا من أى قيد ، ولا وجه لتأويل عجز البند (٣)  
المشار اليه والذي ينص على ان يقبل قيد اساتذة القانون بالجامعات المصرية  
للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ، على نحو يجعل  
منه قيد على ممارسة اساتذة القانون مهنة المحاماة وعدم جواز مباشرتها  
الا أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا على زعم ان تقرير اللجنة  
التشريعية بمجلس الشعب ( من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ ) قد تضمن  
ما قد يفهم منه ان اباحة ممارسة المحاماة لاساتذة القانون بالجامعات يقصر  
على المرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا والمحكمة العليا  
لا وجه لما تقدم ، ذلك لأن صدور البند (٣) جاء واضحا وصريحا فى  
تقرير حق اساتذة القانون بالجامعات المصرية ممارسة مهنة المحاماة ،  
ولم يقيد هذه الممارسة بأى قيد بل جاء النص فى هذا المقام مطلقا  
كما ان ما نص عليه فى عجز هذا البند من قبول قيدهم بجدول  
المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا لا يدعوا ان  
يكون مزية اضافية لاساتذة القانون بالجامعات فى ان يقيدوا مباشرة فى  
جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا دون  
ان يتطلب منهم استيفاء الشروط المقررة فى المادة ٨٠ للقيد فى هذا  
الجدول ، والقاعدة انه متى كان النص واضحا فلا مثار للاجتihad ولا يسوغ .

من ثم الخروج عليه أو تأويله استنادا الى ما سافهته المذكرة الايضاحية او الأعمال التحضيرية من اقوال تتعارض مع صراحة النص ومدلول عبارته ، ذلك ان الرجوع الى الأعمال التحضيرية واستقصاء مراميها لا يكون الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، هذا بالإضافة الى انه ليس للأعمال التحضيرية ان تضيف حكما لم تتضمنه نصوص لقانون وليس صحيحا فى القانون ان البند (٣) من المادة (٥٢) وقد نص على قيد أساتذة القانون فى الجامعات المصرية بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا انما يعنى ممارستهم لمهنة المحاماة أمام المحكمتين المذكورتين فقط ذلك لأن لكل من اصطلاحى القيد بجدول المحامين وممارسة المحاماة مدلوله الخاص فى القانون فالقيد بالجدول فى مفهوم هذا القانون هو ادراج اسم المحامى فى أحد جداول المحامين التى يتوافر فيه شروط القيد بها أمام درجة أو أكثر من درجات المحاكم ، أما ممارسة المحاماة فهو مزاوله المهنة فى حدود ضوابط كل من احكام القانون والنظام الداخلى للنقابة وما هو مقرر للمحامى من حقوق وما عليه من واجبات ، فالقيد والأمر كذلك شرط لممارسة المهنة على ما افصحت عنه المادة (٥٠) من قانون المحاماة وليس الممارسة فى ذاتها ، وبهذه المثابة فان عجز البند (٣) سالف الذكر وقد تناول امر قيد أساتذة القانون للمرافعة أمام محكمة النقض والادارية العليا ، فانه لا يجوز تأويله فانه يعنى قصر ممارسة المهنة بالنسبة لهم على هاتين المحكمتين ، ويؤكد هذا الفهم ويسانده ان المشرع لو شاء ان يقيد حق اساتذة القانون بالجامعات المصرية بى ممارسة مهنة المحاماة أمام محاكم معينة دون سواها لما اعوزه النص عليه فى المادة (٥٣) عندما حظر على من ولى الوزارة أو شغل منصب مستشار بمحكمة النقض أو محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة أو ادارة قضايا الحكومة أو من فى درجته فى النيابة العامة أو النيابة الادارية ، ممارسة المحاماة الا أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الادارى ، أو على نحو ما كان منصوصا عليه فى المادة (١٩) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية من ان « لاساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية حق المرافعة أمام محكمة النقض والابرام وحدها » .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، ولما كان البند (٣) من المادة (٥٢) قد جاء عاما ومطلقا دون ان يحظر على اساتذة القانون بالجامعات

المصرية المرافعة أمام اية درجة من درجات التقاضى فانه يكون لهم توفيق  
صحف الدعاوى والحضور عن الخصوم بجميع المحاكم على اختلاف  
درجاتها ، ومن ثم فان توقيع الأستاذ الدكتور ..... على صحيفة  
الدعوى مثار الطعن ليس فيه ما يخالف القانون واذا ذهب الحكم المطعون  
فيه غير هذا المذهب يكون قد لخطا فى تطبيق القانون ، ويتعين القضاء  
بالغائه والحكم برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى .

ومن حيث انه لما كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد  
وقف عند بطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيعها من محام مقبول امام  
محكمة القضاء الادارى دون ان يتطرق قضاؤه الى الفصل فى شكل  
او موضوع الدعوى ذاتها فانه يتعين اعادتها الى محكمة القضاء الادارى  
للفصل فيها .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون  
حرىا بالالغاء ويتعين اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى « هيئة  
العقود والتعويضات » للفصل فيها والزام الجهة الادارية مصروفات الطعن .

( طعن ٩١٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤ )

### الفصل الثالث

حظر ترافع المحامي ضد المصلحة التي كان يعمل بها

قاعدة رقم ( ٢١٧ )

المبدأ :

حظر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم على المحامي أن يترافع ضد المصلحة التي كان يعمل بها خلال السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة - نطاق الحظر يتحدد مكانيا بالمصلحة التي كان يعمل بها المحامي لا الوزارة بجميع مصالحها وفروعها وهيئاتها كما يتحدد زمنيا بالثلاث سنوات التالية لترك الخدمة - حكمة الحظر تخلص في الرغبة في تجنب استغلال الموظف ما عسى أن يكون قد علمه بحكم وظيفته من أسرار المصلحة التي كان يعمل بها وقت ما كان أميناً عليها - فرص استغلال الأسرار وإن تحققت بعد الثلاث السنوات المذكورة إلا أن خضية الاستغلال تتضاءل بمرور الزمن - حظر المرافعة يقدر بقدره فلا يمتد إلى غير المصلحة التي كان يعمل بها المحامي ولو كانت تابعة لذات الوزارة التي تتبعها المصلحة التي كان موظفاً فيها ، كما لا يستمر بعد السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة وإن كان استغلاله بعدها ممكناً أو كانت المرافعة ضد ذات المصلحة .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٢١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم على أنه « لا يجوز لموظف الحكومة الذي ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التي كان يعمل بها ، وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة » . وقد ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بخصوص هذه المادة ما يلي : « كما حظر المشرع في المادة ٢١ على موظف الحكومة الذي ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التي كان يعمل بها خلال الثلاث سنوات التالية لترك الخدمة ، وذلك منعاً لاستغلال الموظف لما عسى أن يعرفه بحكم وظيفته من أسرار ضد المصلحة التي كان يعمل

بها والتي كان أمينا على أسرارها « . وظاهر من النص أن الشارح ، وهو يفرض ، لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، قيذا استحدثه على الحق المقرر أصلا للمحامى فى حرية المرافعة ضد أى خصم ، ولم يشأ أن يوسع من هذا الفيد باطلاق المنع من المرافعة حتى يسرى بالنسبة الى الوزارة وجميع مصالحها وقروعا وهيئاتها التى كان موظف الحكومة الذى ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة يعمل بها أو باحدى المصالح التابعة لها ، بل اورد على هذا الحظر للتخفف منه ضابطا مكانيا وآخر زمانيا اذ حصر نطاق المنع مكانيا فى المصلحة التى كان يعمل بها المحامى ، ووضح حكمته بالرغبة فى تجنب استغلال الموظف ما عسى أن يكون قد علمه بحكم وظيفته من أسرار لهذه المصلحة كان فى وقت ما أمينا عليها ، وحدده زمنيا بالثلاث سنوات التالية لترك الخدمة وأن تحقق فرض استغلال الأسرار بعد هذا الفاصل لتضاؤل خشية الاستغلال بمرور الزمن . ومن ثم يتعين تقدير خطر المرافعة بقدره ، فلا يمتد الى غير المصلحة التى كان يعمل بها المحامى قبل تركه خدمة الحكومة ولو كانت تابعة لذات الوزارة التى يتبعها المصلحة التى كان موظفا فيها متى انتقلت علقته ، ويقوم فى نطاق معناها الأوسع متى تحققت هذه الصلة كما لا يسمر بعد السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة وأن كان استغلال الأسرار بعدها ممكنا أو كانت المرافعة ضد ذات المصلحة .

( طعن ١٠٣٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥ )



## الفصل الرابع الافتاء واعطاء الاستشارات القانونية

### قاعدة رقم ( ٢١٨ )

المبدأ :

موظف - الاعمال المحظورة عليه مباشرتها - عدم اندراج الافتاء واعطاء الاستشارات القانونية تحتها - يجوز للوزير المختص الاذن له في مباشرتها - القيود الواجب مراعاتها عند الاذن - القول بمخالفة ذلك لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالحماية امام المحاكم - غير صحيح .

ملخص الفتوى :

يجوز للوزير المختص ان يأذن للموظف الحاصل على ليسانس الحقوق في ( فتح مكتب ) لمباشرة الافتاء والاستشارات القانونية في غير اوقات العمل الرسمية متى كان ذلك لا يضر بأداء واجبات الموظف الأصلية او يجافى مقتضياتها لأن « الافتاء » ليس من بين الأعمال التي حظرت المادة ٨٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الموظف مباشرتها بالذات او بالواسطة .

هذا الى ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالحماية امام المحاكم قد نص في المادة ١٩ منه على « حظر الجمع بين الحماية وبين التوظيف في احدى مصالح الحكومة او الجامعات بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس ... الخ » كما عدت المادة ٢٥ منه الأعمال التي لا يجوز لغير المحامين القيام بها كحق الحضور عن الخصوم امام المحاكم وتقديم صفح الدعاوى .. الخ ولم يرد الافتاء بين هذه الأعمال ، وما دام الافتاء لا يتطلب فيمن يقوم به ان يكون محاميا فانه بذلك يخرج عن نطاق الحظر الوارد في المادة ١٩ ، ومن ثم يجوز للموظف القيام به .

وفضلا عن ذلك فان نص المادة ٢٥ من تانون الحماية حين يحظر على غير المحامي القيام بأعمال معينة فانه يتضمن استثناء من اصل عام هو حرية العمل ، ومن ثم لا يجوز التوسع في تفسيره والقياس على هذه الأعمال للمقول بتحريم الافتاء ايضا على غير المحامي .

( فتوى ٦٠٣ في ١٩٦٠/٧/٨ )

## الفصل الخامس القيد بجدول المحامين المشتغلين

قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

القيد بجدول المحامين المشتغلين - أن لجنة قبول المحامين التي عهد اليها القانون بهذا الجدول هي صاحبة الاختصاص الاصيل في القيد بجدول المحامين المشتغلين وفي استمرار القيد بهذا الجدول لمن يتولى أعمال المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام - ليس لهذه الجهات ان تعترض على تفسير تأخذ به لجنة قبول المحامين لأعمال المحاماة او تعرض تفسيراً آخر لأعمال المحاماة غير ما ارتأته هذه اللجنة - ممارسة اللجنة المذكورة لاختصاصها في هذا الشأن تحت رقابة محكمة النقض اذا طعن في قراراتها من المحامى او طالب القيد .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٠ من قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على انه « يشترط فيمن يمارس المحاماة أن يكون مقيداً في جدول المحامين المشتغلين ... » .

وتنص المادة ٥١ على انه « يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين أن يكون .

أولاً - متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ...

ثانياً - حائزاً على شهادة الحقوق ...

ثالثاً - متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة ...

رابعاً - محمود السيرة حسن السمعة ...

خامساً - غير متجاوز الخمسين من عمره ...

وتنص المادة ٥١ على انه « لا يجوز للمحامى الذى يقيد اسمه بالجدول مزاولة العمل الا بعد حلف اليمين امام مجلس النقابة ... » .

كما تنص المادة ٥٥ على انه « لا يجوز الجمع بين المحاماة والأعمال الأتية :

(١) ... ..

(٢) ... ..

(٣) الوظائف العامة أو الخاصة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو

بمكافأة ..

وتنص المادة ٥٧ من قانون المحاماة المشار اليه على ان « يعهد بجدول المحامين الى لجنة قبول المحامين وتؤلف من النقيب واربعة من المحامين المقبولين امام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه سنويا وتنعقد هذه اللجنة مرة على الأقل كل شهر » .

وتنقضى المادة ٦٢ بأنه « على كل محام تولى احدى الوظائف أو الأعمال المشار اليها فى المادة (٥٥) أو انقطعت علاقته بالمحاماة لاي سبب كان ان يخطر النقابة بذلك خلال ثلاثين يوما والا اعتبر مخالفا لواجبات المحاماة وتعين مساعلته تأديبيا » .

وللجنة قبول المحامين بعد سماع اقوال المحامى او عند تخلفه عن الحضور بعد اعلانه ان تقرر نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا فقد شرطا من شروط مزاوله المصاماه المنصوص عليها فى هذا القانون ... » .

وتنص المادة ٦٤ من القانون سالف الذكر بأنه « على كل جهة عين بها محام فى اية وظيفة اخطار النقابة بقرار تعيينه خلال الثلاثين يوما التالية لاصداره ، كما يجب عليها فى ذات الاجل اخطار النقابة بالقرارات الصادرة فى شأن نقل المحامين لديها ، او تركهم وظائفهم » .

ومن حيث ان مؤدى هذه النصوص ان ممارسة المحاماة ليست شرطا للقيد بجدول المحامين المشتغلين بل ان القيد بهذا الجدول هو الشرط لممارسة المحاماة فهو شرط سابق على ممارسة المهنة وضرورى قبل البدء فى ممارستها . وان هذا القيد يجعل المحامى - بعد حلف اليمين - صالحا للقيام بأعمال المحاماة من غير ان يوجب عليه القيام بها ، اذ يبين من استعراض نصوص قانون المحاماة الأخرى ان استمرار القيد بجدول المحامين المشتغلين وعدم الاستبعاد منه رهن باستمرار أداء الاشتراكات السنوية ( مادة ١٦٧ ) وعدم صدور قرار بمجازاة المحامى بمحو اسمه

من الجنول أو منعه من مزاوله العمل وذلك لاحتلاله بواجبات مهنته ( مادة ١٤٢ ) وليس لعدم مزاوله المهنة لأن عدم المزاوله لا يبرر نقل المحامى الى جدول غير المشتغلين ما لم يتقدم المحامى بطلب اعتزال للمحامة ( مادة ٦٣ ) .

وعلى ذلك فليس شرطا للقيد بجدول المحامين المشتغلين أو استمرار القيد به ان يزاول المحامى القيد به فعلا اعمال الوكالة بالخصومة القضائية أو يقتصر على اعمال الفتوى وتحرير العقود وإجراء التحقيقات وحدها ، وإنما يكون تولى احدى الوظائف العامة أو الخاصة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو بمكافأة مانعا من القيد بجدول المحامين المشتغلين أو من استمرار القيد بهذا الجدول ، الا ان المشرع استثنى من هذا الحظر الوظائف الخاصة بأعمال المحامة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام فأجاز لمن يتولونها القيد بجدول المحامين المشتغلين واستمرار القيد به .

وان حظر الجمع بين المحامة وبين تولى بعض الأعمال العامة والاستثناء الوارد عليه المشار اليه ينصرفان الى القيد بجدول المحامين المشتغلين ، وأن لجنة قبول المحامين التى عهد اليها القانون بهذا الجدول هى صاحبة الاختصاص الاصيل فى القيد بجدول المحامين المشتغلين وفى استمرار القيد بهذا الجدول لمن يتولون أعمال المحامة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام وليس لهذه الجهات أن تعترض على تفسير تأخذ به لجنة قبول المحامين لأعمال المحامة بها أو تعرض تفسيراً آخر لأعمال المحامة غير ما ارتأته هذه اللجنة لأن القيد بجدول المحامين المشتغلين من اختصاص لجنة قبول المحامين وحدها تمارسه تحت رقابة محكمة النقض ( الدائرة الجنائية ) اذا طعن فى قرارات هذه اللجنة من المحامى أو طالب القيد وبحسبان ان قيد العاملين بهذه الجهات أو استمرار قيدهم بجدول المحامين المشتغلين لا يتعارض مع مقتضيات وظائفهم اذ حرصت المادة ٥٥ من قانون المحامة على النص بأنه « لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام مزاوله اى عمل من أعمال المحامة المنصوص عليها فى هذا القانون لغير الجهات التى يعملون بها » .

( فتوى ١١٨٤ فى ١٩٦٩/١٣/٣٠ )

## الفصل السادس

### نقل اسم المحامى الى جدول غير المشتغلين

#### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

##### المبدأ :

نقل اسم المحامى الى جدول غير المشتغلين - دور مجلس النقابة فى نقل الاسم - ضرورة اعلان طلب النقابة الى المحامى صاحب الشأن - جزاء للاخلال بهذا الاجراء .

##### ملخص الحكم :

يبين من استقراء احكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة امام المحاكم ان المادة الثامنة منه نظمت امر نقل اسم المحامى الى جدول المحامين غير المشتغلين ورسمت اجراءات هذا النقل وضوابطه ففقت بأن للمحامى الذى كف عن مزاوله المهنة ان يطلب الى لجنة قبول المحامين نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ، كما اجازت لمجلس نقابة المحامين ان يطلب نقل اسم المحامى الى هذا الجدول اذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لنصوص هذا القانون ولللائحة الداخلية للنقابة ، ونصت على ان يعلن هذا الطلب للمحامى وله ان يطلب سماع اقواله امام لجنة القبول . وقد انطوى هذا النص على شروط أساسية تلتزم بها لجنة قبول المحامين فى نقل المحامى الى جدول المحامين غير المشتغلين - وذلك فى غير الحالات التى يطلب فيها المحامى هذا الطلب - وتقوم هذه الشروط على أمور تتعلق بتحديد الجهة صاحبة الحق فى طلب نقل اسم المحامى الى جدول المحامين غير المشتغلين والسبب الذى يمتنع ان يبنى عليه الطلب ، واجراءات نظره ، وضمان حقوق المحامى فى الدفاع عن نفسه . فيتعين التزاما بهذا النص ان يتقدم مجلس نقابة المحامين باعتباره راعى شؤون هذه المهنة بطلب نقل المحامى الى جدول غير المشتغلين بعد تمحيص أسبابه ضمانا لجديتها ثم يعلن هذا الطلب الى المحامى تمكينا له من طلب سماع اقواله وممارسة حقه الاصيل فى الدفاع عن نفسه . والثابت من الأوراق ان لجنة قبول المحامين قررت

فى اول اغسطس سنة ١٩٦٣ نقل اسم المدعى الى جدول المحامين غير المشتغلين اعتبارا من سنة ١٩٤٠ تاريخ التحاقه بالعمل بشركة الادارة العقارية بمقولة ان ذلك يتنافى مع العمل بالمحاماة ، وذلك بناء على مجرد طلب من ادارة المعاشات ( صندوق المحامين المختلط ) ودون اعلان المدعى به . واذا اصدرت لجنة قبول المحامين القرار المذكور دون اعتداد بالدور الاساسى لمجلس النقابة فى هذا الشأن ودون تمكين المدعى من حقه الطبيعى فى الدفاع عن نفسه ، وهو دفاع له سنده من القانون باعتبار ان المادة ١٩ من قانون المحاماة امام المحاكم المذكورة رفعت حظر الجمع بين العمل فى المحاماة والتوظيف فى الشركات بالنسبة لمن كان يجمع فى تاريخ صدور القانون المذكور بينهما وهو الامر الذى يفيد منه المدعى ، وقد خالف القرار المذكور صريح هذا النص ونقل اسم المدعى الى جدول غير المشتغلين باثر رجعى اعتبارا من سنة ١٩٤٠ متعارضا فى هذا ايضا مع قرار لجنة قبول المحامين الذى سبق ان صدر بناء على طلب المدعى بنقل اسمه الى جدول غير المشتغلين اعتبارا من ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦١ . واهدار الضمانات الجوهرية التى اوجب القانون مراعاتها وعلى هذا النحو يكون القرار ولا شك قد شابته عيب جسيم ينحدر به الى مرتبة الانعدام ويغدو مجرد عقبة مادية لا اثر لها فى المركز القانونى للمدعى .

( طعن ١١٩١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ )

## الفصل السابع

### ضم مدة الخدمة السابقة بالمحاماة

قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة - المادة ٢٢ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المعتمدة بقرار وزير العدل في ١٥ يونيو ١٩٤٦ يقضيان باستبعاد اسم المحامي من الجدول ومنعه من ممارسة المهنة إذا لم يؤد قيمة الاشتراك في الموعد المحدد - لم يرتب القانون على قيام المحامي بممارسة مهنته خلال فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية دون أن تنزع صفته كمحام - أثر ذلك : جواز ضم مدة خدمة المحامي في فترة الاستبعاد إذا قدم شهادات رسمية تفيد ممارسته المهنة بالفعل أثناءها - في هذه الحالة لا يكون الاستبعاد مانعاً من ضم هذه المدة متى نوافرت الشروط الأخرى اللازمة للضم .

ملخص الفتوى :

أن ما تغياه المشرع في المادة ٢٢ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المعتمدة بقرار وزير العدل في ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ ، فيما يتعلق بواجب المحامي نحو أداء الاشتراك المقرر ومواعيد أدائه وما يترتب على التأخير من آثار إخطرها استبعاد اسم المحامي من الجدول ، ومنعه من المرافعة والاستشارة ومساير الحقوق إنما هو الحرص على موارد النقابة المالية على نحو ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، ولم يرتب على قيام المحامي بممارسة المهنة في فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية دون أن ينزع عنه صفته كمحام به أنه قضى يزوال الاستبعاد بزوال سببه إذا ما أدى المحامي قيمة الاشتراك .

ومن حيث أن التنظيم المتقدم لا يتعدى أثره هذا النطاق إلى تحديد المركز القانوني كموظف في خصوص ضم مدة خدمته السابقة الذي تحكمه

قواعد تقوم على حكمة أخرى هي ما يكسب من خبرة تفيد في عمله  
الحكومي .

ومن حيث أن هذه الحكمة تتحقق فيما لو نبئت ممارسة المحامي فعلا  
لمهنة المحاماة خلال استبعاده لعدم سداد اشتراك النقابة ومن ثم فإن  
الموظف إذا ما قدم شهادات رسمية مستخرجه من جداول المحاكم بأنه  
مارس مهنة المحاماة بالفعل طوال فترة استبعاده من الجدول بسبب  
عدم سداد اشتراك النقابة في ميعاده فإن استبعاده في هذه الحالة  
لا يكون مانعا من ضم هذه المدة الى خدمته إذا ما توفرت في حقه باقي  
الشروط الأخرى اللازمة للضم ما دامت هذه الممارسة على علانيتها قد  
تسببت الخبرة المرجوة في الضم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / . . . . .  
الباحث القانوني بوزارة التموين في أن تضم الى مدة خدمته مدة استبعاده  
من جدول المحامين بسبب عدم سداد الاشتراك الى النقابة وذلك في  
الحدود وبالشروط المقررة قانونا للضم اذا ما كان قد قام باداء هذا  
الاشتراك تيمما بعد بشرط أن يقدم شهادات رسمية من جداول المحاكم  
بقيامه بممارسة المهنة فعلا خلال فترة الاستبعاد .

( ملف ١٧٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١٠/٦ )

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

أن القانون لم يرتب على ممارسة المحامي للمهنة في فترة الاستبعاد  
سوى المحاكمة التأديبية دون أن ينزع صفته كمحام - زوال الاستبعاد بزوال  
سببه اذا ما أدى المحامي قيمة الاشتراك - هذا التنظيم لا يتعدى أثره  
الى تحديد المركز القانوني للموظف في خصوص ضم مدة عمله السابقة  
ثبوت مزاوله المحامي فعلا لمهنة المحاماة خلال فترة الاستبعاد من الجدول  
لتأخره في سداد الاشتراك ثم قيامه بادائه ، فإن استبعاده من الجدول  
لا يحول دون ضم مدة اشتغاله بالمحاماة بما فيها مدة الاستبعاد من الجدول  
إذا ما توفرت في حقه باقي الشروط اللازمة لهذا الضم .



### ملخص الحكم :

ان ما تغياه المشرع ، انما هو الحرص على موارد النقابة المالية على نحو ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ، ولم يترتب على قيام المحامى بممارسة المهنة فى فترة الاستبعاد سوى المحاكمة التأديبية دون ان ينزع عنه صفته كمحام بل انه قضى بزوال الاستبعاد بزوال سببه اذا ما ادى المحامى قيمة الاشتراك ومن ثم فان هذا التنظيم لا يتعدى اثره الى تحديد المركز القانونى للموظف فى خصوص ضم مدة عمله السابق الذى تحكمه قواعد تقوم على حكمة اخرى هى الافادة من الخبرة التى يكتسبها الموظف من عمله السابق والتى ينعكس اثرها على عمله الحكومى ، وهو ما يتحقق لو ثبتت ممارسة المحامى فعلا لمهنته خلال فترة استبعاده من الجدول لعدم سداد الاشتراك ، فاذا ما ثبت أن الموظف قد زاول فعلا مهنة المحاماة خلال فترة استبعاد اسمه من الجدول لتأخره فى سداد الاشتراك ثم قام بإداء الاشتراك فان استبعاده من الجدول لا يقف حائلا دون ضم مدة اشتغاله بالمحاماة بما فيها مدة الاستبعاد من الجدول اذا ما توفرت فى حقه باقى الشروط الأخرى اللازمة لهذا الضم .

( طعن ٦١٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

#### المبدأ :

لا وجه لاعتبار مدة شغل وظيفة محام بقسم قضايا البنك العقارى الزراعى المصرى مدة اشتغال بالمحاماة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ .

#### ملخص الفتوى :

لا وجه لاعتبار مدة شغل وظيفة محام بقسم قضايا البنك العقارى الزراعى المصرى فى خصوص تطبيق القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ فى ضمن مدة الاشتغال بالمحاماة ، ذلك لأن مهنة المحاماة مهنة حرة تختلف كل الاختلاف عن الوظائف العامة ومنها وظائف المحامين بقسم قضايا البنك العقارى الزراعى المصرى ولكل منهما أحكام خاصة فيما يتعلق بضم مدة العمل بها فى ضمن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش ، ومن ثم فلا يجوز اعتبار مدة شغل وظيفة محام بقسم قضايا البنك المشار اليه مدة اشتغال بالمحاماة .

( فتوى ١٦٦ فى ١٩٦١/٢/٢٠ )

( م - ٣١ - ج ٢٢ )

## الفصل الثامن رسوم قيد واشتراكات المحامين

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

#### المبدأ :

رسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام - هذه الرسوم والاشتراكات تتحمل بها الجهة التي يعمل بها المحامي سواء كان يمارس الوكالة في الخصومة القضائية أو يقتصر عمله على الفتوى والتحقيقات وتحرير ومراجعة العقود .

#### ملخص الفتوى :

ومن حيث انه عن مدى التزام الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام التي يعمل بها محامون بقيمة رسوم القيد والاشتراكات السنوية الخاصة بهؤلاء المحامين فتتضمن المادة ١٧٢ من قانون المحاماة على ان « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » .

وان النص قد ورد من الاطلاق والشمول بحيث ينتقل دائما عبء أداء رسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في احدى الجهات التي اشار اليها النص الى عاتق الجهة التي يعمل بها ، وانما يكون تلمس حدود هذا الالتزام ومداه بالتعرف على ماهيته وطبيعته في ضوء نصوص قانون المحاماة الأخرى .

ومن حيث ان المادة ٥٥ من قانون المحاماة المشار اليها قد حظرت على المحامين العاملين في احدى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام مزاوله اى عمل من أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون لغير الجهات التي يعملون بها .

وإن المادة ٨٦ من قانون المحاماة تنص على أنه « لا يجوز لغير المحامين أن يمارسوا بصفة منتظمة الافتاء أو ابداء المشورة القانونية أو القيام بأى عمل أو اجراء قانونى للغير » .

وعلى الرغم من أن تحرير العقود ومراجعتها يدخل فى ابداء المشورة القانونية التى يحظر القانون ممارستها بصفة منتظمة على غير المحامين فقد خص قانون المحاماة العقود التى تزيد قيمتها على الف وخمسمائة جنيه برعاية خاصة إذ لم تجز المادة ٨٨ من هذا القانون تسجيلها أو التصديق أو التأشير عليها بأى اجراء أمام مكاتب الشهر والتوثيق وغيرها إلا اذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن عراولة أعمال المحاماة بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام ويدخل فيها ما حظر القانون على غير المحامين ممارسته من أعمال الفتوى والعقود والتحقيقات انما تتم لحساب الجهات السابقة بعد اذ حظر القانون على المحامين العاملين بها مزاولتها لغير الجهات التى يعملون بها ، ومن ثم تكون رسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بهذه الجهات من نفقات الوظيفة فينبغى أن تتحمل بها الجهة التى يعمل بها المحامى سواء كان يمارس الوكالة فى الخصومة القضائية أو يقتصر عمله على الفتوى والتحقيقات وتحرير ومراجعة العقود .

وفضلا عن ذلك فإن الالتزام المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من قانون المحاماة هو التزام يميزه من المزايا المتعلقة بالوظيفة ويدخل فى مرتب العامل بالمعنى الواسع ، كما يترتب عليه استحقاق العامل فى المعاش والاعانات التى يقررها قانون المحاماة اذ تدخل نصف رسوم القيد ونصف الاشتراكات السنوية فى حصيله صندوق الاعانات والمعاشات بنقابة المحامين فلا ينبغى التفرقة بين أعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام فى هذه المزية من مزايا الوظيفة بعد أن سوى القانون بين أعضاء هذه الادارات فى جميع حقوق وواجبات الوظيفة سواء كانوا يمارسون أعمال الوكالة فى الخصومة القضائية أو الفتوى أو التحقيقات أو العقود ، وهذا التساوى

فى الحقوق والواجبات هو ما يستفاد من المادتين ١٠٤ و ١٠٥ من قانون المحاماة ، اذ تقضى اولاهما بان يكون تعيين المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام من المقيدين بجدول المحامين المشتغلين .

وتنص الثانية بأن « يعين مديرو الادارات القانونية فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة وشركات القطاع العام من المحامين المقيولين للمرافعة امام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى على الاقل » .

ولا يجوز نقل المحامى من الادارة القانونية بغير موافقته الكتابية .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم المعاملة المالية لمديرى واعضاء الادارات القانونية بالجهات المشار اليها .

اذ يستفاد من هذين النصين ، ان المشرع اوجب تعيين المحامين بالجهات السابقة من بين المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين دون ان يفرق بين الاعمال التى ستوكل اليهم سواء كانت افتاء او عقودا او تحقيقات او وكالة فى الخصومة القضائية ولا يجوز قصر هذا الحكم الوارد فى المادة على من سيسند اليهم الوكالة فى الخصومة القضائية لان هؤلاء ليسوا فى حاجة الى مثل هذا النص اذ تتكفل بهم النصوص الاخرى فى القانون التى تحرم على غير المحامين الحضور عن ذوى الشأن امام المحاكم والنيابات وهيئات التحكيم ( المادتان ٥٠ و ٨٢ من قانون المحاماة ) فضلا عما نصت عليه المادة ١٠٥ من هذا القانون من ان يكون تعيين مديري الادارات القانونية فى الجهات السابقة من المحامين المقيولين للمرافعة امام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى على الاقل اذ ان حكم هذه المادة وان اقتصر على مديري الادارات القانونية وحدهم دون غيرهم من اعضاء الادارات القانونية او رؤساء اقسام القضايا او الفتوى او التحقيقات الا انه من قبيل التخصيص بعد التعميم الوارد فى المادة التى تسبقها ، ومؤدى النصين معا ان تعيين اعضاء الادارات

القانونية ورؤساء اقسام القضايا والتحقيقات والفتوى يكون من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين ، وأن تعيين مدير الادارة القانونية الذى يشرف على كل هؤلاء هو وحده الذى يتطلب فيه المشرع ان يكون من المحامين المقبولين للمرافعة امام محاكم الاستئناف على الاقل .

وقضلا عن ذلك فان من الادارات القانونية ما تشغل اعمال الفتوى والتحقيقات والعقود بها الجانب الأكبر والأهم من اعمالها ولا يعقل ان يكون قصد المشرع قد انصرف الى تخطى القائمين بهذه الاعمال عند الترقية الى وظائف مديرى الادارات اذا قيل بقصر القيد بجدول المحامين المشتغلين على العاملين بأقسام القضايا وانما الصحيح انهم جميعا يقيدون بجدول المحامين المشتغلين . يضاف الى ذلك انه يستفاد من نص المادة ١٠٥ من قانون المحاماة انه يحظر نقل المحامى من الادارة القانونية الى خارجها الا بموافقة الكتابية لانه بهذا النقل وحده تزول صفته كمحام ، وتكون موافقة الكتابية بمثابة طلب اعتزال المحاماة ، وليس محظورا النقل فى داخل الادارة القانونية بين اقسامها المختلفة القضايا والتحقيقات والفتوى او تخصيص بعض اعضاء الادارة للقيام باعمال الفتوى والتحقيقات والعقود اذ ان هذا النقل والتخصيص كليهما لا تزول معه صفة المحامى بعكس النقل من الادارة القانونية الى غيرها من الادارات .

وتأسيسا على ما تقدم لا يسوغ التفرقة فى المزايا التى قررها قانون المحاماة للمحامين العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بين اعضاء الادارة القانونية الواحدة والقول بان للجهات السابقة سلطة تحديد عدد الاعضاء الذين يقيدون بجدول المحامين المشتغلين والذين تتحمل عنهم رسوم القيد والاشتراكات السنوية فى ضوء ظروفها المالية واحتياجات العمل ، لان هذه الظروف والاحتياجات هى امور ينبغى ان تقدرها هذه الجهات قبل تعيين المحامين بالادارات القانونية وليست بعد تعيينهم اذ ان هذا التعيين يكسبهم كل حقوق الوظيفة ومزاياها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

اولا : ان الاختصاص بقبول القيد بجدول المحامين المشتغلين او النقل الى جدول المحامين غير المشتغلين ينعقد للجنة قبول المحامين ، وهى التى

تفسر المانع من هذا القيد أو الاستمرار فيه المنصوص عليه فى المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، وتمارس هذا الاختصاص تحت رقابة محكمة النقض ( الدائرة الجنائية ) فى حالة الطعن فى قراراتها امامها .

ثانيا : التزام المؤسسات العامة ( ومن بينها المؤسسة المصرية العامة للهندسة الاذاعية ) والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام برسوم القيد والاشتراكات السنوية الخاصة بالمحامين العاملين بإدارات الشؤون القانونية بها .

( ملف ١٠١/٨٨ - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

##### المبدأ :

قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - المقصود بالهيئات العامة التى تتحمل بقية رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها - عدم انطباق احكام هذه القانون على الاعضاء الفنيين بالادارة المركزية للمحاسبات - ملقضى ذلك عدم التزام الجباز بقيد هؤلاء بجدول المشتغلين وبالتالى عدم التزامه بإداء أية رسوم او دمغات او اشتراكات فى هذا الشأن .

##### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧١/٤/١ بحث مجلس نقابة المحامين وضع الاعضاء الفنيين ( القانونيين ) بالادارة المركزية للمخالفات المالية وبالادارة العامة للتحقيقات والشئون القانونية بالجهاز المركزى للمحاسبات وذلك فى ضوء نص المادة ٥٠ من قانون المحاماة التى تنص على انه « يشترط فيمن يكون عضوا بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يكون اسمه مقيدا فى جدول المحامين المشتغلين » وقرر المجلس ان الشرط المشار اليه يسرى على الاعضاء الفنيين بالادارة المركزية للمخالفات المالية والادارة العامة للتحقيقات والشئون القانونية بالجهاز مما يستتبع ضرورة قيد اسماء هؤلاء الاعضاء بجدول المحامين

المشتغلين . وعلى أساس ذلك ، طلبت نقابة الحامين من الجهاز أداء رسوم قيد الاعضاء المذكورين كل بحسب درجة المحكمة التى تسمح مدة اشتغاله بقيدته أمامها ، وكذلك اشتراكات النقابة المستحقة والتى تستحق مستقبلا .

ومن حيث أن المادة ١٧٢ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالحامين العاملين بها . كما تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة على أن « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث أن قانون المحاماة المشار اليه قد استحدث نظاما مؤاده انضمام القائمين بالأعمال القانونية فى الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها الى نقابة المحامين ، فبعد أن كانت عضوية النقابة مقصورة على المحامين ذوى المكاتب ، أصبحت طبقا لهذا النظام المستحدث واجبة أيضا للقيام بالأعمال القانونية فى تلك الجهات طبقا لنص المادة ٥٠ من قانون المحاماة معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قد عبر عن الهيئات العامة بتعبيرات مختلفة ، إلا أنه لا شك فى أنه يقصد « الهيئات العامة » بالمفهوم القانونى لهذا التعبير ، فتارة يذكر هذا القانون عبارة الهيئات والمؤسسات العامة كما ورد فى نصوص المواد ١٢، ٢١، ٣٧ ، ٥٠ ، ٥٥ وذلك بحسبان أن لفظ « العامة » ينسحب على الهيئات والمؤسسات كليهما وذلك تعبير شائع فضلا عن أنه تعبير لغوى سليم ، وتارة ينص على « الهيئات العامة والمؤسسات العامة » حسبما جاء فى المادتين ٥٢ ، ٥٦ ولحيانا يذكر عبارة « الهيئات العامة والمؤسسات » وهو ما ورد فى المادة ٥٤ ، وهاتان العبارتان لا تتركبان محلا للشك ، أو موضوعا للتأويل فاراده المشرع محددة وعبارته واضحة فى الدلالة على ارادته ، وهى أنه يقصد الهيئات العامة بالمعنى المفهوم لذلك فى القانون .

غير انه رغم هذه النصوص ، تضمن قانون المحاماة احكاما متعددة قصرها على المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها دون المحامين بالهيئات العامة ومن هذه الاحكام ما نصت عليه المادة ١٧٢ من هذا القانون من ان « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » . ولما لم يكن هناك ثمة محل للفرقة بين محامى المؤسسات العامة وزملائهم بالهيئات العامة فقد اصدر المشرع القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه ونص فى مادته الرابعة على مساواة المحامين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى قانون المحاماة . وبهذا النص ندرك المشرع النقص فى قانون المحاماة من هذه الناحية وقضى على نفرة بين ذوى المراكز المتماثلة ، لكنه لم يخرج - بطبيعة الحال - عن الخط العام لهذا القانون ، وهو اتجاها الى المحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من الجهات التى حددها قانون المحاماة .

ومن حيث ان الهيئة العامة هى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقو، على مصلحة او خدمة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لها ، وقد صدر قانون خاص بالهيئات العامة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تضمن الاحكام التى تنظم الهيئات العامة بما لا يخرج فى جوهره عن التعريف المتقدم .

ومن حيث ان الجهاز المركزى للمحاسبات لا يعتبر هيئة عامة بالمعنى المتقدم وانما هو هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية ، ولا يتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، فليس فى نصوص القانون الخاص به الصادر بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ او القرار الجمهورى رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تشكيل الجهاز وتنظيمه ما يفيد منحه الشخصية المعنوية ، وليس له ميزانية خاصة وانما تنص المادة ٢٦ من قانون الجهاز على ان ، يضع رئيس الجهاز مشروع ميزانيته ويرسله فى موعده لا يجاوز آخر يناير من كل سنة الى وزارة الخزانة توطئه لاصدارها ، ويدرج وزير الخزانة المشروع كما اعده رئيس الجهاز فاذا شتمل المشروع زيادة على مجموع اعتمادات العام السابق جاز لوزير الخزانة الاكتفاء بدرج اعتمادات



العام السابق وعرض أمر الزيادة على رئيس المجلس التنفيذي للبت فيها .. » .

ولا يحول دون اعتبار الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة وليس هيئة عامة بالمعنى المتقدم انه يباشر رقابة معينة على مختلف وحدات الجهاز الاداري للدولة ذلك ان هيئات الرقابة - كمجلس الدولة والجهاز المركزي للمحاسبات - فضلا عن انها تباشر اختصاصاتها بالنسبة الى الهيئات العامة ، فالامر لا يعدو كونها مصالح ناطق بها المشرع اختصاصات معينة تباشرها بالنسبة الى غيرها من المصالح التي اخضعها المشرع لهذه الاختصاصات .

كما لا يقال من ذلك ان العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات يخضعون لتنظيمات خاصة ولنظام العاملين المدنيين بالدولة فيما عدا هذه التنظيمات اذ لا تعارض بين كون جهة معينة من بين مصالح الدولة وبين خضوع العاملين فيها لنظام وظيفي خاص ، كالهيئات القضائية مثلا .

وتأسيسا على ما تقدم فان العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات من رجال القانون غير مخاطبين بقانون المحاماة ولا تنظمهم احكامه .

ومن حيث انه بالنسبة الى قيد هؤلاء الاعضاء بجدول المحامين بالنقابة فانه يلاحظ ان المادة ٥٢ من قانون المحاماة تنص على انه « لا يجوز الجمع بين المحاماة والاعمال الآتية : (١) ..... (٢) الوظائف العامة او الخاصة بمرتب او بمكافاة عدا من يتولى اعمال المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة » .

ومن حيث ان الجهاز المركزي للمحاسبات ليس من الهيئات العامة فانه يمتنع عليه قيد اعضائه القانونيين بجدول المحامين المشتغلين ، وانه اذا كانت لجنة قبول المحامين قد قررت قيد هؤلاء الاعضاء ، فان هذا القيد لا يعتد به في مواجهة الجهاز ، ذلك ان الامر لا يقتصر على علاقة العضو بالنقابة ، ولكن الجهة التي يعمل بها المحامي مكلفة بعدة التزامات يفرضها عليها قانون المحاماة ، من ذلك مثلا التزاماتها بتعيين المحامين بها من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين ، والتزامها بتعيين

مديرى الادارات القانونية بها من المحامين المقبولين للمرافعة امام  
محاكم الاستئناف ، وكذلك التزامها بعدم نقل المحامى من الادارة القانونية  
الى ادارة اخرى بغير موافقته . . الخ فضلا عن تحملها بالرسوم  
والاشتراكات المقررة .

واذ كان الجهاز المركزى للمحاسبة ليس من بين الجهات المخاطبة  
بقانون المحاماة ، فليس لمجلس نقابة المحامين ، ولا لجنة قبول المحامين  
ان تدخله فى عدادها والا كان القرار الصادر فى هذا الشأن معدوما  
لاغتصابه سلطة التشريع .

واذ كان الجهاز ايضا ليس من بين تلك الهيئات ، وانما هو مصلحة  
حكومية فانه يمتنع عليه ان يباشر قضايا بمعرفته ، وانما تنوب عنه فى  
ذلك ادارة قضايا الحكومة ، وذلك اختصاص عقده لها المشرع ، وليس  
بوسع نقابة المحامين او الجهاز ان يسلبها اياه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم انطباق احكام قانون  
المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على الاعضاء الفنين بالادارة  
المركزية للمحسابات ، ومن ثم فان الجهاز لا يلزم بقيد هؤلاء الاعضاء  
بجدول المحامين المشتغلين ، وبالتالي لا يلتزم بأداء اية رسوم او دمغات  
او اشتراكات فى هذا الشأن .

( ملف ١٨٤/١/٣٧ - جلسة ١٩٧٣/١/١٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

#### المبدأ :

المستفاد من الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات  
القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وقانون  
المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ان التزام المؤسسات العامة  
والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بسداد رسوم قيد  
واشتراكات المحامين التابعين لها لا يقف عند حد القيد امام المحاكم  
الابتدائية وانما ينصرف مداه الى مختلف درجات التقاضى - يترتب على  
ذلك ان يصبح قيد هؤلاء المحامين امام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض  
مما تتحمل المؤسسة او الهيئة العامة نفقاته متى توافرت فى حقهم شروط  
هذا القيد قانونا - اساس ذلك ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٣ يجعل من بين شروط شغل الوظائف الفنية بهذه الادارات بجدول

المحامين المشتغلين لمدة حددتها تختلف من وظيفة الى اخرى سواء من حيث القدر او من حيث درجة التقاضى المقيد امامها .

#### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ان مادته الخمسين تنص على انه « يشترط فيمن يمارس المحاماة وفيمن يكون عضوا بالادارة القانونية للهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يكون اسمه مفيدا فى جدول المحامين المشتغلين » ونصت المادة ٥٤ على ان « يقبل للمرافعة امام المحاكم عن الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام المحامون العاملون بها المقيدون بجدول المحامين المشتغلين وطبقاً لدرجات قيدهم » وقضت المادة ٦٩ بان « ينيه مجلس النقابة المحامى الذى يقضى فى التمرين اربع سنوات الى وجوب التقدم لقيده اسمه بجدول المحامين امام المحاكم الابتدائية خلال شهرين من تاريخ التنبيه فان لم يقبل يعرض امره على لجنة قبول المحامين لمحو اسمه من الجدول » وتنص المادة ١٧٢ على ان « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » ونص القانون ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل قانون المحاماة على ان يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

كذلك اتضح من الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ان المادة ١٣ منه اشترطت فيمن يشغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية ان يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالى :

محامى ثالث : القيد امام المحاكم الابتدائية .

محامى ثان : القيد امام محاكم الاستئناف او انقضاء ثلاث سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية .

محامى اول : القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات او انقضاء ست سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية .

محامى ممتاز : القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات او انقضاء احدى عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد امام محاكم الاستئناف .

مدير ادارة قانونية : القيد امام محكمة النقض لمدة ثلاث سنوات او القيد امام محاكم الاستئناف وانقضاء خمس عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد امام محكمة النقض .

ومن حيث ان الاستفادة مما سبق بيانه ان التزام المؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بداد رسوم قيد واشتراقات المحامين التابعين لها لا يقف عند حد القيد امام المحاكم الابتدائية ، وانما جاء هذا الالتزام - حسبما ورد فى المادة ١٧٢ من قانون المحاماة - فى صيغة العموم المطلق ، بحيث ينصرف مداه الى مختلف درجات التقاضى ويصبح قيد هؤلاء المحامين امام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض مما تتحمل المؤسسة أو الهيئة العامة نفقاته ، متى نوافرت فى حقهم شروط هذا القيد قانونا ، يؤيد هذا النظر ان المادة ١٣ من قانون الادارات القانونية المشار اليها آنفا ، تجعل من بين شروط شغل الوظائف الفنية بهذه الادارات القيد بجدول المحامين المشتغلين لمدد حددتها تختلف من وظيفة الى أخرى ، سواء من حيث القدر أو من حيث درجة التقاضى المقيد امامها ، ناشترصت بالنسبة لبعض الوظائف ان يكون القيد امام محاكم الاستئناف ، وامام محكمة النقض بالنسبة للبعض الآخر ، ولا شك ان الجمع بين نصوص قانون المحاماة التى اوجبت على المؤسسات والهيئات العامة تحمل رسوم القيد واشتراقات بوجه عام ونصوص قانون الادارات القانونية التى جعلت من بين شروط شغل بعض وظائف هذه الادارات القيد امام محاكم الاستئناف او محكمة النقض ، هذا الجمع من شأنه ان يفضى الى التزام المؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بداد رسوم قيد واشتراقات المحامين التابعين لها بالنسبة الى مختلف درجات التقاضى .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بداد رسوم قيد واشتراقات المحامين التابعين لها بالنسبة الى مختلف درجات التقاضى .

## الفصل التاسع اتّاعاب المحاماة

قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم معدلا  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ - دخول اتّاعاب المحاماة المقتضى بها على  
الخصوم ورسوم دمغة المحاماة ضمن موارد صندوق المعاشات والاعانات  
لنقابة المحامين - عدم سريان هذا الحكم على اتّاعاب المحاماة المحكوم بها  
لصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي  
يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بالتطبيق للمادة ٢٦ من القانون -  
اعتبار هذه الاتّاعاب بمثابة تعويض جزئى عن بعض النفقات التي تؤدّيها  
تلك الجهات لمحامي أقلام قضايها الذين لا يستفيدون من صندوق المعاشات  
والاعانات بالنقابة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم  
تنص على أن « تنشوء نقابة المحامين صندوقا يسمى صندوق المعاشات  
والاعانات يكون مقره مدينة القاهرة لترتيب معاشات تقاعد للمحامين  
واعانات وقتية أو شهرية طبقا لنص هذا القانون » وان القانون المذكور  
قد اورد فى المادة ٩٠ منه تنظيما لموارد هذا الصندوق بحيث يعتمد  
فى تمويله أساسا على ما يؤدّيه المحامون من رسوم قيد سواء بالجدول العام  
أو بجداول المحامين أمام المحاكم على اختلاف درجاتها أو من اشتراكات  
سنوية وكذلك ما يتقاضاه مجلس النقابة من رسوم عن طلبات تقدير  
الاتّاعاب ، ومن بين هذه الموارد ما نصت عليه الفقرتان الخامسة والسادسة  
مكررا من المادة ٩٠ آنفة الذكر اذ تناولت أولاهما - خامسا « ما يحصله  
مجلس النقابة من المحامين ثمنا لورق دمغة ينشأ لهذا الصندوق خاصة » ،  
ويكون لصقة الزاميا بمعرفة أقلام كتاب النيابة أو المحاكم على اختلاف  
أنواعها ودرجاتها مدنية أو جنائية أو لحوال شخصية أو ادارية أو عسكرية  
أو مجالس تاديب على اخذ الأوراق الآتية : .....

ولا تقبل هذه الجهات حضور المحامي ولا تقبل أوراقا منه الا اذا  
ادى رسم الدفعة أولا واذا تعدد المحامون تعددت الدفعة .

وتستثنى من ذلك قضايا الانتداب » .

ونصت ثانيتهما وهي المضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ على ان  
« اتعاب المحاماة المحكوم بها على الخصوم تأخذ حكم الرسوم القضائية  
وتقوم ارقام الكتاب بتحصيلها لحساب الصناديق وفقا للقواعد المقررة  
بالقوانين ارقام ٩٠ و ٩١ و ٩٣ لسنة ١٩٤٤ و ١ لسنة ١٩٤٨ وتقيد رسوم  
التنفيذ طلبا حتى يتم تحصيلها لحساب الخزنة مع الاتعاب فاذا تعذر  
تحصيل تلك الرسوم رجع بها على النقابة » .

وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ الذي  
اضاف هذه الفقرة الأخيرة الى المادة ٩٠ من قانون المحاماة تعليقا على  
حكمها « لما كانت إيرادات هذا الصندوق لا تكفي لمواجهة أعبائه المتزايدة  
وتحقيق الأغراض التي نشئ من أجلها فقد روعي لموارده ... النص على  
ان تؤول الى الصندوق اتعاب المحاماة المحكوم بها على الخصوم أسوة  
بالقاعدة المقررة في تشريعات بعض الدول العربية ... وجدير بالذكر انه  
لن يترتب على ذلك زيادة في الأعباء على المتقاضين لأن الكثير منهم يتفوقون  
في ظل القانون القائم على ان تكون هذه الاتعاب من نصيب المحامي  
الموكل في الدعوى .

هذا وقد روي ان تؤول الاتعاب المحكوم بها الى صندوق النقابة حتى  
يكون انتفاع المحامين بحصيلتها جماعيا » .

ويؤخذ من النصوص المقدمة - في ضوء المذكرة الايضاحية آنفة  
الذكر - ان المرد في ايلول. اتعاب المحاماة المقضى بها على الخصوم وكذا  
رسوم دفعة المحاماة الى صندوق المعاشات والاعانات لنقابة المحامين هي  
كون هذه وتلك وليدة حضور المحامين أو مرافعتهم الشفوية أو الكتابية  
بمفهوم وصفهم الذي عناه قانون المصاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ والذي  
أجملته المادة ٢٥ منه كأصل عام اذ نصت على ان « للمحامين دون غيرهم  
حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم » قاصدة بذلك المحامين ممن تسمى  
عليهم وتنظم حقوقهم وواجباتهم احكام هذا القانون بما ورد في مادته

الأولى من انه « يشترط فيمن يشغل بالمحاماة امام المحاكم أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين » وما نصت عليه المادة ١٩ من القانون ذاته في فقرتها الأولى من انه « لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتى : ( ١ ) التوظيف فى احدى مصالح الحكومة أو الجامعات بما فى ذلك اعضاء هيئات التدريس أو التوظيف فى الجمعيات أو الهيئات أو الشركات أو لدى الأفراد ..... » وغنى عن البيان أن مقتضى حظر هذا الجمع أن العاملين بالحكومة أو باحدى الجهات المشار اليها ممن اجاز المشرع قبولهم للمرافعة عن هذه الجهات أمام المحاكم لا يصدق عليهم الوصف المتخصص للمحامين الأصلاء بالمفهوم الذى عنه قانون المحاماة ، ولا يغير من هذه الحقيقة القانونية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون المذكور من أن « يُقبل للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة او وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات انتى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو اقليم قضايا هذه الجهات المختصة الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين » إذ أن هذه المادة بعد أن سمحت للعاملين باقليم قضايا الجهات المذكورة بالمرافعة أمام المحاكم استثناءا من الاصل العام الذى رددته السادتان ١ ، ٢٥ من قانون المحاماة حرصت على تأكيد هذا الاصل بقولها : ٠٠٠ أو احد المحامين « بما يؤخذ منه أن فئة المقبولين للمرافعة امام المحاكم من موظفى اقليم قضايا الجهات المشار اليها الحاصلين على شهادة الليسانس أو ما يعادلها لا تستوى فى عرف الشارع من حيث حقيقة الوضع وطائفة المحامين المعنيين اصلا بقانون المحاماة فى تنظيمه لهذه المهنة ولا سيما أن قبول العاملين بالجهات التى نصت عليها المادة ٢٦ للمرافعة عنها امام المحاكم لا يخضعهم لتنظيم مهنة المحاماة بواجباتها وقيودها ولا يكسبهم حقا أو مزية مما تقرره قوانينها بل يظلون محكومين بقوانينهم ونظمهم التى تریطم بالجهات التابعین لها بوصفهم عاملين بها سواء كانت قواعد لائحية أو تعاقدية ويفيدون بما فى المجائین التنظيمی أو العقدی من نظم مقررة للمعاشات أو المكافآت أو التأمينات. تغاير تلك الخاصة بصندوق المعاشات والاعانات التى تضمنها الباب ثامن من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذى اشترطت المادة ٩٥ منه لکی يكون للمحامی الحق فى معاش التقاعد « أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين » بالاضافة الى الشروط الأخرى التى تطلبتها هذه المادة مما لا يتوفر فى هؤلاء العاملين .

وإذا كانت الافادة من صندوق المعاشات والاعانات للمحامين مقصورة على المحامين الذين يباشرون مهنة المحاماة ويقيمون بجدول المحامين ويؤدون اشتراك النقابة ويخضعون للأنظمة التي تحكم أوضاعهم وفقا لقانون المحاماة دون من عداهم ممن أجازت الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من قانون المحاماة قبولهم أمام المحاكم عن الجهات التي عدتها من محامى أقلام قضايا هذه الجهات فإن اتعاب المحاماة المحكوم بها لصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين بالتطبيق لحكم المادة ٢٦ آنفة الذكر ومنها التي صدر بتعيينها قرار الوزير فى ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ بقبول محامى أقلام قضايا بعض الجهات للمرافعة عنها أمام المحاكم وقراره فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بإضافة حكم الى القرار السابق بشأن من يقبل عن الهيئات للمرافعة أمام المحاكم وذلك فى القضايا التي يترافع فيها محامو أقلام قضايا هذه الجهات ، فيما عدا تلك التي يترافع فيها احد المحامين من غير هؤلاء ممن أجازت المادة ٢٦ المشار اليها والمادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ توكيلهم عنها ، هذه الاتعاب لا تدخل ضمن موارد الصندوق إذ تعد بمثابة تعويض جزئى عن جانب من النفقات التي تؤديها تلك الجهات لهؤلاء العاملين فى صورة مرتبات ثابتة أو اجور أو مكلفات أو تعويضات حسب الأحوال .

وما يصدق على اتعاب المحاماة يجرى كذلك لليلة ذاتها فى شأن دمغة نقابة المحاماة بوصفها من العناصر التي يتكون منها رأس مال الصندوق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اتعاب المحاماة المحكوم بها على الخصوم لصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي صدر أو يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم عن مرافعة العاملين بها من محامى أقلام قضاياها لا تؤول الى صندوق المعاشات والاعانات بنقابة المحامين ولا يلزم هؤلاء بإداء رسم دمغة المحاماة .



قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

الحكم بالزام المدعية نصف المصروفات يعنى تحميلها نصف اتعاب المحاماة المقدرة باعتبار اتعاب المحاماة تندرج ضمن المصروفات .

ملخص الحكم :

متى كان الحكم فى الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٤ ق بالزام المدعية نصف المصروفات . ولما كانت اتعاب المحاماة المقدرة واذ صدر امر التقدير موضوع هذه المعارضة على خلاف ذلك بأن الزم الجهة الادارية كامل اتعاب المحاماة فانه يتعين الغاء امر التقدير فيما تضمنه من الزامها بما زاد على نصف اتعاب المحاماة المقدرة .

( طعن ١٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٠ )

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

تنص المادة ١٧٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة على انه « على المحكمة أن تحكم على من خسر الدعوى باتعاب المحاماة لخصمه الذى كان يحضر عنه محام ولو بغير طلب بحيث لا تقل عن عشرين جنيها فى قضايا النقص والادارية العليا » - مؤدى هذا النص ان المشرع قرر حدا ادنى من المال قدره بعشرين جنيها كاتعاب المحاماة التى تقضى بها على من خسر الدعوى فى الطعون المقامة امام كل من محكمة النقص والمحكمة الادارية العليا بحيث لا يجوز النزول عن هذا الحد مهما كانت الاحوال ، اى سواء اكان خاسرا الدعوى ملزما بكامل اتعاب المحاماة ، ام بجزء منها .

ملخص الحكم :

بتاريخ ١٩٧٧/٣/٥ استصدر لحد الطاعنين فى الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ١٧ ق من السيد رئيس المحكمة امرا بتقدير هذه المصروفات ، جاء فيه ان قيمة الرسوم المستحقة على الدعوى رقم ١٥١٧ لسنة ٢١ القضائية محل الطعنين المشار اليهما تبلغ ١٠١ر٥٠٠ ( جنيه واحد ومائة جنيه وخمسمائة مليم ) وحدد الامر عناصر هذه الرسوم على الوجه الاتى :

( م - ٣٢ - ج ٢٢ )

٥١٥٠٠ ( واحد وخمسون جنيها وخمسمائة مليم ) عبارة عن رسم نسبي على المبلغ المحكوم به ومقداره ١٧١٤ ( ألف وسبعمائة وأربعة عشر جنيها ) والفوائد القانونية على مبلغ ٢١٤ ( مائتين وأربعة عشر جنيها ) ، ٢٠ ( عشرون جنيها ) ، أتعاب محاماة ، ١٥ ( خمسة عشر جنيها ) رسم الطعن رقم ٤١٨ لسنة ١٧ ق/المقدم من محافظة القاهرة ، ١٥ ( خمسة عشر جنيها ) رسم الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ١٧ ق/المقدم من المدعين . وحدد أمر التقدير نصف المصروفات التي تتحمل بها المحافظة بمبلغ ٧٩ ( تسعة وسبعين جنيها ) منه بمبلغ ٥١٥٠٠ قيمة الرسم النسبي و ٢٠ جنيها قيمة أتعاب المحاماة وسبعة جنيها ونصف جنيه قيمة نصف رسم الطعن رقم ٤١٨ لسنة ١٧ القضائية .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن أمر التقدير ألزم محافظة القاهرة بكامل قيمة الرسوم القضائية النسبية المقررة على المبلغ المحكوم به والفوائد القانونية المقتضى بها . مما يتعارض مع ما قضت المحكمة به من إلزام المحافظة بنصف هذه الرسوم . ومن ثم فنزولا على مقتضى هذا القضاء ، يكون من المتعين قصر التزام المحافظة على مبلغ ٢٥٧٥٠ ( خمسة وعشرين جنيها وسبعمائة وخمسين مليما ) قيمة نصف الرسوم المذكورة .

ومن حيث أن أمر التقدير فرض على محافظة القاهرة دفع مبلغ عشرين جنيها قيمة أتعاب المحاماة وأن المحافظة بنت تظلمها من هذا التقدير على أساس أن التزامها يقتصر في هذا الشأن على نصف هذه الأتعاب ونظرا لأن المادة ١٧٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة تنص على أن « على المحكمة أن تحكم على من خسر الدعوى بأتعاب المحاماة لخصمه الذي كان يحضر عنه محام ولو بغير طلب بحيث لا تقل عن ٠٠٠٠ وعشرين جنيها في قضايا النقض والإدارية العليا » ومؤدى هذا النص أن المشرع قرر حدا أدنى من المال قدر بعشرين جنيها أتعاب المحاماة التي يقضى بها على من خسر الدعوى في الطعون المقامة أمام كل من محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ، بحيث لا يجوز النزول عن هذا الحد مهما كانت الأحوال ، أي سواء أكان خاسر الدعوى ملزما بكامل أتعاب المحاماة أم بجزء منها . وعلى مقتضى ذلك فإن قائمة الرسوم المتظلم منها تكون قد أصابت وجه الحق إذ ألزمت المحافظة بمبلغ عشرين جنيها كأتعاب المحاماة .

قاعدة رقم ( ٢٣٠ )

المبدأ :

• تأخذ اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية بالنسبة للاعفاء منها .

ملخص الحكم :

المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تعفى من الرسوم القضائية فى جميع درجات التقاضى الدعاوى التى ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقون وتأخذ اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية فمن ثم فإن الاعفاء من الرسوم يشمل الاعفاء من اتعاب المحاماة .

( طعن ٣١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٥ )

## الفصل العاشر

### عضوية الادارات القانونية

#### قاعدة رقم ( ٢٣١ )

##### المبسدا :

طبقا لحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن المحاماة معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ يعتبر القيد فى جدول المحامين شرطا من شروط عضوية الادارات القانونية ببعض الجهات ومنها الهيئات العامة - المقصود بالعضوية فى هذا المجال هو :التعيين فى احدى وظائف الادارة القانونية على فئة مخصصة لهذه الوظيفة - المنتدب للعمل بالادارة القانونية باحدى الهيئات العامة لا يعتبر عضوا بها لانه ليس شاغلا لوظيفة من وظائفها - تتر ذلك ان الهيئة العامة لا تلتزم بقيدده فى جدول المحامين ولا تؤدى عنه رسوم هذا القيد ويجوز لها انهاء نديه دون احتجاج بحكم المادة ١٠٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة (٥٠) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن المحاماة معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على انه « يشترط فيمن يمارس المحاماة وفيمن يكون عضوا بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يكون اسمه مقيدا فى جدول المحامين المشتغلين ، ولا يجوز للمحاكم والدوائر الرسمية قبول وكالة المحامى ما لم يكن اسمه مقيدا فى هذا الجدول » وتنص المادة (١٠٥) على انه « لا يجوز نقل المحامى من الادارة القانونية بغير موافقة الكتاتبية » كما تنص المادة (٤) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه على ان « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان القيد فى جدول المحامين شرط من شروط عضوية الادارات القانونية ببعض الجهات ومنها الهيئات العامة ، والمقصود بالعضوية فى هذا المجال ، هو التعيين فى احدى

وظائف الادارة القانونية على فئة مخصصة لهذه الوظيفة ، ففي هذه الحالة وحدها تلتزم الهيئة بقيد العضو فى جدول المحامين ، وتؤدى عنه رسوم القيد ، ويمتنع علينا نقله منها بغير موافقته الكتابية ، أما فى حالة ندم بعض القانونيين للعمل بالادارة القانونية ، بصفة مؤقتة للمعاونة فى انجاز أعمالها ، فإن المنتدب بهذا الوصف لا يعتبر عضواً بالادارة القانونية ، لأنه ليس شاغلاً لوظيفة من وظائفها ، وإنما تسند اليه بعض أعمالها بصفة مؤقتة ، ومن ثم لا تلتزم الهيئة بقيدته فى جدول المحامين ، ولا تؤدى عنه رسوم هذا القيد ، ويجوز لها بطبيعة الحال انهاء هذا الندب عند انتهاء الحاجة اليه دون احتجاج بحكم المادة (١٠٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قيد المحامين العاملين بالادارة القانونية بهيئة السكك الحديدية فى جدول المحامين ، مقصور على الاعضاء الاصليين بهذه الادارة دون المنتدبين اليها من جهات اخرى .

( ملف ١٧/١/٨٨ - جلسة ١٩٧٣/٥/٢ )

قاعدة رقم ( ٢٣٢ )

المبدأ :

توقيع محام بادارة شئون قانونية على صحيفة الدعوى يبطلها مادام انها غير مرفوعة فى شان من شئون الجهة التى يعمل بها .

ملخص الفتوى :

الاصل وفقاً لحكم المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ انه لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام مزاوله أى عمل من أعمال المحاماة لغير الجهات التى يعملون بها . ومن ثم فإن توقيع المدعى على صحيفة الدعوى التى اقامها لرعاية شان من شئونه الخاصة باعتباره محامياً باحدى الهيئات يترتب عليه بطلان العريضة فى هذه الحالة . على ان قيامه بتصحيح شكل الدعوى متلافياً هذا العيب يترتب عليه تصحيح العيب الذى كانت تحوى عليه صحيفة افتتاح الدعوى .

( ملف ٢٨٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥ )

## قاعدة رقم ( ٢٣٣ )

### المبدأ :

حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية الوظائف التى يعين عليها اعضاء الادارات القانونية على سبيل الحصر ووضع الشروط المطلوبة لشغل كل وظيفة .

### ملخص الفتوى :

حدد المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية على سبيل الحصر الوظائف التى يعين عليها اعضاء الادارات القانونية الخاضعة لأحكامه والتى تبدأ بوظيفة مدير عام ادارة قانونية وتنتهى بوظيفة محام رابع ووضع الشروط المطلوبة لشغل كل وظيفة من هذه الوظائف وأناط بـ لجنة شؤون الادارات القانونية المشكلة بوزارة العدل وضع القواعد العامة التى تتبع فى التعيين والترقية بالنسبة لشاغلى هذه الوظائف فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون ، وتضمن الجدول الملحق بدرجات ووظائف الادارات القانونية الخاضعة لأحكامه ، ومن ثم يتعين التقيد بأحكام هذا القانون فيما يتعلق بوظائف الادارات القانونية ، فيمتنع اطلاق مسميات أخرى عليها أو تعديلها أو ادماجها ، وعلى الجهات المختصة باعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف الخاصة بالادارات القانونية واعتمادها ، ان تتغيا أحكام قانون الادارات القانونية المشار اليه وتترسم حدوده وشروطه ، كما لا يجوز ان تعدل الأحكام الواردة به والمتعلقة بترقية اعضاء الادارات القانونية الا بذات الاداة القانونية التى وضعت بها وهى القانون . وليس طبقا لقرار ادارى باعتماد الهيكل الوظيفى .

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أنهى البيان ، اشترطت فيمن يشغل وظيفة محام ثان القيد بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

ومن ثم فان ترقية السيدة المعروضة حالتها الى وظيفة محام ثان تتم وفقا لأحكامها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :  
اولا : عدم جواز ادماج الوظائف الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣  
بشأن الادارات القانونية ، على خلاف احكام هذا القانون . ثانيا : ان  
ترقية السيدة المعروضة حالتها الى وظيفة محام ثان تتم وفقا للاحكام  
الواردة بالقانون سالف الذكر .

( ملف ٦١٥/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

#### المبدأ :

توقيع محام بإدارة قانونية على عريضة في غير ما تعلق بشئون الجهة  
التي يعمل بها لا يبطل العريضة مادام انه مقيد بنقابة المحامين .

#### ملخص الحكم :

يعتبر اجراء صحيحا ومنتجا لاثاره توقيع المدعى على صحيفة  
دعوى مقامة امام محكمة القضاء الادارى بصفته محاميا من المخاطبين  
بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية ومن المقيدين  
بجدول نقابة المحامين المقبولين للمرافعة امام هذه المحكمة . ولا يذير  
من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون المحاماة التي حظرت على  
المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مزاوله أى عمل  
من أعمال المحاماة أو الحضور أمام المحاكم لغير الجهات التي يعملون بها .  
وأساس ذلك ان المشرع اكتفى بالنص على الحظر دون ان يرتب على  
مخالفته البطالان ومؤدى مخالفة هذا الحظر مسئولية المخالف تأديبيا .  
ومن ثم فان الطعن على صحيفة الدعوى يكون على غير اساس  
سليم من القانون .

( طعن ١٤٤٤ و ١٦١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٣ )

## الفصل الحادى عشر صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة

قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة - حظره الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى الصندوق المنشأ بموجبه وبين التمتع بحقوق الاشتراك فى صندوق المعاشات والاعانات المنشأ بموجب قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية - خلوه من نص يحظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين التمتع بالمعاشات المستحقة لمن كان موظفا أصلا ثم اشتغل بالمحاماة أو المستحقين عنه - صدور القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ونصه على حل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة وتولى وزارة المالية مباشرة الاختصاصات الموكولة له ، عدم مساس هذا القانون بمواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ التى حددت أوجه حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى الصندوق وغيره من الحقوق الأخرى - مفاد ذلك أنه لا يقع تحت هذا الحظر جواز الجمع بين حقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين الاستفادة من معاشات مستحقة بالتطبيق لقوانين المعاشات الخاصة بموظفى الحكومة والمستحقين عنهم - حجة ذلك .

ملخص الحكم :

أنشئ صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، وخصصت أمواله لتقرير معاشات تقاعد أو مرتبات مؤقتة أو اعانات للمحامين المقيدة أسمائهم بجدول المحاماة أمام المحاكم المختلطة أو الذين رتبتم لهم معاشات قبل صدور هذا القانون ، أى أن هذا الصندوق الجديد حل محل صندوق المعاشات والادخار للمحاماة المختلطة ، ولذا نص القانون على أن يتكون رأس مال الصندوق الجديد من موارد الصندوق السابق سالف الذكر التى انتقلت الى الصندوق الجديد بمجرد العمل بالقانون الجديد كما يتكون من موارد أخرى فصلتها المادة الثالثة ، ومن بينها ما ورد تحت - تاسعا - « ما تقدمه الحكومة



الى الصندوق مساهمة منها فى تكاليف يراعى فى تحديدها انها تكفى مع الموارد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة لتأدية المعاشات والمرتبات والاعانات المقررة عن السنة المالية والمحددة وفقا لأحكام هذا القانون .

ومفاد ذلك أن الحكومة تكفل كفاية الموارد بالقدر الذى يسمح بتحقيق تلك الأغراض ، كما نصت المادة الثالثة منه على أن « يكون للصندوق شخصية معنوية ويكون له الأهلية الكاملة للتقاضى وقبول التبرعات التى نرد اليه بشرط ألا يتعارض ذلك مع الغرض الأسمى من انشائه » ، ونصت المادة ١٧ منه على مستحقى المعاش - نى حالة وفاة المحامى - وإنصبه هؤلاء المستحقين بما يغير القواعد المتبعة فى قوانين المعاشات الخاصة بموظفى الحكومة ، ولم تحظر المادة ٢٦ منه إلا الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى الصندوق المنشأ بموجب هذا القانون وبين التمتع بحقوق الاشتراك فى صندوق المعاشات والاعانات المنشأ بموجب قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية دون النص على حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين التمتع بالمعاشات المستحقة لمن كان موظفا أصلا ثم اشتغل بالمحاماة أو المسحقين عنه . كما نصت المادة ٢٨ منه على أن يصرف صندوق المعاشات للمحامين أمام المحاكم المختلطة المرتب لهم معاشات - المعاش الذى كان يدفع لهم من قبل ، وهذا يؤكد مقصود الشارع من عدم المساس بالحقوق المكتسبة . وقد صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة المنشأ بالقانون المتقدم الذكر ناصا فى مادته الأولى على أن يحل الصندوق المذكور وتلغى المواد من ٣ الى ١١ والمواد ١٩ و ٢٠ و ٢٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، وهذه المواد هى الخاصة بتعيين موارد الصندوق السابقة وبتشكيل مجلس الإدارة القائم عليه وتنظيم هذه الإدارة وما الى ذلك مما أصبح غير ذى موضوع ، بعد قيام وزارة المالية والاقتصاد مقام الصندوق المشار اليه فيما له من حقوق وما عليه من التزامات ، وتوليها مباشرة الاختصاصات الموكولة اليه حسبما نصت على ذلك المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ، ولم يمس القانون المذكور بالنسخ أو التعديل سائر مواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ التى حددت أوجه حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وغيره من الحقوق الأخرى ، مما يستفاد منه أنه لا يقع تحت هذا الحظر جواز الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين الأهادة من معاشات مستحقة بالتطبيق لقوانين

المعاشات الخاصة بموظفى الحكومة والمستحقين عنهم كما سلف البيان ،  
وانه لم يمس الحقوق المكتسبة لذويها من قبل . وهذا المعنى هو على اتم  
الوضوح فى مواد القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ، فان المذكرة الايضاحية  
التي تقوم منه مقام الأعمال التحضيرية تزيده وضوحا وبيانا فقد جاء  
فيها ما نصه : « وقد ظلت هذه الايرادات ( اى ايرادات الصندوق )  
تتضائل بعد الغاء المحاكم المختلطة سنة بعد أخرى الى أن أصبحت  
فى سنة ١٩٥٣ مقصورة على مساهمة وزارة المالية والاقتصاد التى  
نص فى الفقرة التاسعة من المادة الثالثة من انقانون على انه يراعى  
فى تحديدها أنها تكفى مع بقية موارد الصندوق الأخرى لتأدية المعاشات  
والمرتبات والامانات المقررة عن السنة المالية ، كما اتضح من مراجعة  
ميزانية الصندوق عن السنة المذكورة أيضا أن الفوائد التى يحصلها  
من استثمار سندات تبلغ قيمتها السنوية ١٦٥٠ ج بينما تبلغ مصروفات  
ادارة الصندوق ٢٦٠٠ ج ٠٠٠ وقد دلت هذه الأرقام دلالة واضحة على  
انه لم يعد هناك موجب للابقاء على الصندوق كمؤسسة ، كما انه لم تعد  
هناك فائدة من استثمار السندات ، ومن المصلحة بيع السندات وتصفية  
أعمال الصندوق ، على أن تتولى وزارة المالية والاقتصاد صرف المعاشات  
المستحقة للمحامين . وقد وافقت وزارة المالية والاقتصاد على اجراء  
هذه التصفية ، على أن تتولى هى صرف هذه المعاشات » . وظاهر من  
ذلك أن القانون المذكور انما استهدف تصحيح الوضع وترجمته بما يطابق  
الواقع بعد أن تضاعلت موارد الصندوق وأصبحت الحكومة هى القائمة  
بتنفيذ الالتزامات فعلا بالتطبيق للفقرة التاسعة من المادة الثالثة من  
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، ولم يتوخ القانون المذكور اغراضا أخرى  
تنطوى على تغيير الأحكام الموضوعية الأخرى ، وبوجه خاص المساس  
بالحقوق المكتسبة لذويها من قبل .

( طعن ٨٥٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٥ )

قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

المبدأ :

معاشات تقاعد المحامين أمام القضاء المختلط - شروط استحقاق  
الأولاد للمعاش عند وفاة والدهم طبقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٨٠

لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة -  
أن يكون قصرا ، ذكورا أم أنثا - ولا بد أن تكون البنت قاصرا عند وفاة  
والدها وغير متزوجة في ذات الوقت .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق  
المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة تنص على أنه « في حالة وفاة  
المحامي العامل وهو حائز الشروط المقررة بأحدى المادتين الثالثة عشرة  
والرابعة عشرة أو وفاة محام في المعاش يصرف لارملة كل منهما ولأولاده  
القصر ولأبويه معاش يوازي نصف معاش التقاعد الذي كان يصرف أو كان  
يجب أن يصرف له ويوزع على الوجه الآتي :

١ - إذا ترك ولدا أو أولادا قصرا أخذ أو أخذوا المعاش المستحق  
بأنصبة متساوية فيما بينهم .

٢ - إذا ترك لرملة أو أرامل أخذت أو أخذت نصف المعاش المستحق .

٣ - إذا ترك والدا أو والدين كان المعاش لكليهما مناصفة أو  
الموجود منهما .

٤ - إذا ترك لرملة أو أرامل أو أولادا قصرا أخذت الارملة أو الأرامل  
ربع المعاش وأخذ الولد أو الأولاد الثلاثة الأرباع الباقية بأنصبة متساوية  
فيما بينهم .

٥ - إذا ترك ولدا أو أولادا قصرا ووالدين أو أحدهما أخذ الوالدان  
أو الموجود منهما ربع المعاش المستحق وأخذ الولد أو الأولاد القصر  
الباقى .

٦ - إذا ترك لرملة أو أرامل ووالدين أو أحدهما وزع المعاش المستحق  
مناصفة بين الارملة أو الأرامل والوالدين أو أحدهما .

وتفقد الارملة الحق في المعاش متى تزوجت والقصر متى بلغ الذكور  
منهم إحدى وعشرين سنة ميلادية والإناث متى تزوجن . . . . .

وفى كل الأحوال ينقطع صرف المعاش بعد خمس سنوات كاملة على وفاة المحامى ، ولستحقى هذا المعاش ان يجددوا طلب استمرار صرف المعاش بعد انقاص الخمسة سنوات المذكورة ولجلس الادارة ان يقرر استمرار صرف المعاش لمدة خمس سنوات اخرى على الأكثر .

ويستفاد من هذا النص ما يأتى :

(أولا) انه اذا توفى المحامى او صاحب المعاش فانه يكون للأشخاص الآتى بيانهم الحق فى معاش يوازى نصف معاش التقاعد الذى كان يصرف او كان يجب ان يصرف للمحامى على أن يوزع بينهم على الوجه المبين بالنص وهؤلاء الأشخاص هم :

١ - ارملة المحامى او صاحب المعاش .

٢ - الوالدان .

٣ - الأولاد اقصر .

والمقصود بالأولاد القصر الأبناء والبنات القصر لشمول تعبير الأولاد للنوعين .

( ١ ) بالنسبة الى الأرملة متى تزوجت .

(ب) بالنسبة الى القصر ذكورا واناثا .

١ - متى بلغ الذكور احدى وعشرين سنة ميلادية .

٢ - والانات متى تزوجن .

{ ج - }

( ج ) وفى كل لأحوال ينقطع صرف المعاش لهم جميعا بعد خمس سنوات كاملة على وفاة المحامى يجوز ان تجدد بناء على طلب منهم وموافقة مجلس الادارة .

وعلى مقتضى ما تقدم يجب التفرقة بين شرط استحقاق الأولاد للمعاش وبين اسباب قطع المعاش عنهم ، فشرط استحقاقهم للمعاش هو ان يكونوا قسرا عند وفاة والدهم بحيث لا يستحق من جاوز منهم سن الحادية والعشرين عند وفاته اى معاش ، وقد حرص المشرع على تأكيد

هذا الشرط عند صياغته للمادة ١٧ - فاعقب لفظ الأولاد فيها دائما بلفظ « القصر » بل وزاد هذا ايضا عند تعداده للأحوال التى يفقد فيها هؤلاء الأولاد المعاش المستحق لهم فجرت عبارة الفقرة الثانية من المادة ١٧ على النحو التالى « وتفقد الأرملة الحق فى المعاش متى تزوجت والقصر متى بلغ الذكر منهم احدى وعشرين سنة ميلادية والاناث متى تزوجن . . » فالمشرع عبر بلفظ القصر هنا عن الأولاد القصر ذكورا واناثا فعبارة « متى بلغ الذكر منهم احدى وعشرين سنة ميلادية والاناث متى تزوجن » تعنى « متى بلغ الذكر من القصر احدى وعشرين سنة ميلادية والاناث من القصر متى تزوجن » أى أن النص عند تعداده للأسباب التى يقف فيها صرف المعاش المستحق للأولاد عبر عن « هؤلاء المستحقين بلفظ القصر » ويستفاد من ذلك أن غير القصر من الأولاد لا يستحقون معاشا عند وفاة والدهم سواء اكانوا ذكورا أو اناثا ، ومن ثم يكون شرط استحقاق الأولاد المعاش هو أن يكونوا قسرا عند وفاة والدهم ، أما أسباب قطع هذا المعاش فهى على ما سلف البيان تختلف بالنسبة الى الذكور والاناث ويقطع المعاش عن الذكور ببلوغهم احدى وعشرين سنة ميلادية وتفقد الاناث متى تزوجن .

ويتطابق ما تقدم فإن ابنة المحامى السابق أمام القضاء المختلط لا تستحق معاشا عنه الا اذا كانت عند وفاته لم تبلغ سن الرشد وغير متزوجة .

ولا يغير من هذا النظر القول بأن العمل جار بالنسبة الى تطبيق قانون معاشات المحامين الشرعيين على منح البنت غير المتزوجة معاشا حتى ولو كانت قد تجاوزت سن الحادية والعشرين عند وفاة والدها ذلك أن المادة ١٧ سالفة الذكر قد عينت صراحة فى الفقرة الاولى منها الأولاد المستحقين للمعاش والأولاد القصر ثم بينت فى الفقرة الثانية منها أسباب فقد هذا المعاش على ما سلف بيانه ، كما لا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٢ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ - من أن معاش التقاعد للمحامى أمام المحاكم المختلطة يكون مساويا لمعاش المحامى أمام المحاكم الوطنية وتحدد المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقا للقواعد المتبعة فى نقابة المحامين « لأن هذه الاحالة لا صلة لها بتحديد المستحقين والذين لا حق لهم فى المعاش ، وانما تتعلق بصريح نصها بمقدار المعاش وتاريخ استحقاقه وتحديد المرتبات والاعانات فقط . »

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مناط استحقاق الأولاد -  
ذكورا وإناثا للمعاش وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤  
المشار اليه هو أن يكونوا قسرا عند وفاة والدهم ، وأن الابنة لا تستحق  
معاش تطبيقا لهذا النص الا اذا كانت قاصرا عند وفاة والدها وغير متزوجة -  
( فتوى ٥٤ فى ١٩٦٢/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

#### المبدأ :

تحديد المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإنشاء  
صندوق معاشات للمحامين أمام المحاكم المختلطة ميعاد سنة من تاريخ  
حل نقابة المحامين المختلط ليتنازل المحامى خلاله عن قيد اسمه فى جدول  
المحامين لامكان ترتيب معاش له - انتهاء هذا الميعاد فى ١٤ من أكتوبر  
سنة ١٩٥٠ وهو يوم عطلة رسمية - تسجيل طلب التنازل بمكتب البريد  
فى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - اعتبارا مقمدا فى الميعاد المقرر .

#### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى لم يتمكن من تسجيل خطاب تنازله عن  
قيد اسمه بجدول المحاماة الوطنية فى يوم السبت ١٤ من أكتوبر سنة  
١٩٥٠ - وهو آخر يوم فى السنة المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من  
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ لتقديم طلب اعتزال مهنة المحاماة - لأن هذا  
اليوم كان بالتأكيد يوم عطلة رسمية اشعارا لجميع بعيد رأس السنة  
الهجرية ( غرة المحرم سنة ١٣٧٠ ) الذى صادف فى ذلك العام يوم الجمعة  
١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فقرر مجلس الوزراء أن يكون السبت أيضا  
عطلة رسمية . ولكن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا الطلب تحت تأثير  
ما تصوره الحكم خطأ من أن مصلحة البريد لا ينقطع عملها فى أيام  
العطلة ، فان ذلك الذى انتهى اليه الحكم قد انبنى على فهم خاطئ  
للقانون ، ذلك انه وإن يكن حقا أن صناديق البريد معدة بطبيعتها دواما  
لتلقى ما يودع فيها من خطابات ورسائل حتى أيام العطلات الرسمية  
والاعياد القومية ، فانه ليس فى اوراق الدعوى ما يفيد أن مكاتب البريد  
حيث يجرى حتما تسجيل الرسائل الموصى عليها ، كانت تعمل فى يوم

السبت ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على خلاف ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وما نشرته الوقائع المصرية بالعدد رقم (٩٦) الصادر في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وليس في الأوامر العالية المنظمة لإنشاء مصلحة البريد والقوانين اللاحقة المعدلة لها اعتباراً من الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٦ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ما يوجب فتح مكاتب تسجيل البريد في أيام العطلات والأعياد .

( طعنى ٧٦٦ ، ٧٧٢ لسنة ٥ ق - جملة ١٩٦٢/٣/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٨ )

##### المبدأ :

محام - شروط استحقاقه المعاش - اشتراط القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ القيد بجدول المحامين ضمن شروط أخرى لاستحقاق المعاش - مدلول عبارة القيد بجدول المحامين كشرط لاستحقاق المعاش الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ هو القيد بجدول المحامين المشتغلين - توافر هذا الشرط وسائر الشروط التى يتطلبها القانون حين بلوغ المحامى سن الخامسة والخمسين يجعله مستحقاً لثلاثة أرباع المعاش - عدم توافر شرط القيد فى سجل المشتغلين حين بلوغه سن الستين مع توافر الشروط الأخرى يجعله غير مستحق لكامل المعاش - استحقاقه مع ذلك ثلاثة أرباع المعاش اذا طلب صرف المعاش حين بلوغه سن الستين - لا اعتداد بالقول بسقوط حقه فى صرف ثلاثة أرباع المعاش - أساس ذلك هو خلو القانون من نص يحدد ميعاد المطالبة بالمعاش أو يقرر سقوط الحق فيه بعدم المطالبة حين بلوغه سن الخامسة والخمسين - شطب اسم المحامى من جدول النقابة فترة معينة لعدم سداد رسم الاشتراك لا يمنع من استحقاقه معاشاً - هذا الشطب ليس الا اجراء تهديديا ، ينتهى بإداء كامل الرسوم المتأخرة ، فإذا كان المحامى قد اداها انتفى القول بتخلف شرط عضوية النقابة فى حقه .

##### ملخص الحكم :

انتهى للمحامين المقبولين امام المحاكم المختلطة الملفاة جدول خاص بأسمائهم ولم يرد فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ ولا فى لائحته التنفيذية ذكر لقائمة بأسماء المحامين غير المشتغلين يشملها هذا الجدول الخاص كما أن النقل لم يتناول أسماء غير المشتغلين عدا المتقاعدين فهم ذوو

المعاشات أى لم يضم أسماء غير المقيدين فى الجدول المختلط ممن استبعدت أسماؤهم لمزاولتهم نشاطا يتنافى مع الاشتغال بالحاة أو لتخلفهم عن سداد اشتراك النقابة أو لغير ذلك من الأسباب ، وإذ كان ما يحكم حالة المدعى فيما يختص بمعاشه هو القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بمفهومه المستفاد من عبارة نصوصه مجردا عما جد عليه من ظروف لا يمكن أن يكون الشارع قد تنبأ بها قبل حدوثها أو انصرف إليها قصده وقت وضع هذا القانون ، وكان مدلول القيد بجدول المحامين فى قصد واضع نص المادة ١٣ من القانون المذكور هو القيد بجدول المشتغلين ، إذ يجب تفسير شرط القيد بالجدول الوارد فى هزم المادة وفقا لما عناه به الشارع وقت وضع النص لا لما عليه الوضع القائم وقت طلب المعاش . واستصحاب هذا المعنى الذى تحدد فى حينه سرتبطا بجدول معين هو المحل الذى ورد عليه النص ، فإن طلب المدعى لدى بلوغه سن الستين فى سنة ١٩٥٨ تقرير معاش تقاعد كامل له حالة كونه غير مقيم بهذا الجدول منذ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ لتعيينه مديرا عاما لشركة الورق الأهلية يعوزه توافر الشرط الذى اقتضاه البند (١) من المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وقت بلوغه سن الستين ، إذ هو لم يكن مقيدا بجدول المحامين المشتغلين لدى بلوغه هذه السن ، ولم يكن قد بلغها لثناء نيده بالجدول المذكور وقبل نقله الى جدول غير المشتغلين ، ومن ثم فانه وفقا لأحكام هذا القانون لا يكون مستحقا لمعاش تقاعد كامل ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما ذهب اليه من استحقاق لهذا المعاش الكامل .

وإنه ولكن كان المدعى مفتقدا الشرط المتقدم لدى طلبه المعاش الكامل وصدور القرار المطعون فيه بعدم استحقاقه إياه ، إلا أنه كان مستوفيا هذا الشرط دون منازعة من الادارة العامة للمعاشات بوزارة الخزانة حتى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ تاريخ نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين بسبب تعيينه فى وظيفة مدير عام شركة الورق الأهلية ، كما أنه كان فى ذلك التاريخ قد قضى فى مزاولة مهنة المحاماة بالفعل مدة ثلاثين سنة ميلادية وجاوزت سنة الخامسة والخامسين ، وأدى اشتراك النقابة بانتظام حتى التاريخ المذكور ، ومن ثم فقد كان فى وسعه أن يطلب حينذاك الانتفاع بمعاش تقاعد مخفض الى ثلاثة أرباعه بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ لاستكمال شروطها جميعا باقرار وزارة



الخزانة نفسها ، وقد طالب بهذا المعاش صراحة فى كتابه المؤرخ ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ الموجه الى السيد مدير عام المعاشات بوزارة الخزانة الذى خول سلطة مجلس ادارة صندوق المحامين المختلط منذ ضمه الى وزارة الخزانة بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ محتفظا بباقى حقوقه التى ضمنها طلبه المقدم منه فى ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٨ اى فى الميعاد القانونى الذى نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، وعلى الاخص حقه فى المطالبة بالفرق بين ثلاثة ارباع المعاش والمعاش الكامل ، ومن ثم فان طلبه هذا يكون مستوفيا الاوضاع الشكلية والشروط الموضوعية المتطلبية قانونا ، اذ تحققت فيه باقى الشروط اللازمة لاستحقاقه معاشا مخفضا الى ثلاثة ارباعه لئان قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين ، على خلاف الحال فيما يتعلق بالمعاش الكامل اذ لم يستوف شرط بلوغ من الستين الا فى سنة ١٩٥٨ بعد نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين كما انه لم يطلبه فى الشهر الرابع من سنة ١٩٥٥ ، و لم يطلبه وقت ان كان فى القانون نص يحدد ميعادا للمطالبة به او يقضى بسقوط الحق فيه لجرد انه لم يطلبه فى الشهر الرابع من سنة ١٩٥٥ ، و لم يطلبه وقت ان كان اسمه مقيدا بجدول المحامين المشتغلين وقبل نقله الى جدول غير المشتغلين ، لانه اذا كان نص فى المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ انه يستوجب لى يكون للمحامى الحق فى معاش التقاعد توافر شروط اربعة منها ان يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين ، فان استلزام القيد بهذا الجدول لم يقتصر بشرط زمنى ان يقدم الطلب قبل نقل هذا القيد بل ان النص جاء مطلقا ، والاصل ان المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يرد عليه قيد بنص صريح ، فمتى تحققت الشروط المتطلبية ، ونشأ الحق المترتب عليها ، ولم يحصل نزول عنه ممن يملكه او يرد عليه السقوط لسبب من الأسباب المؤدية الى ذلك ، فانه لا يسوغ حرمان صاحبه من المطالبة واقتضائه طالما انه لا يزال قائما . ولا يغير من هذا احتياج الادارة بعدم قيام المدعى بدفع اشتراك النقابة بانتظام منذ قيد اسمه بالجدول الى يوم التقاعد اذ ما دام هذا التقاعد سيرتد النظر فى الحكم عليه الى الحالة التى كانت قائمة بالمدعى فى سنة ١٩٥٥ ، فلا محل للنعى على هذا الاخير بعدم قيامه فى سنة ١٩٥٦ بمداد اشتراك النقابة الذى لم يكن مطلوبا منه بعد نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين . كما لا حجة للمذكور فى سداد اشتراك السنوات اللاحقة من سنة ١٩٥٧ الى سنة ١٩٥٩ . للسبب عينه . اما تخلفه عن اداء الاشتراك فى الميعاد القانونى فى المدة ٢٢

من يونية سنة ١٩٥٠ الى ٨ من يولية سنة ١٩٥٠ والمدة من ٧ من يونية سنة ١٩٥٤ الى ١٦ من اغسطس سنة ١٩٥٤ فان استبعاد اسمه من الجدول بسببه لا يعدو أن يكون اجراء تهديديا لحمله على سداد قيمة الاشتراك يعدل عنه بإعادة قيد الاسم بالجدول متى تم السداد .  
( طعن ١٦٧٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٩ )

#### المبدأ :

جدول المحامين غير المشتغلين أمام المحاكم المختلطة - استحداثه بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحامية المختلطة - الغرض منه أن يورد به أسماء من ينقل من جدول المحامين المشتغلين ممن يتقرر لهم معاش تقاعد يمنعون بسببه من عزالة أى عمل من أعمال المحاماة بصفة عامة أمام أية جهة قضائية - اختلاف وضع هذا الجدول عن جدول غير المشتغلين من المحامين أمام المحاكم الوطنية فى عرف القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ - القيد بجدول غير المشتغلين طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ منوط بتقرير المعاش ومتلازم منه فهو مخصص للمنتفعين بمعاش تقاعد وقاصر عليهم فقط - نقل المحامين المقيدين لنهاية آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بجدول المحامين أمام المحاكم المختلطة الى جداول المحامين أمام المحاكم الوطنية بنص أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ - استمرار معاملتهم مع ذلك وفق أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بالمعاشات والمرتبات والاعانات .

#### ملخص الحكم :

ان نقابة المحامين لدى المحاكم المختلطة لم يكن بها جدول للمحامين غير المشتغلين على غرار الجدول المشار اليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية أو المادة الثالثة من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ التى نصت على أن يشمل الجدول العام جميع المحامين المقيدين عند صدور هذا القانون بحسب تواريخ قبولهم سواء أكانوا مشتغلين أم غير مشتغلين ، والجفت بهذا الجدول جداول أخرى لكل طائفة من المحامين مقررة امام طبقة من المحاكم وكذا « قائمة للمحامين غير المشتغلين » . وانما استحدث جدول المحامين غير المشتغلين بالمادة ١٥ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤

بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة خصيصا لغرض أن يضم أسماء من ينقل اليه من جدول المحامين المشتغلين ممن يتقرر لهم معاش تقاعد يمنعون بسببه من مزاولة أى عمل من أعمال المحاماة بصفة عامة امام أية جهة قضائية ، و جدول المحامين غير المشتغلين هذا بتخصيصه ووضع في مفهوم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ يختلف عن جدول غير المشتغلين من المحامين لدى المحاكم الوطنية في عرف القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ اذ لا يقيد به الا من يقرر له معاش تقاعد لا مجرد من يكف عن الاشتغال بالمهنة ويترتب على تقرير المعاش وجوب كف المحامي عن المهنة وتصفية اعمال مكتبه بالتطبيق لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ في مهلة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من يوم قبول طلب الاحالة الى المعاش وكذا نقل اسمه الى الجدول المذكور أى ان القيد بهذا الجدول منوط بتقرير المعاش ومتلازم معه ، بل ان تقرير المعاش هو سبب هذا القيد وبعبارة اخرى ان جدول غير المشتغلين من المحامين امام القضاء المختلط انما هو مخصص للمنتفعين بمعاش تقاعد ومقصور عليهم دون سواهم ومقتضى الكف عن مزاولة المهنة بمجرد تقرير المعاش ان يكون المحامي مشغلا بها بالفعل وقت تقريره ، كما ان مفاد دفع اشتراك النقابة الى يوم التقاعد ان يكون المحامي مقيدا في جدول البحامين المشتغلين حتى هذا اليوم لان المحامي المدرج اسمه في جدول غير المشتغلين لا يلزم باداء هذا الاشتراك . وظاهر مما تقدم ان نظام المخاماة لدى المحاكم المختلطة لا يعرف منذ سنة ١٩٤٤ سوى جدول المشتغلين ويلحق به جدول المحامين تحت التمرين و جدول المنتفعين بمعاش التقاعد دون من عداهم - واذا كان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ بقيد أسماء المحامين المقبولين امام المحاكم المختلطة في جدول نقابة المحامين لدى المحاكم الوطنية قد نص في مادته الاولى على أن ينقل بحكم هذا القانون الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية جميع المحامين المقيدين لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بجدول المحامين امام المحاكم المختلطة والجدول الملحق به الخاص بالمحامين تحت التمرين ، فانه نص في مادته الثانية على أن « يظل المحامون الذين تنتقل اسماءهم بحكم هذا القانون الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية والذين ستعدل اقدميتهم فيه خاضعين فيما يتعلق بالمعاشات والمرتبات والاعانات لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ » . كما نصت المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٤٤ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ على أن « يعد جدول

خاص باسماء المحامين أمام المحاكم المختلطة الذين تقرر قبولهم للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية الوطنية بحسب اقدميتهم . .  
ويبلغ القيد فى هذا الجدول فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اجرائه الى المحامين الذين قيدت اسماءهم أو رتب ت اقدميتهم كما يبلغ الى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والى نقابة المحامين لدى المحاكم الوطنية واللجان الفرعية لهذه النقابة « . ويؤخذ من هذه النصوص ان المشرع عندما نقل المحامين المقيدين لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بجدول المحامين أمام المحاكم المختلطة الى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية ابقى على استمرار معاملتهم فيما يتصل بالمعاشات والمرتبات والاعانات بأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .  
( طعن ١٦٧٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

##### المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلط تحريمه الجمع بين معاش التقاعد وأى عمل من أعمال المحاماة - شمول التحريم ممارسة أى عمل من أعمال المحاماة سواء بطريق مباشر بالحضور أمام المحاكم والرافعة أو بطريق غير مباشر كتحضير القضايا وكتابة المذكرات وإبداء الفتاوى .

##### ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ والقوانين المعدلة له تنص على انه « يترتب على تقرير معاش التقاعد كف المحامى عن أى عمل من أعمال المحاماة بصفة عامة أمام أية جهة قضائية . . » ولا جدال فى ان التحريم الذى جاء بنص هذه المادة انما هو تحريم مطلق انصب على ممارسة أى عمل من أعمال المحاماة سواء منها ما كان متصلا بها بطريق مباشر بالحضور أمام المحاكم والرافعة فى القضايا أو بطريق غير مباشر كتحضير القضايا وكتابة المذكرات وإبداء الفتاوى وذلك لأن هذه الأعمال الأخيرة هى فى واقع الأمر جزء لا يتجزأ من أعمال المحامى لأنها ، ولا شك ، أمور فنية لصيقة بتطبيق نصوص القانون سواء من ناحية الموضوع أم من ناحية الاجراءات .

( طعن ٩٨٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١١ )

قاعدة رقم ( ٢٤١ )

المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ - أعمال النسخ على الآلة الكاتبة -  
ليست من أعمال المحاماة وأن تمت بمكاتب المحامين - لا يشملها التحريم  
الوارد بالقانون سالف الذكر في شأن الجمع بين أعمال المحاماة ومعايش  
التقاعد .

ملخص الحكم :

انه لا نزاع في ان أعمال النسخ على الآلة الكاتبة وان تمت بمكاتب  
السادة المحامين لا تعتبر من أعمال المحاماة التي حرمتها المادة ١٥  
سالف الذكر على من ينتفع بمعايش التقاعد من المحامين السابقين .

( طعن ٩٨٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١١ )

قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ :

أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات  
والمرتبات للمحاماة المختلطة لا زالت قائمة واجبة التطبيق في مجالها -  
أعمال نصوص القانون سالف الذكر في خصوصية المحامين الخاضعين  
لأحكامه والمستحقين عنهم سواء بالنسبة لتحديد مقدار المعاش أو تحديد  
الأنصبة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من استقراء الأحكام التي انتظمت معاشات  
المعامين أمام المحاكم المختلطة ان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء  
صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة قد نص في المادة / ٢ على  
أن « تخصص أموال الصندوق لتقرير معاشات تقاعد أو مرتبات مؤقتة أو  
اعانات للمحامين المقيدة أسماؤهم بجدول المحاماة أمام المحاكم المختلطة »  
ونصت المادة / ١٣ على الشروط الواجب توافرها لاستحقاق المحامي  
لمعاش التقاعد وإجازت المادة / ١٤ للمحامي أن يطلب تحديد من

التقاعد بخمس وخمسين سنة وفي هذه الحالة يخفض المعاش الى ثلاثة ارباعه .

ونصت المادة / ١٧ على انه فى حالة وفاة المحامى العامل وهو حائز للشروط المقررة بإحدى المادتين ١٣ ، ١٤ أو وفاة محام فى المعاش يصرف لأرملة كل منهما وللأولاده القصر ولأبويه معاش يوازى نصف معاش التقاعد الذى كان يصرف أو كان يجب ان يصرف له ويوزع على الوجه الآتى : (١) اذا ترك ولدا ..... (٢) اذا ترك أرملة أو أرامل أخذت أو أخذن نصف المعاش المستحق (٣) ..... .

وتفقه الأرملة الحق فى المعاش متى تزوجت ... وهذا المعاش لا يورث . وفى جميع الأحوال ينقطع صرف المعاش بعد انقضاء خمس سنوات كاملة على وفاة المحامى ... » .

وتقضى المادة / ٢٢ على انه « يكون معاش التقاعد مساو للمعاش المحدد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المقابلة . وتحدد المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقا للقواعد المتبعة فى نقابة المحامين .

ولقد صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ بقيد أسماء المحامين المقبولين أمام المحاكم المختلطة فى جدول نقابة المحامين لدى المحاكم الوطنية ونص فى المادة / ٢ على أن « يظل المحامون الذين ستنقل اسمائهم بحكم هذا القانون الى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية ... خاضعين فيما يتعلق بالمعاشات والمرتبات والاعانات لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ » .

ثم صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل صندوق المعاشات والمرتبات للنحامة المختلطة المنشأ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ونص فى المادة / ١ على أن « يحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة المنشأ بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وتلغى المواد من ٣ الى ١١ والمواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ من القانون المشار اليه . وتنص المادة / ٢ على أن « تقوم وزارة المالية والاقتصاد مقام الصندوق المتقدم ذكره فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وتتولى مباشرة الاختصاصات الموكولة اليه وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه ،

والثابت أن أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ لازالت قائمة بصورتها التي آلت إليها بالتعديل على النحو المبين ومن ثم يتعين اعمالها فى خصوصية المحامين الخاضعين لأحكامه والمستحقين عنهم ولا يغير من ذلك نقلهم الى جدول المحامين الوطنيين بحسبان أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ قد نص صراحة على استمرار معاملتهم بالنسبة للمعاش بأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، كما أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٥ الذى حل محل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المحاماة لم يتناول أى من أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بالالغاء أو التعديل وانه قد افرد أحكام الباب السابع تحت عنوان « صندوق الاعانات والمعاشات ( المواد من ١٨٨ حتى ٢١٤ ) ونص على أن يكون للصندوق شخصية اعتبارية ونص فى المادة ١٩٦ معدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ على أن « للمحامى الحق فى معاش كامل قدره ستون جنيها شهريا اذا توافرت الشروط الآتية : أولا - أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين . ثانيا - ..... ثالثا - ..... ويزاد المعاش بواقع واحد من أربعين من معاش التقاعد الكامل عن كل سنة من سنوات اشتغاله بالمحاماة بعد أقصى خمسة وسبعون جنيها سنويا .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على اصحاب المعاشات وقت صدور هذا القانون الا بقرار من الجمعية العمومية بشاء على اقتراح من مجلس النقابة .

وحيث أن مقطع النزاع - بالنسبة للطعن المائل - هو تحديد القانون الواجب التطبيق فى خصوصية تحديد المعاش المستحق للمطعون ضدها عن زوجها المرحوم ..... المحامى .

ضدها عن زوجها المرحوم ..... .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن الأستاذ ..... المحامى من العاملين بأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ومن ثم فإن مناط احقية السيدة أرملته - المطعون ضدها - فى المعاش وتحديد نصيبها رهين بتطبيق أحكام ذلك القانون بما فى ذلك أعمال المادة / ١٧ التى حددت انصبة المستحقين ونصت على أن يكون نصيب الأرملة أو الأرامل نصف المعاش المستحق طبقا لأحكام هذا القانون ومن ثم فانه لا سند فيما ذهب اليه الحكم محل الطعن من وجوب أعمال أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى خصوصية تحديد المعاش وانصبة المستحقين عن المحامين العاملين

بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ استنادا الى المادة ٢٢ من القانون الأخير -  
آية ذلك - أن نص المادة / ٢٢ على أن يكون معاش التقاعد مساويا  
للمعاش المحدد بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المقابلة وتحدد  
المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقا للقواعد المتبعة فى  
نقابة المحامين - قصد به تقرير تأكيد ما هو كائن عند العمل بالقانون من  
الاتجاه الى المساواة بين المحامين المختلط والوطنيين لذلك جاءت احكام  
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ مطابقة لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩  
بشأن صندوق المحاماة الوطنية وظل الأمر كذلك فى ظل العمل بأحكام  
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ثم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - الا أنه  
وقد صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة متضمنا أحكاما  
مغايرة فى خصوصية المعاشات المستحقة للمحامين والمستحقين عنهم وتحديد  
انصبتهم - فانه لا مجال لأعمال تلك الأحكام فى خصوصية المعاشات  
المستحقة عن المحامين العاملين بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بحسبان  
أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم يتضمن نصا يقضى بذلك على غرار  
ما نص عليه فى المادة ٢١٣ من مريان الأحكام الخاصة بالمستحقين  
النصوص عليها فى هذا القانون على المستحقين عن المحامين الشرعيين  
العاملين بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ بشأن المحاماة أمام المحاكم  
الشرعية وباعتبار أن الأمر يتعلق بنصوص مالية وفى مجال المعاشات  
مما يستلزم نصوصا قاطعة صريحة وليس من ريب هنا أن ما نصت عليه  
المادة ٢٢ من مساواة بين معاش المحامى المختلط والمحامى الوطنى عند  
التقاعد يمثل قاعدة استثنائية قاصرة على هذا النطاق وهى وإن صلت  
أساسا للتوجيه نحو المساواة بين المستحقين عن المحامين بالاداة التشريعية  
اللازمة الا أنه ليس من مؤداها الذى يتعين الوقوف عنده ما يستوجب  
المساواة والتطابق بين الأحكام المنظمة لاحقية المستحقين عن المحامين  
العاملين بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ والأحكام الواردة فى القانون  
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وما يطرأ عليها من تعديل وما يستتبعه ذلك من  
تعطيل لأعمال النصوص الواردة فى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ والتى  
لازالت قائمة واجبة التطبيق فى مجالها - ومن ثم تكون الهيئة العامة  
للتأمين والمعاشات وقد ذهبت الى تحديد المعاش المستحق للمطعون ضدها  
عن زوجها المرحوم ..... بحسبائه من العاملين بالقانون رقم ٨٠  
لسنة ١٩٤٤ طبقا لأحكام هذا القانون سواء بالنسبة لتحديد مقدار



المعاش أو تحديد الانتمية تكون قد اصبحت الحق ويكون قرارها سليما مطابقا للقانون - ويكون الحكم محل الطعن - وقد قضى بالغائه قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم محل الطعن ورفض الدعوى والزام المطعون ضدها بالمصروفات .

( طعن ٩٦٣ لسنة ٢٦ ق - جملة ١٩٨٢/٤/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

#### المبدأ :

مؤدى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة أن يكون منح معاش التقاعد للمحامى بنقابة المحامين المختلطة مساويا لمعاش التقاعد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية فى السنة المالية التى أحيل فيها المحامى بنقابة المحامين المختلطة الى المعاش مهما تراخت بعد ذلك اجراءات استيفاء مسوغات صرف المعاش ودون النظر الى تاريخ تقديم طلب صرف المعاش .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الأوراق وملف معاش المدعى انه قدم فى ١٨/١٢/١٩٧١ طلبا الى الهيئة لعامة للتأمين والمعاشات لصرف معاش التقاعد له طبقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وقال فى طلبه انه يقيم فى باريس وهو من مواليد طنطا فى ١٢/٢/١٨٩٦ وادرج اسمه فى جدول المحامين فى ٣٠/١٢/١٩٣١ واستمر مقيدا فى جدول المحامين ويزاول المحاماة مزاولة فعلية الى سنة ١٩٦٧ ويسدد اشتراكات النقابة المستحقة عليه ثم قام بتصفية أعمال مكتبه فى ١٧/٨/١٩٦٧ ، وغادر مصر فى سنة ١٩٦٧ ولم يستوف المدعى المستندات التى بموجبها يكون صرف المعاش له الا فى ١١/٤/١٩٧٣ . وقد ربط للمدعى معاش شهرى بواقع ٤٠ جنيها اعتبارا من ١/٧/١٩٧٣ طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ أى انه صرف له المعاش من اول يوليو التالى لاستكمال المدعى أوراق صرف المعاش وقد اقام المدعى الدعوى بطلب الحكم بأحقيقته فى معاش شهرى مقداره سبعون جنيها .

ومن حيث ان القانون الذى يحكم وقائع هذه المنازعة هو القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة الذى ينص فى المادة الأولى على أن ينشأ فى وزارة العدل صندوق يسمى صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة . وتنص المادة ١٢ على أنه لا يجوز الاشتراك فى صندوق المعاشات الا للمحامين المقيدين قبل نشر هذا القانون بجدول المحاماة المختلطة أو الجدول الملحق به الخاص بالمحامين تحت التمرين . وتنص المادة ١٣ على أن لا يكون للمحامى الحق فى معاش التقاعد الا اذا توافرت فيه الشروط الآتية : ١ - أن يكون اسمه مقيدا ٢٠ - أن يكون قد زاول بالفعل مهنة المحاماة مدة ثلاثين سنة ميلادية بما فيها مدة التمرين ويجوز أن تكون هذه المدة متصلة او منفصلة اذا بلغت فى مجموعها ثلاثين سنة ٣٠ - أن تكون سنة قد بلغت ستين سنة ميلادية ٤٠ - أن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول الى يوم التقاعد الا اذا اعفى من دفع الاشتراك بقرار من مجلس النقابة . وتنص المادة ١٨ على أن تقدم طلبات الاحالة الى المعاش كتابة لرئيس مجلس الادارة فى موعد نهايته آخر أبريل من كل سنة وعلى المجلس أن يفصل فى هذا الطلب فى موعد لا يتجاوز آخر يونية التالى : فإذا قبل الطلب كان مقدمه مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من يوم قبول طلبه ليصفى فيها اعمال مكتبه ولا يصرف له المعاش الا اول الشهر التالى لهذه التصفية . وتنص المادة ٢٢ على أن يكون معاش التقاعد مساويا للمعاش المحدد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المقابلة . وتحدد المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقا للقواعد المتبعة فى نقابة المحامين الوطنية . وقد عمل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ من تاريخ نشره فى ١٩٤٤/١/٢٩ . ثم صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة المنشأ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وقضى بإلغاء المواد من ٣ الى ١١ والمواد ١٩ ، ٢٨ ، ٢٤ من ذلك القانون . ونصت المادة الثانية منه على أن تقوم وزارة المالية والاقتصاد مقام الصندوق المتقدم ذكره فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وتتولى مباشرة الاختصاصات الموكولة له - وذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه ومؤدى ذلك ان يظل القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ قائما بجميع احكامه بعد حل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة فيما عدا ما التى من هذه الاحكام صراحة

بموجب القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ . ولا ريب ان الواقعة المنشئة لحق المحامى المقيد بجدول المحاماة المختطة فى معاش التقاعد هى واقعة احواله الى المعاش بمراعاة توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وهى ان يكون اسم المحامى مقيدا بجدول المحاماة المختطة ، وأن يكون قد زاول بالفعل مهنة المحاماة مدة ثلاثين سنة ميلادية وأن تكون سنة قد بلغت ستين سنة ميلادية وأن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول الى يوم التقاعد او اعفى من دفعه بقرار من مجلس النقابة . ولا يصرف المعاش الا من أول الشهر التالى لتصفية أعمال مكتبه او من أول الشهر التالى لآخر يونية التالى لتقديم طلب الاحالة الى المعاش . ولما كانت الواقعة المنشئة لحق المحامى المختلط فى معاش التقاعد هى واقعة احواله الى المعاش فان مؤدى المادة ٢٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ - التى تقضى بان يكون معاش التقاعد للمحامى بنقابة المحامين المختطة مساويا للمعاش المحدد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المتقابلة - مؤدى هذا النص هو منح معاش التقاعد للمحامى بنقابة المحامين المختطة مساويا لمعاش التقاعد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية فى السنة المالية التى احيل فيها المحامى بنقابة المحامين المختطة الى المعاش مهما تراخت بعد ذلك اجراءات استيفاء مموغبات صرف المعاش ودون نظر الى تاريخ تقديم طلب صرف المعاش .

والثابت من الأوراق ان المدعى احيل الى التقاعد ونقل الى جدول المحامين غير المشتغلين وصفى أعمال مكتبه وغادر الاراضى المصرية نهائيا فى شهر أغسطس من سنة ١٩٦٧ ، الا انه لم يتقدم بطلب صرف المعاش الا فى ١٩٧١/١٢/١٨ ولم يستوف الأوراق المسوغة لصرف المعاش الا فى ١٩٧٣/٤/١١ ، لذلك فانه يستحق معاشا مساويا للمعاش المحدد للمحامى بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المتقابلة لحواله الى المعاش فى سنة ١٩٦٧ - ومقدار هذا المعاش - كما هو ثابت من الأوراق - اربعون جنيها شهريا ، ويستحق هذا المعاش من أول يولية من سنة ١٩٧٣ ، أول الشهر التالى لآخر يونية التالى لاستيفاء أوراق ومسوغات صرف المعاش . ولئن كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة قد جعل فى المادة ١٩٦ منه معاش المحامى ستين جنيها شهريا على أن يزداد المعاش بواقع

واحد من أربعين من معاش التقاعد الكامل عن كل سنة من سنوات اشتغال المحامي بالمحاماة - بحد أقصى خمسة وسبعين جنيها شهريا ، الا ان المادة ١٩٦ لسنة ١٩٧٣ سألقة الذكر من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ معدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ قاطعة في عدم سريانها على اصحاب المعاشات من المحامين بنقابة المحامين الوطنية المستحقين للمعاش في تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ في ١٩٧٣/٣/١ - الا اذا صدر بذلك قرار من الجمعية العمومية للنقابة ببناء على اقتراح مجلس النقابة . متى كان ذلك - وكان المحامي بنقابة المحامين الوطنية المحال الى التقاعد سنة ١٩٦٧ لا يستحق المعاش المقرر في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ سواء كان ستين جنيها او خمسا وسبعين جنيها شهريا الا بقرار من الجمعية العمومية ببناء على اقتراح من مجلس النقابة ، فان المحامي بنقابة المحامين المختلطة المحال الى التقاعد سنة ١٩٦٧ - وهو الذي تقاس حالته على حالة المحامي بنقابة المحامين الوطنية لا يكون في وضع افضل من حيث استحقاق المعاش بالنسبة لزميله المحامي بنقابة المحامين الوطنية فيستحق معاشا مقداره خمسة وسبعون جنيها شهريا في كل الأحوال بلا اعمال لشرط صدور قرار من الجمعية العمومية للنقابة ببناء على اقتراح من مجلس النقابة . ومجمل ما تقدم ان الواقعة المنشئة للحق في المعاش بالنسبة للمحامين اعضاء نقابة المحامين المختلطة هي واقعة احالة المحامي الى المعاش ويكون التقاعد المستحق له عندئذ مساويا للمعاش المحدد للمحامي بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية ذاتها التي نحيل فيها المحامي الى المعاش ، دون ان يؤثر في ذلك التراخي في تقديم طلب صرف المعاش والتراخي في استيفاء مسوغات صرف المعاش . ومتى كان الثابت ان المدعى احيل الى المعاش وصفي اعمال مكتبه وغادر البلاد نهائيا في سنة ١٩٦٧ وكان المعاش المستحق في تلك السنة المالية للمحامي بنقابة المحامين الوطنية المحال الى المعاش هو اربعون جنيها شهريا ، وكان الثابت ان الحكومة صرفت للمدعى معاشا شهريا مقداره اربعون جنيها شهريا اعتبارا من ١٩٧٣/٧/١ اول الشهر التالي لآخر يونية التالي لاستيفاء المدعى مسوغات صرف المعاش في ١٩٧٣/٤/١١ - لذلك يكون المدعى قد تقاضى المعاش المستحق له قانونا ويكون طلب الحكم بأحقية في معاش مقداره خمسة وسبعون جنيها شهريا على غير سند سليم من القانون ولا يفيد المدعى من زيادة المعاش المقررة بالقانون رقم ٤ لسنة

١٩٧٣ - اذ لا يسرى هذا القانون بأثر رجعى على أصحاب المعاشات وقت العمل به فى ١٩٧٣/٣/١ الا بقرار من الجمعية العمومية بناء على اقتراح من مجلس النقابة ، وهو ما لم يثبت قط صدوره من جهة الاختصاص منشأ حق المحامى فى زيادة المعاش . واذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المدعى فى معاش شهري يحسب على أساس احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ فانه - أى الحكم المطعون فيه - يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب الحكم بالفائه .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى ، والزام المدعى بالمصروفات .

( طعن ٩٦٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٠ )

## الفصل الثانى عشر معاشات المحامين الشرعيين

قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ على أن ينقل الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ١٢/٣١ ١٩٥٥ - أثر استبعاد اسم المحامى الشرعى من جدول المحامين الشرعيين لعدم سداد الاشتراك السنوى على قيده - المادة ١٨ من قانون المحاماة امام المحاكم الشرعية رقم ١٠١ ، لسنة ١٩٤٤ - نصها على أن كل محام يدفع رسم قبول بالجدول الذى يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة وأن يسدد اشتراكا سنويا للنقابة الا اذ اعفى منه بقرار من مجلس النقابة - عدم اداء الاشتراك السنوى فى ميعاده يترتب عليه أن تقرر لجنة المحامين استبعاد اسم المحامى من الجدول ، ومتى سدد الاشتراك أعيد قيد اسمه بالجدول - نص المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الشرعيين على أن يعاد اسم المحامى المستبعد الى الجدول بمجرد دفع المتأخر من الاشتراكات - نتيجة ذلك - ان استبعاد اسم المحامى من جدول المحامين الشرعيين لعدم سداد الاشتراك استبعاد مؤقت يزول سببه وتمحى آثاره بمجرد سداد المتأخر من الاشتراكات - ليس من شأن هذا الاستبعاد محو اسم المحامى من الجدول أو اسقاطه نهائيا - ما كان يتأتى لوزارة الخزانة الحيلولة دون المدعى وسداد الاشتراكات المتأخرة عليه ما دام لم يسبغ نهائيا من الجدول أو يمحى اسمه .

ملخص الحكم :

أن الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى تقدم الى السيد مدير المعاشات بوزارة الخزانة بطلب مؤرخ فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ بغية إفادته عن مبالغ الاشتراكات المستحق عليه سدادها من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٥٥ إزاء رغبته فى قيد اسمه بجدول المحامين الشرعيين المحول

الى الوطنى ، وأرفق بطلبه كتابا موجها اليه من منسابة المحامين فى ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٧ حاصله أن اسمه استبعد من الجدول الشرعى فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ وما انفك مستبعدا ، وأنه متأخرا عليه اشتراكات من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٥٥ لوزارة الخزانة ، ومن سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦٧ لنقابة المحامين بواقع جنيه واحد عن كل سنة وأنه لامكان النظر فى امر زوال استبعاد اسمه وقيدده بالجدول الوطنى يمكنه سداد الاشتراكات المتأخرة بتقديم طلب بذلك الى السيد المستشار/رئيس لجنة قبول المحامين . وقد ردت عليه وزارة الخزانة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ بتعذر الاستجابة الى طلبه استنادا الى ما تقضى به المادة الاولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ ، اذ تُشترط لنقل اسم المحامى الشرعى الى جدول المحامين الوطنيين أن يكون مقيدا وقت صدور هذا القانون بجدول المحامين الشرعيين الامر الذى لا يتوافر فى حالته ، وفى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ رد المدعى على الوزارة بأن اسمه مقيد بالفعل بالجدول الشرعى وإنما جرى استبعاده لعدم سداد الاشتراك بما لا يمس القيد بالجدول ، وأنه يلزمه سداد الاشتراكات المطلوبة لازالة استبعاده من الجدول ، على أن وزارة الخزانة تمسكت برأيها لمسبق ، مما حدا بالمدعى الى التظلم الى وزير الخزانة ، حيث رفض تظلمه فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٨ ، وأبلغ بأن الوزارة ما انفكت عن رأيها السابق ، وهذا والثابت من الشهادة الصادرة من لجنة قبول المحامين فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ أن المدعى مقيد بالجدول الشرعى تحت التمرين فى ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٣٢ واستبعد اسمه من الجدول الشرعى فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ لعدم سداد اشتراك نقابة المحامين الشرعيين ، وظل مستبعدا من الجدول الشرعى حتى نقل الى الجدول الوطنى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أن المدعى انما يستهدف بدعواه انه على ما تنبئ عنه الأوراق - الغاء القرار السلبى بالامتناع عن افادته من مبلغ الاشتراكات المستحق عليه سدادها من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٥٥ الى صندوق المعاشات والاعانات الخاص بالمحامين الشرعيين ، والذى قامت مقامه وزارة المالية فيما له من اختصاصات وحقوق وما عليه من التزامات بمقتضى المادة ٥ من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة - توطئة لسداد هذه الاشتراكات على نحو ما اشارت عليه نقابة المحامين فى كتابها المؤرخ فى ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٧ والمشار

اليه ، والدعوى بهذه المثابة انما تتناول قرارا اداريا سلبيا لا تنقيد بالمطالبة بالغائه بميعاد معين طالما ان الامتناع مستمر ، وهى من ثم حرية بالقبول شكلا .

ومن حيث ان القرار الطعين قوامه ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ تشترط لنقل اسم المحامى الشرعى الى جدول المحامين الوطنيين ان يكون مقيدا وقت صدور هذا القانون بجدول المحامين الشرعيين الامر الذى لا يتوافر قانونا فى شأن المدعى بعد اذ استبعد من الجدول الشرعى فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ لعدم سداد الاشتراك .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة تقضى بان ينقل الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل فى الدرجة المائلة للدرجة التى هو مقبول للمرافعة امامها وبأقدميته فيها ، ويصدر بترتيب هذه التقديمية قرار من لجنة قبول المحامين امام المحاكم الوطنية ، فى حين تنص المادة ١٨ من قانون المحاماة امام المحاكم الشرعية رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ على انه على كل محام ان يدفع قبل قيد اسمه رسم القبول المقرر بالجدول الذى يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة ان يكون سددها ، وعليه ان يسدد قيمة الاشتراك السنوية للنقابة فى نهايتها فى ١٥ مارس من كل سنة الا اذا اعفى بقرار من مجلس النقابة ، وعلى هذا المجلس ان يخطر لجنة المحامين فى ميعاد لا يتجاوز نهاية شهر مارس من كل سنة بأسماء المحامين الذين لم يسدّدوا قيمة الاشتراك . وتقرر للجنة فى مدة لا تتجاوز ١٥ من ابريل استبعاد أسمائهم ومتى سدد المحامى قيمة الاشتراك أعيد قيد اسمه بالجدول . وكل محامى اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم تسديد الاشتراك يحال الى مجلس التأديب ويقضى عليه بالوقف مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ، كما تنص المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للنقابة المحامين الشرعيين المصدق عليها من وزير العدل فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ على أن يعاد اسم المحامى المستبعد الى الجدول بمجرد دفع المتأخر من الاشتراكات .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم أن استبعاد اسم المحامى من جدول



المحاميين الشرعيين لعدم سداد الاشتراك استبعاد مؤقت يزول سببه وتنحصر آثاره بمجرد سداد المتأخر من الاشتراكات ، وليس من شأن هذا الاستبعاد محو اسم المحامي من الجدول أو إسقاطه نهائيا . وعليه ما كان يتأتى للمطعون ضدها الحيلولة دون المدعى وسداد الاشتراكات المتأخرة عليه ما دام أنه لم يستبعد نهائيا من الجدول أو يمضى قيده به ، خاصة وقد وجه من قبل نقابة المحامين التي توجه إليها أول الأمر إلى سداد هذه الاشتراكات إلى المطعون ضدها ، الأمر الذي يغدو معه القرار الطعين على غير أساس متعين الالغاء .

( طعن ٥١٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملقاة حق من أبدى الرغبة في اعتزال المهنة في الاحتفاظ بالحق في المعاش المنصوص عليه في القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية - الحق في معاش التقاعد لا ينشأ ولا يتكامل إلا إذا توفرت فيه الشروط التي استلزمها القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه - الأحوال الثلاثة لاستحقاق المحامي الشرعي معاش التقاعد - عناصر معاش التقاعد التي لا بد من تكاملها لثبوت الحق في اقتضائه - الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

أن كل ما رتبته المشرع من أثر على إبداء الرغبة في اعتزال المهنة هو الاحتفاظ لصاحبها بالحق في المعاش المنصوص عليه في القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ السابق الإشارة إليه وليس من شك في أن الحق في معاش التقاعد لا ينشأ ولا يتكامل إلا إذا توفرت فيه الشروط التي استلزمها القانون المذكور في المادتين ٩٢ ، ٩٣ منه ووفقا لهاتين المادتين لا يستحق المحامي الشرعي معاش التقاعد إلا في أحوال ثلاث : الأولى أن يكون قد قضى ثلاثين سنة في ممارسة المهنة وبلغت سنة متين سنة كاملة ، ( م - ٣٤ - ج ٢٢ )

والثانية : أن يكون قد قضى ثلاثين سنة في ممارسة المهنة وبلغت منه خمسا وخمسين سنة كاملة وفي هذه الحالة يحصل على ثلاثة أرباع المعاش المقرر فقط ، والثالثة : أن يكون قد قضى عشرين سنة في ممارسة المهنة وبلغت منه خمسين سنة وحدث له ما يعجزه عن مزاولة المهنة . وبناء على ما تقدم فإن المحامي الشرعى الذى يفصح كتابة عن رغبته فى اعتزال المهنة أمام المحاكم الوطنية خلال الأجل المضروب لذلك لا يفقد نتيجة هذا الاعتزال حقه فى اقتضاء معاش التقاعد عندما تتكامل عناصره وهى انقضاء نصاب زمنى معين ، وبلوغ سن معينة ، بشرط الاستمرار فى أداء ما يعادل قيمة الاشتراك السنوى الذى كان يؤديه حتى بلوغ هذه السن المعنية ، فإذا تخلف أى عنصر من هذه العناصر لم يكن ثمة حق يسوغ له الاحتفاظ به . واستثناء من هذا الأصل ، فإن من لم تتوفر فيه شروط استحقاق المعاش طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ آنف الذكر يحصل على معاش بنسبة مدة مزاولته المهنة منسوبة الى مدة استحقاق المعاش ، ومدة ثلاثون عاما ، بشرط أن يعتزل العمل فعلا خلال الأجل المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة السادسة وهو الأجل الذى نص على أن ينتهى فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٦ .

( طعن ٤٨٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٨ )

الفصل الثالث عشر  
معاش التقاعد للمحامى

قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

المبدأ :

نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم المحاماة أمام المحاكم - يخول الجمعية العمومية للمحامين اجراء التعديل فى مقدار المعاشات المقدرة للمحامين سواء قبل أو بعد نفاذ قرار الجمعية بذلك .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم المحاماة أمام المحاكم يخول الجمعية العمومية للمحامين بحكم عموميته وإطلاقه - صلاحية اجراء التعديل فى مقدار المعاشات المقررة للمحامين زيادة أو نقصان سواء فى ذلك المعاشات التى قررت من قبل أو التى يتم تقريرها بعد نفاذ قرار الجمعية يؤيد ذلك صراحة نص القرار الصادر بالتعديل فى رفع المعاش الكامل للمحامى الى أربعين جنيها ، دون تفرقة بين المعاشات السابقة أو اللاحقة كذلك فإن التطبيق العملى قد دل على المفهوم الصحيح لهذا القرار .

( طعن ٦٧٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٩/٢ )

قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاة أمام المحاكم - اشتراطه لترتيب معاش تقاعد للمحامى شروطا من بينها أن يكون أ - اسمه مقيدا بجدول المحامين ٢ - وأن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة - قيام أحد هذين الشرطين لا يغنى عن الشروط الأخرى ولا يدل على توافرها .

### ملخص الحكم :

ان قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد اشترط في مادته الأولى فيمن يشغل بالمحاماة امام المحاكم ان يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين ، بينما اشترطت المادة ٩٥ منه بالنسبة لترتيب معاش تقاعد للمحامى شروطا عامة اوجب توافرها من بينها ( أ ) ان يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين (ب) ان يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة ويجوز ان تكون هذه المدة مستمرة بدون انقطاع او مكونة من مدد اشتغال بالمحاماة اشتغالا فعليا . ومؤدى هذه النصوص ان القانون تطلب فيما تطلبه لترتيب معاش التقاعد للمحامى توافر شرطين هما ان يكون المحامى مقيدا بجدول المحامين وان يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة واشتغل بها اشتغالا فعليا ، ومن ثم فان قيام أحد هذين الشرطين لا يغنى عن الشرط الآخر ولا يدل على توافره ، ذلك ان القيد بجدول المحامين لا يفيد بذاته الاشتغال بمهنة المحاماة اشتغالا فعليا والعكس صحيح . وعلى ذلك فان مجرد قيد اسم المدعى بجدول المحامين في الفترة المتنازع عليها لا تكفى في الدلالة على انه كان يباشر فعلا مهنة المحاماة الواجب توافرها لترتيب معاش التقاعد .

( طعن ٩٩٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

#### المبدأ :

المحامى الذى يستحق معاشا طبقا لاحكام قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ هو المحامى الذى يباشر المحاماة باعتبارها مهنة حرة - لا يعتبر كذلك من يقوم باعمال المحاماة باعتبارها وظيفة - خضوع معاش التقاعد بسبب العجز لاحكام معاشات التقاعد بصفة عامة .

### ملخص الحكم :

ان المحامى الذى عناه المشرع فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه هو الذى يباشر المحاماة باعتبارها مهنة حرة ، فقد ناط القانون بنقابة المحامين باعتبارها من نقابات المهن الحرة رعاية شئون المحامين والسعى للاحاق راغبي التمرين بمكاتب المحامين ومراقبة سير المحامين

والوساطة بين المحامين وموكليهم وبين المحامين أنفسهم وتأديبهم وتقدير  
اتعابهم عند الخلاف بشأنها وما الى ذلك ، ولم يتطرق القانون الى تنظيم  
شئون العاملين الذين خولهم في المادة ٢٦ منه حق المرافعة أمام المحاكم  
عن الجهات التي تربطهم بها علاقة وظيفية ومن بينهم العاملون بالبنك  
العقارى الزراعى المصرى باعتباره من المؤسسات العامة المنصوص عليها  
فى هذه المادة ، وقد كان الامر كذلك أيضا فى ظل فوائين الحماية السابقة .  
وبهذه المثابة تكون هذه القوانين قد قصدت بلا ادنى شك المحامين الذين  
يباشرون مهنة الحماية الحرة ويقومون بالتزاماتها كاملة وبخاصة فى  
حضور قضايا الانتداب ودعم رأس مال صندوق المعاشات والاعانات بما  
يؤدونه لمجلس النقابة من مبالغ معينة عن طلبات تقدير الأتعاب ، وهو  
ما لا يتوافر بالنسبة للعاملين المنوط بهم وفقا لحكم المادة ٣٦ سالف الذكر  
المرافعة عن الجهات التي يعملون بها أمام المحاكم ، والذين يخضعون كأصل  
عام فى شئون تعيينهم وتحديد مرتباتهم ومراقبة سير اعمالهم وتأديبهم  
ومكافاتهم ومعاشاتهم وغير ذلك لأحكام نظمهم الوظيفية وبالإضافة الى  
ما تقدم فقد نصت المادة ٣٠ من قانون الحماية سالف الذكر ، كما نصت  
القوانين السابقة ، على أن يتخذ كل محام مكتباً له فى دائرة المحكمة التي  
يشغل امامها ، اى المحامين ذوى المكاتب على حد تعبير القانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الحماية القائم ، دون العاملين الذين يقومون  
بأعمال الحماية باعتبارها وظيفة .

## الفصل الرابع عشر صندوق معاشات المحامين

قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

### المبدأ :

صندوق معاشات المحامين - خضوعه لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال .

### ملخص الفتوى :

وتنص المادة ٥٥ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال على انه « لا يجوز لأي صندوق اعانات أن يباشر أعماله الا اذا كان مسجلا بناء على طلبه فى سجل يعد لهذا الغرض بمصلحة التأمين .

وعلى مصلحة التأمين نشر قرار التسجيل مع القانون النظامى للصندوق فى الجريدة الرسمية ويجب تجديد التسجيل كل سنة . وينص فى اللائحة التنفيذية على رسوم التسجيل بحيث لا تجاوز ٢٥ جنيها ويحصل رسم تجديد كل سنة بواقع واحد فى الألف من جملة الاشتراكات السنوية بحيث لا يقل عن مائة قرش » . وتنص المادة ٥٢ من هذا القانون على انه « فى تطبيق هذا القانون يقصد بصناديق الاعانات كل جمعية تتألف بدون رأس مال من افراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى ويكون الغرض منها : ( تؤدي لأعضائها تعويضات مالية أو مرتبات دورية محددة فى قانونها النظامى أو لأئحتها الداخلية ) .

ويتجدد مفهوم الجمعية فى هذا الصدد وفقا لأحكام القانون المدنى والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وهما القانونان اللذان صدر فى ظلهما القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر على أن « تعد جمعية خيرية كل جماعة من الأفراد تسعى الى تحقيق غرض من أغراض البر سواء أكان ذلك عن طريق المعاونة المادية ام المعنوية » .

كما تنص المادة ٥٤ من القانون المدني على أن « الجمعية جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة أشخاص طبيعية او اعتبارية لغرض غير الحصول على الربح » .

ولما كان صندوق معاشات المحامين يعتبر جمعية في مفهوم النصين المشار اليهما ذلك لانه انشئ لجماعة دائمة مكونة من عدة أشخاص طبيعيين هم أعضاء نقابة المحامين لغرض غير الحصول على ربح مادي وتجمع هؤلاء الاعضاء رابطة اجتماعية لانهم يزاولون مهنة واحدة وأموال الصندوق تكون طبقا للمادة ٩٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة امام المحاكم من نصف رسوم القيد بجداول المحامس وأربعين في المائة من الاشتراكات السنوية بالإضافة الى ما يحصله مجلس النقابة من المحامين ثمنا لورق دمغة ينشأ للصندوق خاصة وما يتقاضاه مجلس النقابة من عمليات تقديرات الاعتاب وما تساهم به الحكومة سنويا في هذا الصندوق وفوائد كل المتحصلات المتجمدة للنقابة وأرباح المطبوعات والتبرعات والوصايا لهذا الصندوق .

والقول بأن هذا الصندوق غير ذي كيان مستقل بالمفهوم الذى صوره القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه وأنه مجرد جهاز من اجهزة النقابة المتعددة ، هذا القول مردود بأن المشرع قد اعترف للصندوق بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية النقابة اذ نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة امام المحاكم على أن تكون لهذا الصندوق شخصية اعتبارية يمثله النقيب فانونا قبل الغير ، كما نصت المادة ٩٠ على أن تدبر هذا الصندوق تحت اشراف مجلس النقابة لجنة مشكلة من تسعة أعضاء - خمسة من أعضاء مجلس النقابة يكون منهم النقيب ووكيل النقابة وأمين الصندوق والسكترير وأربعة من المحامين العاملين وينتخب مجلس النقابة أعضاء هذه اللجنة وتكرن

عضوية الاربعة لمدة اربع سنوات وتسقط عضوية اثنين منهم كل عامين . الخ . ومى ثم فانه لا يعد مجرد جهاز من اجهزة النقابة وانما هو صندوق ذو كيان مستقل عن النقابة تديره لجنة مستقلة تحت اشراف مجلس النقابة . وليس من شأن هذا الاشراف اهدار كيان الصندوق وشخصيته القانونية المستقلة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان صندوق معاشات المحامين يخضع لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الاموال .

( فتوى ٤٧٣ فى ١٩٦١/٦/٢٥ )



## محكمة القيم



## قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

### المبدأ :

المواد ١٦ و ٢١ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ من قانون حماية القيم من المييب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - الى جانب الاختصاصات التى يباشرها المدعى العام الاشتراكى بوصفه سلطة تحقيق وادعاء امام محكمة القيم ، فانه يباشر نوعا آخر من الاختصاصات تدخل فى نطاق الوظيفة الادارية للسلطة التنفيذية له بمقتضاها حق الاعتراض على اسماء المرشحين لعضوية المجالس الشعبية او لرياسة وعضوية الجهات الاخرى - القرارات التى يتخذها فى نطاق هذه الوظيفة ما هى الا قرارات ادارية بطبيعتها - تدخل فى اختصاص مجلس الدولة ولاية الفصل فى الطعون بطلب الغائها والنعويض عنها - التظلم من هذه القرارات امام محكمة القيم لا يعد وان يكون من قبيل التظلم الادارى رأى المشرع ان يكله الى جهة اخرى - وهو لا يرقى الى مرتبة الدعوى القضائية التى تستهدف الغاء القرار - يؤكد ذلك - وصف المشرع فى المادة ٢١ لالتجاء المعترض على ترشيحه لمحكمة القيم بأنه تظلم فى الوقت الذى نهى فيه على اختصاص المحكمة بالفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى الاشتراكى ، الامر الذى يفيد ان المشرع قصد المغايرة بين لفظ الدعوى ولفظ التظلم بما يحمله كلاهما من مدلول قانونى - اثر ذلك - ان ولاية محكمة القيم تقف عند الفصل فى التظلم دون ان تصادر حق صاحب الشأن فى مخاصمته هذا القرار امام مجلس الدولة باعتباره القاضى الطبيعى بنظر هذه المنازعة بحكم الدستور فضلا على ان التظلم الى محكمة القيم تنحصر عنه صفة الطعن الموازى .

### ملخص الحكم :

يبين من النصوص المتقدمة انه الى جانب الاختصاصات التى يباشرها المدعى العام الاشتراكى بوصفه سلطة تحقيق وادعاء امام محكمة القيم ، فانه يمارس نوعا آخر من الاختصاصات تدخل فى نطاق الوظيفة الادارية للسلطة التنفيذية ، ويكون لها بمقتضاها حق الاعتراض على اسماء المرشحين لعضوية المجالس الشعبية او لرياسة وعضوية الجهات الاخرى

المشار إليها في المادة ٢١ من قانون حماية القيم من العيب ، وذلك في الأحوال ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، والقرارات التى يتخذها المدعى العام الاشتراكى فى نطاق هذه الوظيفة الادارية ما هى الا قرارات ادارية بطبيعتها ، مما يدخل فى اختصاص مجلس الدولة ولاية الفصل فى الطعون بطلب الغاء هذه القرارات أو التعويض عنها . واذا كان قانون حماية القيم من العيب قد أجاز لمن اعترض المدعى العام الاشتراكى على ترشيحه للتظلم من هذه القرارات امام محكمة القيم ، فان هذا التظلم لا يعدو ان يكون من قبيل التظلم الادارى برأى المشرع ان يكل نظره ، لجهة اخرى غير التى اصدرته ، بالنسبة الى أهمية القرار المتظلم منه ، لما ينطوى عليه من مماس بالحرية الشخصية فى الترشيح للجهات المنصوص عليه فى المادة ٢١ من القانون سالف الذكر ، وما يؤدى اليه من عزل المواطن وتقييد حركته فى المساهمة فى الأنشطة الاجتماعية والنقابية والمهنية فى وطنه . ولا يرقى التظلم فى هذه الحالة الى مرتبة الدعوى القضائية التى تستهدف الغاء هذا القرار ، يؤكد ذلك ان المشرع بعد ان عبر فى نص المادة ٢١ المشار اليها بلفظ التظلم الى محكمة القيم عاد فنص فى المادة ٣٤ من القانون ، فى معرض بيان اختصاص محكمة القيم ، على اختصاصها بالفصل فى جميع الأوامر والتظلمات التى ترفع اليها طبقا لأحكام القانون سالف الذكر ، مؤكدا على وصف التجاء المعارض على ترشيحه لمحكمة القيم بأنه تظلم ، هذا فى الوقت الذى نص فيه فى البند أولا : من المادة ذاتها على اختصاص المحكمة بالفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام الاشتراكى طبقا للمادة ١٦ من القانون ، الأمر الذى يفيد ان المشرع قصد الى المغايرة بين لفظ الدعوى فى البند أولا ولفظ التظلمات فى البندين ثالثا وخامسا من المادة ٣٤ من القانون ، بما يحمله كلا اللفظين من مدلول قانونى ، هذا الى ان المادة ٣٨ منه وجرى نصها على أن « تتبع فى المحاكمة امام محكمة القيم القواعد والاجراءات المقررة فى قانون حماية القيم ، وما لا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقانون الاثبات ، وقانون الاجراءات الجنائية ، انما تؤكد ان التزام المحكمة بقواعد التقاضى وضماناته مقصور على المحاكمة التى تتم امامها ، دون التظلمات التى ترفع اليها .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ، ان ولاية محكمة القيم في نظير التظلمات التي ترفع اليها من قرارات المدعى العام الاشتراكي بالاعتراض على الترشيح لرياسة او عضوية الجهات المشار اليها في المادة ٢١ من قانون حماية القيم من العيب تقف عند الفصل في التظلم دون ان تصادر حق صاحب الشأن في مخاصمة هذا القرار امام مجلس الدولة باعتباره القاضى الطبيعى بنظر هذه المنازعة بحكم الدستور ، وبحكم قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اذ ليس من نص مانع او حاجب لاختصاص مجلس الدولة في نظير هذه المنازعة ، فضلا على ان التظلم الى محكمة القيم من هذه القرارات تنحصر عنه صفة الطعن المقابل او الموازى بالمعنى السالف بيانه ، اذ اختصاص محكمة القيم فى بحث هذا التظلم يفسر عن القضاء للمتظلم بوقف تنفيذ القرار المتظلم منه كما يقع عن القضاء له بالتعويض عما عساه أن يكون قد لحق به ضرر بسبب هذا القرار ، الى جانب عدم قبول الطعن على ما فصلت فيه أمام محكمة القيم العليا ، كل ذلك من شأنه انحسار صفة الطعن الموازى فى التظلم من القرارات المشار اليها ، لافتقار الطريق الذى رسمه القانون لنظره لكثير من الضمانات والمزايا التي يكفلها الطعن فى القرار امام مجلس الدولة .

( طعن ٣٩٦ ، ٤٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥١ )

#### المبدأ :

المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - يجوز أن ينص فى الحكم الصادر بفرض الحراسة على تقرير نفقة للمفروضة عليه الحراسة واسره ويجوز أيضا بدلا من تقرير هذه النفقة أن تستثنى بعض الاموال من الخضوع للحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها - يترتب على صدور الحكم غل يد الشخص عن ادارة أمواله التى فرضت عليها الحراسة ومنعه من التصرف فيها دون أن يمتد هذا الاثر الى الاموال الاخرى التى لم يشملها الحكم أو الاموال التى يتكسبها بعد صدوره - صدور حكم محكمة القيم بفرض الحراسة على أموال شخص باستثناء ورشة بلاط ليدبرها وينتفع بعائدها - هذا الحكم لا يترتب عليه منعه من اكتساب الحقوق والاموال فى المستقبل - غاية اثر الحكم هى غل يده عن ادارة الاموال

التي فرضت عليها الحراسة فعلا دون ان ينال من اهلية الخاضع للحراسة -  
المادة ٤ من قانون حماية القيم من العيب - يجوز لمحكمة القيم عند  
الحكم بفرض الحراسة على الاموال النص على مجازاة الخاضع بأحد  
التدابير الواردة في المادة ٤ منه - صدور حكم محكمة الحراسة دون  
مجازاة الخاضع باى من التدابير لا يمس اهليته - صفته كرئيس مجلس  
ادارة الجمعية لا تزول عنه تلقائيا ويقوة القانون بصور حكم الحراسة  
- الاثر المترتب على ذلك : بقاء مصلحة الخاضع قائمة فى مخاصمة القرار  
المصادر بحل مجلس الادارة وتعيين مجلس ادارة مؤقت - المادة ٨٨ من  
قانون التعاون الاستهلاكى الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ - اللجنة  
المختصة عليها فى المادة ٨٨ منه - عدم التظلم الى هذه اللجنة لا يحول  
بين صاحب الشأن وبين حقه فى الالتجاء مباشرة الى القضاء الادارى يطلب  
الحكم بإلغاء القرار - يجب ان يرد النص على وجوب التظلم من القرار قبل  
الطعن عليه بدعوى الالغاء واضحا وقاطعا فى الدلالة باعتباره واردا على  
خلاف الاصل العام - التنظيم المقرر بموجب قانون التعاون الاستهلاكى  
للتظلم من قرارات الوزير المختص او الجهة الادارية المختصة بحل مجلس  
ادارة الجمعية وتعيين مجلس ادارة مؤقت لم يستوجب هذا التظلم قبل  
رفع الدعوى يطلب إلغاء القرار - اساس ذلك : القرار نهائى قابل للتنفيذ  
فور صدوره وان الطعن ينصب على القرار وليس على قرار اللجنة المنوط  
بها البت فى التظلم - المادة ٦٦ من قانون التعاون الاستهلاكى - يجوز  
بقرار من رئيس الجمهورية تحديد الوزير المختص والجهة الادارية المختصة  
ببعض وجه النشاط التعاونى الاستهلاكى - وزير الاسكان والتعمير هو  
الوزير المختص فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٦٦ والهيئة العامة  
لتعاونيات البناء والاسكان .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٣٤ من قانون حماية لقيم من العيب الصادر  
بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على ان « تختص محكمة القيم دون  
الغير بما يأتى (اولا) الفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام  
الاشرافى طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون (ثانيا) كافة اختصاصات  
المحكمة المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض  
الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمقررة بالقانون المذكور ٠٠٠ » وبالرجوع  
الى القانون الاخير رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ يبين ان المادتين ٢ ، ٣ منه اجازتا  
فرض الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على  
المجتمع أو اذا قامت دلائل جديده على تضخم امواله للسببب الواردة

بالنص وقضت المادة ١٧ بأن ينص في الحكم الصادر بفرض الحراسة على تقرير نفقة للمفروضة عليه الحراسة وامرته ومن يعولهم فعلا ولو كانوا بالغين ، ويجوز بدلا من تقرير هذه النفقة أن تستثنى بعض الاموال من الخضوع للحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها . ونصت المادة ١٨ على انه « لا تشمل الحراسة الا الاموال التي في ملك الخاضع فعلا في تاريخ فرضها ولا تمتد الى ما يؤول اليه من اموال بعد ذلك التاريخ » وقضت المادة ٢١ بأن « يترتب على الحكم بفرض الحراسة رفع يد ا' واضع عن ادارة المال المفروضة عليه او التصرف فيه ويقع باطلا كل تصرف يجريه الخاضع بعد صدور الحكم بشأن المال الذي فرضت عليه الحراسة .. » .

ومن حيث أن البادى من ذلك أن المشرع أجاز فرض الحراسة على اموال الشخص كلها او بعضها بحكم من محكمة القيم ويترتب على صدور مثل هذا الحكم غل يد الشخص عن ادارة الاموال التي فرضت عليها الحراسة ومنعه من التصرف فيها دون أن يمتد هذا الاثر الى الاموال الاخرى التي لم يشملها الحكم او الاموال يكتسبها بعد صدوره ، كما أن المشرع أجاز ، بدلا من تقرير نفقة للخاضع ، أن نستثنى بعض امواله من الخضوع للحراسة وتترك له حرية استغلالها والتصرف فيها .

ومن حيث أن الاهلية في اللغة تعنى الصلاحية لامر معين ، وفي القانون هي ايضا الصلاحية لاكتساب الحقوق والصلاحية لايبرام التصرفات القانونية . فهي - بعبارة اخرى - صلاحية الشخص لكسب الحقوق والتحمل بالالتزامات ومباشرة التصرفات القانونية التي يكون من شأنها أن ترتب له هذا الاثر أو ذاك ، ويرجع في تحديد هذه الاهلية الى نصوص القانون ذاته وما تقرره من احكام في هذا الخصوص .

ومن حيث أن القانون المدني ينص في المادة ٤٤ منه على أن كل شخص يبلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الاهلية لمباشرة حقوقه المدنية . ويقضى في المادة ٤٥ بأن (١) لا يكون اهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن او عته او جنون (٢) وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقد للتمييز . وينص في المادة ٤٦ على أن كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد ، وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيها أو ذا غفلة يكون ناقص الاهلية وفقا لما يقرره القانون .

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن الأهلية لمباشرة الحقوق أو ما يسمى بأهلية الاداء مناطها التمييز ، فمن كان كامل التمييز كان كامل الأهلية ، ومن نقص تمييزه كانت أهليته ناقصة ، ومن انعدام تمييزه انعدمت أهليته . كما أن الاصل في الشخص أن يكون كامل الأهلية ببلوغ سن الرشد ما لم تفقد أهليته أو تنقص للجنون أو العته أو السفه أو الغفلة بمعنى أن الاصل في الشخص الذي يبلغ سن الرشد أن يكون كامل الأهلية ما لم يسلب القانون أهليته أو يحد منها . وتطبيقا لذلك نصت المادة ١٠٩ من القانون المدني على أن « كل شخص أهل للتعاقد ما لم تسلب أهليته أو يحد منها بحكم القانون » وانعدام الأهلية أو نقصها بالتحديد الذي أورده القانون يختلف عن المنع من التصرف ، إذ قد يمنع شخص من التصرف في ماله لمصلحة مشروعه دون أن يكون ذلك راجعا الى نقص في التمييز عند الشخص الممنوع كما هو الحال في نقص الأهلية ، من ذلك منع الشخص من أن يبيع ماله في مرض الموت الا في حدود معينة .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه الاحكام على موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يبين أن حكم محكمة القيم يفرض الحراسة على اموال المدعى ترك له ورشة تصنيع البلاط ليديرها وينتفع بعائدها وأن هذا الحكم لا يترتب عليه منعه من اكتساب الحقوق واكتساب الاموال في المستقبل وإنما غاية ما يترتب عليه هو غل يد المدعى عن ادارة الاموال التي فرضت عليها الحراسة أو التصرف فيها ، أي منعه من ادارتها والتصرف فيها دون أن ينال الحكم من أهليته .

ومن حيث أن قانون حماية القيم من العيب والذي خول محكمة القيم الحكم بفرض الحراسة على الاموال تجاوز في المادة ٤ منه الحكم على من تثبت مسؤوليته وفقا لهذا القانون بتدبير أو أكثر من التدابير التي أوردها المادة ومن بينها « الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو الشعبية المحلية ، أو الحرمان من الترشيح أو التعيين في رئاسة أو عضوية مجالس ادارة الشركات العامة أو الهيئات العامة أو التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط والاستمرار فيها » .



ومن حيث أن الحكم الصادر يفرض الحراسة على الطاعن لم يتضمن مجازاته بأى من التدابير المشار إليها في المادة الرابعة أنه الذكر ، بل ولم يتضمن قرار المدعى العام الاشتراكى بإحالته الى محكمة القيم المطالبة بتوقيف شيء من هذه التدابير .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ان الحكم الصادر يفرض الحراسة على أموال المدعى لا مساس له بأهليته . وبإلبناء على ذلك فليس من الصحيح القول بأن صفته كرئيس لمجلس ادارة الجمعية تزول عنه تلقائيا ويقوة القانون يفرض الحراسة على أمواله لتخلف شرط التمتع بالأهلية المدنية الكاملة فى شأنه . وبالتالي فإن مصلحته تبدو قائمة ومؤكده فى مخاصمة القرار الصادر بحل مجلس الادارة وتعيين مجلس مؤقت ، واذ كان ذلك فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف صحيح القانون عندما غير هذا المذهب مما يتعين معه القضاء بالغائه .

ومن حيث ان ادارة قضايا الحكومة قد دفعت أمام محكمة القضاء الادارى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن المدعى لم يتظلم من القرار المطعون فيه الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٨٨ من قانون التعاون الاستهلاكى . وهذا الدفع مردود بأن البادئ من استقراء نصوص القانون المذكور ان عدم التظلم الى هذه اللجنة لا يحول بين صاحب الشأن وبين حقه فى الالتجاء مباشرة الى القضاء الادارى بطلب الحكم بإلغاء القرار ، كما ان هذه النصوص ليس فيها ما يفيد وجوب مثل هذا التظلم قبل رفع دعوى الالغاء ، ومن المسلم أن الاصل فى تلك الدعوى أن ترفع مباشرة ولو لم يسبقها تظلم سواء الى الجهة التى أصدرت القرار او الى السلطة الرئاسية لها او الى أية جهة أخرى ، غير أن ثمة حالات وردت على خلاف هذا الاصل استوجب فيها المشرع - سواء فى قانون مجلس الدولة او غيره . التظلم من القرار قبل رفع الدعوى بطلب الغائه ورتب على اغفال هذا الاجراء عدم قبول الدعوى . ويجب أن يرد النص على وجوب التظلم من القرار قبل الطعن عليه بدعوى الالغاء واضحا وقاطعا فى الدلالة على هذا المعنى باعتباره واردا على خلاف الاصل العام . ومن تطبيقات ذلك النص فى المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على عدم قبول الطلبات « أى الدعاوى » المقدمة راسا بالاطعن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا ( م - ٣٥ - ج ٢٢ )

من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم منها الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم وكذلك النص فى المادة ١٨ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على ان « يكون التظلم من قرارات التجنيد الى لجنة مؤلفة من ٠٠٠ ولا تقبل الدعاوى امام القضاء بالغاء القرارات المشار اليها قبل التظلم منها على الوجه المتقدم » .

ومن حيث ان التنظيم المقرر بموجب قانون التعاون الاستهلاكى للتظلم من قرارات الوزير المختص او الجهة الادارية المختصة بحل مجلس ادارة الجمعية وتعيين مجلس ادارة مؤقت لم يستوجب هذا التظلم قبل رفع الدعوى بطلب الغاء القرار ، كما ان الاستفادة من استقراء القانون ان القرار المذكور هو قرار نهائى قابل للتنفيذ فور صدوره وبالتالى فان الطعن امام القضاء بدعوى الالغاء انما ينصب على هذا القرار وليس على قرار اللجنة المنوط بها البت فى التظلم لذا فان الدفع المشار اليه يكون فى غير محله متعين الرفض .

ومن حيث ان المادة ٦٦ من قانون التعاون الاستهلاكى ، والذى صدر القرار المطعون فيه فى ظله ، تنص على ان « يعتبر وزير التموين الوزير المختص فى تطبيق احكام هذا القانون على انه بالنسبة للاتحادات التعاونية يتولى الوزير مباشرة جميع الاختصاصات المقررة فى هذا القانون لكل من الوزير المختص والجهة الادارية المختصة ، ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد الوزير المختص والجهة الادارية المختصة ببعض اوجه النشاط التعاونى الاستهلاكى واستنادا الى حكم هذه المادة اصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على التفويض المخول له بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ - قراره رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٧٧ الذى نص فى المادة الاولى منه على ان « يعتبر وزير الاسكان والتعمير الوزير المختص فى تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من قانون التعاون الاستهلاكى الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان الجهة الادارية المختصة وذلك بالنسبة الى نشاط الاسكان التعاونى » .

ومن حيث ان القانون المشار اليه حول « الوزير المختص والجهة الادارية المختصة » صلاحية حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية وتعيين

مجلس ادارة مؤقت ، فمن ثم فان الاختصاص بحل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية للسكان وتعيين مجالس مؤقتة لادارتها يكون منوطاً بوزير الاسكان والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان بحسبانهما الوزير المختص والجهة الادارية المختصة ، واذا كان ذلك فان قرار محافظ القليوبية المطعون فيه يكون مشوباً بعيب عدم الاختصاص لصدوره من جهة لولاية لها قانوناً في اصداره . ولا يقدر في هذا النظر ما ذهبت اليه ادارة قضايا الحكومة في مذكرة دفاعها المقدمة الى محكمة القضاء الادارى من اختصاص المحافظ باصدار مثل هذا القرار اسناداً الى حكم المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . . . ذلك ان المادة المذكورة تقضى بان « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقاً لهذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الاجهزة والمرافق المحلية كما يرأس جميع العاملين فى نطاق المحافظة » وواضح من صياغة النص ان الاختصاصات التى خولت الى المحافظين بمقتضاه تتعلق بأجهزة الدولة والمرافق العامة ، ولا مرأى فى أن الجمعيات التعاونية هى مؤسسات أهلية من أشخاص القانون الخاص وبهذه المثابة لا تندرج فى عداد أجهزة الدولة أو مرافقها العامة وبالتالي لا يشملها حكم هذا النص . هذا الى أن من المسلم فى مجال التفسير وجوب التقيد بالحكم الذى ورد به نص صريح وأعمال مقتضاه دون الاحتجاج بما قد يستفاد ضمناً من حكم آخر لان الصريح أولى بالاعتبار والتقديم .

وقد سبق بيان ان قانون التعاون الاستهلاكى وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٧٧ يفيدان - صراحة - اختصاص وزير الاسكان والهيئة العامة لتعاونيات البناء باصدار مثل القرار المطعون فيه .

( طعن ١٢٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١ )



محل عمومی



قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية منج الاختصاص بإصدار تراخيص المحال العامة الواردة بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة الى وزارة السياحة - المحال التجارية والصناعية الخاضعة للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ لا يزال الاختصاص بشأنها منوطا بأجهزة الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية تطبيق \*

قطع الميعاد فى حالة رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة - يستلزم اتحاد موضوع الدعوى مع موضوع دعوى الالفاء - تطبيق - الاوامر الولائية التى يختلف موضوعها عن موضوع دعوى الالفاء لا اثر لها فى قطع ميعاد رفع هذه الدعوى أمام القضاء الادارى \*

ملخص الحكم :

ان وزارة السياحة آل اليها الاختصاص بالنسبة الى تراخيص المحال العامة وحدها ، اما المحال التجارية والصناعية - الخاضعة للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - فلم يعرض لها قانون المحال التجارية والصناعية ولم يقض بنقل الاختصاص فى شأنها الى وزارة السياحة اسوة بما فعل بالنسبة الى المحال العامة ، وبذلك فقد بقى الوضع بالنسبة اليها على حاله اى ظل الاختصاص بشأنها منوط بأجهزة الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بين انه ادرج « المخازن » ضمن الجدول المرفق به « البند ٥٤ من القسم الاول » ومن ثم فان اجهزة الاسكان تكون هى الجهة المختصة بمنح تراخيص انشاء وإدارة هذا النوع من المحال .

ومن حيث انه لا خلاف بين الطاعن وبين جهة الادارة فى ان المحل موضوع النزاع والذى اطلق عليه « ملحق الفندق » عبارة عن مخبز ، وبهذه المثابة فانه يخضع لاحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي

تكون مديرية الاسكان بمحافظة الاسكندرية - دون وزارة السياحة هي الجهة المختصة بمنح ترخيصه . واذا كان ذلك فمن ثم فلا وجه للقول بانعدام القرار الصادر من تلك المديرية بالعلق تأسيسا على صدوره من جهة لاولاية لها وانطوائه على غصب لسلطة الجهة صاحبة الاختصاص وهي وزارة السياحة . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه برفض التظلم . ولا حجة في قيام وزارة السياحة بالكتابة الى مديرية الاسكان - مصدرة القرار موضوع الطعن - لابلغها بوجهة نظرها في الجهة المختصة باصدار الترخيص اذ المعول عليه هو مسلوك الجهة الادارية مصدرة القرار بحسبانها هي التي تملك سحبه والعدول عنه .

ومن حيث انه لا حجة كذلك فيما اثاره الطاعن بخصوص الامرين الولائين على عرائض الصادرين لصالحه وقياسهما فيما يتعلق بقطع الميعاد على حالة رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة او الاشكال في التنفيذ . . . ذلك ان موضوع هذين الامرين يختلف عن موضوع دعوى الالغاء التي اقامها الطاعن امام محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية اذ انصب موضوع الامرين على رفع الاختتام او فضاها عن المحل في حين ان موضوع دعوى الالغاء هو الطعن على القرار الصادر بالعلق وطلب وقف تنفيذه ثم الغائه . وقد حرص مصدر القرار الولائي على ابراز عدم وجود قرار بالعلق واشعار الى ذلك في صراحة ووضوح في اسباب امره . واذا كان ذلك فمن ثم فان تلك الاوامر الولائية التي يختلف موضوعها عن موضوع دعوى الالغاء لا اثر لها في قطع ميعاد رفع هذه الدعوى امام انقضاء الاداري وذلك ايا كان الراي في طبيعتها ومدى حجيتها . كما ان هذا الامر الولائي لا يدخل قرار العلق في مرحلة من الزعزعة وعدم الاستقرار - كما ذهب الطاعن - لانه لم يعرض للقرار اصلا ، بل ونفى وجوده .



## مخابرات عامة

---

الفصل الأول - هيئة المخابرات العامة •

الفصل الثاني - معادلة بعض الرتب العسكرية بالفئات الواردة بالجداول  
المرفقة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات  
العامة •

الفصل الثالث - تدبّر للعمل بالمخابرات العامة •

الفصل الرابع - تعيين •

الفصل الخامس - نقل •



## الفصل الأول

### هيئة المخابرات العامة

قاعدة رقم ( ٢٥٣ )

المبدأ :

هيئة المخابرات العامة هيئة مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية الا انها ليست من الهيئات العامة نتيجة ذلك : عدم أفادة افرادها من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ملف خدمة المطعون ضده انه حصل فى سنة ١٩٥٦ على شهادة اتمام الدراسة الثانوية ( القسم العلمى ) ، وصدر القرار رقم ٣٣٥/١١/٦ فى ١٩٦٠ من رئيس المخابرات العامة بتعيينه فى الفئة الثالثة وظائف فنية متوسطة وكتابية بالمخابرات العامة بماهية شهرية قدرها تسعة جنيهاً اعتباراً من ١٩٦٠/١١/٦ ( تاريخ تسلمه العمل ) . وفى ١٩٦٦/٦/٧ حصل على البكالوريوس من كلية تجارة عين شمس ، وفى ١٩٦٧/١١/٦ رقى الى الدرجة السابعة ، وفى ١٩٦٨/١/٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ بتعيينه بوزارة الانتاج الحرى بالدرجة السابعة نقلاً من المخابرات العامة .

ومن حيث ان مقطع النزاع ينحصر فى بيان ما اذا كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ينطبق على افراد المخابرات العامة رغم انهم يخضعون لقانون خاص بهم ، وما اذا كان المطعون ضده يفيد من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بعد نقله الى وزارة الانتاج الحرى فى تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون المشار اليه فى ١٩٦٧/٨/٣١ وفقاً لحكم المادة (٦) منه .

ومن حيث أن المادة (١) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه تنص على أن : « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة » كما تنص المادة (٢) منه على أنه : « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة مقابل حذف الدرجات والفئات الأدنى والاعتمادات المذكورة مع مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط ولوائح نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية » .

ومن حيث أن المخابرات العامة وإن تكن هيئة مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية على ما جاء في المادة (١) من قانونها رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم النزاع المائل ، إلا أنها ليست « هيئة عامة » مما نص عليه في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ذلك أن اصطلاح « هيئة مستقلة » و « هيئة عامة » ليسا متطابقتين تماما وعلى هذا جرى كل من الشارع الدستوري والشارع العادي ، والدستور الدائم قد استعمل لفظ « هيئة » في وصف الشرطة عندما قرر في المادة (١٨٤) منه أن الشرطة هيئة مدنية نظامية مع أنها جزء لا يتجزأ من وزارة الداخلية ، واستعمل لفظ « الهيئات العامة » في المادة (١١٧) منه الخاصة بموازنات وحسابات المؤسسات والهيئات العامة ، كما استعمل الشارع العادي اصطلاح هيئة في قانون مجلس الدولة عندما نص على « هيئة مفوضي الدولة » في المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مما يؤكد اختلاف اصطلاح « هيئة » وهيئة عامة عن بعضهما البعض . ومفاد ذلك أن المخابرات العامة ليست هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر ، ومن ثم لا يفيد أفرادها من

احكامه بوصفهم عاملين في احدى الهيئات العامة ، لانتفاء هذه الصفة عن  
الجهة التى يعملون بها .

ومن حيث أن افراد المخابرات العامة لا يعيدون كذلك من احكام  
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوصفهم عاملين في احدى المصالح العامة ،  
لان المخابرات العامة يحكمها قانون خاص هو القانون رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٦٤ الذى تضمن نظاما متكاملًا لاحكام التوظيف التى تسرى على افراد  
المخابرات العامة ، والمسلم أن القاعدة الاصولية المقررة ان الخاص يقيد  
العام ، ومن ثم يسرى فى شأن أولئك الافراد احكام القانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٦٤ دون احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، ولا يقدر فى  
ذلك ما نص عليه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة (١) من مواد  
اصداره من أن : « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين  
بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون ، وتسرى احكامه على وزارات  
الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التى يتألف منها الجهاز الادارى  
للدولة كما تنظم شئون العاملين بها سواء منهم من كان ينطبق عليه  
قانون موظفى الدولة أو كادر العمال ، ولا تسرى هذه الاحكام على : .

#### ١ - وظائف القوات المسلحة والشرطة .

٢ - « الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه  
القوانين » . ان لا تسرى احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ واستثناءاته  
ومنها القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ( الذى اعتبر استثناء وفقا  
للمادة ٢ منه ) - على افراد المخابرات العامة ، لان قانون المخابرات العامة  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد نظم تعيين افراد المخابرات العامة  
وحدد الفئة والمرتبة الذى يتقاضاه كل منهم عند التعيين ، فنص فى  
المادة ٢١ منه على أن : « يمنح الفرد عند التعيين أول مربوط الوظيفة  
المقررة على الوجه الوارد بجدول المرتبات وفئات الوظائف الملحق بهذا  
القانون ولو كان ، المؤهل العلمى الذى يحمله يجيز التعيين فى فئة  
اعلى » - مما لا مجال معه للرجوع الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بوصفه  
الشريعة العامة فى الوظيفة ، ولا الى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ باعتباره  
استثناء من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، وترتيبًا على ذلك  
لا يفيد المطعون ضده من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ابيان عمله  
بالمخابرات العامة .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ شأنون وقتى اذ يخاطب  
العاملين المدنيين المنصوص عليهم في المادة (١) منه الموجودين في الخدمة  
في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل به وفقاً للمادة (٦) منه ،  
واذ نقل المطعون ضده الى وزارة الانتاج الحربى في ١٩٦٨/١/٧ اى  
في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ومن ثم لم يكن من موطئ تلك  
الوزارة في التاريخ الذى حددته القانون كشرط لافادة العاملين بها من  
احكامه ، ومن ثم لا يفيد المطعون ضده من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧  
ابان عمله بوزارة الانتاج الحربى .

( طعن ٨٩٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٦ )

## الفصل الثاني

معادلة بعض الرتب العسكرية بالفئات الواردة  
بالجداول المرفقة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١  
بمنظام المخابرات العامة

قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

المبدأ :

معادلة بعض الرتب العسكرية بالفئات الواردة بالجداول المرفقة  
للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بمنظام المخابرات العامة بالنسبة للحالات  
الآتية :

١ - رائد شرف : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٧٥/١٠/١  
وكان راتبه عند النقل قد بلغ ٧٥ جنييه .

٢ - مساعد ممتاز : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٨١/٢/١  
وكان راتبه عند النقل قد بلغ ٨١٦٨٠ جنيها .

٣ - مساعد أول نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٧٨/٩/١  
ويبلغ مرتبه الاساسي عند النقل ٤٩ جنييه اضيف اليه مبلغ ٨٦٨٠ جنييه  
كبدلات محتفظ بها عند النقل .

٤ - مساعد : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٦  
ويبلغ مرتبه الاساسي عند النقل ٣١ جنيها اضيف اليه مبلغ ٨٦٨٠ جنييه  
بدلات محتفظ بها عند النقل .

٥ - رقيب أول : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٧٦/٤/١  
ويبلغ مرتبه الاساسي عند النقل ٢٨٢٥٠ جنيها اضيف اليه ٤٥٨٠٠ جنييه  
بدلات محتفظ بها عند النقل .

٦ - رقيب : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٠  
ويبلغ راتبه الاساسي عند النقل ٢٥٠٢٥ جنييه اضيف اليه مبلغ ٤٦٨٠ جنييه  
بدلات محتفظ بها عند النقل .

٧ - عريف : نقل الى المخابرات العامة بتاريخ ١٩٨٠/١/١٠  
راتبه الاساسي عند النقل ٢٥٨٥٠٠ جنييه .

### ملخص الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت ذص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة المعدل بالقانونين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٧٥ و ٢٩١ لسنة ١٩٨٠ والتي تقضى بأنه « يجوز نقل العاملين في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها الى إحدى وظائف المخابرات العامة ، ويشترط موافقة الفرد كتابة على النقل وأن يكون قد سبقت اعازته أو ندبه الى المخابرات العامة لمدة لاتقل عن سنة .

على انه يجوز لرئيس المخابرات العامة نقل الافراد بناء على توصية لجنة شئون الافراد دون التقيد بالحد الأدنى لمدة الاعارة أو الندب عند الضرورة القصوى .

وفي جميع الأحوال يكون النقل الى الفئة المعادلة للدرجة أو الرتبة العسكرية التي يشغلها الفرد عند نقله الى المخابرات العامة وبذات اقدميته فيها وعند نقل احد افراد القوات المسلحة من حملة المؤهلات العسكرية المتوسطة أو فوق المتوسطة الى المخابرات العامة يمنح الفئة التالية للفئة المعادلة لرتبته العسكرية ، وتصبب اقدميته فيها من تاريخ النقل الى المخابرات العامة .

ويسرى ذلك على من تم نقله الى المخابرات العامة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ » .

ومفاد ذلك أن المشرع اباح النقل من وظائف الكادر العام وكادر القوات المسلحة الى وظائف المخابرات العامة المعادلة لدرجات أو رتب المنقولين ورعاية منه لافراد القوات المسلحة من حملة المؤهلات المتوسطة أو فوق المتوسطة الذين ينقلون الى المخابرات العامة وقرر أن يكون نقلهم الى الفئة التالية للفئة المعادلة لرتبتهم العسكرية ، الا أن المشرع سكت عن بيان كيفية معادلة الفئات الواردة في الجداول الملحقه بقانون المخابرات العامة بغيرها من درجات الكادر العام أو الكلدرات الخاصة ، بيد انه ازاء هذا الغرض التشريعي فانه يتعين اللجوء الى معيار يمكن الاستهداء به في تحديد التعادل بين فئات قانون المخابرات العامة والفئات أو الرتب الواردة



في الكادر العام او الكادرات الخاصة ، والمعيار الاساسى في تحديد هذا التعادل هو معيار متوسط مربوط الدرجة باعتباره اقرب المعايير للكشف عن التعادل لقيامه على اسس موضوعية ، الا اذا كشف التطبيق العملى له عن قصوره في بعض الاحيان بسبب تداخل مربوط الدرجات في بعضها البعض مثلا فيتعين استكماله بمعيار العلاوة الدورية .

وباعمال معيار متوسط مربوط الفئة في حالة النقل من كادر القوات المسلحة الى كادر المخابرات العامة للوصول الى معادلة رتب : رائد شرف ، مساعد ممتاز ، مساعد اول ، مساعد ، رقيب اول ، رقيب ، عريف بالفئات الواردة بالجداول الملحقه بقانون المخابرات العامة سالفى البيان فاننا نصل الى النتائج الاتية :

اولا : بالنسبة لرتبة رائد شرف :

لما كان الثابت من الاوراق ان المرتب الاساسى لصاحب الحالة المعروضة يبلغ في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٧٥/١٨/١ - ٧٥ جنيه وكان يتضح اجدول رقم ٢ ملحق ١ ثانيا : الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية المرفق بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المعمول به وقت نقل ١٤٤٠ + ٨٧٦

المعروضة حالته ، ان متوسط الربط المالى للفئة اثنائية يبلغ =  $\frac{1440 + 876}{2}$

١١٤٥٨ جنيه وعلاوتها الدورية ٦٠ جنيه سنويا وان متوسط الربط المالى ١٤٤٠ + ٦٨٤

للفئة الثالثة يبلغ =  $\frac{1440 + 684}{2}$  ١٠٦٢ جنيه وعلاوتها الدورية ٤٨

١٤٤٠ + ٥٤٠

جنيه سنويا وان متوسط الربط المالى للفئة الرابعة يبلغ =  $\frac{1440 + 540}{2}$

٩٩٠ جنيه وعلاوتها الدورية ٣٦ جنيه سنويا ومتوسط الربط المالى ٧٨٠ + ٤٢٠

للفئة الخامسة =  $\frac{780 + 420}{2}$  ٦٠٠ جنيه وعلاوتها الدورية ٢٤ جنيه

سنويا ، وكان الثابت ان متوسط الربط المالى لرتبة رائد شرف يبلغ ١١٤٠ + ٦٠٠

=  $\frac{1140 + 600}{2}$  ٧٨٠ جنيه بمقدار علاوتها الدورية ٦٠ جنيه ومن ثم فان

الفئة الرابعة ( ١٤٤٠/٥٤٠ ) سالفة البيان تكون تقرب الفئات الى متوسط مربوط رتبة رائد شرف .

ثانيا : بالنسبة لرتبة مساعد ممتاز :

لما كان الثابت من الاوراق ان المرتب الاساسي للمعروضة حالته في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٨١/٢/١ يبلغ ٨٦١٠ جنيه شهريا وكان متوسط الربط المالي للفئة الرابعة حسبما يبين من الجدول ٢ ملحق ا ثانيا : الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية المرفق بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ والذي تم نقل ١٦٢٠+٦٦٠

المعروضة حالته في ظله يبلغ = ١١٤٠ ومتوسط الربط المالي للفئة

٢

$$١٣٤٤+٤٥٠$$

الخامسة يبلغ = ٩٤٢ جنيه ومتوسط الربط المالي للفئة

٢

$$١٣٤٤+٣٩٠$$

السادسة يبلغ = ٨٦٧ جنيه ، ولما كان متوسط الربط المالي

٢

$$١٣٤٤+٦٦٠$$

لرتبة مساعد ممتاز يبلغ = ١٠٠٢ جنيه ومن لم تكون

٢

الفئة الخامسة ( ١٣٤٤/٥٠٤ ) هي اقرب الفئات الى متوسط ربط رتبة مساعد ممتاز .

ثالثا : بالنسبة لرتبة مساعد اول :

لما كان الثابت من الاوراق ان المرتب الاساسي لصاحب الحسالة المعروضة في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ظل العمل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ يبلغ ٦١٠٦٨٠ جنيه شهريا وكان متوسط الربط المالي للفئة الخامسة الواردة بالجدول المرفقة بقانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٣٧٠+٥٠٤

لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ يبلغ =

٢

$$١٣٧٠+٣٩٠$$

٨٥٢ جنيه والفئة السادسة يبلغ متوسط ربطها المالي =

٢

$$= \frac{٩٦٠ + ٣٦٠٠}{٢} \text{ جنيه والفئة السابعة يبلغ متوسط ربطها المالى}$$

$$= \frac{٩٠٠ + ٢٤٠}{٢} \text{ جنيه والفئة الثامنة يبلغ متوسط ربطها المالى}$$

$$= \frac{٧٢٠ + ٢٩٦}{٢} \text{ جنيه والفئة التاسعة متوسط ربطها المالى}$$

$$= \frac{٥١٦ + ٤٦٨}{٢} \text{ جنيه وكان متوسط ربط رتبة مساعد اول يبلغ}$$

٤٩٢ جنيه فان الفئة الثامنة تكون اقرب الفئات الى متوسط مربوط رتبة مساعد أول .

رابعا : بالنسبة لرتبة مساعد :

لما كان الثابت من الأوراق اثن المعروضة حالته يبلغ مرتبه في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٧٧/١٢/١٦ - ٤٢٦٨٠ جنيه

$$\text{شهريا ، وإن متوسط ربط رتبته العسكرية} = \frac{٤٢٦ + ٣٣٦}{٢} = ٣٨١ \text{ جنيه}$$

ومقدار العلاوة الدورية المقررة لها ١٨ جنيه فان هذه الرتبة تتفق مع الفئة السابعة ( ٧٨٠/٢٤٠ ) الواردة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ في مقدار العلاوة الدورية المقررة لكل منهما وهو ١٨ جنيه ، كما ان متوسط مربوط هذه الرتبة اقرب الى مربوط الفئة السابعة الذى يبلغ ٧٨٠ + ٢٤٠

$$= \frac{٥١٠}{٢} \text{ جنيه ومن ثم يتعين وضعه بالفئة السابعة}$$

( ٧٨٠/٢٤٠ ) من فئات كادر المخابرات العامة .

خامسا : بالنسبة لرتبة رقيب أول :

لما كان الثابت من الأوراق ان صاحب الحالة المعروضة يبلغ مرتبه في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٧٦/٤/١ - ٣٠٩٣٠ جنيه

$$\text{شهريا وكان متوسط ربط رتبته العسكرية يبلغ} = \frac{٣٤٨ + ٢٧٦}{٢} = ٣١٢ \text{ جنيه}$$

وإذا كان متوسط الفئة الثامنة من فئات كادر المخابرات العسامة يبلغ  
 $360 + 180$

$270 =$  جنيه فانه يتعين وضعه على هذه الفئة باعتبارها الاقرب  
 ٢

الى متوسط مربوط رتبته .

سادسا : بالنسبة لرتبة رقيب :

لما كان الثابت من الأوراق ان صاحب الحالة المعروضة يبلغ مرتبه  
 في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٧٦/٨/١ - ٢٦٩٣٠ ج وان  
 $282 + 299200$

متوسط رتبة رقيب يبلغ  $255700 =$  جنيه فان التاسعة  
 ٢

من فئات الكادر المخابرات العامة التي يبلغ متوسط ربطها  
 $360 + 612$

$261 =$  جنيه تكون هي الاقرب الى متوسط مربوط رتبته  
 ٢

عند النقل .

سابعا : بالنسبة لرتبة عريف :

لما كان الثابت من الأوراق ان المرتب الاساسي لصاحب الحالة  
 المعروضة في تاريخ نقله الى المخابرات العامة في ١٩٨٠/١٠/١ يبلغ  
 $330 + 258$

$25800 =$  جنيه وكان متوسط ربط رتبة عريف يبلغ  
 ٢

٢٩٤ وكان متوسط ربط الفئة التاسعة من فئات كادر المخابرات العامة في  
 $720 + 252$

تاريخ نقله بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ يبلغ  
 ٢

٤٨٦ جنيه فانه يتعين وضع صاحب الحالة المعروضة على هذه الفئة  
 باعتبارها اقرب الفئات الى متوسط مربوط رتبته العسكرية عند النقل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى للفتوى والتشريع الى معادلة  
 رتب رائد شرف ، مساعد ممتاز ، مساعد اول ، رقيب اول ، رقيب ، عريف  
 بالفئات الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة  
 على النحو المبين بالاسباب .

( ملف ٢٧٣/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ )

### الفصل الثالث

#### نعب للعمل بالمخابرات العامة

#### قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

#### المادة :

عدم جواز حساب مدة الخدمة التي يقضيها العامل المنتدب كل الوقت او المعار للعمل بجهاز المخابرات العامة مضاعفة في المعاش - اساس ذلك - ان المشرع حدد في المادة ٦٨ من قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الطوائف التي تحسب مدد خدمتها بالمخابرات العامة مضاعفة في حساب المعاش تحديدا قاطعا - خروج المنتدب او المعار للعمل بالجهاز المذكور من نطاق تطبيق هذا الحكم - تطبيق .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة (٣٥) من قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ تنص على انه « يجوز اعارة او ندب العاملين بالجهاز الادارى للدولة او الهيئات والمؤسسات العامة للعمل في المخابرات العامة ..... ويكون للمعارين او المنتدبين كل الوقت جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة لافراد المخابرات العامة ، وذلك بشرط الا يتجاوز ما يتقاضاه الفرد المعار او المنتدب من وظيفته الاصلية ومن وظيفته المعار او المنتدب اليها مجموع ما يستحق عند النقل بمقتضى هذا القانون .

وتنص المادة (٦٨) من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ على ان « تطبق قوانين المعاشات العسكرية على رئيس المخابرات العامة ونائبه وسائر افراد المخابرات العامة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون في المسائل الآتية :

..... (هـ) حساب مدة الخدمة بالمخابرات العامة مضاعفة في المعاش وينتفع بحكم هذا البند افراد المخابرات العامة ممن خدموا الجمهورية العربية اليمنية اغتبارا من ١٩٦٢/٤/٢٧ ومن خدموا بالمخابرات العامة اثناء الاعتداء الثلاثى او منذ عدوان سنة ١٩٦٧ » .

ومن حيث ان الأصل طبقا للقواعد العامة ان المدد التى تحسب فى المعاش هى مدد الخدمة الفعلية ، ومن ثم فانه اذا ما قرر المشرع مضاعفة بعض مدد الخدمة الفعلية لطوائف من العاملين عند تموية معاشاتهم او مكافأتهم ، يكون قد وضع حكما استثنائيا يرتب عبئا ماليا على الخزانة العامة الأمر الذى يتعين معه الالتزام فى تفسيره بقواعد التفسير الضيق فيقتصر نطاق سريانه على المدد والطوائف التى انصرفت اليها ارادة المشرع الصريحة ولا يجوز بحال من الأحوال مد هذا الحكم الى طوائف اخرى لم يقصدها المشرع تحت ستار التفسير او القياس .

ولما كانت المادة ٦٨ من قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ قد حددت من تطبيق عليهم قوانين المعاشات العسكرية فى خصوص حساب مدة الخدمة بالمخابرات العامة مضاعفة فى المعاش تحديدا قاطعا فحصرتهم فى رئيس المخابرات العامة ونائليه وافراد المخابرات العامة الموجودين فى الخدمة وقت العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ وافراد المخابرات العامة الذين خدموا بالجمهورية العربية اليمنية اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ او المخابرات العامة لثناء الاعداء الثلاثى او منذ عدوان يونيه سنة ١٩٦٧ ، فانه يخرج من نطاق اعمال حكم هذه المادة المنتدب كل الوقت او المعار ذلك لأنه وان كان النذب كل الوقت او الاعارة يؤدى الى انقطاع صلة المنتدب او المعار بوظيفته الأصلية مؤقتا واتصاله بالوظيفة التى يباشر عملها الا ان ذلك لا يكسبه الصفة الوظيفية الخاصة التى نذب او أعير لمباشرة اعمالها .

ومن حيث انه ترتبنا على ذلك فان السيد الأستاذ / ..... المستشار المساعد بمجلس الدولة لا يدخل فى عداد افراد المخابرات العامة طوال مدة نديه كل الوقت للعمل مستشارا قانونيا للمخابرات العامة وبالتالي فلا يستفيد من حكم المادة ٦٨ من قانون المخابرات العامة .

ومن حيث انه لا حجة فى القول بافادته من حكم هذا النص بمقولة ان نص المادة ( ٣٥ ) من القانون المخكور سوى بين المنتدب او المعار وبين افراد المخابرات العامة ذلك لأن نص هذه المادة صريحة وواضحة فى ان المقصود هو المساواة فى المزايا المادية التى يحصل

عليها افراد المخابرات العامة وآية ذلك ان المشرع وضع حدا اقصى لما يتقاضاه المعار او المنتدب من هذه المزايا وجاعت عبارته واضحة الدلالة لان ما يتقاضاه الفرد لا ينصرف الا الى المقابل المادى الذى يقبضه فعلا، كما وان عبارة ( ما يستحق عند النقل بمقتضى القانون ) تفيد بدورها المقابل المادى الذى يتقرر للفرد بنص القانون فى حالة نقله ومن غير المتصور ان تنصرف عبارتى ( ما يتقاضاه ) او ( ما يستحق عند النقل ) الى المزايا المقررة بنص خاص لافراد المخابرات العامة عند انتهاء خدمتهم وتسوية معاشاتهم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مدة ندب السيد الاستاذ / ..... المستشار المساعد بمجلس الدولة كل الوقت للعمل مستشارا قانونيا للمخابرات العامة لا تحسب مضاعفة فى المعاش .

( ملف ٧٥٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ )

## الفصل الرابع

### تعيين

#### قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

#### المبدأ :

تعيين أحد العاملين بمكافأة شاملة بالمخبرات العامة ثم تعيينه بعد ذلك على فئة مالية وفقاً لقانون المخبرات العامة - نقله الى هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية على درجة معادلة للدرجة التي كان يشغلها بالمخبرات العامة - عدم أحقيته في ضم مدة خدمته بالمكافأة الشاملة التي قضاهها بالمخبرات العامة قبل تعيينه على درجة بها طالما أن قانون المخبرات العامة الساري في ذلك الوقت لم يكن ليحيز ضم مثل تلك المدة ومن ثم فإنه يستصحب حالته الوظيفية التي كان عليها عند نقله الى الهيئة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه حصل على الاهلية في اللاسلكي من الدرجة الثانية في ابريل سنة ١٩٥٩ ، وفي ١٩٥٩/١٢/١ التحق بخدمة المخبرات العامة بمكافأة شهرية شاملة مقدارها ١٢ ج ، وفي ١٩٦١/٣/١٩ صدر قرار مساعد رئيس المخبرات العامة رقم ٦٢ بتعيينه بالفئة الثالثة وظائف فنية متوسطة وكتابية اعتباراً من ١٩٦٠/٣/١ بمرتبة شهرى قدره ٩ جنيهات رفع الى ١٢ ج من ١٩٦٢/٣/١ بعد منحه علاوة تثبيت مقدارها ٣ ج ، وبناء على المسابقة التي اعلنت عنها هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية للتعيين فيها اصدرت الهيئة المذكورة القرار رقم ٩٨٥ لسنة ١٩٦٢ بتعيينه في وظيفة معاون تلغراف لاسلكي بالمرتبة الثالثة ب ( ٣٠٠/١٤٤ ج ) متوسطة ثم صدر القرار رقم ١٣٥٦ في ١٩٦٣/٣/١٣ بفصله من الهيئة لعدم استلامه العمل وقد تدرج مرتبه بالمخبرات العامة الى ان وصل في ١٩٦٦/٣/١ ٢٠ر٤٤٥ جنيه وقد تقرر نقله بعد ذلك الى الهيئة بالمرتبة الثالثة ب المتوسطة ( ٣٠٠/١٤٤ ) ج المخصصة لوظيفة معاون تلغراف اللاسلكي واعتبرت اقدميته فيها من ١٩٦٠/٣/١ ومنح مرتباً مقدار ٢٦ر٤٤٥ جنيه بعد اضافة علاوة



المخابرات الى مرتبه ، وقد تسلم عمله بالهيئة فى ١٩٦٦/٧/٤ وسويت حالته طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦١ الذى قضى بـسريان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بالهيئة فاعتبر فى الدرجة الثامنة من ١٩٦٠/٣/١ وفى الدرجة السابعة من ١٩٦٤/٣/١ بعد مضى أربع سنوات ، وقدم طلبا لضم مدة خدمته السابقة بالمخابرات العامة من ١٩٥٩/١٢/١ الى ١٩٦٠/٣/١ التى كان معينا خلالها بالمكافاة وافادت المخابرات العامة بان احكام قانون المخابرات العامة الذى عين بـبقتضاه المدعى لا تجيز ضم مثل هذه المدد .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع المتقدم ذكرها ان المدعى قد التحق بالهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية بطريق النقل من المخابرات ، ومن ثم فانه يستصحب حالته الوظيفية التى كان عليها عند نقله ، واذا كانت القواعد الوظيفية التى كان يخضع لها قبل نقله لا تجيز ضم مدة خدمته السابقة بالمكافاة الناملة الى مدة خدمته بعد تعيينه الى احدى درجات كادر المخابرات العامة فان نقله الى الهيئة بحالته ليس من شأنه ان يخول له ضم هذه المدة الى مدة خدمته اللاحقة خلافا للقواعد التى كان يخضع لها فى ذلك الوقت ، ومتى كان ذلك وكانت الهيئة قد قامت بتسوية حالته طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ فاعتبر فى الدرجة الثامنة من ١٩٦٠/٣/١ وفى الدرجة السابعة من ١٩٦٤/٣/١ بعد مضى أربع سنوات من تاريخ تعيينه فى الدرجة الثامنة هاذما تكرر و اعملت فى حقه -حجج حكم القانون وتكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(طعن ٦٨٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤)

## الفصل الخامس

### نقل

قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

المبدأ :

وظائف المخابرات العامة - نقل طبقا لنص المادتين ٤٩ ، ٥٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة يجوز نقل أحد الافراد من أية جهة حكومية الى احدى وظائف المخابرات العامة بشرط الحصول على موافقته الكتابية ومع مراعاة وجوب ندبه لمدة سنة على الأقل قبل النقل للعمل بالمخابرات فاذا ما ثبت صلاحيته فانه ينقل الى احدى فئات المخابرات العامة المعادلة للدرجة أو الرتبة التي كان يشغلها وبذات اقدميته فيها - نقل عامل كان يشغل الدرجة السابعة بالكادر العام باقدمية ترجع الى ١٩٦٤/١١/٢١ الى الفئة (د) بالمخابرات العامة المعادلة للدرجة التي كان يشغلها يقتضى احتفاظه في هذه الفئة بذات الاقدمية التي كانت له في الدرجة المنقول منها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة وهو الذي تم نقل العامل المذكور في ظل العمل به تقضى بانه « يجوز نقل الفرد من اية جهة حكومية الى احدى وظائف المخابرات العامة اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون . ويشترط موافقة الفرد كتابة على النقل مع مراعاة وجوب سبق ندبه الى المخابرات العامة لمدة لا تقل عن سنة . . . » كما تنص المادة ٥٤ من هذا القانون على ان « تحسب اقدمية الفرد المنقول الى المخابرات العامة من تاريخ حصوله على الدرجة أو الرتبة المعادلة للفئة التي سيوضع فيها بشرط أن يكون مستوفيا المدة المنصوص عليها في الجدول المرافق لفئة القانون في الفئة أو الدرجة السابقة للفئة التي يوضع فيها » ويبين من هذين النصين انه يجوز نقل أحد الافراد من أية جهة حكومية الى احدى وظائف المخابرات العامة بشرط الحصول على موافقته

الكتابية ومع مراعاة وجوب ندبه لمدة سنة على الأقل قبل النقل للعمل بالمخابرات ، فإذا ما ثبت صلاحيته فإنه ينقل الى احدى فئات المخابرات العامة المعادلة للدرجة أو الرتبة التي كان يشغلها وبذات اقدميته فيها .

وحيث ان الثابت ان العامل المعروض حالته كان يشغل الدرجة السابعة بالكادر العام بأقدمية ترجع الى ١٩٦٤/١١/٢١ ، ولقد نقل الى الفئة (د) بالمخابرات العامة المعادلة للدرجة التي كان يشغلها ، فمن ثم فإنه يحتفظ في هذه الفئة بذات الاقدمية التي كانت له في الدرجة المنقول منها والتي ترتد الى ١٩٦٤/١١/٢١ .

( فتوى ١٥٢ في ١٩٧٤/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

##### المبدأ :

وظائف المخابرات العامة - طبقاً لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ - يجوز النقل الى الفئة (هـ) الواردة بالجدول حرف ( ٢ ) الملحق بهذا القانون وذلك من الدرجة المعادلة لها بالكادر العام أو بكادر الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها - وجوب مراعاة أن يكون مرتب العامل المنقول في حدود المربوط السنوي الثابت لهذه الفئة ومقداره ٣٠٠ جنيه .

##### ملخص الفتوى :

نصت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة على انه « يجوز نقل العاملين في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها الى احدى وظائف المخابرات العامة ، وبشرط موافقة الفرد كتابة على النقل وإن تكون قد سبقت اعارته او ندبه الى المخابرات العامة لمدة لا تقل عن سنة » .

وحيث ان الفئة (هـ) الواردة بالجدول حرف ( ٢ ) الملحق بالقانون المشار اليه هي احدى وظائف المستوى الثاني بالمخابرات العامة فمن ثم يجوز النقل اليها من الدرجة المعادلة لها بالكادر العام أو بكادر الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها اخذاً

بعموم نص المادة ٣٨ المشار اليه ، على انه لما كانت هذه الفئة ذات مربوط سنوى ثابت مقداره ٣٠٠ جنيه فيراعى ان يكون مرتب العامل المنقول فى حدود هذا المبلغ .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه :

اولا : العامل المعروض حالته المنقول من الدرجة السابعة بالكادر العام الى الفئة ( د ) بالمخبرات العامة يحتفظ فى الفئة المنقول اليها بذات اقدميته فى الدرجة المنقول منها والتي ترجع الى ١٩٦٤/١١/٢١ .

ثانيا : لا يجوز نقل احد الافراد من الحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة او الشركات التابعة لها الى الفئة ( هـ ) من الجدول حرف ( ا ) الملحق بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخبرات العامة الا اذا كان مرتبه السنوى لا يجاوز ٣٠٠ جنيه .

( ملف ٣٣١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٤/٣/١٣ )

## مدّة خبرة

---



قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

المبدأ :

أجاز المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حساب مدة الخبرة الزائدة عن المدة المشترطة لشغل الوظيفة وقضى بمنح علاوات اضافية عنها بحد أقصى خمس علاوات - شروط ذلك - اتفاق مدة الخبرة مع طبيعة العمل الجديد والا يسبق العامل نتيجة لحسابها رميله المعين بذات الجهة والذى تتوافر له ذات مدة الخبرة ويشغل وظيفة من ذات الدرجة التى عين بها العامل - اثر ذلك - أن وجود الزميل يجعل حق العامل قاهرا على حساب المدة التى تؤدى الى مساواته به فى الأقدمية الدرجة على أن يوضع فى ترتيب تال له فى الأقدمية والا يزيد مرتبه عن مرتب الزميل .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « ويجوز بقرار من السلطة المختصة تعيين العامل الذى تزيد مدته خبرته العملية التى تتفق وطبيعة العمل عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية اجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها بشرط الا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التسايرخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية فى درجة الوظيفة او الأجر » .

ومفاد هذا النص أن المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز حساب مدة الخبرة الزائدة عن المدة المشترطة لشغل الوظيفة وقضى بمنح علاوات اضافية عنها بحد أقصى خمس علاوات واشترط لذلك أن تتفق مدة الخبرة مع طبيعة العمل الجديد ، والا يسبق العامل نتيجة لحساب مدة الخبرة الزائدة زميله المعين بذات الجهة الذى تتوافر له ذات مدة الخبرة ويشغل وظيفة من ذات الدرجة التى عين بها العامل فى اقدمية

الدرجة وفى المرتب ومن ثم فانه اذا وجد هذا الزميل اقتصر حق العامل فى حساب مدة الخبرة الزائدة على القدر الذى يؤدى الى مساواته به فى أقدمية الدرجة كما يقتصر حقه فى العلاوات الاضافية على عدد من العلاوات تقابل عدد سنوات الخبرة المحسوبة على هذا الأساس فى الأقدمية ومع مراعاة الا يزيد مرتبه عن مرتب زميله ، كما يتعين وضعه فى ترتيب تال لأقدمية هذا الزميل .

ولما كان زميل العامل فى الحالة الماثلة شاغل للدرجة الأولى فى ١٩٧٩/٢/٢٤ بمرتب قدره ٩٨ جنيه فانه وقد عين العامل فى ١٩٨٠/٥/١٩ بذات الدرجة ، لا يجوز ان ترتد أقدميته فيها نتيجة حساب مدة الخبرة الزائدة الا الى ١٩٧٩/٢/٢٤ على أن يوضع فى ترتيب تال لأقدمية هذا الزميل ، وتبعاً لذلك فلا تصب له من مدة الخبرة الزائدة سوى سنة واحدة كاملة ولا يستحق من العلاوات الاضافية سوى علاوة واحدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح العامل فى الحالة الماثلة أقدمية فى الدرجة ترتد الى تاريخ يسبق زميله بالجهاز ، وحساب العلاوات الاضافية على أساس تاريخ هذه الاقدمية .

( ملف ٥٧١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١٢/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٠ )

المبدا :

ميز المشرع بين نوعين من مدد الخبرة - الأولى مدة الخبرة العملية وهى التى تختص لجنة الخدمة المدنية بإصدار قرار عام بنظام حسابها والثانية مدة الخبرة العلمية واسند الاختصاص بحساب تلك المدة الى السلطة المختصة التى تمارس اختصاصها بكل حالة على حدة وفقاً للقواعد والشروط التى حددها المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المقصود باصطلاح السلطة المختصة فى تطبيق أحكام هذا القانون وآثره .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان ( تصدر لجنة شؤون الخدمة المدنية قراراً



بنظام احتساب مدة الخبرة المكتسبة علميا وما يترتب عليها من احتساب  
الاقدمية الافتراضية والزيادة فى اجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للعامل  
الذى تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة مع مراعاة  
اتفاق هذه الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة تعيين العامل الذى تزيد مدة خبرته  
العملية التى تتفق وطبيعة العمل عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة  
على اساس ان تضاف الى بداية اجر التعيين عن كل سنة من السنوات  
الزائدة قيمة علاوة بحد اقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة  
المعين عليها بشرط الا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من  
نفس الدرجة فى التاريخ الفرض لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث  
الاقدمية فى درجة الوظيفة او الاجر ) .

ومفاد هذا النص ان المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ميز  
بين نوعين من مدد الخبرة : الاولى مدة الخبرة العلمية والثانية مدة  
الخبرة العملية ، وخص كل منها باحكام واجراءات غير تلك التى تنطبق  
على الاخرى ، ففى حين خول لجنة الخدمة المدنية اصدار قرار عام بنظام  
جساب مدة الخبرة العملية يتناول الاقدمية الافتراضية والزيادة فى الاجر  
المرتبة على حسابها ، فانه لم يمنح تلك اللجنة اختصاصا خاصا بشأن  
حساب مدة الخبرة العملية بجانب اختصاصها العام باصدار اللائحة  
التنفيذية للقانون والتعليمات اللازمة لتطبيقه وانما اسند الاختصاص  
بحساب تلك المدة الى السلطة المختصة وحدد لها على وجه التفصيل  
قواعد واجراءات وشروط وآثار هذا الحساب وربط بين ممارستها لهذا  
الاختصاص والحالات التى تعرض لها وتزيد فيها مدة الخبرة العملية عن  
المدة المشترطة لشغل الوظيفة ولم يخولها اصدار قرار تنظيمى عام فى  
هذا الصدد وانما علق ممارستها لاختصاصها بكل حالة على حدة لتصدر  
فيها قرارا فرديا يرتبط بها وحدها دون غيرها من الحالات فلم يجز المشرع  
فى هذا الصدد للسلطة المختصة وضع او استعارة ما تشاء من قواعد  
لحساب تلك المدة وانما عين الحد الاقصى للمدة التى يجوز حسابها  
فقصره على خمس سنوات والحد الاقصى للزيادة فى الاجر فقصره على  
( م - ٣٧ - ج ٢٢ )

خمس علاوات واشترط لذلك ألا يسبق من تحسب له مدة الخبرة العملية زميله المعين معه بذات الجهة وبوظيفة مقدر لها ذات الدرجة المالية في بداية مدة الخبرة وفي أقدمية الدرجة والا يزيد عليه في الأجر . واذ حدد المشرع في المادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المقصود باصطلاح السلطة المختصة في تطبيق أحكام هذا القانون فحصرها في الوزير المختص أو المحافظ المختص أو رئيس مجلس الإدارة المختص بحسب الأحوال فإنه لا يجوز اسناد الاختصاص بإصدار قرار حساب مدة الخبرة العملية إلى غيرهم .

وبناء على ما تقدم فإنه لما كان العامل المعروضة حالته قد قام اعتباراً من ١٩٧٧/٨/٢٢ تاريخ حصوله على المؤهل العالي بأعمال الوظيفة التي عين بها في ١٩٨٠/٦/١ يكون له الحق في حساب مدة الخبرة العملية التي قضاها بهذه الوظيفة في الفترة من ١٩٧٧/٨/٢٢ حتى ١٩٨٠/٦/١ قرار من السلطة المختصة المنصوص عليها بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبالقيد والشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٧ من هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن الاختصاص بإصدار قرار حساب مدة الخبرة العملية منعقد للسلطة المختصة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وأن العامل المعروضة حالته له حق في حساب مدة خبرته العملية بالوظيفة التي عين بها بالتطبيق لحكم المادة ٢٧ من هذا القانون بالفيوذ الواردة بالفقرة الثانية من تلك المادة .

( ملف ٥٩٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ )

## قائمة رقم ( ٢٦١ )

### المبدا :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ قد وضع نظاما فى شأن حساب مدة الخبرة العلمية وما يقابلها من اقدمية افتراضية وعلاوات اضافية - ١ - الحصول على مؤهل علمى يزيد على المؤهل الأدنى المطلوب يرتب الحق فى الحصول على المزايا التى قررها القانون ٢٠ - لا يجوز حساب مدة الخبرة العملية السابقة على الحصول على المؤهل فوق المتوسط والتى قضاهما العامل بالمؤهل المتوسط ، وانما يجوز حساب مدة الخبرة العملية اللاحقة لحصوله على المؤهل فوق المتوسط وحتى تاريخ اعاده تعيينه بمقتضى هذا المؤهل .

### ملخص الفتوى :

اى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ - والتى تنص على أن « تحسب مدة الخبرة المكتسبة علميا التى تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وما يترتب عليها من اقدمية افتراضية وريادة فى اجر بداية التعيين للعامل الذى تزيت مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ، كما تحسب مدة الخبرة العملية التى تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على اساس ان تضاف الى بداية اجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد اقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل وعلى الا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية فى درجة الوظيفة او الاجر » .

ويكون حساب مدد الخبرة الموضحة بالفقرتين السابقتين وفقا للقواعد التى تضعها لجنة شؤون الخدمة المدنية . وقد صدر اعمالا لذلك قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن حساب مدة الخبرة المكتسبة علميا عند التعيين ناصا فى المادة الاولى منه على انه « يشترط لحساب

مدة تلك الخبرة المكتسبة علميا عند التعيين في الوظيفة توافر الشروط الآتية:

( أ ) حصول العامل على مؤهل دراسي أعلى من المؤهل الذي تستلزمه شروط شغل الوظيفة .

( ب ) أن تتفق مدة الخبرة المكتسبة علميا مع طبيعة الوظيفة المعين فيها العامل وفقا لما تقرره لجنة شئون العاملين المختصة .

( ج ) أن يكون التعيين في إحدى وظائف المجموعة الفنية أو إحدى وظائف المجموعة المكتبية من الدرجة الرابعة .

وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن « تحسب كل سنة دراسية قضاهها العامل للحصول على المؤهل الدراسي الأعلى في حساب مدة الخبرة العلمية وتحسب هذه المدة في أقدمية درجة الوظيفة كما يزداد الأجر ما يعادل علاوة دورية عن كل سنة من مدة الخبرة المحسوبة وذلك عند 'تعيين بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها وبشرط ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة انوظيفة أو الأجر ..... » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة ١/٢٧ منه وكذلك قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه قد وضعنا نظاما متكاملًا في شأن حساب مدة الخبرة العلمية وما يقابلها من أقدمية افتراضية وعلاوات إضافية وذلك بهدف تمييز الحاصل على خبرة علمية زائدة بمنحه مزايا الإضافية العلمية التي حصل عليها والتي تسهم بلا جدال في أجادة الأعمال الوظيفية ، ومن هذا المنطلق فإن الحصول على مؤهل علمي يزيد على المؤهل الأدنى المطلوب يرتب الحق في الحصول على المزايا التي قررها القانون ، ولا يخير من ذلك من أن تكون اشتراطات شغل الوظيفة الواردة بجدول التوصيف والتقييم وقد ساوت بين المؤهل المتوسط وفوق المتوسط في شغل الوظيفة

ذلك ان هذا التساوى انما ينصرف فقط الى مجرد التعيين فى الوظيفة لكن لا يحرم الحاصل على مؤهل اعلى من الحصول على حقوقه التى قررها القانون لقاء ميزة فى الحصول على المؤهل الاعلى .

ومن حيث انه عن حساب مدة الخبرة العمية السابقة ، فقد استقر افتاء الجمعية العمومية على انه ولئن كان لا يجوز حساب مدة الخبرة السابقة على الحصول على المؤهل فوق المتوسط والتى قضاهما العامل بالمؤهل المتوسط ، الا انه يجوز حساب مدة الخبرة العملية اللاحقة لحصول العامل على المؤهل فوق المتوسط وحتى تاريخ إعادة تعيينه بمتنخى هذا المؤهل وذلك وفقا للشروط والأوضاع المحددة بالفقرة الثانية من المادة ٢٧ المشار اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : جواز حساب مدة الخبرة العمية لحملة المؤهلات فوق المتوسطة فى حالة اشتراط المؤهل المتوسط أو فوق المتوسط لشغل الوظيفة .

ثانيا : قصر حساب مدة الخبرة العملية على تلك اللاحقة لحصول العامل على المؤهل فوق المتوسط وحتى تاريخ إعادة تعيينه بمقتضى هذا المؤهل ، وذلك وفقا للأوضاع والشروط الواردة بالمادة ٢٧/٢ المشار اليها .

( ملف ٩٤٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٣/٧ )

قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

المبدأ :

جواز حساب مدة الخبرة العملية طبقا للمادة ٧٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ عند التعيين لأول مرة — ولا يصرى حكمها فى حالة الترقية ، اذ ان تعيين العامل الشاغل لوظيفة فعلا فى وظيفة اعلى منها مباشرة انما هو ترقية فى جميع الأحوال ، وتسرى عليها الأحكام الخاصة بالترقية وحدها وتنحصر عنه لحكام التعيين لأول مرة .

### ملخص الفتوى :

ان نص المادة (١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة يقضى بأنه « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على :

١ - العاملين بالوزارات الحكومية ومصالحها والأجهزة التى لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلى .

٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بها ..... » .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ٧٧ بإصدار اللائحة الأساسية للهيئة العامة لمشروعات تحسين الأراضى وتنص المادة ٣٧ منها على ان « ..... يضع مجلس الادارة القواعد الخاصة بالاعلان عن الوظائف واجراءات الامتحان وترتيب الناجحين والتعيين فى الوظائف دون امتحان ويكون التعيين فى الوظائف التى تشغل بامتحان حسب الاسبقية الواردة بالترتيب النهائى لنتائج الامتحان ، ويكون التعيين فى الوظائف التى تشغل بدون امتحان وفقا للشروط والاوزاع التى يحددها مجلس الادارة » .

وتنص المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة على انه « ... وتعتبر الاقدمية فى المستوى من تاريخ التعيين فاذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل فى وظيفة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى :

١ - اذا كان التعيين متضمن ترقية اعتبرت الاقدمية على أساس الاقدمية فى المستوى السابق .

٢ - اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على أساس الاقدمية فى الحصول على المؤهل . فاذا تساوى قدم الأكبر سنا » .

وتنص المادة ٧٢ من اللائحة المشار إليها على أنه « مع عدم الإخلال بالمادة ٣٩ من هذه اللائحة يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الوظيفة المعين عليها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلمه العمل » .

ويجوز تحديد الأجر بما يجاوز بداية مربوط فى الحالات التى تزيد فيها مدة خبرة العامل الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك بالشروط والأوضاع الآتية « ..... »

ومفاد ما تقدم ان الاصل هو مريان لائحة العاملين الخاصة بالجهاز التنفيذى ، لمشروعات تحسين الاراضى والتى يضعها مجلس ادارتها بكامل اختصاصه على العاملين به وفى حالة خلو هذه اللائحة من نص يكون القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هو الواجب التطبيق ولما كانت الهيئة صدر بشأنها قرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ متضمنا اصدار اللائحة الاساسية للهيئة وورد النص فى الباب السادس منه على نظام العاملين بالهيئة فان هذا النظام يكون هو الواجب التطبيق ولا يطبق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا فى حالة خلو النظام من نص يحكم الموضوع المعروض .

ومن حيث ان المادة ٧٢ من لائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذى لتحسين الاراضى عالجت فى فقرتها الاولى تحديد المرتب الذى يستحقه العامل عند تعيينه من تاريخ تسلمه العمل ، فاضحت بذلك انها تعالج التعيين لأول مرة ، ثم انتقلت الفقرة الثانية الى بيان حكم تحديد مرتب من يعين بالهيئة لأول مرة وكانت له مدة خبرة تزيد على المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة التى عين عليها ، فقررت أن يستحق اول مربوط الدرجة المقررة لهذه الوظيفة مضافا اليه علاوة عن كل سنة من سنوات الخبرة الزائدة على المدة المطلوبة اشغل الوظيفة بحد اقصى خمس علاوات ، ويحدد الأجر عند التعيين على هذا الاساس . ولم ترتب المادة ٧٢ المشار إليها فى أى من فقراتها اقدمية بمقدار عمدة السنوات الزائدة على المدد المشترطة لشغل الوظيفة المعين عليها العامل .

والواضح ان المشرع فى هذا النص بفقراته عالج تحديد مرتب من يعين فى الجهة لأول مرة أولى درجات بدء التعيين : فالاصل استحقاق

اول مربوط المرتب المقرر للوظيفة . واستثناء اذا توافرت فى المعين مدة خبرة تزيد على المدة المقررة لشغل الوظيفة فيزاد اول مربوط بمقدار علاوة عن كل سنة من سنوات الخبرة ، بما لا يجاوز خمس علاوات .  
وتستخدم هذه السلطة عند التعيين لأول مرة .

فصياغة هذه المادة تقطع فى انها تنطبق على العامل الذى يعين لأول مرة وله مدة خبرة تزيد على المدة المطلوبة لشغل الوظيفة . ولا يمتد هذا الحكم الى حالة تعيين العامل الشاغل فعلا لاحدى وظائف الهيئة فى الوظيفة الاعلى . فحقيقة هذا التعيين مهما اسبع عليه من تسمية انه ترقية ، فيخضع للأحكام الخاصة بالترقية وحدها ، ولا يسوغ الجمع بين احكام التعيين لأول مرة فى درجات بدء التعيين وبين الترقية : فالعبرة فى الترقية بتوافر شروط استحقاقها المختلفة ، ومبها مقدار المدة البينية اللازمة كحد ادنى . ولم يرتب المشرع أى توافر مدة اطول من تلك المقررة كحد ادنى لجواز الترقية . فلا يسحق عند الترقية سوى المرتب المقرر فى هذا الشأن على النحو المقرر فى اللائحة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز حساب مدة الخبرة العملية طبقا للمادة ٧٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ عند التعيين لأول مرة ولا يمرى حكمها فى حالة الترقية ، اذ ان تعيين العامل الشاغل لوظيفة فى الوظيفة الاعلى منها مباشرة انما هو ترقية فى جميع الاحوال تسمى عليه الاحكام الخاصة بالترقية وحدها وتنحصر عنه احكام التعيين لأول مرة .

( ملف ٦٥٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/١/٩ )

قاعدة رقم ( ٢٦٣ )

المبدأ :

عدم جواز تطبيق المادة ٢٧ فقرة ثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على المعينين طبقا للمادة ٢٥ مكررا من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .



## ملخص الفتوى :

نصت المادة ٢٥ مكرراً من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « مع مراعاة حكم البند ( ١ ) من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لائحة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان أو الامتحان أو الاثنين لشغل هذه الوظائف .

ويمنح العامل وفقاً لأحكام الفقرة السابقة اول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه العلاوة ايها اكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الأعلى الذى حصل عليه « وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من ذات القانون على انه « كما تحسب مدة الخبرة العملية التى تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية لجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة فيه علاوة دورية ويحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى الا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى نفس الدرجة فى التاريخ الفرضى لبداية الخبرة سواء من حيث الاقدمية فى درجة الوظيفة أو الاجر ..... » .

واستظهرت الجمعية أن المشرع استحدث فى المادة ٢٥ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنظيمًا متكاملًا مؤداه تعيين العامل الذى يحصل أثناء الخدمة على مؤهل أعلى وكان هذا المؤهل لازماً لشغل وظيفة خالية بنفس الوحدة التى يعمل العامل بها أو يزيد باخرى اذا توافرت فى العامل الاشتراطات الاخرى للتعيين واستوفى اجراءاته فيما عدا شرطى الاعلان والامتحان ، وهو تعيين جديد يترتب عليه فى الاصل استحقاق من يعين اول مربوط الوظيفة الجديدة التى يعين عليها أو مرتبه الحالى ايها اكبر مضافا الى ايها ما يزيد من علاوات الدرجة المعين عليها حتى وان تجاوز نهاية مربوط هذه الوظيفة أما عن تطبيق المادة

٢٧ فقرة ثانية فهو حساب مدة الخبرة العملية السابقة على التعيين لمن يعين فى احدى الوظائف ، ويجوز منح علاوة وحساب اقدمية عن كل سنة من سنوات الخبرة الزائدة عن المدة المطلوبة لشغل الوظيفة المعين عليها بالحدود والقيود الوارد بها فنطاقها حساب الخبرة فى تمديد المرتب والادمية ، اما نطاق المادة ٢٥ مكررا فهو تعيين العامل الذى يحصل على مؤهل اعلى اثناء الخدمة فى وظيفة يلزم المؤهل لشغلها وهى نطاقان لا يتداخلان بل يحول انطباق احدهما دون انطباق الآخر فتعيين العامل الحاصل على مؤهل اعلى اثناء الخدمة فى وظيفة يلزم المؤهل لشغلها يفترض بذاته ان الخبرة السابقة فى وظيفة لا يلزم المؤهل لشغلها لا يمكن ان تكون مفيدة لاختلاف طبيعة العمل المقرر فى كل من الوظائف ولا يمكن ان يكون لاشتراط المؤهل فى احدهما دون الاخرى اية جدوى ، بينما نطاق المادة ٢٧ فقرة ثانية هو وجود مدة حبرة عملية اكبر من المدة المطلوبة لشغل الوظيفة المعين عليها العامل فى الحالة الاولى كان مدار التعيين المؤهل الاعلى وفى الحالة الثانية توافر مدة خبرة عملية ازيد من المدة اللازمة للتعيين فيها ، فتتظيم التعيين بالمؤهل يفترق عن تنظيم التعيين بالخبرة العملية وبذلك فان نطاق كل من النصين مجاف للآخر مفارق له ولا يقتصر احدهما بالآخر ، لهذا فان تطبيق المادة ٢٥ مكررا يقتضى بطبيعته استبعاد تطبيق المادة ٢٧ فقرة ثانية المشار اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق المادة ٢٧ فقرة ثانية من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على المعينين طبقا للمادة ٢٥ مكررا من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

( ملف ٦٤٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )

قاعدة رقم ( ٣٦٤ )

المبدأ :

ثمة تفرقة فى الاحكام القانونية بين تطبيق كل من المادتين ٢٣ و ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بقانون العاملين المدنيين بالدولة .

### ملخص الفتوى :

وضع المشرع تنظيما خاصا لكل من المادتين ٢٣ و ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهرق فى آثار تطبيقهما . فاجازت المادة ٢٣ اعادة تعيين العامل فى وظيفته السابقة التى كان يشغلها او فى وظيفة أخرى مماثلة فى ذات الوحدة أو فى وحدة أخرى وبذات تجره الاصلى الذى كان يتقاضاه مع احتفاظه بأقدميته فى الوظيفة السابقة . اما المادة ٢٧ فقد اجازت للسلطة المختصة تعيين العامل الذى تزيد مدة خبرته العملية والتى تتفق وطبيعة العمل عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية اجر التعيين عن كل سنة من السنوات .

( ملف ٦٤٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )



## مدد الخدمة السابقة

---

الفصل الأول : قواعد حساب مدد الخدمة السابقة وفقا للتشريعات  
والقرارات المنظمة لأحكامها .

الفرع الأول : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ١٨/١٠/١٩٣٠ .

الفرع الثاني : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٣٠/١/١٩٤٤ .

الفرع الثالث : حساب مدد الخدمة السابقة في التعليم الحر  
طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥/٣/١٩٤٥ .

الفرع الرابع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ .

الفرع الخامس : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٧/١١/١٩٤٨ .

الفرع السادس : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقراري  
مجلس الوزراء الصابرين في ٢٠/٨ و ١٥/١٠/١٩٥٠ .

الفرع السابع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٢٣/١٢/١٩٥١ .

الفرع الثامن : المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

الفرع التاسع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ .

الفرع العاشر : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون  
رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن المنقولين من مجلس بلدى  
الاسكندرية الى الحكومة وبالعكس .

الفرع الحادى عشر : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا للقرار  
الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ •

اولا : استعرض احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ •

ثانيا : نطاق سريان القرار الجمهورى رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ •

ثالثا : سريان احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ على جميع الموظفين الموجودين  
بالخدمة وقت صدوره على نحو وجوبى متى  
توافرت شروط تطبيقه وبغير اثر رجعى •

رابعا : شرط التعادل بين الدرجتين •

خامسا : اعادة التعيين على درجة اقل من الدرجة  
السابقة •

سادسا : شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع  
العمل الجديد •

سابعا : شرط اتحاد الكادرين •

ثامنا : شرط صدور قانون ينظم الاشتغال بالمهن الحرة •

١ - المهن الزراعية •

٢ - المهن الهندسية •

٣ - مهنة المحاسبة والمراجعة •

تاسعا : شرط الا يكون سبب انتهاء الخدمة سوء السلوك  
أو صدور حكم مانع من التوظيف أو قرار تأديبى •

عاشرا : ضرورة التقدم بطلب لضم مدة الخدمة السابقة •

حادى عشر : الأثر المترتب على ضم مدد الخدمة السابقة •  
١ - التقديمية •

٢ - الترقية •

٣ - الفروق المالية •

ثانى عشر : الترقية الافتراضية •

ثالث عشر : مدد لا يجوز ضمها طبقا للقرار الجمهوري  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ •

- ١ - عدم انعقاد رابطة التوظيف •
- ٢ - عدم الحصول على المؤهل •
- ٣ - مدد التجنيد بالقوات المسلحة •
- ٤ - المدد التي تقضى بدون اجر •
- ٥ - مدد خدمة موظفي المخابرات العامة •
- ٦ - عدم جواز ضم مدد خدمة سابقة لعمال القناة •
- ٧ - مدد أخرى لا يجوز ضمها طبقا للقرار  
الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ •

( ا ) مدة السنة التمرينية لخريجي مدرسة  
الفنون والصنائع •

( ب ) مدة العمل السابق في دائرة فاطمة الزهراء •

( ج ) مدة العمل السابق في مكتب للمسمرة  
بالبورصة •

( د ) مدة العمل المقضاة في الاشراف على المزارع •

( هـ ) مدة العمل السابق المقضاة بجمعية خاصة •

الفرع الثاني عشر : احكام القرار الجمهوري رقم ٩٤٢  
لسنة ١٩٦٢ •

الفرع الثالث عشر : احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ •

الفرع الرابع عشر : قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة  
١٩٦٦ في شأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى  
الخدمة بعد صدور قرار بالعفو عنهم •

الفرع الخامس عشر : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لاحكام  
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسويات حالات  
بعض العاملين بالدولة •

الفصل الثانى : مبادئ عامة ومتنوعة فى حساب مدد الخدمة السابقة •

الفرع الأول : شرط الافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة •

الفرع الثانى : اتحاد العمل السابق والعمل اللاحق •

الفرع الثالث : تعادل الدرجة فى المدينين •

الفرع الرابع : مدى الاحقية فى الطعن فى الترقية نتيجة ضم مدد الخدمة السابقة •

الفرع الخامس : ضم مدد الخدمة السابقة قوامه فكرة الخبرة المكتسبة •

الفرع السادس : خطأ الادارة فى عدم مراعاة ضم الخدمة السابقة •

الفرع السابع : اثبات مدد الخدمة السابقة ، وتقدير المستندات الدالة على الخدمة السابقة فى حالة ضياعها •

الفرع الثامن : مسائل اخرى •

---



### الفصل الأول

قواعد حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتدرج المرتب  
وفقا للتشريعات والقرارات المنظمة لأحكامها

### الفرع الأول

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء

الصادر في ١٨/١٠/١٩٣٠

قاعدة رقم ( ٢٦٥ )

المادة ١ :

سرد لبعض المراحل التشريعية في حساب مدد الخدمة السابقة بدعا  
بقرار مجلس الوزراء في ١٨/١٠/١٩٣٠ .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء المختلفة الصادرة بحساب  
مدد الخدمة السابقة انه في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ وافق مجلس  
الوزراء على وضع قواعد خاصة بحساب مدد الخدمة السابقة في تحديد  
المهية الاولى عند التعيين المباشر في خدمة الحكومة المصرية بالشروط  
الاتية ، وقد تضمنتها احكام المنشور رقم ٢ لسنة ١٩٣١ وهذه  
القواعد هي :

في الوظائف الفنية :

١ - يشترط ان يكون العمل في الخدمة السابقة من نوع عمل الوظيفة  
المطلوب التعيين فيها .

٢ - ان تكون الخدمة السابقة في احدى مصالح الحكومة او الهيئات  
الاتى ذكرها : وزارة الاوقاف - حكومة السودان - الخاضعة الملكية -  
( م - ٣٨ - ج ٢٢ )

الأوقاف الملكية الخصوصية - المعاهد الدينية - مجالس المديریات - المجالس البلدية والمحلية - مجلس الصحة البحرية والكورنيتينات - الجمعية الزراعية - المدارس التي تحت اشراف وزارة المعارف - البنوك المعتمدة من الحكومة لاعطاء الكفالات بشرط أن يكون المرشح حاملا لشهادة فنية .

٣ - أقصى مدة خدمة سابقة يجوز خمابها هي ست سنوات فقط مهما بلغ طول هذه الخدمة ، ولا تحسب أية مدة تقل عن سنتين كما لا يجوز أن تضم مدد تقل عن ستة أشهر بعضها الى بعض لادخالها في الحساب .

٤ - يجوز منح المرشح في الدرجة المطلوب تعيينه فيها المساهية الأولية المقررة لمؤهلاته الدراسية مضافا اليها علاوة أو أكثر من علاوات الدرجة بنسبة مدة الخدمة السابقة بحيث لا يتجاوز عدد العلاوات ثلاثا .

٥ - لا تحسب مدة الخدمة السابقة ولا التمرين بالعمل الفني في هيئة غير الهيئات المنصوص عليها في البند الثاني إلا بقرار من اللجنة المالية التي تقدر ظروف كل حالة .

٦ - لا تدخل مدة الخدمة السابقة ولا مدة التمرين العمل الفني في حساب الأقدمية في الدرجة للترقية ولا في حساب المدة المقررة لمنح علاوة بل تبتدىء المدة القانونية للترقية أو العلاوة من تاريخ التعيين .

٧ - لا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا عند التعيين المباشر في الدرجة السادسة وما يقل عنها . اما عند التعيين المباشر في الدرجة الخامسة فما فوق فلا تحسب تلك المدد السابقة الا بقرار من اللجنة المالية ومجلس الوزراء .

٨ - حساب المدد السابقة في تحديد المساهية الأولى جوازي لا الزامى ، أى أنه لا يتحتم على الوزارة المختصة منح علاوة ما فوق المساهية المقررة للمؤهلات الدراسية ، بل لها أن تمنحها كلها أو بعضها أو لا تمنح العلاوة مطلقا ، ومتى تقررت المساهية على هذه القاعدة لا يجوز مطلقا ادخال تعديل عليها .

### فى الوظائف الكتابية :

١ - تطبق الاحكام المتقدمة على الموظفين الكتابيين مع القيد الآتى :  
اقصى مدة خدمة سابقة يجوز حسابها اربع سنوات فقط مهما بلغ طول  
هذه المدة على انه لا يجوز منح الموظف او المستخدم اكثر من علاوتين  
من علاوات الدرجة المعين فيها .

### قواعد عامة :

( ١ ) القواعد المتقدمة لا تفس الاحكام المتعلقة باعادة قدماء الموظفين  
الى الخدمة .

( ب ) يعمل بهذه القواعد من تاريخ صدورهما أى ان الموظفين الذين  
سبق تعيينهم وربطت لهم ماهية لا يجوز لهم المطالبة بالمعاملة بها .

( ج ) جميع الاحكام المعمول بها الآن لحساب مدة الخدمة السابقة  
لتقدير الماهية فى حساب الاقدمية فى الدرجة تعتبر ملغاة من تاريخ  
صدور التعليمات المتقدمة .

وقد استمر العمل بالقواعد المشار اليها حتى ١٦ من يونية سنة ١٩٤١  
حيث صدر قرار من مجلس الوزراء يقضى بوقف العمل بقرار ١٨ من اكتوبر  
سنة ١٩٣٠ ريثما تعيد وزارة المالية بحث الموضوع . ولما اتمته تقدمت  
به فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وفيما يلى بيان القواعد التى اقراها  
المجلس فى هذا التاريخ : تحسب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية والعلاوة  
بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة او مؤقتة او على اعتماد  
او بالمياومة او بمكافاة او فى وظيفة خارج الهيئة بشرط ان يكون للخدمة  
السابقة صفة الاستقرار حسب الشروط الآتية :

١ - الا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات .

٢ - ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته .

٣ - الا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد .

٤ - الا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة .

٥ - لا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك .

٦ - لا تزيد مدة الترك على سنتين .

فان انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد ، وان توافرت وكانت الخدمة على وظيفة معينة في الميزانية او على اعتماد ، اعيد الموظف بدرجةته وماهيته السابقتين على الا تزيد الماهية على نهاية الدرجة واحتفظ له بما اكتسب من اقدمية للترقية والعلاوة في درجته السابقة قبل ترك الخدمة . واذا كانت الخدمة السابقة باليومية او بالمكافاة جازت اعادته بحالته السابقة . هذا اذا كانت الخدمتان متصلتين ، اما اذا انفصلتا فلا يحسب الا ثلاثة ارباعها ، وان تعذرت الاعادة الى مثل درجته السابقة واعيد الى اقل منها حسبت له في درجته الجديدة الاقدمية التي اكتسبها في درجاته السابقة ابتداء من تاريخ حصوله على الدرجة المعادلة للدرجة الجديدة . وان كانت الخدمة السابقة في هيئة شبه حكومية تطبق نظم الحكومة حسب ثلاثة ارباع المدة وتقدر الدرجة والماهية على اساس المؤهل الدراسي ودرجة العمل الحكومي المائل لعمله وافترض حصول ترقية بعد كل ست سنوات من المدة المحسوبة بحيث لا يكون تعيينه في الحكومة في درجة اعلى من التي كان يشغلها في الهيئة الشبه الحكومية ولا بماهية اكبر من التي كان يتقاضاها الا اذا كان مؤهله الدراسي يعطيه الحق في ماهية او في درجة اعلى فيمنحها طبقا لهذا المؤهل . وان كانت الخدمة في هيئة شبه حكومية ولا تطبق نظم الحكومة او في هيئة خاصة او عمل حر حسب نصف المدة على الاساس المتقدم وتطبق هذه القواعد على الموجودين في الخدمة بحيث لا يصرف فرق الا من ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ قررت وزارة المالية وقف العمل مؤقتا باحكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر رئيسا تعيد الوزارة النظر في الامر وتحدد الهيئات والبنوك والشركات التي يجوز ضم مدد الاشتغال فيها الى الخدمة الحكومية . وفي ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على قواعد جديدة لحساب مدد الخدمة السابقة في الاقدمية وتحديد الماهية لا تخرج في اجمالها عن قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وحددت الهيئات التي يجوز ضم مدد الاشتغال فيها

الى الخدمة الحكومية بما يتفق وقرار ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٣٠  
وزيدت عليها :

١ - الهيئات والجمعيات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها  
قانون من قوانين الدولة كالاشتغال بالطب والمحاماة والهندسة اذ ان  
العمل فى هذه المهن مقصور على من يكون حائزا لباكالوريوس الطب  
او ليسانص الحقوق او لبكالوريوس الهندسة او الشهادات الفنية  
الاخرى ...

٢ - الهيئات والجمعيات الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او اوامر  
ملكية كالجمعية الجغرافية وجمعية الاسعاف ...

٣ - بنك التسليف الزراعى وبنك التسليف العقارى والبنوك العقارية  
والشركات المساهمة الصادر بتأليفها مرسوم والجمعيات التعاونية  
والغرف التجارية . وتضمنت هذه القواعد ان « تقدر الدرجة والمهنية  
عند حساب مدد الخدمة السابقة على أساس المؤهل الدراسى ودرجة  
العمل الحكومى المماثل لعمل الموظف » . وفى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨  
وافق مجلس الوزراء على القواعد التى تتبع لتسوية حالة المستخدمين  
الذين كانوا باليومية ثم وضعوا على درجات بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ،  
وقد نص فى هذا القرار على ان ذوى المؤهلات الدراسية التى تجيز  
التعيين فى الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة تحسب لهم نصف مدد  
خدمتهم الحكومية التى قضيت فى سلك اليومية اذ سلك الوظائف الخارجة  
عن الهيئة فى اقدمية الدرجة التى وضع فيها كل منهم حسب مؤهله  
الدراسى سواء اكانت هذه المدد منفصلة ام متصلة ، اذا كانت مدد الانفصال  
فى كل مرة لا تزيد على خمس سنوات . وفى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠  
وافق مجلس الوزراء على ما طلبته وزارة الزراعة من ضم مدد الخدمة  
التي قضاهم موظفوها المؤهلون على اعتمادات او فى التمرين فى اقدميتهم  
فى الدرجات التى نقلوا اليها حتى لا يسبقهم فى الاقدمية من التحقوا  
فى الخدمة بعدهم وعينوا مباشرة فى نفس الدرجات . وفى ٣٠ من  
اغسطس سنة ١٩٥٠ وافق المجلس ايضا على القواعد الاتية : « اولا -  
حساب مدة التطوع فى جميع املحة الجيش المختلفة والبحرية والطيران  
كاملة فى اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى الذى يحمله المتطوع  
وذلك عند التحاقه فى وظيفة مدنية على الا يترتب على ذلك زيادة فى

المساهية ٠ ثانيا - حساب مدد الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى وعلى ان يصرى هذا على المتطوعين ذوى المؤهلات الدراسية فى جميع اسلحة الجيش ٠٠ ثالثا - تطبيق البندين السابقين على حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وكذلك الذين وضعوا او يوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ «

( طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٩ )

## الفرع الثاني

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر

في ١٩٤٤/١/٣٠

### قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ - صاحب الشأن يستمد حقه الذاتي مباشرة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه - ليس للادارة سلطة تقديرية تترخص بمقتضاها في الامر فتمنح التسوية او تمنعها .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ انه انشا لصاحب الشأن الذي تتوافر فيه الشروط المطلوبة بما يترتب على ذلك من الآثار في تحديد أقدميته وتعيين راتبه ، وانه يستمد هذا الحق الذاتي مباشرة من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، فلم يترك للادارة سلطة تقديرية في هذا الشأن تترخص بمقتضاها في الامر فتمنح التسوية او تمنعها حسبما تراه ، وانما جعل اختصاصها مقيدا ، بحيث اذا توافرت في الموظف الشروط المطلوبة فلا مناص لها من النزول على احكام قرار مجلس الوزراء واجراء التسوية بتقرير الحق الذاتي لصاحبه .

( طعن ٩٢٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ - شروط تطبيقه - يصدر هذا القرار ينشأ لمن توافرت فيه شروطه الحق في ضم المدة السابقة بما يترتب على ذلك من آثار في التقديمية والراتب .

## ملخص الحكم :

فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ صدر قرار من مجلس الوزراء بحساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية والعلاوة بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة أو مؤقتة أو على اعتماد أو بالياومة أو بمكافأة أو فى وظيفة خارج الهيئة بشرط أن يكون للخدمة السابقة صفة الاستقرار بالشروط الآتية :

- ١ - ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات .
- ٢ - أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته .
- ٣ - ألا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد .
- ٤ - ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة .
- ٥ - ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك .
- ٦ - ألا تزيد مدة الترك على سنتين .

فان انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد . وقد أصدرت وزارة المسالية الكتاب الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٦٨/١ المؤرخ ٢١ من مارس سنة ١٩٤٤ متضمنا قرار مجلس الوزراء سالف الذكر والقواعد التى تتبع فى تطبيقه ، وقد ورد بذلك الكتاب انه إذا « كانت الخدمة السابقة فى هيئة شبه حكومية تطبق نظم الحكومة حسب ثلاثة أرباع المدة ، وتقدر الدرجة والمهنية على أساس المؤهل الدراسى ودرجة العمل الحكومى المماثل لعمله وافترض حصول ترقية بعد كل ست سنوات من المدة المحسوبة بحيث لا يكون تعيينه فى الحكومة فى درجة أعلى مما كان يشغلها فى الهيئة شبه الحكومية ولا بمهنية أكبر مما كان يتقاضاها الا اذا كان مؤهله الدراسى يعطيه الحق فى مهنية أو درجة أعلى فيمنحها طبقا لهذا المؤهل . وان كانت الخدمة فى هيئة شبه حكومية ولا تطبق نظم الحكومة لو فى هيئة خاصة او عمل آخر حسب نصف المدة على الأساس المتقدم » . وبمصدر ذلك القرار ينشأ لصاحب الشأن الذى تتوافر فيه الشروط المطلوبة حق فى أن تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه بما يترتب على ذلك من آثار فى تحديد أقدميته وتعيين راتبه .



### قاعدة رقم ( ٢٦٨ )

المبدا :

قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ - تقريره ضم نصف مدة العمل الحر عند توافر الشروط الأخرى التى نص عليها - تطبيق هذه القواعد على الموجودين بالخدمة وقت صدوره - عدم صرف فروق الا من ١٩٤٤/١/٣٠ .

ملخص الحكم :

فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ اصدر مجلس الوزراء قرارا بشأن حساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية وتحديد الماهية ، وقد نص فى البند الأول من القواعد التى اقرها المجلس على أن تحسب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية والعلاوة بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة أو مؤقتة أو على اعتماد أو بالمياومة أو بمكافأة أو فى وظيفة خارج الهيئة ، بشرط أن يكون للخدمة السابقة صفة الاستقرار حسب شروط معينة اوردتها ذلك القرار ، كما اورد القواعد الخاصة بالاعادة والدرجة والماهية التى يعين بهما صاحب الشأن ، وكذلك المدة التى يمكن ضمها بمراعاة مدة الخدمة السابقة ، وما اذا كانت فى جهة حكومية أو هيئة شبه حكومية تطبق نظم الحكومة أو فى هيئة شبه حكومية ولا تطبق نظم الحكومة أو فى هيئة خاصة أو عمل آخر ، ونص على أنه فى هذه الحالات الأخيرة تحسب نصف المدة على الأمس التى تضمنتها تلك القواعد ، وتطبق هذه القواعد على الموجودين فى الخدمة ، بحيث لا يصرف فرق الا من ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ .

( طعن ١٥٧٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

المبدا :

قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية وتحديد الماهية ، وقراره الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ بشأن حساب مدد التمرين السابقة فى الأقدمية - كيفية اعمال القواعد الواردة

فى كل منهما بالنسبة لمدة قضاها الموظف بالاشتغال بالأعمال الحرة ، وتخللتها فترة تمرين بالحكومة - وجوب أعمال كل منهما بمزاياه فى مجاله فى خصوص حساب الأقدمية ، مع تدرج المرتب وفقا للقواعد الواردة بالقرار الأول .

#### ملخص الحكم :

إذا ثبت ان المدعى التحق بخدمة الحكومة فى ١٩٤٢/٦/٣ بوظيفة بالدرجة السادسة ، ولما صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ طالب بضم المدة التى قضاها بالعمل الحر بعيادته الخاصة من ١٩٣٨/١١/١ الى ١٩٤٢/٦/١ ، فاحتسبت له الوزارة نصف تلك المدة اعمالا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر واعتبر فى الدرجة السادسة من ١٩٤٠/٨/١٩ بدلا من ١٩٤٢/٦/٣ ، ولما صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥١/١٢/٢٣ راجاز ضم مدة التمرين فى الأقدمية رفضت الوزارة تطبيقه عليه فى شأن مدة تمرين قضاها بالقسم البيطرى فى الفترة من ١٩٣٩/٨/١٥ الى ١٩٤٣/٤/٣٠ ، بمقولة ان هذه الفترة متداخلة فى مدة عمله بعيادته الخاصة التى سبق ان احتسبت له نصفها ، وإن ذلك ينطوى على ازدواج فى الضم - اذ ثبت ما تقدم ، فان ما ذهب اليه الوزارة فى شأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ يكون فى غير محله ، ذلك انه يبين مما تقدم ان مجموع المدد التى قضاها فى العمل الحر قبل التحاقه بخدمة الحكومة هى ثلاثة سنوات وسبعة اشهر من أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ الى أول يونية سنة ١٩٤٢ ، بيد ان من هذه المدة فترة وإن كانت تتصل بالعمل الحر الا انها تتميز بأنها قضيت فى التمرين بالحكومة وبدون أجر ، ولها حكمها الخاص بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ الذى قضى بحسابها كاملة فى أقدمية الدرجة المقررة لمؤهله ، ولكن دون ان يترتب على هذه الفترة الخاصة بزيادة فى المرتب ، أما باقى المدة التى قضاها المدعى فى العمل الحر فهى على فترتين : الأولى من أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ الى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٣٩ وقدرها تسعة اشهر ونصف ، والثانية من أول مايو الى أول يونية سنة ١٩٤٢ وقدرها شهرين ، وجملة هاتين الفترتين عشرة اشهر ونصف ، يحسب نصفها فقط فى الأقدمية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، فليس ثمة ازدواج فى المدد ، وانما يجب اعمال كل قرار بمزاياه فى

مجاله فى خصوص حساب التقديمية ، وبهذه المثابة تكون جملة المدد التى تحسب فى اقدمية المدعى هى ثلاثة سنوات وشهر واحد واثنان وعشرون يوما ، اما فى خصوص تدرج المرتب فيطبق فى حقه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، على اساس نصف مجموع المدد التى اشتغلها فى العمل الحر سواء ما كان منها فى التمرين فى الحكومة بدون اجر او لم يكن منها كذلك ، وجملة هذه المدد ثلاث سنوات وشهر واحد واثنان وعشرون يوما يحسب نصف هذه المدة فى خصوص تدرج المرتب . وغنى عن البيان ان قرار ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - اذ قضى بحساب فترة التمرين كاملة فى التقديمية دون زيادة فى المرتب - انما عنى حساب تلك المدة كاملة فى خصوص التقديمية دون اضافة ميزة جديدة على هذا الاساس فى خصوص تدرج المرتب ، وانما يرجع فى هذا التدرج الى القواعد التى قررها مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وهى التى توصى بحساب نصف مدة العمل الحر فى هذا الخصوص .

( طبع ١٥٧٦ لسنة ٢ - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩ )

### قاعدۃ رقم ( ٢٧٠ )

#### المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر ، فى ١٩٤٤/١/٣٠ - عدم تقييده ضم مدة الخدمة فى العمل الحر بهيئات او جهات معينة ، ولكن يجب ان يكون صاحب الشأن غير ممنوع قانونا من ممارسة هذا العمل الحر - اعتبار عمله فى هذه الحالة غير مشروع ولا وجود له قانونا - مثال - قيام احد الافراد باعمال الحمامة فيما عدا المرافعة دون قيد اسمه بجدول المحامين لفترة معينة - عدم جواز حسابها كمدة خدمة سابقة .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة لم يقيد الخدمة فى عمل حر التى تحتسب فى التقديمية والعلوة بهيئات او جهات معينة ،

الا انه لما من شك فى انه يجب أن يكون صاحب الشأن غير ممنوع قانونا من ممارسة هذا العمل الحر الذى يطلب حساب مدة خدمته فيه ذلك أن عمله فى هذه الحالة يعتبر غير مشروع ، والعمل غير المشروع لا وجود له قانونا .

( طعن ١٥٥٠ لسنة ٨ ق ١٦/٣/١٩٦٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة - شروط اعماله - وجه انطباقه على مدد الخدمة التى قضيت بالجيش البريطانى .

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٤/١/٣٠ يقضى بحساب مدد الخدمة السابقة فى التقديمية والعلوة بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة او على اعتماد او بالمياومة او بمكافاة او فى وظيفة خارج الهيئة بشرط ان يكون للخدمة السابقة صفة الاستقرار ، وبشرط أن لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات ، وان يتفق العمل الجديد مع العمل القديم فى طبيعته ، والا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد ، والا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة ، والا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا او حكما مانعا من التوظيف او سوء السلوك ، وبشرط ان لا تزيد مدة ترك العمل عن سنتين . وتحسب مدة الخدمة السابقة بأكملها ان كانت قضيت فى الحكومة وكانت المدتان متصلتين ، أما اذا انفصلتا فلا تحسب الا ثلاثة ارباعها . وان كانت الخدمة فى هيئة شبه حكومية ولا تطبق نظم الحكومة او فى هيئة خاصة او عمل حر حسبت نصف المدة . وانه ولئن كان الجيش البريطانى وقتئذ لا يعتبر هيئة رسمية ولا هيئة شبه رسمية فى خصوص تطبيق القرار المنشأ اليه ، اذ المقصود بذلك هو الهيئات الرسمية وشبه الرسمية فى الدولة المصرية الا انه لا اقل من اعتباره فى هذا الشأن بمثابة هيئة خاصة منظمة ، يؤكد ذلك ان الحكمة التى قام عليها جواز ضم مدد

الخدمة السابقة هي ان يكون صاحب الشان قد اكتسب خبرة ومرايا  
يبرران ضم تلك المدد كلها او بعضها ، وليس من شك في ان من كان  
يعمل بالجيش البريطاني وقتذاك في عمل من نوع العمل الحكومي كان  
يفيد منه الخبرة والمران المنشودين .

( طعن ١٧٧٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المبدأ :

المقصود من القاعدة التي تنص على افتراض حصول ترقية بعد كل  
ست سنوات من المدة المصوية .

ملخص الحكم :

ان قرار الانصاف الصادر من مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير  
سنة ١٩٤٤ بما يعرض اقتراحات في مذكرة للجنة المالية ، ويبين من  
عبارات هذه المذكرة ان مدة الخدمة السابقة في العمل الحكومي لا تسمح  
بترقيات افتراضية خلالها محسوبة من تاريخ حصول الموظف على الدرجة  
المعادلة لدرجة مؤهله ، بل ما تسمح به هو اعادته بدرجته وماهيته  
السابقتين ان اعيد لمثل درجته على الا تزيد المساهية على نهاية الدرجة ،  
مع الاحتفاظ له بما اكتسب من قدمية في درجته السابقة في خصوص  
العلاوة او عند النظر في الترقية مستقبلا ، اما ان تعذر الاعادة الى  
مثل درجته واعيد لاقبل منها ، احتسبت له في قدمية الدرجة الجديدة  
القدمية التي اكتسبها في درجاته السابقة ابتداء من تاريخ حصوله على  
الدرجة المعادلة للدرجة الجديدة . اما ما جاء في المذكرة بخصوص الخدمة  
السابقة في هيئة شبه حكومية من انه « وتقدر الدرجة والمساهية على  
اساس المؤهل الدراسي ودرجة العمل الحكومي المائل لعمله ، وافتراض  
حصول ترقية بعد كل ست سنوات من المدة المصوية » ، فليس  
المقصود منه افتراض الترقية كل ست سنوات في الدرجة الجديدة المعادلة  
للمؤهل الدراسي ، واعتباره مرقى الى الدرجات التي تليها على حسب  
المدة المضمومة ليا كانت الدرجة التي يعمل اليها هذا الافتراض  
وايا كان المرتب الذي يبلغه ، وانما المقصود منها افتراض الترقية

كل ست سنوات فى الدرجات الادنى من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ان كان التماثل بين العمل الحكومى ودرجته وعمله خلال المدة المضمومة يجعله فى درجات ادنى ، وذلك كقاعدة تتحدد بها الاقدمية فى تلك المدة تضاف اقدميته فيها الى الاقدمية فى الدرجة الجديدة المقررة لمؤهله الدراسى ، وهى قاعدة ان كانت تبدو تحكمية الا انه قد دعا اليها افتراض ان الترقية فى الدرجات الادنى من الدرجة المقررة للمؤهل لا تسير فى تلك الهيئات على نمط يتحاذى مع الترقية فيها فى الحكومة ، فافتترضت الترقية على هذا النحو تنسيقا للاوضاع فى حساب مدد الخدمة السابقة وللوصول بمثل هذا الموظف الى الوضع المنتصف له فى الاقدمية وتحديد المرتب فى الدرجة الجديدة . وغنى عن البيان انه اذا كانت المدة قد قضيت فى هيئة شبه حكومية لا تطبق نظم الحكومة او هيئة خاصة او عمل حر فالمفروض ان ليس فيها درجات مماثلة للعمل الحكومى ودرجاته فلا يكون ثمة محل لافتراض الترقية ، ولا مندوحة من اضافة نصف المدة فقط فى حساب اقدمية الدرجة الجديدة المقررة للمؤهل الدراسى وتحديد المرتب فيها على هذا الاساس .

( طعن ١٥٥٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٢ )

### الفرع الثالث

حساب مدد الخدمة السابقة فى التعليم الحر طبقا لقرار

مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٥/٣/٥

قاصدة رقم ( ٢٧٣ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٣/٥ - قصر اثره على مدرسى التعليم الحر المعينين بوظائف التدريس بالحكومة ، دون من عين منهم فى وظائف ادارية او كتابية .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ينطبق فقط بما قرره من مزايا خاصة على مدرسى التعليم الحر الذين عينوا بوظائف التدريس فى الحكومة ، ولا يمتد اثره الى من عين منهم فى وظائف ادارية او كتابية . وقد تأيد هذا المعنى بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ الصادر بتنفيذه الكتاب الدورى رقم ٧٨ - ٧٤/١ م ١٣ بتاريخ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، اذ فرق فى شأن رجال التعليم الحر بين من نقل منهم الى وظائف التدريس وبين من نقل الى وظائف ادارية او كتابية ، فجعل قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ مقصورا على الذين نقلوا الى وظائف التدريس دون سواها ، لما من نقل او ينقل من موظفى التعليم الحر الى وظائف كتابية فتسرى عليه القواعد العامة المتعلقة بحساب مدد الخدمة السابقة .

( طعن ٣٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠ )

قاصدة رقم ( ٢٧٤ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٥/٣ بخصوص ضم مدد الخدمة السابقة فى التعليم الحر - لا يجيز ضم مدة الخدمة السابقة الا اذا كان الحاق الموظف بخدمة وزارة التربية والتعليم قد تم بطريق النقل .

### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بخصوص ضم مدد الخدمة السابقة في التعليم الحر لا يجيز ضمها الا اذا كان الالتحاق بخدمة وزارة التعليم قد تم عن طريق النقل اليها من التعليم الحر مباشرة ، فإذا كان واقع الأمر ان المدعى قد ترك التعليم الحر في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٤ والتحق - كما سبق البيان - بخدمة شركة اراضى كوم امبو ، وظل بها حتى عين بوزارة التربية والتعليم في ٤ من ديسمبر ١٩٥١ أى بعد سبع سنوات وسبعة شهور من تاريخ تركه التعليم الحر . فان التحاقه بخدمة الوزارة لا يكون عن طريق النقل ، ومن ثم لا يستفيد من قرار مجلس الوزراء السالف الذكر .

( طعن ٨٧٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

#### المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة بالتعليم الحر طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٩٤٥/٣/٥ - شمول هذا القرار جميع المدرسين بالتعليم الحر - القول بعدم سريان هذا القرار على من كان بالمدراس الأولية استنادا الى ما ورد بالفقرة ثامنا من قرار ١٩٤٦/١٠/١٦ خاصة بعدم سريان قرار ١٩٤٥/٣/٥ على رجال التعليم الاولى - مردود بان هذه الفقرة خاصة بمدارس مجالس المديریات .

### ملخص الحكم :

ان المدعى يطلب ضم مدة خدمته بالتعليم الحر فلا محل والحالة هذه للتحدى بما تضمنته الفقرة ثامنا من مذكرة اللجنة المالية رقم ١٦٠٧/١ معارف ج المؤرخة ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ وهى التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ وقد جرى نص هذه الفقرة كما يلى « ثامنا - تذكر وزارة المعارف ان قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على تسوية حالة من كانوا بالمدراس الأولية بالمجالس ونقلوا جماعات وفرادى قبل او بعد اكتوبر سنة ١٩٣٦ . وهى لذلك تستفهم عما اذا كان يمكن تطبيق قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥



على موظفى التعليم الالزامى الذين كانوا مدرسين بمجالس المديرىات فى المدارس الاولى ونقلوا للمعارف . واللجنة المالية تلاحظ أن مدار البحث عند ضم مدارس مجالس المديرىات فى سنة ١٩٣٦ كان قاصرا على موظفى المجالس غير الاولى وكل القرارات التى تلت ذلك الضم كانت تنصب على موظفى تلك المدارس ، ولذلك لا يمكن تطبيق أى قرار منها على حالتهم « - ويبين من هذا أن هذه الفقرة خاصة بمن كانوا يعملون فى المدارس التى كانت تابعة لمجالس المديرىات . اما من كانوا يشتغلون فى التعليم الحر فإن مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ يشمل جميع المدرسين الذين يشتغلون بالتعليم الحر دون أى تفرقة بين نوع ونوع من هذا التعليم ، ويقضى هذا القرار بحساب مدة خدمتهم كاملة فى الاقدمية وتحديد الماهية بالشروط المبينة فى هذا القرار والتى فصلها كتاب وزارة المالية الدورى ٧٤/١/٧٨ الصادر فى مايو سنة ١٩٥٤ . ولم يتعرض قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ لايجاد أى تفرقة فى تطبيق هذه القاعدة بالنسبة لرجال التعليم الحر بين من كان يعمل منهم فى المدارس الاولى الحرة او فى غيرها من المدارس الحرة .  
( طعن ٩٩٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

##### المادة :

حساب مدة الخدمة فى التعليم الحر كاملة فى اقدمية الدرجة وتحديد الماهية - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ - منوط بحصول المدرس من بدء اشتغاله بهذا التعليم على المؤهل الدراسى المقرر للتعين فى الدرجة التى عين فيها فى خدمة الحكومة .

##### ملخص الحكم :

أن حساب مدة الخدمة فى التعليم الحر كاملة فى اقدمية الدرجة وتحديد الماهية بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩٤٥ منوط بحصول المدرس من بدء اشتغاله بهذا التعليم على المؤهل الدراسى المقرر للتعين فى الدرجة التى عين فيها فى خدمة الحكومة . فاذا لم يكن يحمل ذلك المؤهل طوال هذه المدة امتنع حسابها فى اقدمية الدرجة وتحديد الماهية .

( طعن ١٣٨٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٣ )

( م - ٣٩ - ج ٢٢ )

قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بحساب مدة الخدمة في التعليم الحر كاملة في اقدمية الدرجة وتحديد الماهية - شرط ذلك - حصول المدرس من بدء اشتغاله بهذا التعليم على المؤهل الدراسي المقرر للتعين في الدرجة .

ملخص الحكم :

ان حساب مدة الخدمة في التعليم الحر كاملة في اقدمية الدرجة وتحديد الماهية بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ، منوط بحصول المدرس من بدء اشتغاله بهذا التعليم على المؤهل الدراسي المقرر للتعين في الدرجة التي عين فيها في خدمة الحكومة ، فاذا لم يكن يحمل ذلك المؤهل طوال هذه المدة امتنع حسابها في اقدمية الدرجة وتحديد الماهية .

• ( طعن ١٣٤٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء بجلسته ١٩٤٥/٣/٥ - يفيد من احكامه معلوم التعليم الحر الذين كانوا يعملون في مدارس معانة .

ملخص الحكم :

يبين من المذكرة التي رفعت الى مجلس الوزراء التي صدر قرار المجلس في ١٩٤٥/٣/٥ بالموافقة على الاقتراحات المبينة بها ، ان الذين يفيدون من احكامه ، هم معلوم التعليم الحر الذين كانوا يعملون في مدارس معانة ، دون غيرهم حسبما اكدت ذلك الوزارة في تقرير طعنها وفي مذكرتها المتقدمة في الطعن .

( طعن ١٣٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٨ )

قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٥/٣/٥ - لم يحدد مدة معينة يقدر الموظف خلالها طلبا بضم مدة خدمته السابقة - لا يشترط للافادة من احكام هذا القرار التقيد بالميعاد المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ وردت مطلقة فلم تحدد مدة معينة يقدم الموظف خلالها طلبا بضم مدة خدمته السابقة والا سقط حقه في طلب ضمها والقاعدة ان المطلق يجري على اطلاقه وبالتالي لا يلزم للافادة من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ - التقيد بميعاد الثلاثة اشهر المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ طالما ان المدهى لا يطلب ضم مدة خدمته السابقة طبقا لاحكام هذا القرار .

( طعن ١١٤٣ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ )

### الفرع الرابع

حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر  
في ١٩٤٧/٥/١١

قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - لا اعتداد  
بما قضى به القرار المشار اليه من سريان احكامه على الحالات التي كانت  
قد تمت تسويتها قبل صدوره في حين ان اربابها كانوا قد اكتسبوا الحق  
في ان تسوى حالاتهم على مقتضى قرار سنة ١٩٤٤ .

#### ملخص الحكم :

ان نصوص القرار الصادر من مجلس الوزراء في ١١ من مايو سنة  
١٩٤٧ في ضوء الظروف والملابسات التي انتهت باصداره لا تدع مجالا للشك  
في انه يريد به ان يكون له اثر رجعى على الموظفين ، الذين وان كانوا  
يفيدون من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ،  
الا انه ما كانت قد تمت تسوية حالاتهم فعلا نظرا الى ان وزارة المالية  
لما ترامى لها تغيير احكام هذا القرار ، اصدر وكيلها قرارا في ٢٦ من  
مارس سنة ١٩٤٦ بوقف العمل به الى ان يعرض امر هذا التعديل على  
مجلس الوزراء ، على ان قرار مجلس الوزراء وان صدر باثر رجعى  
في هذا الخصوص ، الا انه لا يمكن ان يكون من شأنه اهدار الحق الذي  
كان قد اكتسبه المدعى فعلا في تسوية حالته على مقتضى احكام قرار  
مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ذلك لان المساس  
بالحقوق المكتسبة لا يكون الا بقانون ينص على الاثر الرجعى طبقا للوضاع  
المستورية حتى لو كانت تلك الحقوق مستمدة من قرارات تنظيمية عامة  
تصدرها الادارة بما لها من سلطة عامة في حدود وظيفتها التنفيذية بمقتضى  
القوانين ولم تكن تلك الحقوق مستمدة مباشرة من نصوص قوانين ، لان  
الاصل طبقا للقانون الطبيعى هو احترام الحقوق المكتسبة فهذا ما تقضى  
به العدالة الطبيعية ويستلزمه الصالح العام ، اذ ليس من العدل في شيء

ان تهدر الحقوق ، كما لا يتفق والمصلحة العامة ان يفقد الناس الثقة والاطمئنان على استقرار حقوقهم ، لذلك كانت الاوضاع الدستورية مؤكدة لذلك الاصل الطبيعي من حيث عدم جواز انعطاف اثر القوانين على الماضى كما يلزم ان يفمر الاستثناء الذى جاءت به تلك المادة فى اضييق الحدود بحيث لا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة او بالمراكز القانونية التى تمت سواء اكان اكتسابها بقانون او بقرار تنظيمى عام الا بقانون نزولا على حكم الاوضاع الدستورية التى جعلت تقرير الرجعية رهينا بنص خاص فى قانون ، اى جعل هذه الرخصة التشريعية ذات الخطر من اختصاص السلطة التشريعية وحدها لما يتوافر فيها من ضمانات ، فقرار مجلس لوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فيما قضى به من مريان احكامه على الحالات التى ما كانت قد تمت تسويتها قبل صدوره فى حين ان اربابها كانوا قد اكتسبوا الحق فى ان تسوى حالاتهم على مقتضى قرار سنة ١٩٤٤ - ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه يكون والحالة هذه قد جاوز ما تقضى به الاوضاع الدستورية فيما نصت من عدم تقرير الرجعية الا بنص خاص فى قانون . وبهذه المثابة لا اعتداد بالقرار المذكور فى هذا الخصوص بحيث لا يجوز المساس بحق المدعى المكتسب .

( طعن ٩٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٨١ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١/٥/١٩٤٧ - كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٣٤ - ٦٨/١ فى ١٩٤٧/٧/٢٣ بتنفيذه - نصه على تحديد ميعاد لتقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة - ترديد لما ورد بالقرار المذكور وليس استحداثا لحكم جديد .

#### ملخص الحكم :

فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المالية رقم ٣٣٧/١ متنوعة ٢٤ بوضع قواعد جديدة خاصة بحساب مدد الخدمة السابقة بدلا من القواعد السابقة الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وقد تضمنت هذه المذكرة القواعد السابقة

الصادر بها قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ مع بعض تعديلات طفيفة ، ونص في المذكرة على انه « لا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا اذا طلب حسابها عند التعيين في الحكومة ، مع استثناء الموظفين الذين لهم مدد خدمة سابقة ، على ان يتقدموا بطلب حسابها في مدة ستة أشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء » ، كما نص في ختامها على ان « تسرى القواعد الجديدة من تاريخ موافقة مجلس الوزراء مع تطبيقها على من لم يسبق تسوية حالتهم بالقواعد التي أوقف العمل بها » . ثم صدر بعد ذلك في ٢٢ من يولية سنة ١٩٤٧ كتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤ - ٦٨/١ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، ونص فيه على « الا تحسب الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا اذا طلب الموظف حسابها عند التعيين في الحكومة ، وللموظفين الحاليين الذين لهم مدد خدمة سابقة ان يتقدموا بطلب حسابها قبل ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ » ، وهو ترديد لما ورد بالمذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، وليس استحداثا لحكم جديد في هذا الصدد .

( طعن ٧٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - تحديده ميعاد لتقديم طلب الضم - سريانه على جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة حتى بالنسبة لمن كان يسرى عليهم قرار ١٩٤٤/١/٣٠ اذا لم يسبق لهم تقديم طلب قبل صدور القرار الاخير - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في اقدمية الدرجة وتقدير المرتب - اشتراطه تقديم طلب حساب المدد السابقة على مقتضى احكامه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشره - رفع دعوى قبل صدور القرار تتضمن طلب ضم هذه المدد - يغنى عن تقديم طلب جديد طبقا لهذا القرار ويقوم مقامه .

#### ملخص الحكم :

لئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بحساب مدد الخدمة السابقة لم يحدد ميعادا يتعين تقديم طلب حساب

مدد الخدمة السابقة على مقتضى احكامه فيه والا كان الطلب غير مقبول ،  
الا ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، اذ حدد  
ميعادا لتقديم طلب الضم ، وهو ستة أشهر من تاريخ صدور قرار مجلس  
الوزراء والا سقط الحق فى هذا الطلب ، فان هذا الميعاد يبرى فى شأن  
جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة ، حتى بالنسبة لمن كان يبرى عليهم  
قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ اذا لم يسبق لهم تقديم طلب قبل صدور القرار  
الاخير ، ويتعين عليهم تقديم الطلب فى الميعاد المحدد لذلك - لئن كان ذلك  
هو كما تقدم ، وكان المدعى لم يقدم طلبا لحساب مدد خدمته السابقة فى  
الميعاد المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ،  
مما كان ينبغى معه رفض دعواه ٠٠٠٠ الا انه بعد ان صدر قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة فى  
تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة لمن لم يسبق تسوية حالتهم او  
الافادة من القرارات السابقة ، وفتح بذلك ميعادا لطلب حساب المدد السابقة  
ينتهى بانقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط الحق فى  
حساب هذه المدد ، فان من حق المدعى الافادة من حساب مدد خدمته  
السابقة على مقتضى احكام القرار سالف الذكر ، وبالشروط الواردة فيه .  
ولما كان المدعى قد رفع دعواه من قبل ٠٠٠٠ طالبا فى ضمن طلباته حساب  
هذه المدد ، فان هذه الدعاوى - فيما تضمنته فى هذا الخصوص - تغنى  
عن تقديم طلب جديد طبقا لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه وتقوم  
مقامه ، بحيث يصبح تقديم طلب آخر غير ذى موضوع .

( طعن ٧٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٣ )

المبدأ :

اشترط كتاب المالية الدورى رقم ( ٢٣٤ - ٦٨/١ ) المنفذ لقرار  
مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ وجوب تقديم طلب  
حسابها عند التعيين او قبل ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بالنسبة للموظفين  
الموجودين فى الخدمة - توافره فى حالة تنويه الموظف فى طلب الاستخدام  
بان له مدة خدمة سابقة مع تحديدها - اساس ذلك - مثال .

### ملخص الحكم :

ان كتاب المالية الدورى رقم ( ٢٣٤ - ٦٨ / ١ ) المنفذ لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية قد اشترط لحساب مدد الخدمة السابقة ان يطلب الموظف حسابها عند التعيين فى الحكومة ، كما فرض على الموظفين الحاليين الذين طالبعهم ذلك القرار ان يتقدموا بطلب حسابها قبل ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

ولا شبهة فى ان تنويه المدعى فى طلب الاستخدام بانه سبق له الاشتغال بالمحاماة الشرعية خلال مدة ثبت انها واقعة بين تاريخى ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٧ ، ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ لا يمكن تفسيره الا بانه كان يبغى من ورائه طلب ضمها الى الخدمة طبقا للقرارات التنظيمية القائمة آنذاك ، اذ ليس من اللازم ان يكون الطلب صريحا فقد يقوم مقامه من قرائن الاحوال ما يشهد بقيام الرغبة الجادة فى حساب المدة السابقة ، وهو ما تحقق باطمئنان فى خصوص هذه الدعوى .

( طعن ٨٣٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - نصه على حساب مدد الخدمة السابقة متى طلب الموظف حسابها عند التعيين فى الوظيفة وطلب الموظفون الحاليون حسابها خلال ستة أشهر - اقتضاء ذلك - تمهل الادارة فى اجراء حركة الترقيات الى ما بعد انقضاء المدة التى حددها القرار لتقديم طلبات حساب المدة لتجرى الترقيات على اساس الاقدميات الصحيحة - تعجل الوزارة فى اجراء حركة الترقية على اساس اقدميات غير صحيحة ونخطى المدعى فى الترقية بمن كان يسبقهم فى ترتيب الاقدمية لو ضمت مدة خدمته السابقة - غير جائز - عدم تقديم المدعى المستندات المؤيدة لطلب ضم مدة خدمته السابقة - لا يحتج به متى كانت الوزارة قد اجريت حركة الترقيات قبل انتهاء الفترة المحددة بقرار مجلس الوزراء لتقديم طلبات ضم المدد السابقة وقبل ان تبلغ القرار الى فروعها .



### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ قد قضى بحساب مدد الخدمة السابقة متى طلب الموظف حسابها عند التعيين فى الوظيفة ، وللموظفين الحاليين ان يتقدموا بطلب حسابها خلال ستة اشهر ، اى فى موعد غايته ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ . ومتى كان الامر كذلك فقد كان يتعين على الوزارة ان تتمهل فى اجراء حركة الترقيات المطعون فيها الى ما بعد ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، حتى تتيح الفرصة للموظفين الحاليين للاستفادة من القرار المذكور ، بتقديم طلبات ضم مدد خدمتهم السابقة خلال المدة المحددة لهم ، ولتجرى الوزارة حركة الترقيات بعد ذلك على اساس الاقدمات الصحيحة لموظفيها . ويتضح مما تقدم ان الحركة المطعون فيها قد قامت على اساس اقدمات غير صحيحة ، فاضرت بذلك بالمدعى ، اذ فوتت الوزارة عليه - بتعجلها فى اجراء الحركة - دوره فى الترقية بالاقدمية المطلقة ، وتخطته بمن كان يسبقهم فى ترتيب الاقدمية لو انها ضمت اليه مدة خدمته السابقة . ولا وجه للمدعى بان المدعى لم يقدم مع طلب ضم مدة خدمته السابقة المستندات المؤيدة لطلبه - لا وجه لذلك ، لانه : اولاً ، على الرغم من ان قرار مجلس الوزراء بضم مدد الخدمة السابقة قد صدر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، فان الوزارة لم تبلغه لفروعها ومصالحها الا فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ولم يبلغ الى المدعى الا فى اكتوبر سنة ١٩٤٧ ، فبادر الى تقديم طلب بضم مدة خدمته السابقة حفظاً لحقه ، على ان يستوفى المستندات المؤيدة لذلك فيما بعد لضيق الوقت . وثانياً ، انه على فرض ان المدعى قدم مع طلبه المستندات المؤيدة لحقه فان ذلك ما كان ليغير من الامر شيئاً ، ذلك ان الواقع ان الوزارة كانت قد اجرت فعلاً حركة الترقيات المطعون فيها قبل انتهاء الفترة المحددة بقرار مجلس الوزراء لتقديم طلبات ضم المدد السابقة ، بل قبل ان تبلغ القرار الى فروعها ومصالحها على ما سلف البيان . وثالثاً ، ان الوزارة قد ناقضت نفسها بنفسها ، اذ انها قد ضمت فعلاً للمدعى مدة خدمته السابقة بعد ان قدم اليها المستندات المؤيدة لذلك فى يونيو سنة ١٩٤٨ ، مما يدل على ان الوزارة قدرت ان موعد اعلان موظفيها بالقرار ما كان يكفى لاستيفاء المستندات المؤيدة لحقه . واذا كان الثابت ان الوزارة قد قامت فعلاً بضم مدة خدمة المدعى السابقة بما يجعله اسبق فى ترتيب الاقدمية من بعض من شملهم قرار الترقية المطعون فيه ، كما قامت بعد

ذلك بترقيته الى الدرجة الخامسة فى اول اغسطس سنة ١٩٤٨ ، فانه -  
لكل ما تقدم - يكون المدعى محققا فى طلب ارجاع اقدميته فى الدرجة  
الخامسة الى اول مايو سنة ١٩٤٦ ، وهو التاريخ المعين لذلك فى القرار  
المطعون فيه .

( طعن ٢٤٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - شرط  
تطبيقه - عدم جواز احتساب مدد الخدمة السابقة التى يقضيها الخدمة  
الخارجون عن هيئة العمال وعمال المياومة والاقدمية فى الدرجة - كتابا  
المالية فى ١٩٤٧/١١/١١ و ١٩٤٨/٣/٢٣ .

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ يستلزم  
لضم مدد الخدمة السابقة الشروط الآتية : (١) ألا تقل مدة الخدمة  
السابقة عن ثلاث سنوات ، بشرط ألا تضم مدد يقل كل منها منفردة عن  
سنة اشهر بعضها الى بعض . (٢) أن يتحدد العامل السابق مع العمل  
الجديد . (٣) ألا تقل المؤهلات الدراسية خلال مدة الخدمة السابقة عنها  
خلال مدة الخدمة الحالية . (٤) ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة  
الجديدة ، وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة فى الحكومة أو فى المصالح  
الشبيهة بالحكومة التى بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة . (٥) ألا يكون  
سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو  
سوء السلوك . (٦) ألا تزيد مدة ترك العمل بين مدتى الخدمة السابقة  
واللاحقة على خمس سنوات . فإذا تخلف شرط من الشروط السابقة  
كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح  
جديد . وقد اصدرت وزارة المالية الكتابين الدوريين : رقم ٢٠ - ٣٦ - ١٥٠  
المؤرخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٨ ، ورقم ٨٤ - ٤٦ - ٤٤ فى ١١ من نوفمبر  
سنة ١٩٤٧ ، متضمنين القواعد التى تراعى فى تطبيق قرار مجلس الوزراء  
المشار اليه . وقد جاء فيهما أنه لا يجوز حساب مدد الخدمة السابقة التى

يقضيها الخدمة الخارجون عن هيئة العمال وعمال المياومة فى تحديد  
الماهية والاقدمية فى الدرجة ، لأن احكام الكتاب الدورى رقم ب ٢٣٤ -  
١ - ٦٨ المؤرخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٧ مقصورة على الموظفين والمستخدمين  
الذين على درجات .  
( طعن ١١١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

##### المبدأ :

مدة الخدمة السابقة لا تحسب كاملة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية  
الا اذا كانت قد قضيت فى احدى وزارات الحكومة ومصلحتها - وجوب ان  
يكون الموظف قد تقاضى مرتبه او أجره من ربط ميزانية الوزارة او المصلحة  
التى كان يعمل بها .

##### ملخص الحكم :

يؤخذ من الاطلاع على قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٤٧/٥/١١  
و ١٩٥٠/٨/٢٠ و ١٩٥٠/١٠/١٥ « أن مدد الخدمة السابقة لا تحسب  
كاملة فى الاقدمية بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية الا اذا كانت قد قضيت  
فى احدى وزارات الحكومة ومصلحتها ، سواء قضيت على اعتماد فى درجة  
او على غير درجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل  
الدراسى ، ومقتضى ذلك ان يكون الموظف قد تقاضى مرتبه او أجره فى  
تلك المدة من ربط ميزانية الوزارة أو المصلحة التى كان يعمل بها .

( طعن ٣٤٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

##### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٧/٥/١١ - وجوب اتحاد العمل السابق  
مع العمل الجديد فى طبيعته - وظيفة المحاسب أو وكيل الحسابات بأحدى  
الشركات - عدم اتحادها فى الطبيعة مع مهنة التدريس ، ما لم يكن  
التدريس أساساً وبصفة أصلية فى مادة الحساب والرياضة - التحدى بأن  
طالب النضم حائز من الأصل على المؤهل الذى يفسح ابتداء بالتعيين فى  
وظيفة مدرس - لا يجدى - حجة ذلك .

### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ اذ اجاز ضم مدد سابقة سواء فى خدمة الحكومة او الاعمال الحرة قد اشترط لذلك شروطا منها ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته . ولما كانت مهنة المحاسبة تقوم على الاشتغال بالحساب ، فانه اذا كان ثمة مجال للاتحاد بين طبيعة العمل فيها وبين مهنة التدريس ، فالواجب ان يكون التدريس اساسا وبصفة اصلية فى مادة الحساب والرياضة ، اما اذا لم يكن التدريس قائما اساسا على ذلك ، بل كان يشمل بصفة اصلية مواد اخرى امتنع وجه الاتحاد بين العاملين فى الطبيعة ، فعلم المدرس هو عمل فنى يقوم على اساس تربوى فهو من طبيعة خاصة ومستوى فنى معين ، اما عمل المحاسب فلا يقوم اساسا على العمل التربوى ، فلا يجوز - والحالة هذه - على مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، ضم مدة العمل كمحاسب الى مدة العمل كمدرس ، لاختلاف العاملين فى الطبيعة ، حتى ولو كان المحاسب فى شركة من الشركات حائزا من الاصل على المؤهل الذى يسمح ابتداء بالتعيين فى وظيفة المدرس ، وآية ذلك انه لو كان الحائز لهذا المؤهل قد اشتغل فى خدمة الحكومة فى وظيفة حسابية كتابية كانت او ادارية ، ثم عين بعد ذلك فى وظيفة مدرس ، لما جاز - على مقتضى احكام القرار المذكور - ضمها فى حساب اقدميته فيها ، فمن باب اولى لو قضى تلك المدة خارج خدمة الحكومة فى شركة من الشركات .

( طعن ٩٠٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٨ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١١/٥/١٩٤٧ - وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - الوظيفة الكتابية بادارة المستخدمين بالازهر - لا تتفق فى طبيعتها مع وظيفة التدريس بوزارة التربية والتعليم .

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية يستلزم لتطبيقه توافر

شروط منها أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، ومن ثم اذا طلب المدعى - الذى يشغل وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم - ضم مدة خدمته السابقة باحدى الوظائف الكتابية بإدارة المستخدمين بالازهر ، فان طلبه يكون فى غير محله ، اذ وظيفته السابقة لا تتفق بطبيعتها مع وظيفة التدريس بوزارة التربية والتعليم .  
( طعن ٧٢٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

##### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١١/٥/١٩٤٧ - اشتراطه اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - تخلف هذا الشرط اذا كان العمل الجديد هو تدريس السباكة باحدى المدارس الصناعية والعمل السابق هو السباكة بورشة احدى شركات النسيج - اختلاف العاملين فى المستوى والاختصاص .

##### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية - وهو الذى يحكم ضم مدد الخدمة التى قضيت فى الشركات - يستلزم توافر شروط منها ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته . فاذا طلب المدعى - الذى يعمل مدرسا للسباكة باحدى مدارس الصناعات - ضم مدة خدمته كعامل بقسم السبك وكسباك بورشة المسبك بمصنع شركة مصر للغزل والنسيج ، كان طلبه فى غير محله ، اذ ان الحرفتين سالفتى الذكر لا تتطلبان من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج اليه وظيفة المدرس العملى للسباكة باحدى مدارس الصناعات . فبينما يلاحظ فى طبيعة العمل بالمصنع انه الى محض لا يفتقر العامل فى ادائه الى استعداد عقلى او عملى مناجى ، اذ بوظيفة التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطا من السيطرة على الناشئة وقدرة على سير اغوارهم وتفهم شكايتهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم فى يسر بالاصول العلمية ، فمستوى المدرس لا شك فى انه ارفع فى طبيعته ، ودائرة اختصاصه اشمل واعم . فالعملان وان تشاركا فى بعض النواحي العملية ، الا انهما متباعدان فى المستوى والاختصاص .  
( طعن ٧٤٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥ )

قاعدة رقم ( ٢٩٠ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - اشتراطه اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - المقصود بهذا الشرط - تماثل العاملين لا تطابقهما تطابقاً تاماً - عدم توافره اذا كان العمل السابق هو وظيفة معاون زراعة بشركة السكر والعمل الجديد هو محضر بوزارة العدل - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ هو أن يتماثل العاملان . واذا لم يكن معنى ذلك أن يتطابقا تطابقاً تاماً من جميع الوجوه ، الا انه يجب أن يكون العاملان على شيء من التوافق بحيث يؤدي ذلك الى افادة الموظف في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها من العمل السابق وهي الحكمة التي حدثت بالمرشح الى وضع هذا الشرط في القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة .

ولما كان الثابت من الاوراق أن وظيفة معاون زراعة بالنسبة لشاغليها بشركة السكر بمنطقة نجع حمادى تتحدد اختصاصاتها في القيام بالاشراف على تنفيذ العمليات الزراعية ، وهذا العمل لا يتطلب سوى خبرة فنية في زراعة القصب بصفة خاصة واستلام العمليات الزراعية من العمال والمقاولين الزراعيين بعد اداؤها ومراجعة ما يثبتها كاتب الشغالة من بيانات للتأكد من صحتها وتبليغ مأمور الزراعة ( رئيسه المباشر ) بما تحتاج اليه الزراعة من عمليات زراعية ، وهذه الوظيفة لا تستلزم أن يكون شاغلها حاصلًا على مؤهل زراعي ، فانه يبين من ذلك أن عمل وظيفة معاون الزراعة بشركة السكر ، وهذه اختصاصاتها ، تختلف في طبيعتها عن طبيعة عمل المحضر ولا يغير من الوضع كون وظيفة معاون الزراعة في الشركة المذكورة لا تستلزم أن يكون شاغلها حاصلًا على مؤهل زراعي ، وما دام قد تخلف شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الحكومي في طبيعته فلا يجوز ضم هذه المدد .

قاعدة رقم ( ٢٩١ )

المبدأ :

اشترط قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - عدم توافر هذا الشرط إذا كان العمل السابق قارئ عدادات أو مراقب تابلوه والعمل الجديد مدرس رياضة أو علوم .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية يستلزم توافر الشروط الآتية : (١) ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات . (٢) أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته . (٤) ألا تقل المؤهلات الدراسية خلال مدة الخدمة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية . (٤) ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة . (٥) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك . (٦) ألا تزيد مدة ترك العمل بين مدتي الخدمة السابقة والحالية على خمس سنوات . فإذا انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد وأمتنع ضم مدد الخدمة السابقة . وان وظيفة قارئ عدادات لا تتفق في طبيعتها مع وظيفة مدرس رياضة أو علوم - وبالمثل وظيفة مراقب تابلوه - ذلك ان مثل هذا العمل لا يتطلب من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج اليه وظيفة مدرس الرياضة أو العلوم فبينما يلاحظ في طبيعة العمل بالمصنع انه آلى محض لا يقتدر العامل في أدائه الى استعداد عقلى او تروى او المام علمى منهاجى ، اذ بوظيفة التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطا من السيطرة على الناشئة وقدرة على سبر افوارهم وترويض عقولهم ، وهم انماط من الخلق والاستعداد ، وتفهم شكائهم ونقط ضعفهم وملكاتهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم فى يسر بالاصول العلمية . فمستوى المدرس لا شك فى انه ارفع فى طبيعته ، كما ان دائرة اختصاصه اشمل واعم فالعاملان وان تشاركا فى بعض النواحي العملية ، الا انهما متباينان فى المستوى وفى نطاق اختصاص كل منهما .

وعلى مقتضى التحديد المتقدم يكون تجانس العمل السابق مع وظيفة المدعى الحالية كمدرس علوم بوزارة التربية والتعليم متخلفا ، الأمر الذى يحول دون الاعتراف بخدمته كمراقب تابلوه بصالة الكهرباء بقسم الورش بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار لاختلاف الطبيعة الفنية فى كل من العاملين وعدم تحاذيهما من حيث الاستعداد أو التأهيل أو الاختصاص وعدم تأثير العمل الأول فى اكتسابه خبرة يفيد منها فى ممارسته عمله الجديد فى تربية النشء وتثقيفه تلك الخبرة التى هى علة ضم مدد الخدمة السابقة ومناطه ، ذلك أن تماثل طبيعة العمل فى كلتا الوظائفين بناء على الأصل القائم على اكتساب الخبرة هو شرط أساسى لضم المدد ، لا بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فحسب ، بل وفقا لأحكام ومفهوم قرارات ضم مدد الخدمة السابقة التى صدرت بعد ذلك كافة .

( طعن ٤٤٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

##### المبدا :

شرط اتحاد العمل السابق واللاحق فى طبيعته - عدم توافره اذا كان العمل السابق هو عمل رسام والعمل اللاحق هو مدرس رسم .

##### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بان عمل المدرس هو عمل فنى معين وان وظيفة التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يقوم بها قسطا من السيطرة على الناشئة وقدرة على سبر اغوارهم وهم انماط من الخلق والاستعداد وتفهم شكايتهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم فى سمر بالاصول العلمية ، وطبيعة عمل المدرس بهذه المثابة تختلف عن طبيعة مهنة النجار او الرسام فكلتا المهنتين لا تقوم على اساس تربيوى مثلما يقوم عليه عمل المدرس . ومن ثم فلا وجه للاتحاد بين طبيعة العاملين والاتحاد شرط جوهرى للضم بحسب احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فاذا تخلف امتنع الضم .

( طعن ٩٦٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧ )



قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - اشتراطه  
اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - عدم توافره اذا كان  
العمل السابق هو حفار والعمل الجديد هو مدرس للرسم والأشغال .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان مهنة التدريس تتطلب  
فيمن يضطلعون بأعبائها ميزات عقلية وتربوية تساعد على السيطرة  
على الناشئة حتى يتمكنوا من تعليمهم وتثقيفهم وتعينهم على سبر افوارهم  
وتفهم نواحي الكمال والنقص فيهم لتأخذ بيدهم الى ما فيه تقدمهم  
وفلاحهم ولتقويم اعوجاجهم ولارشادهم الى ما فيه صالحهم وصالح  
هذه الأمة كما تسعفهم تلك الميزات على تبصير النشء بما يجب ان يكونوا  
عليه كمواطنين صالحين وما ينبغي ان يقلعوا عنه من عيب او نقص .

وطبيعة عمل المدرس بهذه المثابة تختلف تماما عن طبيعة عمل الحفار  
الذي يؤدي عمله في عزلة عن الناس او على الأكثر مع زملائه في العمل  
داخل المعامل والجدران ولا يطلب منه الا ترسم النماذج التي يراود منه  
احتذاؤها او ابتداع تلك النماذج على النحو الذي يتفق مع رغبة الشركة  
التي يعمل بها .

وترتبيا على ما تقدم فانه اذ قد تخلف شرط اتحاد عمل المدعى  
السابق مع عمله الجديد كمدرس للرسم والأشغال في طبيعته فان المدعى  
لا يفيد من احكام الضم الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١  
من مايو سنة ١٩٤٧ .

( طعن ١٢٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/١٩ )

قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

#### المبدأ :

اشترط قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - توافره اذا كان العمل السابق هو الاشتغال بالمحاماة الشرعية والعمل الجديد هو امام وخطيب ومدرس .

#### ملخص الحكم :

ان ما اشترطه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ من وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته وما الى ذلك من بقية الشروط التي اقتضاها ذلك القرار ، فانها شروط متوافرة كلها في المدعى فهو حاصل على شهادة العالمية النظامية بداهة قبل اشتغاله بالمحاماة الشرعية ولم ينقسم عن عروتها الا قبيل تقدمه للوظيفة ، ولم يخرج من عمله بالمحاماة بسبب مشين فادح في سمعته ، وعمله في المحاماة الشرعية من ناحية اخرى عمل قانوني دقيق يجمع الى التمسك في الالتقاء والاقناع جانبا فنيا يقتضى التمكن من الناحية الفقهية في مضمار الاحوال الشخصية التي يتخذها المحامي مجالا لمهنته وليس من شك في ان جانب عمل المحامي التائيري وناحيته الشرعية يتفقان في طبيعتهما مع العمل الرسمي الذي اسند اليه كخطيب ومدرس وامام في المساجد وهو عمل لسمته وسداه الاقناع بالتي هي احسن ، والتبصير بالناحية العقائدية وبالقيم الاجتماعية المثلى التي يرتضيها المشرع في كافة نواحيه ، وايضا الكمين من مشاعر النفوس لترسيخ هذه الاصول ويندرج فيه بلا مرأ الجانب الروحي والاجتماعي من شئون الأسرة في نواحي الزواج والطلاق والميراث والنفقة ، فالعملان يتشاركان قطعا ، في كثير من الجوانب الفنية والفقهية ولا يتباعدان في المستوى والاختصاص بل يتداخلان ، ولا يقوم بينهما ادنى تضاد لو تعارض لانهما متكاملان ، ولا غرو فالتأهيل العلمي لممارسة كليهما واحد يقوم على تجانس الاعداد وتمائل الاستعداد .

## قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

### المبدا :

قرار مجلس الوزراء فى ١١/٥/١٩٤٧ - شروط تطبيقه - وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - متى يقوم الاتحاد فى طبيعة العمل بين مهنة المحاماة ومهنة التدريس .

### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، اذ اُجاز ضم مدد سابقة سواء فى خدمة الحكومة أو فى الأعمال الحرة ، قد اشترط لذلك : (اولا) ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ، (ثانيا) لا يجوز ضم مدة تقل كل منها منفردة عن ستة أشهر بعضها الى بعض ، (ثالثا) يجب ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، (رابعا) يجب ألا تقل مؤهلاته الدراسية خلال المدة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية ، (خامسا) يجب ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة فى الحكومة أو فى المصالح الشبيهة بالحكومة التى بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة ، (سادسا) يجب ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تاديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك ، (سابعا) يجب ألا تزيد مدة ترك العمل بين الخدمة السابقة واللاحقة على خمس سنوات . وجاء فى الفقرة ١٠ من البند (اولا) الذى يتضمن الجهات والهيئات التى تضم مدد الخدمة فيها ما يأتى « الهيئات والجمعيات والنقابات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة كالاشتغال بالطب والمحاماة والهندسة ، اذ ان العمل فى هذه المهن مقصور على من يكون حائزا لباكالوريوس الطب أو الليسانس فى الحقوق أو لباكالوريوس الهندسة أو الشهادات الفنية الأخرى ، وهؤلاء تسجل اسماءهم ومدد اشتغالهم فى النقابات التى تنظمهم » ويقضى قرار مجلس الوزراء السالف الذكر بضم نصف مدة الاشتغال بالمحاماة فى هذه الحالة . ولما كانت مهنة المحاماة تقوم على الاشتغال بالقانون فانه اذا كان ثمة

مجال للاتحاد بين طبيعة العمل فيها وبين مهنة التدريس لوجب أن يكون التدريس أساسا وبصفة أصلية في مادة القانون ، أما إذا لم يكن التدريس الذي يتولاه المحامى قائما أساسا على ذلك ، بل كان يشمل بصفة أصلية موادا أخرى ، امتنع وجه الاتحاد بين العاملين في الطبيعة . فإذا ثبت من الأوراق أن المطعون عليه لم يعين أساسا وبصفة أصلية للتدريس في أية مادة من مواد القانون ، بل عين للتدريس في مادة اللغة الانجليزية والآداب ، وهى تختلف في طبيعتها عن مواد القانون ، فلا يسعفه في هذا الشأن ما يدعيه من أنه كان يقوم بتدريس مادة التربية الوطنية وأنها من مواد القانون ، ذلك لأن هذه المادة وإن كانت تقتل فر بعض نواحيها بالقانون ، إلا أنها ليست في ذاتها من مواد القانون ، هذا الى أن المطعون عليه لم يقيم بتدريسها بطريق التخصص أو بصفة أصلية ، بل كان يقوم أساسا وبصفة أصلية بتدريس مادة اللغة الانجليزية والآداب حسبما سلف بيانه ، وبالتالي لا يحق له المطالبة بضم نصف مدة المحاماة بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

( طعن ٩٦٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٦ )

المبدأ :

سريان القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة على موظفى مجالس المديریات - المادة ٦٢ من لائحة النظام الداخلى لهذه المجالس .

ملخص الحكم :

أن من يعين فى خدمة مجالس المديریات يحق له أن يطلب ضم مدة خدمته السابقة فى الجهات والهيئات المشار إليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١/٥/١٩٤٧ أسوة بمن يعين فى خدمة الحكومة ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٦٢ من لائحة النظام الداخلى لمجالس المديریات التى تنص على أن تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفى الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وقصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفى مجالس المديریات ومستخدميها ، ولا جدال فى أن قواعد ضم مدد الخدمة السابقة تندرج فى مدلول هذا النص .

( طعن ٣٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٣٠ )

## قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ - نصه على حساب مدة الخدمة السابقة في الجمعيات التعاونية - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ و ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ - تخويلهما الجمعيات التعاونية تكوين اتحادات فيما بينها وتحديدهما أغراض هذه الاتحادات - الاتحادات التعاونية هيئات رئيسية تنتظم جملة من الجمعيات التعاونية ومهمتها هي في صميم الأغراض التعاونية - الموظف الذي يعمل في الاتحادات التعاونية - يقوم بعمل من طبيعة العمل في الجمعيات التعاونية - حساب مدة الخدمة التي تقضى في الاتحادات التعاونية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ .

### ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة في التقديمية وتحديد المساهية أنه نص في الفقرة الثانية عشرة من البند الأول منه على حساب مدد الخدمة السابقة التي تقضى في بنك التسليف الزراعى وبنك التسليف العقارى والبنوك العقارية والشركات المساهمة الصادر بتأليفها مرسوم والجمعيات التعاونية والغرف التجارية ، وفي هذه الحالة ، وعند توافر الشروط التي نص عليها في هذا القرار ، تحسب نصف مدة الخدمة السابقة . ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية قد نص في المادة ١٠٠ منه على ما يأتى « للجمعيات التعاونية العامة أن تكون فيما بينها اتحادات تكون مهمتها القيام بعملية التفقيش على أعمالها ومراجعة حساباتها المنصوص عنها في المادتين ٨٠ و ٨٢ واللتين تقوم بهما مصلحة التعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية ريثما توحد هذه الاتحادات . ويجوز أن يكون ضمن أغراض هذه الاتحادات إرشاد الجمعيات المتقدمة إليها في إدارة عملها وكذا مساعدة الأهالى على إنشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم أنظمتها وبث الروح التعاونية فيهم » . ثم صدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية ناصا في المادة ٤٥ منه على أن « للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية

المشتركة والعامّة أن تكون فيما بينهما اتّحادات اقليميّة أو نوعيّة . ويجوز  
لستين في المائة على الأقل من الجمعيات التعاونيّة في الجمهوريّة أن  
تكون الاتحاد العام لجمهوريّة مصر ، وتكون مهمّة هذه الاتحادات نشر  
الدعوة إلى التعاون والدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونيّة وإرشادها في  
إدارة أعمالها ومراجعة حساباتها والتفتيش على أعمالها وحث الروح  
التعاونيّة ومساعدة المواطنين على إنشاء الجمعيات التعاونيّة ، ولها في  
سبيل ذلك أن تعين المشرفين أو المنظمين لهذه الأعمال » . ويبيّن من هذه  
النصوص أن الاتحادات التعاونيّة هي هيئات تعاونيّة رئيسيّة تنظم جملة  
من الجمعيات التعاونيّة أو الجمعيات التعاونيّة المشتركة والعامّة ، وهذه  
الاتحادات قد تكون اقليميّة وقد تكون نوعيّة ، فهي في بنائها مؤلفة  
أساساً من لبنات هي ذات الجمعيات التعاونيّة ، ومهمتها هي في صميم  
الأغراض التعاونيّة ، بل هي في هذا الشأن قائمة بمهمّة القيادة والتوجيه  
والإرشاد والإشراف ونشر الدعوة إلى التعاون والدفاع عن مصالح الجمعيات  
التعاونيّة ومراجعة حساباتها والتفتيش على أعمالها وغير ذلك من المهام  
الرئيسيّة ، فمن يعمل في هذه الاتحادات إنما يقوم ولا شكّ بخدمة  
في سبيل أغراض الجمعيات التعاونيّة ، وعمله هو من طبيعة العمل  
في هذه الجمعيات ، بل قد يكون في مستواه الفني أو الاجتماعي أو  
الإداري من درجة أعلى . وغنى عن القول أن هذه الخدمة يجب حسابها  
في الضمّ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء المشار إليه ، شأنها في ذلك شأن  
المدد التي تقضى في الجمعيات التعاونيّة .

( طعن ٨٩١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨ / ١٢ / ٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

##### المبدأ :

نادى المحلة الكبرى الرياضى ونادى طنطا الرياضى - لا يعتبران من  
الهيئات المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١  
- المدة التي تقضى في أي منهما - لا تضم إلى مدة الخدمة بالتطبيق  
لهذا القرار .

##### ملخص الحكم :

أن نادى المحلة الكبرى الرياضى ونادى طنطا الرياضى هيئتان

مستقلتان عن كل من مجلس بلدى المحلة الكبرى ومجلس بلدى طنطا ، ويتمتع كل من الناديين بذاتية مستقلة ، ويهدف نشاط كل منهما الى بث الروح الرياضية والاجتماعية ونشر التربية الرياضية والقومية وشغل اوقات الفراغ وتهئية وسائلها وتسهيل سبلها بكافة الوسائل الممكنة بما يتفق وخلق المواطن الصالح والنهوض بمستواه رياضيا واجتماعيا ، ويتقاضى موظفو كل ناد مرتباتهم من ميزانية خاصة مستقلة لا صلة لها بميزانية المجلس البلدى ، وبهذه المثابة يرفعى النادى مصالح خاصة معينة ، ولا يتوافر له من المقومات والخصائص ما يجعله فرعا من المجلس البلدى . ولا يغير من طبيعة النادى هذه انه يخضع فى ادارته للتعليمات والنظم التى كانت تضعها المجالس البلدية ، او ان كل بلدية كانت ترصد فى ميزانيتها الخاصة اعتمادات لاعانة هذه الاندية للانفاق منها على شئونها بالاضافة الى العناصر الأخرى التى تتكون منها مالياتها ، كاشتراكات الأعضاء وايرادات الحفلات والمباريات والتبرعات التى يوافق على قبولها مجلس الادارة . ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ الخاص بحساب مدة الخدمة السابقة فى الأقدمية وتعميد المساهية قصر حساب مدد الخدمة السابقة على المدة التى تقضى فى : (١) المصالح الحكومية ، و (٢) حكومة السودان ، و (٣) الخاصة الملكية والأوقاف الملكية ، و (٤) المعاهد الدينية ، و (٥) مجالس المديريات ، و (٦) المجالس البلدية والمحلية ، و (٧) الجمعية الزراعية الملكية ، و (٨) المدارس التى تحت اشراف وزارة المعارف ، و (٩) الهيئات والنقابات والجمعيات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ، و (١٠) الهيئات والجمعيات الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او اوامر ملكية كالجمعية الجغرافية وجمعية الاسعاف الأهلية بالقاهرة ، و (١١) بنك التسليف الزراعى والبنك العقارى الزراعى والبنوك العقارية والشركات المساهمة الصادر بتشكيلها مرسوم والجمعيات التعاونية والغرف التجارية ، ولما كان نادى المحلة الكبرى ونادى طنطا الرياضيان لا يعتبران من ضمن هذه الهيئات ، فان مدد الخدمة التى تقضى فى اى منهما لا يسرى عليها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

المبدأ :

أثر الحكم بضم مدد الخدمة السابقة على القرارات الصادرة بتخطي المحكوم له في الترقية قبل تقرير الضم - عدم سقوط هذه القرارات إلا بالانقضاء .

ملخص الحكم :

ان قرارى تخطى المدعى فى الترقية الى الدرجتين الخامسة والرابعة الصادرين فى ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وفى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ لا يسقطان فى المجال القانونى كائر من آثار الحكم بضم مدة الخدمة السابقة فى الدرجة السادسة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، وانما يتعين على صاحب الشأن ان يطالب بالغائهما .  
( طعن ٥١٤ لسنة ٤ ق - جملة ١٩٦١/٢/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٣٠٠ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - شرط اتحاد طبيعة العمل السابق مع طبيعة العمل الجديد - لا يتوفر بين وظيفة محاسب ومراجع ووظيفة مدرس مواد اجتماعية .

ملخص الحكم :

ان وظيفة المدرس حسبما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة تتطلب بطبيعتها قيمين يضلطع بها قدرات فنية وسيطرة على الناشئة واستعدادا على مستوى معين وتاهيلا تربويا خاصا وهو مما لا يتوافر فى عمل المراجع والمحاسب . ومن ثم فان شرط اتحاد طبيعة العمل السابق مع طبيعة العمل الجديد وهو الشرط الذى استلزمه قرار مجلس الوزراء



الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ يكون غير متحقق في شأن المدعى الذي لا يفيد تبعا لذلك من احكام هذا القرار لا سيما أن التماثل في الطبيعة انما هو متطلب في العمل السابق والعمل الجديد ، لا العمل الذي يسند الى الشخص بعد ذلك .

( طعن ١٢٠٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٣٠١ )

المبدأ :

حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ من شروطه اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - عدم توافر هذا الشرط اذا كان العمل السابق هو وظيفة ماذون والعمل الجديد هو امام وخطيب ومدرس بالمساجد - اساس ذلك : تباعد العاملين في التأهيل والمستوى والاختصاص .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة في الاقدمية وتحديد الماهية يستلزم توفر شروط ، منها ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته وهو شرط غير متوفر في حق المدعى ، لأن عمل الماذون وهو عمله السابق ينحصر في مباشرة عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق ولا يقتضى منه سوى مراعاة الواجبات التي فرضتها لائحة الماذونين ، ولا يتطلب فيمن يتولاه من ناحية التأهيل العلمى ، الا الامام باحكام الزواج والطلاق ومبادئ الحساب ، هذا على حين ان عمل الامام والخطيب والمدرس بالمساجد ، وهو العمل الجديد للمدعى ، يستلزم تأهila علميا عالى المستوى وثقافة دينية خاصة اذ يستلزم الحصول على شهادة العالمية ويختص من يتولاه ، فضلا عن امامة المصلين بتيسير اصول العقيدة والشريعة على افهامهم لو بارشادهم الى اوامر الدين ونواهيه في عباداتهم وسلوكهم ، وبوعظهم وهدايتهم بما فيه صلاح امور دنياهم وآخرتهم ، فالعلمان متباعدان في التأهيل والمستوى والاختصاص ومن ثم لا يتحدان في طبيعة كل منهما .

( طعن ١٤٣٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٩ )

### الفروع الخامس

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء

الصادر فى ١٧/١١/١٩٤٨

قاعدة رقم ( ٣٠٢ )

#### المبدأ :

الموظف المؤهل المعين فى درجة بعد ١٩٤٤/١٢/٩ لا يفيد من قرارى مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ و ١٩٤٧/٥/١١ بالنسبة لضم مدة الخدمة السابقة بالحكومة باليومية أو خارج الهيئة - أحقيته فى ضم نصف المدة من تاريخ قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٨/١١/١٧ وضمها كلها من تاريخ قراره فى ١٩٥٠/٨/٢٠ وذلك فى الحدود المعينة بالقرارين .

#### ملخص الحكم :

ان الموظفين المؤهلين الذين عينوا فى درجات بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وكانت لهم مدة خدمة سابقة فى الحكومة باليومية أو خارج الهيئة ، لم يكونوا ممن يفيدون من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ولا من قراره الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ لفقدان شرط اتحاد الدرجة الحالية مع الدرجة السابقة ، وكان ذلك مثار شكوى هؤلاء الموظفين مما دعا مجلس الوزراء الى اصدار قراره المؤرخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بضم نصف هذه المدة ، ثم الى اصدار قراره المؤرخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بضمها كاملة ، فتحق هؤلاء الموظفين فى هذا الشأن لم ينشأ الا بهذين القرارين فى الحدود التى عينها كل قرار من وقت نفاذه .

( طعن ١٦٨٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٥٧ )

قاعدة رقم ( ٣٠٣ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١١/٦/١٩٥٠ - نصه على ضم مدة التمرين بشرط كونها متصلة بالخدمة الحالية - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣/١٢/١٩٥١ - احتسابه هذه المدة سواء اكانت متصلة بالخدمة أم منفصلة عنها وذلك دون زيادة فى المرتب .

ملخص الحكم :

فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء يقضى بحساب المدد التى تمضى على اعتمادات فى وزارات الحكومة ومصالحها وكذلك المدد التى تقضى فى النمرين فى الأقدمية وحساب الماهية ، واشترط للأفادة من هذا القرار أن تكون المدد السابقة متصلة بالخدمة الحالية . وقد أبدت وزارة الزراعة بعد ذلك أن بعض موظفى الوزارة ممن لهم سابقة خدمة بالتمرين وليست متصلة بمدد خدمتهم الحالية تظلموا من عدم ضم هذه المدد ، فاقترحت وزارة المالية الموافقة على اجابة طلب وزارة الزراعة على أن تحسب مدد التمرين فى الأقدمية دون حسابها فى الماهية ، ووافقت اللجنة المالية على ذلك ، فأصدر مجلس الوزراء قرارا فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ يقضى بأن « يحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التى يكونون قد قضوها فى التمرين فى أقدميتهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية سواء كانت مدد التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية أو منفصلة عنها - بأجر أو بغير أجر - على ألا يترتب على ذلك أية زيادة فى المرتب . ويعمل بذلك بالنسبة للموظفين الذين الحقوا بخدمة الحكومة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ » .

( طعن ١٥٧٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩ )

### الفرع السادس

حساب مدة الخدمة المسابقة طبقا لقرارى مجلس الوزراء

الصادرين فى ٨/٢٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠

قاعدة رقم ( ٣٠٤ )

المبدأ :

احكام قرارى مجلس الوزراء فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - انطباقها على الموظفين الذين كانوا فى الخدمة بالكادر المتوسط قبل ١٩٥٢/٧/١ تاريخ نفاذ قانون التوظيف ثم عينوا بعد هذا التاريخ فى احدى درجات الكادر العالى بعد حصولهم على مؤهلات عالية - حساب مدة الخدمة السابقة لهؤلاء اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل العالى ماداموا قد تقدموا بطلبات لضمها اثر نقلهم الى الكادر العالى .

ملخص الفتوى :

اذا كان الموظف الذى التحق بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ فى وظيفة من وظائف الكادر الفنى المتوسط قد نقل الى الكادر الاعلى فى ظل قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فانه يستفيد من قواعد ضم مدة الخدمة السابقة الواردة فى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ وفقا للمبادئ التى كشفت عنها المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ القضائية ، اما اذا لم ينقل الى الكادر الاعلى الا بعد تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فان مدة خدمته فى الكادر الأدنى تخضع فى ضمها لاحكام هذا القرار دون غيره من القرارات السابقة اعمالا للاثر الحال للقواعد التنظيمية الجديدة ، ولا مجال فى هذه الحالة للاحتجاج بأنه قد اكتسب مركزا ذاتيا فى المعاملة بالقرارات السابقة ذلك لأن التعيين فى الدرجة الجديدة هو الشرط الذى يتحقق به المركز القانونى الخاص بضم مدة الخدمة السابقة . وهذا هو مفاد ما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فى فتاها الصادرة بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

( فتوى ٥٢ فى ١٩٦١/١/١٨ )

قاعدۃ رقم ( ٣٠٥ )

المبدأ :

موظف - ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - الطائفة الوحيدة التى تستفيد منها هى الموظفون الذين كانوا موجودين بالخدمة قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وظلوا مستمرين بها بعد نفاذه أما من عين ابتداء فى ظل قانون التوظيف لو كان موظفا قبله وترك الخدمة ثم اعيد تعيينه بعد فاصل زمنى بين الفترتين فانه لا يفيد من احكام قرارى مجلس الوزراء مالى الذكر بل تطبق فى شأنهم القرارات والنظم الصادرة تنفيذا لاحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اساس ذلك وتبيناه الاحكام والفتاوى المتعلقة به ومقارنتها بعضها ببعض .

ملخص الفتوى :

الحق بعض موظفى ديوان الموظفين بالخدمة على درجات دائمة بالكادر المتوسط قبل اول يولية ١٩٥٢ ثم حصلوا على مؤهلات عالية «ليسانس الحقوق » بعد هذا التاريخ وعينوا فى الدرجة السادسة الادارية وقد طلبوا حساب مدة خدمتهم السابقة التى قضيت فى الكادر المتوسط من تاريخ حصولهم على المؤهل الاعلى فى اقدمية الدرجة السادسة الادارية استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من ديسمبر ١٩٥٢ ولكن الديوان لم يجيبهم الى طلبهم استنادا الى ان مدة الخدمة السابقة قد قضيت فى درجة تقل عن درجتهم الحالية ( حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤ بجلسة ١٩٦٠/١/٢٢ ) . وعلى اثر صدور حكم المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ القضائية والذى قضى باحقية الموظف فى حساب مدة خدمته السابقة من تاريخ تعيينه على اعتماد فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٤٨ حتى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٦ تاريخ تعيينه فى الدرجة الثامنة المقررة لمؤهله بالتطبيق لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠/٨/١٩٥٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ ، تقدم هؤلاء الموظفون بطلب جديد لحساب مدة خدمتهم السابقة على اساس المبادئ التى تضمنتها حكم المحكمة الادارية العليا مالى الذكر .

ويرى الديوان أن قرارى مجلس الوزراء سالفى الذكر قد سقطا فى مجال التطبيق القانونى ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ هو القاعدة القانونية الواجبة التطبيق فى شأن مدد الخدمة السابقة بالنسبة الى من يعينون من أول يولية سنة ١٩٥٢ ، انه لا شك فى سريانه على موظفى الكادر المتوسط الذين ينقلون الى الكادر العالى بعد ذلك التاريخ ، لأن الامر لا يعدو أن يكون إعادة تعيين فى الكادر العالى افتتحت به رابطة توظيف جديدة تختلف فى طبيعتها وفى الاحكام التى تنظمها عن الرابطة التى كانت تربطهم بجهة الادارة أثناء وجودهم فى الكادر المتوسط ، اما حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر فانه يقرر مبدا يخالف ما جرى عليه العمل منذ صدور قانون التوظيف فضلا عن مخالفته لفتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الصادرة بجلسته ٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ فيما قررته من سريان احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة من تاريخ صدوره ولو كان تعيينهم سابقا على أول يولية سنة ١٩٥٢ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجلسته ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ القضائية أن المحكمة الادارية العليا اقامت قضاءها على أساس المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون التوظيف اللتين صدر قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر ١٩٥٢ تنفيذا لهما . واستخلصت من هاتين المادتين أن المشرع يستهدف سريان احكامهما على طائفتين من الموظفين . . الاولى : طائفة الموظفين الذين كانت لهم مدة خدمة سابقة فى الحكومة ثم تركوها واعيد تعيينهم بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ والثانية : طائفة الموظفين الذين دخلوا الخدمة لأول مرة بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ ، اما الموظفون الذين دخلوا الخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ولو متطوعين فى اسلحة الجيش المختلفة او على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسى فظاهر أنهم لا يدخلون فى نطاق الاشخاص الذين تنطبق عليهم المادتان ٢٣ و ٢٤ سالف الذكر . ويقطع فى أن هذا هو الفهم الطبيعى لنص المادتين السابقتين ، أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧

من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بوضع قواعد حساب مدد الخدمة السابقة ماير هذا الفهم فجاء عنوانه « بشأن قواعد مدد الخدمة السابقة لمن يعين ابتداء أو يعاد تعيينه » كما نص في البند الخامس منه على أن « تطبق القواعد المتقدمة على الموظفين الذين يدخلون الخدمة أو يعادون إليها ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . أما الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ فتطبق عليهم القواعد التي كان معمولاً بها قبل تنفيذ القانون المشار اليه وبالشروط التي كانت مقررة » ، وقالت المحكمة أن الدخول في الخدمة هو من العموم والشمول بحيث ينطبق على كل من يلتحق بالخدمة أيا كانت الاداة التي يلتحق بها وسواء عين في درجة أو على اعتماد أو على غير درجة أو باليومية .

ويبين من ذلك أن الاساس القانوني الذي بنى عليه حكم المحكمة الادارية العليا لا يتعارض مع الاساس الذي قامت عليه فتوى الجمعية العمومية للمقسم الاستشاري الصادرة بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ والتي انتهت الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، يفيد منه جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره أيا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه ، ذلك لأن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف هو مركز تنظيمي عام يجوز تغييره في أي وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام الذي يعين في ظل احكامه ، ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة وبهذه المثابة يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ويتفرع من ذلك أن التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به. ولكنه لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه اهدار المراكز القانونية التي قد تكون تحققت لصالح الموظفين في ظل التنظيم القديم الا بنص خاص في القانون .

فإذا كانت احكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون التوظيف وقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا لاحكامهما قد استثنيت من نطاق تطبيقها الموظفين الذين التحقوا بالخدمة قبل نفاذ قانون التوظيف في أول يولية سنة ١٩٥٢ وقضت بأن تطبق في شأن مدد خدمتهم

السابقة القواعد التى كان معمولاً بها قبل نفاذ ذلك القانون الا ان هذا الوضع قد تغير بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ الذى عدل المادة ٢٤ من قانون التوظيف بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر تنفيذا لاحكامه اذ عدل هذا القرار من القواعد السابقة عليه ووضع تنظيميا جديدا لضم مدد الخدمة السابقة سواء قضيت فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة فنسخ بذلك جميع النظم التى كان معمولاً بها قبل صدوره وليس من شك فى ان هذا التنظيم يسرى بآثره الحال على جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ما لم يكونوا قد اكتسبوا مركزا ذاتيا فى المعاملة بأحكام القرارات السابقة .

( فتوى ٥٢ فى ١٩٦١/١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٦ )

##### المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة طبقاً لأحكام قرارى مجلس الوزراء فى ٢٠ أغسطس و ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ - يترتب عليه انفساح مجال الطعن فى القرارات الادارية الصادرة بتخطى الموظفين فى الترقية حتى ولو مضى على صدور هذه القرارات اكثر من ستين يوماً .

##### ملخص الفتوى :

من الامور المسلمة ان ضم مدد الخدمة السابقة للموظفين يترتب عليه انفساح مجال الطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل مدة خدمتهم ولو مضى على نشر تلك القرارات او اعلانها اكثر من ستين يوماً تأسيساً على ان ضم مدد الخدمة السابقة لأمثال هؤلاء الموظفين هو الذى يحدد مركزهم القانونى بالنسبة الى القرارات المطعون فيها ويرى لديهم اليقين فى الاساس الذى على مقتضاه يكون تخطيهم فى الترقية معيباً .

ولما كان موظفو الديوان المشار اليهم « على نحو ما يستفاد من الأوراق » قد تقدموا اثر نقلهم من الكادر المتوسط الى الكادر الادارى بطلب ضم مدة خدمتهم السابقة فى الكادر المتوسط فرفض الديوان هذا الطلب واستطلع رأى مجلس الدولة فى الموضوع ، وقد انتهى الرأى الى لحقيتهم فى ضم هذه المدة وبذلك استقر الامر فى هذه المسألة التى كانت مثار خلاف



بينهم وبين الديوان ، ومن ثم ينفصح امامهم مجال الطعن فى القرارات التى فانتهم الترقية فيها بسبب عدم الاستجابة الى طلب ضم مدة خدمتهم السابقة فى الكادر المتوسط ، وذلك على اساس الاقدميات الجديدة ، ولو مضى على صدور هذه القرارات اكثر من ستين يوما .

( فتوى ٥٢ فى ١٨/١/١٩٦١ )

### قاعدة رقم ( ٣٠٧ )

#### المبدأ :

موظفو حكومة السودان المبعدون منها سياسيا - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٢٦/١/٢١ فى شأنهم - تقريره اعفاهم من شرط الحصول على المؤهل الدراسى استثناء عند تعيينهم فى الحكومة المصرية - عدم امتداد هذا الاستثناء الى افادتهم من القواعد التنظيمية الموضوعة لحطة المؤهلات - اساس ذلك - مثال بالنسبة الى قواعد ضم مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة وفقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٨/٢٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ .

#### ملخص الحكم :

فى ١٠ من يناير سنة ١٩٢٦ رفعت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة فى شأن تعيين المبعدين سياسيا من السودان فى الحكومة المصرية اشارت فيها أولا الى قرارين سابقين من مجلس الوزراء فى ٢٨ من يونية و ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشروط استخدام الموظفين المذكورين ثم قالت ان اللجنة المالية « قد عادت النظر فى هذه القواعد والشروط فرات انها تتعارض فى تطبيقها مع الغرض الذى رمت اليه اللجنة من وضعها وهو كما جاء فى مذكرتها ان ظروفهم جديرة بكل تقدير وانه من العدالة ان تسهل لهم الحكومة المصرية طرق الارتزاق ما استطاعت الى ذلك سبيلا » .  
فالقاعدة الاولى تقضى باستيفاء هؤلاء الموظفين الشروط المنصوص عليها لتعيين الموظفين بالقطر المصرى وقتما عينوا هم بحكومة السودان ولما كان الحصول على شهادات دراسية مصرية شرطا اساسيا للانتظام فى السلك الدائم بالحكومة المصرية بعد الامر الحالى الصادر فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ ولما كان المفروض ان المرشحين المصريين الذين لم يستوفوا شروط الاستخدام بالحكومة المصرية من حيث الشهادات الدراسية هم الذين لجأوا  
( م - ٤١ - ج ٢٢ )

الى حكومة السودان وإن معظم المحالين الى المعاش من حكومة السودان الآن قد التحقوا بخدمتها بعد ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ فكان تطبيق هذا الشرط لن يسمح للمصالح المختلفة بالحاق هؤلاء البائسين بالوظائف التى قد تخلو فيها فتضيع الفائدة التى رأت اللجنة المالية من أجلها أن ظروفهم جديرة بكل تقدير وأن من العدل أن تسهل لهم الحكومة المصرية طريق الارتزاق ما استطاعت الى ذلك سبيلا كما تقدم ، لذلك تقترح اللجنة تعديل القاعدة المذكورة بإجازة تعيين هذه الفئة من الموظفين والمستخدمين فى الوظائف التى تخلو فى مصالح الحكومة المختلفة مع عدم التقيد بتقديم شهادات دراسية مصرية اكتفاء بالخبرة التى اكتسبوها من مدة خدمتهم بحكومة السودان وهى خبرة يمكن أن تقوم مقام الشهادات .. وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ من يناير سنة ١٩٢٦ على رأى اللجنة المالية الوارد بهذه المذكرة .

وواضح مما تقدم ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٢٦ انما هدف اساسا الى استثناء موظفى حكومة السودان المبعدين سياسيا عند تعيينهم فى الحكومة المصرية من شرط الحصول على مؤهلات دراسية تقديرا للظروف الخاصة التى لحاطت بهم ، لا الى اعتبارهم حاصلين على مؤهلات دراسية ، وفرق ظاهر بين الحالين ، ومن ثم فان هذا الاستثناء مقصور الاثر على مجرد التعيين فى الحكومة المصرية دون أن يمتد اثره الى افادة هذه الفئة من الموظفين من القواعد التنظيمية التى توضع لحملة المؤهلات الدراسية من موظفى الحكومة .

وترتقيا على ما تقدم ، فانه لما كان قرارا مجلس الوزراء الصادران فى ٢٠ من اكتوبر و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة فى قدمية الدرجة قد خصا أرباب المؤهلات الدراسية بميزة الانتفاع بضم هذه المدد السابقة ، سواء اكانت قضيت فى درجة او فى غير درجة او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى او على اعتماد او بمكافاة او فى التمرين ما دامت الخدمة حاصلة فى الحكومة المركزية ، ولما كان المدعى غير حاصل على مؤهل دراسى فانه لا يفيد من احكام القرارين المذكورين ، ولا يشفع له فى ذلك اعفاؤه من شرط الحصول على مؤهل دراسى عند تعيينه فى الحكومة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٢٦ حسبما سلف البيان .

( طعن ٥١٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١ )

## قاعدة رقم ( ٣٠٨ )

### المبدأ :

ضم مدد الخدمة في الكادر المتوسط الى الخدمة في الكادر العالي طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - جائز حتى في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بالنسبة لمن كانوا في الخدمة فعلا قبل العمل بهذا القانون وظلوا مستمرين بها حتى عينوا باحدى درجات الكادر العالي في ظل العمل به بعد حصولهم على المؤهلات العالية التي تجيز التعيين في درجات هذا الكادر وذلك طبقا للبيد الخامس من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ذاته اذ قضى بتطبيق القواعد السابقة لضم مدد الخدمة على هؤلاء - بيان ذلك مع تحليل لبعض احكام المحكمة الادارية العليا في هذا الصدد .

### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ في الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ قضائية ان المحكمة اقامت قضائها على اساس المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون التوظيف اللتين صدر قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا لهما ، واستخلصت من هاتين المادتين ان المشرع يستهدف سريان احكامهما على طائفتين من الموظفين :

الاولى : طائفة الموظفين الذين كانت لهم مدة خدمة سابقة في الحكومة ثم تركوها واعيد تعيينهم بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ .

والثانية : طائفة الموظفين الذين دخلوا الخدمة لأول مرة بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ .

اما الموظفون الذين دخلوا الخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ولو متطوعين في اسلحة الجيش المختلفة او على اعتماد ، في درجة او على غير درجة او باليومية او في درجة اقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسي ، وظلوا مستمرين في الخدمة بعد هذا التاريخ ، ثم عينوا على درجات دائمة فانهم لا يدخلون في نطاق الاشخاص الذين تنطبق عليهم المادتان ٢٣ و ٢٤ سالفتا الذكر ، ولا تنطبق عليهم احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

اما الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٠ بجلسته ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فانه يبين من الاطلاع عليه ان المحكمة قضت برفض طلب ضم مدة خدمة سابقة لموظف كان بالكادر المتوسط فى اقدمية الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى بحيث ترجع الى تاريخ حصوله على المؤهل العالى واستندت المحكمة فى قضائها هذا الى عدم تحقق شرط توافر الخبرة السابقة فى العمل القديم بحيث يعين فى العمل الجديد طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ولاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨، ولم تعرض عرضا صريحا مسببا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، بل ان قضائها يتفق فى اسبابه مع حكمها الصادر بجلسته ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ فى ان الاحكام الواجبة التطبيق فى هذا الصدد هى المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، بيد ان الحكم الصادر فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ قد عرض لنص البند الخامس من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذى يوجب تطبيق القواعد السابقة على تاريخ العمل بقانون التوظيف على الموظفين الذين التحقوا بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ولم يعرض الحكم الاخير الصادر بجلسته ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٥ القضائية لهذا النص الوارد فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ واجتزأ ببعض توافر شرط الخبرة ، ومن ثم فانه لا يكون ثمة تعارض بين الحكمين المذكورين ويتعين تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ على طائفة الموظفين الذين التحقوا بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ايا كانت اداة الالتحاق - متطوعين فى الجيش او على اعتماد او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل ثم عينوا بعد هذا التاريخ على درجات دائمة وذلك تايدا لغتوى الجمعية السابقة الصادرة بجلسته ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وعملا بالحكم الاول المتقدم ذكره .

والقول بان موظفى الكادر المتوسط الذين اعيد تعيينهم فى الكادر العالى بعد ١٩٥٢/٧/١ لا يختلفون عن عينوا من جديد لاول مرة بجم هذا التاريخ وانه لا محل لذلك للفرقة بين الطائفتين ما دام التعيين فى الكادر

العالي يعتبر تعيينا جديدا . هذا القول مردود بأن التفرقة بين هاتين الطائفتين تفرقة مصدرها نص البند الخامس من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ والذي نص على أن « الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ تطبق عليهم القواعد التي كان معمولا بها قبل تنفيذ القانون المشار اليه وبالشروط التي كانت مقررة » فهي ليست تفرقة تحكمية ما دامت تستند الى نص قانوني كما ان العبرة في الافادة من احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ هي بالالتحاق بالخدمة ايا كانت اداة الالتحاق حسبما جاء بحكم المحكمة الادارية العليا الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٦١ ، فاذا عين موظف الكادر المتوسط بالكادر العالي فانه يكون ملتحقا بالخدمة ولو تغير وضعه القانوني الى موظف على درجة دائمة بعد ان كان باليومية او على اعتماد او كان متطوعا بالسلمة الجيش او صار من موظفي الكادر العالي بعد ان كان من موظفي الكادر المتوسط فالالتحاق بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ مع الاستمرار فيها هو المحول عليه دون غيره .

( فتوى ٦٣٣ في ١٩٦١/٩/٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٠٩ )

#### المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة وفقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - يترتب عليه انفساح مجال الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل ضم مدد خدمتهم حتى لو مضى على نشر تلك القرارات او اعلانها اكثر من ستين يوما - ولا محل للتفرقة بين القرارات الصادرة قبل طلب الضم وتلك الصادرة بعده في صدد انفساح ميعاد الطعن .

#### ملخص الفتوى :

ولما كان من الامور المسلمة ان ضم مدد الخدمة السابقة للموظفين يترتب عليه انفساح مجال الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل ضم مدد خدمتهم ولو مضى على نشر تلك القرارات او اعلانها اكثر من ستين يوما تاسيسا على ان ضم مدد الخدمة السابقة لامثال هؤلاء الموظفين هو الذى يحصد

مراكزهم القانونية بالنسبة الى القرارات المطعون فيها ويرمى لديهم اليقين فى الاساس الذى على مقتضاه يكون تخطيطهم فى الترقية معييا ولا محل للتفرقة فى هذا الصدد بين القرارات الصادرة قبل طلب الضم وبين القرارات الصادرة بعده - لان الحق فى الغاء قرارات التخطى انما يقوم على اساس الحق فى ضم مدد الخدمة ، فكلما كان الحق فى الضم كانت آثاره اى ان الارتباط قائم بين الحق وآثاره ، ولا علاقة لتقديم طلب الضم بذلك .

ويخلص من كل ما تقدم ان هؤلاء الموظفين يستحقون الافادة من احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ مع مراعاة تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على المراكز التى يتناولها طبقا لفتوى الجمعية العمومية رقم ٥١٢ الصادرة بجلسة ٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ كما تنفسح مواعيد الطعن فى القرارات الادارية لهؤلاء الموظفين على اساس الاقدميات الجديدة ، ولو كان مضى على اعلانها او نشرها اكثر من ستين يوما . ولذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة فى هذا الموضوع .

( فتوى ٦٣٣ فى ١٩٦١/٩/١ )

### قاعدة رقم ( ٣١٠ )

#### المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة طبقاً لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - انطباق احكام هذين القرارين على موظفى الكادر المتوسط الذين التحقوا بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ اذا عينوا بالكادر العالى قبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وقدموا طلبات الضم فى الميعاد المبين بهذا القرار ، على ان يقتصر الضم على المدة التالية للحصول على المؤهل الذى عين الموظف بمقتضاه فى الدرجة الاعلى - اثر صدور القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ على طلب الضم .

#### ملخص الفتوى :

حصل السيد . . . . الموظف بجامعة اسبوط على شهادة البكالوريا عام ١٩٣٦ وعين بوظيفة كاتب بوزارة الصحة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ ،

وسويت حالته طبقا لاحكام قانون المعادلات ، فأعتبر فى الدرجة الثامنة من بدء تعيينه ، وهى الدرجة السابعة من ٢٣ مايو سنة ١٩٤٤ ثم رقى الى الدرجة السادسة الكتابية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ولما حصل على ليسانس الحقوق فى دور يناير سنة ١٩٥٦ نقل للدرجة السادسة بالكادر العالى ، تبعا لنقل درجته الى هذا الكادر بميزانية السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ ، واعتبرت اقدميته فى هذه الدرجة من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ تاريخ حصوله على الدرجة السادسة بالكادر الكتابى . وتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٦١ نقل من مستشفيات جامعة القاهرة الى جامعة اسيوط حيث رقى الى الدرجة الخامسة الكتابية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦١ . وتاريخ ٨ من مايو و ٨ من يولية سنة ١٩٦١ تقدم بطلبين التمس فيهما ضم مدة خدمته التى قضاهما بالكادر المتوسط بعد حصوله على ليسانس الحقوق وهى المدة من ٢٢ يناير سنة ١٩٥٦ الى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ الى اقدميته بالدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى مع تعديل اقدميته فى الدرجة الخامسة التى رقى اليها بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٦١ الى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ تاريخ ترقية السيد . . . . . الموظف بجامعة اسيوط الى هذه الدرجة .

وبعرض الموضوع على ادارة الفتوى والتشريع للجامعات رات بتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ احقية المذكور فى رد اقدميته فى الدرجة السادسة الادارية الى تاريخ حصوله على الليسانس ، وفى الدرجة الخامسة الى تاريخ ترقية من يسبقهم فى ترتيب اقدمية الدرجة السادسة بعد الضم - الى هذه الدرجة مع صرف الفروق المترتبة على هذه التسوية . وقد استندت الفتوى فيما انتهت اليه الى فتوى الجمعية العمومية الصادرة فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

ولما كان المذكور قد نقل الى جامعة اسيوط بتاريخ ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦١ اى بعد ترقية السيد . . . . . الى الدرجة الخامسة الادارية التى رقى اليها بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، ونظرا الى ان ديوان المحاسبة رأى بكتابه المؤرخ فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٢ عدم اجابة هذا الموظف الى طلبه استنادا الى ان المحكمة الادارية العليا قد حكمت فى حالة مماثلة فى القضية رقم ٤٩٥ لسنة ٥ القضائية جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بأن ضم مدة الخدمة السابقة لمثل هذا الموظف تخضع لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالقيود والشروط

الواحدة ولم تطبق في حقه قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠٠ و ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٢ فاستبان لها ان الرأى قد استقر على احقية من دخل الخدمة من الموظفين بالكادر المتوسط قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ فى الافادة من قواعد ضم مدة الخدمة السابقة الواردة فى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ متي عينوا بالكادر العالى بعد تاريخ العمل بقانون التوظيف وقبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وذلك طبقا للمبادئ التى كشفت عنها المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ١٨٧ لسنة ٥ القضائية وطبقا لما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، هذا وغنى عن البيان انه لا تعارض بين هذا الرأى وبين قضاء المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٥ القضائية الذى استند اليه ديوان المحاسبة فى صدد هذا الموضوع اذ ان هذا الحكم لم يتضمن رفضا صريحا مسببا لتطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين بتاريخ ٢٠ أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ومن ثم فانه لا يكون ثمت تعارض بين هذا الحكم وبين تطبيق هذين القرارين على طائفة الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ ايا كانت اداة الالتحاق ، متطوعين او على اعتماد او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل ، وهذا ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ اول أغسطس سنة ١٩٦١ .

ومن حيث انه وان كان الرأى قد استقر على ما سلف بيانه الا انه مشروط بمراعاة القيود الاتية :

اولا - ان يقتصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل الذى عين الموظف بمقتضاه فى الدرجة الاعلى .

ثانيا - ان يكون طلب الضم قد قدم فى الميعاد المحدد فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لتقديم طلب الضم ذلك انه وان كان قرارى مجلس الوزراء الصادرين بتاريخ ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يحدد ميعاد يتعين خلاله تقديم طلب حساب مدة الخدمة السابقة على مقتضى احكامها والا كان الطلب غير مقبول ، الا ان القرار الجمهورى



المشار اليه . اذ حددا ميعادا لتقديم طلب الضم فان هذا الميعاد يسرى في شأن جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة .

وعلى ذلك فانه على مقتضى هذه الشروط لا يفيد من قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ من قدم طلبا بالضم طبقا لهذين القرارين ورفض قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، او من لم يقدم طلبا خلال المهلة المنصوص عليها فى هذا القرار . اما من قدم طلبا بالضم طبقا لهذين القرارين قبل صدور القرار الجمهورى المشار اليه وظل طلبه قائما الى وقت صدوره فان هذا الطلب ينتج اثره فى الافادة من قرارى مجلس الوزراء المشار اليها آنفا ، كذلك يعتبر الطلب مقدما فى الميعاد اذا قدم بعد المهلة المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ولم يفصل فيه بالرفض ، وظل طلبه قائما الى ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ والذى افتتح مهلة جديدة لتقديم طلبات الضم على مقتضى احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ مقدارها ثلاثة اشهر تبدأ من تاريخ نشر هذا القرار . هذا ولا يؤثر فى ذلك ان تكون هذه المهلة قد تقررت لتقديم طلبات الانتفاع باحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ دون غيره من قرارات ضم مدد الخدمة السابقة ، لانه يصبح ضربا من التناقض ان تخضع طلبات الضم المقدمة طبقا للقواعد السابقة على هذا القرار للمهلة المنصوص عليها فيه والتي تمثل الاصل قيذا يسرى على طلبات ضم الخدمة للانتفاع باحكامه ، ثم تحرم هذه الطلبات من ميزة الانتفاع بافتتاح هذه المهلة من جديد بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه بتطبيق ما سبق على الحالة المعروضة ، يبين ان هذا الموظف له الحق فى ضم مدة خدمته التى قضاه بالكادر المتوسط بعد حصوله على ليسانس الحقوق الى مدة خدمته فى الدرجة السادسة الادارية التى اعتبر معنا بها اعتبارا من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ على الا يترتب على هذه التسوية صرف اية فروق مالية ذلك ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ اغسطس سنة ١٩٥٠ والمؤيد فى احكامه بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، صريح فى ان حساب مدد الخدمة السابقة وفقا لاحكامه مقصور على حسابها فى اقدمية الدرجة على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى الماهية ، وبداهة بغير هذه الزيادة لا يتصور استحقاق اية فروق مالية .

( فتوى ٣٨٠ فى ١٠/٦/١٩٦٢ ) .

قاعدۃ رقم ( ٣١١ )

المبدأ :

ضم مدد خدمة سابقة وفقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٣٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - اثر هذا الضم فى قرارات الترقية التى يمكن ان يفيد منها الموظفون الذين عدلت اقدمياتهم بمقتضى الضم - انفتاح مواعيد السحب والالغاء كليهما حتى لو كانت قد مضت على نشرها او اعلانها اكثر من ستين يوما .

ملخص الفتوى :

انه عن احيية هذا الموظف فى تعديل اقدميته فى الدرجة الخامسة التى رقى اليها بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦١ ، الى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ تاريخ ترقية السيد . . . . الموظف بجامعة اسبوت الى هذه الدرجة . فانه لما كانت تسوية الضم يترتب عليها انفساح مجال الطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل ضم مدة خدمته ولو كان قد مضى على نشر تلك القرارات او اعلانها اكثر من ستين يوما فان مؤدى ذلك ان يفتح كذلك ميعاد السحب بالنسبة لهذه القرارات ، ويظل هذا الميعاد مفتوحا وقائما ما قام ميعاد الالغاء القضائى . ويجوز تبعا لذلك سحب هذه القرارات خلال ستين يوما من تاريخ اجراء النسوية ، باعتبار انها تمثل الاجراء الذى يتحقق به العلم اليقينى لدى الموظف فى بطلان الاساس الذى قام عليه هذا القرار ، ويفتح بها ميعاد الطعن القضائى . وهذا السحب وان جاز على هذا النحو الا انه مشروط بداهة بان يتحقق بطلان هذه القرارات ومخالفتها للقانون بان تتضمن تخطيا للموظف الذى ستجرى فى حقه تسوية الضم فاذا ثبت شئ من ذلك ، تعين سحب هذه القرارات فيما تتضمنه من تخط فى الترقية لمثل هذا الموظف لما اذا ثبت العكس وكانت هذه القرارات قد استكملت مقومات صحتها ولم تتضمن تخطيها فى الترقية لمثل هذا الموظف ، فانه يمتنع المساس بها باية حال من الاحوال ، اذ انها وهى قرارات صحيحة ترتب عليها مراكز ذاتية لمن رقى بمقتضاها لا يرد عليها السحب اصلا .

( فتوى ٣٨٠ فى ١٠/٦/١٩٦٢ )

## قاعدة رقم ( ٣١٢ )

### المبدأ :

ضم مدد خدمة سابقة وفقا لأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ .. طعن أحد الموظفين الذين سويت حالاتهم طبقا لأحكام هذين القرارين فى قرار صدر بترقية موظف آخر للدرجة الخامسة العالية فى وقت لم يكن فيه الطاعن منتشيا الى ذات الجهة الادارية التى ينتمى اليها الموظف المطعون عليه - غير جائز .

### ملخص الفتوى :

ان القرار المطعون فيه اداريا وهو قرار ترقية السيد . . . . . الى الدرجة الخامسة ، بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ هو قرار صحيح ومطابق للقانون وهو بهذه المثابة لا يجوز سحبه على وجه الاطلاق . اما عن صحته وسلامته من وجوه البطلان فذلك أمر يجد سنده فى ان هذا القرار صدر بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ فى وقت كان فيه الموظف المعروضة حالته من عداد موظفى جامعة القاهرة . اذ انه لم ينقل الى جامعة أسيوط الا بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦١ وعلى مقتضى ذلك فانه وان كانت تسوية الضم ستكشف له عن اقدمية فى الدرجة السادسة قد تفوق اقدمية المطعون ضده فى هذه الدرجة ، الا انه والثابت انه لم يكن موظفا بجامعة أسيوط وقت صدور قرار الترقية ولم يجمعه مع الموظف المرقى كشف اقدمية واحد وقت اجراء الترقية ومن ثم فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا ومطابقا للقانون ما دام قد ثبت على وجه يقينى انه لم يتضمن أى تخفض للطالب فى الترقية تبعا لوجوده فى جهة ادارية أخرى وقت صدور القرار المطعون فيه ، وبذلك يكون شأن هذا الموظف شأن من يستند الى اقدميته للطعن فى قرار بترقية موظف أحدث منه يعمل بمصلحة أو وزارة أخرى . اذ لا شك ان طعنه غير مقبول اصلا لاتعدام صفته ومصلحته فى الطعن على مثل هذا القرار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية هذا الموظف فى ان

تضم له مدة خدمته التي قضاها بالكادر المتوسط بعد حصوله على المؤهل  
العالى الى اقدميته فى الدرجة السادسة الادارية على الا يترتب على ذلك  
اية زيادة فى ماهيته او صرف اية فروق مالية ، وانه لا يجوز اجابته الى  
طلبه الخاص بتعديل اقدميته فى الدرجة الخامسة الى ٢٩ ديسمبر  
سنة ١٩٥٩ .

( فتوى ٣٨٠ فى ١٠/٦/١٩٦٢ )

وفى ذات المعنى الفتوى ٣٧٥ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧ .

قاعدة رقم ( ٣١٣ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر  
سنة ١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة - شروط سريان  
احكامهما - وجوب الحصول على المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة والالتحاق  
بالخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ مع الاستمرار فيها الى تمام الوضع  
على الدرجة المقررة للمؤهل قبل تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قضى :

أولا - بحساب مدة التطوع كاملة فى جميع أسلحة الجيش المختلفة  
والبحرية والطيران فى اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى الذى  
يحملة المتطوع وذلك عند التحاقه فى وظيفة مدنية وعلى الا يترتب على  
ذلك زيادة فى الماهية .

ثانيا - بحساب مدد الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة  
لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدة قضيت على اعتماد فى  
درجة او على غير درجة او باليومية او فى درجة أدنى من الدرجة المقررة  
لؤله الدراسى وعلى أن يسرى هذا على المتطوعين ذوى المؤهلات  
الدراسية فى جميع أسلحة الجيش المختلفة عند الحاقهم بوظائف مدنية  
وعلى الا يترتب على ذلك اية زيادة فى الماهية .

ثالثا - تطبيق البندين السابقين على حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وكذلك الذين وضعوا أو يوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ .

ثم صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بتأكيد البند ثانيا من القرار الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

ولما كان مفهوم قرارى مجلس الوزراء سالفى الذكر هو حساب مدد الخدمة التى تقضى على النحو المبين فيهما فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية وذلك عند وضعهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم متى كانت تلك المدد قد قضيت فى غير درجة أو فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، فانه يشترط لسريان احكام القرارين سالفى الذكر : ١ - ان يكون الموظف من ذوى المؤهلات الدراسية ٢ - ان يكون قد الحق بالخدمة فى غير درجة أو فى درجة ادنى من تلك المقررة لمؤهله .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بحساب مدد الخدمة السابقة تنفيذا لحكم المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة قد قضى فى البند الخامس منه بان الذين التحقوا بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ تطبق عليهم القواعد التى كان معمولاً بها قبل تنفيذ القانون المشار اليه وبالشروط التى كانت مقررة بمقتضاه . فان تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ يقتصر على من دخلوا الخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون المشار اليه وبالشروط المقررة فيهما . ومن ثم فانه يشترط لسريان قرارى مجلس الوزراء انعى الذكر فضلا عن الالتحاق بالخدمة فى غير درجة أو فى درجة اقل من تلك المقررة للمؤهل الدراسى ان يكون الالتحاق بالخدمة سابقا على اول يولية سنة ١٩٥٢ ، ومفاد ذلك ان يكون الحصول على المؤهل الدراسى المطلوب حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة المقررة له وفقا للقرارين المشار اليهما سابقا على اول يولية سنة ١٩٥٢ كذلك . فلا يكفى ان يتم التعيين أو الالتحاق بالخدمة قبل التاريخ المذكور حتى تسرى احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى

٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وانما يتعين ان يكون الحصول على المؤهل الدراسى سابقا على ذلك التاريخ ايضا حتى يمكن وجود ما اسماء القراران المذكوران بالدرجة المقررة للمؤهل . ذلك ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة قد قضى من تاريخ العمل به فى اول يولية سنة ١٩٥٢ على ما يسمى الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى وربط بين الدرجة والوظيفة لا بين الدرجة والمؤهل فنص فى المادة ٢١ منه على ان « يمنح الموظف عند التعيين اول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة او مربوط الثابت على الوجه المبين بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ولو كان المؤهل العلمى الذى يحمله الموظف يجيز التعيين فى درجة اعلى » .

وهذا النص واضح وصريح فى انه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه لم تعد ثمت درجات مقررة لمؤهلات دراسية بل أصبح الموظف مستحقا لدرجة الوظيفة التى يشغلها . وانه وان كان القانون قد اشترط الحصول على مؤهلات معينة لشغل كل نوع من انواع الوظائف الا ان ذلك ليس شرطا للحصول على درجة معينة وانما هو شرط صلاحية لشغل الوظيفة ذاتها . والمؤهلات التى اشترطها القانون لشغل نوع ما من الوظائف هى الحد الأدنى الذى لا يجوز التعيين فى الوظيفة من غير الحاصلين عليه وان جاز التعيين فيها من الحاصلين على مؤهلات اعلى ، وفى هذه الحالة فلا يستحق المعين سوى الدرجة المقررة لوظيفته التى يشغلها فعلا وان كان مؤهله يجيز التعيين فى درجة اعلى ، ومن ثم فانه يتعين لتطبيق احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة الحصول على المؤهل قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ فضلا عن الالتحاق بالخدمة قبل التاريخ المذكور اذ لو تم الحصول على المؤهل بعد هذا التاريخ لانعدم القول بوجود درجة مقررة لهذا المؤهل لأن قانون نظام موظفى الدولة قد انتهى منذ تاريخ العمل به الربط بين المؤهل والدرجة فلم تعد منذ ذلك التاريخ درجات مقررة لمؤهلات دراسية وبذلك لا يكون الموظف الذى حصل على مؤهله بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ قد وضع فى غير الدرجة المقررة لمؤهله او فى درجة ادنى من تلك المقررة لمؤهله ومن ثم ينعدم الشرط الاصيل لتطبيق قرارى مجلس الوزراء

الصادرين في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ وهو وضع الموظف في غير درجة او في درجة ادنى من تلك المقررة لمؤهله .

هذا فضلا عن ان الحكمة من القرارات السالفة على ما يبدو من احكامها هي تسوية حالات الموظفين الذين اصابهم الغبن بتعيينهم على اعتمادات او باليومية او في درجات اقل من تلك التي كانت مقررة لمؤهلاتهم وفقا لقرارات الانصاف المختلفة التي اصدرها مجلس الوزراء في الفترة السابقة على اول يولية سنة ١٩٥٢ فاذا لم يكن هذا الغبن واقعا اصلا كما في حالة من يحصلون على مؤهلاتهم الدراسية بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ او يحصلون على مؤهلات اعلى بعد هذا التاريخ فلا محل لسريان احكام قرارى مجلس الوزراء السابقين لانهما انما تفيا رفع غبن ، والغبن في حالة الحاصلين على مؤهلاتهم او على مؤهلات اعلى بعد التاريخ المذكور لم يقع حتى يمكن القول برفعه . كما ان قرارى مجلس الوزراء آنفى الذكر يتضمنان نوعا من الانصاف بالنسبة الى حملة المؤهلات الدراسية الذين لم يعينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم تمثل في حساب مدد خدمتهم في غير الدرجات المذكورة في اقدمية تلك الدرجات هند تعيينهم فيها على الا يترتب على ذلك اية زيادة في الماهية ولا محل لأعمال قواعد من قبيل الانصاف بالنسبة الى من دخلوا الخدمة بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ او من حصلوا على مؤهلات بعد هذا التاريخ . ذلك ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة انهى منذ تاريخ العمل به الربط بين الدرجات والمؤهلات ويؤكد هذا النظر ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية عندما جاء ببعض قواعد الانصاف اعتبر ذلك استثناء من قانون نظام موظفى الدولة فنص في مادته الاولى على ذلك صراحة كما قصر اعمال احكامه على من عينوا قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ وكانوا قد حصلوا على مؤهلات قبل ذلك التاريخ ايضا ويشترط ان يكونوا موجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ قانون المعادلات الدراسية وقد حرصت المذكرة الايضاحية لهذا القانون على تبين هذه الحقيقة ولوضحت ان القانون المذكور انما صدر استثناء من قانون نظام موظفى الدولة لتسوية الحالات القديمة المتعلقة حتى تاريخ نفاذه . فلاصل منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه هو عدم الربط بين المؤهل والدرجة ولا مجال للخروج على هذا الاصل بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بقانون

نظام موظفى الدولة والقول بالدرجة المقررة للمؤهل الا اذا كان الموظف معينا فى خدمة الحكومة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ وحاصلا على مؤهله الدراسى قبل هذا التاريخ ايضا ، فاذا تخلف واحد من هذين الشرطين فلا يمكن الربط بين الدرجة والمؤهل الدراسى او القول بالدرجة المقررة للمؤهل .

وليس فى هذا النظر تعارض مع ما قرره المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسته ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ القضائية ذلك ان وقائع الدعوى التى صدر فيها الحكم تتحصل فى ان الموظف كُن حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية قسم عام سنة ١٩٤٧ والتحق بالخدمة باليومية قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ثم منح الدرجة الثامنة سنة ١٩٥٦ وهو لذلك يتوافر فيه شرطا سريان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ وهما اللتحاق بالخدمة والحصول على المؤهل الدراسى قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ .

كما ان اشتراط الحصول على المؤهل الدراسى قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ فضلا عن الالتحاق بالخدمة قبل هذا التاريخ هو الذى يبرر رفض المحكمة الادارية العليا تطبيق القرارين المذكورين فى حكمها الصادر بجلسته ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فى الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٥ القضائية اذ رفضت المحكمة تطبيق القرارين المذكورين على الموظف الذى حصل على المؤهل بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ رغم التحاقه بالخدمة قبل هذا التاريخ واعملت فى شانه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد الخدمة السابقة وان كانت المحكمة قد استندت فى تطبيق احكام القرارين الاخيرين الى ان الموظف عين فى الكادر العالى بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ غير ان اشتراط الحصول على المؤهل قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ لاعمال احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ هو الذى يؤدى الى عدم وجود تعارض بين حكمى المحكمة الادارية والعليا سالفى الذكر .

وعلى هذا ، انتهى راي الجمعية العمومية الى انه يشترط لسريان احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من



اكتوبر سنة ١٩٥٠ الحصول على المؤهل المطلوب لحساب مدة الخدمة السابقة في اقدمية الدرجة المقررة له فيل اول يولية سنة ١٩٥٢ فضلا عن الشروط التي قررتها الجمعية العمومية في فتوييها الصادرين في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وأول أغسطس سنة ١٩٦١ من وجوب الالتحاق بالخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ مع الاستمرار فيها الى ان يوضع الموظف على الدرجة المقررة لمؤله بشرط أن يتم ذلك قبل تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد الخدمة السابقة - فاذا وضع الموظف على الدرجة المقررة لمؤله بعد هذا التاريخ فان حساب مدد الخدمة السابقة يخضع للأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه دون غيره .

( ستوى ٨٤٦ فى ١٩٦٢/١٢/٩ )

( فى ذات المعنى فتوى ٨٤٦ فى ١٩٦٢/١٢/٩ )

قاعدة رقم ( ٣١٤ )

#### المبدأ :

اثر ضم مدة الخدمة بالكادر المتوسط الى مدة الخدمة بالدرجة السادسة بالكادر الادارى بالتطبيق لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٨/١٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ - قيام الادارة بأرجاع الاقدمية فى الدرجة السادسة وتعديل تاريخ الترقية فى الدرجات التالية التى رقى اليها الموظف - اعترض الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن تعديل تاريخ الترقية فى الدرجات التالية نتيجة تسوية الضم أمر لا تملكه الادارة من تلقاء نفسها مادام لم يتم بناء على أنطعن فى قرارات الترقية الى هذه الدرجات - مردود بأن تسوية الضم كما يترتب عليها افصاح مجال الطعن بالالغاء فى الترقيات الصادرة قبل التسوية تؤدي كذلك الى فتح ميعاد السحب بالنسبة لهذه القرارات - جواز سحب هذه القرارات خلال ستين يوما من تاريخ التسوية - احقية الموظف فى صرف الفروق المترتبة على تعديل تاريخ الترقية - الاحتجاج بوجود نص فى قرارى مجلس الوزراء الصادرين سنة ١٩٥٠ بعدم جواز زيادة المساهية نتيجة الضم - مردود بأن المقصود هو منع زيادة المساهية نتيجة تعديل اقدمية فى الدرجة السادسة اما الفروق المذكورة فاساسها الترقية الى الدرجات التالية وليس نتيجة التسوية .

( م - ٤٢ - ج ٢٢ )

## ملخص الفتوى :

إذا كانت الإدارة قد قررت ضم مدة الخدمة السابقة التي قضاها أحد الموظفين بالكادر المتوسط الى مدة خدمته بالدرجة السادسة بالكادر الإداري بحيث تصبح أقدميته فيها راجعة الى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وباعتبار ترقيته الى الدرجة الخامسة راجعة الى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ - التاريخ الذي كان يستحق فيه الترقية الى هذه الدرجة ، واعتبار أقدميته في الدرجة الرابعة من ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ - التاريخ الذي كان يستحق فيه الترقية الى هذه الدرجة ، وذلك مع صرف الفروق المترتبة على هذه التسوية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٧ تاريخ استحقاقه لعلوة الدرجة الخامسة مع مراعاة التقادم الخمسى - كما قررت ترقيته الى الدرجة الثالثة الادارية اعتبارا من ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ فى ٢٧ من إبريل سنة ١٩٦٤ فان اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات على ما جاء بهذا القرار استنادا منه ، على ان تعديل تاريخ الترقية فى الدرجتين الخامسة والرابعة تبعا للتسوية التى لُغيت بضم مدة خدمة سابقة الى الدرجة السادسة هو مما لا تملكه جهة الادارة ، وأنه يلزم هذا التعديل ان يتم بناء على طعن من صاحب الشأن بالالغاء فى قرارات الترقية الصادرة قبل التسوية . هذا الاعتراض مردود ، ذلك انه سبق للجمعية العمومية بجلستها المعقودة فى ٣ من مايو سنة ١٩٦٢ ان قررت انه : « لما كانت تسوية الضم يترتب عليها افساح مجال الطعن بالالغاء فى قرارات الترقية الصادرة قبل التسوية فان مؤدى ذلك ان يفتتح ميعاد المحب بالنسبة الى هذه القرارات ، ويظل هذا الميعاد مفتوحا وقائما ما قام ميعاد الالغاء القضائى ويجوز تبعا لذلك سحب هذه القرارات خلال ستين يوما من تاريخ اجراء هذه التسوية ... » ومن مقتضى ذلك ان يصبح القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ سليما ومطابقا للقانون ، كما انتهى رأى الجمعية العمومية فى فتاها تلك الى احقية المذكور فى تسوية حالته على نحو ما قضى به قرارا مجلس الوزراء الصادران سنة ١٩٥٠ والمشار اليهما واحقيته فى تعديل أقدميته الى تاريخ نفاذ قرارات الترقية الصادرة قبل اجراء التسوية ما دام قد كان موجودا بخدمة المجلس فى تاريخ صدور قرارات الترقية المشار اليها . ومن مقتضى ذلك أيضا ان يكون النعى على القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ فى هذا الشق منه غير قائم على اساس سليم من القانون .

اما عن مدى احقية الموظف المذكور فى صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية ، وذلك اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٧ تاريخ استحقاقه لعلوة الدرجة الخامسة بمراعاة التقادم الخمسى ، فان استحقاق المذكور لهذه الفروق المالية انما نشأ بسبب احقيته فى الترقية ، اذ كان من حقه - وقد اعتبرت اقدميته فى الدرجة السادسة راجعة الى ١٩٥٢/٩/٢٩ - ان يطعن بالالغاء القضائى فى حركات الترقية الصادرة متضمنة تخطية فى الترقية الى الدرجتين الخامسة ثم الرابعة على التوالى وهو الامر الذى اغنته عنه جهة الادارة باستعمال حقه فى المسحب خلال الستين يوما التالية لاصدار قرار تسوية الحالة ، وبذلك فلا يكون ثمة محل للاستناد الى ما جاء بقرارى مجلس الوزراء المشار اليهما من انه لا يترتب على اجراء التسوية طبقا لذينك القرارين اية زيادة فى المساهية . فالقصور بذلك الا تترتب اية زيادة فى المساهية نتيجة ضم مدة الخدمة السابقة بالكادر المتوسط الى الاقدمية فى الدرجة السادسة بالكادر العالى . اما حين يستقر مركز الموظف المذكور فى الكادر الادارى فى الدرجة السادسة باقدمية من ١٩٥٢/٩/٢٩ ، فانه منذ ذلك التاريخ يكون على حقه فى ان يرقى بالاقدمية الى الدرجات الاعلى ، فاذا صدرت جهة الادارة حركة ترقيات بالاقدمية تضمنت تخطية فى الترقية ، كان قرارها باطلا ومخالفا للقانون ، وحق له ان يطعن فى هذا القرار بالالغاء وذلك خلال ستين يوما من تاريخ صدور قرار بتسوية حالته فى الدرجة السادسة وحق لجهة الادارة ذاتها ان تمسح بقرارات الترقية فى الفترة التالية لاعتباره فى الدرجة السادسة الادارية وذلك خلال الفترة المحددة للطعن بالالغاء القضائى .

والمستفاد من ذلك ان مسح قرارات الترقية الى الدرجة الخامسة والى الدرجة الرابعة فيما تضمنته من تخطى السيد المذكور هذا السحب هو الذى يخول الموظف المذكور الحق فى ان يرقى الى هاتين الدرجتين من تاريخ صدور قرارات الترقية وبمراعاة دوره فى الاقدمية ضمن من شملتهم الترقية ، وهو عند ذلك يستحق الفروق المالية نتيجة الترقية ، وليس نتيجة التسوية .

ومضى كان ذلك ، فلا يصبح محل للقول بان قرارى مجلس الوزراء قد قضيا بعدم زيادة المساهية او صرف فروق عن الماضى ، اذ ان المحظور هو صرف فروق مالية نتيجة ضم مدد الخدمة السابقة واعتبارها فى اقدمية

الموظف في الدرجة المقررة لمؤهله ، أما ما عدا ذلك من فروق مالية ، يكون منشؤها وسبب استحقاقها الترقية في الدور بالأقدمية ، فهذا امر آخر كان قد ترتب على تعديل المركز القانوني بالتسوية ، ولما سلف القول ، فلو ان جهة الادارة كانت طبقت قرارى مجلس الوزراء على السيد المذكور تطبيقا صحيحا ، لكان مركزه قد استقر منذ ١٩٥٢/٩/٢٩ تاريخ حصوله على مؤهله الدرامى المقرر له الدرجة السادسة ابتداء ، ولشملته حركات الترقية بالأقدمية ولا يستحق علاوات الترقيات وفروقات المسالية دون أى نزاع الا ان الادارة تراخت فى اجراء تسويته ، وهو امر لا يضار منه ، طبقا لما استقر عليه القضاء الادارى .

هذا ويجب التفريق بين ضم مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل وبين استحقاقه الترقية نتيجة هذا الضم ، واذا كانت جهة الادارة قد سوت حالة الموظف المعروضة حالته ، ثم سحبت قرارات الترقية فيما تضمنته من تخطيه ، ولأنه كان قد رقى الى الدرجتين الخامسة والرابعة فعلا ، فان الامر قد استحال الى تعديل للأقدمية فى الدرجتين المذكورتين ، الى تاريخ الاستحقاق ، فلا يعترض على ذلك بان تعديل الأقدمية فى الدرجة الأدنى قد جاء نتيجة التسوية ، فالترقية بقرار ادارى يصدر من جهة ادارة ، ولا تصدر بقوة القانون . فالتسوية شئ والترقية شئ آخر ، غاية ما هناك ان جهة الادارة اذا قررت وجب عليها التزام حكم القانون وفضلا عن ذلك فان الترقية - محل البحث - ليست ترقية افتراضية ، وانما هى ترقية حقيقية صحيحة تعطى صاحبها الحق فى مرتب الدرجة الأعلى التى شغلها فعلا ، او كان يجب ان يشغلها لولا خطأ الادارة وتخطيه فى الترقية ، فلا وجه - والحالة هذه - لحرمان الموظف من آثار الترقية ( الفروق المالية وغيرها ) نتيجة خطأ الادارة وتراخيها فى اجراء التسوية .

وفى ضوء ما تقدم وترتيباً عليه ، يكون من حق الموظف المذكور ان يتقاضى الفروق المالية المترتبة على اعتباره مرقى الى الدرجة الخامسة منذ ١٩٥٦/١٢/٢٦ والى الدرجة الرابعة منذ ١٩٦٠/١٢/٢٠ اذ ان هذه الفروق المالية هى آثار للترقية وليست آثارا للتسوية ، ويكون القرار الصادر من مجلس الدولة تحت رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ قرارا سليما مطابقا للقانون ويتعين نفاذه .

( ملف ١٦٠/١/٨٦ - جلوسه ١٩٦٤/١٢/٣٠ )

## قاعدّة رقم ( ٣١٥ )

### المبدأ :

قراراً مجلس الوزراء الصادران في ١٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠ - خلو أحكامهما من نص يوجب التقدم بطلب لضم المدة خلافاً لقرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ و ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - يتعين للاستفادة من القرارين الأولين رغم ذلك تقديم طلب بضم المدة فى الميعاد المحدد فى قرارى رئيس الجمهورية المشار اليهما - لا يلزم ان يكون هذا الطلب فى شكل معين - وجود طلب عادى أو دعوى أو اقرار مكتوب أو ذكر المدة السابقة فى طلب الاستخدام أو الاستمارة المخصصة لبيان مدد الخدمة يكفى فى هذا الشأن - الطلبات التى قدمت ولم يبت فيها بالرفض قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - تعتبر طلبات فى هذا الصدد .

### ملخص الفتوى :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد خلت أحكامهما من نص يوجب على الموظف ان يتقدم بطلب لى يتسنى له الافادة منهما والا سقط حقه فى ذلك . وذلك على خلاف قرارى رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ حيث نص الأول فى مادته الثالثة على انه يشترط لحساب مدد العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة اما من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين ذكرها فى الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه والا سقط حقه نهائيا فى ضمها ، كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ فى مادته الاولى على انه يجوز لمن لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى الموعد المحدد ان يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الأحكام وذلك فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والاسقط الحق فى حساب هذه المدد .

ومن حيث انه رغم خلو قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما من حكم يوجب على الموظف تقديم طلب للافادة منهما فى ميعاد معين والا سقط

حقه في ذلك الا انه يتعين للاستفادة من احكام هذين القرارين تقديم طلب بذلك في الميعاد المنصوص عليه في قرارى رئيس الجمهورية المشار اليهما ، وذلك تاسيسا على أن قرارات ضم مدد الخدمة السابقة يكمل كل منهما الآخر وإن اشتراط تقديم هذا الطلب في الميعاد المذكور يحقق الاستقرار في المراكز القانونية للعاملين نظراً لما يترتب على اجراء ضم المدد السابقة من زعزعة لهذه المراكز يتعين ايقافها عند حد .

ومن حيث انه يعتبر طلباً بالمعنى المتقدم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة التى كانت قائمة ولم يبت فيها بالرفض قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ولا يشترط عندئذ تقديم طلب جديد في الميعاد المنصوص عليه في هذا القرار ، استنادا الى ان الموظف بهذا الطلب يكون قد اظهر رغبته في ضم مدة خدمته السابقة ، كما أن جهة الادارة تصبح عالمة بهذه الرغبة الأمر الذى لا حاجة معه الى الزام الموظف بتقديم طلب جديد لعدم جدواه في هذه الحالات . ومتى كان ذلك - فان اظهر الرغبة في ضم مدة الخدمة السابقة حتى يتسنى لجهة الادارة ان تعلم بها فتعمل في حق الموظف بتسوية الضم طبقاً للقواعد التنظيمية ، هو الذى يعتد به في تحديد معنى الطلب في تطبيق هذه القواعد ، بمعنى أنه لا يلزم ان يتخذ هذا الطلب شكلاً معيناً لكى ينتج اثره في الاستفادة من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ، فكلما امكن استظهار هذه الرغبة من الأوراق كانت بمثابة الطلب المذكور سواء كانت في صورة طلب عادى او دعوى او اقرار مكتوب او ذكر للمدة السابقة في طلب الاستخدام ( الاستمارة رقم ١٦٧ ع ٠ ح ) او في الاستمارة المخصصة لبيان مدد الخدمة السابقة ( الاستمارة رقم ١٠٣ ع ٠ ح ) .

ومن حيث انه في الحالات التى تذكر فيها مدد الخدمة السابقة في الاستمارة ١٠٣ ع ٠ ح او في الاقرار المكتوب الذى يقدمه الموظف عند تعيينه ، فان مثل هذه الأوراق وان لم تكن طلبات صريحة لضم تلك المدد الا انها تقوم مقام الطلب الصريح الذى يعنى عن تقديم طلب جديد في الميعاد المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، وذلك متى كانت هذه الأوراق تحت نظر جهة الادارة قبل صدور القرار المذكور ولم يبت في ضم المدد التى ذكرت فيها بالرفض الى وقت نفاذه .

ومن حيث ان هذا النظر في فهم المقصود بمعنى الطلب في تطبيق قواعد قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما ، يؤكد ان المشرع اعتد صراحة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالاستمارة المخصصة لضم مدد الخدمة السابقة ( ١٠٣ ع ج ) فى تطبيق احكام هذا القرار ، ومن ثم ينبغى الاخذ بنفس المفهوم لمعنى الطلب فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء انفى الذكر ما دامت قواعدهما قد جاءت خلوا من نصوص فى هذا الشأن ، وكانت قواعد ضم مدد الخدمة السابقة يكمل بعضها البعض .

ومن حيث ان للمحكمة الادارية العليا قضاء صريح فى انه يلزم ان يكون طلب ضم مدد الخدمة السابقة صريحا وانه يقوم مقامه تنويه الموظف فى طلب استخدامه الى مدة عمله السابقة ، باعتبار ان ذلك لا يمكن تفسيره الا بانه يبنى من ورائه طلب ضم تلك المدة الى خدمته طبقا للقرارات التنظيمية القائمة آنذاك ، وانه ليس من اللازم ان يكون الطلب صريحا فقد يقوم مقامه من قرائن الاحوال ما يشهد بقيام الرغبة الجادة فى حساب المدة السابقة . ( حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٨٣٧ سنة ٥ ق - جلسة ٣ من يونية سنة ١٩٦١ ، والمجموعة س ٦ ص ١٢٣١ وما بعدها ) .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه يعتبر طلبا فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ذكر مدد الخدمة السابقة فى الاستمارة المخصصة لذلك ( ١٠٣ ع ج ) او فى اقرار مكتوب ، لان ذلك يفيد قيام الرغبة الجادة فى حساب مدد الخدمة السابقة .

( ملف ١٦٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٣١٦ )

المبدأ :

ضم مدد خدمة سابقة على قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ . مريان احكامهما فى مجال زمنى لا يتعديان الى ما بعد العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

### ملخص الحكم :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ نجرى لحكامهما فى مجال زمنى محدد لا يتعديانه الى ما بعد العمل بقانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى اعاد تنظيم قواعد ضم مدد الخدمة السابقة فى المادتين ٢٣ و ٢٤ منه .

( طعن ٥٨٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٣١٧ )

### المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ١١/٥/١٩٤٧ و ٢٠/٨/١٩٥٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة .

### ملخص الحكم :

يبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية ، ان القرار الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ نص على ان تحسب مدد الخدمة السابقة كاملة اذا كانت قد قضيت فى المصالح الحكومية وكانت متصلة ، وتحسب ثلاثة ارباعها اذا كانت منفصلة بما لا يزيد عن خمس سنوات مع مراعاة الشروط الاتية فى حساب هذه المدد : (١) الا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ، ولا يجوز ان تضم مدد يقل كل منها منفردة عن ستة اشهر بعضها الى بعض (٢) ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته (٣) - تقل المؤهلات الدراسية خلال مدة الخدمة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية (٤) الا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة ، وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة فى الحكومة او فى المصالح المشابهة بالحكومة التى بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة (٥) الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تاديبيا او حكما مانعا من التوظيف او سوء السلوك (٦) الا تزيد مدة ترك العمل بين مدتى الخدمة السابقة والحالية على خمس سنوات ، فان لم يتوفر شرط من هذه الشروط الستة كان التعيين تعيينا جديدا ، وفى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠



وافق مجلس الوزراء على حساب مدد الخدمة السابقة كاملة في اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد في درجة أو على غير درجة أو باليومية أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي مع مراعاة الشرطين الآتيين : (١) ألا يكون السبب في انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك . (٢) ألا تزيد مدة ترك العمل بين مدتي الخدمة السابقة والحالية على خمس سنوات .

( طعن ٣٤٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣١٨ )

##### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادران في ١٩٥٠/٨/٢٠ و ١٩٥٠/١٠/١٥ يضم مدد الخدمة السابقة في اقدمية الدرجة دون زيادة في الماهية - مريان مفعولهما حتى بعد نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - دليل ذلك - تطبيقهما على الموظفين المؤهلين الذين دخلوا الخدمة قبل يولية سنة ١٩٥٢ متطوعين في اسلحة الجيش المختلفة أو على اعتماد في درجة أو على غير درجة أو باليومية أو درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسي وذلك عند وضعهم على درجة دائمة حتى ولو بعد هذا التاريخ .

##### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة ، نظم في المادتين ٢٣ و ٢٤ منه معدلتين بالقوانين اللاحقة - كيفية حساب مدد الخدمة السابقة سواء في المصالح الحكومية أو في الهيئات والمؤسسات أو الأعمال الحرة وذلك لن يعاد تعيينه أو يدخل خدمة الحكومة لأول مرة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ ، ولحالت المادتان في بيان قواعد حساب تلك المدد الى قرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد لخذ رأى ديوان الموظفين وقد صدر بالتطبيق لهذا النص قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ونصوص المادتين ٢٣ و ٢٤ صريحة فى أن الأشخاص المقصود تطبيق أحكامهما عليهم هم : (١) الموظفون الذين كانت لهم مدة خدمة سابقة فى الحكومة ثم تركوها وأعيد تعيينهم بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ (٢) الموظفون الذين دخلوا الخدمة لأول مرة بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ ، أما الذين دخلوا الخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ولو متطوعين فى اسلحة الجيش وعلى اعتماد فى درجة أو على غير درجة أو باليومية أو فى درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسى ، فظاهر أنهم لا يدخلون فى نطاق الأشخاص الذين تنطبق عليهم المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يقطع فى أن هذا الفهم الطبيعى لنص المادتين السابقتين أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بوضع قواعد حساب مدد الخدمة السابقة سائر هذا الفهم فجاء عنوانه هكذا « بشأن قواعد مدد الخدمة السابقة لمن يعين ابتداء أو يعاد تعيينه » ، كما نص فى البند الخامس منه على أن « تطبق القواعد المقدمة على الموظفين الذين يدخلون الخدمة أو يعادون لها ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أما الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ فتطبق عليهم القواعد التى كان معمولاً بها قبل تنفيذ القانون المشار اليه وبالشروط التى كانت مقررة » . وواضح من ذلك كله بما لا يترك مجالاً لى شك أن المدعى وقد دخل الخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ إنما يسرى عليه القراران الصادران فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وغنى عن القول أن الدخول فى الخدمة هو من العموم والشمول بحيث ينطبق على كل من يلتحق بالخدمة أياً كانت الإدارة التى يلتحق بها وسواء عين فى درجة أو على اعتماد أو على غير درجة أو باليومية ، والقول بأنه لا يعتبر معيناً إلا إذا كان معيناً على درجة تفصيل بلا مخصص ، يتعارض مع النص المشار اليه فى اطلاقه وعمومه وشموله ، وإنما التعيين فى الدرجة هو الشرط الذى يتحقق به المركز القانونى الخاص بضم مدة الخدمة السابقة التى تكون قد قضيت على غير درجة كما تقدم ، لأن هذا المركز القانونى هو مركز شرطى لا ينسحب على الموظف إلا عند صدور قرار بالتعيين فى درجة معينة ، فعندئذ يكون ضم مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة التى عين فيها الموظف أو فى تحديد مرتبه وغير ذلك من الآثار ، هذا ولا وجه للتحدى بالنص الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من أنه يعتبر ملغياً كل ما جألف لحكامه ، لأنه قد

بان مما سلف ان المشرع لم يقصد الغاء جميع القواعد التنظيمية السابقة بشأن حساب مدد الخدمة لمن دخلها قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ، وانما ينصب هذا النسخ التشريعى العام على ما قصد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الغاء فعلا .

( طعن ١٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٣١٩ )

#### البند :

ضم مدة الخدمة السابقة طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - مقصور على ضم المدة التى قضيت بعد الحصول على المؤهل الدراسى .

#### ملخص الحكم :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة قد خصا ارباب المؤهلات الدراسية بميزة الانتفاع بضم هذه المدد السابقة ، سواء كانت قضيت فى درجة أو فى غير درجة أو فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى أو على اعتماد أو بمكافأة أو فى التمرين ، ما دامت الخدمة حاصلة فى مصالح الحكومة المركزية . ومقتضى حكمة التوسعة فى ضم مدد العمل السابقة فى الحكومة - ايا كانت طبيعتها - لاصحاب المؤهلات الدراسية ان يقتصر على ضم المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل الدراسى ، لان هذه الحدود التى لا ينبغى ان يتعداها ضم المدد السابقة هى التى تتواءم مع طبائع الأشياء ومع الحكمة التى قام عليها القراران المشار اليهما ، حتى لا يقع المساس بغير حق باقدميات الموظفين الاصلاء الحاصلين على مؤهلاتهم فى تواريخ سابقة .

( طعن ٨٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٠ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادران في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - انصراف حكمهما الى المدد السابقة التي قضيت في الحكومة ومصلحتها .

#### ملخص الحكم :

يبين من تقصى احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - فى ضوء الملاحظات التى احاطت بصدرهما انهما انما ينصرفان الى ضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى وزارات الحكومة ومصلحتها ، وكذلك عنى هذان القراران - بالنسبة الى المدد السابقة المراد ضمها بازالة التفرقة بين الخدمة التى قضت على اعتماد فى درجة وتلك التى قضيت على غير درجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، مادامت قد قضيت فى خدمة الحكومة ومصلحتها ، كما كملها ما قرره مجلس الوزراء فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ من الموافقة على طلب وزارة الزراعة حساب مدة التمرين التى قضيت من جانب موظفيها فى وزارات اخرى غير وزارة الزراعة . مع تعميم هذه القاعدة على جميع الوزارات والمصالح الاخرى التابعة لها .

( طعن ١٢١ لسنة ٢ ق - جملة ١١/٣٠ ١٩٥٧ )

### قاعدة رقم ( ٣٢١ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٥/١٠/١٩٥٠ - عدم تنظيمه مدة الخدمة السابقة فى جهة شبيهة بالحكومة او الاشخاص الادارية الاقليمية والمحلية - تنظيم تلك المدد بقراره الصادر فى ١١/٥/١٩٤٧ - كتاب المسالية الدورى فى ١٧/٣/١٩٥١ .

### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ لا ينظم سوى ضم مدة الخدمة السابقة كلها التى قضت فى الوزارات او فى المصالح التابعة للحكومة المركزية ، يستوى فى ذلك ان يكون ارباب المؤهلات قد امضوا مدد الخدمة السابقة على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية ، او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى . فاذا قضيت الخدمة السابقة فى احدى الجهات الشبيهة بالحكومة كالمعاهد الدينية ، او فى الاشخاص الادارية الاقليمية والمحلية ، امتنع تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ووجب اعمال قرار هذا المجلس الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، كما افصح عن ذلك كتاب وزارة المالية رقم ٧/١٩/٢٠ المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥١ .

( طعن ٧٢٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٢ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٨/٢٠ فى شأن متطوعى القوات المسلحة - عدم اشتراطه يكون المتطوع شاغلا فعلا للدرجة المقررة لمؤهله او الا يكون فى درجة اعلى من الدرجة المقررة لمؤهله .

### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ قرر قاعدة تنظيمية عامة تسمى فى حق متطوعى الجيش على اختلاف اسلحته ، تقضى بضم مدة تطوعهم كاملة الى اقدميتهم فى الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى ، ولم يشترط القرار للافادة منه ان يكون المتطوع شاغلا فعلا للدرجة المقررة لمؤهله او الا يكون فى درجة اعلى من الدرجة المقررة لمؤهله ، ومن ثم اذا ثبت ان المدعى حصل على الشهادة الابدائية وكان متطوعا بالجيش ، ثم التحق بخدمة مصلحة السكك الحديدية فى ١٠ من ابريل سنة ١٩٤٤ بوظيفة مساح وابورات بالفئة الثانية ( ١٣٠/١٠٠ ملزم ) باجر يومى قدره ١٢٠ م ، وفى سنة ١٩٥٠ عين وقاد باليومية ، ثم منح

الدرجة الثامنة فى سنة ١٩٥١ ، فانه يعتبر - بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ فى الدرجة التاسعة ، وهى الدرجة المقررة لمؤهله من تاريخ تعيينه فى الخدمة ، ويكون له - والحالة هذه - ان يفيد من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ السالف ذكره ، وذلك بان تحسب مدة تطوعه كاملة فى اقدمية الدرجة التاسعة ، وبذلك يعتبر وكأنه فى الدرجة التاسعة من تاريخ تطوعه فى الخدمة العسكرية .

( طعن ٧٩٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٦ )

### قاعدۃ رقم ( ٣٢٣ )

#### المبدأ :

سرد لبعض المراحل التشريعية فى شأن حساب مدة التطوع فى القوات المسلحة .

#### ملخص الحكم :

فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على « حساب المدد التى تمضى على اعتمادات فى وزارات الحكومة ومصالحها وكذلك المدد التى تقضى فى التبرين فى الاقدمية وحساب الماهية » ٠٠ وفى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ وافق المجلس على : اولا « حساب مدة التطوع فى جميع اسلحة الجيش المختلفة والبحرية والطيران كاملة فى اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى الذى يحمله المتطوع وذلك عند التحاقه فى وظيفة مدنية على الا يترتب على ذلك زيادة فى الماهية » . ثانيا « حساب مدد الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة او على غير هرجة او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى وعلى ان يصرى هذا على المتطوعين ذوى المؤهلات الدراسية فى جميع اسلحة الجيش المختلفة عند التحاقهم بوظائف مدنية على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى الماهية » . ونظرا لما لوحظ من ان قرار ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ ينطوى على حساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة فقط ، فى حين ان قرار ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ نص على حساب

المدد التى تقضى على الاعتمادات وفى التمرين فى الأقدمية وحساب المساهية  
فقد عرض الأمر على مجلس الوزراء فوافق فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠  
على : ١ - « تطبيق قرار ١١ من يونية ١٩٥٠ على موظفى وزارة الزراعة  
أى الموجودين فى خدمتها وقت صدوره ، ٢ - تطبيق قرار ٢٠ من  
أغسطس سنة ١٩٥٠ على موظفى الوزارات والمصالح الأخرى ، كما يطبق  
على الحالات التى تستجد فى وزارة الزراعة ... » .

( طعن ٧٩٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٥٧ )

#### قاعدة رقم ( ٣٢٤ )

##### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٢٠/٨/١٩٥٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ بحساب  
مدة التطوع كاملة فى الأقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى للمتطوع عند  
التحاقه بوظيفة مدنية - محل أعمال ذلك أن يكون قد مر فى حياته  
الوظيفية بدرجة تتفق ومؤله الذى كان يحمله أثناء التطوع .

##### ملخص الحكم :

لأن كان مفاد قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس  
و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أن تحسب مدة التطوع كاملة فى أقدمية الدرجة  
المقررة للمؤهل الدراسى الذى يحمله المتطوع وذلك عند التحاقه بوظيفة  
مدنية على ألا يترتب على ذلك زيادة فى المساهية ، إلا أن محل أعمال ذلك  
أن يكون المتطوع قد مر فى حياته الوظيفية بدرجة تتفق ومؤله الدراسى  
الذى كان يحمله أثناء التطوع ، فتحسب له حينئذ مدة التطوع فى أقدمية  
هذه الدرجة . لما إذا كان قد بدأ حياته الوظيفية فى درجة أعلى على  
أساس مؤهل أعلى من المؤهل الذى كان يحمله فى مدة التطوع ، فمن  
الطبعى أنه لا محل لأعمال ذلك لاتعدام مجال التطبيق .

( طعن ٢٧٠ لسنة ٢ ق - جلسة ٦/٤/١٩٥٧ )

قاعدة رقم ( ٣٢٥ )

المبسة :

قرار مجلس الوزراء فى ٨/٢٠ و ١٩٥٠/١/١٥ - النص على حساب مدة التطوع فى جميع أسلحة الجيش كاملة فى اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى - وجوب أن يستبعد من المدة المضمومة ما لا تسمح به قواعد التوظيف فى الوظيفة المدنية - اشتراط كادر سنة ١٩٣٩ الا يقل سن المرشح لوظيفة حكومية عن ١٨ سنة - مدة التطوع السابقة على هذه السن - غير جائز حسابها .

ملخص الحكم :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ قد صدرا فى مجال ضم مدد خدمة سابقة فى الاقدمية و اثر ذلك او عدم اثره فى تحديد الماهية ، ومن ذلك حساب مدة التطوع فى جميع أسلحة الجيش المختلفة كاملة وذلك عند الالتحاق بوظيفة مدنية ، ولتحديد المقصود بحساب « المدة كاملة » يجب ربط هذين القرارين بما سبقهما من قرارات فى هذا المجال ، وبيان ما استحدثه القراران المذكوران من احكام فى هذا الشأن ، وبيان من استظهارها جميعا والمقابلة بينها ان القرارات السابقة كانت تعالج حالات عدة بمقتضى قواعد مختلفة ، وشروط معينة ، وان المدد التى كانت تسمح بضمها - اذا توافرت الشرائط - كانت تتراوح بين نصفها او ثلاثة ارباعها او كاملها ، فاستحدث القراران أنفا الذكر احكاما خاصة بالنسبة لمن عنانهم ، سمح لهم بضم مدد خدمة ما كانت القرارات السابقة تسمح بضمها ، كما رايان ان يكون الضم عن مدة الخدمة السابقة كلها وليس عن نصفها او ثلاثة ارباعها ، كما قررت القرارات السابقة ذلك فى بعض الحالات المعينة ، ولم يقصد القراران ضم مدة خدمة لاي ممن عنانهم ما كان يحق حسابها فى اقدمية الموظف ، بل ما كان يجوز تعيينه خلالها طبقا لاحكام التوظيف العامة بمقتضى كادر سنة ١٩٣٩ او بنية احكام عامة اخرى ، يستوى فى ذلك ان يكون المعامل بقرارى مجلس الوزراء المنوه عنها أنفا ، متطوعا سابقا فى خدمة الجيش أو غير متطوع ، اذ هم جميعا فى هذا الشأن على حد سواء ، ولا يغير من ذلك أنه يسمح بالتطوع قبل سن الثامنة عشرة ، لأن السماح بهذه السن هو فى هذا المجال وحده ،



دون مجال الوظيفة المدنية ، وضم مدة الخدمة السابقة فى التطوع مقصود بها اثرها فى الوظيفة المدنية من حيث الاقدمية فيها ، فلزم أن يستبعد من المدة المضمومة ما لا تسمح به قواعد التوظيف فى الوظيفة المدنية ، وهذا الحظر قائم لم يمه قرار مجلس الوزراء المشار اليهما .

( طعن ٩٣٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٦ )

المبني على :

قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨/٢٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ - لا يرتبان على ضم مدة الخدمة السابقة أية زيادة فى الماهية - اقتصار الضم على مدة اليومية المقضاة بعد سن الثامنة عشرة .

ملخص الحكم :

انه وان كان حكم المحكمة الادارية المطعون فيه قد انتهى الى ضم خدمة المدعى السابقة ( المطعون عليه ) باليومية الى اقدميته فى الدرجة التاسعة ، فانه من ثم وفقا لما سلف البيان يتعين تعديل السند القانونى الواجب تطبيقه بأن يكون هذا الضم وفقا لقرارى مجلس الوزراء فى ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ اعتبارا بأن هذين القرارين لا يرتبان على ضم المدة السابقة اية زيادة فى الماهية ، وغنى عن البيان ان ضم المدة السابقة بالتطبيق لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ينبغى أن يقتصر على المدة التى قضاه المدعى باليومية بعد بلوغه سن الثامنة عشرة فى ١٤ من مايو سنة ١٩٤٦ .

( طعن ٨٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٧ )

المبني على :

قرار مجلس الوزراء فى ١٥/١٠/١٩٥٠ - اعتباره مدة الخدمة التى قضيت فى وظائف من الدرجة الثانية لما فوقها فى سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة - وظيفة كونستابل من

( م - ٤٢ - ج ٢٢ )

الوظائف الخارجة عن الهيئة - حق المدعى فى ضم مدة الخدمة بها الى  
لقدميته فى الدرجة التاسعة .

#### ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى حاصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية  
فى عام ١٩٣٨ ، والتحق فى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٣ بكلية البوليس  
تلميذا كونستابل متطوعا لمدة عشر سنوات ، وفى اول يونيه سنة ١٩٤٤  
عين بوظيفة نقر كونستابل بمركز الزقازيق بمرتب سنوى قدره ٤٨ ج .  
ثم نقل لخدمته الجوازات فى اول يناير سنة ١٩٤٥ ، وبقى فى اول  
يناير سنة ١٩٤٦ لدرجة اومباشى كونستابل بماهية ٦٠ ج سنويا ، ثم بوظيفة  
كونستابل درجة ثالثة فى اول اغسطس سنة ١٩٤٧ بماهية ٧٢ ج سنويا .  
وفصل من الخدمة فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ لعدم اللياقة الطبية طبقا  
لقرار القومسيون الطبى العام فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم أعيد  
تعيينه فى وظيفة كاتب بوزارة الداخلية فى الدرجة التاسعة بمرتب ٥ ج  
شهريا ، وهى الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى ، وذلك اعتبارا من فبراير  
سنة ١٩٤٩ ، وقد طلب المدعى أن تضم مدة خدمته فى وظيفة كونستابل  
الى مدة خدمته فى وظيفة كاتب من الدرجة التاسعة - واذا كان الثابت  
ايضا أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ يقضى  
باعتبار مدة الخدمة التى قضيت فى وظائف من الدرجة الثانية فما فوقها  
فى سلك المستخدمين الخارجيين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة  
التاسعة ، وكان يبين من الرجوع الى ميزانية وزارة الداخلية ، حين كان  
المدعى يشغل وظيفة كونستابل ، ان هذه الوظيفة كانت فى ضمن الوظائف  
الخارجة عن الهيئة ، وكان ربطها من ٧٢ ج الى ١٣٢ ج سنويا ، وهو اعلى  
من ربط الدرجة الثانية خارج الهيئة التى اتخذها قرار بمجلس الوزراء  
المشار اليه اساسا للمقياس - اذا ثبت ما تقدم ، فانه يكون من حق المدعى ،  
والحالة هذه ، ان تحسب له مدة خدمته كاملة فى تلك الوظيفة فى اقدمية  
الدرجة التاسعة المقررة لمؤهله ، وذلك بالتطبيق للقرار المذكور .

### قاعدة رقم ( ٣٢٨ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٥/١٠/١٩٥٠ - حالات تطبيقه .

#### ملخص الحكم :

في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء باعتبار الحد الذي قضيت في وظائف من الدرجة الثانية وما فوقها في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة . وقد أصدرت وزارة المالية عقب صدور القرار المشار اليه الكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ م ١٢ المؤرخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أوردت فيه القاعدة التي قررها مجلس الوزراء وضربت لذلك الأمثال . فإذا كان الثابت أن المدعي يشغل الدرجة التاسعة بعمله الجديد بمصلحة الضرائب ، وكان يشغل في عمله السابق بوزارة الصحة ، الدرجة العالية ( ١ ) وهي درجة أرقى من الدرجة الثانية ، فإنه يعتبر - تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار اليه وكأنه في الدرجة التاسعة ، أي في درجة مماثلة لدرجة عمله الجديد وليس في درجة أقل منها . ويكون الاستناد في عدم ضم مدة الخدمة السابقة إلى القول بأن درجته في العمل السابق أقل منها في عمله الجديد هو استناد في غير محله .

( طعن ٣٠٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٤/١/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٩ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٥/١٠/١٩٥٠ - تطبيقه على مدد الخدمة التي قضيت في الوظائف الفنية المدنية والعسكرية بسلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة - لا وجه للقياس على الحكم المستفاد من قواعد الانصاف .

### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد جاء عاما مطلقا شاملا لجميع المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة متوسط ربطها يعادل متوسط الدرجة التاسعة اينما كانت الجهة التي يعملون بها ، وهو يتحقق بالنسبة للمدعى ، ما دامت وظيفته في البوليس ( كونستابل ) كانت معتبرة خارج الهيئة بحسب تنظيم الميزانية وقتذاك ، وكان متوسط ربطها يزيد على متوسط ربط الدرجة الثانية خارج الهيئة ، ولم يشترط القرار المذكور ان تكون الدرجة خارج الهيئة في السلك المدني ، بل اطلق وعمم ، القول بغير ذلك تخصيص بغير مخصص من النص . ولا وجه في هذا المجال للقياس على الحكم المستفاد من قواعد الانصاف الخاصة بذوى المؤهلات ، لوجود الفارق في القياس ، لان عدم تطبيق قواعد الانصاف الخاصة بتسعير المؤهلات على هيئات البوليس او الجيش يرجع الى ان تلك القواعد كان مقصورا تطبيقها على الموظفين في الوظائف المدنية ، وعلى هذا الاساس اصبحت الاعتمادات المالية ، وبمراعاة ان هيئات البوليس والجيش اتمت بنظام خاص مستقل بها ، فلم تشملها الاعتمادات المذكورة ، فلا يجوز تطبيق هذا المنع في مجال ضم مدد الخدمة السابقة في تلك الهيئات عند الالتحاق بالوظائف المدنية ، ما دامت قواعد ضم مدد الخدمة لا تمنع من ذلك ، بل تسمح باطلاق احكامها وتعميمها ، بل يقطع - في عدم لزوم ان تكون الخدمة السابقة في وظيفة مدنية حتى يمكن ضمها الى الخدمة الحالية في مثل هذه الوظيفة - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بجواز ضم مدة خدمة التطوع في اسلحة الجيش وهي خدمة غير مدنية .

( طعن ٦٧٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٠ )

### المادة :

مدد التطوع في خدمة البوليس - اعتبارها كأنها قضيت في الدرجة التاسعة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥/١٠/١٩٥٠ - مناقشة إن

تكون هذه المدد قد قضيت فى درجات لا تقل فى متوسط ربطها عن الدرجة الثانية خارج الهيئة - لا وجه للنقول بجواز ضمها طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥/١٠/١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة على اقدمية الدرجة سواء قضيت على اعتماد فى درجة أو على غير درجة أو باليومية .

**ملخص الحكم :**

يبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة وحسابها فى الاقدمية ، انه صدر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ قراران ، قضى احدهما بما يأتى : اولاً ، بحساب مدة التطوع فى جميع اسلحة الجيش المختلفة والبحرية والطيران كاملة فى اقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى الذى يحمله المتطوع ، وذلك عند التحاقه فى وظيفة مدنية ، على ان لا يترتب على ذلك زيادة فى الماهية . ثانياً ، بحساب مدة الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسيه ، سواء اكانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة أو على غير درجة أو باليومية أو فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، وعلى ان يسرى هذا على المتطوعين ذوى المؤهلات الدراسيه فى حديده اسلحة الجيش المختلفة عند التحاقهم بوظائف مدنية ، على ان لا يترتب على ذلك اية زيادة فى الماهية . ثالثاً ، بتطبيق البندين السابقين على حملة المؤهلات الدراسيه الذين وضعوا فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسيه قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وبذلك الذين وضعوا ويوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ ، وتضى القرار الثانى باعتبار المدد التى قضيت فى وظائف من الدرجة الثانية وما فوقها فى سلك المستخدمين خارج الهيئة كئنها قضيت بالدرجة التاسعة . ويبين من ذلك ان لكل من القرارين مجاله فى التطبيق ، فالقرار الاول انما يسرى فى شأن الموظفين غير الداخلين فى سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة فتحسب لهم المدد التى قضى هذا انقرار بضمها بالاطلاق والتعميم الذى نص عليه . أما القرار الثانى فيسرى فى شأن المدد التى قضاه المستخدمين للخارجون عن الهيئة فى الدرجة الثانية وما يعلوها فاعتبرها وكأنها قضيت بالدرجة التاسعة . فاذا كان الثابت ان المدة التى يطلب المدعى ضمها الى مدة خدمته الحالية - حيث يعمل كاتباً بحكمدرارية مصر - كانت قد قضيت تطوعاً فى خدمة البوليس ، فان القرار الاول لا يطبق فى شأنه ،

لأن المدة التي يطلب ضمها في وقت كان يعمل فيه في سلك المستخدمين خارج الهيئة ، بل الذي ينطبق عليه ، لو توافرت فيه الشروط القانونية ، هو القرار الثاني ، والحال ان هذه الشروط غير متوافرة فيه أيضا ، ذلك لأنه ولئن كان المدعى يعمل وقتذاك في وظيفة نقر بزيادة درجة أولى خارج الهيئة في البوليس إلا أن درجة هذه الوظيفة تقل في متوسط ربطها عن الدرجة الثانية خارج الهيئة .

( طعن ٧٨٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٣٣١ )

#### المبحث :

امتناع ضم مدة الخدمة السابقة طبقا لقرارى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لعدم توافر شروطهما - لا يمنع من الاستفادة من قرار مجلس الوزراء في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ .

#### ملخص الحكم :

لا وجه للقول بأنه اذا امتنع ضم مدة خدمة المدعى بكلية البوليس الى اقدميته في الدرجة التاسعة وفقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يجز الاعتداد بها نتيجة لذلك من جهة استحقاقه للدرجة الثامنة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ ، ذلك لأن لكل من قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما من جهة ولقرار ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ من جهة اخرى في شأن معلمى التربية البدنية مجالا يجري فيه وحكما مقصورا عليه ، فالقراران الأولان ينظمان ضم مدد الخدمة السابقة الى اقدمية الدرجة التي يعين فيها الموظف المؤهل ، والقرار الأخير يعتد بمدد العمل الحكومى السابق الذى اكسب معلم التربية البدنية خبرة فنية تؤهله لاستحقاق الدرجة الثامنة ، بقطع النظر عن امكان ضم هذه المدة السابقة أو عدم امكانه طبقا لقواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى ارضاها قرارا ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ذلك لأن عدم الحصول على المؤهل الدراسى ان قام مانعا من ضم المدة السابقة على اول يولية سنة ١٩٥١ فانه لا يعتبر عقبة فى تحصيل الخبرة الفنية

المشترطة في مجال تعليم التربية البدنية . ولا شك أن ممارسة المطعون لصالحه لنشاط مهني مماثل بكلية البوليس قد اكسبه تلك الخبرة الفنية التي ينعكس أثرها حتما على وظيفته الجديدة بوزارة المعارف ، الأمر الذي يقتضى عدم أهدار هذه المدة عند النظر في استحقاقه للدرجة الثامنة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ .

( طعن ٨٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٣٣٢ )

##### المبدأ :

تنبيه الموظف عند تقديم مسوغات التعيين الى الطلب الخاص بضم مدة خدمته السابقة - قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٨/٢٠ .

##### ملخص الحكم :

اصدر مجلس الوزراء قرارا في ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٠ مفاده ان ينبه الموظف عند تقديم مسوغات التعيين الى ان ضم مدة الخدمة السابقة يقتضى تقديم طلب بذلك ، فاذا ثبت ان الادارة قد اغفلت تنبيهه الى ذلك ، فلا يمتنع عليه ان يطلب ضم مدة خدمته السابقة بحجة قوأت ميعاد هذا الطلب .

( طعن ٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٦ ) .

### الفرع السابع

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء

الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٣

قاعدة رقم ( ٣٣٣ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/١٢/٢٣ - نصه على حساب مدة التمرين للموظف ذي المؤهل - شروط ذلك - الفرق بين مدة الدراسة ومدة التمرين .

لما كانت المدة الدراسية - على حسب مفهوم هذه العبارة - هي المدة التي يقضيها الطالب في التحصيل والدراسة ، سواء بالمدرسة أو في خارجها ، تحت اشرافها ورقابتها ، وتنتهي بإداء الامتحان النهائي للسنة الدراسية ، فمن ثم لا تعتبر مدة دراسية تلك التي تقضى في التمرين ، سواء في المصالح الحكومية أو في غير المصالح الحكومية بعد أداء الامتحان النهائي للدبلوم والنجاح فيه ، وبالتالي يتعين ضمها الى مدة خدمة الموظف بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ الذي يقضى بأن تصبب للموظفين ذوي المؤهلات الدراسية المدة التي يكونون قد قضوها في التمرين في اقدميتهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية ، سواء كانت مدد التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية أو منفصلة عنها بأجر أو بغير أجر ، على أن لا يترتب على ذلك اية زيادة في المرتبات .

( طعن ١٥٤٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٣ )

قاعدة رقم ( ٣٣٤ )

#### المبدأ :

ضم مدة التمرين عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - انطباقه على مدة التمرين سواء قضيت قبل تسلم



المؤهلات الدراسى أو بعد تسلمه - مثال بالنسبة لمدة التمرين التى تستبشر  
الحصول على شهادة للفنون والصناعات •

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ،  
يقضى بان تحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية لمدة التى يكونون  
قد قضوها فى التمرين واقدميتهن فى الدرجة المقررة لمؤهلاتهم الدراسية  
سواء اكانت مدة التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية ام منفصلة عنها ،  
باجر او بغير اجر ، على ان لا يترتب على ذلك اية زيادة فى المرتبات ،  
ومن ثم اذا ثبت ان المدعى قد قضى مدة فى التمرين بمصلحة المبانى فانها  
تخضع لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، فتحسب له فى اقدمية الدرجة  
المقررة لمؤهله الدراسى ، حتى لو كان النظام الدراسى للمؤهل الذى يحمله  
( شهادة مدرسة الفنون والصناعات ) يقضى بان يمضى الطالب سنة  
تمرينية قبل تسليم المؤهل اليه ، لئن هذه السنة اذا كانت لازمة من وجهة  
نظر النظام الدراسى كشرط لتسليم المؤهل ، فانها فى الوقت ذاته تتوافر  
فيها خصائص المدة التمرينية التى تحسب فى اقدمية الموظف من وجهة  
نظر قرار مجلس الوزراء المشار اليه الذى لم يشترط ان يكون قضاءها  
بعد تسلم المؤهل وليس قبله ، والا كان ذلك تخصصا للقرار بغير مخصص  
وهو قد ورد مطلقا ، بل الحكمة التى قام عليها متوافرة فى مثل هذه  
الحالة بقضاء مدة التمرين فعلا •

( طعن ١٦٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٣٥ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بحسبان  
مدة التمرين فى الاقدمية - عدم انطباقه على مدة الدراسة بالقسم الثانوى  
بمدرسة مصر الصناعية •

#### ملخص الحكم :

يخلص من مطالعة النظام الدراسى لمؤهل شهادة اتمام الدراسة  
بالاقسام الثانوية بمدرسة مصر الصناعية ان مدة الدراسة قبل الحصول

عليه سنتان ، يتلقى فيها الطلبة دروسا علمية وعملية ، وإن التعليم بالجان ، ويعطى الطالب مكافأة يومية قدرها مائة مليم إذا كان بفرقة السنة الأولى ، ومائة وعشرون مليما إذا كان بفرقة السنة الثانية ، وتصرف هذه المكافأة عن أيام العمل فقط ويتوقف صرفها على مواظبة الطالب واجتهاده وحسن سلوكه وقفاد كل أولئك أن المدة المذكورة هي مدة دراسة ، وليست مدة تمرين ، ومن ثم لا يفيد المدعى فى شأنها من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ الخاص بحساب مدة التمرين فى التقديمية .  
( طعن ١٤٢٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٣٦ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - اشتراطه لحساب مدة التمرين فى التقديمية الدرجة أن تكون مسبقة بالحصول على المؤهل الدراسى - ثبوت أن مدة التمرين داخلة فى مدة الدراسة سابقة على الحصول على المؤهل - امتناع تطبيق قرار مجلس الوزراء السالف الذكر .

#### ملخص الحكم :

بالنسبة الى ما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة من أن القرار الواجب تطبيقه على المطعون ضده هو قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، فإن هذا القرار يقضى بأن تحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التى يكونون قد قضاوها فى التمرين فى اقدميتهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية ، سواء اكانت مدة التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية أو منفصلة عنها بأجر أو بغير أجر ، ويستفاد مما سلف انه يشترط لتطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر بحساب مدة التمرين فى التقديمية الدرجة أن تكون مدة التمرين مسبقة بالحصول على المؤهل الدراسى المقررة له درجة معينة بالكادر - وعلى ذلك اذا كانت مدة التمرين كما هى الحال فى المنازعة الحالية تعتبر داخلة فى مدة الدراسة ومرحلة لازمة وسابقة على الحصول على المؤهل الدراسى امتنع تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه .

( طعن ١٦٤٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧ )

قاعدة رقم ( ٣٣٧ )

المبدأ :

مدة اشتغال الأطباء كمساعدين إكلينيكين - تحسب في اقدميتهم بالدرجة السادسة دون أن يترتب على ذلك تعديل في المناهية أو في مواعيد العلاوات - أساس ذلك من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

أوضحت وزارة الصحة لوزارة المالية أنه تقدم إليها عدة التماسات من أطبائها الذين قضوا مدة مساعد إكلينيكى بممشفى القصر العينى بطلب ضمها في حساب المناهية والأقدمية استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١١ من يونيو ١٩٥٠ الذى يقضى بحساب المزد الذى تقضى في التمرين بوزارة الزراعة في الأقدمية والمناهية أذ أن اشتغال حضرات الأطباء كمساعدين إكلينيكين إنما كان لعدم وجود وظائف أطباء امتياز خالية وطلبت الوزارة الموافقة على تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه على الأطباء أسوة بموظفى وزارة الزراعة وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب ورات الموافقة على حساب مدة اشتغال الأطباء كمساعدين إكلينيكين في اقدميتهم بالدرجة السادسة دون أن يترتب على ذلك تعديل في المناهية أو في مواعيد العلاوات ورفعت بزيائها هذا مذكرتها رقم ( ٩٨٧/١ صحة ) الى مجلس الوزراء فوافق بجلسته المنعقدة في ٢ من ديسمبر ١٩٥١ على رأى اللجنة المالية المذكورة .

( طعن ١٣٧٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٩ )

قاعدة رقم ( ٣٣٨ )

المبدأ :

ضم مدة التمرين عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - وجوب التقدم بطلبه خلال سنة اشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١١ مايو سنة ١٩٤٧ بالنسبة للموظفين الموجودين في الخدمة وقت العمل به أو عند التعيين بالنسبة، لأن يعينون بعد صدور . . .

### ملخص الحكم :

ان ضم مدة التدريب للطاعن كان يستند الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٣ والمشار اليه في كتاب دوري ديوان الموظفين رقم ١٥ ، وتقضى احكام هذا القرار بان يحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التى يكونون قد قضوها فى التمرين فى اقدميتهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية سواء كانت مدد التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية او منفصلة باجر او بغير اجر على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى المرتبات ، ويعمل بذلك بالنسبة للموظفين الذين الحقوا بخدمة الحكومة قبل ١٩٥٢/٧/١ .

وانه وان كان قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يحدد ميعادا لتعيين تقديم طلب حساب مدد التمرين فى الاقدمية على مقتضى احكامه الا ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٧/٥/١١ اذ تضمن انه لا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا اذا طلب حسابها عند التعيين فى الحكومة مع استثناء الموظفين الذين لهم مدد خدمة سابقة على ان يتقدموا بطلب حسابها فى مدة ستة اشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء . هذا القرار اذ خدد ميعادا لتقديم طلب الضم وهو ستة اشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بالنسبة للموظفين الموجودين فى الخدمة وقت العمل به او ان يطلب حسابها عند التعيين بالنسبة لمن يعينون بعد صدور القرار والا مقط الحق فى هذا الطلب فان هذا الميعاد يسرى فى شان جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة .

( طعن ٨٦٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٩ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥١/١٢/٢٣ قضى بحساب مدة التمرين فى اقدمية الدرجة على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى المرتب - اثر ضم المدة يقتصر من ثم على حسابها فى اقدمية الدرجة عند الترقية - من مقتضى ذلك الاعتداد بالمدة المضمومة فى حساب مدة الخدمة عند الترقية الحكيمة المصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

هذه المادة لم تشترط للأفادة من أحكامها أن تكون مدة الخدمة فعلية أو حقيقية - اشتراط قرار مجلس الوزراء السابق الا يترتب على ضم مدة التمرين أى زيادة فى المرتب - المقصود بذلك الزيادة المباشرة فى المرتب نتيجة لاعادة حسابه بعد التخرج بالعلاوات دون الزيادة غير المباشرة المترتبة على الترقية نتيجة لضم من الخدمة .

#### ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ قضى بأن تحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التى يكونون قد قضوها فى التمرين فى اقدمية الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية سواء كانت مدد التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية أو منفصلة عنها ، بأجر أو بغير أجر ، على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى المرتب .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة يقضى فى المادة ٢٢ منه بأنه « اذ قضى العامل ١٥ سنة فى درجة واحدة من الكادر أو ٢٣ سنة فى درجتين متتاليتين أو ٢٧ سنة فى ثلاث درجات متتالية أو ٣٠ سنة فى أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما اكبر ، ويستمر فى الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق وأحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الأخيران عنه بدرجة ضعيف ، وتؤخذ هذه العلاوات فى الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى ، ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون على أن يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به » .

ومن حيث أن اثار ضم مدد الخدمة السابقة ، سواء كانت مدد خدمة فعلية أو حقيقية سابقة على التعيين مثل التمرين فى الحالة المعروضة ، أو كانت مدد خدمة اعتبارية أو حكومية مثل مدة الدراسة التى تسبق الحصول على المؤهل اللازم للتعين ، تحددها أحكام القوانين أو القرارات التنظيمية التى تصدر ممن يملكها ويصب الشروط وبالمدى الذى تحدده هذه القوانين أو القرارات التنظيمية .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٣ قضى بحساب مدة التمرين في اقدمية الدرجة على الا يترتب على ذلك اى زيادة في المرتب ، وبذلك يكون هذا القرار قد قصر اثر ضم المدة بمقتضاه على حسابها في اقدمية الدرجة عند الترقية .

ومن حيث ان الاعتداد بالمدة المضمومة طبقا للقرار المشار اليه في حساب الاقدمية عند الترقية الى الدرجة الاعلى يستتبع الاعتداد بها أيضا في تحديد الاقدمية في الدرجة الاعلى عند شمول قرار الترقية اكثر من عامل في هذه الدرجة طبقا للمادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وفي حساب مدة الخدمة عند الترقية الحكيمة المنصوص عليها في المادة ٣٢ من القانون المذكور .

ومن حيث ان المادة ٢٢ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها لم تشترط للافادة من احكامها ان تكون مدة الخدمة فعلية او حقيقية ، ومن ثم يكفي للافادة من احكامها توافر مدد الخدمة التي حددتها سواء كانت فعلية او حقيقية او كانت اعتبارية او حكمية ، وذلك طبقا للقواعد العامة في تفسير القوانين والتي تقضى بان المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يوجد ما يقيدده او يحد منه .

ومن حيث ان النص في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٣ على الا يترتب على ضم مدة التمرين اى زيادة في المرتب ، قصد به الزيادة المباشرة في المرتب ، نتيجة لاعادة حسابه بعد التدرج بالعلوات المستجقة نتيجة ادخال مدة الخدمة المضمومة في الاعتبار ، ومن ثم فلا يسرى على الزيادة غير المباشرة في المرتب المترتبة على الترقية نتيجة لضم المدة المذكورة في الاقدمية لانها ناتجة عن تطبيق قواعد تنظيمية اخرى هي قواعد الترقية .

ومن حيث انه لا يجوز الاحتجاج في الحالة المعروضة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ الذى قضى بعدم ادخال المدة الاعتبارية المحسوبة في الاقدمية طبقا لقراريه الصادرين في ٦ من مايو و ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ فى حساب المدد المنصوص عليها فى المادة ٤٠ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة

وهى المادة الخاصة بالترقية الحكومية والمقابلة للمادة ٣٢ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٤ ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن آثار ضم مدد الخدمة السابقة ، كما سلف البيان ، تحددها القوانين والقرارات التنظيمية التي قضت بالضم ، ولم يتضمن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٣ حكما مماثلا للحكم الذي تضمنه قرار هذا المجلس الصادر في ١٩٥٤/١١/٢٤ ومن ثم يقتصر حكم هذا القرار الأخير على المدد المضمومة بموجب قراراتى مجلس الوزراء الصادرين في ٦ من مايو ، ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدة التميين التى ضمت لآئدية السيد ..... العامل بمجلس مدينة أسيوط وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ تدخل فى حساب المدد اللازمة للترقية الحكومية طبقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

( ملف ٢٣٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/١/٦ )

### الفرع الثامن

المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

بشأن نظام موظفى الدولة

قاعدة رقم ( ٣٤٠ ) .

#### المبدأ :

لا يجوز ضم مدة الخدمة التى تقضى فى الحكومة إلا إذا اتحد الكادر المعين عليه الموظف فى كل من عمله السابق وعمله الجديد - مدة خدمة شيخ الحارة لا يجوز حسابها للموظف الذى يعين على وظيفة داخل الهيئة .

#### ملخص الفتوى :

اعمالا لحكم المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون نظام موظفى الدولة والمبادئ العامة المستخلصة من هذا القانون ، لا يجوز ضم مدد الخدمة التى تقضى فى الحكومة الا اذا اتحد الكادر المعين عليه الموظف فى كل من عمله السابق وعمله الجديد ، طبقا لما ادرتته الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٥٥/٨/٥ . ومن ثم لا تعتبر مدة خدمة شيخ الحارة من المدد التى يجوز حسابها للموظفين العموميين الذين يعينون على وظائف داخل الهيئة .

( فتوى ٨٩ فى ١٩٥٦/٢/٤ )

قاعدة رقم ( ٣٤١ )

#### المبدأ :

موظف بالكادر المتوسط تعيينه بالكادر العالى - عدم جواز الضم لاختلاف الكادرين - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/١٢/١٧ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة بالحكومة بالخالفه لحكم الفقرة الاولى من المادة ٢٣ من قانون الموظفين - عدم الاعتداد به .



### ملخص الفتوى :

تقضى المادة ٢٣ من قانون الموظفين بأنه « فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم أو أمر جمهورى ، لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق فى درجة أعلى من الدرجة التى كان يشغلها قبل تركه خدمة الحكومة ، ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة . فإذا كان قد أمضى الفترة التى قضاها خارج الحكومة مشغلا بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التى يفيد منها خبرة ، وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فتجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب أعلى فى حدود الدرجة التى كان يشغلها أو فى درجة أعلى من تلك الدرجة . وفى الحالة الأولى تحدد اقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الدرجة التى كان فيها وفى الحالة الثانية تحدد اقدميته فى الدرجة المعين بها فى قرار الاعارة » .

والمادة ٢٤ تقضى بأنه « اذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الهيئات أو المؤسسات المشار اليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدة كلها أو بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب وادمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التى يعينها مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » .

والواضح أن كلا من هاتين المادتين تعالج حالة خاصة وتدور فى نطاق مستقل عن نطاق المادة الأخرى ، فالأولى تعالج حالة موظف كان بخدمة الحكومة ثم تركها مدة من الزمن وأعيد تعيينه بعد ذلك . وفى هذه الحالة لا يخلو الحال من أحد أمرين ، أما إن يكون هذا الموظف لم يشغل بهيئة أو مؤسسة أو عمل آخر يستفيد منه خبرة أثناء وجوده خارج وظيفته - فتطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٣ ، بحيث لا يجوز تعيينه فى درجة أعلى من الدرجة التى كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ، ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة ، ويكون ذلك بداهة فى نفس الكادر الذى كان معينا عليه ، وفقا لما يقتضيه اعمال القواعد العامة فى قانون نظام موظفى الدولة التى تقوم أساسا على الفصل بين الكادرات المختلفة ، وأما أن يكون قد ( م - ٤٤ - ج ٢٢ )

امضى الفترة التى قضاها خارج الحكومة مشغولا باحدى الهيئات او المؤسسات التى يفيد منها خبرة ، وهنا تحتسب له هذه المدة كلها او بعضها طبقا لقرار مجلس الوزراء ، فيعاد الى نفس درجته فى نفس الكادر الذى كان به بمرتبة اعلى ، او يعاد فى درجة اعلى فى نفس الكادر ايضا .

اما المادة ٢٤ فانها تعالج حالة من يعين لأول مرة فى الحكومة وليست له مدة خدمة سابقة بها . ولكن له مدة خدمة سابقة فى الهيئات او المؤسسات المشار اليها فى المادة ٢٣ ، اى الهيئات والمؤسسات الحرة خارج الحكومة ، فهذه المدد يجوز مراعاتها عند التعيين ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

وواضح من ذلك ان هاتين المادتين قد اوجبتا لتطبيق احكامها صدور لائحة تنفيذية لهما ، وقد صدرت هذه اللائحة بقرار من مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/١٢/١٧ . الا ان هذا القرار نص على جواز ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة ، كما نص على الشروط والأوضاع التى تظم بها مدد الخدمة فى الهيئات والمؤسسات الحرة .

وقرار مجلس الوزراء - فيما تضمنه من النص على جواز ضم مدد الخدمة بالحكومة - قد تجاوز حدود التفويض الذى منحه المشرع اياه بالمادتين ٢٣ و ٢٤ سالفتي الذكر ، فهاتان المادتان كما سبق القول قصرتا سلطته على تنظيم شروط ولوائح ضم مدد الخدمة السابقة التى تقضى خارج الحكومة ، اما المدد التى تقضى فى الحكومة فان الفقرة الاولى من المادة ٢٣ قد تكفلت ببيان حكمها ، وحظرت ضمها اذا كانت قد امضيت فى كادر يختلف عن الكادر الجديد ، فاذا اتحد الكادران لم يخرج الامر عن اعادة الموظف الى وظيفته السابقة باستثناء الفاصل الزمنى بين الخدمة السابقة والخدمة اللاحقة .

ولما كان قرار مجلس الوزراء المذكور ادى فى مراتب تدرج القواعد التشريعية من قانون نظام موظفى الدولة ، لذلك فانه يكون مشويا بغير مجاوزة التفويض الممنوح له فيما قضى به من جواز ضم مدد الخدمة السابقة الحكومية . ومن ثم فانه لا يجوز ضم مدة الخدمة السابقة التى قضيت فى الكادر المتوسط الى مدة الخدمة الجديدة فى الكادر العالى .  
( فتوى ٩٥ فى ١٩٥٦/٢/٤ )

قاعدة رقم ( ٣٤٢ )

المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - تفويضه مجلس الوزراء فى تحديد  
أقدمية الموظف الذى قضى فترة بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال  
الحرّة التى يفيد منها خبرة - لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين  
الذين اكتسبوا خبرة فى عملهم بالحكومة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بشأن نظام موظفى الدولة أن المشرع عنى بتحديد أقدمية الموظف إذا كان  
قد أمضى الفترة التى قضّاها خارج الحكومة مشغلا بأحدى الهيئات  
أو المؤسسات أو الأعمال الحرّة التى يفيد منها خبرة ، وفوض مجلس  
الوزراء فى تحديد أقدمية هذا الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الهيئات  
أو المؤسسات المشار إليها ، فمن باب أولى - بحكم اللزوم - يكون لمجلس  
الوزراء هذا الحق بالنسبة إلى الموظفين الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة  
عملهم داخل الحكومة بتوجيهها وتحت إشرافها ورقابتها ، وبهذه المثابة  
تكون أولى بالتقدير فى هذا الخصوص ، ويؤكد هذا النظر ما نصت  
عليه المادة ١٢ من القانون سالف الذكر ، حيث أجازت إعفاء المرشح  
لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمى  
إذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل فى المصالح الحكومية  
أعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها .

( طعن ٣٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/٣١ )

قاعدة رقم ( ٣٤٣ )

المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - تفويضه مجلس الوزراء فى تحديد  
أقدمية الموظف الذى قضى فترة بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال  
الحرّة التى يفيد منها خبرة - لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين  
الذين اكتسبوا خبرة فى عملهم بالحكومة .

### ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أن المشرع عنى بتحديد اقدمية الموظف اذا كان قد امضى الفترة التى قضها خارج الحكومة مشغلا بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الاعمال الحرة التى يفيد منها خبرة ، وفوض مجلس الوزراء - باعتباره الجهة الأصلية فى تنظيم شئون الموظفين - فى تحديد اقدمية هذا الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الهيئات أو المؤسسات المشار إليها ، ففى باب اولى - ويحكم اللزوم - يكون لمجلس الوزراء هذه السلطة بالنسبة الى الموظفين الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة عملهم داخل الحكومة بتوجيهها وتحت اشرافها ورقابتها ، وبهذه المثابة هم اولى بالتقدير فى هذا الخصوص ، ولا يتصور أن يكون الشارع قد فوض مجلس الوزراء هذه الملطة بالنسبة لأولئك وحرمه منها بالنسبة لهؤلاء ، ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر حيث اجازت اعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمى اذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل فى المصالح الحكومية أعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها ، فى حين أن الخبرة الفنية خارج العمل الحكومى مهما طاللت لا تسوغ هذا الاعفاء ، مما يقطع بأن الشارع يعدد بالخبرة فى العمل الحكومى أكثر مما يعدد بها خارجه .

( طعن ٣٥٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٣٤٤ )

### المبدأ :

حق مجلس الوزراء فى تحديد اقدمية الموظف الذى قض فترة بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الاعمال التى يفيد منها خبرة - لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين الذين اكتسبوا خبرة فى عملهم بالحكومة .

### ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أن المشرع عنى بتحديد اقدمية الموظف اذا كان

قد امضى الفترة التى قضاه خارج الحكومة مشتغلا باحدى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة التى يفيد منها خبرة ، وفوض مجلس الوزراء - بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين - فى تحديد الشروط والأوضاع التى يراها لتقدير الدرجة والمرتبة واقدمية الدرجة لهذا الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة المشار اليها ، فمن باب اولى وبحكم اللزوم يكون لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة الى الموظفين الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة عملهم داخل الحكومة بتوجيهها وتحت اشرافها ورقابتها ، وبهذه المثابة يكونون اولى بالتقدير فى هذا الخصوص . ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون سالف الذكر حيث اجازت اعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمى اذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل فى المصالح الحكومية اعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها .

( طعن ١٠٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٥ )

##### المبدأ :

المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - تنظيمها اعادة تعيين الموظف السابق الذى يكون قد ترك خدمة الحكومة - عدم انطباقها على الموظف الذى يعين فى وظيفة اخرى ثم يعاد تعيينه فى وظيفته الاولى .

##### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة انما تنظم اعادة تعيين موظف سابق كان قد ترك خدمة الحكومة ، أى كانت قد انقطعت رابطة التوظيف بينهما ، فنصت تلك المادة على انه « فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم او امر جمهورى لا يجوز اعادة تعيين موظف سابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة » ، يقطع فى ذلك ان الفقرة الثالثة وهى

تحدد اقدمية مثل هذا الموظف انما تتحدث عن الفترة التي قضاها خارج الحكومة مشتغلا باحدى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة التي يفيد منها خبرة . وغنى عن القول ان المادة المذكورة لا تنطبق على حالة المدعى ، لانه لم يترك خدمة الحكومة باية حال ، وغاية الامر انه عين فى وظيفة اخرى بمصلحة الضرائب ، ثم اعيد تعيينه فى سلك ادارة القضايا كما كان .

( طعن ١٣٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٦ )

##### المبدأ :

احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب - اقدمية الدرجة - مريانها على من يعين فى ادنى الدرجات وعلى من يعين فى درجة اعلى بلا تفرقة .

##### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام الدولة على انه « اذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة المشار اليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها او بعضها فى تقدير الدرجة او المرتب وادمية الدرجة وفقا للشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين » . وتنفيذا لهذا النص صدر فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وادمية الدرجة ، ونص فى المادة الاولى منه على انه « فى تطبيق احكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، يكون حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وادمية الدرجة مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الاتية » ( ١ ) المصالح الحكومية . » ونص فى المادة الثانية منه على انه « . . . تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الاولى وفقا للشروط والاوزاع الاتية :

١ - مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر .

فاذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية جاز ضمها او بعضها بالشروط الاتية :

( ا ) ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

( ب ) ان تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها .

( ج ) يقصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى يعين على أساسه الموظف او يعاد تعيينه بمقتضاء » .

ويستفاد من هذه النصوص انها تتضمن قواعد عامة تسرى على كل من يتوافر فيه الشروط التى حددتها بدون تفرقة بين من يعين فى ادنى الدرجات وبين من يعين فى غير هذه الدرجات ، يؤيد هذا النظر . .  
اولا - ما جاء بالذكره الايضاحية للقرار الجمهورى المشار اليه من ان « الاصل فى قواعد ضم مدد العمل السابقة ، انها تقوم على فكرة اساسية هى الافادة من الخبرة التى يكتسبها المرشح خلال المدة التى يقضيها ممارسا لنشاط وظيفى او مهنى سابق على تعيينه بالحكومة او اعادة تعيينه بها تلك الخبرة التى ينعكس اثرها على وظيفته الجديدة الامر الذى يقتضى عدم اهدار هذه المدة عند تعيينه فى الحكومة . . . » فحكمة ضم مدد الخدمة السابقة كما كشفت عنها هذه المذكرة وهى الافادة من الخبرة التى اكتسبها المرشح للتعيين توجب سحب قواعد ضم هذه المدد على من يعين فى الحكومة سواء اكان تعيينه فى ادنى الدرجات او فى غيرها مما يعلوها . . .

ثانيا - ان المادة الثانية من القرار تشترط فيما يشترط لضم مدة الخدمة السابقة ان تكون قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد

التعيين فيها - ومفهوم ذلك ان اعادة التعيين قد تكون فى درجة اعلى من ادنى الدرجات وقد اجاز المشرع ضم مدة الخدمة السابقة فى هذه الحالة كما اجازها عند التعيين فى ادنى الدرجات .

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى ان الموظف يستحق ضم المدة التى قضاه بمكافأة قبل تعيينه فى الدرجة الخامسة الى تقدميته فى هذه الدرجة مادامت شروط هذا الضم متوافرة فيه .

( فتوى ٩٨١ فى ١٧/١١/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٧ )

#### المبدأ :

بيان بنصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة التى تنظم ضم مدة الخدمة السابقة .

#### ملخص الحكم :

نظم المشرع فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة موضوع تعيين الموظفين السابقين كما اقر فى المادة ٢٤ مبدا ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة فنص فى المادة ٢٣ منه على انه « فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم او امر جمهورى لا يجوز اعادة تعيين موظف سابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتباً يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة . فاذا كان قد امضى الفترة التى قضاه خارج الحكومة مشغلاً باحدى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة التى يفيد منها خبرة ، وذلك طبقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فتجوز اعادته بقرار من الوزير بعد موافقة هذا الديوان بمرتب اعلى فى حدود الدرجة التى كان يشغلها او فى درجة اعلى من تلك الدرجة وفى الحالة الاولى تحدد اقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الدرجة التى كان فيها ، وفى الحالة الثانية تحدد اقدميته فى الدرجة المعين بها فى قرار الاعادة على ان لا يجوز اطلاقاً تعيين موظفين



فى غير ادى درجات الكادر باقسامه فى لىة وزارة او مصلحة الا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية « . ونص فى المادة ٢٤ على انه « اذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة المشار اليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها او بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وفقا للشروط والاضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين . وذلك بمراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

( طعن ١٧١٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٨ )

المادة :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - صدوره استنادا الى المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اثر ذلك قصر تطبيقه على من يعينون فى احدى الدرجات الواردة فى الجدول المرافق للقانون من موظفى الحكومة والهيئات العامة - امتناع تطبيقه على موظفى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى الذين كانوا معينين على روابط مالية طبقا للائحة الداخلية للهيئة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ - صدور القرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بتسوية حالاتهم على الدرجات الموزعة بموجبه - يترتب عليه جواز ضم مدد خدمتهم السابقة بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عند توافر شروطه ومنها ان يكون فى ادى درجات التعيين .

ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة انما صدر استنادا الى المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فهو لا ينطبق الا على من يعينون فى احدى الدرجات الواردة فى الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من موظفى الحكومة والهيئات العامة وعلى ذلك فما كان يمكن تطبيقه على موظفى الهيئة العامة للاصلاح

الزراعى الذين كانوا يعينون على روابط مالية طبقا لاحكام اللائحة الداخلية للهيئة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ، الا انه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ والذي نص فى المادة الثالثة منه على ان تسوى حالات موظفى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الموجودين فى الخدمة فى ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار وفقا للقواعد التى اوردتها المادة المذكورة. ومن بينها قاعدة تقضى بان يكون نقل الموظفين على اساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بمثيلاتها فى الكادر الحكومى مع اجراء التقارير الذى تقتضيه الضرورة على ان ينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار اقدميته فيها من تاريخ خضوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول الوارد فيها ، فانه يجوز بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر تسوية حالة العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى بضم مدد خدمتهم السابقة فى ادنى درجات التعيين بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر متى توافرت شروط تطبيقه .

وبالنسبة للسيد ..... فانه وقد عين فى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى الربط المالى ١٢ - ٢٠ جنيه الذى عودل بالدرجة السابعة بمقتضى جدول التعادل الوارد فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ وهى ليست ادنى درجات التعيين بالنسبة لحاملى دبلوم التجارة المتوسطة طبقا للمرسوم الصادر فى ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ ومن ثم فان شروط تطبيق القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تكون غير متوافرة فى شأنه اذ ان شروط ضم مدة الخدمة السابقة طبقا للقرار المذكور ان يكون فى ادنى درجات التعيين وعلى ذلك فانه لا يجوز ضم مدة خدمته السابقة فى بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

( فتوى ١٣٣٦ فى ١٧/١٢/١٩٦٧ )

قاعدة رقم ( ٣٤٩ )

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة التى قضاه الموظف كضابط بالقوات المسلحة الى مدة خدمته فى الوظيفة المدنية التى نقل اليها طبقا لقرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة - قضاء المدة المطلوب ضمها في درجة معادلة وفي نفس الكادر انما يغنى عن شرط اكتساب الخبرة الذي هو في حقيقته ترجمة لشرط اتحاد طبيعية العمل - اعتبار الخدمة بالقوات المسلحة وان كانت عملا بكادر خاص قد قضيت في كادر مواز لكادر العاملين المدنيين - معادلة الدرجة عن طريق معادلة الراتب الذي كان يحصل عليه في القوات المسلحة وراتب الدرجة طبقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة .

#### ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ٢٣ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على انه « فيما عدا الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم أو امر جمهوري لا يجوز اعادة تعيين موظف سابق في درجة اعلى من الدرجة التي كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذي كان يتقاضاه في تلك الدرجة » فاذا كان قد امضى الفترة التي قضاها خارج الحكومة مشغولا باحدى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة وذلك طبقا للقواعد التي تصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فتجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب اعلى في حدود الدرجة التي كان يشغلها او في درجة اعلى من تلك الدرجة ..

وكانت المادة ٢٤ من هذا القانون تنص على انه « اذا كان للمعين في الخدمة مدد عمل في الحكومة او في الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة المشار اليها في المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها او بعضها في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

وتنفيذا لهذين النصين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

وغنى عن البيان ان احكام هذا القرار تسرى ايضا في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة طبقا للاحكام الوقتية الصادر بها القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ .

واعمالا لما قضت به الفقرة الثانية من المادة ٢ من قانون اصدار قانون نظام العاملين من استمرار العمل باللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين قبل العمل به فيما لا يتعارض مع احكامه ..

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تنص على انه « في تطبيق احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصورا على المدد التي تقضى في الجهات الآتية : (١) المصالح الحكومية (٢) » ..

وتنص المادة الثانية على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الاولى وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

١ - مدد العمل السابقة في الحكومة او في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر .

فاذا كانت قد قضيت في كادر أدنى او على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية جاز ضمها او بعضها بالشروط الآتية :

( ١ ) ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ، ويرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

( ب ) أن تكون المدة المضمومة قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها .

.. ( ج ) ..... » .

ويتضح من ذلك أن المشرع قد فرق في الحكم بين مدد العمل السابقة في الحكومة او في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة التي تقضى في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين

الموظف فيها وفي نفس الكادر ، وبين تلك التي تقضى فى كادر ادى  
او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية فاجاز ضم المدد الاولى  
وحسابها كاملة سواء كانت متصلة او منفصلة دون قيد او شرط بينما تطلب  
فى المدد الثانية ضرورة توافر شرطين لجواز ضمها : الاول - ان يكون  
العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ،  
والثانى ان تكون قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين  
الموظف فيها .

يؤيد هذا النظر ان المشرع استخدم عبارة « فاذا كانت قد قضيت  
فى كادر ادى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية جاز ضمها  
او بعضها بالشروط الآتية ... » مما يعنى اننا بصدد حكم جديد  
منفصل من الحكم الاول الخاص بضم مدد الخدمة السابقة فى ذات  
الدرجة والكادر .

وتأسيسا على ذلك فان قضاء المدة المطلوب ضمها فى درجة معادلة  
وفى نفس الكادر انما يغنى عن شرط اكتساب الخبرة الذى هو فى حقيقته  
ترجمة لشرط اتحاد طبيعة العمل ..

ومن حيث ان العمل بخدمة القوات المسلحة وان كان عملا بكادر  
خاص - الا انه مما لا شك فيه انه كادر مواز لكادر العاملين المدنيين .  
آية ذلك ان المشرع اجاز نقل ضابط القوات المسلحة الى الوظائف  
المدنية وحدد شروط وضوابط هذا النقل ، كما حدد قواعد التعادل  
بين الرتب العسكرية والدرجات المقابلة لها فى الكادر المدنى ، وقد يثور  
الشك فى عدم اعمال قواعد الضم بالنسبة الى المدة التى يمضيها  
الضابط فى خدمة القوات المسلحة على اساس وجود اختلاف بين الكادر  
الخاص بالقوات المسلحة والكادر العام للعاملين المدنيين بالدولة فى  
الوقت الذى تشترط فيه المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ ان تكون المدة السابقة قد قضيت فى درجة معادلة وفى  
نفس الكادر . غير انه لا يجوز التمسك بحرفية « نفس الكادر » لان  
المشرع انما قصد فى حقيقة الامر ان تكون المدة السابقة ، وان لم تقضى  
فى ذات الكادر ، الا انه يكفى ان تكون قد قضيت فى كادر مواز للكادر  
الذى عين فيه الموظف لان نطاق الخدمة العامة يتسع ليشمل عدة  
كادرات خاصة بجانب الكادر العام .

ومن حيث ان شرط تعادل الدرجة انما يتأتى عن طريق اجراء التعادل بين الراتب الذى كان يحصل عليه السيد / ..... اثناء خدمته بالقوات المسلحة وبين راتب درجة القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعادلة للدرجة السابعة التى عين عليها فى ١٩٦٦/١/١ .

ومن حيث ان السيد المذكور كان برتبة ملازم وملازم اول بالقوات المسلحة ويبلغ بداية ربط الرتبة الاولى ١٥ جنيها والثانية ١٧ جنيها طبقا لجدول المرتبات الملحق بقانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة بينما يبدأ ربط الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وهى الدرجة المعادلة للدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، بخمسة عشر جنيها ، فمن شأنه ان يكون قد تحقق فى شأنه شرط التعادل .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز ضم مدة خدمة السيد / ..... بالقوات المسلحة الى مدة خدمته الحالية بالمركز القومى للبحوث دون استلزام تحقق شرط اتحاد طبيعة العمل فى الجهتين .

( ملف ٢٢٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/٦/٣ )

### القصر التاسع

حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء

المصادر فى ١٧/١٢/١٩٥٢

قاعدة رقم ( ٣٥٠ )

#### المبدأ :

لا يضم الى خدمة موظفى المجالس البلدية المعينين بالحكومة ، فيما عدا مجلس بلدى القاهرة ، سوى نصف مدة الخدمة بالمجالس المذكورة .

#### ملخص الفتوى :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ على الاحكام التى اقترحها ديوان الموظفين لحساب مدد الخدمة السابقة وأصدر الديوان كتابا دوريا بهذه الاحكام جاء به : اولا - يقصر حساب مدد الخدمة السابقة على المدد التى تقضى فى : ١ - المصالح الحكومية . ٢ - المجالس البلدية والقروية . ثانيا - تحسب مدد الخدمة السابقة كالآتى : ١ - مدد الخدمة السابقة فى الحكومة تحسب كاملة سواء كانت متصلة او منفصلة . ٢ - مدد الخدمة السابقة فى الهيئات الأخرى غير الحكومية بشرط الا تقل عن ثلاث سنوات يحسب نصفها . ولما كانت كلمة « الحكومة » لا تطلق الا على الوزارات والمصالح التابعة للحكومة المركزية دون المجالس البلدية المستقلة بشخصيتها عن شخصية الدولة ، فان موظفى المجالس البلدية الذين يعينون فى الحكومة يخضعون لحكم الفقرة الثانية من البند الثانى من كتاب ديوان الموظفين السابق الاشارة اليه ، ومن ثم فلا يحسب لهم الا نصف مدة خدمتهم فى هذه الاعمال ، ولا يستثنى من هذا الوضع سوى مجلس بلدى القاهرة اعمالا لنصوص القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ .

( فتوى ٧٣ فى ٢٧/٢/١٩٥٤ )

## قاعدة رقم ( ٣٥١ )

### المبدا:

قواعد احتساب مدة الخدمة السابقة بالنسبة لمدة الخدمة بالاقواف الملكية - قرار مجلس الوزراء في ١٣/٢٧/١٩٥٢ .

### ملخص الحكم :

ان المطعون عليه وقد اعتبر تعيينه بالحكومة حاصلا منذ اول اغسطس سنة ١٩٥٢ اى بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، فانه يخضع لأحكام هذا القانون الذى تنص المادة الاولى منه على ان « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام موظفى الدولة بالأحكام المرافقة لهذا القانون » وتسمى احكامه على موظفى وزارة الاوقاف والجامع الازهر والمعاهد الدينية ، ويلغى كل حكم يخالف هذه الاحكام » . ولما كانت المادة ٢٤ من القانون المشار اليه تنص فى فقرتها الاولى على انه « اذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الهيئات او المؤسسات المشار اليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها او بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وفقا للشروط والاوضاع التى يعينها مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين » ، فان قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى يمكن اعمالها فى حقه هى تلك التى صدر بها قرار مجلس الوزراء فى تاريخ لاحق لنفاذ هذا القانون تنفيذا لحكم المادة ٢٤ منه دون ما عداها من قواعد اخرى تضمنتها قرارات سابقة . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ على اقتراحات وزير المالية والاقتصاد التى تقدم بها الى المجلس بعد اخذ رأى ديوان الموظفين فى شأن قواعد حساب مدد الخدمة السابقة لمن يعين ابتداء او من يعاد تعيينه ، وذلك تنفيذا لحكم المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وتقضى هذه القواعد فى البند ( اول ) منها بقصر حساب مدد الخدمة السابقة على المدد التى تقضى فى الجهات التى عددها هذا البند ومن بينها الاوقاف الملكية ( فقرة ٣ ) وفى البند ( ثانيا ) بيان مدد الخدمة السابقة فى الهيئات الاخرى غير الحكومية - بشرط الا تقل عن ثلاث سنوات - يحتسب نصفها ( فقرة ٢ ) . وفى البند ( ثالثا ) - باشرط



ان يكون الموظف او المرشح مستوفيا لشروط التعيين فى الوظائف  
النصوص عليها فى المادة ٦ من قانون نظام موظفى الدولة ، وان يكون  
حاصلا على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ من القانون آنف الذكر .  
وبالنسبة الى من لهم مدد خدمة سابقة غير حكومية ان يكون العمل فيها  
متفقا مع العمل الحكومى ( فقرات ١ و ٢ و ٣ ) . وفى البند ( رابعا ) بان  
تقدر الدرجة والمرتب عند عمل حساب مدد الخدمة السابقة على اساس  
ما كان يستحقه الموظف من مرتب ودرجة فى التاريخ الفرضى لبداءة خدمته  
على اساس مؤهله العلمى وطبيعة الوظيفة فى ذلك التاريخ وافترض  
ترقيته كل خمس سنوات من المدد المحسوبة . ولما كانت شروط تطبيق  
قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره متوافرة فى المطعون عليه ، اذ ان مدة  
خدمته السابقة بديوان الاوقاف الخصوصية قبل تعيينه بوزارة الاوقاف تربو  
على ثلاث سنوات ، كما ان عمله فى هذه المدة كان ناظر زراعة وهو ذات  
العمل الذى تولاه عند تعيينه بالوزارة اذ اسندت اليه وظيفة مهندس  
زراعى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين  
الحكم بالفسائه والقضاء باستحقاق المدعى حساب مدة خدمته السابقة  
بديوان الاوقاف الخصوصية الملكية وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء  
الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

( طعن ٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٢ )

المبدأ :

شرط اتحاد الدرجة فى المدة المطلوب ضمها مع المدة اللاحقة -  
ضرورة توافر هذا الشرط فى طلب ضم مدة الخدمة السابقة بالتطبيق  
لقرار مجلس الوزراء فى ١٧/١٢/١٩٥٢ وللقرار الجمهورى رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

باستعراض نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى  
تقول « فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم او امر جمهورى  
لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان

( م - ٤٥ - ج ٢٢ )

يشغلها عدد تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتباً يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة اذا كان قد أمضى الفترة التى قضاها خارج الحكومة مشغلاً بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التى يفيد منها خبرة وذلك طبقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين « يبين أن سياسة المشرع واضحة فيما عناه بها من أنه يهدف الى ضرورة اتباع سبيل التدرج فى التوظيف والبعد عن تخطى السلم المرسوم لهذا التدرج ، فوضع قواعد للتعيين تضمنتها المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون المشار اليه وكان أن وضعت هذه القواعد بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، والمذعية لا تفيد من هذا القرار لاختلاف الدرجة التى كانت معينة عليها أصلاً عن الدرجة التى أعيد تعيينها فيها ، كما أن القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة لا ينطبق على حالة المدعى لما نص عليه فى الفقرة (ب) من البند الأول من المادة الثانية من أن « تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد التعيين فيها » .

( طعن ٣٨٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٣ )

##### المبدأ :

مدد الخدمة السابقة بالحكومة - ضمها وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ - لا يمنع من تطبيقه قضاؤها باليومية أو على اعتماد أو على غير درجة .

##### ملخص الفتوى :

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة ، أنه بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٤ صدر قرار من مجلس الوزراء نظم حساب مدد الخدمة السابقة فى التقديمية وتحديد المساهية وفقاً لأوضاع وحدود معينة وذلك اذا توافرت الشروط الآتية :

(١) ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات .

(٢) أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته .

(٣) ألا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد .

(٤) ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة .

(٥) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك .

(٦) ألا تزيد مدة ترك العمل على سنتين .

فإذا انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين جديدا يخضع فيه:  
الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد .

وبتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على قواعد جديدة لحساب مدد العمل السابقة في الأقدمية وتحديد المساهية لا تخرج في مجموعها وشروطها عن قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بما في ذلك شرط تماثل الدرجة السابقة مع الدرجة الجديدة بالنسبة لمن لهم خدمة سابقة في الحكومة ، والشرط الخاص بالمؤهل الدراسي ، والذي يقضى بالأقل المؤهل خلال مدة الخدمة السابقة عنه خلال مدة الخدمة الحالية .

وبتاريخ ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على حساب مدد الخدمة السابقة كاملة في أقدمية الدرجة بالنسبة لحاملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد أو في درجة أو على غير درجة أو باليومية أو في درجة أقل من الدرجة المقدرة للمؤهل الدراسي ، وذلك بشرط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك .

وبتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء تنفيذا للمادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الخاصين بضم مدة الخدمة السابقة ، وقد تضمن هذا القرار تحديدا للجهات التي يجوز ضم مدد الاشتغال فيها إلى الخدمة الحكومية ونص في البند الثاني منه على أن مدد الخدمة السابقة في الحكومة تحسب كاملة سواء كانت متصلة أو منفصلة ثم نص في البند الثالث على الشروط اللازمة لحساب مثل هذه المدد وهي :

(١) أن يكون الموظف وقت اعادته للخدمة مستوفيا لشروط التعيين  
فى الوظائف المنصوص عليها بالمادة ٦ من نظام موظفى الدولة الصادر به  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(٢) أن يكون حاصلا على المؤهل العلمى الذى تقتضيه المادة ١١  
من القانون آنف الذكر .

وفىما عدا ذلك فلم ينهج هذا القرار نهج قرارى مجلس الوزراء  
الصادرين فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فيما  
اشتراطاه من ضرورة تماثل الخدمة السابقة الحكومية مع الخدمة الحالية  
للموظف من حيث الدرجة مما يدل على أن مجلس الوزراء باغفاله النص  
على هذا الشرط ، انما قصد ان يضمن قراره هذا ، ما انتهى اليه التطور  
التشريعى فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة للمؤهلين المعينين على وظائف  
داخل الهيئة ، سواء قضيت هذه المدد على اعتماد او على درجة او على  
غير درجة ، او باليومية او فى درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل  
الدراسى ، ويترتب على ذلك ان هذا القرار لا يشترط لضم مدد الخدمة  
السابقة التى تقضى فى الحكومة ان تكون قد قضيت على وجه معين بل يكفى  
ان يصدق عليها وصف الخدمة الحكومية حتى يمكن ان تضم ، يستوى  
بعد ذلك ان تكون قد قضيت باليومية او على اعتماد او على غير درجة ،  
وهذا ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية فى فتاوها المصادرة  
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ فى شأن ضم مدة  
التطوع الى مدة خدمة الموظف .

( فتوى ٣٦٥ فى ١٩٦٠/٥/٤ )

قاعدة رقم ( ٣٥٤ )

المبدأ :

مدة التكاليف ومدة العمل بمكافأة شهرية بالحكومة - ضمها وفقا  
لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ - قصر الضم على المدة  
التي قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى اعيد تعيين الموظف  
على أساسه .

### ملخص الفتوى :

ان مدة الخدمة التى تقضى فى الحكومة بمكافأة شهرية هى خدمة حكومية قضيت على غير درجة ، وكذلك الحال بالنسبة الى مدة الخدمة بطريق التكاليف وذلك لأن الأثر المترتب على التكاليف هو مساهمة الموظف المكلف فى اداء خدمات عامة فى اوقات تشتد فيها الحاجة الى هذه المساهمة ، ومن ثم فهى ليست سوى خدمة حكومية وان كانت تتميز بما يلابسها من اجبار للتكاليف على اداء الخدمة بحيث لا يملك الا الامتثال لأمر التكاليف ، الا ان طابع الجبر هذا لا يخلع عنها صفة الخدمة الحكومية .

ويخلص من ذلك ان مدد التكاليف ومدد الخدمة بمكافأة تعتبر مدد خدمة حكومية قضيت على غير درجة ، ومن ثم فانها طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تكون واجبة الضم متى توافرت الشروط الأخرى التى نص عليها هذا القرار وهى :

اولا : ان يكون الموظف قد دخل الخدمة ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ تنفيذ القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

ثانيا : ان يكون موجودا عند الضم على درجة من درجات الموظفين الداخلين فى الهيئة .

ثالثا : ان يكون مستوفيا وقت اعادته للحكومة لشروط التعيين المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون المشار اليه .

رابعا : ان يكون حاصلا على المؤهل العلمى الذى تقتضيه المادة ١١ من القانون آتف الذكر ، ولا يكفى ان يتوافر هذا الشرط فى الموظف عند اعادته للخدمة بل يجب ان يكون حاصلا على المؤهل المشار اليه اثناء المدة المضمومة بحيث يقتصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل الذى اعيد تعيين الموظف على أساسه ، وهذا المعنى مستفادا من مقارنة نص الفقرة الثانية بنص الفقرة الاولى من البند الثالث من قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره . ذلك ان هذه الفقرة الأخيرة تشترط استيفاء الموظف شروط التعيين المبينة فى المادة ٦ من قانون نظام موظفى

الدولة وذلك عند اعادته للخدمة فى حين ان الفقرة الثانية تشترط حصوله على المؤهل العلمى الذى تقتضيه المادة ١١ من القانون المشار اليه - ولم تعدد لذلك وقتا معيناً على نحو ما جاء بالفقرة الاولى بل جاء نصها فى هذا الصدد مطلقاً غير مقيد بوقت معين مما يفيد ان شرط الحصول على المؤهل غير مشروط عند الاعادة الى الخدمة فحسب بل انه يشترط كذلك خلال الفترة التى يطلب ضمها الى مدة الخدمة .

يؤيد هذا النظر ان المشرع لو كان يقصد الى توافر هذا الشرط عند اعادة تعيين الموظف فحسب لم يكن فى حاجة الى اضافة نص الفقرة الثانية الى البند الثالث من قرار مجلس الوزراء المشار اليه اكتفاء بنص الفقرة الاولى التى تشترط استيفاء الموظف شروط التعيين المبينة فى المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بينها شرط الحصول على المؤهل العلمى اللازم لشغل الوظيفة - اما وقد نص على هذا الشرط استقلاً فى الفقرة الثانية من البند المذكور ، فى عبارة مطلقة غير مقيدة بوقت معين ، فان مقتضى ذلك ان المشرع يقصد الى ضرورة توافر الشرط المذكور خلال المدة المطلوب ضمها وعند اعادة تعيين الموظف على السواء .

هذا الى ان المشرع قد انشىء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة الذى حل محله وقد نص هذا القرار على ذلك الشرط صراحة فى مادته الثانية بند ج - الذى يقضى « بقصر الضم على المدد التى تقضى بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى يعين على اساسه الموظف لو يعاد تعيينه بمقتضاها » .

ومقتضى ما تقدم ان كلا القرارين المتقدم ذكرهما قد صدرا تنفيذا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وقد روعى فى احكامهما ان تكون متفقة وما شرطته المادة ١١ من هذا القانون من ضرورة الحصول على مؤهل معين لكل نوع من الوظائف بحيث يلائم طبيعتها واعمالها ووضعها فى الكادرات المختلفة ذلك لان الاثر المترتب على ضم مدة الخدمة السابقة هو اعتبار الموظف معيناً فى الوظيفة

التي اعيد تثبيته فيها من تاريخ سابق على تعيينه الفعلى ، ومن ثم تعين ان يكون حاصلا على المؤهل اللازم لشغل هذه الوظيفة منذ التاريخ الفرضى لهذا التعيين وليس معقولا ان تتم تسوية حالته من هذا التاريخ على اساس مؤهل لم يكن حاصلا عليه وقتئذ - وغنى عن البيان ان هذه التسوية تضع الأمور فى نصابها الصحيح فلا تهدر بغير حق اقدميات الموظفين الاصليين الذين حصلوا على مؤهلاتهم فى تواريخ سابقة .

لهذا انتهى الرأى الى انه يجوز طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ضم مدد التكليف ومدد العمل بمكافأة الى مدة خدمة الموظف اذا كان قد عين ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ فى درجة من درجات الموظفين الداخلين فى الهيئة ، على ان يقتصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى اعيد تعيين الموظف على اساسه .

( فتوى ٣٦٥ فى ١٩٦٠/٥/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٥ )

##### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/١٢/١٩٥٢ - شرط تطبيقه - اتحاد طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد .

##### ملخص الحكم :

لما كانت الحكمة التى تقوم عليها قواعد ضم مدد الخدمة السابقة هى اكتساب الموظف ، فى ممارسة عمله السابق ، خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، فان تماثل طبيعة العمل فى كلتا الوظائف يكون بناء على هذا الأصل شرطا أساسيا لازما لضم المدة - ومن لجل هذا نص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فى البند « ثالثا » منه الخاص بشروط حساب مدد الخدمة السابقة على مراعاة أحكام المادتين ١٢ ، ١٨ من نظام موظفى الدولة وذلك بالنسبة الى مدد الخدمة السابقة الحكومية ، كما نص فى الفقرة ( ٣ ) من هذا البند على انه « بالنسبة الى من لهم مدد خدمة سابقة غير حكومية يشترط لحسابها ان

يكون العمل فيها متفقا مع العمل بالحكومة » . وبالرجوع الى المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يبين ان اولاهما تجيز اعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمي اذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل في المصالح الحكومية اعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها ، وإن الثانية تعفى من الامتحان ومن شرط الحصول على المؤهل العلمي الموظف الذى ترك الخدمة بسبب الغاء الوظيفة او بسبب عدم اللياقة الطبية او بالاستقالة اذا توافرت بالنسبة اليه الشروط التى عدتها المادة ومن بينها « أن تكون اعمال الوظيفة التى تسند اليه مماثلة لأعمال وظيفته السابقة .. » . ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان قرار مجلس الوزراء آنف الذكر قلا خلا من ايراد قيد اتحاد طبيعة العمل كشرط لضم مدة الخدمة السابقة يكون تأويلا غير سليم لفهم هذا القرار ومقتضاه .

( طعن ٩٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٦ )

##### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٧/١٢/١٩٥٢ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة - نصه على مراعاة أحكام المادتين ١٢ ، ١٨ من قانون موظفي الدولة عند حساب مدد الخدمة السابقة - لا يعنى ان المعفى من شرط المؤهل الدراسى طبقا للمادة ١٢ المذكورة يعفى ايضا من هذا الشرط عند تطبيق قرار ١٧/١٢/١٩٥٢ على حالته .

##### ملخص الحكم :

ان القول بان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ - وقد نص على مراعاة أحكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ واولاهما تنص على جواز اعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمى ، اذا كان له خبرة سبع سنوات لأعمال الوظيفة المرشح لها ، فان معنى ذلك



ان القرار قصد الى ان من يعفى عند التعيين من شرط المؤهل الذراسى بالتطبيق لاحكام هذه المادة يعفى ايضا من هذا الشرط عند تطبيق احكام القرار عليه . هذا القول مردود بان النص الوارد فى المادة ١٢ سالفه الذكر هو استثناء من الاصل العام ، وهو وجوب ان يكون المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية حاصلًا على مؤهل فنى متوسط ، والاستثناء لا يجوز التوسع فى تطبيقه او تفسيره ، لأن حكم هذه المادة مقصور على الاعفاء من التاهيل فى التعيين دون التعرض لشرط ضم مدة الخدمة السابقة ، ومن ثم فلا محل للقول بان من يستفيد من هذا النص الاستثنائى يفيد تبعا لذلك من قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ولو ان القرار قد قصد الى ذلك نص على الاعفاء صراحة .

( طعن ١٦٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٧ )

المبدأ :

موظفو ديوان الاوقاف الخصوصية - القواعد المنظمة لكيفية حساب ممد خدمتهم السابقة - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١/٦ والقرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ ومذكرته الايضاحية - الهدف من هذا القانون هو الابقاء على ما تم فى شأن نقل موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الى وزارة الاوقاف من حيث الدرجة والمرتب والتقدمية فى الدرجة وكذلك مواعيد العلاوة - العودة بهؤلاء الموظفين الى ما كان عليهم وضعهم فى ظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١/٦ الذى ألغى بالمادة الاولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، نص على ان يكون نقل موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الى وزارات الحكومة ومصالحها بحالتهم من حيث الدرجة والمهنية مع الاحتفاظ لهم باقدميتهم فى درجاتهم ومواعيد علاواتهم ، ومن يكون منهم مثبتا يحتفظ له بحالة التثبيت ، على ان يطبق ذلك على من سبق نقلهم من الاوقاف الخصوصية ومن سينقلون منها الى وزارات الحكومة ومصالحها ، وقد ألغى هذا القرار بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، وبناء على نص المادة ٢٤ من هذا القانون صدر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قرار مجلس الوزراء بتنظيم كيفية حساب مدد الخدمة السابقة بالأوقاف الخصوصية وقضى بأن يحسب نصف هذه المدة بشرط ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ، ثم صدر القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ ونص فيه على أن « يعتبر صحيحا ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا الى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب والاحتفاظ لهم بأقدميتهم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم » . وقد ورد بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون أن « العدالة تقضى ألا تضار هذه الطائفة نتيجة تبعية الأوقاف الخصوصية لوزارة الأوقاف بعد زوال حكم الملك السابق وتمشيا مع الاعتبارات التي اشار اليها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ باحتساب مدة الخدمة التي قضاه هؤلاء الموظفون في ديوان الأوقاف الخصوصية كاملة فيما يتعلق بصندوق التأمين والمعاشات واعتبار ما تم في شأن نقلهم الى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب صحيحا » . وواضح مما تقدم ان المشرع انما استهدف باصدار القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ الابقاء على ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الى وزارة الأوقاف من حيث الدرجة والمرتب والاقدمية في الدرجة ومواعيد العلاوة ، وذلك بتصحيح ما عاملتهم به الوزارة في هذا الخصوص ، عودا الى ما كان عليه الوضع في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ الذي ألغى بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ .

وبناء على ما تقدم فإن المدعى لا يفيد من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وانما يفيد من القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بميعاد علاوته الاعتيادية المتنازع عليها والتي يستحقها المدعى في اول مايو سنة ١٩٥٣ بمقتضى هذا القانون الذي استحدث له بعد رفع الدعوى حقا لم يكن ثابتا له من قبل بسبب الغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

قاعدة رقم ( ٣٥٨ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة - يلزم لتطبيقه توافر شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية - عدم النص على هذا الشرط في القرار - لا يمنع من استلزام توافره .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وان لم ينص فيه صراحة على شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية ، الا ان ذلك مفهوم فيه ضمنا ، اذ يبين من استظهار جميع القواعد التنظيمية التي صدرت في شان ضم مدد الخدمة السابقة انها تشترط كاصل عام اتحاد طبيعة العمل والدرجة ، كما نص على ذلك قرارا مجلس الوزراء الصادران في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، فاذا رُئي الاستثناء من هذا الاصل العام فانه ينص على ذلك بقرار وينص خاص ، كما حصل في ضم مدد الخدمة للمتطوع في املحة الجيش او لمن قضوا مدة خدمة على اعتماد على درجة او على غير درجة او باليومية طبقا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فعندئذ يطبق هذا الاستثناء في حق من يفيد منه متى توافرت الشروط المطلوبة ، وكما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في المادة الثانية منه على ان تحسب مدد العمل السابقة في الحكومة او في الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة كاملة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة وفي نفس الكادر ، ثم استثنى من ذلك المدد التي قضيت في كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية ، فاجاز ضمها او بعضها بالشروط المنصوص عليها في تلك المادة وفي المواد الاخرى ، ومن ذلك ان يكون العمل اكسبه خبرة وان يرجع في تقدير ذلك الى لجنة شؤون الموظفين المختصة .

قاعدة رقم ( ٣٥٩ )

المبدأ :

شرط اتفاق العمل السابق مع العمل الجديد - نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ على وجوب توافره في مدد الخدمة السابقة بجهات غير حكومية - سريانه كذلك على مدد الخدمة السابقة بالجهات الحكومية .

ملخص الحكم :

أصدر مجلس الوزراء في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قرارا بشأن مدد الخدمة السابقة ، وقد أورد هذا القرار قيذا بالنسبة لمدد الخدمة السابقة في جهات غير حكومية فاشتراط لضمها ان يكون العمل بها متفقا مع العمل الجديد بالحكومة ، وقد يفهم من ذلك انه اذا كانت المدة السابقة قد قضيت في جهة حكومية فان هذا القيد يكون غير منطبق ، بيد انه لما كانت الحكمة التي قام عليها جواز ضم مدد الخدمة السابقة هي ان يكون صاحب الشأن قد اكتسب في اثناء خدمته السابقة خبرة ومرانا يبرران ضمها كلها او بعضها الى مدة خدمته اللاحقة ، فانه ترتيبا على هذا الاصل العام فان القيد المذكور وهو اشتراط ان يكون العمل السابق في جهة غير حكومية متفقا مع العمل الجديد بالحكومة هذا القيد يمسر أيضا اذا كانت المدة السابقة قد قضيت بجهة حكومية فانه يشترط ان يكون العمل بها متفقا مع العمل الجديد وذلك لاتحاد الملة .

( طعن ٤٩٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٦٠ )

قاعدة رقم ( ٣٦٠ )

المبدأ :

شروط الضم وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ - عدم نصح على شروط التعادل بين الدرجتين - لا يمنع من استلزام توافره - توافر هذا الشرط اذا كان الراتب السابق متعادلا مع راتب الدرجة الجديدة او متجاوزا اياه .

### ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على انه يلزم لتطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بحساب مدد الخدمة السابقة توافر شرط التعادل بين الدرجة السابقة والدرجة الجديدة اذ ان عدم النص عليه صراحة لا يمنع من استلزام توافره لانه مفهوم ضمنا ولأن القواعد التنظيمية العامة التي صدرت في شأن ضم مدة الخدمة السابقة تشترط كإصل عام هذا التعادل ، فاذا ما رؤى الاستثناء من هذا الأصل العام فانه ينص على ذلك صراحة وعندئذ يطبق الاستثناء بالنص الصريح على من يفيدون منه اذا ما توافرت الشروط المطلوبة وطالما لم يرد هذا الاستثناء فيطبق حكم الأصل العام .

وقد سبق لهذه المحكمة ان قضيت بأن الراتب اذا كان متعادلا مع الدرجة التي أعيد التعيين فيها فانه يكون كافيا ومن باب أولى اذا كان هذا الراتب متجاوزا الدرجة والعبرة في التعادل يجب ان يكون بين المرتب السابق والدرجة التي حصل التعيين عليها ولا يلزم اتحاد الدرجة السابقة مع الحالية ان لم يوجد ، اذ يحتمل ان تكون المدة السابقة على غير درجة او في جهة من الجهات التي يسوغ طلب ضم المدة فيها ولا تعرف نظام الدرجات او ان نظام الدرجات فيها يغير نظام الدرجات في الحكومة وطالما ان احكام هذا القرار وردت مطلقة والقواعد التفسيرية تقرر ان المطلق يجري على اطلاقه ما لم يقم ما يقيدده صراحة او ضمنا فلا محل لتقييده ومن ثم يكفي دلالة المرتب على قيمة العمل السابق وتعادله مع العمل الجديد .

فاذا ثبت من كتاب مراقب عام الادارة الطبية المؤرخ ١١/١٢/١٩٥٥ والمحضر الى السيد سكرتير عام الجامعة انه تقاضى مرتبا مقداره ١٣ جنيه و ٧٦٣ مليما وتفصيله حسب البيان الذي اوردته هذا الكتاب ٩ جنيهات ماهية ، ٢٧١٢ جنيه غلاء معيشة و ١ جنيه اعانة اجتماعية ( يراجع اصل هذا الكتاب في ملف خدمته ) ومن ثم يكون هذا الراتب متعادلا مع الدرجة الثامنة التي يبدأ ربطها الحالي ٩ جنيهات شهريا .

( طعن ١٤٣٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٣٦١ )

المبدأ :

شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية - ضرورة توافر هذا الشرط عند الضم طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ عدم النص على هذا الشرط صراحة في القرار - لا يمنع من استلزام توافره - أساس ذلك - وجوب توافر هذا الشرط كذلك عند انضمام طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - الاستثناء الى أن مدة الخدمة الأولى كانت بمؤهل يخول طبقا لقواعد الانصاف التعيين في درجة مماثلة للدرجة الجديدة - لا محل له مادامت مدة الخدمة الأولى قد انتهت قبل صدور هذه القواعد .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأن لم ينص فيه صراحة على شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية الا أن ذلك مفهوم فيه ضمنا اذ يبين من استظهار جميع القواعد التنظيمية التي صدرت في شأن ضم مدد الخدمة السابقة انها تشترط كاصل عام اتحاد طبعة العمل والدرجة كما نص على ذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فاذا روي الاستثناء من هذا الاصل العام فانه ينص على ذلك بقرار وينص خاص كما حصل في ضم مدد الخدمة للمتطوع في اسلحة الجيش او لمن قضا مدة خدمة على اعتماد او على درجة او على غير درجة او باليومية طبقا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ فعندئذ يطبق هذا الاستثناء في حق من يفيد منه متى توافرت الشروط المطلوبة ، وكما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في المادة الثانية منه على أن تحسب مدد العمل السابقة في الحكومة او في الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه كاملة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة وفي نفس الكادر ثم استثنى من ذلك المدد التي قضيت في كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية فأجاز ضمها او بعضها بالشروط المنصوص عليها في تلك المادة وفي المواد الأخرى ومن ذلك أن يكون

العمل السابق اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد وان تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها .

فإذا كان الثابت أن المدعية دخلت الخدمة بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ أى فى ظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وعينت فى وظيفة من الدرجة الثامنة الفنية فانه تأسيساً على ما تقدم لا يحق لها طلب ضم مدة خدمتها السابقة فى مجلس مديرية الدقهلية على الدرجة من ٣ - ٦ بمرتب ثلاث جنيهاً وهى على هذا النحو لا تعادل الدرجة الثامنة الفنية التى حدد قانون الموظفين مربوطها من ١٠٨ - ١٦٨ جنيهاً سنوياً ، ببداية قدرها ثمانية جنيهاً شهرياً للمدعية باعتبارها حاصلة على شهادة كفاءة التعليم الأولى ، وبهذه المثابة فإن المدعية لا تفيد من قرار مجلس الوزراء المذكور فى ضم مدة خدمتها السابقة الى مدة خدمتها الحالية لاختلاف الدرجة فى الحالتين . وإذا كان شرط تعادل الدرجة هو من بين الشروط التى يستلزمها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لجواز اجراء هذا الضم فإن المدعية لا تفيد من هذا القرار ايضاً ، ولا يغير من هذا النظر ما اوردته المدعية بمذكرتها الختامية التى قدمتها فى الطعن بعد أن اقرت بأن الدرجة التى كانت عليها بمجلس المديرية تعادل الدرجة التاسعة مع أن قواعد الانصاف قد قررت لزملائها المعينين بوزارة التربية والتعليم والحاصلين على ذات مؤهلها الدرجة الثامنة من بدء التعيين ذلك أن هذا القول مردود بأن قواعد الانصاف لا تنطبق على حالتها ما دامت قد تركت الخدمة بالاستقالة فى ٣٠/٨/١٩٤٢ قبل صدور هذه القواعد فى سنة ١٩٤٤ .

( طعن ٣٣٩٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

المبدأ :

شروط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة اللاحقة - وجوب توافره عند تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ - لا يغير من ذلك عدم النص صراحة على هذا الشرط .

### ملخص الحكم :

لئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم ينص صراحة على شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية ، إلا ان ذلك مفهوم منه ضمنا اذ انه يبين من استظهار جميع القواعد التنظيمية التي صدرت في شأن ضم مدد الخدمة السابقة انها تشترط كاصل عام اتحاد طبيعة العمل والدرجة ومتى كان الامر كذلك فان الطعن يقوم على اساس سليم من القانون - ومن ثم فان المطعون ضده وقد كان يتقاضى اجرا يوميا قدره ٢٢٠ مليما في الدرجة ٣٦٠/١٦٠ مليم قبل تعيينه في الدرجة التاسعة التي يبدأ مربوطها ٧٢ جنيها سنويا طبقا للكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النافذ وقت اعادة التعيين فانه لا يكون ثمة تعادل بين الدرجتين وبالتالي فان المطعون عليه لا يكون علي حق في طلب ضم مدة خدمته السابقة بالاستناد الى قرار ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

( طعن ٨٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٣ )

#### المبدأ :

القواعد التي تسمى في شأن ضم مدد الخدمة السابقة لمن عين بعد العمل بقانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وطبقا لاحكامه - هي القواعد التي صدر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧/١٢/١٩٥٢ تنفيذا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون المشار اليه دون غيرها .

#### ملخص الحكم :

ان المدعي وقد عين بالدرجة السادسة بالكادر الفني العالي في ١٩٥٥/٢/٨ اي في ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، فانه يتعين لامكان تحديد القواعد القانونية التي تطبق على حالته في شأن حساب مدد خدمته السابقة على هذا التعيين الرجوع الى ما تضمنه القانون المذكور من قواعد في خصوص ضم مدد الخدمة السابقة للموظفين الذين يعينون أو يعاد تعيينهم طبقا لاحكامه ، وبالرجوع الى احكام هذا القانون يتبين انه تناول هذا الموضوع بالتنظيم



فى المادتين ٢٣ ، ٢٤ منه فنص فى المادة ٢٣ على انه « فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم أو امر جمهورى لا يجوز اعادة تعيين موظف سابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة . فاذا كان قد امضى الفترة التى قضاها خارج الحكومة مشغلا باحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التى يفيد منها خبرة ، وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بنسأ على اقتراح ديوان الموظفين فتجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب اعلى فى حدود الدرجة التى كان يشغلها أو فى درجة اعلى من تلك الدرجة وفى الحالة الأولى تحدد اقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الدرجة التى كان فيها ، وفى الحالة الثانية تحدد اقدميته فى الدرجة المعين بها فى قرار الاعادة على انه لا يجوز اطلاقا تعيين موظفين فى غير ادنى درجات الكادر بأقسامه فى لية وزارة أو مصلحة الا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية » . ونص فى المادة ٢٤ على انه « اذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الحكومة أو فى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار اليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها أو بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب واقمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين وذلك بمراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة » وتنفيذا لهاتين المادتين عرض وزير المالية والاقتصاد بناء على ما اقترحه ديوان الموظفين مذكرة بشأن هذه القواعد ووافق مجلس الوزراء على ما جاء بهذه المذكرة بجلسته المنعقدة فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقد حددت المادة الأولى من هذا القرار الجهات التى تقضى فيها مدد الخدمة التى يجوز حسابها ضمن مدد الخدمة السابقة ونظمت المادتان الثانية والثالثة شروط وكيفية حساب تلك المدد ، وتناولت المادة الرابعة تقدير الدرجة والمرتب للموظف الذى تضم له مدة خدمته السابقة ثم نص فى المادة الخامسة منه على أن « تطبق القواعد المتقدمة على الموظفين الذين يدخلون الخدمة أو يعادون لها ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ تنفيذ القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . أما الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ فتطبق عليهم القواعد التى كان معمولا بها قبل تنفيذ القانون المشار اليه وبالشروط

التي كانت مقررة » . وواضح مما تقدم ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يعد ان تناول بتنظيم جديد موضوع ضم مدة الخدمة السابقة يكون قد الغى جميع القواعد السابقة عليه الصادرة في هذا الموضوع والتي تتعارض مع احكامه ، وعلى هذا نصت صراحة المادة الخامسة من القرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٧/١٢/١٩٥٢ تنفيذا للمادتين ٢٣ ، ٢٤ منه حسبما سبق البيان ، ولما كان المدعى قد عين بالدرجة السادسة بالكادر الفني العالي في ٨/٢/١٩٥٥ ، طبقا لاحكام هذا القانون فان القرار الواجب التطبيق على حالته حين اكتمل له بصدر قرار تعيينه في الكادر الفني العالي - المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم مدد خدماته السابقة على هذا التعيين - يكون على وفق ما تقدم هو القرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٧/١٢/١٩٥٢ تنفيذا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من ذلك القانون .

( طعن ٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٦٤ )

##### المبدأ :

مدد الخدمة السابقة التي قضيت في الكادر المتوسط - الاصل هو عدم حسابها عند تعيين الموظف في الكادر الفني العالي او الاداري - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة .

##### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذ قسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة ينتظم كلا منها قواعد خاصة من حيث التعيين والترقية تختلف كل واحدة عن الاخرى . قد وضع اصلا عاما هو الفصل بين الفئتين . وتاسيسا على ذلك فان المدة التي تقضى في الكادر المتوسط لا يمكن كاصل عام ان تضم الى مدة خدمة الموظف في الكادر العالي بعد تعيينه فيه وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد اخذ بهذا الاصل العام ولم يخرج عليه والدرجة في الكادر الأدنى لا تتفق اطلاقا مع الدرجة في الكادر الأعلى حتى ولو اتحدت في التسمية .

( طعن ١٠٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٦٥ )

قاعدة رقم ( ٣٦٥ )

المبني :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٢/١٧ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة - استمرار العمل بأحكامه الى حين نفاذ أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ - ليس بذى اثر رجعى ولا يعتبر ناسخا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ .

ملخص الحكم :

ان الواضح من مطالعة نصوص القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ انه ليس بذى اثر رجعى ولا هو رخص للإدارة بتقرير الرجعية . ولا هو أيضا ترك فراغا تشريعا فيما يتعلق بقواعد حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة فى الفترة ما بين تاريخ تنفيذه وتاريخ نشر القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ذلك أن القانون المذكور - كما سبق أن قضت هذه المحكمة - لم ينه العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر لسنة ١٩٥٢ بشأن قواعد حساب مدد الخدمة السابقة بلبقى هذا القرار سارى المفعول فى الفترة المذكورة حتى إلغاء القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وحتى لو كان القانون المشار اليه قد ترك ذلك الفراغ التشريعى فى الفترة مألغة الذكر لما نهض ذلك مبررا مشروعا لرجعية القرار الجمهورى المذكور والمساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز القانونية التى تمت قبل تاريخ نشره .

( طعن ١٠٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١ )

قاعدة رقم ( ٣٦٦ )

المبني :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة - مدة الاشتغال بمهنة الحاسبة من ضمن المدد التى يجوز حسابها وفقا لهذا القرار .

### ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ أنه يقصر حساب مدة الخدمة السابقة على المدد التي تقضى في الجهات التي عينها ومن بينها الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ولا جدال في أن من بين هذه الأعمال الاشتغال بمهنة المحاسبة التي صدر بتنظيمها القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ ويشترط هذا القرار لحساب المدد التي تقضى في غير الحكومة أن يكون الموظف حاصلا على المؤهل العلمي الذي تقتضيه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والا تقل المدد عن ثلاث سنوات يحسب نصفها وأن يكون العمل خلال هذه المدد متفقا مع العمل بالحكومة .

( طعن ٣٨٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٧ )

#### المبدأ :

للافادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ لا يشترط تقديم طلب من الموظف بذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

### ملخص الحكم :

لا يشترط للافادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ أن يقدم المدعي طلبا بذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والا سقط حقه في ذلك - لأن كلا من القرارين المذكورين له أحكامه وشروطه ويجرى كل في مجاله الزمني الخاص به وقرار مجلس الوزراء لم يحدد ميعادا معيناً ليقدم فيه الموظف طلبا لحساب مدد الخدمة السابقة على مقتضى أحكامه وأن التمسك بهذا الميعاد لتقديم الطلب معناه إضافة قيد غير موجود واستحدث شرط جديد بغير الاداة القانونية السليمة فضلا عما فيه من المساس بالحقوق المكتسبة .

( طعن ٣٨٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٣٦٨ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ليس من شأنه اهدار الحق الذي كان قد اكتسبه الموظف فعلا في تسوية حالته على مقتضى أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وان كان يفيد منه جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره الا انه لا يمكن ان يكون من شأن ذلك اهدار الحق الذي كان قد اكتسبه الموظف فعلا في تسوية حالته على مقتضى أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ ذلك لان المساس بالحقوق المكتسبة لا يكون الا بقانون ينص على الاثر الرجعي طبقا للأوضاع الدستورية حتى لو كانت تلك الحقوق مستمدة من قرارات تنظيمية عامة تصدرها الادارة بما لها من سلطة عامة في حدود وظيفتها التنفيذية بمقتضى القوانين ولم تكن تلك الحقوق مستمدة مباشرة من نصوص القوانين ، لان الاصل هو احترام الحقوق المكتسبة حسبما تقضى به العدالة والقانون الطبيعي وما يستلزمه الصالح العام ، لذلك كانت الأوضاع الدستورية دائما تؤكد هذا الاصل الطبيعي من حيث عدم جواز انعطاف اثر القوانين على الماضي واذا كان قرار رئيس الجمهورية قد نص في المادة السابعة منه على الغاء قرار مجلس الوزراء فانه من المسلم ان هذا الالغاء لا يسرى باثر رجعي على الماضي ولا ينتج اثره الا بالنسبة للمستقبل فقط فقرار مجلس الوزراء كان قائما ومرتبيا لكافة آثاره في المدة السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية .

قاعدة رقم ( ٣٦٩ )

المبدأ :

إفادة الموظف من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ لا يحول دون إعادته أيضا من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ متى تضمن هذا القرار الأخير مزايا جديدة .

ملخص الحكم :

إن إفادة الموظف من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ - وما يترتب على ذلك من الآثار في تحديد أقدميته وتعيين راتبه - لا يحول دون إعادته أيضا من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ متى تضمن القرار الأخير مزايا جديدة ، إذ علاقة الموظف بالحكومة - كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانوني . عام يجوز تغييره في أي وقت ويسرى عليه التنظيم الجديد بأثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى بأثر رجعي من شأنه إهدار المراكز القانونية التي تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف ، وذلك حسبما سبقت الإشارة إليه وعلى ذلك فإن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر إذا كان قد أعطى المدعى الحق في حساب نصف مدة اشتغاله في مهنة المحاسبة فإن قرار رئيس الجمهورية من شأنه كذلك أن يمنحه ثلاثة أرباع هذه المدة .

( طعن ٣٨٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢ )

### الفرع العاشر

حساب مدة الخدمة السابقة طبقاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥

بشأن المنقولين من مجلس بلدى الاسكندرية الى

الحكومة وبالعكس

قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

### المادة :

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ - تقريره قواعد خاصة لمن يعين فى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية نقلاً من الحكومة او العكس - اعتباره مدة الخدمة فى كل من المجلس البلدى والحكومة وحدة لا تتجزأ - ضم مدة الخدمة السابقة فى المجلس البلدى للموظف المنقول الى الحكومة - يتطلب توافق شروط المدد السابقة فى خدمة الحكومة .

### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة او منها الى المجلس - وقد تضمن فى جملته احكاماً على غرار ما سبقه اليها القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال المنقولين من المصالح الحكومية التى أصبحت تابعة لمجلس بلدى مدينة القاهرة - انما قام على حكمة تشريعية هى الرغبة « فى تمكين المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته المتشعبة التى قد تقتضى الاستعانة بالموظفين ذوى الخبرة والمران السابق » ، و « تيسير نقل موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة الى المجلس المذكور » ، للاستفادة بالكفاءة منهم « لتطعيم الاداة التنفيذية به ليقوم بأعبائه التى تتزايد وفقاً لقتضيات النهضة الحالية » . وفى سبيل تحقيق هذه الغاية ، ومع ان نقل الموظفين والمستخدمين والعمال من الحكومة المركزية الى المجالس البلدية يعد بمثابة التعيين ابتداء ، لأنه ينشئ علاقة جديدة بين هؤلاء وبين المجالس المذكورة التى تتمتع بشخصيتها المعنوية ويميزانيتها

المستقلة عن الحكومة ، كما أكد ذلك القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ ومذكرته الايضاحية - مع هذا فقد عمد الشارع للحكمة المتقدمة الى تقرير قواعد خاصة بمن يعين من الموظفين والمستخدمين والعمال في المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية نقلا من الحكومة ، سواء فيما يتعلق بنقلهم بالحالة التى يكون عليها كل منهم فى تاريخ تعيينه ، او باعتبار مدة خدمتهم فى كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ ، او بتسوية ما قد يستحقونه من معاش او مكافأة عند تركهم الخدمة او فصلهم منها ، مستهدفا بذلك المحافظة على الحقوق المكتسبة لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال ، مع تسوية حالاتهم كما لو كان نقلهم نقلا محليا . واستكمالا للغاية ذاتها اجرى هذه الأحكام أيضا على الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى المذكور الى الحكومة ، وكذا على من سبق نقله منهم الى الحكومة اذا طلب ذلك خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون فى ٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ . وفاد ذلك انه بعد اذ كانت مدة الخدمة هى كل من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والحكومة مستقلة عن الأخرى فى خصوص ما تقدم ، اصبحت بمقتضى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ وحدة لا تتجزأ ، بحيث صارت الخدمة فى المجلس البلدى المذكور تعتبر بمثابة الخدمة فى الحكومة وبالعكس ، سواء قبل نفاذ هذا القانون او بعده . وغنى عن القول انه يسرى فى حق موظف المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية المنقول الى الحكومة جميع ما يسرى على موظفى الحكومة من القواعد التنظيمية العامة والشرط التى تتطلبها تلك القواعد ، فاذا ما تطلبت هذه القواعد شروطا خاصة لضم المدد السابقة فى خدمة الحكومة كان من البدهاء وجوب توافر هذه الشروط عينها فى حق موظف المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية المنقول الى الحكومة اذا ما اراد ضم مدة خدمته السابقة فى المجلس الى مدة خدمته فى الحكومة ، اذ ان القانون المشار اليه لم يقصد أن يمنحه مزية خاصة على موظفى الحكومة ، بل غاية الامر انه هدف الى اعتبار مدتى الخدمة فى كل من المجلس والحكومة بمثابة الوحدة الواحدة .



## قاعدة رقم ( ٣٧١ )

### المبدأ :

تحديد الأقدمية فى الدرجة طبقاً لقانون المعادلات من تاريخ التعيين بالحكومة أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً - شرط حساب المدد السابقة فى الأقدمية أن تكون قضيت بالحكومة - عدم حساب المدد التى قضيت ببلدية الاسكندرية باعتبارها جهة غير حكومية - صدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ باعتبار مدد العمل ببلدية الاسكندرية مدة عمل بالحكومة - لا يؤثر فى الحكم السابق ومتى كانت شروط تطبيق قانون المعادلات غير متوافرة عند العمل به .

### ملخص الحكم :

ان قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الذى يستند اليه المدعى فى طلب حساب مدة خدمته السابقة ينص فى مادته الأولى على انه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة فى الجدول المرافق لهذا القانون فى الدرجة وبالمساوية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وفقاً لهذا الجدول ، وتحدد أقدمية كل منهم فى تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً » . ومن مقتضى ذلك ان المدة التى تحسب فى أقدمية الموظف هى المدة التى تقضى فى الحكومة .

وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عن الغرض من إصداره وهو تصفية الأوضاع الخاطئة التى انحرفت اليها السياسات السابقة بإصدارها الأنظمة الخاصة « بالانصافات ومعادلات الشهادات والتقديرية المالية للمؤهلات وغيرها من المسميات التى صدر بها قرارات من مجلس الوزراء متعارضة ومتضاربة لم يقتصر ضررها على الوظائف ذاتها دائماً وإنما امتد الضرر الى إيجاد روح من التشاحن والتناوب والحسد بين مختلف طوائف الموظفين فتفرقوا شعباً وأحزاباً وطوائف كل منها تحاول هدم الأخرى » . الأمر الذى حدا بالمرشح الى إصدار القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ للعمل على « تصفية هذا الوضع تصفية نهائية لا رجعة فيها وذلك بإقرار تنفيذ معادلات يولية وديسمبر سنة ١٩٥١ مع تضمينها فى قانون موحد يصدر استثناء من قانون التوظيف الجديد -

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لنسوية الحالات الفعيمة المعلقة لأن مع انتهاء شكاوى الطوائف التي كانت ترفع الصوت عاليا من بخص أمرها في التقديرات السابقة وتلك التي كانت تنعى اغفال أمرها اغفالا تاما .  
واذن فالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد هدف الى تسوية الأوضاع المضطربة السابقة على صدوره ولم يكن الغرض منه وضع قواعد تطبق في مستقبل الأيام والا كان في ذلك استمرار الوضع الشاذ السابق عليه والذي صدر هذا القانون للقضاء عليه .

لذلك فان الامر بالنسبة لحساب الإقدمية - لا بالنسبة لتقدير المؤهل الذي قرر هذا القانون وضع قواعد خاصة به - يستلزم توافر شروط ثلاثة اولها - ان تكون المدة السابقة مدة عمل في الحكومة ، وثانيها - ان تكون هذه المدة سابقة على صدور القانون ، وثالثها - أن يتحقق الشرطان السابقان عند نفاذ هذا القانون .

فاذا كانت المدة التي يطالب المدعى بحسابها في اقدميته عند نفاذ قانون المعادلات كانت مدة عمل في بلدية الاسكندرية اى فى عمل غير حكومى لذلك فانه لا تحسب فى اقدميته ، ولا يقدر فى ذلك ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تسوية مدد العمل فى بلدية الاسكندرية واعتبارها مدة عمل فى الحكومة - وبالعكس - هذا القانون على فرض توافر شروطه فى المدعى فانه لا يفيد منه ، اذ انه فى الوقت الذى صدر فيه هذا القانون الاخير والذي يعتبر الموظف المنقول من بلدية الاسكندرية الى الحكومة منقولا بالحالة التى كان عليها لم يكن المدعى قد توافرت فيه الشروط التى يستلزمها قانون المعادلات عند العمل به واذا فليس من حق المدعى أن يعود ويطلب بضم مدة لم يكن من حقه المطالبة بها عند صدور قانون المعادلات نتيجة لصدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ فى وقت لاحق .

### الفرع الحادى عشر

ضم مدد الخدمة السابقة طبقاً للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨

اولا - استعراض احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ :

#### قاعدة رقم ( ٣٧٢ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ فى شان حساب مدد العمل السابقة - بيان ببعض نصوصه .

ملخص الحكم :

حددت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شان حساب مدد العمل السابقة الجهات التى تقضى فيها مدد العمل التى يجوز حسابها ضمن مدد الخدمة السابقة - وبينت المادة الثانية شروط حساب هذه المدد ، ونصت المادة الثالثة على ان تقدم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة فى ميعاد معين حددته . ونظمت المادة الرابعة كيفية حساب هذه المدد فى تقدير الدرجة والمرتب فنصت على انه « يراعى فى تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ويجوز عند التعيين اقتراض ترقيته كل خمس سنوات على الاقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين » ويدرج مرتبه بالعلوات على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الماضى ونصت المادة الخامسة على انه « يشترط الا يترتب على ذلك الضم ان يسبق زملاء ممن يعملون معه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها » .

( طعن ٧١٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٨ )

ثانيا - نطاق سريان القرار ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ :

قاعدة رقم ( ٣٧٣ )

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب والقدمية الدرجة - نطاق سريانه - يتحدد بالموظفين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما لم تنص عليه هذه القوانين من احكام منظمة لضم مدد الخدمة السابقة .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ان المشرع قرر فى المواد ١٩ و ٢١ و ٢٥ الاصول العامة للتعين فى الوظائف التى تسرى عليها احكام هذا القانون . فقضت المادة ١٩ بان التعيين لاول مرة يكون فى ادى الدرجات بوظائف الكادرين العالى والادارى وفى الدرجة السابعة او الثامنة بوظائف الكادر الفنى المتوسط وقضت المادة ٢١ بمنح الموظف عند التعيين اول مربوط الدرجة المقررة للتوظيفة او المربوط الثابت على الوجه الوارد بجدول المرتبات ونصت المادة ٢٥ على ان تعتبر الاقدمية فى الدرجة من تاريخ التعيين فيها . وقد رآى المشرع ان يخرج على هذه الاحكام بعض الاحوال التى قدر انها لا تتعارض مع التنظيم الاساسى الذى بنى عليه القانون المشار اليه فقضت المادة ٢٣ منه بانه فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم او امر جمهورى لا يجوز اعادة تعيين موظف سابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة فاذا كان قد امضى الفترة التى قضاها خارج الحكومة مشغلا باحدى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة التى يفيد منها خبرة وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فيجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب اعلى فى حدود الدرجة التى

يشغلها او فى درجة اعلى من تلك الدرجة . . . . » وقضت المادة ٢٤ بأنه « اذا كان للمعينين فى الخدمة مدة عمل فى الهيئات والمؤسسات المشار اليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدة كلها او بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وفقا للشروط والاورضاع التى يعينها مجلس الوزراء . . » وتنفيذا لحكم المادتين ٢٣ و ٢٤ - المشار اليهما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة محددا للمجتهات التى ارتأى المشرع أن العمل فيها يفيد الموظف خبرة تبرر ضم مدة خدمته فيها الى مدة خدمته بالحكومة والشروط والقواعد التى تتبع فى حساب هذه المدد ونص القرار صراحة فى ديباجته على انه صدر استنادا الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الدولة ولم يشر الى أى من القوانين الخاصة التى تنظم قواعد التوظيف لبعض طوائف الموظفين .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذ اقتصر فى ديباجته على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة دون اشارة الى القوانين الاخرى سالفة الذكر فان نطاق تطبيقه يتحدد بنطاق تطبيق هذا القانون ، ومن ثم يقتصر على طوائف الموظفين الذين يخضعون لاحكامه وكذلك طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما لم تنص عليه هذه القوانين من احكام منظمة لموضوع ضم مدد الخدمة السابقة ، وذلك طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١٣١ من القانون المذكور .

٥ ( فتوى ٧ فى ١/٤ / ١٩٦٠ )

قاعدة رقم ( ٣٧٤ )

المبدأ :

مناط انطباق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن يكون العامل من الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

انه عن طلب المدعى حساب مدة خدمته السابقة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فان مناط الافادة من احكامه أن يكون الموظف ممن

تنطبق عليه احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وان يكون شاغلا لاحدى الدرجات الداخلة فى الهيئة والواردة فى الجدول المرافق لهذا القانون اذ ان هذا القرار انما صدر تنفيذا للمادتين ٢٣ ، ٢٤ من هذا القانون ، وقد نصت كل منهما على حساب مدد العمل السابقة التى يكون الموظف قد قضاها فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة وفقا للشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن قواعد ضم مدة الخدمة السابقة لا يفيد منها الا الموظفون الذين تنطبق عليهم احكام القانون سالف الذكر ، ويشغلون احدى الدرجات الداخلة فى الهيئة وان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، ومتى كان الثابت ان لجنة القطن لا تطبق احكام هاتون موظفى الدولة على العاملين بها ، كما انه ليست بها درجات مماثلة للدرجات الواردة بالجدول المرافق له وذلك طبقا للقرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ الصادر بانشائها وكذا لائحة التوظيف بها ، فانه لا يكون ثمة مجال لتطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على موظفى اللجنة فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة عند تعيينهم بها . ومن ثم يكون طلب المدعى ضم مدة خدمته بوزارة الحربية الى مدة خدمته بلجنة القطن غير قائم على اساس سليم .

( طعن ١١٢٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ )

ثالثا - سريان لحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على جميع الموظفين الموجودين بالخدمة وقت صدوره على نحو وجوبى متى توافرت شروط تطبيقه وبغير اثر رجعى :

#### قاعدة رقم ( ٣٧٥ )

#### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - سريان احكامه على جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة - لا يخل بذلك النص فى المادة الثامنة منه على العمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ .

#### ملخص الحكم :

فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، نصا فى مادته الثانية ( ١ ) على أن « مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة ام منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر » . وهذا القرار يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة ، متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه ، ذلك ان هذه المحكمة سبق ان استقرت فى احكامها على ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانونى عام يجوز تغييره فى اى وقت ، وليس له أن يتمتع بأن له حقا مكتسبا فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظل احكامه ، فيسرى عليه التنظيم الجديد بأثر حال من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف الا بنص خاص فى قانون ، وليس فى اداة ادنى منه . ومن جهة أخرى اذا تضمن

التنظيم الجديد مزايا جديدة فان الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدورهم يفيدون منها ، الا اذا كان واضحا منه انه قصد عدم افادتهم منه ، وبهذه المثابة يسرى القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على الموظفين الذين كانوا فى الخدمة وقت صدورهم ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة . ولا يقدح فى ذلك ما ورد فى المادة الثامنة منه من انه يعمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، لان الشبهة التى قد تثيرها هذه العبارة حول تحديد النطاق الزمنى لسريان هذا القرار تنجلى بتقصى الاعمال التحضيرية له ، ذلك ان نص المادة الثامنة كان فى الاصل يجرى على النحو الاتى « على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » . ولكن السيد وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد للشئون المالية والادارية طلب تعديل هذا النص بمذكرة جاء فيها « ان المسألة السابعة نصت على الغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ الذى كان ساريا العمل به لغاية ١٩٥٦/١١/٢ ، تاريخ صدور القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، ولما كان بعض الموظفين الذين عينوا فى الخدمة اعتبارا من ١٩٥٦/١١/٢ لهم مدد خدمة سابقة لم يتسن حسابها لحين صدور هذا القرار الجديد ، فيقتضى الامر ان ينص فيه على ان يقتصر تطبيقه على المعينين بعد ١٩٥٦/١١/٢ مع عدم صرف فروق الا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » ، فعدلت المادة الثامنة من القرار بالعبارة التى صدرت بها بناء على هذه المذكرة . ولكن هذا التعديل قد حصل بفهم ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ انتهى العمل به فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، تاريخ صدور القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، وهو فهم خاطيء ، لان هذا القرار لم ينته العمل به فى هذا التاريخ ، وغاية الامر ان هذا القانون انما صدر بتعديل المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى خصوص معين فقط ، بان عدل عبارتها بحيث تشمل مدد الخدمة السابقة مدد العمل فى الحكومة او الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة ، وكان النص الاصلى اضيق فى الظاهر عن هذا النطاق ، ولكن لم يمس القانون لحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه ولا مجاله الزمنى فى التطبيق ، فتكون الشبهة التى ثارت من عبارة المادة الثامنة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - فى ضوء ما تقدم كله - هى شبهة داحضة اثارها ذلك الفهم الخاطيء من وكيل وزارة التربية والتعليم ، فاقحمت تلك العبارة على اساس هذا الفهم ، دون ان يكون



القصد منها موضوعا المساس بأحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، أو بتحديد مجال زمنى ينتهى فيه مفعوله ، بل يتعين فى هذا الشأن اتباع الاصول العامة فى تطبيق القواعد التنظيمية العامة فى علاقة الحكومة بموظفيها من حيث الزمان ، وهى تؤدى الى افادة الموظفين الموجودين فى الخدمة من مزايا القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ حسبا سلف ايضاه ، وحتى لا يكون الموظف القديم فى وضع ادنى من موظف جديد ، متى تماثلت المراكز القانونية تماما ، كما هو الحال فى خصوصية النزاع .

( طعن ٧٧٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١ )

### قاعددة رقم ( ٣٧٦ )

#### المبدا :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه - لا يسرى هذا القرار باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف .

#### ملخص الحكم :

فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وهذا القرار يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه ، ذلك ان هذه المحكمة سبق ان استقرت فى احكامها على ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانونى عام يجوز تغييره فى اى وقت وليس له ان يتمسك بان له حقا مكتسبا فى ان يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظل احكامه فيسرى عليه التنظيم الجديد باثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف الا ( م - ٤٧ - ج ٢٢ )

بنص خاص فى قانون وليس فى اداة ادنى منه ومن جهة اخرى اذا تضمن التنظيم الجديد مزايا جديدة فان الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره يفيدون منها .

( طعن ٩٢٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٧ )

المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة وفقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - نشوء حق الاستفادة من احكامه لجميع الموظفين الموجودين فى الخدمة من وقت العمل به - اثر ذلك - عدم تحقيق الشرط الزمنى الذى اقتضته المادة ٤٠ مكررا من قانون التوظيف للترقية الحتمية ، وما يترتب عليها من صرف فروق مالية الا من التاريخ المذكور .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مسدد العمل السابقة فى الحكومة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة متى توافرت فيهم شروط تطبيقه . لذلك فان المدعى يفيد من احكام هذا القرار لتوافر شروطه فيه ويتعين ضم مدة خدمته المبائة فى مجلس مديرية الجيزة ، وما دام لم ينشأ للمدعى حق فى ضم مدة خدمته السابقة الا بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ النافذ من ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ فان تحقق الشرط الزمنى الذى اقتضته المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لتربيته ترقية حتمية الى الدرجة الخامسة الشخصية لم يتوفر له الا بصدور القرار الجمهورى المذكور ، ومن ثم فان مركزه القانونى بالنسبة لهذه الترقية وما يترتب عليها خاصا بصرف الفروق المالية لا ينشأ الا اعتبارا من ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى الذى بموجبه اكتسب المدعى حقه فى ضم مدة خدمته السابقة .

( طعن ١١٠٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٤ )

قاعسدة رقم ( ٣٧٨ )

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - انشاؤه حقا للموظف فى أن يضم مدة خدمته السابقة على تعيينه فى الحكومة أو الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه أو المستقلة - عدم ترخيص الادارة فى منح التسوية أو منعها - وجوب ضم مدة الخدمة السابقة متى توافرت فى الموظف الشروط المطلوبة لذلك - لا يضار الموظف من تراخى الادارة فى اصدار القرار التنفيذى باجراء الضم •

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تنفيذا للقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض احكام قانون موظفى الدولة ، الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ انه انشا لصاحب الشأن الذى تتوافر فيه الشروط المطلوبة حقا فى أن تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه فى الحكومة أو فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه أو المستقلة بما يترتب على ذلك من آثار فى تحديد اقدميته وتعيين راتبه وانه يستمد هذا الحق الذاتى مباشرة من القرار الجمهورى سالف الذكر فلم يترك لجهة الادارة سلطة تقديرية فى هذا الشأن تترخص بمقتضاها فى الامر فتمنح التسوية أو تمنعها حسبما تراه وانما جمل اختصاصها مقيدا بحيث اذا توافرت فى الموظف الشروط المطلوبة فلا مناص من النزول على احكام هذا القرار الجمهورى واجراء التسوية بتقرير الحق الذاتى لصاحبه ولا يضار الموظف بعد ذلك من تراخى جهة الادارة فى اصدار القرار التنفيذى باجراء الضم المشار اليه الذى يتلقاه صاحب الشأن من القانون مباشرة طالما قد توافرت شروط تطبيقه وتحققت ضوابطه •

( طعن ١٦٣٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٧ )

## قاعدة رقم ( ٣٧٩ )

### المبدأ :

ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - وجوبى متى توافرت شروط الضم ، وليس امرا جوازيا متروكا للجهة الادارية .

### ملخص الحكم :

لا يغير من حق المدعى فى ضم مدة الخدمة التى قضاهها على بند الاعتمادات الى مدة خدمته الحالية ما قد يثار من أن ضم هذه المدة اذا ما توافرت جميع شروط الضم كما نص عليها القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو أمر جوازى متروك تقديره الى جهة الادارة وذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه متى توفرت فى حق الموظف شروط ضم مدد الخدمة السابقة حسبما نص عليها فى قرارات مجلس الوزراء المختلفة او فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فإن جهة الادارة لا تترخص فى المنع أو المنع وإنما يكون حق الموظف فى ضم المدة التى يطلبها مقررًا لا يمنعه عنه قرار يصدر من الادارة ولا يحجبه عنه ترخيص منها فى الاعطاء او الرفض وعلى ذلك يتعين أن تضم الى مدة خدمة المدعى الحالية المدة من ١٩٥٥/١٠/٨ الى ١٩٥٦/١٢/٨ وهى المدة التى قضاهها على بند الاعانات فى وظيفته مدرس قبل تعيينه على الدرجة السابعة .

ومن حيث انه بالنسبة للمدة الثانية وهى التى تبدأ من تاريخ تعيينه على الدرجة السابعة فى ١٩٥٦/١٢/٩ فى وظيفة مدرس بمرتب شهرى ١٢ جنيها حتى صدور قرار فصله بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٢ اعتبارا من ١٩٥٧/٩/٩ فقد قضى الحكم المطعون فيه فى موضوع الطلب الاصلى للمدعى بأن قرار فصله قد صدر مطابقا للقانون وغير مشوب بأى عيب من العيوب المبررة لطلب الالغاء وتبعا لذلك يكون طلب المدعى الغاء هذا القرار فى غير محله متعينا رفضه وقد أصبح الحكم المطعون فيه نهائيا حائزا لقوة الشيء المقضى به فى خصوص هذا الطلب الاصلى المقدم من المدعى ولم

يتناول الطعن المرفوع من الحكومة وترتيباً على ذلك فإن المدة التي قضاهَا المدعى فى الدرجة السابعة هى من ١٩٥٦/١٢/٩ الى ١٩٥٧/٩/٨ لان قرار فصله صدر بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٢ واعتبر ان الفصل وقع فى ١٩٥٧/٩/٩ وبالتالى ان المدة التى قضاهَا المدعى بعد تاريخ الفصل اى من ١٩٥٧/٩/٩ حتى تاريخ تعيينه فى ١٩٥٩/١٢/٢٩ ، بالقرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٠/٥٩ لم تكن محسوبة فى خدمة الحكومة لأنه لم تكن تربطه بالحكومة طول هذه المدة اى رابطة وظيفية ولم تصدر له اى اداة قانونية تضى عليه صفة الموظف العمومى ولا يمكن ان يعتبر انه من الموظفين الفعليين .

( طعن ١٣٩٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٠ )

#### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بها .

#### ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة وقد نص هذا القرار فى المادة الثانية منه على ان مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة ام منفصلة بشروط حددتها المادة المذكورة كما نص هذا القرار فى الفقرة الرابعة من المادة المشار اليها على ان مدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة والاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة او

الملحقة سواء كانت متصلة أو منفصلة تحسب ثلاثة أرباعها بشرطين :  
( أ ) ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن سنتين ( ب ) أن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة ويرجع في ذلك إلى لجنة شئون الموظفين المختصة .

( طعن ١٣١٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٣٨١ )

#### المادة ٢ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - شرط الالفادة من قواعد حساب مدة الخدمة السابقة في اقدمية الدرجة والمرتب وقواعد ترقية قدامى الموظفين ان يكون الموظف موجودا عند الضم أو الترقية على درجة داخل الهيئة .

#### ملخص الحكم :

يبين من استظهار نصوص القرارات الخاصة بحساب مدة الخدمة السابقة في اقدمية الدرجة والمرتب . ومن بينها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، انما استهدفت جميعا تسوية حالات الموظفين الموجودين في الخدمة في سلك الدرجات داخل الهيئة ، كما يبين من نص المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ان حكم هذه المادة لا يسرى الا في شأن من تحققت فيه من الموظفين وقت تطبيقه صفة الموظف الداخل في الهيئة ، اذ ان هذه الصفة هي شرط أعمال هذا النص بحكم وروده في الباب الاول من القانون المشار اليه وهو الخاص بالموظفين الداخلين في الهيئة ومفاد النصوص المتقدمة ان ثمة شرطا جامعا لا مندوحة عنه ينبغي توافره للالفادة من قواعد حساب مدة الخدمة السابقة في اقدمية الدرجة والمرتب وقواعد ترقية قدامى الموظفين - على السواء - مؤداه ان يكون الموظف موجودا عند الضم أو الترقية على درجة داخل الهيئة .

( طعن ٧٢٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٦ )

رابعاً - شرط التعادل بين الدرجتين :

قاعدة رقم ( ٣٨٢ )

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - نصه على ضم المدد التي تقضى على اعتساد أو بالمكافأة الشهرية أو اليومية - اشتراطه قضاءها فى درجة معادلة للدرجة التي يعاد التعيين فيها - المقصود بعبارة « الدرجة المعادلة » فى هذه الحالة - هو الاجر أو الماهية المعادلة لمرتب الدرجة التي يعاد التعيين فيها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الاولى وفقا للشروط والاوزاع الآتية :

١ - مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر .

فاذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية جاز ضمها او بعضها بالشروط الآتية :

( ا ) ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

( ب ) ان تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها .

( ج ) يقصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى يعين على اساسه الموظف او يعاد تعيينه بمقتضاه .

وظاهر من هذا النص ان المشرع يجيز فيما يجيزه ضم مدد الخدمة السابقة التى تقضى على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية ولكنه يشترط فيما يشترطه لضم هذه المدد ان تكون قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها ، وقد يبدو شئ من التعارض بين اجازة ضم مدد الخدمة السابقة التى تقضى على هذا النحو اى فى غير درجة مالية محددة وبين اشتراط قضاء هذه المدد فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها ، الا ان ضرورة اعمال النص وتحقيق هدف الشارع منه يقتضى رفع هذا التعارض الظاهر وذلك بتحديد مدلول الدرجة المعادلة فى هذا الخصوص على اساس الاجر او الماهية المعادلة لراتب الدرجة التى يعاد التعيين فيها فمتى كان الاجر الذى كان يتقاضاه من كان معيناً على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية معادلاً لراتب الدرجة التى يعاد تعيينه فيها او كان الاجر يدخل فى حدود هذه الدرجة ، فان شرط تعادل الدرجتين يعتبر متوافراً ولا يعتد فى هذا الصدد الا بالاجر دون اى عنصر آخر . وبعبارة اخرى فان المعيار الصحيح الواجب التطبيق فى هذا الصدد يقوم على اساس مقارنة جملة الاجر الشهري ( اى الاجر اليومي مضروباً فى ٢٥ يوماً بالنسبة لمن كان معيناً باليومية ) بمرتبة الدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها فمتى تعادلاً اعتبر الشرط الثانى الذى يشترطه المشرع لضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية متوافراً فى شأن هذا الموظف .

لهذا انتهى الراى الى ان تحديد مدلول عبارة « الدرجة المعادلة » - الواردة بالمادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه بالنسبة لمدد الخدمة السابقة التى تقضى على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية يجب ان يتم على اساس الاجر او الماهية المعادلة لمرتبة الدرجة التى يعاد التعيين فيها .

( فتوى ١١٥ فى ١٩٦٠/٢/٩ )



## قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

### المبدأ :

موظف - ضم مدد الخدمة السابقة - المدد التي تقضى على اعتماد او بالمكافأة الشهرية أو باليومية - شرط تعادل الدرجة المنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لضم هذه المدد - المقصود به - هو تعادل الاجر أو الماهية لمرتب الدرجة التي يعاد التعيين فيها دون الاعتداد بأى عنصر آخر - الاعتداد فى شأن عمال اليومية الذين يشغلون درجات ذات بداية ونهاية فى كادرات خاصة بمتوسط مربوط الدرجات التي كانوا يشغلونها مقارنا بمتوسط مربوط الدرجة الجديدة - ضم المدد التي يقضيها الموظف بمكافأة شاملة قدرها ١٥ جنيها شهريا فى اقدمية الدرجة السادسة متى توافرت فى شأنه باقى شروط القرار الجمهورى سالف الذكر .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة على انه « مع مراعاة لحكام المادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الاولى وفقا للشروط والاوزاع الآتية :

١ - مدد العمل السابقة فى الحكومة او الاشخاص الادارية العامة ذات الميزات المنحقة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر » .

فاذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية جاز ضمها او بعضها بالشروط الآتية :

( ا ) أن يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

( ب ) أن تكون المدد المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التي يعاد التعيين فيها .

( ج ) يقصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى يعين على اسامه الموظف او يعاد تثبيته بمقتضاه .

وقد ثار الخلاف حول تفسير العبارة المشار اليها وعرض الامر على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٠ فرأت ان تحديد مدلول هذه العبارة يجب ان يكون على اساس الاجر او الماهية المعادلة لمرتب الدرجة التى يعاد التعيين فيها دون اعتداد بأى عنصر آخر ، كما رأت الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٦٠ جواز ضم مدة خدمة بعض المهندسين الزراعيين بوزارة الزراعة التى قضوها بمكافأة شاملة قدرها ١٥ جنيها فى اقدمية الدرجة السادسة .

وقد طلب ديوان الموظفين عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى لاعادة نظره فى ضوء ما جاء بالكتاب المشار اليه والافادة بالرأى فيما اذا كانت المكافأة المقدرة بمبلغ ١٥ جنيها شهريا شاملة اعانة غلاء المعيشة تعادل الدرجة السادسة ، وما اذا كان المقصود بالتعادل هو تطابق الاجر السابق مع المرتب الجديد تطابقا كاملا بحيث لا يكون ثمت تعادل متى ظهر خلاف بينهما ، وما اذا كان يقصد فى تحديد التعادل الاجر الذى وصل اليه الموظف فعلا خلال المدة السابقة أم بمتوسط مربوط الدرجة التى كان يشغلها مقارنا بمتوسط مربوط الدرجة الجديدة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ، فاستبان لها ان المعيار الذى انتهت اليه الفتوى المشار اليهما هو اصلح معيار ممكن لتنظيم هذا الموضوع ، ذلك لانه يكفل تحقيق هدف المشرع ورفع التعارض بين نصوص القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الذى اجاز ضم مدد الخدمة السابقة التى تقضى على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية ، ثم شرط فيما شرط لضم هذه المدة ان تكون قد قضيت على درجة معادلة للدرجة التى يعاد التعيين فيها ، ولم يغيب عن نظر الجمعية عند ابداء رايها فى هذا الموضوع ان التطابق الكامل بين المقابلين الماليين المقررين للعمل السابق والعمل الجديد قد يتعذر فى بعض الاحيان ، ولهذا لم تشترط هذا التطابق الكامل بين المقابلين عندما رأت انه لا يجوز الاعتداد عند اعمال التعادل بالمعيار

القائم على تحديد ما يعتبر اجرا اصليا وما يعتبر اعانة غلاء معيشة من الاجور المقررة للموظفين ما دامت الوزارة والجهات الادارية على وجه العموم لا تلتزم احكام القرارات المنظمة لاعانة غلاء المعيشة ، وانتهت فى هذا الصدد الى اعمال المقارنة بين جملة الاجور الشهرية التى كان يتقاضاها هؤلاء الموظفون بجملة ما يتقاضاه فعلا من اعيد تعيينهم منهم فى درجات بالوزارة ، كما رأت فى فتواها الثانية انه متى كان الاجر الذى كان يتقاضاه من كان معينا على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية معادلا لراتب الدرجة التى يعاد تعيينه فيها او كان الاجر يدخل فى حدود هذه الدرجة فان شروط تعادل الدرجتين يعتبر متوافرا ، وتعذر التطابق الكامل بين المقابلين فى بعض الاحيان لا يصح مبررا لاهدار شرط التعادل الذى يشترطه المشرع صراحة لضم مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة والراتب ، انما يتعين اعمال التفسير والتوفيق بالقدر الممكن بين ما يبدو من تعارض بين نصوص القرار تحقيقا لاهداف المشرع على نحو ما انتهت اليه الجمعية فى الفتويين السابقتين .

والقول بان الامل فى قواعد ضم مدد الخدمة السابقة انها تقوم على فكرة اساسية هى عدم اهدار الخبرة التى يكتسبها الموظف فى ممارسة نشاط وظيفى او مهنى سابق على تعيينه فى الحكومة وان لشرط الخبرة المقام الاول بين الشروط المقررة لحساب مدد الخدمة ، هذا القول مردود بان المشرع يشترط لضم مدد الخدمة السابقة شروطا عدة منها شرط الخبرة وشرط تعادل الدرجتين ، ومن ثم يتعين توافر هذه الشروط لكافة فلكل شرط حكمه خاصة تغيياها المشرع ولا يغنى شرط عن الآخر ، ومهما بلغت أهمية شرط الخبرة بين شروط ضم مدد الخدمة السابقة فانه لا يغنى عن توافر شرط تعادل الدرجتين فهو شرط مستقل قائم بذاته وحكمته .

وفما يتعلق بموظفى اليومية الذين يشغلون درجات ذات بداية ونهاية فى كادرات خاصة وما اذا كان يعتد فى تحديد التعادل فى شأنهم بالاجر الذى وصلوا اليه فعلا لم بمتوسط مربوط الدرجة التى كانوا يشغلونها مقارنا بمتوسط مربوط الدرجة الجديدة ، فانه ما دام هؤلاء يشغلون درجات ذات بداية ونهاية فانه يتعين الاعتداد فى شأنهم بمتوسط مربوط الدرجة التى كانوا يشغلونها مقارنا بمتوسط مربوط الدرجة التى يعاد تعيينهم فيها ومتى تعادلا اعتبر الشرط الذى يشترطه المشرع لضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت باليومية متوافرا فى شأنهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما ياتى :

اولا : ان تحديد محلول عبارة الدرجة المعادلة الواردة بالمادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة لمدد الخدمة السابقة التى تقضى على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو باليومية يجب ان يتم على أساس الاجر أو الماهية المعادلة لمرتب الدرجة التى يعاد التعيين فيها دون اعتداد بأى عنصر آخر .

ثانيا : ان المدد التى يقضيها الموظف بمكافأة شاملة قدرها ١٥ جنيتها شهريا يجوز ضمها فى أقدمية الدرجة السادسة متى توافرت فى شأنها الشروط الاخرى التى يشترطها القرار الجمهورى المشار اليه .

ثالثا : بالنسبة الى موظفى اليومية الذين يشغلون درجات ذات بداية ونهاية فى كادرات خاصة فانه يعتقد فى تحديد درجة التعادل فى شأنهم بمتوسط مربوط الدرجات التى كانوا يشغلونها مقارنا بمتوسط مربوط الدرجة الجديدة .

( فتوى ٥٠٤ فى ١٢/٦/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٤ )

المبدأ :

شرط تعادل الدرجة فى المديتين السابقتين والجديدة - توافره ولو كانت المدة السابقة قضيت على اعتماد ما دامت بمرتب يفوق بداية الدرجة فى المدة الجديدة - وجوب الضم فى هذه الحالة متى توافرت سائر شروط القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ القول بان الضم فى هذه الحالة جوازى - غير صحيح - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الراتب الذى كان يتقاضاه المدعى وهو أربعة عشر جنيتها شهريا يجاوز الدرجة الثامنة التى عين عليها فيما بعد ، واذا كان التعادل يكفى لاجراء الضم فان تجاوز الدرجة يكون من باب اولى كافيا لتحقيق شرط التعادل بالنسبة للمدد التى يراد ضمها الى المدة الجديدة كما ان لجنة شئون الموظفين قد وافقت على ضم هذه المدة مما يؤخذ منه ان شرط

التمائل فى العمل الجديد والعمل القديم متوافر ، وبما ان جميع الشروط الأخرى متوافرة فى هذه المدة فإنها تضم الى مدة عمل المدعى الجديد طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . ولا يكون من حق الإدارة متى توافرت هذه الشروط أن تمتنع عن اجراء هذه التسوية بمقولة ان هذا الأمر جوازى بالنسبة لها نعمله او لا نعمله وفقا لمشيئتها كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه ، لأن هذا النظر يؤدى الى تعطيل حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن ضم المدد السابقة طبقا لشروط وأوضاع فوض السيد رئيس الجمهورية فى اصدار قرار بها بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين ، كما يؤدى الى اهدار المساواة والاخلال بالمراكز القانونية التى يتلقاها الموظفون من القانون مباشرة ، وما على الإدارة الا تنفيذ القانون وتطبيقه فى حق الموظفين على أساس من القواعد التنظيمية التى يصدر بها على أساس القانون والقرارات الصادرة فى هذا الشأن .

( طعن ٩٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٥ )

##### المبدأ :

المدد التى قضيت فى كادر أدنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية - ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - مشروط بأن تكون المدة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد التعيين فيها - حصول الموظف فى المدة السابقة على مكافاة شهرية قدرها خمسة جنيهاات - يجعلها غير معادلة للدرجة التاسعة التى أعيد تعيينه فيها - أساس ذلك .

##### ملخص الحكم :

يشترط لضم مدة الخدمة السابقة طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ (١) ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شؤون الموظفين .

(٢) ان تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها .

(٣) وان يقتصر الضم على المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة (١١) من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى يعين على أساسه الموظف او يعاد تعيينه بمقتضاه — وهذه الشروط الثلاثة يتعين توافرها جميعا فى المدة المضمومة اذا كانت قد قضيت فى كادر ادى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية — ومن ثم يشترط ان تكون هذه المدة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها ، فاذا كان الثابت ان المكافاة الشهرية التى كان يتقاضاها المدعى قدرها ٥ جنيهاات فانها لا تعادل الدرجة التاسعة وفق احكام الجدول المرافق للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

( طعن ٨٥٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٦ )

##### المبدأ :

ضم المدد التى قضيت على غير درجة او باليومية او على بند الاعانات — اشتراط القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لضمها ان تكون قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة الحالية — العبرة فى التعادل فى هذه الحالة ان يكون بين المرتب السابق والدرجة التى حصل التعيين فيها .

##### ملخص الحكم :

ان مفاد نصوص المادتين الثانية والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ انه يشترط لضم مدة الخدمة السابقة سواء كانت على درجة او باليومية او على بند الاعانات ١ — ان يكون الموظف قد حصل على المؤهل قبل التعيين فى العمل الذى يطلب ضم المدد التى قضاه فيها ٢ — وان يكون العمل قد اكسبه خبرة فى عمله الجديد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة بشئون الموظفين ٣ — وان يكون فى درجة معادلة لدرجته الحالية . وحيث انه باعمال هذه النصوص على حالة المدعى

فبالنسبة للمدة الأولى وهى التى قضاهها ببند الاعانات فى وظيفة مدرس بمرتب ١٢ جنيها شهريا من ١٩٥٥/١٠/٨ حتى ١٩٥٦/١٢/٨ والتى يطلب ضمها الى مدة خدمته الحالية بالدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط التى اعيد تعيينه فيها اعتبارا من ١٩٥٦/١٢/٢٩ فانه متى كان حاصلا على المؤهل وهو دبلوم معهد المعلمين الخاص سنة ١٩٥٥ اى قبل اشتغاله فى المدة المطلوب ضمها وانه كان يتقاضى مرتبا قدره ١٢ جنيها شهريا وهو يعادل مرتب الدرجة السابعة التى اعيد تعيينه فيها فى ١٩٥٩/١٢/٢٩ اذ ان العبرة فى التعادل يجب ان تكون بين المرتب السابق والدرجة التى حصل التعيين فيها ولا يلزم اتحاد الدرجة السابقة مع الحالية اذ ان المدة السابقة على غير درجة ما دامت لحكام قرار ضم مدة الخدمة السابقة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد وردت مطلقة والقواعد التفسيرية تقضى بان المطلق يجرى على اطلاقه وما لم يرقم ما يقيد صراحة او ضمنا فلا محل لتقييده ومن ثم يكفى دلالة المرتب على قيمة العمل السابق وتعادله مع العمل الجديد وان المدعى كان يعمل عملا واحدا فى المدة الأولى وبعد اعادة تعيينه فى ١٩٥٩/١٢/٢٩ وهو التدريس - وانه متى كانت هذه هى حالة المدعى فانه تكون قد توافرت فيه كافة الشروط التى يحق له بموجبها ضم مدة خدمته السابقة على بند الاعانات الى مدة خدمته الحالية .

( طعن ١٣٩٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٧ )

المبدأ :

مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى الكادر المتوسط - ضمها عند تعيين الموظف فى كادر أعلى - جوازه طبقا لقواعد حساب مدد الخدمة السابقة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - من شروطه أن تكون المدة السابقة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة فى الكادر الأعلى .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد صدر فى ٢٠ من فبراير لسنة ١٩٥٨ متضمنا قواعد جديدة فى شأن حساب مدد العمل

السابقة فى تقدير الدرجة والمرتبة واقدمية الدرجة وقد اجاز هذا القرار ضم مدة العمل السابقة فى الحكومة اذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها بشرط ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، ونص على أن يرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة . ولما كان المدعى وقت حصوله على ليسانس الحقوق فى الدرجة السابعة وهى درجة غير معادلة ولم يرق الى الدرجة المعادلة ( الدرجة السادسة ) فى الكادر المتوسط الا اعتبارا من ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ فانه حسب ما تقدم من احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يستحق ان تحسب له مدة خدمته فى الكادر المتوسط فى اقدميته فى الدرجة السادسة فى الكادر الفنى العالى الا اعتبارا من هذا التاريخ ، اذا كان عمله السابق فى هذه المدة قد اكسبه خبرة يفيد منها فى عمله الجديد

( طعن ١٠٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٨ )

##### المبدأ :

الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ مليما يكادر العمال - لا تعادل بينها وبين الدرجة التاسعة .

##### ملخص الحكم :

متى كانت المدعية خلال الفترة المطلوب ضمها تشغل الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ مليما من درجات كادر العمال فى هذه الدرجة فانه لا تتعادل والحالة هذه مع الدرجة التاسعة اذ يقل متوسط مربوطها محسوبا على اساس تلك القاعدة عن متوسط مربوط الدرجة المذكورة . واذا انتفى التعادل بينهما فان المدعية تكون قد فقدت شرطا من شروط ضم المدة .

( طعن ١٤٠٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣٠ )



قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

المبدأ :

شرط التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة - وجوب الاعتماد فيه بقيمة الدرجة اللاحقة في التاريخ الذي تحقق فيه للمدعى المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم المدة السابقة - العبرة في ذلك بمتوسط المربوط .

ملخص الحكم :

ان المدعى لم يكتمل له المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم مدد خدماته السابقة الا في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حين عين بالدرجة التاسعة في ١٠/٤/١٩٥٦ ومن ثم وجب الاعتماد عند البحث في قيام التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة بقيمة الدرجة اللاحقة في التاريخ المذكور الذي تحقق فيه للمدعى المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم المدد السابقة .

( طعن ١٣٦٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٦٦ )

قاعدة رقم ( ٣٩٠ )

المبدأ :

الدرجة العمالية ٣٦٠/١٦٠ التي كان يشغلها المدعى باليومية خلال الفترة التي يطالب ضمها - لا تتعادل مع الدرجة التاسعة .

ملخص الحكم :

اذا كانت هذه هي القاعدة في حساب اجر عامل اليومية وكان المدعى خلال المدة المطلوب ضمها يشغل الدرجة ٣٦٠/١٦٠ ملزم ، فإنه طبقا لما تقدم لا تتعادل هذه الدرجة والحالة هذه مع الدرجة التاسعة اذ يقل متوسط مربوطها محسوباً على أساس تلك القاعدة عن متوسط مربوط الدرجة التاسعة التي عين عليها والمقرر لها في الجدول رقم ٣ - الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - مرتب ذو مربوط قدره ٧٢ - ١٠٨ ج سنوياً بعلوة ستة جنيهات كل سنتين واذا انتفى التعادل بينهما فإن المدعى يكون فاقداً شرطاً من شروط ضم المدة .

( طعن ١٣٦٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٦٦ )

( م - ٤٨ - ج ٢٢ )

## قاعدة رقم ( ٣٩١ )

### المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب والأقدمية الدرجة - شرط التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة - يجب الاعتداد فيه بقيمة الدرجة اللاحقة في التاريخ الذي يتحقق فيه المركز القانوني الذي يسمح بطلب ضم المدة السابقة .

### ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة لا تجيز ضم مدة العمل السابقة باليومية الا اذا كانت المدة المضمومة قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها . وشرط التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة يجب الاعتداد فيه بقيمة الدرجة اللاحقة في التاريخ الذي تحقق فيه للمدعي المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم المدة السابقة .

( طعن ٨٢٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٦ )

## قاعدة رقم ( ٣٩٢ )

### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ( المادة الثانية - البند الأول فقرة «ب» ) . شرط تعادل الدرجة - مناطه أن يكون التعادل متحققا بين المرتب السابق الذي كان يتقاضاه الموظف فعلا وأول مربوط الدرجة التي أعيد تعيينه فيها بالنظر الى القواعد المعمول بها عند حصول إعادة التعيين - مثال - لا اعتداد بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥/١٠/١٩٥٠ باعتبار مدة خدمته التي قضيت في وظائف الدرجة الثانية فما فوقها في ملك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة إذ أن هذا القرار قد سقط في مجال التطبيق القانوني لتعارض أحكامه مع أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ وجدول المرتبات المرافق له مما لا سبيل الى أعمال القياس الذي أوردته .

### ملخص الحكم :

لقد استلزمت المادة الثانية ( البند الأول فقرة « ب » ) من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ شرط تعادل الدرجة والعبرة في التعادل في الدرجة على نحو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هي ان يكون هذا التعادل متحققاً بين المرتب السابق الذي كان يتقاضاه الموظف فعلاً ، واول مربوط الدرجة التي أعيد تعيينه فيها بالنظر الى القواعد المعمول بها عند حصول اعادة التعيين .

ومن ثم فلا سبيل الى احوال القياس الذي نصت عليه الاحكام السابقة ، في ظل قواعد واحكام مستحدثة ، تغاير تلك التي كانت تقررها تلك الاحكام ، ومن ثم فلا اعتداد بما يثار في هذا الخصوص من انه سبق لمجلس الوزراء ان قضى بقراره الصادر في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ باعتبار مدة الخدمة التي قضيت في وظائف الدرجة الثانية فما فوقها في سلك المستحدثين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التامسة ، لا اعتداد بذلك لأن هذا القرار قد سقط في مجال التطبيق القانوني لتعارض احكامه مع احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وجدول المرتبات المرافق له مما لا سبيل معه الى اعمال القياس الذي اورده قرار مجلس الوزراء سالف الذكر في ظل قواعد واحكام مستحدثة تغاير تلك التي كانت سارية وقت صدوره .

( طعن ٥٨٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٩٣ )

### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة - اشتراطه ان تكون مدة الخدمة المراد ضمها قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها - لا وجه لهذا الشرط بالنسبة لمدد العمل السابقة التي تقضى في غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة لاختلاف نظم التعيين في هذه الجهات عنها في الحكومة والأشخاص الادارية العامة - مثال مدة الخدمة التي قضيت في الاتحاد العام لرعاية الأحداث لا يشترط لضمها توافر شرط التعادل في الدرجة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المدعية ومن حلفا ان تموى حالتها وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فى الدرجة التاسعة المقررة للمؤهل الدراسى الذى حصلت عليه ( الابتدائية ) وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ ، مع اعتبار اقدميتها فى هذه الدرجة من تاريخ دخولها خدمة وزارة الشؤون الاجتماعية فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ فان من حقها تبعا - لذلك ان تفيد - وقد وضعت فى الدرجة المذكورة من هذا التاريخ بالحكم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه متى توافرت شروطها فى حق المدعية .

ومن حيث ان للمدعية مدة عمل سابقة قضتها فى خدمة الاتحاد العام لرعاية الأحداث الذى أنشئ بالقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر استنادا الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وتضمنت المادة ١ من القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٤ ان ( ينشأ تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية اتحاد للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التى تقوم بأداء خدمات للأحداث المنحرفين او المشردين او المعرضين لذلك فى مصر يطلق عليه اسم ( الاتحاد العام لرعاية الأحداث ) ومن ثم يندرج - الاتحاد المذكور تحت حكم البند ٨ من المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ باعتباره يضم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المشار اليها فى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر بإنشائه .

ومن حيث انه متى كان النابت ان مدة عمل المدعية السابقة بالاتحاد العام لرعاية الأحداث لا تقل عن سنتين ، وكانت طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة اذ كانت تعمل فى الاتحاد العام ممرضة وهو نفس العمل الذى عينت فيه بوزارة الشؤون الاجتماعية فان من حقها ان تحسب فى اقدمية الدرجة التاسعة التى حصلت عليها طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٧ ثلاثة ارباع هذه المدة ولا وجه للقول بضرورة - توافر شروط التعادل فى الدرجة لأن هذا الشرط غير قائم بالنسبة لمدد العمل السابقة فى غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة لأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المتقدم لم يستلزم هذا الشرط فى هذه الجهات على نحو ما فعل بالنسبة لمدد العمل السابقة

في الحكومة او في الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة لاختلاف نظم التعيين في هذه الجهات عنها في الحكومة وانشاء الادارية العامة كما انه لا محل للتمسك بانه كان من الواجب ان يرجع الى لجنة شئون الموظفين المختصة لتقرير ما اذا كان عمل المدعية السابق قد اكسبها خبرة في عملها الجديد اذ ان هذا النص في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ انما قصد به ان تقتولى لجنة شئون الموظفين المختصة باعتبارها الجهة صاحبة الاختصاص في تقرير مدى ما افاده العامل في عمله السابق من خبرة تؤهله لعمله الجديد فاذا كان العمل السابق هو ذات العمل الجديد دون تغير او اختلاف فتوافر الخبرة مجقق لا يحتاج إلى بحث او تقرير ( حكم المحكمة الادارية العليا بجلسته ١٩٦٤/١١/٢٩ في الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٧ ق ) .

ومن حيث ان حكم محكمة القضاء الاداري المطعون فيه اذ قضى برفض الطعن الذي قامت به المدعية على حكم المحكمة الادارية لوزارات الصحة والشئون الاجتماعية والاعراف بجلسته ١٩٦٨/٥/٢٧ في الدعوى رقم ١٠٢ لسنة ١٥ ق فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون وتأويله فيما قضى به من رفض طلب المدعية ضم مدة خدمتها السابقة بالاتحاد العام لرعاية الأحداث وتعيين الحكم بالغائه ، وبالحقية المدعية في ضم ثلاثة ارباع مدة عملها السابق بالاتحاد العام لرعاية الأحداث في اقدمية الدرجة العاشرة وما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

( طعن ٢٠٤ لسنة ٢١ ق - جلسته ١٩٧٨/٦/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٩٤ )

#### المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة اشترط لضم مدة الخدمة السابقة ان تكون قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها - اذا كانت المدة السابقة قد قضيت على غير درجة وجب النظر الى المرتب السابق ومرتب الدرجة التي يعاد التعيين فيها لأعمال شرط التعادل

وفقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا - اذا كان مرتب العامل خلال مدة العمل المطلوب ضمها هو ستة جنيهاً ونصف وكانت تلك المدة قد قضيت ابان فترة العمل بقانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فان شرط التعادل يعتبر متحققاً اذا ما عين العامل فى وظيفة مقرر لها الدرجة العاشرة وفقاً لجدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طالما أن هذا المرتب يعادل مرتب الدرجة التاسعة وفقاً لدرجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى عودلت بالدرجة العاشرة من درجات القانون رقم ٤٦ وفقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن المقام من هيئة مفوضى الدولة عن حكم محكمة القضاء الادارى المشار اليه يقوم على أن قضاء المحكمة الادارية العليا مستقر على أن شرط التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة يجب الاعتداد فيه بقيمة الدرجة اللاحقة فى التاريخ الذى تحقق فيه للموظف المركز القانونى الذى يسمح له بطلب ضم المدة السابقة ، بما يتعين معه المقارنة بين الراتب الذى كان المدعى يتقاضاه فى كل من مدى خدمته السابقة واللاحقة ، ولا يغير من ذلك القول بضرورة تحقيق التوازن بين عناصر الحساب عند تقرير التعادل لأن العبرة عند القرار تكون بالنظر الى المرتب الاساسى وقد أصبح الراتب الاساسى لوظائف الدرجة العاشرة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تسعة جنيهاً بينما كان الراتب الاساسى للعسكري المتطوع بقوات السواحل ستة جنيهاً ، وليس فى اى من التشريعات القائمة ما يجيز تقييم درجات الوظائف عند اجراء المقارنة بينها على اساس اضافة اعانة غلاء الى رواتب درجات الكادر القديم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتجريد رواتب الكادر الجديد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تلك الاعانة ، وأنه حتى لو أخذ بالمعادلة التى اجراها المشرع فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بين الدرجة التاسعة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبين الدرجة العاشرة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فإن ذلك لا يفيد المدعى لأنه لم يكن شاغلاً لموظيفة فى الدرجة التاسعة طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أثناء مدة خدمته فى قوات السواحل . بل كان شاغلاً لمرتبة العسكرية متطوع التى عودلت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بالدرجة الحادية عشر طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقرير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة الصادر فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والسارى المفعول فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد نص فى المادة ١ منه على حساب مدد العمل السابقة فى المصالح الحكومية ، كما نص فى المادة ٢ على ان مدد العمل السابقة فى الحكومة تحتسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر فاذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى لو على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية جاز ضمها كلها او بعضها بالشروط التى نص عليها القرار ، ومن بينها ان تكون المدة المنضمة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وعلى ان المدد التى تقضى فى التطوع بأسلحة الجيش المختلفة تعتبر فى حكم مدد الخدمة الكلية وتسرى عليها قواعدها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة مستقر على انه اذا كان الموظف قضى المدة المطلوب ضمها الى مدة خدمته على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او باليومية فان العبرة فى استظهار شرط قضاء هذه المدة فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها يجب ان تكون بالمقارنة بين المرتب السابق ومرتب هذه الدرجة ولا يلزم اتحاد الدرجة السابقة مع الحالية متى قضيت المدة السابقة على غير درجة ما دامت احكام قرار ضم مدد الخدمة السابقة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد وردت مطلقة ومن المسلم ان المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يرد ما يقيد صراحة او ضمنا ومن ثم تبقى دلالة - المرتب على قيمة العمل السابق وتعادله مع العمل الجديد . ومتى كان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قد صدر فى ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه يجب استظهار شرط التعادل على اساس المرتبات المنصوص عليها فى الجدول المرفق بالقانون المذكور وبالرجوع الى هذا الجدول يبين ان مرتب الدرجة التاسعة يبدأ بـ ٧٢ جنيه أى ستة جنيهاً شهرياً وهى معادلة للمرتب الاصلى الذى كان يتقاضاه المدعى خلال المدة المطلوب ضمها لأن هذا المرتب يبلغ ستة جنيهاً زيد الى ستة جنيهاً ونصف فى ١٩٧٣/٧/٤ ومن ثم يكون شرط التعادل متوافراً بين مرتب المدعى خلال هذه المدة وبين الدرجة التاسعة المنصوص عليها فى الجدول المرفق بالقانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن قواعد وشروط اوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم كما ورد في المادة ٢ على ان تعادل الدرجات دائمة أو مؤقتة الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويكادر عمال اليومية بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الأول بالقرار الجمهوري الذي اورد ان الدرجة التاسعة ( كادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) تعادل الدرجة العاشرة ( كادر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ) فإنه يتعين القول بتوافر شرط التعادل بين مرتب المدعى في المدة المطلوب ضمها وبين الدرجة العاشرة التي عين فيها في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ولا وجه لنفي هذا التعادل استنادا الى ما سبق ان قضت به هذه المحكمة بحكمها الصادر بجلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٧ في الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٨ ق وحكمها الصادر بجلسة ١٢ من مايو ١٩٦٨ في الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٩ ق من ان شرط التعادل بين الدرجتين السابقة واللاحقة يجب الاعتراف فيه بقيمة الدرجة اللاحقة في التاريخ الذي تحقق فيه للمدعى المركز القانوني الذي يسمح له بطلب ضم احدى السابقتين وبحيث يكون التعادل متحققا بين المرتب السابق الذي كان يتقاضاه الموظف فعلا واول مربوط الدرجة التي اعيد تعيينه فيها بالنظر الى القواعد المعمول بها عند حصول اعادة التعيين لا وجه لذلك في المنازعة المسائلة لأن القواعد المعمول بها عند اعادة التعيين هي بذاتها التي اجرت التعادل بين الدرجة التاسعة ( كادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) والمعادلة لمرتب المدعى وبين الدرجة العاشرة ( كادر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ) التي عين فيها المدعى .

( طعن ٧٧٨ لسنة ٢٠ ق - جملة ١٢/١٧/١٩٧٨ )



خامسا - اعادة التعيين على درجة اقل من الدرجة السابقة :

قاعدة رقم ( ٣٩٥ )

المبدأ :

اعادة تعيين الموظف فى درجة اقل من الدرجة السابقة - لا يمنع من ضم مدة الخدمة - توافر شروط ضم مدة الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء فى ١١/٥/١٩٤٧ - لا يمنع من ضمها على أساس القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا توافرت شروط تطبيقه .

ملخص الحكم :

لئن كان المدعى عند فصله فى عام ١٩٤٧ ، فى وظيفة مدرس فى الدرجة الثامنة ، واعيد تعيينه مدرسا فى مجلس المديرية فى الدرجة التاسعة فقط ، الا انه اذا كان يفيد من ضم مدة خدمته بالدرجة الثامنة لو انه اعيد تعيينه فى نفس الدرجة فانه يفيد من ضم تلك المدة بحكم اللزوم من باب اولى ، لأن ما يصلح للأكثر يصلح للأقل وانه ولئن كان المذكور يفيد من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بضم ثلاثة ارباع مدة خدمته السابقة التى قضاه فى خدمة المجلس ، الا انه بعد ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٥٨ فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمنشور بالجريدة الرسمية فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة لمن لم يسبق لهم تسوية حالتهم او الافادة من القرارات السابقة ، ونص فى المادة الثانية منه على ان مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المتقلة تحسب كاملة ، سواء كانت متصلة او منفصلة متى كانت معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر ، وفتح ميعاد لطلب حساب مدد الخدمة السابقة ينتهى بانقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ نشر القرار ، والا سقط الحق فى حساب هذه المدد ، فان من حق المدعى الافادة من حساب مدة خدمته السابقة التى قضاه فى المجلس ، وكانت كلها فى الدرجة الثامنة ، الى مدة خدمته عند اعادة تعيينه فى الدرجة التاسعة على مقتضى احكام هذا القرار وبالشروط الواردة فيه المتوفرة فى حالته .

( طعن ١٦٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨ )

سادسا - شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد :

قاعدة رقم ( ٣٩٦ )

المبدأ :

شرط تماثل العمل السابق مع العمل الجديد - عدم توافره اذا كان العمل السابق هو عمل كاتب بوزارة العدل والعمل الجديد هو عمل مدرس بوزارة التربية والتعليم - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

يشترط لامكان ضم المدة السابقة وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ان تكون اعمال الوظيفة التى تسند للموظف مماثلة لأعمال وظيفته السابقة .

ولما كانت طبيعة عمل المدعى بوزارة العدل ككاتب تختلف عن طبيعة عمله بوزارة التربية والتعليم كمدرس ، اذ ان وظيفة الكاتب لا تتطلب من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج اليه وظيفة المدرس وما تقتضيه فيمن يضطلع بها من ان يتوافر فيه قسط من السيطرة على الناشئة وقدرة على سبر اغوارهم ، وهم انماط من الخلق والاستعداد ، وتفهم شكاთهم وعقلياتهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم فى سمر بالاصول التربوية والتعليمية - فعمل المدرس والحالة هذه يختلف فى طبيعته عن العمل الكتابى ، فالعملان عمل المدعى بوزارة العدل ككاتب وعمله بوزارة التربية والتعليم كمدرس يختلفان ويتباعدان .

( طعن ١٠٤٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠ )

قاعدة رقم ( ٣٩٧ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - شرط اتحاد طبيعة العمل - انتفاؤه اذا كان العمل السابق هو التدريس والعمل الحالى هو العمل الادارى بمجلس الدولة - لا يغير من هذه النتيجة قيام الموظف باعمال ادارية او قانونية الى جانب التدريس اذ العبرة بالعمل الاصلى ولا عبرة بالعمل التبعى .

### ملخص الفتوى :

ان من شروط حساب مدد العمل السابقة التى تقضى فى حكومات الدول العربية ، طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالوظيفة التى يعين فيها الموظف ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

ومن حيث ان المفصود بشرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، على ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا ، هو ان يتمثل العملان . واذا لم يكن معنى ذلك ان يتطابقا تطابقا تاما من جميع الوجوه الا انه يجب ان يكون العملان على شئ من التوافق بحيث يودى ذلك الى افادة الموظف فى عمله من الخبرة التى اكتسبها من العمل السابق ، وهى الحكمة التى حدث بالمرشع الى وضع هذا الشرط فى القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة .

ومن حيث ان تحقيق هذا الشرط بمعناه المشار اليه يتطلب تحليل اختصاصات العمل السابق والعمل الجديد للتعرف على مدى التماثل بينهما التزاما لشرط اتحاد طبيعة العملين .

ومن حيث ان عمل التدريس المطالب بضم مدته فى الحالة المعروضة اقتضى ممن باشره الالمام بالمواد التى يتم تدريسها طبقا للمناهج الموضوعه المساما كافيا لتعليمها للتلاميذ ، والقدرة على توجيه الناشئة وتبصيرهم بالاصول العلمية للمواد المدروسة والسيطرة عليهم على اساس تربوى يتطلب المساما بالنواحي التربوية - اما العمل الادارى بمجلس الدولة ، فهو - بدامة - كائ عمل ادارى آخر ، يقتضى الالمام الكافى باختصاصات واعمال الجهة التى يتم العمل فيها ، ويتميز ذلك العمل فضلا عن ذلك بأنه ليس عملا كتابيا ، وانه وان كان عملا اداريا الا انه يصطبغ ، فى غالبه الاعم . بطابع الفن القانونى الى حد بعيد ، فتقاليد العمل بمجلس الدولة وما جرى عليه العمل فيه يجعل من الموظفين الاداريين عونا للاعضاء الفنيين فى اعمالهم القانونية الصرفة ، والمكتب الفنى المحق بالامانة العامة للمجلس ، وهو يختص باعداد بحوث فنية

فى القانون ويشرف على اعمال المكتبة والترجمة واصدار المجلة ومجموعات الاحكام والفتاوى تنسيقا وتبويبا ، يلحق به عدد كاف من الموظفين الاداريين ، كما ان المادة ٧٢ من قانون مجلس الدولة تجيز تعيين الموظفين الاداريين بالمجلس - بشروط معينة ، فى وظيفة مندوب بالمجلس .

ومن حيث انه بمقابلة عمل التدريس بالعمل الادارى بمجلس الدولة ، على النحو السابق ، يبين انهما لا يتطابقان من حيث طبيعة كل منهما ، ولا يتماثلان او يختلفان او يتشابهان ، بحيث يمكن تأكيد ان اينمسا لا يكسب خبرة للآخر ، ذلك لان الامام بالمواد التى تدرس للناشئة لا يكسب خبرة من اى نوع فى العمل الادارى بمجلس الدولة ، وشأن ذلك شأن الاحاطة بالنواحى التربوية اللازمة فى التدريس ، وعلى هذا يختلف العاملان فى الطبيعة ويفقد من اشتغل بهما شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الحالى لضم مدة الاول الى الثانى .

ومن حيث انه لا يغير من النتيجة السابقة ، ما تقدم به ذوو الشأن من صور شهادات توضح انهم كانوا يقومون الى جانب عمل التدريس باعمال قانونية وادارية ، فان ذلك وان كان يفيد اعمال المذكورين فى عملهم بالملكة العربية السعودية بنواحى الادارة والقانون الا انه طالما ان عملهم لم يكن تلك النواحى بصفة اصلية وبطريق التخصص وانما كان الاصل هو عمل التدريس ، وازيفت اليه هذه النواحى على وجه تبعى - كما هو ظاهر الشهادات - فان العمل السابق لا يمكن اعتباره ، بهذه المثابة ، عملا اداريا او قانونيا يكسب خبرة فى العمل الحالى - ويمثل هذا النظر قضت المحكمة الادارية العليا فى حكم لها بجلسة اول ديسمبر سنة ١٩٥٦ ( مجموعة احكام المحكمة العليا السنة الثانية ص ١١٢ ) .

ومن حيث انه وان كان للمحكمة العليا قضاء قالت فيه « ... يكفى ان يكون العمل السابق - بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له - متماثلا فى الطبيعة مع العمل الجديد ، ويتحقق هذا الشرط من باب اولى لو كان العمل السابق اشمل فى هذا الخصوص من العمل الجديد ، فيجوز ضم المدة التى قضيت فى العمل الاشمل فى طبيعته الى مدة خدمة الموظف فى عمل ادارى او كتابى لانه ادخل فى شرط تماثل طبيعة العمل وان كان العكس غير لازم ... » ( حكم المحكمة العليا بجلسة ٣٠ من مارس سنة

١٩٥٧ - مجموعة احكام المحكمة العليا س ٢ ، ع ٢ ) الا ان هذا الحكم لا يشفع فى الاخذ بغير النتيجة السالف ذكرها ، لأن عمل التدريس ليس اشمل بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له من العمل الادارى بمجلس الدولة بل انه أبعد ما يكون عنه وأكثر اختلافا عنه ، اذ روعى ان مقتضى اتفاق طبيعة العمل هو اعادة الموظف فى عمله الجديد من الخبرة التى اكتسبها فى العمل السابق ، وليس مقنعا ان عمل تدريس المواد الاجتماعية للناتشة - وهى المواد الثابت فى الاوراق ان التدريس كان لها فى الحالة المعروضة - يكسب أو يفيد أى خبرة فى العمل الادارى بمجلس الدولة .

ومن حيث انه ترتب على ما تقدم تكون لجنة شئون الموظفين بمجلس الدولة قد اصابته فى رفض طلب ضم مدة العمل بالتدريس فى المملكة السعودية الى مدة العمل الادارى بالمجلس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز ضم مدة عمل الموظفين المذكورين بالتدريس فى المملكة العربية السعودية الى مدة عملهم بمجلس الدولة لاختلاف طبيعة العملين .

( ملف ١٤٧/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٩٨ )

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن ضم مدة الخدمة السابقة - شرط الرجوع الى لجنة شئون الموظفين لتقرير ما اذا كان العمل السابق اكسب خبرة يعتد بها فى العمل الجديد - لا محل له اذا كان العمل السابق هو ذات العمل الجديد دون تغيير أو خلاف .

ملخص الحكم :

لا محل للمسك بانه كان من الواجب ان يرجع الى لجنة شئون الموظفين المختصة لتقرير ما اذا كان عمل المدعى السابق قد اكتسبه خبرة يعتد بها فى عمله الجديد اذ ان هذا النص فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ انما قصد به الى ان تتولى لجنة شئون الموظفين المختصة

باعتبارها الجهة صاحبة الاختصاص تقرير مدى ما افاده الموظف فى عمله السابق من خبرة تؤهله لعمله الجديد فاذا كان العمل السابق هو ذات العمل الجديد دون تغيير او اختلاف فتوافر الخبرة محقق لا يحتاج الى بحث او تقرير وهو امر من البداهة بحيث لا يحتمل شيئا من الجدل .

( طعن ١٣٩٠ لسنة ٧ ق - جملة ١٩٦٤/١١/٢٩ )

### ٢- قاعدة رقم ( ٣٩٩ )

#### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - تفرقت فى الحكم بين مدد العمل السابقة فى الحكومة او الاشخاص الادارية العامة التى تقضى فى درجة معادلة بذات الكادر وبين تلك التى تقضى فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية - اجازته ضم الاولى وحسابها كاملة دون قيد او شرط - لا محل لاستلزام شرط اتحاد طبيعة العمل بالنسبة لهذه المدة مع العمل الحالى - مثال .

#### ملخص الحكم :

تنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة على انه مع مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الاولى وفقا للشروط والاوزاع الآتية : (١) مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر . فاذا كانت قد قضيت فى كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافأة الشهرية او باليومية جاز ضمها كلها او بعضها بالشروط الآتية :

( ١ ) ن يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

( ب ) أن تكون المدة المضمومة قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها . » ووضح من هذا النص أن المشرع قد فرق في الحكمين بين مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة التي تقضى في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر وبين تلك التي تقضى في كادر أدنى على اعتماد او بالمكافأة الشهرية أو باليومية ، فاجاز ضم المدة الاولى وحسابها كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة دون قيد او شرط ، بينما تطلب في المدة الثانية ضرورة توفر شرطين لجواز ضمها الاول ان يكون العمل السابق قد اكتسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد والثاني أن تكون قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها ، ومفاد ذلك أن قضاء المدة المطلوب ضمها على درجة معادلة وفي نفس الكادر انما تغنى عن شرط اكتساب الخبرة الذي هو في حقيقته متلازم مع شرط اتحاد طبيعة العمل ، واذا كان الثابت أن مدة خدمة المطعون في ترقيته التي قضاهها بوزارة التربية والتعليم من ١٩٥٠/١٢/١ الى ١٩٥٥/٩/٣٠ قضيت بالدرجة السادسة بالكادر الفني العالي، وهي ذات الدرجة التي عين فيها بالهيئة العامة للسكك الحديدية وفي نفس الكادر ، فان تلك الهيئة اذ قامت بضمها كاملة في حساب اقدميته طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ آنف الذكر تكون قد طبقت في شأنه هذا القرار تطبيقا سليما لا وجه للطعن عليه .

( طعن ٩٠٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٠ )

#### المبسطة :

شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - لا يعني تمام التطابق والتحاذى من جميع الوجوه - يكفى أن يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له متماثلا مع العمل الحالي - يجوز ضم مدة الخدمة في العمل الأقل - مثال ذلك المدة التي تقضى في عمل فنى بالقياس الى مدة الخدمة في عمل كتابى أو ادارى وان كان العكس غير لازم - قيام التماثل المطلوب بين وظيفة مدرسة بمدرسة الفرنسيكان الأعدادية تساعد في أعمال السكرتارية ووظيفة كاتبة وضابطة .

### ملخص الحكم :

ان المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته هو ان يتمثل العمال وليس مؤدى ذلك ان يكون الاختصاص واحدا في العاملين او ان يكون العمال متطابقين تطابقا تاما بحيث يتحاذيان من جميع الوجوه وانما يكفي ان يكون العمل السابق حسب الاستعداد فيه والتأهيل له مماثلا للعمل الحالى ، وفي ذلك فانه يجوز ضم المدة التي قضيت في العمل الاشمل في طبيعته الى مدة الخدمة في العمل الاقل كالمدة التي تقضى في عمل فنى الى مدة خدمة في عمل كتابى أو ادارى لأنه ادخل في شرط تماثل طبيعة العمل وان كان العكس غير لازم ، ولما كانت مدة خدمة المدعية المطلوب ضمها بالاستناد الى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة المطلوب ضمها قد قضيت فى وظيفة مدرسة بمدرسة الفرنسيسكان الاعدادية كما كانت تساعد فى اعمال السكرتارية بينما المدة اللاحقة قضيت فى وظيفة كاتبة وضابطة ومن ثم فان طبيعة العمل فى المدتين متفقة لان العمل فى كلتا الحالتين يتركز على الالام باللغة والكتابة .

( طعن ١٣٨٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٠١ )

### المبدأ :

المدد التي قضيت فى غير الحكومة .والاشخاص الادارية العامة - اشتراط القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لضمها اتفاق طبيعة العمل فيها مع طبيعة العمل فى الحكومة - اختصاص لجنة شؤون الموظفين بالتحقق من توافر هذا الشرط - لا يخل برقابة القضاء الادارى على صحة سبب رفض الضم - اساس ذلك على ضوء اختصاص القضاء الادارى بالمنازعات المتعلقة بضم مدد الخدمة السابقة .

### ملخص الحكم :

انه وان كان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة اشتراط لضم المدة التي قضيت في غير الحكومة



والاشخاص الادارية العامة أن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل فى الحكومة ، وناط بلجنة شئون الموظفين أن تحدد ذلك الا أن هذا لا يعنى أن لا يكون للقضاء الادارى حق مراقبة صحة السبب الذى استندت اليه الادارة فى رفض ضم مدة الخدمة السابقة ومدى مطابقتها للقانون ، وواقع الامر أن واضع القرار الجمهورى انما يهدف من ارجاع التقدير الى لجنة شئون الموظفين الى تحقيق صيانة اكبر تتكفل حسن تطبيق القانون ، اذ كان الوضع قبل صدور القرار الجمهورى لا يستلزم عرض الامر فى هذا الشأن على لجنة شئون الموظفين المختصة ، وانما كان موكولا الى الرئيس الادارى ينفرد فيه بالتقدير ، ومن ثم فالرجوع الى هذه اللجنة لم يكن مقصودا به الخروج على ما كان مستقرا فى القضاء الادارى من تسليط رعايته على تقدير الادارة فى مسألة ما اذا كان العمل السابق متفقا لى طبيعته او غير متفق مع العمل الجديد - ذلك انه وفقا لقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ يختص هذا المجلس بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى بعض المسائل وتكون له فيها ولاية القضاء كاملة ، ومن بين ما نص عليه من ذلك المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين وورثتهم والطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة او الترقية او بمنح علاوة ، ومن المقرر انه تفسيرا لهاتين الفقرتين جرى القضاء الادارى على اختصاصه بالنظر فى جميع القرارات التى قد تؤثر فى الحاضر او المستقبل فى مرتبات الموظفين او معاشاتهم او فى ترقيةاتهم او فى منحهم العلامات ، ولا شبهة فى انه يندرج تحت هذه الولاية المحددة تلك المنازعات المتعلقة بضم مدة الخدمة لأنها تؤثر فى المركز القانونى للموظف ويمتد اثرها من ثم الى الاحكام التى يخضع لها المرتب والترقية والعلاوة او المعاش ، واذا كان هذا الامر من المسلمات فان وزن الامور بالقسط فى الحالة المعروضة تقتضى من هذه المحكمة أن تزن طبيعة الوظيفة السابقة ومدى اتفاقها مع طبيعة الوظيفة الجديدة فى ضوء المستندات المقدمة اليها لنقول كلمتها والا اضحت رقابتها غير جدية ، والقول بغير ذلك يؤدى الى جعل الحق فى الضم وهو حق مستمد أصلا من القانون خاضعا لمحض تقدير الادارة او مشيئتها دون تعقيب عليها من القضاء الادارى وهو ما لا يمكن قبوله بحال .

( طعننى ١٦٤٥ ، ١٣١٢ ، لسنة ٧ ق - جملة ١٣/٦/١٩٦٥ )

( م - ٤٩ - ج - ٢٢ )

قاعدة رقم ( ٤٠٢ )

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - لا يتوافر بالنسبة الى عمل الخبير الزراعى عند التحاقه بوظيفة مدرس علوم وحياء بالمدارس الثانوية - العملاق وان اشتركا فى بعض النواحي العلمية الا انهما متباعدان فى المستوى والاختصاص .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة يفيد منه جميع الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة وقد استلزم هذا القرار لضم ثلاثة ارباع مدة الخدمة التى قضيت فى الاعمال الحرة فى غير الحكومة والاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة سواء اكانت منفصلة او متصلة ان تتوافر الشروط الآتية :

( ا ) لا تقل مدة الخدمة السابقة عن سنتين .

( ب ) ان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة ويرجع فى ذلك الى لجنة شئون الموظفين .

ومن حيث ان احد الشرطين اللذين يتطلبهما القرار سالف الذكر وهو اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الحكومى متخلف فى حق الطاعن ذلك ان المقصود بالاتفاق هو ان يكون العمل السابق حسب الاستعداد فيه والتاهيل له مماثلا للعمل الحالى وليس المقصود بهذه المماثلة اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد او ان يكون العملاق متطابقين تطابقا تاما بحيث يتحاذيان من جميع الوجوه . ولما كان العمل الذى مارسه الطاعن قبل الالتحاق بالتدريس هو القيام بأعمال الخبرة الزراعية والعناية بالزراعة وادارة المزارع لا تتطلب من ناحية الاستعداد والتاهيل ما تحتاج اليه وظيفة مدرس علوم وحياء بالمدارس الثانوية . اذ ان

وظيفة التدريس فضلا عن المستوى العلمى الذى يتعين ان يبلغه المدرس بعتضى بطبيعتها فيمس يضطلع بها فسطا من السيطرة على النائئة وقدره على سير اغوارهم وهم انماط من الخلق والاستعداد وتفهم شكايتهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم فى يمر بالاصول العلمية فمستوى المدرس لا شك فى انه ارفع فى طبيعته ودائرة اختصاصه اشملى واعم والعاملان وان تتاركا فى بعض النواحي العلمية الا انها متباعدان فى المستوى والاختصاص .

( طعن ١٥١٦ لسنة ٨ ق - جملة ١٩٦٥/١٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٠٣ )

#### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - استلزامه اتصاد طبيعة العمل السابق مع طبيعة العمل الحالى عند حساب المدد السابقة التى قضيت فى جهات غير الحكومة والاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة - تركه للجنة شئون العاملين تقدير مدى توافر هذا الشرط - استنفاد اللجنة سلطتها التقديرية برفضها الضم لتخلف الشرط. يمنع من اعادة النظر فيه - نقل الموظف بعد ذلك الى وظيفة يتوافر فيها هذا الشرط لا يجيز اعادة النظر فى طلب الضم او النظر فى طلب جديد - اساس ذلك ان اعمال قواعد الضم لا يتم الا فى حالة التعيين ، او اعادة التعيين دون النقل - حكمة ذلك عدم جواز زعزعة اقدميات الموظفين الاخرين وهو ما دعا المشرع الى تحديد ميعاد لتقديم طلبات الضم والا سقط الحق فيه .

#### ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، قد بين فى الفقرة (٤) من المادة الثانية منه - الشروط والاوضاع التى يتعين مراعاتها عند حساب مدد العمل السابقة التى تقضى فى جهات غير الحكومة والاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة ، ومن بين هذه الشروط ان تكون طبيعة العمل السابق متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة . وعهد الى لجنة شئون العاملين فى الجهة التى عين بها العامل او اعيد تعيينه

فيها ، بتقدير مدى توفر شرط اتحاد طبيعة العمل السابق بالعمل الجديد ، باعتباراه من الشروط الاساسية اللازم تحققها لحساب مدد العمل السابقة .

فاذا كان النائب ان طالب الضم سبق ان تقدم بطلب عند تعيينه بمصلحة الاموال المقررة ، لحساب مدة العمل السابقة التي قضاها فى جمعية الهلال الاحمر ، وقد عرض هذا الطلب على لجنة شئون العاملين بتلك المصلحة ، فقررت رفضه ، استنادا الى ان طبيعة عمل السيد المذكور فى وظيفته رئيس مستخدمين بجمعية الهلال الاحمر لا تتفق مع طبيعة عمله فى وظيفته معاون مالية بالمصلحة ، ومن ثم تكون اللجنة قد استنفدت سلطتها فى هذا الخصوص ، بحيث لا يجوز لها اعادة النظر فى الطلب آنف الذكر بسبب تغير الظروف ، بعد ان تم نقل هذا الموظف الى وزارة الخزانة فى وظيفة بالمراقبة العامة لشئون العاملين ( المستخدمين ) ، وبغض النظر عن مدى اتفاق طبيعة العمل فى هذه الوظيفة الاخيرة مع طبيعة عمله خلال المدة المطلوب ضمها ، اذ العبرة فى جواز حساب هذه المدة ، هى بمدى توفر شرط اتحاد طبيعة العمل عند بدء تعيين الموظف المذكور فى وظيفة معاون مالية بمصلحة الاموال المقررة ، حتى ولو توفر هذا الشرط فى تاريخ لاحق بعد نقله الى وزارة الخزانة ، وحكمة ذلك منع زعزعة اقدميات الموظفين الآخرين التى استقرت على اساس التسوية التى تمت له لدى تعيينه وهذا هو السبب الذى حدد الشارع من اجله ميعادا لتقديم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة والا سقط الحق فى هذا الضم .

ولا وجه للقول بان نقل المذكور من وظيفة معاون مالية بمصلحة الاموال المقررة الى وظيفة اخرى بالمراقبة العامة لشئون العاملين بوزارة الخزانة هو بمثابة اعادة تعيينه ، مما يخوله الحق فى تقديم طلب جديد ويفتح له ميعادا جديدا لطلب ضم مدة خدمته السابقة بجمعية الهلال الاحمر ، تاسيسا على ان طبيعة عمله خلال تلك المدة - كرئيس مستخدمين - تتفق مع طبيعة عمله المالى بالمراقبة العامة لشئون العاملين بالوزارة على الرغم من سابقة رفض لجنة شئون العاملين لهذا الطلب - لا وجه لهذا القول ، اذ ان نقله من وظيفة الى اخرى فى ذات الدرجة والكادر بل ودخل وزارة واحدة ، انما يعتبر نقلا نوعيا ، ولا يعد من قبيل التعيين او اعادة التعيين ولما كان اعمال قواعد حساب مدد الخدمة السابقة لا يتم الا فى حالة التعيين او اعادة التعيين دون النقل ، للحكمة السالف ايضاحها ،

فانه لا يعتد بالطلب الثانى الذى تقدم به السيد المذكور فى ابريل سنة ١٩٦٥ - بعد نقله الى وزارة الخزانة - لحساب مدة خدمته السابقة بجمعية الهلال الاحمر ، اذ ان هذا النقل لا ينشئ له حقاً مستجداً فى طلب حساب تلك المدة بعد اذ تحدد مركزه القانونى واستقر بالنسبة الى مراكز زملائه بانتهاء اثر طلبه الاول برفضه من لجنة شئون العاملين .

لذلك انتهى الرأى الى عدم لحقية السيد المذكور فى ضم مدة خدمته السابقة التى قضاها بجمعية الهلال الاحمر .

( ملف ١٨٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٢/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٤ )

##### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، شرط اتفاق طبيعة العمل - تخلفه اذا كانت المدة السابقة قد قضيت بوظيفة كاتب بشركة السكر والعمل الجديد موزعا بهيئة البريد .

##### ملخص الحكم :

يستلزم لحساب مدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة والاشخاص الادارية العامة طبقاً لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ان تكون طبيعة العمل فيها تتفق مع طبيعة العمل بالحكومة وغنى عن البيان ان طبيعة عمل المدعى ككاتب فى شركة السكر تختلف عن طبيعة عمله بهيئة البريد كطواف بريد - وهى الوظيفة التى بدأ الخدمة بها فى هيئة البريد كما هو ثابت من ملف خدمته - ذلك ان وظيفة الكاتب لا تتطلب من ناحية الاعداد والتاهيل والخبرة ما تتطلبه وظيفة طواف البريد التى تقتضى معرفة ودراية بتوزيع البريد واساليبه لا تكتسب الا بالتدريب والمران فى هيئة البريد ذاتها ولا يكفى فى اكتسابها مجرد معرفة القراءة والكتابة وسابقة القيام بالاعمال الكتابية ، ومن ثم يكون قد تخلف فى المدعى شرط اتفاق طبيعة العمل الذى ينبغى توفره لامكان حساب مدة عمله السابقة فى شركة السكر وضمها الى مدة خدمته بهيئة البريد .

( طعن ٩٠٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٤٠٥ )

المبدأ :

شرط اتحاد طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - المقصود بهذا الشرط - أن يتماثل العملاّن وأن لم يتطابقا تطابقا تاما بحيث يؤدي ذلك الى افادة الموظف في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها من عمله السابق - عمل المدرس - يقوم على تربية النشء وتنقيفه وتهذيبه وتزويده بالمعلومات في مختلف ضروب المعرفة وتقويم كل انحراف او اعوجاج .. يختلف عن عمل الكاتب بالمحاكم الشرعية - انتفاء شرط اتحاد طبيعة العمل في هذه الحالة .

ولخص الحكم :

ان المدعى كان معينا في وزارة التربية والتعليم في وظيفة مدرس ، ثم عين بعد ذلك في وزارة العدل في وظيفة كاتب ، وعمل المدرس يقوم على تربية النشء وتنقيفه وتهذيبه وتزويده بالمعلومات في متلف ضروب المعرفة ، وتقويم كل انحراف او اعوجاج من أي نوع فيه ، وتوجيه الوجهة الصالحة مستعينا على ذلك بالنظريات والقواعد التربوية بينما يقوم عمل الكاتب بالمحاكم الشرعية الذي شغله المدعى بعد تعيينه بوزارة العدل على مباشرة اجراءات التقاضي والتدريب على الاعمال القانونية والقضائية التي تؤهله لتولى منصب القضاء فيما بعد ، وواضح من هذا ان العملين لا يتحدان في طبيعتهما بل يختلفان ويتباعدان .

ان المقصود بشرط اتحاد طبيعة العمل الجديد هو ان يتماثل العملان وان لم يكن معنى ذلك ، ان يتطابقا تماما من جميع الوجوه الا انه يجب ان يكون العملان ، على شيء من التوافق . بحيث يؤدي ذلك الى افادة الموظف ، في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها من العمل السابق وتلك هي الحكمة التي حدت بالمشرع الى وضع هذا الشرط ضمن الشروط الخاصة بحساب مدة العمل السابقة في مدة الخدمة الجديدة .

قاعدة رقم ( ٤٠٦ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - اشتراط اتفاق طبيعة العمل السابقة مع العمل الجديد لضم المدد التى تقضى فى العمل لدى حكومات الدول العربية - وان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد لضم مدة الخدمة السابقة فى الحكومة او احد الاشخاص الادارية العامة على اعتماد - عمل المدعى لدى حكومة فلسطين العربية فى وظيفة كاتب - وهى وظيفة كتابية - لا يتفق فى طبيعته مع عمله الجديد فى وظيفة مخزنجى - وهى وظيفة فنية - عمله كذلك على اعتماد فى وظيفة كاتب لا يكسبه خبرة يفيد منها فى عمله اللاحق فى وظيفة مخزنجى .

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، قد بينت فى البند الخامس منها شروط ضم المدد التى تقضى فى العمل لدى حكومات الدول العربية ، كما بينت فى الفقرات أ و ب و ج الواردة فى البند الاول منها شروط ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى احد الاشخاص الادارية العامة على اعتماد فنصت فى البند الخامس على ان « مدد العمل السابقة التى تقضى فى حكومات الدول العربية تحسب كاملة بشرط الا تقل عن سنة ، وان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالوظيفة التى يعين فيها الموظف ، ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة » ونصت فى الفقرة ( ١ ) اولى الفقرات الثلاث من البند الاول المشار اليها على ما يأتى : « أ - ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة » .

ان عمل المدعى لدى حكومة فلسطين العربية فى الفترة من ول فبراير سنة ١٩٤١ حتى ٢١ من مارس سنة ١٩٤٨ فى وظيفة كاتب - وهى وظيفة كتابية - لا يتفق مع عمله الجديد فى وظيفة مخزنجى - وهى

وظيفة فنية - الذى اسند اليه اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٤ تاريخ وضعه فى الدرجة الثامنة كما ان عمله على اعتماد فى وظيفة كاتب ايضا فى الفترة من اول ابريل سنة ١٩٤٨ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ لا يكسبه خبرة يفيد منها فى عمله اللاحق فى وظيفة مخزنجى التت تسليز الماما باللوائح والنعليمات المالية الخاصة بالمخازن والمشتريات والعهد وما الى ذلك.

( طعن ٨٩١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٧ )

##### المبدأ :

ان عمل مدرس الحساب بالمدارس الاولى يختلف فى طبيعته عن  
عمل المراف .

##### ملخص الحكم :

ان عمل مدرس الحساب بالمدارس الاولى الذى يقوم على تلقين النشء مجرد مبادئ الحساب يختلف فى نطاق الاختصاص عن عمل المراف الذى يقوم على تحصيل الاموال العامة وتوقيع الحجز الادارية ، كما يتباين العملان من حيث الاعداد والتأهيل فعمل مدرس الحساب بالمدارس الاولى يكفى للقيام به الحصول على شهادة كفاءة التعليم الاولى وهو ما لا يكفى للقيام بعمل المراف بل لابد ان يتخرج المراف فى مدرسة الصيارفة والمحصلين حيث يتلقى فيها قسما من المعلومات عن الضرائب ومسك الدفاتر وقواعد المحاسبة والحجز الادارية وما اليها وحيث يقضى بعد تخرجه مدة تمرين لا تزيد على ثلاثة شهور بصرفيات الاموال بالجهات التى تعينها مصلحة الاموال المقررة تحت اشراف الصيارفة الاصليين ومن ثم فان العاملين يختلفان فى طبيعتهما وبذا يكون صحيحا ما قرره لجنة شئون الموظفين من ان العمل السابق للمدعى كمدرس حساب بالمدارس الاولى لا يتفق مع طبيعة عمله اللاحق كمراف ، مما يمنع من ضم المدة المطلوب ضمها بالتطبيق للبند الرابع من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان .

( طعن ٣٩١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤ )



قاعدة رقم ( ٤٠٨ )

المبدأ :

شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - المقصود به تماثل العاملين لا تطابقهما من كافة الوجوه - توافر هذا الشرط بين عمل المدرس وعمل رئيس وحدة اجتماعية .

ملخص الحكم :

ان احكام هذه المحكمة تواترت على ان المقصود بالشرط الخاص باتفاق طبيعة العاملين هو ان يتماثل العملان حتى يتسنى الافادة من الخبرة التى يكتسبها الموظف خلال عمله السابق فى عمله الجديد ، وليس معنى التماثل هو التطابق والتحاذى من كافة الوجوه ، وانما يكفى ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتاهيل له مماثلا فى الطبيعة للعمل الجديد ، ولما كانت وظيفة التدريس تتطلب فيمن يضطلع بعونها استعدادا ذهنيا وتربويا يعين فى السيطرة على الناشئة - وهم انماط من الخلق والاستعداد - مما يمكن من تفهم تكاتهم وسير اغوارهم والوقوف على نقط ضعفهم وملكاتهم لاحسان تعليمهم وتثقيفهم وتقويم اعوجاجهم وتبصيرهم فى سر بنواحى النقص فيهم وتوجيههم الى سبل الرشاد ، فان طبيعة هذه الوظيفة وان كانت اشمل من وظيفة رئيس وحدة اجتماعية ، فانها لا تختلف عنها من حيث الاستعداد والتاهيل والاتجاه العام ، اذ ان وظيفة رئيس وحدة اجتماعية يتمثل اختصاصها بصفة عامة فى دراسة البيئة لتوفير الخدمات اللازمة لها وايقاظ الوعى الاجتماعى ، وارشاد الاهالى والهيئات الاهلية والخيرية والاجتماعية والتعاونية ومراقبة تنفيذها للقوانين واللوائح وكلها امور ترتكز على الارشاد والتوجيه والمعاونة ، وهى القاعدة التى تقوم عليها وظيفة التدريس ومن ثم فان العاملين متماثلان ، ولا حجة فيما قرره لجنة شئون الموظفين بالوزارة من عدم اتفاق طبيعة العاملين اذ الثابت من الاوراق ومن كتاب ناظر مدرسة كفر شكر الاعدادية المؤرخ ٢ من فبراير سنة ١٩٦٣ ان المدعى كان يقوم بالاشراف الاجتماعى واعمال الجماعات بالمدرسة بالإضافة الى عمله كمدرس كما يتبين من كتاب مدير منطقة المنيا المؤرخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٢ الى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ان عمل المدعى الحالى كرئيس وحدة اجتماعية يتفق ويتحد مع عمله السابق كمدرس اذ ان عمله السابق زاده معرفة بعمله الحالى .

( طعن ١٣٦٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٤٠٩ )

**المبدأ :**

شرط اتفاق العمل السابق في طبيعته مع العمل الجديد - يتوافر اذا كان العمل السابق في شركة للغزل والنسيج ويلزم لمباشرته الحصول على شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية ، وكان العمل الجديد هو مدرس تربية فنية بالمؤهل ذاته .

**ملخص الحكم :**

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان المقصود بالشرط الذي يتطلبه القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص باتفاق العمل السابق في طبيعته مع العمل الجديد هو ان يتماثل العملا ويتقاربان وليس مؤدى ذلك ان يكون الاختصاص واحد في العاملين . او ان يكون العملا متطابقين تطابقا تاما بحيث يتحاذيان من جميع الوجوه ، وانما يكفي ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له متماثلا في الطبيعة مع العمل الجديد ، ذلك ان الافضل في قواعد ضم مدد العمل السابقة انها تقوم على فكرة اساسية هي الاستفادة من الخبرة التي يكتسبها الموظف خلال المدة التي يقضيها ممارسا لنشاط وظيفي او مهني سابق تلك الخبرة التي ينعكس اثرها على وظيفته الجديدة ، الامر الذي يقتضى عدم اصدار هذه المدة عند تعيينه في الحكومة .

ومن حيث ان عمل المدعى السابق بشركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى المطالب بضم مدته في الحالة المعروضة اقتضى لمباشرته الحصول على شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية « قسم النسيج » لتكون له من القدرات العلمية والفنية ما يمكنه من القيام بهذا العمل ، وهو ذات المؤهل الذي عين به المدعى كمدرس تربية فنية بوزارة التربية والتعليم ( مدرس اشغال ورسم ) ومن أبرز أعماله تدريب التلاميذ على أعمال النسيج والسجاد « والكليم » على الأتوال ومفاد ما تقدم ان القدر المتيقن في عمله السابق ان ثمة تماثل بينه وبين عمله الجديد في غالبية نواحيه من حيث طبيعته بحسب الاستعداد والتأهيل له .

قاعدة رقم ( ٤١٠ )

**المبدأ :**

شرط اتفاق طبيعة العمل الجديد - يتوافر بالنسبة الى اشتغال المهندس الزراعي بالأعمال الزراعية في أرضه عند التحاقه بوظيفة مدرس للرياضة أو العلوم أو مدرس للزراعة .

**ملخص الحكم :**

ان اشتغال المدعى بعد حصوله على بكالوريوس كلية الزراعة بالأعمال الزراعية في أرضه لا يختلف في طبيعته بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له مع طبيعة عمله الحكومى كمدرس للرياضة والعلوم بالمدارس الابتدائية ثم مدرسا بالمدارس الاعدادية الزراعية .

( طعن ٥٧١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١ )

قاعدة رقم ( ٤١١ )

**المبدأ :**

شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - يتوافر بالنسبة الى عمل المهندس الزراعي عند التحاقه بوظيفة مدرس للرياضة والعلوم أو بوظيفة مدرس للزراعة - للقضاء الادارى ان يراقب ما تنتهى اليه لجنة شئون الموظفين في تقرير هذا الشرط .

**ملخص الحكم :**

ان المقصود باتفاق طبيعة العمل السابق مع طبيعة العمل الجديد هو ان يكون العمل السابق حسب الاستعداد فيه والتأهيل له مماثلا للعمل الحالى ، وليس المقصود بهذه المماثلة اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد أو ان يكون الاختصاص واحدا فى العاملين أو ان يكون العملا متطابقين تماما بحيث يتحاذيان من جميع الوجوه ، ولما كان عمل المدعى السابق مهندسا زراعيا بشركة وادى كوم امبو وعمله الحكومى مدرسا للرياضة والعلوم بالمدارس الابتدائية ثم مدرسا للزراعة بالمدارس الاعدادية الزراعية ، فان العاملين - وقد باشرهما المدعى مؤهلا لهما من الفاحية

العملية باعتباره حاصلًا على بكالوريوس كلية الزراعة - يكونان حسب الاستعداد فيهما والتأهيل لهما متفقين في طبيعتهما الأمر الذي يتعين معه حساب ثلاثة ارباع مدة خدمة المدعى السابقة في شركة وادى كوم امبو في أقدمية الدرجة التي عين عليها في خدمة الحكومة وذلك بالتطبيق لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . ولا اعتداد في هذا الشأن بما ذهبت اليه الجهة الادارية الطاعنة من ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون حين استند في قضائه الى تماثل طبيعة عمل المدعى السابق وعمله الحكومي على خلاف ما انتهت اليه لجنة شئون الموظفين باعتبارها الجهة التي أوجب القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، الرجوع اليها في هذا الشأن لا اعتداد بذلك فقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وان كان قد اشترط لضم المدد التي قضيت في غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة ان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل في الحكومة وناط بلجنة شئون الموظفين ان تحدد ذلك الا ان هذا لا يعنى ان لا يكون للقضاء الاداري حق مراقبة صحة السبب ومدى مطابقتها للقانون وان الرجوع الى لجنة شئون الموظفين في هذا الشأن لا يقصد به الخروج على ما كان مستقرا في القضاء الاداري من تسليط رقابته على تقدير الادارة في مسألة ما اذا كان العمل السابق متفقا او غير متفق في طبيعته مع العمل الجديد .

( طعن ٥٧١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١ )

سابعاً - شرط اتحاد الكادرين :

قاعدة رقم ( ٤١٢ )

المبدأ :

ضم المدة التى قضيت فى الكادر المتوسط الى مدة العمل بالكادر العالى فى نفس الدرجة - عدم جوازه - الاصل العام هو الفصل بين الكادرين - تمضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢/١٢/١٩٥٢ مع هذا الاصل - خروج قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على هذا الاصل - تقرير ضم المدد التى قضيت فى الكادر المتوسط بشروط معينة - منها ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة وتقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة - لا محل لعرض الامر على هذه اللجنة فى حالة الاتفاق التام بين عملى الموظف بالكادرين - قصر الضم على المدة التى قضيت بعد الحصول على المؤهل الذى عين الموظف أو نقل بمقتضاه الى الكادر العالى .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ قسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين عالىة ومتوسطة ينتظم كلا منها قواعد خاصة من حيث التعيين والترقية تختلف كل واحدة عن الأخرى ، قد وضع اصلاً عاماً هو الفصل بين الفئتين . وتأسيساً على ذلك فإن المدة التى تقضى فى الكادر المتوسط لا يمكن كإصل عام ، أن تضاف الى مدة خدمة الموظف فى الكادر العالى بعد نقله اليه وقد التزم المشرع هذا الأصل العام ولم يخرج عليه الا لظروف ملحة وفى حدود ضيقة وطبقاً لقواعد وضوابط تجعله اقرب الى أن يكون تفرعاً للمبدأ العام وليس استثناء منه ، وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد اخذ بالأصل العام ولم يخرج عليه ، والدرجة فى الكادر الأدنى لا تتفق إطلاقاً مع الدرجة فى الكادر الأعلى حتى ولو اتحدت فى التسمية ، اذ حيث أراد المشرع الخروج على هذه القاعدة وفى الحدود السابق ذكرها فقد اعلن عن ذلك صراحة كما جاء فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ( تنفيذاً للقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض احكام قانون موظفى الدولة ) الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمعمول به من تاريخ نفاذ القانون رقم ٣٨٣

لسنة ١٩٥٦ المذكور في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ حيث جاء فيه أن مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الأشخاص الإدارية العامة ذات الميزات الملحقة أو المستقلة تحسب كاملة سواء كانت متصلة أو منفصلة ، متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر . فإذا كانت قد قضيت في كادر أدنى أو على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو باليومية جاز ضمها أو بعضها بالشروط الآتية :

( ا ) ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ويرجع في ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

( ب ) ان تكون المدة المضمومة قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها .

( ج ) يقرر الضم على المدد التي قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمي الذي تتطلبه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذي يعين على اساسه الموظف أو يعاد تعيينه بمقتضاه وبشرط الا يترتب على هذا الضم ان يسبق الموظف زملاء ممن يعملون معه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها ( المادة ٥ من القرار المذكور ) وأذن وطبقا لأحكام هذا القرار فان المدة التي يجوز ضمها من الكادر المتوسط الى مدة عمله

في الكادر الفني العالي هي المدة التي حصل فيها الموظف على المؤهل اللازم للتعيين في الكادر العالي فقط دون غيرها . وواضح من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المذكور انه هدف الى تصحيح وضع الموظف الحاصل على المؤهل العالي والذي كان يشغل وظيفة في الكادر المتوسط عند انتقاله الى الكادر العالي او عند تعيينه أو إعادة تعيينه فيه وهذا اقرب الى ان يكون تفرعا للأصل العام بالفصل بين الكادرات . فاذا كان لا يوجد خلاف بين الطرفين في أن عمل المدعى وهو في الكادر المتوسط يتفق تماما مع عمله في الكادر العالي لذا فانه لا محل لعرض هذا الأمر على لجنة شئون الموظفين عملا بالفقرة ١ من البند ١ من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ولما سبق جميعه وطبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يكون من حق المدعى ضم مدة عمله في الدرجة السادسة من الكادر الفني المتوسط ابتداء من وقت حصوله على المؤهل العالي

( بكالوريوس الهندسة ) فى سنة ١٩٥٣ دور مايو ورد اقدميته الى هذا التاريخ مع مراعاة أحكام المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

( طعن ٤٠١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٤١٣ )

المبدأ :

شروط اتحاد الكادريين - عدم توافره اذا قضى العمل السابق بالكادر الكتابى المتوسط وانعمل الجديد بالكادر الفنى المتوسط .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شان حساب مدد العمل السابقة نى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة نص فى المادة الثانية منه على انه « مع مراعاة أحكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الاولى وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

( ١ ) مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر » .

وظاهر من هذا النص ان مناهل الافادة من حكم المادة ان تكون درجة الموظف فى المدة السابقة معادلة لدرجته فى الوظيفة وان يتحد الكادران فى الحاليتين ، ولما كان قد وضح ان الكادريين الفنى المتوسط والكتابى المتوسط هما كادران مختلفان فقد تخلف شرط وحدة الكادر فى المدة السابقة عنه فى الوظيفة الجديدة .

( طعن ١٠٤٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠ )

قاعدة رقم ( ٤١٤ )

المبدأ :

طلب ضم مدد الخدمة التي تقضى في الكادر المتوسط الى مدة الخدمة في الكادر العالي - غير جائز بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٢/٢٧ - اجازة هذا الضم بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - شروطه - وجوب اتحاد الدرجة في الكادرين وتوافر الخبرة من العمل السابق - تقدير الخبرة منوط بلجنة شئون الموظفين المختصة .

ملخص الحكم :

يشترط طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة للافادة من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ اتصاد الدرجة وطبيعة العمل في المنبتين السابقة واللاحقة ، والمدعى فاقد للشرطين ومن ثم يكون طلبه مما تقدم ايراده في مقام مرد الوقائع فاقد للشرطين ومن ثم يكون طلبه ضم مدة خدمته في الكادر الكتابي المتوسط الى مدة خدمته في الكادر الفني العالي في حساب اقدمية الدرجة السادسة في الكادر الاخير بالتطبيق لاحكام ذلك القرار لا سند له من القانون متعين الرفض .

بيد انه بتاريخ ٣٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ متضمناً قواعد جديدة في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، وقد اجاز هذا القرار ضم مدد العمل السابقة في الحكومة اذا كانت قد قضيت في كادر ادنى في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها بشرط ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ونص على ان يرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

( طعن ٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦ )



ثامنا - شرط صدور قانون ينظم الاشتغال بالمهن الحرة :

١ - المهن الزراعية :

قاعدة رقم ( ٤١٥ )

المبسدا :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة - المقصود بعبارة الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة - هى الأعمال والمهن التى يصدر قانون ببيان الشروط والقيود التى يتعين توافرها فيمن يمارسها - اعتبار الاشراف الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا فاكثر من قبيل الأعمال التى يجوز ضم مدد الاشتغال بها طبقا للقرار الجمهورى سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

يثور البحث فى بيان ما اذا كانت المدة التى قضاها الموظف مشغلا بادارة مزرعة احد الافراد ، تعتبر من قبيل المدد التى قضيت فى الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة والجائز ضمها طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، ام انها لا تعتبر كذلك .

ومن الواضح ان عبارة الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة المنصوص عليها فى الفقرة السادسة من المادة الاولى من القرار الجمهورى المشار اليه لا ينصرف الا الى الأعمال والمهن التى يصدر قانون ببيان الشروط والقيود التى يتعين توافرها فيمن يمارسها بحيث لا يجوز لغيره ممن تتخلف فيه هذه الشروط ان يمارس هذه المهنة او يباشر الأعمال التى تدخل فى النطاق المرسوم لها قانونا . اما ما عدا ذلك من اعمال لا تنصل بهذه المهنة على وجه الاطلاق ، او تنصل بها ولا تدخل فى النطاق المرسوم لها قانونا وهى التى لا تنصرف ( م - ٥٠ - ج ٢٢ )

اليها القيود والتروط المنصوص عليها فى القانون المنظم للمهنة ،  
هذه الأعمال لا يمكن اعتبارها من قبيل الأعمال الصادر بتنظيم الاشتغال  
بها قانون عن قوانين الدولة ، اذ هى متروكة للأصل العام وهو اباحة  
الاشتغال بها لكل فرد بلا قيد أو شرط سوى ما تمليه طبيعة الأشياء من  
وجود خبرة لديه يقدرها من يلجا اليه ويرغب فى الافادة من خبرته .

وقد صدر القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة المهن الزراعية ،  
وبعد أن نص على انشاء نقابة المهن الزراعية ، وأبان أغراضها وطريقة  
قيد الأعضاء فيها ، نصت المادة ٧١ منه على أنه « لا يجوز لغير المهندسين  
الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المقيدين بسجلاتها ان يباشروا  
أعمال الخبرة الزراعية أمام المحاكم أو أمام جهات قضاء الأحوال الشخصية  
أو ان يباشروا الأعمال الزراعية الأخرى التى يبينها وزير الزراعة بغير اخذ  
رأى مجلس النقابة » . وتنفيذا لهذا النص أصدر وزير الزراعة ، قرارا  
بتاريخ ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بتعيين الأعمال التى لا يجوز لغير  
المهندسين الزراعيين مباشرتها ، وقد اضيفت الى هذه الأعمال « الاشراف  
الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا فاكثر »  
وذلك بمقتضى قرار وزير الزراعة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ  
اول سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

ومقتضى ما تقدم فان الاشراف الفنى والادارى على احدى المزارع  
المملوكة للأفراد متى زادت مساحتها على خمسين فدانا ، تعتبر من قبيل  
المدد التى قضيت فى الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون  
من قوانين الدولة مادام قد ثبت أنه لا يجوز لغير المهندسين الزراعيين  
ممارسة هذه الأعمال ويجوز تبعا لذلك ضمها بالتطبيق لحكم الفقرة  
السادسة من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨  
فى شأن حساب مدد العمل السابقة .

( فتوى رقم ٨٠٠ فى ١١/٢٩ ١٩٦٢ )

## قاعدة رقم ( ٤١٦ )

### المبدأ :

تنظيم المهن الزراعية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ - الاعتراف بهذا التنظيم وحده عند تحديد الأعمال الزراعية التي تعتبر من قبيل الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة في تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - لا يشترط في الأعمال الزراعية التي تحسب مدة الاشتغال بها أن تكون محظورة على غير المهندس الزراعي كما لا يشترط فيها أن تكون ممارستها بعد صدور القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ .

### ملخص الحكم :

أن المهن الزراعية قد صدر بتنظيمها القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ الذي نص في مادته الأولى على أن تنشأ نقابة لأرباب المهن الزراعية يكون مركزها القاهرة . ولوجب فيمن يكون عضوا بها الحصول على إحدى الشهادات وهي بالنسبة للمهندس الزراعي بكالوريوس كلية الزراعة وما يعادله وبالنسبة للمهندس الزراعي المساعد دبلوم الزراعة وما يعادله . كما اعتبر المهندس الزراعي المساعد مهندسا زراعيا إذا كان قد منح قبل صدور هذا القانون لقب مهندس زراعي بقرار وزاري وكان في الدرجة السادسة على الأقل أو كان قد مارس لمدة عشر سنوات بعد تخرجه أعمالا زراعية فنية يعتبرها وزير الزراعة بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافية لاعتباره مهندسا زراعيا .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ في تنظيمه للمهنة الزراعية لم يفرض على المهندس الزراعي الذي حصل على بكالوريوس كلية الزراعة القيام بأعمال زراعية معينة بل ترك له أن يمارس ما يشاء من الأعمال الزراعية التي يتوافر بها ممارسة المهنة الزراعية سواء كانت هذه الأعمال الزراعية من الأعمال التي يجوز لغير المهندسين الزراعيين القيام بها أو كانت من الأعمال التي قصر المشرع ممارستها على المهندسين الزراعيين وهي الأعمال المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ والأعمال التي وردت بقرار وزير الزراعة الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أو بقراره رقم ٣٥ في أول سبتمبر سنة

١٩٦٢ الذى اُضيف الى الأعمال الزراعية المحظورة ممارستها على غير المهندسين الزراعيين « الاشراف الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا » .

ومن حيث ان هذا التنظيم الذى كفله القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ وحده الذى يعتد به عند تحديد الأعمال الزراعية التى تعتبر من قبيل الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة والتى اجاز القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ضم مدة ممارستها ومن تم فلا يشترط فى مباشرة مهنة المهندس الزراعى ان تنصب فقط على الأعمال المحظورة على غيره مثل الاشراف الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا حسبما اتجه ديوان الموظفين . كما لا يشترط كذلك بالنسبة لهذه الأعمال ان تكون ممارستها بعد صدور القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ذلك ان تنظيم الاشتغال بالأعمال الحرة الذى عناه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد توافر بصور القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ وهو القانون الذى لم يفرق بين الأعمال الزراعية السابقة على صدوره وبين تلك الأعمال التى تمارس بعد صدوره طالما ان كليهما ذات طبيعة واحدة .

( طعن ٣٩٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٤١٧ )

#### المبدأ :

اشتغال المهندس الزراعى بالأعمال الزراعية فى أرضه - يعتبر من قبيل ممارسة الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة عند تطبيق أحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

#### ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ حدد فى مادته الاولى الجهات التى تقضى فيها المدد التى يعتد بها فى الضم ومنها « الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة » .

والمهن الزراعية قد صدر بتنظيمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ الذى نص فى مادته الاولى على ان ينشأ نقابة لأرباب المهن الزراعية

يكون مركزها القاهرة . ووجب فيمن يكون عضوا بها الحصول على مؤهلات معينة وهى بالنسبة للمهندس الزراعى بكالوريوس كلية الزراعة وما يعادله وبالنسبة للمهندس الزراعى المساعد دبلوم الزراعة وما يعادله .

١ - ومن حيث ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ فى تنظيم المهن الزراعية لم يفرض على المهندس الزراعى القيام بأعمال زراعية معينة بل ترك له ممارسة ما يشاء من الأعمال الزراعية التى يتوفر فيها ممارسة مهنة الزراعة سواء كانت هذه الأعمال الزراعية من الأعمال التى يجوز لغير المهندسين الزراعيين القيام بنا او كانت من الأعمال التى قصر المشرع ممارستها على المهندسين الزراعيين .

٢ - ومن حيث ان هذا التنظيم الذى كفله القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ هو وحده الذى يعتد به عند تحديد الأعمال الزراعية التى تعتبر من قبيل الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة والتى اجاز القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ضم مدة ممارستها فانه لا يشترط فى مباترة مهنة المهندس الزراعى ان تنصب فقط على الأعمال المحظورة على غيره طبقا للقانون المشار اليه والقرارات الصادرة تنفيذا له ، كما لا يشترط كذلك بالنسبة لهذه الأعمال ان تكون ممارستها بعد صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ ذلك ان تنظيم الاشتغال بالأعمال الحرة الذى عناه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد توفر بصور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ الذى لم يفرق بين الأعمال الزراعية السابقة على صدوره وتلك التى تمارس بعد صدوره طالما ان كليهما ذات طبيعة واحدة وكان الممارس لها مهندسا زراعييا او مهندسا زراعييا مساعدا ، ومن ثم فانه تأسيسا على ما تقدم يكون اشتغال المدعى - بعد حصوله على بكالوريوس الزراعة - بالأعمال الزراعية فى ارضه فى المدة من ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ حتى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - حسبما هو ثابت من شهادة الجمعية العمومية التعاونية للمهندسين الزراعيين بناحية المساعدة - كفرالشيخ - من قبيل ممارسة الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة .

٣ - ومن حيث ان عمل المدعى خلال المدة المذكورة لا يختلف فى طبيعته بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له مع طبيعة عمله الحكومى كمدرس

لرياضة والعلوم بالمدارس الابتدائية ثم مدرسا بالمدارس الاعدادية الزراعية  
بان المدعى يستحق بالتطبيق لحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨  
ضم ثلاثة ارباع تلك المدة فى اقدمية الدرجة التى عين عليها بالحكومة .  
( طعن ٥٧١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٨ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ صدر بتنظيم المهن الزراعية وهذا  
التنظيم وحده هو الذى يعتد به فى تحديد الأعمال الزراعية التى تعتبر  
من قبيل الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين  
الدولة والتى اجاز قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ضم مدة  
ممارستها - لا يشترط أن يكون القيام بهذه الأعمال قد تم فى تاريخ لاحق  
لصدار القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ - أساس ذلك تنظيم الاشتغال  
بالأعمال الحرة الذى عناه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ توفر  
بصدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ الذى لم يفرق بين الأعمال الزراعية  
السابقة على صدوره وتلك التى تمارس بعد صدوره طالما انها كلها ذات  
طبيعة واحدة وكان الممارس لها مهندسا زراعيا او مهندسا زراعيا مساعدا .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب  
مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة تنص على ان  
« فى تطبيق احكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
يكون حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة  
مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الآتية : ١ - .....  
٦ - الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة  
» وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد  
العمل السابقة فى المعاش بعد تعديلها بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ .  
على ان « تحسب فى المعاش بالنسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم  
احكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٣٦ لسنة ١٩٦٠  
مدد العمل السابقة التى يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية  
الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٣٠ من فبراير

سنة ١٩٥٨ أو طبقاً ذية قوانين أو قرارات أخرى والتي قضيت فى غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانية :منقلة « ومقاد ذلك أن من بين مدد الخدمة التى يجوز حسابها فى ألمعاش طبقاً للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المدد التى يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ولقد اشترط هذا القرار ضم مدد الأعمال الحرة أن يصدر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة .

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ صدر بتنظيم المهن الزراعية ونصت المادة الأولى منه على أن تنشأ نقابة للمهن الزراعية يكون مركزها القاهرة ، ولقد أوجب هذا القانون فيمن يكون عضواً بتلك النقابة أن يكون حاصلاً على مؤهلات معينة وهى بالنسبة للمهندس الزراعى بكالوريوس الزراعة وما يعادله وبالنسبة للمهندس الزراعى المساعد دبلوم الزراعة وما يعادله .

ومن حيث أن هذا التنظيم هو وحده الذى يعتد به عند تحديد الأعمال الزراعية التى تعتبر من قبيل الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة والتى أجاز القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ضم مدة ممارستها ، ولا يشترط أن يكون القيام بهذه الأعمال قد تم فى تاريخ لاحق لصدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ ذلك أن تنظيم الاشتغال بالأعمال الحرة الذى عناه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ توفر بصدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ الذى يفرق بين الأعمال الزراعية السابقة على صدوره وتلك التى تمارس بعد صدوره طالما أن كلها ذات طبيعة واحدة وكان الممارس لها مهندساً زراعياً أو مهندساً زراعياً مساعداً ( حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى الطعن رقم ٥٧١ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٣ ) .

وحيث أن النائب فى خصوص الموضوع المعروف ان السيد/..... يطلب حساب مدة خدمته فى الفترة من يناير سنة ١٩٣٩ حتى ديسمبر سنة ١٩٤٦ التى عمل خلالها معاوناً للزراعة بدائرة دطنيت ثم وكيلاً لدائرة ورثة الديب باشا ، ومن الواقع أن عمل المذكور خلال هذه المدة لا يختلف فى طبيعته وبحسب الاستعداد فيه والتأهيل له عن طبيعة عمله





حساب هذه المدة . وجميعها تعدت بمدد الخدمة السابقة التى تقضى فى الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ، على أساس مراعاة الحصول أصلا على مؤهلات عالية ، أو متوسطة مع خبرة عملية كافية لكسب اللقب الذى يحمله المشتغلون فيها ، ممن يجرى قيد اسمائهم ومؤهلاتهم ومدد خبرتهم وأعمالهم بانتظام فى سجلات النقابات التى تجمعهم والمقصورة عضويتها على من استوفوا شرائطها ، وبموافقة لجان القيد أو الطعون وغير ذلك من الاجراءات المقررة فى هذا الخصوص ، ومن هذه النقابات نقابة المهن الزراعية الصادر بتنظيمها القانون ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ، الذى يوجب . فيمن يكون عضوا فيها الحصول على الشهادات المحددة فيها وهى بالنسبة الى المهندس الزراعى بكالوريوس كلية الزراعة ، أو ما يعادله وبالنسبة الى المهندس الزراعى المساعد دبلوم الزراعة أو ما يعادله ، ويعتبر المهندس الزراعى المساعد مهندسا زراعيا اذا كان قد منح قبل صدور هذا القانون لقب مهندس زراعى بقرار وزارى وكان فى الدرجة السادسة على الأقل أو كان قد مارس لمدة عشر سنوات عملا زراعيا يعتبرها وزير الزراعة بعد اخذ رأى مجلس النقابة كافية لاعتباره مهندسا زراعيا ، ومن ثم تحسب لهؤلاء عند تعيينهم فى الحكومة مدد اشتغالهم فى الأعمال الزراعية التى اهلوا لها علما وعملا - بنصفها طبقا لقرارات مجلس الوزراء بحساب مدد الخدمة السابقة على القرار ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أو بثلاثة أرباعها طبقا لهذا القرار على أن يستوفى المستفيد مسائر شروط هذا الضم ومنها شرط اتحاد طبيعة العمل خلال المدة التى تضم مع عمل الوظيفة التى يعين فيها وهو ما يتحقق بمراعاة اختصاصات كل من العاملين ، ومستواهما ، وما يتطلبانه لحسن اداتهما من استعداد وتأهيل ، وهذا حاصل اذ عين المهندس الزراعى الحاصل على بكالوريوس الزراعة مدرسا للمواد الزراعية لتقارب مستوى العاملين واعتمادهما على اصول علمية واحدة ، تتفق وهذا المؤهل العالى وهذا كاف لاعتبار العاملين فى طبيعة واحدة بحكم قواعد العمل ومؤهلاته فى كليهما ، لما كان ذلك ، فانه لا معنى لما ذهب اليه حكم المحكمة الاستئنافية من استثناء نقابة المهن الزراعية من النقابات الصادر بتنظيم الاشتغال بالأعمال الحرة لخرجى الكليات والمعاهد العالية قانون من قوانين الدولة ، وما رتبته على ذلك من عدم اعتبارها ضمن الجهات التى تحسب مدة العمل السابقة للمنتظمين فيها بشروط طبقا

للقرار ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، كما لا وجه لما اتجه اليه حكم المحكمة الادارية بالاسكندرية من عدم اتحاد طبيعة العاملين ، اذ لا يقتضى ذلك المماثلة الكاملة او التطابق التام ، بل المدار حول تقاربهما مستوى واختصاصا ، وما يتطلبان من تاهيل واستعداد على ما سبق البيان ، ومن اجل ذلك يجوز ضم مدة اشتغال المدعى عقب تخرجه من كلية الزراعة دور يونية ١٩٤١ ، فى مزاولة الأعمال الزراعية التى يؤهله مؤهله العالى ، على ما هو ثابت بالأوراق ومدونات الحكّمين حيث عمل فى مهنته كمهندس زراعى فى ادارة اطيان استاجرهما فنيا واداريا وفى انشاء مزارع ومباشرة زراعة مختلف المحاصيل فى هذه الأطيان والحدائق وفى الادارة الفنية أيضا لمزارع واقتطاعات زراعية بالمهدية والنوبارية وكفر سعد وفى بساتين وشركات مساهمة وهو مقيد بالنقابة منذ انشائها على ما هو ثابت بمدونات الحكّمين ومما اثبتته فى طلب حساب هذه المدد عند صدور قرار تعيينه فى وظيفة بدل معار فى ١٩٦٦/٩/٢٤ وعلى مسوغات تعيينه فى ١٩٦٦/١٠/١٣ ، ثم فى ١٩٦٧/٣/٢٥ ، وظل يكرر طلبه عند تعيينه فى ١٩٦٧/١٢/١٠ بصفة اصلية على الدرجة السابعة تلك اذ ان طلبه هذا كان قائما حاضرة مستنداته عند بحث مديريات التربية والتعليم بدمياط ، ثم بنى سويد ، فالبخيرة التى عمل فيها قبل رفع دعواه ومن الثابت ان رفض الادارة ضمها ثم رفض الحكّمين لدعواه دار حول عدم توافر شرط اتحاد العمل وعدم الاعتراف بالعمل الزراعى أصلا عند حساب المدد مع التسليم بتوفر سائر شروطه . ومن اجل ذلك يكون المدعى على حق فى طلبه ضم ثلاثة ارباع مدة عمله السابقة على تعيينه فى الحكومة الى مدة خدمته فى الحكومة اعتبارا من ١٩٦٦/٩/٢٤ عملا بالقرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بإلغاء الحكّمين المطعون فيهما وبإحقية المدعى فى ضم ثلاثة ارباع مدة اشتغاله بالأعمال الزراعية ، على الوجه المبين آنفا ، طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، مع الزام الادارة بالمبروفات .

## ٢٠ - المهن الهندسية :

قاعدة رقم ( ٤٢٠ )

## المبدأ :

مؤدى نص الفقرة ٦ من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وتقديمية الدرجة انه يشترط لضم مدد الاعمال الحرة ان يصدر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة - يستوى بعد توافر هذا الشرط ان يقوم الشخص بالعمل الحر لنفسه او ان يؤديه لحساب الغير طالما انه يزوال مهنته ذاتها لتوافر حكمة ضم المدة فى الحالتين بان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد - لا وجه لحساب مدد العمل السابقة كل على حدة - اساس ذلك انه يستفاد من البند ٤ من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٥٩ المشار اليه وجوب حساب ثلاثة ارباع جميع هذه المدد سواء كانت متصلة او منفصلة ما دامت تزيد فى مجموعها على سنتين دون تطلب زيادة كل منها على حدة على سنتين .

## ملخص الحكم :

لا وجه لما ورد بالطعن من اشتراط ان يكون العمل الحر لحساب الشخص نفسه فى مجال تطبيق الفقرة «٦» من المادة «١» من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، ذلك لان هذا القرار قد نص فى الفقرة المذكورة على ضم مدد الخدمة التى تقضى فى الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ، ومؤدى هذا النص انه اشترط لضم مدد الاعمال الحرة ان يصدر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ويستوى بعد توافر هذا الشرط ان يقوم الشخص بالعمل الحر لنفسه او ان يؤديه لحساب الغير طالما انه يزاول مهنته ذاتها ، وذلك لتوافر حكمة ضم المدة فى الحالتين ، وهى ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، وهو اول شروط ضم مدد الخدمة السابقة حسبما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى المشار اليه . كما انه لا وجه ايضا لما اثارته الطاعنة من وجوب احتساب مدد عمل المدعى السابقة كل على حدة ، ذلك لان البند «٤» من

المادة «٢» من القرار الجمهوري المذكور قد نص على ان مدد العمل السابقة التي تقضى فى غير الحكومة تحسب ثلاثة ارباعها سواء كانت متصلة او منفصلة - مما يستفاد منه وجوب احتساب جميع هذه المدد سواء كانت متصلة او منفصلة ما دامت تزيد فى مجموعها على سنتين دون تطلب زيادة كل مدة منها على حدة عن سنتين بشرط ان تتفق طبيعة العمل فيها مع طبيعة العمل بالحكومة . ولما كان الثابت من الأوراق ان مدد العمل السابقة للمدعى التى قضى الحكم المطعون فيه بضمها هى من الأعمال الهندسية الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة هو القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء نقابة المهن الهندسية ، وان مجموع هذه المدد يزيد على السنتين وتتفق فى طبيعتها مع عمل المدعى بهيئة السكك الحديدية ، فمن ثم فقد توافرت شروط ضمها قانونا ولذلك يحق للمدعى ضم ثلاثة ارباع هذه المدد .

( طعن ٥٩٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٦ )

### ٣ - مهنة المحاسبة والمراجعة :

قاعدة رقم ( ٤٢١ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقتدمية الدرجة - يلزم لحساب مدد الأعمال السابقة فى المهن الحرة فى الدرجة والمرتب واقتدمية الدرجة طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن تكون المهن منظمه بقانون من قوانين الدولة - مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الحرة التى تكفل المشرع بتنظيم مزاولتها - يترتب على ذلك انه يلزم لحساب مدد العمل السابقة فيها أن تكون ممارستها قد تمت على مقتضى احكام القانون الصادر بتنظيمها - اذا ثبت أن أحد العاملين كان يعمل فى مكتب محاسبة دون أن يكون مقيدا فى نقابة المحاسبين والمراجعين فانه لا يجوز حساب مدة خدمته السابقة فى هذا المكتب طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة تنص على انه « في تطبيق احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصورا على المدد التي تقضى في الجهات الآتية :

١ - .....

٦ - الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة » والمادة الثانية منه تنص على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الأولى وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

١ - .....

٢ - .....

٣ - .....

٤ - مدد العمل السابقة التي تقضى في غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة سواء كانت متصلة او منفصلة تحسب ثلاثة ارباعها بالشروط الآتية :

١ . لا تقل المدة عن سنتين .

ب ) ان تكون طبيعة العمل متفقة مع طبيعة العمل في الحكومة ويرجع في ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة » .

وبين من ذلك انه يلزم لحساب مدد الأعمال السابقة في المهن الحرة في الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ان تكون هذه المهن منظمة بقانون من قوانين الدولة ، اذ قصد المشرع بذلك افادة اعضاء هذه المهن الذين تتوافر فيهم شروط الانضمام اليها ومزاولة نشاطها ، أما من يعمل في خدمة هذه المهن على غير هذا الوصف ولم يكن مقيدا في النقابة فانه لا تسرى في شأنه الاحكام المتقدمة .

ومن حيث ان مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الحرة التى تكفل  
المشروع بتنظيم مزااولتها ، فانه يلزم لحساب مدد العمل السابقة فيها ان  
تكون ممارستها قد تمت على مقتضى أحكام القانون الصادر بتنظيمها ،  
فقد نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة  
المحاسبة والمراجعة على انه « لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة او المراجعة  
الا من كان اسمه مقيدا فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة  
التجارة والصناعة ويشمل هذا السجل ثلاثة جداول :

( ا ) جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين .

( ب ) جدول المحاسبين والمراجعين .

( ج ) جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين ، كما نصت المادة  
١٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين  
على انه « فيما عدا المحاسبين والمراجعين تحت التمرين لا يجوز لأي فرد  
أن يباشر عملا يعتبر من ضميم مهنة المحاسبة والمراجعة ما لم يكن اسمه  
مقيدا بجدول النقابة » ومن ثم فان القيد بجدول النقابة شرط لمزاولة مهنة  
المحاسبة والمراجعة ، وبالتالي لا يعتد بالمدة التى تقضى فى هذه الاعمال  
فى الفترة السابقة على القيد .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان السيدة / .....  
اذ كانت تعمل فى مكتب محاسبة دون أن تكون مقيدة فى نقابة المحاسبين  
والمراجعين ، فانه لا يجوز حساب مدة خدمتها السابقة فى هذا المكتب  
طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ولا يغير من  
ذلك انشاء نقابة التجارين بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ الذى حل محل  
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وانضمامها الى هذه النقابة  
طالما ان ذلك لا يرتب اثرا رجعيا فى خصوص تطبيق قواعد ضم مدد  
الخدمة السابقة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية  
السيدة / ..... فى ضم مدة خدمتها السابقة فى الفترة من  
١٩٦٠/١٠/٣١ الى ١٩٧٢/١٠/١٤ التى قضتها بأحد مكاتب المحاسبة  
بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

تاسعا - شرط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة سوء السلوك أو صدور حكم مانع من التوظيف أو قرار تأديبي :

قاعسدة رقم ( ٤٢٢ )

المبدأ :

حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - من شروطه ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة هو سوء السلوك أو صدور حكم مانع من التوظيف أو قرار تأديبي - عدم النص على ذلك صراحة في القرار لا يعنى الاعفاء منه ، اذ الشرط وارد في القرارات السابقة كلها ، كما انه مما لا يملك القرار التجاوز عنه . مخالفته ذلك لحدود التفويض صدر بالاستناد اليه والمنصوص عليه في المادتين ٢٣ ، ٢٤ من قانون التوظيف .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر في شأن حساب مدد الخدمة السابقة وان لم ينص فيه صراحة لاجراء هذا الضم على اشتراط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف لسوء السلوك ، إلا أن ذلك مفهوم فيه ضمنا اذ يبين من استظهار جميع الفواعد التنظيمية التي صدرت في شأن ضم مدد الخدمة السابقة انها تشترط كاصل عام شروطا اساسية كاتحاد طبيعة العمل والدرجة وكذلك ما تعلق بالشرط الخاص بأن لا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك السابق ذكره فقد اوردته كافة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء في هذا الخصوص صراحة وذلك بتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ، ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وايضا القرار الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيما يتعلق بالشرط المنزه عنه النص في القرار الجمهوري المشار اليه على الاعفاء من هذا الشرط صراحة بنص خاص ، يؤكد هذا الانجاء فيما نحن بصدد من اشتراط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك ، ما هو جدير بالاعتبار من ان القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ صدر على أساس من التفويض التشريعي المخول بالمادتين

٢٣ ، ٢٤ من قانون موظفى الدولة الصادر به القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وما دام هذا القانون يستلزم ان يكون الموظف وقت اعادته للخدمة مستوفيا لشروط التعيين فى الوظائف المنصوص عليها بالمادة السادسة منه ، ومن بين تلك الشروط الواجب توافرها فيمن يعين فى احدى الوظائف العامة الا يكون قد سبق الحكم عليه فى جنائية او جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره فى الحالتين والا يكون ايضا قد صدر ضده قرار نهائى بالعزل من مجلس التأديب ولم يمض على صدور هذا القرار ثمانية اعوام على الأقل ، وطالما كان التفويض المشار اليه مقصورا على تحديد الشروط والارضاع الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة ، فان ذلك لا يعنى بالبداية الترخيص اصلا لتلك الاحكام التى يصدر بها قرار رئيس الجمهورية بالتجاوز عما هو محدد بقانون الموظفين من شروط لا يسوغ نقضها او تعديل شئ منها الا بنص خاص .

( طلع ١٦٨٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٣ )

#### المبسدا :

خلو القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ من شرط الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا مانعا من التوظيف او سوء السلوك - يتعين مع ذلك للأفادة من القواعد التنظيمية الخاصة بضم مدد الخدمة الصادرة فى ظل احكام قانون نظام موظفى الدولة ومن بينها القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا - اساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والرتب واقدمية الدرجة ، وان خلا من شرط الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا مانعا من التوظيف او سوء السلوك ، الا ان مجلس الوزراء كان حريصا دائما على ان ينص على هذا الشرط فى جميع القرارات التى اصدرها فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة حتى فى القرارين الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ على الرغم من الاستثناء الوارد فيهما من شرط اتحاد



الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية وغنى عن البيان ان القرار الجمهوري المشار اليه يعتبر جزءا من بزيان النظام القانوني في شئون الموظفين الذي اقامه المشرع في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لانه قد صدر بناء على التفويض الذي خوله هذا القانون للسيد رئيس الجمهورية في المادة ٢٤ منه معدلة بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ وبمطالبة نصوص القانون المذكور يتيين ان هذه المادة قد وردت ضمن مواد الفصل الثاني منه الخاص بالتعيين في الوظائف والتي من بينها المادة السادسة التي تتطلب في التعيين في احدى الوظائف ضرورة توفر عدة شروط من بينها الا يكون قد صدر ضد من يراد تعيينه قرار نهائي بالعزل من مجلس التدابير ولم يمض على صدور هذا القرار ثمانية اعوام على الاقل وعلى ذلك فانه يتعين بداية للانفاذ من القواعد التنظيمية الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة الصادرة في ظل احكام قانون نظام موظفي الدولة - الا يكون سبب انتهاء خدمة الموظف قرارا تاديبيا هذا الى ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد اشترط لحساب مدد الخدمة السابقة ان يكون الموظف وقت اعادته للخدمة مستوفيا لشروط التعيين في الوظائف المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون وهذه الشروط يفترض لزوما وجوب توفرها دون حاجة الى النص عليها في القرار الصادر بحساب مدد الخدمة السابقة واذا كانت الحكمة من حساب مدة الخدمة السابقة هي اكتساب الموظف خلالها خبرة تفيده في مباشرة اعمال الوظيفة الجديدة المعين عليها الا ان ذلك مشروط بالا يحتتم هذه المدة بما يشين او يخدم السمعة او النزاهة والقرار التاديبى بفصل الموظف فضلا عن انه سبب مانع من اعادة تعيينه في الحكومة بالقيود الوارد في المادة السادسة من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه ايضا موجب للحيلولة دون افادته من ضم مدة الخدمة السابقة للمعنى الذي ينطوى عليه .

( طعن ١٠٥٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٢٤ )

المبدأ :

سبق فصل الموظف بقرار من مجلس قيادة الثورة لا يمنع من تطبيق احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدة العمل ( م - ٥١ - ج ٢٢ )

السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب والأقدمية متى توافرت فيه الشروط التى حددها القرار المذكور وقدم للطلب فى المدة القانونية .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة تنص على أن « فى تطبيق أحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يكون حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الآتية :

١ - المصالح الحكومية .

٢ - الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة

مصلحة كانت لم اقليمية ..... » .

كما تنص المادة الثانية منه على انه « مع مراعاة أحكام المادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الأولى وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

مدد الخدمة السابقة فى الحكومة أو فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر ..... » .

وتنص المادة الثالثة منه على أن « يشترط لحساب مدد العمل السابقة أن يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة » .

ومن حيث أن السيد ..... عين فى وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم بتاريخ ١٩٤٢/١٠/٢٨ وظل بها حتى ١٩٤٨/١١/١ حيث رفع اسمه من الخدمة لانتقاعه عن العمل خمسة عشر يوما بدون إذن ، وفى ١٩٥٠/٢/٨ التحق بخدمة مصلحة البلديات الى أن صدر قرار من مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٤/١٠/٢٦ بفصله ، ثم التحق مرة أخرى بخدمة وزارة التربية والتعليم فى ١٩٥٦/١١/١٢ ..

( فتوى ٦٢٩ فى ١٩٦٢/٥/٢١ )

عاشرا - ضرورة التقدم بطلب لضم مدة الخدمة السابقة :

قاعدة رقم ( ٤٢٥ )

المبدأ :

النص في المادة الثالثة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على سقوط حق الموظف في طلب ضم مدة العمل السابقة إذا لم يتقدم بطلب لضمها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره - رفع الموظف قبل صدور هذا القرار دعوى للمطالبة بضم مدة الخدمة السابقة وتصميمه على طلباته بعد صدور القرار المذكور بعد أن توافرت فيه شروط تطبيقه - ذلك يغنى عن تقديم طلب الضم .

ملخص الحكم :

لأن كان القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يشترط في مادته الثالثة أن يتقدم الموظف بطلب ضم مدة العمل السابقة مع تقديم طلبه بكافة المستندات في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار ، والا سقط حقه في حساب هذه المدة ، إلا أنه لما كانت طلبات المدعى في هذه الدعوى تنطبق تماما على الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية . وكان تصميم المدعى على هذه الطلبات في دعواه بعد صدور القرار المذكور أبلغ في معنى طلب الضم المقدم في الميعاد المشار إليه ، فهو يغنى عنه ، ويكون له الحق في الاستفادة من أحكام القرار المذكور ، بعد أن توافرت سائر شروطه في حقه .

( طعن ٧٧٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١ )

قاعدة رقم ( ٤٢٦ )

المبدأ :

طلب الضم - وجوب تقديمه في ميعاد ٣ شهور - حساب هذا الميعاد - بدؤه من تاريخ نشر القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - طبيعته - هو ميعاد سقوط .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد الخدمة السابقة فى التقديمية والدرجة والمرتب على أن « يشترط لحساب مدد العمل السابقة أن يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة - ٠٠٠ » ويؤخذ من هذا النص أن الميعاد المحدد فيه طبقا للتكليف القانونى السليم ووفقا للرأى الذى انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٩ هو ميعاد سقوط يتوقف استحقاق ضم مدد الخدمة السابقة على مراعاته فلا ينشأ ثمة حق فى ضم مدد الخدمة السابقة بالتطبيق لاحكام هذا القرار الا بتقديم الطلب خلال الميعاد المحدد . ويكون حساب ميعاد الثلاثة اشهر من تاريخ نشر القرار الجمهورى فى الجريدة الرسمية اى من ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٨ لا من تاريخ كتاب ديوان الموظفين الدورى المفسر له .

( فتوى ١٣ فى ١٩٦٠/١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٧ )

#### المبدأ :

الطلب المقدم قبل تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يغنى عن تقديم طلب جديد ما دامت الادارة لم ترفضه ولم يتنازل عنه صاحب الشأن .

### ملخص الفتوى :

ان الطلب السابق بضم مدد الخدمة السابقة المقدم قبل تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يغنى عن تقديم طلب جديد ويقوم مقامه ما دامت جهة الادارة لم ترفضه ولم يتنازل عنه صاحب الشأن وذلك استنادا الى ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا فى هذا الصدد .

( فتوى ١٣ فى ١٩٦٠/١/٦ )

قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

المبدأ :

ضم مدد خدمة سابقة طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ دون تقديم طلب بالضم وفقا لأحكام هذا القرار - باطل ويتعين سحب القرارات الصادرة بهذا الضم مع سحب قرارات الترقية الحتمية المترتبة عليه - سحب قرارات ضم مدد خدمة سابقة - وقرارات الترقية المترتبة عليها - عدم مساس هذا السحب بالمعاشات التى ربطت وانقضت مواعيد المنازعة فيها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة تنص على انه « يشترط لحساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة » .

ومفاد هذا النص ان ضم مدد الخدمة السابقة بالتطبيق لأحكام هذا القرار منوط بتقديم طلب من هذا الموظف بهذا الضم خلال مدة معينة هى ثلاثة اشهر من تاريخ نشر القرار وقد رتب المشرع على فوات هذه المدة دون تقديم الطلب خلالها سقوط الحق فى ضم مدد الخدمة السابقة مستهدفا بذلك استقرار المراكز القانونية . فى وقت واحد - للموظفين كافة الذين لهم مدد خدمة سابقة .

ومتى سقط حق الموظف فى ضم مدد خدمته السابقة امتنع على الجهة الادارية ضم المدد والا كان قرارها فى هذا الشأن مخالفا للقانون .

ومن حيث ان قرارات ضم مدد الخدمة السابقة هى فى واقع الامر قرارات كاشفة عن المركز القانونى للموظف ومن ثم يتعين سحبها فى اى وقت متى استبان عدم مطابقتها لأحكام القانون .

وعلى مقتضى ما تقدم يتعين سحب القرارات الصادرة بضم مدد الخدمة للملاحظى البلوك ومساعدتهم وغيرهم من موظفى الدرجة الثامنة التى صدرت بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا كانت هذه القرارات قد صدرت على خلاف لحكام القرار المشار اليه .

ومن حيث ان المركز القانونى للموظف المرقى ترقية حتمية بسبب قضائه مددا محددة فى درجة او درجات معينة على النحو المنصوص عليه فى المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . هذا المركز ليس منشؤه القرار الصادر بالترقية ولكنه مستمد من القاعدة القانونية المنصوص عليها فى هذه المادة ومن ثم فانه متى استبان عدم توافر الشروط التى تتطلبها هذه القاعدة تعين سحب القرار الصادر بالترقية دون ان يتقيد السحب بميعاد معين .

ولذلك يتعين سحب قرارات ترقية الموظفين سالفى الذكر التى تمت بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك لزوال الأساس الذى بنيت عليه وهو سبق ضم مدد خدمتهم على نحو ما تقدم بيانه .

وغنى عن البيان ان سحب قرارات هذه الترقية يؤثر فى معاش من انتهت خدمته منهم اذا كانت المدد المحددة للمنازعة فى المواعيد قد انقضت .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى انه يتعين سحب قرارات ضم مدد الخدمة السابقة للملاحظى البلوك ومساعدتهم وغيرهم من موظفى الهيئة العامة للسكك الحديدية التى صدرت دون تقديم طلبات منهم بضمها حتى الموعد المحدد فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وسحب قرارات ترقيتهم الصادرة تنفيذا لأحكام المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على الا يترتب على هذا السحب اثر على المعاشات التى انقضت مواعيد المنازعة فيها .

## قاعدة رقم ( ٤٢٩ )

### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة - تحديده موعدا لتقديم طلبات الضم - الأثر المترتب على عدم تقديم الطلبات فى الميعاد المحدد - هو سقوط حق الموظف فى الضم نهائيا وبالتالي حقه فى الطعن فى قرارات الترقية التى تتم على أساس أقدميته دون الضم - انفتاح مهلة جديدة لتقديم طلبات الضم بالقرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - لا يعنى اجازة الطعن فى قرارات الترقية السابقة على صدوره - السند فى ذلك أن الحق فى الضم الذى يخول الطعن المذكور لم ينشأ الا بصدور هذا القرار الأخير بعد أن سقط نهائيا .

### ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على من لم يتقدم بطلب ضم مدد العمل السابقة فى الميعاد قد نص فى مادته الاولى بلى انه « يجوز لمن يطلب الانتفاع باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فى الموعد المحدد ان يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الاحكام ووفقا للشروط والأوضاع الواردة به وذلك فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق فى حساب هذه المدد » ونص القرار فى مادته الثالثة على انه « لا يترتب على تطبيق هذا القرار صرف فروق مالية عن الفترة السابقة لتاريخ العمل به » .

ومن حيث انه لما كان الأثر المترتب على عدم تقديم طلب ضم مدد الخدمة السابقة خلال الميعاد المنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو سقوط حق الموظف فى الضم على وجه نهائى وهو امر من شأنه متى تحقق أن يحرم الموظف من حقه فى الطعن فى قرارات الترقية التى تمت على أساس ترتيبه أقدميته بين زملائه دون اعتداد بما كان يمكن أن يلحق هذا الترتيب من تعديل أو تغيير فيما لو ضمت له مدة خدمته السابقة اذ وقد سقط حقه فى الضم نهائيا تعتبر

هذه القرارات صحيحة وقائمة على سبب صحيح متعلق بترتيب الأقدمية وعلى وجه سليم ولا يغير من هذه النتيجة صدور القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ وانفتاح مهلة جديدة لتقديم طلبات الضم تبدأ من تاريخ نفاذ هذا القرار وذلك طبقا لما نصت عليه مادته الأولى المشار إليها آنفاً ، ذلك أن هذا القرار وقد انفتح به ميعاد جديد ولم يتضمن تجديدًا للمهلة المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . فان قصارى ما يترتب عليه من اثر متى قدم الموظف طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال المهلة الجديدة المنصوص عليها فيه هو أن يحقق له ضم هذه المدة السابقة . وفيما وراء ذلك لا يجوز له الطعن فى قرارات الترقية التى صدرت قبل العمل بهذا القرار على أساس ترتيب الأقدمية بين زملائه دون التفات الى مدة خدمته السابقة اذ أن حقه فى الضم على مقتضى أحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ كان قد سقط نهائياً لعدم تقدمه بطلب الضم فى الميعاد المنصوص عليه فى هذا القرار واستمر الحق ساقطاً الى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ وهو الذى استحدث له الحق فى ضم مدة خدمته السابقة .

( طعن ١١٧٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٠ )

#### المبدأ :

يتعين طبقاً لنص المادة ٣ من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن يقدم طلب ضم مدة الخدمة مشفوعاً بالمستندات فى الميعاد المحدد - اذا فوت الطالب على نفسه الميعاد بالنسبة للطلب أو المستندات يسقط حقه فى ضم مدة الخدمة - لا محل لاشتراط تقديم المستندات متى كانت فى حوزة الادارة أو حالت دون تقديمها قوة قاهرة .

#### ملخص الحكم :

ان نص المادة ٣ من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قرين المستندات بالطلب وتطلب وجوب تقديمها معاً فى الميعاد المحدد فإذا فوت الطالب على نفسه الميعاد بالنسبة الى كليهما أو احدهما سقط حقه فى ضم مدة الخدمة ذلك انه ولئن كان المنطق يقتضى ضم مدد الخدمة



السابقة للموظفين ، الا انه لما كان الضم يترتب عليه تعديل اقدميات الموظفين وزعزعة مراكزهم بعد استقرارها ، فقد حرص المشرع على ان تكون هذه الطلبات مشفوعة بالمستندات الدالة عليها حتى يتيسر للادارة حسمها فى اجل قصير ، والقول بان تقديم الطلب وحده فى الميعاد كاف فى حفظ الحق من السقوط يفوت الحكمة من تحديد الميعاد اذ يترتب عليه تاخر البت فى الطلبات وبقاء مراكز الموظفين مزعزعة غير مستقرة وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الادارى ، وغنى عن البيان انه لا محل لاشتراط تقديم المستندات متى كانت المستندات فى حوزة الادارة او حالت دون تقديمها قوة قاهرة .

( طعن ١٦١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧ )

قاعدة رقم ( ٤٣١ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - وجوب ان يتقدم الموظف لطلب الضم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار - قرار رئيس الجمهورية ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ بفتح ميعاد جديد لطلب حساب مدة الخدمة السابقة - اقامة المدعى دعواه قبل ٥ مارس سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقرار المذكور - تغنى عن تقديم طلب جديد بضم هذه المدة وتقوم مقامه .

ملخص الحكم :

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى المادة الثالثة منه على ان ( يشترط لحساب مدة العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة . ) وانه ولئن كان طلب المدعى ضم مدة خدمته السابقة قد قدم بعد الميعاد المحدد فى هذه المادة الا انه فى ٥ مارس سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ متضمنا النص فى مادته الاولى على انه ( يجوز لمن يطلب الانتفاع باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فى الموعد المحدد ان يطلب حساب مدة العمل السابقة بالتطبيق لتلك الاحكام ووفقا للشروط والاوضاع الواردة به وذلك

فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق فى حساب هذه المدد ( وبذلك فتح هذا القرار ميعادا جديدا لطلب حساب مدد الخدمة السابقة ينتهى بانقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به - ولما كان المدعى قد اقام دعواه فعلا قبل ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ تاريخ صدور ونشر القرار المذكور - فان هذه الدعوى فيما تضمنته من طلب ضم مدة خدمته السابقة على قبول استقالته تغنى عن تقديم طلب جديد بضم هذه المدة وتقوم مقامه .

( طعن ١٢٤٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٢ )

##### المبدأ :

عاملون مدنيون بالدولة - مدة الخدمة السابقة - حساب مدة الخدمة السابقة رهن تقديمه طلبا بذلك فى ميعاد معين .

##### ملخص الفتوى :

ان السيد المذكور كان يعمل بوزارة الحربية قبل تعيينه بالجامعة على النحو السابق ، ومن ثم يتعين بحث مدى احقيقته فى حساب مدة خدمته السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة فى وظيفته الحالية ، وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة فى المادة الثالثة منه على انه « يشترط لحساب مدد العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تعميم طلبه بكافة المستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه فى حساب هذه المدة . اما من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين ذكرها فى الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه وذلك دون حاجة الى تنبيهه والا سقط حقه نهائيا فى ضمها » .

ومفاد ذلك ان حساب مدة الخدمة السابقة للعامل رهن بتقديمه طلبا بذلك فى ميعاد معين ، فاذا قدم طلبه فى هذا الميعاد وجب حساب المدة السابقة وفقا للوضاح والشروط التى تضمنها ذلك القرار ، اما اذا تقاعس العامل فلم يقدم طلبا لحساب المدة السابقة خلال الميعاد المحدد لذلك

فان حقه فى حسابها يسقط بقوة القانون ، والميعاد الذى حدده المشرع وأوجب تقديم الطلب فيه بالنسبة الى من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشر القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، هو عند تقديم مسوغات التعيين ، فيجب على العامل ان يذكر مدد عمله السابقة فى الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات التعيين دون حاجة الى تنبيهه . فإذا لم يفعل « سقط حقه نهائيا فى ضمها » .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع المتقدمة ان السيد / ..... ذكر صراحة فى الاستمارة الخاصة ببيان مدد العمل السابقة انه لا يوجد له مدد خدمة سابقة ، واذا كان مجرد عدم ذكر تلك المدد فى الاستمارة الخاصة بها يسقط حق العامل فى ضمها كما تقدم ذكره ، فان تجاوز هذا الموقف السلبي الى التصريح بعدم وجود مدة سابقة يؤدى الى سقوط الحق فى ضمها من باب أولى .

ويخلص مما تقدم ان السيد المذكور وقد عين تعيينا جديدا فى وظيفة من الدرجة التاسعة فانه لا يفيد من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ كما لا يجوز ضم مدة خدمته السابقة الى مدة خدمته الحالية على التفصيل المتقدم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز تسوية حالة السيد المذكور على الدرجة الثامنة الفنية بجامعة عين شمس بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة .

( ملف ٢١٥/١/٨٦ - جلسة ١٠/٢١/١٩٧٠ )

#### قائمة رقم ( ٤٣٣ )

المبدأ :

وجوب تقديم طلب الضم خلال المهلة المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - تراخى العامل فى تقديم الطلب الى ما بعد فوات هذه المهلة - من شأنه سقوط حقه فى الضم - نقل العامل

بعد ذلك إلى وزارة أخرى - عدم جواز صدور قرار بالضم من الوزارة التي تم النقل إليها - جواز سحب مثل هذا القرار دون التقيد بأية مواعيد .

#### ملخص الفتوى :

عين السيد . . . فى وظيفة طبيب بالدرجة السادسة بوزارة الشؤون الاجتماعية اعتباراً من ١٩٥٧/٨/٧ . وقد اثبت فى الاستمارة ١٠٣ حح المدة التى قضها كطبيب امتياز من ١٩٥٦/٣/٣٠ الى ١٩٥٧/٣/١٩ وطلب حسابها فى اقدمية الدرجة المعين فيها الا ان الوزارة المذكورة رفضت طلبه تاميساً على انه لم يتقدم به فى الميعاد القانونى المنصوص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، غير ان الطبيب المذكور اعاد تقديم طلب ضم المدة المشار اليها عرضه على لجنة شئون العاملين بوزارة العمل - بعد انفصالها عن وزارة الشؤون الاجتماعية - فوافقت عليه وصدر بذلك القرار رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٦٧ بضم المدة المشار اليها مما ترتب عليه تغير مواعيد العلاوات الدورية المستحقة له وخفض قيمة اعانة غلاء المعيشة الامر الذى دفعه الى ابداء رغبته فى النزول عن حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته والتمس الغاء القرار الذى صدر بذلك .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة العمل السابقة تنص على انه « فى تطبيق احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يكون حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصوراً على المدد التى تقضى فى الجهات الآتية :

١ - المصالح الحكومية . . » .

وتنص الفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا القرار على ان « مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزات المخصصة او المستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر » وتنص المادة الثالثة على انه « يشترط لحساب مدد العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار .

والا سقط حقه في حساب هذه المدة أما من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين عليه ذكرها بالاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه وذلك دون حاجة الى تنبيه والا يسقط حقه نهائيا في ضمها .

ومن حيث ان الطبيب المذكور لم يتقدم بطلب ضم مدة خدمته السابقة خلال المهلة التي حددتها الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وهي ثلاثة شهور من تاريخ نشر هذا القرار في ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ ، حيث كان معينا بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اعتبارا من ١٩٥٧/٨/٧ ومن ثم فانه ما كان يجوز لوزارة العمل - بعد فصلها عن وزارة الشؤون الاجتماعية - ان تضم له المدة التي قضاها كطبيب امتياز الى مدة خدمته في الدرجة السادسة ، ذلك ان التكييف القانوني للمليم لوضع الدكتور بعد فصل وزارة العمل عن وزارة الشؤون الاجتماعية ويقائه في الوزارة الاولى انه يعتبر قد نقل بدرجته من ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة العمل بموجب قانون الميزانية عن السنة المالية ١٩٦٢/٦١ فلا يعتبر انه معين ابتداء بوزارة العمل او انه أعيد تعيينه بها ، والمستقر عليه ان الموعد المحدد لتقديم طلب ضم مدد الخدمة السابقة لا يسرى الا بالنسبة الى من يعين ابتداء او يعاد تعيينه دون من ينتقل من وزارة الى اخرى واذا كان هناك وجه لضم هذه المدة فان الجهة المختصة بذلك هي الجهة التي عين فيها أولا وهي وزارة الشؤون الاجتماعية .

ومن حيث انه - تاسيسا على ما تقدم - فان التسوية التي اجرتها وزارة العمل بضم مدة الخدمة التي قضاها السيد المذكور كطبيب امتياز قد صدرت مخالفة للقانون ومن لم يجوز سحبها دون التقيد باية مواعيد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز سحب القرار رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزارة العمل بضم المدة التي قضاها السيد . . . . . كطبيب امتياز الى مدة خدمته واعادة حالته الى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار . . . . .

( ملف ٢٦٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٧ )

حادى عشر - الأثر المترتب على ضم مدد الخدمة السابقة :

١ - الأقدمية :

قاعدة رقم ( ٤٣٤ )

المبدأ :

ضم مدة خدمة سابقة طبقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - تحديد الدرجة التى يعين فيها الموظف وتقرير الأقدمية فيها على مقتضى قواعد ذلك القرار - يؤدى الى ترتيب الآثار التى تنفرع على الأقدمية الفعلية بما فى ذلك اعتبار الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة أسبق ممن يلونه فى الأقدمية فى أولى درجات التعيين إذا كان هؤلاء قد رفقوا معه الى الدرجات التالية فى تاريخ واحد .

ملخص الفتوى :

متى تحددت الدرجة التى يعين فيها الموظف وتقررت أقدميته فيها بالتطبيق للقواعد سالفه الذكر فإنه يترتب على هذه كافة الآثار التى تترتب على الأقدمية الفعلية فيوضع الموظف فى ترتيب الدرجة فى الوضع الذى تؤهله له تلك الأقدمية بين زملائه فى الوزارة أو المصلحة التى عين فيها . ويعتبر بهذا الترتيب وبذلك الأقدمية عند ترتيب الأقدمية فى الدرجات التالية التى يكون الموظف قد رقى إليها ترقية عادية خلال مدة خدمته الفعلية ، ومن ثم فمتى اتحد تاريخ ترقية الى اية درجة تالية مع التاريخ الذى رقى فيه الى هذه الدرجة موظفون ممن يلونه فى ترتيب الدرجة السابقة أو ما قبلها فإنه يتعين اعتباره أسبق منهم فى ترتيب الدرجة طبقاً للقاعدة المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومؤداها أنه إذا كان تاريخ ترقية أكثر من موظف الى درجة ما واحداً اعتبرت الأقدمية فيما بينهم على أساس الدرجة السابقة .

وعلى مقتضى ما تقدم يترتب على ضم مدد الخدمة السابقة لموظفى ديوان المحاسبات المشار اليهم اعتبارهم أسبق فى أولى درجات التعيين على كل موظف عين فعلاً فى تاريخ تال للتاريخ الذى رمت اليه أقدمياتهم

بمراعاة المدة التي حسيبت لهم في تلك الدرجة ، ومن ثم فانهم يسبقون في ترتيب اقدمية الدرجة او الدرجات التالية زملائهم الذين رقوا معهم الى هذه الدرجة او الدرجات في تاريخ واحد .

( فتوى ٢٠٥ في ١٩٦١/٣/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٥ )

#### المبدأ :

اشترط القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ألا يترتب على الضم سبق الزملاء ممن يعملون في المصلحة أو الوزارة المعين فيها الموظف المستفيد من الضم - المقصود بهذا الشرط - اعتبار الموظف المنقول من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى تبعاً لنقل درجته وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من قانون موظفي الدولة زميلاً لمن عين ابتداءً بالكادر العالي - وضمت له مدة خدمة سابقة .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تنص على انه « يشترط ألا يترتب على ذلك الضم أن يسبق زملاء ممن يعملون معه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها » .

ويثور الخلاف في تفسير هذا النص وبيان ما اذا كان يعتبر زميلاً للموظف الذي عين في إحدى وظائف الكادر العالي وضمت له مدة خدمة سابقة ، من نقل من موظفي نفس المصلحة أو الوزارة الى ذلك الكادر من كادر أدنى مستصحباً معه اقدميته في الكادر الأخير طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ام ان الزمالة تقتصر على من عينوا ابتداءً في الكادر العالي .

ومن حيث ان الفقرة الرابعة والأخيرة من المادة ٤٧ المشار إليها تنص على انه : « وفي حالة نقل بعض الدرجات في الكادر المتوسط الى الكادر العالي بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها » .

ومن حيث ان محكمة القضاء الادارى ترى ان نقل الموظف من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى تبعاً لنقل درجته وفقاً للنص المتقدم ما هو الا نقل نوعى بمثابة تعيين جديد بالكادر العالى ، واذا كان قد اسبغ عليه لفظ النقل فما ذاك الا لتفادى تطبيق احكام التعيين الواردة فى قانون الموظف ، وتزيد المحكمة الادارية العليا على ذلك - فى حكمها الصادر بتاريخ ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٨ فى القضية رقم ١١٨ لسنة ٤ القضائية - انه « يستفاد من نصوص القانون ضمنا انه قصد الاحتفاظ للموظف الذى يرى نقله الى الكادر العالى تبعاً لنقل الوظيفة بدرجةها بأقدميته فيها ومن ذلك الحالة التى تنص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ . » .

وفى هذا المعنى قررت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسته المنعقدة فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٠ « ان الموظف الذى تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر العالى . . . . . ينبغى الا تتأثر أقدميته ، فى الدرجة المنقولة ، بنقله الى الكادر العالى مادام هذا النقل قد تم تبعاً لنقل الوظيفة بدرجةها . . . ما دامت جدارة الموظف المنقول وأهليته للنقل الذى هو بمثابة التعيين فى هذه الوظيفة قد ثبتت كليهما - لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اقدمية الموظف المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بالتطبيق لنص المادة ٤٧ فقرة رابعا من قانون نظام موظفى الدولة تحدد من تاريخ شغل درجته فى الكادر المتوسط . »

وبحاصل ما تقدم ان الموظف المنقول من الكادر الأدنى الى كادر أعلى يعتبر معينا ابتداء فى هذا الكادر الأخير وتحدد أقدميته فيه من تاريخ حصوله على الدرجة فى الكادر الأدنى ، ولا تعتبر هذه الأقدمية من قبيل الأقدمية الافتراضية ، لأن هذه الأخيرة هى ما كانت بالتطبيق للمادة ٢٤ من قانون نظام موظفى الدولة ، بينما نقل الموظف الى كادر أعلى مستمحباً أقدميته فى الكادر الأدنى انما يتم بالتطبيق للمادة ٤٧ من هذا القانون .

ومن حيث انه يترتب على ذلك ان مثل الموظف المذكور يعتبر زميلاً للموظف الذى عين ابتداء بالكادر العالى وضمت له مدة خدمة سابقة ، وتجرى المقارنة بينهما على اساس ما قرر لكل منهما من اقدمية ، الأول بالتطبيق للفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ والثانى بالتطبيق للمادة ٤٧.



من قانون الموظفين وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - الصادر اعمالا لها - ذلك لأن اقدمية الأول في الكادر الأعلى هي اقدمية قانونية من كل الوجوه ترتب جميع الآثار التي تترتب بالنسبة الى من عين ابتداء في الكادر العالي : بحيث ان الموظف يعتبر ابتداء من تاريخ حصوله على الدرجة في الكادر الأدنى انه في الكادر الأعلى ، وبالتالي فليس ثمة محل للمقول بأنه لم يكن أصلا في الكادر الإداري في التاريخ الذي ترد اليه اقدمية من ضمت له مدة خدمة سابقة .

ومن حيث انه لا وجه لاختفاء تاريخ الحصول على المؤهل بين العناصر التي تدخل في تحديد معنى الزمالة ، لأن العبرة بالتاريخ الذي تحدد عنده الاقدمية في الكادر العالي دون نظر الى أية عناصر أخرى لم ترد بنص المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه في تطبيق المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يعتبر الموظف المنقول من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى مستصحباً اقدميته في الكادر الأدنى طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من قانون الموظفين ، زميلاً للموظف الذي عين ابتداء بالكادر العالي وضمت له مدة خدمة سابقة .

( فتوى ٣٩٠ في ١٢/٥/١٩٦٤ )

## ٢ - الترقية :

### قاعدة رقم ( ٤٣٦ )

#### المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يترتب على ضم مدة الخدمة السابقة أن يتحدد المركز القانوني للموظف - يفتح من تاريخ ذلك ميعاد الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل قرار الضم .

#### ملخص الحكم :

متى توافرت شروط ضم مدد الخدمة السابقة في حق الموظف تعيين ضمه لأن حقه في هذا الضم لا يستمد من القرار الذي يصدر به بل من ( م - ٥٢ - ج ٢٢ )

القواعد التنظيمية العامة التي تقرره وما تدخل الادارة بإرادتها الا عمل تنفيذي يقتصر على تطبيق ما تقضى به هذه القواعد ومن ثم فلا محل لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من عدم جواز الطعن فى قرارات الترقية السابقة على قرار الضم ومن ان الطعن لا يجوز الا بالنسبة للقرارات التالية لقرار الضم اذ ان الصحيح ان ضم مدة الخدمة السابقة للموظف يترتب عليه تحديد مركزه وافتتاح ميعاد الطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل قرار الضم ولو مضى على نشر تلك القرارات او اعلانها اكثر من ستين يوما مادام انها صدرت فى ظل القواعد التنظيمية التى تم ضم مدة الخدمة السابقة تطبيقا لها ومادام انه حافظ على ميعاد الطعن فى تلك القرارات محسوباً من تاريخ تحديد مركزه الذى كشف عنه قرار الضم .

( طعن ٧١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٧ )

##### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٣ مارس ١٩٥٨ - سند ذلك : بطلان ما ورد بالقرار من نص يتعلق بالعمل به من تاريخ تنفيذ القانون ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، لكونه يتضمن أثراً رجعياً لا يجوز بغير قانون - النص على نشر القرار بالجريدة الرسمية بغير تحديد تاريخ العمل به يعنى نفاذه من تاريخ النشر - اثر ذلك : صرف الفروق المالية المترتبة على تطبيق احكام هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره - مريان الترقية الحتمية المترتبة على ضم مدة الخدمة السابقة بالتطبيق لاحكام القرار المذكور من تاريخ نشره .

##### ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت المادة الثامنة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تنص على ان « ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ » ، الا انه يبين من الاطلاع على الأعمال التحضيرية لهذا القرار ، ان المادة الثامنة المذكورة كانت فى صياغتها الاولى فى مشروع القرار المذكور تنص

على أن « على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » ، ثم عدل نص هذه المادة على النحو الذي صدرت به ، استنادا الى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ انتهى العمل به في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ . ولما كان هذا القرار الأخير لم يفقد العمل به في التاريخ المذكور إذ من المسلم أن التشريعات القديمة تظل نافذة ومعمولا بها حتى تستكمل التشريعات الجديدة الأداة اللازمة لنفاذها ، ومؤدى هذا أن قرار مجلس الوزراء المشار اليه يظل نافذا ومعمولا به حتى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، الذي نظم الموضوع ذاته تنظيما جديدا . وترتب على ذلك أن العبارة التي وردت في المادة الثامنة من هذا القرار ، وهي « يعمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ » إنما تتضمن إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بأثر رجعي ، وهو أمر لا يجوز بغير قانون ، ومن ثم تكون هذه العبارة غير ذات اثر في تحديد نطاق سريان القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ من حيث الزمان . وهذا هو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ .

وعلى ذلك فإنه لا يعتد بما تضمنته المادة الثامنة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، من النص على العمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، ويكون هذا القرار وكأنه قد صدر ناهيا - في المادة المذكورة - على نشره في الجريدة الرسمية ، دون أن يتضمن النص على تحديد تاريخ العمل به ، ومن ثم فإنه يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ . ولا سيما أنه يبين من الأعمال التحضيرية لهذا القرار - كما سلف القول - أن نية مصدره كانت منصرفة في البداية الى تحديد تاريخ العمل به - بتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

•

يؤكد ما تقدم أن المادة الثالثة من القرار الجمهوري آنف الذكر ، قد اشترطت لحساب مدد العمل السابقة أن يتقدم الموظف بطلب ضمها في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار ، أما من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين عليه ذكرها في الاستمارة

الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه . فقد اعتدت هذه المادة -  
في تطبيق احكامها - بتاريخ نشر هذا القرار المذكور .

وينبني على ان تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٥٨ ، هو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ ،  
ان الفروق المالية المترتبة على تطبيق احكامه لا تصرف الا اعتبارا من  
٣ مارس سنة ١٩٥٨ . كذلك فان الترقيات الحتمية التي تتم بحكم القانون  
طبقا لنص المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ ، اذا كانت مترتبة على ضم مدد خدمة سابقة بالتطبيق لاحكام  
القرار المذكور ، انما تعتبر سارية من التاريخ المشار اليه ، وذلك على اساس  
ان حق الموظفين في الترقيات الحتمية نتيجة ضم مدد خدمة سابقة لا ينشأ  
في هذه الحالة الا اعتبارا من هذا التاريخ .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ما ياتي :

اولا - ان تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨  
المشار اليه هو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣ من مارس سنة  
١٩٥٨ وانه اعتبارا من هذا التاريخ تصرف الفروق المالية ، وتتم  
الترقيات الحتمية ، المترتبة على ضم مدد العمل السابقة بالتطبيق لاحكام  
القرار المذكور .

ثانيا - ان المبالغ التي صرفت الى الموظفين الذين سويت حالتهم  
على اساس صرف الفروق المالية اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهوري  
سالف الذكر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، يشملها حكم التجاوز المقرر  
بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ .

ثالثا - انه يجوز للادارة - في اي وقت - تعديل تاريخ اعتبار  
الموظفين مرقين ترقية حتمية بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررا من القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - نتيجة حساب مدد عمل سابقة وفقا لاحكام  
القرار الجمهوري المذكور - من ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ الى ٣ من  
مارس سنة ١٩٥٨ . على انه لو تمت ترقيةهم بعد ذلك بالإقدمية الى درجة  
اعلى ، وانقضت المدة المقررة لسحب هذه الترقيات الأخيرة ، فانه  
لا يجوز المساس بها .

( ملف ١٧٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٨ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة - حساب المدة طيفا له واجب ، اما افتراض ترقية الموظف كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة فهو امر جوازى .

#### ملخص الحكم :

يبين من نص المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة انه ولئن كان حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة المقررة للتعين بحسب المؤهل وطبيعة الوظيفة امر وجوبى اذا ما توافرت فى المدة الشروط التى قررتها احكام قرار رئيس الجمهورية المذكور فلا يكون من حق الادارة ان تمتنع عن اجراء هذا الحساب فى هذه الحالة - الا ان عبارة النص صريحة وواضحة فى ان افتراض ترقية الموظف كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة امر جوازى . ومن ثم تترخص فيه الادارة بما لها من سلطة تقديرية خولها لها نص المادة الخامسة المشار اليها ، وربما لا يعقب عليها فيه ما دام تصرفها فى هذا الشأن قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة .

( طعن ٦٦١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٦ )

#### ٣ - الفروق المسالية :

### قاعدة رقم ( ٤٣٩ )

#### المبدأ :

مدد خدمة سابقة - ضمها - صرف الفروق المترتبة على ذلك وفقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يكون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية لا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ .

#### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ان المادة الرابعة منه تنص صراحة على ان « يراعى فى تقدير الدرجة

والمرتب عند حساب مدد العمل المناسبة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين ويندرج مرتبه بالعلاوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضى » .

كما يبين من الأعمال التحضيرية لهذا القرار ان نص المادة الثامنة منه كان يجرى على النحو الآتى : « على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » ولكن السيد وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد للشئون المالية والإدارية طلب تعديل هذا النص بمذكرة جاء فيها « ان المادة السابعة نصت على إلغاء قرار مجلس الوزراء فى ١٧/١٢/١٩٥٤ الذى كان ساريا العمل به لغاية ٢/١١/١٩٥٦ تاريخ صدور القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ولما كان بعض الموظفين الذين عينوا فى الخدمة اعتبارا من ٢/١١/١٩٥٦ لهم مدد خدمة سابقة لم يتسن حسابها حين صدور هذا القرار الجديد فيقتضى الأمر ان ينص فيه على أن يقتصر تطبيقه على المعينين بعد ٢/١١/١٩٥٦ مع عدم صرف فروق الا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، وقد عدلت المادة الثامنة والأخيرة من القرار على النحو الذى صدرت به بناء على هذه المذكرة .

ويخلص من ذلك ان الفروق المالية المترتبة على ضم مدة الخدمة السابقة تطبيقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا تصرف الا من تاريخ نفاذ هذا القرار دون تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ . اما ما جاء فى المادة الثامنة من القرار الجمهورى والتي تقضى بأن ينشر القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ فان هذه العبارة ليست ذات اثر فى تحديد نطاق سريان قرار رئيس الجمهورية من حيث الزمان وفقا للرأى الذى انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٨ .

لهذا انتهى الرأى الى ان الفروق المترتبة على ضم مدة الخدمة انما يتم صرفها اعتبارا من تاريخ نشر القرار الجمهورى فى الجريدة الرسمية .

( فتوى ١٣ فى ١٦/١/١٩٦٠ )

## ثانى عشر - الترقية الافتراضية .

قاعدة رقم ( ٤٤٠ )

### المبدأ :

تفسير المادة الخامسة من أحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة وفقا لاحكام هذا القرار فى درجة اعلى مما بلغه زملاؤه الذين يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه اقدميته بمقتضى الضم وعدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة ، ولكن بعد تحديد اقدميته على هذا المقتضى يستثيد من آثار هذا التحديد .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع نظم فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة موضوع تعيين الموظفين السابقين ، كما اقر فى المادة ٢٤ منه مبدأ ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة ، فنص فى المادة ٢٣ منه على انه فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم او امر جمهورى لا يجوز اعادة تعيين موظف سابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحة مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة . فاذا كان قد امضى الفترة التى قضاه خارج الحكومة مشغلا باحدى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة التى يفيد فيها خبرة وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فتجاوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب اعلى فى حدود الدرجة التى كان يشغلها او فى درجة اعلى من تلك الدرجة وفى الحالة الاولى تحدد اقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الدرجة التى كان فيها ، وفى الحالة الثانية تحدد اقدميته فى الدرجة المعين بها فى قرار الاعادة ، على انه لا يجوز اطلاقا تعيين موظفين فى غير ادنى درجات الكادر باقسامه فى أية وزارة او مصلحة الا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية . ونص فى المادة ٢٤ على انه

« اذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة المشار اليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها او بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والأتضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين . وذلك بمراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة » .

وتنفيذا لهذه النصوص اصدر مجلس الوزراء قرارا فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بتنظيم قواعد حساب مدد الخدمة السابقة ثم حل محله قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة ، وقد حددت المادة الأولى منه الجهات التى تقضى فيها مدد العمل التى يجوز حسابها فى ضمن مدد الخدمة السابقة . وبينت المادة الثانية شروط حساب هذه المدد ، ونصت المادة الثالثة على ان تقدم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة فى ميعاد معين حددته . ونظمت المادة الرابعة كيفية حساب هذه المدد فى تقدير الدرجة والمرتب ، فنصت على انه « يراعى فى تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ويجوز عند التعيين افتراض قبته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين . ويُدْرَج مرتبه بالعلوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضى » . ونصت المادة الخامسة على انه « يشترط الا يقرتب على ذلك الضم ان يسبق زملاءه ممن يعملون معه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها » .

وبين من هذه النصوص ان مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة المشار اليها تحسب للموظف فى اقدمية الدرجة التى يجوز تعيينه فيها ابتداء بمراعاة المؤهل العلمى الذى يحمله وطبيعة الوظيفة التى يعين فيها ، ويقدر مرتبه وتدرج علواته فى تلك الدرجة على أساس تلك الاقدمية التى يعتبر بها معيننا فرضا فى الحكومة من تاريخ سابق على تاريخ التحاقه بخدمتها فعلا ، ومن ثم ترجع اقدميته الى ذات التاريخ الذى ترجع اليه فيما لو كان قد التحق بالحكومة من اول المدة السابقة التى حسبت له ، واذا كانت المدة المذكورة تزيد على خمس سنوات جاز افتراض ترقية الموظف الى درجة



أعلى بعد كل خمس سنوات من تاريخ تعيينه الفرضي ، بحيث يكون تحديد الدرجة التي يعين فيها فعلا على أساس ما يصل اليه وضعه نتيجة لتلك الترقيات الافتراضية ، ومن ثم يعتبر مرقى الى الدرجات التالية لأولى درجات التعيين بعد كل خمس سنوات ابتداء من المدة التي حسبت له ، ولما كان من شأن ذلك أن الموظف الذي تضم مدة خدمة سابقة قد يوضع في درجة أعلى من الدرجة التي كان يبلغها فيما لو كان قد أمضى المدة المضمومة فعلا في الحكومة مما يترتب عليه أن يصبح أحسن حالا ممن التحقق بخدمة الحكومة فعلا في تاريخ تعيينه الفرضي ، لهذا نصت المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر على أنه يشترط ألا يترتب على الضم أن يسبق زملاءه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها .

ويخلص مما تقدم أن التفسير الصحيح لما نصت عليه المادة الخامسة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه من أنه يشترط ألا يترتب على الضم أن يسبق الموظف زملاءه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها - التفسير الصحيح لهذه العبارة هو عدم جواز تعيين الموظف الذي تضم له مدة خدمة سابقة في درجة أعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم في الحكومة مع التاريخ الذي ترد اليه اقدميته بمقتضى الضم وكذلك عدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التي يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية في تاريخ أسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة .

ووضع الموظف في ترتيب الدرجة بين زملائه في الوزارة أو المصلحة المعين فيها على أساس الاقدمية الاعتبارية بالتطبيق للقواعد سالفة الذكر ، هذا الوضع يعتد به عند ترتيب الاقدمية في الدرجات التالية التي يكون هذا الموظف قد رقى اليها ترقية عادية خلال مدة خدمته الفعلية ، ومن ثم فتمتد اتحد تاريخ تربيته مع التاريخ الذي يرقى فيه الى هذه الدرجة موظفون ممن يلونه في ترتيب الدرجة السابقة أو ما قبلها ، فإنه يتعين اعتباره أسبق منهم في ترتيب الدرجة طبقا للمادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومؤداها أنه اذا كان تاريخ ترقية أكثر من موظف الى درجة ما واحدا اعتبرت الاقدمية فيما بينهم على أساس الدرجة السابقة .

لهذا ننتهى الراى الى عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة اعلى مما بلغه زملاؤه الذين يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه اقدميته بمقتضى الضم وعدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة ، وانه متى تحددت الدرجة التى يعين فيها الموظف وتقررت اقدميته فيها على مقتضى ذلك الضم فان هذه الاقدمية ترتب كل الاثار التى ترتبت على الاقدمية الفعلية بما فى ذلك اعتبار الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة اسبق ممن يلونه فى الاقدمية فى اولى درجات التعيين اذا كان هؤلاء قد رفقوا معه الى الدرجة او الدرجات التالية فى تاريخ واحد .

( فتوى ٢١٦ فى ١٩٦١/٢/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤١ )

##### المبدأ :

ضم مدد خدمة سابقة طبقاً لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - اجازته منح الموظف بعض الترقيات الافتراضية درجة كل خمس سنوات بشرط ألا يسبق زملاءه - معنى عدم سبق الزملاء فى هذه الحالة - . هو عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة اعلى مما بلغه زملاؤه الذى يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه اقدميته بمقتضى الضم ، وعدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة .

##### ملخص الفتوى :

ان المشرع نظم فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة موضوع تعيين الموظفين السابقين ، كما اقر فى المادة ٢٤ منه مبدأ ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات .. او الاعمال الحرة فتنص المادة ٢٣ منه على انه « فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم او امر جمهورى لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان

يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة .

فإذا كان قد أمضى الفترة التى قضاه خارج الحكومة مشغلا بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التى يفيد منها خبرة ، وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين ، فتجوز اعادته بقرار من الوزير المختص بعد موافقة هذا الديوان بمرتب أعلى فى حدود الدرجة التى كان يشغلها أو فى درجة أعلى من تلك الدرجة ، وفى الحالة الأولى تحدد أقدمية الموظف بمراعاة مدة خدمته فى الدرجة التى كان فيها وفى الحالة الثانية تحدد أقدميته فى الدرجة المعين بها فى قرار الاعادة .

على أنه لا يجوز اطلاقا تعيين موظفين فى غير أدنى درجات الكادر بإقسامه فى أية وزارة أو مصلحة إلا فى حدود ١٠% من الوظائف الخالية .»

ونص فى المادة ٢٤ على أنه : « إذا كان للمعينين فى الخدمة مدد عمل فى الحكومة أو فى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار إليها فى المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها أو بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين . وذلك بمراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة » .

وتنفيذا لهذه النصوص أصدر مجلس الوزراء قرارا فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بتنظيم قواعد احتساب مدد الخدمة السابقة ثم حل محله قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة . وقد حددت المادة الأولى منه الجهات التى تقضى فيها مدد العمل التى يجوز حسابها فى ضمن مدد الخدمة السابقة وبينت المادة الثانية شروط حساب هذه المدد . وقررت فى ذلك بين مدد العمل السابقة فى الحكومة أو فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة وبين مدد العمل التى تقضى فى غير هذه الجهات . والحقت بالنوع الأول مدد التمرين والمدد التى تقضى فى التطوع بأسلحة الجيش المختلفة ومدد النكليف ثم اشارت الى مدد العمل التى تقضى فى حكومات

الدول العربية . ونصت المادة الثالثة على ان تقدم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة فى ميعاد معين حددته . ونظمت المادة الرابعة كيفية حساب هذه المدد فى تقدير الدرجة والمرتب ، فنصت على انه « يراعى فى تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة . ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين . ويذكر مرتبه بالعلاوات على هذا الاساس . مع عدم صرف فروق عن الماضى » . ونصت المادة الخامسة على انه « يشترط الا يترتب على ذلك الضم ان يسبق زملاءه ممن يعملون معه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها » .

وبين من هذه النصوص ان مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة المشار اليها ، تحسب للموظف كلها او بعضها المبينة فى تقدمية الدرجة التى يجوز تعيينه فيها ابتداء بمراعاة المؤهل العلمى الذى يحمله وطبيعة الوظيفة التى يعين فيها ، ويقدر مرتبه وتدرج علاواته فى تلك الدرجة على اساس تلك الاقدمية التى يعتبر بها معينا تعيينا فرضيا فى الحكومة من تاريخ سابق على تاريخ التحاقه بخدمتها فعلا . ومن ثم ترجع اقدميته الى ذات التاريخ الذى كانت ترجع اليه فيما لو كان قد الحق بالحكومة من اول المدة السابقة التى حسبت له . واذا كانت المدة المذكورة تزيد على خمس سنوات جاز افتراض ترقية الموظف لدرجة اعلى بعد كل خمس سنوات من تاريخ تعيينه الفرضى بحيث يكون تحديد الدرجة التى يعين فيها فعلا ، على اساس ما يضل اليه وضعه نتيجة لتلك الترقيات الافتراضية ، ومن ثم يعتبر مرقى الى الدرجات التالية لاولى درجات التعيين بعد كل خمس سنوات ابتداء من المدة التى حسبت له . ولما كان من شأن ذلك ان الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة قد يوضع فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يبلغها فيما ولو كان قد امضى المدة المضمومة فعلا فى الحكومة مما يترتب عليه ان يصبح احسن حالا ممن التحق بخدمة الحكومة فعلا فى تاريخ تعيينه الفرضى . بهذا نصت المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية منالف الذكر ، على انه يشترط الا يترتب على الضم ان يسبق زملاءه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها ، بحيث يعتنق اعمال قاعدة الترقيات الافتراضية فى حقه اذا اسفر

اعمالها عن اعتبار الموظف مرقى الى درجة لم يبلغها زملاؤه ممن عينوا فعلا فى التاريخ الذى رعت اليه اقدميته فرضا .

ويخلص مما تقدم ان التفسير الصحيح لما نصت عليه المادة الخامسة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه من انه « تشترط الا يترتب على الضم ان يسبق الموظف زملاؤه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها » ان التفسير الصحيح لهذه العبارة هو عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة اعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه اقدميته بمقتضى الضم وكذلك عدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة .

( فتوى ٢٠٥ فى ١٩٦١/٣/٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٢ )

##### المبدأ :

قواعد ضم مدة الخدمة السابقة وفقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - حظر تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة ، فى درجة اعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه اقدميته بمقتضى الضم - عدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة - وجوب وضع الموظف فى ترتيب الدرجة بين زملائه فى الوزارة على اساس الاقدمية الاعتبارية التى حققها له الضم - افادته تبعا عند ترتيب الاقدمية فى الدرجات التالية التى يكون قد رقى اليها ترقية عادية خلال مدة خدمته الفعلية - وجوب اعتباره اسبق فى ترتيب الدرجة من الموظفين الذين رقاوا معه ممن يلوئه فى الدرجة السابقة او ما قبلها بعد ضم مدة الخدمة السابقة .

##### ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شان حساب مدة العمل السابقة ان مدة الخدمة السابقة فى

الحكومة أو فى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار إليها تحسب للموظف فى اقدمية الدرجة التى يجوز تعيينه فيها ابتداء بمراعاة المؤهل العلمى الذى يحمله وطبيعة الوظيفة التى يعين فيها وبقدر مرتبه ، وتدرج علاواته فى تلك الدرجة ابتداء على أساس تلك الاقدمية التى يعتبر بها معينا فى الحكومة من تاريخ سابق على تاريخ التحاقه بخدمتها فعلا فترجع اقدميته الى ذات التاريخ الذى كانت ترجع اليه فيما لو كان قد التحق بالحكومة من اول المدة المسابقة التى حسبت له ، وإذا كانت المدة المذكورة تزيد على خمس سنوات جاز افتراض ترقية الموظف الى درجة اعلى بعد كل خمس سنوات من تاريخ تعيينه الفرضى ، بحيث يكون تحديد الدرجة التى يعين فيها فعلا على أساس ما يصل اليه وضعه نتيجة لتلك الترقيات الافتراضية ويعتبر بذلك مرقى الى الدرجات التالية لاولى درجات التعيين بعد كل خمس سنوات ابتداء من المدة التى حسبت له ، ولما كان من شأن ذلك ان الموظف الذى تضم مدة خدمة سابقة له قد يوضع فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يبلغها فيما لو كان قد امضى المدة المضمومة فعلا فى الحكومة مما يترتب عليه ان يصبح احسن حالا ممن التحق بخدمة الحكومة فعلا فى تاريخ تعيينه الفرضى ، لهذا نصت المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر على ان يشترط الا يترتب على الضم ان يسبق تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة اعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه اقدميته فيه بمقتضى الضم وكذلك عدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة ووضع الموظف فى ترتيب الدرجة بين زملائه فى الوزارة أو المصلحة المعين فيها على أساس الاقدمية الاعتبارية بالتطبيق للقواعد سالف الذكر ، هذا الوضع متى تم طبقا للقواعد متقدمة الذكر لا شك يفيد به عند ترتيب الاقدمية فى الدرجات التالية التى يكون هذا الموظف قد رقى اليها ترقية هادئة خلال مدة خدمته الفعلية ، ومن ثم فمتى اتحد تاريخ ترقيته مع التاريخ الذى يرقى فيه الى هذه الدرجة موظفون ممن يلونه فى ترتيب الدرجة السابقة أو ما قبلها بعد ضم مدد الخدمة السابقة فانه يتعين اعتباره اسبق منهم فى ترتيب الدرجة طبقا للمادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومؤداها انه اذا كان تاريخ ترقية اكثر من موظف الى درجة ما واحدا

اعتبرت التقديمية فيما بينهم على أساس الدرجة السابقة ووضح انه بهذا التفسير وحده يكون اعمال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة اعتبرت التقديمية فيما بينهم على أساس الدرجة السابقة بما يحقق للموظف الذى تضم له مدد خدماته السابقة على مقتضى هذه القواعد مزايا هذا الضم من جهة وسعي لا يضر الموظف الذى يتفق تاريخ تعيينه الفعلى فى الحكومة مع التاريخ الفرضى الذى ترد اليه اقدمية الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة من جهة اخرى فيظل الاول سابقا الثانى ، لما للتفسير الذى اخذ به الحكم المظعون فيه واجاب المدعين الى طلباتهما تأسيما عليه ومؤاده الا يترتب على ضم مدة خدمة الموظف ان يسبق زملاءه الذين يعملون معه فى المصلحة او الوزارد المعين فيها ايا كان التاريخ الذى ترجع اليه اقدمية هذا الموظف ولو رجعت الى سنوات سابقة على تعيين بعض زملائه فى الدرجة المعين فيها ، فمن شأنه اهدار مدد الخدمة السابقة للموظف وتعطيل تطبيق قواعد الضم واهمالها فتصبح بهذا التفسير غير ذات فائدة للموظف وعدمية الاثر فى صيانة الوظيفة ، وهذه النتيجة التى يؤدى اليها هذا التفسير كافية وحدها لاستبعاده - لخالفتها للاصول المقررة فى التفسير اذ لا يتصور بداهة بعد ان اجاز المشرع ضم مدد الخدمة السابقة للموظف وحدد اثارها سواء فى ترتيب التقديمية او فى الترقيات الافتراضية ، ان يفمر نص فى قواعد الضم بما من شأنه اهدار هذه الآثار كافة مما يتعين معه تفسير نص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بما يتحقق معه اعمال قواعد الضم وترتيب اثارها التى قررتها تلك القواعد لا بما يقضى الى اهدارها على الوجه الذى سلف ببيانه .

( طعن ١٧١٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٣ )

#### المبدأ :

المادة الخامسة من القرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - التفسير السليم لحكمها هو عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة اعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع تاريخ رد اقدميته نتيجة الضم - عدم جواز اعتبار هذا الموظف مرقى ترقية افتراضية فى تاريخ سبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم .

### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن مفاد الشرط الوارد بالمادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو عدم جواز تعيين الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة فى درجة أعلى مما وصل اليه زملاؤه ممن يتفق تاريخ تعيينهم فى الحكومة مع التاريخ الذى ترد اليه أقدميته فيه بمقتضى قواعد الضم وكذلك عدم جواز اعتباره مرقى الى الدرجة الاعلى التى يستحقها بالتطبيق لقاعدة الترقيات الافتراضية فى تاريخ ما اسبق من تاريخ ترقية زملائه المشار اليهم الى هذه الدرجة ، وانهم بهذا التفسير وحده يكون اعمال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة بما يحقق للموظف الذى تضم له هذه المدد طبقاً لتلك القواعد مزايا هذا الضم من جهة وبحيث لا يضار الموظف الذى يتفق تاريخ تعيينه الفعلى فى الحكومة مع التاريخ الفرضى الذى ترد اليه أقدمية زميله الموظف الذى تضم له مدة خدمة سابقة من جهة أخرى فيظل الأول سابقاً للثانى ، اما التفسير الذى اخذ به الحكم المطعون فيه واجاب على اساسه المدعى الى طلبه وقد رأى الا يترتب على ضم مدة خدمة للموظف ان يسبق زملاءه ممن يعملون معه فى المصلحة أو الوزارة المعين فيها أياً كان التاريخ الذى ترجع اليه أقدمية هذا الموظف ولو رجعت الى سنوات سابقة على تاريخ التعيين الفعلى لبعض زملائه فى الدرجة المعين فيها ، فمن شأنه اهدار مدد الخدمة السابقة للموظف وتعطيل تطبيق قواعد الضم واهمالها فتصبح بهذا التفسير غير ذى فائدة للموظف وعديمة الأثر فى حياته الوظيفية ، هذه النتيجة التى يؤدى اليها هذا التفسير كافية وحدها لاستبعاده لجأفة ذلك للمنطق والمعقول اذ لا يتصور بداهة بعد ان إجاز المشرع ضم مدد الخدمة السابقة للموظف وحدد آثارها سواء فى ترتيب الأقدمية أو فى الترقيات الافتراضية أن يفسر نص فى قواعد الضم بما من شأنه اهدار هذه الآثار كافة مما يتعين معه تفسير نص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بما يتحقق معه اعمال قواعد الضم وترتيب آثارها التى قررتها تلك القواعد لا بما يقضى الى اهدارها على الوجه سالف البيان ، واذا كان الثابت أن أقدمية المطعون فى ترقيته قد رجعت بعد ضم مدة خدمته السابقة فى وزارة التربية والتعليم الى ١٩٥١/١/٢١ بينما ترجع أقدمية المدعى فيها الى ١٩٥٣/٧/١ ، فمن ثم فانه طبقاً للنظر المتقدم لا يعتبر زميلاً للمطعون فى ترقيته فى حكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه وبذلك يكون سابقاً المدعى فى



ترتيب الأقدمية في الدرجة السادسة ويكون القرار الصادر بترقيته إلى الدرجة الخامسة باعتباره الأقدم قد صدر والحالة هذه سليماً مما يتعين معه رفض طعن المدعى عليه ، وأذهب الحكم المطعون فيه مذهباً مخالفاً فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله ويتعين لذلك الغاؤه والقضاء برفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات .

( طعن ٩٠٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٦ )

### قاصدة رقم ( ٤٤٤ )

#### المبدأ :

الترقية الافتراضية المشار إليها في المادة ٤ من القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تعتبر جوازية لا وجوبية - جواز أن يستفيد منها الموظف ذو الخدمة السابقة بالحكومة أو المؤسسات الذي أعيد تعيينه في كادر أعلى ، والموظف ذو الخدمة السابقة في الأعمال الحرة .

#### ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن سلطة الإدارة في شأن جواز الترقية الافتراضية كل خمس سنوات ، هي سلطة تقديرية وليست مقيدة ، ذلك أنه ليس من إلزام قانوني على جهة الإدارة في إجراء هذه التسوية بصفة حتمية ، وإفترض الترقية كل خمس سنوات ، وإنما الأمر في ذلك جوازي لجهة الإدارة ، ومتروك لها مطلق تقديرها ، فلها أن تترخص في ملامعة الترقية الافتراضية أو عدم ملامعتها دون معقب عليها ، وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ، واحتياجات المرقق العام وكل أولئك مشروط بعدم إساءة استعمال السلطة ، مع مراعاة ما كانت تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، من عدم جواز التعيين في غير أدنى درجات الكادر إلا في حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية ( وهي المقابلة للمادة ١٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ) ، ومراعاة ما تقضى به المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ آنف الذكر من اشتراط ألا يترتب على ذلك أن يسبق الموظف زملاءه ممن يعملون معه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها .

( م - ٥٣ - ج ٢٢ )

ولما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - بعد تعديلها  
تانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ - تقضى بحساب مدد العمل السابقة فى  
حكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة - كلها او بعضها -  
، تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، وفقا للشروط والاوزاع التى  
يقرر بها قرار من رئيس الجمهورية . فان الترقية الافتراضية الجوازية  
صوص عليها فى المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٤٠ المشار اليه ، تصدق على الموظف الذى كانت له مدة خدمة سابقة فى  
حكومة او فى الهيئات او المؤسسات العامة ، واعيد تعيينه فى كادر اعلى  
، ظل هذا القرار الجمهورى ، كما تصدق على الموظف الذى عين فى ظل  
نرار المذكور وكانت له مدد خدمة سابقة فى عمل حر ، على حد سواء .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان :

اولا - ان الترقية الافتراضية المشار اليها فى المادة الرابعة من القرار  
جمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، جوازية لجهة الادارة ، لا وجوبية  
ليها .

ثانيا - ان هذه الترقية الافتراضية الجوازية تصدق على كل من  
لوظف الذى كانت له مدة خدمة سابقة فى الحكومة او فى المؤسسات  
لعامة ، واعيد تعيينه فى كادر اعلى فى ظل القرار آنف الذكر ، وعلى  
لوظف الذى عين فى ظل القرار المذكور ، وكانت له مدد خدمة سابقة  
فى عمل حر ، على حد سواء .

( ملف ١٤٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١٠/٣ )

قاعدة رقم ( ٤٤٥ )

بِسْمِ :

الترقية الافتراضية المشار اليها فى المادة ٤ من القرار الجمهورى  
١٥ لسنة ١٩٥٨ - وجوب ان تتم الترقية الافتراضية وقت صدور قسرار  
تعيين الذى يصدر فى ظل هذا القرار الجمهورى لا بعد التعيين .

### ملخص الفتوى :

نظرا الى صراحة ما نصت عليه المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، من جواز افتراض ترقية الموظف كل خمس سنوات على الاقل عند التعيين ، فان استعمال الادارة لخصتها فى الترقية الافتراضية يجب ان يتم وقت صدور قرار التعيين ، بالنسبة الى المعينين فى ظل القرار الجمهورى المتقدم ذكره ، لا بعد التعيين ، كل خمس سنوات ، بالتطبيق لحكم المادة المذكورة .

( ملف ١٤٥/١/١٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١٠/٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٦ )

### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والرتب والقدمية الدرجة - نصه فى المادة الرابعة على انه يجوز عند تعيين الموظف افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الاقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين - لا يشترط لاستعمال الجهة الادارية رخصتها فى الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة المشار اليها ان يكون ذلك فى ذات قرار التعيين - جواز ان يتم ذلك فى تاريخ لاحق للتعين بعد صدور القرار الوزارى بضم المدة طبقا للمادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالفه الذكر - شرط وجود درجة مالية خالية - ليس بلازم توافره لاعمال الترقيات الافتراضية فى التاريخ الذى ترتد اليه الاقدمية الفرضية ولا فى الدرجات الفرضية السابقة على تلك التى يشغلها الموظف - فى تاريخ صدور القرار المتضمن الترقية الافتراضية - اساس ذلك ومثال .

### ملخص الفتوى :

يبين من الاوراق ان السيد / ..... حصل على ليسانس حقوق سنة ١٩٥٢ وقد عين بوزارة العدل بالدرجة السادسة الادارية القديمة اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٦٢ وفى ٥ من اغسطس سنة ١٩٦٢ صدر اقرار الوزارى رقم ١٢١٠ بضم ثلاثة اشهر مدة اشتغاله بالمحاماة طبقا لاحكام

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

وفى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٣ صدر القرار الوزارى رقم ٢٢٥ بافتراض ترقيته طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الى الدرجة الخامسة الادارية بصفة شخصية اعتبارا من ١٠/٣/١٩٦٠ وقد عدل التاريخ الذى ارتد اليه الترقية الافتراضية بالقرار الوزارى رقم ٥٨٢ الصادر فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٤ فاصبحت الترقية اعتبارا من ١٩٦٠/٧/٣١ .

وفى ٧ من مارس سنة ١٩٦٥ صدر القرار الوزارى رقم ١٩١ بترقيته بالاقدمية الى الدرجة الخامسة الادارية الجديدة اعتبارا من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٥ .

ويمقتضى كتاب الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٣٠/١/١ فرعى ١٩٤ (٦١٨) المؤرخ ١٩٦٥/٤/٢ اعترض الجهاز على القرار الصادر بافتراض ترقية الموظف المذكور بصفة شخصية وانتهى رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة الى وجوب سحب هذا القرار لعدم وجود درجة مالية شاذرة وانه يجوز السحب فى 'اى وقت دون تقيد بميعاد لفقدان القرار ركن المحل الذى ينحدر به الى درجة الانعدام وايضا الى وجوب سحب القرار الصادر بترقيته الى الدرجة الخامسة الادارية الجديدة دون تقيد بميعاد لان القرار الاخير يتضمن بعد سحب القرار الاول مخالفة مالية مبارخة .

وبناء على ما تقدم صدر القرار الوزارى رقم ٦٥ فى ١٩٦٧/١/٢٥ بسحب ترقية الموظف المذكور الى الدرجة الخامسة الادارية الجديدة وترقيته الى ادرجة الخامسة الادارية القديمة اعتبارا من ١٠/٩/١٩٦٢ التاريخ الذى رقى فيه الى الدرجة المذكورة بالاقدمية زميل احدث منه على درجة مالية خالية .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بقواعد ضم مدد الخدمة السابقة وتحديد الدرجة والراتب واقدمية الدرجة قد اورد فى المسادة الاولى منه الجهات التى يقتصر عليها حساب مدد الخدمة

السابقة فيها فى تقدير الدرجة والراتب واقدمية الدرجة ، وبين فى المادة الثانية منه الشروط والاضاع التى يتعين مراعاتها فى حسابها ، وبعد ان حدد فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة الميعاد الذى يتعين على الموجودين فى الخدمة وقت صدوره تقديم طلب ضم المدة خلاله مدعما بكافة المستندات نص فى الفقرة الثانية منها على ان « من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار يتعين عليه ذكرها فى الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه وذلك دون حاجة الى تنبيه والا سقط حقه نهائيا فى ضمها » ثم مد هذا الميعاد بعد ذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

ونصت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر على ان « يراعى فى تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ، ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الاقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعيين ويحدر مرتبه بالعلاوات على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الماضى .

واشترط فى المادة الخامسة من القرار الجمهورى سالف الذكر ان لا يترتب على ذلك الضم ان يسبق زملاءه ممن يعملون معه فى المصلحة او الوزارة المعين فيها .

ونص فى المادة السادسة منه على ان « يصدر بضم مدة العمل السابقة قرار من الوزير المختص او من رئيس الهيئة التى عين فيها الموظف اذا لم يكن داخل اختصاص أحد الوزراء » .

ويدهى ان اعمال الاحكام والقواعد التى تضمنها القرار الجمهورى سالف الذكر من حيث ضم المدة او تحديد المرتب او تحديد الدرجة او الاقدمية فيها لا يمكن ان يتم الا بعد استكمال بحث عناصر مدة خدمته السابقة المطلوب ضمها والتحقق من توفر شروط ضمها بالاضاع التى نص عليها القرار الجمهورى المذكور ، وما لم يتم ذلك فلا تمتطيع الجهة الادارية ان تعمل سلطتها التقديرية فى تحديد الراتب او تحديد الدرجة التى يكون التعيين فيها او الاقدمية فيها فتعمل سلطتها التقديرية فى اجراء الترقيات الافتراضية التى تضمنتها المادة الرابعة من القرار

الجمهورى المشار اليه ، ولم يستلزم القرار الجمهورى ان يتم بحث ذلك كله فى تاريخ سابق على التعيين فان منطق الامور يقتضى جواز صدور قرار الوزير او رئيس الهيئة بضم المدة فى تاريخ لاحق مما يترتب عليه ان يتراخى تحديد الدرجة التى يعيش فيها الموظف الى ذلك الوقت فيصدر الوزير او رئيس الهيئة قرارا بالتراخيات الافتراضية ان رآى لذلك مخرلا ذلك ان التراخيات الافتراضية طبقا للمادتين الرابعة والخامسة من القرار الجمهورى من اطلاقات الادارة ولا الزام عليها باجرائها فهى تخضع لمطلع تقديرها حسب الوضع الوظيفى فى الجهة التى يتم التعيين فيها والدرجات الخالية فيها ووجود او عدم وجود درجات خالية تسمح بالتعيين فيها ولا يشترط. ان يكون ثمة درجات خالية بالنسبة للدرجات الغرضية السابقة على تلك التى ترى الجهة الادارية ان يشغلها الموظف عند اعمال الرخصة التقديرية المخولة لها فى المادة الرابعة من القرار الجمهورى ولا فى التاريخ الذى ترد اليه اقدميته فى الدرجة التى يوضع عليها فعلا ولكن يتعين ان تكون الدرجة التى يشغلها خالية عند صدور قرار الترقية الافتراضية وذلك حتى يمكن ان يترتب على قرار الترقية اثاره المالية فيمنح علاوة الترقية من اول الشهر التالى لصدور القرار بها دون صرف فروق عن الماضى .

ومن حيث انه بالنسبة للحالة المعروضة فان القرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦٤ باقتراض ترقية الموظف المذكور الى الدرجة الخامسة الادارية القديمة اعتبارا من ١٩٦٠/٧/٣١ وان صدرا باقتراض هذه الترقية بصفة شخصية وهو الامر الذى لا يجوز اذ يتعين وجود درجة مالية شاغرة وقت صدور قرار الترقية الافتراضية وان ارتدت هذه الترقية الى تاريخ سابق . الا انه وقد تبين من القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ القاضى بسحب هذه الترقية الافتراضية لعدم وجود درجة مالية خالية انه تضمن فى الوقت ذاته ترقية المذكور الى الدرجة الخامسة الادارية القديمة اعتبارا من ١٩٦٢/٩/١٠ تاريخ ترقية زميل احدث منه على درجة مالية خالية الامر الذى يستخلص منه وجود درجة مالية خالية فى هذا التاريخ الاخير وهو تاريخ سابق على صدور القرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يكون حمل الترقية الافتراضية على هذه الدرجة اولى من اعادة تربيته اعتبارا من ١٩٦٢/٩/١٠ طالما ليس بلازم وجود درجة مالية خالية فى التاريخ الذى ارتدت اليه الترقية الافتراضية :

ولا محل بعد ذلك ليبحث مدى توفر شرط عدم جواز التعيين فى غير ادنى الدرجات الا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية ذلك ان تخلف هذا الشرط من شأنه ان يبطل القرار دون ان ينحدر به الى درجة الانعدام ، وقد تحصن كل من القرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٦٣ والقرار الوزارى رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦٤ بفوات المراعيه القانونيه دون طعن من ذوى الشأن لا سيما وان اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات فى ١٩٦٥/٤/٢ قد ورد عليهما بعد فوات هذه المواعيد .

وعلى ذلك فان القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٥ بترقية الموظف المذكور الى الدرجة الخامسة الادارية الجديدة بالاقدمية اعتبارا من ١٩٦٥/٢/٢٨ استنادا الى سبق نزقيته الافتراضية الى الدرجة الخامسة الادارية القديمة اعتبارا من ١٩٦٠/٧/٣٠ سليم لا مطعن عليه ويتعين سحب القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

( ١ ) لا يشترط لاستعمال جهة الادارة رخصتها فى الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ان يكون ذلك فى ذات قرار التعيين بل يجوز ان يكون ذلك فى تاريخ لاحق للتعين بعد صدور القرار الرزارى بضم المدة طبقا للمادة السادسة من القرار الجمهورى سالف الذكرى بعد ان تستكمل الجبة الادارية المختصة بحث مدة الخدمة المطلوب ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

( ٢ ) ان شرط وجود درجة مالية خالية لاعمال الترقيات الافتراضية ليس لازما توفره هى التاريخ الذى ترد اليه الاقدمية الفرضية ولا فى الدرجات الفرضية السابقة على تلك التى يشغلها الموظف وانما يتعين وجود درجة مالية خالية يشغلها الموظف فى تاريخ صدور القرار المضمن الترقية الافتراضية وذلك حتى يمكن ان ترتب على الترقية اثارها بصرف علاوة الترقية من اول الشهر التالى للقرار الصادر بها .

وعلى ذلك فلا محل للطعن على القرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦٤ بافتراض ترقية السيد . . . . . الى الدرجة الخامسة الادارية القديمة بصفة شخصية

اعتباراً من ١٩٦٠/٧/٣١ تأسيساً على صدورهما بعد قرار التعيين أو لعدم وجود درجة مالية خالية في التاريخ الذي ارتدت اليه الاقدمية الافتراضية ما دام أن الثابت من القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ وجود درجة مالية خالية في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ أي في تاريخ سابق على قرار الترقية الافتراضية كما يترتب على ذلك صحة ترقيته الى الدرجة الخامسة الادارية الجديدة بالقرار الوزاري رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٥ اعتباراً من ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٥ .

( ملف ٢٣٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/١/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٧ )

##### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب ولقديمة الدرجة - نصه في مادته الرابعة على أنه يجوز عند تعيين الموظف افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتباراً من التاريخ الفرضي للتعيين - لا يشترط لاستعمال الجهة الادارية رخصتها في الترقية الافتراضية طبقاً للمادة الرابعة المشار اليها أن يكون ذلك في ذات قرار التعيين - جواز أن يتم ذلك في تاريخ لاحق للتعيين بعد صدور القرار الوزاري بضم المدة طبقاً للمادة السادسة من القرار الجمهوري سالف الذكر بعد أن تستكمل الجهة الادارية المختصة بحث مدة الخدمة المطلوب ضمها في تقدير الدرجة والمرتب والقديمة الدرجة .

##### ملخص الفتوى :

أن الجمعية العمومية سبق أن تعرضت لهذا الموضوع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٩ ورات أن أعمال الأحكام والقواعد التي تضمنها القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر من حيث ضم مدد العمل السابقة أو تحديد المرتب أو تحديد الدرجة أو الاقدمية فيها لا يمكن أن يتم الا بعد استكمال بحث عناصر مدة الخدمة السابقة المطلوب ضمها والتحقق من توفر شروط ضمها بالاضاف الى نص عليها القرار الجمهوري المذكور ، وما لم يتم ذلك فلا تستطيع الجهة الادارية أن تعمل سلطتها التقديرية في تحديد الراتب ، أو تحديد الدرجة



التي يكون التعيين فيها أو التقديمية في هذه الدرجة ، فتعمل سلطتها التقديرية في اجراء أو عدم اجراء الترقيات الافتراضية التي تضمنتها المادة الرابعة من القرار الجمهوري المشار اليه ، وأذ لم يستلزم القرار الجمهوري ان يتم بحث ذلك كله في تاريخ سابق على التعيين ، فان منطق الأمور يقتضى جواز صدور قرار الوزير أو رئيس الهيئة بضم المدة في تاريخ لاحق مما يترتب عليه أن ينراخى تحديد الدرجة التي يعين فيها الموظف الى ذلك الوقت ، فيصدر الوزير أو رئيس الهيئة قرارا بالترقيات الافتراضية أن رأى لذلك محلا ، ذلك أن الترقيات الافتراضية طبقا للمادتين الرابعة والخامسة من هذا القرار الجمهوري من اطلاقات الادارة ولا الزام عليها باجرائها ، فهي تخضع لمطلق تقديرها حسب الوضع الوظيفي في الجهة التي يتم التعيين فيها والدرجات الخالية فيها ووجود درجات خالية تسمح بالتعيين فيها ٠٠٠ وخلصت الجمعية من ذلك الى انه لا يشترط لاستعمال جهة الادارة رخصتها في الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن يكون ذلك في ذات قرار التعيين بل يجوز أن يكون ذلك في تاريخ لاحق للتعين بعد صدور القرار الوزاري بضم المدة طبقا للمادة السادسة من هذا القرار التي تنص على أن « يصدر بضم مدة العمل السابقة قرار من الوزير المختص أو من رئيس الهيئة التي عين فيها الموظف ٠٠٠ » بعد أن تستكمل الجهة الادارية المختصة بحث مدة الخدمة المطلوب ضمها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ٠٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاها الصادرة بجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٩ سالف الذكر والتي خلصت الى انه لا يشترط لاستعمال جهة الادارة رخصتها في الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن يكون ذلك في ذات قرار التعيين ، بل يجوز أن يكون ذلك في تاريخ لاحق للتعين بعد صدور القرار الوزاري بضم المدة طبقا للمادة السادسة من القرار الجمهوري سالف الذكر بعد أن تستكمل الجهة الادارية المختصة بحث مدة الخدمة المطلوب ضمها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة .

## قاعدة رقم ( ٤٤٨ )

### المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة من هذا القرار - من اطلاقات الادارة ولا الزام عليها باجرائها - لا تعارض بين وجوب اعمال تسوية الضم متى توافرت شروطها وبين اعمال الترقية الافتراضية بعد اجراء تسوية الضم فى ضوء ما تراه الجهة الادارية من اعتبارات تملئها ظروف العمل لديها ولوضع ميزانيتها .

ملخص الفتوى :

حصلت السيدة / ..... على بكالوريوس الطب والجراحة فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ ودبلوم امراض النساء والولادة من جامعة دبلن فى مارس سنة ١٩٤٧ وكلفت للعمل بمستشفى ككتشر فى ١٩٤٣/٢/١ ثم عينت فى وزارة الصحة فى الدرجة السادسة طبقا للكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اعتبارا من ١٩٥٣/٣/١٤ . وتقدمت بطلب لضم مدة خدمتها السابقة بمستشفى ككتشر فقامت الوزارة بضمها بالقرار رقم ٣٦٦ الصادر فى ١٩٥٩/٣/١٤ ومن ثم ارجعت اقدميتها فى الدرجة السادسة الى ١٩٤٨/٢/٢٣ ثم اعيد النظر فى حساب مدة خدمتها السابقة واسفر ذلك عن تعديل اقدميتها بردها الى ١٩٤٤/٨/١٣ . وتدرجت فى الترقية فحصلت على الدرجة الخامسة فى ١٩٥٤/٤/٢٩ والرابعة فى ١٩٦٢/٧/٢٢ ثم نقلت الى الدرجة الخامسة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باقدمية ترجع الى ١٩٦٢/٧/٢٢ وكانت قد تقدمت بتظلمات فى ١٩٦٩/٩/٢١ و ١٩٧٠/٧/٢٧ و ١٩٧١/٢/١٤ لعدم افادتها من قاعدة الترقية الافتراضية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة . وقامت الوزارة ببحث هذه التظلمات وانتيت الى عدم الموافقة على اعمال قاعدة الترقية الافتراضية فى شأنها تأسيسا على أن القواعد التى تحكم تطبيق القاعدة المشار اليها تقضى بأن اعمال الترقية الافتراضية هو امر جوازى للجهة الادارية كما أن اعمالها ينبغى أن يتم فى الأصل عند التعيين ويجوز مع ذلك أن يترأخى الى ما بعد التعيين رضم مدة الخدمة السابقة حتى تتوافر للجهة الادارية البيانات اللازمة عن حالات العاملين المراد تطبيق القاعدة

المشار إليها في شأنهم ومدد خدمتهم السابقة وإقدماتهم في الدرجات المعيّنين فيها بعد ضم مدد خدمتهم السابقة ، ولما كانت الوزارة لم تطبق في شأنها هذه القاعدة عند التعيين أو بعد ضم مدة خدمتها السابقة فمن ثم يكون موقف الوزارة من تطبيق هذه القاعدة واضح تماما وهو انها رأت عدم تطبيقها في شأنها . ونظرا الى ان السيدة المذكورة كانت قد اثارت في تظلمها ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من ان القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ انشا لصاحب الشأن الذي تتوافر فيه الشروط المطلوبة حقا في ان تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه في الحكومة بما يترتب على ذلك من آثار فلا يكون لجهة الادارة سلطة تقديرية في هذا الشأن تترخص بمقتضاها في الأمر فتمنح التسوية أو تمنعها حسبما تراه ، وهو ما يتعارض مع موقف الوزارة من تطبيق قاعدة الترقية الافتراضية في حالة السيدة المذكورة فمن ثم ثار التساؤل حول مشروعية موقف الوزارة من تطبيق هذه القاعدة في هذه الحالة .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وإقامة الدرجة وان انشا لصاحب الشأن الذي تتوافر فيه الشروط المطلوبة حقا في ان تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه في الحكومة بما يترتب على ذلك من آثار يمتددا مباشرة من هذا القرار دون ان يكون للجهة الادارية سلطة تقديرية في هذا الشأن تترخص بمقتضاها في الأمر بمنح التسوية أو منعها حسبما تراه الا ان تسوية الضم التي نظم شروطها القرار الجمهوري سالف الذكر ونشا الحق فيها مباشرة من أحكامه انما تختلف تماما في طبيعتها عن الاجراء المنصوص عليه في مادته الرابعة ومقتضاه انه « . . . ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ المفروض للتعيين ويدرج مرتبه بالعلوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضي » ففرق ظاهر بين اجراء الترقية الافتراضية طبقا للمادة الرابعة وهي من اطلاقات الادارة ولا الزام عليها باجرائها فهي تخضع لمطلق تقديرها حسب الوضع الوظيفي في الجهة التي يتم التعيين فيها والدرجات الخالية بها . وبهذه المثابة فانه ليس ثمة تعارض بين وجوب اعمال تسوية الضم متى توافرت شروطها وبين جواز اعمال الترقية

الافتراضية بعد اجراء تسوية انضم فى ضوء ما تراه اللجنة الادارية من اعتبارات تمليها عليها ظروف العمل لديها واوضاع ميزانيتها .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت ان الوزارة قد اجرت تسوية ضم مدة خدمة السيدة المذكورة فارجعت تقدميتها فى الدرجة السادسة ( نظام قديم ) الى ١٣/٨/١٩٤٤ ثم تدرجت بعد ذلك فى الترقية الى الدرجات التالية ولم تر الوزارة اعمال سلطتها التقديرية فى تطبيق قاعدة الترقية الافتراضية فى شأنها لا عند التعيين ولا بعد ضم مدة خدمتها السابقة ويات واضحا مملك الوزارة من عدم موافقتها على اجراء هذه الترقية الفرضية فى حالتها فمن ثم لا يجوز اجبار الوزارة على ممارسة ما ترخصت فى اجرائه طبقا للمادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية السيدة / ..... فى الزام الوزارة باجراء ترقيتها طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

( ملف ٢٦٢/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٤٤٩ )

المبدأ :

نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على جواز افتراض ترقية الموظف كل خمس سنوات على الاقل من مدة الخدمة السابقة التى تحسب فى تقدير الدرجة والمرتب - حكم جوازى متروك امره لتقدير جهة الادارة - اعمال هذا الحكم مشروط بان يكون عند التعيين .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة انه ولئن كان حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة

المقررة للتعين بحسب المؤهل وطبيعة الوظيفة أمرا وجوبيا اذا ما توفرت في المدة الشروط التي قررتها أحكام قرار رئيس الجمهورية المذكورة فلا يكون من حق الادارة أن تمتنع عن اجراء هذا الحساب في هذه الحالة الا ان عبارة النص صريحة وواضحة في ان افتراض ترقية الموظف كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة أمر جوازى متروك لتقدير جهة الادارة ومن ثم تترخص فيه بما لا يعقب عليها ما دام تصرفها في هذا الشأن قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة كما ان المستفاد من نص هذه المسادة على النحو السابق تفصيله ان حق الجهة الادارية في اعمال تلك الرخصة مشروط ان يكون عند التعيين وبهذه المثابة فان جاز القول بإمكان اجراء ذلك في تاريخ سابق او لاحق لصدور قرار التعيين الا ان هذا الترخيص يتعين ان يكون في وقت معاصر لتاريخ التعيين ذاته .

( طعن ١١٠٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٠ )

##### المبدأ :

العامل يستمد حقه في الترقية الافتراضية طبقا لحكم المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ من القرار الادارى الصادر بتطبيق مبدأ الترقية الافتراضية في حقه - أساس ذلك ان الترقية الافتراضية طبقا لحكم المادة الرابعة سالفة الذكر هي من الأمور المتروكة لتقدير الادارة بلا إلزام عليها في اجرائها - الحقوق المالية للعامل الذي يطبق في شأنه مبدأ الترقية الافتراضية تتحدد اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية الافتراضية وليس من تاريخ سبق - أساس ذلك قاعدة عدم رجعية القرارات الادارية بالاضافة الى نص المسادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بعدم جواز صرف أية فروق مالية عن الماضى .

##### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية

الدرجة انه ينص فى مادته الرابعة على ان « يراعى فى تقدير الدرجة والمرتبة عند حساب مدد العمر السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ، ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين ويدرج مرتبه بالعلوات على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الماضى » .

واستفاد من هذا النص ان الترقية الافتراضية طبقا لحكمه هى من الأمور المتروكة لتقدير الادارة بلا الزام عليها فى اجرائها ، فهى تخضع لمطلق تقديرها مراعية فى ذلك الوضع الوظيفى فى الجهة التى يتم التعيين فيها من مختلف نواحيه ، الأمر الذى يبين منه ان الموظف لا يستمد حقه فى هذه الترقية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وانما من القرار الادارى الذى يصدر بتطبيق مبدأ الترقية الافتراضية فى حقه ، وتحدد حقوقه المالية تبعا لذلك اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار وليس من تاريخ اسبق وذلك بالتطبيق لنص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه حيث نصت صراحة على عدم جواز صرف اية فروق مالية عن الماضى من جهة ، واستنادا لقاعدة عدم رجعية القرارات الادارية من جهة اخرى .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فى خصوص حالة هذين العاملين فانه يتمتع قانونا صرف اية فروق مالية تنفيذا للقرار الوزارى رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧١ بترقيتها طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الا عن الفترة اللاحقة على صدور القرار الوزارى المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيدين / ..... فى صرف الفروق المالية المترتبة على القرار الوزارى رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧١ عن المدة السابقة على صدور هذا القرار .

قاعدة رقم ( ٤٥١ )

المبدأ :

تسوية طبقا للمادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - أعمال الإدارة رخصتها في حساب ترقيات فرضية لمدة خدمة سابقة ومحسوبة من التاريخ الفرضي - لا يجوز اعمالها الا عند التعيين أو في تاريخ معاصر له .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المتفاد من نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ان حق الجهة الادارية في اعمال رخصتها في حساب ترقيات فرضية لمدة خدمة سابقة محسوبة من التاريخ الفرضي للتعين يشترط اعمالها عند التعيين وان جاز اجراؤها في تاريخ لاحق لصدور قرار التعيين الا ان هذا الترخيص يتعين ان يكون في وقت معاصر لتاريخ النعيين ذاته .

ويتطبيق ذلك على الوقائع الواردة بالأوراق يبين ان المدعى عين في ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ ولم تعمل الجهة الادارية رخصتها المنصوص عليها في المادة الرابعة المشار اليها بل على العكس ضمت له مدد خدمته الى هذا التاريخ فأرجعت لقدميته في الدرجة الخامسة الى عام ١٩٤٥ وظل يتدرج في ترقياته العادية حتى عام ١٩٧٣ وكان قد وصل الى الفئة الثالثة عام ١٩٧٢ حين استعملت هذه الرخصة وهو باطل قانونا ذلك ان المدعى لم يكن عند بداية التعيين في أدنى الدرجات بل كان في الفئة الثالثة ، هذا فضلا عن ان فوات اكثر من عشر سنوات لا يمكن معه بأي حال اسباغ صفته المعاصرة بتاريخ التعيين . فالمدعى تحدد مركزه القانوني بقرارات ادارية اصبحت نهائية لفوات مواعيد الطعن فيها ولا يجوز زعزعتها كما ان آخرين ممن سبق ترقيتهم قبل صدور هذا القرار كانت قد تحصنت مراكزهم كذلك بما لا يجوز المساس بها على أي حال .

ثالث عشر - مدد لا يجوز ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

١ - عدم انعقاد رابطة التوظيف :

قاعدة رقم ( ٤٥٢ )

المبدأ :

ان مدد العمل السابقة فى الحكومة التى يجوز ضمها طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هى المدد اللاحقة لتمام التعيين فى الوظيفة بالأداة القانونية ممن يملك التعيين - قيام العامل بالعمل لا يسبغ عليه صفة الموظف المعين فى خدمة الحكومة قانونا لعدم انعقاد رابطة التوظيف قانونا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من المسلم ان مدد العمل السابقة التى قضيت فى الحكومة والتى يجوز ضمها طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هى المدد اللاحقة لتمام التعيين فى الوظيفة بالأداة القانونية ممن يملك التعيين سواء كان التعيين على درجة او على اعتماد او بالمكافاة او باليومية اما قبل ذلك فان القيام بالعمل لا يسبغ على من قام به صفة الموظف المعين فى خدمة الحكومة قانونا حتى ولو تقاضى بالفعل مقابلا عن عمله خلالها ما دام ، لم ينشأ فى حقه المركز القانونى كموظف وهو لا ينشأ الا باداة التعيين ممن يملكها .

ومن حيث انه متى كان الثابت فى المنازعة الراهنة ان قرار تعيين المدعى مدرسا بالمعاهد الأزهرية قد صدر من نائب رئيس الوزراء للأوقاف وشئون الأزهر وهو الجهة المختصة بالتعيين قانونا فى ١٩٦٤/١٠/٢٤ وتضمن النص على تعيين المدعى وآخرين بالمعاهد الأزهرية لتدريس المواد المشار اليها بالقرار بالدرجة السابعة بالكادر الفنى العالى اعتبارا من صدور هذا القرار ، فان رابطة التوظيف لا تنعقد الا بموجب هذا القرار ، وفى التاريخ المحدد فيه ولا يجدى المدعى قوله انه قام بالتدريس فعلا بمعهد القاهرة الاعدادى ، بمكافاة من ١٩٦٤/١٠/٦ حتى ١٩٦٤/١٠/٢٣



بناء على المكاملة التليفونية الواردة من مراقبة المواد الثقافية بإدارة المعاهد فى ١٠/٦/١٩٦٤ ، وأنه تقاضى مكافأة مقابل قيامه بالتدريس من هذا التاريخ ، لأن هذه المراقبة ليست الجهة المختصة بالتعيين ولا يترتب على مباشرة المدعى للعمل بناء على هذه المكاملة سوى الحق فى أن يتقاضى مقابل لما اداه من عمل بغير أن يكتسب الحق فى حساب فترة عمله هذه ضمن مدة خدمته لعدم انعقاد رابطة التوظيف قانونا ، وهذا فضلا عن تخلف شرط من الشروط اللازم توافرها لامكان ضم هذه المدة وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وهو أن تكون المدة المطلوب ضمها قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها إذ أن الثابت هو أن قيمة المكافأة المستحقة لقاء الحصص المقررة للمدعى طوال شهر اكتوبر سنة ١٩٦٤ تقل عن مربوط الدرجة السابعة التى عين فيها المدعى حسبا هو ثابت من رد الجهة الادارية ، ومن ثم فلا يكون من حق المدعى ضم هذه المدة .

( طعن ٣٩٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ شرط الافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة فى حالات الموظفين المؤهلين الموجودين فى خدمة الحكومة فى سلك الدرجات ، أن يكون الحصول على المؤهل الدراسى سابقا على تاريخ الالتحاق بالخدمة فى المدة السابقة - فى حالة إعادة التعيين على أساس مؤهل دراسى آخر يشترط أن يتفق المؤهلان السابق واللاحق فى طبيعتهما ولا يقل تقدير المؤهل الأول عن تقدير المؤهل الآخر .

ملخص الحكم :

ان قرارات حساب مدد الخدمة اسابقة جميعا ، قد استهدفت تسوية حالات خاصة بشروط معينة ، وهى حالات الموظفين المؤهلين ، الموجودين فى خدمة الحكومة ، فى سلك الدرجات بالشروط المبينة فى هذه القرارات ، ويتفرع على اشتراط الحصول على مؤهل دراسى ان يكون ( م - ٥٤ - ج ٢٢ )

الحصول على المؤهل سابقا على تاريخ الالتحاق بالخدمة في المدة السابقة فإذا كان الحصول عليه ، نائليا لذلك ، كانت مدة الخدمة اللاحقة للحصول على المؤهل ، هي وحدها القابلة للضم كما يتفرع على هذا الشرط أيضا ، في حالة اعادة تعيين الموظف على أساس مؤهل دراسي آخر - وجوب ان يتفق المؤهلان السابق واللاحق في طبيعتها والا يقل تقدير المؤهل الأول عن تقدير المؤهل الآخر ، وكل اولئك من المسمات التي يتعين التزامها . في ضم مدد الخدمة السابقة ، ايا كان القرار الذي يطلب الضم وفقا لأحكامه ، ومن ثم فانه يتعين التزام ما تقدم عند اعمال حكم البند الأول من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الذي يقضى بن « مدد العمل السابقة في الحكومة او في الأشخاص الادارية العامة ... تحسب كاملا سواء كانت متصلة او منفصلة ، متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها ، وفي نفس الكادر » .

( طعن ٧٣٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٩ )

٢ - عدم الحصول على مؤهل :

قاعدة رقم ( ٤٥٤ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - اشتراط الحصول على المؤهل العلمي لاعمال احكامه - مؤدى ذلك : عدم جواز ضم مدة العمل السابق لغير الحاصلين على مؤهلات دراسية بالتطبيق لاحكام هذا القرار .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ينص في مادته الثانية على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الاولى وفقا للشروط والاضاف الآتية :

١ - مدد العمل المسابقة في الحكومة او في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة تحسب كاملة سواء كانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر . فاذا كانت قد قضيت في كادر ادنى او على اعتماد او بالمكافاة الشهرية او اليومية جاز ضمها كلها او بعضها بالشروط الآتية :

( أ ) ..... ( ب ) ..... ( ج ) يقتصر الضم على المدد التي قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمي ..... .

٢ - مدد النمرين التي تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيبتها بعد الحصول على المؤهل العلمي تضم كلها أو بعضها ..... » .

وتنص المادة الرابعة من هذا القرار على انه « يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل المسابقة المؤهل العلمي وطبيعة الوظيفة ..... » .

وبين من تلك النصوص ان المشرع اوجب مراعاة المؤهل العلمي عند النظر في ضم مدة العمل السابق ايا كانت الجهة التي قضى بها وايا كان نوعه بوجه عام واشترط صراحة بالنسبة للمدد التي قضيت في كادر ادنى او بمكافاة او باليومية ان يقتصر الضم على المدد التي قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمي وذلك مراعاة لمن يحصل على المؤهل العلمي بعد تعيينه بالكادر الأدنى او باليومية او بمكافاة شهرية ومن ثم فان نصوص القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تكون قاطعة في اشتراط الحصول على المؤهل العلمي لاعمال احكامه وتبعاً لذلك لا يجوز ضم مدة العمل السابق لغير الحاصلين على مؤهلات دراسية بالتطبيق لاحكام هذا القرار - وبناء على ذلك فانه لما كان العامل المعروضة حالته غير حاصل على مؤهل علمى فانه لا يجوز ضم مدة عمله السابقة بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ضم مدة العمل السابق للعامل غير المؤهل بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

### ٣ - مدد التجنيد بالقوات المسلحة :

قاعدة رقم ( ٤٥٥ )

#### المبدأ :

عدم جواز ضم مدة التجنيد بالجيش الى مدة الخدمة الحكومية بالتطبيق لحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أساس ذلك ان مدة التجنيد لا تعتبر مدة خدمة حكومية وانما مفروضا على كل مواطن للمساهمة في الدفاع عن الوطن .

#### ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بطلب المدعى بضم مدة تجنيده بالجيش الى مدة خدمته ببنك التسليف الزراعى والتعاونى استنادا الى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فهو طلب لا يستند الى اساس سليم ذلك ان احكام القرار المذكور انما تقضى بضم مدد التطوع فى اسلحة الجيش وكذلك مدد التكليف فى اقدمية الدرجة ، وليس من شك فى ان كل من التطوع والتكليف يختلف فى طبيعته ومدلوله عن مدة التجنيد التى نظمها المشرع بنصوص خاصة وفى نطاق معين أورده فى قوانين الخدمة العسكرية ، ومن ناحية اخرى فانه لا وجه للقول بان مدة التجنيد تأخذ حكم مدة الخدمة الحكومية فى مجال ضم مدد الخدمة السابقة وذلك لأن مدة التجنيد لا تعتبر مدة خدمة حكومية وانما تعتبر واجبا مفروضا على كل مواطن للمساهمة فى الدفاع عن الوطن .

( طعن ٩٢٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٥ )

٤ - المدد التي تقضى بدون اجر :

قاعدة رقم ( ٤٥٦ )

المبدأ :

مدة الخدمة التي تقضى بدون اجر - لا يجوز ضمها .

ملخص الحكم :

ان من بين الشروط الواجب توفرها لضم مدد الخدمة السابقة ان تكون المدة المضمومة قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف بها ، والأمر ليس كذلك بالنسبة الى المدة التي تقضى بدون اجر كما انه لا وجه للتمسك بما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شان ضم مدد التمرين التي تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيها بعد الحصول على المؤهل العلمى ، وذلك ان مدة التمرين التي تقضى بالبنك العقارى الزراعى المصرى ليست من قبيل مدد التمرين التي تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيها بعد الحصول على المؤهل العلمى .

( طعننى ٣٨٥ ، ٨٦٧ لسنة ١٤ ق - جملة ١٩٧١/١٢/٥ )

قاعدة رقم ( ٤٥٧ )

المبدأ :

القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - عدم توفر شروطه بالنسبة للفترة التي لا تصرف عنها مكافأة اعمالاً للقاعدة التنظيمية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بمن نقلوا الى بند المكافآت استيفاء موجات التعيين فى خلال المهلة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٥ .

### ملخص الحكم :

ان وزارة التربية والتعليم قد وضعت قاعدة تنظيمية عامة بمقتضاها ينقل الذين لم يموتوا مسوغات التعيين في خلال المهلة المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٥ الى بند المكافآت ، ولا تصرف لهم هذه المكافآت عن فترة اجازة نهاية السنة ، وقدرها شهران لا يؤدون خلالها عملا ما ، وهو ما اتبعته الوزارة فعلا في شأن المدعى اذ لم توافق على صرف مكافأة له عن الفترة من اول اغسطس الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ومن ثم فانه لا يسوغ حساب هذه الفترة التي لم يؤد المذكور خلالها عملا ولم يتقاض عنها اجرا في حساب اقدميته في الدرجة السادسة بالتطبيق للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة لعدم توفر شروط هذا القرار في حق المدعى عن الفترة المذكورة ، وعلى هذا تكون الجهة الادارية اذ استبعدتها من بين مدد الخدمة السابقة التي ضمتها الى مدة خدمته الحالية قد طبقت في شأنه القانون على الوجه الصحيح .

( طعن ٨٧٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣٠ )

## ٥ - مدد خدمة موظفى المخابرات العامة :

قاعدة رقم ( ٤٥٨ )

### المبدأ :

عدم انطباق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى تضمها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على موظفى ادارة المخابرات العامة - اساس ذلك القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة تضمن نظاما وظيفيا متكاملا بالنسبة للعاملين بادارة المخابرات العامة وقواعد خاصة بالاقدمية تغاير وتتميز عن الاحكام التى تضمها قانون نظام موظفى الدولة الامر الذى يترتب عليه عدم انطباق احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له على الخاضعين لقانون المخابرات العامة وبالتالي عدم انطباق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى تضمها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عليهم .

### ملخص الحكم :

ان مقطع النزاع فى هذا الموضوع هو مدى انطباق احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة على موظفى ادارة المخابرات العامة .

ومن حيث انه يبين من استقراء نصوص القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ انه صدر تنفيذا لاحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن موظفى الدولة ، وقد نظم المشرع فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ موضوع تعيين الموظفين السابقين ، كما اقر فى المادة ٢٤ مبدءا ضم مدد الخدمة السابقة فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة وذلك باحتسابها لهم كلها او بعضها فى تقدير الدرجة او المرتب واقدمية الدرجة وفقا للشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث ان قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى ارساها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرارات المنفذة له ومن بينها القرار الجمهورى

رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تجد مجاها فى التطبيق على الوظائف والهيئات التى يسرى عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ باعتبارها أصل من أصوله بحيث اذا اقتضى تطبيق أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اقتضى بالتالى تطبيق قواعد ضم مدد الخدمة المنبثقة عنه .

وحيث أن المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باصدار قانون موظفى الدولة سالف الذكر نصت على عدم سريان أحكامه على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة يبين أنه قد خلا فى ديباجته من أى اشارة لأحكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأنه تضمن نظام وظيفى متكامل بالنسبة للعاملين بادرارة المخابرات العامة ، وجدول المساهيات والمرتبات يغير نظام الدرجات الموجود فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كما تضمن قواعد خاصة بالأقدمية تغاير وتتميز عن القواعد التى تضمنها قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك أنه بينما اعتد قانون موظفى الدولة بمدد الخدمة السابقة على نحو يجعلها متى توافرت شروط ضمها للموظف يستمدده مباشرة من نصوص القانون فنص فى المادة ٢٤ منه على أنه اذا كان للمعينين فى الخدمة مدة عمل فى الحكومة او فى الهيئات او المؤسسات او الأعمال الحرة المشار اليها فى المادة السابقة حسبت هذه المدد كلها او بعضها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية اما قانون المخابرات العامة رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فقد جاء خلوا من مثل هذا النص وأنه اعتد بالأقدمية فى وظيفة المخابرات العامة بالنسبة لمن يعين لأول مرة من تاريخ التعيين فيها ( م ٢٠ من هذا القانون ) ، وأما بالنسبة للموظف المعين فى المخابرات العامة نقلا من اية جهة حكومية فان كل ما أعطاه قانون المخابرات العامة لهذا الموظف الحق فى حساب اقدميته فى الفئة المعين عليها بادرارة المخابرات العامة عن تاريخ حصوله فى الكادر الذى نقل منه على المرتب المعادل لأول مريوما الفئة المعين عليها فى المخابرات العامة ذلك أن المادة ( ٤٤ ) من قانون



المخابرات العامة تنص على انه يجوز نقل موظف من اية جهة حكومية الى احدى وظائف ادارة المخابرات العامة . وتنص المادة (٤٥) على ان ... تكون تسوية حالة الموظف المنقول على النحو السابق بوضعه فى احدى فئات الوظائف التى تدخل ماهيته الحالية فى مربوطها ، وتنص المادة (٤٨) على انه تحسب اقدمية الموظف المنقول الى ادارة المخابرات العامة من تاريخ وصول مرتبه الى ما يعادل اول مربوط الفئة التى وضع بها ويبين من جماع هذه النصوص ان حق الموظف المنقول من اية جهة حكومية الى المخابرات العامة يقف عند حد حساب اقدميته فى الفئة المنقول عليها من تاريخ حصوله فى الكادر الذى نقل منه على المرتب المعادل لأول مربوط الفئة المعين عليها ، فى ادارة المخابرات العامة .

ومن حيث انه يتضح مما سلف ان قانون المخابرات العامة لا ينظم ضم مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة على النحو الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ان القانون الاول تضمن قواعد خاصة بالاقدمية تغاير وتتميز عن الاحكام التى رسمها قانون نظام موظفى الدولة الامر الذى يترتب عليه عدم انطباق احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له على الخاضعين لقانون المخابرات العامة وبالتالي عدم انطباق قواعد ضم مدد الخدمة المسابقة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على موظفى ادارة المخابرات .

ومن حيث انه يخلص من جماع ما تقدم انه لا حق للمدعى فى ضم مسدة خدمته السابقة بدرجة رقيب فى الفترة من ١٩٤٣/٢/١ حتى ١٩٥٢/٣/١ الى اقدميته فى الفئة الثانية بادارة المخابرات العامة لانه لا ينطبق فى شأنه مواد ضم مدد الخدمة السابقة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وان كل ما له حق يتمثل فى حساب اقدميته فى الفئة الثالثة المعين عليها بادارة المخابرات العامة من التاريخ الذى وصل فيه مرتبه حين كان متطوعا بالجيش الى اول مربوط الفئة الثالثة بادارة المخابرات العامة اى تاريخ منحه رتبة رقيب التى عين نقلا منها الى ادارة المخابرات العامة وذلك اعمالا لنصوص المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ من قانون المخابرات العامة رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

( طعن ٣٧٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١٥ )

٦ - عدم جواز ضم مدد خدمة سابقة لعمال القناة :

قاعددة رقم ( ٤٥٩ )

المبعدة :

عمال القناة - ضم مدة الخدمة السابقة - لا يجوز للمعين منهم فى درجة بالميزانية طبقا للقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ أن يطلب ضم مدة الخدمة السابقة وفقا للقرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٠ - سند ذلك قيام هذا التعيين على أسس خاصة مستثناء من القواعد العامة - القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ لم يغير من هذا الوضع ، سند ذلك أحكامه استثناء من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وليس تطبيقا لها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات عندما اجاز تعيينهم على درجات بالميزانية قد قصد أن يكون تاريخ التعيين على درجات طبقا له اساما لتحديد الأقدمية فى هذه الدرجات مثلهم فى ذلك مثل المعينين ابتداء ولأول مرة ، وأن عبارة كل من النص والمذكرة الايضاحية قاطعة فى هذا المعنى ، ويؤيد ذلك أن المشرع استهدف بهذا القانون تنظيم مراكز قانونية لعمال لهم خدمة سابقة فى الجيش البريطانى ومدة خدمة حكومية سابقة على التعيين على درجة ، وقد استبعد منها كما اشارت المذكرة الايضاحية مزية ضم مدد الخدمة السابقة اكتفاء بالمزايا التى قررها القانون ورعاية لحقوق من سبقهم الى خدمة الحكومة بالطريق القانونى العادى ، بمراعاة أن تعيين هؤلاء العمال على درجات قد تم بالاستثناء من القواعد العامة فى هذا الشأن ، كذلك فإن التنظيم الخاص لرواتب هؤلاء العمال عند تعيينهم على درجات - وقد قام على أسس وقواعد مغايرة للأسس والقواعد العامة المنصوص عليها فى قانون نظام موظفى الدولة يدل على أن المشرع قد استبعد فيما استبعده من هذه القواعد والأسس العامة قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وهذا هو ما قرره الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المعقودة فى ٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ عندما عرض عليها موضوع افادة عمال القناة المعينين على درجات بالميزانية طبقا للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥

- من فواعذ ضم مدد الخدمة السابقة ، فانتتهت الى عدم افادة هؤلاء العمال من هذه القواعد .

وان القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ بتعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ، لم يترتب عليه تغيير هذا الوضع الا فيما يتعلق برغبة المشرع فى القانون الجديد فى عدم اهدار المدة التى قضاهما العامل بعد الحاقه بالحكومة اهدارا كاملا ، فقرر بالنسبة الى المؤهلين اعتبار اقدميتهم فى الدرجة التى عينوا عليها من تاريخ تعيين العامل بوصفه من عمال القناة او من تاريخ حصوله على المؤهل ايها اقرب وبالنسبة الى غير المؤهلين تعتبر اقدميتهم فى الدرجة التى عينوا فيها من تاريخ شغل كل منهم الحرفة الخاصة بهذه الدرجة وقرر المشرع كذلك سريان هذا الحكم على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات بالميزانية قبل صدور هذا القانون . ومعنى ذلك ان المشرع لم يعدل عن سلوكه الذى اتبعه فى القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة الى استبعاد قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ، ذلك ان ما اتبعه المشرع فى القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ فيما يختص بتقرير اقدمية اعتبارية لعامل القناة المعين على درجة انما هو استثناء من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وليس تطبيقا لها . اذ ان الاقدمية الاعتبارية قد تقررت فى هذه الحالة بنص المادة السادسة ولو لم تتوافر شروط الضم الواردة فى قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وأهمها تعادل الدرجة وانحد طبيعة العمل . فتقرير هذه الاقدمية اذن انما هو تأكيد من المشرع لاستبعاد قواعد ضم مدد الخدمة السابقة فى هذا المجال .

ويؤيد ما تقدم ايضا ان الفقرة الرابعة من المادة السادسة تنص على انه : « وتحسب الاقدمية الاعتبارية التى ترتبها هذه المادة فى الدرجة دون زيادة المرتب عن الحدود المنصوص عليها فى المادة السابقة وتحسب مدة الخدمة السابقة فى المعاش طبقا لاحكام القانونين ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ . فهذه الفقرة مضافة الى الفقرة الاولى من ذات المادة تكفى للقول بأن المشرع اراد ان يكون لهؤلاء العاملين اقدمية اعتبارية بالقدر الوارد فى الفقرة الاولى دون تجاوز هذا القدر بأى حال مع حساب مدة هذه الاقدمية فى المعاش . واذا كان عجز الفقرة الرابعة قد نص على ان تحسب مدة الخدمة السابقة فى المعاش طبقا لاحكام القانونين ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ فان الاشارة الى مدة الخدمة

السابقة لا تنصرف الا الى مدة الخدمة السابقة التي إعتد بها المشرع فى الفقرة الأولى وأشار اليها فى مستهل الفقرة الرابعة . وعلى ذلك فلا يجوز — فى ظل القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ — لمن يعين من عمال القناة — او سبق تعيينه — على درجة من درجات الميزانية . ان يطلب ضم مدة خدمة سابقة ، فى اقدمية الدرجة التى عين فيها تخالف الاقدمية الاعتبارية التى تقررت له بقوة القانون بمقتضى نص المادة السادسة من القانون سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه — فى ظل القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ — لا يجوز لمن يعين او سبق تعيينه من عمال القناة على درجة بالميزانية ان يطلب ضم مدة خدمة سابقة فى اقدمية الدرجة التى عين فيها ، ويقتصر الامر على الاقدمية الاعتبارية التى تقررت له بقوة القانون بمقتضى نص المادة السادسة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

( ملف ٤٤/١/٥٦ — جلسة ١٩٦٥/٧/١ )

٧ — مدد اخرى لا يجوز ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

( ١ ) السنة التمرينية لخريجى مدرسة الفنون والصنائع :

قاعدة رقم ( ٤٦٠ )

المبدأ :

خريجو مدرسة الفنون والصنائع — مدة السنة التمرينية المنصوص عليها فى المادة ٤ من اللائحة المؤقتة لمدرسة الفنون والصنائع — اعتبارها داخلة فى مدة الدراسة اللازمة للحصول على المؤهل — اثر ذلك — عدم جواز ضمها طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤ من اللائحة المؤقتة لمدرسة الفنون والصنائع تقضى بان مدة الدراسة لمدرسة الفنون والصنائع الخديوية للحصول على الدبلوم هى

خمس سنوات تمضى السنة الأخيرة فيها فى التمرين خارج المدرسة ... وتنص المادة ١٨ من هذه اللائحة على أن « كل تلميذ نجح فى امتحان الدبلوم بفرقة السنة الرابعة يجب عليه لى ينال الدبلوم أن يشتغل مدة سنة فى المكاتب او المصانع او العامل التابعة لمصلحة فنية من مصالح الحكومة او التابعة لمصلحة او مقابلة للأفراد او لمدرسة من المدارس الصناعية ، او بالأجمال لى عمل آخر يمكنه أن يكتسب منه تجارب عملية فى عمل مماثل لما كان يشتغل به فى المدرسة وتنص المادة ٢٠ من هذه اللائحة على أن « يكون التلميذ أثناء السنة التمرينية تحت مراقبة المدرسة فإذا رقت لسوء السلوك أو لسبب آخر كاف لتبرير هذا الرقت اعتبر مرفوتا من المدرسة أيضا وفى هذه الحالة لا يمنح الدبلوم » ويبين من استظهار هذه النصوص أن مدة الدراسة للحصول على دبلوم الفنون والصنائع هى خمس سنوات ، وأن السنة الأخيرة من هذه المدة هى مدة دراسية عملية يجب أن يمضيها الطالب فى الجهات المشار إليها فى المادة ١٨ من اللائحة ليكتسب تجارب عملية فى عمل مماثل لما كان يتلقاه فى المدرسة كما وأن تمضية هذه السنة شرط أساسى للحصول على الدبلوم ، وما تضمنته اللائحة من التعبير عن السنة الخامسة الدراسية بالسنة التمرينية لا يخرجها عن أن تكون مدة دراسة عملية واجبة للحصول على الدبلوم ويظل الطالب خلالها تحت اشراف المدرسة ومقيدا بها ويتوقف حصوله على الدبلوم على حسن السلوك وعدم قيام سبب به يستوجب الرقت كما أن نجاح الطالب فى امتحان الدبلوم لفرقة السنة الرابعة يفتح أمامه سبيل الانتقال الى نوع من الدراسة العملية يتلقاها فى السنة الخامسة التى يحصل فى نهايتها على الدبلوم الخاص بمدرسة الفنون والصنائع .

ومن مقتضى نص المادة الثانية فقرة ثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدد الخدمة المسبقة أن مدة التمرين التى تحسب كمدة عمل سابقة هى مدة التمرين التى تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيها بعد الحصول على المؤهل العلمى اذ تنص المادة الثانية المذكورة مع مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها فى المادة الأولى وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

(٢) مدد التمرين التى تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيها بعد الحصول على المؤهل العلمى تضم كلها أو بعضها الى الأقدمية فى

الدرجة التى يعين بها الموظف وفقا للاوضاع المسابقة سواء اكان التمرين فى الحكومة او فى هيئات معتمدة من الحكومة لهذا الغرض .

واذ يبين من استظهار حالة المطعون ضد فى ضوء احكام اللائحة المطبقة فى حقه ان السنة التمرينية المنصوص عليها فى اللائحة المذكورة لا يسوغ حسابها نظرا لان هذه السنة تعتبر فى ضمن سنى الدراسة ولا يغير من الامر شيئا ما ورد بشهادة الدبلوم المرافقة ملف خدمة المدعى من انه انتم الدراسة المقررة لمدارس الفنون والصناعات سنة ١٩٣٤ ذلك ان النصوص صريحة حسبا سلف بيانه فى ان مدة الدراسة هى خمس سنوات تضى السنة الاخيرة منها فى التمرين خارج المدرسة ، ومن ثم لا يسوغ حسابها طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ التى تتطلب ان تضى هذه المدة بعد الحصول على المؤهل واذ ذهب الحكم المطعون عليه على خلاف هذا المذهب فانه يكون قد اخطا فى تاويل القانون وتفسيره ويتعين القضاء بالغائه .

( طعن ١٦٤٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧ )

( ب ) مدة العمل السابقة فى دائرة فاطمة الزهراء :

قاعدة رقم ( ٤٦١ )

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - مدة عمل الطاعن السابقة فى دائرة فاطمة الزهراء - لا يسوغ ضمها بموجب احكام هذا القرار - الجهات التى تقضى فيها المدد الذى يعتد بها فى الضم - وردت على سبيل الحصر - القياس فى حساب المدد السابقة على غيره من القرارات الجمهورية التى صدرت فى شان مسائل غير التى عالجها هذا القرار - غير سائغ - مدة عمل الطاعن بادارة التصفية - تعتبر امتدادا لمعلاقته بهذه الدائرة - عدم ضمها .

ملخص الحكم :

ان ما انتهى اليه قضاء الحكم المطعون فيه جاء سديدا اذ رفض ضم مدة عمله فى دائرة فاطمة الزهراء ذلك ان القرار الجمهورى رقم ١٥٩

لسنة ١٩٥٨ - الذى عمل به قبل رفع هذه الدعوى ومن ثم ينطبق عليها -  
حدد فى مادته الأولى الجهات التى تقضى فيها المدد التى يعتد بها فى  
الضم على سبيل الحصر وهى :

المصالح الحكومية - الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه  
او المستقلة مصلحة كانت ام اقليمية - حكومات الدول العربية - المدارس  
الخاضعة لاثراف وزارة التربية والتعليم - المصارف التى تقبل الحكومة  
كفالتها - الأعمال الحرة الصادرة بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين  
الدولة - الهيئات والمنظمات الدولية التى تشترك فيها جمهورية مصر  
او تنضم اليها - المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات والشركات  
المساهمة المصرية الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او قرارات جمهورية .

ومن حيث ان هذا القرار هو القرار الخاص بمدد الخدمة السابقة  
وقد صدر تطبيقا لاحكام موظفى الدولة ومن ثم لا يسوغ فى حساب المدد  
السابقة القياس على غيره من القرارات الجمهورية الأخرى التى صدرت  
فى شأن مسائل غير التى عالجها هذا القرار ، واذ يبين ان دائره فاطمة  
حيدر الزهراء ليست من بين الجهات التى تندرج فيما عدده القرار آنف  
الذكر على وجه الحصر فلا وجه اذا لضم مدد العمل بها مهما بلغ أجر  
الطاعن فيها الى مدة خدمته فى الدرجة التاسعة وكذلك مدة خدمته فى  
ادارة التصفية اذ اعتبرت استمرارا لتلك التى قضاه فى الدائرة وقد دعت  
حاجة التصفية الى ابقائه فترة من الزمن للفاضة من خبرته ولم يصدر  
قرار باعتباره موظفا عاما ولم يعتبر كذلك بأية اداة قانونية أخرى بل كان  
يصرف راتبه من أموال هذه الدائرة التى وضعت تحت التصفية فهو  
والحالة هذه لا يعتبر موظفا عاما ولو كان كذلك لما أمكن الاستغناء عنه  
بمجرد انتهاء أعمال التصفية ، وانما يعتبر عمله فى أثناء قيام أعمال  
التصفية امتدادا لعلاقته السابقة بتلك الدائرة .

( ج ) مدة العمل السابقة فى مكتب للسمررة بالبورصة :

قاعدة رقم ( ٤٦٢ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - قضاء مدة الخدمة السابقة فى أحد مكاتب السمررة بالبورصة - لا يجوز ضمها لعدم ورود مكاتب السمررة ضمن الجهات المنصوص عليها فى القرار المشار اليه .

ملخص الفتوى :

مضى كان الذيت ان الطالب خلال المدة من اول أكتوبر سنة ١٩٥٨ حتى ٣ من مايو سنة ١٩٦٠ لم يخرج عن كونه مستخدما بأجر فى مكتب سمررة فى البورصة ، وذلك سواء حصل على اجرة خلال هذه المدة من مكتب السمررة او من نقابة السماسرة حيث ان ما استأده من هذه النقابة انما يمثل أجره على عمله بمكتب السمررة تؤديه النقابة عن هذا المكتب من حصيللة الاعانات والطوايع لتشجيع مكاتب السمررة على استخدام حملة الشهادات الجامعية لضمان تحقق لحد الشروط اللازم توافرها لقبولها مندوبين رئيسيين .

ونظرا لان مكاتب السمررة فى البورصة ليست من الجهات المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لذلك فانه لا يجوز ضم المدة التى تقضى بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد ..... فى ضم مدة خدمته السابقة على تعيينه بهيئة المواصلات السلكية واللاملكية .

( ملف ١٦٩/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/٨/٤ )



( د ) مدة العمل السابق المقضاة فى الاشراف على المزارع :

قاعدة رقم ( ٤٦٣ )

المبدأ :

المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة - نصها على ان يكون حساب مدة العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الاتية ... (٦) الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة - تحديد المقصود بالاعمال الحرة فى حكم هذا النص - تطبيق ذلك على المهن الزراعية - عدم جواز ضم مدة العمل السابقة التى قضيت فى الاشراف على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا فأكثر قبل العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بانشاء نقابة المهن الزراعية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة تقضى بأن يكون حساب مدة العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة مقصورا على المدد التى تقضى فى الجهات الاتية ... (٦) الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة .

ومن حيث ان عبارة « الاعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة » لا تنصرف الا الى الاعمال والمهن التى يصدر قانون ببيان الشروط والقواعد التى يتعين توافرها فى ممارستها بحيث لا يجوز لغيره ممن تتخلف فيه هذه الشروط ان يمارس المهنة او يباشر الاعمال التى تدخل فى النطاق المرسوم لها قانونا .

ومن حيث ان المهن الزراعية قد نظمت لأول مرة بمقتضى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بانشاء نقابة المهن الزراعية . ويعد ان نص هذا القانون على انشاء النقابة وإبان عن اغراضها وطريقة قيد الاعضاء فيها قضى فى المادة ٧٢ منه بأنه « لا يجوز لغير المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المقيدين بالسجلات ان يباشروا اعمال الخبرة ( م - ٥٥ - ج ٢٢ )

الزراعية أمام المحاكم أو أمام جهات الأحوال الشخصية أو أن يباشروا الأعمال الزراعية الأخرى التى يعينها وزير الزراعة بقرار منه بعد أخذ رأى مجلس النقابة » .

وتنفذا لهذا النص أصدر وزير الزراعة قرارا بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بتعيين الأعمال التى لا يجوز لغير المهندسين الزراعيين وللمهندسين الزراعيين المساعدين مزاولتها . وقد أضيف « الاشراف الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا فأكثر » الى هذه الأعمال بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٩/١ .

ومقتضى ذلك ان الاشراف الفنى والادارى على المزارع التى تبلغ مساحتها خمسين فدانا فأكثر يعتبر من قبيل المدد التى قضيت فى الأعمال الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة . غير ان هذا الحكم يقتصر على المدد التى تقضى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه ، لما الاشتغال بهذا العمل قبل ذلك التاريخ فلا يدخل ضمن تلك المدد لأنه لم يكن منظما بقانون وانما كان متروكا للأصل العام وهو اباحة الاشتغال به لكل فرد بلا قيد أو شرط سوى ما تمليه طبائع الأشياء من توافر خبرة لديه يقدرها من يلجا اليه ويرغب فى الاستفادة من عمله .

ولا يؤثر فى هذا النظر اعتداد النقابة بتلك الأعمال بعد ذلك واعترافها بانها كانت من قبيل الأعمال المهنية لأن هذا الاعتداد لا ينفى عنها كونها أعمالا مباحة غير منظمة بأى قانون قبل انشاء نقابة المهن الزراعية الذى وضع تنظيمها لما يعد عملا مهنيا فى مفهومه . ومن المسلم ان هذا القانون يسرى بأثر فوري مباشر من تاريخ نشره دون ان يتضمن اثرا رجعيا من شأنه ان ينسحب تنظيمه على الأعمال التى بوشرت قبل تاريخ العمل به .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز ضم مدد العمل السابقة التى قضيت فى الاشراف على مزارع تبلغ مساحتها خمسين فدانا فأكثر قبل العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابة المهن الزراعية .

( فتوى ٦٥٧ فى ١٩٧٠/٥/٢٧ )

( هـ ) مدة العمل السابق المقضاة بجمعية خاصة :

قاعدة رقم ( ٤٦٤ )

المبدأ :

عدم جواز ضم مدد الخدمة التي تقضى في الجمعيات الخاصة المشكلة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وذلك في تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة - أساس ذلك ان شرط الاعتداد بالمدد التي تقضى في أى من الجهات المنصوص عليها في الفقرة ٨ من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ في مجال ضم مدد الخدمة ان تكون مشكلة بقانون أو مرسوم أو قرار جمهورى وهذا الشرط يتخلف بالنسبة للجمعيات الخاصة المشهرة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتبة وأقدمية الدرجة انه ابان في مادته الاولى عن الجهات التي يجوز حساب المدد التي تقضى فيها في تقدير الدرجة والمرتبة وأقدمية الدرجة حسبما نصت عليه الفقرة ٨ من هذه المادة ومن بينها « المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات والشركات المساهمة المصرية الصادر بتشكيلها قوانين أو مراسيم أو قرارات جمهورية » .

والمستفاد من هذا النص ان شرط الاعتداد بالمدد التي تقضى في أى من هذه الجهات في مجال ضم مدد الخدمة ان تكون مشكلة بقانون أو مرسوم أو قرار جمهورى فاذا تخلف بالنسبة لها هذا الشرط خرجت من عداد الجهات التي يجوز ضم مدد الخدمة التي تقضى فيها ، ولو كان تشكيلها قد تم على مقتضى قانون أو قرار جمهورى يحدد ضوابط هذا التشكيل وأوضاعه .

ومن حيث ان الجمعيات الخاصة المشهرة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة يتخلف بالنسبة لها الشرط المالف الذكر ، اذ لا يصدر بتشكيلها قانون او مرسوم او قرار جمهورى ، ومن ثم فانها تخرج من عداد الجهات التى يجوز ان تضم مدد الخدمة التى تقضى فيها طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم جواز ضم مدد الخدمة التى تقضى فى الجمعيات الخاصة المشكلة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وذلك فى تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة .

( ملف ٣٩٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/٢/١٨ )

## الفرع الثانى عشر

### احكام القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢

#### قاعدة رقم ( ٤٦٥ )

#### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - منحه ميعادا جديدا لطلب الضم ينتهى بانقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به والا سقط الحق فى حساب هذه المدد - رفع الدعوى قبل ذلك فى هذا الخصوص يغنى عن تقديم طلب جديد ويقوم مقامه - استلزام طلب جديد أصبح غير ذى موضوع .

#### ملخص الحكم :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ ونشر فى ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ ونص فى مادته الاولى على أن يجوز لمن يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى الموعد المحدد أن يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الأحكام ووفقا للشروط والأوضاع الواردة فيه وذلك فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق فى حساب هذه المدد ، كما نص فى المادة الثالثة فيه على أنه لا يترتب على تطبيق هذا القرار صرف فروق مالية عن الفترة السابقة لتاريخ العمل به ، ونص فى المادة الرابعة منه على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . ووضح من نص المادة الاولى من هذا القرار أنه فتح ميعادا جديدا بطلب حساب مدد الخدمة السابقة ينتهى بانقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به ( قد عمل به من ١٩٦٢/٣/٥ ) والا سقط الحق فى حساب هذه المدد ، ولما كان المدعى قد اقام دعواه فعلا قبل ١٩٦٢/٣/٥ تاريخ نشر القرار رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - كانت هذه الدعوى فيما تضمنته فى هذا الخصوص تغنى عن تقديم طلب جديد تقوم مقامه بحيث يصبح تقديم طلب آخر غير ذى موضوع ولذلك فإن المطعون ضده يستفيد من الميعاد الجديد الذى فتحه القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ مع مراعاة أنه لا يترتب

على تطبيق هذا القرار صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ العمل به ( اى قبل ١٩٦٢/٣/٥ ) وذلك نظرا لأن المطعون ضده لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عند إعادة تعيينه فى ١٩٥٩/١٢/٢٩ اذ كان يتعين عليه تنفيذاً لنص المادة الثالثة من هذا القرار أن يذكر هذه المدد فى الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه وذلك دون حاجة الى تنبيه حتى لا يسقط حقه نهائيا فى ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ كما انه رغب دعواه بعد نشر هذا القرار الجمهورى وليس قبله حتى يمكن اعتبار هذه الدعوى فيما تضمنته فى هذا الخصوص بديلا عن تقديم طلب جديد وتقوم مقامه .

( طعن ١٣٩٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٤٦٦ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - افتتاح ميعاد جديد مدته ثلاثة اشهر للاستفادة من احكامه وذلك بموجب القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - انتهاء هذا الميعاد الجديد قبل الفصل فى الدعوى التى قوامها المدعى للاستفادة من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٥/٣/٥ - دعوى المدعى لا تغنى عن ضرورة تقديم طلب خلال الميعاد للاستفادة من احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - اساس ذلك - عدم امكان صرف قصد المدعى الضمنى الى غير ما اتجه اليه قصده الصريح .

ملخص الحكم :

انه لما كان قد صدر فى اثناء نظر الدعوى ، قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذى فتح للموظفين ميعادا جديدا مدته ثلاثة اشهر لطلب ضم مدد خدمتهم السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وهو الميعاد الذى بدأ فى ٥ مارس سنة ١٩٦٢ وانتهى بعد ثلاثة اشهر من ذلك التاريخ ، وقبل الفصل فى الدعوى - وكان المدعى قد اقام دعواه ، مؤسسا طلب ضم مدة خدمته السابقة فيها على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ومتمسكا

فيها بتطبيق هذا القرار على حالته دون سواء ، فان دعواه لم تكن بالتحديد الوارد فيها لطلباته ، وسند هذه الطلبات ، لتغنى عن تقديمه طلبا بضم مدة خدمته السابقة لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ خلال الميعاد ولا سيما اذا ما اخذ في الاعتبار تبين المزايا في كل من هذين القرارين مما لا يمكن معه صرف القصد الضمني للمدعى الى غير ما اتجه اليه قصده الصريح .

( طعن ١٣٩ لسنة ٩ ق — جملة ١٨/٢/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٦٧ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ قد انفتح به ميعاد جديد لتقديم طلبات ضم مدد الخدمة ولم يتضمن تجديدا للمهلة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ — اثر تقديم الموظف طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال المهلة الجديدة هو أن يتحقق له نسب هذه المدة السابقة وفيما وراء ذلك لا يجوز له الطعن في قرارات الترقية التي صدرت قبل العمل بهذا القانون .

#### ملخص الحكم :

ان الأثر المترتب على عدم تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال الميعاد المنصوص عليه في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو سقوط حق الموظف في الضم على وجه نهائي وهو امر من شأنه متى تحقق أن يحرم الموظف من حقه في الطعن في قرارات الترقية التي تمت على اساس ترتيب اقدميته بين زملائه دون اعتداد بما كان يمكن ان يلحق هذا الترتيب من تعديل او تخير فيما ولو ضمت له مدة خدمته السابقة اذ وقد سقط حقه في الضم نهائيا تعتبر هذه القرارات صحيحة وقائمة على سبب صحيح متعلق بترتيب الاقدمية وعلى وجه سليم ولا يخير من هذه النتيجة صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ وانفتاح مهلة جديدة لتقديم طلبات الضم تبدا من تاريخ نفاذ هذا القرار ودلت طبقا لما نصت عليه المادة الاولى منه وذلك ان هذا القرار وقد انفتح به ميعاد جديد ولم يتضمن تجديدا للمهلة المنصوص عنها في القرار الجمهوري

رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فإن قصارى ما يترتب عليه من اثر متى قدم الموظف طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال المهلة الجديدة المنصوص عليها فيه هو ان يتحقق له ضم هذه المدة السابقة وفيما وراء ذلك لا يجوز له الطعن في قرارات الترقية التي صدرت قبل العمل بهذا القرار .

( طعن ٢٠٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٦٨ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ قد اقتصر على فتح ميعاد جديد لمن فاتتهم الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ولم يتضمن تجديدا للمهلة المنصوص عليها فيه - وجوب تقديم طلب خلال الاجل المحدد في القرار رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ - لا يغنى عن ذلك سبق تقديم طلب قبل العمل بهذا القرار وبعد فوات الميعاد المنصوص عليه في القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان الاثر المترتب على عدم تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال الميعاد المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو سقوط حق الموظف في الضم على وجه نهائى وكان الثابت ان طلبى المدعية لضم مدة خدمتها السابقة قدما فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ فان حقها فى الضم يكون قد سقط لعدم مراعاة الميعاد ، ولا وجه للقول بان هذين الطلبين وقد قدما قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ فانهما يغنيان عن تقديم طلب جديد وذلك لان نص المادة الاولى من هذا القرار قد جرى على ان « يجوز لمن لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى الموعد المحدد ان يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الاحكام وفقا للشروط والأوضاع الواردة فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق فى حساب هذه المدد ومن ثم يكون قد اقتصر على فتح ميعاد جديد لمن فاتتهم الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا طلبوا الانتفاع به خلال الميعاد المحدد ولم يتضمن



تجديدا للمهلة المنصوص عليها فيه وبذلك فإن الطلبين المقدمين من المدعية قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ لا يغنيان عن تقديم طلب جديد خلال الموعد المنصوص عليه فيه ولا ينهضان سنداً لضم مدة خدمتها السابقة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بعد أن سقط حقها فيه .

( طعن ٤٤٢ لسنة ١٥ ق - جملة ١٩٧٣/٥/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٦٩ )

#### المبدأ :

عدم تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة في الميعاد المحدد بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - عدم تقديم الطلب في الميعاد المحدد بالقرار رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ عدم جواز الضم ولو قدم طلب قبل القرار الأخير .

#### ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة قد نص في مادته الثالثة على ان « يشترط لحساب مدد العمل السابقة ان يتقدم الموظف بطلب ضمها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات في ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه في حساب هذه المدة . اما من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين عليه ذكرها في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه وذلك دون حاجة الى تنبيه والا سقط حقه نهائياً في ضمها .

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان الاثر المترتب على عدم تقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة خلال الميعاد المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ او عدم ذكرها في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديم مسوغات التعيين هو سقوط حق الموظف في الضم على وجه نهائي وذلك طبقاً لصريح النص الذي تغيا استقرار المراكز لذويها في اقصر وقت ممكن ، ولما كان الثابت ان المدعى قد ذكر في الاستمارة رقم ١٠٣ ع ح عند تعيينه بالمؤسسة عدم سابقة اشتغاله بالحكومة فان

حقه فى الضم يكون قد سقط على ان ذلك لا يحول دون تقديمه طلبا بالضم خلال الميعاد الذى نص عليه القرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ ولما كان المدعى لم يتقدم بهذا الطلب فى الميعاد المذكور فان حقه فى ضم مدة خدمته السابقة يكون قد سقط نهائيا ولا وجه للقول بان الطلب المقدم من المدعى فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ قبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ يغنى عن تقديم طلب جديد ذلك ان نص المادة الاولى من هذا القرار قد جرى بانه يجوز لمن لم يطلب الانتفاع باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى الموعد المحدد ان يطلب حساب مدد العمل السابق بالتطبيق لتلك الاحكام وفقا للشروط والافاضال الواردة به وذلك فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا سقط الحق فى حساب هذه المدد ومن ثم يكون هذا القرار قد اقتصر على فتح ميعاد جديد لمن فاتهم الانتفاع باحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا طلبوا الانتفاع به خلال الميعاد المحدد ولم يتضمن تجديدا للمهلة المنصوص عليها فيه وبذلك فان الطلب المقدم من المدعى قبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ لا يغنى عن تقديم طلب جديد خلال الميعاد المنصوص عليه فيه ولا يبهض سندا لضم مدة خدمته السابقة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بعد ان سقط حقه فيه ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر يكون قد اخطأ فى تاويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالقائه ويرفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

( طعن ١١٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٣ )

### الفرع الثالث عشر

#### أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤

#### قاعدة رقم ( ٤٧٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن عدم اشتراط الحصول على المؤهل الدرامى قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدة الخدمة السابقة - القرارات الصادرة بحساب مدد الخدمة السابقة وفقا لقرارى مجلس الوزراء المذكورين لمن استوفوا شروط الضم ولكنهم حصلوا على المؤهل بعد أول يولييه سنة ١٩٥٢ - اعتبارها صحيحة بالتطبيق للقانون المشار اليه - اثر ذلك - صحة قرارات تعديل الأقدمية والترقية الصادرة استنادا اليها ، ومن ثم عدم جواز سحبها - اسانيد ذلك - مثال بالنسبة لموظفى وزارة الاسكان والمرافق .

#### ملخص الفتوى :

فى فبراير سنة ١٩٦٢ أصدر ديوان الموظفين كتابا دوريا بجواز حساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة لحملة المؤهلات الدراسية الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ ثم وضعوا بالدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد هذا التاريخ وقبل ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وذلك وفقا للمبادئ التى كشفت عنها المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ - وان ضم المدة على الأساس المتقدم يترتب عليه انفساخ مجال الطعن فى قرارات الترقية السابقة ولو مضى على نشرها واعلانها اكثر من ستين يوما . و اضاف الديوان الى ذلك بكتابه المؤرخ فى ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢ بانه لا يشترط فى تطبيق القرارات المشار اليهما ان يكون الموظف قد حصل على المؤهل الأعلى قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ وانه يجوز لمن حصل على مثل هذا المؤهل بعد التاريخ المذكور ان يفيد من أحكام هذين القرارين .

وبناء على ذلك قامت الوزارة بضم مدد الخدمة السابقة للموظفين الذين التحقوا بالخدمة بالكادر المتوسط قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ وحصلوا على مؤهلاتهم العالية بعد ذلك التاريخ ثم عينوا بالدرجات السادسة قبل ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ ، وصدر بذلك قرار الوزارة رقم ٣٣٢ فى ١١ من ابريل سنة ١٩٦٢ .

ولما ابلغ ديوان المحاسبات بهذا القرار اعترض عليه بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٦٢ وطلب وقف العمل به ، كما طلب بتاريخ ١٩ من يولية سنة ١٩٦٢ وقف العمل بقرارين اصدرتها الوزارة بتاريخ ٢ من يولية سنة ١٩٦٢ بسحب اقدمية اثنين من موظفيها فى الدرجتين الخامسة والرابعة الى تاريخ سابق للتاريخ الفعلى لترقية كل منهما ، وذلك اجابة لتظلم قدم منهما فى هذا الصدد بعد ان سويت حالتها بالتطبيق للاحكام قرارى مجلس الوزراء ، سالفى الذكر ، وارجعت اقدمية كل منهما فى الدرجة السادسة العالية الى تاريخ حصوله على المؤهل العلمى الذى عين بمقتضاه فى هذه الدرجة .

وبعد تبادل عدة مكاتبات فى شان هذا الموضوع بين الوزارة وديوان المحاسبات من جهة وبين ديوان الموظفين من جهة اخرى ، تمسك فيها كل منهما برأيه ، طلب ديوان المحاسبات بكتابه المؤرخين ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ و ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ سرعة سحب تسويات ضم مدد الخدمة السابقة التى تمت لهذه الفئة من الموظفين وقرارات تعديل اقدمية تعيينهم فى الدرجات التالية للدرجة السادسة نتيجة لهذه التسويات ، وكذلك قرارات الترقية التى صدرت نتيجة لهذا التعديل ، واهدى الديوان وجهة نظره بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ والتى انتهت فيها الى انه يشترط لسريان احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ الحصول على المؤهل المطلوب حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة المقررة له قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ .

ويثور التساؤل فى مدى جواز سحب قرارات ضم مدد الخدمة السابقة المشار اليها ، وقرارات تعديل الاقدمية والترقية الصادرة استنادا اليها .

وفد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ و ٣ من يونية سنة ١٩٦٤ ، فاستبان لها انه فى ٦ من يناير سنة ١٩٦٤ صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ ونص فى مادته الاولى على انه « فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار اليهما على الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وعينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد نفاذ هذا القانون وقبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، لا يشترط ان يكون حصولهم على المؤهلات المشار اليها قد تم قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة » .

وطبقا لحكم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، لم يعد يشترط نفاذ من احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار اليها ان يكون الموظف قد حصل على المؤهل الدرامى المطلوب حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة المقررة له قبل تاريخ العمل بقانون نظام موظفى الدولة فى اول يوليو سنة ١٩٥٢ . وبذلك يكون القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ المذكور قد حسم الخلاف القائم بين كل من ديوانى الموظفين والمحاسبات فى شأن القرارات الصادرة من وزارة الاسكان والمرافق بحساب مدد الخدمة السابقة لبعض موظفيها - طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ - اذ انه طبقا لهذا القانون الاخير تكون قرارات حساب مدد الخدمة السابقة للموظفين الذين التحقوا بالخدمة بالكادر المتوسط قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ ، وحصلوا على مؤهلاتهم العالية بعد ذلك التاريخ ثم عينوا بمقتضاها بالدرجات السادسة العالية قبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، هذه القرارات تكون سليمة مطابقة للقانون ولا مطعن عليها .

ومن حيث انه قد سلم بصحة قرارات حساب مدد الخدمة السابقة المشار اليها ، فانه يتعين التسليم بصحة قرارات تعديل الاقدمية والترقية التى صدرت استنادا الى القرارات الاولى ، ومن ثم فلا يكون ثمة محل لبحث جواز سحب جميع القرارات سالفة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه طبقاً لحكم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ ، فان القرارات الصادرة بحساب مدد الخدمة السابقة لبعض موظفى الوزارة - وفقاً لأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - تعتبر صحيحة ، وبالتالي تكون قرارات تعديل الأقدمية والترقية الصادرة استناداً إليها صحيحة بدورها ، ومن ثم فلا يجوز سحب جميع هذه القرارات .

( فتوى ٥١٩ فى ١٩٦٤/٦/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧١ )

##### المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تطبيق قرارى مجلس الوزراء بتاريخ ٨/٢٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ ومذكرته الايضاحية - كتاب المسالية الدورى بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٥٠ المنفذ للقرارين السابقين - حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة أو على غير درجة أو باليومية أو فى درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل - مريان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ على من عينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد نفاذ قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

##### ملخص الحكم :

صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تطبيق قرار مجلس الوزراء فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ناصاً فى مادته الأولى « فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار إليهما على الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل تاريخ العمل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وعينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد نفاذ هذا القانون وقبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الا يشترط ان يكون حصولهم على المؤهلات المشار إليها قبل تاريخ العمل بقانون نظام موظفى الدولة » وجاء فى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون ما يلى : « بتاريخ ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠ ، صدر قراران

من مجلس الوزراء بالموافقة على حساب مدة الخدمة المسابقة كاملة في اقدمية الدرجة بالنسبة الى حملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدة قضيت على اعتماد في درجة او على غير درجة او باليومية او في درجة اقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي متى عينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم على الا يترتب على ذلك نية زيادة في الماهية وقد استقر الرأى في تطبيق هذين القرارين طبقا لقضاء المحكمة العليا او فتاوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة على احقية احدى الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفى الدولة فى الافادة من احكام هذين القرارين متى عينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بشرط ان يكون تعيينهم فى هذه الدرجات قد تم قبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ السالفة الذكر - وقد جرت الجهات الادارية على اعمال هذا الاتجاه بالنسبة لموظفيها بلا تفرقة بين موظف حصل على مؤهله الذى اعيد تعيينه على مقتضاه ، قبل نفاذ قانون موظفى الدولة او بعد هذا التاريخ ، واستمر الوضع على هذا النحو الى ان رأت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى سنة ١٩٦٢ اشتراط حصول الموظف على المؤهل المشار اليه قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر كشرط آخر لافادة هؤلاء الموظفين من احكام قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما ، واذا كان الواضح مما تقدم انه لا خلاف فى استمرار العمل بقرارى مجلس الوزراء المشار اليهما بعد العمل بنظام موظفى الدولة فى حق الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل اول يولييه سنة ١٩٥٢ واعيد تعيينهم بعد على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وذلك فى الحدود المشار اليها آنفا - وان الخلاف قد انحصر فى اشتراط الحصول على هذه المؤهلات قبل نفاذ هذا القانون كشرط لازم لافادة من احكام القراران السالفي الذكر - لذلك رؤى استصدار قانون حسما لكل خلاف فى هذا الصدد ، والرضية فى اسباغ الاستقرار على مراكز الموظفين ...

ويقضى البند الثانى من كتاب وزارة المالية الدورى برقم ف ٣٣٤ - ٣٢٠/١ بتاريخ ٢٥ من اكتوبر ١٩٥٠ والصادر تنفيذا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس ، ١٥ من اكتوبر ١٩٥٠ بحساب مدة الخدمة السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة او على غير درجة.





المنظمة لضم مدد الخدمة - وذلك كله على التفصيل السابق ايراده ولذلك صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ متضمنا تعديلا لحكم المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهذا وحده يفسر صدور التعديل لا باداة القرار الجمهوري كما هي الحال عادة في شأن تنظيم ضم مدد الخدمة السابقة ومن ثم يجب ان تستبعد فكرة ان يكون القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ تشريعا تفسيريا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بعد اذ سقطا في مجال التطبيق القانوني لتعارض احكامها تعارضا واضحا مع القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرارات المنفذة لاحكامه ، ولا حجة فيما قد يقال من ان المذكرة التفسيرية للقانون المشار اليه رددت ان الشارع اراد ان يحسم الخلاف الذي ثار حول الحصول على المؤهل قبل او بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ وذلك عن طريق اصدار قانون تفسيري ، لان رفع هذا الخلاف قد تم في الواقع على حساب التفسير الصحيح لمجال تطبيق هذين القرارين وتحقيق عن طريق نسخ القاعدة التشريعية الواجبة التطبيق في خصوص ضم المدد السابقة والاستعاضة عنها بحكم جديد وهذا ما فعله المشرع باصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فقد ضمنه احكاما جديدة تعدل من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وعلى وجه الخصوص احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من قانون نظام موظفي الدولة كما سبق ايضاحه ، فهو يعتبر بذلك من القوانين المنشئة لاحكام جديدة وليس قانونا مفسرا كما قد يفهم مما جاء خطأ في المذكرة التفسيرية اذ لا عبرة بما ورد في هذه المذكرة مما يخالف نصوص التشريع او يعدل بهذه النصوص عما توخاه الشارع من وضعها لان الغرض من المذكرات الايضاحية هو الاستهداء بها في الوقوف على مقصود الشارع من سن هذه القوانين والاسترشاد بها في بيان ما انبهم من احكامها في جبرود ما نطقت به نصوصها الصريحة ، واذن فالعبرة هي بنصوص القانون ذاته لا بما ورد خطأ في مذكرته الايضاحية لانها ليست جزءا من التشريع وعلى ذلك فلا شبهة في ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ انما هو قانون منشئ للاحكام التي انطوت عليها نصوصه ولا يعتبر باية حال قانونا مفسرا ومن ثم تسمى احكامه باثر حال من تاريخ العمل به حتى تستقر مراكز الموظفين الذين رفقوا خلال فترة تزيد على احد عشر عاما .

( طعن ٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦ )

## قاعدة رقم ( ٤٧٣ )

### المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ - الافادة منه لا تعنى جواز الطعن فى قرارات الترقية السابقة على تاريخ نفاذه - دليل ذلك انه لا تلازم بين اباحة الرجعية فى خصوص ضم المدد السابقة وبين انفاذ اثر هذا المضم بالطعن فى قرارات الترقية السابقة .

### ملخص الحكم :

انه لا جدال فى ان احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ قد تحررت فعلا من شروط وازواضع كانت تسلزمها قواعد ضم مدد الخدمة التى كانت واجبة التطبيق على الحالة المعروضة لولا صدور هذا القانون على النحو السابق تفصيله ، واذا كان التيسير البالغ فى ضم مدد خدمة سابقة ما كان يجوز ضمها من ثانه ان يقلب تقديمات الموظفين راسا على عقب ويزعزع حقوقا ومراكز لهم استقرت على مقتضاها خلال حقبة تمتد من اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بقانون نظام موظفى الدولة الى مستهل عام ١٩٦٤ حين صدر القانون ٤ لسنة ١٩٦٤ . فانه من الطبيعى ان يحرص المشرع على عدم المساس باستقرار الاوضاع وثباتها ما استطاع الى ذلك سبيلا وان يجنب الموظفين مغبة قلقها او عقبى زعزعتها وليس اكفل باصابة هذا الغرض ولا ادعى الى بث الطمانينة من ان تستظهر بحق الصيغة الانشائية لهذا القانون فيما استثنى من احياء قرارى أغسطس واكتوبر سنة ١٩٥٠ ومن اعمال حكمهما فى غير مجال تطبيقهما .

ولئن كان من شان تطبيق هذا القانون التيسير فى ضم مدد خدمة سابقة حتما على اiban صدوره ، وكان المضم بطبيعته رجعيا الا انه لا تلازم البهة بين اباحة الرجعية فى خصوص ضم المدد السابقة طبقا للقانون المذكور وبين انفاذ اثر هذا المضم من جهة اباحة الطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به ، ذلك ان هذا القانون وقد شرع المضم على خلاف النظر الصحيح فى مجال تطبيق هذين القرارين ، وعلى غير المسنن التى

التزمتها قواعد صم مدد الخدمة السابقة فى ظل قانون موظفى الدولة ،  
لم يفصد الى المساس بترقيات تمت قبل العمل بأحكامه اذ لا يصح التوصل  
باقدمات اعتبارية للطعن فى قرارات ادارية سابقة على القائمة التنظيمية  
المنشئة لها .

( طعن ٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ - اجازته تطبيق احكام قرارى مجلس  
الوزراء الصادرين فى ٨/١٥ و ١٠/٢٠ / ١٩٥٠ على من عين على درجة  
بعد ١٩٥٢/٧/١ - آثار حساب مدد الخدمة طبقا له .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر اثناء نظر الطعن قد  
اتى بقاعدة جديدة مؤداها تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى  
اغسطس واكتوبر سنة ١٩٥٠ على التعيين على درجة الحاصل بعد اول  
يوليه لسنة ١٩٥٢ خلافا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن  
شان تطبيق هذا القانون على حالة المدعى ضم مدة خدمته فى الدرجة  
السابقة فى الكادر المتوسط فى حساب اقدميته فى الدرجة السادسة  
بالكادر الفنى العالى اعتبارا من تاريخ انتهائه من تأدية امتحان ليسانس  
الحقوق . الا انه كما سبق ان قضت هذه المحكمة لا يترتب على هذا  
الضم اية زيادة فى المساهية . كما لا يمسوغ للمدعى الاستناد الى هذه  
الاقدمية للطعن فى قرارات الترقية السابق صدورها على تاريخ العمل  
بأحكام هذا القانون .

( طعن ١٠٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١ )

قاعدة رقم ( ٤٧٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ أتى بقاعدة جديدة - مؤدها تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على التعيين الحاصل بعد ١٩٥٢/٧/١ - لحكام هذين القرارين - تسوغ للمدعى ضم مدة خدمته باليومية فى حساب أقدمية الدرجة التاسعة ايا كانت طبيعة هذه المدد - لا يترتب على هذا الضم اية زيادة فى الماهية - الأقدمية المترتبة عليه - لا تسوغ الطعن فى القرارات السابق صدورها على تاريخ العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

انه ولئن انتهت المحكمة الى عدم احقية المدعى فى طلب ضم مدة خدمته السابقة باليومية فى اقدمية الدرجة التاسعة لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة الا أنه صدر اثناء نظر الطعن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ وقد أتى هذا القانون بقاعدة جديدة مؤداها تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على التعيين الحاصل بعد ١٩٥٢/٧/١ والذين ما كان ينطبقا على حالة المدعى لولا احيائهما بالقانون المذكور بعد أن انتهى مجال تطبيقهما الزمنى بصدر قانون موظفى الدولة ، ولما كانت هذين القرارين تسوغ للمدعى ضم مدة خدمته باليومية فى حساب أقدمية الدرجة التاسعة ايا كانت طبيعة هذه المدد على الا يترتب على هذا الضم أى زيادة فى الماهية فانه يتعين ضم المدة المذكورة على هذا الوجه طبقا لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر وغنى عن البيان أن ضم المدة السابقة بالتطبيق للقانون المذكور لا يسوغ للمدعى الاستناد الى الأقدمية التى يربتها له هذا الضم للطعن فى القرارات السابق صدورها على تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

## قاعدة رقم ( ٤٧٦ )

### المبدأ :

الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ - نصها على تسوية مدد العمل السابقة للعاملين المشار اليهم في الفقرة الاولى طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على ان تجرى التسوية على اساس افتراض ترقية كل خمس سنوات - مؤدى ذلك ان هذه التسوية تتم بحكم القانون ولا تترخص الادارة ازاءها متى تحققت الشروط الموضوعية للضم - تقيد هذه التسوية مع ذلك بالا يترتب على هذه الترقية الافتراضية ان يسبق العامل زميله بالجهة التى يعين بها .

### ملخص الفتوى :

ان الحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ قد قصد به المشرع تضمين القانون المذكور هذا الحكم رغبة منه فى ان تتم بحكم القانون تسوية مدد الخدمة السابقة لمن عناهم ، بمعنى ان تلتزم جهة الادارة - دون ترخص - بضم مدد الخدمة السابقة بالنسبة لمن تتحقق فيه منهم الشروط الموضوعية لهذا الضم ، وذلك حسبما يؤخذ من عبارات النص وصياغته ، اذ لو لم يقصد المشرع وجوب اجراء التسوية لسكت عن ايراد هذا النص اكتفاء بالقواعد العامة التى تجيز للموظف ان يطلب ضم مدة خدمته السابقة طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - وقد اعملت الجهة الادارية هذا الفهم الصحيح لحكم القانون بالنسبة الى من عينتهم من عمال المؤسسة والمنشآت التابعة لها بان ضمت مدد العمل السابقة لهم ورقعتهم ترقية افتراضية .

اما عن وضع هؤلاء الأطباء بالمقارنة الى العاملين من زملائهم بالوزارات والمصالح وما يخشى ان يترتب على وجوب تسوية حالتهم من اوضاع مالية غير منطقية - فان التسوية الوجوبية بضم مدة خدمتهم السابقة مع افتراض ترقيتهم منوطة بشرط هو الا يترتب على هذا الضم ان يسبقوا زملاءهم فى الهيئة العامة للتأمين الصحى التى سيعينون بها وذلك بالتطبيق لحكم المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

. لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية انى أن اطباء وحدة الاسعاف العلاجية التابعة للمؤسسة الصحية العمالية يعتبرون من العاملين فى هذه الوحدة لارتباطهم معها بعلاقة عمل ، ومن ثم تسرى فى حقهم احكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ انف الذكر - وإن جهة الادارة تلتزم بتعيينهم فى الهيئة العامة للتأمين الصحى ، ويتسوية حالتهم بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من هذا القانون .

( ملف ٤/٢/٥٠ - جلسة ١٣/٤/١٩٦٦ )

قاعدة رقم ( ٤٧٧ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة - هو قانون منشئ لأحكام جديدة تسرى اعتبارا من تاريخ العمل به - أثر ذلك : ضم مدد الخدمة السابقة وفقا لأحكام هذا القانون فى الدرجة المقررة للمؤهل ، لا يترتب عليه تعديل الاقدمية فى الدرجات التالية التى تمت الترقية اليها قبل نفاذ القانون المشار اليه .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة تقضى بانه فى تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار اليهما على الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وعينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد نفاذ القانون وقبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يشترط ان يكون حصولهم على المؤهلات المشار اليها قد تم قبل تاريخ العمل بقانون نظام موظفى الدولة . ولما كان الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦٥ قد ارمى القاعدة الواجبة الاتباع فى شأن

ضم المدد استنادا الى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بما انتهى اليه من اعتبار هذا القانون منشأ أحكام جديدة تسرى اعتبارا من تاريخ العمل به ومن ثم لا يكون لمن يستفيد منه في مجال الضم ان يطعن على اى قرار صادر قبل العمل به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان مدد الخدمة السابقة التى تضم وفقا لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ انما تضم فى الدرجة المقررة للمؤهل ولا يترتب على هذا الضم تعديل اقدمية العامل الذى ضمت مدة خدمته السابقة فى الدرجات التالية للدرجة المقررة للمؤهل والتى تمت الترقية اليها قبل نفاذ القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ .

( فتوى ١٢٤٥ فى ١١/٢٦ / ١٩٦٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٨ )

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ - نصه على سريان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على المعينين بعد ١٩٥٢/٧/١ - مناطه ان يكون التعيين قد تم قبل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ وان استحدث قواعد جديدة مؤداها تطبيق احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على التعيين الحاصل بعد اول يونيو سنة ١٩٥٢ الا ان ذلك مشروط بان يكون هذا التعيين قد تم قبل العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ .

( طعن ٥٨٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٢/٥/ ١٩٦٨ )

### الفرع الرابع عشر

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حساب  
مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار بالعفو عنهم

قاعدة رقم ( ٤٧٩ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد  
الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار بالعفو عنهم - مناط الافادة  
من هذا القرار هو انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه فى احدى  
القضايا السياسية - عدم انطباق ذلك على من تنتهى خدمتهم بسبب الفصل  
عن غير الطريق التأديبى حتى ولو كانوا قد اتهموا فى قضايا سياسية  
وادينوا بسببها - الفواعد الواجبة التطبيق فى هذه الحالة هى ما تضمنتها  
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ وكذا القانون رقم ٢٨  
لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة المصولين بغير الطريق التأديبى الى وظائفهم .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦  
المشار اليه ينص فى المادة الاولى منه على ان « تعتبر مدة الخدمة متصلة  
بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائهم  
نتيجة للحكم عليهم فى قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم  
الى الخدمة قبل صدور هذا القرار » . ومن الجلى ان مناط افادة العامل  
من هذا النص ان تكون خدمته قد انتهت بسبب الحكم عليه فى احدى  
القضايا السياسية وان من عداهم من العاملين المصولين بغير الطريق  
التأديبى لا يفيدون من احكامه ومن ثم فانه متى كان الثابت ان انتهاء  
خدمة المدعى لم تكن بسبب الحكم عليه فى الجناية رقم ٨ لسنة ١٩٥٩  
عليا لمن الدولة وانه ايضا كان بسبب صدور قرار من مجلس الوزراء فى  
١٩٥٦/٥/٢ بفصله بغير الطريق التأديبى فانه بذلك يخرج من عداد  
العاملين الذين يمرى فى شأنهم القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦  
وبالتالى تكون مطالبته بتسوية حالته بمقتضى احكام هذا القرار على



غير أساس سليم من القانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير ذلك قد اخطا في تطبيق القانون وتاويله ويتعين من ثم القضاء بالغائه والحكم برفض الدعوى .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك ، الا انه وقد صدر أثناء نظر الدعوى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض المعادين الى الخدمة ونص في المادة الاولى منه على ان « تحسب للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الذين سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي ثم اعيدوا الى الخدمة فى احدى هذه الجهات المدة بين تاريخ فصلهم وبين تاريخ اعادتهم الى الخدمة فى مدة خدمتهم ويسرى هذا الحكم على من يعاد الى الخدمة بعد العمل بهذا القرار » . ونص فى المادة الثانية على انه « لا يجوز الاستناد الى هذا القرار للطعن فى القرارات الصادرة بالتوقيات قبل العمل به كما لا يترتب على حساب المدة المشار اليها صرف اية فروق عن الماضى » . واذا كُنَّ الثابت على النحو السالف بيانه ان المدعى سبق فصله بغير الطريق التأديبي بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٦/٥/٢ واعد الى الخدمة فى ١٩٦٥/٣/٩ فانه بهذه المثابة يكون من المخاطبين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ويحق له الافادة من احكامه بحساب المدة بين تاريخ فصله وتاريخ اعادته الى الخدمة فى اقدمية الدرجة السابعة التى اعيد تعيينه فيها وتسوية حالته على هذا الاساس بشرط عدم المساس بالتوقيات التى تمت قبل العمل باحكام هذا القرار فى ١٩٧١/٧/٢٢ أعمالاً لنص المادة الثانية منه ولما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من انه لا يصح التوصل باقدميات اعتبارية للطعن فى قرارات ادارية سابقة على القاعدة التنظيمية المنشأة لها . وصرف الفروق المسالية المترتبة على هذه التسوية من التاريخ المذكور .

ومن حيث انه فضلاً عما تقدم فقد صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة المصفولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم ناصاً فى المادة السادسة منه على انه « تحسب المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى تاريخ اعادة اليها فى تحديد الاقدمية او مدة الخبرة واستحقاق العلاوات والتوقيات بالاقدمية التى تتوفر فيه شروطها بافتراض عدم تركه الخدمة » . واذا تنص المادة ١٢ من هذا القانون على ان « تعاد تسوية حالة من اعيد الى الخدمة قبل نفاذ هذا القانون بمقتضى قوانين

أو قرارات خاصة كما تعاد تسوية معاشات ومكافآت من بلغ منهم من التقاعد أو توفي بعد اعادته طبقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون إذا كانت أكثر سخاء لهم . كما تنص المادة ١٣ منه على أن « تطبق أحكام نصوص ٢ و ٦ و ٧ و ١٠ و ١١ و ١٢ على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه » . وإزاء ورود نص المادة ١٢ المشار إليها على هذا النحو من العموم ولإطلاق فإن نطاق تطبيق أحكامها يتسع ليشمل جميع العاملين الذين سبق فصلهم بغير الطريق التاديبى وأعيدوا إلى الخدمة دون نظر لتاريخ فصلهم ولا يقتصر على العاملين الذين انتهت خدمتهم في المدة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ والذين أثير اليهم في المادة الأولى من هذا القانون وليس أدل على صحة هذا النظر ما يبين من مطالعة مضبوطة جلسة مجلس الشعب المنعقدة في ٣١ مارس سنة ١٩٧٤ من أن نص المادة ١٢ من مشروع القانون الذي قدم للمجلس كان يجرى على النحو الآتى . « تعاد تسوية حالة من أعيد إلى الخدمة قبل نفاذ هذا القانون بمقتضى قوانين أو قرارات خاصة من العاملين المشار اليهم في المادة الأولى . . . . » وقد حذفت عبارة « من العاملين المشار اليهم في المادة الأولى » بناء على اقتراح بعض أعضاء المجلس حتى يستفيد من القانون كل من أعيد إلى الخدمة من عام ١٩٦٣ دون نظر لتاريخ فصله ، فإن المدعى بحساباته من المفصولين بغير الطريق التاديبى في ١٩٥٦/٥/٢ وقد أعيد إلى الخدمة في ١٩٦٥/٢/٩ ولم تكن الدعوى المقامة منه أمام محكمة القضاء الإدارى قد صدر بها حكم نهائى قبل نفاذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه فإنه يحق له الاستفادة من حكم المادة ١٢ من هذا القانون وتسوية حالته وفقاً لأحكام هذا القانون .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإرفض الدعوى بالنسبة لطلب المدعى تسوية حالته في الدرجة الرابعة طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ . وبإحقية المدعى في الاستفادة من كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ على النحو السالف بيانه والزامه المصروفات .

## قاعدة رقم ( ٤٨٠ )

### المبدأ :

المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم تقضى بان تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائهم نتيجة للحكم عليهم فى قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم الى الخدمة قبل صدور هذا القرار - امتداد اثر هذا القرار ليمس المعتقلين سياسيا واخرج عنهم وكان الاعتقال سببا فى انتهاء خدمتهم وذلك لاتحاد العلة - الفصل بغير الطريق التاديبى اذا صدر وكان سببه الاعتقال لأسباب سياسية هو كالفصل تبعاً للحكم على الشخص بعقوبة جنائية فى مثل هذه الجرائم .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ما ورد فى تقرير الطعن وحاصله ، ان شرائط القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ غير متوافرة فى حق المدعى ذلك انه يشترط لامكان تطبيقه ان يكون انتهاء الخدمة بسبب الحكم فى قضية سياسية وان يكون قد صدر عفو عن الجريمة او عن المحكوم عليه اما المدعى فانه فصل بغير الطريق التاديبى وكان معتقلا فلم يحكم باعادته وكان يتعين على المدعى لو شاء المنازعة فيه ان يسلك الطريق الذى رسمه القانون ويتبع الاجراءات ويراعى المواعيد التى حددها وهو ما لم يفعله المدعى ، هذا فضلا على انه ليس ثمة قرار ادارى بالتعيين قد صدر باعادته الى الخدمة ، وليست تأشيرة وكيل الوزارة سوى موافقة مبدئية ، ولا تقيم اركان القرار الادارى .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم تجرى كالتى : « تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائهم نتيجة للحكم عليهم فى قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم الى الخدمة قبل صدور هذا القرار » . كما نصت المادة الثانية فى فقرتها الثانية على انه لا يترتب على حساب المدة وفقا للمادة السابقة صرف اية

فروق مالية عن الماضي ومؤدى ذلك اعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة الى من اعيد الى الخدمة قبل صدوره او من يعاد اليها بعد صدوره والاعادة الى الخدمة فى مفهوم هذا النص - بعد صدوره - هو ان العودة تكون على مقتضى احكامه وليست على مقتضى احكام اعادة التعيين اعمالا لقانون العاملين ذلك ان القرار الجمهورى هو الذى انشا الحق فى العودة الى الخدمة بتوافر شروطه وليس على الجهة الادارية الا اصدار الاجراءات التنفيذية له باعادة من سبق فصله نتيجة الحكم عليه فى جريمة سياسية وصدور عنو عنه او عن الجريمة باكملها . كما وان هذا الاجراء يطبق كذلك ومن باب اولى على من سبق اتهامه فى جريمة سياسية واعتقل بسببها ثم افرج عنه وذلك لاتحاد العلة ، فالجريمة كانت سياسية ، وكذلك الاعتقال فهو قيد يرد على حرية الشخص تجريره الجهة الادارية فى حالة قيام حالة الطوارئ ، فهو عنو للعقوبة المقيدة للحرية فى ظل احكام القانون العام . وانفصل بغير الطريق التأديبى اذا صدر وكان سببه الاعتقال لأسباب سياسية ، هو صنو كذلك للفصل تبعاً للحكم على الشخص بعقوبة الجنائية فى مثل هذه الجرائم وصدور قرار بانتهاء حالة الاعتقال هو صنو كذلك للعفو عن الجريمة او عن مرتكبها ، الأمر الذى يلزم معه امتداد اثر هذا القرار ليس هؤلاء ووجه القياس من باب اولى هو الا يكون من قيدت حريته وهصل من عمله لمجرد الاشتباه السياسى وعدم ثبوت فعل مجرم فى حقه فى وضع اسوا ممن صدرت ضده احكام جنائية لثبوت توافر اركان جريمة سياسية فى شأنه .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالأوراق نجد ان المدعى عين فى خدمة وزارة المعارف العمومية عام ١٩٥٠ وضمت خدمته بالتعليم الحر الى عام ١٩٣٦ واعتقل عام ١٩٥٤ ثم صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ بانتهاء خدمته تنفيذاً لأحكام المادة ١١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أى بغير الطريق التأديبى ثم افرج عنه فى ١١ من يونيه سنة ١٩٥٦ ، وقد اتخذت الاجراءات لاعادة تعيينه فى خدمه وزارة التربية والتعليم فوافق مكتب الأمن على التعيين كما وافقت ادارة تفتيش الأفراد ورفعت الادارة العامة لشئون العاملين مذكرة الى الوكيل المختص للنظر فى امر تعيينه فأثر وكيل الوزارة المختص فى ٩ من يونيه سنة ١٩٦٦ على المذكرة بما يفيد الموافقة على اعادة تعيين المدعى وبطلب ملف خدمته ، ويتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ صدر

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فانطبقت عليه آثاره على الوجه الذي أُلجأ إليه

ومن حيث أن شروط هذا القرار حسبما انتهت إليه عقيدة المحكمة من امتداد لآثره ليسع المعتقلين سياسيا والذين أفرج عنهم ، وكان الاعتقال سببا في انتهاء خدمتهم قد توافرت في حق المدعى فمن ثم تكون عودته الى العمل قد تمت صحيحة ومطابقة لأحكام القانون .

ومن حيث أنه يتضح من كل ما تقدم أن الحكم المطعون فيه أصاب الحق في قضائه فيكون الطعن غير قائم على سبب صحيح من القانون حقيقيا بالرفض .

( طعن ١١٧٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨١ )

##### المبدأ :

إذا توافرت في المفضول شرطا الافادة من أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ اعتبرت خدمته عند الاعادة متصلة .

##### ملخص الحكم :

يشترط للافادة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور العفو عنهم شرطان : اولا : أن يكون انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه في قضية سياسيا . وثانيا : أن يكون قد صدر عفو سواء اكان العفو عن الجريمة المحكوم فيها أم عن العقوبة المحكومة بها . ويترتب على الافادة من احكام ذلك القرار اعتبار مدة خدمة العائدين متصلة .

( طعن ٢٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٥ )

### الفرع الخامس عشر

ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥  
لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة

#### قاعدة رقم ( ٤٨٢ )

#### المبدأ :

المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - تقريرها حكما  
خاصا في حساب مدد الخدمة السابقة لا شأن له بالأحكام العامة الواردة  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

#### ملخص الفتوى :

في تطبيق نص المادة الرابعة سالف الذكر يدخل في حساب الأقدمية  
مدد الخدمة التي قضيت بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة  
لها من تاريخ ضمها للقطاع العام بشرط أن تكون مدة الخدمة متصلة ،  
وبدئى أن ذلك حكم خاص في حساب مدد الخدمة السابقة ، لا شأن له  
بالأحكام العامة في هذا الصدد ، وهي التي تضمنها قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة  
في تقدير الدرجة والمرتب والأقدمية الدرجة ، فلا يرتبط حساب مدد الخدمة  
السابقة في شركات القطاع العام طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧  
بوجوب توافر الشروط المقررة في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ ، ولو كان هذا هو المقصود لاكتفى ذلك القانون بالأحالة  
أو الإشارة الى أحكام هذا القرار ، وإنما المقصود هو إباحة حساب مدد  
العمل السابقة التي حال دون حسابها عدم توافر الشروط المقررة أصلا  
في شأنها .

ومن حيث أن العامل ٠٠٠ وقد حصل على بكالوريوس التجارة في  
يناير سنة ١٩٦٤ ثم عمل في شركة من شركات القطاع العام في ٩ من  
فبراير سنة ١٩٦٤ وظل بهذه الشركة حتى عين في الوزارة اعتبارا من

٢٨ يونيو سنة ١٩٦٤ فى الدرجة السادسة الادارية المقررة لمؤهله .  
فانه طبقا للمبادئ المتقدمة ، ترد اقدميته فى هذه الدرجة الى تاريخ  
التحاقه بخدمة الشركة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مدة الخدمة التى قضاهها  
العامل المذكور فى شركة المقاولات المدنية تدخل فى حساب اقدميته فى  
الدرجة السادسة الادارية فتزد اقدميته فى هذه الدرجة الى ٩ من فبراير  
سنة ١٩٦٤ طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن  
تسوية حالات بعض العاملين بالدولة .

( ملف ٢٥٦/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٢/١٧ )

#### قاصدة رقم ( ٤٨٣ )

##### المبدأ :

فيم مدة الخدمة السابقة وحسابها فى اقدمية الدرجة طبقا لأحكام  
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة  
- هذا القانون صدر ليواجه حالات ثلاث فئات من العاملين - فى تطبيق  
المادة ٤ من هذا القانون يدخل فى حساب الأقدمية مدد الخدمة التى  
قضيت بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من تاريخ ضمها  
للقطاع العام بشرط ان تكون مدد الخدمة متصلة - حساب مدد الخدمة  
السابقة فى القطاع العام طبقا لأحكام هذا القانون لا يرتبط بوجود  
توافر الشروط المقررة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من هذا القانون تنص على أن « تسرى احكام  
هذا القانون على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات  
الادارة المحلية والهيئات العامة » . وتنص مادته الثانية على انه  
« استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام  
العاملين المدنيين بالدولة يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية  
المعيّنون فى درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا  
لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ .. وكذلك العاملون المعينون على  
اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا

لهذا المرسوم أو في الفئات المعدلة لها بالهيئات العامة سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة .. » .

كما تنص المادة الرابعة على أن « تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما اقرب على ألا يترتب. على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقاً للمادة الثالثة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين الذي سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم .

ويدخل في حساب الأقدمية مدد الخدمة التي قضيت بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من تاريخ ضمها للقطاع العام بشرط أن تكون مدة الخدمة متصلة .

ومن حيث أن مفاد نصوص هذا القانون - حسبما يتضح من عباراته وحسبما كشفت عنه المذكرة الإيضاحية - أنه إنما صدر ليواجه حالات ثلاث فئات من العاملين وهي :

الفئة الأولى : وتشمل العاملين المعيّنين في درجات أو في فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً للمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ .

الفئة الثانية : وتشمل العاملين المعيّنين على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة .

الفئة الثالثة : وتشمل العاملين الذين عينوا في الدرجات أو الفئات المقررة لمؤهلاتهم ولكن في تاريخ لاحق لتاريخ التحاقهم بالخدمة أو لاحق لتاريخ حصولهم على المؤهل ولم ترد أقدمياتهم في هذه الدرجات إلى أحد التاريخين المذكورين لعدم توافر شروط حساب مددة الخدمة السابقة في شأنهم .

وفد ونجه هذا القانون حالة كل فئة من هذه الفئات بما يصلح لها من التحكام فقرر منح الدرجة والفئة المقررة للمؤهل لمن كان معينا على درجة أو فئة أدنى لو كان معينا على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة .



كما قرر حساب مدد العمل السابقة فى إقدمية من عين على الدرجة او الفئة المقررة لمؤهله .

ومن حيث انه فى تطبيق المادة الرابعة من القانون سالف الذكر يدخل فى حساب الأقدمية مدد الخدمة التى قضيت بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من تاريخ ضمها للمقطاع العام بشرط ان تكون مدد الخدمة متصلة ويدهى ان ذلك حكم خاص فى حساب مدد الخدمة السابقة لا شأن له بالأحكام العامة فى هذا الصدد وهى التى تضمنها القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة - فلا يرتبط حساب مدد الخدمة السابقة فى شركات القطاع العام طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوجوب توافر الشروط المقررة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث ان العامل / ٠٠٠ وقد عين بالجهاز المركزى للمحاسبات فى وظيفة من الدرجة السابعة التخصصية ( ق ٤٦ سنة ١٩٦٤ ) وهى الدرجة المقررة لمؤهله اعتباراً من ١٩٦٧/٢/٨ وكان له قبل ذلك مدة خدمة بشركة الأهرام للجمعيات الاستهلاكية متصلة بخدمته بالجهاز فى الفترة من ١٩٦٤/١١/١٧ حتى ١٩٦٧/٢/١٦ تاريخ تسلمه العمل بالجهاز المركزى للمحاسبات وكان قد حصل على بكالوريوس التجارة فى دور يونيو سنة ١٩٦٦ - فانه - طبقاً لما تقدم - يفيد من حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ومن ثم تدخل المدة من تاريخ حصوله على البكالوريوس سنة ١٩٦٦ فى حساب اقدميته فى الدرجة السابعة التخصصية ويحدد هذا التاريخ بآخر يوم من ايام الامتحان الذى اجتازه بنجاح .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تحقيق العامل المذكور فى ضم مدة خدمته السابقة وحسابها فى اقدمية الدرجة السابعة التخصصية من تاريخ حصوله على بكالوريوس التجارة فى دور يونية سنة ١٩٦٦ عملاً بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر .

( - ملف ٢٦٠/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٩/٢٠ )

## الفصل الثانى مبادئ عامة ومتنوعة

### الفرع الاول شرط الافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة

قاعدة رقم ( ٤٨٤ )

#### المبدأ :

شرط الافادة من القرارات الصادرة فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة ان يكون الموظف حاصلًا على مؤهل دراسى وموجودا عند الضم على الدرجة داخل الهيئة .

#### ملخص الحكم :

ان قرارات حساب مدد الخدمة السابقة جميعا قد استهدفت تسوية حالات خاصة بشروط معينة فى فترة محددة ، وهى حالات الموظفين المؤهلين الموجودين فى الخدمة فى سلك الدرجات ، فشرط افادة الموظف من اى من هذه القرارات - بالشروط الواردة بها - ان يكون حاصلًا على مؤهل دراسى وموجودا عند الضم على درجة من درجات الداخلين فى الهيئة ، وقد رددت القرارات جميعا هذين الشرطين الاساسيين ، وبذلك يخرج من مجال تطبيق هذه القرارات غير ذوى المؤهلات ومن لم يكن منهم عند الضم فى درجة داخل الهيئة ، أما اذا كان مؤهلا وكان عند الضم على درجة داخل الهيئة فيجوز ضم مدة خدمته السابقة فى كادر العمال ان توافرت فى حقه سائر الشروط الأخرى ، ومن ثم اذا ثبت ان المدعى ، وان كان معينًا الآن فى الدرجة الثامنة وهى من الدرجات الدائمة ، الا انه تخلف فى حقه شرط الحصول على المؤهل الدراسى ، وبذلك لا يفيد من احكام قرارات حساب مدد الخدمة السابقة ، سواء فى ذلك اعومل طبقا لقرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ثم طبقا لقرار ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ .

( طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٩ )

قاعدة رقم ( ٤٨٥ )

**المبدأ :**

قرارات حساب مدد الخدمة قد استهدفت تسوية حالات خاصة بشروط معينة في فترة محددة - شرط افادة الموظف من أى منها بالشروط الواردة بها ان يكون عند الضم على درجة داخلية فى الهيئة ، وان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته .

**ملخص الحكم :**

ان قرارات مجلس الوزراء بحساب مدد الخدمة السابقة جميعا قد استهدفت تسوية حالات نخاصة بشروط معينة فى فترة محددة ، وهى حالات الموظفين المؤهلين الموجودين فى الخدمة فى سلك الدرجات ، فشرط افادة الموظف من أى من هذه القرارات بالشروط الواردة بها ، ان يكون موجودا عند الضم فى درجة من درجات الداخلين فى الهيئة ، وان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، وقد رددت القرارات جميعا هذين الشرطين الأساسيين ، وبذلك يخرج من مجال تطبيق هذه القرارات من لم يتوافر له اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته ، ومن لم يكن منهم عند الضم فى درجة داخل الهيئة .

( طعن ١٧٧٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٥٨ )

قاعدة رقم ( ٤٨٦ )

**المبدأ :**

طلب ضم مدة الخدمة السابقة وترتيب الاثار القانونية عليه - غير جائز ما دام الموظف لم يعين على درجة مالية او يصحح وضعه تلقائيا او قضائيا - مثال بالنسبة لموظف يطلب ضم مدة خدمته السابقة بالتعليم الحر وفقا للقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/٢/٢٥ - عدم جوازه طالما لم يصدر قرار بتعيينه على درجة سواء كان هذا القرار تنفيذا للقانون مالف الذكر او لى قانون آخر منظم لضم مدة الخدمة السابقة او كان قرارا بتعيين مبتدأ .

### ملخص الحكم :

ان طلب المدعى ضم مدة خدمته من اول ديسمبر سنة ١٩٤٤ حتى اول أكتوبر سنة ١٩٥٠ وما يترتب على ذلك من علاوات وفروق مالية تاسيسا على القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ هذا الامر من مقتضاه ان يكون المدعى معينا على درجة مالية حتى يمكن ان يطالب بضم مدة خدمته السابقة الى مدة خدمته فى درجته الحالية - هذا دون نظر الى صحة البيانات الخاصة بهذه المدة - اما والمدعى لم يعين على درجة ما حتى الآن ولم يتضح هذا الوضع تلقائيا او قضائيا فانه لا يجوز له وهو على هذا الحال ان يطالب بضم مدة خدمة سابقة وترتيب الاثار التى تنجم عن هذا الامر دون حاجة الى بحث قوة الالتزام فى القانون ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ او فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ طالما ان قرارا لم يصدر بالتعيين سواء كان هذا القرار تنفيذ للقانون سالف الذكر او لى قانون آخر منظم لضم مدد الخدمة السابقة او كان قرار بتعيين مبتدا .

( طعن ١٩٩٥ لسنة ٦ ق - ١٧/٢/١٩٦٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٧ )

#### المبدأ :

قواعد ضم المدد التى قضيت فى اعمال حرة تستلزم ان يكون طالب الضم غير ممنوع من ممارسة هذا العمل الحر .

#### ملخص الفتوى :

ان قواعد ضم مدد الخدمة السابقة سواء ما كان منها لا يقيد الخدمة فى عمل حر تحصب فى اقدمية الدرجة بان تكون قد قضيت فى هيئات او جهات معينة او ما كان يقصر ضم المدد التى تقضى فى الاعمال الحرة على الاعمال الصادرة بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة تستلزم ان يكون طالب الضم غير ممنوع من ممارسة هذا العمل الحر اذ ان مخالفة المنع لا ترتب للمخالف عقبا .

( فتوى ٩٦٨ فى ١٦/١٠/١٩٦٥ )

قاعدة رقم ( ٤٨٨ )

المبدا :

اشتراط عدم سابقة اشتغال المرشح بأية وظيفة حكومية عند الاعلان عن شغل احدى الوظائف - اخفاء الموظف سابقة اشتغاله بقصد التحلل من هذا القيد - لا يحول دون اعمال القواعد الخاصة بضم مدد في شأنه متى توافرت شروط الافادة منها .

ملخص الحكم :

ان صح ان واقعة اخفاء المدعى سابقة اشتغاله بالتدريس عندما تقدم بطلب للتعين في احدى وظائف التدريس التي اعلن عنها الازهر بقصد التحلل من القيد الذي ضمنه الجامع الازهر اعلانه عن شغل هذه الوظائف حين اشترط عدم سابقة اشتغال المرشح بأية وظيفة حكومية ، ان صح ان هذا الفعل له اثر في وضع المدعى بالازهر فان هذا الاثر بحكم اتصال ذلك الشرط بقرار التعيين انما ينعكس فقط على هذا القرار الذي تعلق به وهو قرار التعيين باعتبار ان المدعى قد اخل بأحد شروطه اما وقد ابقى الجامع الازهر على المدعى مدرسا به ولم يمس قرار التعيين رغم اكتشافه عدم صدق المدعى فيما اثبته من عدم سابقة اشتغاله بأية وظيفة فانه بات محتما عليه بعد ان غدا المدعى من عداد موظفيه ان يطبق في شأنه القواعد التي تحكم العلاقة الوظيفية بين الازهر وموظفيه شأنه في ذلك شأن باقى الموظفين ذلك ان هذه القواعد وحدها هي التي تقرر للموظفين حقوقهم وهي التي تفرض في مفاصل ذلك التزامات عليهم في حدود ما تمليه وتنظمه فلا يملك الازهر ان يخرج عليها ويفرق في مجال تطبيقها بين موظف وآخر لو أن يطبقها على البعض ويرفض تطبيقها على البعض الآخر لما في ذلك من اخلال بالمساواة الواجبة في المعاملة بين ذوى المراكز المتماثلة ولما فيه من اهدار للقواعد التي تحكم تلك العلاقة الوظيفية وعلى ذلك لم يعد هناك مناص من اعمال القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة في شأن المدعى متى توافرت له شروط الافادة منها .

قاعدة رقم ( ٤٨٩ )

المبدأ :

إخفاء الموظف سابقة اشتغاله بالتدريس بقصد التحلل من القيد الذى تضمنه الاعلان عن شغل الوظائف الخالية الذى اشترط عدم سابقة اشتغال المرشحين للتعيين بأية وظيفة حكومية .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بان واقعة إخفاء الموظف سابقة الاشتغال بالتدريس بقصد التحلل من القيد الذى تضمنه الاعلان عن شغل الوظائف الخالية الذى اشترط عدم سابقة اشتغال المرشحين للتعيين بهذه الوظائف ، بأية وظيفة حكومية ، انما ينعكس اثره على قرار التعيين ، باعتبار ان المعين قد اخل باحد شروط هذا القرار ، فاذا ابقت الجهة الادارية عليه ، بالرغم من ذلك ، فيتعين ان تطبق فى شأنه القواعد المطبقة على موظفيها شأنه فى ذلك شأنهم .

( طعن ٥٣٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١ )

قاعدة رقم ( ٤٩٠ )

المبدأ :

النص فى قواعد حساب مدد الخدمة السابقة على وجوب أن تكون هذه المدد تالية للحصول على المؤهل العلمى وكذا النص فى قوانين التسويات والمعادلات على حساب اقدمية العامل من تاريخ الحصول على المؤهل او دخول الخدمة إيهما اقرب تاريخا هو ترديد لأصل عام نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي ظل معمولاً بها فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - مؤدى ذلك أنه يشترط عند التعيين أن يكون الموظف حاصلاً على المؤهل العلمى الذى تتطلبه المادة ١١ سالفة الذكر - فممد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة الى مدة خدمة ضابط الاحتياط مشروط بالا يترتب على هذا الضم الارتداد باقدمية الضابط فى الوظيفة المعين فيها الى تاريخ سابق على تاريخ حصوله على المؤهل العلمى الذى يتطلبه التعيين فى هذه الوظيفة طبقاً للمادة ١١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

### ملخص الفتوى :

انه وان كانت قواعد حساب مدد الخدمة السابقة تنص على وجوب أن تكون مدة العمل السابقة تالية للحصول على المؤهل العلمى كما تنص قوانين التسويات والمعادلات على احتساب اقدمية العامل من تاريخ الحصول على المؤهل او دخول الخدمة ايهما اقرب تاريخا ، فان هذه النصوص ترديد لأصل عام نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو أن « المؤهلات العلمية التى يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها هي :

١ - دبلوم عال أو درجة جامعية تتفق دراستها وطبيعية الوظيفة اذا كان التعيين فى وظيفة ادارية او وظيفة من وظائف الكادر الفنى العالى .

٢ - شهادة فنية متوسطة تتفق دراستها وطبيعية الوظيفة اذا كان التعيين فى وظيفة من وظائف الكادر الفنى المتوسط .

٣ - شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها اذا كان التعيين فى وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية لو ما يعادلها اذا كان التعيين فى وظيفة من الدرجة التاسعة .

وتعين هذه المعادلات بقرار من ديوان الموظفين بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم .

وهو النص الذى ظل معمولاً به فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة التى قضت بأن يراعى عند التعيين والترقية المؤهلات الواردة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومؤدى ذلك انه يشترط عند التعيين ان يكون الموظف حاصلا على المؤهل العلمى الذى تتطلبه هذه المادة ، وضمن مدد الاستدعاء بالقوات المسلحة الى مدة خدمة ضابط الاحتياط وفى اقدمية الدرجة يعنى الارتداد بتاريخ التعيين الى تاريخ سابق الامر الذى يتطلب معه ان يكون ضابط الاحتياط صالحا للتعين فى الوظيفة فى هذا التاريخ الذى ارتدت اليه اقدميته بأن يكون حاصلا على المؤهل العلمى الذى

يتطلبه التعيين في هذه الوظيفة ، وذلك تضم لضباط الاحتياط في الوظائف العامة مدد الاستدعاء السابقة على تعيينهم في الوظائف سواء كانت سابقة الحصول على المؤهل العلمى أو تاليه بشرط الا يترتب على هذا الضم الارتداد باقدمية الضابط في الوظيفة المعين فيها الى تاريخ سابق على تاريخ حصوله على المؤهل العلمى الذى يتطلبه التعيين فى هذه الوظيفة طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذ ان ذلك ينطوى على اهدار لحكم هذه المادة بتقرير اقدمية للموظف فى درجة فى تاريخ لم يكن صالحا فيه لشغل هذه الدرجة لعدم حصوله على مؤهلها .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم التقيد باتحكام المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عند ضم مدد استدعاء لضباط الاحتياط بالتطبيق لنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شان قواعد خدمة الضباط الاحتياطى بالقوات المسلحة على الا يترتب على الضم حساب اقدمية لضباط الاحتياط سابقة على تاريخ حصوله على المؤهل العلمى اللازم لشغل الوظيفة طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

( ملف ٣٧/١/٢٥ - جلسة ١٩٦٩/١١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩١ )

##### المبدأ :

العامل اذا ضمت له مدة خدمة سابقة ترتب عليها رد اقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ التعيين الفعلى فانه فى حساب العلاوات الدورية المستحقة له عن مدة خدمته الاعتبارية يدرج مرتبه بالعلاوات وفقا للقواعد القانونية التى كانت سارية خلال تلك المدة - يمنح العامل اول علاوة دورية مستحقة له بعد التعيين الفعلى بعد انقضاء المدة المقررة قانونا لمنح هذه العلاوة وفقا للقانون السارى وقت استحقاقها .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمعدل بالقانون ٦٠ سنة ١٩٧٠ كانت تنص على



انه « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في 'اول يناير' التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة او سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة اعادة التعيين في احدى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات اثناء الخدمة الا اذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينهم فيها او جاوزتها فيستحقون علاوتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة » .

ومن حيث ان المادة ( ١٨ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على ان « يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الاجر نهاية مربوط المستوى وذلك في المواعيد الاتية :

( ١ ) اول يناير التالي لانقضاء سنة من :

( ا ) تاريخ منح العلاوة السابقة ، ويسرى هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمني فيما عدا العاملين الذين يعاد تعيينهم وكان اجرهم في وظيفتهم السابقة يقل عن بداية مربوط الفئة التي اعيد تعيينهم فيها باكثر من قيمة علاوة من علاوات الفئة ففي هذه الحالة يسرى عليهم الفقرة ( ٢ ) .

( ب ) تاريخ صدور قرار الترقية .

( ٢ ) في اول يناير التالي لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة

لاول مرة .

من حيث ان القاعدة - وفقا لما سبق ان رآته هذه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ - انه اذا ضمت للعامل مدة خدمة سابقة وترتب على هذا الضم رد اقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ التعيين الفعلي ، فانه في حساب العلاوات الدورية المستحقة له عن مدة خدمته الاعتبارية يدرج مرتبه بالعلاوات وفقا للقواعد القانونية التي كانت سارية خلال تلك المدة ، ثم يمنح اول علاوة دورية مستحقة له بعد التعيين الفعلي بعد انقضاء المدة المقررة قانونا لمنح هذه العلاوة وفقا للقانون المارى وقت استحقاقها .

ومن حيث انه تطبيقاً لذلك ، ولما كانت السيدة ..... قد عينت في الحكومة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧١ وارجعت اقدميتها الى اول اكتوبر سنة ١٩٦٧ ، فان مرتبها يدرج بالعلوات عن مدة خدمتها الاعتبارية وفقاً للقواعد التي كانت سارية خلال تلك المدة ، وهي القواعد المقررة في المادة (٣٥) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ معدلاً بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ثم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليها ، فتستحق اول علاوة دورية في هذا التاريخ بعد انقضاء سنتين من تاريخ رد التقديمية اي في اول مايو سنة ١٩٧٠. ثم تستحق العلاوة التالية في اول مايو سنة ١٩٧١ واعتباراً من تاريخ تعيينها الفعلي تخضع في حساب علاواتها الدورية للقانون القائم وقت استحقاق هذه العلاوات وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، فتستحق اول علاوة دورية لها بعد انقضاء سنتين من تاريخ التعيين الفعلي بمراعاة يناير ، اي في اول يناير سنة ١٩٧٤ ، ومن ثم فان ما نص عليه قرار ضم مدة خدمتها السابقة من تحديد موعد اول علاوة دورية تستحق لها في اول يناير سنة ١٩٧٤ يكون مطابقاً لحكم القانون .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان اول علاوة دورية مستحقة للسيدة / ..... بعد تعيينها الفعلي تستحق في اول يناير سنة ١٩٧٤ .

( ملف ٣٠٦/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧ )

## الفرع الثانى اتحاد العمل السابق والعمل اللاحق

قاعدة رقم ( ٤٩٢ )

المبدأ :

شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - عدم توافره  
إذا كان العمل السابق مزاوله مهنة البرادة والعمل الجديد مزاوله تدريس  
مادتى الحساب والعلوم بمدارس التعليم الابتدائى .

ملخص الحكم :

لا جدال فى ان العمل فى مهنة براد بورش المجلس البلدى ، وهى  
الحرفة التى كان يمارسها المدعى قبل تعيينه فى وزارة التربية والتعليم ،  
لا يتطلب من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تتطلبه وظيفة مدرّس الحساب  
والعلوم العامة بمدارس التعليم الابتدائى التى أصبح يمارسها فى وظيفته  
اللاحقة بالحكومة ، فبينما يلاحظ فى طبيعة العمل الاول انه آلى لا يفتقر  
العامل فى أدائه الى استعداد تربوى او علمى منهجى ، اذا بوظيفة  
التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطا من السيطرة على  
الناشئة وتوجيههم وتبصيرهم بالأصول العلمية ، فالعملان وان تشاركا  
فى بعض النواحي العملية الا انهما متباينان لا شك فى طبيعتهما ومستواهما  
ونطاق اختصاص كل منهما ، وعلى مقتضى هذا التحديد يكون شرط  
تجانس العمل السابق مع عمل وظيفة المدعى الجديدة فى طبيعته مفقودا .

( طعن ١٨٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٤٩٣ )

المبدأ :

شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - المقصود به  
- توافره اذا كان العمل الحالى تدريس الرياضة والحساب والعمل السابق  
الاشتغال بمهنة المحاسبة باحدى شركات التأمين .

### ملخص الحكم :

ان المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته هو أن يتماثل العملان ، وليس مؤدى ذلك ان يكون الاختصاص واحداً فى العملين أو ان يكون العملان متطابقين تطابقاً تاماً بحيث يتحاذيان من جميع النواحي ، وإنما يكفي ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له مماثلاً للعمل الحالى . فإذا كان المدعى وهو يعمل بصفة أصلية مدرسا للرياضة والحساب بالمدارس الاعدادية فإن طبيعة عمله الحالى كمدرس تتفق مع طبيعة عمله السابق بقسم الحسابات بشركة مصر للتأمين ما دام ان مهنة المحاسبة تقوم أصلاً على الاشتغال بالحساب .

( طعن ١٦٤٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٤ )

#### المبدأ :

شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته - عدم توافره اذا كان العمل السابق هو وظيفة ماذون والعمل الجديد هو مدرس .

### ملخص الحكم :

يشترط لضم المدة السابقة الى مدة العمل بالحكومة ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته .

ولما كان عمل الماذون لا يخرج عن كونه توثيقاً لنوع معين من المحررات لا يتطلب القيام به الا مراعاة الاجراءات والنظم التى تحكم هذا العمل ، فى حين ان عمل المدرس يقوم على تربية النشء وتهذيبه وتزويده بالمعلومات وتقويم كل انحراف أو اعوجاج من أى نوع فيه وتوجيهه الوجهة الصالحة مستعيناً على ذلك بالنظريات والقواعد التربوية ، وهو عمل يغاير كل المغايرة عمل الماذون ولا يتفق معه فى أى ناحية من النواحي ، ومن ثم فانه لا يجوز ضم مدة العمل كماذون الى مدة العمل كمدرس لاختلاف طبيعة كل منهما عن الآخر .

( طعن ٩٨٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٠ )

قاعدة رقم ( ٤٩٥ )

المبدأ :

المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - لا ضرورة لاتحاد الاختصاص في العمليْن أو تطابقهما تطابقاً تاماً .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته هو ان يتماثل العملاَن ، ولكن ليس معنى ذلك ان يكون الاختصاص واحداً في العمليْن أو ان يكونا متطابقين تطابقاً تاماً بحيث يتحاذى العملاَن من جميع الوجوه ، وانما يكفي ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له ، متماثلاً في الطبيعة مع العمل الجديد ، ويتحقق هذا الشرط من باب أولى لو كان العمل السابق اشمل في هذا الخصوص من العمل الجديد فيجوز ضم المدة التي قضيت في العمل الاشمل في طبيعته الى مدة خدمة الموظف في العمل الأقل ، كالمدة التي قضيت في عمل فنى الى مدة خدمة الموظف في عمل كتابى أو ادارى ، لانه ادخل في شرط تماثل طبيعة العمل وان كان العكس غير لازم .

( طعن ٣٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٤٩٦ )

المبدأ :

شرط اتفاق العمل السابق مع العمل الجديد - لا يعنى تمام التطابق والاتحاذى من جميع الوجوه - يكفي ان يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له متماثلاً مع العمل الحالى - قيام هذا التماثل بين عمل المحاسب وبينك بمصر وعمل مساعد مأمور الضرائب .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته هو ان يتماثل العملاَن وليس مؤدى ذلك ان يكون الاختصاص واحداً في العمليْن وان يكون العملاَن متطابقين تمام التطابق بحيث

يتحاذيان من جميع الوجوه ، وإنما يكفي أن يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له متماثلاً للعمل الحالي . وإذا كان الثابت من الأوراق أن مصلحة الضرائب ارتأت أن عمل المحاسب بالبنك يعد عملاً فنياً يتفق في طبيعته مع عمل مساعد مأمور الضرائب وذلك بمناسبة ضم مدة الخدمة السابقة لزميلين للمدعى ، إذ أن في مقدمة ما يجب توفره في موظف الضرائب التقنى الانسجام التام بعلمى المحاسبة والمراجعة من الناحيتين النظرية والعملية وقد اتح له عمله بالبنك خلال المدة الطويلة من عمله فيه فرصة استكمال المراتب العلمى بفضل ما احاط به من مبادئ هذين العاملين ، وهذا المراتب من شأنه أن يعينه كثيراً على أداء عمله ومن ثم يستقيم القول بأن عمله الحالي بالمصلحة في أهم نواحيه - وهى ناحية الفحص - يعد استمرار لعمله السابق في البنك . فضلاً عما تقدم فإن لجنة شئون الموظفين بمصلحة الضرائب ذاتها عند نظرها للطلبات المقدمة من الموظفين المذكورين وغيرها من زملاء المدعى لضم باقى مدد خدمتهم السابقة بالبنوك الى مدة خدمتهم الحالية بالمصلحة عملاً بأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قد رأت بمحضرها رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩ فى ٢٧/٨/١٩٥٩ أن طبيعة عملهم السابق يتفق وطبيعة عملهم بالحكومة وفى هذا تأكيد من جانب لجنة شئون موظفى المصلحة لما سبق أن قررته مصلحة الضرائب من تماثل هذين العاملين ، وتأسيساً على ما تقدم يكون ما انتهت اليه لجنة شئون موظفى مصلحة الضرائب وضمنته محضرها رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى ١٩/٥/١٩٥٩ من اعتبارها مدة خدمة المدعى السابقة ببنك مصر غير متفقة مع عمله الجديد كمساعد مأمور ضرائب دون ابداء اسباب غير منمضى مع المبادئ التى سلف ببيانها ، فضلاً عن تعارضه مع ما قررته هى بنفسها بالنسبة لزملاء المدعى ، ذلك أن هذا الراى لا يتفق مع ما سبق ايراده من أنه يكفي فى هذا الصدد بأن يكون العمل السابق بحسب الاستعداد فيه والتأهيل له مماثلاً للعمل الحالي ويترتب على ما تقدم أن تقرير لجنة شئون الموظفين الصادر برقم طلب المدعى ضم مدة خدمته السابقة ببنك مصر يكون على خلاف ما يقضى به التطبيق السليم للقانون .

### الفرع الثالث تعادل الدرجة فى المدين

#### قاعدة رقم ( ٤٩٧ )

##### المبدأ :

لا يجوز ضم مدد الخدمة التى قضيت فى الحكومة فى درجات تقل عن الدرجة القانونية التى يعتبر الموظف معينا فيها وإنما تحسب مدد الخدمة التى قضيت فى الدرجة الأخيرة المعادلة للدرجة الجديدة .

##### ملخص الفتوى :

بالرجوع الى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ يتبين أنها تقضى فى فقرتها الأولى على ما يأتى :

« يعتبر الموظف الذى القى تعيينه الاستثنائى فيما يتعلق بالدرجة والمرتب معينا فى الدرجة والمرتب القانونيين وقت التعيين ثم تسوى حالته طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة السابعة . »

##### وتنص المادة السابعة على ما يأتى :

« الموظفون الذين عينوا فى درجة أعلى من الدرجة المقررة قانونا أو منحوا ترقيات استثنائية وكانت لهم مدد خدمة سابقة فى الجهات المنصوص عليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٤٧ فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة - تسوى حالاتهم على أساس أنهم عينوا فى الدرجة وبالمرتب القانونيين وفقا لأحكام القرار المذكور على أن تحسب لهم عن المدة المضافة مدة الترقية فى كل درجة بواقع أربع سنوات ثم تطبق عليهم قواعد التسوية المبينة فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ » .

وواضح من ذلك أنه بإبطال التعيين الاستثنائى بالنسبة الى الدرجة والمرتب يعتبر الموظف معينا فى الدرجة وبالمرتب القانونيين وقت التعيين . وهذه الدرجة فيما يتعلق بموظفى الحكومة السابقين لا يجوز أن تكون أعلى من الدرجة التى كانوا بها .

فالذى خرج من خدمة الحكومة فى الدرجة الثالثة مثلا لا يجوز اعادته الى الخدمة فى درجة اعلى من الدرجة الثالثة . على ان تحسب له مدد الخدمة السابقة طبقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ .

وقد وضع هذا القرار شروط معينة يجب توافرها لامكان ضم مدد الخدمة من هذه الشروط ما ورد تحت رقم ٤ ونصه :

« يجب ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة فى الحكومة أو فى المصالح الشبيهة بالحكومة التى بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة » .

فهذا النص صريح فى انه لا يجوز أن يضم الى مدة الخدمة المدة التى قضيت فى درجات أقل من الدرجة الجديدة . فإذا كان الموظف قد أعيد فى الدرجة الثالثة فإن هذا الشرط لا يتوافر الا فى مدة الخدمة التى قضيت فى الدرجة الثالثة . أما المدة التى قضيت فى الدرجات الأقل الرابعة وما دونها فإن هذا الشرط لا يتوافر فيها ومن ثم لا يجوز حسابها .

وتشيا مع هذا المبدأ نص قرار مجلس الوزراء المشار اليه على انه « اذا تعذر إعادة الموظف الى مثل درجته السابقة فى الحكومة وأعيد لأقل منها حسبته له فى درجته المعاد بها الأقدمية التى اكتسبها فى درجاته السابقة من تاريخ حصوله على الدرجة المعادلة للدرجة التى أعيد بها » .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى انه طبقاً لقواعد حساب مدد الخدمة السابقة المنصوص عليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٤٧ لا يجوز ضم مدة الخدمة التى قضيت فى الحكومة فى درجات تقل عن الدرجة القانونية التى يعتبر الموظف معيناً فيها وإنما تحسب مدد الخدمة التى قضيت فى الدرجة الأخيرة المعادلة للدرجة الجديدة .

( فتوى ٣٩٩ فى ١٩٥٢/٦/٩ )



## قاعدة رقم ( ٤٩٨ )

### المبدأ :

حساب مدة الخدمة السابقة فى الأقدمية لا يعطى الموظف حقا فى الطعن فى قرارات الترقية الصادرة فى هذه المدة - أساس ذلك هو عدم تمتعه بأى حق فى مزاحمة المرشحين للترقية فى ذلك الوقت - عدم أحقيته فى ذلك إلا بصور قرار يحدده مركزه القانونى بين هؤلاء المرشحين .

### ملخص الحكم :

إذا تبين أن المدعى لم يعين بوزارة التربية والتعليم إلا فى أول ديسمبر سنة ١٩٥١ أى بعد تاريخ صدور القرار المطعون فيه رقم ١٠٢٩٢ فى ٣٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ومن ثم فانه مهما يكن من أمر أقدميته ، التى لم ترتب له فى الدرجة السادسة وما كان ممكنا ولا جائزا قانونا أن ترتب له فى هذه الدرجة قبل تعيينه فى أول ديسمبر سنة ١٩٥١ ، لم يكن له وقت صدور القرار المطعون فيه المذكور أصل حق فى أن يتزاحم فى الترشيح للترقية الى الدرجة الخامسة الفنية العالية مع من ينظمهم سلك مدرسى وزارة التربية والتعليم الذين كانوا يشغلون الدرجة السادسة الفنية العالية وكان لا بد لكى يكون له أصل حق التزاحم أن يصدر قرار بانشاء هذا المركز القانونى له فى وزارة التربية والتعليم بتعيينه فيها مدرسا من الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى حتى يجوز له أن يتزاحم بدوره طبقا للقانون مع موظفى هذا الكادر ، وهذا القرار لم يصدر إلا فى أول ديسمبر سنة ١٩٥١ بعد صدور القرار المطعون فيه رقم ١٠٢٩٢ فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وبذلك ينهار الأساس القانونى الذى يقيم المدعى عليه طعنه فى القرار المذكور .

( طعن ٤٦٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٢/١٧/١٩٦٠ )

قاعدة رقم ( ٤٩٩ )

المبدأ :

وجوب تعادل الدرجة فى المديتين السابقة والجديدة •

ملخص الحكم :

ان جميع القواعد والقرارات الخاصة بضم مدة الخدمة السابقة تستلزم ان يكون هناك تعادل بين الدرجة فى المدة السابقة وبين الدرجة فى المدة الجديدة ، فاذا كان الثابت ان المدعى كان يتقاضى فى مدة خدمته السابقة اجرا يوميا قدره عشرة قروش والدرجة التى عين عليها هى الدرجة الثامنة الفنية من الكادر المتوسط ولا تعادل بين الدرجتين ، ومن ثم فان هذا الشرط لا يتوافر فى ضم هذه المدة •

( طعن ٩٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١ )

#### الفرع الرابع

مدى الاحقية فى الطعن فى الترقية نتيجة ضم مدد  
الخدمة السابقة

قاعدة رقم ( ٥٠٠ )

المبدأ :

ضم مدة خدمة سابقة تطبيقاً لقاعدة تنظيمية - لا يسوغ الطعن بالغاء  
قرارات ترقية تمت قبل ترتيب تلك القواعد التنظيمية .

ملخص الحكم :

لما كان المدعى قد طلب اصلها الغاء القرار الصادر فى ١٩٥٨/٢/٢٧  
باجراء ترفقيات الى الدرجات الخامسة الادارية فيما تضمنه من تخطيه فى  
الترقية اليها . وكان من المسلم به أن القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٥٨ الذى ضمت بمقتضاه مدة خدمة المدعى السابقة لا يعمل به الا من  
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ وكان  
قضاء هذه المحكمة قد انتهى الى أن القرار المذكور لا يصح أن يعمل به  
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ اعتباراً بأن هذا القانون  
لم يمس بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ ولا بمجاليه  
الزمنى فى التطبيق ( الحكم الصادر بجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩  
ص ٩٣٥ من مجموعة السنة الرابعة والحكم الصادر بجلسة ١٩٦١/٦/٢٤  
ص ١٣٠٣ من مجموعة السنة السادسة ) فان مقتضى هذا كله انه ليس  
من حق المدعى الطعن فى القرار الصادر فى ١٩٥٨/٢/٢٧ بأجراء ترفقيات  
الى الدرجة الخامسة الادارية فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية اليها  
ما دام ان قرار الترقية المشار اليه قد صدر قبل العمل بالقواعد التنظيمية  
التي يستمد منها حقه فى ضم مدة الخدمة السابقة وهى القرار الجمهورى  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

( طعن ٧١٦ لسنة ٣ قد - بجلسة ١٩٦٥/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٥٠١ )

#### المبدأ :

الطعن في قرارات الترقية بالاستناد الى طلب ضم مدة الخدمة السابقة - يدور وجودا وعدما مع احقية الطالب في الضم .

#### ملخص الحكم :

انه اذا كان طلب المدعى الغاء قرارات الترقية المطعون فيها فيما تضمنته من تخطية في الترقية بالاقدمية الى الدرجة الخامسة يدور وجودا وعدما مع طلب ضم مدة خدمته السابقة التي قضاه في الدرجة السادسة بالكادر الكتابي وقد انتهت المحكمة الى عدم احقيقته في ضم هذه المدة سواء طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ او طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فان استناده الى هذين القرارين لا يسعفه والحالة هذه في الطعن على تلك الترقيات .

( طعن ٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٢ )

#### المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة يترتب عليه فتح مجال الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل ضم هذه المدد - سند ذلك : اجراء الضم وان كان عملا بتنفيذا للقانون فهو لازم لاساد المركز القانوني لصاحبه وبذلك ينفتح به ميعاد جديد للطعن في القرارات التي فاته الترقية فيها بسبب عدم ضم هذه المدد قبل صدورها .

#### ملخص الفتوى :

ان ضم مدد الخدمة السابقة للعاملين يترتب عليه فتح مجال الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل ضم مدد خدمتهم تاسيسا على ان ضم هذه المدد لهؤلاء العاملين هو الذي يكشف عن مراكزهم القانونية بالنسبة الى القرارات المراد الطعن فيها ويرى لديهم اليقين في الاساس الذي

على مقتضاه يكون تخطيطهم فى الترقية معييا وعلى انه ولئن كانت المراكز القانونية فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة تستمد وجودها مباشرة من القوانين واللوائح وأن ما تنتهى اليه الادارة من تسويات فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجرد اعمال تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القانون على العاملين الا ان اجراء هذه التسويات امر لازم لاسناد المركز القانونى لصاحبه وبهذه المثابة ينفتح بها ميعاد جديد - لمن ضمت لهم هذه المدد للطعن فى قرارات الترقية السابقة على اجرائها فيما تضمنته من تفويت دورهم فى الترقية بسبب عدم ضم المدد المذكورة فى حينها ، وترتبا على ذلك اذا ما قامت جهة الادارة بتسوية حالة العامل بضم مدد خدمته السابقة - وفقا للقوانين واللوائح - او اذا ما صدر له حكم قضائى بذلك فانه من تاريخ علمه بقرار التسوية ، أو من تاريخ صدور الحكم يبدأ له ميعاد جديد للطعن فى القرارات السابقة على اجراء التسوية او صدور الحكم ، والى فاتته الترقية فيها بسبب عدم ضم تلك المدد ، ولا يسوغ أن يترتب على استطالة الوقت بجهة الادارة فى اجراء التسوية او على نظر المنازعة الخاصة بضم مدة الخدمة السابقة أمام القضاء تفويت دوره فى الترقية مع أن له عذره فى عدم تبين حقيقة مركزه قبل اجراء التسوية او صدور الحكم ، كما لا حجة فى القول بتحصن القرارات الصادرة بالترقية اذا ما ثبت أن تأخر اجراء التسوية انما يرجع الى تراخى العامل ذاته وسكوته عن اشعار جهة الادارة بأن له مدة خدمة سابقة واجبة الضم لا حجة فى ذلك ما دام العامل قد تقدم بطلب الضم خلال المدة القانونية المقررة لذلك والمتاحة له حتى آخر يوم فيها بما يجعل الطلب مقبولا ، وما دام هذا الضم قد تم بالفعل باستجابة من الجهة الادارية أو بحكم من القضاء وما كان له من سبيل الى جبر ايهما على اجراء التسوية فى الوقت المناسب قبل صدور حركة الترقية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه متى تحدد المركز القانونى للعامل بضم مدد خدمته السابقة سواء بقرار تسوية صادر من جهة الادارة أو بحكم من القضاء فانه يفتح له ميعاد جديد للطعن فى القرارات التى فاتته الترقية فيها بسبب عدم ضم هذه المدد قبل صدورهما .

## قاعدة رقم ( ٥٠٣ )

### المبدأ :

ضم مدة خدمة سابقة طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ - لا يجوز الاستناد إليها في الطعن في قرار الترقية الصادر في ١٩٥٠/٤/٣٠ والذي نص فيه على سريان الترقية من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ .

### ملخص الحكم :

لئن كانت القرارات الخاصة بحركة الترقية الى الدرجة الخامسة التي يطالب المدعى بالغائها فيما تضمنته من تخطيه في الترقية الى هذه الدرجة قد صدرت في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أي بعد ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء الذي انشأ له الحق في ارجاع اقدميته في الدرجة السادسة الى ١٧ من يناير سنة ١٩٤٤ الا انه يبين من أوراق الدعوى ان القرارات المشار إليها قد نص فيها على اعتبار الترقية التي تضمنتها سارية من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ على ان تصرف علاوات الترقية من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ بما لا يدع مجالاً لشبهه في خصوص انصراف قصد مصدرها الى اسناد نفاذها الى تاريخ سابق على تاريخ صدورها وهو أمر اجازته أحكام كادر سنة ١٩٣٩ الصادر تنفيذاً له منشور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ٣٩ ملف رقم ف ٢٣٤ - ١٤/٢ الذي يقضى في البند الثالث من باب الترقيات الوارد به بأن « الترقيات تبتدىء من تاريخ القرار الصادر بها أو من التاريخ المنصوص عليه فيه بشرط ألا يكون سابقاً لأول الشهر الذي يصدر فيه هذا القرار ولا تجاوز أول الشهر الذي يلي تاريخ القرار » . هذا -بالإضافة الى أن حركة الترقيات الصادرة بها القرار المطعون فيها إنما تمت بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ الذي قضى باعتبار الترقيات التي تتم في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ كأنها تمت في شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ وبمنح الماهية القانونية لمن كانوا يستحقون الترقية في شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ ومن ثم فلا حاجة لاهدار التاريخ الذي نص عليه لنفاذ هذه القرارات أو عدم الاعتداد به نعيان عليه برجعية الأثر طالما أنه يجد

سندھ فیما تقدم من نصوص فضلا عن كونه لا ينطوى على المساس  
بمراكز قانونية اكتسبت فى ظل قرارات ترقية اخرى صدرت فى  
فترة الرجعية .

( طعن ١٢٠٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٤ )

المبدأ :

الطعن فى الترقية استنادا الى ضم مدة الخدمة السابقة - ضم مدة  
الخدمة السابقة - اثره . انفساح مجال الطعن فى قرارات الترقية الصادرة  
قبل تمامه ولو مضى على نشر هذه القرارات او اعلانها اكثر من ستين  
يوما - شرط ذلك ان تكون قرارات الترقية قد صدرت فى ظل القواعد  
التنظيمية التى تم ضم مدة الخدمة السابقة وفقا لها .

ملخص الحكم :

ان ضم الخدمة السابقة بترقب عليه انفساح مجال الطعن فى  
قرارات الترقية الصادرة قبل الضم ولو مضى على نشر تلك القرارات  
او اعلانها اكثر من ٦٠ يوما مادام انها صدرت فى ظل القواعد التنظيمية  
التى تم ضم مدة الخدمة السابقة وفقا لها وذلك تاسيسا على ان ضم مدة  
الخدمة السابقة هو الذى يحدد مركز الموظف القانونى بالنسبة الى  
القرارات المطعون فيها ويرسب لديه اليقين فى الاساس الذى على مقتضاه  
يكون تخطيه فى الترقية معيبا .

( طعن ٨٦٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٥ )

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة طبفا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ يفسح للعامل مجالا للطعن فى قرارات الترقية الصادرة فى  
ظل العمل باحكام القرار الجمهورى المشار اليه فى ١٩٥٩/٣/٢٠ - عدم  
جواز الطعن فى قرار الترقية الصادر فى ذات يوم العمل باحكام ذلك  
القرار الجمهورى .

### ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ بالترقية الى الدرجة الخامسة قد صدر فى اليوم ذاته الذى صدر فيه القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، الذى بمقتضاه أرجعت اقدمية المدعى فى الدرجة السادسة الادارية الى ٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، ولما كان حق المدعى فى ضم مدة خدمته السابقة المستمدة من القرار الجمهورى المشار اليه لم ينشأ فى لحظة أسبق من تاريخ صدور قرار الترقية المذكور ، فان اقدميته فى الدرجة السادسة قبل ضم تلك المدة لم تكن لتسعه فى الترقية ضمن من رفقوا الى الدرجة الخامسة الادارية فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ .

( طعن ٢٤٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٤ )



## الفرع الخامس

ضم مدد الخدمة السابقة قوامه فكرة الخبرة المكتسبة

### قاعدة رقم ( ٥٠٦ )

المبدأ :

قيام ضم مدد الخدمة السابقة على فكرة أساسية هي الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها الموظف من العمل السابق - ضم مدد الخدمة عند توافر هذه الخبرة ولو اختلف الكادرين .

ملخص الحكم :

ان الأصل في قواعد ضم مدد العمل السابقة انها تقوم على فكرة اساسية هي الاستفادة من الخبرة التي يكتسبها الموظف خلال المدة التي يقضيها ممارسا لنشاط وظيفي أو مهني سابق على تعيينه بالحكومة أو إعادة تعيينه بها ، تلك الخبرة التي ينعكس أثرها على وظيفته الجديدة الأمر الذي يقتضى عدم اهدار هذه المدة عند تعيينه في الحكومة ولو اختلف الكادر كما تقتضى بذلك المادة الثانية من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه في الفقرة ( ١ ) منها « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الأولى وفقا للشروط والاضاع الآتية :

(١) مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزاتيات الملحقه والمستقلة تحسب كاملة سواء اكانت متصلة أو منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر .

فاذا كانت قد قضيت في كادر ادنى أو على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو باليومية ، جاز ضمها أو بعضها بالشروط الآتية :

( ١ ) ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ويرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة « .

وواضح ان عمل المدعى ككاتب بوزارة العدل منبت الصلة بعمل المدعى كمدرس بوزارة التربية والتعليم فلا يكسبه عمله خبرة يفيد منها فى عمله الجديد .

( طعن ١٠٤٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠٧ )

##### المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة - شرطه فى جميع الأحوال ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، وجوب توافر هذا الشرط حتى بالنسبة لمدة الخدمة الحكومية التى تضم طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

##### ملخص الفتوى :

انه ولئن كان ظاهر نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، ان مدد الخدمة السابقة التى تقضى فى الحكومة او فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة ، تضم ايا كانت طبيعة العمل المسند الى الموظف فيها ، متى قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر . الا ان الاصل فى قواعد ضم مدد العمل السابقة - وفقاً لما جاء بالمذكورة الايضاحية للقرار الجمهورى سالف الذكر - انها تقوم على فكرة اساسية ، وهى الافادة من الخبرة التى يكتسبها المرشح لوظيفة معينة خلال المدة التى يقضيها ممارساً لنشاط وظيفى او مهنى سابق على تعيينه ، تلك الخبرة التى ينعكس اثرها على وظيفته الجديدة ، الامر الذى يقتضى عدم اهدار هذه المدة عند تعيينه . ومن ثم فانه - وفقاً لما جاء بالمذكورة الايضاحية المشار اليها - يتعين توافر شروط اتحاد طبيعة العمل السابق مع طبيعة العمل اللاحق ، بمعنى انه يتعين ان يكون العمل السابق قد اكسب الموظف خبرة يفيد منها فى عمله الجديد ، وذلك فى جميع الأحوال ، وبالرغم من عدم النص صراحة على هذا الشرط بالنسبة الى مدد الخدمة

الحكومية التى تقضى فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد التعيين فيها وفى نفس الكادر . ويترتب على ذلك انه لا يجوز ضم مدد الخدمة السابقة اذا كانت طبيعة العمل السابق تختلف عن طبيعة العمل اللاحق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية الدكتور ..... فى ضم مدة الخدمة السابقة التى قضاها فى وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم ، الى مدة خدمته الحالية كطبيب بوزارة الصحة .

( ملف ١/١/٨٦ - جلسة ١٦/٦/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٨ )

#### المبدأ :

عدم جواز ضم مدة الفصل من الخدمة ما دام العامل لم يؤد عملا خلالها ولو استحق عنها تعويضا .

#### ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما قضى به من احقية المدعية فى ضم المدة من اول مايو سنة ١٩٣٧ الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ باعتبار انها قضيت بمدرسة الرابطة الاخوية بطنطا لأن الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة بندر طنطا الاهلية فى الدعوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٣٨ ان المدعية قد فصلت من خدمة المدرسة المذكورة من اول مايو سنة ١٩٣٧ ولما كان الاصل فى قواعد ضم مدد العمل السابقة انها تقوم على فكرة اساسية هى الافادة من الخبرة التى يكتسبها الموظف خلال المدة التى يقضيها ممارسا لنشاط وظيفى او مهنى سابق على تعيينه بالحكومة او اعادة تعيينه بها تلك الخبرة التى ينعكس اثرها على وظيفته الجديدة واذ كانت المدعية لم تؤد عملا بالمدرسة المذكورة خلال تلك المدة بسبب فصلها فانه ليس من شأن حصولها على تعويض عن هذا الفصل ان يغير من حقيقة الامر وهى انها لم تمارس فعلا أى عمل يكسبها خبرة على النحو السالف بيانه ومن ثم لا يجوز ضم المدة المشار اليها لعدم توافر الشروط المتطلبية قانونا فى هذا الشأن ويتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن منه .

( طعن ١٧٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ٣/٣/١٩٧٤ )

## الفرع السادس خطا الادارة فى عدم مراعاة ضم الخدمة السابقة

قاعدة رقم ( ٥٠٩ )

المبدأ :

قيام اللجنة الادارية بوضع دوظيفيا فى الوظائف والمهن والمجموعات المالية المعتمدة فى الميزانية بمراعاة مؤهلاتهم وطبيعة اعمالهم وكفاءتهم ومدد خدمتهم - عدم اعتبار هذا الاجراء من قبيل التسويات لعدم استناده الى قاعدة تنظيمية عامة - عدم جواز الطعن عليه الا اذا ثبت سوء استعمال السلطة - خطا الادارة فى عدم مراعاة مدة الخدمة السابقة لاحد الموظفين وهى بصدد توزيعهم لا يضر بالموظف - تصدى المحكمة لتحديد الدرجة التى يستحقها هذا الموظف بالنسبة لزملائه .

ملخص الحكم :

ان الثابت من دفاع المؤسسة العامة للبترول بالجلسة وبمذكرتها الختامية فى الطعن انه لم تكن هناك قواعد تنظيمية عامة اجرى على اساسها تحديد درجات الموظفين بالكشوف الصادرة بها بالنسبة للمدعى وزملائه ممن سملهم القرار المطعون فيه ، وانما قامت لجنة شئون الموظفين المختصة بفحص حالات موظفى وعمال الهيئة كل على حدة ووضعهم فى الوظائف والمهن والمجموعات المالية المعتمدة فى الميزانية وراعت فى ذلك مؤهلاتهم وخدماتهم وطبيعة الاعمال التى يقومون بها فى الوقت الحاضر واقدميتهم وكفاءتهم ومدد خدمتهم . والمستفاد من هذه المعايير ، وقد جاءت بالوضع السابق مرحلة دون تحديد بين معالها فى التطبيق الفردى ، ان ما يتعلق بتنفيذها لا يعتبر من قبيل التسوية ما دام لا يستند الى قاعدة تنظيمية عامة يصدر على اساسها تحديد درجات سائر الموظفين الواردة اسمائهم بالكشوف المرافقة للقرار المطعون فيه ، وذلك بالاضافة الى ما هو ملاحظ من مطالعة هذه الكشف والبيانات

الخاصة بها مع انه قد تفاعلت عدة عوامل وعناصر متباينة يتعلق بعضها بمؤهلات هؤلاء الموظفين والبعض الآخر بمدد خدمتهم مما كان له اثر فى ارساء قواعد هذا التحديد . اذا كان المدعى لم يقدم دليلا على ان ثمة اساءة فى استعمال السلطة ثابت القرار محل الدعوى ، فانه لم يبق امامه من اوجه الطعن عليه سوى ما لابس التنظيم الجديد الذى انطوى عليه ذلك القرار من عدم مراعاة مدة خدمته السابقة ، واعمال اثرها فى تحديد مرتبه ودرجته فى الوقت الذى روعى فيه بالنسبة لزملائه باقرار الجهة الادارية نفسها على التفصيل السابق ايضا من حيث اقدميتهم ومدد خدمتهم — ولا يعدو أن يكون ذلك من قبيل الخطأ الذى وقعت فيه المؤسسة العامة للبتروك من حيث تراخيها فى اجراء ضم هذه المدة وهو مما لا يجوز ان يضار به الموظف ، والمحكمة وهى بسبيل فرض رقابتها القضائية على ما يصدر به القرار المطعون فيه بالنسبة لتحديد الدرجة التى يستحقها المدعى تاخذ فى الاعتبار ان معادلة درجته وراتبه بالمقارنة بين زملائه يتعين أن تكون بالقدر المتيقن الذى يدنيه ممن هم فى مثل ظروفه ومدة خدمته ومرتبته عند صدور ذلك القانون .

( طعن ١٦٣٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٧ )

### الفرع السابع

اثبات مدد الخدمة السابقة وتقدير المستندات الدالة على  
الخدمة السابقة فى حالة ضياعها

قاعدة رقم ( ٥١٠ )

المبدأ :

تقدير قيمة الشهادات الدالة على الخدمة السابقة ، فى حالة ضياع  
الملفات والسجلات المؤيدة لذلك . يخضع لسلطة الادارة - لا معقب على  
هذه السلطة من القضاء ما دام تقديرها سليما ومستخلصا استخلاصا منائفا  
مما هو ثابت فى هذه الشهادات .

ملخص الحكم :

حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان الوزارة ، وبناء على الطلب  
المقدم من المدعى لضم مدد خدمات سابقة له بالتعليم الحر ، قد تحرت  
بوساطة التفتيش الادارى عن هذه المدد ، وعلى ضوء ما كشفت عنه  
ابحاث التفتيش وافقت على ضم المدد التى ثبت لديها صحتها واستبعدت  
تلك التى لم تطمئن الى صحتها من واقع الشهادات المقدمة عنها . واذا كان  
ذلك وكان الثابت ان مدرسة السيدة نفيسة التى يطالب المدعى  
بضم المدة المقول باشتغاله بها قد تهدمت وازيلت معالمها ولم يعد لها وجود  
من قبل انشاء منطقة القاهرة الجنوبية حتى يمكن الرجوع الى السجلات  
والملفات الخاصة بها للتحقق من اشتغال المدعى بها ، فان الوزارة -  
وهى صاحبة الراى فى تقدير قيمة الشهادات المقدمة من المدعى كبديل  
لهذه الملفات وتلك السجلات للتدليل على هذه المدة اذ لم تقتنع بكفائتها  
كدليل صالح لاثباتها - وجميع هذه الشهادات لا تنتصب فى الواقع دليلا  
مقنعا فى هذا الخصوص ، وقررت لذلك رفض طلب ضم المدة المذكورة  
فان قرارها فى هذا الشأن الذى هو متروك لوزنها وتقديرها وعقيدها

يكون سليما وليس للقضاء الادارى ان يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من شواهد وقرائن لحوال اثباتا او نفيها فى خصوص صحة او عدم صحة الواقعة المراد اثباتها بالشهادات ما دام قد تبين لهذه المحكمة ان تقدير الجهة الادارية لكفائته بالشواهد والقرائن المقدمة لها سليم ومستخلص استخلاصا سائغا مما هو ثابت فى الأوراق المذكورة .

( طعن ١٤٩٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٥١١ )

المبدأ :

تراخى الموظف فى تقديم المستندات والأوراق المؤيدة لطلبها - اثره .

ملخص الحكم :

ان طلب الموظف حساب مدة خدمة سابقة يجب ان يدعم بكافة المستندات حتى يمكن للادارة النظر فى تسوية الحالة ولا يتصور ان يطلب منها ان تتقصى حالة كل موظف من موظفيها لمجرد اثباته مدة خدمة سابقة فى الاستمارة رقم ١٠٣ ح.ج. التى يقدمها عند التحاقه بخدمة الحكومة دون ان يؤيد طلبه بالمستندات والأوراق الدالة عليه بل من واجب الموظف ان يسعى فى تقديم المستندات المؤيدة لطلب ضم مدة خدمته وعندئذ فقط يستطيع محاسبة الادارة على تراخيها وتقصيرها فى ضم مدة خدمته تقصيرا ادى مباشرة الى تفويت حقه فى الترقية عند اجرائها .

( طعن ١٢٤٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥١٢ )

المبدأ :

مدد الاشتغال بالمدارس الحرة - الشهادات التى تتعلق باثبات حرية جهة الادارة فى تقدير صحتها - مشروط بان تكون النتيجة التى انتهت اليها مما تؤدى اليه الوقائع الثابتة بالأوراق .

### ملخص الحكم :

ولئن كانت الادارة حرة فى تقدير الدليل على صحة او عدم صحة الشهادات التى يقدمها المدرسون بسابقة اشتغالهم بالتعليم الحر وتستقل فى ذلك بسلطة تقديرية واسعة الا ان هذا مشروط بداهة بان تكون النتيجة التى انتهت اليها الادارة فى هذا الشأن هى مما تؤدى اليه الوقائع الثابتة فى الأوراق اما اذا كان استنتاجها غير سائغ ، فان الامر يخرج عن سلطة الملازمة والتقدير التى تستقل بها ليدخل فى دائرة التطبيق القانونى السليم .

( طعن ٨٨٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٦ )

### قاعدة رقم ( ٥١٣ )

#### المبدأ :

مدة الاشتغال بالمدارس الحرة - اثباتها - الشهادات التى يقدمها الموظفون بسابقة اشتغالهم - التحقق منها بالبحث فى ملفات المدارس الواردة فى الشهادات وتبين الخدمة فى مدرستين من هذه المدارس فى بعض المدد - اعتبار ذلك قرينة مطمئنة على صحة ما ورد بالشهادات. وإن لم تثبت جميع المدد الواردة بها - ليس عدلا ان يضار الموظف بعدم اجراء البحث والتحقيق فى الوقت المناسب - عدم العثور بملفات الوزارة الخاصة باحدى المدارس على عقد بالاستخدام سابق على تاريخ نفاذ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ بشأن تنظيم المدارس الحرة - لا ينال من القرينة المشار اليها لعدم انتظام القيد والتسجيل بملفات هذه المدارس .

#### ملخص الحكم :

اذا كانت هذه الأبحاث المستقاة من ملفات المدرسة الاولى المحفوظة بالوزارة ومن سجلات المدرسة الثانية قد كشفت عن حقيقة سابقة اشتغال المدعى بهاتين المدرستين فان هذه الحقيقة التى أسفرت عنها تلك الأبحاث وبعد سنوات طويلة من تاريخ مطالبة المدعى بضم مدة اشتغاله بالتعليم الحر ، لا شك تقوم قرينة مطمئنة تماما على صحة ما ورد بالشهادات الصادرة من ادارة هاتين المدرستين بسابقة اشتغال المدعى بها خلال المدد الواردة بها ، ولئن اذا كانت الأبحاث لم تثبت جميع هذه المدد فان ذلك



مرجعه الى التراخى فى اجراء هذه الأبحاث وليس عدلا ان يضار المدعى بعدم اجراء البحث والتحقيق فى الوقت المناسب حتى اندثرت معالم اثبات المدد بزوال المدرسة الأولى و وفاة صاحبها وكل ذلك لا يد للمدعى فيه هذا بالاضافة الى ان تنظيم المدارس الحرة لم يبدأ الا بعد صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ بشأن تنظيم تلك المدارس الذى ألزمها بإبرام العقود مع مدرسيها لا تقل مدة كل منها عن سنة بامساك السجلات وانشاء الملفات التى تكفل انتظام وحسن سير العمل بها ، ولذلك كان من الطبيعى الا يعثر فى ملفات الوزارة الخاصة بالمدرسة الأولى على عقد باستخدام المدعى بها قبل نفاذ احكام هذا القانون .

( طعن ٨٨٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٥١٤ )

##### المبدأ :

شهادات المعاصرين عن مدد الخدمة السابقة عن دليل يحتمل الصدق وعدمه ولا تنهض بذاتها قرينة قاطعة فى اثبات صحة ما تضمنته - جهة الادارة هي صاحبة الراى فى تقدير قيمتها - ليس للقضاء الادارى ان يستأنف النظر فيما قام لدى جهة الادارة من دلائل اثبات او نفى فى خصوص صحة او عدم قيام الواقعة المراد التدليل عليها بهذه الشهادات .

##### ملخص الحكم :

ان شهادات المعاصرين عن مدد الخدمة السابقة لا تعدو ان تكون دليلا تقديريا يحتمل الصدق وعدمه ، وهى لا تنهض بذاتها قرينة قاطعة فى اثبات صحة ما تضمنته طالما لا توجد قاعدة تلزم بحجيتها ، ومن ثم تكون جهة الادارة صاحبة الراى فى تقدير قيمتها ، فاذا ما تطرق الى وجدانها الارتياح فى امرها ولم تقتنع بصحة هذه الشهادات كدليل لاثبات مدد الخدمة السابقة فان قرارها فى هذا الشأن ، الذى هو متروك لوزنها وعقيدها يكون سليما ، وليس للقضاء الادارى ان يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل وشواهد وقرائن احوال اثباتا او نفيا فى خصوص صحة او عدم قيام الواقعة المراد التدليل عليها بهذه الشهادات .

( طعن ١٤٦٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٩ )

( م - ٥٩ - ج ٢٢ )

قاعدة رقم ( ٥١٥ )

**المبدأ :**

تقدير الشهادات الدالة على مدة الخبرة السابقة أمر لا معقب على  
جهة الادارة فيه ما دام قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة .

**ملخص الحكم :**

ان الشهادات المقدمة من العامل لاثبات مدة عمله السابق لا تعدو  
ان تكون دليلا تقديريا يحتمل الصدق كما يحتمل الكذب . ومن ثم تكون  
جهة الادارة هي صاحبة الراى فى تقدير ضم المدة . فاذا لم تقتنع جهة  
الادارة بصحة الشهادات المقدمة كدليل لاثبات مدد العمل السابقة فان  
قرارها يكون سليما ، وليس للقضاء الادارى ان يعيد النظر بالموازنة  
والترجيح فيما لديها من دلائل وتواهد فى خصوص صحة الواقعة المراد  
التدليل عليها بهذه الشهادات ، طالما ان قرارها قد خلا من اساءة  
استعمال السلطة والانحراف بها .

( طعن ١٧٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٥١٦ )

**المبدأ :**

ثبوت مدة خدمة العامل بمستندات الشركة التى كان يعمل بها -  
يعتبر دليلا كافيا لاثباتها لا يغير من ذلك ان هذه المستندات اوراق عادية  
بعضها موقّع بقلم رصاص .

**ملخص الحكم :**

ان الثابت من الاوراق ان الجهة الادارية قد قامت بتحقيق مدة خدمة  
المدعى المسابقة بواسطة أحد المفتشين الاداريين بمديرية التربية والتعليم  
بطنطا الذى انتقل الى مقر الشركة التى كان يعمل بها المدعى واطلع  
على مستنداتها والبت فى تقريره انه بالرجوع الى ملف خدمته بمكتب  
العمل بالشركة تبين انه كان يعمل مساعد أول بالمصنع وله مدة خدمة

تبدأ من مايو سنة ١٩٣٢ تاريخ التحاقه بها وتنتهى فى ٨ من مارس سنة ١٩٤٧ تاريخ فصله من خدمتها وأنه قد صرف جميع مستحقاته طرف الشركة واستلم شهادة دبلوم المدارس الصناعية والسابق تقديمها منه للشركة عند تعيينه بها ووقع بما يفيد ذلك فى يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٤٧ ، وتعتبر المحكمة ذلك دليلا كافيا تطمئن اليه لاثبات مدة خدمة المدعى بالشركة المذكورة ، ولا وجه بعد ذلك لما تتمسك به الجهة الادارية من ان البيانات السابقة كانت مدونة فى اوراق عادية وإن توقيع المدعى على صرف استحقاقه بالشركة كان بالقلم الرصاص وأنه ليست له فيشة مثل باقى العمال - لا وجه لذلك طالما أن المدعى لا يد له فى كل ما تقدم لأنه فى غير استطاعته أن يلزم الشركة باتباع نظام معين فى هذا الشأن فضلا عن أن ذلك لا يغير من حقيقة وجوده فى خدمة الشركة فى الفترة التى كان يعمل بها ، وقد تأكدت صحة هذه البيانات أيضا بالشهادة الرسمية الصادرة من ذات الشركة بناء على طلبه والتى سبق أن قدمها للجهة الادارية عند طلبه ضم هذه المدة كما وإن الجهة الادارية قد قامت فعلا بضم المدة المذكورة فى المعاش مما يدل على اعترافها بصحتها ، وهى لا تزال تخصم منه لأن أقساط احتياطى المعاش المستحق عن ذات المدة .

( طعن ٦٣٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ )

## الفرع الثامن

### مسائل أخرى

قاعدة رقم ( ٥١٧ )

#### المبدأ :

المدة التي قضاهها موظفو الأسواق الحكومية من ١٦/١/١٩٤٢ تاريخ الاستيلاء على هذا المرفق حتى ١٩٥٢/٦/٣٠ - يسرى في شأنها القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على أساس أنها قضيت في مصالح حكومية .

#### ملخص الفتوى :

ان مرفق الأسواق الحكومية آل الى الحكومة بعد فسخ عقد تاجير هذه الأسواق المبرم مع الأستاذ ..... لاخلاله بالتزاماته ، وقامت الحكومة بإدارته منذ ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ بواسطة لجنة شكلت لهذا الغرض بقرار من وزير المالية في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤١ والحق بها موظفو هذا المرفق ، فارسلت الى كل منهم خطابا تبليغه فيه أنه أصبح اعتبارا من ١٧ من يناير سنة ١٩٤٢ في خدمة الأسواق التابعة للحكومة وان عليه ان يؤدي اعماله في حدود الاوامر والتعليمات التي تصدر اليه من ادارة الأسواق الحكومية ، ووضعت لائحة استخدام لهؤلاء الموظفين تقضى بمنحهم درجات تعادل درجات الحكومة الآخرين اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٤٩ . وفي سنة ١٩٥٢ انشأت مصلحة البلديات لموظفي الأسواق درجات تعادل الدرجات التي وضعوا عليها طبقا للائحة الاستخدام المشار اليها في ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٢/١٩٥٣ ثم سويت حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤ .

ويتعين ابتداء تحديد صفة موظفي الأسواق خلال المدة من ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ وما اذا كانوا يعتبرون موظفين عموميين ، ومن ثم تضم هذه المدة طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الى مدد خدمتهم الحالية التي بدأت من اول يولية سنة ١٩٥٢ على أساس ان هذه المدة قضيت في مصالح عامة .

ان صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجرى عليه احكام الوظيفة العامة طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بالتوظيف فيخضع لنظمها ويفيد من مزاياها الا اذا كانت علاقته بالحكومة مستقرة دائمة فى خخدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد الأشخاص العامة ، فاذا كانت علاقة عارضة ينظمها عقد العمل فانه لا يعد موظفا عاما ويخضع فى تنظيم هذه العلاقة لاحكام القانون الخاص .

ويستفاد من ذلك انه يشترط فى الموظف العام أن يكون قائما بعمل دائم ، وان يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة ويقابل اختلاف المرافق العامة من حيث الطبيعة اختلاف فى طرق الادارة .

ولما كانت الأسواق الحكومية هى مرفق عام يقوم موظفوه على سبيل الدوام والاستقرار بتحصيل وتوريد اموال حكومية - وقد استولت الدولة على هذا المرفق منذ ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ وتولت ادارته بالطريق المباشر بواسطة لجنة حكومية شكلت لهذا الغرض ، ومن ثم فان موظفيه يعتبرون موظفين عموميين ، ولا يقدر فى ذلك ان وظائفهم منذ ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ حتى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ لم تدرج فى ميزانية الدولة العامة ، ذلك ان ادراج الوظيفة بميزانية الدولة ليس شرطا لاسباغ صفة الموظف العمومى على شاغل هذه الوظيفة ، تلك الصفة التى تفصح عنها طبيعة عمله وتقتضيها وظيفته على النحو المشار اليه .

ويخلص مما تقدم ان موظفى الأسواق الحكومية يعتبرون موظفين عموميين خلال المدة من ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ حتى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يسرى فى شأنهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على الاساس المشار اليه .

( فتوى ٦٠٦ فى ١٤/٩/١٩٥٩ )

قاعدة رقم ( ٥١٨ )

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب والأقدمية الدرجة - عدم مريان احكامه

على موظفى ومستخدمى الأسواق الحكومية - أساس ذلك - تضمن القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديلات فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٣ أحكاما خاصة بهؤلاء الموظفين .

#### ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديلات فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ قسم ١٢ وزارة الشؤون البلدية فرع ٤ - إدارة الأسواق باب الماهيات ولجور ومرتبات وتسوية حالات الموظفين والمستخدمين والخدم الحاليين عليها تنص على أن « ينقل موظفو ومستخدمو الأسواق الحكومية الى الدرجات المبينة فى المادة الأولى كل الى الدرجة المحددة لوظيفته ويمنحون نفس المرتب الذى يتقاضاه كل منهم ويمنح الحاصلون على مؤهلات دراسية الدرجات المقررة لمؤهلاتهم كلما وجدت وظائف خالية من هذه الدرجات ويمنح كل منهم مرتبه الذى يتقاضاه او أول ربط الدرجة ليهما أكبر » .

وتنص المادة الثالثة منه على أن « تعتبر أقدميات هؤلاء الموظفين والمستخدمين فى الدرجات التى ينقلون اليها من أول يولية سنة ١٩٥٢ وتحدد مواعيد علاواتهم طبقا لنظام موظفى الدولة المقررة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له اعتبارا من هذا التاريخ . وكذلك يمنحون اعانة غلاء المعيشة المقررة من أول يولية سنة ١٩٥٢ » .

وتنص المادة الرابعة منه على أن « يعفى هؤلاء الموظفون والمستخدمون من شروط التوظيف المنصوص عليها فى نظام موظفى الدولة المقررة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له » .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع نظم نقل موظفى ومستخدمى الأسواق على درجات بالميزانية تنظيما خاصا وذلك بنقل كل موظف منهم الى الدرجة المقررة لوظيفته على أن يتقاضى المرتب الذى يصرف له ، أما الحاصلون على مؤهلات دراسية فينقلون الى الدرجات المقررة لهذه المؤهلات كلما وجدت وظائف خالية فيها ويمنحون المرتب الذى يتقاضونه او أول مربوط الدرجة ليهما أكبر . كما حدد اقدمية الموظفين المنقولين فى الدرجات التى ينقلون اليها تصديدا خاصا ، فقضى باعتبار اقدميتهم

فيها من أول يولية سنة ١٩٥٢ كما حدد علاوتهم الدورية من هذا التاريخ ، وأخيرا فقد استثنى هؤلاء الموظفين من شروط التوظيف المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بأعفائهم من هذه الشروط .

ويتأريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة منظمًا هذا الموضوع بقواعد عامة تناولت شروط حساب مدد العمل السابقة وآثار ضمها الى مدة الخدمة الفعلية فنص في مادته الرابعة على ان « يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ، ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين ويدرج مرتبه بالعالوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضى » .

وهذا القرار لا يسرى على موظفى الأسواق ومستخدميها ، ذلك لأن المشرع وهو فى صدد تنظيم نفلهم الى درجات الميزانية العامة قد اعتد بمدد خدمتهم السابقة ولم يغفل امرها بل رتب عليها آثارها على النحو الذى ارتأه محققا للعدالة فى شأنهم وذلك بتشريع خاص هو القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الذى نظم هذا الموضوع بقواعد خاصة تضمنت فيما تضمنته تحديد أقدميتهم فى الدرجات التى ينقلون اليها اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ ، فضلا عما قرره من مزايا أخرى تقدم ذكرها بسبب الخدمة السابقة ، فلم يشأ أن يترك تنظيم ضم مدد خدمتهم السابقة للقواعد التنظيمية العامة التى كانت نافذة وقتئذ والتى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذى حمل محله قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على موظفى ومستخدمى الأسواق الحكومية ، لأن المشرع نظم هذا الموضوع بقواعد خاصة نظمته المادة الثالثة من القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فهى الواجبة التطبيق فى شأنهم فى هذا الخصوص دون سواها من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة .

( فتوى ٥٥٥ فى ١٩٦١/٨/٨ )

## قاعدة رقم ( ٥١٩ )

### المبدأ :

مدة الخدمة السابقة يمتلك حديد حكومة انتداب فلسطين - هي  
مدة عمل في حكومة عربية في مفهوم القرار الجمهوري رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ .

### ملخص الحكم :

ان العمل في حكومة انتداب فلسطين هو عمل في حكومة عربية  
في مفهوم القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن ضم مدد  
الخدمة السابقة .

( طعن ٩٨٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١ )

## قاعدة رقم ( ٥٢٠ )

### المبدأ :

المادة ٤ من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - مجال  
تطبيقها - ان تكون الجهة التي يقضى فيها العمل السابق من بين الجهات  
التي حددتها المادة الاولى من هذا القرار على سبيل الحصر .

### ملخص الحكم :

لا مفتح فيما ذكره الطاعن من انه يفيد من نص المادة (٤) من  
القرار الجمهوري الرقيم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الذي يقول « مدد العمل  
السابقة التي تقضى في غير الحكومة والأشخاص الادارية العسامة ذات  
الميزانيات المستقلة او الملحقة سواء كانت متصلة او منفصلة تحسب ثلاث  
ارباعها بشرطين :

الاول - لا تقل المدة السابقة عن سنتين .

الثاني - ان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة  
ويرجع في ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة ، ذلك لانه لكي يطبق  
حكم هذه المادة يجب ان تكون الجهة التي يقضى فيها العمل السابق  
من بين الجهات التي حددتها المادة الاولى على سبيل الحصر ولو اخذ



باطلاق نص المادة الرابعة على النحو الذى يقول به الطاعن لاعتبرت اية جهة مهما كانت صالحة لحساب مدد العمل المقضى فيها ، ولما كان هناك مقتضى بعد ذلك لتعداد جهات معينة على سبيل الحصر فى المادة الأولى من هذا القرار ولكان فى هذا الاطلاق تعارض ناسخ لما أورده المادة الأولى ولا شبهة فى أن هذا التفسير لم يكن داخلا فى قصد واضح الاحكام الواردة فى القرار التنظيمى العام آنف الذكر .

( طعن ٣٠٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧ )

قاعدة رقم ( ٥٢١ )

**المبدأ :**

مؤسسات عامة - اعتبارها من الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من المادة ١ من القرار الجمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - ضم مدد العمل السابقة التى تقضى بها بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى الفقرة ١ من المادة ٢ من القرار الجمهورى سالف الذكر - المؤسسات العامة المشار اليها فى الفقرة ٨ من المادة ١ من ذات القرار يقصد بها اشخاص القانون العام التى تدخل فى مدلول الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة كاشخاص القانون العام التى تقوم على مرافق مهنية او طائفية .

**ملخص الفتوى :**

المؤسسات العامة هى من الأشخاص الادارية العامة المصلحية ذات الميزانيات المستقلة ، فان مدد العمل السابقة التى تقضى فيها تضم كلها ( او بعضها ) وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى الفقرة (١) من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هذا مع مراعاة أن المؤسسات العامة التى ورد ذكرها فى الفقرة (٨) من المادة الأولى من القرار الجمهورى سالف الذكر - والتى قضت الفقرة (٤) من المادة الثانية من هذا القرار بضم ثلاثة أرباع مدد العمل التى تقضى بها بالشروط الواردة فى هذه الفقرة - انما تقصد بها اشخاص القانون العام التى لا تدخل فى مدلول الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحية كانت او اقليمية ، كاشخاص القانون العام التى تقوم على مرافق مهنية او طائفية .

( فتوى ٨١٠ فى ١٩٦٥/٩/١١ )

قاعدة رقم ( ٥٢٢ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يفرق في حكم حساب مدد العمل السابقة بين المدد التي قضيت في المؤسسات العامة والمدد التي قضيت في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة - يقصد بالأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة في تطبيق هذا القرار المؤسسات العامة الوثيقة الصلة بالدولة في حين يقصد بالمؤسسات العامة ما عدا ذلك من المؤسسات العامة .

ملخص الحكم :

ان اعتبار البنك العقاري الزراعى المصرى مؤسسة عامة لا يثير خلافا وانما يثور الخلاف حول ما اذا كان البنك المذكور بهذا الاعتبار يندرج ضمن الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحة كانت ام اقليمية « المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨. في شأن حساب مدة العمل السابقة في تقدير الدرجة والترتب واقدمية الدرجة التي نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر بحساب مدد العمل السابق التي تقضى بها كاملة ام انه يندرج ضمن « المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات والشركات المساهمة المصرية الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او قرارات جمهورية » المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية السابق الاشارة اليه التي نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه بحساب ثلاثة ارباع مدد العمل السابقة التي تقضى بها في تقدير الدرجة والترتب واقدمية الدرجة .

ويتعين لحسم هذا الخلاف الامام بالاسباب التنظيم الادارى للوقوف على مدلول عبارة « الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحة كانت ام اقليمية » .

ويبين من دراسة هذه الاسباب ان الدول تأخذ في ادارة مرافقها العامة بأحد أسلوبين : المركزية الادارية او اللامركزية الادارية ، والدول

التي تتبع الأسلوب الأول تقوم فيها سلطة ادارية واحدة بإدارة جميع مرافقها العامة ، أما الدول التي تتبع الأسلوب الثاني فتقوم على إدارة مرافقها الى جانب السلطة الادارية المركزية عدة اشخاص ادارية عامة وقد تنشأ هذه الأشخاص فى جزء محدد من ارض الدولة فتسمى اشخاصا ادارية عامة محلية او اقليمية ، وقد تنشأ لإدارة مرفق معين فتسمى اشخاصا ادارية عامة مرفقية او مصلحية ، ويطلق على هذه الاشخاص اصطلاحا اسم « المؤسسات العامة » .

وقد يقال إنه من مقتضى ما تقدم أن تندرج المؤسسات العامة ضمن « الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحية كانت ام اقليمية » المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة كما تندرج فى ذات الوقت ضمن « المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات والشركات المساهمة المبرية الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او قرارات جمهورية » المنصوص عليها فى الفقرة الثامنة من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، أى ان المشرع يكون قد نص فى القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على حكمين مختلفين بالنسبة الى حساب مدد العمل السابقة التى تقضى فى المؤسسات العامة على نحو ما توضح فيما تقدم وهو تناقض يجب أن ينزله عنه المشرع . بيد أنه متى روعى أن المشرع لم يضع - حسبما جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة - تعريفا جامدا للمؤسسات العامة نظرا لما ترتب على تطور فكرة المؤسسات العامة ونظمها واحكامها من اتساع نطاق هذه الفكرة فاصبحت تشمل انواعا عديدة من المؤسسات مما يجعل من المستحسن أن يترك تعريف المؤسسة العامة للفقهاء والقضاء حتى يكون الباب مفتوحا لما قد ينشأ من انواع جديدة من المؤسسات العامة مما يقضى الصالح العام بتطبيق قواعد القانون العام بشأنها متى روعى ذلك فإنه لا يكون ثمة تناقض قد انطوى عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ حين نص على حكمين مختلفين بالنسبة الى حساب مدد العمل السابقة التى تقضى فى المؤسسات العامة ، إذ تخصص المؤسسات العامة التى يطبق عليها حكم الفقرة الاولى من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، بحساب مدة الخدمة السابقة بأكملها

بالمخصص الوارد بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار المذكور فهي المؤسسات العامة الوثيقة الصلة بالدولة التي تتوفر فيها مقومات « الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مثل المؤسسات العامة الادارية او التقليدية والمؤسسات العامة الاقتصادية او ذات الطابع الاقتصادي » ومن ثم ينصرف النص على « المؤسسات العامة » الوارد في الفقرة الثامنة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ينصرف هذا النص الى ما عدا ذلك من مؤسسات عامة ، مثل المؤسسات العامة الطائفية ، وواضح ان مدلول عبارة « الأشخاص الادارية العامة المصلحية ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة » الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار المشار اليه لا يقع هذا النوع من المؤسسات العامة فيطبق عليه - اذن - حكم الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر بحساب ثلاثة ارباع مدد الخدمة السابقة .

( طعنى ٣٨٥ ، ٨٦٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢٣ )

##### المبدأ :

شم مدد الخدمة العسكرية ( خدمة العلم ) في التقاعد والترفع والتأصيل والمران والاحتراف طبقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٦ ولأحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة - لا تضم مدة الخدمة العسكرية الا لمن كان موظفاً فعلاً حين استدعائه لاداء هذه الخدمة ، اما ضباط الاحتياط من غير الموظفين فيجوز ضمهم بالنسبة اليهم عند التحاقهم بالوظائف العامة بشرط ان يكون تعيينهم بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

##### ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء التشريعات المنظمة لخدمة العلم في الاقليم السوري ان المادة ٢٠ من قانون خدمة العلم رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٤٧ كانت تنص على ان « المكلفون الذين يتركون وظائفهم وإعمالهم في دوائر الحكومة والشركات والمحلات التجارية والمؤسسات الرسمية العامة او الخاصة

بمسبب التحاقهم بخدمة العلم يتوجب على هذه الدوائر والشركات والمؤسسات اعتبارهم مجازين مؤقتا وتحفظ لهم بمراكزهم عدا الراتب حتى عودتهم » وقد رددت هذا الحكم المادة ٣٤ من المرسوم التشريعي رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ الذي حل محل القانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه ثم استبدل بالمادة ٤٣ المادة ٣ من المرسوم التشريعي رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٢ التي كانت تنص على ان « يتوجب على ادارات الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة ومختلف الشركات والمحلات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها اعتبار المكلفين الذين ينفكون عن وظائفهم او اعمالهم للتحاقهم بخدمة العلم مجازين اجازة مؤقتة بدون راتب او اجر على ان يحتفظ لهم بمراكزهم حتى انتهاء مدة تلك الخدمة وتعتبر مدة خدمة العلم من الخدمات الفعلية للموظف وتدخل في حساب المدة اللازمة للترقية ويعفى خلالها من العائدات التقاعدية » وقد اضيفت الى هذه المادة فقرة جديدة بالمرسوم التشريعي رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٢ تقضى بان يفيد من هذا الحكم جميع الموظفين الذين التحقوا بخدمة العلم بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولما صدر المرسوم التشريعي رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ المعمول به حاليا في شأن خدمة العلم نصت المادة ٧٣ منه على ان « يعتبر المكلفون الموظفون والمستخدمون مؤصلين او متمرنين في دوائر الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والخاصة والمحلات التجارية والصناعية والزراعية الذين يتركون وظائفهم واعمالهم بسبب التحاقهم بخدمة العلم مجازين مؤقتا بدون راتب او لجزر ويعادون الى مراكزهم » . ونصت هذه المادة ايضا على عقاب من يمتنع عن اعادة العامل في المؤسسات والمحلات العامة الى عمله ، كما نصت المادة ٨٣ من هذا المرسوم على ان تعتبر الخدمة المؤداة وفق احكام هذا القانون او قوانين خدمة العلم السابقة من الخدمات التي تدخل في حساب التقاعد والترقية والتأصيل والمران والاحتراف ، ولا تؤدي عنها العائدات التقاعدية ، ثم استبدل بهذه المادة مادة اخرى بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٦ تنص على ان « تعتبر الخدمات المؤداة وفق احكام هذا القانون او قوانين خدمة العلم السابقة من الخدمات التي تدخل في حساب التقاعد وتعويض الترشيح والترقية شريطة دفع العائدات التقاعدية عنها وفقا للاحكام النافذة » . ويستفيد من احكام هذه المادة من يدعى لاداء هذه الخدمة من ١ - الموظفين الداخليين في ملاك دائم في الدولة او في مؤسساتها العامة بصفة متمرن او اصيل

أو المتقاعدين منهم - ب - المستخدمين والعمال الدائمين لدى مختلف دوائر الدولة أو مؤسساتها العامة بصفة متمرن أو أصيل - ج - الاحتياطيين من عسكري الجيش أو الشرطة أو الدرك .

ويستفاد من استقصاء هذه التشريعات انه متى صدرت القوانين المنظمة لخدمة العلم في الاقليم الشمالي حرص المشرع على رفع الضرر عن الموظف الذي يستدعى اثناء توليه أعمال وظيفته لاداء الخدمة العسكرية ، فنص اول الامر على الاحتفاظ له بوظيفته ثم نص على اعتبار مدة خدمته العسكرية مدة خدمة فعلية لا تحول بينه وبين الترقية وبعض المميزات المقررة للموظفين القائمين بأعباء الوظيفة فعلا ، وحكمة ذلك ان الخدمة العسكرية واجب وطني لا يجوز ان يكون اداؤه سببا في حرمان الموظف من مزايا وظيفته - ولما كان منح الموظف هذه المزايا اثناء ادائه الخدمة العسكرية يعتبر خروجا على الأصل الذي يقضى بعدم تمتع الموظف بمزايا وظيفته الا اذا قام بأعبائها فعلا ، لما كان الامر كذلك فانه يتعين عدم ضم مدة الخدمة العسكرية الا لمن كان موظفا حين استدعائه لاداء هذه الخدمة اذ هو وحده الذي تتوافر فيه اعتبارات منح هذه المزايا .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز ضم مدة الخدمة العسكرية الى مدة الخدمة في الوظيفة بالنسبة الى الموظفين الذين عينوا بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ الا لمن كان موظفا حين استدعائه لاداء هذه الخدمة ، ولا يغير من هذا النظر ان المادة ٨٣ من المرسوم التشريعي رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٦ لم تكن تقصر - بنص صريح - الحكم الخاص بضم مدة الخدمة العسكرية الى مدة الخدمة في الوظيفة على الموظف الذي يستدعى لاداء الخدمة العسكرية ذلك لان النص في هذه المادة على حساب مدة خدمة العلم في « التقاعد والترفيه والتأصيل والمران والاحتراف » وهى كلها أمور متصلة بالموظف وحده يفيد حتما ان ضم هذه المدة لا يكون الا لمن ادى خدمة العلم متصفا بهذا الوصف .

وتنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على ان « تضم لضباط الاحتياط

غير الموظفين عند تعيينهم فى الوظائف العامة المدة التى قضوها فى الخدمة العسكرية وتدخل هذه المدة فى الاعتبار سواء عند تحديد اقدميتهم او تقدير راتبهم » .

ولما كان الاصل فى سريان القانون من حيث الزمان انه يسرى باثر مباشر على الوقائع التى تتم منذ تاريخ العمل به ولا يسرى على الوقائع السابقة على هذا التاريخ الا بنص صريح فيه فمن ثم لا يفيد من ضم مدة الخدمة العسكرية الى مدة الخدمة فى الوظيفة على النحو المنصوص عليه فى المادة ٦٦ المشار اليها الا من يعين من ضباط الاحتياط فى وظيفة عامة ابتداء من اول اكتوبر سنة ١٩٥٩ تاريخ العمل بالقانون المذكور .

وغنى عن البيان ان مدة الخدمة العسكرية التى تحسب فى هذه الحالة هى المدة اللازمة وفقاً لاحكام القانون لاعداد الشخص ضابط احتياط .

( فتوى ٢٦٢ فى ١٦/٣/١٩٦١ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢٤ )

المادة :

المدة التى تقضى فى خدمة الاتحاد الاشتراكى العربى او الاتحاد القومى تعتبر مدة خدمة حكومية تضم بأكملها بالتطبيق للمادة ١/٢ من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المدة التى تقضى فى خدمة الاتحاد القومى ( سابقاً ) او فى الاتحاد الاشتراكى العربى حالياً - تعتبر مدة خدمة حكومية فتندرج تحت حكم الفقرة الاولى من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة التى تقضى بأن مدد العمل السابقة فى الحكومة او فى الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانية الملحقه او المستقلة تحسب كاملة سواء كانت متصلة او منفصلة متى كانت قد قضيت فى درجة معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها - وفى نفس الكادر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مدة الخدمة بالاتحاد القومى سابقا وبالاتحاد الاشتراكى العربى حاليا تعتبر مدة خدمة حكومية فى مفهوم احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

( ملف ١٧٣/١/٨٦ - جلسة ١٤/٧/١٩٦٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢٥ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب ولقديمة الدرجة - نصه على حساب ثلاثة ارباع مدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة سواء كانت متصلة ام منفصلة - وجوب الا تقل المدة السابقة عن سنتين - يستوى ان يكون الموظف قد قضى هذه المدة فى جهة واحدة أو أكثر ، مادام ان العمل الذى قضاه فيها اكسبه خبرة فى عمله الجديد .

ملخص الفتوى :

ان البند رابعا من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب ولقديمة الدرجة تقضى بان تحسب ثلاثة ارباع مدد العمل السابقة التى تقضى فى غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة سواء كانت متصلة أو منفصلة بشرط ان لا تقل المدة السابقة عن سنتين وان تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة ويرجع فى ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذه القرار ان الاصل فى قواعد ضم مدد العمل السابقة انها تقوم على فكرة اساسية هى الافادة من الخبرة التى يكتسبها المرشح خلال المدة التى يقضيها ممارسا لنشاط وظيفى أو مهنى سابق على تعيينه بالحكومة تلك الخبرة التى ينعكس اثرها على وظيفته الجديدة الأمر الذى يقتضى عدم اهدار هذه المدة عند تعيينه فى الحكومة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الفكرة فى ضم مدد العمل السابقة هى الافادة من الخبرة التى اكتسبها العامل من عمله السابق



على تعيينه سواء اكان ذلك فى جهات حكومية او غيرها . وقد قرر  
المشرع الحد الأدنى للمدة اللازمة لاكتساب الخبرة فى الجهات غير  
الحكومية وحدده بستتين .

وما دام ان العبرة هى بالخبرة التى يكتسبها العامل من عمله السابق  
بالحد الأدنى الذى قرره المشرع فانه يستوى فى ذلك ان يكون قد قضى  
الحد الأدنى للمدة التى يجوز ضمها فى جهة واحدة او اكثر مادام ان  
العمل الذى قضاها فيها اكسبه خبرة فى عمله الجديد .  
( فتوى ١٢٤٧ فى ١٩٦٦/١١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٦ )

#### المبدأ :

مناط تقدير خضوع او عدم خضوع احدى المدارس لتفتيش وزارة  
التربية والتعليم هو ما تقرره الوزارة ذاتها حسبما هو وارد بسجلاتها -  
ضم مدة الخدمة التى قضيت بالمدارس الحرة وفقا لاحكام قرارى رئيس  
الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ يستلزم ان  
تكون هذه المدد قد قضيت بالمدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الوزارة .

#### ملخص الحكم :

ان المناط فى تقرير خضوع او عدم خضوع احدى المدارس لتفتيش  
الوزارة هو ما تقرره وزارة التربية والتعليم ذاتها فى هذا الصدد حسبما  
هو ثابت بسجلاتها ، فاذا ما اهدرت المحكمة رأى الوزارة فى هذا  
الخصوص اعتمادا منها على مستندات غير رسمية كانت تحت يد المدعى  
وشككت الوزارة فى صحتها بالدليل المقنع ، فانها تكون بذلك قد جانبت  
الصواب ، وتكون قد اصبحت على المدرسة المذكورة - بغير دليل سائغ  
من الأوراق - صفة الخضوع لتفتيش وزارة التربية والتعليم على غير  
أساس ، واذ رتب الحكم المطعون فيه على ذلك ضم ثلاثة ارباع مدة الخدمة  
التي يزعم المدعى قضاها بالمدرسة المذكورة اعمالا لقرارى رئيس الجمهورية  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ورقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ اللذين يستلزمان فى  
المدة المضمومة ان تكون قد قضت بالمدارس الحرة الخاضعة لتفتيش  
الوزارة ، فانه يكون قد اخطأ فى تاويل القانون وتطبيقه .

( طعن ١٢٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٦ )

( م - ٦٠ - ج ٢٢ )

قاعدة رقم ( ٥٢٧ )

المبدأ :

ان قرار المجلس الأعلى للأزهر الصادر بجلسة ١٩٤٨/٨/٢٤ بالمحضر رقم ١٨٢ قد تضمن قاعدة تنظيمية عامة مقتضاها ضم مدة خمس سنوات فى اقدمية الدرجة السادسة لمدرسى كليات الجامع الأزهر الحاصلين على شهادة العالمية من درجة استاذ - هذه القاعدة يجب لاعمالها بالنسبة اليهم ان تتوفر فيهم الشروط التى كان يجب توفرها فى طلاب الأبحاث بجامعة فؤاد الأول والذين صدر بشأنهم قرار مجلس الوزراء فى ٣ من يناير سنة ١٩٤٠ - شروط الافادة من احكام هذا القرار - مجرد القيد بالدراسات العليا للحصول على المؤهل الأعلى لا يكفى فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

لئن صح جدلا ان قرار المجلس الأعلى للأزهر الصادر بجلسة ١٩٤٨/٨/٢٤ بالمحضر رقم ١٨٢ قد تضمن قاعدة تنظيمية عامة مقتضاها ضم مدة خمس سنوات فى اقدمية الدرجة السادسة لمدرسى كليات الجامع الأزهر الحاصلين على شهادة العالمية من درجة استاذ ، فانه يجب لاعمال هذه القاعدة بالنسبة اليهم ان تتوفر فيهم الشروط التى كان يجب توفرها فى طلاب الأبحاث بجامعة فؤاد الأول والذين صدر فى شأنهم قرار مجلس الوزراء فى ٣ من يناير سنة ١٩٤٠ وذلك باعتباره القرار الاصل الذى استمد منه قرار المجلس الأعلى للأزهر المشار اليه احكامه وتحصل هذه الشروط - حسبما ورد فى مذكرة اللجنة المسالية المبينة آنفا - فى (١) ان يكون الطالب خلال المدة المطلوب ضمها من المعينين بمكافاة باحدى الكليات ، (٢) وان تعهد اليه الكلية التى للحق بها القيام بالأبحاث تحت اشراف الاساتذة ، (٣) وان يساعد فى القاء المحاضرات وتدريس بعض المواد لطلبة الليسانس ، ولا يكفى فى هذا الشأن مجرد القيد بالدراسات العليا للحصول على المؤهل الأعلى حتى يفيد الطالب من هذا القرار ذلك ان الحكمة التى يقوم عليها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر - الذى سار المجلس الأعلى للأزهر على منواله - هى ان يكون الطالب متصلا بالبحث متفرغا له ليغترف من منهل العلم ويكتسب الخبرة التى تؤهله بعد ذلك للتعين بصفة دائمة بالكلية بعد ان يكون قد احاط بالنواحي العلمية عند ممارسته البحث والندريس طووال السنوات التى يقضيها

بالكلية ، ولهذا يعامل معاملة اعضاء البعثات الذين يعتبرون فى الدرجة السادسة من تاريخ ايفادهم بالبعثة حتى لا يضار نتيجة تفوقه فى الحصول على الليسانس والحاقيه بالأبحاث ، كما اشارت الى ذلك مذكرة اللجنة المالية المتقدم ذكرها .

( طعن ٣٩٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٨ )

#### المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة لم تشترط للافادة من حكمها ان تكون مدة الخدمة فعلية او حقيقية - يكفى توافر مدد الخدمة التى حددتها سواء كانت فعلية او حقيقية او كانت اعتبارية او حكمية - سريان حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يرتبط بتاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شان التعليم الخاص .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تنص على ان :

« اذا قضى العامل (١٥) خمس عشر سنة فى درجة واحدة من الكادر او (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين او (٢٧) سبعا وعشرين سنة فى ثلاثة درجات متتالية او (٣٠) ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى او علاوة من علاواتها ايهما اكبر - ويستمر فى الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق ولحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها ، ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف وتؤخذ هذه العلاوات فى الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة اعلى » .

وتنص المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على انه : « فى تطبيق احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يكون حساب مدد العمل

المسابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وتقديرية الدرجة مقصورا على المدد  
اللى تقضى فى الجهات الآتية :

(١) المصالح الحكومية .

(٢) .....

(٣) .....

(٤) المدارس الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم .

وتنص المادة (٤) من القرار الجمهورى مسالف الذكر على ان  
« مدد العمل التى تقضى فى غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة ذات  
الميزانيات المستقلة أو الملحقة سواء كانت متصلة أو منفصلة تحسب ثلاثة  
أرباعها بالشروط الآتية :

( أ ) ألا تقل المدة السابقة عن سنتين .

( ب ) أن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة  
ويرجع فى ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

وتنص المادة (٣٤) من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن  
التعليم الخاص وبإلغاء القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم  
المدارس بالجمهورية العربية المتحدة على انه « تصب مدد العمل السابقة  
فى التعليم الخاص كاملة عند الالتحاق بالوظائف العامة متى كانت تالية  
لصدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وذلك وفقا للقواعد  
والشروط الأخرى المقررة فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير  
الدرجة والمرتب وتحديد الأقدمية » .

ومن حيث انه سبق لهذه الجمعية العمومية أن رأيت ان المادة ٢٢  
من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لم تشترط للإفادة من حكمها  
أن تكون مدة الخدمة فعلية أو حقيقية ومن ثم يكفى للإفادة من أحكامها  
توافر مدد الخدمة التى حددتها سواء كانت فعلية أو حقيقية أو كانت  
اعتبارية أو حكومية وذلك طبقا للقواعد العامة فى تفسير القوانين والتى  
تقضى بأن المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يوجد ما يقيد أو يحد منه  
( الفتوى الصادرة بجلسة ١٩٧١/١/٦ ملف رقم ٢٣٥/١/٨٦ ) .

ومن حيث أنه تطبيقاً لذلك ، واذ يبين من وقائع الحالة المعروضة ان السيد ..... قد ضمت له مدة خدمة سابقة قضاه بالتعليم الحر فترتب على ذلك رد اقدميته فى الدرجة العاشرة الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، ومن ثم يكون قد امضى بهذه الدرجة اكثر من خمس عشرة سنة فيحق له الافادة من احكام المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، فيمنح علاوة من علاوات الدرجة الاعلى ( الدرجة التاسعة ) او بداية مربوطها ايهاا اكبر وذلك اعتبارا من اول الشهر التالى لاكماله خمس عشرة سنة فى تلك الدرجة ، مع صرف الفروق المالية المستحقة له اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل بالوزارة .

ومن حيث انه لا وجه لما يتديه مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية من ان سريان حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على السيد المذكور لا يبدأ الا من ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ الذى سويت حالته على مقتضاه ، فهذا القول مؤداه تعطيل اثر من آثار ضم مدة الخدمة السابقة وحسابها فى تقدير الدرجة والرتب واقدمية الدرجة ، فمقتضى حساب مدة الخدمة السابقة فى تقدير الاقدمية هو اخذها فى الاعتبار عند تطبيق حكم المادة (٢٢) المشار اليها بغض النظر عن تاريخ العمل بالاداء التى تم الضم بمقتضاها ، والقول بغير ذلك من شأنه ان يؤدى الى نتيجة غير مقبولة فى خصوص الحالة المعروضة ، وذلك انه لو حسبت ثلاثة ارباع المدة التى قضاه السيد ..... فى التعليم الحر وفقاً لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لاكمل خمس عشرة سنة فى الدرجة العاشرة قبل نفاذ القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ ولافاد بالتالى من حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فلا يقبل ان يكون صدور القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ الذى قصد به افادة من لهم مدد خدمة سابقة بالتعليم الحر بحسابها كاملة بدلا من ثلاثة ارباعها ، لا يقبل ان يكون هذا القانون سببا فى الاضرار بهم بحرمانهم من الافادة من المادة (٢٢) التى كانوا يفيدون منها لو لم يطبق هذا القانون عليهم .

من اجل ذلك انتهى راءى الجمعية العمومية الى احقية السيد/..... فى الافادة من حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فيمنح اول مربوط الدرجة التاسعة او علاوة من علاواتها ايهاا اكبر اعتبارا

من تاريخ انقضاء خمس عشرة سنة على التاريخ الذى حددت فيه اقدميته  
فى الدرجة العاشرة على ألا يصرف فروقا مالية الا من تاريخ تسلمه  
العمل بالوزارة .

( ملف ٢٣٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/١/٦ )

قاعدة رقم ( ٥٢٩ )

#### المبدأ :

استصحاب بعض العاملين بالمؤسسات العامة عند نقلهم نقلا حكيميا  
الى فئات جدول المرتبات الملحق باللائحة العاملين بالشركات العامة الصادرة  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ما كان لهم من مدد خدمة  
سابقة وضمها الى مدة خدمتهم وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ واكتساب القرارات الصادرة بترتيب اقدميات هؤلاء العاملين  
حصانة تمنع من سحبها أو الغائها - مقتضى ذلك عدم جواز اعادة النظر  
فى حساب مدد الخبرة السابقة للعاملين بالمؤسسة المصرية العامة للسلع  
الغذائية بعد أن سويت حالتهم على فئات الجدول الملحق بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

#### ملخص الفتوى :

ان العاملين بالمؤسسات العامة كانوا يخضعون لاحكام قانون نظام  
موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص  
فى قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ولقد طبقت على هؤلاء  
العاملين بعد ذلك لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وكانت هذه اللائحة تحيل  
الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيها .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم ان القوانين والقرارات المكملة لقانون  
نظام موظفى الدولة من بينها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٥٨ الصادر فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة فى تقدير الدرجة  
والمرتب واقدمية الدرجة - كانت تطبق على العاملين بالمؤسسات العامة ،  
ومن ثم فقد كان يجوز حساب مدد الخدمة السابقة لهؤلاء العاملين وفقا

للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القرار الجمهوري المشار اليه - في  
أقدمية الدرجات التي يعينون عليها .

ولقد استمر هذا الوضع قائما الى أن صدر القرار الجمهوري رقم ٨٠٠  
لسنة ١٩٦٣ وبمقتضاه طبقت على العاملين بالمؤسسات العامة أحكام  
القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتم نقل هؤلاء العاملين نقلا  
حكيميا بذات أقدمياتهم في الدرجات التي يشغلونها الى فئات جدول  
المرتبات الملحق بالقرار الجمهوري المشار اليه .

ومن حيث أنه اذا كان مقتضى ما تقدم أن هؤلاء العاملين استصحبوا  
عند نقلهم نقلا حكيميا ما كان لهم من مدة خدمة سابقة سواء في ذلك  
ما قضوها فعلا في خدمة المؤسسات العامة التي يعملون بها ، او ما قضوها  
في جهات أخرى وتم ضمها الى مدد خدمتهم وفقا لأحكام القرار الجمهوري  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - فليس ثمة محل بعدئذ للقول بإعادة النظر في  
حساب مدد الخبرة لهؤلاء العاملين ، إذ أن مجال ذلك كان عند بدء تعيينهم  
ولقد تم هذا التعيين وفقا للأوضاع والأحكام التي كان معمولا بها في ذلك  
الوقت ، واكتسبت القرارات الصادرة بترتيب أقدميات هؤلاء العاملين  
حصانة تمنع من سحبها أو إلغاءها . والقول بجواز حساب مدد الخبرة  
للعاملين المشار اليهم سيؤدي بلا ريب الى إعادة ترتيب أقدمياتهم سواء  
في الدرجات التي يشغلونها حاليا او عند ترقيتهم الى درجات أعلى طالما  
أن هذه الترقيات تراعى فيها مدد الخبرة المتوافرة لكل عامل - ومن شأن  
ذلك كله زعزعة المراكز القانونية التي استقرت منذ عهد طويل بل أن  
الأمر لن يخلو من مفارقات شاذة لعدم وجود قواعد تشريعية موحدة  
لحساب مدد الخبرة هذه ، ومن ثم فإن كل مؤسسة ستستقل بقواعد  
خاصة بها .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم جواز حساب  
مدد الخبرة السابقة للعاملين بالمؤسسة المصرية العامة للملح الغذائية وذلك  
بعد أن سويت حالتهم على فئات الجدول الملحق باللائحة العاملين بالشركات  
العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ .

( ملف ٢٣٧/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٤/٤ )

قاعدة رقم ( ٥٣٠ )

المبدأ :

نص المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ على أن يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وذلك بالشروط المنصوص عليها في المادة ١٩ من هذا القانون ومن بينها ألا تقل تلك المدة عن سنة كاملة - مقتضى ذلك أن ربع مدة ممارسة المهنة الذي لم يحسب في التقديمية الدرجة طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يحسب ضمن المدة الكلية إذا كان يقل استقلالاً عن سنة كاملة متصلة - تطبيق .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ١٨ على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من المدد الآتية : .....

( ١ ) « مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة » .

وينص في المادة ١١ على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي » :

( ١ ) « ألا تقل عن سنة كاملة متصلة . .

ومن حيث أنه طبقاً لهذين النصين فإن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أتى بحكم من مقتضاء حساب المدة التي لم يسبق حسابها فقط كما أن ربع مدة ممارسة المحاماة الباقية بعد ضم ثلاثة أرباعها طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدة الخدمة السابقة في التقديمية الدرجة والمرتب يجب ألا تقل عن سنة كاملة فإن قلت عن ذلك امتنع حسابها في المدة الكلية اللازمة لترقية العامل وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .



ومن حيث انه لا وجه للقول بوجوب حساب المدة السابق ضمها لأقدمية الدرجة والمرتب والمساوية لثلاثة أرباع مدة ممارسة المهنة وإضافتها للربع الباقي من غير ضم لإكمال مدة السنة المشترطة في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك لأن ثلاثة أرباع المدة قد سبق ضمها لمدة الخدمة وبالتالي سبق حسابها الأمر الذي يحول دون إعادة حسابها أو إضافتها مرة ثانية وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبار أن هذه الأحكام لم تكن إلا بالمدد التي لم يسبق حسابها وهذا يصدق على ربع المدة الباقي فقط ومن ثم فإنه ان قل هذا الربع عن سنة وجب الالتفات عنه .

ومن حيث انه لا أساس أيضا للحجاج بأن من ضمت له ثلاثة أرباع المدة سيكون في مركز أسوأ ممن تخلف في شأنه شروط هذا الضم فالأول لن يتمكن من حساب الربع الباقي ان قل عن سنة بينما سيفوز الثاني بحساب المدة كلها ، ذلك لأن القياس بين الاثنين والجمع بينهما فيه فارق كبير إذا الأول ضم ثلاثة أرباع المدة في أقدميته ومدة خدمته من بدايتها بينما الثاني لن يحظى بمثل هذا الضم وإنما سيزيد من حساب المدة للترقية فقط دون أن تدخل في مدة خدمته أو في أقدميته من بداية تعيينه ؛ وعليه فإن اختلاف مركز كل منهما عن الآخر بداءة يقف حائلا دون المقارنة بينهما وإدعاء سوء حال الأول بالنسبة للثاني .

من أجل ذلك ترى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٧٧/١/١٢ التي انتهت الى عدم جواز حساب مدة ممارسة المحاماة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ إذا كانت تقل استقلالاً عن سنة كاملة متصلة ..

( ملف ٣٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٨ )

ويمثل هذا الرأي أفتت الجمعية العمومية بجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٧٧ ( ملف ٤٢٠/٣/٨٦ ) .

## قاعدة رقم ( ٥٣١ )

### المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أن المشرع استهدف تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على تاريخ نفاذه في ١٩٧١/٩/٣٠ بشرطين : ١ - أن يكون الحق قد بدأ قبل نفاذ هذا القانون ٢٠ - أن يكون مصدره أحكام القوانين والنظم السابقة على هذا التاريخ - أثر ذلك - عدم جواز ضم مدد الخدمة السابقة التي قضيت في التعليم الخاص طبقاً لأحكام المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن التعليم الخاص للعاملين الموجودين بخدمة الوزارة عند نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه سواء من عين منهم في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه أو في تاريخ لاحق عليه طالما أن الجهة الادارية لم تجبههم الى طلبهم حتى ١٩٧٤/٩/٣٠ ولم يقوموا برفع دعاوى قضائية حتى التاريخ المشار اليه - التفسير الصادر من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في المسائل المتعلقة بشئون العاملين المدنيين بالدولة يعتبر كاشفاً لحكم القانون وليس منشأ أو مقرر له - يترتب على ذلك أنه لا يحول دون ضرورة لجوء صاحب الشأن الى المحكمة المختصة للمطالبة بحقه في الميعاد - أثر ذلك - عدونها عن رأى سابق حول نطاق تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ليس من شأنه النظر في طلبات ضم مدد الخدمة التي سقط الحق فيها بانقضاء الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة السابق - كانت تنص على أنه مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني

للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

والمستفاد من النص المشار اليه ان المشرع استحدث به نظاما المقصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين الاول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه . الثانى : ان يكون مصدره احكام القوانين والقواعد والقرارات السابقة فى صدورهما على هذا التاريخ فاذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر فى طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

وحيث انه ترتيبا على ذلك فانه لا يجوز ضم مدد الخدمة السابقة التى قصيت بالتعليم الخاص طبقا لاحكام المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ بشأن التعليم الخاص للعاملين الموجودين بخدمة الوزارة. عند نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ١٩٧١/٩/٣٠ سواء من كان منهم قد عين فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فى ١٩٦٩/١/٢٣ او فى تاريخ لاحق عليه طالما ان الجهة الادارية لم تجبهم الى طلبهم حتى ١٩٧٤/٩/٣٠ ولم يقوموا برفع دعاوى المطالبة القضائية حنى التاريخ المشار اليه لتوافر الشرطين المشار اليهما بالمادة ٨٧ سالف الذكر .

ولا يغير من ذلك ان امتناع الجهة الادارية عن ضم تلك المدد لوفاء العاملين او تقاعسهم عن رفع دعاوى المطالبة القضائية حتى التاريخ المشار اليه كان استنادا الى التفسير الذى رآته الجمعية العمومية للمادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بجلسة ١٩٧٠/١١/١٨ والذى رأت فيه ان مدد العمل السابقة التى قضيت فى التعليم الخاص لا تضم بالكامل الا اذا كان الالتحاق بالوظيفة العامة قد تم فى تاريخ لاحق على

العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه اذ ان الراى الصادر منها بالنسبة للمسائل المتعلقة بشئون العاملين المدنيين بالدولة لا يعدو أن يكون اظهارا لحكم القانون فيها والتعرف عليه لتنفيذه فهو راى كاشف لحكم القانون وليس منشئا او مقررًا له الأمر الذى لا يحول دون لجوء صاحب الشأن الى المحكمة المختصة للمطالبة بحقه اذ راى ان التفسير الذى انتهت اليه لا يحقق مطالبه وعلى ذلك فان غدولها بجلسة ١٩٧٥/٤/٩ واخذها برأى مغاير للراى السابق صدوره منها بجلسة ١٩٧٠/١١/١٨ حول نطاق تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ليس من شأنه النظر فى طلبات هؤلاء العاملين لسقوط حقهم فى ذلك بانقضاء الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز بعد ١٩٧٤/٩/٣٠ النظر فى طلبات العاملين بوزارة التربية والتعليم الذين عينوا فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ والموجودين فى الخدمة عند نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ضم مدد خدمتهم السابقة التى قضيت فى التعليم الخاص ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى طبقا للمادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

( ملف ٣٨٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/٢/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٢ )

##### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل المسابقة فى تقدير الدرجة والترتب واقدمية الدرجة - استمرار العمل باحكام ذلك القرار بالجهات التى لم يتم اعتماد جداول تقييم وتوصيف الوظائف بها ذلك لحين اعتماد تلك الجداول .

##### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ينص فى المادة الثامنة على أن تضع كل وحدة هيكلًا تنظيميًا لها

يعتمد من السلطة المختصة بعد اخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . وتضع كل وحدة جدولاً للوظائف مرفقاً به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم ( ١ ) الملحق بهذا القانون . كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة . ويعتمد جدول الوظائف وبطاقات وضعها والقرارات الصادرة باعادة تقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . وتنص مادته التاسعة على ان يصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والاحكام التى تقتضيها تنفيذه ويدخل ضمن ذلك الحد الأدنى للخبرة المطلوبة لشغل الوظيفة الأدنى مباشرة . وان المادة ٢٠ من القانون تنص على انه : يشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف ٠٠٠ ( ٥ ) أن يكون مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة ٠٠ وان المادة ٢٧ منه تنص على أن تصدر لجنة شئون الخدمة المدنية قراراً بنظام حساب مدة الخبرة المكتسبة علمياً وما يترتب عليها من حساب الأقدمية الافتراضية والزيادة فى أجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للعامل الذى يزيد مدة خبرته العملية التى تتفق وطبيعة العمل عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها بشرط ألا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التاريخ الغرض لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية فى درجة الوظيفة أو الأجر . كما تنص المادة ١٠٦ على أن يستقر العمل بالقوانين والقرارات واللوائح المسارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه وعلى الجهات المنصوص عليها فى هذا القانون أن تصدر القرارات المنفذة له فى مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ تنفيذه .

ويستفاد مما تقدم ان المشرع اقام النظام الوظيفى فى الجهاز الادارى للدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أساس الأخذ بنظام تقييم وتوصيف الوظائف بتحديد الدرجة المسالية لكل وظيفة وتحديد شروط شغلها من حيث مدة الخبرة والمؤهل العلمى بما يتفق واعباء ومسئوليات كل منها ، والتباقا مع هذا المسلك لم يطلق المشرع الاعتداد

بعدة :لعمل السابق وانما قيد ذلك بان يكتسب العامل منه خبرة تتفق مع طبيعة الوظيفة المرشح لشغلها . وفى هذا الصدد قسم الخبرة الى نوعين خبرة علمية وخبرة عملية وجعل حساب مدة الخبرة العلمية منوط بقرار يصدر من لجنة شئون الخدمة المدنية يتضمن قواعد حسابها والآثار المترتبة عليه ، وناط حساب مدة الخبرة العملية بقرار يصدر من السلطة المختصة فى كل حالة على حدة ، ومن ثم فان اتباع هذا الطريق فى الاعتماد بمدة العمل السابق انما يتوقف على امور منها التوصيف والتقييم ، وعليه فان تخلفه يؤدى الى عدم امكان حساب مدد العمل السابق وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالما انه لم يتضمن احكاما وقتية تسرى خلال الفترة الانتقالية من تاريخ العمل به حتى اتمام التوصيف والتقييم ، ومن ثم يتعين اعمال الاحكام السابقة عليه والتي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فيما يتعلق بحساب مدد العمل السابق وذلك الى حين اجراء التوصيف اعمالا لنص المادة ١٠٦ من ،لقانون التى قضت صراحة باستمرار العمل بالقوانين والقرارات السارية وقت صدوره فيما لا يتعارض مع احكامه ، اذ لا مجال لمثل لمثل هذا التعارض الا بعدم اتمام توصيف وتقييم الوظائف .

ولما كانت وزارة العدل لم تطبق نظام التوصيف والتقييم الا فى عام ١٩٧٩ ، فانه يتعين حساب مدة الخدمة السابقة لموظفيها الذين تقدموا بطلبات فى هذا الشأن قبل ذلك التاريخ ومنهم العامل المعروضة حالته ، وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اذا توافرت فى المدة التى قضاها بالقوات المسلحة الشروط المنصوص عليها فيه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدة العمل السابق فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالجهات التى لم يتم اعتماد جداول تقييم وتوصيف الوظائف بها وحتى يتم اعتماد تلك الجداول ، والى ان حساب مدة الخدمة السابقة للعامل المعروضة حالته فى القوات المسلحة يتعين ان يتم وفقا للشروط الواردة بهذا القرار .

( ملف ٤٧/٥/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ )

## قاعدة رقم ( ٥٣٣ )

### المبدأ :

مدة الخدمة وحسابها عند الترقية ومنح العلاوات - انقطاع العامل عن عمله بدون إذن يترتب آثار البعد عن الوظيفة بغير أن تلغى علاقة الموظف بها نهائيا - أثر ذلك - عدم حساب مدة الانقطاع ضمن خدمته وفى المدد المشترطة لترقيته أو منحه العلاوات الدورية .

### ملخص الفتوى :

المادة (١٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ومثلها المادة (٤١) من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقرر أن منح العلاوة عن سنة كاملة مقابل ممارسة العامل العمل المستند اليه خلالها . وان المادة (١٦) ومن بعدها المادة (٣٦) من القانون سألني الذكر على التوالى ، توجبان قضاء مدة بينية محددة فى الوظيفة التى يشغلها العامل للترقية الى الفئة او الدرجة الاعلى . وان كلا القانونين من تنظيم دقيقا للمدد التى يقطع فيها العامل عن عمله ، فلم يجز ايها كقاعدة عامة الانقطاع عن العمل الا فى حدود الاجازات المسموح بها ، واستثناء من ذلك اجازا حساب مدد الانقطاع بدون إذن فى الاجازات اذا قدم العامل اسبابا لغيابه تقبلها الادارة ، وفى غير هذه الحدود لا يجوز حساب مدد الانقطاع ضمن مدة خدمة العامل

وترتبيا على ما تقدم جميعه لا يترتب للعامل خلال مدة الانقطاع التى لا تحتسب اجازة على النحو السالف بياته ، أى حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة سواء كانت ترقية او علاوة ، اذ انه لم يؤد عملا فيها ولم يخصص له خلالها باجازة من أى نوع مما قرره المشرع ، وفى القول بغير ذلك ما يؤدى الى اهدار الأحكام الخاصة بالاجازات واستحقاق العلاوة وشروط الترقية .

واذا كان كل من القانونين المشار اليهما قد رتب على الانقطاع الذى يجاوز حدا معين اعتبار خدمة العامل منتهية من تاريخ بدء الانقطاع ، فان هذا الحكم ليس من شأنه وقوع انتهاء الخدمة تلقائيا

بغير تدخل من الإدارة ، ولا كئن مؤدى ذلك ترك امر بقاء العامل بالخدمة فى يده ان شاء انهاهما انقطع عن العمل ، لذلك فانه ان لم يعقب الانقطاع صدور قرار صريح من جهة الادارة بانتهاء الخدمة ترقبت آثار البعد عن الوظيفة بغير ان تفصم علاقة الموظف بها نهائيا .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد انقطع عن العمل فى المدة مز ١٩٧٦/٧/٤ حتى ١٩٧٩/٩/٧ دون اذن له بذلك ، فانه لا يجوز اعمالا للقواعد السالف بيانها حساب تلك المدة ضمن مدة خدمته وفى المدد المشترطة للترقية الى الفئات او الدرجات الاعلى ، ولا يستحق العلاوات الدورية خلالها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدة جواز حساب مدة انقطاع العامل / ..... دون اذن او عذر مقبول ضمن مدة خدمته وفى المدد المشترطة لترقيته وعدم جواز منحه العلاوات الدورية التى حل موعد استحقاقها خلالها .

( ملف ٥٣٨/٣/٨٦ - - جلسة ١٩٨١/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٥٣٤ )

#### المسألة :

أولى المشرع رعاية خاصة للمجنّد حتى لا يضار من تجنيده .  
اعتبر خدمته العسكرية فى مقام الخدمة المدنية - القيد الوحيد ه  
الا يسبق المجنّد زميله فى التخرج المعين معه فى ذات الجهة متى كا .  
اعلى منه فى مرتبة النجاح .

#### ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواه رقم ٣٣٦/٣/٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤ والتى انتهت الى « احقية المجنّد فى ضم مدة تجنيده كاملة بشرط الا يسبق من هو اعلى منه فى مرتبة النجاح من المعينين معه بقرار واحد » وذلك استنادا الى ان المادة ٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون الخدمة العسكري والطنية المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن « تعب



مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضاءها بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كانها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة فى الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة ، كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التى تتطلب الخبرة او تشترطها عند التعيين او الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على لنحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى الجهة ذاتها . ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ .

ومفاد ذلك أن المشرع رعاية منه للمجنّد وحتى لا يضار بتجنّده خدمته العسكرية فى مقام الخدمة المدنية ، وبهذا الوصف أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها فى حكم الخدمة المدنية ، بيد أن المشرع أورد قيّداً وحيداً على ذلك هو ألا يسبق المجنّد زميله فى التخرج المعين معه فى ذات الجهة .

ولما كان المشرع قد زاد من رعايته للمجندين فمنحهم أيضاً فى قوانين العاملين بالحكومة والقطاع العام أولوية على المعيّنين معهم بذات التاريخ الذين يتحدّون معهم فى مرتبة النجاح ، ومن ثم فإن المعين مع المجنّد من هؤلاء فى قرار واحد وهى جهة واحدة لا يعتبر زميلاً له لكون المجنّد يسبقه فى ترتيب الأقدمية ، وعليه فإن القيد الوارد فى المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ سالف البيان لا يجد مجالاً لأعماله فيما بين المجنّد ومن يعين معه فى قرار واحد طالما اتحدا فى مرتبة النجاح ، ويكون مجال أعماله فى حالة ما إذا كان من عين مع المجنّد فى قرار واحد أعلى منه فى مرتبة النجاح .

وبتطبيق ما تقدّم على الحالة المعروضة ، يبين أنه ولئن اتحد السيد / ..... الذى أدّى الخدمة العسكرية مع السيد / .....  
( م - ٦١ - ج ٢٢ )

الذى لم يؤد الخدمة العسكرية فى تاريخ التخرج والتعيين بيد ان السيد  
الأخير حصل على المؤهل بمجموع ٣١٩٥ درجة فى حين حصل المعروضة  
حالتها على ذات المؤهل بمجموع ٣١٥ درجة

ومن ثم يكون العامل الحاصل على درجات اعلى فى مرتبة النجاح  
زميلا للمجند وقيدا عليه فى حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧  
لسنة ١٩٨٠ ولا يجوز ان يسبق المجند هذا الزميل نتيجة حساب مدة  
تجنيديه ولا محل للقول باحقية المجند فى الحالة المعروضة فى ضم مدة  
تجنيديه ، استنادا الى ان له زميلين من نفس دفعة تخرجه معيشتان معه  
بذات القرار وارجعت اقدميتهما الى تاريخ سابق عليه فى درجة بداية  
التعيين نتيجة لضم مدة خدمة سابقة لهما بمقتضى احكام قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بقواعد حساب مدد الخدمة السابقة ،  
اذ انه فضلا عن ان وجود الزميل الذى يعتبر قيда عليه فان احكام ضم  
مدة الخدمة العسكرية تغاير احكام ضم مدة الخدمة المدنية اذ بينما تقوم  
قواعد ضم مدة الخدمة المدنية السابقة فى تحديد اقدمية العامل ومرتبته  
اساسا على فكره مؤداها الافادة من الخبرة التى يكتسبها العامل من  
ممارسته لنشاط وظيفى او مهنى سابق على تعيينه فان قواعد ضم مدة  
الخدمة العسكرية اساسها رفع الضرر الذى يلحق المجند الذى حرمه  
التجنيد من التعيين فى الوظائف العامة مع زملائه فى التخرج ، ومن ثم  
فان لكل مجاله الخاص الذى ينطبق فيه ولا يفيد المجند من ضم مدة  
خدمة مدنية سابقة طبقا للقواعد الخاصة بها لمن يعمل معه فى الجهة  
التي عين بها ، وبذلك فلا يفيد المعروضة حالته من ضم مدة خدمة سابقة  
للعاملتين المذكورتين طبقا لقواعد ضم مدد الخدمة السابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
احقية السيد المعروضة حالته فى ضم مدة خدمته العسكرية باعتبار  
السيد / ..... زميلا له وقيدا عليه .

## مديونية



### قاعدة رقم ( ٥٣٥ )

#### المبدأ :

اتحاد الذمة - اثره - عدم اعتباره من 'سبب انقضاء الالتزام -  
اثره اقرب الى وقف المطالبة بالحق منه الى معنى الانقضاء .

#### ملخص الفتوى :

ان اتحاد الذمة لا يترتب عليه انقضاء الالتزام بقدر ما يترتب عليه وقف نفاذه ، وذلك لانه ليس فى حقيقته سببا من اسباب انقضاء الالتزام بل هو مانع طبيعى يحول دون المطالبة بالدين ، من جراء اتحاد صفتى الدائن والمدين فى ذات الشخص ، ويتفرع على ذلك انه اذا زال السبب الذى افضى الى اتحاد الذمة زوالا مستندا ، سقط المانع وعاد الالتزام الى الوجود بما يتبعه من ملحقات . ومقتضى ذلك ان الاثر المترتب على اتحاد الذمة هو فى حقيقته اقرب الى شل حكم الاستحقاق وهو المطالبة منه الى معنى الانقضاء ، فالالتزام يعود الى الوجود اذا زال السبب الذى ادى الى اتحاد الذمة زوالا مستندا .

( فتوى ٥٥ - فى ١٩٥٩/١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٣٦ )

#### المبدأ :

الوفاء بالدين - تكييفه - عدم رضا الدائن بما يعرضه المدين وفاء للمدين - اجباره على ذلك عن طريق العرض الحقيقى - تكييفه قانونا واثره .

#### ملخص الحكم :

ان الوفاء هو اتفاق بين المدين والدائن على قضاء الدين والاتفاق يتطلب بالضرورة رضا الدائن بما يعرضه عليه المدين وفاء للمدين ، فاذا

امتنع الدائن عن قبول الوفاء بغير موجب فانه يجبر على هذا القبول عن طريق العرض الحقيقي للدين ، ويعتبر الوفاء عن هذا الطريق تصرفا قانونيا بارادة منفردة هي ارادة المدين الذي يعرض الوفاء حتى يتحلل من الدين وفوائده في حين يرفض الدائن استيفاء الدين دون مبرر ، فيكون من العدل ان يتم الوفاء جبرا على الدائن باجراءات تقوم مقام الوفاء الفعلى ويترتب عليها ما يترتب على الوفاء الفعلى .

( طعن ٦٣٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٧ )

##### المبدأ :

عرض حقيقي - الوفاء بالدين عن طريق عرضه على الدائن عرضا حقيقيا - تعليقه على شرط او قيد لا يستلزمه الدين المعروض له او بالتصنيف - اثره - اعتبار العرض غير قائم .

##### ملخص الحكم :

لما كان العرض الحقيقي انما شرع لمواجهة تعذت الدائن ورفضه قبول الوفاء المعروض عليه بغير سبب مشروع ، وكان من العدل ان يحمل الدائن على قبول هذا الوفاء حتى تبرأ ذمة المدين من الدين ومن تبعاته بما في ذلك سريان الفوائد ، فان ذلك يقتضى بالضرورة ان يكون العرض خاليا من اى قيد او شرط لا يستلزمه الدين المعروض ، فاذا كان العرض معلقا على شرط لا يستلزمه الدين المعروض او كان شرطا تعسفيا فمن حق الدائن ان يمتنع عن قبول الوفاء ، ولا يعود للمدين اى حق في حمله على قبوله باجراءات العرض الحقيقي والايداع - اذ يترتب على هذا الشرط اعتبار العرض غير قائم .

( طعن ٦٣٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٧ )

قاعدة رقم ( ٥٣٨ )

المبدأ :

احكام العرض الحقيقى من قواعد القانون المدنى - اهمية الاخذ بفكرتها فى علاقة الادارة بدائنيها - اتباع اجراءات العرض الحقيقى والايداع المنصوص عليها فى قانون المرافعات فى مجال الروابط الادارية - رهن بعدم تعارض هذا الأسلوب مع طبيعة هذه الروابط والقواعد والنظم المالية المتعلقة بالصرف - تعلية المبالغ المستحقة على الادارة بالامانات على ذمة الدائن - يحقق ما يستهدفه نظام العرض والايداع - لا يلزم استصدار حكم بصحة العرض والايداع - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان احكام العرض الحقيقى - وهى من قواعد القانون المدنى - إنما تقوم على فكرة الوفاء جبراً على الدائن فى حالة امتناعه عن قبول الوفاء بغير موجب ، عن طريق اثبات هذا الامتناع بطريق رسمى لا شبهة فيه ، وذلك حتى يتحمل المدين من شغل ذمته بالدين وما يترتب على ذلك من سريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية وتحمل تبعه هلاك الشئ محل الالتزام وموونة المحافظة عليه . ولا شك فى اهمية الاخذ بهذه الفكرة فى علاقة الادارة بدائنيها اذا ما ارادت تيرئة ذمتها مما هى مقرة به ، بيد ان اتباع ذات اجراءات العرض الحقيقى والايداع المنصوص عليها فى قانون المرافعات فى مجال الروابط الادارية رهن بعدم تعارض هذا الأسلوب مع طبيعة هذه الروابط او القواعد والنظم المالية المتعلقة بالصرف . ذلك ان اجراءات الصرف الحكومية تقضى بدعوة الدائن للتوقيع على مستندات الصرف بمقر الادارة ليعتض ما هى مقرة به ، فان رفض قبول هذه الدعوة او امتنع عن التوقيع على المستندات فان المبالغ المستحقة تعلو بالامانات على ذمته وتلك اجراءات قريبة الشبه باجراءات نظام العرض والايداع ويمكن ان تحقق ما يستهدفه نظام العرض والايداع من وفاء الدين جبراً على الدائن ، ولا يبقى الا جواز استصدار حكم بصحة العرض والايداع وهو اجراء قد لا يكون ثمة وجه لتطبيقه بالنسبة الى الجهة الادارية بحسبان ان اجراءاتها محمولة على الصجة بما تكفله من الضمانات الى ان يقوم الدليل على العكس .

قاعدة رقم ( ٥٣٩ )

المبدأ :

عرض جهة الادارة الوفاء بدين عليها بتعليقه بالأمانات لحساب الدائن مع اشتراط قبوله والتنازل عن أى حق له قبلها - اعتبار هذا الشرط شرطا تعسفيا لا يستلزمه الدين المعروض - أثر ذلك - لا تبرأ ذمة الجهة الادارية من الدين بهذا الايداع .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان الجهة الادارية فى الوقت الذى عرضت فيه الدين على الدائن قد تطلبت ان يوقع اقرارا بقبوله ما تعرضه عليه ويتنازله عن المطالبة بأى حق له قبلها ، فان هذا الشرط يكون شرطا تعسفيا لا يستلزمه الدين المعروض وليس له من مسوغ معقول وينبنى على ذلك ان تعلية المبالغ بالأمانات اللاحق لهذا العرض - بفرض التسليم بقيامه مقام الايداع بخزانة المحكمة - لا يبرىء ذمة الجهة الادارية من الدين .

( طعن ٦٣٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٧ )

قاعدة رقم ( ٥٤٠ )

المبدأ :

التضامن بين المدينين اما ان يكون بناء على اتفاق بين ذوى الشأن واما ان يقرر بنص فى القانون - أساس ذلك - نص المادة ٢٧٩ من القانون المدنى - التضامن الاتفاقي لا يلزم ان يكون بصريح العبارة - قد تنصرف اليه الارادة ضمنا بشرط ان تكون دلالة الاقتضاء فى هذه الحالة واضحة لا خفاء فيها - التضامن القانوني لا يكون الا صريحا وفى حالات معينة اوردتها نصوص القوانين على سبيل الحصر - مثال - التضامن بين المسؤولين عن عمل ضار طبقا لنص المادة ١٦٩ من القانون المدنى - التضامن الذى قرره هذا النص - شرط قيامه - وحدة الخطأ ، أى وحدة الفعل الضار المنسوب إلى كل من المدينين المتعدددين .



### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٨ المشار اليها تنص على انه « اذا عهد بتنفيذ العمل المقاول وجب على صاحب العمل اخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة ايام على الأقل . ويلتزم المقاول بهذا الاخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ، ويكون المقاول الاصلى والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون » .

كما تنص المادة ١٢٤ على ان « يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى احكام هذا القانون امتياز على جميع اموال المدين . . وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الادارى » .

ومن حيث انه يبين من نص الفقرة الاولى من المادة ١٨ انفة الذكر ان ثمة التزاما قانونيا نشأ في ذمة صاحب العمل بحيث يكون مخطئا ومسئولا عن تعويض ما ينجم عن هذا الخطأ من اضرار اذا لم يحم بالوفاء بذلك الالتزام اعمالا للقاعدة العامة في المسؤولية التي نصت عليها المادة ١٦٣ من القانون المدنى والتي تقضى « بان كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

ومن حيث انه يتعين لتحديد طريقة الرجوع على صاحب العمل الذى لم يوف بالتزامه الوقوف على طبيعة مسؤوليته ، وهل هى مسؤولية تضامنية ، اى يسأل بالتضامن مع المقاول ، فيجوز للهيئة الرجوع عليه بطريق الحجز الادارى ام انها مسؤولية شخصية فلا يجوز للهيئة عندئذ الرجوع عليه الا بدعوى التعويض .

ومن حيث ان المادة ٣٧٩ من القانون المدنى تنص على ان « التضامن بين الدائنين او بين المدنين لا يفترض وانما يكون بناء على اتفاق او نص فى القانون » .

ويتضح من هذا النص ان التضامن بين المدنين اما ان يكون بناء على اتفاق بين ذوى الشأن واما ان يقرر بنص فى القانون . والتضامن الاتفاقى لا يلزم ان يكون بصريح العبارة فقد تنصرف اليه الارادة ضمنا بشرط ان تكون دلالة الاقتضاء فى مثل هذه الحالة واضحة لا خفاء فيها بحيث اذا اكتنف الشك هذه الدلالة وجب ان يؤول لنفى التضامن وليس لاثباته . اما التضامن القانونى فلا يكون الا صريحا وفى حالات

معينة اوردتها نصوص القوانين على سبيل الحصر ، ومن بين هذه الحالات التضامن من بين المسئولين عن فعل ضار الذي عرضت له المائدة ١٦٩ مدني بنصها على انه « اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بنعويض الضرر » ..

ومن حيث انه يشترط لقيام التضامن الذي قرره هذا النص وحده الخطأ ، اي وحدة الفعل الضار المنسوب لكل من المدينين المتعديدين . وليس الأمر على هذا النحو في الحالة محل البحث لأن الخطأ المنسوب لصاحب العمل يتمثل في عدم اخطار الهيئة باسم وعنوان المقاول الذي اسند اليه العمل في حين ان الخطأ المنسوب للمقاول يتمثل في عدم قيامه بسداد مستحقات الهيئة عن العمال الذين يستخدمهم ..

( فتوى ٤ في ١٩٧٠/١/٤ )

قاعدة رقم ( ٥٤١ )

المبدأ :

حقوق الامتياز - دين ممتاز - نص المادة ١١٢٩ من القانون المدني - مفاده ان المبالغ المستحقة للخزانة العامة لا يثبت لها امتياز في جميع الأحوال وبصفة تلقائية ، وانما تكون ممتازة اذا ترتب لها امتياز طبقاً لنصوص القوانين والأوامر الخاصة بها وبحسب الشروط المقررة في هذه التشريعات - اذا استحق للخزانة العامة مبلغ ما ولم يوجد نص تشريعي يقرر امتيازها فانه لا يتمتع حينئذ بامتياز ما - اذا وجد مثل هذا النص يتعين الرجوع اليه للتعرف على شروط الامتياز واحكامه .

مبلغ الضرائب المستحقة لمامورية الضرائب العقارية تتمتع بامتياز طبقاً للقوانين الخاصة بها - وهذه المبالغ تستوفي من ثمن الأموال في أية يد كانت قبل أي حق آخر ولو كانت ممتازة او مضمونة برهن رسمي عدا المصروفات القضائية .

مبلغ الضرائب المستحقة للإدارة العامة لأمالك الدولة الخاصة لا تسرى عليها نص المادة ١١٢٩ من القانون المدني وكل ما يترتب لها من امتياز في هذا الشأن هو امتياز حق البائع على ثمن العقار طبقاً لحكم المادة ١١٤٧ من القانون المدني - هذا الامتياز يأتي في مرتبة تالية لمرتبة امتياز الضرائب .

ملخص الفتوى :

لزم للمشروع ٦١ حربية نزع ملكية ارض زراعية مساحتها ١٣ س ط ١٦ ف ١٥ ملكة للسيد ... وقد اتخذت في هذا الشأن الاجراءات

التي رسمها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين وقدر مقابل هذه المساحة بمبلغ ٥٥٩٩٧٣٦ جنيتها ، وقد آل جزء من هذه الأقطان الى صاحب الشأن عن طريق الشراء من مصلحة الأملاك الأميرية ، ونقل اليها تكاليفها وان لم يتم التسجيل بعد .

وقد أوقعت الادارة العامة للأملاك الدولة الخاصة حجرا تحت يد مصلحة المساحة على المبلغ سالف الذكر استيفاء لمبلغ ١٩٩٠٨٠ جنيتها قيمة الأقساط المستحقة لها من ثمن بيع تلك الأقطان وفوائدها ، كما أوقعت مأمورية الضرائب العقارية حجرا تحت يد المصلحة استيفاء لمستحقاتها قبل السيد المذكور من أموال أميرية وضريبتى الدفاع والأمن القومى وتبلغ ٤٤٩٤٦١ ر.جنيها .

وأذا كان المبلغ المحجوز عليه لا يفي بمستحققات الجهاتين الحاجزتين ، فقد استطلعت ادارة نزع الملكية الراى فى كيفية انقضاء بهذا المبلغ .

ومن حيث ان القانون المدنى ينص فى المادة ١١٣٩ منه على أن « المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر الصادرة فى هذا الشأن » .

« وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المنقولة بهذا الامتياز فى أية يد كانت قبل أى حق آخر ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية » .

ومما نص المادة الأولى من هذا النص أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة لا تثبت لها امتياز فى جميع الأحوال وبصفة تلقائية ، وإنما تكون ممتازة اذا ترتب لها امتياز طبقا لنصوص القوانين والأوامر الخاصة بها وبحسب الشروط المقررة فى هذه التشريعات بحيث انه اذا استحق للخزانة العامة مبلغ ما ولم يوجد نص تشريعى يقرر امتيازها ، فإنه لا يتمتع حينئذ بامتياز ما ، أما اذا وجد مثل النص فإنه يتعين الرجوع اليه للتعرف على شروط الامتياز وإحكامه .

ومن حيث انه بالنسبة الى المبالغ المحجوز بها تحت يد مصلحة المساحة فان مبالغ الضرائب المستحقة لمأمورية الضرائب العقارية تتمتع

بامتياز طبقا للقوانين الخاصة بها ، اذ ينص القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان فى المادة ١٦ منه على ان « للخزانة العامة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق امتياز على الاراضى المستحقة عليها الضريبة » . كما ينص القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع فى مادته الاولى على ان تقتضى هذه الضريبة مع اقساط الضريبة الاصلية وتأخذ حكمها ونسرى عليها القوانين الخاصة بتلك الضريبة ، وكذلك نص القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لأغراض الامن القومى فى مادته الثالثة على ان تسرى فى شأن هذه الضريبة احكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ومن ثم فان هذه المستحققات جميعها تتمتع بامتياز فى تحصيلها ، وبالتالي فانها تستوفى من ثمن الاموال المثقلة بهذا الامتياز فى اية يد كانت قبل اى حق آخر ولو كان ممتازا و مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية .

اما المبلغ المستحق للإدارة العامة لاملاك الدولة الخاصة ، فانه ليس ثمة نص فى لائحة شروط وقيود بيع املاك الميرى الحرة يقرر امتيازاً للحكومة على الاراضى المباعة منها استيفاء للثمن المستحق لها ، وبذلك فان هذا المبلغ لا يسرى عليه نص المادة ١١٣٩ من القانون المدنى سالف الذكر ، وكل ما قد يترتب له من امتياز فى هذا الشأن هو امتياز حق البائع على ثمن العقار طبقا لحكم المادة ١١٤٧ من القانون المدنى التى تنص على ان « ما يستحق لبائع العقار من الثمن وملحقاته يكون له امتياز على العقار المباع ويجب ان يقيد الامتياز ولو كان البيع مسجلا وتكون مرتبته من وقت القيد » وبصرف النظر عما يوجب هذا النص من قيد الامتياز فان مرتبته تاتى على اى حال تالية لمرتبة امتياز الضرائب التى لا يسبقها سوى المصروفات القضائية .

وطبقا لما تقدم فان مستحققات مأمورية الضرائب العقارية تتمتع بامتياز يوجب وفاءها قبل مستحققات الادارة العامة لاملاك الدولة الخاصة ، بحيث لا يصرف الى هذه الأخيرة الا ما يتبقى بعد الوفاء بمستحققات مأمورية الضرائب العقارية كاملة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان على الوزارة ان توفى الى مأمورية الضرائب العقارية بمستحققاتها المشار اليها كاملة ، وما يتبقى بعد ذلك من مقابل نزع الملكية يودى الى الادارة العامة لاملاك الدولة الخاصة .

( فتوى ١١٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٠ )

مراقبوا ومديرو الحسابات ووكلاؤها

-----



قاعدة رقم ( ٥٤٢ )

المبدأ :

مراقبوا ومديرو الحسابات ووكلاؤهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة - يتبعون وزارة الخزانة - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ - مؤدى ذلك انهم في مباشرتهم لأعمالهم في الهيئات المذكورة انما يباشرون أعمالهم الأصلية ولا يعتبرون منتدبين أو معارين لهذه الجهات .

ملخص الحكم :

ينص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة في مادته الرابعة على ان « يتبع وزارة الخزانة مراقبو ومديرو الحسابات ووكلاؤهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى . . » وهى الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، ومؤدى تبعية مراقبى ومديرى الحسابات ووكلائهم بالهيئات المشار اليها لوزارة الخزانة انهم في مباشرتهم لأعمالهم في تلك الجهات انما يباشرون أعمالهم الأصلية المنوط بهم القيام بها باعتبارهم من موظفى وزارة الخزانة فتبقى لها السلطة الفعلية القائمة على الرقابة والتوجيه في أعمالهم سواء ما تعلق منها بالنواحى الفنية أو الادارية كما انها تستقل بنقلهم من جهة الى أخرى هيئة كانت أو وزارة بما لها من سلطة مقررة لها قانونا في شأن موظفيها تباشرها حسبما نراه محققا لصالح العمل دون ان يتوقف النقل على ارادة الجهة المنقولين منها أو اليها أو على ارادة الموظف وبهذه المثابة فان مراقبى ومديرى الحسابات ووكلائهم بتلك الهيئات لا يعتبرون منتدبين أو معارين لها وإن القول بغير ذلك فضلا عن انه يجافى طبيعة العلاقة بينهم وبين وزارة الخزانة وتبعيتهم لها طبقا للقانون فانه من تاحية أخرى يتنافى مع طبيعة العلاقة التى تقوم بينه وبين تلك الهيئات .

( طعن ٩٩٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ )





## مرتّب

### الفصل الأول : المرتّب عند التعيين .

- الفرع الأول : تسلم العمل هو المناط في استحقاق المرتّب .
- الفرع الثاني : تحديد المرتّب عند التعيين تكفل به القانون .
- الفرع الثالث : المقصود بالمرتّب الأصلي .
- الفرع الرابع : أول مربوط الدرجة .
- الفرع الخامس : راتب العامل المعاد تعيينه .
- الفرع السادس : الحد الأقصى لما يحق للموظف أن يتقاضاه من مرتّبات .
- أولا : ما يحصل عليه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من نشاطهم الخاص بمكاتبهم أو عياداتهم .
- ثانيا : بدل التمثيل المقرر لمنذوبى الحكومة في النورضة .
- ثالثا : ما يحصل عليه الموظفون المشتركون في الاشراف على برنامج المعونة الامريكية بمصر سنة ١٩٥٤ .
- رابعا : ما يحصل عليه من يعين من اصحاب المعاشات مرة اخرى بخدمة الحكومة مرتّبا كان ما يحصل عليه او مكافاة الى جانب معاشه .
- خامسا : ما يحصل عليه رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية واعضاؤها وممثلوها في الشركات المساهمة التي تشرف عليها .

- الفرع السابع : مرتّبات الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء الخدمة .
- الفرع الثامن : تخفيض المرتّب لا يكون الا بنص في القانون .
- الفرع التاسع : زيادة المرتّب .
- الفرع العاشر : تحديد المرتّب بما يجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية .

### الفصل الثاني : الحرمان من المرتّب .

- الفرع الأول : حرمان الموظف من راتبه بغير مقتضى .
- ( م - ٦٢ - ج ٢٢ )

الفرع الثاني : مرتب الموظف الذى يوقف لعدم استيفاء مسوغات تعيينه •

الفرع الثالث : حرمان الموظف من مرتبه لانتقاطه عن العمل دون مبرر •

الفرع الرابع : طلب استرداد المرتب عن فترة الوقف •

الفرع الخامس : المرتب فى فترة الحبس الاحتياطى •

الفرع السادس : المرتب خلال مدة الفصل •

الفصل الثالث : الخصم من المرتب ، واسترداد ما دفع بغير وجه حق •

الفرع الاول : الخصم من المرتب لاداء ما يكون مطلوبا من الموظف بسبب اداء الوظيفة •

الفرع الثانى : حق الموظف فى استرداد ما استقطع من راتبه دون وجه حق •

الفرع الثالث : مدى التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات او معاشات او ما فى حكمها بغير وجه حق •

الفصل الرابع : مسائل متنوعة •

الفرع الاول : الرواتب المنصرفة من الحكومة المصرية للموظفين المعاريين الى المملكة الليبية •

الفرع الثانى : تعويض الانتقال المقرر لموظفى الاقليم الشمالى •

الفرع الثالث : رواتب الموظفين المسرحين •

الفرع الرابع : استحقاق بدل طبيعة العمل لبعض الاطباء باثر رجعى •

الفرع الخامس : : مرتب خدمة الزاوية •

الفرع السادس : اعانة الغسلاء المقررة لموظفى الحكومة المصرية بالسودان •

الفرع السابع : الحرمان من الاعانة الاجتماعية •

الفرع الثامن : مغايرة فى المعاملة •

الفرع التاسع : مرتب المستقبلى •

الفرع العاشر : رواتب المستقبلى للاحتياط •

## الفصل الأول المرتب عند التعيين

### الفرع الأول تسلم العمل هو المناط في استحقاق المرتب

قاعدة رقم ( ٥٤٣ )

المبدأ :

المناط في استحقاق راتب الموظف هو بتاريخ تسلمه العمل وليس بتاريخ صدور قرار التعيين .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الاخيرة من المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على ان الموظف يستحق مرتباً من تاريخ تسلمه العمل ، فالمناط في الاستحقاق هو بهذا التاريخ وليس بتاريخ القرار ذاته ، وهذا النص هو ترديد لأصل طبعي عادل متمسك وقاعدة عدم جواز الاثراء على حساب الغير بلا سبب قانوني ، فان كان قرار التعيين قد صدر ، ولكن الموظف لم يتسلم عمله الا بعد ذلك ، فلا يستحق مرتبه الا من التاريخ الاخير ، وكذلك اذا كان الموظف قد تسلم عمله بناء على تكليف الجهة المختصة ثم تراخى صدور قرار تعيينه استيفاء لاجراءات او اوضاع يتطلبها اصداره ، فانه يستحق مرتبه منذ التاريخ الاول الذي تسلم فيه العمل .

(طعن ١٤٣ لسنة ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١ )

## الفرع الثانى

تحديد المرتب عند التعيين تكفل به القانون

قاعدة رقم ( ٥٤٤ )

المبدأ :

تحديد مرتب العامل عند تعيينه أمر تكفل لقانون بتحديد مداه دون حاجة الى صدور قرار بذلك حيث نصت المادة ١٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ( قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ) على منح العامل أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة المعين عليها - مقتضى ذلك ان تحديد راتب العامل يعتبر من القرارات التنفيذية الصادرة تنفيذا لحكم القانون ولا ينشئ بذاته الحق فى المرتب او فى اقتضائه بقدر معين - القرار الصادر بتحديد مرتب لحد العاملين بما يجاوز ذلك هو قرار مخالف للقانون ولا تلحقه حصانة القرارات الادارية باعتباره من قرارات التسوية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر القرار الجمهورى رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧ فى ظل العمل باحكامه كانت تقضى قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ بان « يمنع العاملون عند التعيين أول مربوط الدرجة المقرر للوظيفة وفقا للجدول المرافق لهذا القانون ويستحق العامل مرتبه من تاريخ تسلمه العمل » ويتضح من هذا النص ان تحديد مرتب الموظف عند تعيينه أمر تكفل القانون بتحديد مداه دون حاجة الى صدور قرار بذلك حيث قضى المشرع بمنح العامل أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة المعين عليها ، وعلى مقتضى ذلك فان تحديد راتب الموظف يعتبر من قبيل القرارات التنفيذية الصادرة تنفيذا لحكم القانون ولا ينشئ بذاته الحق فى المرتب او فى اقتضائه بقدر معين اذ ان هذا الحق يستمد مباشرة من القانون ذاته .

وحيث ان بداية الربط المالى المقرر لدرجة وكيل وزارة التى عين عليها اللواء / ..... هو ١٤٠٠ جنيه سنويا ، فمن ثم فان مرتبه يتحدد بهذا المبلغ وبالتالى يعتبر القرار الصادر بتحديد مرتبه بما يجاوز ذلك مخالفا للقانون ولا تلحقه حصانة القرارات الادارية باعتباره من قرارات التسوية ، ومتى كان الامر على ما تقدم فانه يحق للوزارة تحصيل ما صرف اليه بغير وجه حق بالزيادة عن اول مربوط الدرجة المعين عليها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المرتب المستحق للسيد / ..... عند تعيينه وكيل لوزارة الصحة يتحدد باول مربوط الدرجة المعين عليها ويحق للوزارة تحصيل ما صرف اليه بغير وجه حق بالزيادة عن هذا المرتب .

( ملف ٦٤٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/٤/٩ )

### الفرع الثالث المقصود بالمرتب الاصلى

قاعدة رقم ( ٥٤٥ )

المبند ١ :

موظف - راتب - القرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٩ - المقصود بعبارة ( المرتب الاصلى ) الواردة فى المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القرار - هو المرتب الاساسى للوظيفة مضافا اليه جميع المزايا النقدية الاخرى المستحقة - اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين معدلة بالقرار الجمهورى رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٦ على ان « يستحق الموظف المكلف بمرتب الوظيفة المسمى لها بالاقليم الاخر وتوابعه وامتداته اثناء القيام بالمهمة ، ويمنح بالاضافة الى ذلك ما يعادل مرتبه الاصلى ٠٠ » ويستفاد من هذا النص ان المشرع يستهدف جمع الموظف بين راتبه الذى كان يتقاضاه فعلا فى اقليمه الاصلى وبين الراتب المسمى للوظيفة التى يكلف القيام باعبائها فى الاقليم الاخر وتوابعه وامتداته ، وحكمة ذلك كما افصحت عنها المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى المشار اليه - « هى ان قيام الموظف بمهمة فى غير الاقليم التابع له سيكبد نفقات كبيرة لما يتطلبه الامر من اصالته لاسرته بالاقليم الاصلى التابع له الى جانب ما يتحملة من نفقات للانفاق على نفسه » . وعبارة « الراتب الاصلى » التى وردت فى المواد ٣ و ٤ و ٥ من القرار الجمهورى السالف الذكر ، لا تقتصر على المبلغ المحدد اساسا وبصفة اصلية للموظف بحسب درجة وظيفته ، بل تشمل كذلك مزاياها النقدية التى تستحق للموظف بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به . ومن هذه المزايا اعانة غلاء المعيشة التى تقررت فى الاقليم المصرى منذ سنة ١٩٤١ لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة ، اذ يراعى فى تقدير الراتب الاصلى ما ينبغى ان يتوافر للموظف من طمأنينة واستقرار يكفلان انصرافه لاداء عمله دون شغله بشئون العيش وضروراته .

( فتوى ٢٧٢ فى ١٩٦٠/٤/٤ )

## الفرع الرابع أول مربوط الدرجة

قاعدة رقم ( ٥٤٦ )

### المادة :

الأصل طبقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن الموظف المعين يمنح أول مربوط الدرجة - الاستثناء من هذا الأصل يكون بقرار من مجلس الوزراء في حالات معينة - قرار مجلس الوزراء في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بتحديد أجر عمال اليومية لدى وضعهم على درجات على أساس الأجر اليومي مضروبا في ٢٥ يوما - سقوطه بصور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لا وجه لتمسك العامل الذي يوضع على درجة بقاعدة عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة .

### ملخص الحكم :

إن الاستفادة من نص المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن هذا القانون لا يسمح بزيادة مرتب الموظف على أول مربوط الدرجة التي يعين فيها ، وهذا الأصل لا يقبل قيда أو استثناء فيما عدا حالة ما إذا استعمل مجلس الوزراء الرخصة التي خولته إياها الفقرة الثالثة من المادة ٢١ آنفة الذكر فاصدر قرارا بزيادة المرتب على بداية مربوط الدرجة وذلك بالنسبة الى المعينين في الوظائف الفنية إذا كانوا حاصلين على مؤهلات فنية اضافية تتفق واعمال الوظيفة ، اى في هذه الحدود وبهذا القيد ولا وجه للتحدى في هذا المقام بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ الذي نص على أن عمال اليومية الحاصلين على مؤهلات دراسية وغير الحاصلين على مؤهلات عندما يوضعون على الدرجات ، طبقا للقواعد والاحكام المقررة تحدد مرتباتهم على أساس الأجر اليومي مضروبا في ٢٥ يوما ، لأن هذا القرار قد سقط في مجال التطبيق القانوني بصور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كما أنه لا غناء في التمسك بقاعدة عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة ، لأن تعيين المدعى في ظل قانون نظام

موظفى الدولة وخضوعه من ثم لأحكامه لا شأن له بفكرة المماس بالحق المكتسب ، ما دام الأمر متصلا بتعيين على درجة من الدرجات الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون ولأن القاعدة التنظيمية السابقة على العمل بأحكامه وهى التى استنتها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قد نسخت نسخا ضمينا بالحمل بهذه الأحكام التى تتعارض فى هذا الخصوص مع القاعدة التنظيمية المتقدم ذكرها ، من ناحية أوضاع التعيين وضوابطه .

( طعن ٩٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٧ )



## الفرع الخامس راتب العامل المعاد تعيينه

قاعدة رقم ( ٥٤٧ )

### المبدأ :

جواز إعادة تعيين العامل في وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلى من وظيفته وتجاوز فئة وظيفته إذا ما توفرت فيه شروط شغلها إعمالاً للمادة ١٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلاً بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - اعتباره تعييناً جديداً منبث الصلة بالوضع السابق للعامل - استحقاق العامل علاواته الدورية بعد انقضاء سنتين كاملتين على تاريخ تعيينه الجديد بمراعاة أول يناير .

### ملخص الفتوى :

إن المادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام المعدلة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ تنص على أنه « لا يجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتها وفي الفئة الأعلى مباشرة ... واستثناء مما تقدم يجوز للعامل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أن يتقدم لشغل وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلى منها وتجاوز فئة وظيفته وذلك إذا توافرت فيه شروط شغل الدرجة المعلن عنها .

كما تنص المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام بعد تعديلهما بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ على أن « يقرر مجلس الإدارة في ختام كل سنة مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين في ضوء المركز المالي وما تحقق من أهداف ، كما يجوز أن تزيد النسبة الممنوحة من العلاوة في الفئات العليا عنها في الفئات التي تقل عنها ... وتمنح العلاوة الدورية المستحقة لو النسب التي تقرر منحها في أول يناير من كل عام ، ومع ذلك لا يجوز منح العلاوة أو نسبة منها إلا بعد

مضى سنتين كاملتين على التعيين أو سنة على آخر علاوة دورية منحت  
... كما لا تمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية  
الا في أول يناير التالي لانقضاء سنة على الترقية ١ .

ومن حيث ان الاستفادة من هذين النصين أنه يجوز للعاملين بالمؤسسات  
العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يتقدموا لشغل وظائف داخل  
المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تتجاوز فئة الوظيفة التي يشغلونها أو  
التي تعلوها مباشرة وذلك متى توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف  
المعلن عنها . وان إعادة التعيين وفقا لنص المادة ١٢ من لائحة نظام  
العاملين بالقطاع العام هو في حقيقته تعيين جديد منبت الصلة بالوضع  
السابق للعامل اذ ينشأ به مركز قانوني جديد لا يعتبر امتدادا لمركزه  
السابق ، ومن ثم فلا يسوغ القول باحتفاظه بموعد علاوته الدورية في  
وظائفه السابقة بل يبدأ حساب ميعاد علاوته من تاريخ تعيينه الجديد ،  
أي أنه يستحق أول علاوة دورية تالية لهذا التعيين بعد انقضاء سنتين  
كاملتين وبمراجعة أول يناير .

هذا ولا يغير مما سبق الاستناد الى قرار التفسير رقم ٤ لسنة  
١٩٧١ الصادر من المحكمة العليا والذي يقضى بأن العامل في القطاع العام  
الذي يعاد تعيينه في فئة أو في درجة أعلى في القطاع العام أو الجهاز  
الاداري للدولة يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة  
ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة أو الدرجة التي أعيد تعيينه فيها  
بشرط الا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين  
ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة » ، ذلك ان هذا  
القرار انما صدر في شأن تفسير نص المادة ٢٥ من نظام العاملين بالقطاع  
العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهذا النص  
كما يبين من الاطلاع عليه خاص بتحديد المرتب ولا صلة له بتحديد ميعاد  
العلاوة الدورية ، ومن ثم فانه يتعين اعمال قرار التفسير المشار اليه في  
النطاق الذي صدر بشأنه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المائدة  
..... العاملين المعاد تعيينهم بشركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية  
يستحقون علاواتهم الدورية في أول يناير التالي لانقضاء سنتين على تاريخ  
إعادة تعيينهم .

## المبدأ :

نص المادة السادسة من لائحة العاملين بالشركات المطبقة على العاملين بالمؤسسات - أجازتها تعيين موظفي الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها في إحدى وظائف الشركة أو المؤسسة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها إذا تم التعيين خلال سنتين من تركهم الخدمة - عدم جواز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك أو من مضى على تركهم الخدمة أكثر من سنتين إلا بقرار جمهوري - صدور قرار من مجلس إدارة المؤسسة بتعيين عامل يلزم لتعيينه قرار جمهوري - يجعل قرار التعيين مشوباً بعيب اغتصاب السلطة ومن ثم يكون منعماً - أثر ذلك عدم جواز الاعتداد بأي ترقية مبنية على هذا القرار - الاستناد في تصحيح هذه القرارات إلى القرار الجمهوري رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ غير جائز - أثر ذلك عدم جواز الاعتداد بالمرتب الذي كان يتقاضاه في المؤسسة عند تعيينه أو ترقيته وذلك في مجال تطبيق الفقرة الثانية من جدول المرتبات الملحق بقانون الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ - استحقاقه عند التعيين بوظيفة مدرس بداية مريوط هذه الوظيفة فقط .

## ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة - والمعمول به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - ينص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ على العاملين في المؤسسات العامة ... ويكون لمجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة الشركة . أما الاختصاصات المقررة في تلك اللائحة لمجلس إدارة المؤسسة فيبأثرها الوزير المختص » . كما تنص المادة السادسة من اللائحة المشار إليها على أن « يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة . ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس

الجمهورية » وتنص المادة السابعة من اللائحة داتها على انه « فيما عدا من نص عليهم فى المادة السابقة لا يجوز التعيين راسا فى وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها الا اذا اقتضت الضرورة ذلك لمصالح الانتاج ، ولامكان الافادة من ذوى الكفاءة والخبرة الخاصة . ويكون التعيين فى هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس ادارة الشركة وموافقة مجلس ادارة المؤسسة » .

ومقتضى هذه النصوص انه - اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - لا يجوز تعيين الموظفين السابقين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف المؤسسات العامة - خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة - باجور تجاوز مرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى وظائفهم السابقة بما يزيد على ١٠٪ من هذه المرتبات ، الا بقرار من رئيس الجمهورية . كما لا يجوز تعيين الموظفين المذكورين راسا فى وظائف المؤسسات العامة من الفئة السادسة فما فوقها - بعد مضي سنتين من تاريخ تركهم الخدمة فى وظائفهم السابقة - الا بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على طلب مجلس ادارة المؤسسة ، وموافقة الوزير المختص ولو كان تعيينهم باجور لا تجاوز مرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى وظائفهم السابقة بأكثر من ١٠٪

فاذا كان الثابت ان الدكتور ٠٠٠٠٠ كان قد استقال من النيابة العامة - عندما كان يشغل وظيفة وكيل نيابة - فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، واشتغل بالمحاماة ، ثم عين اعتبارا من ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٤ - أى بعد مضي اكثر من سنتين من تاريخ تركه الخدمة بالنيابة العامة - مديرا للشئون القانونية بالمؤسسة العامة للانباء والنشر الصادر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦١ - التى اصبحت بنقضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ الذى عمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ تسمى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر بعند ادماج المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر فيها - وكان تعيينه بالمؤسسة المشار اليها فى الدرجة الرابعة راسا ، وبمرتبة يزيد على ١٠٪ من المرتب الذى كان يتقاضاه فى النيابة العامة عند استقالته منها ، ومن ثم فانه ما كان يجوز تعيينه فى هذه المؤسسة الا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس ادارة المؤسسة وموافقة الوزير

المختص ، وذلك طبقا لنص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، ولنص المادتين السادسة والسابعة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، التى تسمى فى شأن العاملين بالمؤسسة المذكورة ، باعتبارها مؤسسة عامة فى تطبيق احكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وفقا لنص المادة ٣٤ منه بحكم كونها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدور هذا القانون بموجب نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بانشائها ولما كان سيادته - بحسب الظاهر من الأوراق - لم يصدر بتعيينه قرار جمهورى ، بل عين بقرار من مجلس ادارة المؤسسة ، فان هذا القرار يكون صادرا من غير مختص ومشويا بعيب اغتصاب السلطة ، ومن ثم يكون منعدها ، ولا يترتب عليه نشوء أى مركز قانونى للسيد المذكور فى المؤسسة يمكن الاعتداد بالثمة فى خصوص الرتبة اذ لا يعتبر من الناحية القانونية انه قد شغل وظيفة فيها وتبعاً لذلك يكون القراران الصادران بترقيته الى الدرجتين الثالثة ثم الثانية بالمؤسسة قد وردا على غير محل ، ووقعا بدورهما منعدين .

ولا يسوغ الاستناد - فى هذا الخصوص - الى القرار الجمهورى رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ بتقرير استثناء من احكام لائحته نظام العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، الذى قضى بتصحيح القرارات الادارية الصادرة بترقيات او بمنح علاوات او اجراء تسويات للعاملين بالمؤسسات العامة التى كانت قائمة عند صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، والتى انشئت بعد العمل بهذا القرار ذلك ان مجال اعمال احكام القرار الجمهورى رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ لا يتناول بالتصحيح قرارات التعيين ولو كانت مجرد قرارات باطلة لا منعدها لانه اقتصر على القرارات الادارية الصادرة بترقيات او بمنح علاوات او اجراء تسويات ، كما انه من ناحية اخرى ليس من شأنه تصحيح قرارات الترقية المنعده ، اذ انها لا تعتبر قرارات ادارية ، وانما مجرد اعمال مادية ، لا يلحقها التصحيح . ومن ثم فانه فى الخصوصية المعروضة لا يترتب على صدور القرار الجمهورى رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥ آنف الذكر ، تصحيح القرارات المنعده الصادرة بتعيين وترقية الدكتور . . . فى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر . . .

ويخلص مما تقدم ان السيد المذكور لا يعتبر - من الناحية القانونية - انه قد شغل وظيفة فى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر قبل تعيينه فى وظيفة مدرس بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، ومن ثم لا يعد بالمرتب الذى كان يتقاضاه من تلك المؤسسة ، سواء عند تعيينه أو بعد ترقيته ، كما انه لما كان آخر مرتب تقاضاه سيادته عند استقالته من النيابة العامة يقل عن بداية مربوط وظيفة مدرس التى عين فيها ، فانه لا مجال لأعمال حكم الفقرة الثانية من جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات ، التى تقضى باحتفاظ عضو هيئة التدريس الذى كان يشغل وظيفة حكومية بآخر مرتب كان يتقاضاه فى هذه الوظيفة ، إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التى يعين فيها ، حتى ولو تجاوز نهاية مربوطها ، ومن ثم فان السيد المذكور لا يستحق سوى بداية مربوط وظيفة مدرس ، وفقا لجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون آنف الذكر .

لذلك انتهى الرأى الى استحقاق الدكتور ..... عند تعيينه فى وظيفة مدرس بكلية الحقوق بجامعة القاهرة - بداية مربوط هذه الوظيفة ، وفقا لجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات ، دون الاعتماد بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر .

( ملف ١٧٩/٧/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٣/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤٩ )

المبدأ :

العامل المعاد تعيينه يحتفظ براتبه الاساسى الذى كان يتقاضاه بوظيفته العسكرية قبل احواله للتقاعد - علاوة دورية - ميعاد استحقاقها .

ملخص الفتوى :

ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على انه « مع عدم الاخلال بحكم المادة ٩ يمنح العامل عند التعيين اول مربوط الفئة الوظيفية التى يعين عليها ويستحق هذا الاجر من تاريخ

استلامه العمل واستثناء من حكم الفقرة السابقة اذا أعيد تعيين العامل فى وظيفة أخرى من نفس فئته أو فى فئة أعلى احتفظ بأجره السابق الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية ربط الفئة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهاية ربطها وان تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والعاملين بكادرات خاصة الذين يعاد تعيينهم فى وحدات الجهاز الادارى للدولة ، كما يسرى هذا الحكم على العمال المؤقتين او المعيّنين بمكافآت شاملة عند تعيينهم فى فئات وظيفية » .

فان المذكور يحتفظ براتبه الأساسى الذى كان يتقاضاه بوظيفته العسكرية قبل احواله الى التقاعد لأن مدة خدمته متصلة ولا يوجد فاصل زمنى بين مدة خدمته العسكرية ومدة خدمته المدنية الجديدة اذ انه أحيل للتقاعد فى ١٩٧٤/٦/١٠ ، وأعيد تعيينه برئاسة الجمهورية فى ١٩٧٤/٦/١١ أى فى اليوم التالى لانتهاه خدمته ، ولا يجوز الاحتفاظ له بالبدلات العسكرية التى كان يحصل عليها ابان عمله بالسلك العسكرى لأن النص اقتصر على الاحتفاظ للمعاد تعيينه بالأجر فقط دون ملحقاته ، فضلا عن ذلك فان تلك البدلات كانت تمنح له لأسباب تتعلق بمباشرته لعمله بالوظيفة العسكرية وطبقا للقواعد الخاصة بهذه الوظيفة وتلك الأسباب والقواعد لا تجد مجالا لأعمالها فى الوظيفة المدنية التى خضع بعد تعيينه فيها لنظام مغاير لذلك الذى كان يخضع له أثناء شغله للوظيفة العسكرية .

ولما كانت المادة (١٨) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على ان « يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الأجر نهاية مربوط المستوى وذلك فى الموايد الآتية :

١ - فى اول يناير التالى لانقضاء سنة من :

( ٢ ) تاريخ منح العلاوة السابقة ، ويسرى هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمنى ، فيما عدا العاملين الذين يعاد تعيينهم وكان اجرهم فى وظيفتهم السابقة يقل عن بداية الفئة التى أعيد تعيينهم فيها بأكثر من قيمة علاوة من علاوات الفئة ففى هذه الحالة يسرى عليهم حكم الفقرة الثانية . .

( ب ) تاريخ صدور قرار الترقية .

٢ - فى اول يناير التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة « . فان المعروضة حالته يستحق اول علاوة دورية فى يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ منحه العلاوة الدورية فى الوظيفة السابقة باعتباره من المعاد تعيينهم دون فاصل زمنى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان اقدمية السيد / ..... فى وظيفة وكيل الديوان الجمهورى تبدأ من تاريخ تعيينه بها وانه يحتفظ براتبه الاصلى الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية قبل احواله للتقاعد دون البدلات وانه يستحق اول علاوة دورية بعد اعادة تعيينه فى اول يناير التالى لمرور عام على منحه العلاوة الدورية فى الوظيفة العسكرية .

( ملف ٦٧٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٣/١٨ )

قاعدة رقم ( ٥٥٠ )

المبدأ :

اعادة بعض الضباط السابقين بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ الى الخدمة بالقوات المسلحة لا تجيز للضباط المعاد الاحتفاظ لزاماً بالمرتب الذى كان يتقاضاه قبل سابقة فصله .

ملخص الفتوى :

نظم المشرع فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ اثر اعادة بعض الضباط السابقين الى الخدمة العامة بالقوات المسلحة ، فحدد ائترتبة العسكرية والاقدمية التى يوضع فيها الضباط المعاد . ثم تولى المشرع فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ تحديد الراتب الذى يستحقه من يعاد الى الخدمة ، فنص على ان يمنح فئة الراتب المقابلة لمدة الخدمة الفعلية التى امضاها فى الرتبة بخدمته السابقة . ويترتب على ذلك عدم جواز الرجوع الى الاحكام العامة المعمول بها فى نظام الوظيفة العامة والتى تجيز الاحتفاظ بمزايا الوظيفة المنقول منها الموظف اذا كانت تزيد على مرتب الوظيفة المنقول اليها .

( ملف ٥٩١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١/١٩ )



قاعدة رقم ( ٥٥١ )

المبدأ :

مدى احقية السيدة / ..... فى الاحتفاظ بمرتبتها السابق بعد تعيينها مدير ادارة الشؤون الهندسية بمركز الاجهزة الطبية والعلمية بجامعة القاهرة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى عينت العاملة المعروضة حالتها فى ظلها بالفئة الرابعة تضمن فئات التعيين وحدد مدة بقاء معينة فى كل فئة يجب قضاؤها لشغل الفئة الاعلى منها وتبعاً لذلك فان احكام هذا الجدول تملى قاعدة عامة من مقتضاها الا يتم تعيين العامل الا فى ادنى فئات التعيين .

وبناء على ذلك فان قرار الجامعة بتعيين العاملة المعروضة حالتها بالفئة الرابعة بالمستوى الاول فى غير ادنى فئات التعيين يكون قد صدر مشوباً بعيب مخالفة القانون ، وانه وقد اسفرت تلك المخالفة عن اسناد مركز قانونى لها فان القرار المشار اليه الصادر بنشأة هذا المركز تحصن بمضى المدة القانونية .

ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ تنص على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة ٩ بمنح العامل عند التعيين اول مربوط الفئة الوظيفية التى يعين عليها ويستحق هذا الاجر من تاريخ تسلم العمل » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى لفتوى والتشريع الى ان تعيين العامل المذكور بغير الاداة التى حددها القانون وفى غير ادنى الدرجات هو امر مخالف للقانون تحصن بمضى المدة القانونية ، اما من حيث المرتب فانه لا يستحق سوى بداية ربط الفئة التى عين عليها .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، اذا اعيد تعيين العامل فى وظيفة اخرى من نفس فئته او فى فئة اعلى احتفظ بأجره السابق الذى كان

يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الفئة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهاية ربطها وان تكون مدة خدمته متصلة ، ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والعاملين بكادرات خاصة الذين يعاد تعيينهم فى وحدات الجهاز الادارى للدولة .

كما يسرى هذا الحكم على العمال المؤقتين او المعيّنين بمكافآت شاملة عند تعيينهم فى فئات وظيفية . وتطبيقا لذلك فان كان معينا بمكافأة شاملة يحتفظ بأجره اذا عين على فئة وظيفية بغير فاصل زمنى بشرط الا يجاوز نهاية ربط الفئة المعين عليها .

ولما كان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد ادخل الفئات المالية للوظائف فى مستويات ثلاث ضم كل منها ثلاث فئات وحدد لكل فئة بداية خاصة بها وجعل نهاية ربط المستوى نهاية لربط كل فئة من الفئات الثلاث التى يضمها ، فان نهاية ربط الفئة الرابعة تكون ١٤٤٠ جنيتها نهاية ربط المستوى الاول .

وتطبيقا لما تقدم فانه لما كانت العاملة المعروضة حالتها قد عينت بالجامعة بمكافأة شاملة قدرها ٨٤ جنيه شهريا اعتبارا من ١٩٧٥/٩/٢٦ ثم عينت بالفئة الرابعة ( ٥٤٠ - ١٤٤٠ ) بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ بغير فاصل زمنى فانه يتعين الاحتفاظ لها براتبها السابق لكونه لم يتجاوز نهاية ربط الفئة الرابعة التى عينت عليها .

ولا وجه للقول بان حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا ينطبق على المعيّنين بمكافآت شاملة باعتبار ان المادة ٨٢ من هذا القانون علقّت تنظيم احوال وشروط التعيين بمكافآت شاملة على صدور اللائحة التنفيذية وان هذه اللائحة لم تصدر ، ذلك لأن ذات المادة قضت باستمرار العاملين الحاليين المعيّنين بتلك المكافآت بوضعهم طبقا للقواعد والشروط المعيّنين بها الى ان يتم صدور اللائحة التنفيذية ، ومن ثم فان المعيّنين بمكافآت شاملة وقت العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومنهم العاملة المعروضة حالتها ينطبق فى شأنهم حكم المادة ١٣ من هذا القانون ، فضلا عن ذلك فان تعيين تلك العاملة بمكافأة شاملة بعد صدور

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ٧٤ بأحوال وشروط تعيين العاملين بمكافآت شاملة الذى نص فى مادته الأولى على أنه « يجوز فى حالة الضرورة تعيين عاملين بمكافآت شاملة للقيام بالأعمال التى تحتاج أداؤها الى خبرة خاصة لا تتوافر فى العاملين من شاغلى الفئات الوظيفية بالوحدة ، ويسرى على العاملين بمكافآت شاملة الأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ المشار اليه وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القرار .

أما بالنسبة لما قد يثار من أن حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ مقصور على العمال المنتمين لمجموعة الوظائف العمالية المهنية أو مجموعة وظائف الخدمات المعاونة فانه مردود بان حكم المادة المشار اليها ورد عاما مطلقا يتسع لجميع فئات العاملين بغير تمييز بين المجموعات النوعية التى ينتمون اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع الى لحقية السيدة المذكورة فى الاحتفاظ بالمكافأة السابقة التى كانت تتقاضاها بمعهد الدراسات والبحوث الاحصائية وقدرها ٨٤ جنيها بعد تعيينها بالفئة الرابعة بمركز الاجهزة الطبية والعلمية بجامعة القاهرة .

( ملف ٧٨٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٥٥٢ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى - مفاد أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ أنه احتفظ بصفة شخصية للعاملين الخاضعين لأحكامه بالمرتبات الأصلية التى كانوا يتقاضونها متى كانت تزيد من تلك التى يستحقونها بالجهات المعيين فيها - شرط ذلك أن تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية أو أية زيادة أخرى تطرا على مرتباتهم - أساس ذلك : ان هؤلاء العاملين كانوا يخضعون لنظام وظيفى خاص وتميز فى مرتباته عن مرتبات الجهات الحكومية أو القطاع العام الذين عينوا بها - هذا النظام يتميز بقاعدة الاستهلاك فى المستقبل وينظم طائفة خاصة من العاملين تظل سارية فى حقهم دون التقيد بالنص العام الوارد بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

### ملخص الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية نفسها الفتوى والتشريع فاستعرضت القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى والتى تنص المادة الأولى منه على انه « يعين العاملون الموجودون فى تاريخ نفاذ هذا القانون بخدمة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه ٠٠٠٠ فى وزارة الزراعة والوحدات التابعة لها او اى جهة اخرى ، وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة متى كانوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال وذلك عدا شرط اللياقة الصحية .

وتنص المادة الثالثة من القانون المشار اليه على ان « يحتفظ بصفة شخصية العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون بالمرتبات الأصلية التى كانوا يتقاضونها بجهات عملهم السابقة متى كانت تزيد من تلك التى يستحقونها بالجهات المعيّنة فيها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وتستهلك الزيادة من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية او لية زيادة أخرى تطرأ على مرتبتاتهم .

وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أن يعمل به اعتباراً من ١٩٧٨/١/١ .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والذى تنص احكامه على انه « ينقل العاملون بذات مرتبتاتهم طبقاً للأحكام المتقدمة ولو تجاوزت نهاية مربوط الفئة على ان تستهلك الزيادة مما قد يستحق لهم من علاوات مستقبلية اذا كانت الزيادة قد ترتبت نتيجة ضم البدلات الى المرتب طبقاً للقواعد التى كانت سارية فى هذا الشأن » .

وأخيراً استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والذى لغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ اعتباراً من ١٩٧٨/٦/٣٠ والتى تنص المادة ١٠٢ منه على انه « ينقل العاملون الخاضعون لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة له الى الدرجات

المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم وذلك على النحو الموضح بالجدول والمكملة رقم «٢» المرافق مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الأجر المقرر لدرجات الوظائف المنقولون اليها .

ومن حيث أن مفاد احكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تعيين العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى انه احتفظ بصفة شخصية للعاملين الخاضعين لاحكامه بالمرتبات الاصلية التى كانوا يتقاضونها متى كانت ازيد من تلك التى يستحقونها بالجهات المعينين فيها شريطة أن تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية او أية زيادة اخرى تطرا على مرتباتهم ، واساس هذا الحكم ان هؤلاء كانوا يخضعون لنظام وظيفى خاص متميز فى مرتباته عن الجهات الحكومية او القطاع العام وعلى ذلك يتميز بقاعدة الاستهلاك فى المستقبل ومن ثم فان هذا الحكم انما ينظم قاعدة خاصة لهذه الطائفة من العاملين تظل سلبية فى حقهم .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة نص على احتفاظ العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ عند نقلهم الى درجات الوظائف الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بمرتباتهم بصفة شخصية ولو تجاوزوا نهاية الأجر المقرر للموظيفة دون أن يبص على استهلاك الزيادة من الزيادات التى قد تطرا على مرتباتهم ، ذلك ان هذا القانون جاء معدلا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكلا القانونين ينظم قواعد العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم فان احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قاصرة على حالات العاملين المدنيين بالدولة دون غيرهم فلا يمسرى والحالة هذه على من يمسرى فى شأنتهم القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره قانونا ينظم قاعدة خاصة تظل سارية دون التقيد بالنص العام بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استهلاك الزيادة فى مرتبات العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه الذين تم تعيينهم بوزارة الزراعة وغيرها من الجهات الاخرى من الزيادات التى تطرا على مرتباتهم .

### الفرع السادس

الحد الأقصى لما يحق للموظف أن يتقاضاه من مرتبات

أولاً — ما يحصل عليه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من نشاطهم الخاص بمكائبتهم أو عياداتهم :

قاعدة رقم ( ٥٥٣ )

المبدا :

احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت الاضافية والقوانين المعدلة والمكملة له — عدم سريانها على المبالغ التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من نشاطهم الخاص بمكائبتهم أو عياداتهم الخارجية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ، معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ، تنص في فقرتها الاولى على انه « فيما عدا حالات الاعارة هي خارج الجمهورية ، لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات او في المجالس او في اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪ من الماهية او المكافاة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة » وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٩ ناصا على ان : « يرخص لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات يتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ عما يتقاضونه من مكافآت من الاعمال التي يقومون بها في الحكومة او الشركات او الهيئات او المجالس او اللجان او المؤسسات العامة والخاصة بما لا يتجاوز ٥٠ ٪ من الماهية او المكافاة الاصلية ويشترط الا يزيد مجموعها على الف جنيه سنويا » .

ويستفاد من هذه النصوص ان الحد الأقصى المقرر بها لا يسرى الا بالنسبة الى « الأجور والمرتبات والمكافآت » التي يحصل عليها الموظف نظير تكليفه - فوق مهام وظيفته الأصلية - بالعمل في « الحكومة او في الشركات او في الهيئات او في المجالس او اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة » اذ اراد المشرع في امثال هذه الحالات ان ينظم الأجور التي قد يحصل عليها الموظف فوق مرتبه الأصلية ، وبناء عليه فان الموظف الذي يمارس الى جانب أعمال وظيفته ، مهنة حرة ( في الحالات التي تجيز فيها نظم التوظيف ذلك ) ، لا يخضع بالنسبة الى الكسب المادى الذى يجنيه من هذه المهنة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة والمكملة له ، ذلك ان نشاطه عندئذ يخرج عن نطاق المادة الأولى من هذا القانون ، التي تقتصر كما سبق القول على الحالات التي تكلف فيها الدولة الموظف العام بأداء عمل آخر بالاضافة الى أعمال وظيفته الأصلية وهو ما لا يتوافر في المهنة الحرة التي يزاولها الموظف بمطلق اختياره ولا تخضع في مزاولتها للسلطة الرئاسية التي يتبعها ، يستوى ذلك ان يقدم الموظف خدمة نشاطه الحر لفرد او لجهة عامة .

وباعمال القواعد السابقة فان المبلغ الذى حصل عليه الدكتور الأستاذ المساعد بكلية الهندسة بجامعة القاهرة نظير مراجعة مشروعات بعض الكبارى لمصلحة الطرق والكبارى بمقتضى تعاقد خاص ، لا يخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ باعتباره كسبا ناتجا عن مهنة حرة يمارسها سيادته ، وليس عن عمل اضافى كلف به باعتباره موظفا عاما واستاذا مساعدا بكلية الهندسة ، ولا يخضع كذلك لهذا القانون وللأسباب ذاتها ، غير ذلك من المبالغ التي قد يحصل عليها غيره من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات ثمرة لنشاطهم الخاص في مكاتبهم او عيادتهم الخارجية .

( فتوى ٤٣٨ فى ١٩٦١/٦/٣ )

قاعدة رقم ( ٥٥٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت الإضافية - عدم سريانه على حالة التصريح العام بمزاولة المهنة خارج الجهة التي يعمل بها الموظف .

## ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية على أنه : « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنويا » . وجاء بالذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه « ان الضرورة تدعو احيانا الى ان يعد بآداء اعمال بعيدة عن الوظيفة التي عين لها الموظف او خارج المصلحة التي يعمل فيها سواء كان ذلك في مؤسسة عامة او في مؤسسة خاصة وسواء كان هذا التكليف الاخير يستغرق كل وقته او بعض وقته . ويتربط على ذلك بالطبع أن يجزى الموظف عن هذا التكليف الاضافي - وبذلك يشمل الحكم جميع حالات النذب والاعارة في الداخل » .

ويبين مما تقدم أن احكام القانون المشار اليه لا تسرى الا في حالة النذب والاعارة في الداخل وكذلك في حالة التكليف الاضافي بالعمل في احدى الجهات المبينة بالمادة الأولى منه ، اما اذا كان العمل في احدى هذه الجهات بناء على تصريح عام بمزاولة المهنة في الخارج فانه لا يخضع لاحكام ذلك القانون .

وبالرجوع الى التصريح الصادر لمدرس بكلية الطب البيطرى من مجلس الكلية بجلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٦ يبين انه تضمن السماح له بمزاولة المهنة في الخارج في غير اوقات العمل الرسمية ما دام لا يمنح بدل تفرغ ، ووافق مجلس الجامعة على ذلك . ويستفاد من ذلك أن التصريح الصادر للمذكور بمزاولة المهنة في الخارج قد صدر عاما غير محدد بجهة معينة ، ومن ثم فلا ينطوى تحت حكم التكليف الوارد بالمذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ولا يغير من الامر شيئا ان يكون سيادته قد قصر نشاطه في الخارج على جهة واحدة هي نادى الفرسان المصرى .

( فتوى ٤٩٩ في ١٩٥٩/٨/٢٤ )



ثانيا - بطل التمثيل المقرر لندوبى الحكومة فى البورصة :

قاعدة رقم ( ٥٥٥ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية - عدم سريانه على بطل التمثيل المقرر لندوبى الحكومة فى البورصة - اساس ذلك انه يمثل نفقات فعلية .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية تنص على انه « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية لقيام الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة او الشركات او الهيئات او المجالس او اللجان او المؤسسات العامة او الخاصة ، على نصف الماهية او المكافآت الاصلية ... الخ » .

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على انه « لا تحسب فى تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التى تعطى بمقابل نفقات فعلية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ، ولا تحسب كذلك فى مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها فى المادة الاولى » . وظاهر من هذين النصين ان القانون قرر فى المادة الاولى الاصل الذى يستهدفه وهو وضع حد اقصى لما يحصل عليه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت اضافية نظير الاعمال التى يؤديها بالاضافة الى عمله الاصلى . وهذا الحد هو نصف الراتب او المكافاة الاصلية ، كما وضع فى المادة الرابعة ضوابط تجب مراعاتها عند تقدير الراتب او المكافاة الاصلية ، وكذلك عند تقدير الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون عن الاعمال الاضافية . فتتضح

بأن لا تحسب في تقدير هذه الرواتب والاجور والمكافآت سواء كانت اصلية أم اضافية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية .

ولما كان من المتعين بداءة تحديد التكييف القانوني لبذل التمثيل الذي يتقاضاه مندوبو الحكومة في البورصات في ضوء الاحكام المشار اليها لمعرفة ما اذا كان مرتبا اضافيا مما يتناوله حكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لم انه يخرج عن نطاق تطبيق هذا القانون .

ويبين من تقصى مراحل تقرير هذا البذل ، ان مجلس الوزراء وافق في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ على مذكرة قدمتها اليه وزارة المالية والاقتصاد في شأن منح مندوبى الحكومة لدى البورصات مرتبات تمثيل ، كما وافق بجلسته ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ على « الاستمرار في منح كل من مندوبى الحكومة في البورصات المذكورة ٤٠٠ جنيه اجرا اضافيا ليتمكن كل منهم من الظهور بنفس المظهر اللائق .... » .

وقد جاء بالقرار الاخير « ان المرتب الاضافى ما هو الا بدل تمثيل لاطهار مندوبى الحكومة بالمظهر اللائق » .

ويخلص من ذلك ان هذا البذل انما تقسّر لمندوبى الحكومة في البورصات مقابل نفقات فعلية ينفقونها في سبيل الظهور بالمظهر اللائق في الاوساط التجارية التي يزاولون فيها اعمالهم ، ومن ثم فلا يحسب في تقدير الراتب الاصلى ، كما لا يحسب في تقدير الراتب الاضافى طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليها .

( فتوى ٦٣١ في ١٤/١١/١٩٥٧ )

ثالثا - ما يحصل عليه الموظفون المشتركون في الاشراف على برنامج المعونة  
الامريكية بمصر سنة ١٩٥٤ :

قاعدة رقم ( ٥٥٦ )

المبدأ :

موظف - مرتب - القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات  
والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية  
- سريانه على الموظفين المشتركين في الاشراف على برنامج المعونة  
الامريكية بمصر سنة ١٩٥٤ بالنسبة الى المكافآت التي يتقاضونها عن عملهم  
الاضافي في هذا البرنامج .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه تنص  
على انه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد  
مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته  
او مكافآته الاصلية ، لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او الشركات  
او الهيئات او المجالس او اللجان او المؤسسات العامة او الخاصة ، على  
نصف الماهية او المكافاة الاصلية على الا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه  
سنويا » .

ويؤخذ من هذا النص ان القانون يستهدف وضع حد اقصى لما  
يحصل عليه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت اضافية نظير الاعمال  
التي يؤديها بالاضافة الى عمله الاصلى سواء في الحكومة او في الشركات  
او الهيئات او المجالس او اللجان او المؤسسات العامة او الخاصة ، وهذا  
الحد هو نصف راتبه او مكافآته الاصلية على الا يزيد على ثمانمائة جنيه  
سنويا . ويسرى حكم القانون على كافة المبالغ الاضافية التي يحصل  
عليها الموظف زيادة على راتبه الاصلى لجورا كانت هذه المبالغ او مرتبات  
او مكافآت . وتستثنى من ذلك حالات الاعارة خارج الجمهورية وما يماثلها

من العمل في المؤسسات الدولية على ما انتهت اليه الجمعية العمومية  
للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع باعتبار هذه الهيئات غير خاضعة لنص  
القانون الداخلي .

ومن حيث ان مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة في ٨ من ديسمبر  
سنة ١٩٥٤ على تشكيل لجنة مركزية لتنسيق عمليات المعونة الاقتصادية  
الامريكية والاشراف عليها من وزير المالية والاقتصاد رئيسا ومن بعض  
الموظفين اعضاء ، وقد وافق رئيس اللجنة على الحاق بعض موظفي  
الحكومة بها للقيام بالاعمال الادارية التي يتطلبها تنفيذ برنامج المعونة  
الاقتصادية الامريكية مع منحهم مكافآت اضافية نظير قيامهم بهذه  
الاعمال تؤخذ من مبلغ النصف مليون دولار المخصص للاعمال الادارية .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان اللجنة المركزية المشكلة بمقتضى قرار  
مجلس الوزراء المشار اليه هي لجنة حكومية مما اشارت اليه المادة الاولى  
من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، انشائها الحكومة والفتها من بعض  
موظفيها وعهدت برياستها الى وزير المالية ، وذلك لتنسيق عمليات  
المعونة الاقتصادية الامريكية والاشراف عليها وقد الحق بهذه اللجنة بعض  
موظفي الحكومة للقيام بالاعمال الادارية التي تقتضيها بتنفيذ برنامج  
المعونة نظير مكافآت اضافية تصرف لهم من اعتماد مقداره نصف مليون دولار  
خصص لهذا الغرض من مبلغ المعونة الاقتصادية الامريكية الذي آل الى  
الحكومة المصرية منذ تخصيصه لأغراض هذه المعونة بمقتضى الاتفاق المبرم  
بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الامريكية في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ،  
وهو الاتفاق المصدق عليه بالقانون رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٥٤ ، ومن ثم فان  
احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه تسرى على المكافآت  
التي يتقاضاها هؤلاء الموظفون الذين يتولون الاعمال الادارية الخاصة  
 بتنفيذ برنامج المعونة الامريكية .

( فتوى ٦٦٤ في ١٢/٢ / ١٩٥٧ )

رابعا - تقاضى من يعين من اصحاب المعاشات مرة اخرى بخدمة الحكومة مرتبا او مكافاة الى جانب معاشه :

قاعدة رقم ( ٥٥٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية - تعيين صاحب معاش مرة اخرى بخدمة الحكومة - تقاضيه مرتبا او مكافاة الى جانب معاشه وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ - الجمع بين هذا المرتب او المكافاة والمعاش عند حساب ما يتقاضاه من مكافآت او اجور او مرتبات اضافية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية المعدلة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٧ تنص على ما ياتى « يقصد بالموظف فى تطبيق احكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون او المؤقتون بالحكومة او بالهيئات والمؤسسات العامة ، ويعتبر فى حكم الموظف فى هذا الشأن اعضاء مجالس الادارة المنتخبون والمديرون فى الشركات المساهمة الذين يعتبرون كممثلين او مندوبين للحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة » . وظهر من هذا النص ان القانون سالف الذكر انما يسرى على 'موظفين بالمعنى المصدد فيه وهم طائفتان :

الطائفة الاولى : الموظفون فعلا او حقيقة ، وتنظم هذه الطائفة الموظفون والمستخدمين والعمال الدائمين او المؤقتين بالحكومة او بالهيئات والمؤسسات العامة .

والطائفة الثانية : الموظفون حكما او اعتبارا ، وتنظم هذه الطائفة اعضاء مجالس الادارة المنتخبين ومديرى الشركات المساهمة الذين يعتبرون كممثلين او مندوبين للحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة .

ومن حيث ن الاصل في صاحب المعاش ان صلته قد انقطعت بالحكومة ، ولم يعد موظفا بها يتقاضى مرتبا ، بل اصبح يتقاضى معاشا عن مدة خدمته السابقة ، ومن ثم فانه لا يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، على انه قد يعود الى الخدمة في الحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة . وفي هذه الحالة يقف صرف معاشه ، وقد يجمع بينه وبين المرتب في الحدود المقررة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن الجمع بين مرتب الوظيفة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، وعندئذ يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه باعتباره موظفا حقيقيا ، وكذلك يخضع لاحكام هذا القانون باعتباره موظفا حكما اذا عين بعد ترك خدمة الحكومة عضو مجلس ادارة منتدبا او مديرا في شركة مساهمة بوصفه ممثلا او مندوبا للحكومة او احدى الهيئات او المؤسسات العامة .

ومن حيث ان صاحب المعاش عند تعيينه مرة اخرى في الحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة وكذلك عند تعيينه كممثل او مندوب للحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة في وظيفة عضو مجلس ادارة منتدب او مدير في شركة مساهمة قد يجمع بين معاشه الذي يستحقه قبل التعيين وبين مرتبه او مكافاته في الوظيفة الجديدة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وعندئذ يكون مرتبه الاصل في خصوص تطبيق احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ هو مجموع المعاش وراتب الوظيفة الجديدة او مكافاتها ، ومن ثم فلا يجوز طبقا لنص المادة الاولى من هذا القانون ان يزيد مجموع ما يتقاضاه من مكافآت او مرتبات او اجور اضافية على نصف المرتب محسوبا على هذا الاساس .

( فتوى ٢١١ في ١٤/٥/١٩٥٨ )

قاعدة رقم ( ٥٥٨ )

المادة :

عدم حقبة وكيل الوزارة نشئون مجلس الشعب في الجمع بين راتبه من تلك الوظيفة وبين ما يستحق من معاش او راتب من وظيفته الاصلية .

### ملخص الفتوى :

يبين من نصوص قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع أجاز انشاء وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الشعب يتم شغلها من بين أعضاء مجلس الشعب بمقتضى قرارات تعيين يصدرها رئيس الجمهورية ، وحظر المشرع على من يتقلد إحدى هذه الوظائف الجمع بينها وبين أى عمل آخر أو شغل أية وظيفة أخرى وحرم عليه التعامل مع الدولة شأن أى موظف عام آخر ، وحدد اختصاصات هذه الوظيفة على نحو يجعل من شاغلها حلقة وصل بين الحكومة ومجلس الشعب وحدد مستحقات من يتقلدها بما يوازى المرتب وبدل التمثيل المقرران لوظيفة نائب الوزير ، وحرم عليه صراحة الجمع بين تلك المستحقات ومكافأة العضوية بمجلس الشعب وخول رئيس الجمهورية سلطة اعفاء وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من وظيفته ، وبناء على ذلك فإن وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب يعتبر موظفا عاما من كل الوجوه ولا تمثل عضويته فى مجلس الشعب سوى شرطا من شروط الصلاحية لتقلد تلك الوظيفة والقيام بأعبائها ومن ثم لا يجوز الجمع بين المرتب المستحق له من تلك الوظيفة ومرتبته الذى كان يتقاضاه من وظيفته السابقة التى كان يشغلها قبل انتخابه عضوا بمجلس الشعب لتخلف مناهة استحقاقه لهذا المرتب بعدم قيامه بأعمال تلك الوظيفة السابقة ، وكذلك فإنه يخضع - باعتباره موظفا عاما - للقواعد التى تحكم الجمع بين المرتب والمعاش ان كان من أرباب المعاشات فلا يجوز له الجمع بينهما أن قل مسنه عن الستين عاما ، ويجوز له الجمع بينهما ان كان قد بلغها ، وذلك اعمالا لحكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الجمع بين المرتب المقرر لوظيفة وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب والمعاش والمرتب المستحق من الوظيفة السابقة .

خامسا - ما يحصل عليه رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية وأعضاؤها وممثلوها في الشركات المساهمة التي تشرف عليها :

قاعدة رقم ( ٥٥٩ )

#### المبدأ :

الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العاملون علاوة على مرتباتهم الأصلية - القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن عدم جواز زيادة مجموعها على نسبة معينة - عدم سريان هذا الحظر على أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة - سريانه إذا توفرت في أحدهم صفة الموظف حكما بتولى أحد الأعمال المنصوص عليها في المادة ٥ من هذا القانون .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية بمعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو المجالس أو في اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من المساهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد على خمسمائة جنيه سنويا » كما نصت المادة ٥ من القانون المذكور على أنه « يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة . ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتخبين والمديرين في الشركات المساهمة أولئك الذين يعينون كممثلين ومندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية » ويستفاد من هذين النصين أن الحظر الذي تضمنه القانون المذكور يشمل طائفتين الأولى : طائفة الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين والمؤقتين بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة ، والطائفة الثانية ، طائفة الموظفين حكما وهم رؤساء مجالس الإدارة وأعضاؤها والأعضاء المنتخبون والمديرين في الشركات المساهمة الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة وكذلك من يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية .



ويخلص من ذلك أن الحظر المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧. سالف الذكر لا يتناول أعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة ، الا انه متى توافرت في احدهم صفة الموظف حكما بتولييه عملا من الاعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون كممثل او مندوب للحكومة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة لدى شركة مساهمة فانه يدخل في نطاق الحظر ويسرى عليه حكم القانون .

وهذا الحكم يسرى على رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية وأعضائها وممثليها في شركات المساهمة وممثليها في المؤسسات العامة وذلك على النحو المشار اليه . اما موظفو المؤسسة فان الحظر الوارد في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ يسرى في شأنهم .

( فتوى ٦٣٦ في ١٩/٩/١٩٥٩ )

### الفرع السابع

### مرتبات الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة

قاصدة رقم ( ٥٦٠ )

#### المبدأ :

جواز رفع مرتبات العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا أثناء الخدمة الى ٢٥ جنيها وفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالة بعض الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية .

#### ملخص الفتوى :

تضمنت المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ حكما عاما دائما واجب الاعمال من ١/١/١٩٧٣ ( تاريخ العمل بهذا القانون ) مقتضاه تعيين حملة المؤهلات العليا بالدرجة السابعة ( ق ٥٨ لسنة ١٩٧٢ ) بمرتبة قدره ٢٥ جنيها . لذلك فان هذا الحكم يبرى على ما يتم من تعيينات اعتبارا من التاريخ المشار اليه ، ويعد ان وضع القانون هذا الحكم العام الدائم اتجه في المادة الخامسة الى معالجة حالات العاملين من حملة المؤهلات الموجودين بالخدمة بمرتبة اقل من ٢٥ جنيها ، فقرر رفع مرتباتهم الى هذا القدر واشترط لذلك ان يكونوا شاغلين للدرجة السابعة بالمؤهلات العليا التي عينوا بها . وبناء على ذلك فانه لا يجوز رفع مرتبات العاملين بوزارة التعليم العالي الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد ١/١/١٩٧٣ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ الى ٢٥ جنيها شهريا طالما انهم لم يعينوا بمقتضى تلك المؤهلات ولا يغير من ذلك وجودهم بالخدمة بمؤهل متوسط بالدرجة السابعة في ١/١/١٩٧٣ . لان اعتبارهم شاغلين لهذه الدرجة بالمؤهل العالي هو في الحقيقة تسوية لا يجوز اجراؤها بغير نص صريح يقررها ، ومن ثم فان العاملين انعينين بمؤهلات متوسطة يكونوا غير مخاطبين باحكام المادة الاولى والبنء ١ من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ ولو كانوا حاصدين على مؤهلات عليا .

وفيما يتعلق بتسوية حالة هؤلاء العاملين بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يبين من نص المادة الثانية من هذا القانون أنه أتى بحكم وجوبى من مقتضاه تسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل عالى وموجود بالخدمة فى ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بوضعه على الفئة المقررة للمؤهل العالى وبالمرتبة الذى حددته المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧٢ وقدره ٢٥ جنيتها شهريا اعتبارا من تاريخ تعيينه او تاريخ حصوله على المؤهل او تاريخ ترشيح زملائه فى التخرج للتعيين بواسطة القوى العاملة ايها اقرب . . . . . وذلك لأن التسوية الوجوبية التى قررتها المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ستؤدى حتما الى اعادة تعيين العامل الذى حصل على مؤهل عال اثناء الخدمة بالفئة السابعة بمجموعة الوظائف التالية وبذلك يدخل فى عداد المخاطبين بالحكم الدائم الذى تضمنته المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : أنه لا يجوز قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رفع مرتبات العاملين الحاصلين على مؤهلات غليا والشاغلين للفئة السابعة بمؤهلات متوسطة الى ٢٥ يناير سهرىا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

ثانيا : دخول هؤلاء العاملين فى عداد المخاطبين بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ تطبيقا لأحكام المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتعين وضعهم على الفئة السابعة بمرتبة ٢٥ جنيتها شهريا من تاريخ حصولهم على المؤهل او تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج ايها اقرب .

( ملف ٨٠٢/٤/٨٦ - جلسة ٢٠/٢/١٩٨٠ )

قاعدة رقم ( ٥٦١ )

المبدأ :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن قواعد اجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات علمية اعلى من الدرجة الجامعية الاولى لا يسرى على العاملين بكادرات خاصة .

ملخص الفتوى :

لا يسرى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن قواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات علمية اعلى من الدرجة الجامعية الاولى - لا يسرى على العاملين بكادرات خاصة . ومن ثم متى كان العاملون بكل من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنك المركزى المصرى يتمتعون بنظام وظيفى مستقل عن نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام فانه لا يسرى فى شأنهم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

( ملف ٩٨٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠ )

### الفرع الثامن

تخفيض المرتب لا يكون إلا بنص في القانون

قاعدة رقم ( ٥٦٢ )

#### المبدأ :

إن الأصل المسلم به أن حق العامل في مرتبه لا يجوز تخفيضه إلا بنص في القانون - تقرير إقدمات اعتبارية بنص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ خولت للعامل الترقية طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي ، لا يصح معه المساس بما كان يتقاضاه العامل من راتب .

#### ملخص الفتوى :

الأصل المسلم به أن حق العامل في مرتبه لا يجوز تخفيضه إلا بنص في القانون فإذا كانت هناك تساويات طبقاً لقاعدة قانونية جديدة تعطى للعامل حقاً في ترقية في إیرجات الوظيفة فإن هذه الترقية التي يستحقها طبقاً لنصوص القانون لا يترتب عليها المساس بما كان يتقاضاه من قبل ما لم ينص القانون على غير ذلك وإذا اشتمل القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على إقدمات اعتبارية خولت للعامل المذكور الترقية طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي ولم ينص القانون على تخفيض راتب العامل فإن من يطبق عليه هذه القواعد لا يجوز المساس بما كان يتقاضاه من راتب .  
( فتوى ٨٠٩ في ١٩٨٢/٦/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٥٦٣ )

#### المبدأ :

عدم خضوع مكافآت أعضاء المجالس القومية المتخصصة - العاملين بالحكومة والقطاع العام للخفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

#### ملخص الفتوى :

من حيث أن الدستور أنشأ المجالس القومية المتخصصة كجهاز دائم لمعاونة رئيس الجمهورية في رسم السياسة العامة للدولة ، وخول رئيس

الجمهورية تشكيلها من اعضاء قادرين على المساهمة فى اعمالها ، ولتحديد المقابل الذى يستحقه هؤلاء الاعضاء لقاء ما يؤدونه من عمل ، اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ الذى وضع حدا اقصى لما يستحقونه نظير العضوية وحضور اجتماعات المجالس واللجان والشعب ، ويخفض الى النصف بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام ، واسند لمساعد رئيس الجمهورية المشرف على شئون هذه المجالس تقدير المكافآت المستحقة عن مساهمة الاعضاء فى اعمال تلك المجالس واللجان والشعب المتفرعة عنها . لذلك اصدر قراره رقمى ٢ ، ٣ لسنة ١٩٧٤ اللذين نظما استحقاق مكافآت الاعضاء والخبراء ومقررى المجالس والشعب من تخفيض مكافأة العضوية والمكافأة الاضافية للمقررين بمقدار النصف وذلك بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام .

واذ تعد هذه المجالس القومية وشعبها مؤسسة دستورية قائمة بذاتها فان اختيار العاملين بالحكومة والقطاع العام لعضويتها ، يعد تكليفا لهم باعمال اضافية خارج نطاق اعمالهم الاصلية وتبعاً لذلك فان ما يستحقونه لقاء مساهمتهم فى اعمال تلك المجالس انما هو اجرا اضافيا .

ولما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ والمعمول به حتى ١٩٨١/٧/١ تاريخ الغائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ ينص فى مادته الاولى على انه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لائى سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين ... » واذا افصحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن اخراج الاجور الاضافية وما فى حكمها من دائرة الخفض المنصوص عليه بهذا القانون ، فان المكافآت التى تمنح لاعضاء المجالس المتخصصة للعاملين بالحكومة والقطاع العام لا تخضع بوصفها اجرا اضافيا لحكم الخفض .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المكافآت فى الحالة الماثلة للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

## الفرع التاسع زيادة المرتب

### قاعدة رقم ( ٥٦٤ )

#### المبدأ :

جواز تطبيق حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات خاصة ومن بينهم أعضاء مجلس الدولة .

#### ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع قرر اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ زيادة مرتبات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام المشار اليهم بالمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وكذلك زيادة مرتبات جميع العاملين الخاضعين لآى نظام من النظم الوظيفة الخاصة بغير تفرقة بينها بمقدار علاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ او بمقدار ستة جنيهاات ليهما اكبر ولو ادى ذلك الى تجاوز نهاية مربوط الدرجات المسالية التى يشغلونها بشرط الا تزيد مرتباتهم عن الربط الثابت المقرر لآعلى درجة فى الكادرات المعاملين بها ، ولتنظيم صرف تلك الزيادة وضع المشرع حكما خاضعا بمقتضاه يتم الصرف على دفعتين متساويتين الاولى فى ١٩٨٠/٧/١ والثانية ١٩٨١/٧/١ ، ومن ثم فان اصل الحق فى زيادة المرتب بالقيمة سالفة البيان سواء بالنسبة للخاضعين لنظامى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام او بالنسبة للخاضعين لكادرات خاصة ينشأ ابتداء من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون وعليه يتعين اعتبار تلك الزيادة جزءا من المرتب فى هذا التاريخ مع ما يترتب على ذلك من آثار ولا يؤثر فى هذا الحكم ارجاء صرف الزيادة الى تاريخ لاحق اذ ان هذا الارجاء ليس من شأنه المساس باصل الحق ، ومما يؤكد ذلك ان المشرع اوجب فى المادة الثامنة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مراعاة تلك الزيادة كاملة عند تسوية معاشات من تنتهى خدمتهم اعتبارا

من ١٩٨٠/٧/١ وقبل حلول موعد صرف الدفعة الثانية من الزيادة فى  
١٩٨١/٧/١ .

وترتibia على ما تقدم فإن اعضاء مجلس الدولة باعتبارهم من العاملين  
الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات خاصة يفيدون اعمالا لعموم نص المادة  
الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ واطلاقه من الحكم الذى  
تضمنته تلك المادة فيتعين زيادة مرتباتهم بمقدار علاوتين من علاوات  
الدرجة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ وذلك اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ ،  
ولا وجه لقصر هذا الحكم على العاملين المعاملين بجدول مرتبات خاص  
مع خضوعهم فى ذات الوقت لنظامى العاملين المدنيين بالدولة او القطر  
العام لأن فى ذلك تفصيل للحكم العام الوارد فى المادة الخامسة بغير  
نص صريح يوجهه .

ولما كانت القاعدة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق  
بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧  
لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية والقانون  
رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة المعدل  
بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ تقضى باستحقاق العلاوات والبدلات المقررة  
للموظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة ولو لم تتم  
الترقية اليها ، وكان التفسير السليم لهذا الحكم يقتضى اعتبار علاوات  
الموظيفة الأعلى هى العلاوات المقررة للموظيفة التى يشغلها العضو عند  
بلوغ مرتبه نهاية مربوطها وكذلك اعتبار نهاية ربط الوظيفة الأعلى حدا  
اقصى للحق المالى المقرر للموظيفة التى يشغلها ، فان العضو الذى يبلغ  
مرتبه نهاية ربط الوظيفة الأعلى نتيجة زيادته بعمية العلاوتين المنصوص  
عليهما بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى ١٩٨٠/٧/١  
لا يستحق علاوة دورية فى ١٩٨١/١/١ - وكذلك فان العضو الذى يتقاضى  
فى ١٩٧٨/٧/١ علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى لبلوغ مرتبه نهاية ربط  
الوظيفة التى يشغلها يستحق العلاوتين المشار اليهما بالفئة المقررة للموظيفة  
الأعلى باعتبارها الفئة المقررة لموظيفته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
ما يأتى :



اولا : سريان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين بالكادرات الخاصة ومن بينهم اعضاء مجلس الدولة والهيئات القضائية .

ثانيا : انه اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ يستحق العضو زيادة فى مرتبه بمقدار علاوتين على انه يؤجل صرف احدهما الى ١٩٨١/٧/١ .

ثالثا : عدم استحقاق العضو علاوة دورية فى ١٩٨١/١/١ - اذا بلغ مرتبه بالعلاوتين نهاية مربوط الوظيفة الاعلى .

رابعا : استحقاق العضو الذى يبلغ مرتبه بالعلاوتين نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها للعلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى .

خامسا : ان قيمة الزيادة تتجدد بمقدار العلاوة المستحقة فى ١٩٧٨/٧/١ ولو كانت علاوة الوظيفة الاعلى .

( ملف ٥٣٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٥٦٥ )

##### المبدأ :

عدم جواز زيادة مرتب العامل بالقطاع العام عن الربط المالى الثابت لوظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة التى يعمل بها .

##### ملخص الفتوى :

ان المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قيد الزيادة فى مرتبات العاملين المؤهلين بما لا يتجاوز الربط الثابت المالى لاعلى درجة او وظيفة فى الكادرات المعاملين بها ، والمشرع بذلك قد وضع القاعدة المنطقية التى تسرى على العاملين المؤهلين . وهذه القاعدة بهذه المثابة تسرى من باب اولى على العاملين غير المؤهلين . ومن ثم لا يستحق العامل الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ متى ترتب على هذه الزيادة ان يتجاوز مرتب الربط المالى الثابت لوظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة .

( ملف ٩٦٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١/٤ )

## قاعدة رقم ( ٥٦٦ )

### المبدأ :

أن الربط الثابت المقرر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام ذوى الربط الثابت - يتضمن الزيادة المقررة فى المادة الثانية من ذات القانون .

### ملخص الفتوى :

وتخلص الوقائع فى انه ورد للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كتاب وزارة الرى رقم ٢٤٥٨ المؤرخ ١٤/٩/١٩٨٣ مرفقا به فتوى ادارة الفتوى لوزارة الرى بشأن كيفية تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ على ذوى الربط الثابت .

وقد ذهبت الفتوى الأولى الى احقية العاملين من ذوى الربط الثابت بالحكومة والقطاع العام فى تقاضى رواتبهم وفقا للجدول المرفق بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بالإضافة الى منحهم الزيادة المقررة بالمادة الثانية من القانون المذكور لا فرق فى ذلك بين الموجودين منهم بالخدمة فى ١/٧/١٩٨٣ أو من يعين منهم بعد هذا التاريخ كما ورد للجهاز فى هذا الشأن فتوى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات المؤرخة ٢٣/١٠/١٩٨٣ التى ذهبت الى أن تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه مؤداه استحقاق ذوى الربط الثابت الحاليين منهم والمعينين بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ للربط الثابت المحدد بالجدول الملحق بالقانون المذكور وقدره ٢٥٤٣ جنيها فقط باعتبار أن ذلك الربط جاء شاملا للزيادة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ وإزاء الاختلاف بين هاتين الفتوتين ، فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع ، فاستعرضت القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام وتنص المادة الأولى على انه « يستبدل بالجدول رقم (١) المرفق بكل من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الجدولان المرفقان بهذا القانون .

وتنص المادة الثانية منه على ان « تزداد مرتبات العاملين الحاليين والمعينين قبل اول يوليو سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا ، وتمنح هذه الزيادة للعامل بعد العلاوة الدورية المستحقة له فى تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذا المرتب نهاية المربوط المقرر قانونا وتمنح هذه الزيادة لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الحاليين ولن يعين منهم بعد العمل بهذا القانون .

وواضح من نص المادة الثانية من القانون انه كان يواجه اصلا حالة العاملين عند نفاذ القانون حيث ان زيادة الربط بمقدار معين لا يستتبع بذاته زيادة المرتبات الفعلية عند العمل بهذا القانون بمقدار هذه الزيادة ، ولهذا حرص المشرع أساسا فى المادة الثانية على تقرير منح هذه الزيادة للعاملين بالفعل فى ١٩٨٣/٦/٣٠ . واذ شملت زيادة المربوط ذوى الربط الثابت كذلك فقد كان على المشرع فى المادة الثانية ان يقرر سريان هذه الزيادة فعلا بالنسبة لذوى الربط الثابت حتى لا يفهم من تناول المشرع فيها باقى العاملين دون ذوى الربط الثابت عدم حصول الاخيرين على نفس الزيادة ، وبذلك فان المشرع لم يأت فى المادة الثانية بحكم جديد مخالف او معارض او يتضمن اضافة الى حكم المادة الاولى وانما استخلص الاثر الفورى المباشر للمادة الاولى وقرره صراحة منعا للجدل .

ومن ثم فان الزيادة المستحقة فى المادة الثانية ليست اضافة الى تلك المقررة فى المادة الاولى وانما هى تقرير لاثارها وكشف تأكيد لاستحقاقها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الربط الثابت المقرر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ يتضمن الزيادة المقررة فى المادة الثانية من ذات القانون .

## قاعدة رقم ( ٥٦٧ )

### المبدأ :

استحقاق العاملين المذكورين بالفئتين الأولى والثانية من البند (٢) من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين للزيادة المقررة بموجب هذا القانون دون إعادة التسوية .

### ملخص الفتوى :

وتخلص وقائع الموضوع في انه بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٤ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين ونصت المادة الأولى منه على أن « يزداد اعتباراً من ١/١/١٩٨٤ المرتب المستحق قانوناً لكل من العاملين المذكورين بعد بقيمة علاوتين من علاوات درجته في تاريخ العمل بهذا القانون بعد أدنى خمسة جنيهاً شهرياً ولو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجة : ١ - ٢٠٠٠ - حملة المؤهلات أقل من المتوسطة التي توقف منحها وتسوى حالاتهم وفقاً للجدول الرابع من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالفئة التاسعة إذا كان حملة ذات المؤهل المسبوق بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها أو مسابقة القبول انتهت بالحصول على المؤهل تسوى حالاتهم بالفئة الثامنة وفقاً للجدول الثاني من جداول القانون المشار إليه ، وبناءً على ذلك تقدم بعض العاملين الحاصلين على شهادة الإعدادية الزراعية بطلبات يلتصمون فيها تسوية حالاتهم طبقاً للبند ٢ من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ إلى مديرية التنظيم والإدارة بمحافظة القليوبية .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية فاستبان لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ تضمنت منح زيادة في المرتب المستحق قانوناً بقيمة علاوتين من علاوات الدرجة في تاريخ العمل بهذا القانون وبعد أدنى قدره خمسة جنيهاً اعتباراً من ١/١/١٩٨٤ لثلاثة طوائف من العاملين بينتهم المادة المشار إليها في بنودها الثلاثة . وحددت هذه البنود شروط منح الزيادة لكل طائفة بحيث لا تستحق الزيادة المذكورة إلا بتوافر هذه الشروط .

كما استباننت الجمعية حكم البند ٢ من المادة المشار اليها ان شرط منح الزيادة للمخاطبين بهذا البند بفقرتين الاولى والثانية ان يكون العامل من حملة المؤهلات اقل من المتوسطة التي توقف منحها . وقد قرر المشرع الزيادة المذكورة لهؤلاء العاملين بسبب ان من بين حملة المؤهلات اقل من المتوسطة التي توقف منحها من قيمة مؤهلاتهم بالفئة التاسعة ( ٣٦٠/١٦٢ ) كما ورد النص على ذلك في قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية الزراعية ، في حين ان ذات المؤهل المسبوق بالابتدائية القديمة او ما يعادلها قيم بالفئة الثامنة ، ومن ثم قرر المشرع منحهم هذه الزيادة تعويضا لهم عن هذه المفارقة وحتى لا يفتح بابا جديدا للمطالبة باجراء التسوية على اساس الفئة الثامنة . وعلى ذلك فان الحكم الواجب التطبيق على العاملين المذكورين بالفقرتين الاولى والثانية من البند ٢ من المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه مقصور على منح الزيادة المقررة ، ولا محل للقول باعادة التسوية في هذا الشأن .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العاملين المذكورين بالفقرتين الاولى والثانية من البند ٢ من المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه للزيادة المقررة بموجب هذا القانون دون اعادة التسوية .

( ملف ١٠٠٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/٣/٦ )

قاعدة رقم ( ٥٦٨ )

المادة :

اذا كان العامل قد انتهت خدمته ثم اعيد تعيينه بحيث لم يكن موجودا بالخدمة في ١٩٨٠/٧/١ التاريخ المقرر لسريان احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فانه لا يكون قد طبق في شأنه القانون المذكور اصلا ومن ثم يفقد احد شرطى استحقاقه الزيادة المقررة بالبند ١ من المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين .

### ملخص الفتوى :

يبين من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسهيلات بعض العاملين ان المشرع قرر زيادة فى المرتب المستحق قاذ للعامل اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ بحد أدنى خمسة جنيها شهريا ولو تج بها نهاية مربوط الدرجة وذلك لطوائف العاملين ويشروط محددًا ومن هذه الطوائف ما ورد النص عليه فى البند ١ من المادة المذكور وذلك لمواجهة مشكلة تتمثل فى ان القانونين رقمى ١٣٥ ، ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ قررا منح العامل اقدمية اعتبارية فى الفئة التى كان يشغلها اذ فى ١٩٧٤/١٢/٣١ او فى الفئة التى اصبح يشغلها فى هذا التاريخ ؛ تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته من قبل تطبق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ٧٥ فى هذا التاريخ ، ولما كان العاملون الذين تمت ترقيتهم بالرسوب الوظيفى فى التاريخ المذكور سيمنحون الاقدمية الاعتبارية فى الفئة الا رقى فيها كل منهم وليس فى الفئة التى تمت الترقية اليها ، فان الاقدمية الاعتبارية فى هذه الحالة لا يترتب عليها افادة :لعامل اذ لن يترتب على اى تعديل فى تواريخ الترقية التى تمت فى ١٩٧٤/١٢/٣١ . ولذا اشترط المشرع لاستحقاق الزيادة المقررة بالنسبة بهذه الطائفة من العام شرطين : الاول : ان يكون العامل قد رقى فعلا بالرسوب الوظيفى . ١٩٧٤/١٢/٣١ بمقتضى حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الثانى : الاية قد ترتب على تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على حالته تعد فى تواريخ ترقياته ، اى ان يكون تم تطبيق القانون المذكور عليه ولم يه هذا التطبيق عن اية افادة . فاذا ما فقد العامل احد الشرطين خرج نطاق المخاطبين بحكم الزيادة المنصوص عليها فى البند ١ من المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

ولما كان الثابت ان العامل المعروضة بحالته انتهت بخدمته اعتبارا من ١/١/١٩٨٠ واعيد تعيينه اعتبارا من ١٩٨٠/٧/٣٠ فانه لا يد موجودا فى الخدمة فى ١٩٨٠/٧/١٠ ومن ثم لا يكون قد طبق فى ش القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أصلا ويفقد بذلك احد شرطى استحقاقه الزيادة لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

عدم احقية السيد / ..... للزيادة المقررة بأبند ١ من المادة الأولى  
من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

( ملف ٦٧١/٣/٨٦ - جملة ١٩٨٥/٥/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٩ )

#### المبدأ :

مواعيد العلاوات الدورية العادية ومدى تأثيرها بمنح العلاوة المقررة  
بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ - لا تتأثر بها بل تبقى على  
أصلها كما كانت .  
ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٢ من قانون نظام موظفى الدولة على أن :

« يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة  
بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم  
بعمله بكفاية .. » وتنص المادة ٤٣ على استحقاق العلاوات الاعتيادية  
فى اول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين او منح العلاوة  
السابقة .. ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية » .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل  
بعض احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن تمنح علاوة اضافية  
للموظفين من الدرجات التاسعة الى الدرجة الرابعة الذين امضوا سنتين  
بدون علاوة لبلوغهم نهاية مربوط الدرجة اعتبارا من اول مايو التالى  
لصدور هذا القانون ، وتكون هذه العلاوة بنفس درجة كل منهم ولا يجوز  
منحها الا لثلاث مرات فى كل درجة مع مراعاة احكام السواد ٣١ و ٤٢ .  
و ٤٣ و ٤٤ .

ويستفاد من هذين النصين أن العلاوة الاضافية المقررة بالقانون  
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ تختلف عن العلاوة الدورية العادية التى تمنح طبقا  
لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ذلك لان هذه العلاوة العادية  
تمنح فى حدود الدرجة المالية للموظف بداية ونهاية بحيث اذا بلغ نهاية

المربوط ووقفت العلاوات . اما العلاوة الاضافية المستحدثة فانها لا تستحق الا عند بلوغ نهاية المربوط ، ووقف العلاوات العادية وانقضاء سنتين منذ بلوغ نهاية هذا المربوط دون منح علاوات ، كما ان استحقاق العلاوة العادية لا يقتيد بعدد معين من مرات المنح ، في حين ان العلاوة الاضافية لا تتكرر اكثر من ثلاث مرات ، وعلى مقتضى ذلك لا يجوز الخلط بين هذين النوعين من العلاوات المستقل احدهما عن الآخر ، ومن ثم يتعين صرف كل منهما في مواعيدها الخاصة دون اعتداد بمواعيد صرف الاخرى .

فاذا كانت آخر علاوة دورية منحت للموظف في الدرجة الرابعة الكتابية هي التي اكتمل بها مربوط الدرجة الرابعة في اول مايو سنة ١٩٥٧ ثم حل شهر مايو سنة ١٩٥٩ فلم يمنح علاوة لبلوغ راتبه نهاية المربوط ثم صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ فمنح بمقتضاها علاوة اضافية استثنائية في اول مايو سنة ١٩٦٠ ثم رعى الى الدرجة الثالثة الكتابية في اسطس سنة ١٩٦٠ ومنح علاوة الترفية ، ومن ثم فان موعد العلاوة الدورية المستحقة في الدرجة الجديدة يحل بعد مضي عامين من تاريخ آخر علاوة دورية منحت له ، ولا يتأثر بميعاد منحه العلاوة الاستثنائية ويستحق هذا الموظف علاوته الدورية في اول مايو سنة ١٩٦١ تاريخ انقضاء سنتين من اول مايو سنة ١٩٥٩ .

( فتوى ٥٨٤ في ١٩/٨/١٩٦١ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧٠ )

##### المبدأ :

استحقاق المعينين من ١٨/١٢/١٩٧٦ لعلاوة دورية في اول يناير سنة ١٩٧٨ مع صرف الفروق المسالية من ١/٧/١٩٧٨ طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

##### ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يحدد يناير التالي لمضي عامين على التعيين موعدا لاستحقاق المعين لأول مرة للعلاوة الدورية ، والى القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ المعمول به حاليا اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨



قد ألغى القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ وقرر استحقاقه لها فى يناير التالى  
لمضى عام واحد على التعيين .

ومن ثم فان مقتضى أعمال أحكام القانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
بأثر مباشر منح كل من مضى على تعيينه عام علاوة دورية فى أول يناير  
سنة ١٩٧٩ أعمالا للقاعدة الواردة به والنسبة تستحق فى يناير من كل  
عام . ولا وجه للقول بمنح من لم يكمل عامين واكمل عام فى أول يناير  
سنة ١٩٧٨ علاوة دورية مع صرف الفروق من ١/٧/١٩٧٨ لوقع الأجل  
الأول فى المجال الزمنى لأعمال أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذى  
كان يشترط مضى عامين على التعيين لاستحقاقه للعلاوة الدورية وليكون  
التاريخ الثانى ليس هو الموعد المحدد فى القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨  
لمنح العلاوة الدورية .

وبناء على ذلك لا تستحق العاملات المعروضة حالتهن والمعينات فى  
١٨/١٢/٧٦ علاوة دورية فى ١/١/٧٨ لعدم مضى عامين على تعيينهن فى  
هذا التاريخ الذى يدخل فى المجال الزمنى لأعمال أحكام القانون رقم ٥٨  
لسنة ١٩٧١ كما لا يجوز صرف تلك العلاوة لهن فى ١/٧/٧٨ لأن القانون  
رقم ٤٧ لسنة ٧٨ حدد هذا التاريخ موعدا للعمل بأحكامه وليس موعدا  
لاستحقاق العلاوة الدورية ، وعلى ذلك فان العلاوة الدورية تستحق لهن  
فى ١/١/١٩٧٩ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى استحقاق العاملات المعينات فى  
١٨/١٢/١٩٧٦ العلاوة الدورية فى ١/١/١٩٧٩ .

( ملف ٥٠٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ )

### الفصل العاشر

#### تحديد المرتب بما يجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية

قاصدة رقم ( ٥٧١ )

المبدأ :

ان تحديد مرتب العامل في القطاع العام الذي تزيد مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بما يجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية المعين عليها - هو مما يدخل في نطاق السلطة الجوازية للجهة المختصة بالتعيين طبقا للمادة (٢٥) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ( المقابلة للمادة ١٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ) - لا يجوز استعمال هذه الرخصة الا عند التعيين وليس في تاريخ لاحق على ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٥) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ انثى تحكم المسألة محل البحث تنص على انه « مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٧) من هذا النظام يحدد اجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الفئة التي يعين فيها ويستحق هذا الاجر من تاريخ تسلمه العمل » .

ويجوز تحديد الاجر بما يجاوز بداية مربوط في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرة العامل الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل هذه الوظيفة وذلك بالشروط والاضاح التالية :

..... ( ١ )

( ج ) يكون تحديد الاجر على هذا الوجه بقرار من الجهة المختصة بالتعيين » .

ومقاد ذلك ان تحديد مرتب العامل في القطاع العام - الذي تزيد مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة - بما يجاوز

بداية مربوط الفئة الوظيفية المعين عليها هو مما يدخل فى نطاق السلطة الجوازية للجهة المختصة بالتعيين والتي تتعين أن تستعملها بحسب صريح النص عند التعيين اذ جرت صياغته على أن « ... يحدد أجر العامل عند تعيينه » فإذا لم تستعمل هذه الرخصة عند التعيين فإن الجهة المختصة بالتعيين تكون قد استنفذت سلطتها فى هذا الصدد ، ولا يكون فى مكنها الاستناد الى هذه الرخصة لتعديل مرتبات العاملين فى تاريخ لاحق لما ينطوى عليه ذلك من خروج صريح على النص » .

كما انه لا وجه للقول بأن النص فى الفقرة (ج) من المادة (٢٥) بان تحديد الأجر على الوجه المتقدم بقرار من الجهة المختصة بالتعيين يفترض أن يتم هذا التحديد فى تاريخ لاحق للتعيين - لا وجه لهذا الاستنتاج - اذ انه غير قاطع فى الدلالة على الحكم فضلا عن تعارضه مع ظاهر عبارة النص كما سلف البيان .

ولا محل للقياس على ما جرى عليه العمل فى صدد اعمال الجهة الادارية لسلطتها التقديرية طبقا للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة لاختلاف القواعد والنظم التى تحكم حساب مدد الخبرة السابقة فى القطاع العام عن تلك المتعلقة بضم مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والتي ينزتب عليها حساب مدد العمل السابقة فى الدرجة والمرتبة واقدمية الدرجة .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فان قيام شركة النصر لتجارة السيارات بتعديل مرتبات بعض العاملين بما يجاوز بداية ربط الفئات المعينين عليها فى تاريخ لاحق لتاريخ التعيين هو اجراء مخالف للقانون .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان تحديد مرتب العامل بالقطاع العام الذى تزيد مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة لا يكون الا عند التعيين وليس فى تاريخ لاحق على ذلك .

( فتوى ١٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٦ )

.. وبذات المعنى ( فتوى ١١٦٥ فى ١١/٢٢ ١٩٨٣ )

## قاعدة رقم ( ٥٧٢ )

### المبدأ :

اغتصاب سلطة أعلى لاختصاص سلطة أدنى في التعيين لا يجعل العيب الذي يلحق قرار التعيين البطلان المطلق أو الانعدام بل مجرد عيب عدم الاختصاص البسيط - مخالفة تعيين العامل في غير أدنى درجات التعيين تتحصن بمعنى المدة القانونية - تحديد مرتب العامل بما يزيد على ما يستحقه أصلا من بداية ربط الفئة التي عين عليها مخالفة قانونية لا تتحصن بغوات مهعاد الستين يوما - إذ يرجع في شأن المرتب الى القانون ذاته - للإدارة أن تعمل قواعد حساب مدة الخدمة السابقة إذا توافرت شروط تطبيقها لمخ العامل مرتبها أعلى من أول ربط الدرجة أو الفئة التي يجري تعيينه فيها .

### ملخص الفتوى :

طبقا للدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ فإن رئيس الجمهورية هو صاحب الحق الأصلي في تعيين الموظفين في حدود القانون ، وإن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ جعل التعيين في وظائف الإدارة العليا من اختصاص رئيس الجمهورية والتعيين في الوظائف الأدنى بقرار من السلطة المختصة الوزير أو المحافظ أو رئيس مجلس الإدارة حسب الأحوال ) . كما يبين من الجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنه لا يجوز وضع العامل على فئة أعلى قبل انقضاء مدة بينية على شغله للفئة الأدنى الأمر الذي تقتضى ألا يتم التعيين إلا في أدنى الدرجات كأصل عام .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٥ تضمن تعيين العامل في الفئة الثالثة من المستوى الأول أي في غير وظائف الإدارة العليا وفي غير أدنى فئات التعيين فإنه يكون قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص لكون التعيين قد تم بآداة غير تلك التي حددها النص ويكون قد خالف القانون بتعيين العامل في فئة تعلو فئة بداية التعيين ، إلا أنه لما كان عيب عدم الاختصاص الذي شاب القرار اقتصر على مخالفة قواعد الاختصاص في نطاق الوظيفة الإدارية بممارسة سلطة أعلى لاختصاص سلطة أدنى ، فإن هذا العيب لم يصل الى حد اغتصاب السلطة الذي يؤدي الى انعدام القرار ، وإنما هو عيب عدم اختصاص بسيط ويتحصن القرار المشوب به بمضى ستين يوما على صدوره . كذلك

فإن المخالفة المتمثلة فى تعيين العامل فى غير أدنى درجات التعيين قد أسفرت عن اسناد مركز قانونى للعامل وأن القرار الصادر بإنشاء ذلك المركز يتحصن فى هذا الشق أيضا بمضى المدة القانونية .

وإذا كان القرار محل البحث قد تحصن فى شقيه المتعلقين بالتعيين بغير الآداة التى حددها القانون وفى غير أدنى الدرجات ، فإنه لا يتحصن فيما تضمنه من تحديد مرتب للعامل يزيد على بداية ربط الفئة التى عين عليها ، وذلك أن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تقضى بأنه يمنح العامل عند التعيين أول مربوط الفئة الوظيفية التى يعين عليها ، فضلا عن أن الجدول الملحق بهذا القانون حدد بداية معينة لكل فئة لا تترخص جهة الإدارة فى تجاوزها باعتبار أن العامل يستمد حقه فى الراتب من القانون مباشرة دون أن يلزم لنشوء هذا الحق قرار إدارى ، ذلك أن القرار الصادر بالتعيين يقتصر على اسناد الوظيفة إلى الموظف ، أما المرتب فلا يملك قرار التعيين أن يحدده وإنما يرجع فى شأنه إلى القانون ذاته ، وبالتالي فإن القرارات التى تمس الراتب باعتباره حقا ذاتيا لا يتحصن بفوات الميعاد ويكون للإدارة أن تصحح المخالفة التى تلحق بالراتب فى أى وقت . وعليه يقتصر حق العامل فى الحالة المسألة على بداية ربط الفئة التى عين عليها وهو ما يستتبع تعديل مرتبه بمنحه أول مربوط تلك الفئة .

وإذا كانت المادة ٢٦ من قانون العاملين الجديد رقم ٤٧ لسنة ٧٨ قد أجازت لرئيس الجمهورية فى الحالات التى يقدرها أن يقرر الاحتفاظ لمن يعين بوظيفة أخرى بالأجر والبدلات التى كان يتقاضاها قبل التعيين ولو تجاوز نهاية الأجر والبدلات المقررة للوظيفة الجديدة ، فإن أعمال هذا الحكم مقصور على من كان يشغل وظيفة عامة سابقة .

ولما كان العمل السابق للمذكور قد قضى فى مؤسسة صحفية ، وكان القانون رقم ٥١ لسنة ٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية لم يعتبرها مؤسسات عامة من كل الوجوه وإنما حدد ذلك بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها فى قانون العقوبات وبما يتعلق بمزاوالتها لأعمال التصدير والاستيراد ، فإن وظائفها لا تعد وظائف عامة ومن ثم لا يفيد المذكور من حكم المادة المشار إليها ، إلا أنه يبقى للإدارة أن تعمل فى شأنه قواعد حساب مدد الخدمة السابقة أن توافرت شروط تطبيقها .

## قاعدة رقم ( ٥٧٣ )

### المبدأ :

استحقاق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها طبقاً لجدول الأجور الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - استثناء من هذا الأصل يحتفظ للعامل الذى له مدة خدمة سابقة تدرج بمقتضاها الى مرتب يزيد على بداية أجر التعيين المقرر لدرجة وظيفته التى يعين عليها بالأجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة وذلك بشرط اتصال المدة بين الخدمة السابقة والخدمة اللاحقة ويقيد هو عدم تجاوز أجر العامل نتيجة هذا الاحتفاظ نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها .

### ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١٥٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والتى تنص على أن « تسرى أحكام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين بالجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس » .

كما استعرضت حكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والتى تنص على أن « يستحق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقاً لجدول الأجور رقم ١ المرافق لهذا القانون » .

واستثناء من ذلك إذا أُميد تعيين العامل فى وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وإن تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والمعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم فى الوحدات التى تسرى عليها أحكام هذا القانون .

كما يسرى هذا الحكم على العاملين المعينين بمكافآت شاملة عند تعيينهم فى وظائف دائمة .

واستظهرت الجمعية أن الأصل فيما قرره هذا النص هو استحقاق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها طبقا لجدول الأجور الملحق بالقانون واستثناء من هذا الأصل ورعاية لمن كان من العاملين له عند التعيين مدد خدمة سابقة ومن نتيجة التدرج فيها الى مرتب يزيد على بداية أجر التعيين المقرر لدرجة الوظيفة التي يعين عليها وحتى لا يفاجأ مثل هذا العامل بخفض في مرتبه بمثل الفرق بين ما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة وبين بداية أجر التعيين قرر المشرع الاحتفاظ لمثل هذا العامل بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة وذلك بشرط اتصال المدة بين الخدمة السابقة واللاحقة ويقيد هو عدم تجاوز أجر العامل نتيجة هذا الاحتفاظ نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها .

وقد عدت المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ صورا لهذا الاستثناء على الأصل العام الذي قرره هي : إعادة تعيين العامل في وظيفة من مجموعة نوعية مغايرة للمجموعة التي كان يعمل بها وإعادة تعيين العامل السابق بالوحدات الاقتصادية والمعامل بنظم خاصة في الوحدات التي يسري عليها أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعيين العامل الذي كان معينا بمكافأة شاملة في وظيفة دائمة ، وتأخذ هذه الصور جميعها حكم التعيين الجديد ، وبذلك تكون القاعدة المقيدة للأصل انه في كل حالات التعيين الجديد يحتفظ للعامل المخاطب بأحكام القانون المذكور بالأجر الذي كان يتقاضاه بوظيفته السابقة وبالشروط والقيدين المذكورين .

ويتطبيق هذه القاعدة على الواقعة المعروضة تبين ان العامل المذكور كان يعمل بمحافظة اسبوط من ١٩٦٨/٢/٨ حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ حيث كان أجره ٥٠٠ ج . ثم عين بوظيفة إخصائي اجتماعي بجامعة اسبوط بالدرجة الثالثة ١٢٠٠/٣٦٠ بمجموعة الوظائف التخصصية التي شغلت نتيجة الاعلان عن مسابقة لشغلها وذلك اعتبارا من ١٩٨٠/٦/٣٠ مع وضعه تحت الاختبار لمدة ستة اشهر من تاريخ تسلمه العمل وبذلك فان تعيينه بالجامعة على هذه الدرجة يكون تعيينا جديدا ولما كانت مدة الخدمة متصلة وكان آخر أجر تقاضاه بوظيفته السابقة بالمحافظة يجاوز بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها . فيحتفظ له بأجر آخر تقاضاه في وظيفته السابقة على الا يتجاوز به نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة التي عين عليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
احتفاظ العامل ..... بأجره السابق طبقا للمادة ٢٥ من القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( ملف ٩٥٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٤ )

#### المبدأ :

قرار التعيين يحدد المركز القانونى للعامل من جميع النواحي -  
تحديد مرتب العامل بالقطاع العام الذى تزيد مدة خبرته الزمنية على  
المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بما يجاوز بداية مريوط الدرجة المعين  
عليها هو ما يدخل فى نطاق السلطة التقديرية للجهة المختصة عند اصدار  
قرار التعيين .

#### ملخص الفتوى :

استبانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المعروضة  
حالتها عين بشركة مدينة نصر للاسكان والتعمير . بناء على اعلان من  
الشركة لشغل بعض الوظائف الشاغرة بها - بوظيفة محاسب بالدرجة الثالثة  
بمرتب ٣٠٠٠ جنيها شهريا ، وهو تعيين مبتدأ بلحدى شركات القطاع  
العام التى تخضع لنظام قانونى يتمثل فى قانون العاملين بالقطاع العام  
الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ويختلف عن نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ولم يعالج قانون العاملين  
بالقطاع العام المشار اليه اعادة تعيين العاملين المدنيين بالدولة والهيئات  
العامه فى شركات القطاع العام لاختلاف الأسس والأساليب  
التي يقوم عليها كل منهما . فلمازت المادة ١٩ منه اعادة  
تعيين العامل فى وظيفته السابقة التى كان يشغلها او فى وظيفة أخرى  
مماثلة فى ذات الشركة او فى شركة أخرى . فلا تمتد اعادة التعيين وفقا  
لأحكامه الى غير العاملين بالقطاع العام الخاضعين لأحكامه دون سواهم  
ممن يخضعون لنظم قانونية أخرى .

ومن حيث ان المستقر ان قرار التعيين هو الذى يحدد المركز القانونى  
للعامل من جميع نواحيه ، وان تحديد مرتب العامل بالقطاع العام الذى



تزيد مدة خبرته الزمنية على المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بما يجاوز بداية مربوط الدرجة المعين عليها هو ما يدخل فى نطاق السلطة التقديرية للجهة المختصة عند اصدارها قرار التعيين ، ولا يجوز استعمال هذه السلطة فى تاريخ لاحق على ذلك . ولما كان العامل المذكور عين تعييننا مبتدا بشركة مدينة نصر للاسكان والتعمير بوظيفة محاسب بالدرجة الثالثة بمرتب ٣٠.٠٠٠ جنيها شهريا ولم تقرر الجهة المختصة بتعيينه عند اصدارها قرار التعيين تحديد مرتبه بما يجاوز بداية مربوط الدرجة المعين عليها ، فانه لا يجوز له الاحتفاظ بمرتبه الذى كان يتقاضاه من عمله السابق بالهيئة المصرية العامة للمساحة والتي انتهت مدة خدمته بها لانقطاعه عن العمل . ويتعين الاعتداد بالقرار الصادر بتعيينه فى وظيفته الجديدة بالشركة المذكورة . ولا عبرة بأن حالته لم تكن واضحة عند اصدار قرار التعيين فهو الذى اخفى عنها واقعة عمله السابقة ، كما اخفى عن جهة عمله السابقة عمله الجديد مما ادى الى فصلها اياه لانقطاعه عن العمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المذكور فى الاحتفاظ بمرتبه الذى كان يتقاضاه من عمله السابق بالهيئة المصرية العامة للمساحة عند تعيينه بشركة مدينة نصر للاسكان والتعمير .

## الفصل الثانى الحرمان من المرتب

### الفسرء الاول حرمان الموظف من راتبه بغير مقتضى

قاعدة رقم ( ٥٧٥ )

#### المبدأ :

ان حرمان الموظف من راتبه وهو مورد رزقه الوحيد بغير مقتضى  
واثر رفعه لتقرير هدف من ورائه الى تحقيق مصلحة عامة يصيبه حتما  
بضرر مادى محقق بالاضافة الى الاضرار النفسية .

#### ملخص الحكم :

ان حرمان المدعى من راتبه — ولم يثبت ان له مورد رزق آخر —  
يترتب عليه ضرر مادى محقق اذ ان الراتب هو مورد رزقه الذى يقيم  
اوده فكان حرمان الجهة الادارية من راتبه يصيبه حتما بضرر مادى  
محقق هذا بالاضافة الى الاضرار الادبية التى تتمثل فى الالام النفسية  
التي اصابته بسبب توقيع مثل هذا الجزاء عليه بغير مقتضى واثر رفعه  
لتقرير هدف من ورائه الى تحقيق مصلحة عامة .

( طعن ٤١٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٧٠ )

## الفرع الثانى

مرتب الموظف الذى يوقف لعدم استيفاء مسوغات تعيينه

قاعدة رقم ( ٥٧٦ )

المبدأ :

وقف الموظف الذى لم يستوف مسوغات تعيينه خلال مدة التسعة أشهر المنصوص عليها فى احكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ عن العمل على خلاف فتوى الجمعية العمومية ثم اعادته للعمل بعد ذلك - استحقاق للراتب خلال فترة ابعاده مادامت العلاقة الوظيفية قائمة لم تنقض ، اذ لا يد للموظف فى الابعاد الذى حدث .

ملخص الفتوى :

اذا ثبت ان خدمة الموظف المذكور ظلت مستمرة وممتدة قانونا لعدم صدور قرار يفصم العلاقة الوظيفية التى تربطه بالجامعة ، واذا كان قد اوقف عن العمل واوقف صرف مرتبه بغير مسوغ قانونى ، لأن وقف الموظف عن العمل لا يجوز طبقا لقانون التوظيف الا لمصلحة تحقيقى .  
يجرى معه .

وحيث ان جهة الادارة هى التى ابعدت هذا الموظف عن عمله طوال المدة التى اعتبرته موقوفا خلالها ، واستندت فى ذلك الى سبب استقر رأى الجمعية العمومية بعدئذ على ما يخالفه فانه يتعين - الا يضار من هذا الموقف مما يجب معه صرف مرتبه اليه كاملا عن مدة ذلك الابعاد .

( فتوى ١١١٠ فى ١٣/١٠/١٩٦٣ )

### الفرع الثالث

حرمان الموظف من مرتبه لانقطاعه عن العمل دون مبرر

قاعدة رقم ( ٥٧٧ )

المبدأ :

حرمان الموظف من مرتبه لانقطاعه عن العمل - القول بعدم جوازه اذا انقطع عن العمل بغير عذر في غير الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تشترط ان يكون الانقطاع عقب اجازة مرضية او اعتيادية - غير صحيح - اساس ذلك - هو قيام نص المادة على حكمة تشريعية مردها الى اصل طبيعى هو ان الاجر مقابل العمل .

ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان فترة انقطاع الموظف عن عمله التي تبرر حرمانه من راتبه مدة الانقطاع يجب ان تكون طبقا للمادة ٦٢ من قانون التوظيف عقب اجازة اعتيادية او مرضية بعد انتهاء مدتها ، وانه ليس لجهة الادارة ان تقرر حرمان الموظف اذا انقطع عن عمله بغير عذر في غير هذه الحالة - هذا القول مردود بان هذه المادة انما تردد اصلا عاما يقوم على حكمة تشريعية يستوجبها حسن سير العمل في الدولاى الحكومى ، مردها الى اصل طبيعى ، هو ان يحرم الموظف الذى ينقطع عن عمله بدون مبرر من راتبه مدة غيابه ، لان الاصل ان الاجر مقابل العمل ، فاذا تغيب الموظف بدون مبرر فلا حق له فى الاجر ، وهذا مع عدم الاخلال بالمحاكمة التأديبية بسبب اهماله فى اداء واجبه لتغيبه عن عمله بدون مبرر .

( طعن ٤١٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩ )

قاعدة رقم ( ٥٧٨ )

المبدأ :

عدم وجود الموظف بمنزله عند زيارة الطبيب له يؤيد قرينة الانقطاع بغير عذر - سقوط حقه فى المرتب عن هذه الفترة .

### ملخص الحكم :

ان انقطاع المدعى عن عمله بعذر المرض لم يقم عليه أى دليل من عيون الأوراق اذ الثابت انه بطلب حالته الى الكشف الطبى قامت المدرسة بتحويله الى الادارة الصحية ، وانتقال الطبيب المختص الى مسكنه لم يجده فيه وتعذر لذلك الكشف الطبى عليه حتى يمكن تقرير ما اذا كان قد طرأ عليه حقا طارئ المرض الذى يعيقه عن مباشرة وظيفته او لم يطرأ عليه ذلك وما هى الاجازة اللازمة لذلك . ولما كان من المقرر ان الاجر مقابل العمل والاصل المؤصل ان يخصص الموظف وقته وجهده لاداء واجبات وظيفته والا ينقطع عن مباشرة عمله مهما كان الا اذا استحصل مقدما على اجازة بذلك سواء كانت هذه الاجازة اعتيادية ام مرضية ولما كان المدعى لم يؤد عملا خلال هذه الفترة ولم يرخص فى الانقطاع عن العمل خلالها ثم لم يضع نفسه تحت تصرف الادارة الصحية ليسقط قرينة الانقطاع بغير عذر الاستفادة من تخلفه فانه لذلك لا يستحق مرتبه عن تلك الفترة .

( طعن ١٤١٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٤ )

قاعدة رقم ( ٥٧٩ )

### المبدأ :

الحرمان من الراتب عن ايام الانقطاع عن العمل دون مبرر - ليس ثمة ما يمنع من حرمانه من مرتبه عن مدة الانقطاع بغير تحقيق .

### ملخص الحكم :

ان حرمان الموظف من مرتبه عن ايام انقطاعه عن العمل دون مبرر ، يكفى فيه ان يثبت انقطاع الموظف عن العمل وليس هناك فى هذا الصدد سبيل محدد لاثبات الانقطاع ، ومن ثم فان التحقيق الادارى ليس شرطا لازما الا حيث تتجه ارادة الجهة الادارية الى مساعلة الموظف تاديبيا عن هذا الانقطاع بغية مجازاة الموظف ، ومن ثم فليس هناك ما يمنع من حرمانه من مرتبه عن مدة انقطاعه عملا لحكم المادة ٤٩ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مادام هذا الانقطاع ثابتا ولو بغير تحقيق .

( طعن ١١٣٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٣ )

الفرع الرابع  
طلب استرداد المرتب عن فترة الوقف

قاعدة رقم ( ٥٨٠ )

المبدأ :

طلب الموظف استرداد مرتبه عن فترة وقفه - هو من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات - عدم خضوعه للمواعيد المقررة للتظلم من القرارات الادارية ولرفع دعوى الغائها .

ملخص الحكم :

ان طلب استرداد الراتب عن فترة الوقف هو من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات ولا يدخل ضمن طعون الالغاء المنصوص عليها في الفقرات ثانيا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والتي نصت المادة ١٢ من القانون المذكور بالنسبة لها على عدم قبول دعوى الالغاء قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم .

( طعن ٥٣٢ لسنة ٥ ق - جملة ١٩٦٠/١١/٢٦ )

الفرع الخامس  
المرتب في فترة الحبس الاحتياطي

قاعدة رقم ( ٥٨١ )

المبدأ :

المادة ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - صرف المرتب عن فترة الحبس الاحتياطي لسلطة وكيل الوزارة التقديرية - رفضه صرف المرتب بالرغم من صدور حكم جنائي بالبراءة من التهمة - صحيح .

ملخص الحكم :

ان حرمان المدعى من راتبه عن مدة حبسه احتياطيا انما كان بناء على قرار وكيل الوزارة وهو امر يدخل في اختصاصه وفقا لحكم المادة ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تنص على ان « كل موظف يحبس حبسا احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف مرتبه وبعد انتهاء مدة الحبس يقرر وكيل الوزارة ما يتبع في شأن صرف مرتبه بحسب الاحوال » والحكمة ظاهرة في ترك تقدير صرف المرتب لوكيل الوزارة في كل حالة على حدها وظروفها على مقتضى الاعتبارات الخاصة بها . ولما كان وكيل الوزارة قد انتهى الى عدم الموافقة على صرف مرتب المدعى عن فترة وقفه عن العمل وذلك لأسباب قدرها بما له من سلطة التقدير في ضوء الصالح العام ولهذه الأسباب اسماها الصحيح الثابت في الأوراق وهي تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها وكيل الوزارة من رفض طلب صرف مرتبه عن مدة الوقف ولم ينحرف في ذلك بسلطة ولم ينطو قراره على أية شائبة من اساءة استعمال السلطة فان قراره يكون والحالة هذه قد صدر مطابقا للقانون ولا يجوز بعد ذلك مراجعة الادارة في وزنها لانسائات القرار وملاحظات اصداره مما يدخل في صميم اختصاصها

وتقديرها ما دام كان هذا التقدير مستخلصا استخلاصا سائفا من الوقائع التي قام عليها قرارها ، ذلك انه ليس من حق القضاء الادارى ان يستأنف بالموازنة والترجيح فيما قام لدى جهة الادارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملائمة اصدار القرار ما دام هذا التقدير قد استخلص استخلاصا سائفا عن الوقائع الثابتة فى الأوراق والا كان فى ذلك مصادرة للإدارة على تقديرها وغل لديها عن مباشرة وظيفتها فى الحدود الطبيعية التي تقتضيها هذه الوظيفة وما تستلزمه من حرية فى وزن مناسبات القرارات التي تصدرها بصرف مرتبه عن فترة الحبس الاحتياطي سالفة الذكر . ولا حجة فيما ساقه الطاعن - من انه بصور الحكم ببرأته من التهمة المسندة اليه يتحقق الشرط الذي يتوقف عليه صدور قرار وكيل الوزارة بصرف المرتب عن مدة الوقف لأن صرف المرتب انما يخضع لسلطة وكيل الوزارة التقديرية بالحدود والأوضاع السابق ايضاحها ولا يعلق صرف هذا المرتب على شرط بل يكون البت فى أمر صرف المرتب أو عدم صرفه فى ضوء ملائمت كل حالة وظروفها والحكم الجنائي الصادر بالبراءة قد لا يستتبع حتما براءة الموظف من الناحية الادارية وهو ما انتهى اليه امر المدعى بصور قرار مجلس الوزراء فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ .  
من الخدمة - مصدق عليه من مجلس الوزراء فى ١١/١١/١٩٥٧ وفى ضوء هذه الملاحظات صدر قرار وكيل الوزارة فى ١١/١١/١٩٥٧ بحرمائه من مرتبه عن مدة الحبس الاحتياطي .

( طعن ١٤١٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٤ )



## الفرع السادس المرتب خلال مدة الفصل

قاعدة رقم ( ٥٨٢ )

### المبدأ :

عدم استحقاق المرتب عن مدة الفصل - أساس ذلك ان المرتب مقابل العمل .

### ملخص الحكم :

استقر قضاء هذه المحكمة على ان المرتب مقابل العمل وإذا انقطع المطعون عليه عن العمل بصدور قرار الفصل ، فلا محل للقضاء له بمرتبه عن مدة فصله ، ويكون الحكم المطعون فيه قد جانبه الصواب فيما قضى به من صرف مرتب المدعى عن مدة الفصل .

( طعن ١٢٧٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٥٨٣ )

### المبدأ :

استحقاق المرتب كآثر مقرتب على الغاء قرار الفصل - لا يقع بصفة تلقائية بل باعتبارها تمويضاً عن الحرمان منه مدة الفصل .

### ملخص الحكم :

ان الغاء قرار الفصل يجعل الرابطة الوظيفية لا تزال قائمة بين الادارة والموظف بكافة آثارها ومن هذه الآثار حقه فى المرتب ، الا ان هذا الحق لا يعود اليه تلقائياً بعودة الرابطة بعد انفصالها بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها ان هذا الحق يقابله واجب هو اداؤه العمل وقد حيل بينه وبين اداائه بالفصل ، فقد حرمت الجهة الادارية من خدماته ( م - ٦٦ - ج ٢٢ )

طوال مدة الفصل ، إلا ان صغر سنه كان يمكنه من ان يياشر اعمالا او نشاطا يغم منه مكاسب تعوضه عن الحرمان من راتبه طوال هذه المدة وهى مدة ليست بالقصيرة ، ومن ثم فان المحكمة ازاء ذلك تقدر له تعويضا جزافيا بمبلغ مائتى جنيه وفى هذا المبلغ التعويض الكافى عن حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل .

( طعن ٨١٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٥٨٤ )

المبدأ :

المرتب خلال مدة الفصل لا يتقرر تلقائيا كائر من آثار الالغاء -  
للموظف ان يرجع بالتعويض عن القرار الباطل اذا توافرت عناصره .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الحق فى المرتب لا يعود تلقائيا كائر من آثار الغاء قرار الفصل بل يكون للموظف المقضى بالغاء قرار فصله ان يرجع على الجهة الادارية بالتعويض عن هذا القرار الباطل اذا توافرت عناصره ومقوماته .

( طعن ٧٤٣ ، ٧٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٨٥ )

المبدأ :

الغاء قرار الفصل - لا يترتب عليه ان يعود للموظف حقنه فى المرتب تلقائيا .

المرتب تلقائيا .

ملخص الحكم :

ان الغاء قرار الفصل لا يترتب عليه ان يعود للموظف حقه فى المرتب تلقائيا بل ان ذلك يخضع لاعتبارات اهمها ان هذا الحق يقابله واجب وهو اداء العمل الذى حيل بين الموظف وبين اداؤه كما حرمت منه الجهة الادارية بالفصل . ومتى كان ذلك فان الحكم للورثة بمرتب مورثهم خلال فترة الفصل بمقولة ان ذلك مترتب على عدم مشروعية القرار يكون على غير اساس سليم من القانون .

( طعن ١٥٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧ )

## الفصل الثالث

الخصم من المرتب ، واسترداد ما دفع بغير وجه حق

### الفرع الأول

الخصم من المرتب لاداء ما يكون مطلوبا من الموظف بسبب  
اداء الوظيفة

قاعدة رقم ( ٥٨٦ )

المبدأ :

الفروق المالية التي يقبضها الموظف تنفيذا لقرارات تسوية أو ترقية معينة وجوب ردها متى الغيت أو سحبت هذه القرارات - استثناء حالة صدور قرار الترقية بناء على خطأ الإدارة في التقدير ، واقتربانها بالقيام بأعباء الوظيفة المرقى إليها - عدم جواز استرداد الفروق المالية في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

ان موضوع استرداد ما يصرف الى الموظف من فروق مالية لا يثور بصفة عامة الا في حالتين :

الأولى : هي حالة صدور قرار ادارى معيب بالترقية من درجة الى درجة أعلى ثم تتدارك الإدارة العيب عندما يعرض الأمر على القضاء ويقضى بإلغاء القرار أو عندما يتظلم إليها ذو مصلحة يمسها هذا القرار المعيب فتستجيب له اعمالا لحكم القانون وتسحب القرار .

والثانية : تسوية حالة الموظف أو صرف مبالغ له استنادا الى قواعد قانونية ترى جهة الإدارة انطباقها على حالته أو تنفيذا لحكم يصدر بتسوية حالته وفقا لهذه القواعد ، ثم تتبين بعد ذلك بطلان التسوية اما من تلقاء ذاتها أو من إلغاء الحكم القاضى بها من المحكمة الادارية العليا بعد الطعن فيه امامها .

وبالنسبة للحالة الأولى فقد سبق للجمعية ان رأت جلستها المنعقدة فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ انه يتعين التفرقة بين ما اذا كانت الترقية الملغاة قد تمت بناء على غش وقع من الموظف او نتيجة لسعى غير مشروع من جانبه او خطأ مصادى ، وبين ما اذا كانت قائمة على خطبة فى التقدير من جانب الادارة ، ولجازت استرداد الفروق المالية التى قبضها الموظف فى الحالة الأولى استنادا الى انه لا يصح له ان يجنى ثمار غشه أو سعيه غير المشروع كما ان الخطأ المصادى لا يكسب الموظف مركزا قانونيا ، ولم تر الجمعية استرداد هذه الفروق من الموظف فى الحالة الثانية حيث تكون الترقية قائمة على خطأ فى التقدير من جانب الادارة وذلك استنادا الى مقتضيات العدالة ، وإلى انتفاء الغبن عن الخزنة العامة فى هذه الحالة حيث يقوم الموظف بأعباء الوظيفة التى رقى إليها طوال المدة التى انقضت منذ صدور قرار الترقية الى حين الغائها وحيث تغنم الحكومة من جراء ذلك ما يؤديه الموظف من خدمات فى وظيفته المرقى إليها .

وبين من ذلك ان ما رآته الجمعية من عدم جواز استرداد ما يقبضه الموظف من فروق مالية نتيجة لترقية تمت بناء على خطأ فى التقدير من جانب الادارة اذا الغيت هذه الترقية - قد روعى فيه ان الترقية تقتزن عادة بتغير فى عمل الموظف وواجباته وزيادة فى مسؤولياته وتبعاته بحيث اذا الغيت الترقية قضاء او سحبت بمعرفة جهة الادارة ذاتها وترتب على ذلك التزام الموظف برد ما حصل عليه من فروق مالية بسبب الترقية لزوال سببها وهو الفرار المقضى بالغائه او المسحوب فان التزاما مقابلا ينشأ فى ذمة جهة الادارة بتعويض الموظف ما قدمه إليها من خدمات وما نهض به من اعباء وتبعات فى وظيفته التى رقى إليها خطأ . ومن ثم يتمخض الامر عن التزامين متقابلين ، التزام بالرد من جانب الموظف ، وآخر بالتعويض من جانب جهة الادارة ، وتجرى المقاصة بين الالتزامين فلا يرد الموظف ما حصل عليه من فروق مالية بل يحتفظ بها تعويضا له عما قام به من اعمال فى وظيفته الجديدة ، منذ ترقيته إليها خطأ حتى تاريخ الغائها او سحبها .

وشان التسوية غير شان الترقية فى هذا الصدد ذلك لأنها لا تقتزن بتغيير فى مركز الموظف او زيادة فى مسؤولياته وتبعاته بل يظل عمل الموظف وتبعاته ومسؤولياته بعد اجراء التسوية كما كان قبل اجرائها فاذا

اجريت تسوية وسحبها جهة الادارة من تلقاء ذاتها متى ثبت بطلانها  
أو كانت التسوية تنفيذا لحكم قضى بالغائه من المحكمة الادارية العليا فإن  
السبب الذى بنى عليه حق الموظف فى الحصول على فروق التسوية يزول  
وينشأ فى ذمته التزام برد ما حصل عليه من هذه الفروق دون حق تطبيقا  
للمادة ١٨٣ من القانون المدنى . ولا يقابل التزامه هذا التزام آخر من  
جانب جهة الادارة بتعويضه كما هو الحال فى الترقية ، ومن ثم يتعين  
عليه رد هذه الفروق .

ويخلص من كل ما تقدم انه يتعين رد الفروق التى يحصل عليها  
الموظف فى جميع الحالات التى تلغى أو تسحب فيها قرارات التسوية  
أو الترقية المعيبة عدا حالة الترقية التى تقوم على خطأ فى التقدير من  
جانب جهة الادارة وتقترب بقيام الموظف بأعباء الوظيفة التى يرقى اليها  
فلا يجوز استرداد الفروق فى هذه الحالة .

( فتوى ١٠٢ فى ١٩٦٠/٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٥٨٧ )

##### المبدأ :

الفروق المالية المترتبة على تسوية خاطئة - وجوب ردها .

##### ملخص الفتوى :

فما عدا حالة الترقية التى تقوم على خطأ فى التقدير من جانب  
جهة الادارة وتقترب بقيام الموظف بأعباء الوظيفة التى رقى اليها يتعين  
رد الفروق المالية التى يحصل عليها الموظف تنفيذا لقرارات تسوية أو  
ترقية معينة متى الغيت أو سحبت هذه القرارات ، وفيما يتعلق بالتسوية  
فانها لا تقترب بتغيير فى مركز الموظف أو زيادة فى مسؤولياته وتبعاته بل  
يظل عمل الموظف وتبعاته ومسؤولياته بعد اجراء التسوية كما كان قبل  
اجرائها ، فاذا اجريت تسوية تنفيذا لحكم قضى بالغائه أو سحبها جهة  
الادارة من تلقاء ذاتها عندما تتبين مخالفتها للقانون - فإن السبب الذى  
بنى عليه حق الموظف فى الحصول على فروق التسوية يزول وينشأ فى  
ذمته التزام برد ما حصل عليه من هذه الفروق دون حق تطبيقا للمادة  
١٨٢ من القانون المدنى .

( فتوى ٧١٠ فى ١٩٦٠/٨/٣٠ )

## قاعدة رقم ( ٥٨٨ )

### المبدأ :

استحقاق بدل السفر بفئات معينة حددت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ مراعى فيها أن تكون على أساس الجنيه المصرى قبل تخفيض العملة ، وذلك بالنسبة الى البلاد التى لم تخفص عملتها أو خففت بنسبة أقل من نسبة تخفيض العملة المصرية - خطأ بعض الجهات فى محاسبة موظفيها الموقدين الى المانيا على أساس أن نسبة تخفيض الجنيه المصرى الى المارك الألماني هي ٤٢٪ فى حين أنها ١٤٢٪ - اعتبار هذه المحاسبة مخالفة للقانون ويتمين استرداد ما صرف الى هؤلاء الموظفين زيادة عما يستحقون .

### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قررت الحكومة المصرية وبعض الحكومات الأخرى خفض قيمة عملاتها ، وفى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ أصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى بأن كل من يندب للعمل فى قطر لم تخفص عملته أو خففت بنسبة أقل من نسبة تخفيض العملة المصرية يمنح بدل السفر بفئات معينة حددها على أساس ما كان يساويه الجنيه المصرى قبل تخفيض عملة البلد الذى تؤدي فيه المهنة .

وقد تبين لديوان المحاسبة عند مراجعة مستندات الصرف الخاصة بالمصانع الحربية أنها حاسبت أحد موظفيها الموقدين الى المانيا على أساس أن نسبة تخفيض الجنيه المصرى الى المارك الألماني هي ٤٢٪ فى حين أنها ١٤٢٪ وطلب حصر المبالغ التى صرفت الى هؤلاء الموقدين على خلاف حكم القانون ، وعندئذ تقدم وكيل وزارة الحربية بمذكرة الى مجلس إدارة المصانع الحربية يطلب فيها الموافقة على إعفاء هؤلاء الموظفين من فروق سعر العملة المطلوبة منهم استنادا الى أنها صرفت اليهم دون سعى من جانبهم ، فرأى المجلس استفتاء وزارة المالية بالاشتراك مع مجلس الدولة فى الأمر وقد رأت وزارة المالية ان هذه المبالغ تعتبر ديونا حكومية واجبة التحصيل ، أما إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الحربية فذهبت الى عدم جواز مطالبتهم برد ما صرف اليهم من زيادة فى فرق سعر العملة ، لأن هذه الفروق انما صرفت بسبب خطأ الإدارة

فى تفسير قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ،  
ثم تقدمت ادارة المصانع الحربية بمذكرة الى مجلس الادارة استعرضت  
فيها رأى وزارة المالية ورأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الحربية  
المشار اليهما وطلبت الموافقة على اعفاء هؤلاء المبعوثين من الفروق المطلوبة  
منهم والتي تبلغ حوالى عشرة آلاف جنيه فوافق المجلس على ذلك بجلسته  
المنعقدة فى ٨ من مايو سنة ١٩٥٧ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى  
للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠  
فاستبان لها انه عقب التغيير الذى طرأ على مستوى الاسعار وقيمة  
النقد خفضت بعض الدول ومنها مصر قيمة عملتها ، ورغبة فى ايجاد  
التعادل بين سعر الجنيه المصرى قبل التخفيض وبعده لصدر مجلس  
الوزراء قرارا فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ نص فى البند (ثامنا) منه  
على انه « لما كان بعض الاقطار لم تخفض عملتها مطلقا والبعض الآخر  
خفض عملته تخفيضا اقل من تخفيض العملة المصرية فان من يندب الى  
احد تلك الاقطار يمنح بدل السفر بالفتاات المتقدم ذكرها على اساس  
ما كان يساويه الجنيه المصرى قبل ذلك التخفيض فى البلد الذى تتم  
فيه المهمة » . ويستفاد من هذا القرار انه اذا ندب موظف لاداء مهمة  
فى بلد من البلاد التى تكون قد خفضت عملتها فان بدل السفر الذى يمنح  
له يكون على اساس ما كان يساويه الجنيه المصرى فى البلد الذى تؤدى  
فيه المهمة مقوما بعمله ذلك البلد قبل التخفيض ، حتى لا يضار بسبب  
تخفيض العملة فلم يضع القرار قاعدة عامة بتحديد نسبة التخفيض  
بـ ٤٢% فى جميع الأحوال - كما ذهبت الى ذلك القنصلية المصرية  
بفرنكفورت عند محاسبة الموقدين من موظفى المصانع الحربية الى المانيا -  
بل ان نسبة التخفيض تختلف باختلاف البلد الذى تؤدى فيه المهمة .

وقد حاسبت ادارة المصانع الحربية موظفيها المشار اليهم الذين  
اوفدوا الى المانيا فى مهمات رسمية على اساس ان فرق سعر العملة  
الجنيه المصرى والمارك الالمانى هو ٤٢% فى حين انه محدد بنسبة  
١٤٢% ، ومن ثم تكون المحاسبة قد تمت على اساس مخالف للقانون ،  
ويتعين استرداد ما صرفه الى هؤلاء الموظفين من فروق سعر العملة زيادة  
عما يستحقون اعمالا لحكم المادة ٢/١٨٩ من القانون المدنى التى تنص

على ان « كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده » .

ولما كانت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين أو مكافاتهم أو معاشاتهم أو حوالتها الا في احوال خاصة نص على انه « يجوز اجراء حجز او خصم او توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والقروية للموظف او المستخدم مدنيا كان او عسكريا بصفة مرتب او اجر او راتب اضافى او حق فى صندوق ادخار او معاش او مكافاة او اى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا تجاوز الربع ، وذلك لرفاء نفقة معكوم بها من جنة الاختصاص او ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف او المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة او بصفة بدل سفر او بدل تمثيل او ثمن عهدة شخصية وعند التزامه تكون الاولوية لدين النفقة » ويستفاد من هذا النص ان لجهة الادارة الحق فى استرداد ما صرف بغير وجه حق الى موظفيها من راتب او اجر او مكافاة او معاش او بدل سفر او بدل تمثيل وذلك بطريق الخصم من الراتب فى حدود الربع ، ومن ثم فان الجمعية العمومية انتهت الى انه يتعين استرداد ما صرف الى موظفى المصانع الحربية من فروق سعر العملة المتقدم ذكرها التى حصلوا عليها زيادة عما يستحقون ، وذلك وديا والا فتحصل بطريق الخصم من الراتب فى حدود الربع .

( فتوى ١٠٢٧ فى ١١/٢٧/١٩٦٠ )

قاعدة رقم ( ٥٨٩ )

المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ على جواز الخصم من المرتب لأداء ما يكون مطلوبا من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته - شموله أجرة المسكن الحكومى المخصص لشاغل وظيفة معينة دون ذلك الجائز الترخيص فى شغله لموظف او لغير موظف - جواز استيفاء الأجرة خصما من المرتب فى حدود الربع فى الحالة الأولى دون الثانية .



### ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ تنص في الفقرة الأولى منها المعدلة بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ على أنه « لا يجوز اجراء خصم او توقييع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية للموظف او المستخدم مدنيا كان او عسكريا بصفة مرتب او اجر او راتب اضافى او حق فى صندوق ادخار او معاش او مكافأة او أى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع ، وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص او لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف او المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته او لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة او بصفة بدل سفر او اغتراب او بدل تمثيل او ثمن عهدة شخصية ، وعند التزاحم تكون الأولوية للنفقة » ونقطة النزاع تتصل بتفسير المقصود بعبارة ( لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته ) وهل يدخل فيها اجرة المسكن الحكومى الذى رخص للموظف يشغله فيجوز الخصم من الراتب وفاء لهذه الاجرة ام لا .

وهذه الحالة لا تعدو احد أمرين ، احدهما ان يكون المسكن الحكومى مخصصا لمن يشغل وظيفة معينة وفى هذه الحالة يكون الترخيص للموظف بالسكن بمثابة ميزه عينيه من ميزات الوظيفة ويكون المطلوب للحكومة مقابل شغل الموظف لهذا المسكن مطلوبا لها بسبب اداء هذا الموظف لأعمال وظيفته ويجوز لها خصم المطلوب لها من راتبه تطبيقا لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، والحالة الثانية ان لا يكون المسكن الحكومى مخصصا لصاحب وظيفة معينة ويجوز الترخيص بسكنه لموظف أو لغير موظف وفى هذه الحالة تكون علاقة الحكومة بمثل هذا الساكن علاقة تاجرية تحكمها قواعد القانون المدنى شأن الموظف فى ذلك شأن غيره فلا يجوز فى هذه الحالة الخصم من راتبه بالتطبيق لأحكام المادة الأولى من القانون سالف الذكر .

ولما كان الثابت من الأوراق ان المسكن الحكومى الذى يشغله المدعى انما هو مخصص لمن يشغل وظيفة مفتش بيطرى الاسماعيلية وكان المدعى

يشغل هذه الوظيفة وقد كان هذا الاعتبار ملحوظا عند الترخيص له بشغل هذا المسكن ومن ثم فانه يجوز اقتضاء المطلوب للحكومة نظير شغله لهذا المسكن خصما من راتبه في حدود الربيع تطبيقا لنص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ .

( طعن ١٢٤٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٦١/١/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٠ )

#### المبدأ :

احكام خصم الزيادات التي لحقت الرواتب نتيجة تطبيق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة طبقا للقواعد المنصوص عليها في قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٧/٨/١٩٥٢ و ٢١/٩/١٩٥٥ - اعتبار الزيادة فى نهاية ربط الدرجة فى الكادر الجديد عنها فى الكادر القديم زيادة فى الراتب - اثر ذلك - وجوب خصمها كاملة من اعانة غلاء المعيشة .

#### ملخص الفتوى :

يبين من تقصى القواعد المتعلقة بخصم الزيادات المترتبة على تنفيذ جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، من اعانة غلاء المعيشة انه فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية بمشروع الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٥٣/٥٢ التى بدأ منها نفاذ الكادر الذى تضمنه جدول المرتبات والوظائف الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وقد ورد بتلك المذكرة ان تكاليف قسم ٢٢ الخاص باعانة الغلاء بلغت فى ميزانية ١٩٥١ : ٢٧ مليوناً من الجنيهاً ثم زادت فى ميزانية السنة التالية الى ٢٩ مليوناً من الجنيهاً ، أما فى السنة المالية ١٩٥٣/٥٢ ، فيبلغ مقدار ما ينتظر صرفه فيها ٣٢ مليون جنيه . وانه « لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة فى ماهياتهم الحالية ، فقد روعى استقطاع ما يوازى هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ، ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء ما دام ان جملة الاجر والاعانة لن تتغير ، وان ما سينالونه من تحسين

بتطبيق الكادر سيصم الى ماهياتهم الأصلية ، ويدخل مستقبلا في حساب معاشهم بدلا من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في اى وقت . وكذلك الحال فيمن يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة الترقية او منح علاوة وفقا للنظام الجديد ، فيخضع من اعانة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية او العلاوة مقدار فرق العلاوة وفقا لحكام الكادر الجديد وبين العلاوة التي كانوا يحصلون عليها وفقا للكادر السابق .. » .

وفى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على تعميم القواعد التي تضمنها قراره سالف الذكر على ضباط الجيش والبوليس والكونستبلات بالنسبة الى الزيادة في مربوط الدرجة وفي العلاوة التي طرأت بموجب القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال الجيش . والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال البوليس ( الشرطة ) .

وفى ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء ، على مذكرة تقدمت بها وزارة المالية والاقتصاد ، اشارت فيها الى انه قد اتخذت خلال السنتين المساليتين ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٤/٥٣ عدة اجراءات قصد بها ضغط المصروفات فتتبعات القرارات والقوانين التي انصبت على اعانة الغلاء الخاصة بالموظفين والمستخدمين ، وتارة على علاواتهم الدورية وترقياتهم وقد تشابكت بعض هذه القرارات ، بحيث اصبح تطبيقها معقدا ، وغير واضح المعالم ، وبالمثل اختلفت تفسيراتها اختلافا بينا ، ومن بين هذه القرارات بالنسبة الى اعانة غلاء المعيشة قرار مجلس الوزراء فى ١٧ من أغسطس و ٨ من اكتوبر المذكورين ، واوضحت الوزارة وجهة نظرها تفسيرا لهذه القرارات طالبة اعتماد مذكرتها « كتفسير موحد للحكام الخاصة بالقرارات المشار اليها ولاقرار ما بها من احكام اخرى وحتى يكون صدورها بقرار من مجلس الوزراء ، وهو الجهة التي اصدرت القرارات المشار اليها مانعا من الاختلاف فى التأويل ومن المنازعات القضائية بشأنها » هذا وقد تضمنت المذكرة ثمانية بنود يتعلق الاول منها بخفض الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر العام الجديد ، والكادرات الخاصة الجديدة ، وفى ذلك ورد بالمذكرة ما نصه « بنيت تقديرات ميزانية سنة ١٩٥٣/٥٢ على اساس خفض التصينات التي قررها النظام الجديد لموظفى الدولة فى شتى نواحيه ، سواء فى بداية ربط الدرجات او فى مقدار العلاوات من اعانة الغلاء . وعلى ذلك :

( ا ) اذا ارتفعت ماهية الموظف بمجرد نقله الى الكادر الجديد ،  
خصم مقدار الزيادة فى الماهية من اعانة الغلاء .

( ب ) اذا حصل الموظف ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ على  
علاوة من علاوات درجته بالفئات الجديدة المقررة فى الكادر الجديد ،  
تخصم الزيادة فى العلاوة من اعانة الغلاء .

( ج ) اذا رقى موظف فحصل على بداية الدرجة المرقى اليها ،  
وكان فى هذه البداية زيادة عما كان عليه الحال فى بداية ربط الدرجة  
المماثلة فى الكادر القديم تخصم هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة .

ويبين مما سبق ان مجلس الوزراء قرر قاعدة تنظيمية عامة ، تقضى  
بان يستقطع من اعانة غلاء المعيشة التى تمنح لكل موظف ، ما يوازى اية  
زيادة فى المرنب يصيبها نتيجة تنفيذ جدول المرتبات الملحق بالقانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، بما اشتمل عليه من  
زيادة فى بداية ربط الدرجات ، او فى نهايتها ، او فى مقدار العلاوات  
وتطبيقا لهذه القاعدة العامة يخصم من اعانة غلاء المعيشة ، ما يوازى  
الزيادة التى يحصل عليها الموظف عند نقله بدرجته الى الدرجة المماثلة  
فى هذا الجدول ، وهى الزيادة التى تتمثل فى الفرق بين مرتبه وبين  
بداية مربوط هذه الدرجة ان كانت من الدرجات التى زيد بداية ربطها ،  
او فى العلاوات التى تمنح له ان اثر ان تمنح بدلا من هذا الفارق ، علاوة  
من علاوات الدرجة ، طبقا لما نص عليه فى المادة ١٣٥ من هذا  
القانون . ويخصم من اعانة غلاء المعيشة كذلك كل زيادة فى مقدار العلاوة  
العادية او علاوة الترقية يحصل عليها الموظف ، بعد العمل بذلك القانون ،  
اذ ان هذه الزيادة تعتبر تحسينا فى حالة الموظف تحقق له نتيجة تنفيذ  
القانون المشار اليه ، ويتعين من ثم الخصم من اعانة غلاء المعيشة .  
واذا كانت الدرجة التى يشغلها الموظف من الدرجات التى زيد نهاية  
مربوطها فان كل علاوة تمنح له بعد بلوغ مرتبه نهاية مربوط المقرر  
لدرجته فى الكادر القديم ، تخصم باكملها من اعانة غلاء المعيشة ، اذ انه  
لما كانت زيادة نهاية ربط الدرجة فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ هى التى اتاحت حصوله على مثل هذه العلاوة التى ما كانت  
تمنح ، لو بقى مربوط الدرجة على ما كان عليه من قبل ، فان مقدار

العلاوة جميعها ، يعتبر في حقيقته فارقا بين العلاوة في الكادرين الجديد والقديم .

ولا يجدى القول بعدم جواز خصم الزيادة في نهاية رطب الدرجة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، عنها في الكادر القديم بدعوى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بقواعد خصم الزيادات الناشئة عن تطبيق القانون المشار إليه ، لم يقض صراحة بذلك ، إذ أن هذا القول مردود بأن هذا القرار تضمن قاعدة عامة مطلقة من مقتضاها ، خصم ما يحصل عليه الموظف من زيادة في مرتبه نتيجة تطبيق الجدول الملحق بالقانون سالف الذكر ، وأنه من ثم يتعين أعمال هذه القاعدة في كل حالة يزيد فيها المرتب ، زيادة ما كانت تتاح لولا ما استحدثه القانون من زيادة في بداية رطب الدرجات وفي نهايتها وفي مقدار العلاوات .

ويؤيد هذا النظر ما ورد بنص صريح في مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ من أنه « وترى وزارة المالية والاقتصاد الموافقة على ما اقترحت وزارة الداخلية من الخصم من اعانة الغلاء المقررة للضباط بما يوازي ما يخصم من رجال الادارة المدنيين المقابلة درجاتهم لمرتب هؤلاء الضباط فقط ، ما دامت الوظائف النظامية والادارية قد انتظمها ووجد بينها كادر واحد مساواة وتوحيدا للمعاملة بين الهيئتين المشرفتين على الأمن . وعدم الموافقة على ما يقترحه ديوان الموظفين من الاكتفاء بخصم الزيادة في بداية رطب الدرجة وعدم خصم الزيادة في نهاية الرطب من الاعانة - إذ أن هذه الزيادة في نهاية الرطب تعتبر بلا شك تحسينا يستوجب خصمه من اعانة الغلاء تطبيقا لقراري مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سالف الذكر - كما أنه يحمل الميزانية عبئا جسيما لا مبرر له » .

ولكن ما تقدم ، فإنه تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ يتعين استقطاع ما يوازي كل علاوة ينالها الموظف بعد بلوغ مرتبه نهاية رطب الدرجة في الكادر القديم ، من اعانة غلاء المعيشة ، لأن العلاوة بأكملها تعتبر زيادة حصل عليها الموظف ، نتيجة

تطبيق الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

لهذا إنتهى الراى الى ان الزيادة فى نهاية ربط الدرجة فى الكادر الجديد عنها فى الكادر القديم تعتبر زيادة فى الراتب ، ويتعين خصمها كاملة من اعانة غلاء المعيشة . ومن ثم الى عدم احقية السيد / ..... فى رد ما سبق خصمه من اعانة غلاء المعيشة نتيجة لرفع نهاية مربوط الدرجة الثامنة فى الكادر الجديد عنها فى الكادر القديم .

( فتوى ٢٨٧ فى ١٦/٣/١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩١ )

##### المبدأ :

الخصم من المرتب فى حدود الربع طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ - جوازه فى حالة استرداد ما صرف الى الموظف بدون وجه حق .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين او معاشاتهم او مكافاتهم او حوالتها الا فى احوال خاصة - معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ - تنص على انه « لا يجوز اجراء خصم او توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف او للعامل مدنيا كان او عسكريا بصفة مرتب او اجر او راتب اضافى او حق فى صندوق ادخار او معاش او مكافاة او اى رصيد من هذه المبالغ ، الا فيما لا يجاوز الربح ، وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص او لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف او العامل بسبب يتعلق باداء وظيفته ، او لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة او بصفة بدل سفر او اغتراب او بدل تمثيل او ثمن عهدة شخصية ... » ومن ثم فانه يجوز طبقا لهذا النص استرداد ما صرف من المكافاة المشار

اليها الى السادة المذكورين بغير وجه حق ، بطريق الخصم من مرتباتهم ،  
فيما لا يجاوز الربع .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السادة  
السكرتيرين .العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات ، المنتخبين  
للعمل بديوان عام وزارة الادارة المحلية ، للمكافأة الشهرية المقررة بمقتضى  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، اعتبارا من  
تاريخ انتدابهم للعمل خارج المحافظات ، والرجوع عليهم بما صرف لهم  
من هذه المكافأة بغير وجه حق ، بالخصم من مرتباتهم فى حدود الربع .

( ملف ٩٠/٦/٨٦ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢ )

#### قاصدة رقم ( ٥٩٢ )

##### المبدأ :

حصول السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين بالمحافظات  
على المكافأة المقررة بالقرار الجمهورى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ رغم انتدابهم  
بالديوان العام بالوزارة - وجوب استرداد ما صرف اليهم لانعدام الأساس  
القانونى للصرف - صرف هذه المبالغ بناء على فتوى لا يعنى من الاسترداد  
ما دامت الفتوى صادرة بعد الفترة المحددة فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢  
والتي يتجاوز خلالها عما صرف دون وجه حق الى الموظفين والعمال  
تنفيذا لحكم أو فتوى .

##### ملخص الفتوى :

ان السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين ، الذين  
صرفت لهم المكافأة الشهرية المقررة بالقرار الجمهورى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١  
اثناء فترة انتدابهم بالديوان العام بوزارة الادارة المحلية يكونون قد صرفوا  
هذه المكافأة دون وجه حق ، لانعدام الأساس القانونى لصرفها لهم خلال  
تلك الفترة ، ومن ثم فانه يتعين استرداد ما صرف لهم من هذه المكافأة  
دون وجه حق ، ولا يحول دون ذلك صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢  
الذى يقضى فى المادة الاولى منه بأن « يتجاوز عن استرداد ما صرف  
الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور بناء على قرارات بالترقية أو  
تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم

الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك اذا الغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات .  
ذلك انه ولكن كانت وزارة الادارة المحلية قامت بصرف المكافاة المشار اليها الى المادة المذكورين بناء على فتوى صادرة من ديوان الموظفين ، الا ان هذه الفتوى لا تدخل فى المجال الزمنى لأعمال القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، اذ ان احكام هذا القانون لا تسرى - طبقا للمادة الثالثة منه - الا على القرارات والتسويات التى تمت تنفيذا للاحكام والفتاوى التى صدرت اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بهذا القانون فى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ والواضح من الوقائع ان انتداب السادة السكرتيرين العاملين والمساعدين قد بدا فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ . وان فتوى ديوان الموظفين باستحقاق السادة المذكورين للمكافاة المشار اليها فى فترة انتدابهم - والتى تم صرف هذه المكافاة لهم بالاستناد اليها - هذه الفتوى قد صدرت بعد هذا التاريخ الاخير .  
كما وان فتوى ديوان الموظفين الأخرى صدرت فى اكتوبر سنة ١٩٦٣ . ومن ثم فلا يسوغ الاستناد الى احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ للقول بالتجاوز عن استرداد ما صرف من المكافاة المشار اليها الى السادة السكرتيرين العاملين والمساعدين للمحافظات اثناء فترة انتدابهم للعمل بديوان عام وزارة الادارة المحلية دون وجه حق ، وذلك لعدم مريان احكام هذا القانون فى هذه الحالة .

( فتوى ١٠٨٧ فى ١٢/٨/١٩٦٤ )

قاعدة رقم ( ٥٩٣ )

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتها معديا بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ - نص المادة الثانية منه على عدم جواز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من الهيئات المشار اليها فى المادة الأولى أو أى رصيد من هذه المبالغ - عدم شمول هذا الحكم للبدلات العسكرية المقررة فى القوات المسلحة أو الشرطة ودخولها فى عموم لفظ المرتبات - جواز الحجز على هذه البدلات فى حدود الربيع تنفيذا للفقرة الأولى من المادة الأولى - مثال بالنسبة لبدل السكن المقرر لصالح ضباط الشرطة .



### ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شان عدم جوار الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين او معاشاتهم او مكافأاتهم او حوالتها - معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ تنص على ما يأتى :

« لا يجوز اجراء خصم او توقيف حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف او للعامل مدنيا كان او عسكريا بصفة مرتب او اجر او راتب اضافى او حق فى صندوق ادخار او معاش او مكافأة او اى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص او لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف او العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته او لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة او بصفة بدل سفر او اغتراب او بدل تمثيل او ثمن عهدة شخصية . وعند التزام تكون الاولوية لدين النفقة » .

كما نصت المادة الثانية منه على انه :

« لا يجوز توقيف الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من الهيئات المشار اليها فى المادة او اى رصيد من هذه المبالغ » .

ويبين مما تقدم ان الشارع قد استهدف كإصام عام اجازة توقيف الحجز على راتب العامل - مدنيا كان أم عسكريا - فيما لا يجاوز الربع وقاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص او لاداء ما يكون مطلوبا من العامل للهيئات التى يعمل بها بسبب يتعلق بأداء وظيفته او لاسترداد اى راتب صرف اليه دون وجه حق ، واستثناء من هذا الأصل العام حظر توقيف الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال لحكمة تشريعية قام عليها نص المادة الثانية المشار اليه ، وهى ان مثل هذه البدلات والمصروفات ينفها العامل فعلا فى مبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية قبل صرفها اليه ، وانها لذلك لا تعدو ان تكون تعويضا جزائيا لاحقا للمسفر مقابل الاعباء المالية التى تكبدها العامل كنتيجة لذلك ؛

( م - ٦٧ - ج ٢٢ )

ولما كان لفظ مرتب ينصرف الى مبلغ يصرف الى العامل مقابل الخدمة العامة التي يؤديها ايا كان الاسم الذي يطلق على مثل هذا المبلغ ، فان البدلات التي ينفرد باستحقاقها العسكريون سواء كانوا في خدمة القوات المسلحة أم الشرطة تدخل في عموم لفظ مرتب ، ومن ثم يجوز الحجز عليها في حدود الربع انزالا لحكم الفقرة الاولى سالف الذكر ، ولا يغير من ذلك القول بان هذه البدلات تتفق علاوة على مصروفات المعيشة الاعتيادية ، وتبعا لذلك تأخذ حكم بدل السفر ، الذي هو مقابل نفقات السفر ، وهو امر طارئ لا تدخل اعباؤه في عداد مصروفات المعيشة الاعتيادية التي هي العامل شئونه لمواجهةها - الى جانب ذلك ، فحظر توقيع الحجز على بدل السفر يعتبر استثناء من الاصل العام الذي يجيز توقيع الحجز على الرواتب في حدود الربع - فلزم - والحالة هذه تفسيره تفسيراً ضيقاً في حدود الحكمة التشريعية التي قام عليها والسالف بيانها ومن ثم فهو لا ينصرف الى البدلات الأخرى وبخاصة اذا اخذ في الاعتبار ان الشارع لو كان يقصد الى اتساع الاستثناء بحيث يشملها لنص على ذلك صراحة .

هذا وان عبارة مرتب المشار اليها بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر من الاطلاق والشمول بحيث تدخل فيها البدلات العسكرية ، ومن ثم يكون قصر العبارة على المرتب الاصلى دون هذه البدلات تخصيصاً بغير مخصص .

لذلك انتهى الرأي الى جواز الحجز على البدلات المستحقة للعسكريين بما فيها بدل السكن المقرر لصالح ضباط الشرطة في حدود الربع انزالا لحكم الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

( ملف ١٨/٢/١٧ - جلسة ١٩٦٥/٨/٤ )

قاعدة رقم ( ٥٩٤ )

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ - لا يتسع نصه لاسترداد ما دفع بغير حق من مبالغ اعانة الى الموظف - تعديل هذا النص بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ بما يجيز ذلك - يسرى من تاريخ نفاذ هذا التعديل وليس على الوقائع السابقة .

### ملخص الحكم :

ان الاستقطاع من مكافأة المدعى قد تم حسبما سبق البيان في ظل القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ قبل تعديله بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ - ولقد كانت المسادة الاولى منه قبل تعديلها تقضى بعدم جواز الحجز على المرتبات والمكافآت الا فيما لا يجاوز الربيع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص او لاداء ما يكون مطلوبا من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته - ووفقا لأحكام هذا النص ما كان يجوز للجامع الأزهر ان يستقطع من مكافاه المدعى أى مبلغ وفاء لما سبق أن دفعه اليه بغير حق فيعتبر ما أجراه من استقطاع اجراء باطلا عديم الأثر في شأن سريان مدة التقادم الثلاثي - وانه ولئن كان التعديل الذى أدخل على هذا النص بمقتضى القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ قد أجاز الخصم من المرتبات والمكافآت لاسترداد ما صرف من الموظف بغير وجه حق الا ان الحكم الذى استحدثه هذا القانون لا يمسرى على واقعة الدعوى اذ تم الاستقطاع من مكافأة الطاعن قبل العمل به .

( طعن ١٨٦٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٥ )

### المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ - ترخيصه لجهة الادارة فى الخصم من مرتب العامل لاداء ما يكون مطلوبا لها منه بسبب وظيفته دون حاجة الى استصدار حكم - مناط أعمال هذه الرخصة ان تقوم دلالات جدية على مسئولية العامل عن المبالغ المطلوبة منه - المنازعة فى الخصم من المرتب طبقا للقانون المشار اليه تدخل فى عداد المنازعات الخاصة بالمرتبات - الحكم الصادر من القضاء الادارى فى هذه المنازعة لا يحوز حجية تقييد القضاء المدنى بالنسبة الى اصل الحق -

### ملخص الحكم :

انه ولئن كان الخصم الذى أجرته الادارة من مرتبى المطعون ضده الاول ومورث باقى المطعون ضدهم قد استند الى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، والذي أجاز لها

هذا الاجراء لاداء ما يكون مطلوباً لها من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته دون حاجة الى استصدار حكم بذلك أو اتخاذ أى اجراء قضائى ، الا ان هذه الرخصة تجد حدها الطبيعى فى وجوب التزام الادارة فى ممارستها نطاق التطبيق السليم للتشريع الذى خولها تلك الرخصة التى تعد استثناء يجرى على خلاف الأصل ومن ثم فان التشريع المشار اليه لا يعنى اطلاق يد الادارة فى اتخاذ الاجراء المشار اليه لمجرد الادعاء القائم على شبهة أو مظنة فى استحقاق مبالغ فى ذمة الموظف بسبب اداء وظيفته ، وانما يجب ان يقوم حسبما قضت هذه المحكمة على استحقاقها فى ذمة الموظف دلالات جديدة من حكم أو قرار تأديبى أو تحقيق ادارى صحيح منتج فى تحديد مصدر التزام الموظف بتلك المبالغ أو اقرار صريح منه بمديونية حتى يقوم اجراء الخصم على سببه المبرر له قانوناً . وغنى عن البيان ان لجوء الادارة لاجراء الخصم من المرتب بالتطبيق لأحكام القانون المشار اليه بما يثيره من منازعة تدخل فى عداد المنازعات الخاصة بالمرتبات ، يخضع لرقابة القضاء الادارى ليزن مشروعية هذا الصرف من جانب الادارة وذلك دون المساس بأصل الحق الذى يمكن لاقى من اطراف النزاع طرحه على القضاء المدنى ليمس النزاع فى شأنه ودون ان يكون لحكم القضاء الادارى فى هذا الصدد ثمة حجية بالنسبة لأصل الحق محل المنازعة .

( طعن ١٢٨٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩٦ )

##### المبدأ :

المبالغ التى يحصل عليها العامل بسبب تسوية مخالفة للقانون واجبة الرد طبقاً لقاعدة الاتراء بلا سبب .

##### ملخص الفتوى :

الأصل ان المبالغ التى يحصل عليها العامل بسبب تسوية حالته استناداً الى قواعد قانونية لم تكن تسمى عليه فيما لو طبقت تطبيقاً سليماً يتعين استردادها . واساس ذلك انه بزوال السبب الذى بنى عليه حقه فى الحصول على هذه المبالغ ينشأ فى ذمته التزام بردها .

( ملف ٩٤٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٧ )

#### المبدأ :

الخصم جاز من المرتب في تضيق الحدود - الحوالة على المرتب  
مشروطة بوجود اقرار مكتوب من العامل بذلك .

#### ملخص الفتوى :

لا يجوز الخصم من مرتب العامل الا لسببين اولهما لوفاء دين نفقة  
مستكرم بها من جهة الاختصاص ، وثانيهما ما يكون مطلوبا للجهات  
الادارية بسبب يتعلق بالوظيفة . واذا كان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١  
قد لجاز الحوالة لاداء ما يكون مطلوبا للجهات الادارية كرسوم اشتراك  
جمعية او ناد ، فان ذلك مشروط بان يصدر بالحوالة اقرار مكتوب من  
العامل . ومن ثم فانه في حالة عدم وجود الاقرار يمتنع الخصم .

( ملف ١١٤٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٨ )

#### المبدأ :

لا تصرف فروق مالية عن مدة سابقة على تاريخ العمل بالقانون  
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ كما لا تسترد فروق مالية ترتبت على تسوية وفقا  
للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥  
( المادة ١٢ منه ) .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قضت بعدم  
صرف أية فروق مالية عن مدة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون  
او استرداد اي فروق مالية ناتجة عن تسويات تمت بناء على القانون  
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .  
ومن ثم فان مقتضى ذلك انه لا يجوز صرف أية فروق للعاملين الحاصلين  
على الشهادات التي تضمنها القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ عن فترة سابقة  
على ١٩٨٠/٧/١ .

( ملف ٩٥٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١ )

## الفرع الثانى

حق الموظف فى استرداد ما استقطع من راتبه دون وجه حق

قاعدة رقم ( ٥٩٩ )

### المبدأ :

ثبتت ان الاستقطاع من مرتب الموظف لم يكن يتفق مع نصوم القانون - حق الموظف فى استرداد ما استقطع من مرتبه - منوط بالا تكون هذه المبالغ أصبحت حقا مكتسبا للجهة الادارية وفقا لنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

### ملخص الحكم :

ان الاستقطاع من مكافأة المدعى الذى تم فى ظل القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ مخالف لاحكام هذا القانون كما ان حق الجامع الأزهر فى استرداد ما صرفه من اعانة الغلاء الى الطاعن قد سقط بالتقادم الثلاثى نانه يكون من حق الطاعن استرداد ما استقطع من تلك المكافأة عدا ما أصبح منها حقا مكتسبا للجامع الأزهر وفقا لحكم المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تقضى ( بأن الماهيات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات ( هلالية ) يصبح حقا مكتسبا للحكومة ) . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان مفاد هذا النص ان الماهيات وما فى حكمها من المبالغ التى تكون مستحقة قبل الجهة الادارية تصبح حقا مكتسبا لها اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا او اداريا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق فى اقتضاها .

( طعن ١٨٦٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤ )

### الفرع الثالث

مدى التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات  
أو ما فى حكمها بغيره وجه حق

قاعدة رقم ( ٦٠٠ )

#### المبدأ :

المرتبات والأجور التى قبضها الموظفون والعمال دون وجه حق -  
التجاوز عنها وفقاً للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ إذا الغيت قرارات الترقية  
والتسويات التى صرفت بناء عليها هذه المبالغ - مشروط بأن تكون  
الفتوى أو الحكم الذى تم الصرف تنفيذاً له صادراً فى الفقرة من أول يولية  
١٩٥٢ حتى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر .

#### ملخص الفتوى :

ومن حيث انه بالنسبة الى استرداد ما صرف الى هؤلاء الموظفين  
نتيجة وقف هذا الخصم فان المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢  
تنص على أنه :

« يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات  
وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الادارة  
تنفيذاً لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع  
بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك إذا الغيت أو  
سحبت تلك القرارات والتسويات ... » وتنص المادة الثانية على انه  
« يعتبر صحيحاً ما سبق صرفه الى الموظفين والعمال بالتطبيق لتلك  
القرارات أو التسويات الملغاة » - كما تنص المادة الثالثة على انه  
« لا تسرى أحكام المادتين السابقتين الا على القرارات والتسويات التى  
تمت تنفيذها للأحكام والفتاوى التى صدرت اعتباراً من أول يوليو سنة  
١٩٥٢ الى تاريخ العمل بهذا القانون » .

ويستفاد من النصوص سالفة الذكر ان العبرة هى بتاريخ الفتوى  
أو الحكم الذى صدرت على اساسه التسويات أو القرارات الملغاة ، فمتى

كانت الفتوى أو الحكم صادرا فى الفترة من أول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ فإنه لا يجوز استرداد ما صرف للموظفين أو العمال تنفيذا للفتوى أو الحكم ، وذلك اذا الغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات .

ومز حيث انه وقد أصبح من المتعين الغاء التسويات المشار اليها التى اجريت لبعض موظفى وزارة العدل بعد ان استبان عدم سلامة فتوى ديوان الموظفين التى اجريت تلك التسويات نفاذا لها - الا انه لا يجوز استرداد ما دبرف لهؤلاء الموظفين بمقتضى تلك التسويات ، طالما ان فتوى ديوان الموظفين التى قامت التسويات استنادا اليها قد صدرت خلال الفترة التى حددتها المادة الثالثة من القانون المذكور ( وهى الفتوى الواردة بكتاب دورى الديوان رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٩ ) .

( ملف ٣١٢/٤/٨٦ فى ١٠/٢٥/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٠١ )

#### المبدأ :

مناط تطبيق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ على ما يكون قد تم صرفه بناء على قرارات بالترقية وتسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة لديوان الموظفين فى النطاق الزمنى الذى حدده هذا القانون .

#### ملخص الحكم :

ان مناط تطبيق احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور ان يكون الصرف قد تم بناء على قرارات بالترقية وتسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة لديوان الموظفين فى النطاق الزمنى الذى حدده القانون المشار اليه ، فى الفترة من أول يولية سنة



١٩٥٢ حتى تاريخ العمل بالقانون من تاريخ نشره في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ ، وإن تلغى أو تحسب تلك القرارات أو التسويات ، سواء كان هذا الالغاء أو المسحب ، فى حالة صدور القرار بالترقية أو التسمية تنفيذا لفتوى ، مرده الى عدول الجهة مصدرة الفتوى عن الفتوى التى صدر القرار تنفيذاً لها ، أو قامت الادارة بهذا الالغاء أو المسحب من جانبها دون عدول عن الفتوى من الجهة التى اصدرتها طالما أن القرار أو التسمية التى تم بموجبها الصرف صدرت تنفيذا لفتوى صادرة من احدى الجهات التى حددها القانون .

( طبع ٦٩٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ )

#### قاصدة رقم ( ٦٠٢ )

##### المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما فى حكمها بغير وجه حق - مقتضى احكامه ان التجاوز يقع بقوة القانون اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية باطله صدرت تنفيذا لحكم غير نهائى أو بناء على فتوى صادرة من مجلس الدولة أو احدى الادارات التى ورد ذكرها فى نص المادة الأولى من القانون على سبيل الحصر - فى غير هذه الحالة يكون التجاوز عن استرداد هذه المبالغ من سلطة الوزير المختص - وجوب ان يستهدف قرار التجاوز تحقيق مصلحة عامة وإن يقتزن هذا القرار بالنظر فى تحميل الموظف المسئول عن الصرف الخطأ بتلك المبالغ فى حالات الخطأ أو الاهمال الجسيم تقاديا لى توافؤ وتطبيقا للقواعد العامة فى المسئولية - تعبير المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ باصطلاح الخطأ العمد أو الاهمال الجسيم لا يعدو أن يكون تصويرا لحالات الخطأ الشخصى - اذا لم يثبت من الأوراق أن الخطأ المنسوب الى العاملين بهيئة المواصلات السلكية والاسلكية قد وقع منهم نتيجة اهمال جسيم كما لم يثبت أنه كان متعمدا فإنه لا وجه للاستناد لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لالزامهم بقيمة العداوات التى صرفت خطأ خلال عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ لبعض المعاملات المؤهلات بالهيئة .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما فى حكمها بغير وجه

حق تنص على ان « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون - من الحكومة او وحدات الادارة المحلية او اصحاب المعاشات او المستحقين عنهم بصفة مرتب او اجر او بدل او راتب اضافى او معاش او مكافاة او مبالغ مخدرة او ما فى حكم ذلك ، اذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية او تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائى او فتوى من مجلس الدولة او من الادارات العامة لديوان الموظفين او الادارات المركزية للجهاز المركزى للتنظيم والادارة ثم الغيت هذه التسوية او الترقية . ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التى صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية او تسوية تمت بناء على رأى صادر من احدى الادارات القانونية اذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف . وفى غير تلك الاحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار اليها بقرار من الوزير المختص ، ويتعين فى حالات الخطأ العمد او الاهمال الجسيم تحميل المنسببين فى الصرف بقيمة تلك المبالغ بالتضامن فيما بينهم . والمستفاد من نص هذه المادة ان التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق للعاملين او اصحاب المعاشات او المستحقين عنهم من مرتبات او اجور او بدلات او معاشات او مكافآت او مبالغ مخدرة او ما فى حكم ذلك ، هذا التجاوز يقع بقوة القانون وبمقتضى احكامه اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية او تسوية باطلة صدرت تنفيذا لحكم غير نهائى او بناء على فتوى صادرة من مجلس الدولة او احدى الادارات التى ورد ذكرها فى هذا النص على سبيل الحصر ، وفى غير هذا النطاق فان التجاوز عن استرداد هذا المبلغ هو من الامور المتروك تقديرها للوزير المختص وذلك حسبما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة ، ومن المعلوم ان سلطة الوزير فى هذا الصدد تجد حدها الطبيعى ، وما تملبه نصوص القانون والقواعد العامة من قيود وشروط يمكن ردها الى ان هذا التجاوز يتعين ان يصب على مبالغ صرفت بغير وجه حق ، وان يستهدف قرار التجاوز باعتباره وليدا للسلطة التقديرية المخولة للوزير تحقيق مصلحة عامة ، وان يقتزن هذا القرار بالنظر فى تحميل الموظف المسئول عن الصرف الخطأ بثلث المبلغ وذلك فى حالات الخطأ او الاهمال الجسيم تفاديا لى توافر فيما يتعلق بصرف مبالغ غير مستحقة وذلك على نحو ما اثير اليه فى المذكرة الايضاحية للقانون المذكور وتطبيقا للقواعد العامة فى المسؤولية .

انه فى مقام تكيف الخطا الذى وقع من العاملين بقسم التليفون بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية المسؤولين عن اعداد كشوف العلاوات ومدى مسئوليتهم مدنيا عن قيمة المبالغ التى صرفت دون وجه حق ، فقد جرى القضاء الادارى واقتاء مجلس الدولة على وجوب التفرقة بين نوعى الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ، وانه وان لم توجد قاعدة مجردة تضع ضوابط الفصل بين نوعى الخطأ الا انه يبقى الاستهداء بالعديد من المعايير عند اجراء هذه التفرقة ومن ذلك نية الموظف والدافع الى ارتكاب الخطأ ومدى جسامته ، فاذا تعدد العامل الخطأ او كان دافعه الى ارتكابه هو الاضرار بالمرفق أو تنفيا من وراء ارتكاب الخطأ متعة شخصية له أو لغيره كان الخطأ شخصا ، كما يكون الخطأ من هذا النوع ايضا اذا بلغ حداً من الجسامة يمثل اخلافا من الموظف بالتزام جوهرى يؤثر فى كيان العمل المنوط به أداءه ، ولا ريب فى ان ما عبرت عنه المادة لا يعدو ان يكون تصويرا لحالات الخطأ الشخصى .

وحيث انه لم يثبت من الأوراق ان الخطأ المنسوب الى العاملين بقسم التليفون فى الموضوع المعروض قد وقع منهم نتيجة اهمال جسيمه كما لم يثبت انه كان متعمدا ، لذلك فانه لا يكون هناك ثمة وجه استنادا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لتحميل هؤلاء العاملين بقيمة المبالغ المشار اليها التى صرفت للعاملات المؤهلات بالهيئة دون وجه حق .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا وجه لرجوع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية على العاملين بقسم التليفون بقيمة العلاوات التى صرفت خطأ خلال عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ لبعض العاملات المؤهلات بالهيئة .

## الفصل الرابع مسائل متنوعة

### الفرع الاول الرواتب المنصرفة من الحكومة المصرية للموظفين المعارين الى المملكة الليبية المتحدة

قاعدة رقم ( ٦٠٣ )

المبدأ :

الراتب الذى تصرفه الحكومة المصرية للموظفين المعارين الى  
المملكة الليبية المتحدة طبقا لحكم المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥  
بشروط الاعارة واجراءاتها - منح هذا الراتب الاصلى للموظف المعار امر  
جوازى للجهة الادارية التى يتبعها .

ملخص الفتوى :

اعير السيد المهندس ..... للعمل بحكومة ولاية طرابلس من  
سنة ١٩٥٤ حتى سنة ١٩٥٨ ، وصدر قرار من مجلس الوزراء بصرف  
راتبه اليه كاملا مدة الاعارة . وطلبت الحكومة الليبية - بعد انتهاء مدة  
اعارته - تجديدها لمدة سنتين ، فطلبت وزارة المواصلات موافقة وزارة  
الخزانة وديوان الموظفين على تجاوز مدة الأربع سنوات ، ووافقت وزارة  
الخزانة على تجديد الاعارة بشرط عدم صرف أى راتب من الحكومة  
المصرية خلال فترة التجديد ، واعترض الموظف المذكور على رأى وزارة  
الخزانة ، فأفادت هذه الوزارة بأن منح راتب من الحكومة المصرية  
للموظفين المعارين ، مسألة جوازية طبقا لأحكام القانون رقم ٤٠٥ لسنة  
١٩٥٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن الفقرة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة - معدلة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الاعارات - تنص على أن « يكون مرتب الموظف المعار بأكمله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعيرة ، وليس على الحكومة المصرية أن تصرف للموظف المعار أى مرتب فى مدة الاعارة ، ويجوز منح الموظف المعار مرتباً من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التى يقرها مجلس الوزراء » .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الاعارة وأجراءاتها متضمناً تحديد كيفية تحديد المعاملة المالية للموظفين المعارين ، ونص - فيما يتعلق بحالة الاعارة الى حكومة المملكة الليبية المتحدة ( برقة - طرابلس - قرآن ) - على أن تمنح الحكومة المصرية للموظف المعار من الدرجة الثالثة فما فوق مرتبه الاصلى فى مصر ( دون اضافات أخرى ) وللموظف المعار من الدرجة الرابعة فأقل ٤٠٪ من مرتبه الاصلى فى مصر بحد أدنى قدره خمسة جنيهات وحد أقصى قدره عشرة جنيهات شهرياً .

ومن حيث أن تفويض مجلس الوزراء فى تقرير الشروط الواجب توافرها والأوضاع اللازمة لمنح الموظف المعار مرتباً من الحكومة المصرية بما تضمنه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر من بيان كيفية المعاملة المالية للموظفين المعارين لا يتضمن تفويضه فى تقرير منح المرتب ذاته فما يترتب عليه من أن الموظف المعار استمد حقه فى هذا المرتب مباشرة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ولكن منح هذا المرتب متروك للجهة الادارية ذاتها التابع لها الموظف المعار ، التى يجوز لها أن تمنحه اياه ، تطبيقاً لنص الفقرة ( ج ) من المادة ٥١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وفى الحدود وطبقاً للشروط والأوضاع التى قررها مجلس الوزراء فى قراره سالف الذكر ،

وعلى هذا فإن منح مرتب الموظف المعار ليس حقاً للموظف مستمداً من نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مباشرة ، بحيث يسوغ له المطالبة به اعتبارا من تاريخ اعارته ، وانما هو رخصة اعطاها المشرع للجهة الادارية التابع لها الموظف ، فيكون لها الحق فى منح المرتب او الحرمان منه حسبما تراه ، بمعنى ان منح المرتب ليس امرا وجوبيا لا تقدير فيه للجهة الادارية التى يتبعها الموظف ولكنه امر جوازى للجهة المذكورة تترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية مطلقة فى مراعاة الظروف والاعتبارات التى تبرر هذا المنح ، ولا ينشأ حق الموظف فى المرتب الا من الوقت الذى تصدر الجهة الادارية التابع لها القرار الادارى بالمنح .

ولما تقدم فان منح السيد المهندس ..... ، مرتبه الاصلى عن مدة اعارته الى حكومة المملكة الليبية يعتبر امرا جوازيا للجهة الادارية التابع لها ، تترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية فى هذا الشأن ، وذلك تطبيقا لنص الفقرة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة - معدلة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الاعارات .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى تأييد فتاوها الصادرة بجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ التى انتهت الى ان منح المرتب الاصلى الى الموظف المعار هو امر جوازى للجهة الادارية التابع لها ، وليس امرا وجوبيا ، ومن ثم فان منح السيد المهندس ..... مرتبه الاصلى عن مدة اعارته الى حكومة المملكة الليبية يعتبر امرا جوازيا ، طبقا لنص الفقرة (ج) من المادة ٥١ من قانون موظفى الدولة .

( فتوى ٥٦٢ فى ١٤/١١/١٩٦٣ )

## الفرع الثاني تعويض الانتقال المقرر لموظفي الاقليم الشمالى

قاعدة رقم ( ٦٠٤ )

المبدأ :

مرتب - تعويض الانتقال المقرر لموظفى الاقليم الشمالى عند ايفادهم فى مهام رسمية بالخارج لو ما يسمى احيانا ( ببدل الاغتراب ) - تحديد مقدار هذا التعويض - كان يحدث فى كل مرسوم بايفاد موظف فى مهمة رسمية بالخارج واحدا واحدا طبقا للمادة ١٢٧ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ ، ثم طبقت على الموفدين القواعد الخاصة ببذل الاغتراب المقررة لموظفى السلك الخارجى فى البلد الموفد اليه الموظف وذلك بصدر القانون رقم ٤٢١ فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ - وبعد هذا طبقت اللائحة التنظيمية لوزارة الخارجية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٨ على موظفى وزارة الخارجية من ابناء الاقليم الشمالى فالفيت الاحكام السابقة وعادت القاعدة الواردة فى المادة ١٢٧ من قانون الموظفين الاساسى فيحدد التعويض فى كل حال على حده .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢٧ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ على ان « يتم ايفاد الموظف المكلف بمهمة رسمية فى البلاد الاجنبية بمرسوم يحدد فيه مقدار التعويض » وقد جرى العمل على ان يتضمن كل مرسوم يصدر بايفاد موظف فى مهمة رسمية الى البلاد الاجنبية مقدار تعويض الانتقال حتى ان صدر بتاريخ ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ المرسوم رقم ٤٢١ ناصا فى المادة الاولى فقرة ١ منه على ان « يعطى الوزراء والموظفون تعويض انتقال يعادل بذل الاغتراب المقرر لموظفى السلك الخارجى فى البلد الموفد اليها الموظف محسوبا على اساس راتبهم الاصلى » وبذلك كان الموظفون الموفدون فى مهمة رسمية الى البلاد الاجنبية يتقاضون بذل الاغتراب المنصوص عليه فى المادتين ٦٦ ، ٧٣ من المرسوم التشريعى رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٥ بتعريف مهمة وملاك وزارة الخارجية ، وكان هذا البذل يتحدد بمرسوم فى كل سنة مرة على الاقل . وبتاريخ ٤ من افسطس سنة ١٩٥٩ صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٥٩ ونص فى المادة الاولى منه على ان « تطبق احكام القرار الجمهورى

رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن اللائحة التنظيمية لوزارة الخارجية علم  
موظفى وزارة الخارجية من ابناء الاقليم الشمالى وبلغى كل حرك  
مخالف » .

ويبين من الاطلاع على هذه اللائحة وهى التى اصبحت التشريع  
النافذ فى شأن اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى كافة فى الاقليم  
انها حددت فى المواد من ٢ الى ١ انواع البدلات التى يتقاضاها اعضاء  
هذين السلكين تحديدا يغايرا ما كان واردا فى المرسوم التشريعى رقم ٨  
بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٥ ، وقد خلت هذه النصوص من ذكر بدل اغتراء .  
تقرر لهؤلاء الاعضاء وان اشارت الى بدل الاغتراء المقرر للموظف  
الاداريين والكتابيين الملحقين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية ، ومن ثم  
يعد هناك بدل اغتراء يتقاضاه اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى  
وبالغاء بدل الاغتراء لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى اصبه  
الحالة المنصوص عليها فى المادة الاولى فقرة ١ من المرسوم رقم ١  
بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢ غير ذات موضوع ، وبهذا يتعين الرجوع الى القاء  
العامه الواردة فى المادة ١٢٧ من قانون الموظفين الاساسى التى تقه  
بتحديد مقدار تعويض الانتقال فى كل حالة على حدة يوفد فيها الموظف  
فى مهمة رسمية الى الخارج . ولا يحول ذلك دون استصدار قرار جمهورى  
يقرر قاعدة عامة فى شأن تعويض الانتقال استنادا الى احكام القاء  
رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ الذى ينص فى المادة الثانية على ان « تاء  
النصوص الواردة فى القانون رقم ١٣٥ بتاريخ ١٠ كانون الثانى سنة ٥٥  
المشار اليه ( وهو قانون الموظفين الاساسى ) وغيره من القوانين المند  
لبدل السفر ( تعويضات الانتقال ) ولجور النقل المعمول بها فى اقل  
الجمهورية حكم قرارات رئيس الجمهورية ويجوز الخاؤها او تعد  
بقرارات منه » .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى انه منذ اول يوليو سنة ١٩٥٨ ( ت  
العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٥٩ بتطبيق احكام اللا  
التنظيمية بوزارة الخارجية على موظفى الخارجية من ابناء الا  
الشمالى ) يكون تحديد تعويض الانتقال فى كل حالة على حدة فى  
الجمهورى الذى يصدر بايفاد الموظف ( من الاقليم الشمالى ) فى  
رسمية خارج الجمهورية العربية المتحدة ، وليس ثمت ما يعنه  
استصدار قرار جمهورى يقرر قاعدة عامة فى شأن تحديد هذا التعوي

( . . فتوى ٥١٤ فى ١٦/٧/١٩٦١ )



### الفرع الثالث رواتب الموظفين المسرحين

قاعدة رقم ( ٦٠٥ )

#### المبدأ :

رواتب الموظفين المسرحين أو المحالين إلى التقاعد عن أجازاتهم المتراكمة - لا يخضع لحصميات ( أى خصوم ) التقاعد سواء فى ظل المرسوم التشريعى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الرواتب التقاعدية أو فى نل قانون المعاشات لموظفى الدولة المدنيين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ .

#### ملخص الفتوى :

تقضى المادة ٥٣ من قانون الموظفين الاساسى باستفادة الموظف المسرح أو المحال على التقاعد من الرواتب العائدة لمدة الاجازات التى كان يحق له المطالبة بها فيما لو بقى على رأس العمل ، وقد ذهب ديوان المحاسبات الى ان المقصود من عبارة الرواتب العائدة لمدة الاجازة الواردة فى المادة ٥٣ من قانون الموظفين الاساسى هو الرواتب غير الصاقية التى كان يحق للموظف المسرح أو المحال على التقاعد المطالبة بها فيما لو بقى على رأس العمل على ان تخضع لنفس الحصميات التى تخضع لها الرواتب ، ويعرض الموضوع على النخبة المختصة بمجلس الدولة بالأقليم السورى رأت ان رواتب الاجازات المتراكمة التى يستحقها الموظفون المسرحون أو المحالون على التقاعد لا تخضع لخصميات التقاعد لا فى ظل التشريع السابق ولا فى ظل القانون الحالى .

وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ طلبت وزارة الخزانة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لابداء الراى فيه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٧ من مارس سنة ١٩٦١ فاستبان ( م - ٦٨ - ج ٢٢ )

لها ان الماده ٥٣ من قانون الموظفين الاساسى تنص على ان « يستفيد الموظف المسرح أو المحال على التقاعد من الرواتب العائدة لمدة الاجازة التى كان يحق له المطالبة فيها لو بقى على رأس العمل وتؤدى هذه الرواتب صفقة واحدة عند انفذك الموظف ، وإذا أعيد الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المذكورة يقتطع من راتبه المبالغ التى قبضها عن المدة الباقية من الاجازة » ، وتنص المادة ١/٢ من المرسوم التشرىي رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ الصادرة فى ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ فى شأن الرواتب الانتعادية على انه « تتألف الخدمات المقبولة فى تصفية الحقوق التقاعدية من :

١ - الخدمات الفعلية. وهى التى يحق للموظف ان يتقاضى عنها راتبا كاملا أو جزئيا كما تنص المادة ٣٠ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ على ان « مدة خدمة الموظف المحسوبة فى المعاش هى المدة الفعلية التى قضاها فى احدى الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى بعد استبعاد المدد الثانية .. » .

ويستبعد من هذه النصوص ان الموظف الذى تنتهى خدمته بسبب تسريحه أو احواله الى التقاعد ينحق راتبه عن الاجازات التى كان يحق له المطالبة بها فيما لو استمر فى عمله ، وان مدد الخدمة المقبولة فى تصفية الحقوق التقاعدية وفقا لقوانين المعاشات التى كان معمولاً بها من قبل فى الاقليم السورى ووفقا لقانون التأمين والمعاشات الموحد لموظفى الدولة المدنيين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، هى مدد الخدمة الفعلية التى قضاها الموظف فى احدى الوظائف المبينة بقوانين المعاشات السالفة الذكر .

والموظف المسرح أو المحال الى التقاعد تنتهى خدماته الفعلية بمجرد صدور قرار صحيح بتسريحه أو احواله الى التقاعد وتصفى حقوقه التقاعدية منذ هذا التاريخ على أساس مدد الخدمة الفعلية التى قضاها قبل ذلك فى احدى الوظائف المنصوص عليها فى قوانين المعاشات ، ومن ثم فلا تجرى له من جديد مدد الاجازات المتراكمة التى يحق له المطالبة برواتبها عند تسريحه أو احواله على التقاعد ضمن مدد الخدمة المقبولة فى تصفية الحقوق التقاعدية ، ومن ثم لا يجوز خصم حسميات التقاعد من

الرواتب المستحقة عن هذه الفترة وهى حسميات لا يجوز اقتطاعها من رواتب الموظفين الا عن مدد الخدمة الفعلية التى تحسب لهم وفقا لقوانين المعاشات فى تسوية حقوقهم التقاعدية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان رواتب الموظفين المسرحين او المحالين الى التقاعد عن اجازاتهم المتراكمة التى كان يحق لهم المطالبة بها فيما لو استمروا فى اعمالهم لا تخضع لحسميات التقاعد سواء فى ظل قانون المعاشات السابق او فى ظل التشريع الحالى .

( فتوى ٢٤٧ فى ١٣/٣/١٩٦١ )

#### الفرع الرابع

استحقاق بدل طبيعة العمل لبعض الأطباء بأثر رجعي

قاعدة رقم ( ١٠٦ )

#### المبدأ :

موظف - مرتب - أثر رجعي - القرار الجمهوري رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن بدل طبيعة العمل للأطباء الذين يستدعى عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة بالخارج - تعرفته بين الأطباء الذين يعينون اعتباراً من تاريخ العمل به وبين الأطباء الموجودين بالخدمة وقت صدوره وذلك بالنسبة لتحديد ميعاد استحقاق البديل - استحقاق الطائفة الأولى هذا البديل اعتباراً من تاريخ نفاذ القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ بأثر فوري أما الطائفة الثانية فتتمتع البديل من تاريخ تسلمهم العمل وغلق عياداتهم فعلاً قبل العمل بالقرار المشار اليه وذلك لتضمن القرار أثراً رجعياً مشروحاً بالنسبة لهذه الطائفة .

#### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن صرف راتب بدل طبيعة العمل للأطباء الذين يستدعى عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة بالخارج ونصت المادة الأولى منه على أنه « مع عدم الإخلال بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات يصرف للأطباء الذين يستدعى عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة بالخارج راتب بدل طبيعة عمل بواقع خمسة عشر جنيهاً شهرياً بشرط غلق عياداتهم وذلك في حدود القواعد المقررة » ونصت المادة ٢ على أن « يصرف هذا البديل للأطباء الحاليين بالجامعات اعتباراً من تاريخ تسلمهم العمل وغلق عياداتهم فعلاً » . وبين من مقارنة نص المادة الأولى بنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ أن كلا من النصين له مجال أعماله الزماني المستقل عن الآخر ، فالنص الأول يتضمن القاعدة العامة في أعمال القرار بأثر فوري ذلك أنه خاص بالأطباء الذين يعينون بأحدى الجامعات اعتباراً من تاريخ نفاذ القرار المشار اليه بينما النص الثاني يتضمن أثراً رجعياً للقرار المشار

اليه اذ انه يتعلق بالطباء الحاليين الموجودين بالخدمة في ذلك التاريخ  
اي من تم تعيينه وتسلم عمله قبل هذا التاريخ . وبيان ذلك انه بالنسبة  
للحائفة الاولى من الاطباء فقد نص القرار على ان يصرف للأطباء الذين  
يعينون باحدى الجامعات راتب بدل طبيعة عمل بواقع خمسة عشر جنيها  
شهريا وذلك بشرطين :

الاول - ان تستدعى طبيعة عملهم بالجامعات عدم مزاولتهم المهنة  
بالخارج .

الثاني - ان يكون لهم عيادات قاموا بخلقها فعلا اعمالا لشرط التفرغ  
السابق .

اما فيما يتعلق بنص المادة الثانية فقد تناول التنظيم البديل الذي  
يصرف للأطباء الحاليين اي الاطباء الذين كانوا موجودين في الخدمة وقت  
العمل بذلك القرار فنصت هذه المادة على ان يصرف البديل المنصوص  
عليه في المادة الاولى بالنسبة الى هؤلاء الاطباء اعتبارا من تاريخ تسلم  
كل منهم العمل وغلق عيادته فعلا الامر الذي يقطع في دلالة هذا النص  
بانه قد ازيد به صرف هذا البديل بآثر رجعي من ذلك التاريخ .

لذلك فان نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤  
لسنة ١٩٦٠ يكون قد تضمن الترا رجعيا يقضى بصرف راتب بدل طبيعة  
العمل المقررة في المادة الاولى للأطباء المخاطبين بأحكامه من تاريخ  
تسلمهم العمل وغلق عياداتهم فعلا .

والقول بغير ذلك يجعل نص المادة الثانية لغوا لا يجد مجالا لاعماله  
اذ يغني عنه نص المادة الاولى .

( فتوى ٩٥٦ في ٣١/٨/١٩٦٣ )

## الفرع الخامس مرتب خدمة الزاوية

قاعدة رقم ( ٦٠٧ )

### المبدأ :

اختيار الموظف وظيفة التدريس وتخليه عن وظيفة خادم زاوية طبقا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - إبلاغه جهة الادارة هذا الاختيار - عدم اعتدادهما به وعدم قيامها باستلام الزاوية منه لقيامها ببحث ما اذا كان الحظر المنصوص عليه في القانون المذكور يسرى على وظائف أئمة المساجد ومقيمي الشعائر الدينية وخدم المنازل - استمراره في القيام بالوظيفتين - اثر ذلك استحقاقه مرتب خدمة الزاوية .

### ملخص الحكم :

ان شغل المدعى لوظيفة خادم للزاوية في الفترة التالية لاختباره الاول الذي لم تعتد به الوزارة ولم ترتب عليه اثرا كان موقوتا ريثما تنتهي الى راي في شأن سريان او عدم سريان الحظر المنصوص عليه في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ على وظائف خدم المساجد - واذ كان المدعى قد استمر على هذا الوجه قائما بعمله كخادم للزاوية بعلم الجهة الادارية المختصة بل وبموافقتها الضمنية ، فاذا كانت لم تطلب منه الاختيار بين هذا العمل وبين وظيفة التدريس الا بعد اصدارها ماثورا وزاريا : تتخذ اي اجراء لنسلم الزاوية منه الا بعد ذلك ويتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بالذات فانه يستحق مرتب خدمة الزاوية مقابل قيامه باعبائها حتى ذلك التاريخ - وليس في احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ما يحول دون استحقاقه لهذا المرتب .

( طعن ٣٧٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١١ )

### الفرع السادس

### اعانة الغلاء المقررة لموظفى الحكومة المصرية بالسودان

قاعدة رقم ( ٦٠٨ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ بتخفيض اعانة غلاء المعيشة - قصر اثره على تعديل اعانة غلاء المعيشة الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات - عدم سريانه على اعانة الغلاء المقررة لموظفى الحكومة بالسودان .

#### ملخص الفتوى :

قضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ بتخفيض اعانة غلاء المعيشة بنسب مختلفة تتفاوت بحسب ماهية الموظف أو المستخدم أو العامل أو صاحب المعاش ، وقد جاء بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء والتي وافق عليها بقراره المشار اليه ان خفض الذى تعنيه ينصب على الاعانة التى تصرف « طبقا للفئات والقواعد التى قررها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات » .

وسبق ان قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ منح الموظفين المدنيين والعسكريين والعمال المصريين الموجودين بالسودان اعانة غلاء حسب الفئات المقررة للموظفين المقيمين بمصر ، الا انه عدل هذا القرار فى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٢ وقرر منح موظفى الحكومة المصرية بالسودان اعانة غلاء معيشة مساوية للفئات المقررة للموظفين المصريين والبريطانيين فى حكومة السودان حتى لا يقل مستوى معيشة الموظف المصرى هناك عن مستوى نظيره فى الحكومة المذكورة ثم حدد المجلس فئات هذه العلاوة بقرارد الصادر بتاريخ ١٧ من اغسطس سنة

١٩٥٢ ويذلك أصبح لهؤلاء الموظفين نظام خاص بهم يختلف عن نظيره السارى على الموظفين المقيمين بمصر ومن ثم خرج أولئك الموظفون من نطاق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات .

وينص مما تقدم ان قرر مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ يقتصر اثره على تعديل اعانة غلاء المعيشة الصادر بها قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات معدنة وان ذلك القرار الأخير وتعديلاته لا تسرى على اعانة الغلاء المقررة لموظفى الحكومة المصرية بالسودان .

( فتوى ٥٤ فى ١٤/١/١٩٦١ )



## الفرع السابع الحرمان من الاعانة الاجتماعية

قاعدة رقم ( ٦٠٩ )

المبدأ :

حكم استحقاق الموظف للاعانة الاجتماعية اذا كان في اجازة مرضية بنصف مرتب أو بربعه أو بدونه ، أو اذا حرم من مرتبه عن مدة انقطاعه عن العمل بدون إذن ولعذر غير مقبول - استحقاقه هذه الاعانة كاملة اذا كان في اجازة مرضية بنصف أو ربع راتب متى كان راتبه يقل عن عشرين جنيها في الشهر ، وحرمانه منها اذا كان في اجازة بدون راتب - استحقاق الموظف الاعانة في حالة الانقطاع عن العمل دون عذر مقبول حتى لو خصمت ايام الانقطاع من راتبه ، متى كان الراتب الشهري للموظف يقل أيضا عن عشرين جنيها .

ملخص الفتوى :

ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ على ان « تقرر منح علاوة اجتماعية مقدارها جنيه شهريا عند زواج الموظف لأول مرة .. يقصر المنح على من يكون راتبه اقل من عشرين جنيها » كما ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من اغسطس سنة ١٩٤٤ على ان « تقطع الاعانة عند بلوغ ماهية الموظف عشرين جنيها في الشهر » .

وظاهر من هذين القرارين ان مناط استحقاق الموظف للعلاوة الاجتماعية هو قيام رابطة الزوجية وعدم بلوغ مرتبه عشرين جنيها في الشهر - ولما كان هذا الشرط يتحقق في شان الموظف المتزوج اذا كان في اجازة مرضية بنصف أو ربع مرتب مادام راتبه الشهري يقل عن العشرين جنيها ، ومن ثم يكون مستحقا لهذه العلاوة .

والقول بغير ذلك اي تبعية العلاوة للمرتب الاصلى فيصرف نصفها او ربعها بحسب الاحوال - فضلا عن مخالفته لاحكام القرارات المنظمة

لهذه العلاوة قد يؤدي إلى خفض العلاوة إلى نصف جنيته أو ريعه وذلك تقرير لقيمة مالية تخالف القيمة التي حددها القانون . والعلاوة بهذه القيمة أما أن يستحقها الموظف متى تحققت فيه شرط استحقاقها ، وأما أن يحرم منها كلها إذا انحصر عنه هذا الشرط . يؤيد هذا النظر أن العلاوة الاجتماعية قد شرعت في الأصل لمواجهة أعباء الزوجية وهذه الأعباء تظل قائمة في حالة خفض المرتب في الإجازات المرضية .

وفيما يتعلق بالموظف الذي لم يبلغ راتبه عشرين جنيها في الشهر ويكون في إجازة مرضية بدون راتب فإنه لا يستحق العلاوة المذكورة لتخلف شرط استحقاقها في شأنه وهو الحصول على راتب يقل عن عشرين جنيها كما أن هذه العلاوة من ملحقات المرتب وتوابعه فإذا كان الموظف محروما من المرتب ، فإنه يحرم من ثم من ملحقاته وتوابعه . وليس ثمة تعارض بين هذا القول وبين القول باستحقاق الموظف علاوته كاملة أثناء إجازته المرضية براتب مخفض ، ذلك لأن القاعدة لا تختلف في الحالين ومرد هذه القاعدة - كما سلف - هو توافر أو عدم توافر شرط استحقاق العلاوة ، فببعضها يقوم هذا الشرط في حالة الإجازة المرضية بنصف أو ربع راتب لأن ثمة مرتبا يتقاضاه الموظف ، فإن هذا الشرط لا يتوافر في حالة الإجازة بدون راتب حيث ينتفى الشرط المشار إليه وهو الحصول على راتب تضاف إليه العلاوة .

وفيما يتعلق بالموظف الذي يحرم من راتبه عن مدة انقطاعه عن العمل دون إذن ولعذر مقبول وهذه المدة لا يجاوز مداهما خمسة عشر يوما والاعتبار الموظف مستقيلا من وظيفته فإن هذا الموظف يستحق العلاوة كاملة لذات الأسباب التي تقدم ذكرها في حالة حصول الموظف على راتب مخفض أثناء إجازته المرضية ذلك لأن الأصل في الحاليتين واحد والقاعدة القانونية التي يبحث على هديها استحقاق العلاوة مشتركة والخلاف في الحاليتين لا يتناول إلا السبب الذي ينتقص المرتب من أجله وهو سبب لا ينال من هذه الأصول وتلك القاعدة .

واستحقاق الموظف للعلاوة الاجتماعية في حالة حصوله على راتبه مخفضا إما كان سبب ذلك هو استحقاق مشروط بالأمر يكون مرتب الموظف

قد بلغ عشرين جنيها في الشهر ، فإذا بلغ المرتب هذا ، نحدد أن الموظف لا يستحق العلاوة الاجتماعية ولو كان الراتب المخفض الذي يحصل عليه يقل عن هذا الحد أي تقل عن عشرين جنيها في الشهر ، ذلك لأن هذا الموظف تقطع عنه العلاوة الاجتماعية بصريح عبارة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ المشار إليه .

نهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الموظف المتزوج يستحق العلاوة الاجتماعية كاملة إذا كان في إجازة مرضية بنصف أو ربع راتبه . متى كان راتبه يقل عن عشرين جنيها في الشهر ، ولا يستحق هذه العلاوة إذا كان في إجازة بدون راتب ، كما أن الموظف المتزوج يستحق العلاوة الاجتماعية كاملة إذا انقطع عن عمله لعذر غير مقبول وخصمت أيام الانقطاع من راتبه ، وذلك متى كان راتبه يقل عن عشرين جنيها في الشهر .

١ فتوى ٩٦٣ في ١٠/١١/١٩٦٠ )

## الفرع الثامن مغايرة فى المعاملة

قاعدة رقم ( ٦١٠ )

المبدأ :

الفقرة الرابعة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ -  
نصها على منح موظفى الدرجة الثامنة الحاصلين على مؤهل دراسى متوسط  
يقل عن شهادة الدراسة الثانوية أو التجارة المتوسطة أو ما يعادلها الذين  
تقل مرتبتهم عن البداية الجديدة للدرجة علاوة واحدة بحيث لا يزيد  
المرتب على بدايتها - عدم سريان هذا النص على موظفى الدرجة الثامنة  
الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو  
ما يعادلها - استحقاق هؤلاء أول بداية الدرجة الجديدة - جواز تعيين  
من يحملون مؤهلات دراسية متوسطة أقل فى الدرجة الثامنة واستحقاق  
هؤلاء لبداية الدرجة إذا عينوا فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
وعدم استحقاقهم هذه البداية إذا عينوا قبل نفاذه - لا يخل بسلامة هذا  
التفسير - حكمه هذه المغايرة فى المعاملة - الحكم الوارد فى الفقرة الرابعة  
يشمل المرقى من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة متى كان حاصلا على  
مؤهل دراسى أقل من شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة  
أو ما يعادلها .

ملخص الحكم :

ان نص الفقرة الرابعة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة انما يتحدث عن موظفى الدرجة الثامنة  
الفنية والكتابية الحاصلين على مؤهل دراسى متوسط يقل عن شهادة  
الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو ما يعادلها ، ومرتبتهم  
وقت نفاذ القانون المذكور كانت أقل من البداية الجديدة ، فخرج من نطاق  
تطبيق هذه الفقرة اذن موظفو الدرجة الثامنة الفنية والكتابية الحاصلون  
على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان والتجارة المتوسطة أو ما يعادلها ،

فهؤلاء يستحقون أول بداية الدرجة الجديدة ان لم يكونوا قد بلغوها .  
اما من عدا هؤلاء ممن يحمل مؤهلا دراسيا متوسطا اقل كشهادة الثقافة العامة او الدراسة الثانوية قسم اول . . . الخ ، ومع ذلك يجوز ترشيحه للتعين ابتداء في الدرجة الثامنة بالتطبيق للمادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، المنشور في ١٠ منه ، فلئن كان يستحق أول بداية الدرجة الجديدة اذا عين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم المشار اليه . ولا يفيد من هذه البداية من كان يحصل مثل هذا المؤهل الأقل ولكنه عين قبل نفاذ القانون المذكور . وقد يبدو في ذلك شذوذ ظاهري ، الا انه لا اجتهاد في هذا الشأن مع صراحة النص . على ان حكمة المغايرة في المعاملة قد ترجع في نظر الشارع الى انه أصبح لا يجوز التعيين في الدرجة الثامنة الكتابية او الفنية طبقا للمادتين ١٥ و ١٦ منه ايا كان المؤهل الذي يحمله المرشح للتعين على ما فيه من تفاوت الا بعد اجتياز امتحان مسابقة يجريه ديوان الموظفين ويعين الناجحون في هذا الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري والشخصي ، فقرن الشارع الى جانب المؤهل ضرورة النجاح في امتحان المسابقة وجعل المناط في أولوية التعيين هو الأسبقية في النجاح ، حتى ولو كان الأسبق في الامتحان يحمل مؤهلا أدنى من شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان او شهادة التجارة المتوسطة او ما يعادلها ، ولم يكن التعيين في الدرجة الثامنة الفنية او الكتابية قبل نفاذ هذا القانون مشروطا فيه اجتياز مثل هذا الامتحان وبأسبقية النجاح فيه . وليس من شك في ان الوضع الجديد قد أصبح في اساسه يختلف عن الوضع السابق ويبرر معاملة الجديد معاملة خاصة تتناسب مع ضرورة اجتياز الامتحان والنجاح فيه ، مما لم يكن مطلوبا في الوضع السابق . ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان الفقرة الرابعة من المادة المشار اليها مقصورة الاثر على من يعين في الدرجة الثامنة الفنية او الكتابية ابتداء بمؤهل ، فلا تشمل المرقى من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة . لا وجه لذلك ، لان الفقرة المذكورة انما خصصت استحقاق بداية الدرجة الجديدة بمن كان حاملا لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان او التجارة المتوسطة او ما يعادلها ، فلا يستحق هذه البداية اخذ من كان يحمل مؤهلا دراسيا اقل من ذلك ولو كان يجيز الترشيح للتعين في تلك الدرجة

طبقا للقانون انجديد والمرسوم السالف الذكر ، هذا المؤهل الذى قد  
ينحدر الى شهادة الكفاءة او ما يعادلها ، وهو على اى الاحوال اعلى من  
شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، فيخرج من هذا التخصيص بالبداية  
الجديدة ، بحكم اللزوم من باب أولى ، من كان مؤهله ادى من ذلك  
كحامل الشهادة الابتدائية او غير الحامل لى مؤهل .

( طعن ٣٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٠ )

## الفرع التاسع

### مرتب المستقبي

قاعدة رقم ( ٦١١ )

#### المبدأ :

العامل المستقبلي يخدم القوات المسلحة بعد انتهاء فترة الخدمة الإلزامية لا يستحق مرتبا عن فترة الاستبقاء السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٣/٢٢ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٥ يقضى بالتجاوز عن استرداد المرتبات التي صرفت الى العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة الذين استبقوا بالخدمة العسكرية بعد انتهاء مدة تجنيدهم الإلزامية - المقصود بذلك هو الامتناع عن الخصم من مرتبات العاملين وفاء للمبالغ التي صرفت اليهم دون وجه حق ولا يشمل رد ما سبق خصمه من مرتباتهم لهذا السبب .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الوجه الثاني من اوجه الطعن فان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن : « يتجاوز عن استرداد المرتبات التي صرفت الى العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة الذين استبقوا بالخدمة العسكرية بعد انتهاء مدة تجنيدهم الإلزامية ومن الواضح أن اعمال حكم هذه المادة انما يكون في حالة ما اذا كانت المرتبات المشار اليها منها لا تزال تمثل دينا في ذمة أي من العاملين الخاضعين لأحكامها ومن ثم يكون من المتاح استردادها اما اذا لم يعد في الامكان اجراء هذا الاسترداد بسبب قيام الادارة باستيفاء تلك المبالغ بالخصم من المرتب في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه فانه لا يكون ثمة مجال لأعمال احكامه » ومن ثم يكون سديدا ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن المقصود من نص المادة الاولى من هذا القرار هو الامتناع عن الخصم من مرتبات العاملين وفاء للمبالغ التي صرفت اليهم دون وجه حق ، ولا يشمل رد ما سبق خصمه من مرتباتهم لهذا السبب ، ولا وجه لما ذهب اليه الطاعن من أن هذا التفسير يتنافى مع العدالة التي قصد القرار الجمهوري رقم

١٦٣٧ لسنة ١٩٦٥ السالف الذكر الى تحقيقها بين المستفيدين بخدمة القوات المسلحة قبيل العرض بانقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ والذين استبقوا بعد العمل به ، ذلك أنه لو أن مصدر القرار قصد الى غير المعنى المتبادل من ظاهر نص المادة الاولى منه على النحو السالف بيانه لنص على ذلك صراحة ولم يترك الأمر ماثراً للاجتهاد والتاويل في مجال تفسير قاعدة تنظيمية من شأنها ان ترتب اعباء مالية على الخزانة يتعين ان يتم تفسيرها في اضيئ حدود دون توسع او نقص للأسباب التي دعت الى اصدارها واستلهاهم المحكمة من ذلك واتخاذها اساساً للتفسير .

ر طعن ٧٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٢ )

##### المبدأ :

استحقاق المستفي بخدمه القوات المسلحة الذي ترشحه اللجنة الوزارية للقوى العاملة ويعلن بعد استبقائه لمرتبه من تاريخ صدور قرار تعيينه .

##### ملخص الفتوى :

استثناء من القاعدة العامة التي تقضي بالاعتداد بقرار التعيين كبداية لافتتاح العلاقة الوظيفية رد المشرع لقدمية من يعين عن طريق اللجنة الوزارية للقوى العاملة الى تاريخ ترشيح اللجنة له ومن ثم فانه يتعين ان يقدر هذا الاستثناء بقدره فيقتصر على الاقدمية الفرضية التي تضمنها ولا يمتد الى باقى الآثار المترتبة على افتتاح العلاقة الوظيفية ومن بينها استحقاق الاجر الذى يرتبط بمباشرة العمل ، والقيام باعباء الوظيفة ، اعمالا لهذا المبدأ نص المشرع صراحة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على استحقاق الاجر اعتبارا من تاريخ تسليم العمل ، كما نص فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ذات الحكم واستثنى منه المستفي الذى لم يتسلم العمل فقرر استحقاقه للاجر اعتبارا من تاريخ تعيينه مردداً فى ذلك حكم المادة ٥١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ . التى اعتبرت



المستبقى بإجازة استثنائية بمرتب كامل ، واحتفظت له طوال مدة استدعائه - بكافة الحقوق والمزايا التي يحصل عليها إقراره وعليه فإن المستبقى بخدمة القوات المسلحة الذى يرشح ويعين بعد استبقائه يستحق مرتبه اعتبارا من تاريخ تعيينه وليس من تاريخ ترشيحه الذى ترد إليه أقدميته فرضا بحكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق المستبقى بخدمة القوات المسلحة الذى يرشح ويعين بعد استبقائه لمرتبته من تاريخ صدور قرار تعيينه .

( ملف ٢٥١/٦/١٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ )

وبذات المعنى ( ملف ٥٢٢/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٣ )

#### المبدأ :

المقصود بأحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٥ ليس رد ما سبق خصمه من مرتبات العاملين المستبقين بل الامتناع عن الخصم من مرتباتهم وفاء للمبالغ التى صرفت لهم دون وجه حق .

#### ملخص الحكم :

ان العامل المستبقى بخدمة القوات المسلحة بعد انتهاء فترة الخدمة اللازمة لا يستحق مرتبا عن فترة الاستبقاء السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٩٦٤/٣/٢٢ . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٥ قاضيا بالتجاوز عن استرداد المرتبات التى صرفت الى العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة الذين استبقوا بالخدمة العسكرية بعد انتهاء مدة تجنيدهم اللازمة ، والمقصود بذلك هو الامتناع عن الخصم من مرتبات العاملين وفاء للمبالغ التى صرفت اليهم دون وجه حق ، ولا يشمل رد ما سبق خصمه من مرتباتهم لهذا السبب .

( طعن ٧٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٥ )

( م - ٦٩ - ج ٢٢ )

## الفرع العاشر رواتب المستدعى للاحتياط

قاعدة رقم ( ٦١٤ )

### المبدأ :

مرتب مستخدمى وعمال الدولة خلال فترة استدعائهم للدورات التدريبية كضباط احتياط - الجهة التى تتحمل هذا المرتب - هى الجهة الادارية الاصلية لا وزارة الحربية .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شان قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على ان :

« تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » .

وتنص المادة ٣٢ من هذا القانون على ان :

« تتحمل المؤسسات الاهلية والشركات كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم التى لا تزيد على ستة اسابيع سنويا للخدمة بالقوات المسلحة ، فاذا زادت مدة الاستدعاء على ذلك ادت وزارة الحربية عن المدة الزائدة المكافاة المقررة للرتبة طبقا للمادة ٣٤ » .

وتنص المادة ٣٣ على ان .

« تؤدى وزارة الحربية لضباط الاحتياط من موظفى ومستخدمى الحكومة بالاضافة الى ما يتقاضونه من مصالحهم خلال فترات استدعائهم وكذلك لضباط الاحتياط من موظفى ومستخدمى المؤسسات الاهلية

والشركات علاوة على ما يصرف لهم منها خلال مدة دعوتهم التي لا تزيد على ستة أسابيع سنويا تعويضات احتياط مقدارها عشرة جنيئات او مائة ليرة سورية شهريا » .

وتنص المادة ٣٤ على أن :

« تؤدي وزارة الحرية لضباط الاحتياط من غير موظفي ومستخدمي الحكومة والمؤسسات الأهلية والشركات مكافأة شهرية تعادل أول مربوط الرتبة المستدعى بها مضافا اليها تعويضات الاحتياط المنصوص عليها في المادة السابقة » .

كما تنص المادة الرابعة من قرار وزير الحرية رقم ٢٤٠٠ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ٢١٩٥ في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بنظام مكافآت وتعويضات ضباط الاحتياط في الجيش الأول على أن :

« تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة وتؤدي وزارة الحرية الى هذه الفئة بالإضافة الى ذلك تعويض الاحتياط المحدد في هذا القرار » .

ويستفاد من هذه النصوص أن الأشخاص الذين يستدعون للخدمة كضباط احتياط بالقوات المسلحة ثلاث فئات :

الفئة الأولى : تنتظم الموظفين في الحكومة او في المؤسسات .

الفئة الثانية : تنتظم موظفي المؤسسات الأهلية والشركات ومستخدميها .

الفئة الثالثة : تنتظم من عد افراد الطائفتين السابقتين .

وقد حرص المشرع على أن يكفل للجميع مورد رزقهم حتى لا يضاروا بسبب القيام بواجب وطني مقدس .. فأوجب في المادة ٣١ من القرار بقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها على الحكومة والمؤسسات العامة أن تؤدي الى المستدعين منها للقيام بهذا الواجب كامل رواتبهم واجورهم وتعويضاتهم ، وقد جاءت عبارة النص في خصوص المستدعين عامة مطلقة

بحيث تشمل كافة من يستدعى للنهوض بهذا الواجب من رجال الحكومة والمؤسسات العامة موظفين كانوا ام مستخدمين ام عمالا - يؤيد هذا النظر تعبير المشرع بلفظي « رواتب واجور » عند تحديد المبالغ التي تلزم الخسومة والمؤسسات العامة اداءها لمن يستدعى من افراد هذه الطوائف عن مدة دعوتهم ، اذ ان الرواتب هي المقابل المالى الذى يتقاضاه الموظفون والمستخدمون نظير عملهم بوظائفهم ، والاجور هي المقابل المالى الذى يتقاضاه العمال نظير قيامهم باعمالهم ، مما يدل على ان المشرع انما استهدف اطلاق حكم النص على هذه الطوائف جميعها دون استثناء كما اوجب فى المادة ٣٢ من القانون على المؤسسات الاهلية والشركات ان تؤدى الى المستدعين منها كامل رواتبهم واجورهم وتعويضاتهم عن مدة خدمتهم التى لا تتجاوز ستة اسابيع ، فان تجاوزت هذه المدة التزمت وزارة الحربية اداء المكافاة المقررة للرتبة طبقا للمادة ٣٤ من القانون وذلك عن المدة الزائدة .

وقد التزم المشرع فى هذا النص عبارة النص السابق فجاء بلفظ « المستدعين » عاما يشمل طوائفهم كافة ، موظفين كانوا ام عمالا - ولا يقدح فى هذا النظر ان المشرع فى المادتين ٣٣ و ٣٤ قد استبدل بلفظ « المستدعين » عبارة « موظفى ومستخدمى الحكومة والمؤسسات الاهلية والشركات » ذلك ان سياق النصوص من المادة ٣٢ الى المادة ٣٤ وتفسيرها فى ضوء ما تضمنته جميعها من احكام يقطع فى ان المشرع انما يعنى بهذه الالفاظ والعبارات كافة من يستدعى للخدمة كضباط احتياط من هذه الجهات سواء اكانوا موظفين او مستخدمين او عمالا ، كما ان التفرقة بين العامل وبين غيرهم من الموظفين والمستخدمين فى هذا الصدد تجافى حكمة التشريع لانهم جميعا سواء فى قيامهم بهذا الواجب الوطنى ، ومن ثم يتبين توحيد قواعد صرف رواتبهم واجورهم اثناء مدة خدمتهم كضباط احتياط .

ويخلص من كل ما تقدم ان الوزارات والمصالح والادارات والمؤسسات العامة والاهلية والشركات تلتزم جميعها اداء رواتب من يستدعى للدورات التدريبية كضباط احتياط من موظفيها ومستخدميها وعمالها على السواء عن مدة استدعائهم ، وذلك تطبيقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من القرار بقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، وعلى مقتضى ذلك فان وزارة الصناعة

هى المسئولة دون وزارة الحربية عن اداء راتب المهندس .....  
عن فترة استدعائه للدورة التدريبية كضباط احتياط .

لهذا انتهى الرأى الى ان وزارة الصناعة دون وزارة الحربية تلزم  
اداء راتب السيد / ..... عن مدة استدعائه للدورة التدريبية  
كضابط احتياط .

( فتوى ٥١٠ فى ١٠/٧/١٩٦١ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٥ )

المبدأ :

احتفاظ المستدعى للاحتياط بالرواتب والتعويضات والاجور والمكافآت  
التشجيعية ومكافأة الانتاج عن مدة استدعائه .

ملخص الحكم :

يحتفظ العامل بالرواتب والتعويضات والاجور والمكافآت التشجيعية  
ومكافأة الانتاج عن مدة استدعائه للاحتياط ، ما لم يرد عليها التقادم  
الخمسى طبقا للمادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .  
وقد تقرر الاحتفاظ بالرواتب والتعويضات والاجور بالقانون رقم ٢٣٤  
لسنة ١٩٥٩ المعمول به اعتبارا من أول اكتوبر ١٩٥٩ . اما الاحتفاظ  
بالمكافآت والميزات الاخرى فقد تقرر بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ المعدل  
القانون سالف الذكر والمعمول به اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٢٤ .

( طعن ٦٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧ )



## مرفق عام

### الفصل الأول : أحكام عامة بشأن المرافق العامة .

الفرع الأول : تعريف المرفق العام وخصائصه وضوابطه .

الفرع الثانى : موافقة البرلمان ، وخضوع التزامات المرافق العامة للرقابة البرلمانية .

الفرع الثالث : الرقابة الفنية والإدارية المفروضة على سير المرافق العامة .

الفرع الرابع : أساليب إدارة المرافق العامة .

الفرع الخامس : المقصود بالحكومة فى تطبيق أحكام امتياز المرافق العامة .

الفرع السادس : نقل تبعية المرفق العام .

الفرع السابع : حق مانح الالتزام فى تعديل الشروط اللائحية .

الفرع الثامن : إسقاط الالتزام واسترداده .

الفرع التاسع : خدمات المرافق العامة والمنتفعون بها .

الفرع العاشر : تعريف الأسعار .

الفرع الحادى عشر : الانتفاع بالأموال العامة المخصصة لخدمة المرافق العامة .

الفرع الثانى عشر : موظفوا وعمال المرافق العامة .

الفرع الثالث عشر : الأرباح والاحتياطيات ورأس المال .

الفرع الرابع عشر : نفقات الالتزام .

الفرع الخامس عشر : ديون الملتزم القديم .

الفرع السادس عشر : حلول قانونى .

الفصل الثانى : مرافق عامة متنوعة •

الفرع الاول : مرفق الشرطة والامن •

الفرع الثانى : مرفق التليفونات •

الفرع الثالث : مرفق المياه •

اولا : مرفق مياه القاهرة •

ثانيا : مرفق مياه الاسكندرية •

الفرع الرابع : مرفق النقل انعام •

اولا : النقل العام للركاب بالسيارات •

ثانيا : ادارة النقل المشترك بمدينة الاسكندرية •

ثالثا : مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة •

رابعا : ترام القاهرة •

خامسا : سكك حديد الدلتا



## الفصل الاول

### احكام عامة فى شأن المرافق العامة

## الفرع الاول

### تعريف المرفق العام وخصائصه وضوابطه

#### قاعدة رقم ( ٦١٦ )

#### المبدأ :

مرفق عام - هو كل مشروع تنشئه الدولة او تشرف على ادارته ويعمل بانتظام وامراء مستعينا بسلطان الادارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة دون استهداف الربح .

#### ملخص الفتوى :

المرفق العام هو كل مشروع تنشئة الدولة او تشرف على ادارته - ويعمل بانتظام واستمرار ، ويستعين بسلطان الادارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التى يتطلبها لا بقصد الربح بل بقصد المساهمة فى صيانة النظام وخدمة المصالح العامة فى الدولة .

( فتوى ٣٥٣ فى ١٩٦٥/٣/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٧ )

#### المبدأ :

لا مخالفة للفانون اذا ما اشترطت الحكومة الغاء الترخيص بادارة المرفق العام فى حالة تعطيل بعض السيارات مدة تزيد على ثلاثة شهور .

#### ملخص الفتوى :

من اهم الخصائص فى ادارة المرفق العام الانتظام والاستمرار لانه بذلك وحده تتحقق المصلحة العامة فى خدمة الجمهور ومن ثم يجب على الادارة وهى ترخص فى ادارة المرفق العام ان تضع فى الترخيص ما يكفل انتظام اجاء الملتمزم للخدمة العامة التى نيظت به واستمرار سير المرفق على الدوام .

فإذا ما اشترطت الحكومة - تحقيقاً لهذا الغرض - إلغاء الترخيص بإدارة المرفق العام في حالة تعطيل بعض السيارات مدة تزيد على ثلاثة شهور فإنه لا يكون في ذلك أية مخالفة للقانون .  
( فتوى ٧١ في ١٩٥٢/٢/٤ )

#### • قاعدة رقم ( ٦١٨ )

##### المبدأ :

لا يعتبر القيام بخدمة الانارة في مصيف رأس البر مرفقاً عاماً ومن ثم يكفي في منحه مجرد ترخيص بعد إجراء المزايدة .

##### ملخص الفتوى :

انه رغبة هي تنظيم انارة مصيف رأس البر بالكهرباء ، اتجه رأى الادارة نحو طرح العملية في مزايدة عامة على أساس الشروط التي اعدتها مصلحة البلديات مضافا اليها شروطاً أخرى تتلخص في :

١ - ان تكون مدة الالتزام ثلاث سنوات أي ثلاثة مواسم اصطيفات تبدأ في اول يونية وتنتهى في آخر سبتمبر من كل عام ولا يجوز تجديد العقد الا بمزايدة عامة أخرى .

٢ - عند انتهاء العقد لسبب من الأسباب فعلى المتعهد ان يزيل كل ما اقامه من منشآت خلال خمسة عشر يوماً من وصول اخطار بذلك اليه فإذا لم يفعل قامت ادارة المصيف بالازالة على مصاريفه .

٣ - اذا اخل المتعهد بالتزاماته المبينة بالعقد جاز لادارة المصيف اما القيام بالتزامه على مصاريفه واما فسخ العقد بعد اسبوع من انذاره بذلك بكتاب مسجل وفي حالة فسخ العقد بسبب الاخلال بالتعهدات التي قصد منها توفير التيار الكهربائى أو ضبط المعاملة مع مصلحة الضرائب ، يجوز لادارة المصيف اتخاذ ما تراه لازماً لاستمرار توريد التيار الكهربائى على مصاريف المتعهد .

وقد عرضت الوزارة الموضوع على الشعبة الاجتماعية والثقافية بالمجلس التى وافقت على اجراء المناقصة بالشروط التى عرضتها الوزارة الا انها

( الشعبة ) رأت أن هذا التصرف لا يخرج عن كونه استغلال مرفق من المرافق العامة هو مرفق الانارة ، ولم يكن هذا جائزاً في ظل المادة ١٣٧ من الدستور الملغى الا بقانون - ولما كان هذا المبدأ يعتبر في حقيقته من المبادئ الدستورية الأساسية التي يتعين العمل بها حتى بعد سقوط الدستور السابق فإنه يتعين اولا استصدار قانون يسمح باستغلال المرفق المذكور ويبين الشروط الاساسية لهذا الاستغلال ثم تطرح المناقصة على هديه :

وقد طلبت الوزارة اعادة عرض الموضوع على القسم وجاء في كتابها ان ما قصده الوزارة من هذا المشروع هو تنظيم عملية الانارة بما يحمي المصيفين من تحكم اصحاب الالات وبما يضمن معه الاستمرار في اداء الخدمة خلال مدة المصيف وهى لا تتجاوز اربعة اشهر في السنة مما لا يجعل للأمر صفة المرفق العام الذي اشارت اليه المادة ١٣٧ من الدستور الملغى . ووافقت الوزارة على لسان حضرة وكيلها ان المصيف سيقسم ثلاثة اقسام على الأقل عند طرح المزايدة المتقدمة الذكر .

ومن حيث أن البت فيما تطلب الوزارة الرأى فيه يتطلب مناقشة ما اذا كانت الخدمة المطلوب اجراء المزايدة عن تقديمها للمصيفين من الاهمية الى حد يجعلها مرفقا عاما بحيث يتعين الا يمنح الالتزام بها الا بقانون حتى مع التسليم الجدلى بما ذهبت اليه شعبة الرأى من ان منح التزام بمرفق عام هو من الاصول الدستورية الواجب مراعاتها رغما عن عدم ايراد حكم فى شأنه بالاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

ومن حيث أن ما نص عليه دستور سنة ١٩٢٣ فى المادة ١٣٧ منه وما نص على حكم مماثل له بقانون المجالس البلدية من أن كل مصلحة من مصالح الجمهور يجب أن يكون الالتزام بها بقانون ولأجل محدود ( وهو ما يقال بأنه أصل دستوري ) انما قصد به المصالح الهامة الرئيسية . التي يمكن اعتبارها مرفقا عاما .

اما المصالح التي لا تصل الى هذا المستوى من الاهمية فإنه لا يشترط فى اداء الخدمات الخاصة بها قانون وفقا للحكم المتقدم وقد اقام العمل هذه التفرقة واضحة فى مصر فى معاملة الخدمات التي تؤدي للجمهور .

من ذلك ان النقل العام للركاب لم يعتبر مرفقا عاما الا اذا كانت الخدمات تؤدي لعدد معين من الركاب بالسيارة وعلى وجه منتظم وفقا لخط - معين ولقاء اجر معلوم ( المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ وهى منقولة عن القانون البلجيكي الذي استمد منه دستور سنة ١٩٢٣ اغلب احكامه ٠٠٠٠ ومن ذلك ايضا ان الخدمات التى تؤدي لجمهور ركاب السكك الحديدية ببوفيهات المحطات والعربات يمنح بترخيص لا بالتزام

واذا كان تقديم خدمات لعدد محصور من العشى بمصيف راس البى فى مدة قصيرة من الزمن لا يجعل لهذه الخدمات صفة المرفق العا خصوصا وانها لا تعدو ان تكون تنظيميا لما هو قائم فعلا الآن فانه يكفر ان يمنح بترخيص حتى لو سلم فى الجدل بان الحكم الذى اوردته دستو سنة ١٩٢٣ هى المادة ١٣٧ منه هو تقرير لاصل دستورى الامر الذى لا حاجة فى اعطاء الراى المطلوب لمناقشته ما دمننا امام خدمات لا تصا الى مستوى المرفق العام .

لذلك انتهى قسم الراى مجتمعا الى ان القيام بخدمة الانارة فى مصيف راس البى لا يعتبر مرفقا عاما ومن ثم يكفى فى منحه مجرا ترخيص بعد اجراء الزايدة .

( فتوى ١٣٩ فى ١٩٥٣/٤/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٩ )

المبدأ :

شركة الكهرباء المصرية - خصوعها فى قيامها باستغلال مرفق توليد الكهرباء طبقا لاتفاق ١٩٣٠/٧/١٢ لاحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة .

ملخص الفتوى :

انه وان كانت فكرة المرفق العام غير محددة تحديدا واضحا وليس لها تعريف جامع مانع ، الا ان العنصر الاساسى فيها هو ضرورة وجود خدمة عامة يهدف المشروع الى ادائها ، وتقوم بها الحكومة مباشرة او يقوم بها ملتزم تحت اشراف السلطة الادارية المختصة فى نطاق القانون العام .

والمرجع فى توفر صفة المرفق العام فى المشروع لو عدم توافرها فيه الى الظروف المحيطة به ، والقواعد التى تضعها السلطة العامة لتنفيذه ، والقيام به والاشراف عليه ، مع الاستهداف بقصد الدولة القوامة أصلا على المرافق العامة .

فإذا رجعنا الى نصوص الاتفاق المبرم بين الحكومة وبين شركة الكهرباء المصرية وواحاحات عين شمس وشركة ترام القاهرة ، لتبين مدى انطباق أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة على شركة الكهرباء المصرية ، ولتبين أن السبب الذى دعا الى ابرام هذا الاتفاق والى الترخيص لشركة الكهرباء المصرية بإنشاء مصنعها ، هو قدم مصنع شركة الترام وعدم صلاحيته لتوليد القوى الكهربائية بطريقة ملائمة وتوزيعها على شبكة الشركة . والعمل الذى تقوم به الشركة - وهو توليد التيار الكهربى وتوريده الى شركة الترام وسكة حديد مصر الكهربائية وواحاحات عين شمس - يرتبط أشد الارتباط بالتزامى كل من هاتين الشركتين ولا يمكن اعتباره منفصلا عنها . ولذلك فان هذا الاتفاق يعتبر معدلا لبعض أحكام العقود والاتفاقات المبرمة مع شركة الترام وشركة سكة حديد مصر الكهربائية تعديلا من شأنه أن حلت الشركة المصرية للكهرباء محل الشركتين فى التزاماتها الخاصة بتوليد التيار الكهربائى ، وإنشاء المصنع المنتج له تحت اشراف الحكومة ، وإدارته بصفة منتظمة مستمرة ، وصيانتة الى نهاية مدة التزام شركة سكة حديد مصر الكهربائية ، ثم تسليمه فى هذا التاريخ الى الحكومة المصرية فى حالة جيدة .

وبحلول شركة الكهرباء المصرية محل شركتى الترام وسكة حديد مصر الكهربائية فى التزاماتها المذكورة تعتبر مشتركة معهما فى القيام بعمل مكمل للمرافق العامة التى تقومان بها . يؤكد ذلك ما يأتى : ١ - ما التزمت به الشركة من عرض تصميمات المحطة الجديدة على الوزارة قبل تنفيذ المشروع لتتأكد الوزارة من أن الأجهزة الجديدة لا تقل قوة عن أجهزة محطاتى شركتى الترام ومصر الجديدة . وهذا يدل على حرص الحكومة على أن تسير المرافق العامة المناطة بهاتين الشركتين بانتظام ٢٠ - استيلاء الحكومة فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٥ على المصنع الجديد وملحقاته بحالة جيدة ، وعلى تعهدها ابتداء من هذا التاريخ بتوريد التيار الكهربائى اللازم لشركة الترام الى نهاية مدة التزامها . ومعنى ذلك أن الحكومة رأت

أن قيام الشركة بتوليد التيار الكهربائي يعتبر مرفقاً عاماً يؤول اليها فى نهاية المدة المحددة فى الاتفاق ٣٠ - اتجاه الوزارة الى استصدار قانون بالاتفاق يبين عنه أن نية الوزارة كانت منصرفة الى وضع هذه الشركة فى مركز الملتزم بمرفق عام ، لولا ما أفتت به لجنة القضايا من أن هذا الاتفاق يعتبر تعديلاً فى الشروط المتعلقة بالتنفيذ لا يحتاج الى قانون ، ويمكن اجراؤه بمعرفة السلطة المنوطة بتنفيذ الالتزام أو بمراقبته . ولا خلاف فى أن اتفاق سنة ١٩٣٠ قد تضمن جميع أركان عقد الالتزام ، إذ هو عقد بين جهة الادارة المختصة وبين الشركات الثلاث ، متعلق بأدارة مرافق عامة ذات صفة اقتصادية ، وقد عهد بمقتضاه الى شبكة الكهرباء المصرية باستغلال توليد التيار الكهربائى ، وجرى به احلالها فى هذا الشأن محل شركتى الترام وسكة حديد مصر الكهربائيه .

لذلك فإن شركة مصر الكهربائيه فى قيامها باستغلال توليد التيار الكهربائى طبقاً لاتفاق سنة ١٩٣٠ تخضع لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة .

( فتوى ١٧٨ فى ١٦/٥/١٩٥٤ )

الفرع الثاني  
موافقة البرلمان وخضوع التزامات المرافق العامة  
للمراقبة البرلمانية

قاعدة رقم ( ٦٢٠ )

المبدأ :

لا بد من موافقة البرلمان على إنشاء الخطوط الجديدة للمетро باعتبارها استغلالا لمرافق عام والقول بغير ذلك يعتبر مخالفة دستورية .

ملخص الفتوى :

ان الالتزام الاصلى مقصور على ربط كوبرى الليمون باراضى الشركة وقد حرر عنه دفتر شروط ملحق بعقد سنة ١٩٠٥ أما داخل مدينة مصر الجديدة فلم يكن يشملها الالتزام اذ كانت الشركة تعتبر ملكيتها للشوارع مطلقة وترى لذلك ان من حقها تسيير طرق المواصلات كما تشاء وعلى اساس هذا الفهم - المشكوك فى صحته قانونا - قامت الشركة بانشاء فرعين للمетро داخل اراضيها وعند ابرام عقد سنة ١٩٢١ كان لا بد - وقد تسلمت الحكومة الطرق والشوارع - ان تحتفظ الشركة فى هذا الشأن فوضعت نص المادة ١٢ الذى احتفظ فيه بحق مد او تعديل سير الخطوط الموجودة فعلا داخل اراضيها . وكان الخط القبلى الواقع ضمن اراضى الشركة فى ذلك التاريخ والذى هو موضع البحث الآن مخصصا بعضه حتى محطة الوصول لخدمة الركاب والبعض الاخر حتى المخزن لمشئون التخزين .

ولما كان التحفظ بصريح نصه مقصورا على مد او تعديل سير (trase) الخطوط الموجودة فعلا وهو بصيغته هذا غير معدل لنطاق الالتزام الاصلى الذى تحدده الخدمة التى قصد منها ان يؤديها وكان مشروع الشركة فى شأن الفرع القبلى يجاوز حدود الخدمة المخصص لها فضلا وبالتالي نطاق الالتزام ذاته فانه يعتبر توسيعا للالتزام يأخذ حكم الانشاء من جهة ضرورة موافقة البرلمان عليه طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من الدستور .

والقول بغير ذلك يؤدي الى منح الشركة التزاما بمرفق نقل الركاب داخل ضاحية مصر الجديدة بأكملها استنادا الى التحفظ الوارد بالمادة ١٢ من عقد سنة ١٩٢١ في حين ان النص الذي جمع فيه هذا التحفظ لا يمكن مهما توسعنا في تفسيره ان يفيد هذا المعنى .

يضاف الى ذلك ان الفرع القبلي لم يكن مستعملا منذ سنة ١٩٢١ - حتى على اقوال الشركة - بصفة منتظمة مستمرة وهي صفة يجب توافرها دائما في المرافق العامة كما انه انقطع نهائيا عن الخط الأصلى منذ سنة ١٩٣٥ ولم يعد منذ ذلك التاريخ مستعملا في المرفق العام حتى ازيل نهائيا سنة ١٩٤٦ فاعادته بعد ذلك لا تعتبر تعديلا ولا تمديدا لسير الخدم الموجود بل انشاء للالتزام جديد لمرفق عام .

وشأن الخط الجديد الذى سيrote الشركة فى شارعى سعيد وميدان السباق متفرعا عن الخط البحرى شأن خط شارع السيارات الجنوبي مز حيث اعتباره توسعه لنطاق الالتزام الأصلى تأخذ حكم الانشاء وتطلب موافقة البرلمان .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن نص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٩٢١ لا يعتبر معدلا لنطاق الالتزام بالمرفق العام الذى منحه الشركة سكة حديد مصر الجديدة وواحات عين شمس باتفاق ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ وأن التحفظ الوارد بها مقيد بعدم مجاوزة حدود الخدمة التى يقوم بها هذا المرفق .

وان مشروع الشركة فى شأن الفرع الجنوبي وتسييره فى طريق السيارات الجنوبي ليس الا انشاء لخدمة جديدة توسعة لنطاق الالتزام الأصلى تجب للترخيص فيه موافقة البرلمان طبقا للفقرة الثانية للمادة ١٣٧ من الدستور .

وهذا رأى ينطبق أيضا على الخط الجديد الذى انشأته الشركة فى شارعى سعيد وميدان السباق متفرعا من الخط البحرى اذ ان فى انشاء هذا الخط توسعة لنطاق الالتزام لا يجوز الا بامتياز جديد طبقا للمادة السابق الاشارة اليها .



## قاعدة رقم ( ٦٢١ )

### المبدأ :

لابد من موافقة البرلمان على إنشاء الخطوط الجديدة للترام باعتبارها استقلالا لمرفق عام والقول بغير ذلك يعتبر مخالفة دستورية .

### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلستيهِ المنعقدتين فى ١١ و ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ طلب شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحاحات عين شمس تعديل خط سير الترام رقم ٣ بمصر الجديدة .

وبالرجوع الى الفتوى السابق صدرها من القسم بجلسته المنعقدة فى ١٢ من مارس سنة ١٩٥١ . تبين ان الشركة كانت تطلب التصريح بتسيير المترو فى طريق السيارات الجنوبي بمصر الجديدة استنادا الى المادة ١٢ من اتفاق سنة ١٩٢١ . وقد بحث قسم الرأى مجتمعاً هذا الموضوع ورأى انه « لما كان التحفظ بصريح نضه مقصور على مد او تعديل سير الخطوط الموجودة فعلا وهو بصفتيه هذه غير معدل لنطاق الالتزام الاصلى الذى تحدده الخدمة التى قصد منه ان يؤديها وكان مشروع الشركة فى شأن الخط القبلى يجاوز حدود الخدمة المخصص لها اصلا وبالتالي نطاق الالتزام ذاته فانه يعتبر توسيعا للالتزام ياخذ حكم الانشاء من جهة ضرورة موافقة البرلمان عليه طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من الدستور » .

والقول بغير ذلك يؤدى الى منح الشركة التزام بمرفق الركاب داخل ضاحية مصر الجديدة باكملها وذلك استنادا الى التحفظ الوارد بالمادة ١٢ من عقد سنة ١٩٢١ على حين ان النص الذى صيغ فيه هذا التحفظ لا يمكن مهما توسعنا فى تفسيره ان يفيد هذا المعنى » .

وبناء على ذلك رأى القسم « ان نص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٩٢١ لا يعتبر معدلا لنطاق الالتزام بالمرفق العام الذى منحه شركة سكة مصر الجديدة وواحاحات عين شمس باتفاق ( م - ٧٠ - ج ٢٢ )

مايو سنة ١٩٠٥ وان التحفظ الوارد بها مقيد بعدم مجاوزة حدود  
دنة التي يقوم بها هذا المرفق » .

وبتطبيق هذه المبادئ على طلب الشركة محل البحث يتبين ان  
مركة تريد ان تمد خط الترام من ملتقى شارع عباس بشارع اسماعيل الى  
تقى شارع السيارات الجنوبي بشارع عمر بن الخطاب دون ان نزيل  
خط الاصلى بدعوى ان هناك خطوطا اخرى تسير عليه .

ولما كان مقتضى التعديل - بداهة - ان يحل الخط الجديد محل  
خط القديم اى يستغنى عن الخط الاصلى ويستعمل الخط المعدل بدله  
من الذى لا يتوافر فى هذه الحالة اذ ان الشركة ستمتثل كلا من الخطين  
تدريجيا والجديد .

ولما كان نطاق الالتزام الاصلى الممنوح للشركة بمقتضى عقد ٢٤ من  
بتمبر سنة ١٩٠٨ محدد فى الرسم المرافق له بخط سير معين على الوجه  
سابق بيانه .

فقد انتهى رأى القسم الى ان طلب الشركة الجديدة لا يمكن اعتباره  
عديلا للخط الموجود بل يتضمن انشاء لخط جديد لا يجوز الا بموجب  
تزام جديد يجب لمنحه موافقة البرلمان طبقا للمادة ١٣٧ من الدستور .

( فتوى ٦٦٥ فى ١٢/٦/١٩٥١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٢٢ )

لهذا :

التزامات المرافق العامة - منحها - خضوعه للرقابة البرلمانية بمقتضى  
رأى دستورى مستقر - ذلك مقصور على المرافق القومية الرئيسية -  
نطاق فى التقدير الى كل وزير فيما يخصه .

لخص الفتوى :

ان المادة ٣٨ من الدستور الملغى كانت تقضى بان يمنح كل التزام  
استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية بقانون . وقد جرى العمل بعد

الغاء ذلك الدستور على استصدار قانون بمنح مثل هذا الالتزام . على أن البحث اثر مؤخرًا فيما إذا كان استئذان السلطة التشريعية فى منح كل التزام باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة يعتبر من المبادئ الدستورية العامة ، ومن ثم يجب التقيد به ولو لم ينص عليه صراحة فى الدستور المؤقت الصادر به الاعلان الدستورى المؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، ام أن ايجاب استئذان السطة التشريعية فى منح كل التزام من هذا القبيل انما جاءت به احكام دستور سنة ١٩٢٣ على خلاف الاصول الدستورية المستقرة ؟ والواقع انه باستقراء احكام الدساتير المقارنة - لا سيما الدستور البلجيكى والفرنسى - يبين أن هناك عرفًا دستوريًا مستقرًا يقضى بقيام نوع من الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية فى خصوص منح التزامات المرافق العامة او استغلال موارد الثروة الطبيعية ، غير أن هذه الرقابة ليست مطلقة بل تقتصر على المرافق القومية الرئيسية والموارد الطبيعية الهامة - واذ كانت معظم الدساتير خالية من نصوص صريحة تدون هذا العرف ، وتقيم حدوده وقيوده ، فقد تولت القوانين هذا التقييد ، فوضعت فاصلاً بين ما يجب الرجوع فيه الى البرلمان من هذه التصرفات لأهميته وما تفرد بأجرائه السلطة التنفيذية ، والسائد فى هذه القوانين أن المرافق المحلية يترك أمر ادارتها الى الهيئات الإقليمية والمحلية خاضعة فى ذلك لوصاية الحكومة المركزية فى حدود القوانين المنظمة لاختصاص هذه الهيئات . ( يراجع فى ذلك كتاب العلامة اسمان فى مطول القابون الدستورى الطبعة الثامنة ص ٤٧٢ ، كتاب العلامة برتلى طبعة ١٩٣٢ ص ٧٩١ وكتاب الفقيه جاستون جين فى المبادئ العامة للقانون الادارى ص ٢١ ) . وأزاء خلو التشريع المصرى من قانون عام يحدد مجال اختصاص كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية فى هذا الشأن ، فإن تفسير ما اذا كانت أهمية المرفق فى كل حالة على حدة تستوجب اشتراك السلطة التشريعية فى منح التزام استغلاله من عدمه ، يكون متروكا لكل وزير فيما يخصه . فالمرافق العامة وموارد الثروة الطبيعية التى يرى الوزير انها لا تبلغ هذا القدر من الأهمية يكون منح التزام استغلالها من سلطته ، وذلك اتباعاً للأصل العام الذى يقضى بأن كل وزير يختص بإدارة شئون وزارته . وغنى عن البيان انه اذا وجد تشريع خاص ينظم كيفية استغلال مرفق عام او مورد معين من موارد الثروة الطبيعية فانه يجب الالتزام بأحكامه ، مادامت متمشية مع المبادئ

مستورية المتقدمة الذكر ، مثال ذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ نأص بالنقل العام لركاب السيارات ، الذى قضت أحكامه بأن لا يعتبر الركاب بالسيارات من المرافق العامة الا اذا كانت كل سيارة معدة نل ثمانية أشخاص على الأقل ، وتعمل بطريقة منتظمة ، فى حدود ينة وطبقا لخط سير معين ، وتكون فى متناول أى شخص مقابل اجرة محددة ، ولا يرخص فى ادارة هذا المرفق الا بطريق الالتزام الذى عدر به قانون . وكذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم المهاجر الذى حددت أحكامه مجال اختصاص كل من السلطين التشريعية التنفيذية فيما يتعلق باستغلال هذه الموارد .

وتطبيقا لما تقدم فان التزام صيد الأسماك والمحار من بحيرتى لبردويل والزرانيق له من الأهمية ما يستوجب الرجوع الى مجلس الوزراء سلطة تشريعية لاستصدار قانون بالأذن فى منحه ، وذلك رغم ما ورد نى المادة العاشرة من المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٣٦ من اعطاء الوزير سلطة منح التزام الصيد فى بحيرة البردويل وفى أى منطقة من أى بحيرة أخرى ، لما هو ظاهر من تعارض هذا الحكم الاخير مع الاصل المستورى المسابق الاشارة اليه .

( فتوى ٤٤٩ فى ١١/٢٨ / ١٩٥٤ )

### الفرع الثالث

#### المراقبة الفنية والادارية المفروضة على سير المرافق العامة

##### قاعدة رقم ( ٦٢٣ )

##### المبدأ :

المراقبة الفنية والادارية المفروضة على سير المرافق التي تتولاها بعض الشركات والمؤسسات طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ معدلا بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ - تكاليف هذه المراقبة - تتحملها الجهة مانحة الالتزام .

##### ملخص الفتوى :

إن حق المراقبة على التزامات المرافق العامة الذي نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة حق أصيل للجهة مانحة الالتزام ، مرده الى فكرة المرفق العام وما يقتضيه سيره وانتظامه ، وهو حق أساسي ثابت للجهة مانحة الالتزام ولو لم ينص عليه في العقد ، ويظل هذا الحق قائما ما بقى الالتزام لأنه أمر تقتضيه طبائع الأشياء والسير العادي للأمور ، لأن الجهة مانحة الالتزام هي التي ترخص للملتزم في ادارة واستغلال المرفق نيابة عنها لأنها المسئولة أصلا عن ادارة المرافق العامة واستغلالها ، وتستتبع هذه المسئولية تخويلها حق رقابة الملتزم في ادارة المرفق واستغلاله حتى تكفل تحقيق النفع العام الذي انشأ من اجله هذا المرفق . وبين من تقصى المراحل التشريعية لنص المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة التي نظمت المراقبة على التزامات المرافق العامة حتى انتهى الى صيغته الحالية ، أن المشرع يستهدف من التعديلات التي ادخلت على هذا النص دعم رقابة مانح الالتزام على الملتزم امعانا في ضمان تحقيق النفع العام من وراء استغلال المرفق ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف استحدث القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ الوسيطتين الاكتيتين من وسائل المراقبة على هذه الالتزامات :

١ - حق رئيس الجمهورية فى أن يعهد الى ديوان المحاسبة بمراقبة  
رقق موضوع الالتزام من الناحية المالية، أو أن يعهد بالرقابة الفنية  
إدارية عليه الى أية هيئة عامة أو خاصة .

٢ - حق الوزير مانح الالتزام أو المشرف على الجهة مانحة الالتزام  
أن يقرر تشكيل لجنة أو أكثر من بين موظفى وزارته أو غيرها من  
وزارات والهيئات العامة لتولى أمر الرقابة على التزامات المرافق العامة .

وإذا كانت رقابة الملتزم فى استغلال المرفق وإدارته مما تدخل فيه  
مهم اختصاص الجهة مانحة الالتزام بوصفها حقا لها، وواجبا عليها  
أن واحد ، إلا أن المشرع رأى لحكاما لهذه الرقابة أن يشرك فيها  
وزير المشرف على الجهة مانحة الالتزام على النحو المبين بالقانون رقم  
١٨٠ لسنة ١٩٥٨ ، ومفهوم هذا القانون أن قيام الوزير بهذه الرقابة  
ما تقتضيه من إجراءات ونفقات إنما يتم لحساب الجهة مانحة الالتزام  
مسئولة أصلا عن رقابة الملتزمين . وعلى مقتضى ذلك يكون مجلس بلدى  
لقاهرة مسئولا عن كل النفقات التى تقتضيها رقابة ديوان المحاسبة  
أو اللجان التى تشكل لتولى أمر من أمور الرقابة على التزامات المرافق  
العامة ، وذلك سواء بالنسبة لما تتولاه الجهة مانحة الالتزام بنفسها من  
وسائل الرقابة أو بالنسبة الى الرقابة التى يقرر أعمالها على الملتزم بقرار  
جمهورى أو بقرار من الوزير المشرف على الجهة مانحة الالتزام .

( فتوى ٢٨١ فى ٢٣/٤/١٩٥٩ )

## الفرع الرابع أساليب إدارة المرافق العامة

قاعدة رقم ( ٦٢٤ )

### المبدأ :

مرافق عامة - سرمد لتطوير نظمها وأساليب إدارتها - معيار التفرقة بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة - تمثله في مدى استقلالها بشخصيتها المعنوية وقيامها على مرفق عام ، وفي مدى ما يضفيه المشرع عليها من حقوق السلطة العامة أو امتيازاتها ، وفي مدى إشراف الدولة ورقابتها عليها - توافر هذه العناصر والمقومات يجعل المؤسسة عامة - لا يغير من هذا الوصف الجمع بين وسيلتي المؤسسة العامة والاقتصاد المختلط في إدارة المرافق العامة الاقتصادية - مثال ذلك البنك الصناعي - لا يقدح في إعتباره مؤسسة عامة أنشاؤه في صورة شركة مساهمة - انقضاء العناصر والمقومات المشار إليها أو كونها ضئيلة غير ظاهرة الأثر في نظام المؤسسة ونشاطها - ينفي عنها وصف المؤسسة العامة - مثال ذلك - الشركات المساهمة التي تساهم فيها المؤسسة الاقتصادية .

### ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء نظم المرافق العامة انها بدأت في نطاق ضيق محدود وهو نطاق المرافق الادارية البحت ثم اخذت تنمو وتجاوز هذا النطاق المحدود الى ميادين النشاط الاقتصادي التي كانت وقفا على الأفراد فنشأت مرافق اقتصادية في صور اشكال مختلفة ، وقد اقترن هذا التطور في نظم المرافق العامة ونطاقها بتطور مماثل في أساليب إدارتها ذلك انها كانت تدار في عهدها الأول إدارة مباشرة من الدولة بالطريقة المعروفة بطريقة « الريجي » فلما تطور على النحو المشار اليه ونشأت المرافق الاقتصادية اقتضت بطبيعتها ان تدار بوسائل وأساليب أكثر مرونة وأقل تعقيدا على غرار الوسائل والأساليب التي تدار بها المشروعات القومية الخاصة . واتخذ كثير منها شكل المؤسسات العامة لما تمتاز به نظمها من المرونة والاستجابة لمقتضيات المصلحة العامة في يسر وسرعة وسهولة

لقت وسائل إدارة هذه المؤسسات قمناها ما احتفظ بطابعه العام رغم لال شخصيته وذمته المالية ومنها ما أدير بطريقة الاقتصاد المختلط ، يساهم الأفراد والهيئات الخاصة فى إدارة المرفق بعد انشائه فى صورة ة مساهمة يكون للدولة النصيب الأكبر من أسهمها ويكون للأفراد يئات الخاصة نصيب فيها - وقد يثير الشكل الذى تتخذه هذه سات لبسا حول تكوينها القانونى وعلى الخصوص اذا خلت أداة انشاء سة من نصوص صريحة قاطعة فى هذا الصدد اذ يحمل شكل الشركات اهمة الذى تبدو فيه هذه المؤسسات البعض على تكييفها وفقا لهذا كل واعتبارها شركات مساهمة بينما يغلب البعض الآخر صبغة المرفق م على المؤسسة اعتدادا بالغرض الذى تستهدفه دون الشكل الذى تتخذه تجربها مؤسسات عامة - وقد استقر الراى فقها وقضاء على ان معيار برقة بين المؤسسات العامة وبين غيرها من المؤسسات يتمثل أولا : ا بتمتاز به هذه المؤسسات من عنصر الشخصية المعنوية المستقلة والقيام ب مرفق عام .

ثانيا : فى مدى ما يضيفه امشرع على المؤسسة من حقوق وامتيازات لطبات من نوع ما يخوله الصالح العام وجهات الإدارة المختلفة تمكيننا ا من تادية رسالتها وتحقيق الأغراض التى انشئت من أجلها .

ثالثا : فى مدى اشراف الدولة ورقابتها على المؤسسة سواء باختيار ائمين على ادارتها أو بالتعقيب على ما تتخذه من قرارات او غير ذلك ، صور الاشراف والرقابة فتمتى كان نصيب المؤسسة من تلك الحقوق لامتيازات ومن رقابة الدولة واشرافها نصيبا موفورا رجح وصف زسة العامة وانتفى وصف المؤسسة الخاصة وليس ثمت مانع قانونى بول دون الجمع بين وسيلتى المؤسسة العامة والاقتصاد المختلط فى رة المرافق العامة الاقتصادية التى تقتضى طبيعتها هذا الجمع تحقيقا سداف المشرع من انشائها ولعل مؤسسة البنك الصناعى تعتبر ابرز ثال لهذا النوع من المؤسسات ذلك لأنه يجمع بين العناصر والمقومات ب تقوم عليها المؤسسات العامة فهو يقوم على مرفق عام يستهدف انهاض سناعة المصرية وله شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة ، وقد كان ساؤه ثمره تفكير الدولة دون الأفراد اذ انشئ بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٠ ولا يقدر فى ذلك انشاؤه فى صورة شركة مساهمة تساهم فيها



العولة بنصيب مقداره ٥١٪ من أسهم رأس المال ذلك لأن الدولة انما تستهدف من اختيار هذا الشكل مجرد الافادة من خبرة الهيئات الخاصة التى ساهمت فى انشائه كى تكفل للمشروع عناصر النجاح ويتحقق نفعه العام على اكمل وجه ، وخول حق تحصيل ديونه جبرا بطريق الحجز الادارى كما ضمنت الحكومة لحملة الأسهم حدا ادنى للأرباح ٣٥٪ من القيمة المدفوعة من ثمن الأسهم كما ضمن مداد القيمة الاسمية لما يصدره من سندات ودفع فوائد هذه السندات فى مواعيدها على الا تتجاوز ٣٥٪ سنويا ورخص للحكومة فى تقديم قروض الى البنك للاستعانة بها فى تحقيق اغراضه ، وللدولة اشراف ورقابة على البنك تتمثل فى تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بقرار من مجلس الوزراء ومراقبة تطبيق نظام الشركة ومراجعة كشوف الجرد والحسابات الختامية السنوية بمعرفة مراقبين يلتزمان بتقديم تقرير الى الحكومة بنتيجة فحصهما مرتين فى السنة كما يحصل فى وجوب تبليغ صور من قرارات الجمعية العمومية للمساهمين الى وزير المالية فى موعد محدد كى يتاح له طلب اعادة النظر فى أى قرار يرى انه يمكن أن يضر بمصالح البنك وفى هذه الحالة لا يجوز تنفيذ القرار الا بعد اقراره من جديد بأغلبية ثلثى الأسهم الممثلة فى الجمعية .

وعلى نقيض ذلك يرجح وصف المؤسسة الخاصة وينتفى وصف المؤسسة العامة متى تخلفت العناصر والمقومات التى تقدم ذكرها او كانت ضئيلة غير ظاهرة الاثر فى نظام المؤسسة ونشاطها ومثال هذا النوع الشركات المساهمة التى تساهم فيها المؤسسة الاقتصادية بنصيب قل او كثر فلا تزال هذه الشركات بعيدة عن نطاق المؤسسات العامة رغم اشراف المؤسسة على ادارتها تمكينا لها من اداء رسالتها فى دعم الاقتصاد القومى وتوجيهه وجهة الخير للوطن فهى لا تتمتع بأى حق من حقوق السلطة العامة او امتيازاتها ، كما ان اشراف الدولة على ادارتها بوساطة المؤسسة الاقتصادية يجرى فى اضييق الحدود .

### الفرع الخامس

## المقصود بالحكومة فى تطبيق احكام امتياز المرافق العامة

قاعدة رقم ( ٦٢٥ )

### المبدأ :

يقصد بالحكومة فى تطبيق احكام الامتياز الممنوح لاحدى الشركات  
الشخص المعنوى العام سواء كان الدولة او مجالس المديریات او المجالس  
البلدية والقروية او المؤسسات العامة .

### ملخص الفتوى :

اعطاء الحكومة الخيار الاول فى شراء الاراضى والمباني المملوكة  
لاحدى شركات الامتياز قد اثلته فكرة الحاجة الى العقار لاداء خدمة ذات  
منفعة عامة .

وحيث ان المجالس البلدية والقروية هى اشخاص معنوية عامة تعمل  
تحت اشراف الدولة ووصايتها لسد حاجات الجمهور وادارة المرافق العامة  
فى نطاق اختصاصها وقد اعترف لها بالشخصية المعنوية تسهيلا  
لاداء مهمتها .

وحيث ان المجالس البلدية والقروية اذ تقوم على هذه المرافق العامة  
انما تقوم بذلك بدلا من الدولة المنوط بها اصلا ادارة هذه المرافق ولذلك  
تعامل الاموال المملوكة لها نفس المعاملة التى تعامل بها اموال الشخص  
المعنوى العام وهو الدولة لتعتبر هذه الاموال اموالا عامة . وقد نص  
على ذلك صراحة فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص  
بنظام المجالس البلدية والقروية .

وحيث ان الحكومة هى التى تقوم باجراءات نزع الملكية للمنفعة  
العامة اذا كان العقار لازما لخدمة عامة سواء كان الذى يقوم على هذه  
الخدمة الشخص المعنوى العام الاكبر وهو الدولة او الاشخاص المعنوية

العامّة الصغرى وهى مجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية والمنشآت العامة .

وحيث انه بمراعاة هذه الاعتبارات يبين أن « كلمة الحكومة » فى البند السابع من المادة العاشرة من دفتر الشروط الملحق بعقد امتياز الشركة إنما قصد بها معناها الأعم الأوسع فهى لا تقتصر على الادارة المركزية فحسب بل تشمل الادارة اللامركزية .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الخيار المخول للحكومة فى شراء الاراضى والمباني المملوكة للشركة عند الشروع فى بيعها مخول الى شخص معنوى عام سواء كان الدولة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية أو المؤسسات العامة .

( فتوى ٢٢٠ فى ١٩٥٠/٦/٢٤ )

## الفرع السادس

### نقل تبعية المرفق العام

قاعدة رقم ( ٦٢٦ )

#### المبدأ :

رئيس الجمهورية هو المختص وفقا لاحكام الدستور والقانون بانشاء المرافق والمصالح العامة وتحديد الجهة التي تتبعها ونقل تبعيتها من جهة الى اخرى ولو كانت احدى الجهتين او كل منهما تتمتع بشخصية معنوية مستقلة - نقل تبعية المرفق او المصلحة العامة يستتبع حتما نقل كل ما خصص له من اموال - او ادوات او معدات لازمة لمباشرة نشاطه والا كان النقل مجردا من اثره - تطبيق - نقل تبعية مركز تنمية بحيرة ناصر من مشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة أسوان الى جهاز تنمية بحيرة ناصر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ يستتبع نقل المقر الذى يشغله والمعدات المخصصة له من ذمة مشروع التخطيط الاقليمي الى ذمة جهاز تنمية بحيرة ناصر ومن بعده الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى التى حلت محله .

#### ملخص الفتوى :

ان مشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة أسوان المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ كان قد اقام مركز تنمية بحيرة ناصر بوصفه جزءا من نشاط المشروع ، وخصص له مقرا ومده بالادوات والمعدات التى وردت للمشروع بمقتضى اتفاقية دولية عقدت لتنمية موارد بحيرة ناصر ( ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ) - ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ بانشاء جهاز تنمية بحيرة ناصر الذى نص فى المادة (١) على ان تنشأ مؤسسة عامة تسمى جهاز تنمية بحيرة ناصر تكون لها الشخصية الاعتبارية بمقرها بمدينة أسوان وتتبع وزير التعمير . وتنص المادة (٢) على ان يختص الجهاز بتنمية واستغلال موارد الثروة البشرية والطبيعية وبحيرة ناصر وشواطئها والاراضى المحيطة بها وتنص المادة (١٠) على ان تكون موارد الجهاز من ( ١ ) الاعتمادات

المخصصة له فى الموازنة العامة للدولة . (ب) الاعتمادات المالية المخصصة من المنظمات الدولية لمشروع تنمية موارد بحيرة ناصر التابع لمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان عن الخمس سنوات التى تبدأ من السنة المالية ١٩٧٤ (ج) القروض والمعونات الدولية ( د ) الهيئات والوصايا والتبرعات التى يقبلها مجلس الادارة . وتنص المادة (١١) على ان تنقل الى الجهاز تبعية مركز تنمية موارد بحيرة ناصر التابع لمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان ويمارس وزير التعمير والجهاز الاختصاصات المحولة للوزير المختص والجهة الادارية المختصة بالنسبة الى الجمعيات التعاونية العاملة فى استغلال الثروة السمكية ببخيرة ناصر وتنص المادة (١٢) على ان « تتخذ الاجراءات لنقل تبعية فروع الشركات العاملة ببخيرة ناصر بمنشأتها والعاملين بها واعتماداتها المالية الى الجهاز ( ا ) شركة المصايد الجنوبية (ب) الشركة المصرية لتسويق الأسماك (ج) الشركة المصرية لمعدات الصيد ويصدر قرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بالاتفاق مع الوزراء والمختصين بتحديد ما يشمل هذا النقل ٠٠ » وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى وتنص المادة (١) على ان « تنشأ هيئة عامة تسمى ( الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى ) تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة اسوان وتتبع وزير التعمير والمجتمعات الجديدة وتحل الهيئة محل المؤسسة العامة لجهاز تنمية بحيرة ناصر فى ممارسة اختصاصاتها وتحقيق اغراضها المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه كما تحل محلها فى جميع حقوقها والتزاماتها .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان مركز تنمية بحيرة ناصر نشأ فى بادئ الامر كوحدة من وحدات مشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان . ثم نقلت تبعيته بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الى جهاز تنمية بحيرة ناصر الذى حلت محله الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى .

ومن حيث ان مثار النزاع بين الجهتين المتنازعتين يدور حول ما اذا كان نقل تبعية مركز تنمية بحيرة ناصر الى جهاز تنمية بحيرة ناصر ومن بعده الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى يشمل المقر الذى يشغله

ذلك المركز والمعدات والآلات المخصصة له ، أو أنه مقصور على مجرد نقل نشاط هذا المركز الى الهيئة ، فبينما ترى الهيئة العامة لتنمية بحيرة المد العالى ان نقل تبعية المركز اليها يستتبع حتما نقل مقره والآلات والمعدات المخصصة له والا أصبح نقل المركز مجردا من كل اثر ، يرى مشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان أن نقل تبعية المركز الى الهيئة مقصور على نقل تبعية نشاط المركز دون المقر الذى يشغله والادوات والمعدات المخصصة له والتي تظل ملكا للمشروع ، ويستند المشروع فى ذلك الى ان المعدات والادوات والمعامل وغيرها قد وردت الى المشروع بمقتضى الاتفاقية الدولية الخاصة بتنمية موارد بحيرة ناصر ٢٠ ( ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ) والتي انتهى العمل بها فى سنة ١٩٧٣ ، واذ نصت المادة (١٠) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه على ان من بين موارد جهاز تنمية بحيرة ناصر « الاعتمادات المالية المخصصة من المنظمات الدولية لمشروع تنمية بحيرة ناصر التابع لمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان عن الخمس سنوات المالية التى تبدأ من عام ١٩٧٤ ، فاتها لا تشمل المعدات او الادوات الواردة قبل سنة ١٩٧٤ . فتظل ملكيتها ثابتة للمشروع ، كما يستند المشروع الى ان المغايرة بين نص المادة (١١) من القرار المشار اليه التى تضمنت نقل تبعية المركز الى الجهاز دون ان تشير الى منشأته أو العاملين به ، ونص المادة (١٢) من القرار ذاته التى تضمنت نقل تبعية فروع بعض الشركات الى الجهاز بمنشأته والعاملين بها ، هذه المغايرة تكشف عن ان المقصود هو نقل النشاط فحسب والا لتضمنت المادة (١١) نصا مماثلا لنص المادة (١٢) .

ومن ثم ينتهى المشروع الى عدم أحقية الهيئة فى المطالبة بالمقر الذى كان يشغله مركز تنمية بحيرة ناصر والمعدات والآلات التى كانت مخصصة له . . .

• • • ومن حيث ان القاعدة - وفقا لحكم المادة (١٤٦) من الدستور - ان رئيس الجمهورية هو المختص باصدار القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرافق العامة والمصالح العامة وهو المختص - وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة - بانشاء الهيئات العامة وتحديد الجهة التى تتبعها والأموال التى تدخل فى ذمتها المالية ،

كما كان مختصا بإنشاء المؤسسات العامة - قبل الغائها - وتحديد الجهة التى تتبعها وما يدخل فى ذمتها من أموال وذلك بمقتضى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة. وشركان القطاع العام قبل تعديله بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٥ - ومن ثم فإن رئيس الجمهورية يكون هو المختص وفقا لأحكام الدستور والقانون بإنشاء المرافق والمصالح العامة وتحديد الجهة التى تتبعها ، ونقل تبعيتها من جهة الى أخرى ولو كانت إحدى الجهتين أو كل منهما تتمتع بشخصية معنوية مستقلة .

ومن حيث أن نقل تبعية المرفق العام أو المصلحة العامة من جهة الى أخرى يستتبع حتما نقل كل ما خصص له من أموال أو أدوات ومعدات لازمة لمباشرة نشاطه والا كان النقل مجردا من اثره ، ومن ثم فإن نقل تبعية مركز تنمية بحيرة ناصر الى الجهاز المشار اليه الذى حلت محله الهيئة العامة لبحيرة ناصر يستتبع نقل المقر الذى يشغله والمعدات المخصصة له ، ولا يفيد فى هذا المقام التحدى بالمغايرة بين نص المادة (١١) ونص المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، ذلك أن ما تضمنته المادة (١١) هو نقل تبعية مركز تنمية بحيرة ناصر كاملا الى الجهاز بعد أن أصبح نشاطه جزءا من نشاط الجهاز وبهذا لم يكن له ثمة حاجة الى تعداد ما يشمل هذا النقل ، اما ما تناولته المادة (١٢) فهو نقل فروع بعض الشركات العاملة فى أسوان مع بقاء هذه الشركات ذاتها لذلك كان لازما أن تبين حدود ما تم نقله ، كما لا يجدى التحدى بأن نقل الاعتمادات المخصصة للمشروع اقتصر على الاعتمادات اللاحقة لسنة ١٩٧٤ دون الاعتمادات السابقة عليها والتى حولت عن طريقها المعدات موضع البحث ، لا يجدى التحدى بذلك لأنه من غير المتصور أن ينص المشرع فى سنة ١٩٧٤ على نقل اعتمادات تم انفاقها فعلا قبل ذلك التاريخ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى فى المقر وجميع معدات مركز تنمية بحيرة ناصر .

( ملف ٦٥٢/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/٢/٧ )

## الفرع السابع

### حق مانح الالتزام فى تعديل الشروط اللائحية

قاعدة رقم ( ٦٢٧ )

المبدأ :

حق السلطة مانحة الالتزام فى تعديل اركان تنظيم المرفق وقواعد استقلاله بشرط تعويض الملتزم .

ملخص الفتوى :

للسلطة مانحة الالتزام اثناء قيامه اجراء ما تراه من تعديلات فى اركان تنظيم المرفق او قواعد استقلاله لضمان استمرار سيره بانتظام واضطراد ، بشرط تعويض الملتزم ان كان لهذا التعويض محل ، وذلك وفقا لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ . واسقاط الالتزام لا يؤثر على قيام حق السلطة المذكورة فى تعديل شروطه اذا قدرت ، فى الفترة بين الاسقاط وبين الاعلان عن المزايدة ، أن انتظام المرفق وحسن سيره تحت ادارة الملتزم الجديد يتطلب ادخال تعديل على الشروط التى يمنح الالتزام على مقتضاها ، فاذا ترتب على هذا التعديل مساس بحقوق الملتزم القديم كان على الحكومة تعويضه عن نتائج ذلك . وتطبيقاً لهذه القواعد فانه اذا كانت حقوق الملتزم القديم تنحصر فى الحصول على قيمة مهمات المرفق وادواته التى تحدد بالاتفاق بينه وبين الحكومة او بمعرفة الخبراء ، مما يترتب عليه ان التعويض الذى يحصل عليه الملتزم القديم نتيجة لاسقاط حقه فى الالتزام وايلولة معدات المرفق وادواته الى الملتزم الجديد لا تتوقف قيمته على نتيجة المزايدة بل يحدد مقدماً بالاتفاق او بمعرفة الخبراء ، فان المفروض ان لا يؤدى تعديل شروط الالتزام الى مساس مباشر بحقوق الملتزم القديم ، ولكنه قد يؤدى أحياناً الى الاضرار بمصالح الملتزم القديم بطريق غير مباشر ، كما لو كان من شأن الشروط المعدلة احجام المتزايدين عن عرض الثمن الذى قدرت به مهمات الملتزم القديم وادواته بما يؤدى الى فشل المزايدة ، ففي هذه الحالة يكون للملتزم القديم الحق فى التعويض المناسب .

( فتوى ٧٧ فى ١٩٥٤/٣/٢ )



قاعدة رقم ( ٦٢٨ )

المبدأ :

نصوص عقد الالتزام المتعلقة بنظام سير المرفق وكيفية اعداده لأداء الخدمة العامة - نصوص لائحة - للحكومة تعديلها بإرادتها المنفردة تحت رقابة القضاء .

ملخص الفتوى :

من المقرر ان الشروط التى يمنح على اساسها الالتزام بإدارة مرفق عام تنقسم الى شروط لائحية وشروط تعاقدية ، وأنه يجوز لإدارة تعديل الشروط اللائحية - دون التعاقدية - كلما كان ذلك لازماً لمصلحة المرفق بغير توقف على رضا الملتزم . ولما كان النص الخاص بالتصريح لشركة اللاسلكى المتعاقدة مع الحكومة بفتح مكاتب لتلقى البرقيات الصادرة وتسليم البرقيات الواردة ، ينطوى على حكم لائعى لتعلقه بنظام سير المرفق وكيفية اعداده لأداء الخدمة العامة التى يقوم عليها ، فإنه يجوز للسلطة مانحة الالتزام - من حيث المبدأ - إلغاء هذه الرخصة الممنوحة للشركة فى فتح المكاتب المشار اليها والأمر بغلق ما انشؤ منها ، بشرط أن يكون قرارها فى ذلك مبنياً على أسباب مسوغة له قانوناً ، لأن تصرفها فى هذا الشأن خاضع لرقابة القضاء . وليس يكفى ، كمبرر لغلق هذه المكاتب ، أن تكون الشركة قد حصلت عن طريقها على أرباح باهظة كانت تؤول للحكومة لو لم توجد هذه المكاتب ، ذلك أن حصول الشركة على أرباح باهظة أمر قد رسم المشرع طريق علاجه فى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالالتزام المرافق العامة الذى يجب على المصلحة اتباع أحكامه والمبادرة بلخاطر الجهات المختصة لمعاملة الشركة على مقتضاه ، ولا يجوز أن تتخذ الحكومة من تراخيها فى تنفيذ أحكام هذا القانون مبرراً لغلق المكاتب المصرح للشركة بفتحها .

( فتوى ٤١٤ فى ١١/٤ / ١٩٥٤ )

## قاعدة رقم ( ٦٢٩ )

### المبدأ :

لمانع الالتزام تعديل الشروط اللاتحية في أى وقت وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة - حق الملزم في التوازن المالى للمشروع - مسئولية السلطة مانحة الالتزام عن رد هذا التوازن اذا اختلف نتيجة تدخلها - حقها في اختيار الوسيلة التى تتبع لتعويضه .

### ملخص الفتوى :

من المسلم فقها وقضاء ان مانح الالتزام يملك بارادته المنفردة تعديل الشروط اللاتحية لعقد الالتزام فى أى وقت وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ، دون أن يتوقف ذلك على قبول الملزم . وحق تعديل الشروط اللاتحية مستمد من طبيعة موضوع العقد وهو المرفق العام ، اذ القاعدة الأساسية أن السلطة العامة هى صاحبة الكلمة العليا فى تنظيم وإدارة أرافق العامة لتعلق ذلك بالمصالح العام، فاذا تغيرت الظروف واصبح نظام المرفق الذى تقرر وقت التعاقد لا يتفق مع الظروف الجديدة ولا يحقق المنفعة العامة التى انشئ لتحقيقها ، كان للسلطة العامة مانحة الالتزام أن تغير هذا النظام ، وأن تفرض على الملزم بمحض سلطتها النظام الذى تراه اذنى الى تحقيق المصلحة العامة .

كما انه من المسلم ان التعريف والشروط المتعلقة بها من الشروط اللاتحية القابلة للتعديل بارادة الادارة المنفردة ، وانها تظل عملاً من جانب واحد ، ولو كان تعديلها بناء على طلب الملزم أو مقرباً على اتفاق أو مفاوضة معه . على أنه وان كان استعمال مانح الالتزام لحقه فى تعديل التعريف بتخفيضها أو تعديل شروطها لصالح المفتعين امراً مشروعاً فى ذاته ، الا ان ايثار المصالح العام على المصالح الخاصة للملزم ليس معناه تضحية هذه المصالح بحيث يتحمل الملزم وحده جميع الأضرار ، فاذا ترتب على انقاص التعريف خسارة فعلى مانح الالتزام ان يعوضه عن تلك الخسارة ، اذ من المسلم ان للملزم حقاً فى التوازن المالى للمشروع ، وان السلطة مانحة الالتزام ملزمة برد هذا التوازن اذا اختلف نتيجة

لتدخلها بتخفيض التعريفه مثلا ، وإن لها وحدها اختيار الوسيلة التي تتبع لتعويض الملزم ، ولقد أخذ المشرع المصري بما استقر عليه الفقه والقضاء الإداريان في هذا الشأن ، إذ نص القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة في المادة الخامسة منه على أن « لمناح الالتزام دائما — متى اقتضت ذلك المنفعة العامة — أن يعدل من تلقاء نفسه أركان تنظيم المرفق العام موضوع الالتزام أو قواعد استغلاله ويوجه خاص قوائم الأسعار الخاصة به ، وذلك مع مراعاة حق الملزم في التعويض أن كان له محل » .

؛ فتوى ٢٢ في ١٩٥٦/٢/٤ )

**الفرع الثامن**  
**اسقاط الالتزام أو استرداده**  
**قاعدة رقم ( ٦٣٠ )**

**المبدأ :**

للسلطة المانحة حق استرداد المرفق أثناء قيام الالتزام - حقها بعد اسقاطه في أن تقرر ادارته عن طريق الريجي .

**ملخص الفتوى :**

لما كان الأصل أن الحكومة هي التي تتولى ادارة المرافق العامة ، الا اذا رأت أن تعهد الى ملتزم بإدارته نيابة عنها ، فإنه مما لا شك فيه أن الحكومة تملك في أي وقت اعفاء الملتزم من مهمته لتتولى هي بنفسها ادارة المرفق . وتطبيقاً لهذا الأصل يكون للسلطة مانحة الالتزام دائماً استرداد المرفق أثناء قيام الالتزام ، ولو لم ينص على ذلك في العقد ، لأن حقها في ذلك متصل بالنظام العام . ولا يختلف الأمر بعد اسقاط الالتزام عنه في الناء قيامه ، فلا تلزم الحكومة بأن تبني المرفق في مزايدة عامة لتعيين الملتزم الجديد ، بل يكون لها أن تقرر ادارته بطريق الريجي رجوعاً منها الى الطريقة الأصلية في ادارة المرافق العامة ، وفي هذه الحالة تقدر قيمة التعويض الذي يستحقه الملتزم القديم مقابل الخطوط والمهمات والادوات بالاتفاق أو بمعرفة القضاء .

( فتوى ٧٧ في ١٩٥٤/٣/٢ )

**قاعدة رقم ( ٦٣١ )**

**المبدأ :**

الفرق بين اسقاط الامتياز والاسترداد - الاسقاط لا يعنى حل الشركة الملتزمة بل اقصاها عن ادارة المرفق - ايلولة المرفق الى الدولة خالصاً من الالتزامات الشخصية والعينية - تحمل الشركة النتائج المترتبة على الاسقاط بالنسبة الى موظفي المرفق أو الدائنين - مثال بالنسبة لشركة سكك حديد الدلتا .

### ملخص الفتوى :

ان اسقاط الامتياز ما هو الا جزاء توقعه السلطة مانحة الالتزام على الملزم نتيجة لاختفاء جسيمة اقترفها في ادارته للمرفق بحيث يصبح من المتعذر الاطمئنان الى استمراره في ادارة المرفق وتسييره ، وفي هذه الحالة لا تقوم للسلطة مانحة الالتزام بتعويض الملزم نتيجة اسقاط التزامه . والاسقاط من هذه الوجهة يختلف عن الاسترداد اذ من حق السلطة مانحة الالتزام ان تسترد المرفق في اى وقت تشاء قبل انتهاء مدة الامتياز الممنوحة للملزم ويكون التعويض في حالة الاسترداد واجبا على الحكومة لأن هذا التعويض يمثل في مقابل حرمان الملزم من ادارة المرفق حتى نهاية مدة الالتزام . والاسقاط كجزاء وقع على الملزم لا يعنى حل الشركة التي تقوم بادارة المرفق او انقضاء شخصيتها المعنوية ، وكل ما يعنيه هو اقصاؤها عن ادارة المرفق الذي كانت تديره لحسابها وتحت مسؤوليتها نظرا لما ثبت من عجزها عن ادارته على وجه يحقق الصالح العام ، ومادامت الذمة المالية للشركة قائمة لم تنقض بعد ، فلا يستطيع دائنو الشركة ان يطالبوا بديونهم مباشرة غيرها او يستوفوا حقوقهم من غير ما لها لأن مخاطر ادارة المرفق تقع على عاتق الشركة التي منحت امتيازها وعليها وجدها ان تتحمل النتائج المالية المترتبة على هذا الاسقاط . وعلى ذلك فان شركة سكك حديد الدلتا - يقع على كاهلها وحدها النتائج المترتبة على اسقاط الالتزام الذي كان ممنوحا لها ، ولا تشاركها الحكومة في تحمل هذه النتائج سواء بالنسبة لعمال موظفى المرفق او الدائنين الآخرين ، وقد جاء نص المادة ١٧ من دفتر الشروط الملحق بعقد الامتياز مؤيدا لهذا الرأي ، اذ نصت هذه المادة على انه « اذا كانت المزايدة لا تؤدي الى نتيجة تعمل مزايدة اخرى على الاساس عينه بعد مهلة ثلاثة اشهر ، واذا ظلت هذه المزايدة الثانية بلا نتيجة ايضا فان اصحاب الامتياز يحرمون نهائيا من كل الحقوق ، وحينئذ تصبح الانشاءات المميزة والمعدات وخطوط السكك الحديدية وتوابعها وادواتها الثابتة والمتحركة ..... الخ ملكا للحكومة » ، كما جاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/١٠/٥ متفقا مع هذا الرأي اذ تضمن « سقوط كل حق كان عقد الامتياز يخوله لتلك الشركة وان ملكية الدولة لموجودات المرفق لا يقابلها اى عيب على الخزنة » . ومقتضى هذا القرار ايلولة المرفق الى الدولة مظهرا من اى عيب كان ، والمقصود بالاعباء هنا هي الالتزامات

التي كانت على المرفق شخصية كانت أو عينية ولا وجه للقول بمسؤولية الدولة عن حقوق موظفي وعمال المرفق بوصفها من قبيل الخلف العام للشركة نظرا لأن الخلف العام هو عبارة عن الشخص الذي يستخلف عن ذمة سلفه باعتبارها مجموعة دون حصر لمفرداتها السلبية والايجابية ولا يتحقق ذلك الا في حالة الوراثة او الايضاء بجزء من التركة ، والحالة هذه لا هي بالوراثة ولا هي بالوصية ولا هي حالة نقل حقوق أو التزامات من ذمة الى ذمة ولكنها حالة وليدة خطأ الملتمزم ومثل هذا الخطأ لا يعفيه من الوفاء بالتزاماته لدائنيه وعماله .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى لا وجه لما يقال به من ان مسؤولية الدولة قائمة قبل دائني الشركة تأسيسا على ان موجودات المرفق قد آلت الى الدولة بلا مقابل ، وان هذه الموجودات كانت تمثل الضمان العام للدائنين فما دام هذا الضمان قد انهار بسبب اقدام الدولة على اسقاط الالتزام وإيلولة الموجودات اليها ، فان من المتعين على الدولة الوفاء بالتزامات المرفق ، فمثل هذا القول ظاهر الخطأ ، وبيان ذلك انه لكي يعتبر المال داخلا في الضمان العام للدائنين يجب ان يكون قابلا للحجز عليه والتصرف فيه حتى يتسنى للدائنين التنفيذ عليه واقتضاء حقوقهم منه ، فاذا كان المال غير قابل بطبيعته للحجز عليه خرج عن دائرة الضمان العام للدائنين واصبح بمنأى عن الحجز عليه او تقرير أى حق عليه للغير . ومن المقرر فى فقه القانون العام ان الأموال التي تخصص لخدمة مرفق عام تكتسب صفة المال العام ومن ثم تجرى فى شأنها الأحكام الخاصة بالأموال العامة وتتمتع بالحماية التي أوجدها المشرع لهذه الأموال ، وتتمثل هذه الحماية القانونية فى عدم قابلية هذه الأموال للحجز عليها أو التصرف فيها اعمالا للمادة ٨٧ من القانون المدنى . ولما كانت موجودات المرفق العام انما تكون مخصصة لخدمته حتى يظل قائما على خدمة الجمهور بانتظام واطراد ، ومن ثم فانه يترتب على ذلك ان هذه الموجودات تعتبر من قبيل الأموال الخاصة التي يسرى عليها ما سبق بيانه من احكام .

ويخلص من ذلك كله ان موجودات مرفق سكك حديد الدلتا التي آلت الى الدولة بلا مقابل لا تمثل الضمان العام لدائني المرفق ، وعلى هذا يمتنع عليهم المطالبة بالوفاء بحقوقهم فيها أو تقرير حق عليها .

لذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الحكومة غير ملزمة بصرف المكافآت المستحقة لموظفى وعمال المرفق الذين خرجوا اثناء تولى شركة سكك حديد الدلتا ادارته واستغلاله او اثناء قيام الحراسة الحكومية على ادارته .

( فتوى ٥٩ فى فبراير ١٩٥٨ )

#### قاعدة رقم ( ٦٣٢ )

##### المبدأ :

استرداد الادارة التزام استغلال المرفق او اسقاطها اياه - عدم اعتبار الادارة خلفا للملتزم السابق - اثر ذلك - عدم سريان العقود السابقة المبرمة بين الملتزم وعماله فى مواجهتها - استبقاء بعض موظفى المرفق وعماله بصفة مؤقتة عند اسقاط الالتزام - جواز انتهاء خدمتهم بعد تنظيمه - اساس ذلك - مثال - مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة وعمال المجموعة الرابعة .

##### ملخص الفتوى :

ان انشاء المرافق العامة والقيام عليها وادارتها هى قوام وظيفة الدولة تاذية لواجبها الاساسى وهو تقديم الخدمات للجمهور ومد حاجاته على اختلاف انواعها - وللدولة التى تمثلها جهاتها الادارية المختلفة فى هذا السبيل ان تتخذ لادارة هذه المرافق من الوسائل والاساليب ما تراه اكفل بتحقيق الخدمة وتوفيرها على اكمل وجه - فلها ان تديرها مباشرة اى بطريق الاستغلال المباشر او تعهد بادارتها الى شركة او فرد وذلك بمنحه التزام استغلالها ، كما ان لها ان تديرها باية طريقة اخرى من طرق ادارة المرافق العامة .

ومن المسلم ان الدولة لا تتنازل ولا تملك ان تتنازل او تتخلى عن المرفق مهما كانت الوسيلة التى اختارتها لادارته - وتظل رقابتها على سير المرفق دائمة متصلة ولها اذا ما عهدت بادارته الى فرد او شركة بمنحه التزام استغلاله ان تسترده وتتولى ادارته مباشرة متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ولها ان تمنقط الالتزام عنه اذا اخل بالتزاماته التى التزم بها فى عقد الالتزام وتدير المرفق على النحو الذى تراه ، واخيرا فان لها ان

أما علاقة مؤسسة النقل العام بموظفي المرفق وعماله الذين استبقتهم للقيام بأعمالهم بعد اسقاط الالتزام فانه يبين من الأوراق ان استبقاء هؤلاء الموظفين والعمال كان بصفة مؤقتة لضرورة استمرار سير المرفق وانتظامه ، وذلك حتى تستوفى مؤسسة النقل العام أوضاعها ومقوماتها وتعيد تنظيم المرفق بعد اسقاط التزام استغلاله وإيلولته إليها . ومن ثم تكون العلاقة القائمة بين المؤسسة وبين هؤلاء الموظفين والعمال علاقة عرضية مؤقتة اقتضتها حالة الضرورة المشار إليها ، وعلى مقتضى ذلك يجوز لمؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة ان تنتهى خدمة هؤلاء الموظفين - يؤيد هذا النظر ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن موظفي ومستخدمى المرافق العامة المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ لجازت لمجلس الوزراء عند انتهاء عقد التزام ادارة مرفق عام وعودة المرفق الى الدولة لادارته بالطريق المباشر ان يعين المدة التى يحددها بخدمة المرفق من تقتضى المصلحة تعيينهم من الموظفين الذين كانوا يخدمته قبل تولى الدولة ادارته ، وذلك



استثناء من أحكام المواد ٦ و ١٣ و ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة لا تلتزم بأى التزام من الالتزامات الناشئة عن عقود العمل السابقة التى أبرمت بين الملتزم السابق ..... ( المجموعة الرابعة ) وبين موظفى وإعمال المرفق الذى أسقط التزام استغلاله ، كما انها غير ملزمة بتعيين هؤلاء الموظفين والعمال لديها .

( فتوى ٨٤٠ فى ١٢/١/ ١٩٥٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٣٣ )

##### المبدأ :

مرفق سكك حديد الدلتا - اسقاط الالتزام لو استرداد الدولة له -  
اثره - عود المرفق الى الدولة لا بوصفها خلفا للملتزم وانما بوصفها السلطة مانحة الالتزام - اثر ذلك - عدم انتقال التزامات الملتزم السابق الى الدولة - مثال - الرسوم البلدية المستحقة على المرفق قبل اسقاط الالتزام -  
عدم تحمل الدولة بها .

##### ملخص الفتوى :

لما كان مرفق سكك حديد الدلتا تديره شركة سكك حديد الدلتا بناء على عقد الالتزام الممنوح لها ونظرا لتوقف الشركة المذكورة وعجزها عن ادارة المرفق اصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ من اغسطس سنة ١٩٥٢ قرارا بوضع المرفق تحت الحراسة الادارية وبتعيين مدير مصلحة السكك الحديدية حارما اداريا عليه ليتولى ادارته - ولما لم تظهر الشركة خلال فترة فرض الحراسة عليها قدرتها على استئناف تشغيل المرفق بانتظام وعلى الوجه المنصوص عليه فى عقد الالتزام اصدر مجلس الوزراء قرارا بجلسته المنعقدة فى ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ باسقاط التزام الشركة على أن تعلن الحكومة عن مزاييدة عامة لبيع المرفق وأدواته ومعداته وفقا لأحكام عقد الالتزام والشروط الملحقه به - ثم اصدر مجلس الوزراء قرارا بجلسته المنعقدة فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ باعتبار الحراسة

الادارية على المرفق منتهية على أن تقوم مصلحة السكك الحديدية بإدارة المرفق لصالح الحكومة مع تفويض مجلس إدارة السكك الحديدية سلطة البت في شئون هذا المرفق خلال فترة إدارته بمعرفة المصلحة .

وفي ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا بإقرار ما تم من طرح موجودات المرفق وحق استغلاله في المزايدة العامة مرتين . لم تسفرا عن ملتزم جديد يحل محل الشركة التي نفذ امتيازها وترتب على ذلك سقوط كل حق كان عقد الامتياز يخوله لتلك الشركة وإن ملكية الحكومة لموجودات المرفق لا يقابلها أى عبء على الخزانة - وتحويل وزارة المواصلات وضع نظام خاص لإدارة المرفق على أساس أن يدار كهيئة اعتبارية ملحقة بالسكة الحديد بإدارة منفصلة .

ولما كان من المسلم أن الدولة متى استردت التزام استغلال المرفق أو إسقطته لاخلال الملتزم بالتزاماته التي يتضمنها عقد الالتزام فإنه يعود إليها لا بوصفها خلفا للملتزم السابق وإنما بوصفها السلطة مانحة الالتزام باستغلال المرفق القوامه عليه المسئولة أصلا بحكم وظيفتها عن توفير خدماته للجمهور وعلى ذلك فلا تنتقل إليها التزامات الملتزم السابق ، وما دام أن الرسوم البلدية المستحقة على شركة سكة حديد الدلتا عن الفترة من سنة ١٩٤٨ إلى تاريخ إسقاط التزام الشركة في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ إنما كانت مستحقة على الشركة قبل إسقاط التزامها فلا يجوز مطالبة الإدارة الحكومية للمرفق بها لأنها لا تعتبر خلفا لها .

( فتوى ٤١٥ في ١٥/٤/١٩٦٧ ) .

## الفسرغ التاسع خدمات المرافق العامة والمتنفعون بها

قاعدة رقم ( ٦٣٤ )

المبدأ :

المنتفع بالمرافق العامة في مركز تنظيمي بالنسبة لما تضعه السلطة العامة من قواعد - خضوعه لكل تعديل ترى هذه السلطة ادخاله على هذه القواعد .

ملخص الفتوى :

ان المنتفع بالمرافق العامة يكون في مركز تنظيمي بالنسبة لما تضعه السلطة العامة - وعلى الاخص اذا كانت هي التي تتولى ادارة المرافق العامة - من قواعد لادارة تلك المرافق ، وبالتالي يسرى عليه كل تغيير أو تعديل ترى تلك السلطة ادخاله على هذه القواعد ، دون ان يكون له الادعاء بحق مكتسب في ان يعامل معاملة معينة . وفي هذه الحدود يكون ما جاء بالبند السابع من العقد المبرم بين مصلحة السكة الحديد ومجلس بلدى بنها بشأن توريد التيار الكهربائي لمنشآت المصلحة بمدينة بنها من ان « التيار الكهربائي يعطى للمشارك اما بالعداد او بالممارسة بموجب التعريفة المرفقة بالعقد والتي تعتبر جزءا غير منفصل عنه ، وان للمجلس البلدى الحق في تعديل تلك التعريفة عند الاقتضاء وتكون التعريفة الجديدة مارية المفعول على المشترك بعد اخطاره بها بمدة شهر على الاقل » - يكون ما جاء بهذا البند ان هو الا تأكيد لحق البلدية في تغيير التعريفة عند الاقتضاء .

( فتوى ١٠٦ في فبراير ١٩٥٧ )

قاعدة رقم ( ٦٣٥ )

**المبدأ :**

الخدمات التي تؤديها المرافق العامة - وجوب تيسيرها لكل من تتوافر فيهم شروط الانتفاع بها ، طبقاً للقانون - مبدأ المساواة في المعاملة  
ازاء الانتفاع بالمرافق العامة .

**ملخص الحكم :**

من طبيعة الخدمة المرفقية حسبما هو مسلم ان تكون ميسرة للجميع  
مهيئة للكافة طبقاً للشروط التي يرسمها القانون ، فلا يمكن قصرها على  
شخص او اشخاص معينين بذاتهم وحرمان غيرهم ممن يتساوون معهم  
في الاحوال والظروف من الانتفاع بتلك الخدمة لا يمسوغ ذلك لما تنطوى  
عليه التفرقة من اخلال بمبدأ المساواة في المعاملة ازاء الانتفاع  
بالمرافق العامة .

( طعن ٤١٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١ )

## الفرع العاشر تعريف الاسعار

قاعدة رقم ( ٦٣٦ )

### المبدأ :

العقود التي يبرمها ملتزم المرفق مع عملائه - تعريف الاسعار التي تقرها السلطة العامة - اضافة المشرع قوة القانون عليها .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٦٩ من القانون المدني على ان « ملتزم المرفق العام يتعهد بمقتضى العقد الذى يبرمه مع عميله بان يؤدي لهذا العميل على الوجه المألوف الخدمات المقابلة للأجر الذى يقبضه وفقا للشروط المنصوص عليها فى عقد الالتزام وملحقاته وللشروط التى تقتضيها طبيعة العمل ويقتضيها ما ينظم هذا العمل من قوانين » ، وتنص المادة ٦٧١ منه على ان « يكون لتعريفات الاسعار التى قررتها السلطة العامة قوة القانون بالنسبة الى العقود التى يبرمها الملتزم مع عملائه ، فلا يجوز للمتعاقدين ان يتفقا على ما يخالفها » ويؤخذ من ذلك ان المشرع قد ابقى على تعريفه الاسعار قوة الزامية فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وتكون الشروط التى تنظم اداء الخدمة التى يؤديها المرفق مقصورة المجال على تعيين شخص المنتفع وتحديد شروط الانتفاع من حيث المكان والمدة ، فاذا تجاوزت هذا المجال وحددت للخدمة أو السلعة التى يقدمها المرفق ثمنا أو سعرا على خلاف اللوائح التى تنظم المرفق ، فان هذا الشرط يكون غير ذي اثر ولا يقيد المنتفع بغير الثمن أو السعر المحدد فى اللائحة .

وتطبيقا لذلك متى كانت تعريفه اسعار المياه التى يوردها مجلس بلدى اسيرط قد حددت للمتر المكعب من المياه سعرا مقداره عشرون مليما ولم تستثن من هذا السعر الا المعابد حيث حددت سعر المتر المكعب من المياه الموردة لها بخمسة عشر مليما ، متى كان الامر كذلك كان سعر المياه

الموردة للمصالح الحكومية هو السعر العام المحدد فى اللائحة ( او فى التعريفة ) ولا يجوز لتلك المصالح أن تستمسك بالسعر الوارد فى التعريفة السابقة على أساس ان الشروط المنظمة للعلاقة بينها وبين المجلس البلدى قد حددت سعر توريد المياه على أساس السعر المحدد بهذه التعريفة . ويتعين عليها اداء سعر المياه بواقع عشرين مليما للمتر المكعب وهو السعر المحدد فى التعريفة المعمول بها .

( فتوى ٣٠١ فى ١٢/٤/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٣٧ )

##### المبدأ :

الجهة الادارية القائمة على المرفق العام بارادتها المنفردة تحديد سعر الخدمة التى تقدم لعملاء المرفق وتعديل سعر الخدمة زيادة أو نقصا دون ان يحتج عليها بالأسعار المحددة فى عقد التوريد - أساس ذلك .

##### ملخص الفتوى :

ان النزاع بين المؤسسة المصرية العامة للكهرباء وبين مجلس مدينة المنصورة ينحصر فى المسائل الثلاثة الآتية :

المسألة الاولى : هل يحق للمؤسسة بارادتها المنفردة تعديل سعر التيار الكهربائى المورد لمجلس المدينة رغم تحديد السعر فى عقد التوريد المبرم بينهما .

المسألة الثانية : هل يحق للمؤسسة تحصيل مصاريف ادارية على توريد التيار الكهربائى لمجلس المدينة طبقا لللائحة المالية للميزانية والحسابات .

المسألة الثالثة : هل تتم المحاسبة بين المؤسسة ومجلس المدينة على أساس الكمية التى تسجلها عدادات المؤسسة او الكمية التى تسجلها عدادات مجلس المدينة .

ومن حيث أنه فى سنة ١٩٦٤ انتقل مرفق الكهرباء من وزارة الأشغال الحضرية الى وزارة القوى الكهربائبة بموجب قرارى رئيسها .

الجمهورية رقم ١٤٧٠ ورقم ١٤٧٥ لسنة ١٩٦٤ وفى نفس السنة انتقل مرفق الكهرباء الى ثلاث مؤسسات عامة الاولى لتنفيذ المشروعات الكهربائية والثانية لانتاج التيار الكهربائى والثالثة لتوزيع التيار الكهربائى وذلك بموجب قرارات رئيس الجمهورية لرقام ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ . لسنة ١٩٦٤ كما انتقل الاختصاص بتحديد سعر التيار الكهربائى الى الهيئة العامة لكهربة الجمهورية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧١ لسنة ١٩٦٤ ، وبعد ذلك انتقل مرفق الكهرباء الى مؤسسة عامة واحدة حلت محل المؤسسات الثلاثة سالفة الذكر هى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ ونقل اليها الاختصاص بتحديد سعر التيار الكهربائى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٦ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث ان المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزامات المرافق العامة تنص على ان « لمانح الالتزام دائما متى اقتضت ذلك المنفعة العامة ان يعدل من تلقاء نفسه اركان تنظيم المرفق العام موضوع الالتزام او قواعد استغلاله وبوجه خاص قائمة الاسعار الخاصة به وذلك مع مراعاة حق الملتزم فى التعويض ان كان له محل » ، وتنص المادة ٦٧١ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ على ان :  
١ - يكون لتعريفات الاسعار التى قررتها السلطة العامة قوة القانون بالنسبة للعقود التى يبرمها الملتزم مع عملائه فلا يجوز للمتعاقدين ان يتفقا على ما يخالفها - ٢ - ويجوز اعادة النظر فى هذه القوائم وتعديلها ، فاذا عدلت الاسعار المعمول بها وصدق على التعديل سرت الاسعار الجديدة دون اثر رجعى من الوقت الذى عينه قرار التصديق لسيانها وما يكون جاريا وقت التعديل من اشتراطات فى المرفق العام يمرى عليه هذا التعديل من زيادة او نقص فى الاجور وذلك فيمابقى من المدة بعد التاريخ المعين لسريان الاسعار الجديدة ..

ان مصدر القوة الالتزامية للاسعار التى يؤديها عملاء المرفق العام ليس هو العقد بين الملتزم والعميل ( عقد التوريد ) وليس هو العقد بين الملتزم والسلطة الادارية القائمة على المرفق ( عقد الالتزام ) وانما هو السلطة الادارية وحدها ومن ثم تعتبر الاسعار من عمل السلطة الادارية وتكون لها قوة اللائحة الادارية وآثارها ، واذا كان ذلك حكم

الأسعار بالنسبة لعملاء المرفق العام الذي يدار بطريق الالتزام فإنه ينطبق من باب أولى على الأسعار بالنسبة لعملاء المرفق العام الذي يدار بطريق الإدارة المباشرة كما هو الشأن في الحالة المعروضة فالجهة القائمة على المرفق هي التي تملك بارادتها المنفردة تحديد سعر الخدمة التي تقدم لعملاء المرفق وتعديل سعر الخدمة زيادة أو نقصا دون أن يحتج عليها بالأسعار المحددة في عقود التوريد ، وهذا التطبيق يرتكز أيضا ، وحسبما ورد في حكم القضاء الإداري بجلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٦ ، على أن للجهة الإدارية سلطة وضع الأنظمة التي تراها ملائمة لسير المرافق العامة والخدمات العامة التي تتولاها سيرا منتظما ومنتجا وكذلك لها تعديل هذه الأنظمة بما تراه متفقا مع الصالح العام دون أن يكون لأحد من الناس الادعاء بحق مكتسب في استمرار نظام معين .

ومن حيث أنه لا يحق لمجلس مدينة المنصورة التمسك بالأسعار المحددة في عقد التوريد لأن تحديد الأسعار يدخل ضمن قواعد تنظيم المرفق التي تملك وزارة الأشغال بوصفها السلطة الإدارية القائمة على إدارته تعديلها في أي وقت دون الاحتجاج عليها بأي حق مكتسب ، كما لا يحق لمجلس المدينة التمسك بالأسعار التي قررها مجلس الوزراء بجلسة ١٩٥٤/٤/٢٨ لأن هذا القرار في ذاته تأكيد لمبدأ تغير السعر الذي قرره مجلس الوزراء بجلسة أول يناير سنة ١٩٣٦ ولم يلغ اختصاص الوزراء بتحديد السعر أو تعديله وفقا للقواعد التي تضمنها هذا القرار الأخير .

( فتوى ١٩٢ في ١٩٧٠/٢/٢٣ )



### الفرع الحادى عشر

#### الانتفاع بالاموال العامة المخصصة لخدمة المرافق العامة

قاعدة رقم ( ٦٣٨ )

#### المبدأ :

الأصل فى الانتفاع بالمال المخصص له المرفق ان يكون دون مقابل .

#### ملخص الفتوى :

من حيث انه قد سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٧ أن رأت أن الأصل فى الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق أن يكون دون مقابل فإذا ارتضت هيئة عامة شغل هذا المال بمقابل بناء على اتفاقها مع هيئة عامة أخرى فإنه لا يجوز لهذه الهيئة الأخيرة أن ترفع هذا المقابل بمحض إرادتها المنفردة .

وترتيباً على ما تقدم فإذا كان الثابت فى الحالة المعروضة أن الهيئة القومية للبريد تشغل الغرفة رقم ٢١٢ بمحطة الركاب البحرية التابعة لميناء الاسكندرية لتقديم خدمة عامة فإن هذا الشغل المفروض فيه - وبحسب الأصل - أن يكون دون مقابل فإذا ما ارتضت هيئة البريد أن تدفع مقابلاً لهذا الشغل للهيئة العامة لميناء الاسكندرية بناء على اتفاق بينهما فلا يموغ زيادة مقابل الانتفاع بهذا المتفق عليه بمحض إرادة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية وحدها ، ولها أن تلجأ الى السلطات الرئاسية إذا لم يتوافر الاتفاق بين الهيئتين على زيادة المقابل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز مطالبة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية بالزيادة فى مقابل انتفاع الهيئة القومية للبريد بلحدى حجرات محطة الركاب البحرية التابعة للميناء المتفق عليه .

( ملف ١٩٥٩/٢/٣٠ - جملة ١٩٨٢/١٠/٧ )

( م - ٧٢ - ج ٢٢ )

قاعدة رقم ( ٦٣٩ )

المسألة :

مقابل الانتفاع بالنسبة لاستغلال كازينو يزيد بزيادة الأرض التي  
يقع عليها التعاقد ولو نتيجة لتحسينات أدخلها المتعاقد مع الإدارة .

ملخص الحكم :

أن إدخال المتعاقد مع الإدارة تحسينات وتعديلات على العين أدت  
الى زيادة المساحات التي يقوم عليها التعاقد باستغلالها يترتب عليه  
زيادة مقابل الانتفاع بما يتناسب مع الزيادة في المساحات الجديدة .  
والقول بغير ذلك فيه اثرام على حساب الغير .

( طعن ٤٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٥ )

## الفرع الثانى عشر موظفو وعمال المرافق العامة

قاعدة رقم ( ٦٤٠ )

المبدأ :

انتهاء عقد التزام بإدارة مرفق عام وتولى الدولة إدارة هذا المرفق بطريق مباشر - تعيين من تقتضى المصلحة تعيينهم من الموظفين الذين كانوا بخدمة المرفق قبل تولي الدولة إدارته - مراعاة المرتب الذى كان يتقاضاه الموظف ومدة خدمته ونوع عمله فى تحديد الدرجة التى يعين عليها وفق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - أساس ذلك من القانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ .

ملخص الحكم :

فى ١٢/٣١/١٩٥٣ صدر القانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ ناهيا فى مادته الأولى على ما يأتى « مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه . اذا انتهى عقد التزام بإدارة مرفق عام وتولت الدولة إدارة هذا المرفق بالطريق المباشر جاز لمجلس الوزراء استثناء من أحكام المواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه أن يعين بخدمة المرفق من تقتضى المصلحة تعيينهم من الموظفين الذين كانوا بخدمته قبل تولي الدولة إدارته على أن يوضع من يعين على هذا الوجه فى درجة من الدرجات المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وأن يراعى فى تعيين هذه الدرجة المرتب الذى كان يتقاضاه قبل ذلك ومدة خدمته ونوع عمله ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذى صدر فى ١/٣١/١٩٥٤ واستبدل بالنص السابق النص الآتى ( مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه اذا انتهى عقد التزام بإدارة مرفق عام وتولت الدولة إدارة المرفق بالطريق المباشر جاز لمجلس الوزراء استثناء من أحكام المواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه أن يعين بالمدة التى يحددها - بخدمة المرفق من تقتضى المصلحة تعيينه من الموظفين الذين كانوا بخدمته قبل تولي الدولة إدارته على

ان يوضع من يعين على هذا الوجه فى درجة من الدرجات المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وان يراعى فى تعيين هذه الدرجة المرتب الذى كان يتقاضاه عند انتهاء عقد الالتزام ومدة خدمته ونوع عمله ويجوز لمجلس الوزراء منحه مرتباً يزيد على بداية او نهاية مربوط تلك الدرجة وذلك بصفة شخصية .

( طعن ٨٧٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٤١ )

#### المبدأ :

تعيين من تقتضى المصلحة تعيينهم من الموظفين الذين كانوا بخدمة المرفق قبل تولى الدولة ادارته - التعويل فيه على مقدار الراتب الذى يتقاضاه الموظف عند نهاية الالتزام دون اعتبار بما طرأ عليه من الزيادة - الأصل ان يتم التعيين بذات الراتب الذى كان يحصل عليه الطاعن عند انتهاء الالتزام - تخويل الطاعن أية زيادة استثنائية على هذا المقدار - رخصة مخولة لمجلس الوزراء - ليس للقضاء الادارى القيام فيها مقامه .

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٤/٢/٢٤ قد حدد للطاعن راتباً قدره ١٦٥٥ جنيه وان هذا التحديد لم يفته مراعاة كافة الاعتبارات والعناصر التى ذكرها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل للقانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ والتى يؤخذ منها لزوم التعويل على مقدار الراتب الذى كان يتقاضاه الطاعن فعلاً عند نهاية الالتزام دون اعتبار بما طرأ عليه من الزيادة بعد ذلك فليس له من ثم أى حق فى المطالبة براتب ازيد من ذلك . فان الأصل هو ان يتم التعيين بذات الراتب الذى كان يحصل عليه الطاعن عند انتهاء الالتزام فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ اما تخويل المدعى أية زيادة استثنائية على هذا المقدار فهو رخصة مخولة لمجلس الوزراء وحده ولا يملك القضاء الادارى القيام فيها مقامه .

( طعن ٨٧٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٦٤٢ )

المبدأ :

ثبوت ان الطاعن كان يتقاضى عند انتهاء الالتزام راتباً أصلياً قدره خمسة عشر جنيهاً - تعيينه في الدرجة السابعة التي جعل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حدوداً مربوطها من ١٤٤ - ٢٠٤ لا تثريب عليه - المطالبة بدرجة أعلى من تلك التي وضع عليها - يتضمن طعناً بالإنهاء لا يقبل إلا إذا سبقه تظلم .

ملخص الحكم :

ان المفهوم المتبادر للقانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ هو أن يكون تحديد الدرجة التي يوضع عليها الطاعن وأمثاله على أساس المرتب الذي كان يتقاضاه عند انتهاء عقد الالتزام بمراعاة مدة خدمته ونوع عمله وإذا كان راتبه الأصلي عند انتهاء الالتزام هو خمسة عشر جنيهاً شهرياً فإن تعيينه في الدرجة السابعة - التي جعل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حدوداً مربوطها من ١٤٤ - ٢٠٤ يكون متفقاً وحكم القانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٢ معدلاً بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ حسبما سلف بيانه لأن الراتب الذي يعتد به هو ذلك الذي حدده القانون آنف الذكر وحده ، فضلاً عما تقدم فإن المطالبة بدرجة أعلى من الدرجة التي وضع عليها يتضمن طعناً بالإنهاء بالقرار الذي وضعه على درجة أدنى من التي يزعم استحقاقها كما أن دعوى إلغاء هذا القرار بالنسبة إلى الدرجة الحالية لا يقبل حسب نص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إلا إذا سبقها تظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار المذكور أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم الأمر الذي لم يحصل في هذه الدعوى كما أنها لم ترفع في الميعاد الذي حددته المادة ١٩ من القانون آنف الذكر وعدته ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه بهذا القرار علماً يقينياً واحاطته به احاطة تتناول مشتملاته ومن ثم تكون دعواه في هذا الشأن منها غير مقبولة شكلاً .

## الفرع الثالث عشر الأرباح والاحتياطيات ورأس المال

### قاعدة رقم ( ٦٤٣ )

#### المبدا :

الشركات القائمة بإدارة المرافق العامة - خضوعها لحكم القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ إذا تعارض على حكم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ - تنظيمها للأرباح والاحتياطيات - عدم دخول الاحتياطيات في حساب رأس المال في تطبيق المادة السالفة الذكر .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة قد جاء بأحكام خاصة بتكوين الاحتياطي في الشركات المساهمة يستهدف بها حماية الاقتصاد القومي والادخار الخاص ، وهذه الأحكام تغاير الأحكام الخاصة المشار إليها في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ، والقانون الأول هو قانون عام ينظم شؤون الشركات بصفة عامة بينما القانون الثاني قانون خاص ينظم التزامات المرفق العام ، وقد تمنح هذه الالتزامات لشركات مما اقتضى تنظيم ما يتصل بشؤون المرافق العامة من أحكام هذه الشركات تنظيما روعى فيه مصلحة المرافق العامة والمنفعين بها ، وبالتالي فإنه يتعين أعمال هذا القانون في مجاله الخاص بشركات المرافق العامة كلما اختلفت أحكامه عن أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ومن ثم فإنه يتعين لتطبيق المادة الثالثة من قانون التزامات المرافق العامة تحديد رأس المال في مفهوم هذا القانون دون سواء ، ويقصد برأس المال في هذا الصدد رأس المال المدفوع فعلا بشرط أن يكون حقيقيا أي أن تكون عناصره موجودة ومملوكة للملتزم ، وأن يكون موظفا أي مستثمرا في أوجه النشاط التي يمارسها ، وأن يكون مرخصا فيه من مانح الالتزام كي يكون

تحديده على قدر حاجات المرفق الحقيقية فقط وفى الحدود التى تكفل انتظام سيره وكى تمتنع المغالاة فى تحديد رأس المال دون مقتض بقصد تحقيق أرباح ضخمة .

والتكيف القانونى للاحتياطى هو انه ربح غير موزع لا يجوز تكوينه الا اذا حقق المشروع ربحا ويجب ان يقتطع الاحتياطى من صافى الأرباح ، فاذا انعدم الربح فى احدى السنوات وجب وقف تكوين الاحتياطى ، ويخضع الاحتياطى لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وعند تصفية الشركة يوزع باعتباره ربحا لا رأس مال .

ولما كان المشرع قد نظم فى المادة الثالثة من قانون التزامات المرافق العامة المشار اليها توزيع الأرباح التى يحققها استغلال المرفق العام بنصوص امرة فوضع لأرباح الملتزم حدا أقصى لا تجاوزه وهو ١٠% من رأس المال الموظف فى المرفق والمرخص له من مانح الالتزام ، كما أوجب تكوين احتياطى لا يجاوز هذا الحد لمواجهة نقص الأرباح عن حدها الأقصى المشار اليه ، وما يزيد على ذلك يستخدم فى تحسين المرفق وتوسيعه او فى خفض الأسعار حسبما يرى مانح الالتزام — ومن ثم يتعين التزام هذه الأحكام ، ومنها تخصيص الاحتياطى لمواجهة نقص الأرباح عن الحد الأقصى بحيث لا يجوز استعماله فى أى وجه آخر كضمه الى رأس المال أو استغلاله فى المشروع استغلالا يهدر الحكمة والأهداف التى توخاها المشرع من هذا التنظيم وهى تحقيق نفع المرفق وسد حاجة الجمهور منه على خير وجه وبأقل نفقة . وعلى ذلك فان الاحتياطيات لا تدخل فى حساب رأس المال فى تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة .

( فتوى ٥١ فى ١٩٥٩/١/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤٤ )

المبدأ :

الشركات القائمة بإدارة المرافق العامة — عدم دخول الاحتياطيات فى حساب رأس المال فى تطبيق المادة ٣ من القانون رقم ١٢٩ لسنة

١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة - جواز ذلك في الفترة السابقة على تاريخ  
نعمل بهذا القانون - شرطه كون الاحتياطي قد ضم الى رأس المال  
استغل فعلا في اوجه نشاط المرفق .

#### لخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات  
المرافق العامة على انه « لا يجوز ان تتجاوز حصة الملتزم السنوية في  
صافي ارباح استغلال المرفق العام عشرة في المائة من رأس المال الموظف  
المرخص به من مانح الالتزام وذلك بعد خصم مقابل امتهلاك رأس المال .

وما زاد على ذلك من صافي الأرباح يستخدم أولا في تكوين  
احتياطي خاص للسنوات التي تقل فيها الأرباح عن عشرة في المائة .

وتقف زيادة هذا الاحتياطي متى بلغ ما يوازي عشرة في المائة  
من رأس المال .

ويستخدم ما بقي من هذا الزائد في تحسين وتوسيع المرفق العام  
او في خفض الأسعار حسبما يرى مانح الالتزام » . وتنص المادة الثامنة  
من هذا القانون على ان « تسرى أحكام هذا القانون من وقت صدوره  
على الالتزامات السابقة مع ملاحظة احترام المدد المتفق عليها بشرط  
الا تزيد على ثلاثين سنة من تاريخ العمل به . وذلك مع عدم الاخلال  
بأحكام أي اتفاق صدر بقانون سابق على هذا القانون » .

ويستفاد من هذين النصين ان أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧  
بالتزامات المرافق العامة ، ومن بينها أحكام المادة الثالثة التي تقضي  
أن يكون رأس المال الموظف مرخصا به من مانح الالتزام - هذه الأحكام  
نرى باثر مباشر من تاريخ العمل بهذا القانون على الالتزامات كافة حتى  
ما كان منها سابقا على تاريخ العمل بالقانون ، ويستثنى من ذلك الالتزامات  
التي صدرت بها قوانين سابقة على هذا التاريخ . وعلى مقتضى ذلك  
بتعين تطبيق أحكامه على كافة الالتزامات ولو كانت ممنوحة قبل تاريخ  
لعمل به ، وغنى عن البيان أن تطبيق هذه الأحكام على الالتزامات



الممنوحة قبل تاريخ نفاذ القانون انما يكون في الفترة التالية لهذا التاريخ  
اما الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون فلا تسرى عليها احكامه  
بل تخضع للقواعد التي كانت سارية قبل هذا التاريخ .

ولما كانت التزامات المرافق العامة في الاقليم الجنوبي بالجمهورية  
العربية المتحدة لم تكن منظمة بتشريع خاص قبل صدور القانون رقم ١٢٩  
لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر وانما كانت خاضعة لاحكام القواعد العامة  
المستقرة فقها وقضاء في شأن تنظيم المرافق العامة ووسائل ادارتها ولم  
يكن في هذه القواعد ما يحظر حساب الاحتياطي العام في ضمن  
رأس المال الموظف في استغلال المرفق متى كان هذا الاحتياطي مستغلا  
فعلا في اوجه نشاط المرفق شأنه في ذلك شأن رأس المال ، ولما صدر  
تشريع التزامات المرافق العامة المتقدم ذكره نظم فيما نظم من شئون  
هذه المرافق موضوع رأس المال وهو في صدد تحديد ارباح الملتزم  
وتعيين اوجه التصرف فيما يزيد من هذه الارباح على الحد الأقصى الذي  
قرره ، حيث وضع في مادته الثالثة حدا أقصى لحصة الملتزم في صافي  
ارباح استغلال المرفق وهو عشرة في المائة من رأس المال الموظف  
والمرخص منه من مانح الالتزام وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال  
مما يدل على انه شرط في رأس المال الموظف في استغلال المرفق ان  
يكون مرخصا فيه من مانح الالتزام فيتحدد بذلك الأساس الذي تحسب  
عليه حصة الملتزم في ارباح استغلال المرفق كما يتحدد ما يستخدم منها  
في تكوين احتياطي لمواجهة الخسائر أو نقص الأرباح في السنوات المقبلة  
وكذلك ما يستخدم من هذه الأرباح في تحسين وتوسيع المرفق أو في  
خفض الأسعار حسبما يرى مانح الالتزام . وقد أصدرت الجمعية فتراها  
السابقة في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ على هدى هذه المبادئ المستمدة  
من نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ .

ويخلص مما تقدم انه يجوز ضم الاحتياطي الى رأس مال شركة  
سكك حديد مصر الجديدة وواجهات عين شمس في الفترة السابقة على  
تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة  
بشرط أن يكون هذا الاحتياطي قد ضم الى رأس المال في اوجه نشاط  
المرفق شأنه في ذلك شأن رأس المال .

لهذا انتهى الرأى الى جواز ضم الاحتياطى المشار اليه الى رأس مال الشركة فى الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة بشرط ان يكون هذا الاحتياطى قد ضم الى رأس المال واستغل فعلا فى لوجه نشاط المرفق شأنه فى ذلك شأن رأس المال . . .

( فتوى ١٩٨ فى ١٩٦٠/٢/٢١ )

## الفرع الرابع عشر نفقات الالتزام

قاعدة رقم ( ٦٤٥ )

المبدأ :

مرفق عام - الخدمات التي يؤديها - الزامه أصلا بنفقاتها - أساس ذلك - مثال بالنسبة لنفقات نقل أعمدة التليفون التي تعترض الطريق العام عند قيام المجلس البلدى بمدينة الاسكندرية بتوسيعه - التزام المجلس البلدى بادائها دون هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء نظم المرافق العامة انها على اختلاف انواعها تستهدف تحقيق اغراض ذات نفع عام والأصل ان كل مرفق من هذه المرافق يلتزم بما تقتضيه الخدمات التي يؤديها من نفقات وعلى وجه الخصوص اذا كان المرفق يخضع لاشراف جهة ذات شخصية وميزانية مستقلة فلا يلتزم مرفق بنفقات خدمة عامة عهد القيام بها الى مرفق آخر ، ومن ثم يكون مجلس الوزراء اذ قرر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ « ان الجهة التى تتحمل مصاريف نقل أعمدة التليفون ومصاريف تغطية الاسلاك هى الجهة التى تقوم بالعمل الذى يترتب على هذا النقل أو التغطية » يكون المجلس اذ قرر هذه القاعدة غير مستحدث حكما جديدا فى هذا الصدد وانما يقرر الأصل العام المشار اليه .

وبناء على ما تقدم فانه اذا كان الثابت ان مجلس بلدى مدينة الاسكندرية قام بتوسيع طريق عام من الطرق التى يشرف عليها وقد اقتضى ذلك نقل أعمدة التليفون القائمة على جانبى هذا الطريق من مكانها الأصلى الى جانبى الطريق بعد توسيعه حتى لا تعوق المرور - ولما كان مرفق التليفون مرفقا عاما قوميا يتبع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وهى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية وذمة مالية مستقلة ، وكان مرفق المرور بطريق مدينة الاسكندرية التى يشرف عليها

المجلس البلدى مرفقا محليا يتبع هذا المجلس وهو هيئة اقليمية ذات شخصية اعتبارية وميزانية وذمة مالية مستقلة ، اى ان كلا من المرفقين مستقل عن الآخر بشخصيته وميزانيته وذمته المالية ، فعلى هدى ما تقدم يكون المجلس البلدى القائم على مرفق المرور لطرق المدينة التى تدخل فى دائرة اختصاصه ، اذا قام بتوسيع الطريق وما اقتضاه هذا التوسيع من نفل اعمدة التليفون من مكانها الاصلى تحقيقا لخدمة المرور فى هذا الطريق على وجه اتم واوفى - يكون المجلس المذكور دون هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية التى يتبعها مرفق التليفون مسئولا عن اداء نفقات نقل هذه الاعمدة من مكانها الاصلى الى مكانها الجديد على جانبى الطريق بعد توسيعه شأنها فى ذلك شأن غيرها من النفقات التى انفقتها البلدية فى سبيل تنفيذ هذا المشروع .

( فتوى ٣٤ فى ١٢/١/١٩٦٠ )

الفرع الخامس عشر  
ديون الملتزم القديم

---

قاعدة رقم ( ٦٤٦ )

المبدأ :

لا يلزم الملتزم الجديد بديون الملتزم القديم .

ملخص الفتوى :

أن الملتزم الجديد الذى يرسو عليه المزااد انما يعرض ثمنا مقابل  
حق استغلال المرفق كحق معنوى قائم بذاته ، ولكنه لا يلزم بديون الملتزم  
القديم التى يكون لأصحابها الرجوع بها عليه بكافة الطرق القانونية بما  
فى ذلك الحجز على نصيبه من الثمن الذى يرسو به المزااد .

( فتوى ٧٧ فى ١٩٥٤/٣/٢ )

الفرع السادس عشر  
حلول قانونى.

قاعدة رقم ( ٦٤٧ )

المبدأ :

ثبوت مديونية احدى المؤسسات العامة بدين معين لجهة أخرى -  
حلول مؤسسة عامة بأخرى ثم هيئة عامة محل المؤسسة المدينة يترتب عليه  
انتقال هذا الالتزام الى الهيئة الجديدة باعتبارها خلفا عاما للمؤسسة  
الملفظة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان الدين المطالب به ثابت بمحاضر التسليم المرفقة  
بالأوراق المؤرخة فى ١١/٢ و ١١/١٦ و ١١٥٥/١٢/٢١ - ويمثل هذا  
الدين قيمة قطع اثاث تسلمتها مؤسسة مديرية التحرير التى حلت  
محلها المؤسسة العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة والتى حلت  
محلها الهيئة العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة ، وان الوزارة  
قد قصرت طلبها على مبلغ ٢٦٩٧١٠ جنيه ودأبت على المطالبة به ورغم ذلك  
لم تقم الجهة المدينة بالوفاء كما لم تبد أى دفاع يبرر امتناعها عن  
سداده ..

ومن حيث ان الهيئة العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة  
قد حلت خلفا عاما لمؤسسة استغلال وتنمية الأراضى المستصلحة التى  
حلت محل مؤسسة مديرية التحرير فان ذمة الهيئة تشغل بقيمة الدين  
الثابت فى حق ملفيها .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى الزام الهيئة العامة  
لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة بان تدفع لوزارة المالية ( ادارة  
الأموال المستردة ) مبلغ ٢٦٩٧٩٠ ج قيمة الآثاثات التى سلمتها الادارة  
الى الهيئة العامة ..

( فتوى ٦٠٣ فى ١٠/٧/١٩٧٩ )

## الفصل الثانى مرافق عامة متنوعة

### الفروع الاول مرفق الشرطة والامن

قاعدة رقم ( ٦٤٨ )

#### المبدأ :

مرفق الشرطة - هو مرفق عام قومى - عدم تحصيل الوزارة القائمة به أى مقابل عن خدماتها منوط بدخول هذه الخدمات فى نطاق تحقيق الأمن حسبما تنظمه الوزارة - أداء الوزارة خدمة خاصة تتميز بتكاليف اضافية لاحدى الهيئات - يسمح بتقاضى مقابل هذه الخدمة خصوصا اذا كانت هذه الجهة مستقلة بميزانياتها عن ميزانية الدولة - مثال .

#### ملخص الفتوى :

على اثر العمل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة فصلت بعض المصالح من الوزارات التى كانت تتبعها كوزارة الصحة والاشغال والزراعة واصبحت تابعة لهذا المجلس اعتبارا من السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ وكانت هناك قوات من الشرطة والمطافئ تعمل فى خدمة هذه المصالح قبل تبعيةها للمجلس وكانت وظائفها مدرجة فى ميزانية الشرطة بوزارة الداخلية ولم تكن وزارة الداخلية تتقاضى تكاليف هذه القوات من الوزارات المختصة استنادا الى أنها داخلية فى الميزانية العامة للدولة ولكن لما اصبحت المصالح المذكورة تابعة لمجلس بلدى القاهرة وهو هيئة مستقلة بميزانياتها عن ميزانية الدولة فقد طالبته الوزارة بأداء هذه التكاليف فرفض الأداء بحجة ان الاعمال التى تقوم بها هذه القوات داخلية ضمن نطاق اعمال الشرطة عامة ومن ثم فلا وجه لاستثناء مقابل عنها ثم سحبت الوزارة

القوات المذكورة من خدمة المجلس بموافقته واستقل المجلس بشرطة  
ومطافىء خاصين به .

ومن حيث ان الاستفادة من الوقائع المتقدمة ان الخلاف بين وزارة  
الداخلية وبين الشئون البلدية بمحافظة القاهرة ينحصر فى تكاليف قوات  
الشرطة والمطافىء التى استخدمها مجلس بلدى القاهرة ابتداء من السنة  
المالية ٥٣ - ١٩٥٤ الى ان سحبها الوزارة من خدمته .

ومن حيث ان مرفق الشرطة مرفق عام قومى يؤدى خدماته الى  
الدولة وأجهزتها وهيئاتها كافة ومن ثم فان الأصل عدم تقاضى الوزارة  
القائمة عليه أى مقابل عن هذه الخدمات بيد أن ذلك منوط بأن تكون  
الخدمة عامة داخلة فى نطاق تحقيق الأمن طبقا لما تنظمه الوزارة فى  
هذا الشأن أما اذا أدت الوزارة خدمة خاصة لأحدى الهيئات تفوق  
الخدمة التى تحصل عليها الهيئات الأخرى وتتميز عنها بتكاليف تزيد  
عن تلك المقررة لهذه الهيئات فى الظروف المماثلة فانه يحق لوزارة  
الداخلية ان تتقاضى مقابل ما تتكلف هذه الخدمة من نفقات خصوصا  
اذا كانت هذه الجهة مستقلة بميزانيتها عن ميزانية الدولة فيتعين ان  
تؤدى مقابل ما حصلت عليه من خدمات خاصة .

ومن حيث ان قوات الشرطة والمطافىء التابعة لوزارة الداخلية قد  
أدت خدمات خاصة لمجلس بلدى القاهرة وهو هيئة ذات ميزانية مستقلة  
عن ميزانية الدولة .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى إحقية وزارة الداخلية فى اقتضاء  
تكاليف قوات الشرطة والمطافىء التى استخدمها مجلس بلدى مدينة  
القاهرة ابتداء من السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ حتى تاريخ سحب الوزارة  
هذه القوات من خدمته .

( فتوى ٢٧١ فى ١٤/٤/١٩٦٢ )



قاعدة رقم ( ٦٤٩ )

المبدأ :

مرفق الأمن - هو مرفق قومي تتولاه وزارة الداخلية - تساوى جميع الأفراد والجهات فى اقتضاء خدمة الأمن والمحافظة على المال دون تمييز بينهم - تأدية الوزارة خدمة خاصة لشخص مستقل عن الدولة من أشخاص القانون العام يوجب تحمل هذا الشخص بتكاليف هذه الخدمة - أساس ذلك - مثال بالنسبة لتخصيص خفراء لحراسة كشك التحويل التابع لمؤسسة صاحبة مصر الجديدة .

ملخص الفتوى :

ان مرفق الأمن مرفق قومي تتولاه وزارة الداخلية ، وطبقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة تختص هذه الوزارة بحراسة المرافق العامة ، الا ، أن ذلك الاختصاص اختصاص عام يمليه واجب الوزارة فى الحفاظ على الأمن وتوفيره على المستوى القومى حيث يتساوى جميع الأفراد والجهات فى اقتضاء خدمة الأمن والمحافظة على المال بمعرفة أجهزة تلك الوزارة دون تمييز بينهم فى هذا الشأن . فاذا تجاوزت تلك الخدمة الحد العام المكفول للجميع انطبعت بطابع خاص يخرجها عن نطاق الواجب العام الذى تقوم به الوزارة طبقاً لمسئوليتها ، وتصبح خدمة خاصة وتكليفاً إضافياً يبذل من الوزارة لمن يقتضى الخدمة المتميزة عن الخدمة العامة فى توفير الأمن والمحافظة على الأموال .

وعلى ذلك اذا بذلت هذه الخدمة الخاصة لشخص مستقل عن الدولة من أشخاص القانون العام فإنه يلتزم بأن يؤدي الى وزارة الداخلية مقابل تلك الخدمة ممثلاً فى أجور عمال الوزارة القائمين بها ، يؤيد ذلك - فضلاً عما تقدم من أن الخدمة الخاصة تشكل تكليفاً إضافياً على الوزارة يجاوز واجبها العام فى توفير الأمن مما يجيز تقرير مقابل لها عن هذا التكاليف ممن تقدم له الخدمة كما ان استغلال الشخص العام بذمته المالية يخضه لجميع الأعباء والتكاليف والضرائب والرسوم التى يتطلبها قيامه بنشاطه . فاذا استدعى هذا النشاط خدمة امن خاصة تحمل بتكاليفها فى ذمته لحساب الوزارة التى تقدم له هذه الخدمة .

ومما يؤيد هذا النظر ان المادة ٥٥٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على ان نفقات الخدمات التي يؤديها رجال الشرطة لا تطالب بها المصالح الأميرية . . . على ان يستثنى من ذلك الخدمات الخاصة التي تؤدي لمصلحة السكك الحديدية فانه يخصم على هذه المصلحة بنفقات تلك الخدمات . ولما كانت المصالح الأميرية في احكام تلك اللائحة هي المصالح التي تنظمها الحكومة المركزية دون المصالح العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة من اشخاص عامة مصلحة وإقليمية ، فان مفهوم ذلك النص يؤدي الى تحمل هذه الاشخاص بنفقات الخدمات الخاصة التي يؤديها لها الشرطة ، بل لقد ذهب النص الى ابعاد من ذلك حين تعمل بهذه النفقات مصلحة السكك الحديدية بالرغم من انها لم تكن شخصا عاما مستقلا عند وضع تلك اللائحة .

ولما كانت مؤسسة ضاحية مصر الجديدة تعتبر شخصا مستقلا من اشخاص القانون العام وكان تخصيص خفراء تابعين لوزارة الداخلية لحراسة كشك التحويل التابع لهذه المؤسسة يعتبر خدمة خاصة بالمعنى المتقدم تؤديها الوزارة للمؤسسة فمن ثم تتحمل المؤسسة بنفقات هذه الخدمة ، متمثلا ذلك في أجور الخفراء الذين يتولونها .

لذلك انتهى الرأي الى ان مؤسسة ضاحية مصر الجديدة تلتزم باداء نفقات خدمة حراسة كشك التحويل التابع للمؤسسة .

( فتوى ١٠١ هي ١٩٦٤/٢/٦ )

## الفرع الثاني

### مرفق التليفونات

قاعدة رقم ( ٦٥٠ )

#### المبدأ :

قيام مصلحة التليفونات باستعمال الشوارع الواقعة في دائرة اختصاص المجلس البلدي - وجوب عدم تعارض ذلك مع وجه التخصيص المهيأة له تلك الشوارع - قيام تعارض بين شبكات الاسلاك اللازمة لمرفق الانارة ولسلاك التليفونات - التزام مصلحة التليفونات بنقل اسلاكها على نفقتها .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية تنص على اختصاص المجلس البلدي ( بتخطيط البلد وشق الشوارع وتعديلها وتعييدها وصيانتها وانارتها ) ، وان المادة ١٠ من هذا القانون تنص على انه يجوز للمجلس البلدي في دائرة اختصاصه ان ينشئ ويدير بالذات أو بالوساطة ( عمليات توليد الكهرباء والغاز ) . ومن المسلم به ان الطرق والشوارع الكائنة في دائرة اختصاص المجلس البلدي تعتبر املاكاً عامة للمدينة التي يمثلها المجلس البلدي . وينبني على ذلك ان قيام مصلحة التلغرافات أو التليفونات باستعمال تلك الطرق في مد اسلاكها واقامة منشأتها عليها يلزم الا يتعارض مع وجه التخصيص الاصيل المهيأة له تلك الطرق وهو المرور العام ، والا يعوق المجالس البلدية عن القيام باختصاصاتها وما قد تقتضيه مباشرة تلك الاختصاصات من اقامة المنشآت الخاصة بالمرافق البلدية في الطرق المذكورة .

ولما كان مرفق الانارة بالكهرباء وما يقتضيه القيام به من مد شبكات الاسلاك في الطرق العامة أمراً يدخل في اختصاص المجالس البلدية بحكم القوانين المنظمة لها ، فانه يتعين لا يعوق المجالس البلدية عن مباشرة هذا الاختصاص في خدمة المرافق البلدية وجود منشآت

في الطرق العامة لمصلحة أخرى كمصلحة التلغرافات ، فإن وجد تعارض بين شبكات الأسلاك التي يقتضى مدها القيام بمرفق الانارة البلدى وبين اسلاك مصلحة التلغرافات والتليفونات ، فإن المجالس البلدية - بحكم ملكيتها للطرق العامة ولزوم استخدامها فى خدمة المرافق المنوط بها - لا تتحمل نفقات ازالة اسباب هذا التعارض ، بل يتعين على مصلحة التلغرافات والتليفونات أن تقوم على نفقتها بنقل اسلاكها ومنشاتها التى تتعارض مع شبكات الأسلاك الكهربائية .

( فتوى ٢٠١ فى ١٢/٢/١٩٥٦ )

## الفرع الثالث

### مرفق المياه

نولا - مرفق مياه القاهرة :

قاعدة رقم ( ٦٥١ )

#### المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٩ على اعتماد ميزانيات المجالس البلدية بقرار من رئيس الجمهورية - سريان حكمه على ميزانية مرفق مياه القاهرة - وجوب اعتمادها بقرار من رئيس الجمهورية دون الهيئة الادارية للمجلس .

#### منخص الفتوى :

ينص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ في المادة ٣٢ منه على انه « يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر على الأقل لبحثه واعتماده وتقسم الميزانية بابا بابا ولا يجوز لمجلس الأمة اجراء اى تعديل فى المشروع الا بموافقة الحكومة » . وينص فى المادة (٣٣) منه على انه « يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد على تقديراتها » . كما ينص فى المادة (٣٤) منه على ان « الميزانيات المستقلة والملحقة تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة » ونص فى المادة (٣٥) على أن « ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانية الهيئات العامة الأخرى » .

وقد صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن بعض الميزانيات منظما أحكام بعض الميزانيات فى هذا الخصوص فنص فى مادته الأولى على أن « تعتمد ميزانيات البلديات والمجالس البلدية ومجالس المديريات واللجنة العليا للإصلاح الزراعى فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ،

كما يعتمد فتح الاعتمادات الاضافية فى هذه الميزانيات والنقل من باب الى باب آخر فيها بقرار من رئيس الجمهورية .

ويستفاد من هذا النص ان المشرع اخضع ميزانية المجالس البلدية ومنها مجلس بلدى مدينة القاهرة وغيرها من الهيئات العامة المبينة بالنص لاعتماد رئيس الجمهورية فلم يعد يكفى لنفاذها ان تعتقد من الهيئات القائمة عليها ولم يجتزئ المشرع فى ذلك بل اخضع فتح الاعتمادات الاضافية والنقل من باب الى باب آخر فى ميزانيات هذه الهيئات لذات السلطة المشار اليها .

ولما كانت ميزانية مرفق مياه القاهرة سواء اكانت مستقلة عن ميزانية مجلس بلدى القاهرة او ملحقة بها فهى على كلا الوصفين تابعة لها ، ذلك لان المرفق المشار اليه تابع لبلدية القاهرة ، وآية ذلك ان هذا المرفق هو مرفق محلى يتبع مجلس بلدى القاهرة . وقد افصح المشرع عن هذا المعنى فى المادة السادسة من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصفية شركة مياه القاهرة ونصها : « يتولى ادارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة . . » كما افصح عن ذات المعنى فى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٧ يانشاء ادارة مرفق مياه القاهرة ونصها : « تنشأ مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى القاهرة تسمى ( ادارة مرفق مياه القاهرة . . ) وقد خول المشرع المجلس البلدى سلطة الاشراف على هذا المرفق فنص فى المادة السابعة فقرة ثانية من القرار المشار اليه على انه « . . . ويعد مدير عام الادارة مشروع الميزانية ويرسله الى المجلس البلدى لمدينة القاهرة قبل بدء السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل ليبدى ملاحظاته عليه فى خلال شهرين . . » .

واخيرا فان حصيللة استغلال مرفق المياه تؤول الى خزانة المجلس البلدى تطبيقا لنص المادة الحادية عشرة من القرار ذاته .

ومتى كان مرفق المياه لمدينة القاهرة تابعا لمجلسها البلدى فان ميزانية المرفق تخضع لاعتماد السلطة ذاتها التى تختص باعتماد ميزانية المجلس وذلك تطبيقا لقاعدة « خضوع الفرع لما يخضع له الاصل من احكام » وليس معقولا ولا مقبولا ان يتم اعتماد ميزانية المرفق الذى

يتبع المجلس البلدى وتؤول حصيلة استغلاله الى خزانة هذا المجلس البلدى بقرار من الهيئة الادارية للمجلس فى حين ان ميزانية المجلس ذاته يخضع لاعتماد رئيس الجمهورية التى يجريها عند اعتماد ميزانية المجلس لا تتوافر عناصرها ومقوماتها دون توافر كافة العناصر التى تؤثر فى ميزانية المجلس .

لذلك انتهى الراى الى ان مرفق مياه القاهرة يخضع لاحكام المادة الاولى من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ومن ثم يتعين استصدار قرار من رئيس الجمهورية باعتمادها .

( فتوى ١٤٩ فى ١٩٦٠/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٢ )

##### المادة ١٤ :

المادة ١٤ من لائحة استخدام موظفى مرفق مياه القاهرة نصها على عرض التقارير السرية على المدير العام لتقدير درجة الكفاية التى يراها - عرض تقديرات الكفاية على المدير العام فى كشوف باسماء الموظفين ووظائفهم دون عرض التقارير ذاتها - عدم مخالفة ذلك للقانون ما دامت الكشوف التى عرضت ، كانت خلاصة صحيحة مشتملة على العناصر الجوهرية للتقارير .

##### ملخص الحكم :

تنص المادة ١٤ من لائحة استخدام موظفى مرفق مياه القاهرة على أنه « يخضع لنظام التقارير السرية السنوية جميع موظفى المرفق عدا السكرتير العام ورؤساء الأقسام وتعد هذه التقارير فى شهر اكتوبر من كل عام على اساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتازة او جيد او مرض او ضعيف . ويقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسة المباحث ثم يعرض على رئيس القسم لابداء ملاحظاته ثم يعرض بعد ذلك على المدير العام لتقدير درجة الكفاية التى يراها ويعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه » .

ويبين من الاطلاع على الأوراق ان التقارير السرية السنوية من

عام ١٩٥٨ سواء الخاصة بالمدعى أو بالمراقبين بالقرار المطعون فيه أن هذه التقارير - هي مرحلة العرض على المدير العام - لم تعرض كلها بذاتها عليه وإنما عرض البعض منها بيد أنه حررت كشوف ببيان أسماء هؤلاء الموظفين والأقلام التى يعملون بها ووظائفهم وتاريخ الالتحاق والدرجة المقدرة لكل منهم ومرتبة الكفاية . وعرضت هذه الكشوف على المدير العام . فوافق على مرتبة الكفاية المقدرة للمدعى وكانت بمرتبة جيد دون تعديلها لا بالزيادة ولا بالنقصان ، كما وافق على مرتبة الكفاية المقدرة لخمسة من المرقين بالقرار المطعون فيه وكانت مرتبة ممتازة وبالنسبة للأربعة الباقين عدل مرتبة الكفاية المقدرة لكل منهم من جيد الى ممتاز .

ولئن كان ثابتاً أن بعض التقارير السرية السنوية عن عام ١٩٥٨ الخاص بالمرقنين وكذلك التقرير الخاص بالمدعى لم تعرض بذاتها على المدير العام ، إلا أن ذلك لا يقدح فى اعتبارها قد استكملت مرحلة العرض على المدير العام ، لأن الكشوف التى عرضت على المدير العام كانت خلاصة صحيحة لها ، وكانت هذه الخلاصة تشمل العناصر الجوهرية للتقارير .

( طعن ٩٠٢ ، ٩٠٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٣ )

##### المبدأ :

مرفق مياه القاهرة - تقرير سنوى - حداثة عهد الرئيس المباشر بالرفاسة وكثرة أجازاته وعدم تأهيله - عدم اعتبارها موانع قانونية تمنع من تقديره كفاية الموظف .

##### ملخص الحكم :

لا حجة فى النعى على الرئيس المباشر الذى قدم تقرير المدعى بأنه كان مريضاً ومنقطعاً عن العمل طوال عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ وفى الطعن فى كفايته وتأهيله . ولا فى النعى على رئيس القسم الذى اعتمد التقرير بأن المدعى لم يعمل معه سوى بضعة أيام فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٨



لا حجة فى ذلك . ما دام الرئيس المباشر الذى اعد التقدير كان وقت اعداده لا يزال معيناً من قبل السلطة المختصة رئيساً مباشراً للمدعى . وما دام رئيس القسم الذى اعتمد التقرير كان وقت اعتماده هو المنتدب من قبل السلطة المختصة رئيساً للقسم . وكثرة اجازات الرئيس وضعف كفايته وعدم تاهيله وحدائث عهده بالرئاسة . كل اولئك ليست موانع قانونية تمنع من تقدير كفاية الموظف . لأن اللائحة لم تعتبرها كذلك . كما انها ليست موانع مادية تحول بينه وبين التقدير . لأن التقدير يستند اصلاً الى ما هو وارد فى ملف الخدمة ثم ان كلام الرئيس المباشر ورئيس القسم ليس المرجع النهائى فى التقدير . وانما المرجع النهائى فيه هو المدير العام الذى له ان يعدل التقدير بحسب ما يراه محققاً لصالح العمل طبقاً للمادة ١٤ من لائحة استخدام موظفى مرفق مياه القاهرة .

( طعن ٩٠٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٤ )

##### المبدأ :

الحساب الخاص المنشأ لخدمة الحكومة لدى شركة مياه القاهرة بمقتضى الاتفاق المعقود بينهما فى ١٩٣٨/٧/٤ المعدل بالاتفاق المبرم فى ١٩٤٦/٦/١٥ - حقيقته انه احتياطى اتفاقى مستمد من ارباح الشركة وايراداتها مخصص لاستعماله بمعرفة الحكومة لمصلحة جمهور المنتفعين وبالأخص فى تخفيض سعر المياه - اثر ذلك احقية المحافظة فى رصيد هذا الحساب تستعمله فيما خصص له - اساس ذلك حلول المجلس البلدى منذ نشأته محل الحكومة فى الاشراف على المرفق وعلى الملتزم بإدارته ثم ايلولة المرفق ذات بعد ذلك الى المجلس بمقتضى قانون تصفية الشركة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ .

##### ملخص الفتوى :

فى سنة ١٩٦٥ صدر فرمان بمنح التزام المياه وبيعها فى مدينة القاهرة الى الشركة المساهمة لمياه القاهرة ، وقضت المادة ١٢ منه بان مدة عقد الالتزام تسعة وتسعون عاماً تؤول فى نهايتها موجودات المرفق الى الحكومة بغير مقابل .

وانه فى ٤ من يولية سنة ١٩٣٨ عقدت الحكومة مع الشركة اتفاقا خاصا بكيفية توزيع المياه واسعارها ، نص فى المادة الثالثة على انه « ابتداء من اول السنة المالية المبتدئة فى يناير سنة ١٩٤٠ يقتسم كل ما زاد عن ٤٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى من الايراد الكلى المتحصل من بيع المياه ( المرشحة والعكرة ) بمدينة القاهرة وضواحيها بنسبة ٦٠% للشركة و ٤٠% لحساب خاص تنشئه الشركة لخدمة الحكومة .

ويكون استعمال المبالغ الموجودة فى الحساب الخاص بمعرفة الحكومة لمصلحة جمهور المنتفعين وبالأخص فى تخفيض سعر المياه » .

وقد نص فى المادة الرابعة من هذا الاتفاق على ان « تضيف الشركة سنويا على مجموع المبالغ الموجودة فى الحساب الخاص ربحا محسوبا بنفس السعر المحسوب به الحساب الجارى للشركة فى البنوك .

وتضيف كذلك سنويا الى الحساب الخاص المذكور مبلغا يعادل ٣% من القيمة الكلية للتأمينات والودائع المحصلة من المشتركين » .

وانه فى ١٥ من يونية سنة ١٩٤٦ ابرم اتفاق آخر بين الحكومة والشركة نصت مادته الاولى على انه « ابتداء من السنة المالية ١٩٤٦ تضاف اربعمون فى المائة مما يجاوز ٣٥٠.٠٠٠ جنيها من مجموع الأرباح السنوية الصافية الى الحساب الخاص الذى انشئ بمقتضى المادة الثالثة من الاتفاق المعقود بين الحكومة والشركة فى ٤ يولية سنة ١٩٣٨ ليستخدم لفائدة المنتفعين وبالأخص فى تخفيض سعر المياه ، وذلك علاوة على الموارد المقررة اضافتها لذلك الحساب بمقتضى المادة الثالثة المذكورة » .

وقد صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ بالتصديق على الاتفاق مالى الذكر .

وفى سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ، وقضى فى المادة ٢٠ منه بان « يختص المجلس بمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة للمدينة .

كما يختص بالاشراف على عمليات المياه والانارة والمجارى وشئون النظافة العامة وباصدار القرارات فى شأن كل التزام او احتكار موضوعه استغلال محلحة من مصالح الجمهور العامة » .

ثم صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصفية شركة مياه القاهرة ونص فى مادته الثانية على أن « يؤول الى بلدية القاهرة مرفق المياه الذى تتولى ادارته شركة مياه القاهرة كما تؤول الى البلدية جميع موجودات الشركة وذلك مقابل تعويض حملة أسهم الشركة وفقا لأحكام هذا القانون » .

كما نص فى المادة الثالثة منه على أن « يقدر صافى أصول الشركة بحساب قيمة أسهم رأس المال وأسهم التمتع وحصص التأسيس على أساس سعر الاقفال فى بورصة الأوراق المالية يوم أول يولييه سنة ١٩٥٧ » .

كذلك نص فى مادته الرابعة على أن « للمجلس البلدى أن يأخذ من الأموال التى تحت يده ما يلزم للوفاء بالتزامه بتعويض حملة أسهم الشركة وكافة التزاماته المترتبة على تطبيق أحكام هذا القانون » .

ونص فى مادته الخامسة على أن « يحل مجلس بلدى القاهرة محل شركة مياه القاهرة فيما لها من حقوق قبل الغير وفيما عليها من التزامات » .

ونص فى المادة السادسة منه على أنه يتولى ادارة مرفق مياه القاهرة بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية .

وقد أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا فى أول يولية سنة ١٩٥٧ بإنشاء ادارة مرفق مياه القاهرة « ونص فيه على اعتبار هذه الادارة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى القاهرة وتتولى توزيع المياه ، وخول مجلس ادارتها الاختصاص بشئون المرفق مع اشتراط اعتماد مجلس بلدى القاهرة لقرارات مجلس الادارة المتعلقة بالسياسة العامة وبرامج المشروعات وبالميزانية وبالحساب الختامى وتحديد تعريفة المياه - كما

قضى بأن تورد ادارة المؤسسة الى مجلس بلدى القاهرة صافى ايراد المرفق بعد خصم المبالغ اللازمة للاستهلاك والمشروعات الجديدة والاحتياطى .

... ويخلص مما تقدم ان مجلس بلدى مدينة القاهرة قد حل بحكم القانون محل الحكومة فى الاشراف على مرفق مياه القاهرة وعلى الملترم بادارته اثناء ادارة هذا الاخير له وقد تاكد هذا الحلول بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ بالاذن للهيئة الادارية التى حلت محل المجلس البلدى لمدينة القاهرة فى تعديل التعاقد المبرم بين الحكومة وشركة مياه القاهرة الذى نظم التزامات كل من البلدية والشركة ازاء المنشآت الجديدة ، وقضى فى مادته السادسة بأن يكون القيام بها تحت اشراف البلدية ، وتحدث فى مادته السابعة عن الاصول الثابتة المستقلة فى المرفق الايلة لمجلس بلدى مدينة القاهرة طبقا للمادة ١٢ من عقد الالتزام . وقد لنى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصفية شركة مياه القاهرة التزام الشركة قبل انتهاء مدتها واعتبارها مصفاة بحكم القانون وقضى بأيلولة المرفق بعد استرداده على هذا النحو الى بلدية القاهرة وانشاء مؤسسة عامة تتبعها لتولى ادارته وبذا آل الى البلدية ما للحكومة من حقوق قبل الملترم تتعلق بادارة المرفق واستغلاله ومن بينها رهيد الحساب الخاص المنشأ بمقتضى المادة الثالثة من الاتفاق المعقود بين الحكومة وشركة مياه القاهرة فى ٤ من يوليه سنة ١٩٣٨ والمادة الاولى من الاتفاق اللاحق المبرم بينهما فى ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٩ آنفى الذكر ، والذى قصد تخصيصه لمصلحة جمهور المنتفعين وبالاخص استخدام فى تخفيض سعر المياه وهى الاهداف التى اصبحت بلدية القاهرة هى القوامه عليها والتى من الطبيعى أن تؤول اليها بهذه الصفة المال المرصود لتحقيقها . وبهذه المثابة فان الحساب المذكور يمثل احتياطيا اتفاقيا مستمدا من ارباح الشركة وايراداتها مخصصا لاغراض تتصل اتصالا مباشرا بحسن سير المرفق العام وخدمة جمهور المنتفعين به . فاذا ما آل المرفق ذاته بموجب القانون الى بلدية القاهرة واصبح منوطا بها ادارته والسر على حسن سيره ، فان منطق الأمور يقضى بأن يؤول الى البلدية رهيد الحساب المشار اليه باعتباره عنصرا من عناصر ادارة المرفق . واداة لتنفيذ اهدافه ، وموردا ماليا مخصصا للاتفاق عليه مصدره ايرادات المرفق وارباحه قبل تصفية الشركة .

لذلك انتهى الراى الى ان رصيد الحساب الخاص آنف الذكر ، وان كان يمثل التزاما على شركة مياه القاهرة المصفاة ، الا ان الحق فى استداثه يؤول الى محافظة القاهرة ( بلدية القاهرة سابقا ) - بصفتها الجهة العامة التى آل اليها قانون مرفق المياه فى المدينة - لتستعمله فيما خصص له من اغراض حسن سير المرفق العام .

( ملف ٣٣/٢/٧٣ - جلس ١٩٦٦/٩/٧ )

ثانيا - مرفق مياه الاسكندرية :

قاعدة رقم ( ٦٥٥ )

المبدأ :

يسرى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمرافق العامة على شركة مياه الاسكندرية حيث ان التزامها لا يستند الى قانون خاص .

ملخص الفتوى :

ان التزام شركة مياه الاسكندرية سواء بالنسبة الى التزام توزيع المياه بالاسكندرية او بالرمل يحكمه عقد ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٩ وهو الذى يحدد العلاقة بين الحكومة والشركة ويتضمن شروط الالتزام واحكامه ، وهذا العقد لم يصدر به قانون كما انه منقطع الصلة بالامر العالى رقم ٦ الصادر فى صفر سنة ١٢٧٤ ولا يستند اليه فى اى عنصر من عناصر الالتزام اذ ان هذا الامر قد انقضى من قبل بعودة المرفق الى الحكومة تستغله استغلالا مباشرا .

ولذلك انتهى قسم الراى مجتمعاً الى ان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٧ يسرى على شركة مياه الاسكندرية .

وترى الشركة ان القانون لا ينطبق عليها استناداً الى حجتين :

الاولى - ان شروط المزايدة التى طرحتها الحكومة والعقد الذى ابرمته مع الشركة فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ قد أحالا صراحة الى الامر العالى الصادر فى صفر سنة ١٢٧٤ وبذلك يكون هذا الامر هو اساس الالتزام .

الثانية - ان هذا العقد الذى يمتد اساسه من الامر العالى المذكور والذى صدر من السلطة التنفيذية طبقاً للصول والأوضاع المتبعة فى ذلك الوقت قد اقرته المادتان ١٥٤ ، ١٦٧ من الدستور فلا يجوز المساس به أو تعديله .

اما عن الحجة الاولى فىرى القسم ان العقد المبرم مع الشركة منقطع الصلة بالامر العالى الصادر فى صفر سنة ١٢٧٤ اذ ان الالتزام الذى كان ممنوحاً للمسيو ..... وشركائه قد استردته الحكومة بموجب العقد المؤرخ ٥ من ابريل سنة ١٨٦٧ وبذلك زال الالتزام وعاد المرفق الى الحكومة تديره مباشرة منذ هذا التاريخ حتى منحت الشركة امتياز استغلاله بعقد ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٩ .

ففى الفترة من ٥ ابريل سنة ١٨٦٧ الى ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٩ لم يكن المرفق يدار بطريق الالتزام *Concession* بل بطريق الاستغلال المباشر *Regle* ومن ثم لا يمكن القول ان الحكومة اذ منحت التزام استغلال المرفق للشركة قد نقلت اليها الالتزام الذى كان ممنوحاً للمسيو ..... وشركائه لان هذا الالتزام كان قد انقضى نهائياً .

اما الاشارة فى شروط المزايدة التى طرحتها الحكومة فى ١٨٧٩ وفى العقد الذى ابرم مع الشركة فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الى الامر العالى الصادر فى سنة ١٢٧٤ فلم يكن الا بياناً تاريخياً قصد به اثبات اصل ملكية الحكومة للمنشآت التى باعته الحكومة للشركة ولم يكن الغرض منه تأسيس العقد الجديد على الامر العالى المذكور لان الذى كان قد منح بموجب هذا الفرمان كان قد انقضى منذ سنة ١٨٦٧ على ما سبق البيان .

اما الحجة الثانية فانه بالرجوع الى المادة ١٥٤ من الدستور تبين انها تنص على ان « لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهد منصر للدول الاجنبية ولا يمكن ان يمس ما يكون للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية » .

وواضح ان هذا النص لا علاقة له بالموضوع محل البحث اذ انه خاص بالمعاهدات الدولية والامتيازات الاجنبية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت .

اما المادة ١٦٧ من الدستور فتتص على ان كل ما قرره القوانين والمراسيم والاقوامر واللوائح والقرارات فى الاحكام وكل ما سن او اتخذ من قبل من الاعمال والاجراءات طبقا للاصول والاوزاع المتبعة يبقى نافذا بشرط ان يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور . وكل ذلك بدون اخلال بما للمسلطة التشريعية من حق الغائها او تعديلها فى حدود سلطتها على الا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى .

وواضح الا وجهه للاستناد الى هذه المادة لتأييد وجهة نظر الشركة فى عدم انطباق قانون المرافق العامة عليها :

اولا - لان هذا النص وان ابقى المراسيم واللوائح والقرارات والاعمال والاجراءات نافذة الا ان ذلك لا يغير من وصفها اذ تظل مراسيم او لوائح او اوامر او قرارات او اعمال او اجراءات ولا تصير قوانين . والقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ لم يستثن من احكامه الا الاتفاقات التى صدرت بها قوانين دون غيرها .

ثانيا - لان هذا النص مع ابقائه على المراسيم واللوائح والاقوامر والقرارات والاعمال والاجراءات لم يخل بما للمسلطة التشريعية من حق الغائها او تعديلها فى حدود سلطتها على الا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة ٢٧ فى شأن عدم سريان القوانين على الماضى .

والمبدأ المشار اليه يقضى بالا تجرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

والقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ لم يخالف هذا المبدأ ، فهو لا يمسرى على الماضى بل ينفذ من تاريخ العمل به باثره المباشر او الفورى . واذا فرض انه يمس لوضعا نشأت قبل نفاذه ، فان ذلك تم عن طريق النص الصريح فيه وفقا لاحكام المادة ٢٧ من الدستور .

لذلك يرى قسم الرأى مجتمعا ان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمرافق العامة يمسرى على شركة مياه الاسكندرية .

## الفرع الرابع مرفق النقل العام

أولا - النقل العام للركاب بالسيارات :  
قاعدة رقم ( ٦٥٦ )

المبدأ :

نقل الركاب على شبكة الطرق المستقرة يعتبر مرفقا عاما لا يجوز استغلاله الا بقانون مما الخطوط الجديدة الخارجة عنها فلا تصل بعد الى هذه المرتبة فيجوز استغلالها بترخيص ويعتبر نظام الالتزام المنصوص عليه في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ نافذاً من تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية ولا يجوز اعطاء ترخيصات جديدة للطرق المرخص بها كما لا يجوز بالنسبة الى غيرها الا بعد صدور ذلك القانون .

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ المسائل الثلاثة الآتية :

أولا - هل نظام الالتزام المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالنقل العام للركاب بالسيارات واجب التنفيذ فوراً أو هو غير نافذ الا بعد انقضاء ثلاث السنوات المنصوص عليها في المادة العاشرة ؟ .

ثانيا - هل يجوز - وفقا لأحكام المادة العاشرة من ذلك القانون - اعطاء ترخيصات جديدة للنقل على الطرق المرخص فيها حالياً خلاف الترخيصات المعطاة قبل صدور القانون ؟ .

ثالثا - هل يجوز في ظل أحكام القانون المذكور اعطاء ترخيصات للنقل العام بطرق جديدة لم يرخص في النقل عليها قبل صدور القانون ؟ .

وباستعراض أحكام القانون المشار اليه يبين انه نص في المادة الأولى على انه :

« تعتبر من المرافق العامة أعمال نقل الركاب بالسيارات التي تعد



كل منها لنقل ثمانية أشخاص على الأقل وتعمل بطريقة منتظمة فى حدود معينة وطبقا لخط سير معين وتكون فى متناول أى شخص مقابل اجرة محدودة .

ونصت المادة الثانية على أن :

« تقسم بقانون شبكة الطرق العامة المعدة للمرور والتي استقرت عليها حركة النقل العام فى المملكة المصرية الى مناطق وخطوط .

« ولا يرخص فى النقل العام للركاب فى الخطوط أو المناطق سالفة الذكر الا بطريق الالتزام ما لم تر الحكومة أن تتولى ادارته بنفسها . ويعين فى الالتزام ما يتمله من تلك الخطوط أو المناطق .

« ويجب أن يسبق صدور القانون بالالتزام اجراء مزايدة عامة يعين وزير المواصلات شروطها وعلى الاخص ما يتعلق منها بسلامة الركاب وراحتهم وتحديد السرعة والاجور ومواعيد السيارات والأدوار والركاب ومقدار الحمولة الفعلية التى يتحملها الطريق والأعمال الصناعية المحقة بها وغير ذلك مما يقتضيه تنظيم الحركة فى كل منطقة على حدة وتسهيلها وتنميتها .

« ويجب ان يكون من ضمن هذه الشروط تحديد تأمين يدفعه الملزم بمقداره ٥% من الثمن الأسمى لكل سيارة ويبقى فى خزانة الحكومة الى نهاية مدة الالتزام .

« ويجوز توظيف هذا التأمين فى سندات حكومية » .

ونصت المادة الرابعة على انه :

« استثناء من احكام المباداة الثانية يجوز لموزير المواصلات اذا تعذر منح الالتزام لعدم امكان تنفيذ الاشرطات التى يفرضها هذا القانون او تعذر استمرار الالتزام لعجز الملزم عن أداء ما التزم به ان يجعل النقل العام للركاب فى بعض الخطوط المشار اليها فى المادة المذكورة بطريق الترخيص على أن يكون ذلك لمدة سنة قابلة للتجديد مرتين فقط ما دام السبب قائما .

ونصت المادة الخامسة على أن :

« الخطوط الخارجة عن شبكة الطرق العامة المبينة بالمادة الثانية والتي تعد للمرور بعد صدور هذا القانون يجوز لوزير المواصلات بقرار منه أن يرخص بالنقل العام للركاب عليها ملتزم المنطقة للمدة الباقية من الالتزام » .

ونصت المادة العاشرة على أن :

« تظل رخص النقل العام للركاب القائمة عند العمل بهذا القانون سارية لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون وفي هذا التاريخ ينتهى مفعولها حتما ولا تكون قابلة للتجديد » .

ونصت المادة الثالثة عشر على انه يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ( قد نشر في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ) .

ويتضح من هذه النصوص أن القانون قد اعتبر أعمال نقل الركاب على شبكة الطرق المعدة للمرور والتي استقرت عليها حركة النقل العام مصلحة من مصالح الجمهور العامة التي لا يجوز منح الالتزام بها إلا بقانون عملا لنص المادة ١٣٧ من الدستور .

ونص القانون على أن تقسيم هذه الشبكة الى مناطق وخطوط يكون بقانون .

أما الخطوط الخارجة عن هذه الشبكة والتي تعد للمرور بعد صدور هذا القانون فلم ير الشارع انها قد وصلت بعد الى أن تكون مصلحة من مصالح الجمهور العامة ولذلك أجاز لوزير المواصلات أن يرخص في النقل عليها ملتزم المنطقة للمدة الباقية من الالتزام .

ومؤدى ذلك انه لا يجوز من تاريخ العمل بهذا القانون منح التزام نقل الركاب بالمسيارات على طريق معد للمرور استقرت عليه حركة النقل إلا بقانون .

ولا مقنع في الاستناد الى المادة العاشرة للقول بأن نظام الالتزام لا ينفذ إلا بعد انقضاء السنوات الثلاث المنصوص عليها في المادة ذلك

ان هذه المادة قد وضعت حكما وقتيا قصد به امهال اصحاب الترخيصات القائمة عند العمل بهذا القانون مدة تكفى لاستهلاك سياراتهم حتى لا يضاروا بالغاء هذه الترخيصات فور العمل بالقانون الجديد ولم يقصد به تعطيل نظام الالتزام المدة المذكورة خصوصا وان الواقع ان كل ما استحدثه هذا القانون هو بيان الطرق التي يعتبر نقل الركاب عليها من مصالح الجمهور العامة اما كون الالتزام بالنقل على هذه الطرق لا يكون الا بقانون فانه مقرر من قبل بمقتضى المادة ١٣٧ من الدستور .

ويترتب على ذلك انه لا يجوز منح ترخيصات جديدة خلاف الترخيصات القائمة عند العمل بذلك القانون ولا يصح الاستناد الى ما نصت عليه المادة الرابعة من اجازة جعل النقل العام للركاب في بعض الخطوط او المناطق الداخلة في الشبكة بطريق الترخيص لان هذا الحكم استثناء من احكام القانون لا يجوز اعماله الا عند توافر شرطه . وهو طرح الالتزام في مزايدة عامة ثم تعذر منحه لعدم امكان تنفيذ الاشتراطات التي يفرضها القانون او تعذر استمرار الالتزام لعجز الملتزم عن اداء ما التزم به .

كما لا يجوز منح ترخيصات في النقل على طرق لم يسبق منح ترخيصات في النقل فيها الا بعد صدور قانون تقسيم الشبكة لان المادة الخامسة قد قصرت منح الترخيصات للملتزم المنطقة التي تقع هذه الطرق فيها وهذه المنطقة لا تتحدد الا بعد صدور القانون المشار اليه .

ولا يجوز الاستناد الى نظرية الضرورة لاجازة نظام الترخيصات بسبب عدم صدور قانون الشبكة لان الاستناد الى هذه النظرية معناه ان القانون قد لوجد الضرورة التي يترتب عليها تعطيل احكامه وهو امر لا يمكن التسليم به واذا اريد اعمال هذه النظرية فان ذلك انما يكون لاستصدار مرسوم بقانون بالشبكة في غيبة البرلمان .

لذلك انتهى رأى القسم الى ما يأتى :

فى المسألة الاولى : ان نظام الالتزام المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ واجب النفاذ من تاريخ نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

فى المسألة الثانية : انه لا يجوز اعطاء ترخيصات جديدة خلاف  
الترخيصات القائمة عند صدور القانون قبل صدور القانون الخاص  
بالشبكة .

فى المسألة الثالثة : انه لا يجوز اعطاء ترخيصات فى النقل على  
طرق لم ي سبق اعطاء ترخيصات عنها الا بعد صدور القانون السابق  
الاشارة اليه .

( فتوى ٢٧٤ فى ١٩٥٠/٨/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٦٥٧ )

المبدأ :

لا يجوز مد الخط المرخص به وإن جاز تعديله والترخيص يعتبر  
شخصيا ويجوز استبدال سيارات بأخرى مستهلكة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٤ من أغسطس  
١٩٥٠ المسائل الآتية :

أولا - هل يجوز مد خط مرخص فى تسيير السيارات عليه ؟ .

ثانيا - هل يجوز تعديل خط مرخص فيه بتضييق دائرته ؟ .

ثالثا - هل يجوز للمرخص له التنازل عن ترخيص سيارة او سيارات  
بطريق البيع أو الهبة أو التنازل ؟ .

رابعا - ( ا ) اذا توفى المرخص له فهل ينتقل الحق فى الترخيص  
الى ورثته ؟ .

( ب ) هل لشركة مرخص لها اندمجت فيها شركة اخرى مرخص لها  
ان تنتفع بالترخيص الممنوح للشركة الأخيرة ؟ .

خامسا - هل يجوز عند تنفيذ نظام الالتزام ووضع شروط المزايدة  
المشار اليها فى المادة الثانية من القانون الا يبدأ استغلال الالتزام للمرفق  
العام الا بعد فوات مدة معينة ولو كانت هذه المدة لا تلزم كلها لتنفيذ  
نظام الالتزام ؟ .

سادسا - هل يجوز تعديل قانون النقل العام للركاب بالسيارات بالنص على جواز اعطاء ترخيصات جديدة بتسيير سيارات على جميع الطرق على أن تظل مسارية لغاية تنفيذ نظام الالتزام وبدء تسيير السيارات فغلا .

سابعا - اذا هلكت سيارة مرخص فى تشغيلها على خط فهل يجوز للمرخص له ان يستعمل غيرها ؟ .

واجابة على هذه المسائل انتهى رأى القسم الى ما ياتى :

اولا - لا يجوز توسيع دائرة الخط المرخص فى تسيير السيارات عليه لأن هذا ينطوى على منح ترخيص جديد الامر الذى لا يجوز به العمل بقانون النقل العام بالسيارات .

ثانيا - ليس هناك ما يمنع قانونا من ان تجيب الوزارة طلب المرخص له تعديل السير بتضييق دائرته .

ثالثا - لا يجوز للمرخص له التنازل عن ترخيص سيارة سواء بطريق البيع او الهبة او غيرها على أنه ليس هناك ما يمنع قانونا من موافقة الوزارة على نقل رخص السيارات اذا تم ذلك بطريق البديل بين اشخاص مرخص لهم وفى حدود الترخيصات وبالشروط المنصوص عليها فيها اما تبادل الاستغلال والخطوط فلا يجوز .

رابعا - ( ا ) الترخيص شخصى للمرخص له فلا يحل الورثة محل مورثهم فيه .

( ب ) فى حالة اندماج شركة مرخص لها فى شركة أخرى فان الترخيص ينقضى ولا ينتقل الى الشركة الجديدة .

خامسا - لا يجوز اشتراط عدم بدء الاستغلال الممنوح من اجله الالتزام الا بعد فوات مدة معينة لأن هذا الشرط ينطوى على تعطيل نظام الالتزام وهذا النظام واجب النفاذ طبقا لقانون النقل العام على أنه من الممكن اجازة مثل هذا الشرط فى حالة واحدة وهى ما اذا تبين أنه لا بد من مضى مدة معينة بين اشهار المزايدة وبدء تسيير السيارات يمكن

خلالها استصدار قانون منح الالتزام واعداد العدة لتسيير السيارات وهذا  
أمر متروك لتقدير وزارة المواصلات .

سادسا - لا يجوز تعديل التشريع تعديلا من شأنه اجازة ادارة مرفق  
النقل بطريق الترخيص باعطاء ترخيصات جديدة خلاف الترخيصات  
القائمة الا للمدة اللازمة لتنفيذ نظام الالتزام وذلك لتنظيم حالة ضرورة  
نشأت قبل صدور القانون وتستمر لغاية تنفيذ نظام الالتزام .

سابعا - ليس هناك ما يمنع قانونا من ان يشغل المرخص له سيارات  
اخرى بدلا من السيارات التى هلكت ما دامت مطابقة للشروط المنصوص  
عليها فى الترخيص .

( فتوى ٣١٠ فى ١٩٥٠/٩/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٦٥٨ )

المبدأ :

قد تعتبر بعض المرافق بلدية اذا كانت فى غير القاهرة اما فى  
القاهرة فقد تعتبر قومية والمرجع فى ذلك لاحكام التشريع .

ملخص الفتوى :

فى اول سبتمبر سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩  
بانشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة وقد اورد فى المادة ٢٠ بيانا  
باختصاصات هذا المجلس ومنها فى الفقرة سادسا الاشراف على  
« عمليات المياه والانارة والمجارى وشئون النظافة العامة ووسائل  
المواصلات » .

وقد تبين القسم سواء لدى بحثه هذا الموضوع وموضوعات اخرى  
شبيهة به نظرها فى جلسات سابقة ان الاختصاصات المخولة لمجلس القاهرة  
البلدى مختلفة عن الاختصاصات المخولة للمجالس البلدية الاخرى بمقتضى  
القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ فمثلا بينما ينص هذا القانون على  
اختصاص المجالس البلدية والقروية بسواحل الغلال وبالمكتبات والمتاحف  
اذ بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالمجلس البلدى لمدينة القاهرة

يغفل ذكرها بين اختصاصات هذا المجلس وما ذلك الا انه اذا امكن اعتبار هذه المرافق مرافق بلدية فى بلد المملكة المصرية على العموم فانه لا يمكن اعتبار امثالها فى مدينة القاهرة كذلك اذ القاهرة هى عاصمة البلاد وهذه المرافق فيها لا تهم سكانها وحدهم بل تهم اهل البلاد جميعا .

كما تنص المادة ١١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية على اختصاص هذه المجالس بعمليات توليد الكهرباء والغاز لاستخدامها واستغلالها فى الانارة وغيرها . ولكن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببلدية القاهرة ينص على اختصاص المجلس بالاشراف على عمليات الانارة ولم يذكر توليد الكهرباء .

ولم يكن ذلك من المشرع الا عن قصد جريا على سياسة اعتبار بعض المرافق مرافق بلدية اذا كانت فى اى بلد غير العاصمة واعتبار هذه المرافق ذاتها مرافق قومية اذا كانت فى عاصمة البلاد .

ويتضح من ذلك ان مرفق توليد الكهرباء فى مدينة القاهرة قد تفرقت طبيعته ولم يعد كما كان عند انشاء ادارة الكهرباء والغاز فى سنة ١٩٤٨ مرفقا بلديا بل اصبح مرفقا قوميا يهم اهل البلاد جميعا .

اما فيما يتعلق بجراج ماسبيرو فان الثابت انه كان تابعا لمصلحة التنظيم ويؤخذ من البيان الذى اودعته وزارة الشؤون البلدية والقروية فى كتابها الى وزارة المالية فى ١٨ فبراير سنة ١٩٥١ ولم ترد عليه وزارة الاشغال العمومية بشيء ان هذا الجراج وورشته كانا مخصصين لايواء سيارات مصلحة التنظيم واصلاحها اصلا وان السيارات التى كانت تاوى اليد من غير سيارات مصلحة التنظيم قليلة العدد بالنسبة الى سيارات المصلحة فهو بهذه المثابة ملحق بمصلحة التنظيم التى تقوم على مرفق بلدى ومن ثم لا يجوز فصله عنها .

ولا عبرة بان القرار الوزارى الصادر فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ قد فصل هذا الجراج من مصلحة التنظيم والحقه بمصلحة الميكانيكا والكهرباء ذلك لان هذا القرار صادر بعد العمل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببلدية القاهرة والذى اصبحت بمقتضاه مصلحة

التنظيم تابعة لها ولا يملك وزير الأشغال بعد صدوره التغيير والتعديل في هذه المصلحة .

ذلك انتهى. رأى القسم الى أن توليد الكهرباء والغاز في القاهرة لا يعتبر مرفقا بلديا بل هو مرفق قومي ومن ثم فانه لا يتبع المجلس البلدى لمدينة القاهرة وانما يتبع الحكومة المركزية .

وان أختصاص المجلس البلدى لمدينة القاهرة مقصور على الانارة وحدها ومن ثم يقتضى تسليمها شبكة التوزيع في المدينة لتقوم بتوزيع التيار الذى تأخذه جملة من ادارة الكهرباء والغاء على المستهلكين .

ون جراج ماسبيرو يجب أن يتبع المجلس البلدى باعتباره ملحقا بمصلحة التنظيم .

( فتوى ٣٧٠ فى يونيو ١٩٥٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٩ )

المبدأ :

تعديل خط السير يستدعى ترخيصا جديداً الا انه يمكن اجراؤه مؤقتاً فى حالة الضرورة .

ملخص الفتوى :

القاعدة الأصلية فى هذا الشأن انه لا يجوز بعد العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ تعديل خط السير السابق الترخيص فيه قبل العمل بهذا القانون لأن هذا التعديل ينطوى على ترخيص جديد لا يجيزه الا انه يمكن - طبقاً للقواعد العامة - الخروج مؤقتاً على هذه القاعدة اذا وجدت ضرورة تلجئ الى ذلك كما هو الشأن فى الحالة المعروضة اذ ان غلق جزء من الطريق مع وجوب بقاء الخدمة مستمرة ضرورة تجيز تعديل خط السير حتى تنتهى هذه الحالة .

ولما كان الخروج على القاعدة الأصلية نزولاً على حكم الضرورة استثناء لا يجوز التوسع فيه فانه يجب أن تقدر هذه الضرورة بقدرها بحيث تعود السيارات الى خط سيرها الاصلى فى اقرب نقطة ممكنة وبحيث لا تقتطع الخدمة او تقل الا فى اقل نقطة ممكنة .

( فتوى ٤٤٦ فى ١٩٥١/٧/٢٠ )



فأعسدة رقم ( ٦٦٠ )

المبسدا :

التزام النقل العام - عدم خضوعه لأحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

رؤى عند اعداد مشروع القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات حسم الخلاف الذى ثار حول انطباق المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ على التزام النقل العام بنص صريح فى المادة ١١ من المشروع الذى وافق عليه قسم التشريع بمجلس الدولة كما يأتى : « تسرى الأحكام المتقدمة على مزادات بيع الأصناف والمهمات التى يتقرر التصرف فيها ، كما تسرى أيضا على مقاولات الأعمال ومقاولات النقل بما فيها التزام النقل العام » . وجاء فى المذكرة الايضاحية التى اعدّها قسم التشريع لمشروع القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ تعليقا على ما تضمنه من تعديل لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ الملغى « انه رؤى ..... ( ثامنا ) تعديل صياغة المادة ١١ بجعلها تسرى على مقاولات الأعمال ومقاولات النقل بما فيها التزام النقل العام » وقد رفع مشروع القانون ومذكرته الايضاحية الى مجلس الوزراء متضمنا تعديل المادة ١١ على الوجه السابق بيان ، ولكن مجلس الوزراء رأى ان تحذف من هذه المادة عبارة « بما فيها التزام النقل العام » فصدر القانون خلوا منها . والواقع ان اتجاه مشروع القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الى تعديل المادة ١١ على الوجه سالف الذكر يؤيد ان حكم تلك المادة بنصها الوارد فى المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ لم يكن يسرى على التزام النقل العام ، كما ان حذف عبارة « بما فيها التزام النقل العام » من المشروع عند عرضه على مجلس الوزراء قاطع فى الدلالة على تعدد المشرع عدم اخضاع التزام النقل العام لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ، لما لهذا العقد من طبيعة خاصة تميزه عن باقى مقاولات النقل ، ويؤكد ذلك أن القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ فى شأن التزام النقل العام للركاب بالسيارات - الذى يحكم التزام النقل العام للركاب خارج المدن التى لها مجالس بلدية - قد اعفى هذا الالتزام من القيود

والاجراءات المنصوص عليها فى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ،  
اذ نص فى المادة الثانية منه على ان « يكون منح الالتزام بقانون بعد  
اجراء مزايدة او ممارسة ، ويعين وزير المواصلات بقرار منه الاجراءات  
التي تتبع فى تلك المزايدة او الممارسة وشروطها ... » .

وبناء على ذلك لا يخضع التزام النقل العام لأحكام القانون رقم ٢٣٦  
لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات .  
( فتوى ١٢١ فى ١٩٥٦/١/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٦٦١ )

المبدأ :

خطوط النقل العام بين محافظة البحيرة ومحافظة الاسكندرية -  
تدخل فى اختصاص الهيئة العامة لشئون النقل البرى وحدها دون  
محافظة البحيرة او ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإدارة النقل العام  
بمنطقة الاسكندرية فى مادته الاولى على ان « يكون لمدينة الاسكندرية  
وضواحيها ادارة لشئون النقل العام تسمى ( ادارة النقل العام بمنطقة  
الاسكندرية ) وتعتبر شخصا معنويا مقره مدينة الاسكندرية » ونصت  
المادة الثانية من هذا القانون على ان « تقوم هذه الادارة على جميع  
مرافق النقل العام للركاب ويجوز لها القيام بأى استغلال يتصل بشئون  
النقل او ملحق بها او متمم لها » . ونصت المادة الثالثة بأن « تقصر  
جميع أعمال النقل العام للركاب فى منطقة الاسكندرية على الادارة  
المذكورة ولا يجوز الترخيص لغيرها فى القيام بأى عمل من هذه الأعمال  
ولو بصفة مؤقتة » .

هذا وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠  
الخاص بمؤسسة عامة لشئون النقل البرى بالإقليم المصرى ، على ان :  
« تنشأ مؤسسة عامة مقرها مدينة القاهرة وتلحق بوزارة المواصلات

فى الاقليم المصرى تسمى ( الهيئة العامة لشئون النقل البرى ) ويكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويجوز انشاء فروع لها فى الاقاليم بقرار من وزير المواصلات .

وحددت المادة الثانية من هذا القانون اختصاص هذه المؤسسة ففقت بانه : « فيما عدا مرافق النقل البرى داخل نطاق المدن او التى تتولاها هيئات عامة اخرى تختص الهيئة بما يأتى :

١ - ادارة واستغلال مرافق النقل للركاب والبضائع على الطرق فى الخطوط او مجموعات الخطوط التى يصدر بها قرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة .

٢ - وضع تخطيط شامل لمرق النقل على الطرق العامة .

٣ - الموافقة على منح التزام نقل الركاب والبضائع على خطوط او مجموعات الخطوط وذلك طبقا للقوانين السارية .

( ويمنح الالتزام اذا استوفى الملتزم شرط الالتزام ويسحب منه اذا خالفها - بقرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة ) « .

كذلك نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الادارة المحلية على ان « يتولى مجلس المحافظة فى نطاق السياسة لاعامة للدولة انشاء وادارة مختلف المرافق ذات الطابع المحلى التى تعود بالنفع العام على المحافظة .

ويتولى بوجه خاص فى حدود القوانين واللوائح الامور الآتية :

( أ ) .....

( ب ) .....

( ز ) شئون المواصلات المحلية فى دائرة المحافظة فى النطاق الذى

تحدهه اللائحة التنفيذية « .

وقد حددت اللائحة التنفيذية هذا الاختصاص فنصت المادة ٤٨

منها على ان « يباشر مجلس المحافظة شئون المواصلات الآتية :

١ - .....

٢ - .....

٣ - .....

٤ - تنفيذ قوانين منح التزام سيارات النقل العام للركاب في الأقاليم فيما يختص بالخطوط الجديدة التي تبدأ وتنتهى داخل المحافظة الواحدة .

٥ - تدبير وسائل المواصلات فيما بين دوائر اختصاص المجالس المحلية في ذات المحافظة » .

ومن حيث إنه يتضح من هذه النصوص أن إدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية ينحصر اختصاصها وفقا لقانون انشائها في إدارة مرفق النقل بمدينة الاسكندرية وضواحيها ، كما أن اختصاص مجلس محافظة البحيرة ، مقصور وفقا لأحكام قانون الادارة المحلية ولائحته التنفيذية على تدبير وسائل المواصلات داخل دائرة المحافظة .

ولما كان مجلس محافظة البحيرة قد فوض إدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية في تسيير بعض خطوط الأوتوبيس بدءا من مدينة الاسكندرية ، وتنتهى في مدن البحيرة وهى بهذه المسافة تخرج عن نطاق مدينة الاسكندرية وضواحيها كما لا تعتبر من وسائل المواصلات داخل محافظة البحيرة ، وعلى مقتضى ذلك فإن تسيير هذه الخطوط يخرج عن نطاق هاتين الهيئتين ، والتي تحدد اختصاص كل منها وفقا لأحكام القانون في نطاق اقليمى معين ، تحدد بمدينة الاسكندرية وضواحيها بالنسبة الى إدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية ، وبدائرة محافظة البحيرة بالنسبة الى هذه المحافظة .

ومن حيث أن الهيئة العامة لشئون النقل البرى هي الجهة صاحبة الاختصاص العام بإدارة مرفق نقل الركاب والبضائع على الطرق والخطوط التي لا تخضع في نطاق المدن أو تتولاها هيئة عامة أخرى وذلك طبقا للمادة الثانية من قانون انشاء هذه المؤسسة ، ومن ثم فإنه على مقتضى ما تقدم يدخل تسيير هذه الخطوط في اختصاص المؤسسة المذكورة ، ولها أن تديرها بالوسائل المنصوص عليها في قانون انشائها أى بطريق الادارة المباشرة أو بطريق الالتزام ومتى كان الأمر كذلك وكان تسيير هذه الخطوط يدخل في اختصاص هذه المؤسسة ويخرج عن الاختصاص المحدد قانونا لكل من محافظة البحيرة وإدارة النقل العام

بمنطقة الاسكندرية فان التفويض الصادر من هذه المحافظة الى الادارة المذكورة في صدد تسيير هذه الخطوط يكون قد تم على خلاف حكم القانون لتجاوزه الاختصاص المحدد قانونا لكل من هاتين الهيئتين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الهيئة العامة لشئون النقل البرى ، هى الجهة المختصة قانونا بتسيير خطوط الأوتوبيس المشار اليه ، وان التفويض الصادر من محافظة البحيرة الى ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية فى صدد تسيير هذه الخطوط قد تم على خلاف حكم القانون .

( فتوى ٩٢٤ فى ١٢/٥ / ١٩٦١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦٢ )

##### المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بنقل بعض شركات النقل من مؤسسة النقل الداخلى الى مؤسسة النقل البرى للركاب بالإقاليم - قيام المؤسسة الأخيرة بإدارة المرفق بالطريق المباشر لا يكون عن طريق الالتزام أو الترخيص - تحديد الخطوط أو مجموعات الخطوط يتعين أن يصدر به مع ذلك قرار من وزير النقل بعد موافقة مجلس الادارة .

##### ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بنقل بعض شركات النقل من المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى الى المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالإقاليم تنص على أن « تحن المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالإقاليم محل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات بالنسبة الى الشركات المشار اليها فى المادة السابقة كما تختص بالمسائل المتعلقة بنقل الركاب المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وتؤول الى وزير النقل باقى الاختصاصات المبينة فى القانون المذكور .

وأن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة لنقل البرى بالاقليم المصرى تنص فى الفقرة (١) على انه فيما عدا مرافق النقل البرى داخل نطاق المدن او التى تتولاها هيئات عامة أخرى تختص الهيئة بما يأتى :

( ١ ) ادارة واستغلال مرافق نقل الركاب والبضائع على الطرق فى الخطوط او مجموعات الخطوط التى يصدر بها قرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة .

ومؤدى ذلك ان ادارة واستغلال هذا المرفق بالطريق المباشر الذى اصبح من اختصاص المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالاقاليم لا يكون عن طريق الالتزام او التراخيص الا ان تحديد الخطوط او مجموعات الخطوط التى تتولى هذه المؤسسة ادارتها واستغلالها بالطريق المباشر بنفسها او باحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها - يتعين ان يصدر به قرار من وزير النقل بعد موافقة مجلس الادارة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تعديل الفقرة الأخيرة من فتاوها السابقة الصادرة بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بالصيغة الآتية « ان قيام المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالاقاليم بنشاطها فى ادارة واستغلال مرفق نقل الركاب بالاقاليم بالطريق المباشر لا يكون عن طريق التزام او ترخيص وانما يتعين صدور قرار من وزير النقل بعد موافقة مجلس الادارة بتحديد الخطوط او مجموعات الخطوط التى تتولى هذه المؤسسة ادارتها واستغلالها بالطريق المباشر بنفسها او باحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

( فتوى ٨٩١ فى ١٦/٧/١٩٦٧ )

## ثانيا - ادارة النقل المشترك بمدينة الاسكندرية :

### قاعدة رقم ( ٦٦٣ )

#### المبدأ :

علاقة ادارة النقل المشترك بموظفيها ومستخدميها وعمالها  
علاقة لائحية .

#### ملخص الحكم :

ان علاقة موظفى ومستخدمى وعمال ادارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية هى علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح ، وفى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم بمنح الشخصية المعنوية لهذه الادارة ، وبذلك أصبحت مؤسسة عامة . ونصت المادة الثامنة من هذا المرسوم على ان مجلس الادارة هو السلطة العليا النهائية التى تفصل فى كل شئون الادارة . وفى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية والذى المرسوم سالف الذكر ، ونصت الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر على ان مجلس الادارة هو السلطة العليا النهائية التى تفصل فى كل شئون الادارة وله على وجه خاص وضع اللائحة الداخلية للادارة على ان يبين فيها على الاخص النظم الخاصة بالموظفين والعمال دون التقيد بنظام موظفى الدولة واختصاصات مدير الادارة .

( طعن ١٥٥٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٦٦٤ )

#### المبدأ :

موظفو ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية «وظفون عموميون تربطهم بالجهة التى يعملون بها علاقة لائحية - مريان القواعد الخاصة بموظفى الدولة عليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر من مجلس ادارة هذه المؤسسة بتاريخ ١٣ من اغسطس ١٩٥٩ بشأن نظام موظفيها .

### ملخص الحكم :

ان موظفى ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية من الموظفين العموميين الذين تربطهم بالجهة التى يعملون بها علاقة لائحية ينظمها القرار الصادر من مجلس ادارة هذا المؤسسة العامة فى ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الادارة ، والقواعد الخاصة بموظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة ، وفيما لا يتعارض مع الاحكام الواردة فيها عملا بأحكام المادة الثالثة من النظام المذكور .

( طعن ١٠١٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٦٥ )

#### المبدأ :

اغفال ايراد قاعدة تنظيمية فى شأن التحقيق والمحاكمة التأديبية التى يتولاها مجلس الادارة بإدارة النقل المشترك لمدينة الاسكندرية - لا يخل بوجوب توافر الضمانات الجوهرية - استلزام هذه الضمانات من المبادئ المقررة فى القوانين الخاصة بالاجراءات سواء فى المحاكمات الجنائية او التأديبية - سرد لبعض هذه الضمانات .

### ملخص الحكم :

ان اسناد الاختصاص التأديبى فى شأن كبار الموظفين التساعلين للوظائف الرئيسية بإدارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية الى مجلس الادارة ، مع اغفال ايراد قاعدة تنظيمية لما يجب ان يراعى من اوضاع ويتبع من اجراءات فى شأن التحقيق والمحاكمة التأديبية التى يتولاها هذا المجلس لا يعنى ان سلطة المجلس فى هذا الصدد مطلقة لا تخضع لقيود ولا تعرف لحداتها ، وان سير المحاكمة يجرى على غير اصول او ضوابط ، اذ ان ثمت قدرا من الضمانات الجوهرية يجب ان يتوافر كحد ادنى فى كل محاكمة تأديبية ، وهذا القدر تمليه العدالة المجردة وضمير الانصاف والاصول العامة فى المحاكمات ، وان لم يرد عليه نص ، ويستلهم من المبنى الاولى المقررة فى القوانين الخاصة بالاجراءات ، سواء فى المجالس الجنائية او التأديبية ، ذلك ان القرار التأديبى هو فى الواقع من الامر قضاء عقابى فى خصوص الذنب الادارى ، ومن هذه



الضمانات تمكن المتهم من الدفاع عن نفسه ، وتحقيق دفاعه ، وحيدة الهيئة التي تتولى محاكمته ، ونسبب الفرار الصادر بالجزاء التأديبي بما يكفل الاطمئنان الى صحة وثبوت الوقائع المستوجبة لهذا الجزاء والتي كونت منها السلطة التأديبية عقيدتها واقتناعها ، واستظهار الحقائق القانونية وادلة الادانة بما يفيد توافر اركان الجريمة التأديبية وقيام القرار على سببه المبرر له ويتيح للقضاء اعمال رقابته على ذلك كله من حيث صحة تطبيق القانون على وقائع الاتهام ، ولا سيما اذا تعددت التهم المنسوبة الى الموظف واختلف مركز كل منها من حيث ثبوتها او مدى جسامتها او استحقاقها للجزاء . ولا يغنى عن تسبب القرار وجود تحقيق سابق عليه ، ولاقتصار على الاحالة العامة الى هذا التحقيق او الاشارة الى حصول المداولة بين اعضاء مجلس التأديب في شأن التهم موضوع المحاكمة جملة . واذا كان الاصل في القرار الاداري عدم تسببيه الا اذا نص القانون على وجوب هذا السبب فان القرار التأديبي على النقيض من ذلك - وهو قرار ذو صبغة قضائية اذ يفصل في موضوع مما يختص به القضاء أصلا - يجب ان يكون مسببا . وقد رددت هذا الاصل العام المسادة ٩١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، اذ نصت على ان « تكون قرارات مجلس التأديب مسببة وتوقع من الرئيس والاعضاء الذين اصدروها » ، كما اكدته المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية بالنص على انه « يجب ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بني عليها ، وكل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه » .

( طعن ٢٠٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

#### المبدأ :

الزام مجلس تأديب ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية الموظف ببرد مبلغ من النقود - لا يدخل ذلك في نطاق اختصاصه - لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ .

( م - ٧٥ - ج ٢٢ )

### ملخص الحكم :

ان الزام مجلس ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية منعقدا بهيئة مجلس تاديب للموظف برد مبلغ من النقود الى خزانة ادارة النقل المشترك يخرج عن حدود ولايته التأديبية الى الفصل فى مسألة لا تدخل فى نطاق اختصاصه كمجلس تاديب ، أيا كان مبلغ ثبوت مستحقات الادارة التى قضى بردها . ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتها الا فى احوال خاصة ، لخروج ادارة النقل المشترك من عداد الهيئات التى اوردت المادة الاولى من القانون المشار اليه بيانها على سبيل الحصر ، وهى « الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية » ، والتى خولتها حق خصم مثل هذه المطلوبات من الموظف او المستخدم فى حدود الربيع دون اتخاذ اجراءات قضائية من جانبها .

( طعن ٢٠٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٦٦٧ )

#### المادة ١ :

ادارة النقل المشترك بالاسكندرية - الكادر الخاص بعمالها - الدرجات التى يتدرج فيها العامل حسب هذا الكادر .

### ملخص الحكم :

ان درجة الاسطى هى درجة ارقى من درجة صانع دقيق ومعادلة لدرجة صانع ممتاز ، حسبما ورد بالمذكرة التفسيرية للكادر العام لجميع طوائف العمال بادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية ، المطبق من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ ، تنفيذا لقرار مجلس الادارة ، اذ يتدرج العامل فى فئات الدرجات الفنية التى تحتاج الى دقة من اشراق الى مساعد صانع الى صانع غير دقيق الى صانع دقيق الى صانع دقيق دقة ممتازة الى صانع ممتاز ثم الى اسطى فملاحظ .

( طعن ١٧٥٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨ )

قاعدة رقم ( ٦٦٨ )

المبدأ :

الكادر الخاص بعمال النقل المشترك بالاسكندرية - الترقية الى درجة ملاحظ - ترخص الادارة فيها بسلطة تقديرية بشرط عدم اساءة السلطة .

ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من البند « ثالثا » الخاص بقواعد الترقيات والتدرج الواردة بكادر عمال النقل العام لمدينة الاسكندرية تنص على انه « لا يرقى الى درجة ملاحظ الا من بين الأسطوات ، وتكون الترقية بالاختيار للكفاءة » . ومقتضى هذا النص ان الترقية الى الدرجة المذكورة جوازية ترخص فيها الادارة بسلطتها التقديرية . بما لا يعقب عليها في ذلك ، ما دام خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة ، وانها لا تغدو حتمية بعد قضاء العامل مدة معينة في درجته ، بل تتوقف على درجة كفايته في العمل من جهة وعلى وجود درجات شاغرة في الميزانية تسمح بها من جهة أخرى .

( طعن ١٧٥٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨ )

قاعدة رقم ( ٦٦٩ )

المبدأ :

البند ٢٤ من قواعد الترقيات الخاصة بكادر عمال النقل المشترك - نصه على اتخاذ اول اغسطس سنة ١٩٤٤ بدءا للتدرج في الدرجة الفنية اذا كان العامل قد شغل الوظيفة الفنية قبل هذا التاريخ - عدم انطباق احكامه اذا كان العامل يشغل وظيفة عادية في التاريخ المذكور .

ملخص الحكم :

ان قواعد الترقيات الخاصة بكادر عمال النقل المشترك قد نصت في البند ١٤ على انه « اذا لم يوجد في ملف خدمة العامل مذكرة من الادارة بالنقل من وظيفة عادية الى وظيفة فنية وكان العامل يشغل الوظيفة الفنية من مدة وقبل اول اغسطس سنة ١٩٤٤ ( حسب ما يقرره حضرة المهندس المختص ) يتخذ اول اغسطس سنة ١٩٤٤ التاريخ الفعلي

للتدرج فى الدرجة الفنية « . فاذا كان الثابت من ملف خدمة المدعى انه كان يشغل وظيفة عادية قبل اول اغسطس سنة ١٩٤٤ ، فلا تجديه شهادة المهندس المختص ، فضلا عن ان من شهد لصالحه أمام المحكمة الادارية كان موظفا عاديا وليس مهندسا . فمن ثم لا ينطبق فى حقه نص البند ١٤ المشار اليه .

( طعن ٢٤٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٠ )

#### المبدأ :

ادارة النقل المشترك بمدينة الاسكندرية - أصبحت من الاشخاص الاعتبارية بمرسوم ١٧ من اكتوبر ١٩٤٦ - القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة لم يتضمن الاشارة الى اوجه التفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة - افصح المشرع عن التفرقة المذكورة بموجب القانونين رقمى ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة و ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة - المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ اشارت الى ان اوجه الخلاف التى تتخذ أساسا للتفرقة يمكن اجمالها فى ان المؤسسات العامة فى الغالب مرافق اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا فى النشاط الخاص ورات الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة - الهيئات العامة فى الغالب مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية - سبق قضاء المحكمة الادارية العليا باعتبار ادارة النقل المشترك بمدينة الاسكندرية مؤسسة عامة وتصريح المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ باعتبارها مؤسسة عامة - العدول عن ذلك واعتبار الادارة المذكورة هيئة عامة فى مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ - نتيجة ذلك - انتفاع العاملين بالادارة بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ باعتبارهم عاملين بأحدى الهيئات العامة كما يحددها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

#### ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الرجوع للمرسوم الصادر فى ١٧ من اكتوبر ١٩٤٦ بمنح الشخصية المعنوية لادارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية أن شركة ترام الاسكندرية وهى من اشخاص القانون الخاص كانت قد منحت عقد امتياز لادارة مرفق الترام بمدينة الاسكندرية بتاريخ ٣١ مارس .

سنة ١٨٩٦ وانتهى العقد بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٦ فأصدر المشرع المرسوم السالف الذكر ناصا فى المادة (١) على أن « تنشأ ادارة لاستغلال شئون النقل جميعا بمدينة الاسكندرية وضواحيها تعتبر شخصا معنويا باسم « ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية » وعهد فى المادة (٢) من هذا المرسوم لهذه الادارة بتنظيم استغلال جميع مرافق النقل المشترك بدائرة المدينة المذكورة وضواحيها . وشكل لادارتها فى المادة (٥) مجلس ادارة يرأسه وزير المواصلات وعضوية وزير الداخلية ومدير عام مصلحة المسكك الحديدية ووكيل وزارة المواصلات ورئيس القومسيون البلدى والمدير العام لبلدية الاسكندرية والقائم بمراقبة ايرادات ومصروفات بلدية الاسكندرية وكبير مهندسى البلدية ، وأسند فى المادة ١٢ الى مجلس الادارة مهمة وضع تعريفية اجور النقل بعد الحصول على موافقة القومسيون البلدى ونص فى المادة (١٣) على أن يكون لادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية حساب خاص مستقل عن ميزانية الدولة وميزانية البلدية ونص فى المادة (١٤) على أن « يورد سنويا للبلدية صافى الايراد بعد خصم المبالغ اللازمة للتجديدات والمشروعات الجديدة والاحتياطى » .

ومن حيث ان الواضح مما تقدم ان ادارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية لم تعد بموجب هذا المرسوم شركة خاصة ، بل ادارة انشأتها الدولة للقيام بمرفق النقل المشترك بالمنطقة المذكورة ، وعهدت بالاشراف عليها لمجلس ادارة يرأسه الوزير المختص وعضوية ممثل مصلح معينة ، واعطتها قدرا من اختصاصات السلطة العامة بوضع تعريفية اجور النقل بعد الحصول على موافقة القومسيون البلدى لمدينة الاسكندرية ولها حساب خاص مستقل عن ميزانية الدولة وميزانية البلدية ، وبهذه السمات يمكن القول بانها من الأشخاص الادارية العامة .

ومن حيث ان المشرع أصدر فى عام ١٩٥٧ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة وهو اول تشريع ينظم المؤسسات العامة . ولم يتضمن هذا التشريع الاشارة الى اوجه التفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة مكتفيا بالنص فى المادة ١ على أن للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية ويكون انشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية وفقا للاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون الا انه فى عام ١٩٦٣ أصدر المشرع القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة والقانون

رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ونص في المادة (١) من القانون الأول على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتمارس نشاطا. صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا . ويكون لكل مؤسسة ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية .. ونص في المادة (١) من القانون الثاني على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة . ويكون لها الشخصية الاعتبارية . وذلك يكون المشرع قد أفصح عن التفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة ، وهو ما بدى واضحا في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، التي أشار فيها الى أنه ثمة وجوه اختلاف بينهما رغم كونها جميعا أشخاصا اعتبارية عامة وأصبح الأمر يتطلب تدخل المشرع لتحديد الصوابط المميزة لكل من هذين النوعين وتنظيمهما بما لا يدع مجالا للخلط بينهما وإن أوجه الخلاف التي تتخذ أساسا للتفرقة يمكن اجمالها في أن المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا في النشاط الخاص ورات الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة . في حين أن الهيئات العامة في الأغلب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . وإن المؤسسة العامة تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا .. أما الهيئة العامة فتقوم أصلا بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالى أو تجارى أو زراعى أو صناعى وإن العبرة بالغرض الأساسى للهيئة فحيث يكون الغرض الأساسى خدمة عامة تكون بصدد هيئة عامة حتى ولو كانت الخدمة التي تؤدي لها طبيعة تجارية .

ومن حيث أنه ولئن كانت هذه المحكمة سبق لها أن قضت بحكمها الصادر في ٢٥ من مايو ١٩٥٧ في الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٣ ق بأن إدارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية أصبحت مؤسسة عامة بمرسوم ١٧ من أكتوبر ١٩٤٦ ، كما أن المشرع ذكر في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء إدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية أن مرفق النقل العام في مدينة الاسكندرية وضواحيها تديره إدارة النقل المشترك وهي مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية ومنظمة في الوقت الحاضر بالمرسوم الصادرة في ١٧ من أكتوبر ١٩٤٦ - إلا أنه على أساس التفرقة التي خلقها المشرع في القانونين رقمي ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ بين نوعين

من أشخاص القانون العام هما المؤسسات العامة والهيئات العامة وطبقا للمعايير التى اشار اليها فى نصوص القانونين والمذكرة الايضاحية للقانون الاول ، يمكن القول بان ادارة النقل المشترك بالاسكندرية تعتبر هيئة عامة فى مفهوم القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٣ لتوافر مقومات الهيئات العامة فيها ذلك لانها على ضوء ما ورد فى مرسوم اكتوبر ١٩٤٦ بانشائها والذي يقابل القرار الجمهورى حاليا شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة عامة او خدمة عامة وله الشخصية الاعتبارية وحساب خاص مستقل عن ميزانية الدولة ، ويؤيد ذلك ان المشرع اصدر فى ديسمبر ١٩٦٥ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ناصا فى المادة (١) على ان « تعتبر هذه الادارة هيئة عامة فى تطبيق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة وتدعى الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية مما يؤكد حقيقة وضع هذه الادارة كهيئة عامة فى ظل قانونى المؤسسات العامة والهيئات العامة سالفى الذكر اللذين وضعا الضوابط المميزة لهذين النوعين كما سبق البيان .

ومن حيث ان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اذ نص فى المادة (١) على سريان احكامه على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ، فانه من ثم ينتفع بحكم القانون من يعمل فى احدى هذه الجهات وقت العمل به ويكون المدة المطلوب حسابها قد قضيت فيها ، فاذا كانت هذه المدة قد قضيت فى ادارة النقل المشترك بمحافظة الاسكندرية يسرى عليها حكم القانون لان هذه الادارة معتبرة هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لصدوره تأليا للقانونين رقمى ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم تعين تحديد مدلول عباراته فى ضوء ما ورد بهذين القانونين من معايير مميزة للهيئات العامة .

ومن حيث ان ما ذكرته ادارة قضايا الحكومة اخيرا من ان وزير الترميم اصدر القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ بالاستيلاء على شركة الترام بالاسكندرية للتدليل على ان هذه الشركة مازالت محتفظة بصفتها الخاصة إلى ما بعد ترك المدعى لخدمتها مردود بان هذا القرار لا يشير الى مرفق النقل بمحافظة الاسكندرية الذى كانت تتولاه شركة الترام والتي انتهت عقد امتيازها فى ٣١ مارس ١٩٤٦ على ما هو ثابت فى ديباجة مرسوم

١٧ من أكتوبر ١٩٤٦ بل ينص على الاستيلاء على شركة ترام الاسكندرية وفروعها تحت الحراسة التي تمارس نشاطا صناعيا في المؤسسات الصناعية الأخرى وهي مصنع الثلج ومحطة توليد الكهرباء ومصنع انتاج الطوب الحراري ومسابك انتاج مسبوكات الزهر وفرش كهراباشي لانتاج مسبوكات الصلب ومصنع الكبريت بدمنهو . الخ وكل هذه المؤسسات الصناعية بعيدة عن مرفق النقل بما لا يجه معه لاقحام هذا القرار في المنازعة الراهنة .

ومن حيث ان المدة التي قضاه المدعى بادارة النقل المشترك بالاسكندرية التالية لحصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية في عام ١٩٥٠ حتى تاريخ تعيينه في ١٣/٢/١٩٥٢ بمحكمة استئناف الاسكندرية قد قضاه في هيئة عامة فمن ثم ينتفيم المدعى بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، ويكون من حقه تبعا لذلك مادامت مدة خدمته بالادارة المذكورة متصلة مع مدة خدمته بوزارة العدل - ان ترد اقدميته في الدرجة التاسعة التي عين فيها في ١٣/٢/١٩٥٢ الى تاريخ حصوله على اهل المشار اليه في عام ١٩٥٠ .

ومن حيث انه وقد ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب - فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون وتأويله وتعين الفاؤه والقضاء بأحقية المدعى نى ارجاع اقدميته في الدرجة التاسعة ( كادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) الى تاريخ حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية في عام ١٩٥٠ مع ما يترتب على ذلك من اثار والزام الجهة الادارية المصروفات في

( طعن ٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٦٢١ )

#### المبدأ :

كادر عمال النقل المشترك لمدينة الاسكندرية الصادر بقرار مجلس الوزراء في ٧/٥/١٩٥٢ راضي التدرج في الترقية واستلزام قضاء مدة محددة في كل درجة لجواز الترقية الى الدرجة التالية - عدم تضمينه نصا يجيز التعيين مباشرة في غير أدنى الدرجات استثناء من تلك الأحكام .



### ملخص الحكم :

ان احكام الكادر راعت التدرج فى الترقية من كمسارى الى ناظر محطة ثم الى مفتش واستلزمت قضاء مدة محددة فى كل درجة لجواز الترقية الى الدرجة التالية او الندب اليها ، فلا يجوز ترقية المفتش الا بعد احدى عشرة سنة على الاقل من تاريخ تعيينه فى وظيفة كمسارى ولم تتضمن احكام الكادر نصا يجيز التعيين مباشرة فى غير ادنى الدرجات استثناء من تلك الاحكام ، هذا الى انه يفرض ان المحدد التسي شرط كادر عمال النقل المشترك بالاسكندرية قضائها للتدرج من وظيفة محصل الى وظيفة ناظر محطة ثم الى وظيفة مفتش ، يمكن التجاوز عن شرط قضائها فى الشركة المعين بها المدعى اكتفاء بالتحقق من قضائه هذه المدد على النحو المرسوم فى الكادر المذكور فى عمل مماثل او مشابه بجهة اخرى ، بفرض ذلك فان اوراق الدعوى خالية مما يدل على تحقق ما تقدم فى حالة المدعى .

( طعن ١٣٧٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٢ )

### المبدأ :

كادر عمال ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية الذى عمل به اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٥ لم ينص على وظيفة « مراقب اشرافية » - الكادر لم يرد به نص يخول الادارة سلطة تقييم الوظائف التى لم ينظمها او قياسها على وظائف اخرى مما ورد فيه - اثر سكوت الكادر عن تنظيم وظيفة « مراقب اشرافية » التى كانت موجودة بالادارة فعلا منذ صدوره .  
ملخص الحكم :

يبين من مطالعة كادر عمال ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية الذى عمل به اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٥ انه نص على وظيفة « اشرافى » وقد اوردها ضمن وظائف عمال الحركة فى الدرجة من ١٢٠ الى ٢٤٠ مليما بعلوة قدرها ١٥ مليما كل سنتين. وانه خلا من النص على وظيفة « مراقب اشرافية » والكادر المشار اليه لم يرد به اى نص يخول الادارة سلطة تقييم الوظائف التى لم يتناولها بالتنظيم او قياسها على وظائف اخرى مما ورد فيه .

وسكوت الكادر عن تنظيم وظيفة « مراقب اشارجية » التى كانت موجودة بالادارة فعلا عند صدوره لا يمكن أن يحمل الا على احد امرين اولهما : ان نية جهة الادارة قد انصرفت الى ابقاء الوضع الوظيفى بالنسبة الى هذه الوظيفة على ما هو عليه . وثانيهما : ان نية جهة الادارة قد اتجهت الى عدم تمييز وظيفة مراقب اشارجية « عن وظيفة اشارجى » من ناحية الربط المالى ، وفى كلا الحالتين لا يكون للمدعى ثمة حق فى المطالبة بالعلاوة موضوع الدعوى .

( طعن ٤٩٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٣ )

#### المبدأ :

كادر عمال النقل العام لمدينة الاسكندرية - النص فيه على تسوية حالة العمال المعيّنين قبل ١٩٤٥/٥/١ وعلى أن تتخذ الأجور المبينة به أساسا للتدرج بالعلاوات من بدء التعيين - المقصود بعبارة « بدء التعيين » هو تاريخ العمل بالادارة عقب الاستيلاء على المرفق فى أول يناير سنة ١٩٢٩ - أساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

لئن كان يبين من مطالعة احكام كادر ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية انه لم يتضمن النص على اتخاذ تاريخ أول يناير سنة ١٩٢٩ بداية لتسوية حاله عمالها ، حسبما جاء فى عريضة الطعن ، بل على العكس من ذلك ، نص فى صدره على تسوية حالة العمال المعيّنين قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ وعلى اتخاذ الأجور المبينة به أساسا للتدرج بالعلاوات « من بدء التعيين » الا أنه قصد بهذه العبارة « بدء التعيين بالعمل فى الادارة » عقب الاستيلاء على مرفق ترام الرمل فى أول يناير سنة ١٩٢٩ ، وآية ذلك تسوية حالة العمال الذين كانت لهم مدد خدمة سابقة فى الشركة المذكورة من ذلك التاريخ ، وقد اوضح مجلس ادارة المرفق - واضع الكادر - هذا المقصد بقراره التفسيرى الصادر فى ٢ من فبراير سنة ١٩٦١ الذى وافق فيه على اعتبار التاريخ المشار اليه أساسا لبدء تدرج اجور

العمال والذين انضموا الى الادارة فيه وكانت لهم مدد خدمة مسابقة بالشركة ، كما اكد فيه اعتبار هذه القاعدة من القواعد الاساسية التي تراعى عند تطبيق الكادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ .

( طعن ٧٠٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٤ )

##### المبدأ :

تقييم جهة الادارة لوظيفة « مراقب اشارجية » بوظيفة مفتش او ناظر محطة او قياسها عليها دون سند من القانون - لا يكسب حقا فى التمسك بأعمال آثار هذه التسوية - اساس ذلك .

##### ملخص الحكم :

انه ولئن كانت جهة الادارة قد قيمت وظيفة « مراقب اشارجية » بوظيفة مفتش او ناظر محطة او قياسها عليها فان ذلك لا يكسب المدعى حقا فى التمسك بأعمال آثار هذه التسوية ، طالما ان جهة الادارة لم تستند فى اجرائها الى اى سند من القانون ، ومن المسلم به ان مركز المدعى قانونى تنظمه القوانين واللوائح ، ومن ثم فلا يجوز له المطالبة بحق لا تخوله اياه القوانين او اللوائح .

( طعن ٤٩٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٥ )

##### المبدأ :

فصل بغير الطريق التاديبى - يكون من اختصاص مجلس الادارة - اساس ذلك من نصوص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الخاصة بإنشاء ادارة النقل العام .

##### ملخص الحكم :

انه وان كان من الممتنع قانونا الاستناد الى اللائحة التنفيذية السابقة فى تقرير اختصاص مجلس الادارة بفصل مدير ادارة النقل من

غير الطريق التأديبي ، الا ان فى احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ ما يسعف فى هذا الشأن ، فهو قد خول لمجلس الادارة ، السلطة العليا النهائية التى تفصل فى كل شئون الادارة ، وخوله فى وضع اللائحة الداخلية على ان يبين فيها النظم المتعلقة بالموظفين دون التقيد بنظام موظفى الدولة ، وعلى هذا فان مجلس الادارة هو الذى يملك وحده تعيين المدير وقرارات مجلس الادارة سواء فيما يتعلق بوضع اللائحة الداخلية او بتعيين المدير هى من القرارات النهائية التى لا معقب عليها من السلطة القضائية . ومن ثم فانه لا شبهة فى اختصاص مجلس الادارة بفصل مورث المدعين بغير الطريق التأديبي فى الفترة ما بين نفاذ القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ وصدر اللائحة الجديدة .

( طعن ١٥٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٦ )

##### المبدأ :

ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية - اعتبارها من المؤسسات العامة - موظفوها يعتبرون موظفين عموميين .

##### ملخص الحكم :

ان ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية تعتبر بحكم انشائها ومنحها الشخصية المعنوية وقيامها على مرفق النقل بمدينة الاسكندرية وضواحيها وتشكيل مجلس ادارتها والسلطات المخولة له واستقلال ميزانيتها تعتبر من المؤسسات العامة وينبئ على ذلك اعتبار موظفيها من الموظفين العموميين وعلاقتهم بالادارة علاقة تنظيمية والمستفاد من الاحكام المتقدمة ايضا ان مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون هذا المرفق .

( طعن ١٥٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٧ )

##### المبدأ :

ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية - مؤسسة عامة - استقلالها عن شخصية مجلس بلدى الاسكندرية - رقابة المجلس عليها لا تمتد الى مسائل

الموظفين - الموظفون الكتابيون المنقولون من قسم القضايا بعد تصفيته الى ادارة قضايا الحكومة - لا تسرى عليهم احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتسوية حالة الموظفين الذين ينقلون من المجلس البلدى الى الحكومة او منها الى المجلس .

### ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بانشاء ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ ان المادة الاولى منه تنص على ان « تعتبر ادارة النقل العام شخصا معنويا » وان المادة الرابعة تقضى بأن يكون لها مجلس ادارة يرأسه وزير المواصلات ومن بين أعضائه مدير عام بلدية الاسكندرية ، والمادة الخامسة تجعل من هذا المجلس السلطة العليا النهائية التى تفصل فى كل شئون الادارة وله على وجه خاص تعيين وترقية الموظفين ووضع اللائحة الداخلية للادارة المبينة للنظم الخاصة بالموظفين والعمال دون التقيد بنظام موظفى الدولة ، كما تنص المادة التاسعة على ان يكون للادارة ميزانية مستقلة .

ويتضح من هذه النصوص ومن المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ان ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية - التى حلت محل ادارة النقل المشترك - تعتبر مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شئنية مجلس بلدى الاسكندرية وتدير على مسئوليتها مرفق النقل العام فى مدينة الاسكندرية وضواحيها . ويقوم على شئونها مجلس ادارة يرأسه وزير المواصلات وله السلطة العليا فى شئون الادارة وعلى الاختص تعيين وترقية الموظفين ووضع النظم الخاصة بهم .

ولما كان الأصل فى تنظيم المؤسسات العامة ان تفرض عليها وصاية محدودة من الهيئة التى تتبعها بحيث يظل استقلالها كاملا فى ادارة المرفق خارج نطاق الرقابة وحدودها حتى تحقق المؤسسة رسالتها فى الاشراف على المرفق على اكمل وجه ، فان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه لم يغفل هذا الأصل اذ نظم فى بعض نصوصه تلك الرقابة ، فنصت المادة السادسة على ان قرارات مجلس ادارة النقل فى وضع تعريفة اجور النقل والتعديلات الجوهرية فى مواعيد سائر وسائل النقل وخطوطه

وتكوين المال الاحتياطي وفي العطاءات التي تزيد قيمتها على ثلاثين ألف جنيه لا تكون نافذة الا بعد مصادقة المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية .

ويبين من ذلك أن رقابة مجلس بلدى مدينة الاسكندرية على ادارة النقل المشترك مقصورة على التصديق على القرارات التي تصدر من مجلس ادارة النقل العام فى مسائل معينة محدودة لا تدخل ضمنها مسائل التوظيف والموظفين مما يقتضى أن تظل هذه الأمور من اختصاص مجلس ادارة النقل العام دون اية رقابة أو اشراف من مجلس بلدى مدينة الاسكندرية ، بحيث يظل ذلك المجلس هو السلطة العليا التي تفصل فى تعيين وترقية الموظفين ووضع النظم الخاصة بهم على نحو ما جاء بالمادة الخامسة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر . كما يكون موظفو ادارة النقل تابعين لهذه الادارة فى شئون توظيفهم كافة دون تدخل من جانب مجلس بلدى مدينة الاسكندرية فى هذا الصدد فى اية صورة من الصور ، ومن ثم يكون موظفو كل جهة من هاتين الجهتين مستقلين عن موظفى الجهة الأخرى فى شئون التوظيف فلا يسرى على موظفى إيتهما ما يسرى على الفريق الآخر من أحكام وقواعد خاصة . ومن هذه القواعد ما نص عليه القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة أو منها الى المجلس فلا تسرى أحكامه على موظفى ومستخدمى وعمال ادارة النقل الذين ينقلون الى الحكومة وبالعكس .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن لحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه لا تسرى على الموظفين الكتابيين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين ينقلون من ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية الى ادارة قضايا الحكومة .

( فتوى ٣١٢ فى ١٩٥٨/١/٢ )

### ثالثا - مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة :

قاعدة رقم ( ٦٧٨ )

#### المبدأ :

البند (٢) من قواعد تطبيق لائحة نظام موظفى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ينص على أنه فى الحالات التى يكون فيها المرتب متداخلا بين درجتين يمنح الموظف الدرجة الأقل ويستثنى من ذلك الممتازون الذين يضطلعون بمسؤوليات تناسب الدرجة الأكبر - مؤدى هذه القاعدة أنها خولت المؤسسة فى حالة الاستثناء سلطة تقديرية فى وضع الموظف على الدرجة الأكبر - إذا استعملت المؤسسة هذه الرخصة فإنها تصدر قرارا اداريا بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح يخول الموظف هذا المركز القانونى - صدور قرار مدير المؤسسة بتسوية حالة المدعى بوضعه على الدرجة الأقل - الطعن فى هذا القرار انما يكون بدعوى الالغاء التى يجب رفعها فى الميعاد القانونى .

#### ملخص الحكم :

١. ان المادة (٧) من قانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الذى كان يبرى على المؤسسة المدعى عليها والواجب التطبيق فى الدعوى المسائلة تقضى بان يختص مجلس ادارة المؤسسة بوضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المؤسسة وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة . وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بانشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة فى المادة (٥) منه. على ان ( مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المؤسسة وتصريف امورها فى حدود الاختصاص المخول لها بمقتضى احكام هذا القرار وله بوجه خاص وضع اللوائح الداخلية للمؤسسة دون التقيد بالقواعد الحكومية ) . وتنفيذا لذلك صدرت لائحة نظام موظفى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة « المدعى عليها » بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ بقرار من مجلس الادارة .-

ومن حيث ان المادة (٨١) من هذه اللائحة تنص على ان ( تشكل لجنة من مدير المؤسسة وعضوين من مجلس الادارة يختارهم المجلس ومن نواب المدير تكون مهمتها توزيع الموظفين الحاليين على ادارات المؤسسة وقيدهم على الوظائف الملائمة لمؤهلاتهم ومدد خدمتهم ومراتبهم وفقا لاحكام هذه اللائحة ) . وتنفيذا لذلك شكلت هذه اللجنة ووضعت قواعد تطبيق الكادر الجديد لموظفي المؤسسة واعتمدت هذه القواعد من مجلس ادارة المؤسسة في ١٩٦٣/١/٢٤ ونص البند (٢) من هذه القواعد على انه في الحالات التي يكون فيها المرتب متاخلا بين درجتين يمنح الموظف الدرجة الاقل مادام امامه المجال في الوصول الى نهاية مريبوطها. ويستثنى من ذلك الممتازين الذين يضطلون بمسؤوليات تناسب الدرجة الاكبر فيمنحون هذه الدرجة بذات مراتبهم ( كشف رقم ١ ) وقد تبين من الاطلاع على هذا الكشف عدم ورود اسم المدعى فيه ، ثم صدر قرار مدير عام المؤسسة رقم ٦١٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه بتسوية حالة المدعى وآخرين ونص على منح المدعى وظيفة رئيس قسم (١) وقد تظلم المدعى من هذا القرار في ١٩٦٣/٧/٨ ثم لقام دعواه بصحيفة اودعها قلم كتاب محكمة القضاء الاداري في ١٩٦٦/٣/٢٧ .

ومن حيث ان مبنى الدفع الذي ابدته الجهة الادارية الطاعنة بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد هو ان الدعوى المائلة هي من دعاوى الالفاء التي يجب ان ترفع في الميعاد القانوني وليست من دعاوى التسويات كما ذهب الحكم المطعون فيه ومن ثم فان مقطع النزاع في الطعن المعروض يتوقف على الفصل في هذه النقطة . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اقامة التفرقة بين دعاوى التسوية ودعاوى الالفاء على النظر الى مصدر الحق الذاتي ( المركز القانوني ) للموظف ، فان كان مقرا مباشرة في قاعدة تنظيمية كقانون او لائحة كانت الدعوى من دعاوى التسوية ، وتكون القرارات الصادرة في هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية او اعمال عادية لا تسمو الى مرتبة القرار الاداري اما اذا استلزم الامر صدور قرار اداري خاص يخول هذا المركز القانوني فان الدعوى تكون من دعاوى الالفاء .

ومن حيث انه يبين من القاعدة التي وضعها مجلس ادارة المؤسسة المدعى عليها المصالحة البيان في شأن منح العاملين بها الدرجات المعينة



نـ  
يجدول وظائف الكادر الجديد المرفق بلائحتها ، ان الاصل في الحالات  
التي يكون فيها المرتب متاخلا بين درجتين يمنح الموظف الدرجة الأقل  
مادام امامه المجال في الوصول الى نهاية مربوطها واستثناء من هذا  
الاصل يمنح الممتازون الذين يضطلعون بمسؤوليات تناسب الدرجة الأكبر  
هذه الدرجة بذات مرتباتهم . فان مؤدى هذه القاعدة انها خولت  
المؤسسة المدعى عليها في حالة الاستثناء سلطة تقديرية في وضع الموظف  
على الدرجة الأكبر وهي اذا استعملت هذه الرخصة فانها تصدر قرار  
اداريا بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح يخول الموظف هذا  
المركز القانونى . ولما كان المدعى يطالب المؤسسة المدعى عليها في  
الدعوى المعروضة باستعمال هذه الرخصة التقديرية ووضعه على الدرجة  
الأكبر وهي درجة مدير ادارة (ب) فمن ثم وتطبيقا لمعيار التفرقة بين  
دعوى الالغاء ودعوى التسوية الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة فان  
الطعن في القرار رقم ٦١٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه الذى وضع المدعى  
على درجة رئيس قسم (أ) انما يكون بدعوى الالغاء التى يجب رفعها  
في الميعاد القانونى .

( طعن ١٩٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٩ ) .

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة  
النقل العام بمدينة القاهرة - النص في مادته الخامسة على ان مجلس  
ادارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المؤسسة وتصريف  
أمورها وله ان يضع النظم الخاصة بموظفيها وعمالها دون التقيد بالقواعد  
الحكومية - صدور قرار تنظيمي من مجلس الادارة بقواعد ضم مدد الخدمة  
السابقة للعاملين بالمؤسسة واشتراطه ميعادا معيناً لتقديم طلبات ضم مدد  
الخدمة خلاله - عدم مراعاة هذا الميعاد يترتب عليه سقوط الحق في  
الضم نزولا على الاصل العام المقرر في هذا الشأن من عدم المساس  
بالحقوق المكتسبة للعاملين الذين تقدموا بطلباتهم لضم مدد خدمتهم  
السابقة في الميعاد - صدور قرار عام جديد من مجلس الادارة بالتفاضل  
عن الميعاد بالنسبة لبعض العاملين على ان يقتصر الأمر بالنسبة لمن تضم له  
مدة خدمة سابقة على تعديل مرتبه دون ارجاع لقدميته في الدرجة التى  
يشغلها ودون صرف فروق مالية عن الماضى - صحة هذا القرار -  
اساس ذلك - عدم مساسه بالحقوق المكتسبة لسائر العاملين .

( م - ٧٦ - ج ٢٢ )

### ملخص الحكم :

ومن حيث انه متى كان الثابت من كل ما تقدم ان مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة تختص بمعرفة مجلس ادارتها بالبت فى شئون العاملين والعمال - ويوضع النظم الخاصة بهم دون التقيد بالقواعد الحكومية ومن ثم فان لها ان تضع قواعد تنظيمية لضم مدد الخدمة السابقة للعاملين بها دون التقيد بقواعد حساب مدد الخدمة السابقة المعمول بها فى الجهات الحكومية ، ويترتب على ذلك ان يكون لها ان تحدد بمعرفتها مواعيد لتقديم طلبات ضم هذه المدد فاذا لم يراع صاحب الشأن هذه المواعيد سقط حقه فى ضمها نزولا على الاصل العام المقرر فى هذا الشأن لارتباط الامر بحقوق مكتسبة لعاملين آخرين تقدموا بطلباتهم لضم مدد سابقة لهم فى الميعاد ، بحيث اذا رأى مجلس ادارة المؤسسة بحكم الاختصاص الخول له فى هذا الشأن وضع قاعدة عامة جديدة بالتغاضى عن الميعاد فى فحص هذه الطلبات وكان له ان يقيد تطبيق هذه القاعدة بعدم المساس بالحقوق المكتسبة لسائر العاملين وبحيث يقتصر الامر على تعديل مرتبات العاملين دون صرف فروق مالية عن الماضى خصوصا وان الهدف الاصلى لقرار مجلس ادارة المؤسسة بجلسته ١٩٦٣/١/٢٤ بوضع القواعد المتقدمة لحساب مدد الخدمة السابقة كان فى حقيقته علاج التفاوت الكبير فى مرتبات العاملين بالمؤسسة عند تعيينهم بها نقلا من جهات متعددة كانت لكل منها سياستها بالنسبة للمرتبات وهو الامر الذى تحقق بتعديل مرتبات هؤلاء العاملين - تحقيقا للعدالة - دون مساس بالاقدمات .

( طعن ٨١٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١ )

قاعدة رقم ( ٦٨٠ )

### المبدأ :

موظفو وعمال شركات النقل العام للركاب المسقط عنها الالتزام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ العمال الذين كانوا قائمين بهذه الشركات وقت صدور القانون يعتبرون منقولين الى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة اما موظفو هذه الشركات فقد رخص القانون لجهة الادارة ان تعين من تختاره منهم للعمل بالمؤسسة - نقل العمال يتم بحالتهم الوظيفية الصحيحة المستحقة لهم قانونا فى ١٩٦٠/٥/٢٣ وفقا للاحكام القانونية التى كانت سارية عليهم اثناء عملهم بالشركة المنقولين منها .

### ملخص الحكم :

ان المشرع هدف صراحة الى نقل جميع العمال الذين كانوا قائمين بالعمل وقت صدور القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ بالعمل بالشركات التى اسقطت عنها وترخيصها الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة على حين هدف المشرع بالنسبة لموظفى تلك الشركات الى ترخيص جهة الادارة فى تعيين من تختاره منهم للعمل بالمؤسسة المذكورة بالمرتبات التى تقدرها لهم على النحو الذى نصت عليه المادة (١٣) من القانون المشار اليه ، وترتيباً على ذلك فان جميع هؤلاء العمال ينتقلون للعمل بالمؤسسة بحالتهم الوظيفية الصحيحة المستحقة لهم قانوناً فى ١٩٦٠/٥/٢٣ تاريخ العمل بالقانون بادر الذكر وذلك وفقاً للأحكام القانونية التى كانت سارية على حالتهم أثناء عملهم بالشركة المنقولين منها .

( طعن ١٣٧٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ )

### رابعاً - ترام القاهرة :

#### قاعدة رقم ( ٦٨١ )

### المبدأ :

التزام - اقتراض شركة ترام القاهرة مبلغ مليون جنيه من مصلحة صناديق التأمين والادخار وضمان المجلس البلدى للشركة فى الوفاء باقساط الدين وفوائده بطريق التضامن - فرض الحراسة على مرفق ترام القاهرة بمقتضى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٦٠ ثم اسقاط الالتزام بمقتضى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ وانشاء مؤسسة النقل العام التى حلت محل مجلس محافظة القاهرة فى الولاية على مرفق النقل ، وفى أداء اقساط الدين المشار اليه - حق المؤسسة فى الرجوع على شركة الترام بما ادته عنها الى مصلحة صناديق التأمين والادخار الدائنة .

### ملخص الفتوى :

ابرم مجلس بلدية القاهرة فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦١ اتفاقاً مع شركة ترام القاهرة باذخار بعض التعديلات على عقد التزام نقل الركاب الذى كانت تتولاه الشركة ، وذلك بتسيير مركبات ترولى بامر

بدلا من مركبات الترام . وتضمن الاتفاق ان يمول البرنامج بمبلغ مليون جنيه تقترضه الشركة بضمان المجلس البلدى . وقد اقترضت الشركة هذا المبلغ من مصلحة صناديق التأمين والادخار بعقد قرض مؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ كان المجلس البلدى طرفا فيه ، والتزام المجلس البلدى بضمان الشركة فى الوفاء باقساط الدين وقوائده بطريق التضامن وبمقتضى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٦٠ فرضت الحراسة على مرفق ترام القاهرة وعلى كافة المنشآت المرتبطة والمكملة والمنتمية للمرفق ، ثم صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ بإسقاط الالتزام الذى كان ممنوحا للشركة ، وبإيلولة كافة منشآت المرفق والأموال المرتبطة والمكملة والمنتمية الى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة ، وفى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ اصدر مجلس ادارة مؤسسة النقل العام قرارا بالتزام المؤسسة بإداء الدين المذكور بدلا من محافظة القاهرة ( التى حلت محل مجلس بلدى القاهرة ) ، ويثور التساؤل عن حق محافظة القاهرة او مؤسسة النقل العام فى الرجوع على شركة الترام بمبلغ المليون جنيه الذى ضمنته فى ادائه المحافظة ( مجلس بلدى مدينة القاهرة ) والذى تقوم مؤسسة النقل العام بإدائه نيابة عنها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فاستبان لها فيما يختص بالمسألة الاولى وعلى حق المحافظة او المؤسسة - الرجوع على شركة الترام بالدين سالف الذكر ، ان عقد القرض المبرم بين مصلحة صناديق التأمين والادخار وشركة الترام ومجلس بلدى القاهرة قد نص فى المادة السابعة منه على انه « ضمانا لوفاء قيمة السلفة وقدرها مليون جنيه والفوائد المترتبة فى هذا العقد يضمن الطرف الثالث ( المجلس البلدى ) ضمانا تضامنيا الطرف الثانى ( الشركة ) فى تنفيذ جميع شروط هذا العقد وعلى الاخص فى اداء مبلغ القرض مع الفوائد والمخلفات الاخرى فى مواعيد الاستحقاق حتى تمام الوفاء » . كما نصت المادة التاسعة منه على انه « فى حالة استرداد التزام شركة ترام القاهرة او اسقاطه او انهائه يحل الطرف الثالث ( المجلس البلدى ) محل الشركة المذكورة فى اداء مبلغ القرض وقوائده بحيث يلتزم اداء اقساط القرض وفوائدها فى تواريخ الاستحقاق بالشروط والأوضاع الواردة فى هذا العقد » .

وتنص المادة الأولى من القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام المنوح لشركة ترام القاهرة على أن « يسقط طبقا لأحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق النقل العام للركاب بالترام تروللى بإس بمدينة القاهرة الذى كانت تتولاه شركة ترام القاهرة » . كما نصت المادة الثانية منه على أن « تؤول الى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة كافة منشآت المرفق المشار اليه وكذا الأموال المرتبطة والمكاملة والمتمة له وتتولى مؤسسة النقل العام إدارته » . ونصت المادة الخامسة منه على أن « تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية لتنفيذ لجنة تختص بتحديد وتقييم التزامات الشركة الناشئة عن استغلال المرفق والحقوق التى لا تؤول دون مقابل طبقا للمادة الأولى من هذا القانون ، وتخصم هذه الالتزامات من الحقوق ... » .

واسقاط الالتزام فى حقيقته جزاء توقعه السلطة مانحة الالتزام على الملتزم نتيجة لأخطاء جسيمة اقترفها فى إدارته للمرفق بحيث يصبح من المتعذر الاطمئنان الى استمراره فى إدارة المرفق وتسييره ، وفى هذه الحالة لا تقوم السلطة مانحة الالتزام بتعويض الملتزم عن اسقاط التزامه ، والاسقاط باعتباره جزاء يقع على الملتزم لا يعنى حل الشركة التى تقسوم على إدارة المرفق بطريق الالتزام أو انقضاء شخصيتها المعنوية ، وكل ما يعنيه هو اقصاؤها عن إدارة المرفق الذى كانت تديره لحسابها وتحت مسؤوليتها نظرا لما ثبت من عجزها عن إدارته على وجه يحقق الصالح العام ، وما دامت الذمة المالية للشركة قائمة لم تنقض بعد فلدائنها حق الرجوع عليها دون سواها بما لهم من ديون فى ذمتها ، لأن مخاطر إدارة المرفق تقع على عاتق الشركة التى منحت امتيازها وعليها وحدها أن تتحمل النتائج المالية المترتبة على هذا الاسقاط .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ أسقط التزام إدارة مرفق النقل العام للترام والتروللى بإس عن شركة ترام القاهرة وآلت بمقتضى السادتين الأولى والثانية منه الى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة منشآت المرفق المشار اليه كافة وكذا الأموال المرتبطة والمكاملة والمتمة له . على أن تتولى مؤسسة النقل العام إدارته ، فلا يترتب على هذا الاسقاط

حل شركة ترام القاهرة ، بل تبقى شخصيتها المعنوية قائمة وتبقى ذمتها المالية مشغولة بديونها ، يؤيد هذا النظر أن المادة الخامسة من القانون المتقدم ذكره قررت مسؤولية الشركة عن التزاماتها الناشئة عن استغلال المرفق وخصم هذه الالتزامات من حقوق الشركة التي لا تؤجل دون مقابل طبقا للعادة الأولى من القانون المذكور .

ومن حيث أن شركة ترام القاهرة اذ اقترضت مبلغ المليون جنيه من مصلحة صناديق التأمين والادخار بضمن مجلس بلدى القاهرة ضمانا تضامنيا فانها تظل مسئولة عن دينها هذا قبل مجلس محافظة القاهرة ( الذى حل محل بلدية القاهرة ) فله اذا ما اداء عنها طبقا لنص المادة التاسعة من عقد القرض ، أن يرجع عليها بما اداء تطبيقا لقواعد الكفالة باعتبار الشركة هي المدينة اصلا بهذا الدين .

وقد حلت مؤسسة النقل العام فى اداء اقساط الدين المذكور محل محافظة القاهرة وذلك طبقا لقرار مجلس ادارة المؤسسة فى ٧ من اكتوبر سنة ١٩٦١ فيكون لهذه المؤسسة حق الرجوع على شركة الترام بما اذته عنها الى مصلحة صناديق التأمين والادخار الدائنة ، وقد انتقلت اليها الولاية التي كانت للمحافظة فى شأن مرفق النقل فى مدينة القاهرة فحلت محلها فى شأن هذا المرفق ، وذلك بمقتضى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة والتي تنص على أنه « فيما عدا ما يدخل فى اختصاص هيئة عامة اخرى أو ما يكون مدارا بطريق الالتزام تتولى المؤسسة ادارة واستغلال كافة مرافق النقل العام للركاب فى مدينة القاهرة » .

ويبين من كتاب وزارة الاسكان والمرافق الى وزارة الاقتصاد رقم ٨٨٦ المؤرخ ١٩٦١/١١/٩ أن لشركة ترام القاهرة أموالا مستقلة عن مرفق ترام القاهرة فلم يشملها قانون الاسقاط ، وانما تشملها الحراسة العامة على أموال الرعايا البلجيكيين بمقتضى الأمر العالى رقم ٩٩ لسنة ١٩٦١ ، لذلك فانه يكون لمؤسسة النقل العام حق الرجوع على الشركة لأموالها هذه التي لا تتعلق بمرفق الترام وذلك اذا لم تكن الحقوق التي تتعلق بالمرفق والتي لا تؤول دون مقابل للمؤسسة .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه يجب :  
لمؤسسة النقل العام الرجوع على شركة ترام القاهرة بما تؤديه المؤسسة  
عنها الى مصلحة صناديق التامين والادخار ، وان تستوفى مبلغ المليون  
جنيه من اموال شركة الترام .

( فتوى ٤ فى ١٩٦٢/١/٢ )

قاعدة رقم ( ٦٨٢ )

المبدأ :

التزام - اسقاط التزام مرفق الترام عن شركة ترام القاهرة - بقاء  
شركة الترام قائمة رغم اسقاط الالتزام عنها - حق المؤسسة فى الرجوع  
على الشركة فى اموالها هى دون اموال الرعايا البلجيكيين الآخرين نظرا  
لاستقلال شخصية الشركة عما عداها من الاشخاص كما انه لا حق لمحافظة  
القاهرة فى الرجوع على اموال هؤلاء الرعايا البلجيكيين استيفاء للاثاوات  
والغرامات المستحقة على شركة الترام .

ملخص الفتوى :

ان شخصية شركة الترام مستقلة عن شخصية كل من المساهمين  
فيها فضلا عن استقلالها عن الشخصيات القانونية للرعايا البلجيكيين  
الآخرين الذين فرضت على اموالهم الحراسة . وهذا الاستقلال فى  
الشخصية يستتبع استقلال الذمة المالية لكل من الشركة كشخص معنوى  
وغيرها من الأشخاص ومن ثم فلا يجوز الرجوع على اموال الرعايا  
البلجيكيين الآخرين الموضوعة تحت الحراسة وفاء للديون المستحقة  
قبل الشركة .

وترتبيا على ما تقدم ، فانه لا يجوز لمؤسسة النقل العام فى سبيل  
استيفاء دين المليون جنيه ان ترجع على اموال الرعايا البلجيكيين  
الآخرين الموضوعة تحت الحراسة اذا لم تكف اموال شركة الترام للوفاء به ،  
كذلك لا يجوز لمحافظة القاهرة ان تعود على اموال هؤلاء الرعايا فى سبيل  
ما قد يكون لها من اثاوت او غرامات مستحقة على الشركة بنساء على  
عقد الالتزام .

( فتوى ٤ فى ١٩٦٢/١/٢ )

## قاعدة رقم ( ٦٨٣ )

### المبدأ :

صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ بإسقاط الالتزام عن شركة ترام القاهرة وإيلولة المرفق وكافة منشآته وأمواله الى مؤسسة النقل العام - عدم التزام المؤسسة بديون الشركة لأنها ليست خلفا عاما أو خاصا لها لا يتمتع من حلول المؤسسة محل مجلس بلدى مدينة القاهرة فيما يختص بالتزاماته المتعلقة بالمرفق - أساس ذلك حلول المؤسسة محل المجلس البلدى فى القيام على المرفق - التحدى بأن التزامات المؤسسة محددة فى قانون الاسقاط مردود بأن ما حدده القانون هو علاقة المؤسسة بالشركة دون علاقة المؤسسة بالمجلس البلدى الذى حلت محله - مثال بالنسبة لعقد قرض أبرمته الشركة بضمان المجلس البلدى - حلول المؤسسة محل المجلس البلدى فى الضمان دون أن يعتبر ذلك تبرعا بأموال المؤسسة .

### ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى ٣٠ من يوليو سنة ١٩٦١ الذى قضى بإسقاط الالتزام عن شركة ترام القاهرة ونص فى المادة الثانية منه على أن نؤول الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة كافة منشآت مرفق ترام القاهرة وكذا الاموال المرتبطة والمكملة والمتمة له ، وتتولى المؤسسة ادارتها - وقد بعثت الادارة العامة للشركات بمحافظة القاهرة كتابا الى المؤسسة بتاريخ ١٦ من اغسطس سنة ١٩٦١ يتضمن أنه بناء على اسقاط الالتزام عن شركة ترام القاهرة تكون مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة مسؤولة عن سداد اقساط القرض المنوه عنه وفوائدها على الوجه المفضل فى اتفاق ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ .

ويبين من عقد القرض الذى أبرم بين مصلحة صناديق التأمين والامخار وشركة الترام ومجلس بلدى مدينة القاهرة أن المادة ٧ منه تنص على أنه « ضمنا لوفاء السلفة وقدرها مليون جنيه والقواعد المشتربة فى هذا العقد يضمن الطرف الثالث ( المجلس البلدى ) ضمنا تضامنيا للطرف الثانى ( الشركة ) فى تنفيذ جميع شروط هذا العقد وعلى الأخص فى اداء مبلغ القرض مع الفوائد والملحقات الأخرى فى مواعيد الاستحقاق حتى تمام الوفاء » .



وتنص المادة ٩ من العقد على أنه : « فى حالة استرداد التزام شركة ترام القاهرة أو اسقاطه أو انهائه يحل الطرف الثالث ( المجلس البلدى ) محل الشركة المذكورة فى اداء مبلغ القرض وفوائده بحيث يلتزم اداء اقساط القرض وفوائدها فى تواريخ الاستحقاق بالشروط والأوضاع الواردة فى هذا العقد » .

كما تنص المادة الأولى من القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة ، على أن « يسقط طبقاً لأحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق النقل للركاب بالتزام والترولى بإس بمدينة القاهرة الذى كانت تتولاه شركة ترام القاهرة » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « تؤول لمؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة كافة منشآت المرفق المشار اليه وكذا الأموال المرتبطة والمكاملة والمتممة وتتولى مؤسسة النقل العام إدارته » .

وتنص المادة الخامسة منه على أن : « تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية للتنفيذ لجنة تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة عن استغلال المرفق والحقوق التى لا تؤول دون مقابل طبقاً للمادة الأولى من هذا القانون . وتخصص هذه الالتزامات من الحقوق ... » .

ومن حيث أن الذى يبين من نص المادتين السابعة والتاسعة من عقد القرض المنوه عنه أن المدين الأصلي فى هذا القرض هو شركة ترام القاهرة ، والمجلس البلدى هو الضامن المتضامن ، والواقع أن نية المجلس البلدى قد اتجهت الى ضمان الشركة فى سداد اقساط القرض على أساس الأموال التى ستؤول اليه فى حالة الاسقاط ، وهذه الأموال كفيلة بالوفاء بالدين بالإضافة الى الإيرادات التى كان سيحصلها المجلس البلدى من إدارته للمرفق . ولكن الوضع تغير فلم يصدر قرار من المجلس البلدى باسقاط الالتزام ولم تؤول اليه الأموال المشار اليها ، وإنما صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ باسقاط الالتزام عن مرفق ترام القاهرة وقضى بأبيلولته وتولى إدارته مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، ويترتب على ذلك أن تحل المؤسسة محل المجلس البلدى فى كل ما يتعلق بالمرفق ،

ولا يكون للمؤسسة مصلحة جدية فى الاعتراض على سداد اقساط القرض لأن هذا السداد سيتم ضمن أموال المرفق ، وإذا ترتب عليه نقص فى صافى أرباح المؤسسة فإن المقرر أن صافى إيرادات المؤسسة يؤول الى مجلس محافظة القاهرة ( التى حلت محل المجلس البلدى طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٩ ) وهذا ما استند اليه مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المعقودة فى ٧ من اكتوبر سنة ١٩٦١ حيث قرر التزام المؤسسة بقرض المجلس البلدى نظرا لحلولها محل المجلس البلدى وباعتبار أن المؤسسة هى الجهة التى آلت اليها اصول شركة الترام ، كما قرر ان ذلك لا يتعارض مع فتوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة من أن مؤسسة النقل العام لا تعد خلفا عاما أو خاصا لشركة الترام .

هذا وإن التزامات المؤسسة بالاتفاقات التى أبرمتها المحافظة ( المجلس البلدى وقتذاك ) لا يتعارض مع ما هو مسلم من أن المؤسسة ليست خلفا عاما أو خاصا للشركة لا تلتزم بالدين بصفة أصلية لحلولها محل الشركة وإنما هى تلتزم به نتيجة حلولها محل المحافظة ( المجلس البلدى سابقا ) فى القيام على المرفق فى مقابل أن يكون للمؤسسة الرجوع على الشركة بما تؤديه .

ولا حجاج فى أن التزامات المؤسسة قد حددت فى قانون الاسقاط ، وذلك أن ما حدده قانون الاسقاط هو علاقة المؤسسة بالشركة التى اسقط منها الالتزام ، ومن ثم لا يجوز تحميل المؤسسة بديون على الشركة لم ينص عليها القانون ، ولكن فى مجال العلاقة بين المؤسسة والمحافظة باعتبار الأولى قد حلت محل الثانية فى كل ما يتعلق بمرفق النقل فإنه لا يكون ثمة مانع من حلول المؤسسة فى الضمان .

هذا وإن ارتضاء مجلس ادارة المؤسسة هذا الحل فى الضمان ترتيبا على حله محل المجلس البلدى فى تسيير المرفق وإدارته ، هو مما يملكه مجلس الادارة باعتباره السلطة المهيمنة على شئون المؤسسة ، وعلى أساس أنه يملك اتخاذ ما يراه لازما لتسيير المرفق من قرارات ، ولا يعتبر هذا التصرف تبرعا بأموال المؤسسة ، مادامت المؤسسة قد حلت محل المحافظة فى تسيير المرفق ، ومادام للمؤسسة بعد ادائها مبلغ الدين حق الرجوع على الشركة فى أموالها الخاصة غير المتعلقة بالمرفق .

. ومن حيث انه متى كان مجلس ادارة المؤسسة قد قرر الالتزام باداء هذا القرض وكان قراره سليما ومطابقا للقانون ، فانه لا يكون شمة مجال للعدول عن هذا القرار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام هيئة النقل العام بالقاهرة ( مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة سابقا ) بالاستمرار فى اداء اقساط الدين المستحق لمصلحة صناديق التأمين والادخار مع بقاء حق الهيئة فى الرجوع على الشركة طبقا للقواعد العامة ، وأن التزام الهيئة بهذا الاداء قد قام على اساس سليم من القانون ، ومن ثم فلا يجوز التحلل منه .

( ملف ٢٢/٧٣ - جلسة ١٩٦٤/١١/١٨ )

ايدت الجمعية العمومية هذه الفتوى بعد ذلك بجلسة ١٩٦٥/٥/١٢

خامسا - سكك حديد الدلتا :

قاصدة رقم ( ٦٨٤ )

المبينة :

موظف - موظفو وعمال مرفق سكك حديد الدلتا - اعتبارهم موظفين عموميين وفى مركز لائعى رغم خضوعهم للأحكام الواردة فى مجموعة الأوامر المستديمة التى أصدرتها شركة سكك حديد الدلتا - أساس ذلك - اضافة قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ على هذه الأحكام مع احكام قانون عقد العمل الفردى وصف القواعد التنظيمية .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء تاريخ مرفق سكك حديد الدلتا منذ اسقاط الالتزام من الشركة التى كانت قائمة بادارته فى سنة ١٩٥٣ الى أن تقرر تصفيته فى سنة ١٩٥٧ انه فى ٣ من يونية ١٩٥٣ قرر مجلس الوزراء اسقاط التزام شركة سكك حديد الدلتا المساهمة الممنوح لها لادارة مرفق السكك الحديدية ومصادرة التأمين المدفوع منها طبقا لما أفتى به قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة من أنه للحكومة اذا شاعت أن تقرر اسقاط التزام شركة سكك حديد الدلتا المساهمة الممنوح لها لادارة مرفق السكك الحديدية ومصادرة التأمين المدفوع منها ويكون ذلك بقرار من

مجلس الوزراء . وبعد ان يتقرر اسقاط الالتزام تعلن الحكومة عن مزايدة عامة لبيع المرفق ومعداته وادواته وفقا لاحكام عقد الالتزام تمهيدا لاختيار ملتزم جديد . . واذا رأت الحكومة بعد الاسقاط ان المصلحة العامة تقتضى استمرار سير المرفق اثناء المدة التى تستغرقها اجراءات المزايدة فتكون ادارة المرفق فى هذه الحالة بمعرفتھا وعلى حسابها وتحت مسئوليتها لحين اتمام المزايدة . . وفى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة رفعتها اليه وزارة المواصلات . . جاء فيها انه « بما ان المصلحة تقتضى بقاء سير المرفق اثناء المدة التى تستغرقها اجراءات المزايدة فنرجو من المجلس التفضل بالموافقة على اعتبار الحراسة التى كانت موضوعة عليه قبل اسقاط التزام الشركة منتهية ، وعلى ان تقوم مصلحة السكك الحديدية بادارة المرفق ، باعتبار ان اعمالها وثيقة الصلة به ، وعلى ان تكون ادارتها بالوضع الحالى لموظفى الدلتا وطبقا للوائح وقواعدها ، مع تخويل مجلس ادارة السكك الحديدية سلطة البت فى شئون هذا المرفق خلال ادارته بمعرفة المصلحة . . وفى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ رفعت وزارة المواصلات الى مجلس الوزراء مذكرة ارتأت فيها ( أولا ) اقرار ما تم من طرح موجودات المرفق وحق استغلاله فى المزايدة العامة مرتين لم تسفرا عن ملتزم جديد يحل محل شركة سكك حديد الدلتا التى اسقط امتيازها ، وترتب على ذلك سقوط كل حق كان عقد امتياز يخوله لتلك الشركة ، وان ملكية الدولة لموجودات المرفق لا يقابلها اى عبء على الخزنة ، وفقا للمادة ١٧ من دفتر الشروط الملحق بعقد الالتزام . ( ثانيا ) تخويل وزارة المواصلات وضع نظام لادارة مرفق النقل بالسكك الحديدية الزراعية على الاسس التى يقررها المجلس » . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ على البند الاول مما عرضته وزارة المواصلات ، وفيما يختص بالبند الثانى قرر تخويلها وضع نظام لادارة المرفق ، على اساس ان يدار المرفق كهيئة اعتبارية ملحقة بالسكك الحديد ، بادارة خاصة منفصلة .

وقد جرت ادارة المرفق على معاملة مستخدميه وعماله وفقا للاحكام الواردة فى مجموعة الاوامر المستديمة التى أصدرتها الشركة التى كانت قائمة على ادارته وفقا لاحكام قانون عقد العمل الفردى ، كما استمرت ايضا فى التامين عليهم ، وفقا للعقود التى أبرمت فى سنة ١٩٥٠ - مع شركة لاباترنيك ( الجمهورية للتأمين حاليا ) .

ولما صدر القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للائحة للعمال الخاضعين لأحكام قانون عقد العمل الفردى وبدأ العمل به ، اختلف الرأى فى شأن خضوع عمال المرفق ، لأحكامه على النحو المبين فى كتاب الوزارة ، وتفرع عن هذا الخلاف مسائل تحصل فى مدى جواز صرف مكافآت ترك الخدمة لهؤلاء العمال بالنسب المقررة فى قانون عقد العمل الفردى وجواز خصم قيمة الخسارة الناجمة عن تصفية وثائق التأمين الخاصة بكل عامل من مجموع المكافأة التى تستحق له .

ويستفاد مما تقدم ، أن مرفق سكك حديد الدلتا ، هو مرفق عام ، أخذت الدولة فى إدارته بالطريق المباشر ، اعتبارا من ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ، تاريخ إسقاط الالتزام بإدارته عن شركة سكك حديد الدلتا المساهمة ، وأنه بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ عهدت الدولة بإدارة هذا المرفق ، الى مصلحة حكومية ، وهى مصلحة السكك الحديدية ، وقد كانت هذه الإدارة ، بادرى ذى بدء مؤقتة ، ثم استقر بصفة نهائية ، على النحو المتقدم بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، بوضع نظام لإدارة المرفق المذكور .

ومتى تبين ذلك ، وتحدد وضع المرفق المشار اليه على النحو السابق ، فإنه تبعا لذلك يعتبر مستخدموه وعماله موظفين عموميين طبقا للمدلول الشامل لهذا الاصطلاح ، متى كانت للعلاقة التى تربطهم بهذا المرفق صفة الاستقرار والدوام ، وهذه الصفة متحققة فى الغالب ، فى شأن العمال والمستخدمين المذكورين . ولا يغير من هذا النظر ، أن تكون العلاقة التى كانت تربط هؤلاء أصلا ، بشركة سكك حديد الدلتا ، هى علاقة غير لائحية ، تخضع للأحكام الواردة فى مجموعة الأوامر المستديمة التى أصدرتها الشركة المذكورة ، كما تخضع أيضا لأحكام قانون عقد العمل الفردى ، فى المسائل التى لم يرد ببيان حكمها نص فى المجموعة المشار اليها ، وفى المسائل التى تكون أحكام قانون عقد العمل أكثر فائدة ، لا يغير كل ذلك من النظر المتقدم ، لأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ ، أذن نص على أن تكون إدارة المرفق بالوضع الحالى لموظفى الدلتا ، وطبقا للوائحها وقواعدها ، يكون قد

أضفى على أحكام مجموعة الأوامر المستديمة المشار إليها ، وعلى أحكام قانون عقد العمل الفردى ، وصف القواعد التنظيمية التى تحكم حالات العمال والمستخدمين المشار إليهم . وبهذا تقوم الرابطة بينهم وبين المرفق على أساس ما جاء فى تلك القواعد ، ويعتبر هؤلاء العمال والمستخدمون بخضوعهم لها ، بمقتضى الوضع الجديد للمرفق ، فى مركز لاشعى ، يخضع لأحكام القانون العام ، وغنى عن البيان انه ليس ثمت ما يمنع قانونا من استعارة بعض الأحكام التى تنظم العلاقات العقدية ، لتحكم حالات خاصة بموظفى الحكومة ، وأن هذه الأحكام المستعارة ، تعتبر بمقتضى النص عليها فى القوانين أو القرارات المنظمة لحالات هؤلاء الموظفين ، أو بمقتضى الاحالة إليها أحكاما تنظيمية عامة ، بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

وإذا كان هذا شأن العمال والمستخدمين المذكورين ، فإنهم يكونون . على مقتضى ما سبق ، لا موظفين عموميين فحسب ، بل يكونون أيضا موظفين حكوميين ، لأنهم يعملون فى إدارة تتبع مصلحة من المصالح الحكومية .

( فتوى ٦٣٥ فى ١٩٦١/٩/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨٥ )

المبدأ :

مرفق مكك حديد الدلتا - مكافأة نهاية الخدمة للموظف المعين به بعقد لمدة محددة - حسابها بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - يكون على أساس أجر العامل - المقصود بأجر العامل وفقا للقانون المذكور - هو ما يتناوله من أجر ثابت مضاف إليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار إليها فى المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون المدنى - المكافأة عن الأعمال الإضافية المؤقتة الخاصة بتصفية المرفق لا تدخل فى هذا الأجر - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه « إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الفسخ صادرا من جانب ..

صاحب العمل فى العقود غير محددة المدة وجب عليه ان يؤدي الى العامل مكافأة عن مدة خدمته على الوجه الآتى :

( ١ ) للعمال المعيّنين بالساهية الشهرية :

أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر سنة ونصف .

( ب ) للعمال الآخرين :

أجرة عشرة أيام عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر خمسة عشرة يوما عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر سنة ونصف « .

وتنص المادة ٣٨ من المرسوم بقانون المذكور على ان « يتخذ الأجر الأخير للعامل أساسا لتقدير ... المكافأة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ وذلك بالنسبة الى العمال الذين يتقاضون أجورهم بالشهر أو بالأسبوع أو باليوم أو بالساعة » .

ومقتضى هذين النصين ان المعول عليه فى حساب مكافأة نهاية الخدمة - طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - هو أجر العامل ، ومن ثم فانه يتعين تحديد المقصود بالأجر الذى يتخذ أساسا لتقدير مكافأة نهاية الخدمة فى نطاق تطبيق أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر .

ولما كانت المادة الرابعة من هذا المرسوم بقانون تنص على انه « يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون ما يتناوله العامل من أجر ثابت مضافا اليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار اليها فى المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون المدنى ... » .

وتنص المادة ٦٨٣ من القانون المدنى على ان « تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الأجر ، وتحسب فى تعيين القدر الجائز الحجز عليه » .

١ - العمالة التى تعطى للطوافين والمندوبين والجوابين والممثلين التجاريين .

٢ - النسب المئوية التى تدفع الى مستخدمى المحال التجارية عن ثمن ما يبيعونه والعلوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاء امانته او مقابل زيادة اعبائه العائلية وما شابه ذلك ، اذا كانت هذه المبالغ مقرررة فى عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع او جرى العرف بمنحها حتى اصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا .

وتنص المادة ٦٨٤ من القانون المدنى على انه « لا يلحق بالاجر ما يعطى على سبيل الوهبة الا فى الصناعة او التجارة التى جرى فيها العرف بدفع وهبة ، وتكون لها قواعد تسمح بضبطها . وتعتبر الوهبة جزءا من الاجر اذا كان ما يدفعه منها العملاء الى مستخدمى المتجر الواحد يجمع فى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه او تحت اشرافه . ويجوز فى بعض الصناعات كمصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب ، الا يكون للعامل اجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام » .

ويخلص من النصوص سالفة الذكر ان الاجر الذى تحسب على اساسه مكافاة الخدمة ، يتكون من عنصرين : اولهما - هو الاجر الثابت للعامل والعنصر الآخر يتمثل فى جميع ما يحصل عليه العامل من المبالغ المشار اليها فى المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون المدنى - فقد يكون عمالة ، او نسبة مئوية من ثمن ما يبيعه المستخدم ، او اعانة غلام معيشة ، او مكافاة على امانته او فى مقابل زيادة اعبائه العائلية او وهبة من عملاء المحل الذى يشتغل فيه . والنوع الاول من المبالغ تضاف الى الاجر الثابت فى حساب مكافاة نهاية الخدمة هى العمالة ، والعمالة - او العمولة - هى الاجر الذى يتقاضاه مستخدموا المحال التجارية الذين يطوفون بمختلف المدن والقرى بحثا عن مشتريين للمسلع التى تتجر فيها تلك المحال وتحسب العمالة على اساس الصفقات التى تنأتى عن طريقهم . والنوع الثانى هو النسب المئوية التى تدفعها بعض المحال التجارية لمستخدميها من ثمن ما يبيعونه ، تشجيعا لهم على الاهتمام بعملهم . والنوع الثالث هو اعانة غلاء المعيشة - وهى عبارة عن نسبة مئوية من الاجر تؤدى الى العامل لتغطية زيادة نفقات المعيشة والنوع الرابع من المبالغ المشار اليها هو المنحة التى تعطى للعامل علاوة على الاجر



الثابت فى نهاية كل سنة او فى فترات معينة خلال السنة ، وقد جرت العادة الا يختص بالمنحة فريق من عمال المؤسسة الواحدة دون الفريق الآخر ، بل تصرف للجميع دون استثناء ، وصرف هذه المنحة انما يكون من جانب صاحب العمل وحده تبرعا منه لعماله دون ان يكون موضع مساومة بينه وبين العمال ، والدافع الى ذلك ما يحققه صاحب العمل من ارباح تسمح له بهذا التبرع - وقد استقر القضاء فى فرنسا على ان صرف المنحة سنويا يجعلها حقا - لا تبرعا اذا صرفت باستمرار ، وكان صرفها بنسبة واحدة لجميع مستخدمى المؤسسة دون استثناء احد منهم ، وفى هذه الحالة تعتبر المنحة جزءا من الاجر وتأخذ حكمه . ويعتبر كذلك من قبيل المنحة ما يصرف للعامل جزاء امانته او فى مقابل زيادة اعبائه العائلية وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية او لوائح المصنع او جرى العرف بمنحها حتى اصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا والنوع الخامس والاخير من المبالغ سالفة الذكر هو الوهبة - فقد جرى العرف على ان يدفع عملاء المحال العامة كالمقاهى والمطاعم والمشارب - بالاضافة الى ثمن ما يقدم لهم من طعام او شراب - مبلغا من المال لمن قام بخدمتهم ، وهو ما يسمى « بالبقشيش » والطابع الذى يميز الوهبة انها تدفع لشخص لا يتقاضى ممن دفعها ثمنا لما قدم من خدمات ويشترط لاعتبار الوهبة جزءا من الاجر - فى الصناعة والتجارة - شرطان : الاول ان يكون العرف قد جرى بدفعها ، والثانى ان يكون لها قواعد تسمح بضبطها . كما تعتبر الوهبة جزءا من الاجر - ولو لم يتوافر الشرطان المذكوران - اذا كان ما يدفعه منها العملاء الى مستخدمى المتجر الواحد يجمع فى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه او تحت اشرافه ، كما قد تحل الوهبة محل الاجر الثابت فى بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب .

ومن حيث ان المكافاة التى كانت تمنح للموظف - صاحب الشأن - لاشرافه على الأعمال الحسابية الخاصة بمراحل تصفية مرفق سكك حديد الدلتا وتزويد لجنة التصفية بالبيانات اللازمة ، ولم تكن تصرف من ميزانية المرفق ، وانما كانت تصرف من حصيلة التصفية نظير عمل مؤقت خاص بالنصفية وينتهى بانتهاءها ، ومن ثم فان هذه المكافاة لا تعتبر اجرا ثابتا كما انها لا تعتبر جزءا من هذا الاجر الثابت ،

اذ انها لا تدخل فى نوع من انواع المبالغ المشار اليها - فهي ليست عمالة او نسبة مئوية من ثمن المبيعات او اعانة غلاء معيشة ، كما انها ليست منحة بمعناها سالف الذكر ، ولا مكافاة على امانته او فى مقابل زيادة اعبائه العائلية ، وهى اخيرا ليست وهبة على النحو السابق الاشارة اليه . وعلى ذلك فان المكافاة المذكورة لا تدخل فى مدلول الاجر الذى تحسب على اساسه مكافاة نهاية الخدمة للسيد المذكور - بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فى شان عقد العمل الفردى .

( فتوى ١٣٣ فى ١٩٦٣/١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨٦ )

##### المبدأ :

موظفو وعمال مرفق سكك حديد الدلتا - نظام التأمين الخاص بهم - عدم خضوعهم فيه لاحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بل استحقاقهم مكافآت ترك الخدمة طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ او حصة وثيقة التأمين الجماعى ايهاا افضل ، وذلك دون خصم الخسارة الناتجة عن تصفية حصة المرفق فى الوثيقة - افادتهم كذلك من احكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة المنصوص عليها فى المادتين ٥٥ و ٥٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى شان التأمينات الاجتماعية - اساس ذلك .

##### ملخص الفتوى :

ان مستخدمى وعمال مرفق سكك حديد الدلتا ، لا يخضعون لاحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن انشاء صندوق للاذخار وآخر للتأمين - ذلك لان نطاق سريان هذا القانون محدد فى المادتين الاولى والثانية منه ، اللتين تفيدان ان الاصل هو خضوع جميع العمال الخاضعين لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى لاحكام ذلك القانون ، وانه استثناء من هذا الاصل لا يخضع لهذه الاحكام عمال الحكومة ومستخدموها الخارجون عن الهيئة ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ،

تتناول عمال الحكومة ومستخدميها الخارجين عن الهيئة ، وإن لمادة الثانية قد أخرجتهم على سبيل الاستثناء من حكم القانون ، ومن ثم فإن عمال الحكومة ومستخدميها الخارجين عن الهيئة لا يخضعون لأحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ حتى ولو كانت علاقتهم بالحكومة علاقة عقدية يحكمها المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي .

وليس ثمت ما يحول قانونا دون استمرار ادارة مرفق سكك حديد الدلتا في تنفيذ عقود التأمين الجماعي التي سبق ان أبرمت مع شركة لاباترنيك للتأمين ( الجمهورية حاليا ) ، متى كانت هذه الادارة ترى وجه المصلحة في ذلك ، وغنى عن البيان ان استمرار العمل بنظام التأمين المشار اليه والعقود المبرمة في شأنه يجد سنده في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ المشار اليه ، لان هذا النظام يدخل في عموم الاوامر واللوائح والقواعد التي كان معمولاً بها في شركة سكك حديد الدلتا والتي نص القرار المذكور على استمرار العمل بها .

واشارك العامل في نظام تأمين جماعي يستهدف افادته من مزايا افضل من تلك التي يقررها المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بحيث تكون مكافأة ترك الخدمة محددة بالنسب المقررة في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر ، هي الحد الأدنى لما يجب منحه للعامل من مكافأة عن مدة خدمته بالمرفق ، ولا يجوز الانتقاص من مقدار هذه المكافأة .

ومما يجدر التنبيه اليه انه بالنسبة الى من بقى من العمال في خدمة مرفق سكك حديد الدلتا حتى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية فإن تطبيق الأحكام المتقدمة في شأنهم « لا يخل بحقوقهم في الافادة من الأحكام الخاصة بتأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة » وهي الأحكام الواردة في الفصلين الثاني والثالث من القانون المشار اليه متى كانت هذه الأحكام « أكثر فائدة لهم ، وذلك طبقاً للمادتين « ٥٥ و ٥٦ » من هذا القانون ، وللتين تقضيان بريان أحكام الفصل الثاني الخاص بتأمين الشيخوخة . والفصل الثالث الخاص بتأمين العجز والوفاة على مستخدمي وعمال الحكومة ما لم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام افضل .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان مستخدمى وعمال مرفق سكك حديد الدلتا لا يخضعون لاحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وأنهم يستحقون مكافآت ترك الخدمة طبقا لاحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أو حصيد وثيقة التأمين الجماعى ايهما أفضل لهم وذلك دون خصم الخسارة الناتجة عن تصفية حصة المرفق فى الوثيقة .

اما بالنسبة الى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المتقدم ذكره فانهم يخضعون لاحكام المادتين ٥٥ و ٥٦ منه على النحو السابق .  
( فتوى ٦٣٥ فى ١٩/١/١٩٦١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨٢ )

##### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ بشأن تصفية ما بقى من خطوط سكك حديد الدلتا والفيوم الزراعية ووضع قواعد خاصة لتعيين الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون بهما ببعض الهيئات العامة - عدم سريان ما تضمنه القرار الجمهورى المشار اليه من قواعد لضم مدة الخدمة السابقة ، ايا كان وجه تفسيرها ، على من تركوا الخدمة بالشركتين المذكورتين قبل تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تصفية سكك حديد الدلتا والفيوم الزراعية -

##### ملخص الحكم :

ان المتبين من عنوان القرار الجمهورى رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ ومن مجموع نصوصه انه انما يعالج اوضاع الاشخاص الذين كانوا يعملون بشركتى سكك حديد الدلتا والفيوم الزراعية وقت ان تقررت تصفيتهما بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٧ . وقد تأكد هذا النظر بما لا يدع مجالا للشك مما ورد فى مادته السادسة آتفة الذكر التى قضت بسريان احكامه من تاريخ العمل بالقرار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٧ ، فحددت بذلك نطاق تطبيقه من حيث الزمان ومن حيث الاشخاص الذين يفيدون من احكامه ، وهو تصديد يخرج من نطاقه من كانوا يعملون بالشركتين المذكورتين وتركوا الخدمة فيهما قبل هذا التاريخ .

( طعن ٢٨١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٨ )

## قاعدة رقم ( ٦٨٨ )

### المبدأ :

مرفق سكك حديد الدلتا - هو مرفق عام كان يدار بطريق الالتزام ثم ادارته الدولة بالطريق المباشر بعد اسقاط الالتزام - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ عهد بإدارته الى مصلحة السكك الحديدية - أن موظفي هذا المرفق ومستخدميه وعماله يعتبرون منذ هذا التاريخ في عداد الموظفين العموميين - أساس ذلك - مرفق سكك حديد الدلتا « موظفوه - ضم مدة الخدمة السابقة » .

### ملخص الحكم :

أن مرفق سكك حديد الدلتا هو مرفق عام ، كان يدار أولا بطريق الالتزام بواسطة شركة مساهمة انجليزية ثم اخذت الدولة في ادارته بالطريق المباشر بعد اسقاط الالتزام المشار اليه ، اذ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ عهدت الدولة بإدارة هذا المرفق الى مصلحة السكك الحديدية ، وقد كانت هذه الادارة ، بادئ ذي بدء مؤقتة ثم استقرت بصفة نهائية بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ وعلى ذلك فان موظفي هذا المرفق ومستخدميه وعماله يعتبرون منذ ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ في عداد الموظفين العموميين ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون العلاقة التي كانت تربط هؤلاء اصلا بشركة سكك حديد الدلتا تخضع للأحكام الواردة في مجموعة الأوامر التي اصدرتها الشركة المذكورة مكمله بقانون عقد العمل الفردي ، لا يغير كل ذلك من النظر المتقدم ، لأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ اذ نص على أن تكون ادارة المرفق بالوضع الحالي لموظفي الدلتا وطبقا للوائح الشركة مكمله بقانون عقد العمل الفردي يكون قد اضى على الأحكام سالفة الذكر وصف القواعد التنظيمية ، اذ ليس ثمة ما يمنع قانونا من استعارة بعض الأحكام التي تنظم العلاقات العقدية ، وتطبيقها في حالات خاصة على بعض موظفي الدولة ، وعندئذ تعتبر هذه الأحكام المستعارة ، بناء على النص عليها أو الاحالة اليها احكاما تنظيمية عامة بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

( طعن ١١٦٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٩ )

قاعدة رقم ( ٦٨٩ )

المبدأ :

ادارة الدولة مرفق سكك حديد الدلتا بوصفه مرفقا عاما بالطريق المباشر . اثره . اعتبار موظفيه وعماله ومستخدميه فى عداد الموظفين العموميين - لا يحول دون ذلك استمرار خضوعهم فى جميع شئونهم الوظيفية للقواعد والأحكام المنظمة لعلاقتهم بالادارة القديمة - ليس ثمة ما يمنع قانونا من استعارة بعض الأحكام التى تنظم العلاقات العقدية لدى تحكم حالات خاصة بموظفى الدولة .

ملخص الحكم :

ان مرفق سكك حديد الدلتا بوصفه مرفقا عاما قد اخذت الدولة على عاتقها ادارته بالطريق المباشر اعتبارا من ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ . بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر . ومن ثم فان موظفيه ومستخدميه وعماله يعتبرون بهذه المثابة فى عداد الموظفين العموميين منذ ذلك التاريخ وان استمروا طبقا للحالة الواردة فى قرار مجلس الوزراء المشار اليه خاضعين فى جميع شئونهم الوظيفية للقواعد والأحكام المنظمة لعلاقتهم بالادارة القديمة وهى التى تضمنتها مجموعة الاوامر المستديمة التى اصدرتها شركة سكك حديد الدلتا كمكمل بقانون عقد العمل الفردى ، اذ ليس ثمة ما يمنع قانونا من استعارة بعض الأحكام التى تنظم العلاقات العقدية لدى تحكم حالات خاصة بموظفى الدولة ، وعندئذ تعتبر هذه الأحكام المستعارة بناء على النص عليها او الاحالة اليها أحكاما تنظيمية عامة بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

( طعن ١٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٦ )

قاعدة رقم ( ٦٩٠ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ بالابقاء على نظم التوظيف المعمول بها فى مرفق سكك حديد الدلتا ، لا يكسب موظفيه غير المتقنين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة حقا فى الحصول على مكافأة نهاية الخدمة .

### ملخص الحكم :

لا اعتداد بما اقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه من ان مجلس الوزراء حين اصدار قراره فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ بالابقاء على نظم التوظيف المعمول بها فى مرفق سكك حديد الدلتا يكون قد انتهى من مباشرة السلطة الاستثنائية التى كانت مخولة بمقتضى المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ آنف الذكر قبل تعديلها بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ النافذ اعتبارا من يناير سنة ١٩٥٤ بما من شأنه ان يكسب المدعين حقا فى الحصول على مكافأة نهاية الخدمة لا ينال منه القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ بأثر رجعى ، لا اعتداد بذلك كله لأن هذه السلطة الاستثنائية انما خولت آنذاك لمجلس الوزراء لأعمالها فى حالات فردية بالنسبة الى موظفين أجانب انتهت مدة خدمتهم ويرى المجلس للأسباب معينة قائمة بهم يكون تقديرها موكولا اليه منحهم مكافأة خاصة الأمر الذى لا تحتمله خصوص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ السابق الإشارة اليه أو مفهومها الضمنى مما ينفى معه انطواء هذا القرار على معنى الاقرار للمدعين بمراكز ذاتية لا يجوز المساس بها بأثر رجعى .

( طعن ١٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٦ )

قاعدة رقم ( ٦٩١ )

### المبدأ :

عمال مرفق سكك حديد الدلتا - يسرى فى شأنهم قانون عقد العمل الفردى - أساس ذلك من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عمال مرفق سكة حديد الدلتا فى مركز مؤقت يطبق فى حقهم قانون عقد العمل الفردى وذلك بناء على ما جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ من أن تكون ادارة هذا المرفق بالوضع الحالى لموظفى شركة الدلتا وطبقا للوائحها

وقواعدها ومن بين هذه القواعد قانون عقد العمل الفردى الذى كان مطبقا على عمال المرفق المذكور قبل ادارته بمعرفة الهيئة العامة للسكك الحديدية التى تتولى ادارته بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وبوضعه الحالى كما تقدم .

( طعن ٩٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩٢ )

##### المبدا :

مدة خدمة موظفى مرفق سكك حديد الدلتا ليست كلها من طبيعة واحدة - مدة الخدمة السابقة على ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ تاريخ ادارة المرفق ادارة مباشرة تعتبر قضيت فى شركة مساهمة - المدة التالية لهذا التاريخ تعتبر مدة خدمة قضيت فى احد الاشخاص الادارية العامة .  
التر ذلك بالنسبة لضم مدد الخدمة طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

##### ملخص الحكم :

ان مدد خدمة موظفى مرفق سكك حديد الدلتا ليست كلها من طبيعة واحدة ، فمدة الخدمة السابقة على ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ تاريخ موافقة مجلس الوزراء على تحويل مصلحة السكك الحديدية ادارة المرفق ادارة مباشرة ، هذه المدة تعتبر قضيت فى شركة مساهمة اما المدة التالية لهذا التاريخ فانها تعتبر مدة خدمة قد قضيت فى احد الاشخاص الادارية العامة وبذلك يختلف حكم احدى المتدين عن حكم الاخرى ، طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - الذى اُحال اليه القرار الجمهورى رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ السابق الاشارة اليه - من حيث الشروط التى يجب توفرها لحساب ايهما فى تقدير الدرجة والترتب واقدمية الدرجة .

( طعن ١١٦٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٩ )



### قاعدة رقم ( ٦٩٣ )

#### المبدأ :

وظيفة ناظر بلوك نظيرة لوظيفة فراز - أساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان وظيفة ناظر بلوك التي شغلها المدعى من ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ نظيرة لوظيفة ناظر محطة التي قررت لجنة شئون الموظفين انها تتفق في طبيعتها مع وظيفة فراز ولما كان اولئك هو الثابت فان اعتبار طبيعة العمل في المدة التي قضاها المدعى في الشركة سالفة الذكر من ١٠ من يونية سنة ١٩٤٦ الى ٩ من يونية سنة ١٩٥٣ ، متفقة مع طبيعة عمله كفراز اذ يجرى داخل الاطار العام لقرار لجنة شئون الموظفين المبين آنفا ويعد بمثابة تطبيق لفكرته ومن ثم فليس في هذا التطبيق أى افتتات على اختصاص لجنة شئون الموظفين في هذا الصدد .

( طعن ١١٦٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٩٤ )

#### المبدأ :

رئيس اللجنة الادارية الحكومية لادارة مرفق سكك حديد الدلتا هو المختص دون غيره بتأديب عماله - لا يسوغ لوزير المواصلات تعديل الجزاء الموقوع من رئيس اللجنة بالتشديد .. اساس ذلك - عدم وجود نص تشريعى يسرى على عمال المرفق يخول وزير المواصلات هذا الحق .

#### ملخص الحكم :

صدر قرار مجلس الوزراء فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ بتحويل وزارة المواصلات وضم نظام لادارة المرفق على اساس ان يدار كهيئة اعتبارية ملحقة بالسكك الحديدية بادارة خاصة منفصلة .. وتنفيذا لهذا القرار عهد بادارة المرفق الى لجنة اطلق عليها « اللجنة الادارية الحكومية لادارة مرفق سكك حديد الدلتا » وقد جرى العمل على ان تعرض امور

المرفق - ومن بينها المسائل الخاصة بتأديب عماله - على لجنة تضم الى جانب اعضاء اللجنة الادارية كبار موظفى المرفق من المديرين والمشرفين على اقسامه الثلاثة وترفع هذه اللجنة توصياتها الى رئيس اللجنة الادارية الحكومية - الذى يجىء على قمة الجهاز الادارى المكلف بإدارة المرفق المذكور - وذلك لاصدار قراراته فى شأنها ومما لا شك فيه أن رئيس هذه اللجنة - وقد نيظت به ادارة هذا المرفق - يكون هو المختص دون غيره بتأديب عماله فهو ممثل رب العمل وهو اللجنة الادارية ولا تقتصر سلطته على مجرد اقتراح الجزاءات كما ذهبت الى ذلك الحكومة .

وان ساغ القول بحق الوزير فى التعقيب على القرارات الصادرة من السيد رئيس اللجنة الادارية الحكومية لمرفق سكك حديد الدلتا فانه لا يجوز له للتشديد الا استنادا الى نص تشريعى يخوله هذا الحق وذلك على نحو ما فعل المشرع فى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عندما خول السيد الوزير سلطة تحديد العقوبة التى يصدرها وكيل الوزارة او رئيس المصلحة - وفى المادة ٤٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر التى خولت للوزير تشديد العقوبة التى يصدرها مدير تلك الهيئة . ومما لا شك فيه انه لا هذا القرار الجمهورى ولا ذلك القانون يصرى ايهما على موظفى مرفق سكك حديد الدلتا بل يصرى عليهم قانون عقد العمل الفردى حسبما سلف البيان ولم يصدر اى نص تشريعى يجيز للسيد وزير المواصلات تشديد العقوبة الصادرة من السيد رئيس اللجنة الادارية المختصة قانونا بتأديب عمال ذلك المرفق .

## معرض

- الفصل الأول : مرض معد
- الفصل الثاني : مرض عقلي



## الفصل الأول

### مرض معد

قاعدة رقم ( ٦٩٥ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية وقرار وزير الصحة في ١٢/٤/١٩٥٩ بتنظيم عمليات التطعيم ضد الجدري - الأصل هو اتمام عملية التطعيم بواسطة مكاتب الصحة على ان يقوم بذلك طبيب - للمندوب الصحى استثناء القيام بهذه العملية بشرط ان تسندها اليه السلطات الصحية .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية للاقليم المصرى ينص فى المادة (٢) على انه يجب تطعيم الطفل بالطعم الواقى من مرض الجدري خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من يوم ولادته وذلك بمكاتب الصحة او الوحدات الصحية الأخرى أو بواسطة المندوب الصحى الذى تسند اليه السلطات الصحية هذا العمل ، ونصت المادة (٩) على أن يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنظيم عمليات التطعيم أو التحصين ضد الأمراض المعدية ( بما فيها الجدري ) ثم صدر قرار وزير الصحة في ١٢/٤/١٩٥٩ بتنظيم عمليات التطعيم ضد الجدري وناط بعملية التطعيم بمكاتب الصحة او الوحدات الصحية الأخرى أو بواسطة المندوب الصحى الذى تسند اليه السلطات الصحية هذا العمل ، ومفاد نصوص القانون المذكور والقرار الوزارى أن الأصل هو اتمام عملية التطعيم بواسطة مكاتب الصحة ، وان المختص بذلك هو طبيب ، ويجوز استثناء للمندوب الصحى القيام بهذه العملية ولكن بشرط أن تسند اليه السلطات الصحية هذا العمل .

( طعن ٧٦٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٦٥ )

## الفصل الثانى

### مرض عقلى

قاعدة رقم ( ٦٩٦ )

#### المبدأ :

القرار بحجز مصاب بمرض عقلى تطبيقاً للمادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ - وجوب قيامه على ركنين : اصابة المحجوز بمرض عقلى ، وخطورة مرضه بما من شأنه الاخلال بالأمن أو النظام أو سلامة المريض أو الغير - صدور قرار بالحجز رغم انعدام أحد الركنين - فقدانه لركن السبب - الغاؤه - التعويض عن الضرر الناشء عنه .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية تنص على أنه « لا يجوز حجز مصاب بمرض فى قواه العقلية الا اذا كان من شأن هذا المرض ان يخل بالأمن أو النظام العام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون ... » ، ويظهر من ذلك ان القرار الذى تصدره الادارة بالحجز يجب - لكى يكون مطابقاً للقانون - ان يقوم على ركنين هما : اصابة الشخص المحجوز فعلاً بمرض عقلى ، ثم خطورة مرضه بأن يكون من شأنه الاخلال بالأمن أو النظام العام أو كأن يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير . ويغير توافر ذلك يكون حجه غير جائز قانوناً ، ويجب إلغاء القرار بحجزه لانعدام سببه المبرر له ، كما يكون له الحق فى مطالبة الادارة بتعويضه عما أصابه من ضرر بسبب هذا القرار ان كان لذلك وجه .

قاعدة رقم ( ٦٩٧ )

**المبدأ :**

حجز المصاب بمرض عقلي - تقرير قيام سببه - مسألة فنية موضوعية متروكة لتقدير مجلس مراقبة الأمراض العقلية - سلطة القضاء الادارى فى التعقيب على ذلك والتحقق منه - اساسها ومجال استعمالها .

**ملخص الحكم :**

لئن كانت سلطة مجلس مراقبة الأمراض العقلية مشكلا على النحو المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بامراض عقلية ، فى تقرير ما اذا كان شخص مصابا بمرض عقلي أم لا ، هى فى الأصل سلطة تقديرية باعتبارها من الأمور الفنية ذات التقدير الموضوعى . بحيث ما كان يجوز التعقيب عليها الا عند إساءة استعمال السلطة ، الا أنه لما كان الأمر يتعلق بالحرية الشخصية فإنه يجوز للقضاء الادارى من حيث المبدأ ، اتخاذ ما يلزم للتحقق من ذلك اذا قدم اليه طلب الانشاء ، وليس قبل ذلك بدعوى اثبات حالة استقلال .

( طعن ٤٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٦٩٨ )

**المبدأ :**

التزام الموظف برد مبلغ من النقود - إصابته بمرض عقلي بعد نشوء الالتزام بالرد لا يعتبر من قبيل الاستحالة المانعة من تنفيذ هذا الالتزام - حالة الاعسار الطارئة بعد نشوء الالتزام لا تعتبر من أسباب انقضاء الالتزام .

**ملخص الحكم :**

ان اصابة الموظف بمرض عقلي بعد نشوء التزامه قد تكون مفضية الى تعذر رد ما سلم له ولكنها لا تعتبر من قبيل الاستحالة المانعة من

تنفيذ التزامه ، ذلك ان محل هذا الالتزام اشياء مادية غير معينة الا بمقدارها ونوعها ومثلها لا ينعقد بحكم طبائع الأمور ومن ثم يتعين ردها في جميع الاحوال ولا يحول دون ذلك التذرع بان ما اعتراه من ذهول واضطراب قد انشأ لديه حالة اعسار ناشئة عن فقد تلك المبالغ لان الاعسار ولو كان بقوة قاهرة ليس سببا في انقضاء التزامه بدفع مبلغ من النقود اما اعفاؤه من العقاب عن تهمة الاختلاس فأمر مستقل عن التزامه برد المبلغ المشار اليه لعدم قيام الاستحالة المانعة من التنفيذ .

( طعن ٩٦٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٦٩٩ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ نصه على اختصاص مجلس مراقبة الأمراض العقلية بالنظر في حجز المصابين بأمراض عقلية والافراج عنهم والترخيص للمستشفى المعدة لهم والتفتيش عليها - لا يحول دون ابدائه الرأي في الحالات التي ترجع اليه فيها الجهات الادارية ولو كانت خاصة بأشخاص غير محجوزين او مطلوب حجزهم او دخولهم مستشفيات الأمراض العقلية .

#### ملخص الحكم :

بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية يبين انه قد حدد اختصاص مجلس مراقبة الأمراض العقلية بالنظر في حجز المصابين بأمراض عقلية والافراج عنهم وفي الترخيص بالمستشفيات المعدة لهم والتفتيش عليها وذلك خصما هو مستفاد من نص المادة الأولى من القانون المذكور ومن سائر أحكامه وتحديد اختصاص مجلس المراقبة على هذا الوجه لا يحول دون ابدائه لرأيه في الحالات التي ترجع اليه فيها الجهات الادارية ولو كانت خاصة بأشخاص غير محجوزين او مطلوب حجزهم او دخولهم في مستشفيات الأمراض العقلية باعتبار ان ذلك من الأمور التي تتصل بتخصصه .

( طعن ٦٣٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٩ )



قاعدة رقم ( ٧٠٠ )

#### المبدأ :

اعفاء المجنون أو المصاب بمرض عقلي من مسئولية ارتكاب فعل معاقب عليه ، ليس مرده الى مجرد اصابته بالجنون أو بالمرض العقلي ، وإنما مرده الى أن يكون فاقداً للشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل بسبب المرض العقلي .

#### ملخص الحكم :

ان اعفاء المجنون أو المصاب بعاة في العقل من مسئولية ارتكاب فعل معاقب عليه ليس مرده الى مجرد اصابته بالجنون أو بالمرض العقلي ، وإنما مرده الى ان يكون فاقداً للشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل بسبب مرضه العقلي أو جنونه بمعنى أنه اذا كان المرض العقلي متقطعاً غير مستمر أي لا يصيب المريض بحالة مستديمة من فقد الشعور أو الاختيار ، فإنه يكون مسؤولاً عما يقع منه في الفترات التي لا يثبت أنه كان فاقداً أثناءها الشعور أو الاختيار بسبب المرض العقلي .

( طعن ٤٣٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٥ )



مرکز قانسوتی

www.mrkrqansoti.com



قاعدة رقم ( ٧٠١ )

المادة :

مركز الموظف بالنسبة لمرتبه فى المستقبل مركز قانونى عام يجوز تغييره - مركزه بالنسبة لمرتبه الذى حل فعلا مركز قانونى ذاتى ينطوى على حق مكتسب لا يجوز المساس به الا بنص خاص فى قانون وليس فى اداة ادنى - لا يقف فى طريق استيفاء هذا الحق المكتسب تعطل الادارة بنفاذ الاعتمادات المسالية المقررة من قبل ، او عدم التأشير من المراجع المختص بمراقبة الصرف .

ملخص الحكم :

اذا استوفى التنظيم العام اوضاعه ومقوماته التى تجعله نافذا قانونا واستحق الموظف على مقتضاه مرتبه بحلول ميعاده ، أصبح هذا المرتب حقا مكتسبا له واجبا اداءه ، لا يحول دون ذلك نفاذ الاعتمادات المقررة من قبل ، او عدم كفايتها ، ولو رفض الموظف المختص لهذا السبب او ذاك التأشير بالصرف ، وغاية الأمر ان ذلك قد يستدعى فقط تأخير الصرف الى ان تدبر الادارة المال اللازم ، ذلك انه اذا كان مركز الموظف بالنسبة لمرتبه فى المستقبل هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى اى وقت ، فان مركزه بالنسبة لمرتبه الذى حل فعلا هو مركز قانونى ذاتى ولد له حقا مكتسبا واجب الاداء ، لا يجوز المساس به الا بنص خاص فى قانون وليس فى اداة ادنى منه كلائحة ، فلا يقف فى سبيل استيفائه هذا الحق ما قد تتعطل به الادارة من نفاذ الاعتمادات المقررة من قبل ، او عدم كفايتها او عدم التأشير من المراجع المختص بمراقبة الصرف .

( طعن ١٧٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١١ )

قاعدة رقم ( ٧٠٢ )

المادة :

المادة ١٧٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - المادة ١١ من اللائحة الداخلية لكلية التجارة جامعة الزقازيق - لا يجوز نقل الطالب الى السنة الرابعة لرسوبه فى اكثر من

مقررين من مقررات السنة الثالثة بالاضافة الى مادة التخلف من السنة الثانية - صدور قرار اعلان النتيجة ونقل الطالب بالمخالفة لللائحة - هو قرار معيب يعيب مخالفة القانون دون ان ينحدر به الى هاوية الانعدام - مضى اكثر من ستين يوما على صدوره - تحصنه - اساس ذلك : كفاءة الاستقرار وتوفير الطمانينة بحفظ المراكز القانونية وجعلها بمنجاة من الزعزعة والاضطراب - لا يجوز سحب مثل هذا القرار دون التمسيد بالبيعاد الا اذا كان مبنيا على غش او تدليس .. خلو القرار من غش او تدليس - الامر المترتب على ذلك : التراجع الاساسي يكون واردا على قرار غير قابل للسحب لتمتعه بالحصانة القانونية المقررة للقرارات - مخالفة القرار اسباب للقانون - الفاء القرار الساحب واخفية الطالب في القيد بالفقرة الرابعة لا يمس وجوب امتحانه في المواد التي رسب فيها . . .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ١٧٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه يشترط لنجاح الطالب في الامتحانات ان ترضى لجنة الامتحانات عن فهمه وتحصيله وذلك وفق احكام اللائحة التنفيذية واحكام اللائحة الداخلية المختصة . وتقتضى المادة ١١ من اللائحة الداخلية لكلية التجارة بجامعة الزقازيق بان « ينقل الطالب من الفرقة المقيد بها الى الفرقة التالية اذا نجح في جميع المقررات او كان راسبا فيما لا يزيد على مقررين من فرقته او فرقة ادنى ، وفي هذه الحالة الاخيرة يؤدي الطالب الامتحان فيما رسب فيه من مقررات مع طلاب الفرقة السابقة ... » .

ومن حيث انه ولئن كان مقتضى ذلك عدم جواز نقل المدعى الى السنة الرابعة لرسوبه في اكثر من مقررين من مقررات السنة الثالثة بالاضافة الى مادة التخلف من السنة الثانية الا ان القرار الصادر بنقله الى السنة المذكورة وقيد به بما قد مضى على صدوره اكثر من ستين يوما دون ان تقوم الجامعة بسحبه فمن ثم يكون قد ترتب عليه للمدعى مركز ذاتي لا يجوز المساس بعد هذا التاريخ دون ان يحتاج في هذا الصدد بانعدام القرار وصدوره نتيجة خطأ وقعت فيه الكلية ... ذلك ان غاية ما يشوبه هو صدوره بالمخالفة للمادة ١١ من اللائحة الداخلية لكلية . . . يصمه يعيب مخالفة القانون دون ان ينحدر به الى هاوية الانعدام ولأنه انما يباغ القول بان الخطأ لا يجوز اغفاله والابقاء عليه الا انه يقابل هذا القول

قاعدة أصلية أخرى من مقتضاها كفاءة الاستقرار وتوفير الطمأنينة بحفظ المراكز القانونية وجعلها بمنجاء من الزعزعة والاضطراب ولو كانت مشوبة بعيب يبطلها وذلك بعد فوات الوقت الذي عينه القانون للاعتراض عليها من جانب ذوى الشأن بالطعن فيها عن طريق دعوى الالغاء وهو ستين يوما .

ومن حيث ان الاوراق قد خلت مما ينبىء عن صدور قرار نقل المدعى الى الفرقة الرابعة مقيدة بها بناء على غش أو تدليس من جانبه مما كان يفول جهة الادارة الحق فى سحب هذا القرار دون التقيد بميعاد اعمالا لقاعدة « الغش يفسد كل شئ » .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان قرار نقل المدعى الى السنة الرابعة مع التسليم برسوبه فى اكثر من مقررین والصادر نتيجة خطأ وقعت فيه الجامعة دون ان يشارك فيه ، يخضع لقاعدة تحصن القرارات الادارية بحيث يكتسب حصانة تعصمه من الالغاء القضائى أو السحب الادارى بفوات ستين يوما على صدوره منطويا على ما يعتوره من عيب مخالفة القانون ، ومن ثم فان القرار الصادر بسحبه فى ١٩٧٩/١١/٨ يكون واردا على قرار غير قابل للسحب لتمتعته بالحصانة القانونية المقررة للقرارات التى فات ميعاد الغائها أو سحبها قانونا ، وبالتالي يكون هذا القرار الساحب قد جاء مخالفا للقانون حقيقيا بالالغاء ويكون الحكم المطعون فيه قد صادف الصواب وصحيح القانون اذ قضى بالغاء هذا القرار الصادر من كلية التجارة بسحب نتيجة امتحان الفرقة الثالثة فيما تضمنته من اعتبار المدعى منقولا الى السنة الرابعة وما يترتب على ذلك من آثار منها احقيقته فى القيد بالفرقة الرابعة واداء امتحان هذه الفرقة ، دون مساس بوجوب نجاح الطالب فى المواد الراسب فيها .  
( طعن ١٢٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١١ )

قاعدة رقم ( ٧٠٣ )

المبدأ :

صدور قرار من مجلس القسم المختص بكلية الاداب يرسى قواعد جديدة لقبول الطلاب بشعبة من الشعب المنبثقة من هذا القسم ، لا يرسى الا على الطلبة المتقدمين الى الكلية بعد تاريخ ذلك القرار للتنظيمى العام .

### ملخص الحكم :

إذا صدر قرار من مجلس القسم بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية بوضع نظام جديد للقبول فى شعبة الآثار المصرية المنبثقة من هذا القسم وإن تم قبول الطالب بها ، فلا يسرى هذا القرار على الماضى ولا يمس المراكز الذاتية التى نشأت قبل صدوره اعمالا لقاعدة استقرار المراكز القانونية التى نشأت فى ظل قاعدة تنظيمية بحيث تظل تلك المراكز الذاتية منتجة لكافة اثارها القانونية إبان العمل بالقاعدة التنظيمية متى صدرت سليمة ومتفقة مع القانون . ولا تسرى القاعدة القانونية الجديدة التى عدلت من أحكام قاعدة تنظيمية سابقة الا على ما ينشأ من مراكز قانونية فى ظل هذه القاعدة القانونية الجديدة ومن تاريخ ارسائها . ومن ثم فلا يسرى قرار مجلس القسم بكلية الآداب جامعة الاسكندرية بوضع نظام جديد للقبول بشعبة الآثار المصرية المنبثقة من ذلك القسم الا على حالات الطلبة الذين لم يتم قبولهم فى الشعبة ، وذلك كله كإثر حال ومباشر للتنظيم الجديد .

( طعن ١٧٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٨/١٧ )



مركز قسوى للبحوث

---



قاعبسة رآم ( ٢٠٤ )

**المبدا :**

للمركز القومي للبحوث شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة - هذا الاستقلال يستتبع اعتبار نقل الموظف من أية مصلحة حكومية الى المركز وبالعكس بمثابة تعيين - قواعد التعيين هي التي تطبق في هذه الحالة وليست قواعد النقل - عدم خضوع المنقول للقيد الزمني الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

**ملخص الحكم :**

ان للمركز القومي للبحوث شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، كما ان له ميزانيته المستقلة عن ميزانية الدولة ، ويستتبع هذا الاستقلال اعتبار النقل من أية مصلحة حكومية الى المركز وبالعكس بمثابة التعيين ، ذلك ان النقل في هذه الحالة ينشئ علاقة جديدة بين الموظف المنقول والمركز المنقول اليه ، وبذلك فان قواعد التعيين هي التي تطبق في هذه الحالة وليست قواعد النقل ، وعلى ذلك لا يخضع الموظف المنقول للقيد الزمني الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفي الدولة والذي يقضي بعدم جواز ترقية الموظف المنقول من وزارة او مصلحة الى وزارة او مصلحة أخرى الا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله ، اذ هذه المادة تتكلم - في الحقيقة - عن نقل الموظف داخل نطاق الكيان الاداري للدولة كشخص اعتباري عام مستقل عن غيره من اشخاص القانون العام . هذا فضلا عن ان الاصل هو ترقية الموظف المنقول متى توفرت فيه شروط الترقية ، والقيد الذي اوردته المادة المشار اليها هو في الحقيقة بمثابة استثناء من هذا الاصل ، ولذلك يجب تطبيقه في اضييق الحدود ولا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه .

## قاعدة رقم ( ٧٠٥ )

### المادة :

#### المركز القومى للبحوث - مؤسسة عامة •

### ملخص الفتوى :

فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ صدر مرسوم بإنشاء مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث ، ثم صدر القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٣ بدمج مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث ومعهد فؤاد الأول للصحراء فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، وقد قضى هذا القانون فى المادة الأولى منه بأن يؤلف المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بقرار منه معهدين خاصين أحدهما المعهد القومى للبحوث والآخر معهد الصحارى المصرية يتوليان تحقيق الأغراض المنصوص عليها فيه تحت إشراف المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، كما يقوم كل من هذين المعهدين بوضع اللوائح والقرارات المنظمه لعمله والخاصة بموظفيه ومستخدميه وعمله من ناحية التعيين والفصل والتاديب وتحديد المرتبات والمعاشات والمكافآت ، وبشرط موافقة المجلس الدائم لتنمية الانتاج المنصوص عليهما . وقضى فى المادة الثانية منه بإلغاء المرسوم الخاص بإنشاء مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث ، وقد استمر هذا الوضع حتى صدر القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن إعادة تنظيم المعهد القومى للبحوث ، وقد نص فى مادته الأولى على أن تنشأ هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية يطلق عليها المركز القومى للبحوث وتلحق برئاسة مجلس الوزراء » ، ونص فى مادته الثالثة على أن « يعين للمركز مدير يتولى إدارة أعماله الفنية والإدارية ، ويصدر بتعيينه قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس المجلس الأعلى للعلوم ، ويقرر مجلس الوزراء مرتبه ، ويكون للمدير سلطة وكيل الوزارة الدائم ما لم تخوله لوائح المركز سلطات أوسع ويعاونه فى ذلك سكرتير عام يعين بقرار من مجلس الوزراء ، ويتكون المركز من أقسام فنية ، ويكون تعيين رؤسائها بقرار من رئيس المجلس الأعلى للعلوم بناء على ترشيح مدير المركز » ، وكذلك نص فى مادته الثامنة على أن « يكون

للمركز ميزانية خاصة ، ويدير المركز امواله وشئون موظفيه طبقا لاحكام اللائحة التي يعتمدها مجلس الوزراء دون التقيد فى ذلك باحكام القوانين واللوائح والتعليمات التي تخضع لها المصالح الحكومية ، ويخضع المركز لرقابة ديوان المحاسبة » ، وفى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ باعتماد اللائحة المشار اليها .

ويستفاد مما تقدم ان المركز القومى للبحوث مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، وان شئون موظفيه تنظمها لائحة خاصة هى اللائحة المالية والادارية المعتمدة بقرار من رئيس الجمهورية ، وان لموظفيه الفنيين كائنا خاصا بهم يختلف عن الكادر العام .

( فتوى ٦٤٥ فى ١٧/٢/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم ( ٧٠٦ )

#### المبدأ :

سريان احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شان المركز القومى للبحوث من غير اعضاء هيئة البحوث فيما لم يرد به نص فى اللائحة الادارية والمالية للمركز الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ - عدم سريان حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ الا فى النطاق الذى حددته وحيث يوجد نقل للموظف ومن ثم لا يمتد مجال تطبيقها الى حالة التعيين .

#### ملخص الحكم :

انه وان كانت احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تسرى على موظفى المركز القومى للبحوث من غير اعضاء هيئة البحوث وذلك فيما لم يرد بشأنه تنظيم خاص فى اللائحة الادارية والمالية للمركز الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ ، الا أن المادة ٤٧ من هذا القانون لا يسرى حكمها الا فى النطاق الذى حددته هذه المادة ، وحيث يوجد نقل للموظف ، ومن ثم لا يمتد مجال تطبيقها الى حالة التعيين الذى تنظمه القواعد الواردة فى الفصل الثانى من القانون المذكور الخاصة بالتعيين فى الوظائف ، وليمتد القواعد التى تضمنها الفصل الرابع المتعلقة بالنقل والندب والاعارة .

وإذا كان قد أجاز النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة لامكان الافادة من خبرة موظفى الحكومة فى تطعيم هذه المؤسسات بالعناصر الصالحة - حسبما جاء فى اسباب الحكم المطعون فيه - فانه ليس مغنى ذلك حرمان هؤلاء الموظفين عند نقلهم اليها من الترقية متى توفرت فيهم شروطها ، شأنهم فى ذلك شأن باقى الموظفين بها ، اذ لا يجوز ان يضار هؤلاء من هذا النقل مع ان القصد من نقلهم الاستفادة من خبراتهم .

( طعن ١٦٤٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٧٠٧ )

#### المبدأ :

المركز القومى للبحوث - وظيفة الأستاذ المساعد الباحث لهذا المركز - شروط التعيين فيها وفقا لنص المادة ٣١ من اللائحة الادارية والمالية لهذا المركز - ان يكون المرشح قد شغل وظيفة باحث فى المركز او وظيفة مدرس فى احدى الجامعات بالجمهورية او فى معهد علمى من طبقتها مدة خمس سنوات على الأقل - ائدد التى تقضى فى وظيفة باحث بمعهد أبحاث طب المناطق الحارة - لا تدخل فى ضمن مدة الخمس السنوات المشار اليها لأن نص المادة ٣١ من اللائحة يشترط لحساب مثل هذه المدة ان تكون قد قضيت بأحد مراكز البحوث أو المعاهد العلمية .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث على انه يشترط فيمن يعين استاذًا باحثًا مساعدًا :

١ - ان يكون قد شغل وظيفة باحث فى المركز او وظيفة مدرس فى احدى الجامعات بالجمهورية او فى معهد علمى من طبقتها مدة خمس سنوات على الأقل وتدخل ضمن مدة الخمس سنوات المشار اليها المدة التى يكون قد قضاها المرشح كباحث بأحد مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعى فى الخارج .

ومفاد هذا النص ان المشرع اشترط فيمن يعين استاذًا باحثًا مساعدًا بالمركز القومى للبحوث ان يكون قد شغل وظيفة باحث فى هذا المركز

مدة خمس سنوات على الأقل أو ان يكون قد امضى هذه المدة شاغلا لوظيفة مدرس في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من مستوى الجامعات ، وقد عطف المشرع على ذلك بأن إجاز ان يحسب ضمن المدة المشار إليها المدة التي تقضى في عمل باحث بأحد مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعي في الخارج .

والتفسير السليم للعبارة الأخيرة الواردة في النص المشار إليه وهي « عمل باحث بأحد مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعي في الخارج » يقتضى توافر وصفين في مركز البحوث الذي يؤدي فيه هذا العمل أولهما ان يكون هذا المركز موجودا خارج إقليم الجمهورية للعربية المتحدة وثانيهما ان يكون في مستوى الجامعات في الخارج ، يدل على ذلك ان وصف « ذات المستوى الجامعي في الخارج » ، يرد على ما سبقه وهو المعاهد العلمية كما يرد أيضا على العبارة التي عطفت عليها وهي أحد مراكز البحوث إذ ان هذا الوصف يرد على المعطوف والمعطوف عليه .

ولا وجه للقول بان المقصود من عبارة « في الخارج » الواردة في نص المادة ١/٣١ المشار إليه هو خارج المركز سواء اكان داخل الجمهورية او خارجها ومن ثم فان المدة التي تقضى في وظيفة باحث بأى مركز غير المركز القومى للبحوث بغض النظر عن مكان وجوده تدخل ضمن مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في هذه المادة ، لا وجه لهذا القول لأن عبارة « في الخارج » تنصرف بحسب معناها الاصطلاحي « إلى خارج إقليم الدولة » ولا يجوز صرفها عن هذا المعنى الا بدليل ، وفضلا عن ذلك فان النصوص الأخرى للائحة تؤكد ان هذه العبارة لا تخرج عن المعنى المشار إليه ( المواد ٣٩ و ٥٨ و ٩١ و ١٠١ ) .

ولا يغير من هذا النظر أن مشروع اللائحة حسيما تمت صياغته في اللجنة الأولى للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع كان يتضمن نصا يجيز ان يحسب ضمن مدة الخمس سنوات سالفة الذكر « مدد البحث والدراسات التي تقضى في البعثات او فى اقسام او وحدات البحوث بالمركز أو بإحدى الوزارات أو المصالح الفنية الحكومية أو المؤسسات العامة أو الهيئات العلمية أو الشركات المساهمة وغيرها من الجهات التي يقررها المجلس » وذلك بشروط معينة ، لا يغير ذلك من النظر المشار إليه

لأن نص المادة ١/٣١ صريح فى وجوب توافر الوصفين السابقين بيانهما فى أى مركز للبحوث غير المركز القومى للبحوث ومن ثم لا يسوغ الاجتهاد فيما ورد فيه نص صريح قطعى فضلا عن أن حذف هذا النص من اللائحة يدل على اتجاه الشارع الى المعنى المتقدم .

وغنى عن البيان أنه اذا كان المركز القومى للبحوث يرى ان تمت مراكز اخرى للبحث فى الجمهورية العربية المتحدة تعتبر معادلة له من حيث مستوى الأبحاث التى تجرى فيها فإن للمجلس ان يقترح تعديل النص على نحو يجيز حساب المدد التى تقضى فى هذه المراكز ما دامت فى مستوى جامعى حتى لا يكون شأنها اقل من شأن نظائرها فى الخارج وان يتضمن التعديل المقترح بيان الجهة المختصة بتقدير مراكز البحوث المعادلة من حيث المستوى الجامعى للمركز المذكور .

( فتوى ٤٢٥ فى ١٩٦٢/٦/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٠٨ )

##### المبدأ :

المركز القومى للبحوث - وظيفة رئيس وحدة - عدم جواز تعيين الباحث بالمركز فى هذه الوظيفة الا اذا توافرت فى شأنه الشروط الأربعة المبينة بالفقرة (١) من المادة ٣١ من اللائحة المالية والادارية للمركز القومى للبحوث - عدم جواز تقدمه لشغل هذه الوظيفة استنادا الى توافر شروط التعيين فى هذه الوظيفة من الخارج فى شأنه قبل تعيينه فى وظيفة باحث .

##### ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ ان المادة ٢٧ من هذه اللائحة بينت اعضاء هيئة البحوث فى المركز وهم رئيس قسم ورئيس وحدة وباحث ، كما بينت المادة ٣٠ شروط تعيين الباحث وهى :

اولا : ان يكون حاصلا على درجة دكتور من إحدى الجامعات



المصرية أو على درجة أعلى منها فى المادة التى تخصص فيها • أو ان يكون حاصلًا من جامعة اجنبية أو معهد علمى معترف بهما على درجة يعتبرها مجلس رؤساء الأقسام معادلة لذلك مع مراعاة احكام القوانين واللوائح المعمول بها •

ثانيا : ان يكون قد مضت سبع سنوات على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ما يعادلها •

وحددت المادة ٣١ من اللائحة شروط تعيين رؤساء الوحدات فنصت على ان « يشترط فيمن يعين رئيس وحدة :

اولا : ان يكون حاصلًا على المؤهل المنصوص عليه فى البند ( ١ ) من المادة ٣٠ •

ثانيا : ان يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس باحدى كليات الجامعات المصرية أو فى معهد علمى من طبقته مدة ست سنوات على الأقل •

ثالثا : ان تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ما يعادلها •

رابعا : ان يكون قد قام وهو باحث باجراء ونشر بحوث مبتكرة أو بأعمال ممتازة تتصل بأهداف المركز •

ويجوز استثناء ان يعين مرشحون من غير الباحثين أو المدرسين باحدى كليات الجامعات المصرية اذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

اولا : ان يكونوا حاصلين على المؤهل المنصوص عليه فى البند ( ١ ) من المادة ٣٠ ومضى على حصولهم عليه سنتان على الأقل •

ثانيا : ان يكون قد مضت خمس عشرة سنة على الأقل على حصولهم على درجة بكالوريوس أو ما يعادلها •

ثالثا : ان يكونوا قد نشروا بحوثًا مبتكرة أو قاموا فى مادتهم بأعمال ممتازة تتصل بأهداف المركز » •

ويستفاد من هذه النصوص ان المشرع بعد تحديد وظائف هيئة البحوث فى المركز على النحو المبين فى المادة ٢٧ من اللائحة الادارية ( م - ٧٩ - ج ٢٢ )

والمالية المشار اليها فى المادة ٣٠ شروط تعيين الباحث وفى المادة ٣١ شروط تعيين رئيس الوحدة وقد تضمن هذا النص نوعين من الشروط .

النوع الأول : ينتظم الشروط الخاصة بتعيين رئيس الوحدة من بين الباحثين فى المركز أو المدرسين فى الجامعات المصرية أو فى المعاهد العلمية من طبققتها فشرط فيما شرط للتعيين فى وظيفة رئيس وحدة أن يكون المرشح قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس باحدى كليات الجامعات المصرية أو فى معهد علمى من طبققتها مدة ست سنوات على الأقل .

والنوع الثانى : ينتظم شروط التعيين من غير هذه الطوائف وقد بينت هذه الشروط الفقرة الاخيرة من النص المشار اليه اذ اجازت استثناء تعيين مرشحين من غير الباحثين أو المدرسين باحدى كليات الجامعات المصرية اذا توافرت فيهم الشروط الثلاثة التى تقدم ذكرها .

ويخلص مما تقدم أنه لا يجوز التعيين فى وظيفة رئيس وحدة من بين أية طائفة من هذه الطوائف الا اذا توافرت فى المرشح الشروط الخاصة بها ، فلا يجوز تعيين الباحث أو المدرس باحدى كليات الجامعات المصرية أو فى معهد علمى من طبققتها فى وظيفة رئيس وحدة الا اذا توافرت فيه الشروط الأربعة المشار اليها فى صدر المادة ٣١ من اللائحة ، ومن هذه الشروط أن يكون قد شغل وظيفته تلك مدة ست سنوات على الأقل فاذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فلا يجوز تعيينه فى وظيفة رئيس وحدة ، ولو توافرت فى شأنه الشروط الأخرى التى شرطها المشرع لتعيين المرشحين من الخارج فى وظيفة رئيس وحدة . . ذلك لأنه لا يدخل فى ضمن نطاقه المرشحين من الخارج التى خصها المشرع بشروط خاصة تختلف فى مجموعها عن شروط تعيين الباحثين أو المدرسين بالجامعات أو بالمعاهد المعادلة لها فى وظائف رؤساء وحدات .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز للباحث الذى توافرت فيه شروط التعيين فى وظيفة رئيس وحدة من الخارج عند تعيينه فى وظيفة باحث - لا يجوز له أن يتقدم لشغل وظيفة رئيس وحدة - ويشترط لتعيينه فى هذه الوظيفة توافر الشروط الأربعة الواردة بالفقرة الأولى من المادة ٣١ من اللائحة المالية والإدارية للمركز القومى للبحوث .

## قاعدة رقم ( ٧٠٩ )

### المبدأ :

المركز القومي للبحوث - التعيين في وظيفة رئيس وحدة - اشتراط اللائحة الادارية والمالية للمركز ان يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز مدة ست سنوات على الأقل - المقصود بذلك شغل هذه الوظيفة عن طريق التعيين لا الندب - حساب المدة التي قضيت في اعمال البحث قبل العمل بميزانية السنة المالية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ضمن المدة المشترطة - لا يغير من ذلك ان وظيفة باحث لم تدرج بالميزانية الا اعتبارا من هذا التاريخ - عدم الاعتماد الا بالمدد التي قضيت في جهات معينة على سبيل الحصر .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٧ من اللائحة الادارية والمالية للمركز القومي للبحوث على ان « اعضاء هيئة البحوث في المركز هم ( ا ) رئيس قسم ( ب ) رئيس وحدة ( ج ) باحث » ، كما تنص المادة ٣٠ على ان « يشترط فيمن يعين باحثا :

( ١ ) ان يكون حاصلا على درجة دكتور من احدى الجامعات المصرية او على الأقل على اعلى درجة تمنحها في المادة التي تخصص فيها .

او ان يكون حاصلا من جامعة اجنبية او معهد علمي معترف بهما على درجة يعتبرها مجلس رؤساء الاقسام معادلة لذلك مع مراعاة احكام القوانين واللوائح المعمول بها .

( ٢ ) ان يكون قد مضت سبع سنوات على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس او ما يعادلها » .

وتنص المادة ٣١ على انه « يشترط فيمن يعين رئيس وحدة :

( ١ ) ان يكون حاصلا على المؤهل المنصوص عليه في البند ( ا ) من المادة ٣٠ .

( ٢ ) ان يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز او وظيفة مدرس في احدى كليات الجامعات المصرية او في معهد علمي من طبقته مدة ست سنوات على الأقل .

( ٣ ) ان تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس او ما يعادلها .

(٤) ان يكون قد قام وهو باحث بإجراء ونشر بحوث مبتكرة او بأعمال ممتازة تتصل بأهداف المركز .. » .  
وانه ولئن كانت وظيفة باحث لم تدرج فى الميزانية الا اعتبارا من السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٦ ، الا ان أعمال البحث الخاصة بهذه الوظيفة كانت قائمة قبل تاريخ العمل بتلك الميزانية وكان يتولاها موظفون فنيون باسم باحثين ، ومن ثم يتعين حساب المدة التى قضاها هؤلاء الموظفون فى ممارسة أعمال البحث المذكورة قبل تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٥٥ / ١٩٥٦ فى ضمن مدة الست السنوات الواجب قضاؤها فى وظيفة باحث كشرط من شروط التعيين فى وظيفة رئيس وحدة بالمركز ، ذلك ان الخبرة والمران اللذين يستهدف المشرع توافرها فيمن يعين رئيس وحدة يتوافر كلاهما فيمن قام بأعمال البحث المذكورة سواء قبل ادراج الوظيفة وظهورها فى الميزانية ام بعد ذلك ، والمعول عليه فى هذا الصدد انما هو الخبرة والمران اللتان تتوافران من ممارسة أعمال البحث دون ظهور او عدم ظهور الوظيفة فى الميزانية .

وفيما يتعلق بتحديد المقصود بعبارة « شغل وظيفة باحث لمدة ست سنوات » المنصوص عليها فى البند ٢ من المادة ٣١ من لائحة المركز كشرط من شروط التعيين فى وظيفة رئيس وحدة ، فان الأصل المسلم فى هذا الصدد ان شغل الوظيفة لا يكون الا عن طريق التعيين فيها تعيينا نهائيا بالاداة القانونية اللازمة لذلك ، ويؤيد هذا النظر : ان المشرع فى اللائحة الادارية والمالية المشار اليها ذاتها قد افصح عن المدلول الذى يعنيه من هذه العبارة ، ذلك انه نص فى المادة ١٥ منها على ان « يعقد المركز الامتحانات بمعرفته لشغل الوظائف الخالية بعد الاعلان عنها ، ويجوز شغل بعضها او كلها دون امتحان ، كما يجوز له شغلها بطريق النقل » .

هذا الى ان الأصل عدم جواز ترقية الموظف الذى يندب للقيام بأعمال وظيفة فى مصلحة أخرى فى هذه المصلحة ، وانما تكون ترقيته فى جهته الأصلية وكذلك الشأن فى حالة الاعارة .

ولما كانت المادة ٣١ سالفة الذكر تنص فى عبارة صريحة واضحة على ان يكون المرشح للتعين فى وظيفة رئيس وحدة قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس فى احدى كليات الجامعات المصرية أو فى معهد علمى من طبقتها مدة ست سنوات على الأقل ، وظاهر من هذا النص ان

المشرع قد حدد على سبيل الحصر الجهات التى يعتد بعمل المرحش فيها عند حساب مدة الست سنوات المشار اليها وتلك الجهات هى المركز القومى للبحوث او احدى كليات الجامعات المصرية او معهد علمى من طبقتها ، ومن ثم فلا يدخل فى حساب الست سنوات المدة التى تقضى فى جهات غير الجهات المشار اليها او فى وظائف ادنى من تلك التى حددها المشرع على سبيل الحصر فى تلك الجهات .

لهذا انتهى الرأى الى ان المدة التى قضها الموظفون الفنيون فى اعمال البحث بالمركز قبل تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٦ تحسب فى ضمن مدة الست سنوات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث ، وانه لا يجوز حساب مدد النذب بالمركز للقيام باعمال وظيفة باحث ولا المدد التى تقضى فى جهات غير تلك المنصوص عليها فى المادة ٣١ من اللائحة الادارية والمالية للمركز او فى وظائف فى هذه الجهات ادنى من الوظائف المنصوص عليها فى تلك المادة ، لا يجوز حساب هذه المدد فى ضمن الست السنوات سالفة الذكر .

( فتوى ١٤٥ فى ١٧/٢/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم ( ٧١٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين فى المركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزارة البحث العلمى - المادة الاولى من هذا القانون تنص صراحة على ان يحسب لمساعدة الباحث المدة التى قضها كطالب بحث وتسوى حالته ويسلسل مرتبه على هذا الأساس - لا أساس للقول بان هذا القانون عالج الاقدمية وحدها دون تسلسل المرتب فى المدة المحسوبة بهذا القانون .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين بالمركز القومى للبحوث ومعامل البحوث المتخصصة التابعة لوزارة البحث العلمى تنص صراحة على ان « يحسب لمساعد الباحث فى مدة الخدمة بوظيفته فى المعاهد المشار اليها المدة التى قضها كطالب بحث بحيث تسوى حالته وتسلسل مرتبه على هذا الأساس »

فلا يكون صحيحا قول الطعن ان هذا القانون عالج الاقدمية وحدها ،  
ويكون تسلسل المرتب فى المدة المحسوبة بهذا القانون امرا مفروضا ، ويبين  
من تسوية حالة المطعون ضده ( ص ٨٦ بملف أوراق خدمته ) ان الجهة  
الادارية اعتبرته معينا فى وظيفة مساعد باحث من ١٩٦٢/٥/١٥ بعد ان  
حصلت له مدة خدمته كطالب منحة بالعهد القومى للبحوث بمقتضى قانون  
سنة ١٩٦٩ المشار اليه ، وسلسلت مرتبه طبقا لجدول المرتبات والمكافآت  
المرفاق لقانون الجامعات رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨ من قبل تعديله بالقانون  
رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ ثم طبقا للجدول الذى شرعه هذا التعديل .

ومن حيث ان المرتبات فى جدول سنة ١٩٦٤ زيد مقدارها على  
ما فى جدول سنة ١٩٥٨ ، اذ كان مرتب المعيد ١٨٠ جنيها سنويا يزداد  
الى ٢٤٠ جنيها بعد سنة ثم يمنح علاوة مقدارها ٣٠ جنيه كل سنتين ،  
وصار هذا المرتب فى جدول سنة ١٩٦٤ بدايته ٢٤٠ جنيها سنويا ويزاد  
الى ٢٥٠ جنيها شهريا بعد سنة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيها  
سنويا . وقد نظمت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ انتقال ذوى  
المرتبات المحددة قبل نفاذه من ١٩٦٤/٧/١ الى مستوى المرتبات التى  
رفعت ، ومنحتهم من هذا التاريخ اول مربوط الدرجة الجديدة او علاوة  
من علاواتها ايهاا اكبر ، حتى لا يقل مرتب من سبق تعيينه قبل نفاذ  
القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ عن يعين بعده ويمنح المرتب المزد من  
اول امره وتكون زيادة المرتب المشار اليها جزءا منه ينقطع بمنحه  
تسلسل مرتب من وقعت مدة خدمته فى ظل جدول القانون رقم ١٨٤  
لسنة ١٩٥٨ الاول من قبل سريان الجدول المعدل بالقانون رقم ٣٤  
لسنة ١٩٦٤ عليها ، ويستوى فى استحقاق تلك الزيادة من كان بوظيفة  
مساعد باحث فعلا فى ١٩٦٤/٧/١ ومن كان فيها حكما بمقتضى القانون  
رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ لما يقتضيه اتصال التسلسل فى الحالىين . واذ يبين  
من تسوية حالة المطعون ضده المشار اليها ان الجهة الادارية لم تمنحه  
شيئا من تلك الزيادة ، وقد بلغ مرتبه ٢٠ جنيها شهريا فى ١٩٦٣/٥/١٥  
فكان مساويا اول مربوط الدرجة الجديدة لوظيفته فى ١٩٦٤/٧/١ ،  
مما يستحق معه أن يزداد بمقدار علاوة من علاوات تلك الدرجة من هذا  
التاريخ ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المدعى فى تلك  
العلاوة قد اصاب صحيح القانون ، ويتعين رفض الطعن والزام الجهة  
الادارية بالمصروفات .

میزاد





## قاعدة رقم ( ٧١١ )

المبسدا :

بيع الاصناف القديمة والمستقنى عنها - اجراء المزاد بطريق المظاريف المغلقة يتعارض وعملية الدلالة - جواز اتباعها اذا تم المزاد بغير هذه الطريق .

ملخص الفتوى :

يبين من استظهار احكام المادتين ٢ ، ١١ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ان الاصل في المزايدات ان تتم وفقا لمجموعة الاجراءات التى تتبع عند طرح المناقصات العامة . بقصد الوصول الى المزايد الذى يتقدم باعلا سعر للتعاقد معه ، وانه استثناء من هذا الاصل العام يجوز عند الضرورة ان تجرى الادارة المزاد مع من تختاره فردا كان او شركة طبقا للاوضاع والاجراءات المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون المشار اليه .

اما ما جاء بنص المادة الثانية من هذا القانون ، من ان تتولى فحص العطاءات اذا تمت بطريق المظاريف لجنتان تقوم احدهما بفتح المظاريف وتقوم الثانية بالبت فى العطاءات . فقد قصد به - كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون - ازالة شبهة قامت لدى بعض المصالح من ان احكام هذا القانون انما تسرى على المناقصات والمزايدات التى تتم بطريق المظاريف دون غيرها ، ولايضاح ان احكام القانون اذ نظمت هذا النوع من المناقصات العامة ، فلانه هو الذى يقبل بطبيعته هذا التنظيم ، وبذلك سبق ان افتى قسم الراى مجتمعا بمجلس الدولة .

وترتيبا على هذه القواعد تنقسم مزايدات بيع الاصناف والمهمات التى يتقرر التصرف فيها الى مزايدات تتم بطريقة المظاريف المغلقة ، ومزايدات تتم بغير هذه الطريقة . ويتعين بالنسبة الى النوع الاول اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون ، اى ان تتولى فحص العطاءات المقدمة فيها لجنتان احدهما تقوم بفتح المظاريف ، والثانية تتولى امر البت فى العطاءات ، وذلك قبل عرضها على الجهة

المختصة بإبرام العقد ، وهى بطبيعتها هذه لا تتفق وأعمال الدلالة ، فليس لهذه الأعمال مجال فى تلك المزايدات التى تقوم على مبدأ تقييد حرية الادارة فى اختيار المتعاقد معها وفقا للشروط والأوضاع التى يقررها القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، كما ان الأسعار المقدمة فى كل عطاء فيها تعتبر سرية بالنسبة الى أصحاب العطاءات الأخرى ، وذلك فى حين ان عملية الدلالة تستلزم اعلان الأسعار الى المزايدىين كافة حتى يمكن الوصول الى اعلا سعر .

اما المزايدات التى تتم بغير طريقة المظاريف ، فان للادارة فى شأنها حرية أوسع فى اختيار المتعاقد معها ، ولا حاجة فى هذه المزايدات للجنة فتح المظاريف ، لأن هذه اللجنة لا تلزم الا حيث تتم المزايدة بطريقة المظاريف ، ومن ثم فان اجراء المزايد بهذه الطريقة فى صورها المختلفة يقبل بطبيعته مساهمة الدلال بنصيب فيه ، هو مفاوضة المتزايدىين بطريقة منظمة للوصول الى اعلا سعر ، مادام الدلال لا يجوز له ان يكون عضوا فى اللجنة التى تتولى البت فى المزايد . وجملة القول فان أعمال الدلالة - باعتبارها وساطة بين الادارة والأشخاص الراغبين فى التعاقد - تنفق والمزايدات التى تتم بغير طريقة المظاريف المغلقة على الوجه المبين آنفا .

ويخلص مما تقدم انه يتعين فى هذا الصدد التفرقة بين المزايد الذى يتم بطريق المظاريف ويأخذ حكم المناقصة العامة وبذلك لا يقبل بطبيعته هذه أن يكون محلا لاشتراك الدلال فى اجراءاته ، وانما يخضع لاجراءات المناقصة العامة التى نص عليها القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، وبين المزايد الذى يتم بغير هذه الطريقة والذى يقبل بطبيعته ان يكون محلا لاشتراك الدلال فى اجراءاته دون مساس باى حكم من احكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

لهذا فان عملية الدلالة تتعارض واحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ فى حالة اجراء مزايد بيع الأصناف القديمة والمستغنى عنها بطريقة المظاريف المغلقة ، اما اذا تم بغير هذه الطريقة فان الدلالة لا تتعارض واحكام ذلك القانون .

## مزايا هنيئة للوظيفة

---

- الفصل الأول : الملابس الحكومية
- الفصل الثاني : امتياز انارة المنازل وتزويدها بالمياه
- الفصل الثالث : السكن الحكومى



## الفصل الأول الملابس الحكومية

قاعدة رقم ( ٧١٢ )

### المبدأ :

الملابس الحكومية - مدى تحمل الموظفين والمستخدمين بثمنها - سلطة الترخيص في صرفها - قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩٢٧/١٢/٣ و ١٩٤٩/٧/١٧ و ١٩٥٣/٨/٥ و ١٩٥٦/٤/١١ في هذا الشأن - إلزام القرار الأخير المستخدمين الخارجيين عن الهيئة بأداء ريع ثمن هذه الملابس ابتداء من السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ - سريان هذا القرار على هؤلاء المستخدمين كافة دون استثناء اعتباراً من هذا التاريخ - أثر ذلك - عدم جواز أعمال قرار عام ١٩٥٣ فيما يخصه لوكيل الوزارة المختص من سلطة صرف ملابس بالمجان لهذه الطائفة .

### ملخص الفتوى :

أصدر مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ قراراً منظماً لموضوع صرف الملابس الحكومية للموظفين الذين تقتضى أعمالهم ارتداء هذه الملابس ، وبين في البند أولاً - حكم الموظفين والمستخدمين الداخليين في الهيئة حيث ألزمهم بأداء الثمن ملابسهم ، وفي البند ثانياً - حكم الموظفين الذين تستلزم طبيعة أعمالهم ارتداء ملابس تقيهم الخطر أو التلف أو ما شابه ذلك وهؤلاء أعفوا من أداء الثمن هذه الملابس ، ثم عرض في البند خامساً لطائفة الخدمة الملكيين الخارجيين عن الهيئة عدا من استثنى منهم في البند « ثانياً » وقد قضى بإلزام هذه الطائفة أداء نصف ثمن الملابس التي يرتدونها لأنهم في الواقع ينتفعون بها في غير ساعات العمل فيستتبع ذلك الاقتصاد في ملابسهم الخاصة ويحصل نصف الثمن من هؤلاء بطريق التقيسيط الشهري حتى لا يرهقوا بدفع المبلغ مرة واحدة كما كان متبعاً .

وقد خول مجلس الوزراء وزير المالية الحق في مناقشة الاستثناءات مع الوزارة المختصة لتقريرها أو في حالة عدم الخلاف برفع الأمر إلى المجلس .

ونظرا لحالة الغلاء التي سادت في عام ١٩٤٩ وعدم كفاية الأجور والمرتبات لمواجهة هذه الحالة أصدر مجلس الوزراء من هذا العام قرارا يقضى باعفاء الخدم الخارجيين عن هيئة العمال من دفع ما تجمد أو ما يستجد عليهم من اثمان ملابسهم بصفة مؤقتة على ان يعاد النظر في الأمر في نهاية سنة ١٩٥٠ - وفي ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ أصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى بتحويل وكيل الوزارة المختص سلطة صرف ملابس مجاناً للمستخدمين الخارجيين عن الهيئة بشرط أن يكون عمل المستخدم له صلة مباشرة بالجمهور وفي حدود الاعتمادات المقررة .

وقد كانت هذه السلطة مخولة لوكيل وزارة المالية المشرف على مستخدمي الحكومة سابقا وديوان الموظفين حاليا .

واخيرا أصدر مجلس الوزراء قرارا في ١١ من بريل سنة ١٩٥٦ باستمرار العمل بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من يولية سنة ١٩٤٩ الى نهاية السنة المالية الحالية ١٩٥٦/٥٥ على أن يبدأ بتحميل هذه الطائفة من المستخدمين بربع القيمة الكلية للملابس الخارجية التي تصرف اليهم ابتداء من أول السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ .

ويستفاد من مجموع هذه القرارات ان مجلس الوزراء جرى في شأن الزام الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال بإداء اثمان الملابس الحكومية التي تصرف اليهم على مراعاة حالتهم من حيث اليسار والاعصار ذلك انه اقر في سنة ١٩٢٧ قاعدة تقضى بالزامهم بإداء نصف ثمن هذه الملابس ، فلما اشتد الغلاء اعفاهم منها اعفاء تاما في سنة ١٩٤٩ وكانت سلطة الترخيص في صرف هذه الملابس بالمجان مخولة لوكيل الوزارة المشرف على مستخدمي الحكومة ثم ديوان الموظفين فنقل مجلس الوزراء هذه السلطة الى وكيل الوزارة المختص وذلك بقراره الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ . واخيرا عدل مجلس الوزراء عن نظام الاعفاء التام بقراره الصادر في ١١ من ابريل سنة ١٩٥٦ على ان يبدأ بالزام هذه الطائفة بإداء ربع اثمان الملابس التي تصرف اليهم وذلك ابتداء من السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ ومن ثم يكون هذا القرار الأخير هو الواجب التطبيق باثر مباشر ابتداء من السنة المالية المشار اليها على كافة المستخدمين الخارجيين عن الهيئة الذين يسرى عليهم ، ومنهم من حصل

على تراخيص سابقة فى صرف الملابس بالمجان طبقا للنظم التى كانت سارية عند اصداها ويتعين الزامهم باداء ريع اثمان هذه الملابس ابتداء من السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ .

ويبين من الاطلاع على مذكرة وزارة المالية التى صدر على اساسها قرار مجلس الوزراء المشار اليه فى ١١ من ابريل سنة ١٩٥٦ انها تنظم موضوع صرف الملابس لطائفة الخدم الخارجين عن هيئة العمال تنظيما جديدا بالزامهم اداء ريع اثمان هذه الملابس ، وقد خلا القرار كما طلبت المذكرة التى بنى عليها من اجازة الاستثناء من هذه القاعدة لاية مطلقة ، ومقتضى ذلك الغاء أى حكم مخالف لهذه الاحكام فى أى نظام من النظم السابقة التى تضمنتها قرارات مجلس الوزراء المشار اليها . ومن ثم لا يجوز اعمال قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من اغسطس سنة ١٩٥٣ فيما نص عليه من تخويل وكيل الوزارة المختص سلطة صرف ملابس بالمجان لهذه الطائفة بعد تاريخ العمل بقراره الصادر فى ١١ من ابريل سنة ١٩٥٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى انه يتعين تحصيل ريع ثمن الملابس التى تصرف للخدمة الخارجين عن هيئة العمال ابتداء من أول السنة المالية سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من ابريل سنة ١٩٥٦ ولو كانت لديهم ترخيصات سابقة فى صرف هذه الملابس بالمجان ، ولا يجوز لوكيل الوزارة المختص ولا لغيره الاعفاء من اداء هذه القيمة ابتداء من التاريخ المشار اليه .

( فتوى ١٥ فى ١٩٦٠/١/٦ )

## الفصل الثاني

### امتياز ائارة المنازل وتزويدها بالمياه

قاعدة رقم ( ٧١٣ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/٥/١٩٥٠ بمنح بعض العاملين بمجالس المدن ائارة منازلهم وتزويدها بالماء - هو قرار بمنح ميزة من مزايا الوظيفة لشاغلى بعض الوظائف - لا يعد نزولا بالمجان عن اموال الدولة - استمرار منحها حتى فى ظل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن نظام الادارة المحلية لعدم تعارضها مع احكامه .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بالموافقة على منح بعض العاملين المختصين بعملية المياه والائارة بمجالس المدن امتياز ائارة منازلهم وتزويدها بالمياه فى الحدود التى بينها هذا القرار ، فى تكييفه الصحيح هو قرار بمنح ميزة من مزايا الوظيفة تمنح لشاغلى بعض الوظائف وليس نزولا بالمجان عن اموال الدولة وقد كان مجلس الوزراء هو السلطة التى تملك تنظيم شئون العاملين وتقرير الرواتب الخاصة بهم ، وليس فى هذا القرار ما يتعارض مع احكام قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الامتيازات الخاصة بالمياه والائارة التى تمنح لشاغلى بعض وظائف الادارة المحلية بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ انما هى ميزة من ميزات الوظيفة وليست نزولا بالمجان عن اموال الدولة وعلى ذلك فليس ثمت ما يمنع من الاستمرار فى منحها حتى بعد العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظاه الادارة المحلية .

( فتوى ١٣٢٤ فى ١١/١٢/١٩٦٦ )



### الفصل الثالث

#### المسكن الحكومي

قاعدة رقم ( ٧١٤ )

المبدأ :

نص قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٢٨ على أن يحصل من الموظفين المقيمين بمنازل تابعة للحكومة ٢٪ من الايجار السنوى المقدر لمنازلهم مقابل مصاريف الكسح - هذه المبالغ لا تدخل ضمن مقابل الانتفاع بالمسكن أو ضمن قيمته الايجارية - تنظيم شغل المساكن الحكومية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية ، ونص هذا القرار على الغاء القرارات التى تخالف احكامه - التنظيم الأخير لم يتضمن موضوع مصاريف الكسح - نتيجة ذلك استمرار تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر - التزام العاملين بالمصروفات المشار اليها يفترض أن جهة الادارة ( التى يتبعها المسكن ) تتحمل مصروفات فعلية نظير عملية كسح المراحيض - بيان ذلك •

ملخص الفتوى :

ان منشور المسالية رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ قد تضمن ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المعقودة فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٢٨ ان يحصل من جميع الموظفين المقيمين بمنازل تابعة للحكومة ٢٪ من الايجار السنوى المقدر لمنازلهم مقابل مصاريف الكسح ، الامر الذى يستفاد منه ان هذه المبالغ التى تحصل من الموظفين مقابل مصروفات الكسح لا تدخل ضمن مقابل الانتفاع بالمسكن أو ضمن قيمته الايجارية ، وانما هى مبالغ يلتزم بها الشاغل للمسكن مقابل اداء خدمة معينة هى كسح مراحيض ذلك المسكن وهى الخدمة التى تجبى هذه المبالغ بمناسبة اداؤها له •

ومن يجيئ أنه صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ ١٩٦٩ المشار اليه متضمنا النص فى المادة الاولى منه على ان: « يعطى

بالقواعد المرافقة في شأن تنظيم انتفاع العاملين المدنيين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية بالساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية » . كما نصت السادة الثالثة منه على « الغاء القرارات الصادرة على خلاف احكام هذا القرار فيما يتعلق بتنظيم انتفاع العاملين بالساكن المشار اليها ، او الاعفاء من مقابله » . ومؤدى هذين النصين ان المشرع نظم شغل الساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية طبقا للقواعد المرافقة لهذا القرار الجمهورى ، بحيث تلغى القرارات الصادرة على خلاف الاحكام التى وردت بتلك القواعد سواء تعلقت بكيفية تنظيم الانتفاع بهذه الساكن او الاعفاء من اداء مقابل الانتفاع بها وترتيباً على ذلك فان بقية الاحكام الواردة فى القرارات السابقة على صدور القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ تظل سارية فيما لم يتضمنه هذا القرار من تنظيم فى القواعد الملحقه به وبعبارة اخرى فان الغاء ما ورد بتلك القرارات انما يقتصر على ما يقابل الاحكام الجديدة التى وردت بالقواعد الملحقه وبالقدر الذى تضمنت فيه هذه القواعد احكاما مخالفة لتلك الواردة فى القرارات السابقة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على القواعد المشار اليها : انها تضمنت احكاما جديدة تتعلق بكيفية انتفاع العاملين المدنيين بالدولة ووحدات الادارة المحلية بالساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية ، كما تضمنت قواعد محاسبية المنتفع على مقابل الانتفاع بالساكن ، وعلى استهلاك المياه والنور ، وقواعد الاعفاء من ذلك ، دون ان تتطرق تلك القواعد الى موضوع مصاريف الكسح الذى كانت تتناوله القرارات الصادرة قبل العمل باحكام القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، ومن ثم فان احكام تلك القرارات تظل سارية طالما لم يرد فى نصوص ذلك القرار تنظيم جديد يعالج هذا الموضوع بطريقة اخرى او يقرر اعفاء العاملين الشاغلين لهذه الساكن من تلك المصاريف .

ومن حيث ان التزام العاملين المنتفعين بالساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية بـ ٢٪ من الاجار المقدر لهذه الساكن نظير ما تحصله جهة الادارة من مصروفات كسح لهذه الساكن ، انما يفترض بداهه ان هذه الجهة تتحمل بمصروفات فعلية نظير عملية كسح المراحيض والا زال سببه هذه الجهة فى تحميل العاملين الشاغلين لهذه الساكن بالبالغ المشار اليها اذا لم تكن هى قائمة فعلا بسداد اية مصاريف نظير كسح مراحيض هذه الساكن .

... من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى تطبيق احكام منشور  
المالية رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ بالاضافة الى احكام القرار الجمهورى  
رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، بالنسبة الى المبالغ التى يلتزم  
بها شاغلوا المساكن الحكومية .

( ملف ٧٦/٢/٧ - جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٧١٥ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ جعل للوزير المختص  
سلطة إعفاء العاملين من مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية ومقابل استهلاك  
النور والمياه وغير ذلك ، بشرط أن تكون الوحدة السكنية قد أعدت لحث  
العامل على العمل بجهة معينة أو ببلد ناء وعلى ألا يجمع بين الانتفاء  
والبدل النقدي المقرر للسكن - سريان هذا الاعفاء على الملحقات المتعلقة  
بالسكن كمقابل استهلاك الاثاث .

#### ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ ببعض الاجكام  
الخاصة بمشروع التخطيط الإقليمى لمحافظة أسوان ينص فى مادته  
الثانية على ان : « تشكل لجنة لمشروع التخطيط الإقليمى لمحافظة أسوان  
على الوجه الآتى : ..... ويكون لمحافظة أسوان ورئيس اللجنة  
سلطات الوزير فى شئون المشروع العاملين به ..... » وان المادة  
(١) من ذات القرار تنص على ان : « يطبق على العاملين بالمشروع  
احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ... » كما ينص قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد إنتفاع  
العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية  
فى المادة الثانية منه على ان : « يلتزم شاغل الوحدة السكنية بإيجار  
المثل بما لا يجاوز ١٠٪ من ماهيته الأصلية اذا كان ممن تقتضى مصلحة  
العمل بإقامته فيها ..... » وتنص المادة الرابعة من هذا القرار  
على ان : « يجوز بقرار من الوزير المختص بعد اخذ رأى الجهاز المركزى  
للمخططين والإدارة ووزارة الخزانة إعفاء العاملين الذين تقتضى مصلحة

العمل اقامتهم بالسكن من مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية ومن مقابل استهلاك النور والمياه وغير ذلك في أى من الحالات الآتية :

( ١ ) اذا كانت الوحدة السكنية اعدت لترغيب العاملين في العمل بجهات معينة .

( ب ) اذا كانت الوحدة السكنية ببلد ناء او لا تتوافر فيه وسائل المعيشة المعتادة ..... » كذلك تنص المادة ( ٥ ) من ذات القرار على انه : « لا يجوز الجمع بين الاعفاء المنصوص عليه بالمادة السابقة والبدل النقدي المقرر للسكن .

وبين من هذه النصوص أن المشرع أسند رئاسة لجنة مشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة اسوان للمحافظ وخوله سلطات الوزير بالنسبة لشئون العاملين به وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ جعل للوزير المختص سلطة اعفاء العاملين من مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية ومقابل استهلاك النور والمياه وغير ذلك بشرط ان تكون الوحدة السكنية قد اعدت لحت العاملين على العمل بجهة معينة أو بلد ناء ، وعلى الا يجمع بين هذا الاعفاء والبدل النقدي المقرر للسكن .

ولما كان محافظ اسوان يملك بالنسبة للعاملين بالمشروع سلطة الوزير وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ قد منح الوزير سلطة الاعفاء من مقابل الانتفاع وما يرتبط به من ملحقات تتعلق بالسكن ذاته ، ولم يقصر سلطة الاعفاء على مقابل استهلاك النور والمياه التي وردت في النص على سبيل التمثيل لا الحصر بحليل انه اردف عليها عبارة وغير ذلك التي تفيد العموم والاطلاق ، فمن ثم يكون لمحافظ اسوان ان يعفى العاملين في للمشروع من مقابل استهلاك الاثاث بعد اخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة مع مراعاة ان عدم اتباع هذين الاجراءمين لا يؤثر في صحة قراره الصادر بالاعفاء لكونهما من الاجراءات غير الجوهرية التي لا تؤثر في صحة القرار الادارى لأن النص لم يستلزم الحصول على موافقة هاتين الجهتين بل اكتفى بالنص على أخذ رأيهما .

ولما كانت لجنة المشروع التي يرأسها المحافظ قد اوصت باعفاء العاملين به من مقابل الانتفاع بالسكن ومقابل استهلاك للمياه واللاخوة

والاثاث بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ واعتمدت هذه التوصية من رئيس مجلس الوزراء .

ولما كانت توصية اللجنة التي وافق عليها المحافظ بوصفه رئيسا لها تعد قرارا صادرا من الوزير المختص بالاعفاء ، وقد ظل هذا الاعفاء معمولا به حسبما يبين من الاوراق حتى تاريخ سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ ، فان مؤدى ذلك تمتع العاملين فى المشروع بالاعفاء من مقابل استهلاك الاثاث اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ، على انه فيما يتعلق بالفترة السابقة عليه فان مطالبتهم تكون قد سقطت بالتقادم الخمسى باعتباره حقا دوريا متجددا من ملحقات مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية طبقا لنص المادة (٣٧٥) من القانون المدنى .

وفضلا عن ذلك فان توصية لجنة المشروع الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ والتي اعتمدها رئيس الوزراء تمثل بذاتها القرار الادارى المنشئ للاعفاء طبقا لنص المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر التى تنص على ان تكون « قرارات اللجنة نهائية وناقذة قبل جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات المثلة فى اللجنة بعد اعتمادها من رئيس الوزراء » ومن ثم فانه ما كان لوزارة الخزانة ان تنازع المحافظة فى سريان هذا القرار فى مواجهتها وان تمتنع عن تنفيذ مقتضاه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تحصيل مقابل الاثاث من العاملين بمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان عن الفترة السابقة على ١٩٧٥/٧/١ .

( ملف ١٦/٢/٥٨ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٧١٦ )

المبدأ :

لا يجوز للعامل المنقول ان يشغل الاستراحة الحكومية بحجة استحكام ازمة المساكن - تختلف الاحكام المنظمة للاستراحات الحكومية عن الاحكام المنظمة للمساكن الحكومية .

## ملخص الفتوى :

ان الاستراحات الحكومية تخضع لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، وهى مخصصة لإقامة العاملين الذين يكلفون بإداء مأموريات مصلحة هى بطبيعتها مؤقتة ، وإقامة العامل فيها بصفة عارضة ولمدة مؤقتة وهى تجهز على هذا الأساس .

وتخضع المساكن الحكومية لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦١ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية . وهذه المساكن مخصصة لانتفاع العاملين بها بصفة دائمة طالما ان علاقتهم الوظيفية بالجهة المنتفعة بمساكنها قائمة ومستمرة وان سبب الانتفاع ما زال قائماً .

وقد رتب المشرع لحكاماً مغايرة على الإقامة فى كل من الاستراحات الحكومية والمساكن الحكومية وفيما يتعلق بالمقابل النقدي الذى تستأديه الجهة الادارية فى كل حالة منهما .

وعلى ذلك فإن نقل العامل من القاهرة الى اسوان وشغله استراحة الجهة الحكومية التى يعمل بها بدعوى أزمة المساكن يعتبر أمراً غير جائز قانوناً ، وذلك لأن إقامته بأسوان هى نتيجة نقله لشغل وظيفة بصفة دائمة ومستمرة ، وليس نتيجة تكليفه بمأمورية مصلحة لمدة مؤقتة .

( ملف ٩٢/٢/٧ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )

## مزایا و خدمات دپلوماسیة





قاعدة رقم ( ٧١٧ )

المبدأ :

محكمة العدل الدولية - المزايا والحصانات والاعفاءات الخاصة بقضاائها - عدم تمتعهم بها الا خارج بلدهم - وضوح ذلك بجلاء من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١١/١٢/١٩٤٦ الذي اوصى بمعاملة قضاة هذه المحكمة - معاملة المبعوثين الدبلوماسيين في أى بلد يقيم فيه القاضى غير بلده .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء النصوص والأحكام والتوصيات التى يتألف من مجموعها نظام المزايا والحصانات والاعفاءات الخاصة بأعضاء محكمة العدل الدولية ان قضاة هذه المحكمة لا يتمتعون بهذه المزايا والحصانات والاعفاءات الا خارج بلدهم ، واذا كانت المادة ١٩ من دستور المحكمة ليست واضحة فى بيان هذا المعنى الا انه وضح بجلاء فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ الذى اوصى بمعاملة قضاة المحكمة معاملة المبعوثين الدبلوماسيين فى أى بلد يقيم فيه القاضى غير بلده ليكون بالقرب من مقر المحكمة أو يختاره فى تنقلاته المتصلة بعمله وترك الأمر فيما يتعلق ببلد القاضى لهذا البلد يقرر فيه ما يراه .

ولقد كان من مقتضى ذلك الا يتمتع الدكتور ( ..... ) بصفته قاضيا بمحكمة العدل الدولية بأية مزايا أو حصانات أو اعفاءات داخل الجمهورية العربية المتحدة .

( فتوى ١٠٥٧ فى ١٠/٥/١٩٦٣ )

قاعدة رقم ( ٧١٨ )

المبدأ :

المبعوثون السياسيون - الاعفاءات التى يتمتعون بها - عدم شمول النظم الخاصة بهذه الاعفاءات تحديدا لعدد السيارات المعفاة والرسوم

الجمركية الى ما قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن الاعفاءات الجمركية الخاصة بالسلكين الدبلوماسى والقنصرى الاجنبيين ، حددها بسيارة واحدة للاستعمال الشخصى - مدة الاحتفاظ بالسيارة مع قيام الاعفاء من الرسوم هى خمس سنوات سواء فى القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ او القانون بمالف الاشارة اليه - مدى احقية المستفيد من استيراد سيارة اخرى لاستعماله الشخصى بالاعفاء من الرسوم الجمركية .

#### ملخص الفتوى :

بالرجوع الى النظم القانونية المختلفة التى يعامل بمقتضاها المبلون الدبلوماسيون يبين انه فيما يتعلق باعفاء السيارات لم تتضمن تلك الاجكام تحديدا لعدد السيارات المعفاة من الرسوم الجمركية ، وذلك حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن الاعفاءات الجمركية الخاصة بالسلكين الدبلوماسى والقنصرى الاجنبيين الذى حدد عدد السيارات بسيارة واحدة للاستعمال الشخصى ، وفى ذلك تنص المادة الاولى من هذا القانون على انه : « يعفى من الرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ومن اجراءات الكشف وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفى حدود هذه المعاملة وفقا لبيانات وزارة الخارجية :

اولا : ما يرذ للاستعمال الشخصى الى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى ....

ثانيا : ....

ثالثا : ....

ويجدد عدد السيارات التى يتناولها الاعفاء طبقا للبندين ( اولا وثانيا ) بسيارة واحدة للاستعمال الشخصى ... » .

ونصت المادة الثانية من القانون المذكور على انه « لا يجوز التصرف فيما يتم اعفاؤه طبقا للمادة السابقة الى شخص لا يتمتع بالاعفاء قبل اخطار مصلحة الجمارك وسداد الرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وفقا لحالة هذه الاشياء وقيمتها وقت التصرف طبقا للتعريفة الجمركية السارية يوم الدفع ... » .

ومن حيث ان مدة الاحتفاظ بالسيارة مع قيام الاعفاء واحدة فى القانون المذكور وفى القانون السابق عليه رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ وتبقى

خمس سنوات ، ومن ثم فإن من كان يحتفظ - من المستفيدين بالاعفاء قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ - بسيارة سبق اعفاؤها من الرسوم الجمركية لا يجوز له بعد هذا التاريخ أن يستورد - بالاعفاء - سيارة أخرى ، ما لم يتصرف في السيارة القديمة بعد خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية ، أو قبل هذه المدة مع دفع الرسوم المستحقة ، إذ في هاتين الحالتين وحدهما يحق له - بموجب الأثر المباشر للقانون - أن يستورد سيارة أخرى لاستعماله الشخص بالاعفاء من الرسوم الجمركية .

فإذا كان الثابت في الأوراق أن الدكتور ( ..... ) يحتفظ بسيارتين استورد أحدهما في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ أي لم يبصر على استيرادها خمس سنوات ، ومن ثم لا يحق له - ما دام يحتفظ بهذه السيارة - أن يستورد سيارة أخرى مغفأة . ولذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم جواز اعفاء السيارة التي استوردها الدكتور ..... من الخسطة سنة ١٩٦٧ من الرسوم الجمركية ، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

( فتوى ١٠٥٧ في ١٠/٥/١٩٦٣ )

قاعدة رقم ( ٧١٩ )

المبينة :

العاملون بمركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة من الموظفين الدوليين - يتمتعون بالحصانات والمزايا المنصوص عليها في اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة التي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٨ - القرار الجمهوري رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ بالموافقة على منح المدير العام للمركز المشار إليه المزايا والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التي تمنح للدبلوماسيين - المزايا والحصانات الدبلوماسية لا تمنح بمراعاة أشخاص بذواتهم وإنما تمنح على أساس شغل وتظيفة معينة - منحها لمن عين مديراً بالنيابة للمركز المشار إليه في حالة خلو وظيفة المدير .

ملخص الفتوى :

ان قاعدة ١٨ من اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة الصادر بها قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٧ من فبراير

سنة ١٩٤٦ التي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٨ تنص على أن يتمتع موظفو هيئة الأمم المتحدة بالمزايا والحصانات الآتية :

( أ ) الحصانة القضائية بصفة عامة فيما يصدر عنهم من أعمال بصفتهم الرسمية بما فى ذلك ما يصدر عنهم شفويا أو كتابة .

( ب ) الاعفاء من أية ضريبة على ما هيأتهم ومرتباتهم التى يتقاضونها من هيئة الأمم المتحدة .

( ج ) الاعفاء من التزامات الخدمة الوطنية ( العسكرية ) .

( د ) الاعفاء بالنسبة لهم ولزوجاتهم وأفراد عائلتهم الذين يعولونهم من جميع قيود الهجرة ومن الاجراءات الخاصة بقيد الأجانب ..... .

( هـ ) نفس التسهيلات التى تمنح للموظفين فى درجاتهم من اعضاء السلك السياسى المعتمدين لدى الدولة صاحبة الشأن وذلك فيما يتعلق ... .

( و ) نفس التسهيلات بالنسبة لهم ولزوجاتهم وأفراد أسرهم الذين يعولونهم التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين فى وقت الازمات الدولية .

( ز ) الاعفاء من الرسوم الجمركية عما يستوردونه .

وتنص المادة ٢٠ من هذه الاتفاقية على انه « لا تمنح المزايا والحصانات للموظفين لمصلحتهم الخاصة بل تمنح لمصلحة هيئة الأمم المتحدة وحدها ويكون للأمين العام الحق فى رفع ..... » .

ومن حيث ان مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة يمثل مكتب الاعلام العام لسكرتارية الأمم المتحدة - فانه ومن يعمل به من الموظفين الدوليين يتمتعون بالحصانات والمزايا المنصوص عليها فى الاتفاقية المشار اليها .

ومن حيث انه فى ١٠ من يونية سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ بالموافقة على منح المدير العام لمركز الاعلام للأمم المتحدة بالقاهرة ونائبه المزايا والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التى تمنح للدبلوماسيين . وقوض السيد السفير وكيل وزارة الخارجية فى توقيع الكتابين المتبادلين المشكلين لهذا المنح نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة - وتنفيذا لهذا القرار أرسل

السيد وكيل وزارة الخارجية للسيد مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة كتاباً مؤرخاً أول أغسطس سنة ١٩٦١ تضمن موافقة حكومة الجمهورية العربية المتحدة على منح مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة ونائبه - علاوة على المزايا والحصانات المبينة في المادة الخامسة من اتفاقية المزايا والحصانات القضائية المتصلة بالاعمال الرسمية والاعفاءات والتسهيلات والمزايا الدبلوماسية .

ومن حيث ان المزايا والحصانات المقررة في اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة لا تمنح بصفة شخصية وبمراعاة اشخاص بذواتهم لاعتبارات قائمة فيهم وانما تمنح على اساس شغل وظيفه معينة ايا كان الشخص الذى يشغلها سواء من يعين فيها او من يتعين للقيام بأعمالها عند خلوها .

فاذا كان السيد ٠٠٠٠ قد عين مديراً بالنيابة لمركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة في حالة خلو وظيفة مدير المركز وكان قائماً بأعمال هذه الوظيفة وشاغلاً لها بمفرده - فانه يتمتع بالإضافة الى المزايا والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية المزايا والحصانات لهيئة الأمم المتحدة المشار إليها بالمزايا والحصانات الدبلوماسية بكتاب السيد وكيل وزارة الخارجية المؤرخ الأول من أغسطس سنة ١٩٦١ والصادر تنفيذاً للقرار الجمهورى رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان المزايا والحصانات متعلقة بالوظيفة ولا يفيد منها الا من يعين فيها او من يعين للقيام بأعمالها عند خلوها - وعلى ذلك فان السيد المذكور بوصفه مديراً بالنيابة لمركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة يتمتع بالمزايا والحصانات والاعفاءات التى نص عليها الاتفاق فى حالة قيامه بعمل الوظيفة الحالية .

( فتوى ١٠٦٦ فى ١٠/١٦/١٩٦٦ )

قاعدة رقم ( ٧٢٠ )

المبدأ :

منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية - ليس ثمة نص يقر إعفاء المرتبات التى تدفعها المنظمة المذكورة من الضريبة على كسب العمل كما هو الشأن بالنسبة الى غيرها من الهيئات الدولية .

### ملخص الفتوى :

ومن حيث أن عدم خضوع المرتبات التي تدفعها بعض الهيئات الدولية للضريبة مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة يرجع الى وجود نص خاص بذلك في الاتفاقيات المتعلقة بالمزايا والمصانات المقررة لهذه الهيئات مثل اتفاقية امتيازات وحصانات الجامعة العربية التي صدق عليها مجلس الجامعة في ١٠ من مايو سنة ١٩٥٣ وصدر بالموافقة عليها القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ ، وتقرر العمل بها اعتبارا من ٨ مارس سنة ١٩٥٤ بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٤ .

ومن حيث انه ليس ثمة نص يقرر اعفاء المرتبات التي تدفعها منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية من الضريبة على كسب العمل كما هو الشأن بالنسبة لغيرها من الهيئات الدولية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع مرتبات ومكافآت العاملين بمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية للضريبة على كسب العمل المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

( ملف ٤٦٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣ )

قاعدة رقم ( ٧٢١ )

### المبدأ :

نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض الاعفاءات الضريبية يستفاد منه أن المشرع اعفى من الرسوم الجمركية المواد والأصناف التي تستوردها السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية بصفة عامة مطلقة بشرط أن تكون لازمة لنشاطها ومتفقة مع طبيعة عملها - شمول هذا الاعفاء السيارة التي تستوردها السكرتارية لدخولها في عموم لفظي المواد والأصناف متى كانت لازمة ومتفقة مع نشاطها - لأوجه للاحتجاج بتكون عرف يقضى بعدم اعفاء السيارات من الرسوم الجمركية إلا إذا سبقت في النص المقرر للاعفاء لا يجوز الاحتجاج بتكون عرف مع وجود النص .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ تنص على ان « يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ما يرد للسكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية من مواد واصناف تكون لازمة لها وتتفق مع طبيعة عملها » .

وبين من هذا النص ان المشرع اعفى من الرسوم الجمركية المواد الاصناف التي تستوردها السكرتارية بصفة عامة مطلقة وذلك بشرط ان تكون لازمة لنشاطها ومتفقة مع طبيعة عملها ، ولما كانت السيارة تدخل في عموم لفظى المواد الاصناف وكانت لازمة ومتفقة مع نشاط السكرتارية فانها تعفى من الرسوم الجمركية ولا وجه للقول بتكون عرف يقضى بعدم اعفاء السيارات من الرسوم الجمركية الا اذا سئلت في النص المقرر للاعفاء ذلك لان العرف لا يتكون الا في المجالات التي تتسع له ، ولا يحتج به الا عند تخلف النص ، وطالما ان الضرائب والرسوم الجمركية تخضع لقاعدة عامة لا يرد عليها الاستثناء مفادها انها لا تفرق ولا يعفى منها الا بنص فانه لا يمكن لعرف ان ينشأ في هذا النطاق .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تلحق السكرتارية الدائمة للاعفاء في الحالة المعروضة .

( ملف ٤/٣/٢٠ - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧ )

تعقيب :

### الحصانات الدبلوماسية أمام مجلس الدولة (١)

على الرغم من انه لم تطرح على القسم القضائي بمجلس الدولة المصرى منذ انشائه عام ١٩٤٦ منازعات تتعلق بالمزايا والحصانات الدبلوماسية ، وذلك لما لهذا الموضوع من طبيعة خاصة ، الا انه على مدى ثلاثين عاما فى خدمة القانون والدولة ، توافرت للقسم الاستشارى بمجلس الدولة ، حصيلة طيبة من الفتاوى فى موضوع المزايا والحصانات الدبلوماسية .

وإذا كانت الصفحات التالية لا تتضمن عرضا شاملا لموضوع المزايا والحصانات الدبلوماسية فى شتى جوانبه الفقهية ، بل يتضمن فحصا تتبعنا لما اثاره الموضوع فى التطبيق من مشكلات ، تطلبت ان يستشار مجلس الدولة بشأنها ، الا ان هذا بذاته يجعل هذه الصفحات اكثر حيوية لالتحاطها بالجوانب العملية المثارة .

وقد رأينا ان نقسم دراستنا الحالية ، من واقع ما افتي به مجلس الدولة ، الى تبيان المستفيدين من المزايا والحصانات الدبلوماسية ، ثم ايصاح مضمون هذه المزايا والحصانات ، واخيرا تحديد مداها .

#### اولا - المزايا والحصانات الدبلوماسية : لمن ؟

الحصانات لا تمنح بمراعاة أشخاص بل وظائف :

افتتحت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسته ٥ اكتوبر ١٩٦٦ بان مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة ، يمثل مكتب الاعلام العام بسكرتارية الأمم المتحدة ، فانه ومن يعمل به من الموظفين الدوليين ، يتمتعون بالحصانات والمزايا المنصوص عليها فى اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة الصادر بها قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٧ التى وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٨

(١) بحث للمستشار الدكتور نعيم عطيه - نشر بمجلة السياسة الدولية .



واستطردت الجمعية العمومية في فتواها الى القول ، بأنه لما كانت المزايا والحصانات المقررة في اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة ، لا تمنح بصفة شخصية وبمراعاة اشخاص بذاتهم لاعتبارات قائمة فيهم ، ولنما تمنح على اساس شغل وظيفة معينة ، ايا كان الشخص الذي يشغلها ، سواء من يعين فيها او من يعين للقيام باعمالها عند خلوها ، فان من عين مديرا بالنيابة لمركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة في حالة خلو وظيفة مدير المركز ، وكان قائما باعمال هذه الوظيفة وشاغلا لها بمفرده ، يتمتع بالاضافة الى المزايا والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية المزايا والحصانات لهيئة الأمم المتحدة المشار اليها ، بالمزايا والحصانات الدبلوماسية الممنوحة بكتاب السيد وكيل وزارة الخارجية المؤرخ الاول من افرس ١٩٦١ والصادر تنفيذا للقرار الجمهوري رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ ، بالموافقة على منح المدير العام لمركز الاعلام للأمم المتحدة بالقاهرة ونائبه ، المزايا والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التي تمنح للدبلوماسيين .

لا يتمتع قضاة محكمة العدل الدولية بالحصانات الا خارج بلدهم :

افتتت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلسة ٢٢ يولية سنة ١٩٦٣ بأنه ينبغي من استقراء النصوص والاحكام والتوصيات التي يتألف من مجموعها نظام المزايا والحصانات والاعفاءات الخاصة باعضاء محكمة العدل الدولية ، ان قضاة هذه المحكمة لا يتمتعون بهذه المزايا والحصانات والاعفاءات الا خارج بلدهم . واذا كانت المادة ١٩ من دستور المحكمة ليست واضحة في بيان هذا المعنى ، الا انه وضع بجلاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٩/١٢/١٩٤٦ الذي اوصى بصحالة قضاة المحكمة معاملة البعوثيين الدبلوماسيين في اي بلد يقيم فيه القاضي غير بلده ، ليكون بالقرب من مقر المحكمة ، او يجتازه في تنقلاته المتصلة بعمله ، وترك الأمر فيما يتعلق ببلد القاضي لهذا البلد يقرر فيه ما يراه .

وخلصت الجمعية العمومية الى ان من مقتضى ذلك ، الا يتمتع العضو المصطفى بمحكمة العدل الدولية بأية مزايا أو حصانات أو إعفاءات داخل بلاده .

وقد كانت الجمعية العمومية قد تصدت للموضوع بمزيد من التفصيل  
بجلسة ١٠ أغسطس ١٩٥٥ وخلصت الى ان الاعفاء من الضرائب الذى  
يتمتع به عضو محكمة العدل الدولية فى وطنه ، مقصور على المرتب او  
المكافاة او التعويض الذى يتقاضاه العضو من خزانة تلك المحكمة ، وفيما  
عدا ذلك يخضع لحكم القانون سائر الافراد .

### خضوع مركز التربية الأساسية بمرس اللبان للقوانين المحلية :

اوضحت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاها رقم ١٩١  
بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٠ ان مركز التربية الأساسية بمرس اللبان ، يعتبر  
ادارة من ادارات هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) .  
وبالتالى فانه يتمتع هو وموظفوه بالمزايا والحصانات التى للوكالات  
المتخصصة ، طبقا لاتفاقية مزايا وحصانات الوكالات المتخصصة وملحقها  
رقم ٤ . ثم ابرمت الحكومة المصرية مع اليونسكو اتفاقا فى ٢٥ ابريل  
١٩٥٢ منح بمقتضاه كبار موظفى المركز ، بعض المزايا والحصانات  
الاضافية ، الا ان هذه المزايا والحصانات هى استثناء ورد على الأصل ،  
ولا يجوز التوسع فى الاستثناء أو القياس عليه ، اذ ان القاعدة العامة  
هى خضوع جميع المقيمين على ارض دولة معينة ، للقوانين الوضعية  
لتلك الدولة ، الا انه رضى تيسيرا لقيام الهيئات الدولية بأعمالها ،  
ولتجنب عرقلة نشاطها ، ان تمنح تلك الهيئات بعض المزايا والحصانات ،  
كما منح موظفوها على حسب فئاتهم ، المزايا والحصانات التى استقر  
العرف الدولى على منحها لرجال السلك الدبلوماسى . وقد عقدت اتفاقية  
دولية حصرت فيها المزايا والحصانات الممنوحة للأمم المتحدة ، وأخرى  
نص فيها على المزايا والحصانات الممنوحة للوكالات المتخصصة .

وتاسيسا على ذلك ، خلصت ادارة الفتوى والتشريع المذكورة الى  
ان مركز التربية الأساسية بمرس اللبان ، بوصفه ادارة من ادارات  
اليونسكو ، يخضع لجميع القوانين المحلية والانظمة السارية فى البلاد  
المصرية ، عدا تلك التى تتعارض مع احكام اتفاقية مزايا وحصانات  
الوكالات المتخصصة وملحقاتها رقم ٤ الخاص بمنظمة اليونسكو ، والاتفاق  
الخاص الذى ابرم عام ١٩٥٢ بين الحكومة والمنظمة بشأن منح كبار موظفى  
المركز بعض المزايا والحصانات الاضافية .

### حصانات وكالة الاغاثة على سبيل الحصر :

اوضحت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاوها رقم ١٥٩ بتاريخ ٦ اغسطس ١٩٥٨ ان اساس تمتع الأمم المتحدة بالمزايا والحصانات الخاصة بها ، هو اتفاقية سنة ١٩٤٦ التى تستند فى الواقع الى نص المادة ١٠٥ من ميثاقها ، ولا يتمتع بهذه المزايا والاعفاءات الا هيئة الأمم المتحدة وفروعها الرئيسية التى نص عليها الميثاق ، وهى وفقاً للمادة ٧ منه (١) جمعيتها العامة (٢) مجلس الأمن (٣) المجلس الاقتصادى والاجتماعى (٤) مجلس الوصاية (٥) محكمة العدل الدولية (٦) الامانة العامة - ولا يجوز وفقاً للفقرة الثانية من المادة المذكورة ، ان تنشأ فروع ثانوية لها الا وفقاً لأحكام الميثاق ، عندما توجد ضرورة تدعو الى ذلك . وتنص المادة ٢٢ على انه « للجمعية العامة ان تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها » . والمقصود هنا بالفروع الثانوية ، تلك الفروع التى تساعد الجمعية على القيام بمهامها ومباشرة وظائفها التى نص عليها الميثاق ، كاللجان العامة والخاصة التى تشكلها الجمعية العامة من اعضائها أثناء اجتماعاتها ، او لتحضير هذه الاجتماعات .

وامتطردت ادارة الفتوى فى فتاوها المذكورة ، الى انه لما كانت « وكالة الاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى » لا تعد فرعاً ثانوياً فى مدلول نص المادة ٢٢ السالفة الذكر ، فانها لا تستفيد من مزايا احكام ميثاق الأمم المتحدة ، وما يتفرع عنه من احكام الاتفاقات الدولية التى تعقدها هيئة الأمم المتحدة . وانما يجوز مع ذلك للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان توصى الدول الاعضاء - بقرار منها - بالعمل على منح هيئات خاصة تنشئها لأغراض خاصة من المزايا والاعفاءات والحصانات ، ما يعينها على النهوض بأعبائها وتحقيق اغراضها واهدافها . وذلك عن طريق عقد اتفاقات خاصة مع هذه المنظمات . وهذه هى الصال بالنسبة لوكالة الاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالشرق الأدنى ، فالجمعية العامة للأمم المتحدة قد انشأتها بقرار منها فى ٨ من ديسمبر ١٩٤٩ ، وجمدت اختصاصاتها فى هذا القرار ، وأوصت الدول الاعضاء التى يهمها الأمر والتي تباشر الوكالة نشاطها على إقليمها ، بمنحها المزايا والتسهيلات التى ترى الوكالة والدول الاعضاء انها ضرورية

لمساعدة الوكالة على تحقيق اغراضها ، وضمان النجاح لسير برنسامج الأمم المتحدة للاغاثة والتشغيل . وهذا هو ما لبث مصر دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة اليه ، حيث عقدت اتفاقا خاصا بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠ مع الوكالة المذكورة ، يحدد أنواع التسهيلات والحصانات التي تتمتع بها الوكالة في الاقليم المصرى على سبيل الحصر ، وكذلك الاتفاق الذى ووفق عليه بالقانون رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٤ الذى منح المزايا والحصانات لممثل الوكالة المذكورة فى مصر .

ومن ثم خلصت ادارة الفتوى ، الى ان الوكالة المذكورة لا تستفيد الا من التسهيلات والحصانات الواردة على سبيل الحصر فى اتفاق ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ والقانون رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

**هل تملك الحكومة المصرية التحقيق مع فرد من قوة الطوارئ الدولية ؟**

ذهبت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتواها رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٥٦ الى ان قوة الطوارئ الدولية ليس لها مركز قانونى مستقل ومتميز عن هيئة الأمم المتحدة .

واستندت ادارة الفتوى فى ذلك ، الى انه بالاطلاع على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ والخاص بانشاء قيادة « قوة الطوارئ الدولية » ، يبين ان مهامها قد حددت بالمر على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، الامر الذى يستفاد منه بوضوح ، انه لا يمكن اعتبارها هيئة أو منظمة أو وكالة تتمتع بشخصية اعتبارية متميزة عن شخصية الأمم المتحدة الاعتبارية ذاتها .

وقد أبرم بعد ذلك الاتفاق المؤرخ ٨ فبراير ١٩٥٧ الخاص بوضع الترتيبات المتعلقة بقوات الطوارئ الدولية . وقد قررت الفقرة ٢١ من الاتفاق ، لأفراد قوة الطوارئ الدولية ، ميزة الاعفاء من الخضوع للقضاء الاقليمى فيما يرتكبونه من جرائم فى مصر كلية ، أى سواء تعلقت هذه الجرائم بأعمالهم الرسمية أم لا .

وقد افقت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتواها رقم ٨٣ بتاريخ ٢٤ ابريل ١٩٥٨ بان هذا الاعفاء لا يمنع اذا ارتكب احد افراد تلك القوة جريمة تعتبر كذلك فى نظر القانون المصرى من ان تتولى السلطات المصرية التحقيق وفى سبيل اجراء هذا التحقيق ، للسلطات المحلية طبقا لاحكام الفقرتين ١٧ و ١٨ من الاتفاق ، ان تطلب معونة القائد ، اما لاستجواب المتهم ، او سماع اقوال الشهود ، او لجمع الأدلة ، بما فى ذلك ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة ، وذلك فى الحدود التى لا تتعارض فيها هذه الاجراءات مع الحصانة المقررة لافراد قوة الطوارئ الدولية ، اى عدم جواز القبض عليهم ، وعدم جواز احتجازهم ، وعدم جواز تقديمهم للقضاء المحلى ، وعدم جواز ارغامهم على حلف اليمين .

#### لا يجوز توجيه الاعلانات القضائية الى جامعة الدول العربية :

تعامل جامعة الدول العربية ، فيما يختص بالاعفاءات والامتيازات ، معاملة سائر المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ومن مقتضى ذلك ، ان تتمتع جامعة الدول العربية بامتياز عدم الخضوع للقضاء الاقليمى فى كل ما يتعلق بأعمالها الرسمية ، وبالقدر اللازم لمباشرتها المهام التى انشئت من اجلها . واعمالا لهذه المبادئ ، فانه لا يجوز توجيه الاعلانات القضائية الى جامعة الدول العربية ، لأنها تتمتع بالحصانة القضائية . وعلى وزارة الخارجية المصرية ، الاكتفاء بإبلاغ مضمون تلك الاعلانات الى الجامعة العربية لجرد العلم والاجابة تاركة لها حرية التصرف فى هذا الشأن .

ولما كانت تلك المبادئ قد اصبحت بصدور اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ، مقررة تشريعيا وينصوص صريحة ، كما انه باستعراض النصوص السابقة ، يبين ايضا ان لجامعة الدول العربية ان تنزل عن الحصانة القضائية فى حدود وقيود معينة ، لذا فانه من الملائم احاطة الجامعة بالاعلانات والى الاجراءات القضائية التى يراد اتخاذها فى مواجهتها ، حتى تتمكن من الموازنة بين التمسك بالحصانة او النزول عنها .

لذلك خلصت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتواها رقم ١٧٩ بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ الى انه ليس من شك فى تمتع

جامعة الدول العربية بامتياز الحصانة القضائية ، وأنه لا يجوز توجيه الاعلانات القضائية اليها ، لأن ذلك مما يتنافى مع ما تتمتع به من حصانة ، وعلى وزارة الخارجية أن تبلغ الأمين العام للجامعة بمضمون ذلك الاعلان المراد توجيهه اليه بصفته هذه ، وعلى أن يكون هذا التبليغ على سبيل الاعلام فقط ، بحيث تترك له حرية اتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الصدد .

**مدير المكتب الفني للمنظمة العربية للعلوم الادارية لا يتمتع بحصانات  
الأمين العام المساعد :**

بتاريخ ١٠ يونيه ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦١ ، بانضمام الجمهورية العربية المتحدة الى اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية . وتنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية ، على ان تنشأ في نطاق جامعة الدول العربية منظمة ذات شخصية معنوية وميزانية مستقلة تسمى « المنظمة العربية للعلوم الادارية » تكون مدينة القاهرة مقراً لها ، كما تنص المادة ١٣ منها ، على ان يكون للمنظمة مكتب فني دائم برئاسة مدير من كبار المختصين في العلوم الادارية أو الادارة العامة ، يعينه المجلس التنفيذي . وتقضى المادة ٢٧ بأن تتمتع المنظمة وممثلو الدول والبلاد العربية الأعضاء فيها والخبراء والموظفون ، بالمزايا والحصانات الدبلوماسية المنصوص عليها في اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ . وعلى انه لما كانت اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية ، قد احوالت فيما يتعلق بالمزايا والحصانات التي تتمتع بها المنظمة وموظفوها ، الى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ، وكانت مصر قد سبق لها ان تحفظت بالنسبة لما جاء بالمادة الثانية والعشرين من اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية بعدم قبول ان يتمتع الموظفون الرئيسيون بجامعة الدول العربية هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالمزايا والحصانات التي تمنح طبقا للعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين ، فقد عادت مصر وأكدت هذا التحفظ في اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية حيث ورد بها ان مندوبيها « تحفظ بالنسبة للمادة ١٧ من تلك الاتفاقية » ، بنفس التحفظ في مرسوم اصدار اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية » .

وقد افتتحت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسة ١٧ ديسمبر ١٩٦٩ بأن تفسر اتفاقية المنظمة المشار إليها ، يؤدى الى تطبيق المعاملة المقررة للموظفين الرئيسيين بالنسبة الى مدير المكتب الفنى للمنظمة ، باعتبار هذه المعاملة هي اقصى معاملة منصوص عليها للموظفين طبقا للمادة ١٧ من الاتفاقية . ولا يسوغ فى هذا الصدد اجراء معادلة بين وظيفة مدير المكتب الفنى للمنظمة ، ووظيفة الأمين العام للجامعة او الامناء المساعدين ، ذلك ان الجامعة - كمنظمة اقليمية عامة - تختلف اختلافا كاملا من حيث نشاطها واختصاصها عن اية منظمة متخصصة ، مما يصبح من غير المقبول معه ، المقابلة بين هذه الوظائف بوضعها الخاص ، وبين الوظائف الماثلة فى المنظمات المتخصصة المنشأة فى ظل الجامعة .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم ، الى عدم انطباق المادة ٢٢ من اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية على مدير المكتب الفنى للمنظمة المشار إليها ، باعتباره من الموظفين الرئيسيين الذين يصرى عليهم التحفظ سالف الذكر .

#### هل تتمتع الهيئة الافرو آسيوية للتعاون الاقتصادي بالحصانات ؟

يتضح من الرجوع الى توصيات وقرارات المؤتمر الاقتصادي لمجموعة البلاد الافريقية والآسيوية ان الهيئة الافروآسيوية للتعاون الاقتصادي لم تكن وليدة ارادة اية دولة ، وعلى ذلك ينقصها الشرط الاساسى لوجود المنظمات الدولية المتمتعة بالشخصية الدولية ، سواء العامة او الاقليمية ، وهو ان تنشئها عدة دول .

ولما كانت هذه الهيئة لا تتمتع بالشخصية الدولية ، فقد خلصت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتواها رقم ٦٥ بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٥٩ الى انه لا يتصور انه يمكن منحها اية حصانات او اعفاءات . ولا يمكن فى هذا المجال مقارنة الهيئة الافروآسيوية للتعاون الاقتصادى ، فيما يختص بتمتعها بالحصانات والاعفاءات ، بالوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة او بجامعة الدول العربية ، اذ ان هذه المنظمات الأخيرة ، علاوة على انها تتمتع بالشخصية الدولية ،

فإن تمتعها بتلك الحصانات والاعفاءات ، فصدره الاتفاقات الدولية التي عقدت لهذا الشأن مع تلك المنظمات ، أو تلك التي عقدت بين الدول لإنشاء هذه المنظمات .

**منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية لا تتمتع بالحصانات الضريبية .**

وفى فتوى أخرى برقم ١١٥٢ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٩ قررت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، أن عدم خضوع المرتبات التي تدفعها بعض الهيئات الدولية للضريبة مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ، يرجع الى وجود نص خاص بذلك فى الاتفاقيات المتعلقة بالمزايا والحصانات المقررة لهذه الهيئات .

ولما كان ليس ثمة نص يقرر اعفاء المرتبات التي تدفعها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية من الضريبة على كسب العسل ، كما هو الشأن بالنسبة لغيرها من الهيئات الدولية ، فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع مرتبات ومكافآت العاملين بهذه المنظمة للضريبة على كسب العمل المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

#### **لا حصانة قضائية لموظفى النقطة الرابعة :**

بالرجوع الى الاتفاق العام بالتعاون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليه فى ٥ مايو ١٩٥١ والموافق عليه بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥١ ليعمل به اعتبارا من ١٥/٨/١٩٥١ ، وإلى الكتابين المتبادلين بين الحكومتين المصرية والأمريكية بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٤ ، يبين أنه لم يرد بها اية اشارة الى منح موظفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعينون فى مصر أعمالا لنصوص الاتفاق ، أى حصانة قضائية . وغاية ما يتمتع به هؤلاء الموظفون من إعفاءات. هو ما نصت عليه المادة الخامسة من الاتفاق ، المقابلة للفقرة السادسة من الكتابين المتبادلين السالفي الذكر ، حيث قررت اعفاءهم من ضرائب الدخل والتأمين الاجتماعى المفروضة طبقا للقوانين المصرية . وكذلك من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد على حاجاتهم وأمتعتهم المعدة لاستعمالهم الشخصى . الخ .



### الاصل فى القناصل عدم تمتعهم بالحصانات :

الاصل - وفقا لاحكام القانون الدولى - ان القناصل ، سواء منهم الموفدون او الفحريون ، لا يتمتعون بما يتمتع به رجال السلك الدبلوماسى من امتيازات وحصانات ، على انهم بحكم كونهم موظفين عموميين ، يقومون بالاعمال القنصلية فى البلد المعينين فيها ، فان السلطات المحلية ترعاهم رعاية خاصة فيما يقومون به من اعمال رسمية . ومناطق هذه الرعاية ، عدم جواز التعرض لشخصهم فى الاحوال العادية . وقد روى فى تقرير هذه القاعدة : المحافظة على استقلالهم ، حتى لا يكون التعرض لشخصهم مانعا يعوقهم عن القيام باعمالهم . وقد رأت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاها رقم ٨٩ بتاريخ ٤ مارس ١٩٥٦ انه تنفرع من هذه القاعدة ، نتيجة منطقية مقتضاها عدم جواز تفتيشهم شخصا او القبض عليهم او حجزهم ، مادام انهم لم يرتكبوا جريمة من الجرائم الجسيمة ، مما تعتبر جنائيات وجنح هامة .

### مدى ما للموظفين غير الدبلوماسيين من حصانات :

ان الوضع بالنسبة لحصانات الموظفين غير الدبلوماسيين فى مصر ، تعرضت له ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الخارجية بفتاها رقم ١٩٣ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٥٦ التى جاء فيها انه « نظرا لعدم وجود عرف دولى ثابت ، يستشف منه مدى ما يتمتع به موظفو البعثات الاجنبية من غير الدبلوماسيين من حصانات واعفاءات ورغبة فى النحو منجى ما تجرى عليه بعض الدول ، من قصر الاعفاءات والحصانات الدبلوماسية على اعضاء السلك الدبلوماسى الاجنبى المقيدين على القائمة الدبلوماسية ، فان هذه الادارة كانت تشير بالتضييق فى منح الحصانات والاعفاءات لغير الدبلوماسيين من موظفى البعثات الاجنبية . على انه بالنسبة للحصانة ضد الاجراءات الجنائية ، فقد كانت الادارة تشير بمعاملة هؤلاء الموظفين بنفس المعاملة التى يعامل بها نظراؤهم من المصريين الذين يعملون فى البعثة الدبلوماسية المصرية فى دولة البعثة التى يعمل بها ذلك الموظف الاجنبى ، اى على اساس المعاملة بالمثل . اما بالنسبة للحصانة القضائية ضد اجراءات الدعوى المدنية ، فقد تضمنت هذه الفتوى عدم تقرير اى حصانة فى صدها .

وفى فتوى تالية لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية برقم ٧٦ بتاريخ ٧ إبريل ١٩٥٨ ، أوضحت أنه وأن كان الاتجاه هو التضييق فى منح الموظفين غير الدبلوماسيين المزايا والحصانات الدبلوماسية ، إلا أنه لا يمكن تجاهل المعاملة التى يعامل بها الموظفون المصريون غير الدبلوماسيين فى الخارج ، حيث أنها المقياس الذى يجب النظر اليه فى معاملة من يقابلهم من موظفى الدولة التى يعبل فى اقليمها هؤلاء الموظفون المصريون .

على أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦٣ ، التى انضمت اليها الجمهورية العربية المتحدة بالقرار الجمهورى رقم ٣٧٤٩ لسنة ١٩٦٤ نصت على أن « يتمتع موظفو البعثة الاداريون والفنيون ، وكذلك أفراد أسرهم من أهل بيتهم ، أن لم يكونوا من مواطنى الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة ، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها فى المواد من ٢٩ الى ٣٥ بشرط ألا تمتد الحصانة المنصوص عليها فى الفقرة (١) من المادة ٣١ فيما يتعلق بالقضاء المدنى والادارى للدولة المعتمد لديها الى الأعمال التى يقومون بها خارج نطاق واجباتهم ، ويتمتعون كذلك بالامتيازات المنصوص عليها فى الفقرة ١ من المادة ٣٦ بالنسبة الى المواد التى يستوردونها أثناء أول استقرار لهم .

وقد كانت وجهة نظر إدارة الفتوى لوزارة الخارجية فى ذلك الحين ، وجوب التحفظ استنادا الى « أن المستقر عليه أن أعضاء الهيئة الادارية والفنية فى البعثة الدبلوماسية لا يجوز أن يتمتعوا بكافة المزايا والحصانات الممنوحة للدبلوماسيين » .

على أنه يلاحظ من ناحية أخرى ، أن الحصانة القضائية ضد القضاء الجنائى واجراءات القبض والاعتقال المقررة فى الاتفاقية لا تجاوز القدر الذى كانت توافق عليه الجمهورية العربية وتمنحه فعلا بشرط المعاملة بالمثل قبل الانضمام لاتفاقية فيينا .

كما أنه بالنسبة للحصانة فى مجال القضاء المدنى والادارى ، فإن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، لا تقرر منح القدر المقرر من هذه الحصانة إلا بالنسبة الى الأعمال التى يقوم بها الموظفون فى نطاق واجباتهم . وأنه وإن كان هذا القدر لم يكن ممنوحا قبل ذلك فى مصر

كما يبين من فتوى الادارة المذكورة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠ السابق  
الاشارة اليها - الا انه كما كان الواضح ان هذا القدر الوارد في الاتفاقية  
في هذا المجال قدر معقول ، فان ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية  
في فتواها رقم ٨٤ بتاريخ ٢ يوليه ١٩٦٨ - بعد رجوعها الى اللجنة  
الاولى بالقسم الاستشارى - رأت ان من الملائم ارتضاءه ، وهو يتفق مع  
تسهيل مهمة العاملين بالبعثة فيما يتعلق بأدائهم وظائفهم .

الا انه من ناحية اخرى ، فقد لاحظت ادارة الفتوى في فتواها  
المذكورة ، ان المزايا الواردة في الاتفاقية فيما يتعلق بالاعفاءات الضريبية  
والاعفاءات من بعض الرسوم ، قد جاءت على نحو واسع نسبيا ، وان كان  
ذلك يتيح معاملة بالمثل للموظفين المصريين في البعثات الدبلوماسية  
في الخارج .

#### مدى حصانة الموظفين الوطنيين العاملين في البعثات الاجنبية :

افتتت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتواها رقم ٥٠  
بتاريخ ٢٥ يونيه ١٩٥٥ بتمتع الموظفين الذين يعملون في الهيئات الدولية ،  
ومن بينهم الموظفون المصريون ، بالامتيازات والحصانات التى تقررها  
الاتفاقيات الدولية ، وبالشروط وبالأوضاع المنصوص عليها فيها . ومن  
بين الحصانات التى تتمتع بها موظفو هذه الهيئات ، الحصانة القضائية  
عما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية ، على انه لا محل لهذه الحصانة اذا  
كان ما صدر عن الموظف من افعال او اقوال او تصرفات فى غير حدود  
صفته الرسمية المتصلة بالأعمال التى يباشرها بالهيئة ، لأن هذه الامتيازات  
والحصانات لا تمنح لموظفى هذه الهيئات لمصلحتهم الخاصة ، بل لمصلحة  
الهيئة الدولية التى يعملون بها ، على انه حتى فى الحدود التى يتمتع  
فيها هؤلاء الموظفون بالحصانة ، يحق للهيئة رفعها عن الموظف التابع  
لها فى كافة الأحوال التى يرى فيها ان الحصانة تحول دون اخذ العدالة  
لجراها ، وان رفعها لا يضر بمصالح تلك الهيئة .

واستطردت ادارة الفتوى لوزارة الخارجية فى فتواها المذكورة ،  
الى انه مهما يكن الراى فى جواز الرجوع الى العرف الدولى العام  
بالنسبة للموظفين من رعايا الدول الأعضاء فى حالة رفض الهيئة رذخ  
الحصانة عنهم ، الا انه بالنسبة الى الموظفين من رعايا الدول مانحة

الحصانة ، لا يجوز للمهينة رفض رفع الحصانة عنهم فى كل حالة تطلب فيها دولتهم رفع الحصانة عنهم لمحاكمتهم بمعرفتها عما صدر عنهم من أقوال أو أفعال أو تصرفات يحكمها قانون هذه الدولة .

.....

#### ثانيا - الحصانات الدبلوماسية : مضمونها

هل يجوز للممثل الدبلوماسى ان يتنازل عن الحصانة القضائية

المقررة له ؟

تصدت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتواها رقم ١٣٩ بتاريخ ٣١ يويه ١٩٥٧ لما اذا كان يجوز للممثلين الدبلوماسيين التنازل عن الحصانة القضائية المقررة لهم . فاوضحت انه من المقرر فى هذا الشأن ، ان تلك الحصانات والامتيازات ليست مقررة للممثلين السياسيين بالنظر الى ذواتهم ، بل الى صفاتهم ، باعتبارهم ممثلين لدولة لجنبيه . ويبنى على ذلك ان النزول عن انحصانته القضائية مما لا يملكه الممثل الدبلوماسى ، اذ الاولى الا ثبت فى هذا النزول الا الدولة الموفد من لديها بصفة أصلية ومطلقة ، فهى التى تقدر وحدها ملائمة هذا التنازل . واذا تم ذلك من جانبها ، اصبح التنازل كافيا بذاته لقيام اختصاص المحاكم الوطنية بالنزاع ، دون التوقف على قبول أو موافقة الممثل الدبلوماسى المختص فى الدعوى . على ان استعمال الدول لحقها فى التنازل عن الصفة التجارية ، فلا مانع من اخضاعها لرقابة تنفادى به الدولة ان تنتهى بسوء استعمال الحصانات فى أغراض تهم مصالح خطيرة أو بالغة الأهمية .

#### التصرفات التى تشملها الحصانة القضائية :

تصدت ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الخارجية فى فتواها رقم ٤٩ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٦١ لتحديد مدى حصانة الدولة القضائية ، فاوضحت ان القاعدة المستقرة فى القانون الدولى العام ، ان الدول تتمتع بالحصانة القضائية ، فلا يجوز اخضاع تصرفات الدولة لرقابة يباشرها قضاء دولة أجنبية الا اذا قبلت ذلك . ويميل الراى الراجح الى التفرقة فى هذا الشأن بين ما يدخل من تصرفات الدولة فى نطاق أعمال السلطة العامة ، وبين ما لا يعد كذلك ، فلا يجوز خضوع تصرفات الاولى لقضاء

أجنبي ، أما التصرفات الثانية ، وعلى الخصوص أعمال الدولة ذات الحصانة القضائية المقررة لممثلها المذكورين يجرى في أضيق الحدود الممكنة ، للقضاء الأجنبي . ومعيار التفرقة بين هذين التصرفين ، هو النظر الى الفصل في حد ذاته فإذا كان مما لا يصدر بطبيعته الا عن الدولة او باسمها ، كان القضاء الأجنبي غير مختص بنظر الدعاوى المتعلقة به . أما اذا كانت طبيعة الفعل بحيث يستطيع أى شخص من اشخاص القانون الخاص ان يقوم به ، كعقد او قرض او ما شابه ذلك ، كان للمحكمة الأجنبية حق وبصفة تحفظية ، الحجز على أموال الدول الأجنبية الكائنة في إقليم الدولة النظر والفصل فيه .

وتمشيا مع ما سبق ان افقت به ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية ، خلصت في فتاها رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٩ الى ان استئجار الدولة لدار سفارتها او قنصليتها أو دور سكن رؤساء بعثاتها التمثيلية ، هو عمل من الأعمال التى تباشر بها الدولة وظيفتها الادارية ، وتعتبر من مظاهر سيادتها . ومن المجمع عليه ان للدولة الأجنبية الحصانة القضائية بالنسبة لكل ما تباشره باعتبارها سلطة عامة من تصرفات غير تجارية . وعلى ذلك فانه لا يجوز من ناحية القانون الدولى ، ان يختص القضاء الوطنى بنظر الدعاوى التى تقام ضد حكومة دولة أجنبية عن تصرفات أجرتها أثناء ادارتها لجهازها الادارى ، لما فى ذلك من اخلال بمبدأ المساواة بين الدول ، وهو من المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون الدولى ، ولما فيه كذلك من مساس بسيادتها ويحسن العلاقات بين الدول .

#### حصانة الدولة القضائية تشمل حظر الحجز على أموالها :

وقد اوضحت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاها رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٩ ان الرأى السائد فى القانون الدولى العام والمعمول به فقهاء وقضاء منذ زمن بعيد ، والذى يكاد يكون اجماعا متفقاً عليه فى مختلف الدول حتى الآن ، هو انه لا يجوز كمبدأ عام وبصفة تحفظية ، الحجز على أموال الدول الأجنبية الكائنة فى اقليم الدولة الأخرى أو فى اقليم دولة ثالثة ، ويستوى فى ذلك ان تكون هذه الأموال أموالا عامة لهذه الدولة ، وأموالا خاصة لها ، أى من الأموال المخصصة لتنفيذ ما تباشره هذه الدول من التصرفات والأعمال المدنية أو الخاصة . والقول بخلاف ذلك فيه اخلال بمبدأ المساواة بين الدول ، وهو من المبادئ

الاساسية التى يقوم عليها القانون الدولى ولا يغير من عدم جواز الحجز على اموال الدول فى الخارج . كون هذه الدول قد اعترضت على اجراءات الحجز او لم تعترض ، مادام انه لا يجوز الحجز على اموالها .

وتطبيقا لذلك ايضا ، افقت ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الخارجية فى فتواها برقم ٤٩ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٦١ مالف الاشارة اليها ، بان الحجز الموقع على اموال قنصلية لا تقره قواعد القانون الدولى العام ، فالحصانة القضائية المقررة للدول ، تستتبع بالضرورة عدم جواز التنفيذ على الاموال المملوكة للدولة الاجنبية الموجودة فى اقليم الدولة ، ويدخل فى هذا الحظر ، منح الحجوز التحفظية والتنفيذية .

#### مدى حق الدولة فى فرض الضرائب والرسوم :

ان لكل دولة ان تمارس حقوق السيادة التى يخولها اياها القانون الدولى ، بشرط الا تتعارض تلك الحقوق مع حقوق غيرها من الدول ، بمعنى ان للدولة ان تفرض الضريبة على فئتين من الأشخاص ، الفئة الاولى رعاياها الذين تربطهم بها رابطة الجنسية ايا كان محل اقامتهم ، والفئة الثانية الاشخاص المقيمون او المتوطنون فى اقليمها ولو كانوا من الاجانب .

وقد خلصت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسة ١٤ يونيه ١٩٥٥ الى انه يخرج بذلك من الفئات التى يجوز اخضاعها للضريبة ، الحكومات الاجنبية وبعثاتها السياسية التى تعتبر قانونا امتدادا للدول التى تمثلها ، اذ فى اخضاع هذه البعثات ما يتعارض مع حقوق السيادة التى تتمتع بها الدول التى تمثلها .

#### الاصل هو الاصفاء من الضرائب والرسوم :

افقت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتاها رقم ١٨٤ بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٦١ - وذلك بعد الرجوع الى اللجنة الاولى للقسم الاستشارى - بان من المسلم به وفقا للعرف الدولى ، اعفاء البعثة الدبلوماسية من كافة الضرائب والرسوم المتعلقة بالمبانى واكراسى التى تقوم عليها او تتخذ مقرا لها ، سواء اكانت مملوكة لها ام تستأجرها ، ولا يستثنى من ذلك الا الرسوم التى تدفع مقابل خدمات معينة .

### الرسوم البلدية والمحلية لا اعفاء منها :

وعلى ذلك فان الرسوم التى تستأديها الدولة أو الهيئات العامة كالبلديات ، مقابل فوائد أو خدمات عامة تقوم بها كالرسم البلدى المفروض على شاغلى المبانى الواقعة فى حدود اختصاص المجلس البلدى لمدينة القاهرة لا محل — على ما افقت به ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاوها. رقم ٢٤٤ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٥٦ — لاعفاء البعثات والهيئات الدبلوماسية منها الأعلى سبيل المجاملة البحتة ، وبناء على نص خاص يقضى بالاعفاء منها ، ولا سبيل الى القياس فى مثل هذه المسائل المالية .

### الاعفاء يكون من ضريبة أو رسم :

استفسرت وزارة الخارجية عن مدى تمتع قنصل احدى الذول المنضمة الى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية ، بالاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية .

وقد رأت ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الخارجية بفتاوها رقم ١٤٢٩ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ ان البت فى الأمر يتوقف على تحديد طبيعة المبالغ التى يطالب المالك بتحصيلها للقنصل . وبحث الموضوع ، ثبت ان المبنى المؤجر الى القنصل خضع لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن . وقد رأت ادارة الفتوى والتشريع ان مؤدى ذلك ، انه بعد ان يتم تحديد القيمة الايجارية بمراعاة فائدة الاستثمار ومقابل الاستهلاك والصيانة ، وذلك بالنسب المحددة ، يضاف الى القيمة الايجارية مقدار الضرائب العقارية ، ويستفاد من ذلك ان تلك الاضافة انما يدفعها المستأجر ، باعتبارها اجرة وليس باعتبارها ضريبة .

وخلصت ادارة الفتوى والتشريع فى فتاوها المذكورة الى انه متى كانت المبالغ المضافة التى يلتزم المستأجر بها لا تدفع باعتبارها ضريبة وانما باعتبارها اجرة ، فمن ثم لا يعفى القنصل المذكور من ادائها .

### لا اعفاء من رسوم الطائرات :

تنص الفقرة الاولى من المادة السابعة من اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة ، على اعفاء الهيئة وموجوداتها وممتلكاتها من الضرائب

المباشرة عموماً عما ما يؤدي منها كإجر مقابل الاستفادة من الخدمات العامة .

وقد فرق هذا النص بين الضرائب والرسوم ، فالأهم المتحدة لا تخضع للضرائب ، وإنما تخضع للرسوم ، ومعيار التفرقة بين الرسم والضريبة ، هو أن الرسم يدفع كمقابل لما يبذله الشخص العام من نشاط في سبيل الفرد ، أو ما يؤديه الشخص العام لأحد الأفراد من خدمة ، أو ما يحققه له من نفع خاص قابل للتجديد ولو بصفة تقريبية ، بعكس الحال بالنسبة للضرائب التي لا تدفع نظير مقابل معين .

وخلصت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية في فتاها رقم ٦٧ بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ إلى أن الأهم المتحدة تلتزم بدفع رسوم نزول وإيواء الطائرات التابعة لها ، إذا كانت الخدمات التي تقدم لتلك الطائرات ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، تقابل بوجه التقريب الرسوم المفروضة . أما إذا كانت الرسوم تزيد كثيراً عن قيمة الخدمات الحقيقية التي تقدم إليها ، فإنها تخفى ضريبة مقنعة لا تحملها الأمم المتحدة ، وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة السابعة فقرة (١) أشار إليها .

#### أسس الإعفاء من رسوم السيارات :

بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٦٩ أفتت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتاها رقم ٨٦ - بعد الرجوع إلى اللجنة الأولى - بأن ثمة عرفاً دولياً مستقراً ، يقضى بإعفاء دار البعثة والموجودات الكائنة بها من الضرائب ، وقد أكدت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية هذا العرف ، وسأوت في الحصانة بين دار البعثة وبين وسائل النقل التابعة لها ، وبذلك تكون العلة من تقرير إعفاء دار البعثة من الضريبة متوافرة بالنسبة لوسائل النقل ، مما يتعين معه المساواة بين دار البعثة وبين وسائل النقل في الإعفاء من الضرائب والرسوم .

وانتهت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية في فتاها المذكورة ، إلى أن الإعفاء المقرر لسيارات أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي يمتد إلى السيارات المملوكة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية ذاتها ، وذلك بشرط المعاملة بالمثل .



واستطردت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاوها المذكورة ، فتصدت للرسوم والضرائب المستحقة (١) على السيارات المملوكة للموظفين الاداريين والفنيين الملحقين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية (٢) السيارات المملوكة للهيئات الدولية كالامم المتحدة والوكالات المتخصصة والجامعة العربية . وخلصت ادارة الفتوى الى اعفاء السيارات المملوكة للموظفين غير الدبلوماسيين من الاداريين والفنيين الملحقين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية الاجنبية من ضرائب ورسوم تسيير السيارات المقررة بالقانون ، وكذلك السيارات المملوكة للهيئات الدولية . وذلك على التفصيل التالى :

- بالنسبة للسيارات المملوكة للموظفين الاداريين والفنيين الملحقين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية ، فانه نظرا لأن الجمهورية العربية المتحدة ممثلة بمختلف اجهزتها ذات الاختصاص فى ذلك . قد درجت منذ سنة ١٩٥٥ على اعفاء السيارات المملوكة للموظفين الفنيين والاداريين بالبعثات الدبلوماسية الاجنبية من ضرائب ورسوم السيارات المقررة بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ اذا تحققت المعاملة بالمثل ، وقد صدرت بذلك التعليمات رقم ١٢ مرور . مما يمكن معه القول بان الجرف قد درج على تقرير هذا الاعفاء لهم بالمساواة باعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى . وليس فى التحفظ الذى اوردته الحكومة المصرية على نص المادة ٣٧ فقرة ٢ من اتفاقية قينا ما يحول دون تقرير هذا الاعفاء ، بشرط المعاملة بالمثل حسبما تقدمت الاشارة اليه .

- وبالنسبة للسيارات المملوكة للهيئات الدولية كالامم المتحدة والوكالات المتخصصة والجامعة العربية ، فانه يبين من الرجوع الى الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الامم المتحدة التى اقترتها الجمعية العامة فى ١٣/٢/١٩٤٦ والتى صدر بها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٧ واتفاقية الحصانات والامتيازات للوكالات المتخصصة التى اقترتها الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢١/١١/١٩٤٧ وصدر بالموافقة عليها القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥١ واتفاقية المزايا والحصانات التى وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية فى ١٠/٥/١٩٥٣ وصدر بها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٤ ، ان وسائل النقل المملوكة للموظفين الدوليين السخين يعملون بالامم المتحدة او الوكالات المتخصصة او الجامعة العربية تعفى من جميع الضرائب المباشرة والرسوم المقررة بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تعتبر من الضرائب المباشرة .

فلما كانت الضريبة على السيارات بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ضريبة مباشرة فإنها تدخل فى نطاق الاعفاء الضريبى المنصوص عليه فى الاتفاقيات الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والجامعة العربية سالفه الذكر .

### كيف يكون الاعفاء من الرسوم الجمركية ؟

افتت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتاها رقم ٥٥ بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٧ بأن استحقاق الرسوم والفوائد منوط بتصريف صاحب حق الاعفاء فى الأشياء التى تم اعفاؤها فى بحر خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية . فان لم يصدر التصريف على هذا الوجه امتنع اقتضاء الرسم .

وعلى ذلك فقد خلصت إدارة الفتوى فى فتاها المذكورة . الى ان فقد احد رجال السلك الاجنبى لسيارته المؤمن عليها . والسابق تمنعها بالاعفاء من الرسم الجمركى واستحقاقه لقيمة التأمين عليها . لا يستتبع استحقاق الرسم والعوائد الجمركية عملا بحكم المادة سالفه الذكر ، ذلك ان نيب . استحقاق قيمة التأمين ليس تصرفا ورد على السيارة ، وانما الاقساط التى يتعهد المستامن بدفعها فى مشاركة التأمين .

وبالرجوع الى النظم القانونية المختلفة التى يعامل بمقتضاها المثلون الدبلوماسيون ، يبين انه فيما يتعلق باعفاء الميارات من الرسوم الجمركية ، لم تتضمن تلك الأحكام تحديدا لعدد السيارات المعفاة .

كما افقت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٢٢ يونيو ١٩٦٣ بأنه لما كانت مدة الاحتفاظ بالسيارة مع أيام الاعفاء واحدة فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ بشأن الاعفاءات الجمركية الخاصة بالسليكين الدبلوماسى والقنصلى الاجنبيين ، وفى القانون السابق عليه رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ وهى خمس سنوات ، ومن ثم فان من كان يحتفظ من المستفيدين بالاعفاء قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ - بسيارة سبق اعفاؤها من الرسوم الجمركية ، لا يجوز له بعد هذا التاريخ التبريح أن يسنود - بالاعفاء - سيارة أخرى ، ما لم يتصرف فى السيارة القديمة ، بعد خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية ،

او قبل هذه المدة مع دفع الرسوم المستحقة ، اذ فى هاتين الحالتين  
وحددهما ، يحق له - بموجب الأثر المباشر للقانون - ان يستورد سيارة  
اخرى لاستعماله الشخصى بالاعفاء من الرسوم الجمركية . وذلك لان  
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ قد حدد لأول مرة عدد السيارات المعفاة من  
الرسوم الجمركية بسيارة واحدة للاستعمال الشخصى .

#### السماح برفع العلم :

لئن كان الأصل هو حظر رفع علم دولة اجنبية الا وفقا للشروط  
والاوضاع والقيود التى تنص عليها القوانين الداخلية ، فان العرف الدولى  
قد جرى على منح الممثلين الدبلوماسيين ، التحق فى رفع علم دولتهم ،  
وكذلك القناصل فيما يختص بدور القنصليات التى تتمتع بالحصانة ،  
كما تمنح القوات الحربية والسفن الحربية الاجنبية مثل هذا الحق .

وقد افتت. ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية بفتاها رقم ٢٩  
بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٧ بالسماح برفع العلم الايطالى على مقابر الجنود  
الايطاليين من ضحايا الحرب العالمية الثانية بالعلمين . وذلك استنادا الى  
ان العرف الدولى قد جرى على السماح برفع علم الدولة على مقابر  
جنوبها المخصصة لهم بالخارج ، واستنادا ايضا الى القانون رقم ٧  
لسنة ١٩٤١ الخاص برفع العلم الوطنى واعلام الدول الاجنبية ، الذى  
نصت مادته الثالثة على انه .» مع مراعاة تطبيق قواعد القانون الدولى  
فى هذا الشأن ، وبوجه خاص فيما يتعلق بالممثلين السياسيين والقنصلين  
والقوات الحربية والسفن الحربية الاجنبية لا يجوز رفع اعلام الدول  
الاجنبية الا فى الايام المبار بها فى المادة الاولى .» وفى ايام الاعياد  
الوطنية للدولة الاجنبية ، وبمناسبة زيارة رئيس الدولة لاجنبية او بعض  
من اعضاء حكومتها . وكذلك بناء على ترخيص يمنحه وزير الداخلية .  
ولا يجوز باى حال رفع العلم الاجنبى الا اذا كان مصحوبا بالعلم الوطنى .  
ويجب ان يكون العلم الوطنى مساويا للعلم الاجنبى فى القدح ، وان يوضع  
فى مكان الشرف .

#### هل تجيز حصانة الدار اعتبارها ملجا سياسيا ؟ ..

افتت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاها رقم  
٢٦ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٥٥ بعدم جواز دخول موظفى الدولة الاداريين

أو القضائيين دور التمثيل السياسى الا بتصريح خاص من الممثل السياسى ،  
اما دور الموظفين الخاصة فلا تتمتع بهذه الحصانة ، وذلك كله تطبيقا  
للقواعد المقررة فى القانون الدولى .

وتصدت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاها رقم ٢١٦  
بتاريخ ١ اغسطس ١٩٥٦ الى مدى امكان اعتبار دور التمثيل السياسى  
ملجأ سياسيا فى بعض الظروف ، فوضحت ادارة الفتوى ان اغلبية الدول  
اتجهت الى قبول عرف محدد مفاده ان من حق دور البعثات الدبلوماسية  
الاجنبية ، ان تمنح ملجأ مؤقتا عند الضرورة لحدوث اضطرابات وانتشار  
حالة من الشعب والوفوى تهدد حياة اللاجئين ، وان البعثات الدبلوماسية  
الاجنبية انما تمارس هذا الحق تأسيسا على اعتبارات انسانية بحتة .  
كما ان السلطات المحلية مرتبطة بتوفير كل حماية ممكنة لدور البعثات  
الاجنبية التى توهم ملجأ للاجئين فى مثل هذه الحالة . وطبيعى انه ما دام  
ان ممارسة هذا الحق لا يستند الى اتفاق سابق يحدد مداه ، ولكنه يستند  
الى اعتبارات انسانية بحتة ، فهو موقوف بطبيعته ، ويستمر فقط مادام  
ان حالة هذا الخطر الداهم قائمة .

وحلمت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاها المذكورة  
الى ان هذا الحق يمارس فى الحدود التى تكفل تحقيق الاحترام الكامل  
للقضاء الاقليمى فى تتبع المجرمين العاديين .

#### مدى اهفاء الحقايب الدبلوماسية من الرقابة :

واوضحت شعبة الشؤون الداخلية والسياسية فى فتاها رقم ٢٧٢٢  
بتاريخ ٨ ابريل ١٩٥٤ بان من المقرر فى القانون الدولى العام ، ان حق  
اتصال البعثات الدبلوماسية بدولها ووزارات الخارجية التابعة لها ،  
حق مسلم به . ويعتبر من الزم الضرورات التى بدونها لا تستطيع تلك  
البعثات الاضطلاع باعمال وظيفتها الرسمية . وذلك الاتصال اما ان  
يتم بطريق البريد او البرق ، وقد يكون باستعمال الشفرة ، كما انه قد  
يتم عن طريق الحقايب الدبلوماسية . وهذه اما ان ترسل مختومة بطريق  
البريد ، او يحملها رسل خاصون هم حاملو الحقايب الدبلوماسية .  
وتفتيش الحقايب الدبلوماسية يخالف قواعد القانون الدولى العام ،  
اذ انه من المسلم به ان حرمة المراسلات بين البعثات الدبلوماسية ودولها

واجبة وجوب حرمة دور تلك البعثات ومحفوظاتها . ولئن كانت بعض الدول قد التجأت في ظروف استثنائية كالحرب مثلا ، الى اخضاع البريد الدبلوماسي والحقائب الدبلوماسية للرقابة والتفتيش ، فان هذا الاجراء قد قوبل دائما من فقهاء القانون الدولي بالاستنكار . وبالإضافة الى ذلك ، فان تعليمات مصلحة الرقابة قد تضمنت النص على اعفاء البريد الدبلوماسي ، ومنه الحقائب الدبلوماسية ، من اجراءات الرقابة ، وذلك بشروط معينة اهمها ان تثبت الصفة الدبلوماسية لهذه المراسلات وتلك الحقائب .

#### الصباح باصدار النشرات الاعلامية :

ان من اخص وظائف البعثات الدبلوماسية ، التعبير عن آراء دولها والدفاع عن مصالحها في الدولة المضيفة ، كما ان اصدار النشرات ، سواء المنتظمة منها وغير المنتظمة ، اصبح من انواع النشاط العادي الذي تمارسه معظم البعثات الدبلوماسية الأجنبية في الوقت الحاضر للتعريف بأحوال بلادها من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية . واصدار تلك النشرات ، هو حق للبعثة الدبلوماسية تستمد من القانون الدولي ، وما جرى عليه العرف في المعاملات الدولية ، الا أنه من الواجب على البعثة ان تلتزم في ذلك حدود النظام العام ، وأن تحترم القوانين المعمول بها في بلد اقامتها ، كما عليها ان تباشره بما لا يعرض علاقتها الطيبة مع الحكومة الاقليمية الى الاساءة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، افقت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بفتاها رقم ١١ بتاريخ ٨ يناير ١٩٥٧ بأنه لما كان للبعثات الدبلوماسية الحق في اصدار وتوزيع مثل هذه النشرات ، للتعرف بأحوال بلادها السياسية والاقتصادية والثقافية ، فانه لو نشرت الجرائد المحلية اخبارا عن الدولة التابعة لها البعثة ، وكانت هذه الاخبار في نظرها تمس بلادها ، او تصفها البعثة بأنها غير صحيحة ، فان من حقها ، بل من صميم وظائفها ، تصحيح الاخبار . وليس هنالك فارق بين ان يصدر هذا البيان في الصحف ، ان عن طريق الاذاعة ، او على شكل منشور يوزع بالبريد ، فهذه تفصيلات تحكمها غالبا ظروف كل حالة .

### ثالثاً - الحصانات الدبلوماسية : مداها

فيمما يتعلق بما يمكن ان تصل اليه الامتيازات والحصانات الدبلوماسية في مداها ، أرست فتاوى مجلس الدولة المبدئين الآتيين :

١ - المزايا والحصانات الدبلوماسية غير مقصورة على ما يتقرر منها بقانون :

تصدت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاوها رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٧ لطريقة تنظيم الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، وخلصت الى ان اتجاه الدولة الى تقنين الامتيازات والحصانات الدبلوماسية ، بحيث تصبح جزءاً من تشريعها الوطنى ، اذ يجعل القانون الداخلى هو المصدر المباشر لهذه الامتيازات والحصانات ، لا يصح ان يعكس الرا على تفسير وتطبيق هذا القانون من جانب المحاكم والسلطات الوطنية فى داخل الدولة ، بمعنى انه لا يجوز فتح الباب لقواعد التفسير التى تستلزم التقيد بالعبارات التى اوردتها نصوص التشريع الداخلى ، وبمحى تقصر الامتيازات والحصانات فى الحدود التى جاءت بها هذه النصوص ، فلا تطبق على غير ذلك من الحالات التى قد يسمح بها قواعد القانون الدولى . ذلك انه لو اخذ فى هذا المجال بقواعد التفسير ، لصارت احكام القانون الوطنى فى اغلب الاحوال ، متخلفة عن احكام القانون الدولى العام اذ ان الحصانات والامتيازات التى تقررها اكثر الدول فى تشريعات داخلية لا تتطابق أو تستوعب مثيلاتها مما تقرره قواعد القانون الدولى ، بل ان هذه الاخيرة اوسع وأكثر شمولاً .

وأذا كان انشع فى الجمهورية العربية المتحدة ( الاقليم المصرى ) قد جرى على تقرير الامتيازات والحصانات الدبلوماسية التى تمنح للبعثات الساسية الاجنبية واعضاءها . ( وعلى الاخص امتياز الاعفاء من الضرائب والرسوم ) بمقتضى تشريعات داخلية ، الا انه لا يصح ان يفهم مسلكه فى هذا الصدد ، على انه مبدأ عام يمنع الأخذ بحصانات وامتيازات اخرى يقرها القانون الدولى ، دون ان ترد فى هذا التشريع . بل يجب بالرغم من ذلك ، ان تعمل ايضا هذه الحصانة والامتيازات داخل الدولة احتراماً لقواعد القانون الدولى ، خاصة وان الالتزامات التى تلقاها هذه

القواعد فى هذا المجال ، ذات طبيعة تقابلية ، ومن شأنها ان تحصل كل دولة على قدر يوازى ما تقيد .

وتلك النتيجة تسمح بأن يبحث الأمر فى كل حالة معروضة ، على أساس استظهار احكام القانون الدولى ، دون الوقوف عند التشريع الداخلى ، فمع التسليم بأن هذا الأخير لا يستوعب فى نصوصه الاعفاء فى هذه الحالة ، الا ان هذا الوضع لا يصح ان يحول دون الرجوع الى قواعد القانون الدولى ، للنظر فيما اذا كانت هذه القواعد تستوعب تلك الحالة أم لا .

واضافت ادارة الفتوى الى ما تقدم ، انه لا حجة فيما قد يقال بأنه وفقاً للدستور ، لا اعفاء فى غير الاحوال المبينة فى القانون ، اذ لا يصح تفسير القانون فى هذا الصدد ، على انه العمل التشريعى الصادر من الهيئة التشريعية فحسب ، بل ان القاعدة القانونية مستقاة من مصادرها المختلفة ، والقانون الدولى العام فى هذا المجال احد هذه المصادر ، بل يكاد يكون اقواها ، نتيجة لما انتهى اليه الرأى فى مسألة استقبال القانون الداخلى للقانون الدولى ، وعلى أساس مبدأ تدرج القواعد القانونية .

وأخذ بالمبدأ ذاته ، افقت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجملة ١٩ أغسطس ١٩٦١ بأن العرف الدولى واجب النفاذ فى اقليم الدولة ، سواء فى ذلك صدر بتنفيذه تشريع داخلى او لم يصدر ، وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

## ٢ - المزايا والحصانات منوطة بقيام العلاقات الدبلوماسية :

ان المزايا والحصانات التى تمنح للممثلين الدبلوماسيين ، انما هى منوطة بقيام العلاقات الدبلوماسية بين الدولة التى يمثلها المبعوث الدبلوماسى ، والدولة التى يقوم هذا الموظف بتمثيل بلاده فيها ، ذلك لأن اداء المبعوث الدبلوماسى لمهمته على اتم وجه ، يتطلب تمتعه بشيء من الاستقلال فى تصرفاته ، ومعاملته بقسط وافر من الاحترام او الرعاية . وتحقيقاً لذلك ، اقر العرف للمبعوثين الدبلوماسيين فريقاً من الامتيازات ، ترتفع بهم عن مستوى الأشخاص العاديين ، وتضمن لهم

الاحترام اللازم لصفتهم التمثيلية . ويستمر تمتع المبعوث الدبلوماسي بالامتيازات ، ما دام انه يابق في عمله ، فاذا انتهت مأموريته بنقله ، او بقطع العلاقات الدبلوماسية من الدولة التي يمثلها والدولة التي يزاول عمله الدبلوماسي فيها ، انتهت معها امتيازاته . وتسير الدول ، من باب المجاملة ، على عادة الابقاء على امتيازات الممثل الدبلوماسي المدة المناسبة التي تكفيه لترتيب شؤونه ولمغادرته اقليم الدولة ، فان اطلال الاقامة بلا داع ، سقطت عنه امتيازاته .

ومن القواعد المقررة عرفا وقانونا ، انه يحق للدولة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع دولة اخرى ، وضع الاموال العامة للدولة المعادية تحت الحراسة او مصادرتها ، اذا اقتضى الامر ذلك . على ان العرف قد جرى على ان تبقى دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية في خراسة الدولة الحامية لمصالح الدولة المعادية ، لتكون الدار مركزا اداريا لهذه الرعاية ، ولوجود محفوظات البعثة به ، كما ان العرف قد جرى ايضا على اعتبار مصادرة دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية تجاوزا للحق في مصادرة الاموال العامة للدولة المعادية ، ولذلك فقد امتنعت الدول عن مباشرته الا عند توافر ضرورة ملحة او سبب وجيه .

وقد اقرت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية هذا العرف في الدولي في فتاواها رقم ٣٧٤ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٦ على انها استطردت الى ان الاستثناء الناهض بالتخلف على دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومصادرتها على الوجه الذي لم يقره العرف الدولي الا بالنسبة لدور البعثات الدبلوماسية والقنصلية الرسمية المملوكة للدولة المعادية فحسب فلا يشمل دور السكن لاعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية اذ ليست هذه الدور ملكا للحكومة المعادية وذلك ما لم يكون السكن في دور البعثة الدبلوماسية والقنصلية نفسها .

وقد استقر العرف الدولي ، على ان تختار كل من الدولتين المتنازعتين ، في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، دولة صديقة تقوم بعثتهما السياسية بزعاية مصالح احدي الدولتين المتنازعتين في الدولة الاخرى ، وذلك بواسطة موظفيها الدبلوماسيين . وهذا الوضع تم بالفعل بين كل من الجمهورية العربية المتحدة وبلجيكا بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، فقد اختارت الجمهورية العربية المتحدة يوغوسلافيا ، التي تقوم بعثتهما



الدبلوماسية فى بروكسل برعاية مصالحها فى بلجيكا ، كما اختارت الحكومة البلجيكية البعثة الدبلوماسية السويسرية بالقاهرة التى تقوم برعاية مصالحها لدينا . الا ان بلجيكا احتفظت ببعض موظفيها لدى السفارة السويسرية بالقاهرة ، وقد خلصت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية فى فتاها رقم ٧٥ بتاريخ ٩ يونيه ١٩٦١ - بعد الرجوع الى اللجنة الاولى للفتوى والتشريع - الى انه ازاء ذلك ، فانه اذا اريد منح هؤلاء الموظفين المزايا والحصانات الدبلوماسية - مع بقاء العلاقات مقطوعة بين البلدين - فان الامر لا يمكن ان يكتفى فيه بقرار جمهورى لما فى المزايا والحصانات الدبلوماسية من اعفاء من تطبيق القوانين المحلية ، ويجب استصدار قانون بذلك .

---



**فهرس تلصلى**  
**( الجزء الثانى والعشرون )**

الصفحة	الموضوع
٥	مجلس الدولة
٩	الفصل الاول : اعضاء مجلس الدولة .
٩	الفرع الاول : التعيين .
٩	اولا : السلطة فى التعيين .
١٥	ثانيا : شرط اللياقة الصحية .
١٧	ثالثا : عدم اشتراط الاعلان .
١٨	رابعا : اشتراط مؤهلات خاصة فيمن يعين بوظيفة مندوب .
٢٠	خامسا : تاريخ التعيين .
٢٣	سادسا : اعادة التعيين .
٢٦	الفرع الثانى : الترقية .
٢٥	الفرع الثالث : الاقدمية .
٥٢	الفرع الرابع : تعيين نواب رئيس المجلس ووكلائه .
٦٣	الفرع الخامس : المندوب المساعد .
٦٣	اولا : الوضع الوظيفى للمندوب المساعد .
٦٤	ثانيا : اقدمية المندوب المساعد .
٦٧	ثالثا : مرتب المندوب المساعد .
٧٢	رابعا : استحقاق المندوب المساعد للعلاوة الدورية .

الصفحة	الموضوع
٧٧	الفرع السادس : المرتب .
٨٨	الفرع السابع : العلاوة .
٨٨	اولا : العلاوات المستحقة لاعضاء مجلس الدولة نوعان
٩١	ثانيا : العلاوة الدورية .
٩٧	ثالثا : علاوة الترقية . . .
١٠١	الفرع الثامن : اعانة غلاء المعيشة .
١١٣	الفرع التاسع : البدلات .
١١٣	اولا : بدل السفر .
١١٧	ثانيا : بدل الوظيفة الاعلى .
١٢٣	ثالثا : بدل القضاء وبدل التمثيل .
١٣٤	رابعا : بدل عن رئاسة أو عضوية لجنة ادارية .
١٣٥	خامسا : بدل الإقامة .
١٣٨	الفرع العاشر : النذب والاعارة .
١٣٨	اولا : احكام مشتركة بين النذب والاعارة .
١٤٢	ثانيا : النذب .
١٥٣	ثالثا : الاعارة .
١٧٣	الفرع الحادي عشر : الاجازات .
١٧٣	اولا : الاجازة الدراسية .
١٧٨	ثانيا : اجازة خاصة لمرافقة الزوجة .
١٨٠	الفرع الثاني عشر : تقارير الكفاية .

الصفحة	الموضوع
١٨٧	الفرع الثالث عشر : التأديب . . .
١٨٧	أولاً : - أعمال معظورة على عضو مجلس الدولة . . .
١٨٨	ثانياً : الوقف عن العمل . . .
١٨٩	ثالثاً : مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة . . .
١٩٤	الفرع الرابع عشر : نهاية الخدمة . . .
	أولاً . الاختصاص بفصل أعضاء مجلس الدولة الغير
١٩٤	قابليين للعزل . . .
	ثانياً : إعتزال الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة أو
١٩٥	مجلس الشعب . . .
٢٠١	ثالثاً : إستقالة ضمنية بالانقطاع عن العمل . . .
٢٠٤	رابعاً : بلوغ العضو سن الستين أثناء السنة القضائية . . .
٢١٩	خامساً : المعاش . . .
	الفصل الثاني : القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس
٢٢٠	الدولة . . .
٢٢٠	الفرع الاول : حق الغيتا يختص به مجلس الدولة دون غيره . . .
	الفرع الثاني : ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة الإفتاء
٢٢٩	فيه . . .
٢٣٩	الفرع الثالث : ماهية الفتوى ؛ وأوضاع عدم إبداء الرأي . . .
٢٣٩	أولاً : ماهية الفتوى . . .
٢٣٩	ثانياً : عدم ملامة إبداء الرأي . . .
٢٤١	ثالثاً : عدم وجود وجه لإبداء الفتوى . . .
٢٤٣	الفرع الرابع : الاختصاص بمراجعة مشروعات القوانين . . .

الصفحة

الموضوع

الفرع الخامس : الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . ٢٤٦

اولا : الجهات التى تملك أن تطلب من الجمعية العمومية

٢٤٦ ابداء الراى .

ثانيا : اختصاص الجمعية العمومية بالفصل فى المنازعات

٢٥٥ بين الجهات الادارية برأى ملزم .

ثالثا : ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية التصدى

٢٦٩ له برأى ملزم فى منازعة بين جهتين اداريتين .

رابعا : مناه وظوابط اختصاص الجمعية العمومية

بالفصل فى المنازعات بين جهات الادارة برأى

٢٩٦ ملزم .

خامسا : المادة ١١٠ من قانون المرافعات ومدى سريانها

على المنازعات التى تفصل فيها الجمعية العمومية

٣١١ برأى ملزم .

الفصل الثالث : مسائل عامة متنوعة . ٣١٩

الفرع الاول : مجلس الدولة هيئة مستقلة . ٣١٩

الفرع الثانى : وظيفة نائب بمجلس الدولة . ٣٢٠

الفرع الثالث : الاعمال النظرية لاعمال مجلس الدولة الفنية . ٣٢٢

الفرع الرابع : تعيين شاغلى الوظائف الادارية بمجلس الدولة . ٣٢٤

الفرع الخامس : الطعون فى القرارات المتعلقة باعضاء مجلس

٣٢٧ الدولة .

الفروع السادس : رسوم الدعاوى الادارية امام مجلس الدولة . ٣٤١

الفرع السابع : اقتراح تعديل التشريع الغامض او الناقص . ٣٤٦

الموضوع	الصفحة
الفرع الثامن : نادى مجلس الدولة .	٣٤٨
الفرع التاسع : منح اوسمة لاعضاء مجلس الدولة .	٣٥٠
الفرع العاشر : التوقيع على مسودة الحكم والنطق به .	٣٥١
الفرع الحادى عشر : طلب اعادة النظر من الجمعية العمومية .	٣٥٣
<b>مجلس بلدى وقروى :</b>	٣٥٧
الفصل الاول - مجلس بلدى الاسكندرية .	٣٥٩
الفصل الثانى - مجلس بلدى القاهرة .	٣٦٩
الفصل الثالث - مجلس بلدى بور سعيد .	٣٧٧
الفصل الرابع - المجالس البلدية فى نطاق محافظة سيناء .	٣٧٩
الفصل الخامس - عدم جواز الجمع بين عضوية المجالس البلدية والقروية والاشتغال بالوظائف العامة .	٣٨١
الفصل السادس - مواد المجالس البلدية والقروية وتسييرها للمرافق العامة .	٣٨٤
الفصل السابع - موظفو وعمال المجالس البلدية والقروية .	٣٩٣
<b>مجلس شعبى محلى :</b>	٤٠٧
<b>مجلس طبى :</b>	٤١٥
<b>مجلس دائم لتنمية الانتاج القومى :</b>	٤١٩
<b>مجلس قيادة الثورة :</b>	٤٢٥

الصفحة	الموضوع
٤٣٥	مجلس مديرية :
٤٣٧	الفصل الاول - مجلس المديرية يتمتع بالشخصية المعنوية .
٤٣٨	الفصل الثاني - قواعد التوظيف بمجالس المديريات .
٤٤٠	الفصل الثالث - التعيين .
٤٤٢	الفصل الرابع - مدد الخدمة السابقة بمجالس المديريات .
٤٤٤	الفصل الخامس - خدم مدارس مجالس المديريات .
٤٤٧	الفصل السادس - المعاش .
٤٤٧	الفرع الاول - التثبيت .
٤٤٩	الفرع الثاني - البقاء الى سن الخامسة والمستين .
٤٥٠	الفرع الثالث - مدة خدمة تحسب في المعاش .
٤٥٢	الفرع الرابع - المنازعة في مكافأة نهاية الخدمة .
٤٥٣	الفصل السابع - المكتبات العامة .
٤٥٥	الفصل الثامن - الميزانية .
٤٥٩	مجمع اللغة العربية :
٤٦٣	مهامه :
٤٦٥	الفصل الاول - تنظيم مهنة المحاماة والهدف منها .
	الفصل الثاني - حظر الجمع بين المحاماة وبين تولي الوظائف العامة .
٤٦٧	



الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث - حظر ترافع المحامي ضد المصلحة التي كان يعمل بها .	٤٧١
الفصل الرابع - الافتاء واعطاء الاستشارات القانونية .	٤٧٣
الفصل الخامس - القيد بجدول المحامين المستغلين .	٤٧٤
الفصل السادس - نقل اسم المحامي الى جدول غير المشتغلين .	٤٧٧
الفصل السابع - ضم مدد الخدمة السابقة بالمحاماة .	٤٧٩
الفصل الثامن - رسوم قيد واشتراكات المحامين .	٤٨٢
الفصل التاسع - اتعاب المحاماة .	٤٩٣
الفصل العاشر - عضوية الادارات القانونية .	٥٠٠
الفصل الحادي عشر - صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة .	٥٠٤
الفصل الثاني عشر - معاشات المحامين الشرعيين .	٥٢٦
الفصل الثالث عشر - معاش التقاعد للمحامي .	٥٣١
الفصل الرابع عشر - صندوق معاشات المحامين .	٥٣٤
محكمة القيم :	٥٣٧
محل عمومي :	٥٤٩
مخابرات عامة :	٥٥٣
الفصل الاول - هيئة المخابرات العامة .	٥٥٥
( م ٨٣ - ج ٢٢ )	

- الفصل الثاني - معادلة بعض الرتب العسكرية بالفتات الواردة  
بالجدول المرفقة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام  
المخابرات العامة ٥٥٩
- الفصل الثالث - ندب للعمل بالمخابرات العامة ٥٦٥
- الفصل الرابع - تعيين ٥٦٨
- الفصل الخامس - نقل ٥٧٠
- مدة جبهة : ٥٧٣
- مدة الخدمة السابقة : ٥٨٩
- الفصل الاول : قواعد حساب مدة الخدمة السابقة وفقا للتشريعات  
والقرارات المنظمة لاحكامها ٥٩٣
- الفرع الاول : حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ١٩٣٠/١٠/١٨ ٥٩٣
- الفرع الثاني : حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ ٥٩٩
- الفرع الثالث : حساب مدة الخدمة السابقة في التعليم التمر  
طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥/٣/٥ ٦٠٧
- الفرع الرابع : حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ ٦١٢
- الفرع الخامس : حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ١٩٤٨/١١/٧ ٦١٤

الموضوع ..... الصفحة

- الفرع السادس : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرارى  
مجلس الوزراء الصادر فى ٨/٢٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ • ٦٣٦
- الفرع السابع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١/٢٣ • ٦٨٠
- الفرع الثامن : المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة • ٦٨٨
- الفرع التاسع : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/١٧ • ٧٠٣
- الفرع العاشر : حساب مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون  
رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن المنقولين من مجلس بلدى  
الاسكندرية الى الحكومة وبالعكس • ٧٢٧
- الفرع الحادى عشر : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا للقرار  
الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ • ٧٣١
- أولا : استعرض احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٥٨ • ٧٣١
- ثانيا : نطاق سريان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٥٨ • ٧٣٢
- ثالثا : سريان احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٥٨ على جميع الموظفين الموجودين بالخدمة  
وقت صدوره على نحو وجوبى متى توافرت شروط  
تطبيقه ويغيز اثر رجعى • ٧٣٥
- رابعا : شرط التعادل بين الدرجتين • ٧٤٣
- خامسا : اعادة التعيين على درجة اقل من الدرجة  
السابقة • ٧٦١

الصفحة	الموضوع
٧٦٢	سادسا : شرط اتفاق طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد .
٧٨١	سابعا : شرط اتحاد الكادرين .
٧٨٥	ثامنا : شرط صدور قانون ينظم الاشتغال بالمهن الحرة .
٧٨٥	١ - المهن الزراعية .
٧٩٥	٢ - المهن الهندسية .
٧٩٦	٣ - مهنة المحاسبة والمراجعة .
٧٩٩	تاسعا : شرط ألا يكون سبب انتهاء الخدمة سوء السلوك أو صدور حكم مائع من التوظيف أو قرار تأديبي .
٨٠٣	عاشرا : ضرورة التقدم بطلب لضم مدة الخدمة السابقة .
٨١٤	حادي عشر : الاثر المترتب على ضم مدد الخدمة السابقة .
٨١٤	١ - التقديمية .
٨١٧	٢ - الترقية .
٨٢١	٣ - الفروق المالية .
٨٢٣	ثاني عشر : الترقية الافتراضية .
٨٤٨	ثالث عشر : مبدد لا يجوز ضمها طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .
٨٤٨	١ - عدم انعقاد رابطة التوظيف .
٨٥٠	٢ - عدم الحصول على المؤهل .
٨٥٢	٣ - مدد التجنيد بالقوات المسلحة .
٨٥٣	٤ - المدد التي تقضى بدون أجر .
٨٥٥	٥ - مدد خدمة موظفي المخابرات العامة .
٨٥٨	٦ - عدم جواز ضم مدد خدمة سابقة لعمال القناة .

الموضوع	الصفحة
٧ - مدد أخرى لا يجوز ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .	٨٦٠
( ١ ) مدة السنة التمرينية لخريجى مدرسة الفنون والصنائع .	٨٦٠
( ب ) مدة العمل السابق فى دائرة فاطمة الزهراء .	٨٦٢
( ج ) مدة العمل السابق فى مكتب للمسمرة بالبورصة .	٨٦٤
( د ) مدة العمل المقضاة فى الاشراف على المزارع .	٨٦٥
( هـ ) مدة العمل السابق المقضاة بجمعية خاصة .	٨٦٧
الفرع الثانى عشر : احكام القرار الجمهورى رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٦٢ .	٨٦٩
الفرع الثالث عشر : احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ .	٨٧٥
الفرع الرابع عشر : قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار بالعرف عنهم .	٨٨٨
الفرع الخامس عشر : ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسويات حالات بعض العاملين بالدولة .	٨٩٤
الفصل الثانى : مبادئ عامة ومتنوعة فى حساب مدد الخدمة السابقة :	٨٩٨
الفرع الاول : شرط الافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة .	٨٩٨

الصفحة	الموضوع
٩٠٧	الفرع الثاني : اتحاد العمل السابق والعمل اللاحق .
٩١١	الفرع الثالث : تعادل الدرجة في المدينين .
٩١٥	الفرع الرابع : مدى الاحقية في الطعن في الترقية نتيجة ضم مدد الخدمة السابقة .
٩٢١	الفرع الخامس : ضم مدد الخدمة السابقة قوامه فكرة الخبرة المكتسبة .
٩٢٤	الفرع السادس : خطأ الإدارة في عدم مراعاة ضم الخدمة السابقة .
٩٢٦	الفرع السابع : اثبات مدد الخدمة السابقة ، وتقدير المستندات الدالة على الخدمة السابقة في حالة ضياعها .
٩٣٢	الفرع الثامن : مسائل أخرى .
٩٦٣	<b>مديونية :</b>
	<b>مراقبو ومديرو الحسابات ووكلائها :</b>
٩٧٧	<b>مرتب :</b>
٩٧٩	الفصل الاول : المرتب عند التعيين .
٩٧٩	الفرع الاول : تسلم العمل هو المناط في استحقاق المرتب .
٩٨٠	الفرع الثاني : تحديد المرتب عند التعيين تكفل به القانون .
٩٨٢	الفرع الثالث : المقصود بالمرتب الاصلى .
٩٨٣	الفرع الرابع : اول مربوط الدرجة .

الموضوع	الصفحة
الفرع الخامس : راتب العامل المعاد تعيينه .	٩٨٥
الفرع السادس : الحد الاقصى لما يحق للموظف أن يتقاضاه من مرتبات .	٩٩٨
اولا : ما يحصل عليه اعضاء هيئة التدريس بالجامعات من نشاطهم الخاص بمكاتبهم او عياداتهم .	٩٩٨
ثانيا : بدل التمثيل المقرر لمدوبى الحكومة فى البورصة .	١٠٠١
ثالثا : ما يحصل عليه الموظفون المشتركون فى الاشراف على برنامج المعونة الامريكية بهمر سنة ١٩٥٤ .	١٠٠٣
رابعا : تقاضى من يعين من اصحاب المعاشات مرة اخرى بخدمة الحكومة مرتبا او مكافأة الى جانب معاشه .	١٠٠٥
خامسا : ما يحصل عليه رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية وعضاؤها وممثلوها فى الشركات المساهمة التى تشرف عليها .	١٠٠٨
الفرع السابع : مرتبات الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء الخدمة .	١٠١٠
الفرع الثامن : تخفيض المرتب لا يكون الا بنص فى القانون .	١٠١٣
الفرع التاسع : زيادة المرتب .	١٠١٥
الفرع العاشر : تحديد المرتب بما يجاوز بداية مربوط الفتحة الوظيفية .	١٠٢٦
الفصل الثانى : الحرمان من المرتب .	١٠٣٤
الفرع الاول : حرمان الموظف من راتبه بغير مقتضى .	١٠٣٤

- الفرع الثانى : مرتب الموظف الذى يوقف لعدم اسنياف  
١٠٣٥ مسوغات تعيينه .
- الفرع الثالث : حرمان الموظف من مرتبه لانقطاعه عن العمل  
١٠٣٦ دون مبرر .
- الفرع الرابع : طلب استرداد المرتب عن فترة الوقف  
١٠٣٨ .
- الفرع الخامس : المرتب فى فترة الحبس الاحتياطى  
١٠٣٩ .
- الفرع السادس : المرتب خلال مدة الفصل  
١٠٤١ .
- الفصل الثالث : الخصم من المرتب ، واسترداد ما دفع بغير وجه  
١٠٤٣ حق .
- الفرع الاول : الخصم من المرتب لاداء ما يكون مطلوباً من  
١٠٤٣ الموظف بسبب اداء الوظيفة .
- الفرع الثانى : حق الموظف فى استرداد ما استقطع من راتبه  
١٠٦٢ دون وجه حق .
- الفرع الثالث : مدى التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات  
١٠٦٣ او معاشات او ما فى حكمها بغير وجه حق .
- الفصل الرابع : مسائل متنوعة .  
١٠٦٨
- الفرع الاول : الرواتب المنصرفة من الحكومة المصرية للموظفين  
١٠٦٨ المعارين الى المملكة الليبية .
- الفرع الثانى : تعويض الانتقال المقرر لموظفى الاقليم الشمالى  
١٠٧١ .
- الفرع الثالث : رواتب الموظفين المرحلين  
١٠٧٣ .
- الفرع الرابع : استحقاق بدل طبيعة العمل لبعض الاطباء  
١٠٧٦ بالترجعى .



- ١٠٧٨ الفرع الخامس : مرتب خدمة الزاوية .
- الفرع السادس : اعانة الغلاء المقررة لموظفى الحكومة المصرية  
١٠٧٩ بالسودان .
- ١٠٨١ الفرع السابع : الحرمان من الاعانة الاجتماعية .
- ١٠٨٤ الفرع الثامن : مغايرة فى المعاملة .
- ١٠٨٧ الفرع التاسع : مرتب المستبقى .
- ١٠٩٠ الفرع العاشر : رواتب المستبقى للاحتياط .

١٠٩٥ مرفق عام :

- ١٠٩٧ الفصل الاول : احكام عامة فى شان المرافق العامة .
- الفرع الاول : تعريف المرفق العام وخصائصه وضوابطه .
- ١٠٩٧ الفرع الثانى : موافقة البرلمان ، وخضوع التزامات المرافق  
العامة للرقابة البرلمانية .
- ١١٠٣ الفرع الثالث : الرقابة الفنية والادارية المفروضة على سير  
المرافق العامة .
- ١١٠٩ الفرع الرابع : اساليب ادارة المرافق العامة .
- ١١١١ الفرع الخامس : المقصود بالحكومة فى تطبيق احكام امتياز  
المرافق العامة .
- ١١١٤ الفرع السادس : نقل تبعية المرفق العام .
- ١١١٦ الفرع السابع : حق مانع الالتزام فى تعديل الشروط اللائحية
- ١١٢٠ الفرع الثامن : اسقاط الالتزام او استرداده
- ١١٢٤ الفرع التاسع : خدمات المرافق العامة والمتنفعون بها
- ١١٣١ الفرع العاشر : تعريف الاسعار
- ١١٣٣

- الفرع الحادى عشر : الانتفاع بالاموال العامة المخصصة لخدمة  
١١٣٧ المرافق العامة
- الفرع الثانى عشر : موظفو وعمال المرافق العامة  
١١٣٩
- الفرع الثالث عشر : الارباح والاحتياطيات ورأس المال  
١١٤٢
- الفرع الرابع عشر : نفقات الالتزام  
١١٤٧
- الفرع الخامس عشر : ديون الملتزم القديم  
١١٤٩
- الفرع السادس عشر : حلول قانونى  
١١٥٠
- الفصل الثانى : مرافق عامة متنوعة  
١١٥١
- الفرع الاول : مرفق الشرطة والامن  
١١٥١
- الفرع الثانى : مرفق التليفونات  
١١٥٥
- الفرع الثالث : مرفق المياه  
١١٥٧
- اولا : مرفق مياه القاهرة  
١١٥٧
- ثانيا : مرفق مياه الاسكندرية  
١١٦٥
- الفرع الرابع : مرفق النقل العام  
١١٦٨
- اولا : النقل العام للركاب بالسيارات  
١١٦٨
- ثانيا : ادارة النقل المشترك بمدينة الإسكندرية  
١١٨٣
- ثالثا : مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة  
١١٩٩
- رابعا : ترام القاهرة  
١٢٠٣
- خامسا : سكك حديد الدلتا  
١٢١١

الصفحة	الموضوع
١٢٢٧	مرض :
١٢٢٩	الفصل الاول - مرض معد .
١٢٣٠	الفصل الثاني - مرض عقلى .
١٢٣٥	مركز قانونى :
١٢٤١	مركز قومى للبحوث :
١٢٥٥	مزداد :
١٢٥٩	مزايا عينية للوظيفة :
١٢٦١	الفصل الاول - الملابس الحكومية .
١٢٩٤	الفصل الثاني - امتياز ائارة المنازل وتزويدها بالمياه .
١٢٦٥	الفصل الثالث - السكن الحكومى .
١٢٧١	مزايا وحصانات دبلوماسية :
١٢٨٠	تعقيب - الحصانات الدبلوماسية امام مجلس الدولة .
١٣٠٧	فهرس تفصيلى .

---

رقم الايداع ٥٩٧٨ / ١٩٨٧

---

دار التوفيق للنمو والتنمية  
للطباعة والنشر والتوزيع  
الطبعة: مائة الأولى، مجلد واحد  
ت ٩٢٥٣٠٤

## سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

( خسن الفكاهنى - محام )

خلال أكثر من ربع قرن مضى

### أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الاول « .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الثانى « .
- ٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الثالث « .
- ٤ - المدونة العمالية فى قوانين اصابة العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

### ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ٨ مجلدات - ١٢ الف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ١١ مجلدا - ٢٦ الف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمه النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلدا - ٤٨ الف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢ الف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها ( المراجع الامريكية والاوروبية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء - ٣ آلاف صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - الفين صفحة ) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) .

( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ اجزاء - الفين صفحة ) ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٢٧٠ جزء ) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردني : ( ٥ اجزاء - ٥ آلاف صفحة ) .

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الاسلامية الممحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : ( ٣ اجزاء - ٣ آلاف صفحة )

وتتضمن عرضا ابجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : ( سبعة اجزاء - ٧ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاثيره من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وابجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : ( جزآن ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ( ثلاثة أجزاء ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة ( بالكلمة والصورة ) .







# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكاهانس - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في اصدار**

**الموسوعات القانونية والاعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى - القاهرة**

